جـــامعة القـــاهرة

كـــلية الآثار

قسم الآثار الإسلامية

رسالة دكتوراه بعنوان

الأزمات الاقتصادية وتأثيرها علي النواحي المالية والحضارية بمصر في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري في ضوء الآثار الإسلامية "دراسة أثرية حضارية"

مقدم من :

مـرفت عثمان حسن علي

المدرس المساعد بكلية التربية جامعة عين شمس

تحـت إشراف

الأستاذ الدكتور :

عبد العزيز محمود عبد الدايم

أستاذ التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية

بكلية الآثار جامعة القاهرة

الدكتور :

أحمد السيد الصاوي

مدرس المسكوكات الإسلامية بكلية الآثار جامعة القاهرة

١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م

رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ

صدق الله العظيم

الإجـــازة

أجازت لجنة المناقشة هذه الرسالة للحصول علي درجة الدكتوراه في الآثار الإسلامية بمرتبة الشرف الأولي مع التوصية بطبع الرسالة علي نفقة الجامعة وتبادلها مع الجامعات الأخرى بتاريخ ٢/٦/٢٠٠٥

بعد استيفاء جميع المتطلبات

اللـــجنة

الاســـم	الدرجة العلمية	التوقيع
١- أ.د. عبد العزيز محمود عبد الدايم.	أستاذ	
٢- أ.د. رأفت محمد محمد النبراوي.	أستاذ	
٣- أ.د. زبيدة عطا.	أستاذ	

الإهـــــداء

إلى روح أبي الطاهرة تغمده الله في رحمته ...

إلى أمي نبض قلبي نبع العطاء والحنان، من عطائك تخجلي أبداً لن تتململي يا شمعة دربي يا بلسم الزمان..

أطال الله عمرها بالخير ...

أهدي إليها هذا البحث، فلها جزيـل الشـكر والامتنـان جزاهـا الله عني كل الخير ،،،

شكر وتقدير

أجد لزاماً عليَّ أن يتصدر هذا البحث بأسمى كلمات الشـــكر والعرفـــان بالجميل إلى أستاذي العالم الجليل الأستاذ الدكتور / عبد العزيز محمود عبد الـدايم، ولا أجد اليوم في مقامي هذا ما أوفي به حق مشرفي الذي شرفت بالنهل من علمــه وتفضله بالإشراف على البحث فقد تحملني كثيراً وأسدى إلى النصائح العديـــدة، وأعطاني من جهده وإنسانيته وتعلمت منه الكثير، لا في حياتي العلمية فقـــط بـــل وحياتي العملية أيضاً، ومهما بلغت كلماتي فلن يستطيع قلمي أن يُعبر عن مـــدى تقديري وإعزازي للعالم الجليل، فكان لي نعم الموجه والمرشد والأستاذ الـــذي لا يضن على ابنته بأي شيء من مكتبته العلمية فنهلت منها الكثير والكثير فجزاه الله عني وعن العلم خير الجزاء، أطال الله في عمره وأعطـــاه مزيـــداً مـــن الصحـــة والعافية،،،

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان بالجميل إلى أستاذي الدكتـــور أحمد السيد الصاوي الذي تحملني الكثير والكثير ولم يضن علي بشيء من علمـــه فنهلت من علمه الغزير، واعترف بأنني قد اجهدته وأثقلت عليه لكنـــه تحملـــني وكان صبوراً معي، فقد أعطاني من وقته وجهده وإنسانيته، فتعلمت منـــه الصـــبر والدقة في الأمور والتعمق في فهم كل شيء، فكان لي نعـــم الموجـــه والمشـــرف والمرشد، أكثر الله من أمثاله...

جزاه الله عني وعن العلم خير الجزاء.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بجزيل الشكر وأسمى التقدير إلى كل من ساهم معي ولم يبخل على بالمساعدة العلمية والنصائح وأخص منهم، الأستاذ الدكتور / رأفت محمد النبراوي، أستاذ المسكوكات الإسلامية، وعميد كلية الآثار الأسبق بجامعة القاهرة، والدكتور / عاطف منصور محمد رمضان، أستاذ المسكوكات الإسلامية المساعد بكلية الآداب بسوهاج – جامعة جنوب الوادي، والمهندس الاستشاري / علي ماهر متولي، ومركز تسجيل دراسة الآثار الإسلامية والقبطية بالقلعة وأخص منهم المهندس / أيمن محسن كامل، وأتقدم بالشكر إلى مكتبة مركز البحوث الأمريكي، ومكتبة دير الأباء الدومنيكان، والجمعية المصرية للدراسات التاريخية، والعاملين بوزارة الأوقاف قسم الوثائق والمحفوظات وكل مكتبة ومركز ذهبت إليه واستفدت منه.

وأتقدم بالشكر لكل من قدم لي يد المساعدة في متحف الفن الإسلامي بالقاهرة، ومتحف كلية الآثار الإسلامية بجامعة القاهرة، وأتقدم بخالص الشكر إلى المهندس / أحمد عبد الباري منتصر الذي لولاه ما خرج هذا البحث بهذه الصورة.

فجزاهم الله عني وعن العلم خير الجزاء...

الكلمات الدالة علي الرسالة:

١- الأزمات

٢- الاقتصادية

٣- الإقطاع

٤- الروك

٥- الأوزان

٦- النقود

٧- الأسعار

٨- السلع

٩- العمارة

١٠ الفنون

ملخص الرسالة

من الظواهر ذات الآثار الاجتماعية التي اتسم بها تاريخ مصر في العصور الوسطي بوجه عام، وفي عصر سلاطين الأيوبيين بوجه خاص ظاهرة تعرض البلاد لأزمات اقتصادية خانقة إلي جانب المجاعات والأوبئة التي كانت تصحبها ليس في إقليم واحد فقط، بل كافة الأقاليم، ويتأثر بها البلاد والعباد، ثم لا تلبث أن تترك بصماتها واضحة في أحوال المجتمع وأوضاعه المالية والمعمارية بل والفنية أيضاً مما يجعل منها ثمة خطيرة من سمات العصر جديرة فعلاً بالدراسة والبحث، وتكمن أهمية الموضوع في أنه يمثل جانب الربط والتضمين من خلال الأزمات الاقتصادية وأثرها علي النواحي المالية والحضارية التي تظهر بوضوح في الآثار المادية التي تخلفت زمن الأزمات الاقتصادية باعتبارها دليلاً قائماً لا يتطرق الشك إلى شهادته بأي حال من الأحوال، وقد احتوت هذه الرسالة علي مقدمة وخمسة فصول وخاتمة تناول الفصل الأول الأسباب التي أدت إلي حدوث الأزمات الاقتصادية في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري، والفصل الثاني تناولت فيه بالدراسة والتحليل تأثير الأزمات الاقتصادية علي النواحي الإدارية والمالية في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري والفصل الثالث تحدثت فيه عن تأثير الأزمات الاقتصادية علي النقود وفي الفصل الرابع قمت بتحليل أثر الأزمات الاقتصادية علي الأسعار والقيم النقدية والرواتب والفصل الخامس فقد خصصته لدراسة تأثير الأزمات الاقتصادية علي العمارة والفنون التطبيقية الإسلامية من خزف، فخار، خشب، زجاج، معادن، نسيج وغير ذلك، ثم اختتمت الدراسة بخاتمة تحتوي علي أهم نتائج البحث، بالإضافة إلي أنني ذيلت البحث بثلاثة ملاحق لفيضان النيل،ومتوسط أوزان النقود وأسعار السلع الغذائية، وألحقت بالبحث قائمة بالمصادر والمراجع العربية والأجنبية المختلفة، بالإضافة إلي كتالوج الصور والأشكال.

محتويات الرسالة

العنـــــــــــــوان	رقم الصفحة
المقدمـــة	١-٩
الفصل الأول: الأسباب التى أدت إلى حدوث الأزمات الاقتصادية فى العصرين الأيوبى والمملوكى البحرى.	
• الأسباب الطبيعية.	١٠-٥٠
• الأسباب البشرية	٥٠-١٠٢
الفصل الثاني: تأثير الأزمات الاقتصادية على النواحي الإدارية والمالية في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري.	
• نظم الحكم والإدارة ودور الوظائف في حدوث الأزمات.	١٠٣-١٢٧
• تأثير الأزمات الاقتصادية على الموارد المالية للدولتين الأيوبية والمملوكية البحرية.	
– الإقطاع .	١٢٧-١٦٨
– أثر النظام الإقطاعي على الفلاحين .	١٦٨-١٧٧
– أثر الأزمات الاقتصادية على مرافق البلاد المرتبطة بالري والزراعة.	١٧٧-١٩٨
– تأثير الأزمات على الخراج.	٢٠٠-٢٠٦
– تأثير الأزمات على الزكاة .	٢٠٦-٢٠٨
– تأثير الأزمات على المكوس .	٢٠٩-٢١٣
– تأثير الأزمات على الجوالى (الجزية).	٢١٣-٢١٤
– المواريث الحشرية .	٢١٥-٢١٧
– المصادرات .	٢١٧-٢٢٠
– أثر الأزمات الاقتصادية على المصروفات في الدولتين الأيوبية والمملوكية البحرية.	٢٢١-٢٢٨
– أثر الأزمات الاقتصادية على الأوقاف.	٢٢٨-٢٣٦

الفصل الثالث: تأثير الأزمات الاقتصادية على المسكوكات (النقود)

- الملامح العامة للتداول النقدي في نهاية العصر الفاطمي إلى نهاية العصر الأيوبي. ٢٣٧-٢٦٠
- أثر الأزمات الاقتصادية على دار الضرب في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري. ٢٦١-٢٦٢
- العوامل المؤثرة في قيام دار الضرب بعملها. ٢٦٢-٢٦٦
- تأثير الأزمات الاقتصادية على وزن النقود. ٢٦٦-٢٦٩
- تأثير الأزمات الاقتصادية على وزن النقود في العصر الأيوبي (الدنانير). ٢٦٩-٢٨٣
- تأثير الأزمات الاقتصادية على وزن الدنانير في العصر المملوكي البحري. ٢٨٣-٢٩٤
- تأثير الأزمات الاقتصادية على عيار الدنانير في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري. ٢٩٤-٢٩٩

– رسم إحصائي يوضح متوسط أوزان الدنانير في العصر الأيوبي.
– رسم إحصائي يوضح متوسط أوزان الدنانير في العصر المملوكي البحري.

الفصل الرابع: تأثير الأزمات الاقتصادية على الأسعار والقيم النقدية والرواتب

- السلع الغذائية
  - سعر القمح ٣٠٤-٣١١
  - سعر الخبز والدقيق ٣١١-٣١٤
  - سعر الأرز والشعير ٣١٤-٣١٧
  - سعر الفول ٣١٧-٣١٨
  - سعر أدوية المرضى ٣١٨-٣٢١
  - سعر الماء ٣٢١
  - سعر اللحوم ومنتجات الألبان ٣٢٢-٣٢٦
- موقف الحكومة من الغلاء وارتفاع الأسعار. ٣٢٧-٣٣٠
- موقف التجار من حدوث الأزمات وارتفاع الأسعار. ٣٣٠-٣٣٤
- أثر الأزمات الاقتصادية على أسعار الإبدال في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري. ٣٣٤-٣٤٣
- جدول يوضح سعر صرف الدينار/الدرهم في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري. ٣٤٤

• رسم إحصائي يوضح تطور سعر صرف الدينار / الدرهم أثناء الأزمات الاقتصادية في العصر الأيوبي.
• رسم إحصائي يوضح تطور سعر صرف الدينار / الدرهم أثناء الأزمات الاقتصادية في العصر المملوكي البحري.
• الرواتب واختلاف الوظائف من منشآه لأخرى. ٣٤٥-٣٤٧
• علاقة الأسعار بالمرتبات. ٣٤٧-٣٥٦
• التمثيل الإحصائى لتطور سعر القمح فى العصرين الأيوبى والمملوكى البحرى أثناء الأزمات الاقتصادية (الكيلوجرام/درهم).
• جداول توضح تطور سعر القمح أثناء الأزمات الاقتصادية في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري.
• رسم إحصائي يوضح تطور سعر القمح أثناء الأزمات الاقتصادية في العصر الأيوبي.
• رسم إحصائي يوضح تطور سعر القمح أثناء الأزمات الاقتصادية في العصر المملوكي البحري.
• جداول توضح مستوى احتياجات الأسرة من القمح بالدرهم وقياس ذلك بالرواتب في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري.
• رسم إحصائي لمستوى احتياجات الأسرة من القمح بالدرهم وقياس ذلك بالرواتب في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري.

الفصل الخامس: تأثير الأزمات الاقتصادية على العمارة والفنون التطبيقية الإسلامية

- أولاً: تأثير الأزمات الاقتصادية على العمارة في العصر الأيوبي. ٣٥٧-٣٦٩
- ثانياً: تأثير الأزمات الاقتصادية على العمارة في عصر المماليك البحرية. ٣٧٠-٣٩٠
- تأثير الأزمات الاقتصادية على الفنون التطبيقية في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري. ٣٩٠-٣٩٢
- الخزف في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري. ٣٩٣-٤٠٠
- الفخار في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري. ٤٠٠-٤٠٤
- المنسوجات في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري. ٤٠٥-٤٠٨
- المعادن في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري. ٤٠٨-٤١٤
- الأخشاب في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري. ٤١٥-٤١٧
- الزجاج في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري. ٤١٨-٤٢٢

الخاتمة وأهم نتائج البحث. ٤٢٣-٤٣١

ملاحق البحث:

ملحق رقم (١): يوضح قياس النيل أثناء الأزمات الاقتصادية حسب ما ورد فى المصادر التاريخية فى العصرين الأيوبى والمملوكى البحرى ٤٣٢-٤٤٣

ملحق رقم (٢): يوضح متوسط أوزان الدنانير أثناء الأزمات الاقتصادية فى العصرين الأيوبى والمملوكي البحري ٤٤٤-٤٥٧

ملحق رقم (٣): يوضح أسعار المواد الغذائية أثناء الأزمات الاقتصادية فى العصرين الأيوبي والمملوكي البحري. ٤٥٨-٤٧٤

قائمة المصادر والمراجع العربية والأجنبية.

كتالوج اللوحات والأشكال.

مقدمة:

يحتل عصر سلاطين الأيوبيين والمماليك مكان الصدارة من اهتمام الباحثين في حقل تاريخ الشرق الأدنى في العصور الوسطى، وإذا كان النشاط السياسي والحربي في ذلك العصر قد ظفر حتى الآن بقسط وافر من الدراسة فإن الجوانب الاقتصادية متمثلة في النواحي المالية والحضارية لا تزال تفتقر إلى مزيد من الجهود والبحوث، هذا ومن الظواهر ذات الآثار الاجتماعية التي اتسم بها تاريخ مصر في العصور الوسطى بوجه عام، وفي عصر سلاطين الأيوبيين والمماليك بوجه خاص ظاهرة تعرض البلاد لأزمات اقتصادية خانقة إلى جانب المجاعات والأوبئة التي كانت تصحبها، والغريب في أمر هذه الأزمات أنها كانت لا تقتصر على إقليم دون أخر من أقاليم البلاد، وإنما كانت تعم كافة الأقاليم وتتأثر بها البلاد والعباد، ثم لا تلبث أن تترك بصماتها واضحة في أحوال المجتمع وأوضاعه المالية والمعمارية بل والفنية أيضاً مما يجعل منها سمة خطيرة من سمات العصر جديرة فعلاً بالدراسة والبحث.

وتكمن أهمية البحث موضوع الدراسة في أنه يمثل جانب الربط والتضمين من خلال الأزمات الاقتصادية وأثرها على النواحي المالية والحضارية التي تظهر بوضوح في الآثار المادية التي تخلفت زمن الأزمات الاقتصادية باعتبارها دليلاً قائماً لا يتطرق الشك إلى شهادته بأي حال من الأحوال.

ولما كانت الآثار علم من علوم التاريخ بل هي السجل المادي الباقي لحوادث التاريخ فقد رأيت أن أدرس أثر هذه الأزمات الاقتصادية والتي تكرر حدوثها في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري علي النقود (المسكوكات) التي سوف تكون الدليل على ما وصلنا من الذهب والفضة التي ترجع إلى هذين العصرين، وعن طريقها وفي ضوئها يمكن تتبع ما ورد عن الاقتصاد في الوثائق والمصادر بل والمراجع المختلفة وكيف أن الفضة أخذت تنافس الذهب الذي اكتنز أثناء الأزمات الاقتصادية بل عن طريقها يمكن دراسة أسعار السلع الغذائية وعلاقة هذه الأسعار بالرواتب والأجور ومستوى المعيشة في فترات الأزمات الاقتصادية.

هذا وقد أثرت التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الإنتاج الفني والعمائر وبمعنى آخر أثر نتائج الأزمات على حركة التشييد والبناء في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري وأثر

ذلك على أحجام المباني ووظائفها ونصوصها التأسيسية ومنتجات الخزف والفخار والنسيج والصناعات المعدنية.

أما عن المنهج الذي اتبعته في دراسة هذا الموضوع فقد قسمته إلى مقدمة، وخمسة فصول، وخاتمة، وملاحق.

أما المقدمة فقد تناولت فيها أهمية البحث وسبب اختياره ليكون موضوعاً لنيل درجة الدكتوراه، ودراسة المقدمة تعتبر المدخل لأهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها.

فالفصل الأول: حمل عنوان: "الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمات الاقتصادية في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري"، فقد كان هناك أسباب وعوامل طبيعية كان نهر النيل في بداية تلك العوامل، ذلك النيل الذي قل ماؤه أحياناً أو فاض أحياناً أخرى فقضى في الحالتين على الزرع وأهلك الضرع، إلى جانب حدوث الأوبئة المختلفة والتي أثرت في الإنسان والحيوان وتسببت في هلاكهم بالإضافة إلى الآفات الزراعية من جراد وفئران ودود وكل هذا أثر في المزروعات وقضى عليها وتسبب في حدوث الأزمات الاقتصادية والمجاعات، وقد كان لهبوب الرياح وسقوط الأمطار ومجيء البرد ووقوع الزلازل واشتعال الحرائق سبباً في حدوث العديد من الأزمات الاقتصادية.

أما عن الأسباب البشرية التي أدت إلى حدوث تلك الأزمات فقد تعددت وتنوعت حيث كانت الفتن والاضطرابات على رأس تلك الأسباب، ووجود الفساد الإداري إلى جانب الحصار الاقتصادي الأوروبي والإسراف والتبذير الحكومي، بالإضافة إلى إهمال تطهير الترع وصيانة الجسور وانهيار النظام الإقطاعي، كل هذه العوامل والأسباب تشابكت مع بعضها البعض لتحدث أزمات اقتصادية عديدة.

أما الفصل الثاني من البحث موضوع الدراسة فقد حمل عنوان: "تأثير الأزمات الاقتصادية على النواحي الإدارية والمالية في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري".

وقد تحدثت فيه عن نظم الحكم والإدارة وكيف أن الوظائف العالية (المرموقة) في الدولة كانت لها دوراً كبيراً في وجود بل خلق أزمات اقتصادية فقد كان منصب السلطنة منصب يطمح إليه الكثيرون فكان هذا المنصب سبباً في حدوث الفتن

السلطنة منصب يطمح إليه الكثيرون فكان هذا المنصب سبباً في حدوث الفتن والصراعات والاضطرابات إلى جانب الحديث عن الموارد المالية للدولة الأيوبية ودولة المماليك البحرية المتمثلة في الإقطاع وأسباب انهيار هذا النظام وحال الفلاحين في وجود هذا النظام، وتحدثت أيضاً عن أثر الأزمات الاقتصادية على مرافق البلاد المرتبطة بالري والزراعة إلى جانب تأثيرها على الموارد الأخرى كالخراج والزكاة والمكوس والجوالي (الجزية) والمواريث الحشرية، كما تعرضت أيضاً لموضوع المصادرات، وتأثير الأزمات على المصروفات في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري، بالإضافة إلى أن الأزمات الاقتصادية أثرت بشكل أو بآخر على الأوقاف في كلتا الدولتين.

أما الفصل الثالث: فيحمل عنوان: "تأثير الأزمات الاقتصادية على المسكوكات (النقود)".

وقد أوضحت فيه أثر تلك الأزمات على التداول النقدي في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري وكيف أنها أيضاً أثرت على دار الضرب وكيف تأثرت تلك الدور بحدوث الأزمات الاقتصادية بالإضافة إلى تأثيرها على أوزان النقود خاصة الدنانير التي كان ينقص وزنها تارة ويتضاعف تارة أخرى، وقد أخذت بمتوسط أوزان الدنانير لمعرفة تأثير الأزمات عليها وأوضحت ذلك في جداول خاصة ورسم بياني يوضح تأثير تلك الأزمات على أوزان تلك النقود (الدنانير)، هذا إلى جانب تأثير تلك الأزمات على عيار الدنانير في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري.

والفصل الرابع: حمل عنوان: "تأثير الأزمات الاقتصادية على الأسعار والقيم النقدية والرواتب".

وتعرضت فيه للسلع الغذائية وسعر القمح الغذاء الأساسي والرئيسي لجميع فئات الشعب وكيف تعرض هذا السعر للتذبذب بالارتفاع والانخفاض حتى أنه كان يرتفع في السنة الواحدة بل في الشهر الواحد ويأخذ أسعار مختلفة ترتفع تارة وترتفع جداً تارة أخرى ثم تنخفض وأوضحت هذا من خلال رسم بياني (إحصائي) يوضح سعر القمح أثناء الأزمات الاقتصادية سواء في العصر الأيوبي أو العصر المملوكي البحري من خلال الكيلو جرام / الدرهم عن طريق جداول مختلفة لسنوات حدوث تلك الأزمات وتعرضت أيضاً لأسعار الخبز والدقيق،

الأرز والشعير، والفول، أدوية المرضى، الماء، اللحوم والدواجن ومنتجات الألبان، وقد أوضحت موقف الحكومة من هذا الغلاء وارتفاع الأسعار الذي اختلف من عصر لعصر ومن سلطان لآخر، فكان هناك من يقضي على أثر الأزمة وهناك من لا يستطيع حتى أن يفكر في حل تلك الأزمة، إلى جانب أن التجار كانوا يستغلون حدوث تلك الأزمات ويقوموا برفع أسعار السلع الغذائية بطريقة مذهلة فيعجز الناس عن شراء ضروريات الحياة.

هذا وقد أشرت إلى تأثير الأزمات الاقتصادية على أسعار الإبدال، وتعرضت للرواتب واختلافها حسب الوظيفة من منشأة لأخرى، إلى جانب علاقة تلك الأسعار بالمرتبات وهل هي كافية لشراء القمح أهم غذاء بل الغذاء الأساسي الذي يعتمد عليه الإنسان في حياته ثم أوضحت ذلك بتمثيل إحصائي يوضح مستوى احتياجات الأسرة من القمح بالدرهم وقياس ذلك بالرواتب.

والفصل الخامس: فقد خصصته لدراسة: "تأثير الأزمات الاقتصادية على العمارة والفنون التطبيقية الإسلامية".

تعرضت فيه لتأثير الأزمات الاقتصادية على العمارة في العصر الأيوبي الذي كان عصر تقشف وزهد فاتسمت المباني بالطابع الحربي البعيد عن الزخرفة والتأنق والثراء، فاقتصرت العمارة في هذا العصر على القلاع والأسوار والأبراج والحصون وغير ذلك، وعلى العكس من ذلك فنجد العصر المملوكي البحري يزخر بتشييد العمائر الفخمة ذات الثراء المبالغ فيه على الرغم من تعرض البلاد في أثناء هذه الفترات لأزمات اقتصادية عديدة إلا أنهم لم يكفوا عن تشييد تلك العمائر، أما العمران الشعبي فنجد أن الأزمات الاقتصادية قد أثرت عليه تأثيراً عظيماً فنجد خراب في الأسواق وقلة عددها إلى جانب الحمامات والحارات.

وفيما يخص الفنون التطبيقية من الخزف والفخار والمنسوجات والمعادن والأخشاب والزجاج فقد تحكم فيها نمطان نمط الطلب الأعلى، ونمط الطلب الأدنى، ونمط الطلب الأعلى هو القوة الشرائية العالية ذات السطوة والنفوذ من السلاطين والأمراء وكبار رجال الدولة من الطبقة العليا فاستخدم الفنون التي تناسب مكانتهم وتصنع لهم حسب مواصفات خاصة، أما نمط الطلب الأدنى ذات

القوة الشرائية الضعيفة من الفلاحين والفقراء تطلبت احتياجاتهم سلع رخيصة تلبي احتياجاتهم المعيشية الأساسية، لأنهم غير قادرين على شراء السلع الغالية المتميزة.

هذا وقد اعتمدت على العديد من الوثائق المنشورة والوثائق غير المنشورة والتي أفدت منها إفادة كبيرة في معرفة رواتب الموظفين بالمنشآت المعمارية المختلفة إلى جانب العديد من المخطوطات والمصادر والمراجع العربية والأجنبية المختلفة التي أفادتني في البحث موضوع الدراسة والتي كان لزاماً على الرجوع إليها ومن المخطوطات التي أفدت منها إفادة كبيرة في أمر النيل مخطوط المنوفي: وهو شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد السلام، الفيض المديد في أخبار النيل السعيد، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٦٦ جغرافيا، ومخطوط السيوطي: جلال الدين السيوطي، مبدأ النيل على التحرير، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ٣٨١ جغرافيا، وقد أفدت منهما في معرفة أول من قاس النيل بمصر ووضع مقياس للنيل في منف ثم المقاييس التي صنعت بعد ذلك والتي صنعها ملوك العجم فصنعوا مقياس بأنصنا وأخر بأخميم هذا بالإضافة إلى معرفة قياس النيل والزيادة فيه.

هذا إلى جانب مخطوط للخزرجي: أحمد بن محمد بن علي بن حسن بن إبراهيم الأنصاري الخزرجي، النيل الرائد في النيل الزائد، مخطوط بدار الكتب المصرية، جغرافيا ٤٥٨٤٤، ميكروفيلم ٧٥٢٠ ووصفه لنيل مصر وكيفية قياسه وزيادته ونقصانه وأثر ذلك على البلاد والعباد.

هذا إلى جانب بعض المخطوطات التي تتحدث عن سلاطين وملوك الدولتين الأيوبية والمماليك البحرية والتي سوف يرد ذكرها في المتن.

وقد أفدت إفادة كبيرة من المصادر المتعددة التي تتحدث عن العصرين الأيوبي والمملوكي البحري، فمن المؤرخين الذين أرخوا للدولة الأيوبية القاضي جمال الدين محمد بن سالم الحموي المعروف بابن واصل (ت ٦٧٩هـ/١٢٧٩م) في كتابه مفرج الكروب في أخبار بني أيوب منذ قيامها إلى نهايتها على أيدي المماليك، هذا وقد عاصر معظم ملوك الدولة الأيوبية، وقد شاهد ابن واصل بنفسه الأحداث حيناً وتتسم أخباره بالوثائق الرسمية الهامة في الدولة الأيوبية، وهو من الكتب التي تحتوي على تاريخ مفصل ودقيق للدولة الأيوبية وسلاطينها جميعاً، وهذا الكتاب يقع في ستة أجزاء تناول الأول منها وصول صلاح الدين لحكم مصر، والجزأين الثاني والثالث فقد

تناولا عصر السلطان صلاح الدين وأولاده وفترة حكم السلطان العادل الأول إلى سنة ٦١٥هـ/١٢١٨م، والجزء الرابع تناول عصر السلطان الكامل محمد، والجزءان الخامس والسادس فقد تناولا عصر الصالح نجم الدين أيوب وابنه الملك تورانشاه ومرحلة نهاية الدولة الأيوبية.

هذا إلى جانب مصادر متعددة ومتنوعة للعصر الأيوبي منها كتاب الفتح القسي في الفتح القدسي للعماد الأصفهاني (٥١٩هـ-٥٩٧هـ/١١٢٥-١٢٠٠م) والذي ولد بأصفهان وتوفى بدمشق، وهذه الكتب تحدثت عن صلاح الدين وجهوده وحروبه وسيرته التي تعتبر سجلاً حافلاً للجهود التي قام بها صلاح الدين من عام ٥٨٣هـ/١١٨٧م إلى عام ٥٨٩هـ/١١٩٢م، بالاضافة إلي كتاب ابن شداد الملقب ببهاء الدين والذي ولد في الموصل سنة ٥٣٩هـ/١١٤٥م وتوفى في حلب سنة ٦٣٢هـ/١٢٣٥م، وكتاب أبو شامة ٦٦٥هـ/١٢٦٧م وكتابه الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية.

ومن الكتب التي اعتمدت عليها في معرفة موارد الدولة المالية هي كتاب قوانين الدواوين للأسعد بن مماتي (ت ٦٠٦هـ/١٢٠٩م) ناظر الدواوين وناظر الجيش في عهد صلاح الدين وهو أحد وزراء الدولة الأيوبية البارزين والذي يمكن اعتباره بحق من الكتب الفريدة في بابها العظيمة في قيمتها فهو يصف لنا حال البلاد المصرية خلال القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي على وجه التقريب وقد أفدت منه في معرفة أحوال الخلجان والترع والجسور إلى جانب موارد الدولة المالية المختلفة من مكوس وجزية وجوالي وغير ذلك، فهذا الكتاب يعتبر وثائق من الطراز الأول لأنه تقلب في كثير من دواوين الحكومة، وانتهى به الأمر إلى تقلد الوزارة نفسها وبذلك أصبح كل ما يكتبه ذا صبغة خاصة تجعله وثيقة رسمية صدرت عن قلم أحد وزراء الدولة المسؤولين.

ومن أهم المصادر التي كان لها أهمية كبيرة في هذا البحث كتاب المقريزي: تقي الدين أحمد بن علي المقريزي المتوفى سنة ٨٤٥هـ/١٤٤٢م، إغاثة الأمة بكشف الغمة أو تاريخ المجاعات في مصر، وهو من الكتب الاقتصادية التي تحدثت عن المجاعات في مصر وما لاقته الجماهير المصرية من ضروب المحن والمآسي في غفلة ممن تربعوا على العرش الذين فصل الكثير الأعظم ما بينه وبين الشعب، وجعل كل همه جني الأموال والإكثار منها، والاحتفاظ بمراكز الحكم مهما كانت الوسيلة والطرق والآلام والمصائب التي تحل بالجماهير، وحاول أن يستقصى عن الأسباب التي

انتهت بها إلى تلك الأوضاع المفجعة استقصاء العالم المحص المؤمن بشعبه، فهو عاش جانباً من حياته معاصراً لدولة المماليك البحرية، وجانباً آخر في عصر في دول المماليك البرجية وهما دولتان تكادان تكونان أغرب دولتين تحكمتا في تاريخ مصر ردحاً من الزمن غير قصير إذ امتد حكم الأولى إلى مائة وستاً وثلاثين عاماً (٦٤٨-٧٨٤هـ) وامتد حكم الثانية مائة وثلاثين عاماً (٧٨٤-٩٢٣هـ) وولى حكم الأولى خمس وعشرون سلطاناً وفي الثانية ثلاث وعشرون سلطاناً. فهذا الكتاب يعتبر مصدراً هاماً من مصادر تاريخ المجاعات في مصر ومعرفة أسبابها.

والمقريزي بحق يعتبر موسوعة هامة لدارسي التاريخ والآثار والحضارة الإسلامية في كافة العصور ومختلف الأزمنة، فمن أهم كتبه أيضاً التي أفدت منها إفادة كبيرة كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار وهو في مجلدين (جزأين) فهو قد ذكر ما صارت إليه القاهرة بعد استيلاء الدولة الأيوبية عليها، وتحدث أيضاً عن الدولة التركية الأولى ألا وهي دولة المماليك البحرية فقد ذكر كل صغيرة وكبيرة تخص مصر في زمن هاتين الدولتين، فقد ذكر وتحدث عن المساجد والمدارس والخانقاوات والأربطة والأسواق والحمامات والحارات وغير ذلك مما يوضح عليه سير الأمور والأحداث وما صار إليه من أمر هذه العمائر والأسواق والحمامات بعد حدوث الأزمات الاقتصادية التي أثرت عليها تأثيراً كبيراً.

وقد كان للمقريزي كتاب آخر يعتبر بحق موسوعة لمعرفة كل شيء عن الأحداث التي تمت في العصر الأيوبي وعصر المماليك البحرية ألا وهو السلوك لمعرفة دول الملوك فهو يتحدث عن النيل وزيادته أو قصوره إلى جانب أنه يتحدث عن السلع الغذائية وارتفاع الأسعار وموقف الحكومة والتجار من ذلك إلى جانب أنه يتحدث عن الأوبئة والطواعين وعدد من كان يموت من البشر من خلال هذه الأزمات حتى أنه يتعرض أيضاً للأسباب الطبيعية التي أدت إلى حدوث تلك الأزمات ويتطرق أيضاً ليتحدث عن العملة من الدنانير والدراهم أي أنه بحق موسوعة كبيرة تتحدث عن كل شيء وفي كل شيء.

ومن المصادر التي أفدت منها إفادة جمة كتاب ابن تغري بردي، كتاب النجوم الزاهرة، فهو كتاب كبير جم الفائدة في تاريخ مصر مرتب على السنين ابتدأه المؤلف بفتح عمرو بن العاص من ٢٠هـ/٦٤٠م إلى أثناء ٨٧٢هـ/١٤٦٧م وقد ذكر فيه من ولى مصر من الملوك والسلاطين والنواب ذكراً وافياً مع ذكر ملوك الأطراف بطريق إجمالي آتيا في كل سنة على ما وقع من الحوادث المهمة وذكر من توفى من رجالات الأمة الإسلامية وهو قد انفرد بعد أبي بكر

بن عبد الله بن أيبك مؤرخ مصر بإشارته في أخر كل سنة إلى زيادة النيل ونقصانه، حتى كـــاد يكون كتاب المرجع الوحيد لأمين سامي في كتابه تقويم النيل.

ومن المصادر الأخرى التي أفدت منها في معرفة مناسيب مستوى الفيضان بـــالأصبع والـــذراع وتتبع ذلك بالسنوات المختلفة التي حدثت فيها الأوبئة والمجاعات والأزمات الاقتصادية كتـــاب الدواداري، كنز الدرر، على مبارك، الخطط التوفيقية إلى جانب كتاب تقويم النيل لأمين ســامي. بالإضافة إلى العديد من المصادر المختلفة التي أفدت منها في هذا البحث ولا يسع المجال لذكرهـــا جميعاً.

ومن أهم المراجع العربية التي أفدت منها كتاب مجاعات مصر الفاطمية للدكتور أحمـــد الســيد الصاوي فقد تناول دراسة المجاعات التي اجتاحت مصر خلال العصر الفاطمي وتعمق في دراســة العوامل التي أدت إلى هذه المجاعات والأوبئة والأضرار التي صحبتها وناقش الآراء التي قيلـــت بصددها ثم تطرق إلى ما كان لها من أثر على النواحي المالية والحضارية معتمداً في ذلك بصفـــة أساسية على الآثار المادية التي تخلفت في زمن المجاعات باعتبارها دليلاً قائماً لا يتطرق الشــك إلى شهادته بأي حال من الأحوال.

ولمعرفة العديد من الوظائف المختلفة وأهميتها وكيف أنها كانت سبباً في حـــدوث الصراعــات والفتن فقد استعنت بكتاب الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية للدكتـــور المرحـــوم حسن الباشا، فقد تحدث في ثلاثة أجزاء عن جميع أنواع الوظائف وأهميتها وأنواعها.

ومن الكتب الهامة أيضاً كتاب النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى للدكتـور إبراهيم طرخان، فقد تحدث عن الإقطاع والنظم الإقطاعية وكيفية تطور هذه النظم ومراحـــل تطورها منذ العصور الوسطى في الشرق والغرب وأصول هذه النظـــم وجذورهـــا وأطوارهـــا باختلاف البلاد والأزمنة.

ولمعرفة أوزان النقود فقد استعنت بكتاب ابن بعرة: منصور بن بعرة الذهبي الكـــاملي كتـــاب كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية تحقيق د. عبد الرحمن فهمي، وهذا الكتاب يخـــص العصر الأيوبي أي فترة حكم الأيوبيين لأنه كله يتحدث عن دار الضرب في العصــــر الأيـــوبي وأوزان النقود (الدنانير) في ذلك العصر.

هذا إلى جانب كتالوج النقود والصنج الزجاجية والقوالب والميداليات الإسلامية المحفوظة، بدار الكتب المصرية للدكتور رأفت النبراوي، د. نورمان، د. نيكول، د. جيري باكاراك لمعرفة أوزان النقود في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري. إلى جانب كتالوج النقود لـ

Henri Lavoix; Catalogue des Monnaies Musulmanes de la Bibliotheque National.

إلى جانب كتاب أسعار السلع الغذائية والجوامك في مصر في عصر المماليك الجراكسة للدكتور/رأفت محمد النبراوي فقد أفدت منه إفادة كبيرة في معرفة أسعار السلع الغذائية المختلفة، فقد تحدث عن أسعار تلك السلع في نهاية العصر المملوكي البحري.

هذا وقد أفدت إفادة كبيرة من بعض المقالات والأبحاث العلمية إلى جانب الرسائل العلمية للماجستير والدكتوراه التي قد ورد ذكرها في البحث، وقد ختمت هذا البحث بخاتمة حملت العديد من النتائج التي توصلت إليها في البحث موضوع الدراسة.

وقد ألحقت بالبحث قائمة بأسماء الوثائق والمخطوطات والمصادر والمراجع العربية والأجنبية، هذا وقد ألحقت بالبحث الملاحق فأولها ملحق عن تطور منسوب الفيضان وعثرت عليه بين ثنايا سطور المصادر التاريخية، وملحق فيضان النيل كما أورده أمين سامي في كتاب تقويم النيل، والملحق الثاني يحتوي على جداول توضح متوسط أوزان النقود في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري، والملحق الثالث يحتوي على قوائم تفصيلية لأسعار السلع التي وردت في المصادر التاريخية وما يقابل أوزانها بالنظام المتري وهي التي اعتمدت عليها في الرسوم البيانية المتعلقة بهذه الأسعار أثناء المجاعات.

وألحقت أيضاً بالبحث بعضاً من اللوحات والأشكال لتوضيح بعض النقود والتحف ومساحات العمائر.

وأخيراً فإنني أتذكر دائماً موقف الباحث من بحثه شبيهاً بموقف القاضي عبد الرحيم البيساني للعماد الكاتب الأصبهاني في اعتذاره عن كلام استدركه عليه إذ قال: "إنه وقع لي شيء ولا أدري أوقع لك أم لا وهاأنا أخبرك به وذلك أني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلاّ قال في غده لو غير هذا لكان أحسن ولو زيد لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل"، وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر.

الفصل الأول

الأسباب التى أدت إلى حدوث الأزمات الاقتصادية فى العصر الأيوبى والمملوكى البحرى

- الأسباب الطبيعية.
- الأسباب البشرية.

الفصل الأول

الأسباب التى أدت إلى حدوث الأزمات الاقتصادية

فى العصر الأيوبى والمملوكى البحرى

مقدمه:

تعرضت مصر طوال عهودها التاريخية للعديد من الأزمات الاقتصادية والتى أشار إليها كبار المؤرخين مثل المقريزى فى جميع ما ألفه من كتب سواء كان منها الخطط، السلوك، إغاثة الأمة وابن إياس فى كتابه بدائع الزهور فى وقائع الدهور، والقلقشندى فى كتابة صبح الأعشى، وبن تغرى بردى فى كتابه النجوم الزاهرة وغيرهم العديد والعديد.

وللأزمات الاقتصادية أسباب عديدة إن يتصدر نهر النيل أهمها، بل يكاد يكون السبب الأول فى حدوثها هو نقص مياه النيل أو زيادته، حيث يؤدى حدوث كلاً منهما إلى تدهوز حال الأرض الزراعية، وحدوث الجفاف، وبالتالى زيادة الأسعار التى يعقبها الغلاء ثم الوباء، هذا ولم يكن النيل بالضرورة هو العامل الوحيد لحدوث الأزمات إذ كان هناك عوامل أخرى كانت سبباً فى حدوث تلك الأزمات، منها تولى أشخاص غير جديرين بالمناصب العليا فى الدولة مما كان يهدد معظم الدولة، ويحدث فيها اضطراباً يخل بالأمن فى الدولة، من هنا يحدث إهمال لمرافق البلاد كالترع والجسور، وما يترتب على ذلك من ضياع مياه النيل، إلى جانب أن الدولة كانت تحتكر الأقوات وتعرضها على الناس بأغلى الأثمان، وكذلك حدوث الفتن والمنازعات بين طوائف المماليك[1] وسوء التدبير من جانبهم، وفساد العربان من جهة أخرى[2]، وقد كان انعدام الأمن من أهم ما يسبب الأزمات الاقتصادية ويحدث اضطراب اقتصادى فترتفع الأسعار ويحل الغلاء بالبلاد[3]

---

(1) د. سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، القاهرة سنة ١٩٧٦م، ص ص٣٥٢-٣٥٣.

(٢) د. قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى في عصر سلاطين المماليك، طـ١ سنة ١٩٧٨م، دار المعارف، ص ص٦٠-٦١.

(٣) المرجع نفسه، ص ص٦٠-٦١.

الأزمات الاقتصادية فى العصرين الأيوبى والمملوكى البحرى وأسبابها:

ترجع الأزمات الاقتصادية فى مصر إلى عوامل متنوعة تنقسم بطبيعتها إلى قسمين رئيسيين: أولهما: العوامل الطبيعية، ثانيهما: العوامل البشرية.

فالعوامل الطبيعية: هى العوامل التى لم تكن من صنع البشر وإنما هى محصلة ظروف بيئية لم يكن فى استطاعة البشر فى حدود قدراتهم المتاحة فى العصر الإسلامى أن يتحكموا فيها أو يسيطروا عليها حيث كان منتهى قدرتهم إزاءها أن يخففوا من حدتها أو يعالجوا بعض آثارها[1]

أما العوامل البشرية: وهى التى يقصد بها تلك العوامل التى تكون من صنع البشر، وأن البشر هم أساس حدوثها بل وصنعها كما سنرى فى الصفحات التالية.

فلنبدأ أولاً بالعوامل الطبيعية التى كان لها أكبر الأثر فى حدوث الأزمات الاقتصادية.

١- نهر النيل وفيضانه من الناحية الجغرافية:

مصر هى الأرض الطيبة التى أهدت للعالم ثمار حضارة عريقة، هذه الحضارة أشعت بأضوائها على العالم منذ عشرات القرون فمنحته الحكمة والثقافة والعلم[2] ويمكن القول أن جغرافية مصر البشرية تعنى الجغرافية الاقتصادية تقريباً خاصة منها الزراعية[3]، وللنيل فى مصر كما فى خارجها تاريخاً طبيعياً معقداً بالغ التركيب، فالنيل الأعظم بامتداده الهائل من العروض الاستوائية حتى البحر المتوسط، بل من أطراف نصف الكرة الجنوبى حتى قلب العالم القديم، لم ينشأ دفعة واحدة كنظام نهرى واحد، وإنما تكون أصلاً من مجموعة من النظم النهرية أو الإقليمية، بدأ كلاً منها منفصلاً مستقلاً عن الباقى، وربما فى عصور جيولوجية وظروف طبيعية مختلفة كذلك، ثم اتصلت تلك النظم ببعضها البعض وتلاحمت وتوحدت فى نظام نهرى واحد بسيط لكنه شديد الخصوصية[4]

---

(1) محمد بركات البيلى، الأزمات الاقتصادية والأوبئة في مصر الإسلامية، مكتبة نهضة الشرق، ص٦.

(٢) د. محمد محمود على أبو زيد، النيل ومصر، دراسة لأثر النيل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر من الفتح الإسلامي حتى منتصف القرن الرابع الهجري، دار الهداية للطباعة والنشر، ص٣.

(٣) جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة عبقرية في المكان، جـ١، القاهرة سنة ١٩٨٠م عالم الكتب، ص٥١.

(٤) المرجع نفسه، ص١٢٣.

وقد شبهت أرض مصر بقناة ذات طريقتين مفتوحين، ووصف النيل الذى يجرى بها كأنما هو نخلة باسقة تمتد جذورها فى أواسط القارة [١] أما جذعها فمجرى النهر نفسه، أما سعفها فالفروع التى تسرى فى الدلتا، فينبع من خط ٤ جنوباً ويصب عند خط ٣١,٥ شمالاً، وطوله ٤٠٠٠ ميلاً، ويلتقى به فى السودان النيل الأزرق والعطبرة، ويمدانه بالطمى أو الغرين الذى هو سبب خصوبة أرض مصر[٢]، وتكونت أرض مصر من رواسب النهر الضخمة، وخاصة حمولته من غرين الفيضان الحبشى فتربة مصر من صنع النيل، والغرين الخصب المتجدد هو جزئياً هدية غير مقصودة، فالنيل لا جدال أبو مصر[٣]، وقد شغل نهر النيل العقول منذ الزمان القديم، واضطر العلماء والأدباء إلى أن تعيره انتباهها، وتوليه حظاً غير قليل من تفكيرها وفلسفتها[٤] والدليل على ذلك ما ذكره المؤرخ الإغريقى هيرودت عندما قال "مصر هبة النيل"[٥] إذ لولا هذا النهر الذى يشق البلاد طولياً لما عرف العالم الحضارة المصرية التى هى بالأصل وليده البيئة الفيضية للنيل[٦]، ولنا أن نوضح أنه منذ الزمن السحيق وعلى أرض مصر، قبل وصول أى بشر ظهر النيل يعد المكان لاستقبال الإنسان، أدار مع الطبيعة ملحمة لا تقل هولاً وروعة عن ملحمة المصرى مع النيل وواديه[٧]، هذا وقد كان للنيل أفضال كثيرة على الناس[٨] فعندما تجمع الإنسان حول شاطئية وفى مناطق دلتاه ...... بدأ يتعايش مع النهر، ويصنع حضارة مستقره تقوم على العلوم الرياضية والهندسية بعد أن علمه النهر كيف يمسك بالأزميل ليحفر على

---

(١) مزيد من التفاصيل عن جغرافية مصر خاصة تكوين نهر النيل. راجع: د. جوده حسنين جوده، جمرفولوجية مصر، مقال في كتاب جغرافية مصر، الهيئة المصرية العامة للكتابة، ص ص٥٥-٦٧.

(٢) جابر سلامة المصرى، الزراعة في مصر في عهد الأيوبيين والمماليك، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، سنة ١٩٧٤م، ص أ.

(٣)E.Hymas. Soil and Civilization. London. 1952. P46. Lorin, Henri, L. Egypt d' aujourd' hui. Le Cairo, 1926. P129. جمال حمدان، شخصية مصر، جـ٢، ص٨٨٥.

(٤) د. محمد عوض محمد، نهر النيل في الأدب، المجلة العدد ٨، المحرم سنة ١٣٧٧هـ أغسطس ١٩٥٧م، ص٣.

(٥) محمد حمدي المناوى ، نهر النيل في المكتبة العربية، الدار القومية للطباعة والنشر سنة ١٩٦٦م، ص ص٧١-٧٢، بلانكا تييرا فييرا، النيل يمر ببلادي، ترجمة: عبد الرؤوف عز الدين، صلاح عطية نور الدين، مراجعة. د. على إبراهيم عبده، ص٢٠، مصر ونهر النيل، وزارة الخارجية، القاهرة سنة ١٩٨٣م، ص٥، جمال حمدان، شخصية مصر ، جـ٢، ص٨٧٦.

(٦) د. أحمد السيد الصاوي، مجاعات مصر الفاطمية، دار التضامن للطباعة والنشر، ط١، سنة ١٩٨٨، ص١٣، جمال حمدان، شخصية مصر، جـ١، ص٦٦٥.

(٧)د. عبد العظيم أبو العطا، د. مفيد شهاب، أ. دفع الله رضا، نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥، ص١٩.

(٨) د. هــ . أ. هرست، النيل، نقله إلى العربية المهندس حسن أحمد الشربينى، المقدمة.

الحجر، أو يمسك بالقلم ليخط على ورق البردى(١) فحول الصحراء إلى أرض خصيبة(٢)، فالنيل مصدر رخاء ومنبع الثروة والخصوبة، فكان جديراً بأن يستلفت الأنظار(٣)، وأن يفكر المصريون(٤) وغيرهم فى أمره، وفى مصدر ذلك الفيضان الذى يعم الوادى كل عام بانتظام تام، وكان طبيعياً أن ينشأ حتى فى ذلك العهد البعيد تلك المسألة الجغرافية المشهورة مسألة نهر النيل أو سر النيل، ذلك السر الذى لم يتم حله إلا فى عصرنا هذا(٥)، وقد شغل المفكرون منذ ستة آلاف من السنين(٦) فارتبطت حياة المصريين به ارتباطاً وثيقاً حتى أنهم قدسوه وجعلوه إلهاً(٧) وأطلقوا عليه اسم حابى(٨)، هذا وقد ذكر أرنولد توينبى (Arnold – Toynby) "أن ليس عامل نشأة الحضارة الذى نسعى للتعرف عليه شيئاً مفرداً، لكنه متعدد وهو ليس وحده ولكنه علاقة"(٩) وتميز نهر النيل "بالمركزية الشديدة" فهو يجرى من منابعه الاستوائية فى هضبة الحبشة جنوباً، متجهاً نحو الشمال حتى يلقى بمائه فى البحر المتوسط(١٠) ويلتزم فى جريانه هذا الاتجاه الشمالى باستمرار واطراد لا نظير لهما فى أى نهر آخر فى العالم(١١)، هذا وقد كانت الطبيعة

---

(١) مختار السويفى، مصر والنيل في أربعة كتب عالمية، الدار المصرية اللبنانية، ط١، سنة ١٩٨٦م، ط٢ سنة ١٩٨٨م، ط٣ سنة ١٩٩٦م، ص٢٧.

(٢) إميل لودفيغ، النيل حياة نهر، ترجمة: عادل زعيتر، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٧، ص١٣، طبعة أخرى بدار المعارف بمصر سنة ١٩٥١، ص٩.

(٣) د.جمال مرسى بدر، نهر النيل في تاريخ الفكر الجغرافى، المجلة، العدد ١٠، ربيع الأول سنة ١٣٧٧هـ/ أكتوبر سنة ١٩٥٧م، ص٣.

(٤) المصريون الأول كانوا في بدء أمرهم أي في العصر الميثولوجى قبل الأسرة الأولى لا يعرفون عن مجرى النيل فيما وراء الشلال الأول شيئاً كثيراً، كانت دنياهم التى ألفوها وعرفوها منحصرة في ذلك الوادي الخصيب الذي كانوا يعيشون فيه، تحده الصحراء من جانبية والبحر من شماله، والجنادل من جنوبه، وكانوا يتوهمون أن هناك بحراً في أسفل الأرض متصلاً بالنيل عن جنادله الجنوبية من جهة وعند البحر من جهة أخرى، وهذا البحر هو الذي تغيب فيه الشمس والكواكب مساء ثم تسبح فيه ليلاً وتعود ويظهر في الصباح، لمزيد من التفاصيل: راجع: محمد عوض محمد، نهر النيل، طـ٢، سنة ١٩٤٨م، القاهرة مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ص ص٥-١٥.

(٥) محمد عوض محمد، المرجع نفسه، ص٣.

(٦) أرنولدتوبيني، مختصر دراسة التاريخ، ترجمة فؤاد محمد شبل، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة، طـ٢، سنة ١٩٦٦م، جـ١، ص١١٧ عن د. أحمد الصاوي، المرجع السابق، ص١٤.

(7)Dr. John Ball, Egypt in the Classical Geographers, Cairo Gor. Press 1942, P2.

(8)Johnston, Harry Sir: A History of the Colonization of Africa by Alien races. The Nile quest, London, 1903. P7.

(٩) أرنولد توينبى، المرجع نفسه، جـ١، ص١٠١.

(١٠) د. أحمد الصاوي، مجاعات مصر الفاطمية، ص١٤، محمد رشدي سعيد، نهر النيل نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل، دار الهلال سنة ١٩٩٣م، ص ص٩-١٠.

(١١) د. عبد العزيز صالح، الشرق الأدنى القديم، القاهرة طـ٢ سنة ١٩٧٣م، الأنجلو المصرية، جـ١، ص ص٢١-٢٢.

الفيضية لنهر النيل هى التى فرضت وجود الدولة المركزية حيث جعلت إحساس المصريين المتصل بضرورة الخضوع لحكم مركزى مستقر، يشرف على الجهد وينسقه وينظم الانتفاع به، طالما كان انخفاض فيضان النيل يؤدى إلى القحط الشديد، وكذلك ارتفاع الفيضان يؤدى إلى إغراق القرى بالماء[1] ، ومنذ نشأة الدولة المركزية فى مصر القديمة، أصبحت الحياة فى وادى النيل إلى حد بعيد بين الإدارة (الإنسان) والنهر (الجغرافيا)، فحينما تصاب الإدارة المركزية بالاضطراب تضعف سيطرة الإنسان على النهر، وتقل المقدرة على تلافى أخطار الفيضانات المنخفضة والعالية، وكذلك كانت حالة النهر تؤثر فى السلطة المركزية ودورها، مما يعرض البلاد لتغيرات عميقة على كافة المستويات الحياتية، فالنهر والدولة المركزية إذن هما ضمان الحياة للمصريين[2].

هكذا كان للنيل فضل على العالم كله[3]، وإذا كان سبب الأزمات الاقتصادية والمجاعات فى غالب الأحوال هو نقص فيضان النيل، فإن الدولة المركزية بتوالى العصور أصبحت تلعب دوراً بارزاً فى الحد من أضرار الأزمة وتحجيمها، أو على العكس تكون سبباً مباشراً فى تفاقم الوضع، وتجاوز نتائجه الطبيعية إلى حد الكارثة، هذا ومن أهم ما يميز النهر بل ملامحه المميزة، هو أن فيضانه موسمى خلال فصل الصيف، وهو الذى أوجد هذا الوطن[4] فالغرين الذى يحمله فى فيضانه كان سلاحه القوى فى صراعه الأبدى مع البحر والذى مكنه من أن يكسب لمصر رقعة كبيرة من الأرض هى الدلتا[5] هذا وقد ثبت علمياً أن النيل ليس إلا الفيضان أو يكاد[6] وقد ذكر د/جمال حمدان أن مصر هى هبة الفيضان، وأنه لولا الفيضان لكانت مصر مجرد بلد به نهر فصلى هزيل يولد ويموت كل سنة دون أن يضمن حتى الوصول إلى البحرى دائماً إلى حد يعنى

---

(١) د. سليمان أحمد حزين وآخرون، المجمل في التاريخ المصرى، القاهرة سنة ١٩٥١/ ص١٣-١٤.

(٢) د. أحمد الصاوي، مجاعات مصر الفاطمية، ص١٥.

(٣) د. صلاح الدين الشامي، مياه النيل دراسة موضوعية، مكتبة مصر، ص٦.

(٤) د. أحمد الصاوي، المرجع نفسه، ، ص١٥.

(٥) تعتبر دلتا النيل كأحدث مظهر جيومور فولوجى بناه هذا النهر العظيم ذات أهمية اقتصادية فائقة لاستواء سطحها ولتربتها الفيضية الخصبة التى ساعدت على قيام نوع من الزراعة الكثيفة تعيش عليها أعداد هائلة من قاطنيها منذ أقدم العصور التاريخية، ولقد تضافرت قوى العمليات النهرية في تكوين هذه الدلتا وذلك من خلال عمليات التراكم الارسابى المستمرة التى حدثت عند مصب النيل الذي كان يلقى بحمولته في مياه شاطئ أمامي ضحل لخليج مجرى متسع، كما لعبت الأمواج والتيارات البحرية دورا كبيراً في تشكيل جبهة هذه الرواسب النهرية مزيد من التفاصيل انظر د. فتحي عبد العزيز أبو راضى، ديناميات التعرية الشاطئية والتغيرات المعاصرة لساحل دلتا النيل، مجلة كلية الآداب، جامعة طنطا، العدد السادس سنة ١٩٩٠م، ص١١.

(٦) د. جمال حمدان، شخصية مصر، ص١٦٥.

أن النيل هو الآخر هبة الفيضان[1]، هذا وقد عبر المصرى القديم عن عرفانه بجمائل النهر وفضله العظيم على الأراضى المصرية والإنسان المصرى... وأطلق عنان بهجته فى تعبير شعرى جميل "هو النيل... يفيض على الأراضى (الوجه القبلى والبحرى)... فتمتلئ مخازن الحبوب... وتزدحم المستودعات... وتتوافر حاجات الفقراء، إنه النيل... لأبنائه جميع النباتات... وإذا هم لم يطعم الناس... هجر النعيم المساكن ... وأصيبت الأرض بالاضمحلال ... !! هو النيل إذن ... أعظم أنهار الدنيا، وعلى ضفافه الشمالية، نشأت أعظم حضارة صنعها الإنسان[2]، هذا وقد قيل إنه ليس فى الدنيا نهر يزيد بترتيب غير نيل مصر، وليس فى الدنيا نهر يزرع عليه ما يزرع على نيل مصر، ولا يجبى من خراج نهر من أنهار الدنيا ما يجبى من خراج[3]

نهر النيل وفيضانه من الناحية التاريخية:

لا شك أن أشهر حوادث انخفاض فيضان النيل ما ذكر فى القرآن الكريم فى سورة يوسف عليه السلام عندما قام بتفسير الرؤية التى رآها فرعون مصر حينما روى أنه رأى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات، ففسر ذلك سيدنا يوسف عليه السلام بقوله: "قال تزرعون سبع سنين دأباً فما حصدتم فذروه فى سنبله إلا قليلاً مما تأكلون، ثم يأتى بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلاً مما تحصون، ثم يأتى من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون[4]، هذا وقد أشارت التوراة أيضاً إلى نصوص تلك الحادثة، أنه نتيجة لسنين القحط فقد أخذ يوسف تدابيره اللازمة عندما جعل كل الأراضى ملكاً لفرعون مصر لمواجهة السنين العجاف، هذا وقد ذُكر أن ملكية الفرعون لأراضى مصر سابقة على عهد يوسف[5] هذا وقد حدثت عدة مجاعات فى مصر القديمة كانت من الكثرة والخطورة[6] حيث نجد صور على جدران المقابر بعض مناظر الجوع، حيث نرى فى أحد هذه النقوش رسماً لإنسان قد

---

(١) جمال حمدان، المرجع السابق ص٦٥.

(٢) مختار السويفى، مصر والنيل في أربعة كتب عالمية، ص٢٤.

(٣) الكندى، عمر بن محمد بن يوسف من علماء النصف الثاني من القرن الرابع الهجري، فضائل مصر المحروسة، تحقيق د. على محمد عمر، طـ١ سنة ١٤١٧هـ/١٩٩٧م ، ص٤٤.

(٤) سورة يوسف، آية رقم ٤٧-٤٩.

(٥) د. أحمد عزت عبد الكريم ، الأرض والفلاح في مصر، مقال ضمن كتاب الأرض والفلاح في مصر على مر العصور- الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة سنة ١٩٧٤م، ص٧.

(٦) د. أحمد الصاوي، مجاعات مصر الفاطمية، ص١٦.

برزت عظامه وخارت قواه من شدة الجوع[1]، استمرت ظاهره فيضان النيل ونقصه خلال العصر البطلمي والعصر الروماني عندما كان ينخفض النيل كانت تتوالى حدوث المجاعات التى أثرت على كل شئ فى الدولة، فرغم انخفاض الفيضان وقلة المحصول، وارتفاع الأسعار، إلا أن الحكومة كانت تصر على تحصيل الضريبة كاملة فاضر ذلك بأصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة[2] هذا ويأتى قصور فيضان النيل فى مقدمه العوامل الطبيعية المسببة لحدوث الأزمات الاقتصادية، بل واشدها خطورة على الإطلاق[3] فهو المانح الأول للحياة على أرض مصر، فقد لعب دوراً رئيسياً منذ فجر التاريخ فى تحديد سمات أول حكومة مركزية فى العالم[4] فهو بفيضه وغيضه المؤثر الأول والفعال فى حياة البلاد الاقتصادية[5] فقد كانت الحياة كلها بمصر تتوقف على وفاء النيل[6] لأن مصر بلداً زراعياً فى المقام الأول.

ويمكن القول أن سكان وادى النيل حرصوا منذ القدم على متابعة نهر النيل والتعرف على طبيعته لما له من أهمية خاصة تؤثر على جميع ألوان الحياة وأنشطتها المختلفة المرتبطة بالنواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغير ذلك من هنا اهتم المصريون منذ القدم بمقاييس[7] النيل لمعرفة منسوبة ونسبة الزيادة والنقصان، هل إذا كانت هذه النسبة كافية لرى الأراضى الزراعية أم لا فى الفترة السابقة على الإسلام وقيل أن أول من قاس النيل بمصر هو يوسف عليه السلام

---

(١) جون ويلسون، الحضارة المصرية، ترجمة د. أحمد فخرى، القاهرة سنة ١٩٥٥م، ص شكل ٢، ب ، عن د. أحمد الصاوي، المرجع السابق، ص١٦.

(٢) د. أحمد الصاوي، المرجع نفسه، ص١٧.

(٣) محمد بركات البيلى، الأزمات الاقتصادية والأوبئة، ص٦.

(٤) أحمد الصاوي، المرجع نفسه، ص٩.

(٥) د. قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى في عصر سلاطين المماليك، ص٨.

(٦) د. حامد زيان غانم، الأزمات الاقتصادية والأوبئة في مصر عصر سلاطين المماليك، المكتبة العالمية، سنة ١٩٧٦م، ص١٢ص١٣.

(٧) المقياس عمود رخام أبيض مثمن، في موضع ينحصر فيه الماء عند انسيابه إليه، وهذا العمود مفصل على اثنين وعشرين ذراعاً كل ذراع مفصل على أربعة وعشرين قسماً متساوية تعرف بالأصابع، أنظر: المقريزى، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار الطباعة المصرية ببولاق القاهرة المعزية سنة ١٢٧٠هـ، جـ١،ص٥٩، عنى المصريون عناية فائقة بقياس النيل وفيضانه لتقدير الخراج على الأرض الزراعية، ومن ناحية أخرى للتنبؤ بسنى الشدة والرخاء، فأقاموا لذلك المقاييس العديدة على طول مجرى النهر في أسفل الأرض (الدلتا) وفى أعلاها. راجع: ابن ظهيرة، الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة، تحقيق/ مصطفى السقا، كامل المهندس، مطبوعات دار الكتب سنة ١٩٦٩م، ص١٧٨، محمد بركات البيلى، الأزمات الاقتصادية والأوبئة، ص٩.

ووضع مقياساً بمنف[١] ثم عمل ملوك العجم مقياساً بأنصنا[٢] وهو صغير الذراع ومقياساً بأخميم[٣] وعندما فتح العرب مصر عرف عمر بن الخطاب رضى الله عنه ما يلقى أهلها من الغلاء عندما يقف النيل عن حدة فى مقياس لهم فضلاً عن تقاصره، وإن فرط الاستشعار يدعوهم إلى الاحتكار، وأن الاحتكار يدعو إلى تصاعد الأسعار بغير قحط[٤]، هذا وقد ذكر عمرو بن العاص للخليفة عمر بن الخطاب إنى وجدت ما تروى به مصر حتى لا يقحط أهلها أربعة عشر ذراعاً والحد الذى يروى منه سائرها حتى يفضل عن حاجتهم، ويبقى عندهم قوت سنة أخرى ستة عشر ذراعاً، والنهايتان المخوفتان الظمأ والاستبحار فى الزيادة والنقصان، ثمانية عشر ذارعاً فى الزيادة، هذا والبلد فى هذا الوقت محفور الأنهار ومعقود الجسور[٥] وقد أمر الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه عمرو بن العاص أن يبنى مقياساً وأن ينقص ذراعين من إثنى عشر ذراعاً وأن يقر ما بعدها على الأصل، وأن ينقص من كل ذراع بعد الستة عشر ذراعاً إصبعين ففعل

(١) جلال الدين السيوطى، مبدأ النيل على التحرير، مخطوط بدار الكتب المصرية، ٣٨١ جغرافيا، ورقة رقم ٣،٤.

(٢) المنوفى: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد السلام، الفيض المديد في أخبار النيل السعيد، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم٦٦ جغرافيا، ورقة ٢٠.

(٣) السيوطى: جلال الدين السيوطى الشافعي، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، جـ٢،ص٢٠١، أبى المحاسن: جمال الدين أبى المحاسن يوسف بن تغرى بردى الأتابكى، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، القاهرة دار الكتب المصرية سنة ١٣٥٥هـ، ١٩٣٦م، جـ٢، ص٣٠٩.

(٤) المقريزى، الخطط، جـ١ ص٥٨، السيوطى: المصدر السابق، جـ٢، ص٢٠١.

(٥) المقريزى، الخطط، جـ١، ص٥٨، أمر الخليفة عمر بن الخطاب باستشارة على بن أبى طالب، قالدة عمرو بن العاص أن يبنى مقياساً وأن ينقص ذراعين على إثنى عشر ذراعاً وأن يقرما بعدها على الأصل وأن ينقص من ذراع بعد الست عشر ذراعاً إصبعين ففعل ذلك وبناه بحلوان فاجتمع له ما أراد من حال الأرجاف وزوال ما منه كان يخاف بأن يجعل الاثنى عشر ذراعاً أربع عشرة ذراعاً إلا أن كل ذراع أربعة وعشرون إصبعاً فجعلها ثمانية وعشرين من أولها إلا الاثنى عشر ذراعاً تكون مبلغ الزيادة على الاثنى عشرة ثمانية وأربعون إصبعاً وهى الذراعان وجعل الأربع عشرة ست عشرة والستة عشرة ثمانى عشرة والثمانى عشر عشرين ذراعاً وهى المستقرة الأن ، السيوطى: حسن المحاضرة، جـ٢، ص٢٠١،، المقريزى ، الخطط، جـ١، ص٥٨.

ذلك وبناه بحلوان[1] ولعل أشهر المقاييس الإسلامية مقياس الخليفة المتوكل على الله بجزيرة الروضة ويعرف بالهاشمى، هذا وقد ذكر المقريزى أن الذراع السوداء التى وضعها هارون الرشيد هى الذراع المستخدمة فى قياسه، وتلك الذراع نسبة إلى عبد أسود كان يملكه وضع المقياس على أساس طول ذراعه[2] هذا وقبل الحديث عن كيفية قياس النيل والزيادة فيه يجب أن نورد ما ذكره المسعودى حينما ذكر ما وصفه بعض الحكماء عن نيل مصر فقال ثلاثة أشهر لؤلؤة بيضاء، وثلاثة أشهر مسكه سوداء، وثلاثة أشهر زمردة خضراء، وثلاثة اشهر سبيكة حمراء، فأما اللؤلؤة البيضاء فإنها فى مصر شهور (أبيب، ومسرى، توت) فيركبها الماء فترى الدنيا بيضاء، وضيائها على روابى وتلال، وقد أحاطت المياه بها من كل وجه، وأما المسكه السوداء فهى (بابه، هاتور، كيهك) ينكشف الماء عنها وينضب أرضها، فتصير أرضاً سوداء، وفيها تقع الزراعات، وللأرض روائح طيبة تشبه المسك[3] وأما الزمردة الخضراء فهى شهور (طوبة، أمشير، برمهات) تلمع ويكثر عشبها[4] ونباتها فتصير كالزمردة الخضراء، وأما السبيكة الحمراء فإنها شهور (برموده، بشنس، بؤونه) ففى هذه الشهور يتورد العشب ويبيض الزراع فهو كسبيكة الذهب

---

(١) يحيط ببناء هذا المقياس شك، ويرجح أن يكون ما تم به هو إصلاحاً للمقاييس القديمة فقط وأن أول مقياس إسلامي لا يذهب إليه الشك هو الذي أنشأه عبد العزيز بن مروان بحلوان عندما كان والياً على مصر، في فترة حكم الخليفة عبد الملك بن مروان (٦٥ –٨٦هـ / ٦٨٥– ٧٠٥م)، وتلى ذلك إنشاء مقياس أسامه بن زيد التنوخي عامل الخراج بجزيرة الروضة، والذي بنى مرتين مرة عام ٩٢هـ / ٧١١م، والثانية عام ٩٧ هـ / ٧١٥م مزيد من التفاصيل أنظر : السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص٢٠١، القلقشندى: أبي العباس أحمد بن على القلقشندى، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ٨٢١هـ/ ١٤١٨م المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، جـ٣، ص٢٩٨، كان الخليفة عمر بن الخطاب على دراية كاملة بخطورة الدور الذي يلعبه الاحتكار التجاري عنه حدوث الأزمات الاقتصادية، إذ أن المقصود بهذا التعديل أنه عند بلوغ النيل الذراع السادسة عشر حسب المقياس الجديد، يظن العامة أن النيل قد وفى تماماً وأن الأرض ستزرع جميعها فلا ترتفع الأسعار، وحقيقة الأمر أن النيل لم يبلغ سوى الأربعة عشر ذراعاً، وهكذا حتى نهاية المقياس، ولا شك أن فعالية هذا التعديل تستند أساساً إلى سرية إجراء هذا التعديل، الأمر الذي يشك معه في أن يكون هذا التغيير قد أتى ثماره، لصعوبة المحافظة على سرية هذا العمل الذي يستوجب معرفة أشخاص عديدين سيقومون به، راجع د. أحمد الصاوي، مجاعات مصر الفاطمية، ص١٨.

(٢) المقريزى، الخطط، جـ١، ص٥٩.

(٣) أحمد بن محمد بن على بن حسن بن إبراهيم الأنصارى الخزرجى: النيل الرائد في النيل الزائد، مخطوط بدار الكتب المصرية، جغرافيا ٥٨٤٤، ميكروفيلم ٧٥٢٠، ص١٠-١١.

(٤) المسعودي: أبي الحسن على بن الحسين بن على المسعودي ت ٣٤٦هـ، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، طـ٤، ١٩٦٤م، هامش (٣) ص٣٣٩، الأنصاري الخزرجى، النيل الرائد، مخطوط، ص١١.

منظراً ومنفعة[١].

أما عن كيفية قياس النيل تبدأ زيادة النيل من خامس بؤنه[٢] من شهور القبط[٣] وأول دفعه فى الثانى من أبيب وتنتهى زيادته فى ثامن بابه ويأخذ فى النقصان من العشرين منه فتكون مدة الزيادة (زيادة النيل) من ابتدائها إلى أن ينقص ثلاثة أشهر وخمسة وعشرين يوماً وهى أبيب ومسرى وتوت، وعشرون يوماً، من بابه ومدة نكثه بعد انتهاء زيادته اثنا عشر يوماً ثم يأخذ فى النقصان[٤] هذا وتكون الزيادة فى ثلاثة أشهر وثمانية أيام وهى أبيب ومسرى، وتوت، وثمانية أيام من بابه[٥]، أى أنها (الزيادة) تبتدئ من أبيب وتعظم فى مسرى وتتناهى فى توت أو بابة[٦] وقد جرت العادة أن ينادى عليه دائماً فى اليوم السابع والعشرين من بؤنه بعد ما يؤخذ قاعة وهو ما بقى من الماء القديم فى ثالث عشر بؤنه ويفتح الخليج الكبير إذا أكمل الماء ستة عشر ذراعاً وأدركت الناس يقولون نعوذ بالله من إصبع من عشرين وكنا نعهد الماء إذا بلغ أصابع من

---

(١) المسعودي، المصدر السابق، ص١، ص٣٣٩.

	أسماء الشهور القبطية		ما يوافقه أول الشهر الميلادي
أسماء الشهور القبطية وأوله في الشهر الميلادي	توت بابه هاتور كهيك	فصل الفيضان	١٢سبتمبر ١٢ أكتوبر ١١ نوفمبر ١١ ديسمبر
الشهور القبطية والتي كانت تحديد مواعيد زراعة المحاصيل وما زال يعرفها الفلاح المصرى حتى الأن	طوبة أمشير برمهات برمودة	فصل الزراعة	١٠ يناير ٩ فبراير ١٠ مارس ٩ إبريل
	بشنس بؤونه أبيب مسرى	فصل الحصاد	٩ مايو ٨يونيو ٨ يوليو ٧ أغسطس

راجع: محمد محمد فياض، التقاويم، مكتبة نهضة مصر ١٩٥٨م، ص٥٢، لبيب يعقوب صليب، الجغرافيا الفلكية للكتاب المقدس والتقويم القبطي المصرى، جـ١، ط١ سنة ١٩٦٨، ص٤٨ ص٦٧.

(٢) السيوطى، مبدأ النيل على التحرير، مخطوط بدار الكتب، ورقة ٢ المقريزى، الخطط جـ١، ص٦٠.

(٣) القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٣، ص٢٨٩.

(٤) المقريزى، الخطط، جـ١، ص٦٠.

(٥) المنوفى، الفيض المديد، مخطوط، ورقة ٧(ص١٣).

(٦) عبد اللطيف بن يوسف بن محمد البغدادي، الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر، مطبعة المجنة الجديدة، ص٥٨.

عشرين ذراعاً فاض من ماء النيل وغرق الضياع والبساتين وفارت البلاليع[1] فإذا انتهت الزيادة إلى تمام ست عشر ذراعاً[2] فقيه تمام خراج السلطان وخصب الناس وفيه طما ريح البلاد وهو ضار للبهائم لعدم المرعى والكلاء[3] ولهم مقاييس يقيسون بها الماء[4] هذا وليس فى الدنيا نهر يزيد بترتيب وينقص بترتيب فى وقت معلوم لا يختل أبداً غيره[5] أما عن منسوب مياه النيل وحدود الوفاء، فلا شك أن حالة فيضان النيل سواء بالنقص أو الزيادة، تؤثر على حياة المصريين فى حالة الرخاء أو القحط، هذا وقد اتفق معظم المؤرخين أن حد الوفاء عند الفتح الإسلامى كان الستة عشر ذراعاً[6]، والتى كانت تكفى لزراعة أرض مصر، ويفيض من الغلات ما يكفى لسنتين كما يذكر المقريزى[7] هذا وقد ذكر بعض المؤرخين أن النيل إذا أتم خمسة عشرة ذراعاً، ودخل فى سنة عشرة كان فيه صلاح لبعض الناس ولا يستسقى فيه، وإذا انتهت الزيادة إلى ١٦ ذراعاً كاملة النفع للبلاد وذلك كفائها ورى جميع أراضيها[8] قال محفوظ بن سليمان[9] "فإذا زاد بعد ذلك ذراعاً واحدة زاد فى الخراج مائه ألف دينار، لما يروى من الأعالى"[10] وأن ١٨ ذراعاً

---

(١) المقريزى، الخطط، جـ١، ص٦٠.

(٢) السيوطى، مبدأ النيل على التحرير، مخطوط بدار الكتب المصرية، ورقة ٣.

(٣) ابن ظهيرة، الفضائل الباهرة، ص١٦٠.

(٤) الأنصاري الخزرجى، النيل الرائد في النيل الزائد، مخطوط، ص١٢.

(٥) المنوفى، الفيض المديد، مخطوط، ورقة (١٠) ص٢٠.

(٦) الأسعد بن مماتي، (الوزير الأيوبي ت ٦٠٦هـ/١٢٠٩م، كتاب قوانين الدواوين، جمعه وحققه: عزيز سوريال عطية، مطبعة مصر، سنة ١٩٤٣م، طبع الجمعية الزراعية الملكية، سنة ١٨٩٨م، ص٧٦، القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٣، ص٢٩٦ المسعودي،مروج الذهب،جـ١،ص٣٤٢،عبد اللطيف البغدادي،الإفادة والاعتبار، ص٥٧، المقريزى،الخطط،جـ١، ص٦١.

(٧) المقريزى، الخطط، جـ١، ص٥٩ ، القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٣ ص٢٩٤.

(٨) المسعودي، مروج الذهب، جـ١، ص٣٤٢ ، قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى، ص١٦.

(٩) محفوظ بن سليمان عامل خراج مصر في عهد هارون الرشيد، ولاه سنة ١٨٧هـ ثم عزله، وأعيد في عهد الخليفة الواثق، واستمر في ولايته بمصر حتى مات سنة ٢٥٤هـ، راجع: الكندى، ولاه مصر، ص١٦٦ ص١٦٧ ، ابن إياس: أبو البركات محمد بن أحمد بن إياس الحنفي، بدائع الزهور في وقائع الدهور، حققها وكتب لها المقدمة محمد مصطفى، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، جـ١، ق١، ص١٥٨ ص١٥٩.

(١٠) المنوفى: الفيض المديد في النيل السعيد، مخطوط، ورقة (٢٠) ، الكندى ، فضائل مصر المحروسة، ص٤١-٤٢.

تؤدى إلى الاستبحار[1] وفيه نقص مائة ألف من خراج مصر[2] وذلك ضرر لبعض الضياع.

وإذا بلغ عشرين ذراعاً مات ملك مصر[3] يمكن القول أن نهر النيل وحده ليس هو العامل الأول (الأساس) المسئول عن حدوث الأزمات الاقتصادية، بدليل أن هناك سنوات مختلفة كان يحدث من خلالها أزمات اقتصادية وفيها يكون النيل قد وفىّ أى أن ليس قصور النيل هو الأساس فى حدوثها، لكن هناك عوامل أخرى كانت سبباً فى حدوث الأزمات، وسوف يتم الحديث عنها فى حينها بمشيئة الله. وإليك سنوات حدوث الأزمات الاقتصادية فى العصريين الأيوبى والمملوكى البحرى بسبب قصور نهر النيل.

مُنيَّ العصران الأيوبى والمملوكى البحرى بكثير من المحن والكوارث والأزمات الاقتصادية كان سببها هو نهر النيل، ففى عام ٥٧٧هـ / ١١٨١م هبط نهر النيل بدرجة لم تحدث إلا مرة واحدة فى دولة الفاطميين واشتد فى هذا العام الوباء، ومات من الخلق الكثير والكثير قيل أنهم نحو ثلاثة أرباع أهل البلاد، وكان وفاء النيل ١٦ مسرى من هذه السنة، فتح الخليج فى ٤ ربيع الثانى والماء بلغ ١٦ ذراع و ١٥ إصبعاً، وقال الناس سنة سبع إفترست أسباب الحياة[4] وفى عام ٥٧٨هـ / ١١٨٢م زاد ماء النيل وبلغ فى الزيادة ١٣ إصبعاً من ١٩ ذراعاً، وهذا الحد عند أهل مصر يسمى اللجة الكبرى، فسقطت الجدران وغرقت البساتين وفاضت الآبار وقطعت الطرق[5] وفى عام ٥٨٠هـ / ١١٨٤م، بلغ النيل فى الزيادة ستة عشر ذراعاً إلا ثلاثة أصابع

---

(١) ابن ظهيرة، الفضائل الباهرة، ص١٦٠ ، المسعودي، مروج الذهب، جـ١، ص٣٤٢، ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، الشركة العالمية للكتاب ش م ل، الطبعة الأول ١٩٩١م، ص٣٠، قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى، ص١٦، والمستبحر كل أرض وطينة نفذ إليها الماء ولم يجد مصرفاً حتى فات أوان الزرع والماء باق على الأرض، راجع: المقريزى ، الخطط ، جـ١، ص١٠١، الكندى، فضائل مصر المحروسة، حاشية(١)، ص٤٤.

(٢) العلامة المحقق الشيخ جلال الدين السيوطى الشافعي، أثر متصل الإسناد في أمر النيل، المجلة، العدد (١٠) أكتوبر ١٩٥٧م، ربيع الأول سنة ١٣٧٧هـ ، ص٥٥-٥٦، المسعودي، مروج الذهب جـ١ ص٣٤٢، ابن بطوطة، الرحلة، ص٣٠. وسبب ذلك ما كان ينصرف في المصالح والخلجان والجسور والاهتمام بعمارتها، أما الأن فإن أكثرها لا يُروى حتى يروى أصابع من تسعة عشر ذراعاً بمقياس مصر..... وأما أراضى مصر الأن فلا تروى جميعها الأن إلا من عشرين ذراعاً وأصابع لعلو الأرض وعدم الاهتمام بعمارة جسورها، أنظر: المنوفى: الفيض المديد في أخبار النيل السعيد، ورقة (٢٣).

(٣) السيوطى، أثر متصل الإسناد في أمر النيل، ص ص٥٥ -٥٦.

(٤) أمين سامي، تقويم النيل، المطبعة الأميرية بالقاهرة، المقدمة جـ١، سنة ١٩١٦م، ص٢٩.

(٥) أمين سامي، المرجع نفسه، جـ١، ص٢٩ ص١٣٣، هذا وقد ذكر كلاً من الدواداري: أبي بكر بن عبد الله بن أيبك الدويداري، كنز الدرر وجامع الغرر، تحقيق د. سعيد عبد الفتاح عاشور، القاهرة ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، جـ٧، ص٧٣، ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة جـ٦، ص٩٤ ، على باشا مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلاده =

الطرق[1] وفى عام ٥٨٠هـ / ١١٨٤م، بلغ النيل فى الزيادة ستة عشر ذراعاً إلا ثلاثة أصابع فكسر السد ووقع الغلاء بمصر[2] وفى عام ٥٨٧هـ / ١١٩١م، لم يزد النيل فى هذه السنة إلا زيادة يسيره وهبط عن غير وفاء، واستمر الحال على ذلك ثلاث سنين متوالية فمات الناس من شدة الغلاء، وقيل أنهم بلغوا ثلث أهل مصر، وقد بلغ مقياس النيل فى ذلك العام ١٨ ذراع و ١٤ إصبعاً[3] وقيل أن تلك السنة كانت كالسبع المفترس[4] وارتفعت الأسعار وحدث الغلاء عام ٥٩٠هـ / ١١٩٣م، بسبب نقص ماء النيل بعد ما بلغ ٢٢ إصبعاً من ١٧ ذراع[5] وقيل فى موضع آخر ٢٢ إصبعاً من ١٦ ذراع[6] وفى عام ٥٩٢هـ / ١١٩٥م كسر بحر أبى المنجا[7]

---

(١) أمين سامي، المرجع السابق، جـ١، ص٢٩ ص١٣٣، هذا وقد ذكر كلاً من الدواداري: أبي بكر بن عبد الله بن أيبك الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، تحقيق د. سعيد عبد الفتاح عاشور، القاهرة ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، جـ٧، ص٧٣، ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة جـ٦، ص٩٤ ، على باشا مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلاده = =القديمة والشهيرة، الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٣٠١هـ، جـ١٨، ص٥٣، أن النيل بلغ في هذا العام ٥٧٨هـ ، ١٧ ذراع و ٢ إصبع.

(٢) أمين سامي، تقويم النيل، جـ١ ، ص ص١٣٠-١٣٥، ذكر كلاً من الدوادرى، كنز الدرر، جـ٧، ص٧٨، أنه بلغ ١٨ ذراع و ١٣ ذارع و ١٣ إصبع، وهذا عند كلاً من صاحب النجوم الزاهرة، والخطط التوفيقية مراجع جدول مقياس النيل ذكر المقريزى في كتابه السلوك أن النيل بلغ في هذا العام ٥٨٠هـ ١٣ إصبع من ١٩ ذراع فأضر ذلك بالقرى وخرج أهلها منها لسقوط جدرانهم، وغرقت البساتين والأقصاب، وفاضت الآبار وانقطعت الترع، وكثر الضرر كما حدث عام ٥٤٤هـ ، راجع: المقريزى: تقي الدين أحمد بن المقريزي كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمد عبد القادر عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، جـ١، ص١٩٩.

(٣) الدواداري، كنز الدرر، جـ٧، ص١٠٦ ، ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٦ ، ص١١٦.

(٤) ابن إياس: محمد بن إياس الحنفي (الجركسي) نبذة من نشق الأزهار في عجايب الأقطار، ص ص٨٠-٨١،
Aparis l'Imprimere Imperiale, M. DCCC. VIII. Extrait du Tome VIII Ire Partie des Notices et Extraits de Manuscritsde la Bibliotheque imperial,
أمين سامي، تقويم النيل، جـ١، ص ص١٣٠-١٣٥.

(٥) المقريزى: تقي الدين أحمد بن المقريزي، كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، صححه ووضع حواشيه: د. محمد مصطفى زيادة، مطبعة دار الكتب بالقاهرة، سنة ١٩٤٣م، لجنة التأليف والترجمة والنشر، سنة ١٩١٤م، جـ١، ق١، ص١١٩ أنظر جدول قياس النيل.

(٦) الدواداري ، كنز الدرر، جـ٧ ، ص١٢٣ ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٦، ص١٣٦.

(٧) ذكر عنه القلقشندى أن الأفضل بن أمير الجيوش وزير المستعلى بالله الفاطمي هو الذي حفره، وكان سبب حفرة أن البلاد الشرقية كانت جارية في ديوان الخلافة، وكان معظمها لا يروى في أكثر السنين ولا يصل الماء إليها إلا من خليج سردوس، وهذا الخليج حفرة هامان لفرعون وبطل وعوض عنه ببحر أبي المنجاء وكان يشرف على هذا العمل أبو المنجا شعيا اليهودي فعرفت باسمه، وكان ميعاد كسرة من أعياد فيض النيل بالقاهرة زمن الفاطميين والأيوبيين، القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٣ ص ص٣٠١-٣٠٢ ، المقريزى: إغاثة الأمة بكشف الغمة أو تاريخ المجاعات في مصر، دار ابن الوليد، حاشية (٢)، ص٣٢.

وباشر الملك العزيز عثمان كسرة وزاد النيل فيه إصبعاً وهى الإصبع ١٨ من ١٨ ذراعاً وهذا الحد يسمى عند أهل مصر اللجه الكبرى[١].

وقد شهدت الدولة الأيوبية المجاعة والوباء ابتداء من عام ٥٩٥ - ٥٩٦هـ / ١١٩٨ - ١١٩٩م، أى لمدة أربعة أعوام، وذلك بسبب توقف ماء النيل عن الزيادة[٢] وهناك من ذكر ثلاث سنين متوالية لم يطلع منه إلا القليل[٣] ففى عام ٥٩٦هـ/ ١١٩٩م حدثت أزمة شديدة كان سببها توقف النيل عن الزيادة وقصوره عن العادة فقد انتهت زيادته إلى ١٢ ذراع وأصابع[٤] فشرقت معظم أرض مصر وارتفعت الأسعار[٥] وأعادت تلك الأزمة إلى الأذهان ذكرى الشدة العظمى التى وقعت فى عهد المستنصر بالله الفاطمى إذ انتشر القحط حتى هرب الناس من مصر إلى الشام وغيرها فماتوا فى الطريق من التعب والجوع[٦]، وفى عام ٥٩٧هـ/ ١٢٠٠م، توقف النيل عن الزيادة وحدث القحط والوباء ولم يبلغ فى الزيادة إلا ١٥ ذراعاً و ١٦ إصبعاً[٧] ثم توقف النيل عن الزيادة وانتهى فى الزيادة إلى ١٢ ذراعاً وإصبعاً[٨] ثم هبط ولم يزد بعد ذلك شيئاً، فاضطربت أحوال الديار المصرية[٩] وهرب الناس إلى الحجاز واليمن والشام[١٠]، ثم حدثت أزمة أيام السلطان الملك العادل سيف الدين أبو بكر ٥٩٦ - ٦١٥هـ/ ١١٩٩ - ١٢١٨م، وذلك بسبب توقف مياه النيل عن الزيادة[١١]، وفى عام

---

(١) المقريزى، الخطط، جـ١ ، ص ص٦٠-٦١.

(٢) حامد زيان، الأزمات الاقتصادية، ص٢٧.

(٣) المقريزى، إغاثة الأمة، ص٣٠.

(٤) المقريزى، إغاثة الأمة، ص٢٨، أمين سامي، تقويم النيل، ص٤٦. ذكر الدواداري في كنز الدرر، جـ ٧، ص١٤٠، أنه بلغ ١٢ ذراع و٢٠ إصبع، وبلغ ١٢ ذراع و٢١ إصبع عند ابن تغرى بردى في النجوم الزاهرة، جـ٦ ، ص١٥٩، على مبارك، الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص٥٤.

(٥) المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص١٥٣ ، المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٢٣٥.

(6) Lane – Poole (S); A History of Egypt in the Middle Ages, Third Edition, London, 1900, P215.

(٧) المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص١٥٨ ، المقريزى، إغاثة الأمة، ص٢٨، الدوادراى، كنز الدرر، جـ٧، ص١٤٨ ، ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٦، ص١٨٠.

(٨) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص٢٥٤ ، قيل ١٣ ذراع تنقص أصابع.

(٩) ابن إياس، المصدر نفسه، جـ١، ق١، ص٢٥٤.

(١٠) مصطفى الصفوى القلعاوى، صفوة للزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسلطان مخطوط بدرا الكتب المصرية، مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٤٦م ، ورقة ٢٥.

(١١) حامد زيان، الأزمات الاقتصادية، ص٢٨.

٦٢٧هـ / ١٢٢٩م بلغ النيل ١٣ ذراع و٢٣ إصبع[١] وقيل انتهى إلى ١٤ ذراع وأصابع، وقيل بلغ ١٦ ذراع و ١٠ أصابع[٢] وقد ذكر بن تغرى بردى أن النيل بلغ ١٦ ذراع و ٣ أصابع، ولم يثبت فوقع الغلاء وكان قاع النيل ذراعين[٣] وفى عام ٦٢٨هـ/ ١٢٣٠م، بلغ النيل ١٦ ذراع و٣أصابع[٤] هكذا توالى قصور النيل فى العصر الأيوبى فى أعوام مختلفة سجلت تلك الأعوام أزمات اقتصادية من ارتفاع فى الأسعار، واضطراب فى أحوال البلاد والعباد.

قصور النيل وفيضانه فى العصر المملوكى البحرى:

لا شك أن العصر المملوكى البحرى مُنّى بالعديد من الأزمات الاقتصادية التى كان نهر النيل أحد بل أهم أسباب حدوثها ففى عام ٦٩٤هـ / ١٢٩٤م توقف نهر النيل عن الزيادة[٥] وبلغ ماء النيل فى هذه السنة ١٦ ذراع و١٧ إصبع[٦] وكسر بحر أبى المنجا خوفاً من النقص وذلك قبل أوانه بثلاثة أيام، وازداد الأمر سوءاً عندما بدأ النيل فى التوقف، وذلك عام ٦٩٥هـ/١٢٩٥م[٧] فأصبح أهل مصر فى قحط شديد ووباء مفرط[٨] إلى جانب هبوب الرياح السوداء التى كان لها أثرها هى الأخرى على الإنسان والزرع[٩] كما سوف يأتى ذكره، إلى جانب حدوث الغلاء الذى عانى منه الناس أشد المعاناة[١٠]، وفى عام ٧٠٨-٧٠٩هـ/

---

(١) النويرى: شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويرى، نهاية الأرب في فنون الأدب، مركز تحقيق التراث، سنة ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م ، جـ٢٩، ص١٦١.

(٢) أمين سامي، تقويم النيل، ص٣٠.

(٣) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٦، ص٢٧٥.

(٤) السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص١٥٩.

(٥) ابن الوردي: العلامة الشيخ زين الدين عمر بن الوردي، تاريخ ابن الوردي، جـ٢، سنة ١٣٨٩هـ/ سنة ١٩٦٩م منشورات المطبعة الحيدرية ، النجف، ص٣٤٤، المقريزى، إغاثة الأمة، ص٣١، حامد زيان، الأزمات الاقتصادية، ص٣٢.

(٦) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٨، ص٧٨، على مبارك، الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص٣١، أشار ابن تغري بردي إلى أن النيل بلغ عام ٦٩٤هـ، ١٦ ذراع هبط من ليلته فشرقت البلاد وأعقب ذلك غلاء عظيم في الأسعار نتيجة توقف ماء النيل عن الزيادة، ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٨، ص٦٨.

(٧)حامد زيان، الأزمات الاقتصادية، ص٣٢.

(٨) اليافعى: الإمام أبو محمد عبد الله بن أسعد بن على بن سليمان اليافعى اليمنى المكى ت سنة ٧٦٨ هـ، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، (٤أجزاء)، جـ٤، دار الكتاب الإسلامي، ص٢٢٧، السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص١٦١.

(٩) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٨، ص٧٩.

(١٠) الدواداري، كنز الدرر، جـ٨، ص٣٦٣.

١٣٠٨-١٣٠٩م حدثت أزمة اقتصادية توقف فيها النيل عن الزيادة فضج الناس لذلك فرسم السلطان بكسر السد من غير وفاء وقد نقص عن الوفاء ٣ أصابع فكسر السد واستمر فى النقص مدة غير قليلة فكان منتهى الزيادة فى تلك السنة ١٥ذراع و١٧ إصبعاً، فشرقت البلاد ووقع الغلاء فى مصر وذلك فى أوائل سلطنة المظفر بيبرس الجاشنكير[١] وبلغ مقياس النيل عام ٧٣٢هـ/ ١٣٣١م ، ١٩ ذراعاً و ١٠ أصابع[٢] فاستبحرت بعض أراضى مصر....... وأتلف للناس من القصب ما يزيد على ألف ألف دينار[٣]، وقد شهدت البلاد أزمة اقتصادية شديدة تأثرت بها البلاد والعباد بسبب حدوث الوباء العظيم عام ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م ، واشتدت هذه الأزمة على الناس بسبب هبوط النيل الذى بلغ مقياسه ١٦ ذراع و ٢٣ إصبعاً[٤]، مما سبب اضطراب اقتصادى فى مصر فترة طويلة للغاية[٥] وتوالى قصور النيل فى سنوات مختلفة أثرت على البلاد والعباد مما سبب توالى حدوث الأزمات الاقتصادية.

فشهدت البلاد عام ٧٧٥-٧٧٦هـ / ١٣٧٣ -١٣٧٤م، حدوث انخفاض منسوب مياه النيل حيث بلغت زيادته ١٦ ذراعاً[٦] ولكن هذه الزيادة لم تكن كافية لرى كافة أراضى الديار المصرية، فشرقت معظم الأراضى، ولم يلبث أن وقع الغلاء وتزايدت الأسعار[٧]، وتوالى فيضان النيل بالزيادة أدت إلى استبحار الأراضى الزراعية، ففى عام ٧٧٨هـ / ١٣٧٦م، بلغ زيادة النيل ١٩ ذراع و ٢ إصبع[٨] وكذلك عام ٧٨١هـ / ١٣٧٩م، بلغ ١٩ ذراع و ٢ إصبع[٩] وفى عام ٧٨٤هـ / ١٣٨٢م، بلغ ٢٠ ذراع و٣ أصابع[١٠].

---

(١) ابن إياس،نبذة من لشق الأزهار، ص ص٨٣-٨٤.

(٢) المقريزى، السلوك، جـ٢ ، ق٢ ، ص٣٥٣، وقد ذكر ابن الوردي أنه كان ١٩ ذراعاً فقط، وبن الوردي، تاريخ ابن الوردي، جـ٢، ص٤٢٦.

(٣) ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، جـ٢، ص٤٢٦.

(٤) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ١٠، ص٢٤٣.

(٥) قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى، ص٥٦ ، قاسم عبده قاسم، تاريخ الأيوبيين والمماليك، ط١، سنة ٢٠٠١م، ص٢٦١

(٦) المقريزى، إغاثة الأمة، ص٤٠، ذكر صاحب النجوم الزاهرة أنه بلغ ١٥ ذراع و ١٩ إصبع، راجع: ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ١١، ص١٢٩.

(٧) حامد زيان، الأزمات الاقتصادية، ص٤٩.

(٨) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ١١، ص١٤٧.

(٩) المصدر لفسه ، جـ١١، ص٢٠٢.

(١٠) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق٢، ص٣٠٦.

وما سبق من مناسيب مختلفة قبل العصرين الأيوبي والمملوكي البحرى لا ينطبق على العصرين الأيوبي والمملوكي البحرى، فمن الواضح أن كمية الفيضان اللازمة للزراعة فى مصر كانت تختلف من عصر لآخر وذلك على حسب اهتمام الدولة بأعمال الرى وتطهير الترع وإقامة الجسور، فالكمية التى كانت كافية فى فترات الاضمحلال(١)، وإذا ما وضعنا فى الاعتبار أن حالة الاضطراب التى سادت مصر منذ سقوط الدولة الطولونية عام ٢٩٢هـ/ ٩٠٤-٩٠٥م، ودوام النزاع بين الجند وتوالى الأزمات الاقتصادية لأمكننا القول بأن هناك تدهوراً قد طرأ على حد الوفاء نتيجة لإهمال مشروعات الرى، إلا أن التدهور لم يكن ليعنى أن ١٦ ذراعاً هو حد المجاعة خاصة وأن النيل كان يصل إلى هذا الحد فى سنوات لاحقة ولم تحدث مجاعة(٢)، وقد كان حد الوفاء يتغير بتقادم الزمن فمياه الفيضان ترسب ما بها من حمولة عالقة فوق مجرى النهر وعلى جانب النهر فى أراضى الوادى والدلتا، وهذه الحمولة تعمل على رفع منسوب قاع النهر، ورفع منسوب أراضى الوادى والدلتا عاماً بعد آخر، ويرتفع قاع النهر بمعدل أكبر من ارتفاع الوادى(٣).

ويقدر "جون بول" معدل ارتفاع الوادى بحوالى ٩سم كل قرن(٤) أما "ويكلوكس" فيقدر الإرساب على القاع بحوالى ١٢سم كل قرن(٥) ، فبعد أن كان حد الوفاء فى القرن الأول والثانى والثالث الهجرى نحو ١٥ ذراع، أصبح فى القرون الرابع والخامس والسادس ١٦ ذراع، ثم أصبح فى القرنين السابع والثامن ١٨ ذراع، وفى القرنين التاسع والعاشر أصبح حد الوفاء ٢٠ ذراع، وشاركت الجسور وتدهورها والترع بالإضافة إلى ارتفاع قاع النهر فى ارتفاع منسوب مياه النهر(٦)، وثمة بعض الملاحظات يمكن أن نوردها فيما يلى:

* أصبحت الـ ١٦ ذراعاً لا تفى بحاجات البلاد، وصار الأمر يتطلب بلوغ ارتفاع النيل ما بين الـ١٨ ذراع والـ ٢٠ ذراع، ولم يعد الـ ١٧ ذراع كافية لرى جميع الأراضى الزراعية ولم تعد الـ ١٨ ذراع والـ ٢٠ ذراع يسبب خطورة على الأراضى والمحاصيل الزراعية والسبب

---

(١) فاتن عز الدين إبراهيم العارف، فيضان النيل في مصر منذ الفتح العربي حتى الوقت الحاضر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الزقازيق سنة ١٩٩٠م، ص١٩٠.

(٢) أحمد الصاوي، مجاعات مصر الفاطمية، ص٢٦.

(٣) فاتن عز الدين، المرجع السابق، ص١٩٨.

(٤) المرجع نفسه ، والصفحة نفسها .

(٥) المرجع نفسه ،والصفحة نفسها .

(٦) المرجع نفسه، ص٣٣٩.

فى ذلك هو إهمال الجسور والترع بل جميع مشروعات الرى وذلك إما بسبب سياسة الحكام وضعفهم، أو بسبب الفتن والاضطرابات بين الأمراء مع بعضهم البعض أو غير ذلك من الأسباب التى سوف نتحدث عنها فى الصفحات القادمة.

* ليس هناك تاريخ محدد يصل فيه النيل إلى حد الوفاء بل يتوقف ذلك على كمية المياه الواردة كذلك على منسوب الماء القديم، وبذلك يختلف الوفاء من عام لآخر[١]

* اختلف المؤرخين فى تفسير أسباب الفيضان، فهناك من يرى أن فيضان النيل يحدث نتيجة لما تمده به الأنهار الأخرى والينابيع من مائها، حيث تجف هذه الينابيع وتحترق بعض الأنهار أثناء فيضان النيل[٢] ويرى البعض الآخر أن فيضان النيل يحدث نتيجة لهبوب الرياح الشمالية التى تثير البحر المالح فيقف أمام النيل كالسد فيزيد ماؤه[٣]

ومع ذلك نجد أن معظم المؤرخين اتفقوا على أن فيضان النيل يحدث نتيجة لسقوط الأمطار فى فصل الصيف على هضبة الحبشة والبلاد الواقعة فى الجنوب.

ونستطيع القول بأن أسباب الزيادة المستمرة للنيل هى:

* الارتفاع المستمر فى منسوب الأراضى الزراعية، بسبب ما يترتب على وجه الأرض من الطمى المجلوب مع الفيضان السنوى بالإضافة إلى إطماء قاع المجارى المائية واحتياجها إلى ارتفاع منسوب المياه حتى تدخلها.

* ضعف الجسور وإهمال صيانتها إذ يترتب على تقويتها وإحكامها تقليل نسبة الفاقد بالإضافة إلى قلة المقدار اللازم للوفاء بحاجة الأراضى الزراعية من المياه.

---

(١) فاتن عز الدين، المرجع السابق، ص١٩٨.

(٢)ابن عبد الحكم، سنة ١٩٢٢م، ص١٤٣ عن فاتن عز الدين،المرجع نفسه، ص١٩٨.

(٣) ياقوت الحموى، معجم البلدان، سنة ١٨٦٦م، ص٣٦١ عن فاتن عز الدين، المرجع نفسه، ص٣٦١.

* إهمال تطهير الترع والقناطر والخلجان من الطمى والنباتات العالقة، التى تحول دون جريان الماء، أو تقلل من سرعته، إذ عن طريق هذه الشبكة من الترع والخلجان كانت تروى الأراضى الزراعية القريبة من مجرى النهر والبعيدة[1]

---

(١) مجدى عبد الرشيد بحر، القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٩م، ص ص١٧٦-١٧٧.

العامل الثانى: الأوبئة وأثرها فى الإنسان والحيوان:

كانت الأوبئة والطواعين كثيرة الحدوث فى مصر الإسلامية، وذلك لتوفر العوامل المهيأة لحدوثها[1] فشهدت البلاد كثيراً من المجاعات والأوبئة التى أودت بحياة الكثير من سكان المدن والقرى على حد سواء[2]، وأغلب الظن يكون الوباء سبباً فى حدوث المجاعة أو العكس، وربما يواكب كل منهما الآخر، ... فقد تتسبب المجاعة فى موت الكثير، ثم ينتشر الوباء نتيجة لذلك، وقد يأتى الوباء ليقضى على أعداد كبيرة من السكان بحيث لا تجد الأرض من يزرعها، وتكون النتيجة أن تنشب المجاعة مخالبها فى البلاد من جديد، وهو ما عبر عنه المقريزى بقوله "إذا تأخر جرى النيل بمصر يمتد الغلاء سنين"[3]

هذا وقد كان حدوث المجاعة أو الوباء أو الاثنين معاً كان يعطى صورة قاتمة للحياة الاقتصادية، والاجتماعية فى مصر خلال فترة عصورها الوسطى[4]

وهناك من المؤرخين من ذكر الأسباب التى تؤدى إلى حدوث الوباء والطاعون فقال وهناك من المؤرخين من ذكر الأسباب التى تؤدى إلى حدوث الوباء والطاعون فقال "إن أرض مصر ذات أربعة أجزاء، الفسطاط، القاهرة، الجزيرة، الجيزة، وبُعد هذه المدينة عن خط الاستواء ثلاثون درجة، والجبل المقطم فى شرقيها وبينها وبين مقابر المدينة، وقال الأطباء إن أردأ المواضع ما كان الجبل فى شرقية يعوق الصناعة، وأعظم أجزائها هو الفسطاط، ويلى الفسطاط من الغرب النيل، وعلى شط النيل الغربى أشجار طوال وقصار وأعظم أجزاء الفسطاط موضع غور يعلوه من المشرق المقطم، ومن الجنوب الشُرف، ومن الشمال الموضع العالى من عمل فوق أعنى الموقف والعسكر وجامع بن طولون، ومتى نظرت إلى الفسطاط من الشرق أو من مكان آخر عال رأيت وضعها فى غور، وقد بين أبقراط أن المواضع المتسفله أسخن من المواضع المرتفعة وأردأ هواء لاحتقان البخار فيها ولأن ما حولها من المواضع العالية يعوق تحليل الرياح لها وأزقة الفسطاط

---

(١) د. محمد بركات البيلى، الأزمات الاقتصادية، ص٢٣.

(٢) د. راشد البراوى، حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين، مكتبة النهضة المصرية، سنة ١٩٤٨م، ص٨٠.

(٣) المقريزى، إغاثة الأمة، ص٤١.

(٤) جابر سلامة المصري، الزراعة في مصر في عهد الأيوبيين والمماليك، ص٥٧، هناك ارتباط شديد بين انخفاض النيل من جهة وحدوث المجاعات من جهة ثانية، وبين وقوع الأوبئة والطواعين من جهة ثالثة، راجع: د. حامد زيان، الأزمات الاقتصادية والأوبئة، ص١٩.

وشوارعها ضيقة وأبنيتها عالية، وقد ذكر المقريزى ما قاله "روفس" أنه إذا دخلت مدينة فرأيتها ضيقة الأزقة مرتفعة البناء فاهرب منها لأنها وبيئة أراد أن البخار لا ينحل منها كما ينبغى لضيق إزلاقة وارتفاع البناء، ومن شأن أهل الفسطاط أن يرموا ما يموت من السنانير والكلاب ونحوها من الحيوان الذى يخالط الناس فى شوارعهم وأزقتهم فتعفن وتخالط عفونتها الهواء ومن شأنهم أيضاً أن يرموا فى النيل الذى يشربون منه فضول حيواناتهم وجيفها وحزارات كنفهم تصب فيه وربما انقطع جري الماء فيشربون هذه العفونة باختلاطها بالماء، وفى خلال الفسطاط مستوقدات عظيمة يصعد منها فى الهواء دخان مفرط وهى أيضاً كثيرة الغبار لسخانة أرضها حتى إنك ترى الهواء فى أيام الصيف كدراً يأخذ بالنفس"(١) نستنتج من الكلام السابق أن ضيق الشوارع والأزقة وما يتخللها من أبنية عالية تسبب الوباء لعدم انحلال البخار عنها بالإضافة إلى موت الكثير من الحيوانات داخل الشوارع والأزقة فتعفن ويخالطها الناس فتسبب لهم الأمراض والأوبئة والطواعين، هذا بالإضافة إلى رمى القطط والكلاب وجيف الحيوانات فى النيل وفضلاتهم، يزيد على ذلك كثرة البخار وسخونة الهواء فى فصل الصيف أليس كل ذلك يسبب حدوث الأوبئة والطواعين وغير ذلك.

هذا وقد كان للوباء(٢) أثر شديد فى حدوث الأزمات الاقتصادية فبمجرد حدوث الوباء ترتفع أسعار المواد الغذائية والأدوية التى تستخدم لعلاج المرضى، وهناك العديد من الأمثلة على الأوبئة فى العصرين الأيوبى والمملوكى البحرى، ففى عام ٥٧٥هـ /١١٧٤م حدث وباء وغلاء هلك فيه عالم عظيم فى الشرق وأعماله(٣) وقد بلغ النيل فى هذا العام ١٧ ذراع و١٧ إصبع(٤) لذلك حدث الوباء والغلاء بارتفاع الأسعار فى كل شيء، وقد فشا الموت بمصر والقاهرة وجميع مناطق مصر عام ٥٧٥هـ/ ١١٧٤م، ومات من الخلق بالقاهرة ومصر فى أيام قليلة سبعة عشر ألف إنسان(٥) وقد بلغ فيضان النيل فى تلك السنة ١٨ ذراع و ٧ أصابع(٦)

---

(١) المقريزى، الخطط، جـ١، ص ص٣٣٩-٣٤٠.

(٢) قيل أن الوباء رجز أهلك الله به بعض الأمم وقد بقى في الأرض منه شئ يجرى أحياناً، ويذهب أحياناً فالرجز والرجس هنا بمعنى الطاعون وهو إنما يكون عذاباً على الكافر. راجع: زكريا الأنصاري، تحفة الراغبين في بيان أمر الطواعين، مخطوط بدار الكتب المصرية، حديث تيمور ١٤١، رقم الميكروفيلم ٢٢٢٧٣، ورقة رقم(٣).

(٣) الدواداري، كنز الدرر، جـ٧، ص٥٨.

(٤) الدوادرى، المصدر السابق، جـ٧، ص٥٨.

(٥) المقريزى، السلوك، جـ١، ص١٨١، منشورات بيضون.

(٦) أمين سامي، تقويم النيل، جـ١، ص٧.

وفى عام ٥٨١هـ / ١١٨٥م، وقع وباء بأرض مصر وفشا فى الناس موت الفجأة[١] وكان قياس النيل فى ذلك العام ١٧ ذراع وإصبع[٢]، وفى عام ٥٨٨هـ / ١١٩٢م كثرت الأراجيف بالقاهرة ومصر وعظمت الشناعات وارتفعت الأسعار[٣]، وفى عام ٥٩٠هـ / ١١٩٣م، حصل جوع شديد فى هذه السنة عم الخلق فى القرى والأرياف فتركوا بلادهم وانتقلوا إلى القاهرة ودخل فصل الربيع فهب هواء تبعة وباء وفناء وعدم القوت حتى أكل الناس أطفالهم[٤] واشتد الأمر على الناس لقلة الخبز فى الأسواق[٥] وكان قياس النيل فى ذلك العام ١٦ ذراع و ٢٢ إصبع[٦]، وكان لهذا الوباء أثر فى حدوث أزمة اقتصادية شنيعة حيث أن هذه السنة كان أهل القرى قد فنوا، وقد ذُكر أن الله تعالى لما أغاث الخلق بالنيل لم يوجد أحد يحرث ولا يزرع فخرج الأجناد بغلمانهم وتولوا ذلك بأنفسهم، ومع ذلك لم يزرع أكثر البلاد لعدم الفلاحين والحيوانات[٧] كل هذا لقصور مياه النيل التى لم تعد كافية لرى البلاد.

وقد وقعت العديد من الأوبئة الكثيرة التى كان لها أكبر الأثر على أحوال البلاد الاقتصادية والاجتماعية، وتسببت فى اشتداد الأزمة الاقتصادية، ففى عام ٥٩٢هـ / ١١٩٥م، كثر الوباء وغلت الأسعار[٨] وكان النيل فى تلك السنة ١٧ ذراع و ١٨ إصبع[٩] وهذا الوباء كان سببه مياه النيل الذى قيل عنها أنها سببت حدوث اللجة الكبرى[١٠] وقد كان للأزمة الاقتصادية (٥٩٦- ٥٩٧هـ / ١١٩٩-١٢٠٠م) نتيجة لنقص فيضان النيل والذى لم يبلغ إلا ١٣

(١) المقريزى، السلوك، جـ١، ص٢٠٤، منشورات بيضون.

(٢) أمين سامي، تقويم النيل، جـ١، ص٧.

(٣) المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص١١١.

(٤) على مبارك، الخطط التوفيقية، جـ٧، ص١٨ ، جـ٢٠، ص١٣٦.

(٥) المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص١٢١.

(٦) الدوادارى، كنز الدرر، جـ٧، ص١٢٣ ، ابن تغرى بردى،النجوم الزاهرة، جـ٦، ص١٣٦ ، أمين سامي، تقويم النيل، ص٧.

(٧) على مبارك، الخطط التوفيقية، جـ٧، ص١٩.

(٨) النويرى، نهاية الأرب، جـ٢٨، ص٤٥٢.

(٩) أمين سامي، تقويم النيل، جـ١، ص٧.

(١٠) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص ص ٦٠-٦١.

ذراع فوقع الوباء[1] والفناء الكبير[2] وقد كان نتيجتها اشتداد الغلاء[3]، وموت الناس فى شوارع القاهرة، فقد خلت القاهرة ومصر من أكثر أهلها، وصار من يموت لا يجد من يواريه فيصير عدة أشهر حتى يُبلى وتشم رائحته فيصاب الناس بالوباء، وفى هذا العام هاجر إلى القاهرة خلق كثير من أهل القرى، فلما حلت الشمس برج الحمل تحرك الهواء أعقبه وباء وكثر الجوع، وعدم القوت[4] ويذكر صاحب شذرات الذهب أنه مات ثلاثة أرباع أهل الإقليم لما أبعد[5] فامتد ما حدث لمدة ثلاث سنين، فكان بلاءاً شنيعاً حتى بلغ عدة من كفنه العادل وحده من الأموات فى مدة يسيرة نحو مائتى ألف وعشرين إنسان[6]، وحدث الوباء العظيم الذى كان له أكبر الأثر على حياة الناس بمصر[7] وذلك فى ٦٣٢-٦٣٣هـ/ ١٢٣٤-١٢٣٥م، ففى عام ٦٣٢هـ/ ١٢٣٤م، مات فى شهر واحد ما يزيد عن ثلاثون ألف إنسان[8] وبلغ النيل فى ذلك العام ١٦ ذراع و ١٣ إصبع[9] معنى ذلك إنها لم تكن كافية لرى أراضى البلاد.

وكانت الطامة الكبرى والطاعون العظيم بمصر[10] وقراها عام ٦٣٣هـ/ ١٢٣٥م، مات فيه خلق كثير[11] من أهلها حتى تجاوز الحد[12] وقد ذكر كلاً من المقريزى، النويرى أنه فى عام

---

(١) ابن الجوزى: شمس الدين أبي المظفر يوسف بن قزاوغلى التركي المشهور بسبط بن الجوزى، مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢م، جـ١، ق٢، ص٤٧١.

(٢) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٢٣٥ ، يسرى أحمد عبد الله عبد الرحمن زيدان، الفقهاء والعامة في مصر والشام في القرنين السادس والسابع الهجريين، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، سنة ١٩٩٦م، ص٤٨٨.

(٣) ابن الجوزى، مرآة الزمان، جـ١، ق٢، ص٤٧٧ ، الدوادراى، كنز الدرر، جـ٨، ص٣٤٨ ، ابن واصل: جمال الدين محمد بن سالم بن واصل، مفرج الكروب في أخبار بنى أيوب، تحقيق د. جمال الدين الشيال، سنة ١٩٥٣م، جـ٣،ص١٢٧.

(٤) المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص ص١٥٧-١٥٨ ، ابن الأثير: أبي الحسن على بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، الكامل في التاريخ، جـ٩، ص٢٥٥.

(٥) الحنبلى: أبي الفلاح بن عبد الحى بن العماد الحنبلى، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، مكتبة القدس، سنة ١٣٥٠م، جـ٤ ص٣٢٨ ، السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص١٥٨.

(٦) المقريزى، السلوك، جـ١، ص٣٧٣، منشورات بيضون ،المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٢٣٥، بالإضافة إلى وقوع الوباء بالقاهرة ومصر فقد وقع الوباء أيضاً بالفيوم والغربية ودمياط والإسكندرية موتان عظيم ووباء شديد. راجع: عبد اللطيف البغدادي، الإفادة والاعتبار، ص٧١.

(٧) السيوطى ، حسن المحاضرة، جـ٢ن ص١٥٩.

(٨) ابن تغرد بردى، النجوم الزاهرة، جـ٦، ص٢٨٧.

(٩) الدواداري، كنز الدرر، جـ٧، ص٣١٣ ، ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٦، ص٢٩٢.

(١٠) زكريا الأنصاري، تحفة الراغبين، مخطوط بدار الكتب، ورقة ٣٠.

(١١) المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص٢٥٠.

(١٢) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٦، ص٢٩٣.

٦٣٣هـ / ١٢٣٥م، استمر الوباء بمصر مدة ثلاثة أشهر[١] إلى جانب العديد والعديد ممن مات بالريف[٢] وقد كان النيل فى هذا الوقت على ١٧ ذراع و ٢ إصبع[٣] وقيل أن مصر كان بها تسعمائة منسج للحصر فلم يبق إلا خمسة عشر منسجاً[٤] هذا وإن دل فإنه يدل على شدة ما فعله الوباء بأهل مصر.

أما الأوبئة التى حدثت فى عصر المماليك البحرية فقد تعدد حدوث تلك الأوبئة فى ذلك العصر، ففى عام ٦٤٩هـ / ١٢٥١م حدث طاعون، والدليل على ذلك ما ذكره ابن إياس فى كتابه بدائع الزهور أنه فى سنة تسع وأربعين وستمائة توفى الشيخ كمال الدين الإدفوى المؤرخ وقد مات بالطاعون[٥]، وفى عهد سلطنة العادل كتبغا[٦] قاسى الناس شدائد عظيمة فى عام ٦٩٤-٦٩٥هـ/ ١٢٩٤م[٧] حيث حدث الغلاء والفناء بمصر[٨] وكثر الوباء فى الناس[٩] وقد ذكر المقريزى أن سبب هذا الوباء أن أهل برقة حصل عندهم غلاء عظيم وجراد كثير، فانحدر منهم إلى الديار المصرية أعداد جمة بلغت خمسين ألف وإلى بلاد الشام اثنين وثمانين ألفا، فصادفوا البلاد

---

(١) المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص٢٥٠ ، النويرى، نهاية الأرب، جـ٢٩، ص٢١١.

(٢) المقريزى، المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

(٣) ابن تغرى بردى، المصدر السابق، جـ٦، ص٢٩٦ ، أمين سامي، تقويم النيل، جـ١، ص٨.

(٤) السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص١٥٨.

(٥) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١ص٢٩٠، ولم يذكر أسباب حدوث هذا الطاعون، ذكر السيوطى أن عام ٦٤٣هـ وقد وقع الغلاء بمصر وقاسى أهلها شدائد وهو الوحيد الذي ذكر هذه الحادثة. راجع السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢،ص١٥٩. وقد كان النيل في هذا الوقت ١٤ ذراع. راجع: أمين سامي، تقويم النيل، جـ١، ص٨، وربما يرجع القحط والشدائد والغلاء نظراً لنقص مياه النيل عن حد الوفاء فشرقت البلاد وحدث الغلاء والوباء.

(٦) السلطان العادل زين الدين كتبغا المنصورى هو أحد مماليك الملك المنصور قلاوون، تولى الحكم سنة أربع وتسعين، وتلقب بالملك العادل وكانت أيامه شر أيام لما فيها من قصور النيل، وغلاء الأسعار، وكثرة الوباء وقدوم الأويراتية. راجع: المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٢٣٩، د. قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصري، ص٥٥ ، د. قاسم عبده، تاريخ الأيوبيين والمماليك، ص ص٢٥٥-٢٥٦، السير وليم موير، تاريخ دولة المماليك في مصر، ترجمة إلى العربية، محمود عابدين وسليم حسن، جـ١، سنة ١٩٢٤م، ص ص٦٦-٦٧ ، السيد عبد العزيز سالم، سحر السيد سالم، دراسة في تاريخ الأيوبيين والمماليك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية سنة ١٩٩٩م، ص٢٤٠.

(٧) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٨، ص٧١ ، النويرى، نهاية الأرب، جـ٣١، ص٢٨٦.

(٨) ابن حبيب، الحسن بن عمر بن الحسن بن عمر بن حبيب، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، حققه: د. محمد محمد أمين، راجعه وقدم له، د. سعيد عبد الفتاح عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٦م، جـ١، ص١٨٤ ، بيبرس الدوادار، زبده الفكرة في تاريخ الهجرة، تحقيق د. زبيده محمد عطا، جـ٩، ص ص٢٨٦-٢٨٧.

(٩) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٢٣٩ ، السير وليم موير، تاريخ دولة المماليك في مصر، ص ص٦٦-٦٧.

وقد حصل الغلاء فهلكوا وأهلكوا[١] إلى جانب قدوم الأويراتية[٢] وقد كان النيل فى ذلك العام ٦٩٤هـ ، ١٦ ذراع و ١٧ إصبع[٣] وعام ٦٩٥هـ /١٢٩٥م، ١٨ ذراع وإصبع[٤] لذلك حدث الغلاء والوباء والفناء.

وقد كانت الأموات مطروحة فى الأزقة والشوارع ملقاة فى الممرات ولا يوجد من يدفنها وذلك لاشتغال الأصحاء بأمواتهم والسقماء بمرضاهم[٥] فمُنى الخلق بالطامة[٦] ونتج عن ذلك انتشار الوباء[٧]، ومن الواضح أن السبب فى تفاقم تلك الأزمة هو توقف نهر النيل عن الزيادة ١٧ ذراع و ١٦ إصبع كما سبق أن ذكرنا فازداد الأمر سوءاً على أهل مصر فعاشوا فى قحط شديد ووباء مفرط[٨] إلى جانب هبوب الرياح السوداء التى أثرت على الإنسان وغيره[٩] ٦٩٤هـ / ١٢٩٤م، هذا إلى جانب سياسة الحكام الخاطئة التى كانت تتسبب فى خلق مثل هذه الأزمات[١٠] والدليل على ذلك أن السلطان الأشرف خليل بن قلاوون كان قد فرق المخزون من الغلال على الأمراء قبل موته فلما قصر النيل عن الوفاء، اشترى الوزير الغلال الموجودة فى الأسواق لسد حاجة السلطان ومماليكه وهذا ما يوضح أن الحكام كانوا يتسببون فى وجود الأزمات[١١]

---

(١) المقريزى، السلوك، جـ١، ق٣، حاشية (١) ص٨٠٩.

(٢) الأويراتية نسبة إلى أويرات، وهو اسم جنس يطلق على عدة قبائل مغولية سكنت الجزء الأعلى من حوض نهر بيسى بأواسط أسيا وفدوا من بلاد التتار خوفاً من الملك غزان إلى بلاد الإسلام وصحبهم مقدمهم طرغاى وهو من أكابر أمراء المغول وكانوا نحو عشرة آلاف نفر، فأكرموا وأعطوا الإقطاعات واستقر أمرهم، لمزيد من التفاصيل راجع: ابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ١، ص١٨٥ ، المقريزى، السلوك، جـ١، حاشية (٣) ص٧٠٨، عن تذكرة النبيه، جـ١، حاشية (٢) ص١٨٥ ، النويرى، نهاية الأرب، جـ٣١، ص ص٢٩٦ – ٢٩٧.

(٣) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٨، ص٧٨ ، أمين سامي، تقويم النيل، ص٨.

(٤) ابن تغرى بردى، المصدر السابق، جـ٨، ص٨٤ ، أمين سامي، تقويم النيل، ص٨.

(٥) المقريزى، السلوك، جـ١، ق٣، ص٨٠٩ ، بدر الدين محمود العينى، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، حققه د. محمد محمد أمين، الهيئة العامة للكتاب سنة ١٩٩٠م ، جـ٣، ص٢٧٦ ، بيبرس الدوادارى، زبده الفكرة، تحقيق د. زبيده عطا، جـ٩، ص ص٢٨٦ – ٢٨٧.

(٦) العينى، المصدر نفسه، جـ٣، ص٢٧٥.

(٧) د. قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصري، ص٦٣.

(٨) السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص١٦١.

(٩) ابن تغري بردي، المصدر نفسه، جـ٢، ص٧٩.

(١٠) د. قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي عصر سلاطين المماليك، الطبعة الثانية، دار المعارف سنة ١٩٨٣م، ص١٤٥.

(١١) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

واستهل عام ٦٩٥هـ / ١٢٩٥م، والناس فى مصر فى قحط شديد ووباء مفرط[١] وكان يموت كل يوم بالآلاف، حتى أنه أخرج فى اليوم الواحد ألف وخمسمائة جنازة[٢] فقد كان هذا الطاعون سبب فى فناء ثلث أهل مصر[٣] فى الوقت الذى أثرت فيه هبوب الرياح السوداء المظلمة على الإنسان والزرع، والتى تبعتها حمى عمت الناس، فغلت الأسعار خاصة أسعار الدواء الذى يحتاج إليه المرضى وعدمت الفواكه[٤] وقاسى الناس الشدائد فى هذه السنة والسنة الماضية[٥] حتى قيل أن هذا الغلاء ما عهد ذلك الجيل مثله[٦]، وشهد عام ٧٠٩هـ / ١٣٠٩م، حدوث وباء أخر حيث عم ذلك الوباء وانتشر[٧] وفشت الأمراض الحادة فى الناس، وطلب الناس الدواء والأطباء، وندر ما يحتاج إليه المرضى[٨] وكان قياس النيل فى هذا الوقت يقف عند ١٦ ذراع و ٢ إصبع[٩] وأخذ فى الهبوط والنقص مدة غير قليلة وكان قياس النيل بعد هبوطه ونقصه ١٥ ذراع و ١٧ إصبع فشرقت البلاد ووقع الوباء والغلاء[١٠] وذلك بسبب نقص ماء النيل.

هذا وقد فشت الأمراض والأوبئة فى سنوات مختلفة ولكن كان تأثيرها بسيط وقليل ولم يكن لها التأثير السابق والفعال التى أحدثته الأوبئة فى السنوات السابقة.

فقد ذكر المقريزى عام ٧٢٤هـ/ ١٣٢٣م، أن المرض انتشر بصورة كبيرة وفشا فى الناس بالشام ومصر والصعيد وكثر الموت حتى أن السلطان مرض لمدة ثمانية عشر يوماً وعوفى[١١] وكان النيل فى هذا العام ١٨ ذراع و ١٩ إصبع[١٢] ويحدثنا صاحب كنز الدرر أن هناك وباء

---

(١) السيوطى، المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة.

(٢) الحنبلى، شذرات الذهب، جـ٥، ص٤٢٨.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص ص ٣٨٩-٣٩٠.

(٤) على مبارك، الخطط التوفيقية، جـ٧، ص١٩.

(٥) بن تغرى بردى، المصدر السابق، جـ٨، ص٧٩.

(٦) الدوادارى، كنز الدرر، جـ٨، ص٣٦٣.

(٧) د. السيد عبد العزيز سالم، سحر السيد سالم، دراسة في تاريخ الأيوبيين والمماليك، ص٢٤١.

(٨) المقريزى، السلوك، جـ٢، ق١، ص٥٥ ، ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٨، ص٧٩.

(٩) ابن تغرى بردى، المصدر السابق، جـ٨، ص٢٨٢.

(١٠) ابن إياس، نبذة من نشق الأزهار، ص ص٨٣-٨٤.

(١١) المقريزى، السلوك، جـ٢، ق١، ص٢٥٧.

(١٢) أمين سامي، تقويم النيل، جـ١، ص٨.

يسير[١] وقع فى مصر وذلك عام ٧٣١هـ / ١٣٣٠م، وكان النيل ١٦ ذراع و ٢٢ إصبع[٢] ومرة أخرى وقع الفناء والغلاء بمصر عام ٧٣٦هـ/ ١٣٣٥م، واستمر هذا الطاعون مدة أربعة أشهر، ومات من الناس ما لا يحصى عدداً، ووقع الغلاء عقب هذا الفناء[٣] وشهدت البلاد فى عصر أولاد الناصر محمد بن قلاوون كارثة لا نظير لها، كان لها أكبر الأثر فى زيادة منحنى التدهور فى دولة سلاطين المماليك[٤].

وقد شهدت مصر أكبر وباء عرفه التاريخ وذلك عام ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م، وزادت حدته فى عام ٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م، حيث ذكر أنه حدث الوباء العظيم فى هذه السنة والطاعون العام بمصر وغيرها[٥] وقد كان هذا الوباء شديد للغاية[٦] ولم يقتصر هذا الوباء على الإنسان فقط بل شمل جميع مخلوقات الأرض، فمع شدة الوباء عام ٧٤٩هـ، عم الغلاء الدنيا جميعها ولم يكن هذا الوباء كما عهد في إقليم دون إقليم، بل عم أقاليم الأرض شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، جميع أجناس بنى آدم وغيرهم حتى حيتان البحر وطير السماء ووحش البر[٧] وقاسى الناس فيها شدائد عظيمة، وتوفى بها جماعة كثيرة من الأعيان [٨]

هذا وقد عرف المؤرخون العرب[٩] هذا الوباء الذى طبق الأرض[١٠] وقبر الملايين وهو سائر فى

---

(١) الدواداري، كنز الدرر، جـ٩، ص٣٥٨.

(٢) أمين سامي، تقويم النيل، جـ١، ص٨.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص ص٤٧١-٤٧٢.

(٤) د. قاسم عبده قاسم، تاريخ الأيوبيين والمماليك، ص٢٥٩.

(٥) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٣١٧ ، السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص١٦٤ ، الحنبلى، شذرات الذهب، جـ٦، ص١٥٨.

(٦) زكريا الأنصاري، تحفة الراغبين في بيان أمر الطواعين، مخطوط بدار الكتب، ورقة ٣١.

(٧) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ١٠، ص١٩٥ ، حامد زيان غانم، الأزمات الاقتصادية والأوبئة، ص٤٣ ، د. على السيد على محمود، الفناء الكبير والموت الأسود في القرن الـ ١٤م، دراسة مقارنة بين الشرق والغرب، المجلة التاريخية المصرية، سنة ١٩٨٦م، مجلد ٣٣، ص١٤٩.

(٨) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص٥٢٣.

(٩) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ص٣٧-٣٨ ، السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص ص٢٩٧ - ٢٩٨ ، الدوادارى، كنز الدرر، جـ٩، ص ص ٣٥٨-٣٨٩ ، ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ١٠، ص٢٠٤ د. قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص ص١٤٩-١٥١.

(١٠) يوسف الملوانى، تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، مخطوط بدار الكتب المصرية، تاريخ ٥٦٢٣، ميكروفيلم ٣٦٤٢١، ورقة ٤٤.

طريقة من الشرق الأقصى إلى البحر الأبيض المتوسط[1] باسم "الفناء الكبير"[2] بينما أطلق عليه مؤرخو أوربا اسم "الموت الأسود"[3] أو Black death وكان طبيعياً أن يصحب هذا الوباء الرهيب مجاعة استمر أثرها قائماً حتى عام ٧٥١-٧٥٢هـ / ١٣٤٩-١٣٥٠م، هذا وقد اشتدت الأزمة على الناس بسبب هبوط النيل الذى بلغ ١٦ ذراع و ٢٣ إصبع[4] وذلك عام ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م، أما عام ٧٥١هـ / ١٣٤٩م بلغ ١٧ ذراع[5]، وتناقص عدد الفلاحين بطريقة رهيبة بسبب الوباء الأسود الذى قضى على عدد كبير منهم مما سبب استمرار الاضطراب الاقتصادى فى مصر فترة غير يسيرة[6]

فنودى أن يجتمع الناس بعامة الجوامع فى مصر والقاهرة وخرج المصريون إلى القرافة ليصلوا بها واستمرت العامة فى قراءة البخارى بالجامع الأزهر وغيره عدة أيام، ويدعون إلى الله تعالى ويقنتون فى صلواتهم[7]، وكان بداية هذا الوباء أيام التخضير، فعندما جاء ميعاد الحصاد كان قد فنى الفلاحين ولم يبق منهم إلا القليل، فخرج الأجناد بغلمانهم للحصاد، ونادوا من يحصد يأخذ نصف ما حصد، فلم يجدوا واحداً، ودرسوا غلالهم وهم يركبون الخيول، وذروها بأيديهم

---

(١) السير وليم موير، تاريخ دولة المماليك في مصر، ص١٠١.

(٢) يوسف الملواني، تحفة الأحباب، مخطوط، ورقة ٤٤ لمزيد من التفاصيل راجع:
Wiet,....(G).....Le grande peste noire en syrie et en Egypte, dans etuds d' orientalisme de dois a la memoire de levi- provencal paris, 1962, I , PP 367-384.

(٣) تتحدث المراجع الأوربية الخاصة عن هذا الوباء الذي وصل لأوربا، أهمها في قائمة المؤلفات المعاصرة كتاب ليالى ديكاميرون، وهو الكتاب الذي ألفه بوكاشيو الفلورنسي، ووصف فيه تجارب فئة من الفلورنسيين أيام هذا الوباء الأسود، ويلى ذلك عدد من المقالات أحصاها المؤلف الألماني الحديث (Kohl) في قائمة المراجع بكتابة الذي عنوانه "الوباء الأسود"ومن هذا الكتاب الحديث وغيره من الكتب الأوربية المكتوبة في أسلوب تاريخي منير يتضح أن هذا امتد كما ورد في المراجع العربية من بلاد الصين وتركستان عبر طرق التجارة الأسيوية البرية إلى أوربا والشرق الأدنى في العصور الوسطى، فانتقل من آسيا الصغرى إلى إيطاليا وأسبانيا عن طريق مرسيليا، ودخل انجلترا عن طريق مقاطعة دور تشستر ثم تحول شرقاً فاجتاز ألمانيا وبلاد شبه جزيرة اسكنديناوة، ومنها اشتعل في بولنده والنمسا وروسيا.
لمزيد من التفاصيل: راجع: د. محمد مصطفى زيادة، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، التاريخ والآثار (الحلقة الدراسية الأولى ٤-٩ فبراير سنة ١٩٦١م، ص ص١٥٩-١٦٠.

(٤) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ١٠، ص٢٤٣ ، على مبارك، الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص٦٠.

(٥) ابن تغرى بردى، المصدر السابق، جـ١٠، ص٢٥٠.

(٦) قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصري، ص٥٦ ، تاريخ الأيوبيين والمماليك، ص٢٦١، سمى هذا الطاعون بطاعون الأنساب لأنه قلما مات به شخص إلا وتبعه أحد من أولاده وأقربائه وذوى رحمة وهلك الناس: راجع: ابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ٣، ص ص١١٠-١١١.

(٧) ابن تغرى بردى، المصدر نفسه، جـ١٠، ص ص٢٠٤-٢٠٥.

وعجزوا عن غالب الزرع فتركوه[1] وعندما أقفرت المدن وخلت من الناس، هرب السلطان ومن استطاع اللحاق به إلى سرياقوس وأصبحت الأملاك تنتقل بطريقة الوراثة...... واستولى كثيرون من العامة على إقطاعات أجناد الحلقة[2]

وقد ذكر المقريزى فى خططه أن "زوجة السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون وهى طغاى الخوند الكبرى وأم ابنه الأمير أنوك كانت قد توفيت فى شهر شوال سنة تسع وأربعين وسبعمائة أيام الوباء"[3] ومن المحتمل أن يكون سبب حدوث هذا الوباء هو ما حدث فى ولاية الأمير منجبك مدبر أمور المملكة[4] واشتداد جوره وظلمه وفساده هو وأخيه، بالإضافة إلى تخريب الأملاك على النيل واحتراق أماكن كثيرة بالقاهرة ومصر وخروج العربان عن الطاعة، إلى جانب شراقى البلاد، وتلف الجسور[5].

ويبدو أن الفترة من عام ٧٦٠هـ / ١٣٥٨م حتى عام ٧٨٣هـ / ١٣٨١م كانت مؤلمة فى تاريخ مصر بسبب تكرار انتشار الأوبئة، إذ لم يكن ينتهى وباء حتى يبدأ وباء آخر، بالإضافة إلى تزايد الأمراض بالقاهرة والوجه البحرى، هذا مما كان سبب فى حدوث الأزمات الاقتصادية المتكررة والتى سببت اضطراب الأحوال وحدوث الخلل فى الديار المصرية، ففى عام ٧٥٥-٧٦٢هـ / ١٣٥٤-١٣٦٠م ، وبالتحديد عام ٧٦١هـ / ١٣٥٩م فى سلطنة الناصر حسن الثانية، وقع وباء بالديار المصرية[6] واستمر حتى أوائل عام ٧٦٢هـ / ١٣٦٠م، وتوفى فى هذا الوباء عدد كبير من الأعيان وغيرهم[7] وكانت مدة المرض من ٤ إلى ٥ أيام، ومن جاوز تلك المدة يطول مرضه، وهذا الوباء يقال له الوباء الوسط (أعنى بين وبائيين)[8] هلك به خلق كثير[9]

---

(١)ابن تغرى بردى، المصدر السابق، نفس الجزء، ص٢٠٩.

(٢)د. قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصري، ص٥٦.

(٣) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٤٢٥.

(٤) ابن تغرى بردى، المصدر نفسه، جـ١٠، ص١٩٥.

(٥) ابن تغري بردي، المصدر نفسه، جـ١٠، ص٢٣٢ ص٢٣٣.

(٦) حامد زيان، الأزمات الاقتصادية والأوبئة، ص٤٨ ، زكريا الأنصاري، تحفة الراغبين في بيان أمر الطواعين، ورقة ٣٢.

(٧) حامد زيان، الأزمات الاقتصادية والأوبئة، ص٤٨.

(٨) ابن تغرى بردى، المصدر نفسه، جـ١٠، ص٣١١.

(٩) العلامة شهاب الدين أحمد السلامى، كتاب مختصر التواريخ؛ مخطوط بدار الكتب المصرية، تاريخ ١٤٣٥، ميكروفيلم ١٨٤٦٤، ورقة ٦٨.

أكثرهم الأطفال والنساء[١] ويقال أن السلطان هرب من هذا الوباء الذى شاع فى جميع أنحاء البلد فقد عدّى إلى بر الجيزة وأقام بناحية كوم برا[٢] مدة طويلة نتيجة لحدوث هذا الوباء[٣]

وقد كان نهر النيل يبلغ فى هذا الوقت ٢٤ ذراع[٤] ومعنى ذلك أن حدث فيضان بل طوفان تعرضت فيه البلاد والعباد للغرق وفساد وتلف الزرع.

وفى السنة الثالثة من سلطنة الملك المنصور محمد (حفيد الناصر محمد) على مصر حدث الطاعون بالديار المصرية عام ٧٦٤هـ / ١٣٦٢م[٥] ومات فيه خلق كثير[٦] وهلك فيه ما لا يحصى[٧] وكان مقياس النيل فى ذلك العام ١٧ ذراع و ٤ أصابع[٨] وقد هجم الطاعون على مصر[٩] عام ٧٦٩هـ / ١٣٦٧م، ومات ما لا يحصى من أطفال ومماليك وعبيد وجوارى... فكان يخرج من القاهرة فى كل يوم فوق اثنى عشر ألف جنازة[١٠] وكان النيل فى هذا الوقت على ١٨ ذراع[١١] وفى عام ٧٧٢هـ/ ١٣٧٠م حدث وباء فكثر الموت، ومُنى الناس بأمراض حادة[١٢] كان قياس النيل ١٧ ذراع و ٤ أصابع[١٣]

---

(١) المقريزى، السلوك، جـ١، ق٢، ص٦١٢ ، العينى، عقد الجمان، جـ٢، ص١٢٠.

(٢) بفتح أوله ويروى بالضم وأصله الرمل المشرف وقال ابن شميل: الكومه تراب مجتمع طوله في السماء ذراعان ويكون من الحجارة والرمل والجمع كوم، وهو اسم لمواضع بمصر تضاف إلى أربابها أو إلى شئ عرفت به: راجع: ياقوت الحموى: الشيخ الإمام شهاب الدين أبى عبد الله يا قوت بن عبد الله الحموى الرومى البغدادي، معجم البلدان، المجلد الرابع، دار بيروت، دار صادر، بيروت سنة ١٩٥٧م ، ص٤٩٥، وعند الرجوع إلى محمد رمزى، القاموس الجغرافى أحال كوم برا إلى كومبره بمركز إمبابة: راجع: محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية، ق١، البلاد المندرسة، مطبعة دار الكتب المصرية، سنة ١٩٥٣-١٩٥٤م.

(٣) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٣١٧ ، قيل أن السلطان قضى بها ثلاثة أشهر مقيماً بها في أرغد عيش والقاهرة بها أوخام ووباء مع أمراض شديدة بالناس: راجع: ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص٥٧٣.

(٤) ابن تغرى بردى، المصدر نفسه، جـ١٠، ص٣٣٨ ، على مبارك، الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص٦٠.

(٥)حامد زيان، المرجع السابق، ص٤٨.

(٦) ابن تغرى بردى، نفسه، جـ١١، ص١٧.

(٧) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص٥٩٢.

(٨) ابن تغرى بردى، المصدر نفسه،، جـ١١، ص٢٣.

(٩) السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢،ص١٦٤.

(١٠) ابن إياس، المصدر نفسه،، جـ١، ق٢، ص ص٦٥-٦٦.

(١١) ابن تغرى بردى، المصدر نفسه، جـ١١، ص١٠٤.

(١٢) ابن إياس،المصدر نفسه، جـ١، ق٢، ص١٠١.

(١٣) أمين سامي، تقويم النيل، جـ١، ص٩.

وفى عام ٧٧٥هـ/ ١٣٧٣م، فشت الأوبئة فى بلاد الوجه البحرى[١] وذلك نتيجة نقص مياه النيل التى وصلت إلى ١٥ ذراع و ١٩ إصبع[٢] فحدث الوباء والغلاء وتزايد الأسعار[٣] وعندما جاءت سنة ٧٧٦هـ / ١٣٧٤م، حدث الوباء بعد الغلاء فخرب الكثير ممن كان عامراً بديار مصر[٤] فانتشر الخراب انتشاراً عظيماً وشرع الناس فى هدم البيوت والدور حتى صارت تلالاً[٥]، وقد ذكر صاحب النجوم الزاهرة أن الفناء وقع بمصر من نصف جماد الآخر وتزايد فى شعبان، ثم فى شهر رمضان حتى صار يموت الآلاف بالديار المصرية من الناس[٦] وكثر موت الفقراء من شدة الجوع، فكان يخرج من القاهرة فى كل يوم ستمائة جنازة[٧] وكان النيل فى هذا الوقت على ١٧ ذراع و ٥ أصابع[٨] فشرقت البلاد، وهذا إن دل فإنه يدل على أن الـ ١٧ ذراع لم تكن كافية لرى حتى ربع البلاد، فحدثت معظم الأوبئة بسبب ذلك الانخفاض، وفشت الأمراض، وتزايد الوباء والطاعون فى الناس فى أعوام ٧٧٨- ٧٧٩هـ/ ١٣٧٦- ١٣٧٧م[٩] وفى عام ٧٨١هـ/ ١٣٧٩م حدث وباء عظيم بالقاهرة[١٠] مات فيه خلق كثير جداً[١١] وجاءت الأخبار من الإسكندرية بظهور الطاعون بها[١٢] ومات به كثير من الأطفال وغير ذلك ٧٨٢هـ / ١٣٨٠م، وكان النيل قد بلغ ١٧ ذراع و ٤ أصابع[١٣]

ومرة أخرى يختتم عصر المماليك البحرية بطاعون وقع بالديار المصرية[١٤] عام ٧٨٣هـ /١٣٨١م، فاجتمع الوباء والغلاء واشتد الأمر، وأشيع أن السلطان الملك المنصور. على ابن

---

(١) ابن إياس، المصدر السابق، ص١٣٢.

(٢) ابن تغرى بردى، المصدر السابق، ص١٢٩.

(٣) حامد زيان، الأزمات الاقتصادية، ص٤٩.

(٤) المقريزى، الخطط، جـ١، ص٣٣٩.

(٥) على مبارك، الخطط التوفيقية، جـ١، ص١٩.

(٦) ابن تغرى بردى، نفسه، جـ١١، ص٦٦.

(٧) ابن إياس، المصدر نفسه، ص١٣٨.

(٨) ابن تغرى بردى، المصدر نفسه، جـ١١، ص١٣٥ ، ابن إياس بدائع الزهور، جـ١، ق٢، ص١٣٦.

(٩) ابن إياس، المصدر نفسه، جـ١، ق٢، ص ص١٦١-١٦٨.

(١٠) زكريا الأنصاري، تحفة الراغبين في بيان أمر الطواعين، ورقة ٣٢.

(١١) ابن تغرى بردى، المصدر السابق، جـ١١، ص٢٠٢.

(١٢) ابن إياس، المصدر نفسه، جـ١، ق٢، ص٢٧٦.

(١٣) ابن تغرى بردى، المصدر نفسه، جـ١١، ص٢٠٦.

(١٤) ابن قاضى شهبة: تقى الدين أبي بكر بن أحمد بن قاضى شهبة الأسدى الدمشقى، تاريخ ابن قاضى شهبة، حققه: عدنان درويش، دمشق سنة ١٩٧٧م، جـ٣، ص٥٦، السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص١٦٦.

الأشرف شعبان قد طعن، فأرجف بموته، واضطربت القاهرة بسبب ذلك[1] وكان النيل فى هذا العام ١٩ ذراع و ١٢ إصبع[2]

هكذا انتهى عصر المماليك البحرية الذى شهد الكثير والكثير فى سنوات مختلفة العديد من الأوبئة والمجاعات التى أودت بحياة الملايين من البشر وتسبب فى ذلك اضطراب الأحوال السياسية والاقتصادية، والاجتماعية فى ذلك العصر، وكان من السهل أن يؤدى وقوعها إلى حدوث الأزمات الاقتصادية.

هكذا نجد أن فيضان النيل كان سبباً أساسياً فى حدوث الأزمات الاقتصادية والوباء والغلاء إلى جانب عوامل مختلفة بشرية ساندت العوامل الطبيعية جنباً إلى جنب مع بعضها البعض فأدت إلى حدوث تلك الأزمات التى سوف نذكرها فى حينها.

الأوبئة فى الحيوانات:

من أهم العوامل الطبيعية المسببة للأزمات الاقتصادية فى مصر هو طاعون الحيوانات (الماشية)[3] الذى كان يؤدى إلى موت الحيوانات، فتنقص أعدادها نقصاً فاحشاً يضر بالحالة الاقتصادية فى مصر ضرراً عظيماً[4] إذ تتعطل عمليات الزراعة التى تعتمد على الماشية اعتماداً رئيسياً[5] مما يؤدى إلى عجز الفلاح عن مواصلة العمل كما يجب، وذلك فى عصر كانت فيه الحيوانات تساعد الفلاح فى الحقل[6] بصورة أساسية هذا وقد كان النيل أيضاً من أسباب فناء الحيوانات، فقد كان نتيجة لزيادة النيل المفرطة التى تصل إلى درجة الاستبحار مما يؤدى إلى فساد المراعى وقلة الأعلاف[7] وعند ما تموت تلك الحيوانات كانت تتوقف أعمال الجسور وأعمال الرى، مما يؤدى إلى توقف سائر مصالح البلاد[8] لأن تلك الحيوانات كانت هى المعتمد

(١) ابن قاضى شهبة، المصدر السابق، جـ٣، ص٥٦.
(٢) ابن تغرى بردى، المصدر السابق، جـ١١، ص٢٢١.
(٣) د. راشد البراوى، حالة مصر الاقتصادية، ص ص٧٩-٨٠.
(٤) د. راشد البراوى، المرجع السابق، ص ص٧٩-٨٠.
(٥) محمد بركات البيلى، الأزمات الاقتصادية، ص٢١.
(٦) راشد البراوى، المرجع نفسه، ص ص٧٩-٨٠.
(٧) محمد بركات البيلى، المرجع نفسه، ص٢٢.
(٨) قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصري، ص٦٠.

عليها فى ذلك العصر لبناء الجسور وسائر أعمال ضبط النهر[1] هذا وعند حدوث وباء للحيوانات، فيؤدى ذلك إلى حدوث أزمة اقتصادية لارتفاع أسعارها وأسعار اللحوم، ففى عام ٥٩٠هـ / ١١٩٣م، وقعت الآفة فى البقر والجمال والحمير فهلك منها الكثير[2] حتى بيعت البقرة بـ٧٠ ديناراً[3] وشنع موت الأبقار بأرض مصر حتى أن شخصاً كان له ثلاثمائة وأربعين رأساً ماتوا بأجمعهم فى نحو شهر، وارتفع سعر البقر بزيادة ثلث أثمانها[4] بالإضافة إلى هلاك معظم الدواب عام ٦٩٥هـ/ ١٢٩٥م، وذلك لعدم العلف حتى لم توجد دابة للكراء، وهلكت الكلاب والقطط من الجوع[5]، وكان هناك من السلاطين من حرص على الإكثار من الثروة الحيوانية، ومن أشهرهم السلطان الناصر محمد بن قلاوون ولزيادة الثروة الحيوانية قام ببناء حظيرة إلى جانب قلعة الجبل وعمل على توصيل المياه إليها وكان يجلب إليها أفضل أنواع الدواجن والمواشى، وذلك من مراعى عيذاب وقوص وبلاد اليمن[6] بالإضافة إلى أنه كان يوجد ببلاد الصعيد كثير من الأغنام والأبقار والجاموس التى كانت تعتبر المخزون الأساس للبلاد[7]

وفى عام ٧٠٠هـ/ ١٣٠٠م، ذكر أن أبقار أرض مصر فنيت تماماً، وذلك أنه وقع فيها وباء من أواخر السنة الماضية ٦٩٩هـ / ١٢٩٩م، وتزايد الأمر حتى تعطلت الدواليب ووقفت أحوال السواقى، وتضرر الناس من ذلك، وقيل أنه كان لرجل ألف وأحد وعشرون رأساً من البقر، مات منها ألف وثلاثة رؤوس، وبقى له ثمانية عشر رأساً لا غير، واضطر الناس لتعويض البقر بالجمال والحمير، وبلغ الثور ألف درهم[8] ونتيجة لذلك كتب الأمراء إلى جميع أنحاء البلاد بأن لا يذبح أحداً شيئاً من البقر ولا من العجول، وكتبوا إلى "سائر البلاد لتجهيز الأبقار من سائر الدواليب السلطانية"[9] وفى عام ٧٠٣هـ / ١٣٠٣م، كثر الموت فى الخيل فهلك ومات

---

(١) قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص٦٠.

(٢) المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص١١٩، على مبارك، الخطط، جـ٧، ص١٩ ، يسرى زيدان، المرجع السابق، ص٤٨١.

(٣) على مبارك، الخطط، جـ٧، ص١٩.

(٤) المقريزى، السلوك، جـ١، ق٣، ص٧٣٣.

(٥) المقريزي، المصدر نفسه ، نفس الجزء، ص٨١٤.

(٦) د. محمد جمال الدين سرور، دولة بني قلاوون في مصر، دار الفكر العربي، ص٢٩٤.

(٧) محمد جمال الدين سرور، المرجع السابق، ص٢٩٤.

(٨) المقريزى، السلوك، جـ١، ق٣، ص ص٩١٣-٩١٤، العيني، عقد الجمان، جـ ٤، ص١٣٧.

(٩) العينى، المصدر نفسه، جـ٤، ص١٣٨.

منها ما لا يُحصى ولا يُعد حتى أنه لم يوجد بمعظم اسطبلات الأمراء والجند منها شئ[1] إلى جانب وصول الوباء من الشام إلى مصر عام ٧٠٤هـ/ ١٣٠٤م، فمات من الخيول أعداد عظيمة هائلة لا تحصى[2].

وفى عام ٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م، حدث الوباء العظيم الذى امتد إلى كل شئ فى الدنيا، وانتشر الفناء فى الأبقار والأغنام والوحوش حتى قيل أنه مات نصف الناس حتى الطيور والوحوش والكلاب[3] ومات من الناس خلق لا يحصى عددهم إلا الله تعالى[4] هذا وفى عام ٧٦٥هـ / ١٣٦٣م، وقع عقب ارتفاع الأسعار الموت فى الأبقار بنواحى مصر وإفريقية[5] "فهلك منها شئ كثير"[6].

الآفات الزراعية:

من أهم العوامل الطبيعية التى كانت تتسبب فى حدوث الأزمات الاقتصادية ما كان يصيب المحاصيل الزراعية من آفات أو رياح عاصفة تعصف بالمزروعات والحاصلات، وتنـــزل بهما أكبر الضرر، مما كان يتبع ذلك من ضعف المحصول وقلة الغلال وعدمها، وما كان يترتب عليه من حدوث الأزمة[7].

هذا ومن أهم الأسباب التى أدت إلى فساد الزروع الدود الذى يتولد فى الأرض أثناء انكشافها فى أول فصل الخريف، حيث تحرث الأرض وتعفن لكثرة ما يلقى فيها من البذور وروث الحيوانات، لذلك فإن الفيضان كان حين لا يمكث على الأرض المدة اللازمة ويهبط بسرعة، فإن الزروع تكون فريسة للدود خصوصاً عندما يكون فى الجو بعض الحرارة قبل دخول

---

(١) ابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ١، ص٢٥٦، أبو الفدا: الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل أبى الفدا صاحب حماه، المختصر في أخبار البشر، ٤مجلدات في جزء واحد، ط١، القاهرة سنة ١٩٠٧م، جـ٤، ص٥١.

(٢) العينى، المصدر السابق، جـ٤، ص١٣٨.

(٣) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ١٠، ص١٩٥ ، الحنبلى، شذرات الذهب، جـ٦، ص١٥٨.

(٤) محمد بن قاسم بن محمد النويرى الإسكندرانى ت سنة ٧٧٥هـ/ ١٣٧٢م، كتاب الإلمام بالأعلام فيما جرت به الأحكام والأمور المقضية في وقعة الإسكندرية، تحقيق: د. عزيز سوريال عطية من مخطوط برلين وبانكى بور، دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن، الهند سنة ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م، جـ٤، ص١٢٦.

(٥) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص١٢.

(٦) السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص١٦٤.

(٧) د. حامد زيان، الأزمات الاقتصادية، ص١٣.

فصل الشتاء وإذا تتبعنا حالات فساد الزروع التى كثرت بسبب الدود، فسنجد أن أهم أسبابها هو سرعة هبوط النيل وسرعة بذر البذور قبل الأوان خصوصاً وقت الحر، وطبيعى أن يكون القمح والبرسيم الذى يزرع فور إنحسار الماء عن الأرض، هما أكثر المحاصيل تعرضاً للفساد بسبب الدود، ولذلك كثيراً ما أعيد بذرة أكثر من مرة حتى عندما كان الزرع ينضج على خير ويحصد فلم تكن العاقبة دائماً حسنة، فربما تعرضت الغلال وبخاصة القمح فى المخازن إلى الفساد بسبب السوس، ولا شك أن أهم أسباب الفناء والفساد فى الزروع هى الفئران بما عرف عنها من شدة إتلافها للزرع وسرعة إهلاكه خصوصاً فى العصور التى لم يكن يعرف فيها المبيدات الحشرية، ولا وسائل المكافحة سواء للفئران أو لغيرها من الآفات مثل السوس والدود والجراد ولذلك أحدثت الفئران فى ذلك العصر الكثير من الكوارث[١] بإفساد الزروع كما سنرى فى الأمثلة القادمة.

ففى عام ٥٧٠هـ / ١١٧٤م، اشتد وجود الجراد فيها حيث ذكر أن فيها جراد عظيم[٢] فحدث بعد انتشار الجراد الغلاء والوباء[٣] ويعتبر الجراد من أشد الآفات الزراعية خطورة على المحاصيل الزراعية[٤] إلى جانب انتشار الجراد ظهرت الفئران التى كان لها الأثر العظيم على المحاصيل الزراعية فقد ظهر بالديار المصرية فأر كبير جداً عام ٥٧٧هـ / ١١٨١م، فقد ذكر النويري نقلاً عن القاضي الفاضل قائلاً "حدثنى من شاهد هذا الفأر وهو يرحل من بقعة إلى أخرى فيغطى الأرض بكمالها حتى لا يظهر منها شئ البتة وأنه شاهده يمر بأماكن فلا يُلّم بها ولا يخرج عليها والزروع بها محصورة، ويمر بأخرى فلا يلبث أن يُفسد جميع ما فيها ولا يرتحل عنها وبها شئ من الزرع ولا المقات بالجملة"[٥]، بالإضافة إلى الجراد والفئران ظهرت الديدان التى كانت هى الأخرى تلتهم الزروع ففى عام ٥٩٠هـ / ١١٩٣م، أكل الدود الزرع ولم يمكن زرع غيره[٦] لأن هذه السنة حدث بها وباء ومات فيها الكثير من الخلق من الأرياف، والقرى، والبلدان فحدث لذلك أزمة لعدم وجود من يزرع مرة أخرى، وفى عام

---

(١) مجدى عبد الرشيد بحر، القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٩م، ص٢٠٣ ص٢٠٤.

(٢)الدواداري، كنز الدرر، جـ٧، ص٥٨.

(٣)الدواداري، المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

(٤)محمد بركات البيلي، الأزمات الاقتصادية، ص٢٣.

(٥)النويري، نهاية الأرب، جـ٢٨، ص ص٣٩٦ -٣٧٠.

(٦)على مبارك، الخطط، جـ٧، ص١٩.

٥٩٧هـ / ١٢٠٠م أكلت الدودة الزرع كله، بالإضافة إلى فناء الكثير من الأبقار والناس، فلم يوجد من التقاوى ولا من العقر ما يمكن به رده[١] ومرة أخرى تظهر الفئران وتكثر بدرجة مخيفة فتتلف المحاصيل وتهدر جانباً كبيراً منها، وبطبيعة الحال كان إتلاف المحاصيل يؤدى إلى ارتفاع الأسعار وظهور الغلاء، بالإضافة إلى أن الفئران تنقل الطاعون وتؤدى إلى التشاره وتفشيه فيهلك الكثير من الناس والماشية فيؤدى إلى حدوث أزمة اقتصادية نتيجة لقلة الأيدى العاملة والماشية[٢]

ففى عام ٦٩٦هـ / ١٢٩٧م، ظهرت الفئران بالبلاد المصرية[٣] وذلك بالقرب من وقت الحصاد فأكلت كثيراً من الغلال والزروع، ولم يحصد الفلاحون من الزرع فى هذه السنة إلا القليل[٤] وقد ذُكر أن الفأر كان يسابق الحصادين إلى الزرع[٥] وفى عام ٦٩٧هـ / ١٢٩٧ – ١٢٩٨م، ظهرت الفئران بجميع أنحاء مصر وذلك فى وقت الحصاد، فالتهمت الكثير من الزروع والغلات، فكانت الفئران تهلك فى الليلة الواحدة فى البلد الواحد ما يقارب خمسين ألف أردب[٦] فمُنّى الناس منه بداهية لا ترد وحش لا يصاد ولا يصد وشئ يتجاوز الحد فكان تسابق المزارعين إلى الحصاد فلا يلحقون جمع زروع ولا يستطيعون الفرار ولا الهجوع ولم يتحصل من المغل إلا النزر اليسير[٧]، وخاف الناس من أن تصل الفئران إلى الأشجار وتتلف ثمارها، ولكن الله لطف وأهلكها قبل أن تصل إليها[٨]

وما حدث عام ٧٠٥هـ / ١٣٠٥م، يوضح أن الفئران كانت تسبب بحق اضطراب للبلاد والعباد، فقد وقع فى صعيد مصر أنه خرج على الغلال فأر عظيم أكل الغلات وكان خطره فادحاً بدليل ما فعله مباشروا شونة أم القصور بمنفلوط فى الصعيد حيث لم يبيتوا فى

---

(١) المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص١٥٨.

(٢) محمد بركات البيلى، المرجع السابق، ص٢٢.

(٣) ابن الفرات: ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم بن الفرات، تاريخ بن الفرات، حققه/ د: قسطنطين رزيق، د. نجلا عز الدين، الجامعة الأمريكية في بيروت سنة ١٩٣٩م، مجلد ٨، ص٢٣١.

(٤) العينى، عقد الجمان، جـ٣، ص٣٦٧.

(٥) العينى، المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

(٦) أحمد محمد عدوان، الوضع الاقتصادي في مصر في عصر الدولة المملوكية الأولى، دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، سنة ١٩٧٢م، ص١٤١.

(٧) بيبرس المنصورى، زبده الفكرة، تحقيق/ زبيده عطا، جـ٩، ص٣٠١.

(٨) بيبرس المنصورى، المرجع نفسه، نفس الجزء والصفحة.

منازلهم، وقرروا المبيت فى الشونة حتى يستطيعوا قتل الفأر[١] ، هذا وقد هجمت الدودة على المحصولات الزراعية نتيجة لحدوث حر شديد جداً[٢] لم يكن يتوقعه بشر فتلف الزرع والمحصول، وفى عام ٧٣٨هـ / ١٣٣٧م ظهرت الفئران فى منفلوط ببلاد الصعيد فهجمت على الزروع والجرون الممتلئة بالغلال فكان يأكل ربع الجرن فى ليلة واحدة[٣].

وقوع الزلازل واشتعال الحرائق:

من الأسباب الطبيعية التى ليس للإنسان دخل فى وقوعها هى الزلازل والحرائق فهى ظواهر تحدثها الطبيعة وينتج عنها حدوث أزمات اقتصادية ويؤثر على موارد البلاد الاقتصادية أيضاً ففى العصر الأيوبى وقع الكثير من حوادث الزلازل واشتعال الحرائق، ففى عام ٥٩٧هـ / ١٢٠٠م وقع فى مصر وبالتحديد فى الصعيد زلزلة هائلة، هدمت من بنيان مصر الكثير، فمات تحت الهدم خلق كثير[٤] وقد حدثت زلزلة أخرى هائلة بديار مصر عام ٦٠٠هـ / ١٢٠٣م[٥] وقد عمت هذه الزلزلة الجزء الأكبر من مصر، ووصلت بلاد الشام والجزيرة وبلاد الروم وصقلية وقبرص، الموصل والعراق، حتى أنه قيل أنها بلغت سبته من أقصى المغرب[٦] وفى عام ٦٠٨هـ / ١٢١١م، حدثت زلزلة شديدة خربت على أثرها دوراً كثيرة بمصر والقاهرة ومات خلق تحت الهدم[٧] هذا وقد كثر حدوث الزلازل بأرض مصر[٨] عام ٦٥٧هـ / ١٢٥٨م هذا وقد اشتد حدوث الحرائق فى عصر المماليك البحرية، فقد وقع حريق عظيم ببلاد مصر أتهم به النصارى وعاقبهم السلطان عقوبة عظيمة[٩] وذلك عام ٦٦٣هـ / ١٢٦٤م، وحدث عام ٦٧٢هـ / ١٢٧٣م زلزلة عظمى بمصر وكان تأثيرها بالإسكندرية أعظم من غيرها، وطـلع

---

(١) العينى، عقد الجمان، جـ١، ص ص٣٢٣ - ٣٢٤.

(٢) المقريزى، السلوك، جـ٢، ق١، ص٣٠٠.

(٣) عثمان على محمد عطا، الأزمات الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي وأثرها السياسي الاقتصادي، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، ص٧٦.

(٤) السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص١٥٩ ، ابن الجوزى، مرآة الزمان، جـ١، ق٢، ص٤٧٧.

(٥) السيوطى، المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة.

(٦) ابن واصل، مفرج الكروب، جـ٣، ص١٦١.

(٧) السيوطى، المصدر نفسه ، الجزء نفسه والصفحة نفسها .

(٨) المقريزى، السلوك، جـ١، ق٢، ص٤٢٠ ، السيوطى، المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

(٩) أحمد السلامى، مختصر التواريخ، مخطوط، ورقة ٦٨ ، السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص١٦٠.

البحر إلى نصف البلد وأ خذ الجمال والرجال وغرقت المراكب وسقطت بمصر دور لا تحصى وهلك تحت الردم خلق كثير(١)، بالإضافة إلى ذلك فقد تحدث فى سنوات حرائق ولا تحدث فيها زلازل والعكس ففى عام ٦٩١هـ / ١٢٩١م، وقع حريق عظيم بقلعة الجبل أتلف شيئاً كثيراً من الزخائر والنفائس والكتب(٢) بالإضافة إلى وقوع زلزلة عام ٦٩٣هـ /١٢٩٣(٣) وما حدث عام ٧٠٢هـ / ١٣٠٢م، وقعت زلزلة عظيمة بمصر، اهتزت الأرض كلها فى القاهرة ومصر وجميع البلاد المصرية، فسمع لجدران البيوت قعقعة، وللسقوف أصوات شديدة ومات تحت الهدم خلق كثير(٤) وقد كان لهذه الزلزلة أثار ولم يبق مكان فى القاهرة ومصر إلا وفيه بيوت قد سقطت وجدران قد هدمت، وخرب جامع عمرو بن العاص، ومأذنتا جامع الحاكم، حتى جبل المقطم تشقق من هذه الزلزلة(٥) هذا وقد خربت أسوار الإسكندرية حتى قيل أنه ضرب بها ستاً وأربعين بدنه(٦) وكانت هذه الزلزلة واقعة فى قوة الصيف، فجاء بعدها ريح سوداء، مليئة بالسموم، حتى أغمى على الناس منه(٧) ونستطيع القول أن هناك عدة حرائق حدثت فى سنوات مختلفة ٧٢١هـ / ١٣٢١م وعام ،٧٥١هـ/ ١٣٥٠م، ٧٦٩هـ/ ١٣٦٧م ، ٧٧٤هـ / ١٣٧٢م ، ٧٧٩هـ / ١٣٧٨م، ولكن كان أشدها خطورة حريق عام ٧٢١هـ / ١٣٢١م، حيث كان بالقاهرة حريق كبير خارج عن الوصف، ودام أيام وأحرق العديد من الأماكن الشهيرة مثل جامع ابن طولون وما حوله بأسرة، ولكن عرف من هم سبب هذا الحريق، فقد كانوا جماعة من النصارى يعملون قوارير النفط، فقتلوا وأحرقوا ولكن المسلمين هدموا غالب كنائس النصارى بمصر ونهب الباقى، وبقيت القاهرة أياماً لم يظهر فيها أحد من النصارى وبقى لا يظهر نصرانى إلا ضربة العوام وربما قتلوه(٨)، وقد ذكر صاحب تذكرة النبيه "وفيها كان الحريق بالديار المصرية، ذهبت فيه أموال جزيلة، وأملاك كثيرة، وظهر أن ذلك من كيد النصارى"(٩)، بالإضافة إلى حريق آخر كان أشد خطورة وقع عام ٧٧٩هـ/ ١٣٧٨م، حيث وقع حريق عند باب

---

(١) السيوطى، المصدر السابق، جـ٢، ص١٦١.

(٢) المصدر نفسه، نفس الجزء الصفحة.

(٣) ابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ١، ص٢٥٣ ، السيوطى، المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

(٤) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص٤١٦.

(٥) المصدر نفسه، الجزء نفسه والصفحة نفسها .

(٦) ابن حبيب، المصدر نفسه السابق، والجزء نفسه والصفحة نفسها ، ابن إياس، المصدر نفسه السابق، نفس الجزء والصفحة.

(٧) ابن إياس، المصدر نفسه، جـ١، ق١، ص٤١٧.

(٨) السيوطى، المصدر نفسه ، جـ٢، ص١٦٣.

(٩) ابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ١، ص١٢١.

زويلة...... ولولا سور القاهرة لاحترق نصف المدينة فى تلك الليلة، فعندما تزايد الأمر ركب جميع الأمراء واجتمعوا هناك من أجل إطفاء النار، وصاروا يهجمون على السقايين فى بيوتهم حتى يأتوا بماء فى القرب وصارت النار لا تزداد إلا اشتعالاً ووهجاً، فأقامت النار تعمل فى البيوت والربوع والدكاكين تلك الليلة وبات الناس على وجل من ذلك، واستمرت النار فى اشتعال لمدة ثلاثة أيام متوالية......[1]

بالإضافة إلى حدوث زلازل ولكنها خفيفة وطفيفة[2] أعوام ٧٤٤هـ / ١٣٤٣م، ٧٥٨هـ/ ١٣٥٦م ، ٧٧٥هـ / ١٣٧٣م ، وكانت أشدها زلزلة ٧٤٤هـ/ ١٣٤٣م "عمت الزلزلة العظيمة المزعجة البلاد، وغمت العباد، وحركت الساكن، وخربت الأماكن...... وأمرت الجدران بالركود والسجود وتواترت بعدها الزلازل مدة......[3]

هبوب الرياح وسقوط الأمطار ومجيء البرد:

لا شك أن من أهم الأسباب الطبيعية التى تؤدى إلى حدوث أزمات اقتصادية، هى الظروف الجوية السيئة التى تتعرض لها المزروعات والمحصولات فتؤدى إلى تلفها، وعدم الاستفادة منها، هذا وقد كانت المزروعات تتعرض لظروف جوية سيئة مرتين فى السنة، إما أن تمر على خير أو أن تكون شديدة فتضر الزرع، وربما قضت عليه، المرة الأولى فى الشتاء وما فيه من الصقيع والبرد الذى يتساقط على الزروع فيتلفها، والمرة الثانية فى الربيع وما يهب فيه من رياح الخماسين المتربة من الغرب والجنوب فتجفف الزرع وتحرقه حتى وإن كان فى الأجران[4]

وما حدث فى العصر الأيوبى عام ٥٩٣هـ / ١١٩٦م، ونقله لنا السيوطي أنه ورد كتاب من القاضى الفاضل عن "حدوث ظلمات متكاثفة وبروق خاطفة، ورياح عاصفة، فقوى أهويتها واشتد هبوبها... وفر الناس نساء ورجالاً وأطفالاً ونفروا من دورهم خفافاً وثقالاً، لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً، فاعتصموا بالمساجد الجامعة... ووردت الأخبار بأنها كسرت المراكب فى البحار، والأشجار فى القفار، واتلفت خلقاً كثيراً من الصغار...... ومنهم من فر فلم ينفعه

(١) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ١١، ص١٦٦، ابن إياس، المصدر السابق، جـ١، ق٢، ص٢٢١.

(٢) ابن إياس، المصدر نفسه، ص٥٦٣ ، السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص١٦٤.

(٣) ابن حبيب، المصدر السابق، جـ١، ص٥٨.

(٤) مجدى عبد الرشيد بحر، القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك، ص ص٢٠٥ -٢٠٦.

الفرار ، فالأمر أعظم ولكن الله سلم"[1] هذا يدل على أن الرياح العاصفة وهبوبها كان يفتك بالإنسان فما بالك بالمزروعات فقد تلفها وأهلكها ولم يجد الناس ما يقتاتوا عليه، وفى عام ٦٦٧هـ / ١٢٦٨م، هبت ريح شديدة بديار مصر هذه الريح أغرقت مائتى مركب فى النيل، وهلك فيها خلق كثير، ووقع مطر شديد جداً، إلى جانب كل هذا حدث للثمار صعقة أهلكتها[2] وكان حدوث ذلك فى عصر المماليك البحرية، وفى عام ٦٧٩هـ / ١٢٨٠م سقطت أمطار ولكنها كانت على هيئة قطع من الثلج كبير الحجم وانتشر فى جميع بلاد مصر، وكان لسقوطه أكبر الأثر فى حياة الناس فقد عاق الناس عن المشى فى الأزقة والشوارع والطرقات، إلى جانب أنه أتلف الكثير من الغلات[3] وأهلك[4] ما لا يحصى من الزرع الأخضر[5] ووقع معظمه فى الوجه البحرى[6] ووقعت الصاعقة بالإسكندرية[7] وفى عام ٦٨٦هـ / ١٢٨٧م سقطت قطع من الثلج على إقليم الغربية، ففسدت المحصولات والزرع الذى كان قد اقترب وقت حصاده[8] فضرب كثيراً من الزرع القائم[9]، وكانت أشد حدوث الأزمات الاقتصادية عام ٦٩٥هـ / ١٢٩٥م، حيث هبت ريح سوداء مظلمة من نحو بلاد برقة هبوباً عاصفاً، وحملت تراباً أصفر كسا زروع تلك البلاد فهافت كلها ولم يكن بها إذ ذاك إلا زرع قليل، ففسد جميعه، وعمت تلك الريح والتراب إقليم البحيرة والغربية وإقليم الشرقية، ومرت إلى الصعيد الأعلى فهاف الزرع وفسد الأرز، السمسم، القلقاس، قصب السكر، وسائر ما يزرع على السواقى فتزايدت الأسعار، وأعقبت تلك الريح أمراض وحميات عمت سائر الناس[10] وفى عام ٧٠٧هـ / ١٣٠٧م، هبت فى برمهات الموافق لشهر شوال من جهة الغرب

---

(١) السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص١٥٧.

(٢) العينى، عقد الجمان، جـ٢، ص٥١ ، السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص١٦٠.

(٣) العينى، المصدر نفسه، جـ٢، ص٢٥٧.

(٤) عثمان على حسن، المرجع نفسه ، ص٦٩.

(٥) ابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ١، ص٦٠، العينى، المصدر نفسه، حوادث سنة ٦٩٥هـ ، ص٢٥٧.

(٦) الدواداري ،كنز الدرر، جـ٨، ص٢٣٩.

(٧) ابن حبيب، المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة، السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص١٦٠.

(٨) العينى، المصدر نفسه، جـ٢، ص٣٦١.

(٩) المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

(١٠) المقريزى، إغاثة الأمة، ص٣٣ ،على مبارك، الخطط، جـ٧، ص١٩ ، جـ٢٠، ص١٣٧ العينى، عقد الجمان ، جـ٣، ص ص٢٩٩-٣٠٠، د. على إبراهيم حسن، مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، ط٢، مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٤٩م، ص٤٩٨.

ريح عند إدراك الغلال، فهافت وجف أكثرها، فلم يحصل منها عند الحصاد إلا اليسير[1] فارتفعت الأسعار.

وتعاقب هبوب الرياح فى سنوات ٧١٧هـ / ١٣١٧م، ٧٢٣هـ/١٣٢٣م، ٧٢٨هـ/ ١٣٢٧م، ٧٣٨هـ/ ١٣٣٧م، ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م أفسدت الزروع وتلفتها ولم يجد الناس ما يقتاتون عليه وحدث خراب للبلاد، وكان أشدها خطورة ما حدث من هبوبها عام ٧٥٨هـ / ١٣٥٧م ، ٧٧٠هـ / ١٣٧٧م، فوقعت رياح عاصفة كان لها تأثير شديد على كل شئ[2]، أما عن سقوط الأمطار وحدوث البرق الذى أفزع الناس، فقد حدث وقوع أمطار فى أعوام ٧٢٥هـ/ ١٣٢٤م ، ٧٤٠هـ / ١٣٣٩م ، ٧٤٥هـ / ١٣٤٤م، ٧٥٧هـ / ١٣٥٦م ، ٧٧٩هـ / ١٣٧٧م ، ٧٨٣هـ / ١٣٨١م[3].

كل هذه العوامل الطبيعية السابقة أثرت بشكل أو بآخر، ودون تدخل أى شخص فى حدوث الأزمات الاقتصادية، فعندما ينقص ماء النيل أو يزداد تحدث مجاعة يتبعها وباء، فيحدث اضطراب فى أحوال البلاد الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى حدوث الأوبئة والأمراض، وهبوب الرياح وسقوط الأمطار، وفساد الزروع من هجوم الآفات الزراعية عليها من جراد وفئران، وديدان وغير ذلك من العوامل التى تضافرت كلها لتسبب الأزمات، والاضطراب فى كل شئ فى أمور الدولة.

الأسباب البشرية لحدوث الأزمات الاقتصادية:

تضافرت عدة عوامل أثرت بشكل أو بآخر فى حدوث الأزمات الاقتصادية ألا وهى العوامل البشرية فقد تعددت تلك العوامل وتنوعت وكان أولها:

---

(١) المقريزى، السلوك، جـ٢، ق١، ص٣٩.

(٢) مزيد من التفاصيل أنظر: الدواداري، كنز الدرر، جـ٩، ص٢٩١ ، المقريزى، السلوك ، جـ٢، ق١، ص٢٥٠ ص٣٠٠ ، ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص٥٦١ ص٥٦٢ ، جـ١، ق٢، ص٨٦ ، السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص١٦٤.

(٣) ابن إياس،بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص٤٥٦ص٤٥٧، السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص١٦٣ ، المقريزى، السلوك، جـ٢، ق٢، ص٥١٤ ، ابن قاضى شهبة، جـ٣، ص٦٣.

الفتن والاضطرابات الداخلية: أولاً فى العصر الأيوبى:

لا شك أن الفتن والاضطرابات والمنازعات بين القادة والأمراء والسلاطين لها الدور الأكبر والهام فى حدوث الأزمات الاقتصادية فى أى عصر من العصور، فقد تؤدى كثرة الثورات، والمؤامرات إلى حدوث وباء أو مجاعة وبالتالى إلى ارتفاع الأسعار (الغلاء)، لكن هذا اختلف في بداية الدولة الأيوبية عن نهايتها، فقد بدأت الفتن الداخلية فى بداية حكم صلاح الدين الأيوبى متمثلة فى ثورة مؤتمن الخلافة جوهر ومؤامرة الجند السودان[1] ولكن صلاح الدين الأيوبى استطاع أن يقبض بيد من حديد على تلك المؤامرات والدسائس فقضى عليها ولم يكن فى حدوثها أى تأثير على حدوث أزمة اقتصادية فى العصر الأيوبى، أو بالمعنى الدقيق فى عصر صلاح الدين الأيوبى، ذلك أن صلاح الدين أقام الدولة الأيوبية على أسس وقواعد وتنظيمات إدارية وعسكرية حكيمة مكنتها من القضاء على أعدائها فى الداخل والخارج[2] بقيادة سياسية حكيمة، ويمكن القول أن السبب فى قلة حدوث الأزمات الاقتصادية فى عهد صلاح الدين الأيوبى أن الأيوبيين لم يكن عندهم مبدأ الحكم للأقوى كما حدث فى عصر المماليك كما سنرى، وأحسب أن يكون هذا المبدأ قد سار عليه الأيوبيين فى نهاية عهدهم بل بعد موت صلاح الدين الأيوبى الذى أرسى قواعد تلك الدولة، فنجد بعد وفاته، وبداية حكم خلفائه سواء أبناءه أو أخواته،

---

(١) مرفت عثمان حسن، التحصينات الحربية وأدوات القتال في العصر الأيوبي في مصر الشام، ماجستير كلية الآثار، جامعة القاهرة، سنة ١٤٢٣هـ ، سنة ٢٠٠٢م، ص٢٦.

(٢) استطاع صلاح الدين القضاء على الصليبين وهزيمتهم في حطين والتزاع بيت المقدس من أيديهم: مزيد من التفاصيل أنظر: ابن واصل، جـ٢، ص١٢٧ ص١٣٠ ، أبو شامة: شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، تحقيق: محمد حلمي محمد، راجعه: د. محمد مصطفى زيادة، القاهرة، سنة ١٩٦٢م، جـ٢، ص٢٧ ، العماد الكاتب الأصفهاني، الفتح القسى في الفتح القدسي، تحقيق وشرح محمد محمود صبح، الدار القومية للطباعة والنشر سنة ١٩٦٥، ص١١٧، سعيد عبد الفتاح عاشور، الحركة الصليبية، صفحة مشرقة في تاريخ الجهاد العربي في العصور الوسطى، ط٣، سنة ١٩٧٨، جـ٢، ص٧٤٣، حسنين ربيع، البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية (ندوة تاريخ البحر الأحمر) جامعة عين شمس سنة ١٩٧٩، ص١٠٩ ص١١٠، د. عبد العزيز محمود عبد الدايم، بيت المقدس في العصر الأيوبي، القاهرة سنة ١٩٨٩م، ص١١٢ ص١١٣ ص١١٤، قدري قلعجي، صلاح الدين الأيوبي، ط٢، بيروت / لبنان سنة ١٩٩٤م ص٣١٥ ص٣١٦، د. مصطفى حسن محمد الكناني، ريتشارد قلب الأسد ومشروع غزو مصر، مجلة كلية الآداب العدد التاسع، المجلد الثاني، سنة ١٩٩٩م، ص ص٣٦٠ -٣٦٦.

- Lane – poole (S), Saladin and the full of Kingdom of Jerusalem, Beirut 1946, P225-226.
- Heinrich Von Sybel, History and literature of the Crusades, translated the German and edited by Lady Duff Gordon, with an index, London, New York, 1861, P71-72.
- Steven Runciman, A History of the Crusades, VII, Cambridge, 1951, P436. ، Zoe Oldenbourg, the Crusades, Translated from the French by Anne Cater, New York, (without date), P525.

الضعف والانهيار والانحلال، وتسود الفتن والاضطرابات، وتحدث مشاحنات عديدة مما يلقى عبئاً كبيراً على موارد الدولة الاقتصادية، فنشب العراك بين أبنائه وأخيه العادل حول تقسيم ممتلكاته[1] هذا وقد وقعت اضطرابات وفتن كثيرة فى عصر الدولة الأيوبية، ولكننا لسنا بصدد الحديث عنها إلا فيما يخص ما كان يحدث ويسبب أزمات اقتصادية للدولة كانت وفاة صلاح الدين نهاية مرحلة تاريخية وبداية مرحلة تاريخية، ونستطيع القول أن تلك اللحظة تكررت فى مختلف العصور وعند كل الشعوب التى كانت مصائرها ترتبط بشخصيات قادتها وزعمائها[2]

بدأت الصراعات الداخلية فى البيت الأيوبى التى سرعان ما انغمسوا فيها، ففى الوقت الذى توفى فيه صلاح الدين، ولم تمضى سنة واحدة على وفاته سرعان ما دب الشقاق[3] بين أبنائه وسائر أفراد أسرته، ففى نهاية عام ٥٨٩هـ / ١١٩٣م حدثت الوحشة[4] بين الأخوين العزيز والأفضل[5] أبناء صلاح الدين، فالعزيز عماد الدين تولى حكم مصر، والأفضل نور الدين تولى حكم بلاد الشام[6]، وحدثت فتنة بين الأخوين بلغت ذروتها عام ٥٩٠هـ/ ١١٩٤م، ولكن العادل أخو صلاح الدين تدخل، وفض النزاع بينهم، وقد حدث نزاع بين العادل نفسه وصاحب الموصل عز الدين مسعود بين مودود بن زنكى الذى طمع فى أخذ إقطاعات (أملاك) العادل بالجزيرة وديار بكر، ووقف إلى جانب العادل أخاه عماد الدين زنكى الثانى صاحب سنجار ونصيبين، ولكن العادل تمكن من تأمين ممتلكاته فى تلك الأنحاء[7] ولكن دب النزاع مرة أخرى بين الأفضل صاحب دمشق والعزيز صاحب مصر، لكن الأفضل استنجد بعمه العادل[8] وفى الوقت الذى بدأ العادل يستعد لتحقيق ما تصبو إليه نفسه، كانت المنافسة قائمة بين الأمراء الصلاحية (أمراء صلاح الدين) والأمراء الأسدية[9] (أمراء أسد الدين شيركوه ورثهم صلاح

---

(١) أنتونى نتنج، العرب انتصاراتهم وأمجاد الإسلام، ترجمة د. راشد البراوى مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٧٤م ص٢٦٦.

(٢) د. قاسم عبده قاسم، في تاريخ الأيوبيين والمماليك، ص٧٧.

(٣) د. السيد الباز العرينى، المماليك (الفروسية في مصر عصر سلاطين المماليك، درا النهضة العربية، بيروت، ص٣٥.

(٤) ابن واصل، مفرج الكروب، جـ٣، ص ص١٤-١٥.

(٥) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص٢٥٠ ، ابن الجوزى، مرآة الزمان، جـ١، ق٢، ص٤٤١.

(٦) محمود الحويرى، العادل الأيوبي صفحة من تاريخ الدولة الأيوبية،دار حراء، القاهرة سنة ١٩٨٠م، ص ص٤٨ -٤٩.

(٧) ابن واصل، مفرج الكروب، جـ٣، ص ص٢٨-٢٩.

(٨) ابن واصل، :المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

(٩) كانت الأمراء الصلاحية والأمراء الأسدية ينافس كل فريق منهم الآخر، وكانت الأمراء الصلاحية متقدمة عند العزيز، فحسدتها الأمراء الأسدية، وأخذ الملك العادل بدقيق حيلة يعمل في تأكيد الإيقاع بين الفريقين، فكاتب الملك العزيز سراً يخوفه من الأسدية ويغريه بإبعادهم وكاتب الأسدية بالتنفير من الملك العزيز وتخويفهم منه واستمالتهم إليه، فاستوحش =

الدين فى جيشه)، لتقديم العزيز الصلاحية على الأسدية فى هذا الوقت لعب العادل لعبة[1] وأدرك أنه يستطيع التخلص من النزاع القائم بين الملك الأفضل والعزيز، فى الوقت الذى حدثت فيه أزمة اقتصادية لنتيجة نقص ماء النيل فارتفعت الأسعار[2] وحدثت المجاعة ٥٩٠هـ / ١١٩٣م التى عمت القرى والأرياف، ثم تبعها الوباء والفناء وعدم القوت واشتد الأمر على الخبز لقلته فى الأسواق[3] بالإضافة إلى انشغال مماليك الأيوبيين بنزاعاتهم واختلافهم مع بعضهم البعض، واستطاع العادل تحقيق ما تصبو إليه نفسه وذلك عام ٥٩٥هـ / ١١٩٨م، الذى جاء ليغير مجرى الأحداث كلها، فقد مات الملك العزيز أثناء خروجه فى رحلة صيد[4] عندما سقط عن فرسه ولم يلبث أن مات[5]، وتولى حكم مصر ابنه الملك المنصور ناصر الدين محمد[6] وكان عمره تسع سنوات وأشهر[7]، وكتبوا إلى عمه الأفضل فى صرخد حتى يتولى هو الوصاية على الطفل، ولكن العادل عندما بلغه ذلك جاء رده أن يجب ألا يتدخل الأفضل فى شئون مصر، ومرة أخرى دب النزاع والاضطراب الذى انتهى لصالح الملك العادل سنة ٥٩٦هـ / ١١٩٩م، فأعلن أمام جماعة من الأمراء انفراده بحكم البلاد، وخلع السلطان الطفل المنصور محمد عن الحكم[8] فكانت سلطنة المنصور سنة واحدة وأشهر[9]، هكذا تولى العادل سيف الدين محمد أبو بكر بن أيوب عرش السلطنة، وجعل ابنة الكامل ناصر الدين محمد نائباً عنه فى حكم مصر وولى عهده[10]

=الملك العزيز من الأسدية واستوحشوا منه، وعزموا على مفارقته... والانضمام إلى الملك العادل والملك الأفضل. راجع: بن واصل، مفرج الكروب، جـ٣، ص٤٦ ص٤٧ ، المقريزى، السلوك ، جـ١، ق١، ص١٢٤، النويرى، نهاية الأرب، جـ٢٩، ص١٩.

(١) ابن واصل، المصدر نفسه، جـ٣، ص٤٧.

(٢) المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص١١٩.

(٣) على مبارك الخطط، جـ٧، ص١٨، جـ٢٠، ص١٣٦.

(٤) سيد على الحريرى، الأخبار السنية في الحروب الصليبية، تحقيق د. عصام محمد شبارو، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٨م، دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع ، ص٢١٦.

(٥) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، جـ٩، ص٢٣٤.

(٦) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص٢٥٢.

(٧) ابن واصل، مفرج الكروب، جـ٣، ص٨٧.

(٨) المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص١٥٢.

(٩) مؤلف مجهول، كتاب الزهر السنية في الخلفاء والملوك المصرية، مخطوط بدار الكتب المصرية، تاريخ ١٢٨، ميكروفيلم ٤٦٢٦٨، ورقة ٦٠.

(١٠) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٢٣٥ ، الباز العرينى، المماليك، ص٣٧.

فكان له أن يتفرغ لشئون الدولة وينظر فى أحوالها وأحوال الرعية لكنه لم يكن فى استطاعته ذلك فقد حدث فى عهده أسوأ أزمة اقتصادية شهدتها الدولة الأيوبية ومن الدلائل على حدوث أزمة ٥٩٦-٥٩٧هـ / ١١٩٩-١٢٠٠م، توقف ماء النيل عن الزيادة، فاضطربت أحوال الديار المصرية، وحصل الضرر الشامل للبلاد، وأكلت الناس بعضها بعضاً وعدمت الأقوات فصارت الناس تأكل بعضها بعضا، "حتى لم يبق بمصر دابة تلوح"[١]، مما أدى إلى تدهور أحوال البلاد إلي جانب سوء سياسة حكامها، وعندما سلم الله وانتهت تلك الأزمة قيل فى هذا المعنى

إذا ما رماك الدهر يوما بنكبة	فهى لها صبراً، وأوسع لها صدراً
فإن تصاريف الزمان كثيرة	فيوماً ترى عسراً، ويوماً ترى يسرا[٢]

مرة أخرى حدثت أزمة اقتصادية جديدة وذلك عام ٦١٥-٦١٨هـ / ١٢١٨-١٢٢١م عندما جاءت الحملة الصليبية الخامسة إلى مصر واتجهت إلى دمياط، واستولت على برج السلسلة[٣] فمات العادل من الحزن والحسرة، وتولى الكامل حكم مصر مكانة[٤] وعندما نزل الصليبيون بالدلتا انتشرت حالة الفوضى فى البلاد[٥] إذ نزحت قبائل البدو من سيناء والشرقية لتستفيد من حالة الفوضى، فقطعوا الطرق وأغاروا على القرى، ونهبوا وأفسدوا حتى كانوا أشد على المسلمين من الفرنج[٦] بالإضافة إلى وجود الخطر الأكبر الداخلى الذى هدد كيان المعسكر الأيوبى أثناء تصدية للصليبيين، ألا وهو تعرض الملك الكامل لمؤامرة من بعض كبار أمرائه وعلى رأسهم عماد الدين أحمد بن علي المعروف بابن المشطوب، الذى كان هدفه عزل الكامل، وإحلال أخيه الفائز بدلاً منه، مما أدى إلى إضعاف عزيمة الكامل فى أول الأمر، وانقسام جيشه ثم هروبه من معسكره فى العادلية قاصداً أشموم طناح[٧] وقد بعث الكامل إلى

---

(١) ابن إياس، المصدر السابق، جـ١، ق١، ص٢٥٤ ، عبد اللطيف البغدادي، الإفادة والاعتبار، ص٧١.

(٢) ابن الجوزى، مرآة الزمان، جـ١، ق٢، ص٥٩٣.

(٣) ابن الجوزى، المصدر نفسه، ص٥٩٣.

(4)Lane- Poole, A History of Egypt in the Middle Ages, P213, Runciman (S) : History of the Crusades, Vol III,P 169.

(٥) مرفت عثمان حسن على، المرجع السابق، ص٥٠.

(٦) ابن الأثير، الكامل، جـ٩، حوادث سنة ٦١٤هـ ، سعيد عاشور، الحركة الصليبية، جـ٢، ص٩٢٩.

(٧) المقريزى، السلوك، جـ١، ص١٩٦.

أخيه المعظم عيسى يستنجد به فحضر إلى أخيه "فقوى به قلبه واشتد ظهره وثبت جناحه.....،"[1]، واستطاع الأخوان أن يتخلصا من أعدائهما، ويتفرغا لمحاربة الصليبيين.

في خضم تلك الأحداث المتلاطمة تغيرت سياسة الكامل وفتح باب المفاوضات بينهم وبين الصليبيين حتى أنه عرض عليهم أسخى عرض، وهو رد بيت المقدس لهم ولكنهم رفضوا ذلك[2] ونظراً لسوء أحوال وانخفاض فيضان النيل، مما هدد البلاد بالمجاعة وانتشار الوباء[3]، ففى عام ٦١٥هـ / ١٢١٨م عندما تملك الفرنج دمياط[4] احتاطوا بها براً وبحراً، وأحدقوا بها وأخذوا فى محاصرتها والتضييق عليها، وامتنع دخول الأقوات إليها بالكلية، كان كل ذلك بسبب حركة بن المشطوب ونيته السيئة، وحفر الفرنج على معسكرهم المحيط بدمياط خندقاً، "وبنوا عليه سوراً......وأهل دمياط يقاتلونهم أشد قتالاً ويمانعونهم...... وقلت عندهم الأقوات"[5]، ولم يزل الفرنج يضايقون دمياط سنة ٦١٦هـ / ١٢١٩م، ويقاتلون أهلها... حتى نفد ما عندهم من أقوات واشتد الغلاء بها جداً، واشتد بأهلها الجوع حتى مات أكثرهم، وعجزوا عن الحركة والدفاع... "وكثر الوباء فى أهل دمياط وضعفوا عن حفظها"[6]

ولكن شاءت الأقدار نتيجة فيضان النيل وعدم معرفة الصليبيين بأرض مصر وانتهاز المسلمين فرصة ذلك فشلت الحملة الصليبية الخامسة، وأضاع الصليبيون من أيديهم فرصة الحصول على بيت المقدس، فتم جلاء الصليبيين عن دمياط دون مقابل[7]

هكذا شهدت مصر متاعب اقتصادية شديدة وذلك بسبب المجاعة والوباء الذين أودا بحياة الناس سواء فى عهد الملك العادل أو الملك الكامل ولى عهده، ولا شك أن الحملة الصليبية الخامسة كان لها أكبر الأثر فى حدوث أزمة اقتصادية، وذلك لارتفاع أسعار المواد الغذائية أو

---

(١) ابن الأثير، المصدر السابق، جـ٩، حوادث سنة ٦١٤هـ.

(٢) د. عبد العزيز عبد الدايم، بيت المقدس، ص١٤٤.

(٣) د. سعيد عاشور، الحركة الصليبية، جـ٢، ص١٩٣ ، د. عبد العزيز عبد الدايم، المرجع السابق، ص١٤٥.

(٤) د. على إبراهيم حسن، مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي إلى الفتح العثماني طـ٢، مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٤٩م، ص ص٢٧٠-٢٧١.

(٥) ابن واصل، مفرج الكروب، جـ٤، ص ص١٨-١٩ ، المقريزى، السلوك، جـ١، ق٢، ص٢٠١.

(٦) ابن واصل، المصدر نفسه، جـ٤، ص ص٣٢-٣٣ ، المقريزى، السلوك، حوادث سنة ٦١٥هـ ، سنة ٦١٦هـ.

(٧) النويرى، نهاية الأرب، جـ٢٩، ص٩٤ ، د. سيد على الحريرى، الحروب الصليبية، ص٢٣٥.

عدم وجودها من الأصل، ذلك لأن الحملة الصليبية الخامسة استمرت أحداثها ووقائعها على مدى أربع سنوات، استنفذت موارد الدولة المالية والمؤن والطعام والذخيرة والبشر[١]

استمرت خلافات البيت الأيوبي والعداء بين الأخوة الأيوبيين عام ٦٢٠هـ / ١٢٢٣م، ٦٢٣هـ/ ١٢٢٦م، لكن كانت أشدها خطورة على البلاد ما حدث من اضطرابات وفتن عام ٦٣٢-٦٣٣هـ / ١٢٣٧م وشهدت الدولة الأيوبية تفكك والحلال عن ذى قبل بسبب النزاع على السلطة من جهة، ووجود الخوارزمية الذين كانوا يهددون أملاك الدولة الأيوبية فى منطقة الجزيرة وديار بكر وأعالى العراق من جهة أخرى[٢]، فانشغال السلاطين والملوك فى الصراعات والفتن والاضطرابات الداخلية، جعلهم فى حالة بعد تام عن أحوال البلاد الداخلية فحدث الوباء العظيم والطاعون الذين كانا لهما أكبر الأثر على حياة البلاد فى كافة النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فمات خلق كثير[٣] تجاوز الحد[٤] استمر ثلاثة أشهر[٥] يفتك بالناس ويقضى على كل شئ أمامه، استمرت تلك النزاعات والخلافات قائمة ومستمرة إلى أن تولى الصالح نجم الدين أيوب حكم مصر، وعندما تولى الحكم كانت الخزانة السلطانية خاوية، وكان بيت المال فارغاً[٦] وما تزال الأحوال الداخلية فى مصر والمنطقة العربية غارقة فى خضم الأحداث المتلاطمة من فوضى ونزاع واضطراب وفتن ، إلى أن جاءت الحملة الصليبية السابعة، والتى انتهت بالقضاء على الجيش الصليبي وأسر لويس التاسع نفسه في المنصورة بدار بن لقمان، وما حدث من أحداث سياسية وعسكرية، كانت بمثابة الصرخة التى أعلنت وفاة الدولة الأيوبية، كل هذا أدى إلى تدهور أحوال البلاد الاقتصادية والاجتماعية فساءت أحوال كل شئ فى البلاد بسبب حدوث تلك الأزمات، ولا شك أن التنازع والتخاصم والتناحر كان سمة أساسية من سمات هذه الفترة، حيث حارب الأيوبيين بعضهم البعض، ولم يتفرغوا لحل المشاكل التى وضعوا فيها أنفسهم، سواء مشاكل البلاد الداخلية أو الرعية، وكان همهم الأكبر هو الصراع على الحكم والعرش، حتى أنهم سعوا إلى مهادنة الصليبيين كى يتفرغوا لقتال اخوتهم وبنى

---

(١) د. قاسم عبده قاسم، في تاريخ الأيوبيين والمماليك، ص١٠٨.

(٢) أسامه زكى زيد، الخوارزميون ودورهم في الصراع الصليبي الإسلامي في عصر بنى أيوب، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، العدد ٣٠، سنة ١٩٨٢م ، عبد العزيز عبد الدايم ، بيت المقدس، ص١٦٥.

(٣) المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص٢٥٠.

(٤) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٦، ص٢٩٣.

(٥) النويرى، نهاية الأرب، جـ٢٩، ص٢١١ ، المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص٢٥٠.

(٦) المقريزي، المصدر نفسه ، جـ١، ق٢، ص٢٩٧.

عمومتهم، وكانت النتيجة فراغاً سياسياً وعسكرياً استفاد منها الفرنج الصليبيين فى تجديد قواهم والاستعداد لعدوان جديد فى كل مرة يحدث فيها هدنة، وبدلاً من أن يستعد المسلمين لتجهيز الجيوش لمواجهة القوى الخارجية، إلا أنه يحدث العكس فى محاربة بعضهم البعض وعلى الجانب الآخر أرسى الملك العادل مبدأ سياسياً خطيراً كانت له آثار بعيدة المدى فى التاريخ السياسى فيما بعد، وهو مبدأ الحكم لمن غلب، فقد خسر الأيوبيون ملكهم أمام المماليك الذين كانوا عبداً لهم بمقتضى هذا المبدأ، كما أن هذا المبدأ هو الذى حكم الأداء السياسى لدولة سلاطين المماليك طوال ما يقرب من قرنين وسبعين سنة[1]، لقد كان المبرر الشرعى والأخلاقى لقيام الدولة الأيوبية التى أسسها الناصر صلاح الدين الأيوبى على أنقاض الدولة الفاطمية وبقايا الدولة الزنكية يتمثل فى دور مؤسسها فى الجهاد ضد الهجوم الصليبى[2] ولكن الفراغ السياسى الناجم عن وفاة صلاح الدين وعدم وجود شخصية قيادية فى مستواه، أدى إلى نشوب نوع من المنازعات العبثية بين الحكام الأيوبيين الصغار (بالمعنى السياسى)، وكان الطابع العام لخلفاء صلاح الدين هو التنازع والتخاصم والاقتتال ضد بعضهم البعض من ناحية أخرى[3]

الفتن والاضطرابات الداخلية فى العصر المملوكى البحرى:

اختلفت الفتن والمنازعات فى العصر المملوكى البحرى عنها فى العصر الأيوبى كما سنرى بعد قليل ويعتبر قيام دولة المماليك فى مصر ٦٤٨هـ / ١٢٥٠م حدثاً ليس له مثيل فى العالم فقد ساد العبيد والأرقاء[4] مواليهم[5] وأصبح طائفة من الأرقاء المشترين بالأموال من أسواق

---

(١) د. قاسم عبده قاسم، في تاريخ الأيوبيين والمماليك، ص٨٩.

(٢) قاسم عبده، المرجع نفسه، ص ص ١٢٥-١٢٦.

(٣) د. عبد الكريم عبده حتامله، صلاح الدين وموقفة من القوى المناولة في بلاد الشام، مجلة الدارة ، العدد الثاني، السنة ١٢، سنة ١٩٨٦م، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص١٥٩.

(٤) الرق نظام اجتماعي قديم جداً عميق الجذور في طبيعة الإنسان، ليس من السهل على الباحث تحديد بدايته، فالاسترقاق ظهر منذ كان الاجتماع الإنساني، ذلك لأن الإنسان، كان ينظر للعمل على أنه من أصعب الضرورات وأشقاها فأخذ يبحث عمن يخلص من عنائه، ووجد هدفه في أخيه الإنسان فكان القوى يلزم الضعيف بالاشتغال ومن هنا نشأ الرق، ولنتيجة للأطماع قامت الحروب، وصار الناس لا يقتلون العدد بل يبقون عليه ليعمل لهم، ومن ثم صارت الحروب من أهم مصادر الرق. مزيد من التفاصيل أنظر: د. عبد العزيز محمود عبد الدايم، الرق في مصر في العصور الوسطى، مكتبة نهضة الشرق سنة ١٩٨٣م ، ص٧ ص٨.

(٥) كان أول من أكثر من شراء المماليك هو الصالح نجم الدين أيوب حتى ضاقت بهم القاهرة وصاروا يشوشوا على الناس وينهبوا البضائع وأذى الناس، فشرع في بناء قلعة بالروضة وأسكنهم فيها وسماهم المماليك البحرية، وكان عددهم ألف مملوك، ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص ص٢٦٩ -٢٧٠، ومع اعتماد الأيوبيين على المماليك وشدة خلافاتهم=

النخاسة بعد أن كثر عددهم، وأواهم أرقاء مثلهم يحكمون قطراً غنياً كمصر، ووضعوا أيديهم على بلاد أخرى خارج هذا القطر، وأصبح مملوك اليوم منهم حاكم الغد بفضل قوة شخصيته ووفرة أنصاره وكثرة جنده وقدرته على التغلب على المنافسين[1]

هذا وقد كان السبب الأساسي فى حدوث الفتن والاضطرابات فى العصر المملوكى سببها الأساسي مبدأ وراثة العرش الذى كان غير معترف به طوال حكم الدولة المملوكية، هذا لأن المماليك اعتقدوا أن الملك يجب أن يكون للأقوى[2] والأكثر شجاعة فى الحروب، وكان استقرار السلطان على العرش يتوقف على كثرة أتباعه، وضخامة ثروته، ومبلغ إرضاء الأمراء عنه، واتخذوا من صغر سن بعض السلاطين فرصة سانحة لتحقيق مطامعهم فى الوصول إلى العرش غير مكترثين لمبدأ الوراثة[3] فالمماليك جميعاً سواء، وكبار الأمراء سواسية، نشأوا نشأة واحدة لا فضل لأحدهم على آخر[4]، فقد كان كل أمير يرى الكفاءة فى نفسه ليكون يوماً سلطاناً، ولا يحول بينه وبين السلطنة هذا السلطان الجالس، فلابد من خلعه أو إبعاده أو قتله أو حبسة حتى يخلو المكان له فيجلس فيه بذاته، أو يسوق إليه إنساناً ضعيفاً ليس له من الأمر شئ فيجعل من نفسه وصياً عليه مدبراً لشئونه، كانت المؤامرة والدس والخديعة والرشوة والقوة أسساً لابد منها للوصول إلى السلطنة[5]

فلا غرو إذا اختلت أمور الدولة، واضطرب الأمن، وكثرت الفتن، وسيطر الجهل وعم الفقر، وساد الظلم، وكثر الإيقاع بالناس وحرياتهم وأموالهم، ولا غرو إذا أهملت الشئون العامة

=العالمية والانقسامات أدت إلى انتقال السلطة إلى المماليك عام ٦٤٨هـ / ١٢٥٠م، د. عبد العزيز الدورى، مقدمه في التاريخ الاقتصادي العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، ط١، يناير سنة ١٩٦٩م، ص١٠٤ ، فقد كانت الحملة الصليبية السابعة والتي وقعت على عاتق المماليك والتي أثبتوا فيها جدارتهم ومهارتهم وأنقذوا البلاد من خطر الصليبيين فقد كانت بمثابة الصرخة التي أعلنت وفاة الدولة الأيوبية، وصرخة الميلاد التي أعلنت ميلاد دولة عسكرية جديدة قادرة هي دولة سلاطين المماليك أنظر/ د. قاسم عبده قاسم، تاريخ الأيوبيين والمماليك، ص ص١٢٥-١٢٦.

(١) د. عبد العزيز عبد الدايم، الرق، ص ص٨ – ٩.

(٢) د. قاسم عبده قاسم، أهل الذمة في العصور الوسطى (دراسة وثائقية)، طـ٢، سنة ١٩٧٩م، ص٦٣، د. سعيد عبد الفتاح عاشور، مصر في عصر دولة المماليك البحرية، القاهرة سنة ١٩٥٩م، ص٢٨.
- Lane - poole (S) , A History of Egypt in the Middle Ages, PP 242-243.

(٣) د. على إبراهيم حسن، أراء في تاريخ المماليك البحرية، القاهرة سنة ١٩٤٤م، ص٨.

(٤) د. على السيد على، الجاسوسية في عصر سلاطين المماليك، مجلة فكر وفن للدراسات والأبحاث، العدد (١٠)، دار الفكر للنشر والتوزيع ، سنة ١٩٨٦، ص١٢٦.

(٥) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ز المقدمة.

وازدادت الضائقة الاقتصادية(١)، فقد ظل الحكم لمن غلب يطل بوجهة البغيض على الساحة السياسية(٢) وإحساس كل أمير بأن له الحق فى السلطنة، كان يحرك فيه عوامل الخروج على السلطان القائم(٣)، هذا وقد تعرض الشعب المصرى على عصر سلاطين المماليك للعديد من الأزمات الاقتصادية(٤) فقد كانت أيامهم سوداء، تكررت فيها الأوبئة والمجاعات، وراحت الفوضى الأبدية تدمر مصر شيئاً فشيئاً ......(٥) فقد اختلفت فتن ومنازعات عصر سلاطين المماليك البحرية، حيث اتخذت شكل حروب الشوارع بين طوائف المماليك وخلقت جو من الفوضى الاقتصادية، فقد كان الإرجاف بإشاعة موت أحد السلاطين، أو ركوب الأمراء بالسلاح للاقتتال كان يسبب فزعاً شديداً للناس، فترتبك أحوالهم، وتغلق الأسواق والدكاكين، وتخلو الطرقات من المارة ويلزم الناس بيوتهم،وتبدوا المدينة آنذاك كما لو أن أهلها هجروها فجأة(٦)، وهذا ما حدث فعلاً فى سنوات ٦٩٣هـ / ١٢٩٤-١٢٩٥م، ٧٠٧هـ/ ١٣٠٧م، ٧٤١-٧٤٢هـ / ١٣٤٠-١٣٤١م، ٧٤٣هـ / ١٣٤٢م، ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م، ٧٥٥هـ / ١٣٥٤م، ٧٦٢هـ/ ١٣٦٠م، ٧٦٤هـ / ١٣٦٢م، ٧٧٠هـ / ١٣٦٨م، ٧٧٥هـ / ١٣٧٣م، ٧٧٩هـ / ١٣٧٧م، ٧٨٠هـ / ١٣٧٨م، ٧٨٢هـ / ١٣٨٠م، ٧٨٣هـ / ١٣٨١م، هذا الأعوام خلت الطرقات تماماً للاقتتال المنتظر بين طوائف المماليك، وبطبيعة الحال كان الخبز يختفى، وتقل الأقوات...... ويقاسي الناس شدة عظيمة(٧).

وقع اختيار الأمراء بعد قتل الملك الأشرف خليل على الأمير بدر الدين بيدرا(٨) ولم يكد

(١) المقريزى، المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٢) د. قاسم عبد قاسم، تاريخ الأيوبيين والمماليك، ص٢٤٤.

(٣) د. علي السيد على، الجاسوسية، ص١٢٦.

(٤) سالم مرزوق بسيوني الرفاعي، خلفاء السيد أحمد البدوى ودورهم السياسي والحضارى في العصر المملوكي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة طنطا، سنة ١٤١٣هـ / سنة ١٩٩٢م ، ص١٢٦.

(٥) جاك ريسلر، الحضارة العربية، تعريب د. خليل أحمد خليل، طـ١، منشورات عويدات بيروت، سنة ١٩٩٣م، ص٤٠.

(٦) قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصري، ص٦٢.

(٧) الدوادارى، كنز الدرر، جـ٨، ص٣٧٢.

(٨) بيدرا بن عبد الله المنصورى، الأمير بدر الدين، نائب السلطنة بالديار المصرية في الدولة الأشرفية خليل بن قلاوون، كان أصلة من مماليك الملك المنصور سيف الدين قلاوون، وأعز أمرائه، ثم صار إلى نيابة السلطنة بالديار المصرية في دولة ولده الملك الأشرف خليل، وهو الذي خرج على الأشرف خليل بن قلاوون وقتله هو والأمير حسام الدين لاجين، راجع: جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغرى بردى الأتابكى، المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافي، تحقيق: أحمد يوسف نجاتى، القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٧٥هـ / ١٩٥٦م، جـ٣، ص ص٤٩٣ -٤٩٤.

الأمير زين الدين كتبغا[1] يعلم بذلك، حتى سار بمن معه من مماليك السلطان الأشرف خليل، وأحاطوا بيدرا وقتلوه، وعندما فرغ كتبغا من قتل بيدرا عاد إلى القاهرة لينادى بنفسه سلطاناً، ولكن الأمير علم الدين سنجر الشجاعى الذى كان الأشرف خليل قد أنابه فى قلعة الجبل، منع كتبغا من دخول القاهرة، حتى انتهى الاتفاق على اختيار الملك الناصر محمد بن قلاوون سلطاناً، وقد كان طفلاً صغيراً لم يتجاوز عمره ٩سنوات عندما تولى الحكم أول مرة سنة ٦٩٣هـ / ١٢٩٣م، فقد اختاره الأمراء، وفقاً لما تحدثنا عنه سابقاً وهو سياستهم التقليدية حسماً للموقف بينهم، إلى أن تظهر شخصية قوية بين صفوفهم تستطيع الإطاحة بذلك الطفل، وتركزت السلطة الفعلية فى يد كتبغا نائب السلطنة، وعلم الدين سنجر الشجاعى الوزير، ولكن كتبغا قضى عليه، وعفا عن بعض الأمراء الذين اشتركوا فى قتل الأشرف خليل، فثار المماليك السلطانية[2] مماليك السلطان الأشرف خليل لما فعله كتبغا فأثاروا الفتن والاضطراب[3] مما أتاح الفرصة لزين الدين كتبغا لجلوسة على السلطنة[4]، ونتيجة لتلك الفتن والاضطرابات والثورات التى قام بها الأمراء المماليك بين بعضهم البعض حدثت كارثة اقتصادية، إذ اعتبر الناس أن جلوس كتبغا على العرش كان يوم شؤم[5] بسبب توقف ماء النيل عن الزيادة فتوقفت الأحوال وغلت الأسعار، وكثر الوباء فى الناس[6] واعتبروا أيام كتبغا أيام سوداء بسبب ما قاساه الناس من شدائد فى هذه السنة[7] حتى قيل أن ما يحدث ما عهد ذلك الجيل مثله[8] ونستطيع القول بأنه

---

(١) كان كتبغا أصلة من سبايا التتار، أخذه الملك المنصور قلاوون في وقعة حمص الأولى سنة ٦٥٩هـ ، فصار من جملة المماليك السلطانية، ثم بقى خاصكى، ثم أمير عشرة، ثم أمير طبلخاناه، ثم مقدم ألف، فلما قتل الأشرف خليل وتولى أخوه الناصر محمد جعله نائب السلطنة عوضاً عن بيدرا ثم بقى سلطان مصر، راجع: ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص٣٨٦.
فكانت مدة سلطته سنة واحدة إلا ثلاثة أيام، راجع: النويري، نهاية الأرب، جـ٣١، ص٢٨٢، ، ابن الفرات، جـ٨، ص ص١٩٢-١٩٣ ، ابن إياس، المصدر السابق جـ١، ق١، ص٣٧٤.

(٢) أبو الفدا، المختصر في أخبار النشر، جـ٤، ص٣١.

(٣) أبو الفدا، المصدر نفسه .ونفس الجزء والصفحة.

(٤)النويرى، نهاية الأرب، جـ٣١، ص٢٨١ ، ابن الفرات، جـ٨، ص١٩٢ ص١٩٣، ابن إياس، المصدر السابق، جـ١، ق١، ص٣٧٤. ، ابن ظهيرة، الفضائل الباهرة، ص٤٤.

(٥) آل الصفا صلاح الدين خليل، أعيان العصر وأعوان النصر، مخطوط بدار الكتب المصرية، تاريخ ١٠٩١ - رقم الميكروفيلم ٤٠٧٠٢، جـ٨، ص٦١.

(٦) ابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ١، ص٨٤ ،بيبرس الدوادار، زبدة الفكرة، تحقيق د. زبيدة عطا، جـ٩، ص ص٢٨٦-٢٨٧.

(٧) المقريزى، الخطط، ص٢، ص٢٣٩.

(٨) الدوادراى، كنز الدرر، جـ٨، ص٣٦٣.

يكاد ينحصر تاريخ البلاد فى الأعوام الخمسة التى أعقبت موت السلطان خليل فى حوادث مؤامرات[1] فقد عزل كتبغا عن السلطنة بعد أن دبر أمراؤه مؤامرة لقتلة، لكنه نجا منها وفر هارباً إلى دمشق، وقد أعلن المنصور حسام الدين لاجين[2] نائب السلطنة والمدبر لقتل كتبغا نفسه سلطاناً، ولكن عهده أيضاً لم يخلو من الفتن والاضطرابات، بالإضافة إلى ما انتاب البلاد من مظاهر الضعف والانحلال[3] إلى جانب ظلم أتباع السلطان ومماليكهم وتكاثر جورهم[4]

وعندما تولى الناصر محمد منصب السلطنة للمرة الثانية ٦٩٨-٧٠٨هـ / ١٢٩٨- ١٣٠٨م، تولى الأمير سيف الدين سلار نيابة السلطنة، والأمير ركن الدين بيبرس الجاشنكير[5] استاداراً، وقد كانت سلطنته اسمية، ذلك لأن كلاً من بيبرس وسلار ضيقاً الخناق عليه، فتظاهر أنه سوف يسافر للحج، ولكنه اتجه إلى الكرك ليقيم فيها، وخلع نفسه من الحكم، فأعلن بيبرس نفسه سلطاناً واعتلى العرش، وجعل سلار نائباً له، وفى تلك الأحوال اشتد الصراع والصدام بين طوائف المماليك البرجية الذين أخذ نفوذهم يزداد شيئاً فشيئاً ثارت فتنة[6] فى الوقت الذى حدثت فيه كارثة اقتصادية بتوقف ماء النيل عن الزيادة ٧٠٨ - ٧٠٩هـ / ١٣٠٨-١٣٠٩م، وارتفاع سعر الغلال[7] بالإضافة إلى انتشار الوباء[8] وفشت الأمراض الحادة فى الناس...وعز وجود سائر ما يحتاج إليه المرضى[9]، ويمكن القول أن الناصر محمد عند رجوعه للسلطة للمرة الثالثة استبد٧٠٩-٧٤١هـ / ١٣٠٩-١٣٤٠م بأمور الحكم والمملكة وقد استقر حكم الناصر محمد مدة بلغت إحدى وثلاثين سنة، لكن بعد وفاته دب الضعف والوهن[10]والاضطراب في دولة المماليك البحرية٧٤١-٧٨٤هـ/١٣٤٠-١٣٨٢م

---

(١) السير وليم موير، تاريخ دولة المماليك في مصر، ص٦٥.

(٢) هو أحد مماليك المنصور قلاوون، جلس على تخت السلطنة، واستناب مملوكة منكوتمر فنفرت القلوب عنه حق قتل سنة ٦٩٨هـ، فكانت مدته سنتين وشهرين وثلاثة عشر يوماً ودبر الأمراء بعده أمور الدولة، راجع: المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٢٣٩.

(٣) د. على إبراهيم حسن، أراء في تاريخ دولة المماليك البحرية، ص٤.

(٤) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ص٣٦-٣٧.

(٥) أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، جـ٤، ص٥٥.

(٦) ابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ١، ص٢٨١. مما سوف يؤدى إلى تمكنهم من انتزاع الحكم عام ٧٨٤هـ / ١٣٨٢م راجع: على إبراهيم حسن، أراء في تاريخ المماليك، ص ص٦-٧.

(٧) حامد زيان، الأزمات الاقتصادية، ص٣٩.

(٨) السيد سالم، سحر السيد سالم، دراسة في تاريخ الأيوبيين والمماليك، ص٢٤١.

(٩) المقريزى، السلوك، جـ٢، ق١، ص٥٥ ، ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٨، ص٧٩.

(١٠) د. على إبراهيم حسن، أراء في تاريخ دولة المماليك البحرية، ص١٨.

فقد تولى الحكم من بعده أبناءه وأحفاده، ففى العشرين سنة الأولى التى أعقبت وفاة الناصر محمد (٧٤١ -٧٦٢هـ / ١٣٤١-١٣٦١م) تولى منصب السلطنة ثمانية من أولاده[١]، وفى العشرين سنة التالية (٧٦٢-٧٨٤هـ / ١٣٦١-١٣٨٢م) تولى المنصب أربعة من أحفاده، إلا أن بعض هؤلاء الأبناء والأحفاد تولى منصب السلطنة وعمره عام واحد، مثل الكامل سيف الدين شعبان بن الناصر محمد، كما أن بعضهم لم يبق فى الحكم إلا شهرين وبضعة أيام، مثل الناصر شهاب الدين أحمد بن الناصر محمد، ولعل هذه الصورة الموجزة كافية لأن تعطينا فكرة عامة عن مدى ما عانته الدولة بعد وفاة الناصر محمد من اضطراب وعدم استقرار وفوضى ، تلك الأحداث تركت أثرها الواضح فى جميع نواحى الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية[٢] والسطور التالية توضح مدى استغلال الأمراء لصغر سن السلاطين، وكان ينتج عن ذلك منازعات فيما بينهم وبين بعض من ناحية ومن تحكم واستبداد بشئون الدولة من ناحية أخرى، ولعل الظاهرة الواضحة عند دراستنا لتلك الفترة وهى عصر أبناء الناصر محمد وأحفاده، هى أن كل سلطان من بنى قلاوون يجلس على العرش، كان يقف خلفه أمير أو أكثر من كبار أمراء المماليك، بحيث طغت شخصيته (الأمير) على السلطان، وأصبحت أسماء الأمراء دون السلاطين هى مدار الأحداث[٣] التى سوف نقدمها بمشيئة الله فى الصفحات القادمة وسوف يقتصر الحديث عن الفتن والاضطرابات التى كانت تسبب الأزمات الاقتصادية، ففى عام ٧٤٦هـ / ١٣٤٥م، تولى الملك الكامل سيف الدين شعبان ابن السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون[٤] هذا وقد كان سيئ السيرة، وصار يخرج الإقطاعات بمال معلوم ويصادر أرباب الوظائف، ويأخذ أموالهم قهراً وقبض على جماعة عن الأمراء وحبس أخوية حاجى وحسين ولدا الناصر، وأراد أن يبنى عليهما موضعاً يكون قبراً لهما وهمَّ بالقبض على بعض الأمراء فقاموا عليه وخلعوه وقتل[٥] وفى أثناء حكمة نقص ماء النيل حتى صار ما بين المقياس ومصر يخاض[٦] ونتيجة لانشغال السلطان عن أحوال البلاد، ازدادت الأحوال سوءاً واضطراباً فى جميع النواحى، وفى عام ٧٤٧هـ/١٣٤٦م، تولى حاجى بن الناصر السلطة، وكان أشد قسوة من أخيه فساءت

---

(١) على إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص ص٦-٧.

(٢) د. سعيد عبد الفتاح عاشور، الأيوبيين والمماليك في مصر والشام، ص٢٨٦.

(٣) سعيد عاشور، المرجع السابق، ص٢٨٧.

(٤) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ١٠، ص١١٦ ، على مبارك، الخطط، جـ١، ص٣٦.

(٥) على مبارك، الخطط، جـ١،ص٣٦.

(٦) حامد زيان غانم، الأزمات الاقتصادية، ص٤٩.

حالته فى اللهو أكثر من أخيه وقتلوه وكانت مدته سنة وثمانية شهور[١] وثارت فتنة وظلت مصر يومين بلا سلطان[٢]، ثم تولى الناصر حسن بن الناصر محمد بن قلاوون، وولى الأمير سيف الدين يلبغا روس القاسمى الناصرى لنيابة السلطنة بالديار المصرية[٣] وولى الأمير سيف الدين منجك الناصرى الوزارة[٤]

فى خضم هذه الأحداث المتلاطمة من الفتن والاضطرابات حدث الوباء العظيم ٧٤٩هـ/١٣٤٨م، الذى جاب الأمصار والبلاد،ولم يسمع بمثله فى سائر الأعصار[٥]، فلم يجد الناس من يزرع ولا من يحصد، وزادت من الفتن والمظالم أنه فى عام ٧٥٢هـ/١٣٥١م أن تقرب إلى السلطان أراذل الناس الذين أخذوا يتقربوا للسلطان الناصر حسن، ومنهم من كان يحدث من المظالم ما لا يحدثه أحد فشق على الأمراء ذلك فقبضوا على السلطان حسن[٦] وخلعوه[٧]، وفى عهد الملك الصالح صلاح الدين صالح ابن الملك الناصر محمد بن الملك المنصور قلاوون[٨] فوض أمر المملكة كلها إلى الأمير طاز[٩] وصار صاحب الكلمة الأولى فى دولته، واجتمعت فيه الكلمة، فدبت عقارب الفتنة بينهم[١٠] وكانت تلك الفتن بين طاز والأمير منكلى بغا الفخرى، والأمير مغلطاى اقتتل وراح ضحيتها الكثير والكثير من البشر الغلمان والعوام وانتهى الأمر بهزيمة الأمير

---

(١) المقريزى، السلوك، جـ٢، ص٧٤٤ ، د. قاسم عبده قاسم، تاريخ الأيوبيين والمماليك ص ص٢٥٧-٢٥٨، أظهر المظفر حاجى من الخلاعة والفساد في الخلق ما جعل عهده أسوأ من عهد سلفه وقد بذل السلطان القناطير المقنطرة من الذهب والفضة لجواريه في الوقت الذي كان الناس يموتون ويهلكون من الجوع من أرجاء القحط الذي كانت بداياته في جميع أرجاء البلاد. أنظر: السير وليم موير، تاريخ دولة المماليك في مصر،ص ص١٠٠-١٠١.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص٥١٦ ص٥١٧ ص٥١٨.

(٣) وهو كان سبب الفتنة التي قامت في عهد المظفر حاجى وهو سبب قتلة ، ابن إياس، المصدر السابق، جـ١، ق١، ص٥٣٧ ، ابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ٣، ص١٠٣، المقريزى الخطط، جـ٢، ص٣٢.

(٤) ابن حبيب، المصدر نفسه ، نفس الجزء والصفحة، المقريزى، المصدر نفسه، جـ٢، ص٣٢٠.

(٥) ابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ٣، ص ص ١١٠ – ١١١.

(٦) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص ٥٣٧.

(٧) يوسف الملوانى، تحفة الأحباب، مخطوط، ص ٤٤.

(٨) قاسم عبده قاسم، تاريخ الأيوبيين والمماليك، ص ص ٢٥٧ – ٢٥٨.

(٩) الأمير سيف الدين طاز أمير مجلس اشتهر ذكره في أيام الملك الصالح إسماعيل ولم يزل أميراً إلى أن خلع الملك الكامل شعبان وأقيم المظفر حاجى، وهو أحد الأمراء الستة أرباب الحل والعقد فلما خلع الملك المظفر، قام في نوبة السلطان حسن لما خلع وجلس الملك الصالح صالح على كرسي الملك، ولم يزل على حاله حتى عام ٧٥٥هـ ثم نفى إلى نيابة حلب وأقام بها، أنظر: المقريزى، الخطط، ج٢، ص ص ٧٣-٧٤.

(١٠) ابن إياس، المصدر نفسه، جـ١، ق١، ص ٥٣٨.

منكلى بغا والأمير مغلطاى الذين كانا سبباً فى إثارة تلك الفتنة فقبض عليهما[1] بالإضافة إلى فتنة أخرى قامت عام ٧٥٣هـ/١٣٥٢م بين الأمير صرغتمش رأس نوبة النوب، وبين الصاحب علم الدين بن زنبور الدميرى القاضى ولكن تم القبض عليهما[2]، ثم تم خلع الملك صلاح الدين صالح لكثرة لهوه ولعبه وفساده وسجنه فى القلعة ٧٥٥هـ/١٣٥٤م[3] وكانت مدته ثلاث سنوات وثلاثة أشهر ثم أن الأمراء بعد خلعه[4] اتفقوا على سلطنة الناصر حسن بن قلاوون للمرة الثانية[5]. وفى هذه الفترة وبالتحديد عام ٧٦١هـ/١٣٥٩م، حدث وباء بالديار المصرية[6] وهذا الوباء هلك به خلق كثير[7] الأمر الذى جعل السلطان يترك البلاد والرعية يئنون من كثرة الجوع والوباء ويعيش هو فى الهنا والرغد[8].

وكان الناصر حسن فى ولايته الثانية كان قد قرر فى الأتابكية الأمير صرغتمش فأصبح صاحب الحل والعقد فى البلاد وتصرف فى أحوال المملكة بكل قوة وجبروت[9] وزاد فى طغيانه[10] فى عز وجود الأزمة الاقتصادية والوباء الذى عم البلاد المصرية هذا وقد قتل السلطان حسن[11] على يد مملوكه يلبغا العمرى الخاصكى[12] وكان قد اشتراه وأنعم عليه بتقدمة ألف[13]، وفى عام ٧٦٤هـ/١٣٦٢م تولى الحكم الملك الأشرف شعبان بن الملك الأمجد حسين بن السلطان الناصر محمد بن قلاوون، والذى حدث فى عهده الغلاء العظيم وأعقبه فناء كبير[14]

---

(١) ابن اياس المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٣٩.

(٣) على مبارك، الخطط، جـ١، ص ٣٧.

(٤) ابن إياس، المصدر السابق، جـ١، ق١، ص ٥٥٢.

(٥) يوسف الملوانى، تحفة الأحباب، مخطوط، ص ٤٤.

(٦) زكريا الأنصاري، تحفة الراغبين في بيان أمر الطواعين، مخطوط، ورقة٣، د.حامد زيان، الأزمات الاقتصادية والأوبئة، ص٤٨.

(٧) السلامى، مختصر التواريخ، ورقة ٦٨.

(٨) ابن إياس، المصدر السابق، جـ١، ق١، ص ٥٧٣.

(٩) ابن إياس، المصدر نفسه، ص ٥٦٤.

(١٠) المصدر نفسه، ص ص ٥٧٠ – ٥٧١.

(١١) كانت مدة سلطنة الناصر حسن بالديار المصرية والبلاد الشامية عشر سنين ونصف وأيام، فالسلطنة الأولى ثلاث سنين وتسعة أشهر وأيام، ثم أقام في السلطنة الثانية ست سنين وسبعة أشهر وأيام، راجع: ابن إياس، المصدر السابق جـ١، ق١، ص٥٧٧.

(١٢) قاسم عبده قاسم، تاريخ الأيوبيين والمماليك، ص ص ٢٥٧ – ٢٥٨.

(١٣) ابن إياس، المصدر نفسه، ص ٥٧٧.

(١٤) يوسف الملوانى، تحفة الأحباب، مخطوط بدار الكتب المصرية، ورقة ٤٤.

مات فيه خلق كثير[1]، وما حدث من فتنة كبرى عام ٧٦٨هـ/١٣٦٦م حينما حاول الأمير يلبغا الخاصكى خلع السلطان الأشرف شعبان من السلطة وبايع أنوك بالسلطنة ولقبه بالملك المنصور[2] وانقسم العسكر فريقان فرقة منهم مع الأشرف شعبان وفرقة مع الأتابكى يلبغا، وصار كل سلطان على حافة من حافتى النيل فيما بين جزيرة الروضة والقاهرة[3]، واستمرت الحرب ثائرة بينهما حتى دخل الليل على الفريقين وتوجه الناس للفرجة عليهم، واضطربت أحوال الناس ورددوا قول: سلطان الجزيرة ما يساوى شعيرة يعنى أنوك الذى سلطنة الأمير يلبغا بالجزيرة وانتصر السلطان شعبان وقتل الأمير يلبغا[4]، وفى نفس السنة ٧٦٨هـ/١٣٦٦م حدثت أيضاً أكبر الفتن بعد وفاة الأمير يلبغا الخاصكى وذلك عندما "امتدت أيدى العامة وأسافل الناس الأجناد إلى بيوت الأعيان فنهبوها ... ونهبوا من الدور ما لا يحصى، وقتل من الناس جماعة كثيرة فغلقت الأسواق ... وتعطلت من البيع والشراء ... إلى أن نودى بالأمان والاطمئنان، فانكف العوام عن إفسادهم قليلاً"[5] كل هذا فى الوقت الذى هجم فيه الطاعون على مصر عام ٧٦٩هـ/١٣٦٧م، ومات ما لا يحصى من أطفال ومماليك وعبيد وجوارى[6].

ومع استمرار ذلك الوباء ٧٦٩ – ٧٧٠هـ/ ١٣٦٨م حدثت فتنة شديدة بين الأمراء والعوام جميعاً وحدثت بسبب أمور خطيرة، "فقُتل فى هذه الحركة من الناس ما لا يحصى عددهم ... وسجنوا آخرين منهم فى الحبوس (السجون)، وامتدت أيدى الأتراك إلى العامة، وصارت جثث العوام مرمية فى الطرقات، وعندما علم السلطان ذلك شق عليه وأنكر على الأمراء وتوعدهم بكل سوء ... ونادى السلطان فى القاهرة بالأمان والاطمئنان والبيع والشراء، وفتح الأسواق وسكن الاضطراب قليلاً"[7]، وفى الوقت الذى كانت تئن فيه البلاد والعباد ٧٧٥هـ/١٣٧٣م، من تفشى الأوبئة بين الناس حدثت الفتنة بين السلطان وبين الأتابك ألجاى اليوسفى، "وأقتتل الجاى اليوسفى مع المماليك السلطانية قتالاً شديداً، فقتل من الفريقين عـــدة

---

(١) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ١١، ص ١٧.

(٢) ابن إياس، المصدر نفسه، جـ١، ق٢، ص ص ٤٧ – ٤٨.

(٣) قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص ٥٩.

(٤) ابن إياس، المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

(٥) المصدر نفسه ، جـ١، ق٢، ص ٥٣.

(٦) المصدر نفسه، ص ص ٦٥ – ٦٦.

(٧) المصدر نفسه، ص ٥٣.

مماليك كثيرة ... وانهزم الجاى اليوسفى"[1]، هذا وقد استمرت سلسلة الفتن والصراعات والاضطرابات، واستمر أيضاً تواصل انتشار الأوبئة والطواعين فى الناس ٧٧٨ – ٧٧٩هـ/١٣٧٦م، حيث حدثت الفتنة الكبرى التى قام بها الأمراء، ومعهم جماعة من المماليك، لأنهم يريدون أن يسلطنوا الأمير على بن السلطان شعبان[2] بعد أن خرج السلطان شعبان للحج، وفعلاً تم خلع السلطان شعبان من السلطنة، وتم تولية إبنه الأمير على، وفعلاً تم قتل السلطان شعبان، وكانت مدة سلطنته بالديار المصرية والبلاد الشامية أربع عشرة سنة وشهرين وواحد وعشرين يوماً[3]، بالإضافة إلى ما فعله الأمير أقتمر الحنبلى نائب السلطنة فى دولة نور الدين على ابن الأشرف شعبان، عندما فرق الإقطاعات على الجند بالإضافة إلى وظائف من قتل من العسكر فى حركة الفتنة التى تمت فى عصر السلطان شعبان، "وأنعم عليهم ببيوتهم ... حتى رسم لهم بتزويج نسائهم وبناتهم، وارتفع شأن الأسافل والأراذل منهم ما فيه عبرة لمن اعتبر، وصار المماليك الأجلاب فى هذه الأيام عبرة لمن اعتبر، وصارت المماليك الأجلاب يتحكمون فى المملكة كيفما يروق لهم، وتغيرت وتبدلت أحوال الديار المصرية فى كل شيء ... حتى حريم السلطان لم يحترموا ولم تُراعى حُرمتهم عندما جاءوا من الحج قاسوا الكثير من الذل بسبب نهب أموالهم وخزائنهم"[4]، وحدثت الفتن والاضطرابات ٧٧٩ – ٧٨٠ – ٧٨٢ – ٧٨٣ – ٧٨٤ هـ/ ١٣٧٧ – ١٣٧٨ – ١٣٨٠ – ١٣٨١ – ١٣٨٢م. تخللتها فتن بشعة وشنيعة تخللتها فترة أوبئة وطواعين وأمراض فشت بالناس وتغلغلت فيهم، ففى عام ٧٨٠هـ/١٣٧٨م حدث الفتك بالمماليك الأتراك البحرية وبدأ سطوع نجم المماليك البرجية (الجراكسة)، فقد حدثت الحرب بين الأمير إينال اليوسفى وبين الأتابكى برقوق فى وقعة مهولة بين الفريقين لم يسمع بمثلها فيما تقدم من الوقعات، وقتل فيها جماعة كثيرة من المماليك السلطانية، وهزم الأمير إينال اليوسفى .... "وقبضوا على أمرائه فسجنوا ... وخمدت نار تلك الفتنة"[5]، وفى عام ٧٨٢هـ/١٣٨٠م حدثت فتنة وانشقاق بين الأميرين بركة وبرقوق فقد طمع كل منهم فى الملك كلاً على انفراده، فحدثت بينهم فتنة وحرب حتى أن برقوق نادى للعامة بنهب بيت بركة

---

(١) ابن إياس، المصدر السابق، جـ١، ق٢، ص ص ١١٧ – ١١٨.

(٢) هو الثالث والعشرين من ملوك الترك وأولادهم، بويع بالسلطنة وله من العمر سبع سنين وأشهر، وحضر الأمير أقتمر الحنبلى نائب السلطنة، فالتزم الأمير اقتمر نائب السلطنة بتدبير المملكة، ولقبوه بالملك المنصور، وهو كان في نيابة السلطنة على عادته كما كان في أيام الأشرف شعبان، أنظر: ابن إياس، المصدر نفسه، ص ١٨٨.

(٣) يوسف الملوانى، تحفة الأحباب، مخطوط، ورقة ٤٤، ابن إياس، المصدر نفسه، ص ص ١٧٥–١٨١.

(٤) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق٢، ص ص ١٩١ – ١٩٢.

(٥) ابن إياس، المصدر نفسه، ص ٢٢٧.

فأحرقوا باب مزلة ونهبوا كل ما فيه(١) فكادت القاهرة تخرب فى ذلك اليوم، "فتوقفت الأحوال، وأغلقت أبواب القاهرة والأسواق لمدة ثلاثة أيام متوالية لم تفتح وكذلك أبواب القلعة ... إلى أن نادى برقوق بالأمان والاطمئنان والبيع والشراء"(٢)، هذا وقد حدث اضطراب عام ٧٨٣هـ/١٣٨١م بسبب أن جماعة من مماليك برقوق هم ومماليك الأسياد اتفقوا على قتل برقوق، وعندما علم برقوق بذلك قبض على جماعة من مماليكه ومماليك الأسياد وتم القبض على بعض الأمراء(٣)، وحان وقت زوال الدولة المملوكية البحرية عندما أتاحت لبرقوق الفرصة، وخلع الملك الصالح حاجى بن الملك الأشرف شعبان وكان ذلك عام ٧٨٤هـ/١٣٨٢م، وكان غالب أيامه وباء وأمراض ومجاعة وأسعار غالية بالديار المصرية(٤)، والناس تئن من فوضى الحوادث والاضطرابات.

وقد أقامت المملكة فى قلاوون وأولاده وذريته مائة سنة وثلاث سنين(٥)، يتصرفون فى أحوال المملكة بما يختارون من الأمور، وقد مات غالب ذرية قلاوون بالسيف فكان الملك الصالح أخر من تسلطن من ذرية قلاوون بمصر، ألم يكن كل ما سبق دليل قاطع على أنه سبب حدوث الأزمات وما صاحبها من أوبئة ومجاعات.

فتن العربان وفسادهم:

كان العربان يعيشون فى مناطق مختلفة من الوجهين البحرى والقبلى، ولعل اسم العربان جاء عنواناً للإخلال بالأمن(٦) والاعتداء على الآمنين وكانت معظم حركاتهم تظهر عند قيام سلطان جديد أو أثناء حكم سلطان قاصر أو ضعيف(٧)، فقد ظهر الأعراب (العربان) منذ الحكم الأيوبى لمصر يعيثون فساداً فى طول البلاد وعرضها، وما قاموا به من ثورات مزمنة لأسباب سياسية واقتصادية، فكانوا مصدر خطر حقيقى يهدد أمن الدولة والرعية فى آن واحد، وإن لـــم

---

(١) ابن قاضى شهبة، تاريخ بن قاضى شهبة، جـ٣، ص٢٤، ابن إياس، المصدر السابق، ص ٢٦٢.

(٢) ابن إياس، المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

(٣) ابن قاضى شهبة، المصدر نفسه ، جـ٣، ص ص ٨٤ – ٨٥.

(٤) المصدر نفسه ، ص ص ٨٤–٨٥، قاسم عبده قاسم، تاريخ الأيوبيين والمماليك، ص ٢٥٨.

(٥) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص ٢٤٠، عبد الله الشرقاوى، تحفة الناظرين فيمن ولى مصر من الملوك والسلاطين، تحقيق رحاب عبد الحميد القاري، مكتبة مدبولى ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص ١٠٤.

(٦) د. سعيد عاشور، مصر في عصر المماليك البحرية، ص ١٦٢.

(٧) محمود محمد الحويرى، مصر في العصور الوسطى، ص ٢٦١.

تكن ثورات العربان أو حوادثهم الشنيعة إلا عملاً من أعمال النهب وقطع الطريق والخروج على الطاعة[١]، ومما يذكر أن الفتن الكثيرة التي كانت تحدث بسبب فساد العربان بنواحي مصر وخروج العساكر إليهم مرة بعد مرة كانت تؤدي إلى فساد الزروع، إنعدام الأمن في الطرقات فلا يقع الجلب، وبالتالي تحدث الأزمة الاقتصادية[٢]، هذا إذا ما وضعنا أن أنباء الفتن والاضطرابات وجرائم السلب والنهب والسطو والاغتصاب... وترويع الأهالي في إطار ثورات الجند أو فساد العربان تزامنة في حوليات المؤرخين مع أنباء الأوبئة والمجاعات، وعجز السلاطين عن وضع حلول إيجابية لمعالجة أثار تلك الأزمات الاقتصادية التي كانت تتعرض لها مصر بين الحين والآخر[٣]، وفي العصر الأيوبي سجلت لنا كتب المؤرخين حادثة واحدة فقط، ففي عام ٥٧٧هـ/١١٨١م خرج الأمر بالحوطة على مستغلات العربان بالشرقية، وأمروا بالتعدية إلى البحيرة، ووقعت الحوطة على إقطاع جذام وثعلبة، لكثرة حملهم الغلال إلى بلاد الفرنج[٤].

أما بالنسبة للمماليك الأتراك فالأمر يختلف، فقد واجه سلاطين المماليك متاعب عدم الاعتراف بهم كحكام شرعيين منذ البداية، والدليل على ذلك حينما تولى المعز أيبك التركماني الحكم كأول سلطان من سلاطين المماليك، ثار عليه العربان سنة ٦٤٨هـ/١٢٥٠م لأن عبس المماليك بالنظام والقانون لم يلبث أن أدى إلى إثارة الكراهية لحكمهم، واتخذت هذه الكراهية شكل ثورة جامحة قام بها الأعراب الذين رفضوا أن يخضعوا لحكم المماليك الذين مسهم الرق، ونادوا بأن الأعراب أحق بالملك من المماليك[٥] وأنهم أصحاب البلاد[٦]، وأصبح عصر المماليك كابوساً على العرب، وكان من الطبيعي أن تقوم في هذه العصور أحلاف عربية معادية للسيادة التركية في مصر[٧]، والعربان كانوا يمثلون مصدر قلق فى مصر، وكانت ثوراتهم الدائمة أحد أسباب هز كيان الحكم المصرى[٨] وكان المتضرر من هذا كله الفلاح المصرى لأنهم كانوا أول خروجهم على الزروع ونهبها، ففى الوقت الذى تعرض فيه الفلاح لهذه الأزمات الاقتصادية التى جاءت نتيجة لفعل الطبيعة، ما بين وباء ونقص فى مياه النيل، وآفات تلتهم المحاصيل ... إذا به لا يسلم

---

(١) د. محمد رجب النجار، حكايات الشطار والعيارين، ط١، سنة ١٩٨١م، ط٢، سنة ٢٠٠٢م، ص ٢٢.

(٢) علاء طه رزق، عامة القاهرة في عصر سلاطين المماليك، ماجستير، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، سنة ١٩٨٩م، ص ٧٢.

(٣) د. علاء طه رزق، السجون والعقوبات في مصر عصر سلاطين المماليك، ط١، سنة ٢٠٠٢م، ص٢٥.

(٤) المقريزى، السلوك، جـ١، ص ١٨٥، منشورات بيضون.

(٥) د. سعيد عاشور، مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص ص٢٥-٢٦.

(٦) د. إبراهيم طرخان، مصر في عصر دولة المماليك، ص٢٢٦.

(٧) المقريزى، البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب، تحقيق: د. عبد المجيد عابدين، ط١،سنة ١٩٦١م، ص ١١٥.

(8)Ayalon; Gunpowder and Fire arms in the Mamluk Kingdom, London, 1956, P.106.

من خطر العربان الذين دأبوا على إفساد البلاد والاعتداء على الفلاحين ونهب مواشيهم ومحاصيلهم زادت الأحوال الاقتصادية فى البلاد سوءاً فوق سوء[1].

ففى عام ٧٥٢هـ/١٣٥٧م، عندما شهدت البلاد أسوأ أزمة اقتصادية تبعها مجاعة ووباء بالإضافة إلى فتن واضطرابات الأمراء المماليك وضعف شخصية السلاطين ثار عربان الصعيد ونهبوا الغلال ومعاصر السكر فكثرت حروبهم، وخاف الناس من المشى فى الطرقات، ولم يستطع الفلاحون الذهاب إلى زراعة أراضيهم[2]، وفى عام ٧٥٤هـ/١٣٥٩م ثار عرب الصعيد ونهبوا الغلال من الجرون، وخرج إليهم السلطان الصالح بنفسه ومعه جميع الأمراء[3]، وحدثت حرب قوية بين الفريقين قتل فيها من العربان لحو عشرة آلاف إنسان، وصار الأمير شيخو يقطع رأس كل من رآه من الفلاحين لشكه فى أنه من العربان[4]، وكانت أشد حركات العربان خطورة عام ٧٨٠هـ/١٣٧٨م، الذين خرجوا على الطاعة ونهبوا الجرون[5] ولكن خرجت تجريده لمحاربتهم فتم القضاء عليهم، وفى عام ٧٨٢هـ/١٣٨٠م، قدم الخبر من البحيرة "بأن طائفة من العربان هجموا على دمنهور ... ونهبت أسواقها وأخربت بيوتها ... وعندما علم برقوق بذلك اضطربت أحوال الديار المصرية ... فجرد برقوق تجريدة كثيرة من الجيش تخرج إلى العربان، وعين بها من الأمراء المقدمين ثمانية، هذا وقتلوا من العربان ما لا يحصى، وهرب جماعة كثيرة من العربان إلى الأودية والجبال وأسر منهم الباقون فكانت الكسرة للعربان والنصر للمماليك ... وخمدت الفتنة"[6].

---

(١) د. سعيد عاشور، التدهور الاقتصادي في دولة سلاطين المماليك في ضوء كتابات المؤرخ بن إياس، بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى، جامعة بيروت العربية، سنة ١٩٧٧، ص ص ٣٥٩ – ٣٦٠.

(٢) المقريزى، السلوك، جـ٢، ق٣، ص ٨٥٠.

(٣) على مبارك، الخطط، جـ١، ص ٣٧.

(٤) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص ٥٥٠، ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن جابر الحضرمي الإشبيلي الأصل ثم القاهري (ت ٨٠٨هـ/١٤٠٥م)، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، منتصف تمام تسعة وسبعين وسبعمائة، جـ٥، ص ٤٥٠.

(٥) ابن إياس، المصدر السابق، جـ١، ق٢، ص ٢٣٥.

(٦) المصدر نفسه، جـ١، ق٢، ص ص ٢٦٨ – ٢٧٩.

ولا شك أن الفتن والقلاقل الداخلية التى حدثت فى السلطنة قد أثرت تأثيراً واضحاً فى اقتصاد الدولة، إذ أصيبت أوجه النشاط الاقتصادى فى البلاد بخسائر كبيرة ومتكررة، وترتب على ذلك إنهاك الموارد المالية[1].

الفساد الإدارى: من أسباب الأزمات الاقتصادية:

ما من شك أن أى دولة جديدة فى بداية قيامها تضع إطار محكم لنظام إدارى متكامل لإدارة الدولة وهذا ما فعله كلاً من الأيوبيين والمماليك، ولكن هذا الجهاز الإدارى الكامل لابد من وجود عيوب به، فالإدارة القوية السليمة هى التى تضرب بيد من حديد على كل من يحاول المساس بالنظام القائم بها، ولكن دون جدوى، فقد كانت الإدارة قوية عندما كان السلاطين أقوياء فلا تحدث نزاعات أو خلافات بينهم، وهذا ما بدا واضحاً فى العصر الأيوبى وبالتحديد فى عهد صلاح الدين الأيوبى مؤسس هذه الدولة، أما فى عهد خلفائه فسوف نجد الفساد فى بعض أجهزة الدولة، ولكن الأمر اختلف تمام الاختلاف فى العصر المملوكى، فقد تحكم الأمراء فى نظام الحكم والإدارة، وكثرت المنازعات والخلافات حول السلطنة، وبالتالى أدى ذلك إلى حدوث فساد فى جهاز الحكم والإدارة، فلم يوجد المسيطر القوى الذى يضرب بأيد من حديد على الفساد أو النزاع أو الفتن، والفساد الذى نقصده هنا هو ظاهرة تفشى الرشوة (البراطيل) [2]، والقارئ لتاريخ العصر الأيوبى يجد أن ظاهرة الرشوة كانت متفشية فى بعض نواحى الجهاز الإدارى فى العصر الأيوبى الذى لم يخل من خيانات بعض الموظفين، فذكر أنه فى عصر صلاح الدين أن جماعة من الموظفين سرقوا كيسين من الذهب وجعلوا فى موضعهما كيسين من النحاس،

---

(١) لبيبة إبراهيم مصطفى محمد، الفتن والقلاقل الداخلية في دولة سلاطين المماليك وآثارها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ص ٢٢٩.

(٢) هي سحت أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بنبذه، ونهى عن أخذه، وعن الرغبة في تداوله، وهو كأخذ الربا الذي قرنت اللعنة بمؤكله وأكله، القلقشندى، صبح الأعشى، جـ١٣، ص ١٤٦، تفشت ظاهرة الرشوة منذ القدم سعياً للحصول على مناصب الدولة، ويروى صاحب كتاب الولاة والقضاة أن إبراهيم بن الجراح الذي تقلد قضاء مصر سنة ٢٠٥هـ/٩١٩م، قد تعرض لسخط المصريين عليه بسبب ابنه الذي أفسد أموره وأخذ الرشا من الناس مما جعلهم يلقون بمصلاه خارج المسجد الجامع فاضطر إلى الجلوس للحكم في منزله ولم يستطع العودة إلى الجامع، مزيد من التفاصيل أنظر: د.أحمد عبد الرازق، البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م، ص ١٥، البراطيل: هي الأموال التي تؤخذ من ولاة البلاد ومحتسبيها وقضاتها وعمالها، المقريزى، الخطط، جـ١، ص١١١، المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٣٧.

ولم يعاقبهما صلاح الدين بل صرفهم عن وظائفهم[١]، وفى عام ٥٧٢هـ/١١٧٦م، حاقق السلطان صلاح الدين متولى أحد الدواوين فوجد عنده عجزاً قدره ٧٠ ألف دينار، واعترف بها ذلك الموظف الكبير، ورأى صلاح الدين أن يعفوا عنه.

وفى عهد خلفاء صلاح الدين وبالتحديد فى عصر السلطان العادل ثبتت خيانة بعض الموظفين، فقد ثبتت الخيانة المالية على ناظر من نظار الدواوين، فنفاه السلطان العادل عن مصر مع أهله وأولاده[٢]، وفى عام ٦١٣هـ/١٢١٦م، أمر السلطان العادل أيضاً بالقبض على الوزير الصاحب الأعز ونفيه إلى قلعة بصرى بفلسطين بعد أن ثبت عليه أنه صرف نفقات قبة الإمام الشافعى من مال الديوان العام، وكان مقرراً صرفها من مال الديوان الخاص السلطانى، ومن أسباب نفيه أيضاً أن السلطان العادل كشف على الأموال التى جرى إنفاقها فى تجهيز المسعود صلاح الدين يوسف بن الكامل إلى اليمن، وأنكر كثرة الأموال التى أنفقها الوزير فى ذلك[٣].

وفى عصر السلطان الكامل صدر الأمر بالقبض على حاكم إقليم الوجه البحرى والقاهرة بتهمة أنهم باعوا ١١ ألف أردب قمح، وفول من متحصلات الحبس الجيوشى، وقبضوا الثمن لأنفسهم[٤] وعزل بعد ولايته بمدة قصيرة[٥]، وقد ذكر النابلسى أن بعض السكان القريبين من حراج السنط كانوا يقومون بقطع أخشابها فيأخذون جزءاً منه لتعمير السواقى وآلات المعاصر، ويحملون الباقى على مراكب إلى ساحل مصر حيث دأبوا على دفع رشوة لتسهيل أعمالهم التهريبية، وقيامهم ببيع تلك الأخشاب لحسابهم الخاص بأموال كثيرة[٦]، ويظهر أن أحوال الوظائف وموظفيها ساءت فى عهد السلطان الكامل حتى صار التعيين فيها عن طريق الرشوة لا

---

(١) ابن شداد: بهاء الدين يوسف بن رافع، النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية (سيرة صلاح الدين)، تحقيق: د.جمال الدين الشيال، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، سنة ١٩٦٤م، ص ص ٢٦– ٢٧، أبو شامة، الروضتين في أخبار الدولتين، جـ٢، ص ٢٢٤، حسنين ربيع، النظم المالية، ص ٩٢.

(٢) العماد الكاتب، الفتح القسى في الفتح القدسي، ص ٤٨١، ابن واصل، مفرج الكروب، جـ٢، ص ٤٢٨، أبو شامة، الروضتين، جـ٢، ص ٢١٨، حسنين ربيع، النظم المالية، ص ٩٢.

(٣) حسنين ربيع، النظم المالية، ص ٩٣.

(٤) النابلسي: عثمان بن إبراهيم النابلسي، لمع القوانين المضية في دواوين الديار المصرية، طبعة المعهد الفرنسي، دمشق، سنة ١٩٦١م، ص ص ٦١-٦٢.

(٥) حسنين ربيع، النظم المالية، ص ٩٣، النابلسي، لمع القوانين، ص ٨٩.

(٦) النابلسي، لمع القوانين، ص ص ٤٨-٤٩، حسنين ربيع، المرجع السابق، ص ٩٢، احمد عبد الرازق، البذل والبرطلة، ص١٩.

غير، ونتج عن ذلك أن انعدم وجود أصحاب الخبرة فى الوظائف الديوانية[1] وهذا ما وضح بالفعل فى ديوان الاحباس، اذ تولاه جماعة من جهلة الريف كشخص يقال له التجطهرى، وابن الجليس الذى ما برح ضامناً من جملة ضمان المكوس، ما ألم منهم أحد بعلم[2]، هذا وقد تعرض نظام الأحباس ذاته إلى الفساد، ومن مظاهر هذا الفساد أن تعرضت الأوقاف الإسلامية والذمية للاقطاع، مقابل القيام بمصالح المسجد أو الجامع أو غيره من جهات البر، أو فى مقابل عمل يؤدى للدولة، حتى لم يبق للجوامع و المساجد جهة يحصل منها ما يحتاج اليه فيها ونتج عن ذلك أن استغل المقطعون الأحباس لصالحهم وليس لصالح جهات البر، فأدت هذه السياسة إلى خراب الأوقاف العقارية لعدم الاهتمام بعمارتها[3]، ذلك أن الأحباس لما صارت جهات لجوارى ورواتب خشى من تسلمها أن يطالع الديوان بما استهدم منها، فيحتاط على أجره عاملها ليصرف فى مرمه مستهدمها[4]، بالإضافة إلى أنه بخل من تسلمها بالصرف عليها من ماله الخاص خشية أن تنقل لغيره، فيضيع ما ينفقه من مال، ولم يقتصر الأمر على ذلك، فحتى أنقاض الأحباس التى خربت لم تسلم من النهب، سواء نهبها واضع اليد عليها أم جيرانه، خاصة ما كان منها خارج العمران[5] ونتيجة لتحكير الأوقاف وعدم عمارتها فى العصر الأيوبى، نصت كافة وثائق الوقف فى العصر المملوكى على البدء بالصرف من الريع على عمارة الأعيان الموقوفة[6].

هذا وقد اشتد التنافس على الوظائف الدينية مما أوجد ظاهرة بيع الوظائف الدينية من ناحية فأدى ذلك إلى تدخل الحكومة أحياناً لحسم الخلاف بينهم[7] ويشير المقريزى فى حوادث عام ٦٢٣هـ / ١٢٣٥م، إلى تنصيب الأنبا كيرلس بطرقاً على الإسكندرية لليعاقبة عن طريق السعى والبذل بعد أن خلت أرض مصر من الأساقفة، ويروى لنا كيف أن حبه للرياسة وجمع

---

(١) النابلسي، المصدر السابق، ص ص ٣٦-٣٧، حسنين ربيع، المرجع السابق، ص ٨٧.

(٢) التجطهرى، غير معروف، انظر: النابلسي، لمع القوانين، حاشية ١٣، ص ٢٧، ابن الجليس غير معروف، ولكن توجد أسرة بنو جليس تتصل بالوزير ابن شكر، انظر: ابن العميد (المكين جرجس) اخبار الأيوبيين، تحقيق: كلود كاهن، ص ١٣١،

- Claud Cahen, Extrait du Bulletin d' Eutude Orientes de l'institut Francais des Damas, Tom XV. 1955.

نقلا عن: د. محمد محمد أمين، الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، ط١، دار النهضة، القاهرة ، سنة ١٩٨٠م، ص ٥٧.

(٣) محمد أمين، الأوقاف، ص ص ٥٧-٨٥.

(٤) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٣٥٦.

(٥) محمد أمين، المرجع نفسه، ص ٨٥.

(٦)المرجع نفسه، ص ٢٨٠.

(٧) د. قاسم عبده قاسم، أهل الذمة في العصور الوسطى (دراسة وثائقية)، الطبعة الثالية، سنة ١٩٧٩م، ص ٥٩.

المال قد أثار عليه أقاربه وألزامه، فقام عليه ابن الثعبان الراهب وقال له إنما تقدم بالرشوة، فلا تصح كهونيته على حكم القوانين[١] ونتيجة الخلاف الشديد على من يتولى كرسى البطريركية الذى ظل شاغراً تسعة عشر عاماً ومائة وستون يوماً، ويذكر ابن العميد أن الديار المصرية كانت قد خلت من الأساقفة أيام بطريركية كيرلس داود بن لقلق (٦٣٤-٦٤٠هـ / ١٢٣٦-١٢٤٢م)، فقدم جماعة من الأساقفة أخذ منهم جملة كثيرة... مما يؤكد وجود ظاهرة بيع الوظائف الدينية[٢]، وقد ذكر الشيزرى أن وكلاء القضاة قد دأبوا على اخذ الرشوة من المتخاصمين، وفى هذا يقول "وأما الوكلاء الذين بين يدى القاضى فلا خير منهم، ولا مصلحة للناس بهم فى هذا الزمان، لأن أكثرهم رقيق الدين يأخذ من الخصمين، ثم يتمسكون فيه بسنه الشرع، فيوقفون القضية، فيضيع الحق ويخرج من بين يدى طالبه وصاحبه"[٣].

الفساد الإدارى فى العصر المملوكى:

أن من أهم مظاهر الانحلال الخلقى فى عصر المماليك تفشى ظاهرة الرشوة بين الحكام والمحكومين[٤] وقد ذكر المقريزى "أن أصل الفساد فى عصره هو تحكم الرشوة فى ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية، كالوزارة والقضاء، وولاية الأقاليم وولاية الحسبة وسائر الأعمال بحيث لا يمكن التوصل إلى شئ منها إلا بالمال الجزيل"[٥]، وفى مراجع العصر المماليكى أمثلة كثيرة، لأناس بلغوا مناصبهم عن طريق الرشوة، فإذا استقروا فى تلك المناصب استمروا فى رشوة أهل الدولة بالأوقاف وتأجيرها لهم بأبخس الأثمان حتى يضمنوا بقاءهم فى مناصبهم[٦]، هذا بالإضافة إلى تقاضى بعض اصحاب الحسبة عن الباعة الذين يغشون الناس ويعينوهم وذلك نظير ضرائب مقررة يجمعها المحتسب لكى يؤدى منها ما استدانه من المال الذى دفعه رشوة عن ولايته، ويؤخر البقية لمهاداة أتباع السلطان ليكونوا أعواناً على بقائه[٧]، ولم تنج الوظائف الدينية من

---

(١) المقريزى، السلوك، جـ ١، ص ص ٢٥٢-٢٥٣، نقلا عن احمد عبد الرازق، البذل والبرطلة، ص ١٩.

(٢) ابن العميد، تاريخ الأيوبيين، ص ١٤٩، قاسم عبده قاسم، أهل الذمة، ص ص ٥٩-٦٠.

(٣) عبد الرحمن الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق د. السيد الباز العريني، القاهرة ١٩٤٦هـ، ص ١١٥.

(٤) سعيد عاشور، المجتمع المصري في عصر المماليك، الطبعة الأولى، سنة ١٩٦٢م، ص ص ٢٣٣-٢٣٤.

(٥) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٤٣.

(٦) العسقلاني: الحافظ بن حجر العسقلاني، إنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق: د. حسن حبشي، القاهرة، سنة ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م، جـ ٢، ص ١٧٧، عيد عاشور، المجتمع المصري، ص ص ٢٣٣-٢٤٣.

(٧) سعيد عاشور، المرجع نفسه، ص ٢٣٣.

توليها عن طريق البذل، هذا وقد كان من أعظم تلك الوظائف المعروفة في هذا العصر وظيفة القضاء، وكثرت الرشوة والفساد في سبيل تولى هذا المنصب[١].

هذا ويجب القول أنه من أهم أسباب الأزمات الاقتصادية وحدوثها وأيضا حدوث الغلاء والمجاعات، أي أنه عندما انتشرت الرشوة بين المماليك كان الولاة والحكام يضعون نصب أعينهم أن يعوضوا ما دفعوه من هذه الرشاوى قبل توليهم الوظائف ومن ثم يكثر طمعهم في أخذ أموال الناس[٢]، انتشرت الرشوة في عام (٦٩٤ – ٦٩٦هـ/١٢٩٤-١٢٩٦م) زمن السلطان العادل كتبغا، حيث أكثر الوزير فخر الدين عمر بن عبد العزيز الخليلي من المظالم، وجارت حاشية السلطان ومماليكه على الناس، وطمعوا في أخذ الأموال والبراطيل والحمايات[٣] في الوقت الذي كانت تئن فيه البلاد من سوء الأحوال، والمجاعة، والأوبئة، وتوضح أعوام (٧٠١-٧٠٣هـ/١٣٠١-١٣٠٣م) أخذ الرشاوى في عهد الملك الناصر محمد بن قلاوون[٤]. وعندما كانت البلاد تعانى من أزمة اقتصادية عام ٧٣٨هـ/١٣٣٧م كان هناك العديد ممن أقبلوا على الرشوة وأخذوها مثل محب الدين ولى القاضي ابن دقيق العيد الذي يعيب عليه المؤرخ ابن حجر أخذ المال ممن يسعى في الوظائف عند أبيه، ومثل جمال الدين عبد الله بن جلال الدين القزوينى، الذي عرف بلهوه وشرهه في المال وأخذ الرشوة من القضاة ... وقد أفاضت المصادر التاريخية بأخبار العديد من الذين لجئوا إلى البرطلة من أجل الوصول إلى ما يريدون وقضاء حوائجهم[٥]، وفى عام ٧٤٣هـ/١٣٤٢م في عهد السلطان الناصر شهاب الدين أحمد عرفت الرشوة[٦]، حيث ذكر المقريزى أن سيرته كانت سيئة، ونقم الأمراء عليه أموراً كثيرة منها أن رسله التى كانت ترد من قبله إلى الأمراء برسائله وأسراره أوباش أهل الكرك، فلما قدموا معه إلى مصر أكثروا من أخذ البراطيل وولاية المناصب غير أهلها[٧].

---

(١) د. احمد عبد الرازق، البذل والبرطلة، ص ١١٧.

(٢) المقريزى، السلوك، جـ ٢، ق ٣، ص ٨٣٣، قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، ص ٦٢.

(٣) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ص ٣٧- ٧٠، د. أحمد عبد الرازق، البذل والبرطلة، ص ص ٢٦ -١٣٢.

(٤) مزيد من التفاصيل: انظر: ابن حجر: أحمد علي، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، القاهرة ، سنة ١٩٦٦م، جـ٢، ص ص ١٩٥-١٩٦.

(٥) أحمد عبد الرازق، البذل والبرطلة، ص ٢٧.

(٦) المرجع نفسه، ص ٢٨.

(٧) المقريزى، السلوك، جـ٢، ص ٦١٨.

وما حدث في عصر السلطان الصالح إسماعيل بن الناصر محمد بن قلاوون من خطورة تفشى الرشوة (٧٤٣ – ٧٤٦هـ/١٣٤٢ – ١٣٤٥م) الذي أنشأ ديوان البذل أي ديوان البراطيل وشاع ذلك في الأقطار، وصار من له حاجة إلى صاحب الديوان المذكور "ويبذل ما يرومه من الوظائف"[١]، حتى في عز حدوث الأزمات الاقتصادية والوباء الخطير الذي أطاح بالبلاد والعباد ٧٤٩هـ/١٣٣٨م ذكر المقريزى في ذلك "قدم كثير من أهل دمشق للسعي من باب الوزير منجك في المباشرات" قصد عدة من أطراف الناس باب الوزير للسعي في الوظائف بمال فلم يرد أحداً"[٢]، وفى عام ٧٥١هـ/١٣٥٠م، "فتح الأمير منجك باب الولايات فقصده الناس وسعوا عنده فولى وعزل وأخذ في ذلك مالاً كثيراً ... شرع أوباش الناس في السعى عنده في الوظائف والمباشرات بمال وأتوه من البلاد فقضى أشغالهم ولم يرد أحداً طلب شيئاً"[٣].

الرشوة ونيابة السلطنة:

من يتتبع التاريخ المملوكى يجد أن نيابة السلطنة كانت أهم وظيفة في الدولة بعد وظيفة السلطان، إذ وصفته المصادر المعاصرة بأنه سلطان مختصر لأنه يقوم بمهام وأعمال السلطان أثناء غيابه لأنه يشترك مع السلطان في كل شئ يحكم فيه، وقد كانوا يشكلون خطراً على السلاطين وخاصة الصغار منهم، بل استطاع العديد منهم أن يغتصبوا السلطنة لأنفسهم، والأمثلة على ذلك كثيرة مثلما فعل كتبغا المنصورى ٦٩٤هـ/١٢٩٤م، ولاجين المنصورى ٦٩٦هـ/١٢٩٦م، مما أدى إلى دفع بعض السلاطين لإضعاف هذا المنصب وتعطيله في كثير من الأحيان[٤]، هذا وقد ذكر د/ أحمد عبد الرازق أن البذل والبرطلة لم تشر إليها المصادر إشارة صريحة بل إن الإشارة ظهرت عن طريق الهدايا والتحف، والدليل على ذلك ما روى عن النائب طشتمر المعروف بحمص أخضر الذي صارت أرباب الدولة، وأصحاب الوظائف والأشغال كلها في بابه، وتقربوا إليه بالهدايا والتحف الأمر الذي أدى في النهاية إلى القبض عليه عام ٧٤٢هـ/١٣٤٢م نتيجة لانفراده بأمور الدولة من دون السلطان[٥].

---

(١) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ١١، ص ٢٩٢.

(٢) المقريزى، السلوك، جـ٢، ص ص ٧٥٣ – ٧٩٦، احمد عبد الرازق، البذل والبرطلة، ص ٢٩.

(٣) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص ٣٢١.

(٤) أحمد عبد الرازق، البذل والبرطلة، ص ٤٣.

(٥) المرجع نفسه،، ص ٤٤.

في عام ٧٧٨هـ/١٣٧٦م، حدث أن نيابة الإسكندرية كانت تولى بالبذل والبرطلة، على الرغم من أنها من النيابات الجليلة التى ظهرت واستحدثت في أيام السلطان الأشرف شعبان ٧٦٧هـ/١٣٦٥م[١]، وقد ذكر المقريزى في كتابة السلوك أن الأمير صلاح الدين بن عرام قدم من الإسكندرية ٧٧٨هـ/١٣٧٦م باستدعاء من السلطان، فقبض عليه وصودر ولكن بعد أن بذل ألف ألف درهم أخلع عليه واستقر بعد ذلك في نيابة الإسكندرية[٢]، حتى الولاية كانت تؤخذ بالرشوة ففى عام ٧٨٠هـ/١٣٧٨م استقر الأمير جركس في ولاية الشرقية عوضاً عن (على القرمى) بمال التزم به، وفى عام ٧٨١هـ/١٣٧٩م خلع على كل من محمد بن طاجار بولاية الغربية عوضاً عن الأمير أيدمر السيفى ... وغير هؤلاء على ولاية منفلوط والأشمونيين وغير ذلك، ولكن كل هذا يتم بمال يقومون به، إذا صاروا إلى أعمالهم[٣]، وفى تعليق المقريزى على خراب مصر من ذلك "وكان هؤلاء يجبون ذلك من أهل النواحى، ويسمون ذلك القدوم، فيفرق الوالي على كل بلد قدراً من المال، ثم إذا جبى ذلك، أخذ في تحصيل المال من المظالم، وبينما هو في ذلك إذا استقر غيره في عمله بما التزم به فيقبض عليه، ويحاط بماله من خيل وخام وثياب وآلات وغير ذلك مما قد استدانه بأضعاف ثمنه، ويعاقب على بقية ما تأخر عليه، فعندما يجد وهو في العقوبة سبيلاً إلى عودة إلى عمله، أو عمل آخر وعد بمال واستمر فيه، وتسلط على الناس بسفك دمائهم، وبضرب أبشارهم وبأخذ مالهم، فأخذ إقليم مصر في الاختلال بهذا السبب"[٤]،

أما في عهد السلطان الكامل شعبان على الرغم من أنه قضى فترة قصيرة في الحكم لم تكن تتعدى العام، فإنه سبق جميع السلاطين السابقين في ملعب البذل والبرطلة إذ أنه باع الإقطاعات بلا حرج عن طريق البذل لدرجة أن الإقطاع كان يخرج عن صاحبه وهو لا يزال حى يرزق، وذلك على يد أغرلوا والى القاهرة الذي فتح له باب الأخذ على الإقطاعات والوظائف بل وأحدث لذلك ديواناً قائماً بذاته عرف بديوان البذل[٥]، وفى عام ٧٤٨هـ/١٣٤٨م تولى الحكم الملك الناصر بدر الدين أبو المعالى حسن بن الناصر محمد بن قلاوون وعمره ثلاث عشرة سنة فعهد إلى الأمير منجك اليوسفى بالوزارة، وجعله استادار الديار المصرية فنقص كثيراً من

(١) أحمد عبد الرازق، البذل والبرطلة، ص ٤٤.

(٢) المقريزى، السلوك، حوادث ٧٧٨هـ.

(٣) أحمد عبد الرازق، المرجع نفسه، ص ٦٢.

(٤) المقريزى، الخطط، جـ١، ص ص ٣٧٢ — ٣٧٣.

(٥) أحمد عبد الرازق، المرجع نفسه، ص ٢٩.

مصروف الدولة والرواتب[1]، ومد يده لأخذ الرشوة وصار يولى الوظائف بمال يأخذه ممن يتولاها، وقد تعسف أكثر في شراهة جمع الأموال عندما اشتد احتراق النيل مما يلى مصر، فاجتمع الرأى على سد النيل من بر الجيزة حتى يتحول الماء إلى مصر، وكل هذا حدث في عهد الأمير منجك ففرض من أجل ذلك على كل دكان درهمين من الفضة وعلى كل نخلة من نخل الشرقية كذلك ... "فجمع أموالاً جمة وصنع مراكب وشحنها أحجار ورماها في مجرى النيل مما يلى الجيزة، فلم تحصل ثمرة ... وعزل منجك من الوزارة ثم أعيدت إليه بعد قليل ففتح باب الولايات وجمع من ذلك أموالاً عظيمة واشتد ظلمه وعسفه وكثرت حوادثه إلى أن عزل بعد مدة وحمل إلى الإسكندرية فاعتقل بها وصودر في جميع أملاكه وأمواله ثم أطلق وأعيد إليه بعض ملكه"[2].

الوزارة والرشوة: عندما انتشرت الرشوة في العصر المملوكى تجرأ أسافل الناس إلى البذل على الوزارة لأنهم يعلمون جيداً أنهم سوف يحصلون على أضعاف أضعاف ما صرفوه سواء بالظلم أو فرض المغارم أو المصادرة، وتشير معظم المصادر إلى ذلك قائلة، كان وزير الملك عز الدين أيبك هو هبة الله بن صاعد الفائزى، وكان نصرانياً فأسلم، وأحدث مكوساً ومظالم كثيرة[3] على نحو ما كانت في أيام العبيديين ووزرائهم النصارى ... حتى قيل فيه:

لعن الله صاعداً	وآباه فصـــاعداً
وبنيه فنـــــازلاً	واحداً ثم واحداً[4]

هذا وقد كان قطز يقيم شخص في الوزارة يدعى بدر الدين السنجارى ذكرته المصادر واتهمته بالظلم والرشوة[5]، وقد ذكر بن حجر عن الوزير مغلطاى الجمالى الذي كان يتولى الاستادارية في وقت واحد سنة ٧٢٤هـ/١٣٢٤م، فعلى الرغم من الكرم والجود إلا أن هذا

---

(١) على مبارك، الخطط، جـ١، ص ٣٦.

(٢)، المصدر نفسه ، جـ١، ص ص ٣٦ – ٣٧.

(٣) المقريزى، الخطط، جـ١، ص ١٠٥، المقريزى، السلوك، جـ١، ق٢، ص ٣٨٤.

(٤) السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص ص ٢١٦ – ٢١٧، النويرى، نهاية الأرب، جـ٢٩، ص ص ٤٥٨ – ٤٥٩، ابن تغري بردى، النجوم الزاهرة، جـ٢٧، ص ٥٨.

(٥) السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص ٢١٧، العماد الحنبلى، شذرات الذهب، جـ٥، ص ٣١٣، أحمد عبد الرازق، البذل والبرطلة، ص ٧٢.

المؤرخ يصفه بأخذ البراطيل على الولاية والعزل شأنه في ذلك شأن الوزير منجك اليوسفي الذي تقلد الوزارة مرتين زمن السلطان الناصر حسن، ففتح باب الأخذ على الولايات والنزول على الإقطاعات، وقد مر عليه كثير من أهل دمشق للسعي من بابه في المباشرات، مما اضطر السلطان إلى المناداة سنة ٧٤٨هـ/١٣٤٨م بأنه من طلب وظيفة بغير كتاب نائب الشام أرغون شاه، شنق وأخذ ماله، ومع ذلك فقد استمر سعي أطراف الناس بالأموال على الوظائف حيث تؤكد المصادر أنه لم يرد أحد رغم كثرة طعن الأمراء فيه لوصول الكثير من الأوباش إلى المراتب العليا في الدولة(١)، ويبدو أن طمع السلاطين وحبهم المستمر للمال يجعلهم ينهمون ويشرهون في طلب المال فجعل الطامعون في الوزارة يتسابقون في البذل والعطاء بالمال عليها(٢). والدلائل على ذلك كثيرة، حتى ولو كان الوزير يتمتع بقلة العقل والمال، فقد قدم كمال الدين سبط صلاح الدين الخروبي على السعي فيها أي الوزارة ٧٨١هـ/١٣٧٩م، رغم ما عرف به من قلة العقل والمال(٣). ولا شك أن مدى السوء الذي بلغته الوزارة زمن سلاطين المماليك يمكن أن يلاحظ من خلال وقوع الأزمات المختلفة من اقتصادية وسياسية وإدارية واجتماعية ومالية ... ألم تكن تلك الأحداث دليل واقع على حدوث الأزمات، ورغم كل ذلك إلا أن الوزراء قد تعرضوا للسجن والمصادرة، وفرض الأموال الضخمة التي كانت تقرر عليهم في مقابل إطلاق سراحهم، حتى وصل الأمر ببعضهم إلى بيع كل ما يملك من أثاث وخيول حتى إلى الاستدانة، ومنهم من كان يختفي لعدم قدرته على سداد ما فرض عليه، والدليل على ذلك ما يرويه المقريزى بصدد الوزير كريم الدين بن الغنام الذي ولي الوزارة عام ٧٧٦هـ/١٣٧٤م، ولكنه لم يعمر فيها سوى بضعة أشهر فقبض عليه، وأبطلت الوزارة وأمر السلطان شعبان بإغلاق شباكها بقاعة الصاحب من قلعة الجبل ومع هذا فقد استطاع الغنام أن يقنع السلطان بإطلاق سراحه بعد ثلاثة أيام على ما التزم به، ونزل على حمار وأخذ في بيع أثاثه وخيوله، ولكنه يحتمل أنه لم يف بعهده (وعده) فألقى القبض عليه من جديد ثم عاد وأفرج عنه بعد مضى بضعة أيام(٤).

هذا وقد ألغى الناصر محمد بن قلاوون وظيفة الوزارة، وأحل محلها وظيفة ناظر الخاص (نظر الخاص) عام ٧٢٣هـ/١٣٢٣م، فقد قسم هذه الوظيفة إلى ناظر المال، وناظر الخاص،

---

(١) ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، جـ٥، ص ١٢٤، أحمد عبد الرازق، المرجع السابق، ص ٧٣.

(٢) أحمد عبد الرازق، المرجع لفسه.، ص ٧٤

(٣) المقريزى، السلوك، جـ٣، ص ص ٣٦٧ – ٣٦٨، ابن حجر، أنباء الغمر، جـ١، ص ١٩٥.

(٤) أحمد عبد الرازق، المرجع لفسه ، ص ص ٧٣ – ٧٤.

وكاتب السر[1]، ومن الجدير بالذكر أن الرشوة قد سرت إلى ناظر الخاص بدليل ما روته المصادر التاريخية عن الرشوة والهدايا التى أخذها كريم الدين أول من تسمى بناظر الخاص في أيام السلطان الناصر محمد بن قلاوون والذي كانت جميع أمور الدولة كلها في يده، فتودد إليه الأمراء وخطبوا وده، وبعثوا إليه بالهدايا، وهذا دليل واضح على تلك الثروة الضخمة التى وجدت عنده، بعد القبض عليه والتي كانت تكثر بكثير عن ستة آلاف دينار، هذا فقد استطاع أن تكون لديه في خلال فترة وجيزة كل هذه الثروة بالطرق غير المشروعة عن طريق الرشوة وقبول الهدايا، هذا وتتحدث المصادر عن ناظر الخاص جمال الكفاه الذي عرف عنه أخذ الرشوة، والبراطيل، فقد استطاع أن يحتفظ بوظيفة نظر الخاص، ونظر الجيش، نظير مائة ألف دينار التزم بحملها للنائب آقسنقر السلارى بعد أن كان تقرر عزله بموسى بن التاج، بالإضافة إلى ما أشارت إليه المصادر إلى أن السلطان الصالح عماد الدين إسماعيل رسم له ٧٤٥هـ/١٣٤٤م، أن يكون مشيراً للدولة بالإضافة إلى ما بيده من الوظائف فعظمت حرمته وارتفعت مكانته، وتعدى طوره حتى أنه أراد أن يتخلع من زى الكتاب إلى هيئة الأمراء، وأن يصبح أمير مائة مقدم ألف، فشق ذلك على الأمراء فتأمروا عليه حتى انتهى الأمر بالقبض عليه وأخذ ماله، ويبدو أن العادة قد جرت بأن يقوم ناظر الخاص ببذل المال من حين لآخر نظير الاحتفاظ بوظيفته، في مقابل أن يجدد له السلطان مرسوم تعيينه مثلما حدث في عام ٧٧٨هـ/١٣٧٧م، للصاحب شمس الدين عبد الله المقسى، الذي خلع عليه، واستقر في نظر الخاص كعادته بعد أن حمل مالاً عظيماً، مما جعله في النهاية يزهد في هذه الوظيفة وفى غيرها[2].

ولا شك أن ما سبق ذكره يعتبر صورة واضحة لبعض الجوانب السلبية في مجتمع سلاطين المماليك البحرية شاهدنا خلالها كيف سرت الرشوة في جميع أعضاء المجتمع حتى ألها نخرت في عظامه وشملت جميع طبقاته بما في ذلك طبقة السلاطين أنفسهم، وحسبنا دليلاً على ذلك ما رواه المؤرخ بن تغرى بردى الذي كتب يعيب على هؤلاء تقاضيهم الرشوة والانغماس فيها بما نصه "إن غالب ملوك مصر ممن ملك مصر بعده ... يقصد السلطان الناصر محمد بن قلاوون يقتدي بشخص من أرباب وظائفه، فيصير ذلك الرجل هو السلطان حقيقة والسلطان من بعض من يتصرف بأوامره، وكل ذلك لقصر الإدراك، وعدم المعرفة، فلذلك يتركون الأموال الجليلة والأسباب التى يحصل منها الألوف المؤلفة، ويلتفتون إلى هذا النذر اليسير القبيح الشنيع الذي لا

(١)أحمد عبد الرازق، المرجع السابق، ص ٨٦.

(٢)المرجع نفسه، ص ١١٧.

يرتضيه من له أدنى همة ومروءة وهو الأخذ من قضاة الشرع عند ولايتهم المناصب وولاة الحسبة والشرطة، وذلك كله تكرر في السنة فهو شئ جليل جداً يتعوض من أدنى الجهات التى لا يؤبه إليها من أعمال مصر، فلو وقع ذلك لكان أحسن في حق الرعية وأبرأ لذمة السلطان والمسلمين من ولاية قضاة الشرع بالرشوة، وما يقع بسبب ذلك من الأنكحة والعقود والأحكام وما أشبه"[1] والواقع أن المؤرخ بن تغرى بردى لا يعيب هنا فقط على ملوك مصر تقاضيهم الرشوة، وإنما يعيب عليهم إهمالهم لمرافق الدولة، ونواحيها وأيضاً تسليمهم الأمور إلى غير ذوى أهلها مما كان إيذاناً ببداية الخراب الذي سوف تشهده البلاد فيما بعد[2]، ولا شك أن كل وزير جديد يأتى بحاشيته وأنصاره ليضعهم في وظائف الدولة فإذا ما سقط هذا ذهب هؤلاء بذهابه، الأمر الذي نتج عنه كثرة تغيير العمال والموظفين وزاد الأمر سوءاً شعورهم بعدم الاستقرار في وظائفهم مما أضعف مركز الوزراء ووقف حائلاً دون الاستقرار فأصاب الخلل أركان الدولة وفشا الفساد وعمت الرشوة وكثرت المظالم، لأن الوزير متى تقلد المناصب فإنه كان يضع في اعتباره استرداد ما خسره مستعيناً على ذلك بشتى أنواع الوسائل[3].

الحصار الاقتصادي الأوروبي:

استغل سلاطين المماليك موقع مصر لتنمية علاقاتهم التجارية مع دول الشرق والغرب والحصول من وراء ذلك على أكبر قدر ممكن من الثروة وتشهد على ذلك المعاهدات التجارية العديدة التى عقدها سلاطين مصر مثل الظاهر بيبرس والمنصور قلاوون مع الملك شارل الأول أنجو ملك صقلية (٦٦٥ - ٦٨٤هـ/١٢٦٦ - ١٢٨٥م)[4] فضلاً عن المعاهدات التجارية العديدة التى عقدت بين دولة المماليك من ناحية والبنادقة والجنوية وغيرهم من الجمهوريات الإيطالية[5]، وقد ساعد على ذلك موقع مصر الجغرافى بين الشرق والغرب مما جعلها تلعب دوراً هاماً في الحركة الدولية التجارية[6].

---

(١) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، نقلاً عن أحمد عبد الرازق، البذل والبرطلة، ص ص ٣٠ - ٣١.

(٢) أحمد عبد الرازق، البذل والبرطلة، ص ص ٣٠-٣١.

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٢.

(4)Lane-Poole (S) A History of Egypt in the Middle Age, P. 281.

(٥) سعيد عاشور، مصر في عصر المماليك البحرية، ص ص ٢١٠ - ٢١١.

(٦) د. إبراهيم عبد المنعم سلامة، جوانب من تاريخ مصر في عصري الأيوبيين والمماليك، دار المعرفة الجامعية، بدون تاريخ، ص٣٠٩.

لم تنته الحروب الصليبية بسقوط عكا عام ٦٩٠هـ/١٢٩١م، أخر معاقل الصليبيين في الشام على يد الأشرف خليل بن قلاوون، لكنها استقرت في شكل حرب اقتصادية مخططة روج لها الدعاة الصليبيون بهدف إنهاء السيطرة الإسلامية على تجارة العبور بين الشرق والغرب[١]، فقد أصدرت إعلاناً في نفس العام الذي سقطت فيه عكا بمنع كل الصلات التجارية مع البلاد الخاضعة للسلطان ... وأنذر المخالفين بالحرمان من صكوك الكنيسة ومن حقوقهم المدنية ... بالإضافة إلى منع زيارة الفرنج للمسلمين منعاً قاطعاً، والهدف من هذا المنع هو إضعاف موارد السلطان وحرمانه من الأرباح المحققة عن طريق التجارة[٢]، وبالذات كانت هذه الفقرة مخصصة لأهالي جنوة لأنهم كانوا يمدون السلطان بالرقيق، ولكن جنوة وجدت أن هذا المرسوم كان قاسياً جداً[٣]، إلى جانب ذلك نادى ريمندلل (Raymond Llul) ٧٠٦هـ/١٣٠٦م[٤] بوجوب امتناع المسيحيين مدى ست سنوات عن شراء البهار من المصريين وألا تطأ أقدامهم الإسكندرية وسورية، وكان يرى أن تنفيذ هذه السياسة تؤدى إلى إقفار خزانة السلطان وإلحاق الضرر بإمبراطوريته[٥]، وصدر قرار آخر عام ٧٠٩هـ/١٣٠٩م، أشار فيه إلى أن تصدير جميع البضائع بغير استثناء إلى أراضى السلطان، يقع تحت طائلة المنع ومن يخرج على هذا القرار يعرض لمصادرة أمواله وفقد حريته[٦] في الوقت الذى كانت مصر تتعرض للوباء والمجاعة وعندما تولى البابا الثاني والعشرون حذر هو الآخر من هذه التجارة مع المسلمين وكان ذلك عام ٧٢٣هـ/١٣٢٤م[٧].

---

(١) محمد أمين صالح، التنظيمات الحكومية لتجارة مصر في عصر المماليك الجراكسة، مخطوط رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس ١٩٧٠، ص ١٠٠.

(٢) د. محمد جمال الدين سرور، دولة بنى قلاوون في مصر، ص ٣٤٠.

(٣) أحمد محمد عدوان، الوضع الاقتصادي في مصر في عصر الدولة المملوكية الأولى، ص ٣٩٩.

(٤) كان ريمندلل أسبانيا، وقد ألم باللغة العربية وكرس حياته لتنظيم الحملات التنصيرية لنشر المسيحية في الأن دلس الإسلامية، وكان يعمل على إقناع أوروبا بأن الوسيلة الوحيدة لاسترجاع الدول الصليبية بالشام هي التبشير. لمزيد من التفاصيل راجع:

- Hanotaux; Histoire de la Nation Egyptienne, Vol. IV. PP. 489 – 490.

- عن محمد جمال الدين سرور، دولة بنى قلاوون، ص ٣٤٠، هامش ٣.

(5)Hanataux; op.cit., PP. 489 – 490.

(٦) سعيد عبد الفتاح عاشور، الحصار الاقتصادي على مصر زمن الحروب الصليبية، المجلة المصرية للعلوم السياسية، أكتوبر ١٩٦٢م، ص ص ١٠٦ – ١٠٧.

(٧) المرجع نفسه، ص ١٠٨.

ونظراً لسوء أحوال مصر الاقتصادية في تلك الفترة، بدأ بطرس الأول (لوزجنان) في إعداد حملة حربية لضرب مصر وتحطيم اقتصادها، وتجارتها، وبالفعل أغار بطرس على الإسكندرية عام ٧٢٧هـ/ ١٣٢٦م، ونهبها وأنزل بها خسائر كثيرة، هكذا نهضت جزيرة قبرص وملوكها بعبء الحملة الاقتصادية ضد المماليك فشن ملوك قبرص حرباً شعواء على بعض التجار الأوروبيين الذين ظلوا يتاجرون مع المماليك[١]، واستمرت سياسة أهل قبرص يقطعون الطريق على المراكب الآتية من دمياط والإسكندرية منفذين بذلك الحصار الاقتصادي وهم يعلمون أن هذه السياسة هي أقوى سلاح لضرب قدرة مصر في ذلك الدور الأخير من أدوار الحروب الصليبية[٢]، وفعلاً نجح الأوروبيون في تحويل طريق التجارة القادمة من أسيا إلى أوروبا خلال النصف الأول من القرن الرابع عشر، وبهذا حققوا إحدى وسائل الحرب الاقتصادية التى كان يدعوا لها الدعاة الصليبيون، وهى البحث عن طريق آخر غير طريق مصر للوصول إلى متاجر الشرق، فنجحت البابوية في تنفيذ ما سعت إليه، ووضح أثر هذا الطريق على تجارة مصر خلال رسالة السلطان الصالح إسماعيل بن الناصر إلى البندقية عام ٧٤٦هـ/١٣٤٥م ليخبرها بأنه منذ عام ٧٢٢هـ/١٣٢٢م، لم ير سفينة بندقية واحدة تدخل بلاده[٣]، ولم تقتصر الحرب الاقتصادية على حوض البحر المتوسط فقط وإنما أراد الدعاة الصليبيون أن يمدوا الحصار الاقتصادي على البحر الأحمر حتى يكتمل تطويق دولة المماليك اقتصادياً، لذلك حرصت البابوية على تقوية صلاتها بالحبشة، وبالفعل انضمت الحبشة إلى الحصار الصليبي على مصر[٤].

هكذا تحولت أوروبا من الحرب العسكرية التى قامت بها في بلاد الشام لاسترداد المقدسات المسيحية إلى الحرب الاقتصادية بعدما ظهر فشل الحرب العسكرية ضد الجيوش العربية الإسلامية، فحاولت فرض حصار اقتصادي على سلطنة المماليك للتأثير على قوة اقتصادها، كل هذا كان سبباً في حدوث أزمات اقتصادية.

---

(١) سعيد عاشور، المرجع السابق، ص ١٠٨.

(٢) نفسه، ص ١٠٩، بعد طرد الصليبيين من الشام ٦٩٠هـ/١٢٩١م صارت قبرص قاعدة الشراذم الصليبية وفلولهم الهاربة من فلسطين، كما ظلت محط آمال البابوية وأنصارها في إحياء المشروع الصليبي، وبدأ ملوك قبرص من آل لوزينان يقدمون على ذلك، ومن ثم جعلوا من الجزيرة مركزاً لتحقيق هذه الأهداف التي لم تكن توازنات القوى السياسية والعسكرية تسمح بتحقيقها، راجع: د. قاسم عبده قاسم، تاريخ الأيوبيين والمماليك، ص ص ٢٦٥ – ٢٦٦.

(٣) عفاف سيد صبره، علاقة البندقية بمصر والشام من بداية القرن الثاني عشر حتى نهاية الرابع عشر الميلاديين، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، سنة ١٩٧٧م، ص ٩٨.

(٤) سعيد عاشور، الحصار الاقتصادي الأوروبي، ص ١١١.

وأتاحت الفرصة للصليبيين مرة أخرى في شن هجوم على مصر وخاصة الإسكندرية وذلك عام ٧٦٧هـ/١٣٦٥م، عندما كانت أحوال مصر الداخلية في غاية السوء لنتيجة الفتن والاضطرابات للحصول على السلطنة وشؤون الحكم، وأحوال الناس في غاية السوء لكثرة تكرار الحوادث من أوبئة ومجاعات وتفشى الأمراض، كل هذا أتاح للصليبيين الغارة على الإسكندرية بقيادة بطرس لوزنيان، وجاءت سياستهم هذه متوافقة مع تلك الظروف، إذ مهد بطرس لغارته بجولة زار فيها المقر البابوى وبلاطات ملوك الغرب الأوروبي، وجمع قدراً كبيراً من المساعدات بهدف ضمان النجاح، ولكنهم حتى ذلك الحين لم يكونوا قد حددوا أهداف الحملة، وبعد مشاورات قرر الزعماء أن تكون الإسكندرية هدف هذه الغارة[1].

ومن الناحية الأخرى كان التوقيت مناسباً، حيث كان السلطان الجالس على عرش السلطنة طفلاً صغيراً هو السلطان الأشرف شعبان حفيد الناصر محمد بن قلاوون، وحوله مجموعة من الأمراء المتنازعين على العرش وعلى رأسهم الأمير يلبغا الخاصكى، وعرف بظلمه وغطرسته، بالإضافة إلى أن الخيانة لعبت دورها، إذ يُذكر أن أحد الموظفين بمدينة الإسكندرية قد سهل للعدو دخول المدينة، وقد أُتهم هذا الرجل بأنه جاسوس لبطرس لوزينان ملك قبرص، وكانت هذه الغارة بمثابة المسمار الأخير في نعش دولة سلاطين المماليك الأولى، وإيذاناً بنهاية ذلك النمط من الحكم المتهافت للأطفال من أحفاد الناصر محمد بن قلاوون[2].

الإسراف والتبذير الحكومي:

على الرغم من قصر المدة الزمنية التى عاشتها الدولة الأيوبية في مصر والشام (ثمانون عاماً) إلا أنها وجهت كل قوتها ومواردها المالية للصرف على الحروب الصليبية، حيث كان هناك صراع دائم بينها وبين الصليبيين في الشام، بالإضافة إلى الإنفاق على العمارة الحربية، هذا لأنه كان عصر جهاد وكفاح وحروب مستمرة، بالإضافة إلى الإنفاق على تجهيز الجيش والأسطول.

ولكن هناك بعض الإشارات التى توضح الإسراف في وجود الأزمات الاقتصادية ففى الوقت الذي حدثت فيه أزمة اقتصادية في عصر العزيز عثمان بن صلاح الدين الأيوبي ٥٩٠ – ٥٩٢هـ/١١٩٤ – ١١٩٦م. نجد العزيز عثمان يتشبه بوالده صلاح الدين في كثرة المنح

(١) د. السيد عبد العزيز سالم، د. سحر السيد سالم، دراسة في تاريخ الأيوبيين والمماليك، ص ٢٩٠.

(٢) د. قاسم عبده قاسم، تاريخ الأيوبيين والمماليك، ص ص ٢٦٥ – ٢٦٦.

والهدايا التى خرجت من الديوان السلطاني[١] في الوقت الذي توقفت فيه أحوال الدولة وانقطعت جباية الديوان بمصر[٢]، وفى عام ٥٩٦هـ/١٢٠٠م حدثت أزمة اقتصادية في عهد العادل الكبير، استمرت أكثر من عامين، شملت البلاد المصرية كلها، ولكننا نلاحظ أن السلطان العادل الكبير لم يكف عن الإنعام على وجوه الناس[٣] سواء بالنقود أو الغذاء (الحبوب) ولم تجبى الأموال[٤]، ولكننا نعود مرة أخرى لنجد أن العادل الصغير اشتهر بكثرة هباته وعطاياه من مال الديوان السلطاني، حتى أنه أنفق في مدة سلطنته القصيرة ما يزيد على ٦ آلاف دينار و ٢٠مليون درهم[٥] على الرغم من حدوث وباء في عام ٦٢٧هـ/١٢٣٠م، وتأثر موارد البلاد بهذا الوباء نتيجة انخفاض منسوب مياه النيل[٦].

على العكس تماماً من العصر الأيوبي نجد العصر المملوكى الذي اشتهر بالبذخ والإسراف والترف وقد ذكر لنا ابن خلدون في المقدمة قائلاً "إن الدولة تكون في أولها بدوية قليلة الحاجات لعدم الترف وعوائده، فيكون إنفاقها وخراجها قليلاً، ثم لا تلبث أن تأخذ في الترف وترتفع نفقة السلطان وخاصته"[٧].

أما مظاهر هذا الإسراف والبذخ فهي كثيرة وعديدة، والذي شجعهم على ذلك تعدد رسوم البلاط المملوكى ونظمه بشكل لم يُعرف من قبل[٨]، فقد ظهرت مظاهر هذا الإسراف والبذخ من خلال حفلات الزواج، الختان، الأسمطة (الولائم)، ... العمارة، رحلات الصيد، الملابس ... وغير ذلك، فمثلاً في شراء المماليك، فقد بلغت مماليك المنصور قلاوون ثمانية آلاف

---

(١) د. حسنين ربيع، النظم المالية، ص ٦١.

(٢) المقريزي، السلوك، ج١، ص ١٣٧.

(٣) حسنين ربيع، المرجع نفسة ،، ص ٦١.

(٤) عبد اللطيف البغدادي، الإفادة والاعتبار، ص٥٦، المقريزى، إغاثة الأمة، ص٣٠، حسنين ربيع، المرجع السابق، ص٥٧.

(٥) حسنين ربيع، المرجع السابق، ص ٥٧.

(٦) النويرى، نهاية الأرب، ج٢٧، حوادث سنة ٦٢٧هـ، أبو شامة المقدسي، تراجم رجال القرنين السادس والسابع المعروف بالذيل عن الروضتين، الطبعة الثانية، بيروت، سنة ١٩٧٤م، ص ٢٥٩.

(٧) ابن خلدون، المقدمة، ص ١٩٧.

(٨) عبد المنعم ماجد، نظم دولة المماليك ورسومهم في مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٦٤م، ص ١٧٥.

بينما بلغت مماليك أبنه الناصر محمد أثنى عشر ألف مملوك[1]، وقد اشترى السلطان الناصر مملوكه صرغتمش بثمانية آلاف درهم، وكتب للتاجر مسامحة بألف درهم[2]، وقدرت الأموال التى دفعت في شراء المماليك في الفترة ٧٣٢ - ٧٣٧هـ/١٢٣١ - ١٢٣٦م بحوالى أربعة آلاف ألف دينار وسبعمائة ألف دينار[3]، وما كان يصرف على الأسمطة السلطانية والولائم كان الكثير والكثير، فقد كان السلطان يعمل السماط مرتين يومياً لعامة الأمراء، وقد بلغ مصروف السماط في كل يوم من عيد الفطر المبارك خمسون ألف درهم، بالإضافة إلى الأسمطة المتنوعة في المناسبات المختلفة، إلي جانب ما كان يصرف على حفلات الختان فقد كان لا يقدر لكثرته، فقد ختن الملك الظاهر بيبرس ابنه الملك السعيد، وختن معه ألف وستمائة وخمسة وأربعين طفلاً من أولاد الناس سوى أولاد الأمراء والأجناد وأمر لكل منهم بكسوة على قدره، ومائتى درهم ورأس من الغنم، هذا بالإضافة إلى أنه في عام ٦٧٥هـ/١٢٧٦م، لعب السلطان والجيش بالقبق[4] فأنعم على الأمراء ممن أصاب في اللعب، إلى جانب رحلات الصيد التى كانت تكلف الكثير من الأموال تنفق من خزانة الدولة إذ كان السلطان يصطحب في خروجه الكثير من الأموال والأجناد كل هذا من مصاريف الخاص السلطاني[5]، وفى عام ٦٧٥هـ/١٢٧٦م بلغت خلع الظاهر بيبرس على سائر الأمراء والوزراء والقضاة والكتاب والأطباء ألف وثلاثمائة خلعة[6] ويقال أنه أطلق من التشاريف ما لم يسمع به أحد أن ملكاً أطلق مثله فشملت الأمراء والوزراء والمقدمين والكتاب والقضاة وأرباب الوظائف[7]، أما الملك الناصر فإنه فرق حوالى ألفين وخمسمائة خلعة عند الانتهاء من بناء قصر الأبلق عام ٧١٥هـ/١٣١٥م[8] كما فرق مائة ألف

---

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ص ١٧٣، ابن دقماق: إبراهيم بن محمد بن آيدمر العلائي المعروف بابن دقماق، الجوهر الثمين في سير الخلفاء والملوك والسلاطين، تحقيق: د. سعيد عبد الفتاح عاشور، مراجعة: د. أحمد دراج، ص ص ١٥٤- ١٥٥، أحمد محمد عدوان، المرجع السابق، ص ٤٧٠.

(٢) ابن حجر، الدرر الكامنة، جـ٢، ص ٣٠٥ ، أحمد محمد عدوان، المرجع نفسه ، ص ٤٧٠.

(٣) المرجع نفسه ، ص ٤٧٢.

(٤) القبق: خشبة عالية جداً تنصب في برج على الأرض ويعمل بأعلاها دائرة من خشب وتقف الرماة بقسيها وترمى بالسهام جوف الدائرة لكى تمر في داخلها إلى غرض هناك تمريناً لهم على إحكام الرمى، أنظر: أحمد محمد، المرجع نفسه ، هامش ٢ ص ٤٧٢.

(٥) ابن دقماق، الجوهر الثمين، ص ص ١٥٤ - ١٥٥.

(٦) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٧، ص ١٦١.

(٧) المصدر نفسه ، جـ٧، ص ١٦٥.

(٨) ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، جـ٧، ص ٦.

دينار[1] بالإضافة إلى هدايا الناصر محمد بن قلاوون لملوك الشرق والغرب[2]، إلي جانب الإنعامات التى يهبها السلطان فكانت تختلف على حسب رتبة المنعم عليه فقد كان لخاصة الأمراء المقدمين أنواع من الإنعامات كالعقارات والأبنية الضخمة التى ربما أنفق على بعضها فوق مائة ألف دينار[3]، ومن ضمن المصاريف ما كان يصرف على البريد حيث يذكر ابن إياس أن السلطان الظاهر بيبرس أنفق جملة من المال كثيرة في ترتيب البريد وضمان سرعته[4] إلا أنه دب إليه الضعف فيما بعد وكان ذلك حوالى ٧٤٧هـ/١٣٤٦م، ومن المصاريف التى تحملتها خزانة الخاص نفقات الأعراس والولائم المرتبطة بها، ففى عام ٧٣١هـ/١٣٣٠م، حمل من خزانة الخاص بالقلعة مهر أنوك ابن السلطان الناصر محمد إلى بنت الأمير بكتمر الساقى[5]، وكان من الذهب المصرى عشرة آلاف دينار، وتفاصيل مثمنة مائتان وخمسون تفصيلة، وغير ذلك من أشياء تفوق الوصف والخيال[6]، وقد ذكر المقريزى: "أنه بلغ قيمة ما حمله الأمير بكتمر الساقى مع ابنته من الشورة ألف ألف دينار مصرية"[7].

وقيل أن السلطان الناصر بن محمد بن قلاوون جهز ابنته جهازاً عظيماً، وعمل سائر الأوانى من ذهب وفضة "فبلغت زنة الأوانى المذكورة ما ينيف على عشرة آلاف مثقال من الذهب وتناهى في هذا الجهاز وبالغ في الإنفاق عليه حتى خرج عن الحد في الكثرة، كما أنعم السلطان على كل امرأة من نساء الأمراء بتعبية قماش على مقدارها، وخلع على سائر أرباب الوظائف من الأمراء والكتاب وغيرهم"[8]، أما ابنة السلطان شعبان التى تزوجت من الأمير منطاش فقد حمل جهازها على خمسمائة جمل وأمر الأمير منطاش أن يعمل من الذهب المصرى دينارين أحدهما زنة مائتا مثقال أي ما يوازى ثمانمائة وخمسون جراماً (٨٥٠جم)، والثانى زنة مثقال أي ما يوازى أربعمائة وخمسة وعشرين جراماً (٤,٢٥جم) ليعلقهما في طرحة العروس[9]،

---

(١) ابن دقماق، الجوهر الثمين، ص ١٤٩.

(٢) النويرى الإسكندرانى، كتاب الإلمام بالأعلام، ص ص ١٤٤ – ١٤٥.

(٣) القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٤، ص ٥٥.

(٤) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ص ١١٨.

(٥) المقريزى، السلوك، جـ٢، ق٢، ص ٣٣٣.

(٦) ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، جـ٢، ص ٣٩٩، المقريزي، السلوك، جـ٢، ص ٣٤٦.

(٧) المقريزي، المصدر نفسه ، ص ٣٤٦، ابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ٢، ص٢٢١.

(٨) على مبارك، الخطط، جـ٢، ص ١١٨.

(٩) حياة ناصر الحجى، أنماط من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سلطنة المماليك في القرنين الثامن والتاسع الهجريين، الكويت ١٩٩٥م، ص ١١٠.

بالإضافة إلى أن سلاطين المماليك كانوا مغرمين بأنواع الخيول وشرائها، فقد كان الناصر محمد مغرماً بالخيل وكل أنواع الحيوانات، فصرف في اقتنائها هي وصقور الصيد مقادير باهظة من الأموال، ولا شك أن ما كان يعطيه السلطان لوكلائه من الأموال الكثيرة، وما كان يصل إلى بلاد التركستان من الحكايات الممتعة عن أحوال المماليك في مصر باعثاً قوياً للعديد منهم على بيع أولادهم وبناهم ليكون في خدمة السلطان في مصر(١)، هذا وفى عام ٧٤٧هـ/١٣٤٦م، ظهرت جزيرة عرفت بجزيرة حليمة ما بين بولاق والجزيرة الوسطى ونصبوا فيها عدة أخصاص بلغ مصروف الخص الواحد منها ثلاثة آلاف درهم نقرة ... "وأتلف الناس هناك من الأموال ما يجل وصفه"(٢)، وفى عام ٧٥٤هـ/١٣٥٣م، عمل الأمير طاز وليمة (حفلة) بسبب داره التى أنشأها على بركة الفيل فلما كملت ... "استدعى السلطان والأمراء وصرف عليها فوق ألف دينار، وقدم للسلطان تقدمة حفلة ما بين مال وخيول ومماليك وغير ذلك"(٣)، وفى عام ٧٦٨هـ/١٣٦٦م من كثرة الإسراف "كان الوزير فخر الدين بن قرونيه يحمل إليه في كل يوم من اللحم ألف رطل برسم سماطه، وكان مصروف سماطه في كل يوم ألف دينار ...، وكان ضريبته في كل صحن على سماطه عشرة أرطال من اللحوم الضآن"(٤)، وفى عام ٧٧٠هـ/١٣٦٨م عقد نكاح خوند سارة أخت السلطان على الأمير بشتاك العمرى رأس نوبة النوب على صداق جملته خمسة عشر ألف دينار مصرية وذلك في حضور قضاة القضاة(٥)، هذا بالإضافة إلى مصاريف الحج فقد كان يصرف بمناسبة حج سلطان من السلاطين ما لا يقل عن المصاريف السابقة، ففى عام ٧١٩هـ/١٣١٩م خرج الناصر محمد للحج وجهزت له "قدور من ذهب وفضة ونحاس، .... بالإضافة إلى المئات والآلاف من الدجاج والجمال والحلوى والسكر والفواكه"(٦)، هذا وقد أمعن سلاطين المماليك في لبس الثياب الفاخرة، وكانوا يبدلون ملابسهم ثلاث مرات في اليوم الواحد، فقد روى لبعض الرحالة الغربيين الذين زاروا مصر في عصر المماليك أن الذي يخلعه السلطان لا يلبسه مرة ثانية بل توضع الملابس المستعملة في مكان خاص

---

(١) السير وليم موير، تاريخ دولة المماليك في مصر، ص ص ٩٠ – ٩١.

(٢) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص ١٨٦.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص ٥٤٩.

(٤) المصدر نفسه ، جـ١، ق٢، ص ٥١.

(٥) المصدر نفسه، جـ١، ق٢، ص ٨٢.

(٦) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٩، ص ص ٥٨ – ٥٩، النويرى، نهاية الأرب، جـ٣٠، ص ص ١٢٧ – ١٢٨.

حتى ينعم على أمرائه وخاصته(١)، بالإضافة إلى كثرة المصاريف على الحوائج خانة، ويعلق المقريزى على كثرة مصاريف الإنفاق على الحوائج خاناه، كان سبب عجز الدولة عن الإنفاق هي كثرة الكلف والإنعامات وارتفع مصروف الحوائج خاناه، "فوصل مصروفها في كل يوم اثنين وعشرين ألف درهم، بينما كان في أيام الناصر محمد ثلاثة عشر ألف درهم"(٢).

ولا شك أن هذا الإسراف جاء من كثرة إيرادات الدولة، تمتع المماليك من خلالها بثراء فاحش، ولم تتأثر حياتهم بالأزمات الاقتصادية، وعندما كانت الدولة تحتاج إلى الأموال للإنفاق على الحملات لم يحد المماليك من الإسراف والبذخ، بل يتجهون إلى الشعب يجمعون منه نفقات تلك الحملات، فلاشك أن هذا الإسراف كان يؤثر على خزانة الدولة ويؤدى إلى تفاقم الأزمات، وعلى الرغم من ثراء السلاطين والأمراء وبذخهم الذي بلغ ذروته في المأكل والملبس والمسكن واقتناء الجوارى والعبيد وحيازة الأراضي والعقارات والخيل والأنعام والغلال والذهب والجواهر وغير ذلك من متاع الحياة فإن النظام الحاكم كان في حالة شكوى دائمة من العجز المالي تعبيراً عن واقع تمثل في عجز السلاطين عن صرف مرتبات الجند النقدية والعينية(٣).

أما عن حج السلطان شعبان في سنة ٧٧٨هـ/١٣٧٦م، فقد أجمعت المراجع على عظمة المصروفات وسعتها(٤)، وليت سلاطين المماليك التزموا نوعاً من الاقتصاد في نفقاتهم الخاصة ليخففوا عن رعاياهم الأعباء الثقيلة الملقاة على عواتقهم، وإنما استمر المماليك، سلطاناً، وأمراء، وجند، يعيشون عيشة البذخ والإسراف في الوقت الذي يئن الناس من كثرة الالتزامات المفروضة عليهم(٥)، وهذا ما لاحظناه في الأمثلة السابقة ففى وقت حدوث الأزمات الاقتصادية كانت تقام الحفلات وتمد الأسمطة ويخرج إلى الحج بمصروفات عظيمة كان الشعب يحتاج منها إلى ما يسد قوته ولكن دون جدوى.

---

(1)Dopp; le Caire Vu Par les Voyageurs Occident aux Moyen Age, 138.

عن د. سعيد عبد الفتاح عاشور، مصر في عصر المماليك البحرية، ص ١٢٧.

(٢) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص ٢٣١.

(٣) د. علاء طه رزق، السجون والعقوبات في مصر عصر سلاطين المماليك، ص ص ٦٦ – ٦٧.

(٤) أحمد محمد عدوان، المرجع السابق، ص ٤٧٤.

(٥) د. سعيد عبد الفتاح عاشور، التدهور الاقتصادي، ص ٣٥٧.

وتتضح مظاهر إسراف المماليك أيضاً في المباني التى شيدوها، فقد شيد الناصر محمد العديد من المدارس والجوامع، وكان يصرف على مبانيه ثمانية آلاف درهم يومياً(١) وقد بلغ فن المعمار روعته في عهد الناصر محمد حيث أنشأ له ديواناً خاصاً(٢) بالإضافة إلى ما كان يصرف على حفر الترع والقنوات وإقامة الجسور والقناطر حتى قدرت مصروفات هذه المشاريع بربع متحصل الإقطاعات(٣)، وقد كان لمدرسة السلطان حسن التى أنشأها أكبر الأثر في حدوث الأزمات الاقتصادية، حيث شرع في بنائها سنة ثمان وخمسين وسبعمائة، وكان في موضعها دور واسطبلات، وقيل "أنه لا يُعرف ببلاد الإسلام معبد من معابد المسلمين يحكى هذه المدرسة في كبر قالبها وحسن هندامها، وضخامة شكلها، وقد قامت العمارة فيها مدة ثلاث سنين"(٤) لا تبطل يوماً واحداً "وأُرصد لمصروفها في كل يوم عشرون ألف درهم عنها نحو ألف مثقال ذهباً من الفضة الهرجة"(٥) حتى قال السلطان "لولا أن يقال ملك مصر عجز عن إتمام ما بناه لتركت بنائها من كثرة ما صرف عليه"(٦)، وذرع إيوانها الكبير خمسة وستون ذراعاً في مثلها، ويقال إنه أكبر من إيوان كسرى بخمسة أذرع وبها أربعة مدارس للمذاهب الأربعة(٧) وفى هذا الجامع "عجائب من البنيان"(٨)، ولا شك أن سياسة البذخ والإسراف من جهة والمنازعات بين أمراء المماليك من جهة أخرى أضرت بالأوضاع الاقتصادية للبلاد ضرراً بليغاً، حتى أن مؤرخنا د. سعيد عاشور ذكر أن موسم الحج تعطل أكثر من مرة بسبب فقر الخزانة(٩).

يحدثنا المقريزى عن بعض الإجراءات التى اتخذت لتخفيف مصروفات الدولة وموازنتها مع الدخل فيقول: "إنه عندما تولى منجك الوزارة في عام ٧٤٨هـ/١٣٤٧م واجتمع بالأمراء وقرأ لهم مصاريف الدولة، فوفر من جامكية المماليك ستين ألف درهم في الشهر، وقطع كثيراً من جوامك

---

(١) المقريزى، السلوك، جـ٢، ق٢، ص ٥٣٧، ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٩، ص ١٧٦.

(٢) المقريزى، السلوك، جـ٢، ص ٥٣٧.

(٣) أحمد محمد عدوان، المرجع السابق، ص ٤٧٩.

(٤) ابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ٣، ص ٢٠٩.

(٥) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص ص ٥٥٩ – ٥٦٠، المقريزى، الخطط، جـ٢، ص ٣١٦، النابلسى: عبد الغنى بن إسماعيل النابلسى، الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز، تقديم: د. أحمد عبد المجيد هريدى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م، ص ٢١٦.

(٦) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٣١٦، النابلسى، الحقيقة والمجاز، ص ٢١٦.

(٧) السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص ص ١٤٦ – ١٤٧.

(٨) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص ٣١٦.

(٩) د. سعيد عاشور، مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص ١١٦.

الخدم والجوارى والبيوتات السلطانية وأنقص رواتب الدور من زوجات السلطان وجواريه، وقطع رواتب المغانى ووفر عدة أمير أخور، كما وفر نحو الخمسين أردباً من الشعير في اليوم"[١]. كما وفر جماعة من الأسرى والعتالين والمستخدمين في العمائر "وأبطل العمارة من بيت السلطان ووفر مصاريف الحوائج خاناه ثلاثة آلاف درهم يومياً"[٢]، وهكذا اتخذ إجراءات كثيرة لتخفيف مصروفات الدولة، وفى هذا العام وقع الفناء الأسود ومات من الناس آلافاً مؤلفة فكان لابد من عملية تنظيمية لما أحدثه هذا الفناء فأمر منجك في عام ٧٥٠هـ/١٣٤٩م، "بطلب أصحاب الأرباع وكتابة جميع أملاك الحارات والأزقة وسائر أخطاط مصر والقاهرة ومعرفة أسماء سكانها والقص عن أربابها ليعرف من توفر عنه ملك بموته في الفناء"[٣].

كثرة الحملات الدفاعية الداخلية والخارجية:

لاشك أن القارئ لتاريخ العصر الأيوبي يدرك أنه كان عصر حروب وصراعات داخلية وخارجية، فالداخلية هي التى حدثت في بداية حكم صلاح الدين الأيوبي، وثارت ثائرة الجند المناصرين للدولة الفاطمية مثل الجنود السودانيين، والأرمن على صلاح الدين، لكنه قضى عليها جميعاً، بالإضافة إلى الإنفاق على الحملات الصليبية في بلاد الشام ومصر، فقد كلفت خزانة الدولة الأيوبية الكثير والكثير وأثرت عليها، بالإضافة إلى تشييد العمائر الحربية، وتجهيز الجيوش والإنفاق عليها والإنفاق على الأسطول[٤]، إذ أن صلاح الدين الأيوبي خاض معارك مختلفة مع الصليبيين كانت أشهرها معركة حطين ٥٨٣هـ/١١٨٧م[٥]، هذا إلى جانب المعارك والحملات المختلفة التى قام بها خلفائه من بعده ومن أشهرها الحملة الصليبية الخامسة (٦١٥-٦١٨هـ/١٢١٨-١٢٢١م)، والحملة الصليبية السابعة ٦٤٧هـ/١٢٤٩م[٦]، وانتهت بجلاء الصليبيين عن دمياط وأسر لويس التاسع قائد الحملة[٧].

---

(١) المقريزى، السلوك، جـ٢، ص ٧٤٩.

(٢) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص ص ٣١٧ - ٣٢٠.

(٣) المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

(٤) مزيد من التفاصيل: راجع: مرفت عثمان حسن، التحصينات الحربية، ص ص ٢٨- ٣٨.

(٥) أبو شامة، الروضتين، جـ٢، ص ٧٦، ابن الجوزى، مرآة الزمان، جـ٨، ق١، ص ٣٩٢، ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٦، ص ٣٢، أبو الفدا، المختصر، جـ٣، ص ص ٧١- ٧٢.

(٦) ابن تغرى بردى، المصدر نفسه ، جـ٦، ص ٣٣١، الدوادارى، كنز الدرر، جـ٧، ص٣٨٢.

(٧) سيد على الحريرى، الأخبار السنية في الحروب الصليبية، ص٢٥٤.

أما في عصر المماليك البحرية، فلاشك أن دولة المماليك دولة عريقة في مجال الحروب الخارجية، والحملات الدفاعية، فهي الدولة التى تصدت لغارات الخطر المغولى والصليبى، ولا شك أن هذه الحروب خاصة في بلاد الشام قد استنزفت أموالاً كثيرة وأثرت على خزانة الدولة المملوكية، هذا وقد خاض المماليك معارك حاسمة ضد الصليبيين، وافتتحوا هذا السجل التاريخى بمعركة المنصورة التى كانت نقطة حاسمة في مجرى الحروب الصليبية فهزموا ملك فرنسا لويس التاسع وأسروه، ثم أطلقوا سراحه بعد أن افتدى نفسه، والمماليك هم الذين وقفوا في وجه التتار الذين دمروا معالم الحضارة في المشرق الإسلامي، فأنقذوا الإسلام والمسلمين من الفناء والدمار وغير ذلك من تجهيز التجريدات للقضاء على ثورات العربان وفسادهم، ولم تقف سلطة المماليك مكتوفة الأيدى أمام عدوان العربان، وإنما خرجت الجيوش إلى الصعيد والبحيرة والشرقية والجيزة للضرب على أيديهم، ومهما يكن من أمر تلك الحروب الدفاعية التى قامت بها سلطنة المماليك ضد تلك الأخطار، فإنها في نظرنا كانت حروباً استنزافية جاءت لتلقى أعباء ثقيلة على خزانة الدولة وبالتالى فإنها زادت الأوضاع الاقتصادية سوءاً فوق سوء[1].

وقد كانت حرب التتار عندما تولى قطز[2] أمور السلطنة من أهم المواقف التى أدت إلى حدوث أزمة اقتصادية خاصة في بداية حكم المماليك في مصر، ففى عام ٦٥٧هـ قرر قطز محاربة التتار عندما جاءته رسل هولاكو[3]، فتم عقد مجلس حضره الأمراء وشاورهم قطز في الأمر، وذكر الشيخ عز الدين بن عبد السلام، أن هولاكو قد استولى على البلاد، وأن بيت المال خال من الأموال، وقد ضاق الوقت عن استخراج الأموال من البلاد، وقد اضطربت الأحوال ... واسترسل قائلاً إذا طرق العدو البلاد وجب على الناس قتاله، وجاز للسلطان أن يأخذ من أموال التجار وأغنياء الناس ما يستعان به على تجهيز العسكر لدفع العدو، لكن بشرط أن لا يبقى في بيت المال شئ من السلاح، والسروج الذهب والفضة، والكنابيش الزركش، والسيوف المسقطة بالذهب[4]، وأن وقت القتال لم يبق للجندى سوى فرسه التى يركبها، وساغ أخذ شئ من أموال الناس في دفع الأعداء، إلا أنه "إذا دهم العدو وجب على الناس كافة أن يدفعوهم بأموالهم

---

(١) د. سعيد عبد الفتاح عاشور، التدهور الاقتصادي في دولة سلاطين المماليك، ص ص ٣٦٠ - ٣٦٢.

(٢) هو سيف الدين قطز بن عبد الله التركي، أخص مماليك الملك المعز أيبك التركماني، أحد مماليك السلطان الملك الصالح نجم الدين أيوب، وهو محمود بن مودود بن أخت جلال الدين خوارزم شاه السلجوقي، راجع: العينى، عقد الجمان، جـ١، ص٢٥٥.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص ٣٠٥.

(٤) ابن إياس، المصدر نفسه والجزء نفسه، ص ٣٠٢.

أن يدفعوهم بأموالهم وأنفسهم"[(١)]، فجمع قطز الأموال من الناس، فقرر على كل رأس من أهل مصر والقاهرة من كبير وصغير ديناراً واحداً، وأخذ من أجره الأملاك شهراً واحداً، وأخذ من أغنياء الناس والتجار زكاة أموالهم معجلاً، وأخذ من الترك الأهلية ثلث المال، وأخذ على الغيطان والسواقى أجرة شهر واحد، وأحدث من أبواب هذه المظالم أشياء كثيرة، فبلغ جملة ما جمعه من الأموال، ستمائة ألف دينار وكسور[(٢)]، فأنفق ذلك على العسكر والعربان، وجهز حاله[(٣)]، وقد استمرت جهود بيبرس في محاربة الصليبيين حتى وفاته عام ٦٧٦هـ/١٢٧٧م[(٤)]، وقد اتبع السلطان المنصور سيف الدين قلاوون سياسة بيبرس من حيث العمل على تقويض بناء الصليبيين بالشام، فعمل على عقد صلح لمدة عشر سنوات، ثم خرق قلاوون ذلك الصلح الذي سعى إليه بنفسه واسترد طرابلس ومات وهو يستعد لمحاربة الصليبيين في عكا[(٥)]، وفي عهد الأشرف خليل بن قلاوون تم حصار عكا والاستيلاء عليها، وظلت دولة المماليك تنهض بدورها كاملاً في مواجهة ومقاومة الحركة الصليبية[(٦)]، ولا شك أن أهم ما شغل الناصر محمد في سلطنته الثانية كانت الحرب ضد المغول بالشام حيث حلت الهزيمة بالجيش المملوكى قرب حمص عام ٦٩٩هـ/١٢٩٩م[(٧)]، ولكن عام ٧٠٠هـ/١٣٠٠م، ورد الخبر بهجوم غازان محمود ملك التتار على بلاد الشام فاهتم السلطان محمد بذلك، وجمع أمراؤه وشاورهم فقال لهم إنى رجعت من التجريدة الأولى مكسوراً ولم يبق الآن في بيت المال لا دينار ولا درهم فمن أين أنفق على العسكر[(٨)]، فأشار عليه الأمراء بأن توزع هذه النفقة على المباشرين وأعيان التجار وأغنياء الناس[(٩)]، فندب الأمير سنقر الأعسر الوزير والأمير ناصر الدين محمد بن الشيخى والى القاهرة لجمع هذه الأموال من الناس فجمعوا من القاهرة والوجه القبلى والبحرى مائة ألف دينار[(١٠)]، ولا شك أن الأموال التى جمعت من الناس قد أثرت

---

(١) العينى، عقد الجمان، جـ١، ص ص ٢١٨– ٢١٩.

(٢) المقريزى، الخطط، جـ١، ص ١٠٥، النويرى، نهاية الأرب، جـ٣٠، ص ١٥، المقريزى، السلوك، جـ١، ص ٥٢١، طبعة بيضون، ابن إياس، المصدر السابق، جـ١، ق١، ص ٣٠٥.

(٣) ابن إياس، المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

(٤) د. محاسن محمد الوقاد، الهدايا والتحف زمن سلاطين المماليك البحرية، حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد ٢٨، العدد الثاني، ٢٠٠٠م، ص ١٩١.

(٥) المرجع السابق، ص ١٩١.

(٦) المرجع نفسه، ص ١٩١.

(٧) سعيد عاشور، مصر في عصر المماليك البحرية، ص ١٠٨.

(٨) بيبرس المنصورى، زبدة الفكرة، تحقيق: زبيدة عطا، جـ٩، ص ٣٣٤.

(٩) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص ٤٠٩.

(١٠) المقريزى، السلوك، جـ١، ق٣، ص ٩٠٦.

على الحالة الاقتصادية لهم، فضلاً عن استنزاف الحملة الأولى لخزانة الدولة تماماً[١]، فقد كانت فتوحات الناصر محمد بن قلاوون سبباً في استنزاف موارد الدولة، ففى أيامه فتحت مدينة آمد وملطية، وتل حمدون، وقلعة النضير وقلعة نجمية ... "وجرد في أيامه إلى البلاد الشامية والحلبية عدة تجاريد"[٢].

وما حدث من تأثير الوباء ٧٤٨ - ٧٥٢هـ/١٣٤٧ - ١٣٥١م والذي أخذت تعانى منه البلاد، وزاد من حدته استنزاف الموارد المالية لدولة سلاطين المماليك في صد أخطار المغول، ولطرد بقايا الصليبيين[٣] التى ظلت جاثمة على بلاد الشام[٤] فضلاً عن سياسة الحصار الاقتصادي التى فرضها الغرب الأوروبي على دولة سلاطين المماليك[٥]، ولا شك أن سلسلة الحروب الخارجية والداخلية التى شنتها دولة سلاطين المماليك كانت عاملاً له أثره الفعال في استنزاف مواردها المالية، ومقدمة بعيدة الأثر لإحداث الغلاء وندرة الأقوات، وما تلى ذلك من محاولة سلاطين المماليك، وأمرائهم لتعويض الخزانة من مكوس ورسوم ومقررات ... وغير ذلك[٦].

إهمال الجسور والترع:

من العوامل البشرية التى تسببت في حدوث الأزمات الاقتصادية إهمال الجسور[٧]، وعدم

---

(١) عثمان على محمد عطا، المرجع السابق، ص ١١٦.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص ٤٨٣.

(٣) د. على السيد على محمود، الفناء الكبير والموت الأسود، مجـ٣٣، ص ١٦٨، د. الطاهر أحمد مكى، رمضان في مصر المملوكية، مجلة الهلال، مايو ١٩٨٨م، ص ٨.

(٤) د. سعيد عاشور، مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص ص ٣٥ - ٣٦.

(٥) د. على السيد حسن، الفناء الكبير والموت الأسود، مجـ ٣٣، ص ١٧٩.

(٦) المرجع نفسه ، ص١٦٨، د. سعيد عاشور، مصر في عصر المماليك البحرية، ص١٠٨.

(٧) الجسور عبارة عن سد ترابى يقام على حافة النهر أو الترعة ليحفظ الماء من أن يفيض على الجانبين ويغرق البلاد المحيطة، وبهذه الجسور كانت تتم عملية حجز مياه الفيضان كما يستفاد منها في عملية ري البلاد بتنظيم سوق وصرف المياه عن الأرض، بالإضافة إلى تأمين البلاد من خطر الفيضان فتخترق المياه فيها .. لتروى الأحواض البعيدة عن مجرى النهر، فإذا تكامل ري ناحية قام أهلها بقطع الجسور المحيطة بها من أماكن معروفة لدى خولة البلاد ومشايخها، ولمزيد من التفاصيل انظر: مجدى عبد الرشيد بحر، القرية المصرية، ص ١٧٨، ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٢٣٢، المقريزى، السلوك، جـ١، ق٢، ص ٦٣٩، قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصري، ص ٢٣.

تطهير الترع والخلجان ما سبب أضرار بالغة للحياة الزراعية(١)، هذا وللجسور أنواع مختلفة منها:

[١] الجسور السلطانية. [٢] الجسور البلدية. [٣] جسور الطوارئ.

الجسور السلطانية: هي الجسور العامة النفع(٢) لكل الأراضي الزراعية المصرية في أنحاء البلاد(٣) وتعمر في كل سنة من الديوان السلطاني، فالجسور السلطانية جارية مجرى سور المدينة الذي يجب على السلطان الاهتمام بعمارته، وجرت العادة أن يجهز لكل عمل في كل سنة أميراً لعمارة الجسور، ويطلق عليه لقب كاشف الجسور(٤).

الجسور البلدية: وهي الخاصة ببلد دون بلد أي خاصة النفع(٥) وتسمى أيضاً الجسور المحلية(٦) ويتولى عمارتها المقطعون والفلاحون(٧) بما ينفقوه فيها من عندهم، ولها ضرائب مقررة في كل سنة(٨)، فالجسور البلدية جارية مجرى الدور والمساكن التى داخل السور(٩)، فكل صاحب دار ينظر في مصلحته ويلتزم تدبير أمره فيها(١٠)، ولقد حرص العرب بعد فتحهم لمصر على الاستفادة من خيراتها، فنجد عمرو بن العاص يسأل المقوقس حاكم مصر قبيل الفتح الإسلامي عن كيفية عمارة مصر فكانت إجابته "أن تحفروا خلجانها وتسدوا جسورها وترعها ولا يؤخذ خراجها إلا

---

(١) عنى المصريون من القدم بحفر الترع وإقامة السدود لضمان الانتفاع بمياه النهر، سواء كان الفيضان مرتفعاً أو منخفضاً وفي ذلك يقول استرابون أن انصراف المصريين إلى شئون النهر قد وصل إلى حد أنهم يقهرون الطبيعة بالجد، وأن النهر يروى من الأرض في الفيضان المنخفض مثل ما يروى منها الفيضان المرتفع بواسطة الترع والجسور، راجع: د. محمد حمدي المناوى، نهر النيل في المكتبة العربية، ص ١١٩.

(٢) المقريزى، الخطط، جـ١، ص ١٠١.

(٣) قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصري، ص ص ٢٣ –٢٤.

(٤) القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٣، ص ٤٤٤، المنوفى، الفيض المديد في أخبار النيل السعيد، ورقة ٤٨، ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٢٣٢.

(٥) القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٣، ص ٤٤٥.

(٦) د. راشد البراوى، حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين، ص٦٥.

(٧) المقريزى، الخطط، جـ١، ص ١٠١.

(٨) القلقشندى، المصدر نفسه ، نفس الجزء والصفحة.

(٩) المقريزى، المصدر نفسه ، نفس الجزء والصفحة.

(١٠) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٢٣٢، القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٣، ص ٤٤٥، ابن شاهين، زبدة كشف الممالك، ص ١٢٩، قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصري، ص ٢٤.

- Quatrimere: Histoire de Sultans Mamlouks de L'Egypte, Paris 1837, V 2, PP. 152 – 153.

من غلتها"[1]، ولقد أدرك عمرو بن العاص هذه الحقيقة فعندما أرسل رسالة إلى الخليفة عمر بن الخطاب يصف له إقليم مصر وكيفية عمارتها فكتب له "وأن يصرف ثلث ارتفاعها - خراجها- في عمل جسورها وترعها"[2].

على كل حال فإن أمر صيانة هذه الجسور[3] سلطانية كانت أم بلدية كانت مسألة حيوية لضبط النهر وحفظ البلاد إبان الفيضان "...لئلا تقطعها المياه فتصير البلاد بائرة..."[4].

الجسور الطارئة: كما كانت هناك جسور دائمة، كانت هناك جسور أخرى تنشأ لمواجهة الطوارئ وحالات طغيان مياه النهر تجاه ساحل القاهرة ومن ثم يلزم إنشاء جسر يحول المياه من ساحل الجيزة إلى ساحل القاهرة، هذا وقد كانت هذه الجسور تظل قائمة حتى مجيء الفيضان فتجرفها المياه وتتجدد عنده الحاجة إليها[5]، ولقد ظل الاهتمام بحفر الترع وإقامة السدود طوال تاريخ مصر حتى العصر المملوكي، لكن هناك فترات أهمل فيها هذا الأمر، مما أثر بالسلب على اقتصاد مصر، ففي عام ٧١٧ هـ / ١٣١٧م بلغت زيادة النيل ثمانية عشر ذراعاً وستة أصابع، "وفسد من ذلك مواضع لقلة الاعتناء بالجسور"[6]، هذا بالإضافة إلى أنه تقطعت منية الشيرج وقليوب ... "وفر أهلها وتلفت أموالهم وغلالهم، فركب متولى القاهرة وغلقت سائر الحوانيت والأسواق، واخذ الناس والعسكر والأمراء لتدارك ما بقى من الجسور"[7]، وفي عام ٧٢٤ هـ / ١٣٢٣م كان قاع النيل في هذه السنة ستة أذرع وعشرين إصبعاً، وكان الوفاء في الأربعاء تاسع شعبان وثامن مسرى، وانتهت الزيادة إلى ثمانية عشر ذراعاً وتسعة عشر إصبعا، فغرقت الأقصاب والمعاصر وكثير من شون الغلال وصارت المراكب لا تجد براً تضرب فيه الوتد من قوص إلى القاهرة، وغرقت الفيوم لانقطاع جسرها وتوجه الأمير بكتمر الحسامى لعمارته[8]، وفي عام

---

(١) المقريزى، الخطط، جـ١، ص ١٢٠.

(٢) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ١، ص ٣٣.

(٣) كانت تتم صيانة هذه الجسور عن طريق دعمها باستمرار بالتراب والشقاف، وتثبيتها باللبش (جمع لبشة وهى حزم القش وسيقان النبات اللين) والمداومة على ذلك حتى يزول الخوف من خطر الفيضان. انظر: قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصري، ص ٢٥.

(٤) ابن شاهين، زبدة كشف الممالك، ص ١٢٩.

(٥) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٧، ص١٣، قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصري، ص ٢٤.

(٦) المقريزى، السلوك، جـ٢، ق١، ص ص١٧١-١٧٣.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٧٣.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٥٨.

٧٤٠هـ / ١٣٣٩م انقطع مقطع بالقناطر على جسر شبين ... وتم سد المقطع[١]، وعلى ك حال فان العديد من مؤرخى عصر سلاطين المماليك كانوا يعددون المنشآت الخاصة بضبط النهر، والتحكم في مياهه باعتبارها من مآثر السلطان الذي أنشأها، إلا أن ذلك لا ينسحب على كل السلاطين فقد تعرضت هذه المرافق للإهمال في الفترات التى يكون السلطان فيها ضعيفاً، وفى أوقات الفتن والمنازعات الداخلية[٢]، ففى عام ٧٥٠هـ / ١٣٤٩م حدث أن باع الولاة الجراريف المستخدمة في صيانة الجسور وأهملوا الجسور فخربت النواحى، وامتد آذاهم ليلحق بالفلاحين[٣]، وفى عام ٧٥٥هـ / ١٣٤٩م بلغ منسوب النيل عشرين ذراعاً وعدة أصابع، ففسدت المحاصيل وقطعت الجسور، وتهدمت المنازل وغرقت البساتين وفاض الماء على جانبى النهر والترع، هذا وقد شاركت الجسور تدهورها والترع بالإضافة إلى ارتفاع قاع النهر وارتفاع منسوب المياه في مقياس الروضة[٤]، وفى عام ٧٧٨هـ / ١٣٧٦م إنقطع من الجسر الذي عند قناطر الأوز مقطعاً، وسبب ذلك أن الأمير احمد بن قايماز استادار الأمير أقبغا آص، عمل بركة بجوار الخليج من شرقية ليجتمع فيها السمك أيام النيل وفتح لها من جانب الخليج مجراه يدخل منها الماء، فقوى الماء واتسع الخرق، حتى فاض الماء وأغرق دور الحسينيه، وساح عليها الماء، فانهدم منها نحو ألف دار[٥]، ولاشك أن أحداث قطع الجسور وعدم الاهتمام بها وصيانتها ومراعاتها أنه ناتج عن الأزمات الاقتصادية التى كانت تحدث بين الحين والحين في ظل حكام وسلاطين وأمراء ضعاف، لا يهمهم غير انغماسهم في اللهو والملذات تاركين البلاد والعباد وأحوالهم، تتخبط بهم الظروف والأحوال السيئة التى أحاطت بهم من كل اتجاه، فقد تركت هذه الأزمات أثرها على عمارة الجسور فالجسور البلدية ترك الناس عمارتها، واقتصرت عمارة الجسور السلطانية على الشئ اليسير الذي لا يحدث به نفع كبير، وصار النيل إذا تجاوز ١٩ ذراعاً فما فوقها إلى ٢٠ ذراع لا يحدث استبحار، ولا فيضان كما كان يذكر المؤرخون أنه "إذا جاء النيل ١٨ ذراع، استبحر من أراضيها الثلث بل إن لم يزد النيل عن ١٩ أو ٢٠ ذراع لفات ري أكثر البلاد وتعطلت زراعتها وإلا فقد كان النيل في الغالب يقف على سبعة عشرة ذراعا فما

(١) المقريزي المصدر السابق ، جـ٢ ، ق٢ ، ص ٤٧٢.

(٢) قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصري، ص ٢٣.

(٣) المقريزي، السلوك ، جـ٢، ق٣، ص ٨١١، قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصري، ص ٢٨.

(٤) فاتن عز الدين، المرجع السابق، ص ٣٣٩.

(٥) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق٢، ص ١٦٥، ابن قاضى شهبه، تاريخ ابن قاضي شهبه، جـ٣، ص ٥٠٦.

حوها"(١)، وبصفة عامة يمكن القول أن الفترة من ٧٥١هـ/١٣٥٠م إلى نهاية العصر المملوكي البحري وما بعد ذلك تميزت بفيضانات عالية وصل فيها ارتفاع الفيضان إلى عشرين ذراعاً وارتفع منسوب الري أيضاً نتيجة ارتفاع الأرض الزراعية لحدوث الترسيب السنوي للطمي المجلوب مع مياه النهر، وهذا ما حدث في نهاية عصر المماليك البحرية من تقطيع الجسور واستبحار بعض الأراضي وغرق بعض الضياع.

انهيار النظام الإقطاعي:

لم تعرف مصر النظام الإقطاعي العام إلا في العصر الأيوبي، لقد طبق النظام الإقطاعي في مصر في العصر الأيوبي على يد صلاح الدين، والإقطاع الحربي يقترن بما يؤديه المقطع من خدمات حربية ويخضع لسيطرة الحكومة المركزية، ومن النادر أن يكون وراثياً أو أن يبذل مدى الحياة.

ورث المماليك هذا النظام عن أسيادهم الأيوبيين، وبلغ درجة عالية من التنظيم خاصة في أوج دولة المماليك وأصبحت له مظاهره المتعددة، وخصائصه الثابتة التى جعلت منها دولة إقطاعية حربية(٢) هذه الدولة استطاعت التصدى لأكبر خطرين حاولا القضاء على العالم الإسلامي، وهما الخطر المغولى والخطر الصليبي، بل واستطاعت هزيمتهما وإخراجهما من البلاد الإسلامية.

هذا وقد جعل النظام الإقطاعي مصر دولة حربية قوية تخشاها أي دولة في العالم في ذلك الوقت هذا بالإضافة إلى اله كان يلبى احتياجات الدولة المادية، هذا وقد تدهور النظام الإقطاعي نتيجة عدم توريث الإقطاع وتغييره كل فترة، فبعد أن كان الإقطاع وراثياً وثابتاً، أُلغيَّ ذلك وأصبح الإقطاع يتغير بتغير وظيفة صاحبه، وكان السلاطين يقصدن من وراء ذلك عدم التمكين لنفوذ أي من الأمراء الذي سيزداد إذا ما استقروا فترة طويلة في إقطاعات دائمة، وكانت هذه السياسة كارثة على الاقتصاد المصرى إذ كان يعلم صاحب الإقطاع مسبقاً اله لن يستقر به طويلاً، ولذا لم يوجد له أي اهتمام أو رعاية حقيقية، وأهملت وسائل الرى والصرف، ولم يعمل على تحسينها، فقلت إنتاجية الأرض الزراعية(٣) وساعد على ذلك أيضاً حرص كل صاحب إقطاع على أن يكون لنفسه الثروة بقدر الإمكان قبل أن يؤخذ منه الإقطاع.

---

(١) القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٣، ص ص ٤٤٥-٤٤٦.

(٢) محمد رجالى ريان، الإقطاع العسكرى في العصر المملوكي والعثماني، مجلة الدارة، عدد ٢، ١٩٨٨م، ص ٢٦.

(٣) قاسم عبده قاسم، ماهية الحروب الصليبية، ص ١٩٨.

وقد كان اتساع نظام الوقف من العناصر الفاسدة التى دخلت على النظام الإقطاعي فأفسدته، فلقد حرص سلاطين المماليك والأمراء على المحافظة على ثرواتهم لأنفسهم وذرياتهم من بعدهم، فلجئوا إلى تحصينها بنظام الوقف مدفوعين بأحاسيس دينية وعوامل سياسية[1].

وقد أدى ذلك إلى وجود مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وقفت من قبل السلاطين والأمراء على المساجد والمدارس والخوانق، وأولاد الملوك وغيرهم، وترتب على ذلك قلة خراج الأراضي[2] وإيراد بيت المال، لأنها كانت معفاة من الضرائب المختلفة، وأدى أيضا إلى اعتماد كثير من الجنود على الرواتب التى يأخذونها من بيت المال بدلاً من الإقطاع مما سبب أزمات اقتصادية مستمرة، هذا بالإضافة إلى توزيع الإقطاع في عدة أقاليم فالمقريزى يذكر اله في أثناء الروك الناصرى مكن الكتاب الأقباط "فبدأوا بأن اضعفوا العسكر المصرى ففرقوا الإقطاع الواحد في عدة جهات فصار بعض الجبى في الصعيد وبعضه في الشرقية وبعضها في الغربية أتعابا للجندى وتكثيراً للكلفة"[3]، وكانت الدولة تهدف من وراء ذلك إلى عدم إقامة أرستقراطية إقطاعية، والحد من نفوذ الأمراء عن طريق عدم استقرارهم مدة طويلة في إقطاعاتهم مما جعلهم يستنزفون الإقطاع دون النهوض به[4]، هذا بالإضافة إلى إهمال حالة الزراع والفلاحين نتيجة لتغير الإقطاعات فلم يعد المقطع يهتم بأحوال الفلاح، بل كان يستنزفها، ولا يهتم بأحواله، ولم يقدم للفلاح أي مساعدات للنهوض بإنتاجه واستصلاح البائر منها، بل قام المقطعون برفع القيمة الإيجارية للفدان إلى ستة أمثال، كل ذلك أدى إلى هروب الفلاحين من الأراضي الزراعية، فقل إيراد تلك الأراضي.

سياسة الاحتكار التجاري:

الاحتكار نظام موجود منذ القدم فقد عرفته مصر منذ مطلع القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي وحتى سقوط دولة المماليك، والاحتكار هو جمع السلع لينفرد بها صاحبها بالتصرف فيها، وقد حذر ابن خلدون من جراء عملية الاحتكار ومفاسده "إن احتكار الزرع لتحيين أوقات الغلاء مشئوم لأنه

(١) محمد محمد أمين، الأوقاف والحياة الاجتماعية، ص ٩١.

(٢) المرجع نفسه ، ص ٩١.

(٣) المقريزى، الخطط، جـ١، ص ١٤٤.

(٤) البيومى إسماعيل الشربيني، مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية عصر سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩٧م، ص٢٣١.

يعود على الزرع بالتلف والخسران وذلك لأن الناس يبذلون الأموال مضطرين وتبقى نفوسهم متعلقة بما أنفقوا وهذا يعتبر أيضا أخذ لأموال الناس بالباطل"[1]، هذا وقد ترتب على سياسة الاحتكار حدوث الضرر على الاقتصاد المصرى، فانهارت الزراعة والصناعة، بسبب امتناع الكثير من الناس من الاشتغال بها لعدم الربح منها أو الاطمئنان عليه، فتقلص الإنتاج ولم يعد يكفى حاجات الناس، وقد قام بتلك السياسة التجار ومعهم قليل من الأمراء لزيادة الربح، وقد كان هذا يحدث في الغلال حتى يقل وجودها في الأسواق، مما يؤدى إلى تزاحم الناس على شرائها بأسعار مرتفعة يحددها أولئك التجار، بالإضافة إلى الدولة التى تقوم هي الأخرى بسياسة الاحتكار، وقد كانت تلك السياسة تتسبب في وجود الغلاء والمجاعات، فقد كانت تحتكر الغلال ويبيعها الأمراء للناس بما حددوا من الأثمان، ومن ذلك أيضا "زكاء الغلال" أي توفيرها في شون السلطان والأمراء على حساب العامة كما أن سوء تدبير الحكام وإغفالهم مصالح الناس كان من بين الأسباب التى تخلق هذه الأزمات[2].

طرح البضائع:

من العوامل المؤثرة في حدوث الأزمات الاقتصادية نظام طرح البضائع أو الرمايات (البيع الإجبارى) وذلك النظام يقوم على أساس أن تفرض الدولة ممثلة في السلطان بضائع مختلفة بالسعر الذى تراه وبالكمية التى تريدها بغض النظر عن حاجة الأسواق، ولم يكن للتاجر حق الرفض، أو حتى المساومة على الأسعار[3].

وهناك العديد من الأمثلة التى توضح الأنواع المختلفة من البضائع التى كانت تطرح على التجار وتبين في نفس الوقت الضرر الذي كان يلحق بهم ورد فعلهم تجاهه ومن هذه الأمثلة:

في عام ٦٩٥هـ / ١٢٩٥م حين اشتد الأمر على التجار لرمى البضائع عليهم بزيادة الأثمان[4]

(١) ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٧٩.

(٢) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ص ٤١-٤٢، قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصري، ص ٦٢.

(٣) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٣٨، حسين مصطفى حسين، طوائف الحرفيين ودورهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في مصر الإسلامية، رسالة دكتوراة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ص ١٨٣، قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر، ص ٦٣.

(٤) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٣٨، لبيبه إبراهيم، المرجع السابق، ص ٢٣٩.

وفى عام ٧٣٣هـ / ١٣٣٢م طلب النشو[1] تجار القاهرة ومصر، وطرح عليهم عدة أصناف من الخشب والجوخ والقماش بثلاثة أمثال قيمته ... وكان ظلوماً غشوماً فكتب له أسماء أرباب الأموال من التجار وطرح عليهم قماشاً، واستدعى به من الإسكندرية بثلاثة أمثال قيمته وأخرى بمن عارضه منهم، وحمل النشو من هذا وشبهه أموالا عظيمة للسلطان[2]، وفى عام ٧٣٦هـ / ١٣٣٥م حدثت أزمة بسبب احتكار التجار لبيع الغلال، ولم تلبث معظم السلع الغذائية أن اختفت من الأسواق وارتفعت أثمانها[3] وعلى جراء ذلك قام النشو عام ٧٣٧هـ / ١٣٣٦م، بأخذ عدة مخازن للتجار، وأخرج ما فيها من البضائع وطرحها بثلاثة أمثال قيمتها ولم يسلم من ذلك حتى المارستان حين ألزم السلطان ناظر الوقف بقبول حديد بخمسين ألف درهم للوقف[4]، وقد كان نظام طرح البضائع يؤدى غالباً إلى ارتفاع الأسعار في المواد المطروحة على التجار، وذلك لأن الدولة كانت تحتكر هذه المواد حتى تتمكن من السيطرة على أسعارها، ففى عام ٧٣٨هـ / ١٣٣٧م في عهد الناصر محمد بن قلاوون ارتفع سعر اللحم، وذلك بسبب قيام النشو باحتكار تجارة الأغنام، واستيرادها من حلب بالشام، وطرح الأبقار التى كانت تستخدم في سواقي القلعة على التجار، وكانت قد ضعفت وعجزت ولم يبق صاحب حانوت حتى خصه منها شئ على قدر حاله[5] فنتج عن ذلك خسارة كبيرة لهؤلاء التجار، وفى عام ٧٣٩هـ / ١٣٣٨م أوقع النشو بالناس الظلم فطرح ما عنده من البضائع على الناس بمصر والقاهرة، حتى زلزلهما بكثرة العقوبة ولم يراع أحداً، ورتب جهاته من سمن وسكر وعسل وقند وقماش وخشب يطرحه على الناس، وعمل أوراقاً بمظالم اقترحها بلغت جملتها خمسمائة ألف دينار ومائة ألف أردب غلة[6]، والسبب في ذلك أن زوجة السلطان قرب وضع حملها بعث السلطان إلى أبيها الأمير تنكز نائب الشام ومعه أهله وأولاده من أجل حضورهم (الولادة) ابنته وتقدم السلطان إلى النشو "بعمل بشخاناه ودايربيت من حرير مخمل ... وان يجهز ما تحتاج إليه النفساء وما يحتاج إليه

---

(١) هو عبد الوهاب بن فضل الله القاضي شرف الدين ناظر الخاص المعروف بالنشو كان هو ووالده وإخوته يخدمون الأمير بكتمر الحاجب، فلما انفصلوا من عنده أقاموا بطالين مدة، ثم استخدم النشو هذا الأمير ايدغمش أمير أخور، فأقام بخدمته إلى أن رآه الناصر محمد بن قلاوون، ورتبه مستوفيا في الجيزية، ثم نقله إلى استيفاء الدولة ومنها إلى نظر الخاص بالإضافة إلى ديوان ابن السلطان، وكان ظلوماً غشوماً، وفتح أبواب المصادرات ولمن كان معه مال، وازداد شره أضعافاً مزيد من التفاصيل أنظر: بن تغرى بردى الأتابكي، المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافي، جـ ٧، ص ص ٣٩١-٣٩٢.

(٢) المقريزى، السلوك، ج٢، ق٢، ص ٣٦٠.

(٣) المقريزى، المصدر نفسه، ج٢، ق٢، ص ٣٩٤.

(٤) المقريزى، المصدر نفسه، ص ٤٠٩.

(٥) المصدر نفسه، جـ ٢، ق ٢، ص ٤٠٩.

(٦) المصدر نفسه، جـ ٢، ق ٢، ص ٤٦٠.

المهم مما يبلغ زيادة ثلاثمائة ألف دينار"[1]، من هنا يمكن تفسير ما فعله النشو مع الناس من أجل تسديد ما طلبه السلطان، عمت مضرة النشو الناس جميعاً، "وانتهى إليه عدة من الأشرار ونموا على الكافة من أهل الوجه القبلي والبحرى ... فدهى الناس منه بلاء عظيم"[2]، وفى عام ٧٣٦هـ / ١٣٣٥م، اشتدت وطأة النشو على الناس، وابتكر العديد من المظالم التى لم يسبق لها مثيل وهى انه ألزم أهل الصاغة ودار الضرب ألا يبتاع أحد منهم ذهباً، بل يحمل الذهب جميعه إلى دار الضرب ويضرب دنانير هرجه[3] ثم تصرف بالدراهم فجمع من ذلك مالاً كثيراً للديوان، وتتبع النشو الذهب المضروب في دار الضرب، فأخذ ما كان منه للتجار والعامة، وعوضهم عنه بضائع، وحمل ذلك كله للسلطان، وانحصر ذهب مصر بأجمعه في دار الضرب "فلم يجسر أحد على بيع شئ منه في الصاغة ولا غيرها"[4]، وغير ذلك من المظالم المتعددة.

يبدو أن إجراء طرح البضائع كان يتبع من حين لآخر نتيجة لرغبة الدولة في مواجهة متاعبها المالية، ومن ناحية أخرى كانت الدولة تلزم التجار بتسديد أثمانها في الحال مما كان يسبب لهم كثيراً من المتاعب[5] كما كان من عوامل الكماش حركة الأسواق الداخلية إذ كان من الطبيعى أن يحاول التجار تعويض ما تكبدوه من أموال في هذه البضائع المفروضة عليهم عن تحقيق نسب من الربح، وهو ما كان يؤدى بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار وكساد حركة الأسواق[6].

ولا شك أن المستشرق أشتور يرى أن فترة حكم دولة المماليك البحرية كانت بمثابة فترة اضمحلال بالنسبة للنشاط التجاري[7] ليس لفئة معينة بعينها، وإنما جميع تجار الدولة سواء

---

(١) المقريزي ، المصدر السابق ، نفس الجزء والصفحة.

(٢) المصدر نفسه، نفس الجزء، ص ٣٦٠.

(٣) الهرجه: ويقال هرج أيضا جمع هرج، وهى دنانير تستعمل خاصة في الحلى كالأساور والعقود وغيرها، بأن يصاغ في أطرافها حلقات صغيرة أو يجعل في جوانبها ثقوب كما هو الحال في تركيب بعض الحلى الذهبية والفضية أيضا حتى العصر الحاضر في مصر، راجع: المقريزى، المصدر السابق، جـ ٢، ق ٢، هامش ٤، ص ٣٩٣.

(٤) المقريزى، المصدر نفسه، جـ ٢، ق ٢، ص ٣٩٣.

(٥) د. قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص ٦٤.

(٦) المرجع نفسه، ص ٦٥.

(7) Ashtor, History of Jews, I, p 186.

مسلمين أو يهود من التجار عامة في مجال التجارة الداخلية، وهذا يرجع إلى ازدياد الاحتكار التجاري الذي تأسس على فرض قيود الدلالين[1].

هكذا تعددت الأسباب التى أدت إلى حدوث تلك الأزمات التى تعددت هي الأخرى لتكون في مجموعها أحداث مختلفة يجب التوقف عندها لمعرفة الأحوال التى كانت تمر بها البلاد من سياسية واقتصادية واجتماعية تفاعلت مع بعضها البعض بل تشابكت لتؤدى بدورها بالضرورة لاختلال في أحوال المجتمع وهو ما وضح وسبق ذكره.

(١) الدلالون: جمع دلال وهو الشخص الذي يتوسط بين البائع والمشترى، انظر: الشيزرى، نهاية الرتبة، هامش ١، ص ٦٤ عن محاسن الوقاد، اليهود في مصر المملوكية، هامش ٣، ص ١٨٨.

الفصل الثاني

تأثير الأزمات الاقتصادية على النواحي الإدارية والمالية في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري

١ - نظم الحكم والإدارة ودور الوظائف في حدوث الأزمات

٢ - تأثير الأزمات الاقتصادية على الموارد المالية للدولتين الأيوبية والمملوكية البحرية.

أ-الإقطاع

ب- تأثير الأزمات على الخراج

ج – تأثير الأزمات على الزكاة

ء- تأثير الأزمات على المكوس

هـ- تأثير الأزمات على الجوالى (الجزية)

و – المواريث الحشرية

ز- المصادرات

٣- أثر الأزمات الاقتصادية على المصروفات في الدولتين الأيوبية والمملوكية البحرية.

٤ - أثر النظام الإقطاعي على الفلاحين

٥-أثر الأزمات الاقتصادية على مرافق البلاد المرتبطة بالري والزراعة

٦-أثر الأزمات الاقتصادية على الأوقاف.

الفصل الثاني

تأثير الأزمات الاقتصادية على النواحي الإدارية والمالية في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري

أولاً: نظم الحكم والإدارة ودور الوظائف في حدوث الأزمات:

لاشك أن البحث في نظم الحكم والإدارة والنواحي المالية في أي عصر من العصور وبأي دولة من الدول يتطلب من الباحث الدقة والحذر في مراعاة جميع العوامل التاريخية المختلفة المرتبطة والمحيطة بها في آن واحد، ذلك لأن نظم الحكم والإدارة من مالية أو إدارية أو حربية كالكائن الحي تتحرك وتنمو وتتطور كسائر الكائنات الحية لذلك لابد من رعايتها.

من هذا المنطلق لابد من ذكر التحليل السياسي الذي ذكره بن تغرى بردى لمكونات الدولة الزنكية التي قامت في حلب والموصل في النصف الثاني من القرن الثاني عشر والتي تفرعت عنه سائر الدول "وبنو زنكى هم أوسط الدول، فإن أول من ملك مع الخلفاء العباسين وتلقب بالسلطان والألقاب العظيمة هم بنو بويه، ثم أنشأ بنو بويه بنى سلجوق، وأنشأ بنو سلجوق بنى أرتق وأق سنقر جد بنى زنكي هؤلاء، ثم أنشأ بنو زنكى أعنى الملك العادل نور الدين محمود الشهيد بنى أيوب سلاطين مصر وغيرها"[1].

فبنى بويه[2] هم أصحاب أول دولة مستقلة قامت دولتها إلى جانب الخلافة العباسية في بغداد نفسها من عام (٣٣٤-٤٤٧ هـ/ ٩٤٥-١٠٥٥م)، وقد أعطت الدولة البويهية[3] للخلافة العباسية الكثير من المظاهر الفارسية التي جاءت بها من موطنها الأصلي بين ما نشأ في بغداد من

---

[1] ابن تغرى بردى، النجوم الزاهره، جـ ٥، ص ٢٧٩، د. حسنين محمد ربيع، النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين، مطبعة جامعة القاهرة سنة ١٩٦٤م، ص ٥.

[2] بظهور بنى بويه من الديلم واستبدالهم بالسلطان إزداد النفوذ الفارسى الذى كان قد أخذ فى الظهور منذ قدوم العباسيين من الشرق وإستيلائهم على الخلافة ، راجع د. حسن الباشا، الألقاب الإسلامية فى التاريخ والوثائق والآثار، دار النهضة العربية، القاهرة سنة ١٩٧٨م، ص ٦٢.

[3] عن قوة الدولة البويهية: راجع: د. فتحى أبو سيف، خراسان تاريخها السياسى من سقوط الطاهريين إلى بداية الغزنويين، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م، ص١٣٤ ص١٣٥ إلى ص١٣٩.

تقاليد، وبين العناصر الفارسية البويهية[1]، وبمعنى أخر أن الخلافة العباسية اقتبست الكثير من المظاهر الفارسية من الدولة البويهية، أما خلفاء بنى بويه من السلاجقة[2] فهم الذين أثروا في الشرق الأوسط عامة في أوائل عصر الحروب الصليبية [3] وقد كان الأساس التاريخي في بناء وتكوين الدولة الأيوبية هما الدولة النورية في دمشق والدولة الفاطمية في القاهرة[4].

وهناك من يقلل من تأثير الفاطميين على تكوين الدولة الأيوبية أمثال، القلقشندى الذي قال "واعلم أن الدولة الأيوبية لما طرأت على الدولة الفاطمية خالفتها في كثير من ترتيب المملكة وغيرت غالب معالمها، وجرت على ما كانت عليه الدولة الأتابكية عماد الدين زنكي بالموصل، ثم ولده الملك العادل نور الدين محمود بالشام، وما معه"[5].

والفقرة السابقة توضح أن الأيوبيين أدخلوا من النظم الجديدة ما يختلف إلى حد بعيد عما كان معروفاً أيام أسلافهم الفاطميين، والذي لا شك فيه أن العناصر الحضارية العديدة والجديدة التي جاء بها الأيوبيون تعتبر أكثر ارتباطاً بما هو معروف عند السلاجقة وأتباعهم من الأتابكة[6] الزنكيين والنوريين[7] وهذا دليل على ما ذكره ابن الطوير عندما قال "استحدث الفاطميون أموراً كثيرة في نظام الحكم لم تكن قبلهم، كما أن الأيوبيين استمدوا نظام دولتهم من نظام الأتابكة

---

[1] د. حسنين ربيع، المرجع السابق، ص٥.

[2] باستيلاء السلاجقة على السلطة فى الدولة العباسية دخل العالم الإسلامى فى طور مهم من أطواره، وأهمية السلاجقة ترجع إلى أن عصرهم كان إيذاناً بتغلغل العناصر التركية فى العالم الإسلامى، ذلك التغلغل الذى أدى بالسلاجقة ومدبرى الأمر لهم إلى إتخاذ أنظمة جديدة تنتظم أوجه نشاط الدولة وإدارتها، وقد بلغت هذه الأنظمة أخر مراحل تطورها ونموها فى عصر المماليك. راجع: د. حسن الباشا، الألقاب، ص٦٢ ولمزيد من التفاصيل عن دولة السلاجقة راجع : الأصفهانى : الفتح بن على بن محمد البندارى الأصفهانى، تاريخ دولة آل سلجوق، مطبعة الموسوعات بمصر، سنة ١٣١٨هـ / ١٩٠٠م، ص٥ إلى ص٣٠.

[3] د. حسنين ربيع، المرجع السابق، ص٦.

[4] المرجع نفسه نفس الصفحة.

[5] القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٤، ص٥.

[6] الأتابك وتتألف من كلمتين تركيتين هما "أطا" بمعنى أب و"بك" بمعنى أمير وأن أصلها أطابك بمعنى الولد الأمير أو أمير أب أو الأب الأمير، ومن المحتمل أن وظيفة الأتابك نشأت فى المجتمع التركمانى القديم متمشية مع نظمه الاجتماعية وتقاليده وعاداته، وكانت مهمة الأتابك هى الوصاية على أولاد السلطان ورعايتهم وتربيتهم، وكانت هذه الوظيفة مقصورة فى معظم الأحيان على الأمراء الترك وأول من لقب بذلك نظام الدولة وهو وزير السلطان السلجوقى ملكشاه بن ألب أرسلان، حين فوض ملك شاه إلى وزيره نظام الملك تدبير المملكة سنة خمس وستين وأربع مائه، ولقبه بألقاب منها هذا.. وهو أكبر الأمراء المقدمين بعد النائب الكافل.. مزيد من التفاصيل راجع: د.حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، جـ١، دار النهضة العربية، سنة ١٩٦٥م، ص٣ إلى ص٢٤، القلقشندى صبح الأعشى، جـ ٤، ص١٨.

[7] د. سعيد عبد الفتاح عاشور، نظم الحكم والإدارة فى عصر الأيوبيين والمماليك (موسوعة الحضارة العربية الإسلامية)، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة – تونس، ص ١٠.

والسلاجقة وكانوا أصل الدولة التركية بحيث أن المماليك لم يدخلوا تغييراً كبيراً على أسلوب الحكم وجهاز الإدارة الأيوبي" [١].

وهناك من يرى أن الأنظمة الأيوبية كانت بحق مزيجاً من الحضارتين العباسية والفاطمية كونتها الظروف المختلفة التي نشأت فيها السيادة الأيوبية، وقد كان لصلاح الدين من خلال نشأته وحياته وظروف أسرته، أكبر الأثر في تشكيل نظم الإدارة والحكم في مصر كوزير للخليفة الفاطمي الشيعي، وفي الوقت نفسه يدين بالتبعية لنور الدين محمود صاحب المذهب السني، وعلى الرغم من أنه قضى على المذهب الشيعي من حيث العقيدة والفلسفة، إلا أنه أبقى بحكمته السياسية على الأنظمة الإدارية وسائراً بها إلى حيث انتهى الفاطميون[٢].

وعندما تحولت مصر إلى المذهب السني تبعت الخلافة العباسية في بغداد، فساد فيها الأنظمة العباسية التي كانت منتشرة في العالم الغربي من الخلافة العباسية في أعقاب السلاجقة والأتابكة، وسواء كان هذا أم ذاك فقد دخلت مصر هذه الأنظمة على يد صلاح الدين الأيوبي وأسرته وأعوانه الذين كانوا قد عرفوا كل شيء عن مسائل الحرب والسياسة، إذ أن الأسرة الأيوبية قبل انتقالها إلى مصر كانت ذو خبره واسعة عن الإدارة العباسية في بغداد[٣] والزنكية في الموصل[٤] والبورية في دمشق[٥] والنورية في حلب[٦].

ومن المظاهر التي أقتبسها الأيوبيون من العباسيين واستحدثوها في مصر والتي كانت تعتبر في الوقت نفسه أساساً للأنظمة المملوكية فيما بعد سيادة العناصر التركية التي حاول الفاطميون عبثاً إضعافها[٧] وكرهها المصريون[٨] وتغلغل النفوذ الفارسي في نظم الحكم والإدارة، بالإضافة إلى إدخال نظام الإقطاع الحربي[٩] إلى جالب إنشاء المدارس بعد انتشار المذهب السني.

---

[١] ابن الطوير : أبو محمد المرتضى عبد السلام بن الحسن القيسراني، نزهه المقلتين فى أخبار الدولتين، تحقيق: د. أيمن فؤاد سـيد، دار النشر : فرانتس شتاير شتو تغارت، سنة ١٩٩٢، ص ٥٣-٥٤.

[٢] د. حسن الباشا، الألقاب، ص ص ٧٦-٧٧.

[٣] المقريزى، الخطط، جـ ٢، ص٢٣٣.

[٤] أبو شامه، الروضتين فى أخبار الدولتين، ج١، ص ص ٢١٠-٢١١.

[٥] المصدر نفسه، نفس الجزء، ص١٠٠.

[٦] المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحه.

[٧] المقريزى، الخطط، جـ١، ص٩٤.

[٨] أبو شامه، المصدر نفسه ، جـ١، ص ص١٨١-٢٤٠.

[٩] المصدر نفسه، جـ ١، ص١٥٩، جـ ٢، ص١٦٧.

ويمكن القول أن الأسرة الأيوبية كانت بأعمالها وأنظمتها، وطرق حكمها، وتوزيع الولايات بين أفرادها تسير على منهاج الأسرة السلجوقية نفسها، واتخذ صلاح الدين الأيوبي، نور الدين قدوه له في تدينه وجهاده وإدارته لدولته، وبذلك حذا حذوه في إصلاحاته الإدارية، ونشره للعلم ومحاباته للعلماء، ومعاداته للصليبيين، ولا شك أن استيلاء صلاح الدين على بيت المقدس قد أضاف إلى الأيوبيين خبره أفادهم في إدارة دولتهم الجديدة[١].

وأعتقد أن الأيوبيين قد أخذوا معظم نظم الحكم والإدارة من أسلافهم السلاجقة والزنكية والدليل على ذلك أن نظام الحكم والإدارة في العصر الأيوبي كان قائماً على أساس النظام الإقطاعي الذي أخذه الأيوبيين من أسلافهم السلاجقة، وورثوا عنهم جميع نظم الحكم والإدارة المتمثلة في نظام الإقطاعي الإداري والحربي، ولم يكن للفاطميين دخل إلا القليل في نظام الحكم والإدارة.

وقد كان المدخل الطبيعي لنظم الحكم والإدارة هو النظام الإقطاعي الذي كان أساس ذلك العصر، ولكننا سوف نترك الحديث عن هذا النظام قليلاً لأنه سوف يدخل ضمن نطاق موارد الدولة المالية (موارد دخل الدولة الأيوبية – المملوكية البحرية) حتى نجنب البحث مادة التكرار.

وعندما نتكلم عن نظام الحكم والإدارة في مصر في عصري الأيوبيين والمماليك البحرية علينا أن نعي جيداً أن هذه البلاد عريقة في تاريخها وحضارتها، وأن لها تراثاً إدارياً وتنظيمياً يتفق مع أصولها الحضارية[٢].

وكان من المتعذر على دولة جديدة تقوم علي أرض مصر والشام مثل الدولة الأيوبية، ومن بعدها خليفتها الدولة المملوكية بعصريها البحري والجركسى أن تتنكر لهذا التراث الحضاري الذي هو ثمره خبره الأيام وحصيلة تجارب الدهور، وإنما كانت مضطرة إلى الإبقاء على عناصر أساسية منه، وتعديل عناصر أخرى، ثم لا مانع من إدخال عناصر جديدة.. كل ذلك مع عدم قطع الجذور الممتدة في أعماق التاريخ[٣].

---

[١] د. حسن الباشا، الألقاب، ص ٧٨.

[٢] د. سعيد عاشور، نظم الحكم والإدارة، ص١١.

[٣] المرجع نفسه، نفس الصفحه.

أقام الأيوبيون دولتهم ليجدوا النظام الذي وضعه الفاطميون لحكم البلاد وإدارتها، هذا النظام له معالمه وأركانه الثابتة في عديد من الموظفين وفي كثير من الدواوين[١] وعلى رأس هذا النظام الإداري (جهاز الحكم) نجد السلطان[٢] وقد كان هذا اللقب يطلق على السلاجقة كلقب عام وقد ورثته أسرة زنكي ثم أخذ يتوارث في أسرته[٣] ومهما يكن من أمر فهو لقب إستحضره الأيوبيون معهم من الشرق من جملة ما استحضروه من نظم وتقاليد عرفها السلاجقة وطبقوها[٤].

وقد ذكر المرحوم الدكتور حسن الباشا أن لقب سلطان هذا، وإن كان معروفاً في عصر الأيوبيين لم يكن شائعاً شيوعه في عصر المماليك[٥] إلى جانب ما ذكره الدكتور سعيد عاشور أن هذا اللقب لا يوجد دليل يشير إلى أن الأيوبيين اتخذوا هذا اللقب، وإنما الغالب أن معاصرين صلاح الدين من المؤرخين وغير المؤرخين هم الذين لقبوه بهذا اللقب[٦] نتيجة لانتصاراته الخالدة وأعماله الرائعة التي رفعت من شأنه.

المهم أن النظم الإدارية أخذت تتطور منذ أيام صلاح الدين وحتى نهاية عصر سلاطين المماليك تطوراً سريعاً حتى بلغت درجة كبيرة من الدقة والإحكام تمثلت في الإدارة المركزية والتي اتخذت مقرها القاهرة، تلك الإدارة التي كان أساسها مجموعة من الدواوين، وكبار الموظفين، وإدارة محلية تشرف على الأقاليم التي يرأسها مجموعة من النواب والولاة، وقد كان السلطان الذي كان على قمة هذا الهرم الإداري يتصل بجميع أطراف دولته عن طريق شبكه محكمة من خطوط البريد[٧].

وقد كان السلطان في العصر المملوكي أميراً من الأمراء وزعيماً مكنته قوته وشخصيته وكثرة مماليكه من التفوق على أقرانه والوصول إلى منصب السلطنة، بعد أن يدبر مع أقرانه (أعوانه)

---

[١] سعيد عاشور، المرجع السابق، نفس الصفحة.

[٢] د. سعيد عاشور، مصر في عصر دولة المماليك البحرية، مكتبة النهضة سنة ١٩٥٩م، ص١٣٩، السلطان في اللغة من السلاطة بمعنى القهر ومن هنا أطلق على الوالي، وقد ورد اللفظ في آيات قرآنية عديدة بمعنى الحجة والبرهان، وأن هذا اللقب لم يصبح لقباً عاماً إلا بعد أن تغلب الملوك بالشرق مثل بني بويه على الخلفاء واستأثروا بالسلطة دونهم وبذلك اتخذوا لقب السلطان سمه عامه فضلاً عما كان يضفيه عليهم الخليفة من ألقاب فخرية خاصة. لمزيد من التفاصيل: راجع : د. حسن الباشا، الألقاب، ص ص٣٢٣ - ٣٣٩.

[٣] د. حسن الباشا، المرجع نفسه ، ص٣٢٥.

[٤] د. سعيد عاشور، نظم الحكم والإدارة، ص ص١٤-١٥.

[٥] د. حسن الباشا، المرجع نفسه ، ص٨٩.

[٦] د. سعيد عاشور، المرجع نفسه ، ص ١٥.

[٧] سعيد عاشور، نظم الحكم والإدارة، ص١٥.

مؤامر ة ويصعد إلى القلعة مقر الحكم في مصر، فتكون له الكلمة النافذة العليا[1] بعد القضاء على من يجلس على كرسي السلطنة، ويبدأ هذا السلطان الجديد ليباشر سلطاته الواسعة في توزيع المناصب وتعيين كبار الموظفين[2].

هذا وقد أثرت الأزمات الاقتصادية على منصب السلطنة وقد كان منصب السلطان مهدد دائماً خاصة عندما يكون صغير السن، والدليل على ذلك أن الفتن والاضطرابات الداخلية سواء في العصر الأيوبي أو المملوكي البحري قد أثرت على منصب السلطنة فنلاحظ بعد وفاة صلاح الدين عندما دب النزاع بين أبناء صلاح الدين حدثت الفتن والاضطرابات على الحكم، لكن السلطان العادل استطاع أن يأخذ بل يفوز بمنصب السلطنة وتخلص من النزا ع القائم[3].

بالإضافة إلى ما تعرض له الملك الكامل لمؤامر ة من بعض كبار أمر ائه وعلى رأسهم عماد الدين أحمد بن على المعروف بابن المشطوب[4] الذي كان هدفه عزل الكامل وإحلال أخيه الفائز بدلاً منه، مما أدى إلى إضعاف عزيمة الملك ثم هروبه من معسكره[5].

وما حدث عام ٦٢٠-٦٢٣ هـ/١٢٢٣-١٢٢٦م من نزاع على السلطة كان أشد ما شهدته البلاد من فتن وإضطرابات وخطورة على البلاد فقد شهدت الدولة الأيوبية التفكك والانحلال، فانشغل السلاطين والملوك بتلك الصراعات التي كان لها أكبر الأثر على حياة البلاد سواء من الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي[6] كل هذا جعل الخوارزمية يهددون الدولة الأيوبية في منطقة الجزيرة وديار بكر وأعالي العراق[7]، وإن كان المنصب على السلطنة كان سبب النزا ع بين أبناء البيت الأيوبي قد بدأ بعد وفاة مؤسس تلك الدولة صلاح الدين الأيوبي، فنحن نستطيع القول أن الأمر اختلف في العصر المملوكي بشقيه سواء البحري أو الجركسي، فمنذ

---

[1] محمد محمود زيتون، الإدارة المحلية فى مصر من خمسة آلاف سنه إلى اليوم، دار المعارف، بدون سنة، ص٩٨.

[2] سعيد عاشور، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية، ص ١٤٠.

[3] ابن واصل، مفرج الكروب، جـ٣، ص٤٧، المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص١٢٤

[4] Carl F. petry; The Cambridge History of Egypt, (Islamic Egypt), Volume one, p223

[5] المقريزى، السلوك، جـ ١، ق١، ص١٩٦

[6] قاسم عبده قاسم، فى تاريخ الأيوبيين والمماليك، ص ٨٩.

[7] أسامه زكى زيد، الخوارزميون، ص٥٩، عبد العزيز عبد الدايم، بيت المقدس، ص ١٢٥.

قيام الدولة المملوكية اعتقدوا أن الحكم يجب أن يكون للأقوى[1] غير مهتمين بمبدأ الوراثة[2] إذ أحس كل أمير بأن له الحق في السلطنة، كان يحرك فيه عوامل الخروج على السلطان القائم[3].

من هنا اختلت أمور الدولة، واضطرب الأمن، وكثرت الفتن، وسيطر الجهل وعم الفقر وساد الظلم، وكثر الإيقاع بالناس وحرياتهم وأموالهم، ولا غرو إذ أهملت الشئون العامة وازدادت الضائقة الاقتصادية[4]، وإذا كان السلطان صغير السن انتهز الوصي عليه المدبر لشئونه الفرصة فتكون المؤامر ة والدس والخديعة والرشوة والقوة أسساً لابد منها للوصول إلى السلطنة[5] وقد كانت حروب المماليك الطاحنة والنزاع على السلطنة من أهم أسباب حدوث الأزمات الاقتصادية تلك التي كان لها التأثير الأول على جميع نواحي الحياة[6].

هكذا نرى أن منصب السلطنة كان يسبب القلق بل هو مصدر القلق والاضطراب للدولة والشعب الذي لا حيلة له في أي شئ، وإن هذا المنصب كان له أثره الكبير في حدوث تلك الأزمات، أما عن الموظفين الذين يساعدوا السلطان في مهام الدولة وشئون الحكم والإدارة فأول هؤلاء الموظفين هو نائب السلطنة[7] والذي كان يلي السلطان مباشرة، وقد كان أهم موظف في الدولة، وقيل أن أول من استحدث هذه الوظيفة هو السلطان صلاح الدين الأيوبي، ذلك لأنه كان دائماً مشغولاً بالجهاد والحروب ضد الصليبيين، وقد كان كثير التغيب عن مصر، فقد كان لأزماً عليه أن يترك شخصاً يعتمد عليه في حكم مصر وإدارة شؤونها أثناء غيابه[8] لذلك

---

(1) قاسم عبده قاسم، أهل الذمه فى العصور الوسطى، ص٦٣، سعيد عاشور، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية، ص٢٨

(2) على إبراهيم حسن، آراء فى تاريخ المماليك البحرية، ص٢٨.

(3) على السيد على، الجاسوسيه فى عصر المماليك، ص١٢٦.

(4) المقريزى، إغاثة الأمه، المقدمه، ص ز.

(5) المقريزى،إغاثة الأمة،المقدمة، ص ز

(6) الأمثلة متعددة فى الصراع على منصب السلطنة، راجع : الفصل الأول من أسباب الأزمات الاقتصادية (الفتن والاضطرابات الداخلية)، ص ص٥٧-٧٤.

(7) النائب اسم فاعل من ناب، والهمزة منقلبة عن واو، ويقال ناب فلان عن فلان ينوب نوباً ومناباً إذا قام مقامه فهو نائب والنائب هو من ينوب عن شخص أخر أعلى منه سواء فى أعماله كلها أو فى عمل من أعماله، فهو فى العرف العام يطلق على كل نائب عن السلطان أو غيره : راجع: د. حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف، ص ص١٢١٩-١٢٢٠، القلقشندى، صبح الأعشى، جـ ٤، ص ص١٦-١٧،جـ٥،ص٤٥٣، وكان نائب السلطنة يختار من بين العسكريين، وكان مقدموا الألوف منهم يعينون من قبل السلطان، والأجناد ومقدموا الحلقة من قبل نائب السلطنة، لمعرفة مزيد من التفاصيل عن هذه الوظيفة : راجع: حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف، جـ٣ ص ص١٢٣٠-١٢٤٢، القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٥، ص ص٤٥٤-٤٥٥.

(8) سعيد عاشور، نظم الحكم والإدارة، ص٢٩.

استحدث صلاح الدين ولأول مره وظيفة نائب السلطنة[١] ومن المرجح أن هذه الوظيفة ظهرت في عصر السلاجقة ثم عصر الأتابكة، ثم انتقلت إلى الدولة النورية ومنها إلى الدولة الأيوبية[٢].

وقد ذكر القلقشندى "أنه يعبر عن صاحبها بالنائب الكافل، وكافل الممالك الإسلامية، وهو يحكم في كل ما يحكم فيه السلطان ويعلم في التواقيع والمناشير ... ويعين أرباب الوظائف الجليلة كالوزارة، وكتابة السر، وهو سلطان مختصر بل هو السلطان الثاني..."[٣] وذكر أبو شامه أن صلاح الدين جعل أخاه العادل نائباً عنه[٤] وذلك أثناء غيابة في بلاد الشام،، وقد أناب السلطان صلاح الدين على دمشق الملك المظفر عمر بن أيوب[٥] وقد تطورت وظيفة نائب السلطنة حتى استقرت في عصر المماليك، وتحددت درجاتها واختصاصاتها[٦]، وكانت تلك الوظيفة على نوعين في عصر المماليك، فأصبحت النائب الكافل أو نائب الحضرة، بالإضافة إلى نائب الغيبة[٧] فالأول ينوب عن السلطان أثناء غيبته فقط سواء في حرب أو حج أو غير ذلك، ومن الواضح أن نائب الحضرة كان أعلى مقاماً ودرجة من نائب الغيبة، لأنه كان يستطيع أن يتصرف في حضرة السلطان، ولعل مكانة نائب السلطان من ناحية، وإحساس أمراء المماليك بالمساواة من ناحية أخرى، جعلت كثيراً من نواب السلطنة في عصر المماليك يتطلعون إلى منصب السلطنة ويشكلون خطراً على السلاطين أنفسهم[٨] فكما ذكرنا سابقاً أنه المنصب الثاني بعد منصب السلطنة فكان محطة يثب منها نائب السلطان إلى السلطنة في حال ضعف السلطان أو صغر سنه، كما فعل بيبرس

---

(١) عرف النائب فى الدولة الأيوبية بمدلول أخر إذ كان يطلق على كاتب من كتاب الأموال، وكان ينوب مع المستخدمين، ويحدد دوزى مهمته بأله نائب السلطان فى جباية الضرائب، كما عرف أيضاً النائب بمعنى والى الإقليم أو المملكة أو المدينة أو الثغر أو القلعة نيابة عن السلطان. مزيد من التفاصيل : راجع : القلقشندى، صبح الأعشى، جـ ٣، ص ص٤٨٢-٧٩٨، د. حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الأثار العربية، جـ٣، ص ص١٢٢١- ١٢٢٣.
- Hitti, History of the Arbs , p,674

(٢) د. حسن الباشا، الفنون والوظائف، جـ٣، ص١٢٣٠.

(٣) القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٤، ص١٦-١٧، د. على إبراهيم حسن، تاريخ المماليك البحرية، ص٢٧٥، عند
- Lane – Poole : The art of Saracens، p29.

(٤) أبو شامه، الروضتين، جـ١، ص٢٦٦.

(٥) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٣٦٤، لما إ ستقل الملك العادل بمصر استدعى ابنه الملك الكامل ناصر الدين محمد وجعله نائباً بالديار المصرية. راجع: ابن واصل،مفرج الكروب، جـ٣،ص١١٢

(٦) د. حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف، جـ٣، ص١٢٢٣.

(٧) د. سعيد عاشور، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية، ص١٤٠.

(٨) د. سعيد عاشور، نظم الحكم والإدارة، ص٢٩.

الجاشنكير[1] مع الناصر محمد بن قلاوون، ذلك أن الناصر كان صغيراً، وكان بيبرس أتابكه ونائب السلطنة، فاستغل وضعه وأخذ يطمح في الوصول إلى منصب السلطنة، فوثب إليها وأصبح سلطاناً باسم الملك المظفر، فاضطر الناصر أن يهرب إلى الكرك، أضف إلى ذلك أن هذا المنصب استُعمل وسيلة للترضية[2] فقد تآمر بيبرس وسلار ضد الناصر محمد بن قلاوون[3] حتى جعلاه يخلع نفسه عن العرش ويجد لنفسه ملجأ في الكرك ولكنهما اختلفا حول السلطنة وأيهما أحق بالمنصب من الآخر، وكادت أن تقع الفتنه بين الطرفين لولا أن تدخل باقي الأمراء وأصبح بيبرس سلطاناً وسلار نائبه[4].

هذا يدل على قوة نائب السلطنة وأن تلك القوة فاقت قوة السلطان وهناك دلائل على ذلك أيضاً وهى أن الأمير بيدرا المنصوري نائب السلطان الأشرف خليل بن قلاوون (٦٨٩-٦٩٣هـ/١٢٩٠-١٢٩٣م) بلغت أهميته وقوته أن أثار غيره باقي القائمين في الحكم مثل الصاحب بن السلعوس الذي وشى به عند السلطان قائلاً: "هذا بيدرا قد أكل البلاد واستولى عليها وما ترك للسلطان شيئاً"[5] ورغم علم السلطان بذلك إلا أنه لم يتمكن من الحد من نفوذه، بل استطاع بيدرا أن يقتل السلطان نفسه أملاً في الحصول على السلطنة نفسها[6] وما فعله أيضاً كتبغا المنصورى الذي كان نائباً عن السلطان محمد بن قلاوون في سلطنته الأولى ٦٩٣هـ/١٢٩٣م، ثم استقل بالسلطنة[7] عندما وجد الناصر محمد طفلاً صغيراً ضعيفاً، وهو

---

[1] الجاشنكير إسم وظيفة مركبة من لفظين فارسيين، أحدهما جاشنا أو جاشنى ومعناه الذوق والثاني كير ومعناه المتعاطى لـذلك، أى أن المعنى الإجمالي هو الذى يذوق، والجاشنكير موظف مهتمه أن يذوق الطعام والشراب قبل أن يتناوله السلطان خشيه أن يكون مسموماً، بالإضافة إلى الإشراف على السماط مع الأستادار كما كان يقف معه على السماط أثناء جلـوس السـلطان عليه. لمزيد من التفاصيل راجع : القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٤، ص٢١، د. حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظـائف على الآثار العربية، ص٣٤٣ ص٣٤٤.

[2] د. محمد ماهر حماده، الوثائق السياسية والإدارية للعصر المملوكى "دراسة ونصوص"، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانيـة، سـنة ١٩٨٣م، ص٢٩.

[3] Sir William Muir, K.C.SI, The Mamaluke Dynasty of Egypt (1260-1517) A.D, London 1896. P53.

[4] ابو الفدا، المختصر، جـ٤، ص٥٥، ابن حبيب، تذكره النبيه، جـ١، ص٢٨١، محمد ماهر حماده، المرجع السابق، ص٢٩.

[5] مفضل بن ابى الفضائل، النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد، باريس ١٩١١-١٩٢٠م-١٩٣٢م، جـ١، ص٥٦٢.

[6] بن تغرى بردى، المنهل الصافى، جـ٣، ص٤٩٣ .

[7] ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص٣٧٤، النويرى، نهاية الأرب،جـ٣١، ص٢٨١، ابن الفرات، جـ٨، ص١٩٢.

نفس ما فعله حسام الدين لاجين نائب السلطنة سنة ٦٩٤ هـ/١٢٩٤م عندما اغتصب السلطنة من الناصر محمد[١].

ووصلت خطورة منصب نائب السلطنة إلى توزيع الإقطاعات التي سوف يتم الحديث عنها فيما بعد[٢] فقد كان من الطبيعي أن يرتفع شأنه ويضخم أمر ه ويخص نفسه بأوفر نصيب منها والدليل على ذلك أن الأمير بيدرا الذي تولى السلطنة نيابة للسلطان خليل بن قلاوون، أخذ إقطاع الأمير حسام الدين طرنطاى بعد اعتقاله وقتله، فاجتمع له عدته ومشترواته وحماياته بنواحي الأعمال، هذا فضلاً عما استحدثه بيدرا من أشياء مختلفة من جهات ولواح اشتراها لديوانه من مقطعيها وبلاد استولى عليها، وأخذ نوابه يجمعون له الأموال الكثيرة، بحيث لم يتبق إقليم إلا وأكثره (معظمه) في أيديهم والمقطعون لا يصل إليهم من إقطاعاتهم إلا ما يجودون به عليهم فكثر الضرر والشكوى من ذلك[٣].

وعندما تولى الناصر محمد الحكم في الفترة الثالثة (٧٠٩-٧٤١هـ/١٣٠٩-١٣٤٠م)، استبد بأمور الحكم والنفوذ فأدرك خطورة تلك الوظيفة ألا وهى نيابة السلطنة فعمل على إلغاءها [٤] نظراً لأنه أدرك أن نائب السلطنة بيده كل أمور السلطنة التي قد تحد من نفوذ السلطان نفسه، فألغاها عام ٧٢٧هـ/١٣٢٧م، وقيل أنه ألغى نيابة السلطنة حتى يشتغل بأعباء الدولة وحده[٥]

ولكن بعد وفاة الناصر محمد أعيدت تلك الوظيفة مره أخرى عام ٧٤٢هـ/سنة١٣٤١م في عهد ابنه أبي بكر[٦]، وقد بدأت نيابة السلطنة في الوجود خارج نطاق الحكم أو مقر السلطنة، فقد استحدثت ثلاث نيابات في أماكن مختلفة، أولها كانت نيابة الإسكندرية، بعد أن كانت ولاية من

---

[١] العماد الحنبلي : المؤرخ الفقيه الأديب عبد الحى العماد الحنبلى، شذرات الذهب فى أخبار من ذهب، جـ٤، مكتبة القـدس، ص١٦٢، المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٢٣٩. ولمزيد من التفاصيل عن نيابة السلطنه راجع: ليلى عبد الجواد إسماعيل، نائب السلطنه فى القاهرة فى عصر دوله المماليك البحرية، بحث من دورية المؤرخ المصرى، كلية الأداب، جامعه القاهرة، عدد يناير سنة ١٩٨٨م.

[٢] راجع: الإقطاع من هذا الفصل، ص ص١٢٦-١٩٨.

[٣] بيبرس الدوادار، زبده الفكره، جـ٩، ص٢٨٠، المقريزى، الخطط، جـ١، ص ص١٤١-١٤٢، السيد البـاز العـريني، المماليك، ص١٧٣.

[٤] ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٩،ص١٧٤، المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٣٠٥ .

[٥] المقريزى،السلوك، جـ٢، ق٢، ص٥٣٤، على إبراهيم حسن، تاريخ المماليك البحرية، ص٢٩٦.

[٦] المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٢١٤، القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٨، ص١٣٤-١٤٨.

جملة الولايات العديدة، وهى نيابة ذكر عنها القلقشندى "أنها نيابة جليلة تضاهى نيابة طرابلس وحماه وصفد من المملكة الشامية ... ونائبها من الأمراء المقدمين[1].

وقد كان السبب في وجود هذه الوظيفة بالإسكندرية عام ٧٦٧هـ/١٣٦٥م في عهد الأشرف شعبان بن حسين[2] هو هجوم الفرنج على الإسكندرية وقتلهم الكثير من أهلها ونهب الفرنج لأموال الناس[3] فكان لزاماً عليهم أن يوجدوا هذه الوظيفة للحد من الأخطار الخارجية والدفاع عن المدنية في أي وقت، وفى عام ٧٧٥هـ/١٣٧٦م ظهر نفوذ وقوة سيطرة نائب السلطنة بوضوح وجلاء وذلك في عهد السلطان شعبان بن حسين، وذلك عندما تولى الأمير منجك منصب نيابة السلطنة وقد كان هو المسئول الأول عن مهام الدولة وفى ذلك يذكر أبو المحاسن "خلع السلطان على منجك باستقراره نائب السلطنة بالديار المصرية، وفوض إليه النظر في الأحداث والأوقاف والنظر في الوزارة والنظر على ناظر الخاص، وأن السلطان أقامه مقام نفسه في كل شئ وفوض إليه سائر أمور المملكة وأنه يخرج الإقطاعات التي عبرتها سبعمائة دينار إلى ما دونها، وأنه يعزل من شاء من أرباب الدولة وأنه يخرج الطلبخانات والعشرات بسائر المماليك الشامية، ورسم للوزير أن يجلس قدامه في الدركاه مع الموقعين"[4] ولكننا نجد أن تلك الوظيفة قد زالت نهائياً في عهد السلطان برقوق[5].

هكذا يمكن القول من وجهة نظر الباحثة أن وظيفة نائب السلطة كانت سبباً في ضعف الدولة سواء الأيوبية أو دولة المماليك البحرية سواء سياسياً أو اقتصاديا، وذلك لأن نائب السلطنة كان هو السلطان المختصر في الدولة كما سبق أن ذكرنا وهو الذي له اليد العليا والمطلقة في الدولة والتصرف في كل شئ حتى في حضور السلطان وأثناء غيابه، مما جعل هذا المنصب مطمعاً أساسياً ورئيسياً يطمح بل يطمع فيه نائب السلطنة وتحدثه نفسه ليكون سلطاناً فحدثت الفتن

---

[1] القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٤، ص٢٤.

هذا وقد كانت النيابة الثانية هى نيابة الوجه القبلى والتى استحدثت فى عهد الظاهر برقوق فى عصر المماليك الجراكسة، والنيابة الثالثة هى نيابة الوجه البحرى واستحدثت فى عهد الظاهر برقوق أيضاً : لمعرفة المزيد من التفاصيل : راجع القلقشندى، المصدر نفسه، جـ٤، ص٢٤ ص٢٥.

[2] أحمد عبد الرازق، البذل والبرطله، ص٤٤.

[3] القلقشندى، المصدر نفسة، جـ٤، ص٢٤.

[4] أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، جـ٥، طبعه كاليفورنيا، ص ص٢٢٢-٢٢٣، عن د. على إبراهيم حسن، تاريخ المماليك البحرية، ص٢٨١.

[5] القلقشندى، المصدر نفسة ، جـ٤، ص١٧.

والاضطرابات والقلاقل في الدولة إلى أن يستولى نائب السلطنة على زمام الأمور وأمور السلطنة نفسها، إذن كان هذا المنصب مصدر قلق واضطراب على الدولة وله أكبر الأثر على سير الحوادث في الدولتين الأيوبية والمملوكية البحرية.

أما عن منصب الوزير فقد ضعف هذا المنصب في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري ولم تعد له أهمية، هذا نتيجة لبروز وأهميه وظيفة نيابة السلطنة التي كان لها الدور الأكبر في سير الحوادث بل كانت على قمة الوظائف في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري.

وتذكر المراجع عن منصب الوزير وأهميته الكبيرة التي ظهرت في العصر الفاطمي أنه كان الرجل الثاني بعد الخليفة في العصر الفاطمي[1] أي أنه كان له أهميه كبيرة في ذلك العصر فقد كان هناك نوعين من الوزارة ألا وهما وزارة تفويض[2] ووزارة تنفيذ[3] لدرجة أنه أطلق على العصر الفاطمي الثاني أسم عصر الوزراء العظام[4]. عندما أصبح الوزراء هم أصحاب السلطة الفعلية، حتى أنهم أخضعوا سلطة الخلفاء لإرادتهم هذا على عكس العصر الفاطمي الأول الذي كان بمثابة عصر قوة الخلفاء وسيطرتهم على أمور الحكم وجميع مناحي الحياة[5] ولكن ما إن جاءت وظيفة نائب السلطة في العصر الأيوبي لتجعل من نائب السلطنة الرجل الثاني في الدولة، مما جعل الوزير بلا نفوذ أو سلطات[6].

---

(١) د. عبد المنعم ماجد، تاريخ الحضارة فى العصور الوسطى، ص٣٢، د. أحمد الصاوى، مجاعات مصر، ص٨٣

(٢) وزارة تفويض أن يفوض الخليفة إلى وزيره جميع أمور الدولة ولم يعد له أى سلطان على هذه الأمور، بل تطاول الوزير على سلطة الخليفة الدينية، راجع : د. عبد المنعم ماجد، نظم الفاطميين، جـ١، ص٨١-٨٢، عن د. أحمد الصاوى، مجاعات مصر الفاطمية،ص٨٤.

(٣) وزارة تنفيذ أى أن الوزير مجرد منفذ لرغبات الخليقة، د. أحمد الصاوى، المرجع لفسه، ص٨٣، على إبراهيم حسن، تاريخ المماليك البحرية، ص٢٨٩.

(٤) أحمد الصاوى، مجاعات مصر الفاطمية، ص٩٠.

(٥) لمزيد من التفاصيل عن قوة الخلفاء الفاطمين فى العصر الفاطمى الأول راجع : العماد الحنبلى، شذرات الذهب، جـ٣، ص ص٥٢-٥٤، د. عبد المنعم ماجد، نظم الفاطميين، جـ١، ص ص ٧٨-٨٠

- Mann (Jacob) : The Jews in Egypt and Palestine under the fatimid caliphs, oxford 1920 , vol 1 , pp 17-19.

(٦) إزداد نفوذ الوزراء بسبب ضعف السلطة المركزية، وعندما تولى بدر الجمالى شؤون البلاد بدأ عصر الوزراء العظام وزراء السيوف والتفويض وأصبح السلطان الفعلى منذ ذلك الوقت وتوارى الخلفاء فى الظل وبمقدم بدر الجمالى إختفى لقب الوزير الأجل واستعيض عنه بلقب السيد الأجل أمير الجيوش، وانتهت بذلك الوزارة نفسها كوظيفة ذات خطر حتى بعد إرجاعها فى عصر المماليك: راجع : د. أحمد الصاوى، المرجع لفسه، ص٩١ وعنه أنظر : د. محمد حمدى المناوى، الوزارة والوزراء فى العصر الفاطمى دار المعارف، القاهرة ١٩٧٠م، ص٣٣-٣٤، د. حسن الباشا، الألقاب، ص٧١.

وفى العصر الأيوبي اتخذ صلاح الدين وزيراً له، فقد اعتمد صلاح الدين على وزيره القاضي الفاضل وعهد إليه بكثير من الأمور، لكن خلفاء صلاح الدين استغنوا في بعض الأحيان عن وظيفة وزير، والدليل على ذلك أن السلطان العادل الأول أو (الكبير) إستوزر الصاحب صفى الدين بن شكر، ولكنه لم يلبث أن تغير عليه فخلعه من الوزارة، وترك المنصب خالياً دون أن يعين فيه وزيراً حتى مات[1]، وعندما تولى الصالح نجم الدين أيوب الحكم ٦٣٧هـ/١٢٤٠م لم يجد في خزانه السلطنة سوى دينار واحد وألف درهم أي فارغة[2] فوجد نفسه لا توجد عنده نقود كافيه للانفاق على شئون الحكم والإنفاق على شؤون الجهاد والحروب ... إلخ، فرأى أن يعيد منصب الوزارة الذي توسم فيه أنه سيكون هو المسئول الذي يدير أمور المال والاقتصاد، فعين لهذا الغرض معين الدين حسن بن شيخ الشيوخ ... ولكن ما لبث السلطان أن خاف منه على نفسه فعزله ٦٣٩هـ/١٢٤٢م[3].

وتوالى تعيين الوزراء وعزلهم، وعجزوا عن إنقاذ الدولة من إفلاسها، ولتج عن كثرة تغيير الوزراء "... أن الإدارة الحكومية اختلت والمشروعات الإصلاحية تعطلت فعمل الملك الصالح على الحد من سلطة الوزير"[4].

وفى العصر المملوكي هناك من الوزراء من كانوا يعسفون ظلماً بالرعية ويحدثون مظالم كثيرة مثال ذلك أن الوزير هبه الله بن صاعد الفائزى أحدث مكوساً ومظالم كثيرة[5] في عهد الملك عز الدين أيبك الذي إستوزره، إلى جانب ما حدث من الوزراء طوال العصر المملوكي من إجحاف وظلم للرعية، فقد كان قطز يقيم شخصاً في الوزارة يدعى بدر الدين السنجارى الذي إتّهم بالظلم والرشوة[6].

ولكن انحط أمر تلك الوظيفة في عصر سلاطين المماليك[7] حتى قال عنها القلقشندى "أنها أجل الوظائف وأرفعها رتبه... لكنها لما حدثت عليها النيابة تأخرت وقعد بها مكانها حتى صار

---

(١) د. سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص١٧٦.

(٢) المقريزى، السلوك، جـ١،ق٢، ص٢٩٧.

(٣) المصدر نفسة ،حوادث سنة ٦٣٩هـ .

(٤) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٦، ص٣٢٧.

(٥) المقريزى، الخطط، جـ١، ص١٠٥، المقريزى، السلوك، جـ١، ق٢، ص٣٨٤.

(٦) السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص٢١٧، العماد الحنبلى، شذرات الذهب، جـ٥، ص٣١٣.

(٧) سعيد عاشور، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية، ص١٤١، محمد ماهر حماده، الوثائق السياسية والإدارية للعصر المملوكى، ص٣٤.

المتحدث فيها كناظر المال لا يتعدى الحديث فيه، ولا يتسع له في التصرف مجال، ولا تمتد يده الولاية والعزل ... وصار يليها أناس من أرباب السيوف والأقلام بأرزاق على قدر الإنفاق"[١].

وعبر عنها ابن خلدون بأنها أصبحت "مرؤوسة ناقصة"[٢] ذلك أن نفوذ الوزير لم يتعد تعليمات السلطان ونائبه، وربما بالإشراف على شؤون الدولة المالية[٣].

هكذا نجد أن منصب الوزارة كان منصباً غير مستقر فكان الوزراء يتغيرون بسرعة مذهلة وقد تبذل الرشاوى في سبيلها[٤] كما سبق أن ذكرنا، فكان نتيجة عدم استقرار منصب الوزارة أنه أوجد حال من الفوضى والاضطراب في شؤون مصر الإدارية، مما جعل السلاطين الجادين يهتمون اهتماما خاصاً بوضع نظام قضائي يتبع السلطة المملوكية العليا مباشرة وهو نظر المظالم[٥] والذي يعنى حقوق الناس من تعدى الدولة وموظفيها، فضلاً عن وضع حد للفساد من أي وجه واعتبر من رسوم الدولة أو يفوض فيه كبار الأمراء المماليك... هذا وقد رأس السلطان بنفسه مجلس نظر المظالم... وكان هذا النوع من المظالم يعقد في القلعة بدار العدل أو بالإيوان[٦].

وقد أبطل هذه الوظيفة الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧١٣هـ/سنة ١٣١٣م[٧] هذا يدل على أن تلك الوظيفة فقدت أهميتها، وظل منصب الوزير خالياً سبعه عشر عاماً إلى أن أعيدت الوزارة

---

[١] القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٤، ص٢٨.

[٢] ابن خلدون، المقدمة، ص٢٠٨.

[٣] عبد المنعم ماجد، التاريخ السياسى لدولة سلاطين المماليك فى مصر (دراسة تحليلية للإزدهار والإنهيار)، ص٢٧٢، سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص١٧٦، كان سلاطين المماليك يعينون وزيرين فى وقت واحد، أحدهما وزير الصحبة ويعين من أرباب الأقلام، والوزير الثانى من أرباب السيوف، وعندما أضعف الناصر محمد لفوذ الوزراء أصبحت إختصاصاتهم لم يعد تنفيذ أوامر السلطان والنائب، والنظر فى أمور الدولة المالية بالإشتراك مع ناظر الدولة الذى يشبه وزير المالية اليوم، بعد أن كانت سلطنته تتناول كافة شؤون الدولة. راجع: على إبراهيم حسن، تاريخ المماليك البحرية، ص٢٩١.

[٤] عبد المنعم ماجد، التاريخ السياسى لدولة المماليك، ص٢٧٣.

[٥] كان أغلب المتظلمين من المساكين والفلاحين سواء من الإشتطاط فى جمع الضرائب، أو إغتصاب الأموال بالقوة، بالإضافة إلى فوضى المماليك وأجنادهم وإستطالتهم على حقوق الأهليين، بالإضافة إلى شكوى الأسعار والتسعير : راجع: عبد المنعم ماجد، المرجع نفسه، ص٢٧٥.

[٦] Jorgen Nelson: Mazalim and Dar al-'Adl under the early Mamluks. The Muslim world , Vol. LXVI. No2, 1976,p114, sqq.

[٧] كان لوظيفة الوزارة أتباع كثيره أعظمها نظر الدولة، إستيفاء الصحبه، إستيفاء الدولة أما نظر الدولة، فالنظر هو رأى العين لأنه يدير نظره فى أمور ما ينظر فيه، وإما من النظر بمعنى الفكر، لأنه يفكر فيما فيه المصلحه من ذلك، والناظر هو المشرف وخاصة المشرف المالى، راجع: حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف، جـ٣، ص ١١٧٧،وهو الذى يساعد الوزير ويشاركه فى كل شئ، ويوقع فى كل ما يوقع فيه الوزير تبعاً لذلك وكان ناظر الدولة هو المتحدث فى أمر الحسابات والوزير مقتصر فيها على مهام النظر والتنفيذ، إما إستيفاء الصحبة، فقد عرف ابن مماتى المستوفى ضمن المستخدمين من جملة الأقلام =

في عام ٧٤٤هـ/١٣٤٣م[١] وقد كان هدف الناصر محمد هو أن ينفرد بالسلطة ويستبد بالنفوذ ويحول بذلك دون تدخل بعض الوزراء في أمور الدولة تدخلاً قد يؤدى إلى الحد من نفوذه أو ينتهي بعزله[٢] وعندما عادت تلك الوظيفة عاد معها القلق والاضطراب، إذ سرعان ما كانت تؤاد عقب إحيائها ثم لا تلبث أن تعود حتى تموت[٣].

وقد كان أسوأ مثل للوزير في العصر المملوكي هو تولى الأمير سيف الدين منجك الوزارة[٤] عام ٧٤٨هـ/١٣٤٧م وذلك في عهد السلطان الناصر حسن والذي أمر على أثر اضطلاعه بأعباء الحكم أن يسلم الوزير كل أمور الحكم في الدولة حتى من أقل المهام إلى أكثر المهام، فقد ذكر المقريزى "أن لا يستقر في المعاملات سوى شاهد واحد وعامل وشاد بغير معلوم، حتى أن كُتاب الدواوين خشوا عاقبة إهمالهم واتفقوا على أن يجمعوا مبلغ من المال يسلمونه إلى منجك سراً فعدل منجك عن رأيه وصار الكُتاب وأرباب الدواوين من أقرب الناس وأُحبهم إليه، على أن هؤلاء لم يكتفوا بذلك بل زينوا إليه الاستيلاء على أموال الناس بغير حق وسمع بذلك الولاة وأصحاب الحاجات فهرع الناس إليه من مصر والشام وقصدوه، واتخذ الوزير لنفسه وسطاء

=فى الدولة الأيوبية، وعرفه بأنه كاتب له مجلس فى الديوان/ابن مماتى، قوانين الدواوين، ص٩، د. حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف، جـ٣، ص١٠٨٧، وقد كانت تلك الوظيفة عظيمة ذكر عنها القلقشندى "أنها وظيفة جليلة رفيعة القدر ... وهذا الديوان هو أرفع دواوين الأموال، وفيه تثبت التواقيع والمراسيم السلطانيه، وكل من دواوين الأموال فهو فرع من هذا الديوان وإليه يرجع حسابه وتتناهى أسبابه، أما إستيفاء الدولة فهى وظيفة رئيسية، والذى كان يتولاها كان عليه أن يدير أمور الدولة ويعرف أصل الأموال التى تدخل للدولة هذا إلى جانب معرفة فيم يتم إنفاق تلك الأموال وذلك بالضبط والتحرير، راجع: القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٤، ص ص٢٩-٣٠، وعندما ألغى الناصر محمد وظيفة الوزارة، ألغى معها وظيفتى النظر والاستيفاء من جميع وسائر الأعمال: راجع: النجوم الزاهرة، جـ٩، ص٤٨، المقريزى، السلوك، جـ٢، ق١، ص١٥٣، حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف، جـ٣، ص١٠٨٩، فقد كان فى كل بلد ناظر مستوف وعده مباشرين، فأمر الناصر عدم استخدام أحد منهم فى أى إقليم لا يكون للسلطان فيه مال، وأينما كان للسلطان مال فى أى مكان (إقليم) يكون فى هذا المكان ناظر وأمين لا غير: راجع: المقريزى، السلوك، جـ٢، ق١، ص١٥٣، ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٩، ص٤٨، حسن الباشا، المرجع نفسه، ص ١٠٨٩، وسوف نوضح بالتفصيل فيما بعد ان السلطان الناصر محمد عندما ألغى الوزارة قسم أعمالها بين ثلاثة من الموظفين هما، ناظر الخاص، شاد الدواوين، كاتب السر، راجع: أحمد عبد الرازق، البذل والبرطلة، ص٨٦.

[١] على إبراهيم حسن، تاريخ المماليك البحرية، ص٢٩٣، سعيد عاشور، نظم الحكم، ص٣١.

[٢] المقريزى، السلوك، جـ٢، ق٢، ص٥٣٤.

[٣] على إبراهيم حسن، تاريخ المماليك، ص٢٩٦.

[٤] لمعرفة مزيد من التفاصيل على ما فعله الوزير منجك فى عهد السلطان حسن: راجع: المقريزى، السلوك، ص٧٥٣ ص٧٦٩، المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٣٢١، أحمد عبد الرازق، البذل والبرطله، ص٢٩.

لجمع الرشوة، وأخذ يولى من يشاء ويعزل من يشاء ويستحوذ على أموال الناس بالباطل، وأصبح بقاء العمال في ولايتهم متوقفاً على ما يقدمونه إليه من المال"[1].

هكذا أصبح منصب الوزارة عبئاً على الدولة بل أصبح مصدر قلق وفساد واضطراب ونحن نستطيع القول أن وظيفة الوزارة كانت مصدر قلق وإضطراب نظراً لما حدث فيها من تدهور واضطراب، والدلائل على ذلك الأمثلة السابق ذكرها ونحن ذكرنا على سبيل المثال فقط وليس الحصر لأن الأمثلة على ذلك عديدة ومتنوعة كل يوم إذا ما بالغنا في ذلك.

وقد ذكرت الباحثة في الفصل الأول أن من أهم أسباب الأزمات الاقتصادية هي الفساد الإداري وقد شمل جميع الوظائف ولكن من ناحية تدهورها على أساس ما كان يتم من البذل والرشاوى وتحدثت عن جانب أخر في هذا الفصل لتجنب البحث مادة التكرار حتى لا تفقد قيمتها.

وهناك وظائف أخرى حديثة ومستجدة ظهرت في العصر المملوكي عندما ألغى الناصر محمد وظيفة الوزارة، تلك الوظائف كان لها الأثر الهام في الدولة المملوكية فهو قد خشى أن يولى شخص واحد جميع مهام الدولة، فإستطاع بذكائه أن يوزع تلك الوظائف التي كان يقوم بها الوزير على ثلاثة أشخاص وهم ناظر الخاص، شاد الدواوين وكاتب السر[2] حتى يستطيع هو بمفرده أن يدير دفه الأمور ويكون هو المسيطر على كل ما في الدولة وشئونها، ووظيفة ناظر الخاص، وقد كان من أهم الأمور المنوط بها (المهام التي يقوم بها) هو التحدث فيما هو خاص بمال السلطان من إقطاعه أو نصيبه من أموال الخراج وبلاد الجباية مما هو خارج عن الأموال العامة (أي مما ليس من الأموال العامة)، ولم يستطيع أن ينفذ أي أمر من الأمور إلا بمراجعة السلطان[3] وكان يعتبر من خاصة السلطان، وقد وكل إليه النفقات والكساوى وخلع الأمراء والجند والأضحية، وخلع عيد الفطر، وكساوى حرم السلطان[4] وكان من اختصاصه التحدث في أمر الخزانة السلطانية، وكانت بقلعه الجبل، وكانت كبيرة الوضع لأنها كانت مستودع أموال المملكة، وقبل أن تستحدث وظيفة ناظر الخاص كان نظر الخزانة منصباً جليلاً، ولكن بعد إنشاء

---

(١) المقريزى، الخطط، جـ٢،ص ص٣٢٠-٣٢١

(٢) القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٤، ص٣٨، ابن إياس،المصدر السابق، جـ١، ق١، ص٣٤٩.

– Demombynes , la syrie a le paque des Memlouks, pp 71-72, Bjorkman, Beitrage zur Geschichte der staatskan-zelei im islamischen Agypten , 38

(٣) القلقشندى، المصدر نفسه، جـ٤، ص٣٠، حسن الباشا، الوظائف، جـ٣، ص١٢٠٨.

(٤) ابن إياس، المصدر نفسه، جـ١، ق١، ص٤٤٤.

نظر الخاص ضعف أمر نظر الخاص ولو أنها صارت تسمى الخزانة الكبرى[1] كما صار نظر الخزانة مضافاً إلى ناظر الخاص، وقد حدث في عهد السلطان برقوق أن تراجعت وقلت قيمة وأهمية ناظر الخاص وظهرت بدلاً منها وظيفة الأستادار التي سوف يتم الحديث عنها في حينها، ولناظر الخاص أتباع أي مساعدين من كُتاب ديوان الخاص، كمستوفى الخاص، وناظر خزانه الخاص[2] والخازندار الذي كان يطالبه ناظر الخاص في حساب خزائن الأموال السلطانية من نقد وقماش وغير ذلك[3].

أما عن وظيفة شاد الدواوين المستحدثة أيضاً في عهد الناصر محمد بن قلاوون[4] وتعتبر هذه الوظيفة التاسعة عشر من الوظائف التي كان يشغلها عسكريون بحضره السلطان المملوكي[5] وقد عظم وارتفع شأن شاد الدواوين وذلك في حالة عدم وجود وزير في الدولة، إذا كان شاد الدواوين يستقل بتدبير الدولة كما حدث في حالة الأمير بدر الدين محمد التركمانى ابن الأمير فخر الدين عيسى التركمانى الذي ولاه السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون وظيفة شاد الدواوين، وكانت الدولة بدون وزير فاستقل بتدبير أمور الدولة مدة أعوام[6]، وكان من مهامه تحصيل المال وصرف النفقات، وهو كان يصاحب الوزير ويتحدث معه في جمع الأموال إذ قال القلقشندى "إن صاحبها رفيقاً للوزير متحدثاً في استخلاص الأموال"[7]

أما عن وظيفة كاتب السر ففي عهد الدولة الأيوبية صار يتولى رتبة كتابة السر أعظم أهل الدولة[8] وقد كان القاضي الفاضل يشغل هذه الوظيفة في عهد الأيوبيين[9]، وفى بداية عصر المماليك يبدو أن صيغة كاتب السر قد اختفت وحل محلها صيغة كاتب الدست[10] أو كاتب

---

[1] ظلت الخزانه بقلعه الجبل إلى أن حولت فى عام ٧٩٠هـ إلى سجن لمماليك الظاهر برقوق فتلاشت ونسى أمرها: راجع: المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٢٢٧، جـ٣، ص٣٦٩ عن: حسن الباشا، المرجع السابق، ص١٢٠٨.

[2] حسن الباشا، المرجع نفسه، نفس الصفحه.

[3] القلقشندى،صبح الأعشى، جـ٤، ص٣٠.

[4] عرفت هذه الوظيفة فى الدولة الأيوبية، وقد جاء أنه فى سنة ٥٨٦هـ تولى سيف الدولة أبو الميمون مبارك بن كامل بن منقذ شد الدواوين بديار مصر: القلقشندى، صبح الأعشى، جـ١٢، ص٣٢٤.

[5] حسن الباشا، الوظائف، جـ٢، ص٦١١.

[6] المقريزى، السلوك، جـ٢، ص٣١٣، حسن الباشا، المرجع نفسه، ص٦١٢.

[7] القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٤، ص٢٢.

[8] ابو شامه، الروضتين، جـ١، ص٢٢٠.

[9] حسن الباشا، المرجع نفسه، جـ٢، ص٩٢٣.

[10] المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص ص٢٤٥-٢٤٦.

الدرج، وقيل أن الذي استحدث لقب كاتب السر هو المنصور قلاوون[١] وكان لا يتولى هذا المنصب إلا خاصة خواص الناس[٢] واستمر هذا لقباً على من ولى الديوان إلى نهاية عصر المماليك، وقد كان من أهم وظائفه النظر في أمور البريد، الاهتمام بأبراج الحمام حيث أنها من مستلزمات البريد[٣].

ويمكن القول أن وظيفة كاتب السر هى أرفع وظيفة بديوان الإنشا[٤]. وصاحبها أرفع مكانه في الدولة مع السلطان[٥].

هذا بالإضافة إلى وجود وظائف أخرى، قسمها القلقشندى إلى أرباب السيوف، وحملة الأقلام وينقسم كل قسم من هذين القسمين إلى نوعين، من هو بحضره السلطان، ومن هو خارج عن الحضرة السلطانية... ومثال على ذلك وظيفة الحاجب وهو الذي يقوم بإدخال الناس على السلطان[٦] ويوكل إليه من يعرض ومن يرد إلى جانب أنه يحجب السلطان عن العامة، ويتحكم في إغلاق باب السلطان وفتحه في مواقيته[٧].

هذا إلى جانب وظيفة الأستادار[٨] التي كان يشغلها في العصر الأيوبي أحد الأمراء العسكريين، وكانت مهمته تقتصر في عصر الأيوبيين على الإشراف على حاشية القصر وخدمه وكان عليه الإشراف على إعداد السماط وأمور المطبخ والشراب والمحافظة على المخزون من المواد

---

(١) عفاف سيد صبره، ديوان الإنشا وتطوره فى عصرى الأيوبيين والمماليك مع تحقيق مخطوط الموشى فى صناعة الانشا-للموصلى الكاتب، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعه القاهرة سنة ١٩٧٠م، ص٢٤، على مبارك، الخطط، جـ١، ص٣٠، النجوم الزاهرة، جـ٧، ص ص٢٩٣-٣٣٣.

(٢) عفاف سيد صبره، المرجع السابق، ص٢٥.

(٣) المرجع نفسه، نفس الصفحه.

(٤) ديوان الإنشا كان هو المختص بالمكاتبات الرسمية التى ترد إلى الدولة أو التى تصدر عنها، وبالتالى فإن متوليه إحتل أخطر منصب رسمى يتولاه مسئول فى الدولة بوصفه خازن أسرار المملكة، لمزيد من التفاصيل، راجع: القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٤، ص ص١٥-٢٣، عفاف سيد صبره، المرجع السابق، المقدمه.

(٥) عفاف سيد صبره، المرجع نفسه، ص٢٣.

(٦) سعيد عاشور، نظم الحكم والإدارة، ص٣١.

(٧) القلقشندي، صبح الأعشى، جـ٤، ص١٩.

(٨) هى كلمة فارسية مركبة من استد بمعنى الأخذ، ودار من المصدر الفارسى داشتن، وهى بمعنى ممسك، فيكون معناهـا ممسك الأخذ أو متولى قبض المال، راجع: صبح الأعشى، جـ٥، ص٤٥٧، حسن الباشا، الوظائف، جـ١، ص٤٣، د. إيمان محمد إبراهيم عرفه، الفارسية قواعد ونصوص، راجعه وقدم له د. السباعى محمد السباعى، الطبعه الأولى، سنة١٩٩٨م، ص٢٣٨، وكلمه استادار تعنى فى موضع أخر رئيس كل عمل وحرفه، راجع: د. منى أحمد حامد، المصطلحات الإدارية الفارسية فى العصر المملوكى، "دراسة معجمية دلاليه" سنة ٢٠٠٢م، ص١٢.

الغذائية[١]، وبمعنى آخر كان الأستادار هو الذي ينظر في أمر وإدارة البيوت السلطانية[٢] وانتقلت هذه الوظيفة إلى دولة المماليك البحرية، حيث قام الأستادار بنفس الاختصاصات التي كان يقوم بها في الدولة الأيوبية، فظل له أمر البيوت والخزانات كلها من المطابخ والشرابخاناه وأمر الحاشية والغلمان، وكان دائماً بجانب السلطان في إقامته ورحيله وأثناء سير السلطان في موكبه، وله الحكم في الغلمان وإليه أمر الجاشنكيرية[٣] وقد كان كبير الأستاداريه نظير الأستادار في الإمره والرتبة، وله أيضاً السلطة المطلقة في طلب ما يحتاجه كل بيت من البيوت من النفقات والكساوى وما يجرى مجرى ذلك[٤] وقد كان للاستادار ديوان خاص به يسمى ديوان الأستداريه أو ديوان المفرد وقد كانت مهمة هذا الديوان تنفيد قرارات الاستادار وإرسالها إلى ديوان الإنشاء ليكتب المراسيم على مقتضاها[٥]، وقد أنشئ هذا الديوان في عام ٧١٥هـ، وكانت مهمته هي القيام بصرف مرتبات المماليك السلطانية جميعها ونفقتهم من جامكيات وعليق وكسوه، وكان الإيراد الذي يصرف لهؤلاء جميعاً من البلاد التي أفردت له[٦].

هذا بالإضافة إلى وجود العديد من الوظائف المختلفة التي استُحدثت في عصر المماليك وليس لها أهمية هنا في مجال بحثنا[٧]، وكان الأستادار له حق التصرف في معظم الأقاليم بطرق مختلفة ومتعددة[٨] والدليل على ذلك ما ذكره النويرى عندما أمر السلطان الظاهر بيبرس الأمير جمال

---

[١] حسن الباشا، الوظائف، جـ١، ص٤١.

[٢] د. سعيد عاشور، نظم الحكم والإدارة، ص٣١.

[٣] اسم وظيفة مركب من لفظين فارسيين أحدهما جاشنى ومعناه الذوق، والثانى كير ومعناه المتعاطى لذلك أى المعنى الإجمالى هـو الذى يذوق، وهو موظف مهمته ان يذوق الطعام والشراب قبل أن يتناوله السلطان خوفاً من أن يكون مسموماً، وقد كان له حق الاشراف التام على إعداد الطعام والشراب، ومراقبة من يقومون بذلك والتأكد من إخلاصهم، ومن هنا كان له الإشراف على السماط مع الأستادار، كما كان يقف معه على السماط أثناء جلوس السلطان عليه، وكانت وظيفة الجاشنكير فى أغلـب الظن موجوده عند الغزلويه والسلاجقه والأتابكه والأيوبيين، غير انها حظيت وإرتفع شأنها عصر المماليك البحرية وكانت على درجة عاليه من الترتيب والتنظيم: راجع: صبح الأعشى، جـ٤، ص٢١، حسن الباشا، الوظائف، جـ١، ص ص ٣٤٤-٣٤٥، منى أحمد حامد، المصطلحات الإدارية الفارسية فى العصر المملوكى، ص٤٨.

[٤] القلقشندي، صبح الأعشى، جـ٤، ص٢٠، ٥٣، ٤٦،٤٩، حسن الباشا، الوظائف، جـ١، ص٤٤.

[٥] القلقشندي،المصدر السابق، جـ٦، ص ص١٩٩-٢٠٢، حسن الباشا، المرجع السابق، جـ١، ص٤٤.

[٦] حسن الباشا، المرجع نفسه، نفس الجزء والصفحه.

[٧] يمكنك معرفة المزيد من التفاصيل: راجع، القلقشندي، المصدر نفسة، جـ٤، ص ص ١٦-٢١

[٨] الظاهرى، زبده كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، القاهرة سنة ١٩٨٨م، ص١٠٦ عن د. منى سعد محمـد الشـاعر، شبكه الرى المصرية فى عصر دولة المماليك البحرية، المؤتمر الدولى حول التاريخ الاقتصـادى للمسـلمين، جـ٢، سـنة ١٩٩٨، ص٥٤.

الدين موسى بن يغمور أستاذ الدار العالية ٦٦٢هـ/١٢٦٣م بالاهتمام بأمر رى بعض الجزر والتي قل ريها[١] ففعل ما أمر به.

إلى جانب ما سبق من وظائف فقد كان هناك بعض الوظائف لها صله مباشرة بشئون الحكم والإدارة من أهمها وظيفة الوالي[٢] وقد كان الولاة يختارون دائماً من بين الأمراء[٣]وقد كان الولاة ثلاثة أنواع كان أهمهم والى القاهرة وهو من أهم الموظفين الإداريين[٤] باعتبار أن شئون الحكم والإدارة تطلبت تعيين موظف كبير مثله[٥]، إلى جانب والى الفسطاط المعروفة بمصر[٦] فيحكم في كل ما يخص مصر على نظير ما يحكم فيه والى القاهرة، أما والى القرافة فيحكم في القرافة، ويتم ضم ولاية القرافة إلى ولاية مصر ولكنها كانت لا تبلغ أهمية كبيرة مثل ولاية القاهرة[٧] وكانت من أهم أعمال الولاة هي القيام بالإشراف على العاصمة، وصيانتها وحماية أهلها من عبث المفسدين ومثيري الفتن[٨] إلى جانب العمل على استتباب الأمن والنظام، والمحافظة على أموال الناس وأرواحهم[٩].

ونظراً لخطورة وأهمية وظيفة الوالي وتعدد مسؤولياته، فإنه كان لا يستطيع النوم خارج المدينة إلا بمرسوم خوفاً من حدوث حريق أو غير ذلك من حوادث...[١٠] هذا وكان ظلم الولاة عظيم

---

(١) النويرى، نهاية الأرب، جـ٣٠، ص٩٧.

(٢) تطلق هذه اللفظة عاده على أمير القطر وحاكمه والمصدر منها ولاية بمعنى الإمارة أو السلطه، وقد عرف الـوالى منـذ صـدر الإسلام، إذ جرت العادة أن ينوب الولاه عن الخلفاء فى حكم الأقطار الإسلامية أو الولايات التابعة لهم، وقد يستشف مـن الوثائق البردية أنه كان يدعى أحياناً فى خطبه الجمعه للخليفه والوالى معاً: راجع: حسن الباشـا، الوظـائف، جـ٣، ص ص١٣٠٨-١٣٠٩، د. سيده كاشف، مصر فى عصر الولاه؛ ص٣٦ عن جروهمان، المحاضرة الثالثة عن الأوراق البرديـة العربية ص١٢ عن حسن باشا، الوظائف، جـ٣، ص١٣٠٩.

(٣) سعيد عاشور، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية، ص١٤١.

(٤) على إبراهيم حسن، تاريخ المماليك البحرية، ص٢٩٧.

(٥) المرجع نفسه، ص٢٩٨.

(٦) حسن الباشا، الوظائف، جـ٣، ص١٣٢١.

(٧) صبح الأعشى، جـ٤، ص ص٢٢-٢٣.

(٨) سعيد عاشور، نظم الحكم والإدارة، ص٣١، سعيد عاشور، مصر فى عصر المماليك البحرية، ص١٤١.

(٩) على إبراهيم حسن، المرجع نفسه، ص٣٠٠، محمد محمود زيتون، الإدارة المحلية فى مصر، ص٩٩.

(١٠) سعيد عاشور، نظم الحكم والإدارة، ص٣١.

"لأنهم يجرون الباطل مجرى الحق ويخرجون الجور مخرج العدل ويقولون أننا على الحق وهم أماتوه"[1].

وقد كان الولاة في بعض الفترات مصدر قلق واضطراب للدولة، فقد ظهرت شدة الولاة على الرعية وظلمهم وعسفهم بهم من خلال أعمالهم المفزعة التي أصابت الرعية بالكرب والشدة حتى في عصر الناصر محمد بن قلاوون نفسه، والدليل على ذلك عندما اختار الناصر محمد لولاية القاهرة الأمير قدادار[2] الذي كان على ولاية البحيرة فاستدعاه الناصر محمد وولاه القاهرة عام ٧٢٤هـ/١٣٢٥م[3] لكن في عهده حدث ما لم يكن يحمد عقباه فقد كثرت شكاية الناس منه، وتسبب في وقوع الكثير من الضرر بالناس (الرعية) حتى الباعة لم تسلم من شر ذلك الوالي لأنه أمر هم بعدم فتح (حوانيتهم) ودكاكينهم بعد العشاء، وقد جمع دراهم كثيرة[4] مما ألزم الناس به في كل حارة أن يدفعوا له الكثير من النقود، وعندما كثرت شكاية الناس منه عزله الناصر محمد وعين بدلاً منه الأمير ناصر الدين بن المحسنى إلى أن مات عام ٧٣٠هـ/١٣٢٩م[5].

هذا وقد كان الولاة بعد عصر الناصر محمد بن قلاوون مصدر ضعف واضطراب كبير للدولة خاصة في ظل وجود سلاطين ضعاف، ذلك أن حكام الولايات كانوا مصدر شر كبير، بالإضافة إلى أنهم كانوا يطمحون في منصب السلطنة فكانوا يحاربون بعضهم بعضاً، ذلك لأن الوالي كان قائد الجيش المرابط في تلك الولاية، وعندما كان امتلاك القوة خطراً ذلك لأن ولاه المماليك كانوا غير متزنين لذلك تعرضت دولة المماليك لهزات عنيفة وحروب داخلية مدمره وإضطرابات كثيرة كانت من أكبر عوامل ضعفها وتحللها وسقوطها[6]، هذا إلى جانب ظلم الولاه وعسفهم

[1] ابن الأخوه: محمد بن محمد بن أحمد القرشي، معالم القربة فى أحكام الحسبة، نقلة وصححه (روبن ليوى)، مطبعه دار الفنون بكمبردج سنة ١٩٣٧م، ص٢١٩.، نفس الكلام عند. عبد الرحمن بن نصر الشيزرى، نهاية الرتبة فى طلب الحسبة، تحقيق ومراجعة/ د. السيد الباز العريني، دار الثقافة، بيروت- لبنان، ص٢١٨.

[2] الأمير سيف الدين قدادار مملوك الأمير برلغى وكان من خبره أنه تنقل فى الخدم حتى ولى الغربية من أراضى مصر سنة ٧٢٣هـ، ثم إنتقل الى ولاية البحيرة، راجع: المقريزى، الخطط، جـ٢، ص ص ١٤٨-١٤٩.

[3] المقريزى، الخطط، جـ٢، ص١٤٩.

[4] المصدر نفسه، ص١٥٠.

[5] المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

[6] محمد ماهر حماده، الوثائق السياسية والإدارية للعصر المملوكى، ص ص٣٥-٣٦.

بالفلاحين لكثرة المغارم والمظالم التي أصابتهم من جراء الولاة حتى أنهم أخذوا منهم "غير العادة أضعافاً"(١).

أما عن الإدارة الإقليمية في أعمال الوجهين البحري والقبلي خارج القاهرة والإسكندرية، فأشرف عليها مجموعة من الولاة، وكان الوجه البحري مقسما إلى عشره أعمال (جهات) هي القليوبية والشرقية والدقهلية (المرتاحية)(٢) ودمياط والغربية والمنوفية وأبيار البحيرة وفوه والنتراويه وقد حكم كل منها والى(٣).

والولاية التي أظهر سلاطين المماليك اهتمامهم بها هي ولاية البحيرة وذلك لتخوفهم من ثورات الأعراب والفتن التي كانوا يثيرونها من وقت لأخر لذلك عين سلاطين المماليك على البحيرة نائب خاص بها لينوب عن السلطان فيها(٤) وكان والى الولاة هو الذي يشرف على جميع الولاة لذلك أطلق عليه إسم الكاشف(٥) هذا وقد حدث تطور إداري واضح عام ٧٦٧هـ/ ١٣٦٥م(٦) عندما حولت مدينة الإسكندرية من مجرد ولاية يحكمها وال إلى نيابة يحكمها نائب(٧) وذلك نظراً لأهمية الإسكندرية من الناحية التجارية(٨) واهتم سلاطين المماليك بمدينة الإسكندرية اهتماما عظيماً وحولوها إلى وحده إدارية كبيرة لها شخصيتها فأصبحت نيابة نائبها من الأمراء المماليك وبها مجموعة من كبار الموظفين(٩).

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ٢، ص٣٠٢، سعيد عاشور، المجتمع المصرى فى عصر المماليك، ص٥٠.

(٢) محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م، ق١، القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٣-١٩٥٤م، ص١٠٩، أصدر الملك الناصر محمد بن قلاوون مرسوماً بضم بلاد المرتاحية إلى بلاد الدقهلية وجعلها إسماً واحداً بإسم الدقهليه والمرتاحية واستمر هذا الإسم إلى سنة ٩٣٣هـ.

(٣) سعيد عاشور، نظم الحكم والإدارة، ص٣٣-٣٤، على إبراهيم حسن، تاريخ المماليك البحرية، ص٣٠٤.

(٤) سعيد عاشور، المرجع نفسه، ص٣٤، على إبراهيم حسن، المرجع نفسه، ص٣٠٥.

(٥) القلقشندي، صبح الأعشى، جـ٤، ص٢٥، سعيد عاشور، نظم الحكم والإدارة، ص٣٤-٣٥.

(٦) القلقشندي، المصدر نفسه، جـ٤، ص٢٤، على إبراهيم حسن، المرجع نفسه، ص٣٠٦.

(٧) سعيد عاشور، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية، ص ص١٤٢-١٤٣، صبح الأعشى، جـ٤، ص٢٤، على إبراهيم حسن، المرجع نفسه، ص٣٠٦.

(٨) سعيد عاشور، نظم الحكم والإدارة، ص٣٤-٣٥، سعيد عاشور، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية، ص ص١٤٢-١٤٣.

(٩) القلقشندي، صبح الأعشى، جـ٤، ص٢٤، عاشور، نظم الحكم، ص٣٥.

هذا وقد كانت وظيفة المحتسب لها دوراً هاماً في سير الأحداث، فقد كان له الدور الأكبر في الناحية الاقتصادية في الدولة[١] حيث أن الحسبة هي الوظيفة التي تراقب أحكام الشريعة فيما هو حادث فعلاً في المجتمع الإسلامي على اختلاف طبقاته من حيث إلحاق الضرر بالمصلحة العامة[٢].

وقد كانت مهمة عمل المحتسب أن يكون موجوداً دائماً بالأسواق يراقبها في كل وقت ويدور على الباعة ويكشف الدكاكين والطرقات ويتفحص الموازين والأرطال حتى لا يغش الناس فيها إلى جانب أنه يفحص الأطعمة وما يغشونه بها وكان هذا العمل بالليل والنهار وفى أوقات مختلفة ومُفاجئه بدون أن ينذرهم أو يعرفهم بميعاد ذهابه إليهم[٣] فيفاجأهم بزيارته لهم وكان على دراية بما يأتى إلى الأسواق وما تستقر إليه الأسعار، وعندما كان الخبز هو أساس لمعيشة المستهلك ولابد أن يكون متوفراً في الأسواق فكان على المحتسب أن يفرض على الطحانين مقادير معينه تذهب كل يوم إلى دكاكين (حوانيت) الخبازين[٤]، وكان عمل المحتسب واحد في كل العصور والأزمنة في الأسواق على اختلافها لمنع التلاعب في الأسعار والموازين أو غش السلع[٥].

وتطورت وظيفة المحتسب على مر العصور نظراً لاتساع الدولة الإسلامية وتعدد المدن والأقاليم والولايات، حتى إذا جاء عصر الأيوبيين والمماليك أدركوا أهمية هذه الوظيفة من الناحية الإدارية حيث أنها وثيقة الصلة بالسلطة القضائية، فأصبح هناك ثلاث وظائف للحسبه في عهد المماليك في مصر والقاهرة والإسكندرية، ولقد كان عمل المحتسبين ونوابهم متمشياً مع اتساع الأعمال وكثرة الواجبات المفروضة، وأصبح تعدد المحتسبين مثل تعدد ولاه الأقاليم[٦].

وظهر دور المحتسب في ظل حدوث الأزمات الاقتصادية، فعندما كانت تحدث أزمة بعد فيضان النيل أو بسبب حدوث الفتن والاضطرابات أو غير ذلك من الأسباب فنجد أن الأسعار ترتفع فيقل الخبز ويتزاحم الناس على الأفران ودكاكين الخبز، ويظهر احتكار التجار للحوم والغلال

---

[١] د. عبد المنعم ماجد، تاريخ الحضارة الإسلامية فى العصور الوسطى، ط٣، سنة ١٩٧٣ القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، ص ص٥٥-٥٦.

[٢] د. السيد الباز العرينى، الحسبة والمحتسبون فى مصر، المجلة التاريخية المصرية، مجـ٣ العدد الثانى، سنة ١٩٥٠م، ص١٥٧.

[٣] ابن الأخوه، معالم القربة، ص المقدمة وما بعدها.

[٤] الباز العرينى، الحسبه والمحتسبون، ص١٦٢ ص١٦٣.

[٥] د. نعيم زكى فهمى، طرق التجارة الدولية ومحكاتها بين الشرق والغرب، الهيئة العامة للكتاب سنة١٩٧٣م، ص ص ٣٣٠-٣٣١.

[٦] د. صبحى عبد المنعم ماجد، الحسبه فى الإسلام بين النظرية والتطبيق، جـ١، دار رياض الصالحين سنة١٩٩٣م، ص٣١.

والدقيق والخبز[١] ويخزنوه ليبيعوه بسعر أعلى من سعره الطبيعي أو لأن يبيع تجار اللحوم لحوم القطط والكلاب فعندما سمع المحتسب عام ٦٩٥هـ/١٢٩٥م أن الناس يأكلون لحوم القطط والكلاب عنفهم وعزرهم وعاقبهم على ذلك[٢].

وعلى الجانب الآخر نجد عكس ذلك فيعجز المحتسب عن أخذ إجراءات مناسبة عند حدوث الأزمة الاقتصادية فيعزله السلطان ويعين بدلاً منه، وما حدث عام ٧٣٦هـ/١٣٣٥م دليل على ذلك، فعندما حدثت الأزمة الاقتصادية عقب نقص مياه النيل عند حد الوفاء اللازم لري الأرض، نقص وجود القمح في مصر، وبدأ الناس يتزاحمون على الأفران لشراء الخبز بل ينهبون ويقتلون من أجل الحصول عليه وصعب الأمر أكثر من ذلك، فلم يستطيع المحتسب أن يجد حل لذلك وسط الاضطراب والفوضى للحد من هذا الغلاء، فعزله السلطان الناصر محمد بن قلاوون، وعين بدلاً منه محتسب آخر ليجد حل لما يحدث فعين شخص يدعى الضياء، وأول ما فعله أنه ختم شون الأمراء كلها بعد أن سجل ما فيها من عدد الأرادب، وكتب ما يحتاج إليه الأمير من (الطعام) الجراية لمؤونته والعليق لدوابه إلى حين قدوم الغلال الجديدة، وأمر بعدم فتح أي شونه إلا بإذنه[٣]، ونظراً لأن الناس أحبوا هذا المحتسب نظراً لعدله وورعه إلا أنه لا يعجبه هذا فعمل على عزله عام ٧٣٨هـ/١٣٣٧م وعين بدلاً منه محتسباً آخر[٤]، ومن المرجح أنه عينه حتى يكون تحت إمرته وسطوته فيدفع الأسعار متى شاء ويطرح البضائع على التجار في أي وقت ويضر الناس ولا يهمه إلا مصلحته وجمع الأموال إرضاءاً للنشو ناظر الخاص الذي عينه.

وأحياناً كانت تثور العامة من الشعب لعزل المحتسب لأنه كما نعرف له سلطه تسعير البضائع فتدخلت الرشوة والبرطله في ذلك، فنجد في عام ٧٧٥هـ/١٣٧٣م عندما حدثت الأزمة الاقتصادية لنتيجة انخفاض ماء النيل[٥] فحدث الغلاء[٦] فاستغاث عامة الناس بالسلطان فسألهم عن حاجتهم ومطالبهم فطلبوا منه عزل المحتسب علاء الدين بن عرب وذلك لأنه كان يأخذ الرشاوى من السوق، ولا يسعر البضائع فحدث للناس بذلك غضب وكره وضيق[٧].

---

[١] د. قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى، ص ص٥٧-٥٨.

[٢] المقريزي، السلوك، جـ١، ق٣، ص٨١٤.

[٣] المقريزى، السلوك، جـ٢، ق٢، ص٣٩٥.

[٤] المصدر نفسهجـ٢، ق٢، ص٤٤٤.

[٥] المقريزى، إغاثة الأمة، ص٤٠.

[٦] حامد زيان، الأزمات الاقتصادية، ص٤٩.

[٧] ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق٢، ص١٢٦.

أضف إلى ذلك ما حدث لتلك الوظيفة من إضطراب أيضاً وثوره العامة على المحتسب، عندما قل الخبز من الأسواق وارتفعت الأسعار عام ٧٨٣هـ/١٣٨١م، ولكن رغم أن الأمير برقوق أمر بفتح مخازن الغلال وبيع منها للناس بسعر مناسب لكن العامة ثاروا وطالبوا بعزل المحتسب الذي يدعى (المليجى) وأن يعين شخص أخر يدعى محمود العجمي، فأجابهم برقوق إلى طلبهم وأعاد محمود العجمي إلى الحسبه[١].

والمتأمل لهذه الوظيفة خاصة في العصر المملوكي يجد أنها فسد أمر ها نتيجة الرشاوى والبرطله التي كان يدفعها السوقه أو التجار للمحتسب[٢] حتى يتغاضى عن التسعير للبضائع وإهمال أمر ها، فذكر د/ أحمد عبد الرازق عنها أن أحد كُتاب القرن ٨هـ/١٤م ذكر عنها قائلاً، أما أمر الحسبه فإعلموا- حكم الله- أن أمر ها قد فسد واستحكم فساده، وكثر الطمع في أموال الناس بسببها، وقد بقيت سيئة للسلطان أن يوليها أحد ولا حاجة للناس بها[٣].

تأثير الأزمات الاقتصادية على الموارد المالية للدولتين الأيوبية والمملوكية البحرية:

أ- الإقطاع:

تعددت إيرادات الدولة الأيوبية والمملوكية بشقيها البحري والجركسى، وتنوعت موارد تلك الإيرادات، وكان معظم هذه الإيرادات قديمة وجدها السلطان صلاح الدين الأيوبي بمصر فأبقى بعضها على حاله وألغى البعض الأخر، فأما المورد الأول لإيرادات الدولة الأيوبية والمملوكية البحرية والجركسية كان الإقطاع الحربي[٤].

---

(١) ابن إياس،المصدر السابق، جـ١، ق٢، ص٢٩٨.

(٢) د. أحمد عبد الرازق، الحضارة الإسلامية فى العصور الوسطى، القاهرة سنة ١٩٩٠م، ص١١٥.

(٣) د. أحمد عبد الرازق، المرجع نفسه، ، ص١١٦.

(٤) د. حسنين ربيع، النظم المالية، ص٤٠.

وقد كان الإقطاع[١] من أهم موارد إيرادات الأيوبيين والمماليك[٢]، ذلك لأنه مصدر الإيراد الدائم اللازم للصرف على الجيش السلطاني وجيوش الأمراء الإقطاعيين (الجنود)، فضلاً عن النفقات العسكرية الهامة للجيش بنوعيه في زمن الحروب[٣] هذا وقد عرف نظام الإقطاع[٤] منذ القدم، فقد كان الخليفة يقُطع من يريد قطيعه أو إقطاعاً من الأرض في أى بلد من بلاد الدولة، ويقرر على مقطعها شيئاً يقوم به لبيت المال في كل سنه، وقد سمي ذلك النظام مقاطعه إلا أنه كان قليلاً[٥].

هذا وقد سار الفاطميين في مصر على نظام العباسيين في إقطاع الأراضي أحياناً، وكان يسمى ما عندهم بالسجلات[٦] ثم حل نظام الإقطاع في مصر الأيوبية محل نظام الأعطيه (الرواتب)[٧] فإذا

---

[١] المقصود بالإقطاع هنا هو ما يتحصل من غله نقداً و عيناً من أراضى زراعية أو جهة من جهات الإيراد، ويعرف هذا النوع من الفقهاء المسلمين بإقطاع الإستغلال من مال الخراج أو الجزية وتقدير الخراج، سواء بالمقاسمة أو على المساحة فضلاً عن مدة الإقطاع، وحال المقطع أثناء بقاء الإقطاع من حيث السلاطين والمرضى والموت: الماوردى، الأحكام السلطانية، ص١٧٢-١٧٣ عن د. الباز العرينى، المماليك، ص١٦٨.

(2) Hassanien Rabie; the financial system of Egypt (A.H564-741) A.D 1169-1341); London, oxford university press – New york Toronto ,1972, p133

[٣] سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص١٧٨، سعيد عاشور، نظم الحكم والإدارة، ص ص٧-٨.

[٤] ذكر الدكتور سعيد عاشور، عن الإقطاع ما ذكره د. الباز العرينى والماوردى وقد كان له نفس الرأى حينما قال أننا لا نقصد بالإقطاع مساحه الأرض من حيث الإتساع أو عدم الاتساع، إنما هو فى عرف العصور الوسطى مصطلح قصد به طريقة حيازة الأرض وأسلوب إستغلالها، ومدى هذا الاستغلال والحقوق والواجبات المترتبة على هذا الاستغلال، دون أن ترتبط بهذا كلـه مساحة الأرض، فقد يكون كبيراً يشمل زمام عده قرى وقد يكون صغيراً لا يتعدى جزءاً من زمام قرية واحدة، وقد يكون بين هذا وذاك، راجع: د. سعيد عاشور، الفلاح والإقطاع فى عصر الأيوبيين والمماليك، ص٢١٤، أما الدكتور إبراهيم طرخان فيذكر عن التنظيم الإقطاعى أنه مرحلة من مراحل التطور العام فى تاريخ الدولة الملكية منذ العصور الوسطى فى الشرق والغرب، وتختلف أصول التنظيم الإقطاعى وجذوره وأطواره بإختلاف البلاد والأزمنة والخصائص الجغرافية والبشرية: راجع: د. إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص٥.

[٥] القلقشندى، صبح الأعشى، جـ١٣، ص١٢٣.

[٦] المصادر لنفسه بنفس الجزء، ص١٣١ ص١٣٢.

[٧] كانت ظاهرة إحلال الإقطاع محل العطاء أو الرواتب لرجال الجيش، تمثل ظاهرة مهمه من مراحل تطور النظم الإقطاعية فى العالم الإسلامي. إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص٢١، لأنه كان من عاده الخلفاء الراشدين منذ عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه، وبنى أميه وبنى العباس والفاطميين، أن تجبى أموال الخراج (أى تتجمع كل أموال الخراج) ثم تفرق على الأمراء والعمال والأجناد كل على حسب قدرته، وبحسب مقاديرهم وكان يقال لذلك فى صدر الإسلام العطاء" راجع: المقريزى، الخطط، جـ١، ص٥٣ ص١٥٤، المقريزى، السلوك، جـ١، ص١٥٣. إذا كان الفاطميون فى مصر قد عملوا بنظام الإقطاع بصورة جزئية وخاصة لولاية الدوله، فقد ظل الفلاحون خاضعون للدولة وليس للمقطع مع استمرار دفع رواتبه الجند بنظام العطاء، علاوة على أن المقطع لم يكن مطالباً بتقديم أى خدمة عسكرية، راجع:

- Hassanien Rabie (H.M) : the financial system of Egypt, PP26-28 =

أردنا أن نرسم صوره حقيقية للإدارة في تلك العصرين اللذين نحن بصدد الحديث عنهما (الأيوبي، والمملوكي البحري) فإن المدخل الطبيعي لهذه الصورة يتمثل في النظام الإقطاعي الذي ظهر قديماً لكن على نطاق بسيط، وطبق فيما بعد على نطاق واسع في ذلك العصرين، ولعل النظام الإقطاعي هو الذي شكل الإطار الأساسي الذي تطورت وارتقت داخله الصورة الحقيقية لنظام الإدارة والحكم(١).

فالنظام الإقطاعي كما عرفته وطبقته العصور الوسطي يمثل ظاهرة سياسية اقتصادية حربية اجتماعية إدارية، وليس ظاهرة اقتصادية مرتبطة بالأرض(٢)، فالإقطاع الذي يمثل جزءاً أساسياً من دراستنا، والذي عرفته الدولة الإسلامية أواخر العصور الوسطي في معناه أنه نظام محدد الأركان، يقوم في مضمونه وجوهره على أساس فكره الإستفادة من الأرض مقابل الالتزام بواجبات معينة، وبعبارة أخرى فإن النظام داخل إطار مجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة بين المقطع والمُقطع(٣)، أي منح أراضى بغرض الانتفاع بها وبدخلها، وقد لجأت الحكومات الإسلامية إلى نظام الإقطاع كوسيلة لدفع رواتب الجنود(٤).

ولتفسير ما حدث لظهور النظام الإقطاعي(٥) يمكن القول أن ما حدث في أواخر العصور الوسطي من ضعف العناصر العربية عن أن تستمر في الدفاع عن الكيان الإسلامي (الأمة الإسلامية) ضد

=حسنين ربيع، النظم المالية، ص١٢، وظل الخليفة الفاطمى يقرر مقدار من المال على الأرض المقطعه... ومن حقه فى أى وقت أن يأخذ الإقطاع ويصادره فى أى وقت.

(١) سعيد عاشور، نظم الحكم والإدارة، ص ص ٧-٨.

(٢) المرجع نفسه. نفس الصفحه.

(3)Hassanen Rabie , The financial system of Egypt, p133.

(4)Poliak , A.M ; The Ayyubid feudalis, JR AS (1939) pp 428-432، poliak. A.M ; "Some notes the feudalism system of the Mamluks" JR AS (1937). PP 97-107.

(٥) ظهر النظام الاقطاعى نتيجة لضعف الدولة الإسلامية حتى الخلافة العباسية نفسها إلى جانب فقدان العالم الإسلامى منذ أوائل القرن الخامس الهجرى لموارده الماليه من التجارة الدولية نتيجة سيطرة قوى أجنبيه على البحار، وإنتزاع دور الوساطه فى تجارة العبور الدولية وأخذها من المسلمين، الأمر الذى أدى إلى تدهور الطبقة البرجوازية والتمهيد للسيادة الإقطاعية، إلى جانب ظهور قوى مختلفة متعددة مثل السلاجقة والأتابكه والأيوبيين والمماليك فقد كان ظهورهم تعجيل بظهور النظام الاقطاعى العسكرى الذى تمتع فيه المقطع بكافة الحقوق الملكية. لمزيد من التفاصيل عما سبق ذكره. راجع. إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص ص١٠-١٥، محمد عبد العظيم ابو النصر، السلاجقة، تاريخهم السياسى والعسكرى، ط١، سنة ٢٠٠١م، ص ص٣٥٣-٣٥٤، راجع أيضاً: محمود إسماعيل عبد الرازق، الإقطاع الإسلامى من منتصف القرن الخامس إلى أوائل القرن العاشر الهجرى، حوليات كلية الآداب، رقم ١١، سنة ١٩٨٩، ص٩. د. حسين أمين، تاريخ العراق فى العصر السلجوقى، ط المكتبة الأهلية، بغداد سنة ١٩٦٥م، ص ص٢٠٦-٢٠٧.

الأخطار العديدة التي جاءت إليه وهددته من جميع أنحائه، ذلك الضعف كان نتاج(سببه) الجهد الكبير الذي بذله العرب منذ بداية ظهور الإسلام[1] وقد حمل هذا الجيش المكون من العناصر العربية السابق ذكرها لواء حركة الفتوح الإسلامية من بحر الظلمات أو المحيط الأطلسي – غرباً، حتى بلاد السند والهند وحدود الصين شرقاً[2] في الوقت الذي بدأ العنصر العربي يفقد قدرته وحيويته وجهده ولم يستطيع أن يبذل جهداً كبيراً، كان في هذا الوقت عناصر أخرى من الترك قد دخلت في الإسلام في وقت متأخر نسبياً، وأصبحت بطريقة أو بأخرى جزءاً من الدولة الإسلامية الكبرى مما أعطى الفرصة لهذه الدولة فرصة دخول دماء فتيه نشيطه، تفيض وتمتلئ حماسه للإسلام والدين الإسلامي الذي أصبح متغلغل في أعماق قلوبهم، وقدر لقبيلة الأتراك السلاجقة القيام بهذا الدور، تلك القبيلة التي أصبحت دوله وظهرت على مسرح الأحداث وحلت محل الدولة البويهية[3] فقد كان السلاجقة أقوياء فرضوا أنفسهم ووصايتهم وسيطرتهم على الخلافة العباسية المنهارة في بغداد[4] الذي لم يصبح فيها للخليفة العباسي من السلطة إلا الاسم[5] فقد كانت دولة السلاجقة دولة حربية[6] قامت تلك الدولة على أساس التوسع الحربي، فالحرب هي أساس وجودها وبقائها والدفاع عن كيالها ضد الأعداء من جيرالها فاعتمدت في ذلك على الجيش وقوته، فقد كان للسلاجقة جيش كبير يحميهم ويدافع عنهم في الداخل والخارج[7].

---

[1] سعيد عاشور، نظم الحكم والإدارة، ص٨.

[2] لمزيد من التفاصيل عن حركة التوسع الإسلامي، راجع. عبد الحميد العبادى، محمد مصطفى زياده، إبراهيم أحمد العدوى، الدوله الإسلامية تاريخها وحضارتها، ط٣، سنة ١٩٥٨م، مكتبة نهضة مصر، ص١١ إلى ص٢١، د. محمد عادل عبد العزيز، التاريخ الإسلامى العام، ط١، سنة ٢٠٠٣م، ص٩٨ إلى ص١٦٨.

[3] د. فتحى أبو سيف، خراسان تاريخها السياسى من سقوط الطاهريين إلى بداية الغزنويين ط١، سنة ١٩٨٨م، ص١٣٢-١٣٣ إلى ص١٣٩.

[4] سعيد عاشور، نظم الحكم والإدارة، ص٩.

[5] إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص١٠، محمد عبد العظيم أبو النصر، السلاجقة، ص٣٥٨.

[6] إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص٦.

[7] إهتم سلاطين وأمراء السلاجقة اهتماماً كبيراً بالجيش، وذلك لأنه عماد وأساس قيام دولتهم فهم أنفسهم رجال حرب وقتال وفرسان، عملوا فى الجيش السامانى والغزنوى وغيره كجنود وقاده وفرسان إلى جانب الروح القتاليه التى قد تأصلت فيهم لطول ممارستهم لحياة البداوه والقبليه فأصبح لكل سلطان من سلاطينهم العظام، ولكل أمير من حكام الأقاليم التابعين له جيش كبير مدرب يقوم بتسليحه والإنفاق عليه والإهتمام به. راجع: محمد عبد العظيم أبو النصر، السلاجقة تاريخهم السياسى والعسكرى، ص٣٥٣.

وقد كان الجيش في عصر السلاجقة يتطلب نفقات كبيرة وباهظة مما يضيف أعباء ثقيلة على ميزانيتهم، هذا إلى جانب أن دولة السلاجقة دولة ذات صفة حربية تطلبت تلك الصفة منذ بداية الدولة وفى وسطها لكثرة الحروب والمعارك التي دخلت فيها أن ينتقل التنظيم المالي فيها من نظام الرواتب والأعطية النقدية إلى قاعدة التعامل على أساس الإقطاعات(١).

والدليل على ذلك ما ذكره العماد الأصفهانى في وصف ما حدث في الدولة السلجوقية زمن السلطان ملكشاه (٤٦٥-٤٨٥هـ/١٠٧٢-١٠٩٢م) ونصه "وكانت العادة جارية بجباية الأموال من البلاد وصرفها إلى الأجناد، ولم يكن لأحد من قبل إقطاع، فرأى الوزير نظام الملك أن الأموال لا تحصل من البلاد لاختلالها، ولا يصح منها ارتفاع لاعتلالها ففرقها على الأجناد إقطاعاً، وجعلها لهم حاصلاً وارتفاعا، فتوافرت دواعيهم على عمارتها، وعادت في أقصر مدة إلى أحسن حالة من حليتها"(٢) فاقطعوا جنودهم إقطاعات بدلاً من الرواتب(٣).

وقد شرح المقريزى ذلك الانتقال فذكر أن نظام الملك رأى أن يعطى كل جندي (مقطع) قرية أو أكثر من قرية أو أقل من قرية كل على قدر إقطاعه، لأنه نظر بعين سليمة ونظره صائبة أن المقطعين عندما يأخذون الأرض فسوف يعتني كل منهم بها ويرعونها هذا إلى جانب أنهم سوف يعمرون تلك الأراضي، على عكس إذا اشتملت جميع أعمال دولتهم على ديوان واحد، فيحدث بسبب ذلك الفساد والخلل في البلاد(٤).

---

(١) حسنين ربيع، النظم المالية، ص٢٥.

(٢) البندارى الاصفهانى: الفتح بن على محمد البندارى الأصفهانى، تاريخ آل سلجوق، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان، سنة ١٩٨٠م، ص٥٥ ص٦٠، المقريزى، الخطط، جـ١، ص ص١٥٣-١٥٤، سعيد عبد الفتاح عاشور، المجتمع الإسلامى فى بلاد الشام فى عصر الحروب الصليبية، بحوث ودراسات فى تاريخ العصور الوسطى، جامعه بيروت العربية سنة ١٩٧٧م، ص٣٨.

(٣) ابن الأثير: على بن أبى الكرم محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانى المعروف بابن الأثير الجزرى، التاريخ الباهر فى الدولة الآتابكيه، تحقيق: عبد القادر أحمد طليمات، دار الكتب الحديثة بالقاهرة سنة١٩٦٣م، ص ص٢٠٥-٢٠٦، القلقشندى، صبح الأعشى، جـ١٣، ص١٢٣، إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص١١.

(٤) المقريزى، الخطط، جـ١، ص٩٥. أدى إتساع دولة السلاجقة فى عهد ألب أرسلان، وملكشاه إلى عجز خزانتها عن توفير أرزاق الجند، فرأى نظام الملك أن يعطى كل جندى قرية أو أكثر يعيش من إنتاجها وبذلك ضمن أرزاقها. راجع: البندارى الأصفهانى، آل سلجوق، ص٥٥.

- Carl. F. Pertry ; The Cambridge History of Egypt, p 245.

فقد لجأوا مثلهم مثل كثير من حكام العصور الوسطي في الغرب والشرق إلى نظام الإقطاع الحربي(١) بمعنى أن يوزع السلطان الأراضي والبلاد على أمرائه على هيئة إقطاعات تتفاوت مساحتها على حسب درجة كل منهم، لينتفعوا بها ويعيشوا من خيراتها، وذلك مقابل تعهدهم بالخدمة العسكرية، فيأتي الجندي وقت الحرب، ومعه عدد معين من الفرسان والمقاتلين، على حسب مساحة إقطاعه وقيمته وما يأتي به من دخل، فيقوم بواجب الدفاع والحرب، متحملاً كافة النفقات سواء له أو لجنده أو لأتباعه، فإذا حدث وتخلى عن واجب الدفاع، فقد حقه في التمتع بالإقطاع، من هنا أتاحت الدولة والحاكم توفير جيش من المقاتلين بأقل قدر ممكن من النفقات في عصور قل فيها النقد المتداول واعتمد الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي على أساس عيني(٢).

هذا وقد حرص الوزير السلجوقي نظام الملك(٣) على عدم تركيز الإقطاع في جهة واحدة أو مكان واحد، بل جعل الإقطاع موزع بين أماكن مختلفة(٤) هذا النظام الذي فعله نظام الملك يضمن ولاء الجنود خضوعهم وإخلاصهم في عملهم، فيعجز صاحب الإقطاع أن يكون قوة مناوئه في إقطاعه، فعمل على بعثره الإقطاع في أماكن متفرقة ومتباعدة حتى لا يقوى المقطع بتركيز إقطاعه في مكان واحد من تكوين قوة قوية تهدد كيان السلاجقة(٥).

وقد كان من أهم خصائص المجتمع الإقطاعي الذي يسوده النظام الإقطاعي، أنه مجتمع طبقي البنيان، وصل في تطوره إلى حد التطرف(٦) حيث انقسم السكان (الشعب) إلى طبقتين، هما الطبقة أصحاب الإقطاعات الزراعية وتسمى الأرستقراطية، وطبقة المزارعين التابعين لتلك الطبقة،

---

(١) من الثابت فى تطور النظم الإقطاعية فى الشرق والغرب فى العصور الوسطى أن الإقطاع إتخذ طابعاً حربياً فى بعض الدول التى غلب عليها الجو الحربي، ذلك أن الحكام والملوك كانوا يجدون أنفسهم في حاجة إلى محاربين وفرسان مزودين بالسلاح والخيول، مما يتطلب أموالاً ونفقات لا تتحملها مواردهم، هذا المبدأ الذى يفسر فى ضوئه تطور النظام الإقطاعى فى الغرب منذ أيام شارل ينطبق أيضاً على النظم الاقتصادية التى عرفت على أيام السلاجقة والأيوبيين والمماليك، راجع: سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص ص١٦٣-١٦٤.

- M.A. Cook (ed) Studies in the Economic History of the Middle East from the Rise of Islam to the present day , London, 1970, pp129-138.

(٢) سعيد عاشور، نظم الحكم والإدارة، ص ص٩-١٠

(٣) carl F. petry ; The Cambridge History of Egypt. PP 245-246

د. إبراهيم طرخان، الإقطاع الإسلامى (أصوله- تطوره – دراسة مقارنه، المجلة التاريخيه المصرية، المجلد السادس، سنة ١٩٥٧م، ص ص٧٢-٧٣

(٤) د. السيد الباز العرينى، المماليك، ص ص١٦٥-١٦٦.

(٥) إبراهيم طرخان، الإقطاع الإسلامى، ص٧٣.

(٦) المرجع نفسه، ، ص٤٨

وانتمى جميع من حاز إقطاع إلى الطبقة الأولى[1]، ومما قوى هذا النظام ودعمه، بقاء السلاجقة في حالة حرب مستمرة سواء ضد البيزنطيين ومنافسيهم ثم ظهور الخطر الصليبي أواخر القرن الحادي عشر الميلادي، وظهور الخطر المغولي منذ بداية القرن الثالث عشر الميلادي[2].

المهم أن النظام الإقطاعي الحربي انتقل بأكمله إلى الدولة التي نشأت وتفرعت في أحضان السلاجقة ثم ورثتهم من بعد ذلك، وهذه الدول هي الدولة الزنكية، والدولة الأيوبية، ثم دولة المماليك والدولة السلجوقية نفسها هي التي أخذت هذا النظام من معاصريهم وأسلافهم في حكم العراق وغيره من بني بويه[3]، هذا وقد تملك أق سنقر الملقب بقسيم الدولة[4] والد عماد الدين زنكي إقطاع ضخم في الدولة السلجوقية بصفته من كبار القادة العسكريين في الدولة السلجوقية فاشتمل إقطاعه على حلب وحماه ومنبج واللاذقية وأعمالها، وعندما أسس عماد الدين زنكي دولته ذات العاصمتين حلب والموصل، وتوسع في حروبه ضد الأمراء المسلمين والصليبيين لجأ هو الأخر إلى تعميم نظام الإقطاع، وفعل مثله ابنه نور الدين محمود[5].

وازدادت جذور النظام الإقطاعي رسوخاً أيام الدولة النورية ثم الأيوبية ثم المملوكية، من ذلك أن نجم الدين أيوب وأخاه أسد الدين شيركوه، ثم صلاح الدين بن نجم الدين وجميع أقاربه تولوا مناصب ووظائف متنوعة في الدولة النورية ومنحوا مقابل ذلك إقطاعات وفيرة فنجم الدين تولى

---

(1) كارل ستيفنسن، الإقطاع فى العصور الوسطى، ترجمة د. محمد فتحى الشاعر، دار المعارف، ص٥

(2) إبراهيم طرخان، المرجع السابق، ص٧٥.

(3) إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص٢٣. ظهر بنى بويه من الديلم واستبدوا بالسلطةوازداد النفوذ الفارسى الذى كان قد أخذ فى الظهور منذ قدوم العباسيين من الشرق وإستيلائهم على الخلافه.

راجع: د.حسن الباشا، الألقاب الإسلامية، ص٦٢.

(4) قسيم هذا بمعنى مقاسم، وكان يضاف إلى اللفظ بعض الكلمات لتكوين ألقاب مركبه مثل قسيم الدولة، فقسيم الدوله لقب خاص لناصر الله أبى شجاع ألب أق سنقر، وقد أطلق عليه فى نص إنشاء بتاريخ سنة ٤٨٠هـ فى القلعه بحلب، راجع: د. حسن الباشا، الألقاب الإسلامية، ص ص٤٣٠-٤٣١.

(5) لكى يحبب نور الدين أمراءه فى نظام الإقطاع الحربى، لجأ أحياناً إلى توريث الإقطاع إلى أبناء المقطعين، وإن كان هذا الإجراء لا يمثل القاعده السائدة بقدر ما يعتبر خروجاً عليها، فكان إذا توفى أحد الأمراء الأجناد، أقر نور الدين إبنه على إقطاع أبيه، وإن كان صغيراً عين وصياً إلى أن يكبر، وينهض بأمور الإقطاع مقابل نهوضه بالواجبات والإلتزامات المفروضة عليه، الأمر الذى ترتب عليه تعلق الأمراء والجند بالخدمه العسكرية، فكانوا يرددون "هذه أملاكنا يرثها الولد عن الوالد، فنحن نقاتل عليها..." وتوريث الإقطاع ترك أثراً واضحاً فى الأوضاع الاجتماعية فضلاً عن الأوضاع الحربية والعمرانية.

راجع: سعيد عاشور، المجتمع الإسلامى فى بلاد الشام فى عصر الحروب الصليبية، ص٣٨، سعيد عاشور، نظم الحكم والإدارة، ص ص١٢-١٣

- Carl. F. petry ; The Cambridge History of Egypt , p228.

دمشق بعد استيلاء نور الدين محمود عليها سنة ٥٤٩هـ/١١٥٤م وحصل على إقطاع كبير، بالإضافة إلى شيركوه الذي تولى منصب قيادة الجيش النورى تلك القيادة العامة جعلته يمتلك إقطاعاً كبيراً في حمص والرحبه، إلى جانب تولى صلاح الدين وظيفة شحنه[١] وديوان دمشق، ومنح إقطاع اشتمل على بعض جهات حلب وكفر طاب، وكل ذلك مقابل الخدمات العسكرية في الدولة النورية[٢]

الإقطاع زمن الأيوبيين:

ذكرنا سابقاً أنه تفرعت من الدولة السلجوقية الدولة الأتابكيه الزنكية نسبه إلى عماد الدين زنكي أتابك الموصل، ثم الدولة النورية نسبة إلى ابنه نور الدين محمود، وقد وصل نفوذ نور الدين محمود من حلب إلى دمشق ثم القاهرة، وقد توفى ثم خلفه في حكم مصر والشام صلاح الدين الأيوبي مؤسس الدولة الأيوبية، ونحن نعرف أن صلاح الدين عاش وتربى في كنف بلاد الشام وشاهد نظمها وإدارتها، فقد عمل صلاح الدين على تطبيق ما شهده وعاشه من تعميم إقطاعي في الدولة النورية.[٣]

من هنا يتضح كيف انتشرت الكثير من النظم إلى مصر والشام حيث استطاعت أن تتفاعل مع طبيعة الزمان والمكان.[٤]

فمن حيث الزمان نجد أن هناك أسباباً رئيسية أدت إلى التمسك بنظام الإقطاع الحربي وتطويره والتوسع في تطبيقه طوال عصري الأيوبيين والمماليك، فقد شهدت تلك الدولتين أخطر حلقات الحركة الصليبية،وهى الحركة التي اتخذت شكل هجمات عنيفة شنها الغرب الأوروبي المسيحي[٥]

---

[١] شحنه هو حاكم ينوب عن الملك أو السلطان فى ضبط البلد وتصريف شؤونها.

راجع: ابن واصل، مفرج الكروب، جـ١، ص١٥٢، أبو شامه، الروضتين فى أخبار الدولتين، جـ١، ق٢، ص٣٦٥، ابن الأثير، التاريخ الباهر فى الدولة الأتابكيه، ص١٣٤، د. حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف، جـ٢، ص ص ٦٢٣-٦٢٣.

[٢] ابن الأثير، الباهر فى الدولة الأتابكية، ص١٢٠، أبو شامه، الروضتين، ص ص١٠٠-١٢٩-١٣٠، حسنين ربيع، النظم المالية، ص٢٦.

[٣] حسنين ربيع، النظم المالية، ص٢٦.

[٤] إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص١٢.

[٥] لمزيد من التفاصيل. راجع السيد الباز العرينى، الشرق الأوسط والحروب الصليبية، جـ١، دار النهضة العربية سنة١٩٦٣م، ص٢٧٧، سيد على الحريرى، الحروب الصليبية، تحقيق. عصام محمد شبارو، ط١. سنة ١٩٨٨م، ص١٢٤.

وكان هدفها القضاء على الإسلام والمسلمين واتخذت أرض مصر والشام مجالاً لعملياتها الحربية، وقد كان على مصر والشام النهوض بمسئولية الدفاع عن البلاد.[١]

فمن الغرب الخطر الصليبي، أما الشرق فقد وصلت غزوات التتار الوثنيين الذين هجموا على البلاد في القرن ٧هـ/١٣م، إلى جنوب فلسطين، أما من الناحية الداخلية، فقد كان هناك عصبيات، اعتمد كل حاكم فيه على عصبية عسكرية كانت ترتبط به وتنسب إليه وقد وضعت كل قوتها تحت سطوته وتصرفه، في حين اتخذ هو منها أداه للبقاء والحفاظ على مصالحه ضد خصومه ومنافسيه.[٢]

ومن ناحية المكان فقد ضمت الدولتين الأيوبية والمملوكية الكثير من المدن والأقاليم والأراضي الزراعية، وغير الزراعية القابلة للإقطاع الشيء الكثير، والمساحات الواسعة، مما ضمن للنظام الإقطاعي في هذه البلاد المادة الأساسية الخام اللازمة لصناعته وتشكيله، ووفر له ركناً أساسياً وشرطاً جوهرياً من شروطه وجهوده وازدهاره.[٣] المهم أن صلاح الدين طور النظام الإقطاعي الذي وجده في مصر[٤] ليتفق مع القواعد التي عرفها ونشأ في ظلها وتربى عليها في الدولة النورية قبل حضوره إلى مصر.[٥]

ويمكن أن نتتبع التطور التاريخي لنظام الإقطاع باعتباره مورداً مالياً رئيسياً من موارد الدولتين الأيوبية والمملوكية البحرية، فينقسم الإقطاع إلى قسمين هما: الإقطاع الحربي، الإقطاع

---

[١] لمعرفة مزيد من الأدوار التى قامت بها مصر والشام والجهود المبذولة فى ذلك ضد الحروب الصليبية راجع: حسين مؤنس، نور الدين محمود سيره مجاهد صادق، القاهرة سنة ١٩٥٩م، ط١، ص١٣، ابن الأثير، التاريخ الباهر، ص ص ١٧-١٩، عبد العزيز محمود عبد الدايم، بيت المقدس فى العصر الأيوبى، القاهرة سنة ١٩٨٩م، ص٧٨.

- W.B. Stevenson, the crusaders in the Esat , Cambrigde , 1970. p19-92
- Amin Maalouf, the crusades through Arab eyes, Translated by Jon Roth schild, 1983, p160.

[٢] سعيد عاشور، نظم الحكم والإدارة، ص ص١٠-١١.

[٣] سعيد عاشور، نظم الحكم والإدارة، ص١١.

[٤] عرف نظام الإقطاع قبل عصر الأيوبيين والمماليك فى مصر، والدليل على ذلك حينما أنشأ الأيوبيون دولتهم وجدوا للفاطميين نظاماً وضعوه لحكم البلاد وإدارتها، وكان له معالمه وأركانه الثابته، ممثله فى العديد من الموظفين وفى كثير من الدواوين، ومن هذه الدواوين كان ديوان الجيش الذى أشرف على إقطاعات الجند، والعسكر بل الأمراء، مما يثبت أن الإقطاع الحربى كان معروفاً بمصر فى صورة أو أخرى قبل قيام دولة بنى أيوب. راجع: سعيد عاشور، نظم الحكم والإدارة، ص ص١٠-١١.

[٥] عندما انتظمت الأمور لأسد الدين شيركوه عم صلاح الدين بالديار المصرية أقطع البلاد للعساكر التى قدمت معه وصلاح الدين بأين أخيه مباشر للأمور ومقرر لها وبيده زمام الأمر والنهى. راجع: ابن واصل، مفرج الكروب، جـ١، ص١٦٥، سعيد عاشور، نظم الحكم والإدارة، ص ص١١-١٢.

الإداري[1]، فالإقطاع الحربي هو الذي لا يختلف في أصوله وقواعده ومظاهره عن الإقطاعات السلجوقية لأنه كان وثيق الصلة بما يؤديه المقطع من خدمات حربية[2] هذا الإقطاع خضع لسيطرة الحكومة المركزية، وهو لم يكن إقطاعياً وراثياً إلا في بعض الحالات النادرة في الدولة النورية كما سبق أن ذكرنا، ومن النادر أن يبذل مدى الحياة [3].

أما النوع الثاني وهو الإقطاع الإداري الذي اختص به الأمراء من الأسرة الأيوبية الحاكمة[4] وكبار الموظفين والأمراء واتفقت هذه الإقطاعات عاده مع وحده إقليمية إدارية[5].

على أية حال أصبحت مصر مقسمه إلى إقطاعات للسلطان، وإقطاعات لأبناء البيت الأيوبي، وإقطاعات لأمراء الأجناد[6] إلى جانب إقطاعات العربان[7] فعندما أدخل صلاح الدين الإقطاع الحربي إلى مصر أصبحت أرض مصر تقطع للسلطان وأجناده[8]، فعندما جاء إلى مصر نجم الدين أيوب والد صلاح الدين أقطعه صلاح الدين إقطاعاً اشتمل على الإسكندرية والبحيرة[9] وأقطع أخوه شمس الدولة تورانشاه إقطاعاً آخر[10] ذلك الإقطاع اشتمل على قوص وأسوان وعيذاب، وكانت عبره ذلك الإقطاع عام ٥٦٥هـ/١١٧٠م، ٢٦٦ ألف دينار[11] منها إقطاع قوص وحده ١٠٠ ألف دينار[12]، ومن المرجح أن صلاح الدين أقطع أيضاً جميع أخوته وأبناء أعمامه من البيت الأيوبي إقطاعات مناسبة...، كما أقطع أخاه بورى إقليم الفيوم وعبرته ١٠٠٤٦ ديناراً[13].

---

(١) محمود نديم أحمد فهيم، الفن الحربي للجيش المصري فى العصر المملوكى البحرى، الهيئة العامه للكتاب سنة ١٩٨٣م، ص٥٦.

(٢) محمود نديم، المرجع نفسه، ص٥٦.

(٣) السيد الباز العرينى، الإقطاع فى الشرق الأوسط، حوليات كلية الآداب جامعه عين شمس، العدد الرابع، يناير سنة١٩٥٧م ص١٤٣، حسنين ربيع، النظم المالية، ص٢٧، محمود نديم أحمد فهيم، المرجع السابق، ص٥٦.

(٤) محمود نديم، المرجع نفسة، ص٥٦.

(٥) حسنين ربيع، المرجع نفسه، ص٢٧.

(٦) محمود نديم أحمد فهيم، الفن الحربى، ص٥٦.

(٧) حسنين ربيع، المرجع نفسه، ص٢٧.

(٨) المقريزى، الخطط، جـ١، ص٩٧، إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص١٢، محمد أمين، الأوقاف، ص٢٩٩.

(٩) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٤١٢، حسنين ربيع، النظم المالية، ص٢٧.

(١٠) حسنين ربيع، المرجع نفسه، ص٢٧.

(١١) أبو شامه، الروضتين، جـ١، ص١٨٤.

(١٢) الحنبلى، شفاء القلوب فى مناقب بنى أيوب، ورقة ١٢ب، نقلاً عن د. حسنين ربيع، النظم المالية، حاشية(٤) ص٢٧.

(١٣) أبو صالح الأرمنى، تاريخ الشيخ أبى صالح الأرمنى، ص٨٩، د. حسنين ربيع، النظم المالية، ص٢٧

والثابت أن صلاح الدين قد عمم نظام الإقطاع الحربي منذ قيام دولته فصاعداً[1] والدليل على ذلك أنه بعد توزيع الإقطاعات على البيت الأيوبي وأقاربه منه، قام بتوزيع إقطاعات أخرى بين قاده الجيش النورى، وهو لا يزال تابعاً للدولة النورية، فعندما بعث السلطان نور الدين محمود الأمير خالد بن القيسرانى خال نور الدين إلى مصر ٥٦٩هـ/ ١١٧٤م لمحاسبة صلاح الدين على ما قام به، بعد أن أخذت الشكوك تساور نور الدين محمود من حقيقة مطامع صلاح الدين، لكن صلاح الدين عرض على القيسرانى الأجناد ومبالغ إقطاعهم ورواتب نفقاتهم.[2] وفى عام ٥٧٢هـ/١١٧٦م بدأت مرحلة جديدة في توزيع الإقطاعات وذلك عندما قام صلاح الدين بعمليه الروك[3] وإعادة مسح الأراضي الزراعية[4] وتوزيعها، وعملية الروك تعتبر إجراء زراعي،

---

[1] أبو شامه، الروضتين، جـ١، ص٢١٩، ابن واصل، مفرج الكروب، جـ١، ص ص٢٥٧-٢٥٨، المقريزى، السلوك، جـ١، ص٥٢، إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص٣٣.، حسنين ربيع، النظم المالية، ص٢٨.

[2] إبراهيم طرخان، المرجع نفسه، ص٣٣، حسنين ربيع، المرجع نفسه، ص٢٨.

[3] الروك فى كتب المؤرخين مصدر الفعل الثلاثى راك، وهو لفظ جرى فى مصطلح الإدارة المالية فى مصر والشام فى العصور الوسطى للدلالة على عملية قياس الأرض ومسحها وتقويم العقارات وغيرها من الأملاك الثابتة ومتعلقاتها مرة كل ثلاثين سنه، وهو المعروف فى مصطلح الدواوين فى العصر الحاضر باسم "فك الزمام وتعديله"، وهذا اللفظ مأخوذ من الكلمة القبطية روش، ومعناها، قياس الأرض بالحبل وقد وردت هذه الكلمة بالنسخه القبطية لكتاب العهد القديم old Testament أكثر من مرة (سفر عاموس) إصحاح ٧ آيه ١٧، سفر ميخا، إصحاح ٢، أية ٤)، وهى بدورها مشتقة من اللفظ الديموطقى "روخ" ومعناه تقسيم الأرض. راجع: المقريزى، السلوك،جـ٢، ق١، ص١٤٦، جـ١، ق٣، حاشيه(٣) ص ص٨٤١-٨٤٢، إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص٩٥، محمد حمدى المناوى، نهر النيل، ص١٨٣.، محمود الحويرى، مصر فى العصور الوسطى، ص٢٨٨، القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٣، حاشيه (٢) ص٤٣٢، ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، حاشية (١)، ص٤٢.

- Poliak ; Feudalism in the Near East , p33.

وكان يلجأ للروك والتقسيم الإقطاعى عندما يريد السلطان حصر الأراضى ومسحها وتقدير درجة خصوبتها أو عدم خصوبتها لتقدير الخراج المناسب لها وإعاده إقطاعها مره أخرى، راجع: محمود الحويرى، مصر فى العصور الوسطى، ص٢٨٨.

[4] ابن مماتى، قوانين الدواوين، ص٤٥٥. مسحت الأرض فى العصور الإسلامية وكانت أول مرة تم فيها مسح الأرض حوالى عام ٩٧هـ/٧١٥م على يد رفاعه والى مصر فى عهد الخليفه سليمان بن عبد الملك الأموى، وثانيها سنة ١٢٥هـ/ سنة٧٤٣م، على يد ابن الحبحاب عامل الخراج فى مصر زمن الخليفة هشام بن عبد الملك (وقيل فى سنة ١٠٦-١٠٧هـ/٧٢٤-٧٢٥م)، وثالثها حوالى سنة ٢٣٥هـ/ سنة ٨٦٧م، وقد تم ذلك فى أيام ابن المدبر عامل الخراج بمصر فى خلافة المعتز بالله العباسى، ورابعها الروك الأفضلى سنة ٥٠١هـ/ سنة ١١٠٧م نسبة إلى الأفضل ابن أمير الجيوش فى عهد الخليفة الآمر الفاطمى، وخامسها الروك الصلاحية نسبة إلى السلطان صلاح الدين يوسف الأيوبى عام ٥٧٢هـ/١١٧٦م، وسادسها الروك الحسامى سنة ٦٩٧هـ/١٢٩٧م، وعمله حسام الدين لاجين، وسابعها الروك الناصرى. وسوف يتم الحديث عنه بشئ من التفصيل سواء الروك الحسامى، أو الروك الناصرى. راجع: المقريزى، السلوك، جـ١ ق٣، ص ص ٨٤١-٨٤٢، النويرى، نهاية الأرب، جـ٣١، حاشية(٣) ص٣٤٥، محمد قنديل البقلى، التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٤م، ص ص١٦٤-١٦٥، محمد حمدى المناوى، نهر النيل، ص١٨٦، عبد المنعم ماجد، نظم دولة المماليك =

كان الغرض منه تعديل ما هو مفروض على البلاد من أموال الخراج تعديلاً ملائماً وذلك لما يستجد ويطرأ على حاله الأرض من تغيير سواء بنقص مساحتها أو زيادة تلك المساحة بين وقت وآخر[1] من هنا كان لابد من عملية الروك.

هذا وقد كان هناك من الأسباب المختلفة التي أدت إلى إعادة النظر في التوزيع الإقطاعي (مسح الأرض الزراعية) ومنها:

* النيل وفيضانه (زيادة ماء النيل – أو نقص ماء النيل) أي غرق الأرض أو شرقها،[2] فكلاهما كان يؤثر على الأرض وما بها من زروع، فقد ذكرنا سابقاً أن حدا الوفاء إذا بلغ ١٦ ذراعاً فهي تكفى لزراعة ٣/٤ البلاد والربع الأخر يصيبه ظمأ وشرق، وأن ١٧ ذراع كانت تنفع البلاد بأكملها وتكفى الأراضي كلها[3] وإذا أصبح ١٨ ذراع زاد الخراج[4] وقيل أن ١٨ ذراع هذه تؤدى إلى الفيضان ونقص الخراج، والذي يؤثر في زيادة الخراج أو نقصه هو تراكم الطمي وعدم الاهتمام بتطهير الترع وصيانة الجسور إلى جانب علو الأرض،[5] وبمعنى آخر أن حدود الأرض والإقطاعات عرضه لأن تتغير على مرور الزمن نتيجة لتآكل بعض الأراضي الزراعية بسبب مياه النيل، إلى جانب ترسيب الطمي المستمر الذي يؤدى إلى زيادة الأرض،[6] ويجب أن نضع في الحسبان (الاعتبار) أن الأرض التي لم يصلها الماء تصبح أرض بور ولا تزرع أو يكون بها محصول، وفى بعض الحالات قد يصل ارتفاع ماء النيل إلى حد يغمر معه أرضاً لم يكن يصلها الماء وبذلك تدخل في نطاق الأرض الزراعية، فكان من الضروري معرفة مساحة الأرض المزروعة من وقت لآخر[7].

=ورسومهم فى مصر، ص٦٨، عمر طوسون، ماليه مصر، ص ص٢١٤-٢١٨ جمال الدين الشيال، صفحه من الحياة الاقتصادية فى مصر الإسلامية، مجلة الثقافة، العدد ٩٧، ٩٩.

[1] المقريزى السلوك، جـ١، حاشيه(٣) ص ص ٨٤١-٨٤٢ . لم يكد صلاح الدين يثبت ويوطد أقدامه فى مصر حتى أعاد النظر فى توزيع الإقطاع فقام عام ٥٧٧هـ ثم عام ٥٨١ هـ بإقطاع البلاد والتوقيع على الأجناد. راجع: أبو شامه، الروضتين، جـ٢، ص٦٢.

[2] جمال حمدان، شخصية مصر، جـ٢، ص٨٩٩.

[3] المسعودى، مروج الذهب، جـ١،ص ٣٤٢، قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى، ص١٦.

[4] ابن ظهيره، الفضائل الباهرة، ص١٦٠، المسعودى، مروج الذهب، جـ١، ص٣٤٢.

[5] المنوفى، الفيض المديد فى أخبار النيل السعيد، مخطوط بدار الكتب، ورقة (٢٣).

[6] جابر سلامه المصري، الزراعة فى مصر فى عهدى الأيوبين والمماليك، ص١٠٣.

[7] محمد حمدى المناوى، نهر النيل فى المكتبه العربية، ص١٨٤.

مسحت الأرض الزراعية عدة مرات وذلك لتقدير الخراج(١) المستحق عليه لبيت المال، وكان الخراج كما سوف يُذكر ضريبة الأرض في مصر وغيرها من البلاد الإسلامية هو المنبع الرئيسي لدخل الدولة منذ صدر الإسلام ومنه تصرف رواتب الجند والولاة وموظفي دواوين الدولة(٢).

وكانت مصر تدفع خراجاً سنوياً كباقي البلاد الإسلامية التي تعتمد على الخراج، وكان الخراج في مصر مقسم إلى أربعه وعشرين قيراطاً، توزع أجزاؤها على القرى توزيعاً متناسباً مع قدرها فيكون للسلطان منها أربعه قراريط، وللأجناد عشرة قراريط، وللأمراء عشرة قراريط(٣).

وكانت جباية الخراج سواء في مجموعها الكلى أو في الأجزاء الموزعة على القرى معرضة للتغيير والتعديل، فإذا زادت تعمير البلاد وتوفر زرعها زيدت الجباية، وإن قلت تعمير البلاد وأصبحت الأرض بور جدباء وخربت تلك الأرض نقص الخراج، وهذا هو أحد وأهم أسباب تكرار مسح الأراضي(٤).

* هذا إلى جانب الرغبة في ضبط الإقطاعات وعدم استمرار أراضى معينة في إقطاع معين، وعدم استمرار بعض الإقطاعات في أيدي الوارثين من هنا ثم اللجوء إلى ما يعرف بالروك لإعادة توزيع الأراضي بين السلطان وأرباب الإقطاع(٥).

* هناك أسباب أخرى لعل أهمها أن يتظلم الأمراء المقطعون من تراكم الخراج عليهم وعجزهم عن الدفع، أو يشكو بعض الأجناد من معامله أمر ائهم وجبروهم وطغيانهم على حقوق الأجناد، إلى جانب شكوى الفلاحين من قسوة المقطعين لهم وكثره المغارم (الضرائب) التي يتعرضون لها فضلاً عن أعمال النهب والسلب من جانب قطاع الطرق والعربان الذين يحتمون بالأمراء.(٦)

وكان من الضروري للدولة الأيوبية وهي في طريقها إلى تنظيم مالية البلاد أن تعيد مسح الأراضي لفرض الخراج على أساس سليم(٧).

---

(١) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، حاشية(١) ص٤٢، ل.أ. سيمنيوفا، صلاح الدين والمماليك فى مصر، ص٨٠.

(٢) النويرى، نهاية الأرب، جـ٣١، حاشية (٣) ص٣٤٥.

(٣) المقريزى، الخطط، جـ١، ص٨٧ ص٨٨.

(٤) النويرى، نهاية الأرب، جـ٣١، حاشية (٣) ص ٣٤٥، المقريزى، السلوك، جـ١، ق٣، ص ص ٨٤١-٨٤٢، محمد قنديل البقلى، التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، ص ص١٦٤-١٦٥

(٥)Poliak, A.N; Feudalism in Egypt Syria , Palestine and the Lebanon, 1939, pp 23-25.

(٦) جابر سلامه المصرى، المرجع السابق، ص١٠٣.

(٧) النويرى، نهاية الأرب، جـ٣١، ص٣٤٥.

وقد تم ذلك بعد أن أصبح صلاح الدين سلطاناً بسنه واحده[1] وقد ظهر الروك الصلاحى وتبين أن خراج الفدان من القمح في العصر الفاطمي بلغ في المتوسط ثلاثة أرداب، فعمل صلاح الدين على تخفيض ذلك إلى أردبين ونصف أردب فقط، أما أراضى أسفل الأرض (الدلتا) فكان الخراج يؤخذ منها نقداً لا غله زمن الفاطميين فأمر صلاح الدين باستمرار ذلك لشده حاجته إلى المال فيما يرجح[2].

مرة أخرى عاد صلاح الدين النظر في توزيع الإقطاعات وذلك عام ٥٧٧هـ/١١٨١م[3] وقد وصف القاضي الفاضل ذلك قائلاً "استمر انتصاب صلاح الدين في هذه السنة في أمور الإقطاعات ومعرفة عبرها والنقص منها والزيادة فيها، وإثبات المحروم وزيادة المشكور"[4].

هذا وقد استولى صلاح الدين على إقطاعات العربان، عوض بها مقطعي الفيوم، وصارت الفيوم كلها إقطاعات للسلطان[5] والغريب أن صلاح الدين جعل إقليم الفيوم كله إقطاعاً لابن أخيه تقي الدين عمر[6] وذلك عام ٥٨٢هـ/١١٨٦م، فأصبح له الفيوم والبحيرة، وكانت عبرة الفيوم ٣٠٠ ألف دينار، أما البحيرة فكانت عبرتها ٤٠٠ ألف دينار[7] واختلفت عبره كل بلد من بلاد مصر عن غيرها من البلاد الأخرى سواء بالزيادة أو النقصان[8].

وقد كان للقبائل العربية(العربان) نصيب من التنظيم الإقطاعي، ومن أهم الإقطاعات التي أقطعها لهم صلاح الدين كانت لقبيلة ثعلبه من إقطاعات الأراضي التي كانت تحت سيطرة قبيلة جذام، وقد كان لسائر القبائل إقطاعات متفرقة في مصر[9]، والسبب الأساسي وراء إقطاع صلاح الدين

---

(1) حسنين ربيع، النظم المالية، ص ص٤٢-٤٣

(2) المقريزى، الخطط، جـ١، ص١٠١، القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٣، ص٤٥٢، حسنين ربيع النظم المالية، ص٤٣.

(3) إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص٣٣.

(4) المقريز، الخطط، جـ١، ص٨٦، إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص٣٣.

(5) المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص٧٣، حسنين ربيع، النظم المالية، ص٢٨.

(6) المقريزى، الخطط، جـ١، ص ص٣٦٤-٣٦٥، المقريزى، السلوك، جـ١، حاشية(٣) ص٩١، ابن واصل، مفرج الكروب، جـ٢، ص١٥٢، حسنين ربيع، النظم المالية، ص٢٨.

- ABU SALIH , The AR menian, the churches, Monasteries of Egypt and some Neigh bouring countries, Oxford At the clarendom press, 1895, p89.

تاريخ الشيخ ابى صالح الأرمنى، ص٨٩.

(7) المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، حاشية(٣) ص٩١.

(8) لمعرفة ذلك: راجع: المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص٧٣، حسنين ربيع، النظم المالية، ص٢٩.

(9) المقريزى، البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب، تحقيق وتأليف، د. عبد المجيد عابدين،الطبعه الأولى سنة ١٩٦١م، عالم الكتب، ص ص٢٢-٢٧.

للقبائل العربية كان المحافظة على أمن البلاد، إلى جانب الاشتراك معه في الجهاد، فنجد أنهم خانوا صلاح الدين عندما صدروا الغلال إلى بلاد الفرنج، مما جعل صلاح الدين يصادر إقطاع جزام وثعلبه[١] ففي عام ٥٧٧هـ/١١٨١م صادر صلاح الدين أكثر من ثلثي إقطاعات العربان بوجه عام[٢].

وفى عام ٥٨٢هـ/١١٨٦م قرر صلاح الدين تقسيم دولته بين أبنائه وأهل بيته، فأعطى مصر لولده العزيز عثمان[٣] والشام لولده الأفضل[٤]، وحلب لولده الظاهر، وأعطى أخاه العادل إقطاعات كثيرة بمصر، بلغت قيمة (غله) إقطاع العادل بمصر فقط سبعمائة ألف دينار كل سنه، وكان للعادل مرسوم موقع بما يملكه من إقطاعات بمصر والشام وبلاد الجزيرة[٥] إلى جانب أن صلاح الدين جعل أخاه العادل أتابكاً لابنه الملك العزيز، وأعطى لابن أخيه تقي الدين حماه والمعمره ومنبج وأضاف إليه ميافارقين[٦].

وخلاصة القول عندما عزم صلاح الدين على تقسيم دولته بين أبنائه وآهل بيته، جعل ذلك التقسيم على أسس إقطاعية، وكذلك حرص بعده أخوه السلطان العادل على أن يكون أولاده هم وحدهم أصحاب الإقطاعات الكبرى في مصر.[٧]

وفى عام ٥٩٢هـ/١١٩٥م حدث تطور كبير في نظام الإقطاع الحربي في الدولة الأيوبية إذ أخذت سياسة العادل أخو صلاح الدين على التدخل في شئون أبناء صلاح الدين سواء في مصر أو الشام وأتيحت له الفرصة حينما بدأ النزاع بين أبناء البيت الأيوبي، وامتد هذا النزاع إلى جميع الطوائف والأحزاب الحربية المختلفة[٨] فقد عمل العزيز عثمان على تقريب الأمراء الصلاحية

---

(١) المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص٧١.

(٢) المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص٧٣، حسنين ربيع، النظم المالية، ص٢٩.

(٣) ابن واصل، مفرج الكروب، جـ٢، ص١٨٣، المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص٨٥.

(٤) المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص٨٥.

(٥) المقريزي، السلوك، جـ١، ق١، ص٨٥.

(٦) النجوم الزاهرة، جـ٦، ص١٠٣، حسنين ربيع، النظم المالية، ص٣٠.

(٧) سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص١٦٤.

(٨) ابن واصل، مفرج الكروب، جـ٣، ص ص١٤-١٥، محمود الحويرى، العادل الأيوبي، ص٤٨ ص٤٩، البـاز العـريني، المماليك، ص٣٥.

إليه، فغضب من ذلك الأمراء الأسديه[1] من هنا التهز العادل الفرصة وقرب إليه الأمراء الأسدية، ووعدهم بالوعود والإقطاعات الكبيرة[2]، وعندما صارت الأمور للعادل، نفذ وعوده وأقطع الأمراء الأسديه الإقطاعات الوافرة العديدة[3]

وأصبحت السلطة في يد السلطان العادل وذلك عام ٥٩٦هـ/١٢٠٠م، واستدعى ابنه الكامل وجعله نائباً عنه في مصر وأعطاه الشرقية وأعمالها إقطاعاً له،[4] وقد حرص السلطان العادل على أن يكون لأولاده أكبر الإقطاعات في مصر[5] ويكونوا هم أصحابها المسئولين عنها، فأقطع ابنه الملك الفائز إبراهيم قوص وأعمالها، وأقطع ابنه الملك المفضل قطب الدين الفيوم بأعمالها وهما من أكبر الإقطاعات[6].

وفى عام ٥٩٦هـ/١٢٠٠م أعاد السلطان العادل النظر في أمر الإقطاعات كما فعل صلاح الدين من قبل عدة مرات[7] فعمل على إخراج المقطعين من إقطاعاتهم[8] وأقطع جماعه من الأمراء الإقطاعات التي أخلاها لعدم وانصرف أمر ائها عن الخدمة، وغير في أعداد العسكر المطلوب من كل إقطاع، وحاسب المقطعين عما تحت أيديهم "فتغيرت لذلك نياقم"[9].

المهم أنه أخذ في تقسيم دولته بين أبنائه فأعطى ابنه الأكبر المعظم عيسى دمشق، وأعطى المعظم موسى بلاد الشرق، والملك الكامل مصر، وأستقر جميعهم في ممالكهم وصارت "العمدة في كل الممالك عليه"[10] وسار الملك الكامل على سياسة أبيه العادل بأن أعطى أبناء البيت الأيوبي الإقطاعات الكبيرة، فعندما جاء الملك المظفر صاحب حماه ليقف بجانب الملك الكامل في معركة

---

(1) المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص١٢٤، ابن واصل، مفرج الكروب، جـ٣، ص٤٧، النويري، نهاية الأرب، جـ٢٩، ص١٩.

(2) إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص٤٤.

(3) حسنين ربيع، النظم المالية، ص٣٠.

(4) المقريزى، السلوك، جـ١، ص١٥٢، حسنين ربيع، المرجع السابق، ص٣٠.

(5) سعيد عاشور، الفلاح والإقطاع فى عصر الأيوبيين والمماليك، ص٢١٦.

(6) حسنين ربيع، النظم المالية، ص٣١.

(7) المرجع نفسه، ص٣١.

(8) أبو شامه، الروضتين، جـ٢، ص٢٣٧.

(9) ابن الأثير، الكامل فى التاريخ، جـ١٢، ص٦٥.

(10) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٦، ص٢٢٧.

المنصورة ضد الصليبيين أعطاه الكامل نظير ذلك إقطاعاً في مصر،[1] وتوالت إقطاعات السلطان الكامل لأخواته وأقاربه من البيت الأيوبي ... وهكذا

والشئ الواضح أمامنا أن الإقطاع في نهاية العصر الأيوبي قد اكتملت صورته ونضج نضوجاً تاماً واستقرت زواياه وأركانه[2] وبمعنى آخر أن النظام الإقطاعي استقر بمعناه الحربي والاقتصادى والاجتماعي الذي عرفته العصور الوسطي[3]، ففي عهد السلطان الصالح نجم الدين أيوب كان قد أعطى عمه الملك العزيز بن الملك العادل إقطاعاً في مصر عام ٦٤٥هـ/١٢٤٧م، وذلك مقابل ١٥٠ فارساً[4] إلى جانب أنه أعطى للخوارزميه في مقابل خدماتهم الحربية[5] ومنح أيضاً مماليكه الأتراك[6] الذي إعتمد عليهم في كل شئ فأعطاهم إقطاعات كثيرة[7] وذلك مكافأة لهم لثباتهم في خدمته عندما ابتعد عنه الناس وخذلوه، فوجد هؤلاء المماليك بجانبه، وكان كلما أخذ إقطاعاً من أمير أعطاه لمملوك من مماليكه وقدمه حتى أصبح أكثر الأمراء مماليكه.[8] هذا وقد أوصى الصالح نجم الدين أيوب ابنه تورانشاه أن يزيد من إقطاعات المماليك البحرية في وصيته التي أوردها النويرى ومنها ما نصه "وزيد (كذا) في إقطاعاتهم، وزيد كل أمير ما معه من العدة عشرين فارس (كذا) وأنفق الأموال، وطيب قلوب الرجال تنال غرضك"[9] وبعد وفاه الصالح نجم الدين أيوب قامت زوجته شجر الدر ومعها الأمير فخر الدين بن شيخ الشيوخ[10] الذي كان من كبار دولة

---

(1) حسنين ربيع، النظم المالية، ص٣١.

(2) محمود نديم أحمد فهيم، الفن الحربى، ص٥٦.

(3) سعيد عاشور، الفلاح والإقطاع فى عصر الأيوبيين والمماليك،ص٢١٧.

(4) سبط بن الجوزى، مرأة الزمان فى تاريخ الأعيان، جـ٨، ص٧٦٦، حسنين ربيع، النظم المالية، ص٣١.

(5) ابن واصل، مفرج الكروب، ص ص٣٢٢-٣٥٨، النويرى، نهاية الأرب، جـ٢٧، ص٩٠، سعيد عاشور، الفلاح والإقطاع زمن الأيوبيين والمماليك، ص٢١٧، سعيد عاشور، الأيوبيين والمماليك، ص ص١٦٤-١٦٥، حسنين ربيع، النظم الماليه، ص٣٢، يمكن معرفة المزيد عن الخوارزمية راجع: أسامه زكى زيد، الخوارزميون ودورهم فى الصراع الصليبى الإسلامى فى عصر بنى أيوب، مجلة كلية الأداب، جامعه الإسكندرية العدد ٣٠، سنة ١٩٨٢، عبد العزيز عبد الدايم، بيت المقدس، ص١٦٥.

(6) النويرى، نهاية الأرب، جـ٢٧، ص٩٠، سعيد عاشور، الفلاح والإقطاع، ص٢١٧.

(7) حسنين ربيع، النظم المالية،ص٣٢.

(8) المقريزى، السلوك، جـ١، ص ص٣٠٠، حسنين ربيع، النظم المالية، ص٣٢.

(9) النويرى، نهاية الأرب فى فنون الأدب، ص٢٧، ورقة ٩٠ عن حسنين ربيع، النظم المالية، ص٣٢.

(10) شيخ الشيوخ معناها العام :كبير الشيوخ أو رئيس الشيوخ بمختلف دلالات الشيوخ، غير أن الغالب فيها شيخ شيوخ الصوفيه أو الخانقاوات، د.حسن الباشا الفنون والوظائف، جـ٢، ص٦٣٩ ص٦٤٠، فقد كان من الظواهر الحضارية التى ترتبت على إنتشار حركة التصوف السنى فى مصر الأيوبية معمارياً بناء الخانقاوات التى ارتبط بها ظهور وظيفة ولقب شيخ =

الصالح "بإقطاع البلاد بمناشير الأمراء والأجناد"[1] ومن هنا يتضح لنا أن الفترة (٥٦٧-٦٤٨هـ/١١٧١-١٢٥٠م) كانت تمثل مرحلة جديدة من مراحل تسلط العناصر العسكرية وإدخال الإقطاع العسكري وفق الخط السلجوقي[2]، وفي ضوء ما سبق عن الإقطاع في العصر الأيوبي يمكن القول:

- تركز نشاط أمراء البيت الأيوبي في إدارتين : ١- الإدارة المالية ٢-الإدارة المحلية

وقد كان كل منها ويثق الصلة بعضه ببعض، ففي ضوء سياسة الدولة الأيوبية، كان أبناء البيت الأيوبي من الأمراء يديرون شئون إقطاعاتهم التي أعطاها لهم صلاح الدين[3] فهم مسئولون مسئولية كاملة عن الإدارة المالية والمحلية بها[4].

ولتحقيق الاستقرار وعدم الخلاف، حرصت الدولة الأيوبية كما حرصت من قبلها الدولة السلجوقية على تفريق الإقطاعات وعدم جمعها في إقطاع واحد[5] وذلك حتى لا يستبد المقطعين بإقطاعهم إدارياً، وقد سمحت الدولة الأيوبية عند إعادة توزيع الإقطاعات أو عند وفاة السلطان وتولى سلطان جديد بنقل الإقطاعات من مقطع إلى آخر[6].

والشيء الملاحظ هنا هو سيطرة أبناء البيت الأيوبي على المناصب الإدارية الهامة وذلك منذ أن تولى الوزارة صلاح الدين الأيوبي بمصر، فكان نجم الدين والده يتحكم في الخزائن ويفعل ما يريد دون أن يرجع إلى صلاح الدين[7] فقام بهذه المهمة على أكمل وجه نظراً لمعرفته وخبرته في إدارة تلك

=الشيوخ، وهى الوظيفة الدينية التى أدخلها صلاح الدين فى مصر بعد تأسيس الخانقاة سعيد السعداء عام ٥٦٩هـ/١١٧٣م فكان أكبر شيوخها مقاماً يلقب بلقب شيخ الشيوخ.

راجع: السبكى: تاج الدين عبد الوهاب السبكى، معيد النعم ومبيد النقم، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٣م، ص ص٩٦-٩٧.، ابن تعرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٥، ص٣٧٣.

[1] المقريزى، السلوك، جـ١، ص٣٣٣-٣٣٦.

[2] د. عبد العزيز الدورى، مقدمه فى التاريخ الاقتصادى العربى، دار الطليعه للطباعه والنشر، بيروت، الطبعه الأولى، ينساير سنة١٩٦٩م، ص١٠٤.

[3] أبو الفدا، المختصر فى أخبار البشر، جـ٢، ص ص ٤٧-٤٨.

[4] القلقشندى، صبح الأعشى، جـ١١، ص ص٣٣-٣٤، جـ١٣، ص١٤٤.

[5] أميره إبراهيم، الأوضاع الإدارية والاقتصادية فى العصرين الفاطمى والأيوبى، ص١٥٣.

[6] المقريزى، السلوك، جـ١، ص٣٤٣، أميره إبراهيم، المرجع نفسه ، ص١٥٣.

[7] ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٦، ص٦، ابن واصل، مفرج الكروب، جـ١، ص١٨٦.

الأمور[1]، والأمر الذي لا شك فيه هو عدم وجود مشاكل وصراعات من أجل تولى وظائف الإدارة المحلية، فكان كل مقطع مستقل بإدارة إقطاعه استقلالاً ذاتياً، وقد نتج ذلك الاستقرار عن أن الأسرة الأيوبية من جنس واحد، ومعظم القيادات الإدارية التي تدير نظام الإقطاع من جيش واحد أبناء عمومه واحده.[2]

وعلى العكس من ذلك فيما يتعلق بالإدارة المالية، فنجد التسيب في الأمور المتصلة بجمع الخراج والدليل على ذلك عندما كان تقي الدين عمر نائباً عن عمه صلاح الدين بمصر ومعه الملك الأفضل ابن صلاح الدين أرسل يشكو من الأفضل لأنه عجز عن جمع الخراج معه فكان متساهلاً مع الناس وإذا أراد تقي الدين معاقبه أحد منعه[3] وهذا التسامح من جانب الأفضل في جمع الخراج واستخراج حقوق الدولة المالية أمر يضر بالارتفاع العام للبلاد.[4] ويجب أن نقف لنتأمل ونفكر ونقول أن نظام الإقطاع في حد ذاته كان بإدارة البلاد المالية للإقطاعات لأن هؤلاء المقطعين كان عليهم التزامات عسكرية تجاه دولتهم فكان كل واحد منهم يضع في الاعتبار مواعيد حصاد محصوله في إقطاعه لأنه كان يقوم بالإشراف على جمعه وتشوينه، ففي عام ٥٦٩هـ/١١٧٣م أرسل صلاح الدين من الشام العساكر المصرية إلى بلادهم لجمع المحصول على أن يعودوا مرة أخرى بعد جمع المحصول والانتهاء منه، من هنا كان التشتت والانشغال بين القيام بإدارة الإقطاع من ناحية، والقيام بالواجبات الحربية من ناحية أخرى، كان هذا التشتت يحدث الخلل والاضطراب في الإدارة المالية للإقطاعات، وما حدث عام ٥٧٠هـ/١١٧٤م عندما حدثت وقعه عماره اليمنى ضد صلاح الدين، ففي هذا الوقت كانت العساكر الأيوبية متفرقة في جهات إقطاعاتهم للإشراف على جمع المحصول[5]، كل هذا يؤدى إلى الخلل والاضطراب وسلبيات ذلك النظام الإقطاعي.

ويمكن أن نختم حديثنا عن الإقطاع في العصر الأيوبي بقولنا أنه كان مورداً من موارد الدولة المالية فجرت العادة في الإقطاع الأيوبي أن يمنح الإقطاع مقدار بما يغله من نقد ومحصول وفقاً لعبرته[6]

---

[1] أميره إبراهيم، المرجع السابق، ص١٥٣.

[2] أميره إبراهيم، المرجع نفسه، نفس الصفحه.

[3] ابن واصل، مفرج الكروب، جـ٢، ص١٧٧، ابن الأثير، الكامل، جـ٩، ص١٧٣.

[4] أميره إبراهيم، المرجع نفسه، ص١٥٤.

[5] أبو شامه، الروضتين، جـ١، ص٢٢١.

[6] محمود نديم أحمد فهيم، الفن الحربي، ص٥٦، لاشك أن عبره الوجه البحرى اختلف عن عبره الوجه القبلى، واختلفت عبره الوجهين وتغيرت بتغير السنين وذلك نتيجة لما يصيب البلاد من نقص فى المحصول لانخفاض ماء النيل أو فيضانه، أو للإهمال =

وهذه العبرة هي مقدار الدخل لجهة معينة[1] والعبرة هي معدل ما يغله الإقطاع (الغلال التي تخرج منه)، وكانت الوحدة النقدية في ذلك هي ما يسمي بالدينار الجيشى[2] لا الدينار العام[3] وسواء كان الإقطاع تابع للسلطان أو لأحد أبناء البيت الأيوبي أو لأمير من أمراء الجند، كان المقطع يقوم بتحصيل ما يغله الإقطاع من الأموال الخراجية، وما يتبعها من أموال الزكاة والجوالى والهلالي، هذا فضلاً عن رسوم كثيرة يجمعها المقطع في إقطاعه بالإضافة إلى المقرر على الأراضي من خراج وذلك للإنفاق منها على أمور تتعلق بالإقطاع أو بعض الوظائف الأخرى[4].

الذى يصيب شبكات الرى من عدم تطهير الترع وإصلاح الجسور... وعوامل أخرى تؤدى إلى نقص المحاصيل أو زيادتها، لذلك كانت العبره أو ما نسميه مقدار الدخل فى تغير مستمر، ويتبع هذا التغير تغيير فى عبره إقطاع كل طائفه من وقت لآخر، فنلاحظ أن المبالغ المقدره تختلف عما يتم تحصيله فعلاً فقد يزيد ما يتم تحصيله وقد ينقص، فعلى سبيل المثال زاد إرتفاع الديوان السلطانى فى عام ٥٨٧هـ/١١٩١م عن إرتفاعه عام ٥٨٦هـ/١١٩٠م بمبلغ ١٢,٤٤٥، والذى إنعقد عليه إرتفاع هذه الديوان فى عام ٥٨٨هـ/١١٩٢م هو ٣,٠٥٤,٠٤٤ ديناراً، كما أن مبلغ ما إنساق من البواقى لتلك السنة ٥٨٨هـ/١١٩٢م هو ٣١,٦٢٢ ديناراً، على هذا النحو كانت مصر توزع إقطاعياً بين السلطان وجنوده فى العصر الأيوبى. راجع: إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص ص٣٥-٣٦.

لكن الشئ الذى ينبغى ذكره هنا أن تلك العبره كانت تنقص فى السنوات التى يحدث بها أزمات اقتصادية بفعل فيضان النيل أو نقص مائة والدليل على ذلك ما حدث فى سنوات ٥٩٠هـ/ ١١٩٣م، ٥٩٦-٥٩٧هـ/١١٩٩-١٢٠٠م وما أعقبه من حدوث مجاعه أو باء الذى إكتسح أمامه الكثير من البشر، فلم تجد الأرض من يزرعها أو يحصدها، فكان من الضرورى أن يقل إرتفاع البلاد وعبرته وقت تلك الأزمات التى تتعرض لها البلاد.

[1] إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص٤٩٨.

[2] الدينار الجيشى هو مسمى لا حقيقه على حد قول القلقشندى، استعمله أصحاب ديوان الجيش فى تقدير عبره مختلف الإقطاعات، فجعلوا لكل إقطاع عبره دنانير جيشيه تكثر أو تقل حسب مرتبه صاحب الإقطاع وقيمه وظيفته فى الدولة، ومكانه طبقته فى المجتمع، راجع: صبح الأعشى، جـ٣، ص٤٤٢، صلاح الدين البحيرى، ديوان الجيش فى الدولة الأيوبية، ص١٨١.

- Mayer: some problems of Mamluk coinage , london:, 1939, p439. sqq.

هذا وقد أوضح بن مماتى فى تعريفه للدينار الجيشى فقال إنه دينار فرضى، اختلف فى قيمته الحقيقية بالقياس لطبقات المجتمع الأيوبى، فكان الدينار الجيشى للأجناد والأكراد والتركمان فى عهد صلاح الدين يساوى ديناراً ذهبياً كاملاً، ولكتائب العربان الكتانيه وغيرهم من أبناء الجيش الأيوبى المصري نصف دينار، أما الغزاه فديناراهم الجيشى ربع دينار بينما أخذ العربان ١/٨ دينار فقط، راجع: ابن مماتى، قوانين الدواوين، ص٣٦٩. وأشار بن مماتى فى شرح قيمه الدينار الجيشى زمن صلاح الدين إنه إشتمل على ٠,٢٥ الدينار الذهبى الشرعى الرسمى، وإردب من الغلة ثلثه من الشعير وثلثيه من القمح، وعلى ذلك بهذه القاعده يكون الإقطاع الذى عبرته ١٠٠ دينار جيشية تفاصيلها كالاتى: ٢٥ ديناراً ذهبياً، ١٠٠ أردب، الثلثان من القمح والثلث من الشعير. راجع: ابن مماتى، قوانين الدواوين، حاشية(٩) ص٣٦٩، وربما ثبتت قيمة الدينار الجيشى على تلك القاعدة زمن الأيوبيين بدليل أن النابلسى لم يتعرض لذلك الموضوع بقليل أو كثير. راجع: حسنين ربيع، النظم المالية، ص٦٤.

[3] محمود نديم أحمد فهيم، الفن الحربى، ص٥٦، السيد الباز العرينى، الإقطاع فى الشرق الأوسط، ص١٤٤.

[4] حسنين ربيع، النظم المالية، ص٣٣.

فيدخل في قائمة تلك الرسوم، رسم الأجران، رسم الحصاد، رسم القلقاس، رسم الجراريف الخاص بإصلاح جسور القنوات(1) ثم رسم شد الأحباس للمشرف على أوقاف القرية(2) ورسم الخفارة لجماعات البدو والمحيطين بالقرى لاتقاء شرهم.(3)

هذا فضلاً عن مقرر حارس النهر، وكان الحارس يسمى (خولي النهر) إشارة إلى قيامه بصيانة شواطئ الأنهار والترع، وكانت العادة أن يؤدى سكان القرية له مقرراً تراوح بين أردب وأردبين من القمح يضاف إلى ذلك مقرر الجسور(4) الذي ألفق منه المقطعون في إقامة الجسور البلدية الخاصة النفع بناحيتهم.(5)

أما رسم الأتبان فكان يقسم إلى ثلاثة أقسام، قسم للديوان، قسم للمقطع، قسم للمزارع والعادة الجارية أن المقطع إذا رحل (ترك) عن الإقطاع وله فيه تبن أبقاه لمن يقطع بعده ليجديه الطريق إلى عماره ما يخصه، وإن رغب المزارع في القيام بثمن حصة الديوان، كانت الضريبة عن كل ١٠٠حمل ٤,٦٦٦ دينار(6) وهناك رسم أخر يسمى المقرر على الفروج (الدجاج)، أما الرسم المسمى باسم رسم المستخدمين فيبدوا أنه كان يدفع نوعاً (عيناً) أو نقداً برسم موظفي الدولة للسلطان.(7)

---

(1) النابلسي، تاريخ الفيوم وبلاده، ص٥٩-٦٧-٧٣.

(2) النابلسي، تاريخ الفيوم، ص٦٢-٧٧-٨٩-١٠٩-١٤٠، حسنين ربيع، المرجع السابق، ص٣٢.

(3) حسنين ربيع، المرجع نفسه، ص٣٢.

(4) مقرر الجسور: عندما كانت البلاد تحتاج إلى إقامه جسور عليها لتحصيل المنفعه عندما يصل الماء إليها أو ينصرف عنها، تطلب الحال أن يتم تقسيط مقرر الجسور على الجهات والنواحى المختلفة التى تدعوا الحاجة فيها إلى ذلك إقتضاء المصلحة العامة، فعمل أن يؤخذ من كل ناحية ما تحمله وقت التقرير من قطيعه وعلوفه ومؤنه ومداميسه وحشيش وأتبان ثم قرر عن كل قطعه عشره دنانير: راجع : المقريزى، الخطط، جـ١، ص١١٠. وأخبر من يلزمه فى القيام بهذا المبلغ وإخراج القطيعه، واستمرت الأيام تمضى على هذا النحو حتى صار الزاماً للفلاحين أن يدفعوا باستمرار كأنه من بعض الخراج، وأن يكون فيما بينهم بنسبة ما يزرعه كل منهم. راجع: ابن مماتى، قوانين الدواوين، ص ص٣٤٢-٣٤٣. وقيل فى موضوع آخر أن السلطان كان يجبى رسماً مقرراً نظير إقامة الجسور السلطانية لعموم نفعها، يدفعه المقطعون، وعرف هذا الرسم باسم مقرر الجسور. راجع: إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص٢٤٤.

(5) ابن مماتى، قوانين الدواوين، ص٢٣٢، حسنين ربيع، النظم المالية، ص ص ٣٣-٣٤.

(6) المصدر نفسه،ص٣٤٤.

(7) النابلسي، تاريخ الفيوم وبلاده، ص٨٤، حسنين ربيع، النظم المالية، ص٣٤.

الإقطاع في العصر المملوكي:

لاشك أن النظام الإقطاعي بلغ ذروته وتطوره في مصر على عصر سلاطين المماليك، فالمعروف أن المماليك ورثوا سادقم بنى أيوب لا في ملكهم العريض في مصر والشام فحسب بل أيضاً ورثوا سياستهم ونظمهم التي ساروا عليها[١].

وللقلقشندى عبارة شهيرة وردت في كتابة صبح الأعشى، يقول فيها "ذكر ما استقر عليه الحال من ابتداء الدولة التركية (دولة المماليك) وإلى زماننا على رأس الثمانمائة مما أكثر مأخوذ من ترتيب الدولة الأيوبية التي هي أصل الدولة التركية"[٢].

ومعنى ذلك أن أكثر التنظيمات التي طبقت في دولة المماليك مأخوذه عن النظم التي كانت سائدة في الدولة الأيوبية، وعلى رأس هذه التنظيمات، النظم الإقطاعية نفسها لأن المماليك كما نعلم استمدوا وجودهم وبقاءهم ومكانتهم في نظر المعاصرين من فكره الحرب نفسها، واتخذوا من هذه الفكرة محوراً لنشاطهم ومجالاً لحياقم[٣].

ولم يكن الإقطاع الذي كان أساس الحياة الاقتصادية في العصر المملوكي من اختراع العصر نفسه، بل مر بعدة مراحل إلى أن وصل إلى الشكل الذي عرف في الدولة المملوكية، التي نضج فيها نظام الإقطاع حتى أصبحت أشهر دولة إقطاعية في العصور الوسطي[٤] فقد كانت دولة المماليك دولة إقطاعية بكل معاني الكلمة[٥]، وقد كانت الأراضي في العصر المملوكي بمصر توزع إقطاعات[٦] على السلطان والأمراء والأجناد[٧] وكانت القاعدة العامة في التوزيع الإقطاعي وحدها القيراط، فالأرض كانت مقسمه إلى ٢٤ قيراط للسلطان منها أربعه قراريط[٨]، وللأجناد

---

[١] سعيد عاشور، الفلاح والإقطاع فى عصر الأيوبيين والمماليك، ص٢١٧.

[٢] القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٧، ص١١٩.

[٣] سعيد عاشور، الفلاح والإقطاع، ص٢١٧.

[٤] مجدى عبد الرشيد بحر، القرية المصرية فى عصر المماليك، ص ص٨٤-٨٥

[٥] محمد محمد أمين، الأوقاف، ص٢٩٩.

[٦] سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص٣٤٧.

[٧] المقريزى، السلوك، جـ١، ق٣، ص ص٨٤١-٨٤٢.

[٨] إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص ص٦٤-٨٤، عبد المنعم ماجد، نظم دولة المماليك ورسومهم فى مصر، ص٦٩، محمود الحويرى، مصر فى العصور الوسطى، ص٢٨٨.، قاسم عبده قاسم، دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى، ص١٥.

والأمراء عشرة قراريط[1] وللأجناد أيضاً عشرة قراريط[2] إلى أن استمر الحال على ذلك إلى أن تولى حسام الدين لاجين حكم البلاد، فرأى أن يروك البلاد عام ٦٩٧هـ/ ١٢٩٧-١٢٩٨م وذلك لأسباب مختلفة منها :

* أن الأمراء يأخذون كثيراً من إقطاعات الأجناد[3] ولا يصل أي شئ منها إلى الأجناد[4] فلا يدفعون عنها المستحقات وما قرره الديوان عليهم، إلى جانب أنها تصبح مغنماً لأعوانهم ومستخدميهم[5] على حد قول المقريزى "فيصير ذلك لإقطاع دواوين الأمراء، ويحتمي بها قطاع الطرق، وتثور بها الفتن ويقوم بها الهوشات (كذا)(المشاجرات) ويمنع منها الحقوق والمقررات الديوانية، وتصير مأكله لأعوان الأمراء، ومستخدميهم ومضره على أهل البلاد التي تجاورها فأبطل السلطان ذلك، ورد تلك الإقطاعات، وأخرجها بأسرها من دواوين الأمراء"[6].

فقد ذكر الأسدى صاحب التيسير والاعتبار أن الدولة الأيوبية لم يحدث بها ما يستدعى الخراب والدمار للبلاد، ولكن الدولة التركية حدث الخلل والاضطراب في أيامهم وذلك بعد مقتل الأشرف خليل، وعندما وقع الخلاف بين أركان الدولة على السلطان الناصر محمد بن قلاوون وأعقب ذلك الغلاء العظيم في أيام كتبغا، ولكن عندما تولى السلطة الملك المنصور حسام الدين لاجين، فرأى الاضطراب في البلاد إلى جانب نقص الارتفاع (العبرة) أي قيمة دخل البلاد وذلك "لوقوع الخلل في العمارة، ولقوة القوى وضعف الضغيف وتغيير الأحوال، واستطالة أصحاب الأموال وإنفراد أصحاب الوجاهة والجاه والمباشرين بالتدبير والتصرف بغير الحق في غالب الأمور، فاستشار أهل الديانة والأمانة فأشاروا عليه بروك البلاد"[7].

---

[1] إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص٦٤، عبد المنعم ماجد، نظم دولة المماليك ورسومهم فى مصر، ص٦٩، ازداد عدد أمراء الإقطاعات فى عصر المماليك، وتبعاً لتفاوت رتبهم وعدد وظائفهم وعدد مماليكهم تفاوتت أيضاً القيم النقدية للإقطاعات التى منحت لهم إذ كان من المفروض أن يخصص كل أمير إقطاعي ثلثى إقطاعاته لمماليكه مقابل إشتراكهم فى الخدمة الحربية عندما يستدعيهم السلطان مع تقديم مبلغ مالى سنوياً للسلطان: راجع: قاسم عبده قاسم، دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى،ص١٩.

[2] إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص٦٤، محمود الحويرى، مصر فى العصور الوسطى، ص٢٨٨.

[3] الباز العرينى، المماليك، ص١٧٢.

[4] المقريزى، الخطط، جـ١، ص٨٨، المقريزى، السلوك، جـ١، ق٣، حاشية (٣) ص ص٨٤١-٨٤٢.

[5] محمد جمال الدين سرور، دولة بنى قلاوون فى مصر، دار الفكر العربى مطبعه الإعتماد، ص٢٨٨.

[6] المقريزى، السلوك، جـ١، ق٣، ص٨٥٠، محمود نديم أحمد فهيم، الفن الحربى، ص٥٨.

[7] الأسدى، محمد بن محمد بن خليل الأسدى، التيسير والإعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار، تحقيق د. عبد القادر أحمد طلميات، دار الفكر العربى، ص٧٥.

* وقد كان السبب الأكبر والمباشر في حدوث الروك الحسامى هو انخفاض فيضان النيل الذي تكرر حدوثه إبان الحكم المملوكي الذي كان له أكبر الأثر في تعطيل الزراعة وهلاكها وفساد المحصول تلك الأرض التي تحولت إلى خراب وبوار الأرض لنتيجة الأوبئة والمجاعات التي كان من نتيجتها خلو القرى من السكان والدواب[1] وبالتالي قلة خراج الأرض ونقصه.

من الناحية الاقتصادية يرى السلطان ضرورة روك البلاد لإعادة النظر فيما طرأ على الأرض من إصلاح أو عمارة أو إهمال، مما ينتج عنه نقص الخراج أو زيادته تبعاً للوضع الراهن الذي آلت إليه الأرض، كأن تكون وسائل الري تحسنت مما يستدعى الجباية، أو تكون الأرض قد ضعفت بسبب ضعف المقطعين وكبر سنهم وعجزهم عن القيام بما يتطلبه استثمارها من جهد وعناية، أو بسبب قله أهلها في أعقاب حرب أو وباء أو فتنه لنقص في ماء الري أو صارت غامرة أي مقطعها البحر مما يؤدى إلى نقص الجبائة أو إلغاؤها، وفى ذلك يقول بيبرس الدوادار "إن لاجين أزمع روك الديار المصرية وتغيير الإقطاعات وترتيب المعاملات لأن النواحي آلت إلى الخراب، والفلاحين، عجزوا عن دفع الخراج وصارت الأرض قبور لضعف المزارعين [2].

كل هذه العوامل أدت إلى نقص ما يتحصل من الإقطاعات، فصار المتحصل بعد أن كان ٣٠ ألف درهم[3] هو عشرين ألف درهم[4].

لجميع ما سبق اجتمع رأى السلطان لاجين ونائبه منكوتمر[5] سنة٦٩٧هـ/سنة١٢٩٧-١٢٩٨م على روك النواحي والبلاد المصرية[6] والجهات المختلفة بها وسائر المعاملات وجميع الإقطاعات وتجديد ترتيبها[7]، بدأ السلطان حسام الدين لاجين عندما كان يروك البلاد بالنظر في إقطـــاع

---

(١) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ص ٣٢-٤٠-٤١-٤٢.

(٢) طرخان، النظم الإقطاعية، ص٩٧.

(٣) المقريزى، السلوك، جـ١، ص٨٤٩.

(٤) المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحه.

(٥) أبو الفدا، المختصر فى أخبار البشر، جـ٤، ص٣٨،

- poliak , Feudalism in Egypt, Syria, Palstine and the lebanon, p24

(٦) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص٣٩٦،

- Satq: The Evolution of the Iqta system under the mamluks – and analysis of al- rowk al – Husami and – al-rowk– El - Nasiri "memoirs of the research Department of the toy Bunko, No 37" Tokyo, 1979, pp 99-131

(٧) بيبرس الدوادار، زبده الفكر فى تاريخ الهجرة، تحقيق: زبيده عطا، جـ٩، ص٣٠٣.

الأمير منكوتمر نائب السلطنة فأخرج ما كان فيه من الإقطاعات التي بلغ متحصلها في السنة أكثر من مائه ألف أردب غله[1] وعمل مثله جميع الأمراء وأخرجوا كل ما في إقطاعاقم من هنا بطلت الحمايات[2] وجعل السلطان في هذا الروك الأمراء والأجناد أحد عشر قيراطاً، وللعسكر تسعة قراريط ليخدمهم بها، ثم أقطع الأمراء والأجناد بعشره قراريط، ووفى قيراطاً لزيادة من عساه يطلب زيادة لعله يتحصل إقطاعه وإفراد الخاص السلطاني عدة أعمال جليلة فتنكرت قلوب الأمراء حتى كان من المنصور لاجين ونائبه منكوتمر ما كان[3].

ويمكن تفسير ما سبق كالآتي: عندما اجتمع كبار رجال الدولة لروك أراضى مصر ندب لروك أراضى مصر الأمير بدر الدين بيلبك الفارسى، والأمير بهاء الدين قراقوش الظاهري المعروف بالبريدي[4] وكان معه جماعه من الكُتاب وكان فيهم تاج الدين عبد الرحمن الطويل[5] مستوفى الدولة[6] وهو من مسالمه القبط[7] وهو على دراية كاملة في معرفة صناعة الكتاب ويعتمد على قوله ويرجع إليه[8]، وعندما انتهوا من عمل ذلك الروك في الثامن من رجب سنة ٦٩٧هـ/٥فبراير سنة ١٢٩٨م فرقت مثالات الأمراء[9] ثم في التاسع من رجب سنة

---

(1) المقريزى، الخطط، جـ١، ص٨٨.

(2) الحمايات هى مغارم مفروضه على الأراضى والقرى والعقارات مثل الطواحين، والحوانيت والأفران والمساكن، راجع: إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص٩٧.، المقريزى، الخطط، جـ١، ص ص١٤١-١٤٢.

(3) المقريزى، الخطط، جـ١، ص٧٧، بيبرس الدوادار، زبده الفكره، جـ٩، حاشيه(٢) ص٣٠٣، ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص٣٩٧، إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص٩٧.

(4) النويرى، نهاية الأرب، جـ٣١، ص ص٣٤٥-٣٤٦

(5) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص٣٩٦، النويرى، نهاية الأرب، جـ٣١، ص٣٤٦.

(6) عرفها القلقشندى بأنها وظيفة يشغلها مدنى من كتاب الأموال ونحوها ومهمته ضبط الديوان والتنبيه على ما فيه مصلحته من استخراج أمواله ونحو ذلك: راجع: صبح الأعشى، جـ٥، ص٤٦٦، د. حسن الباشا، الفنون والوظائف، جـ٣، ص١٠٨٨.

(7) لفظ يطلق على كل من دخل فى الإسلام حديثاً من النصارى وغيرهم من أبناء الديانات الأخرى بالبلاد الإسلامية، راجع: المقريزى، السلوك، جـ١، ق٣، ص٨٤٣.

(8) النويرى، نهاية الأرب، جـ٣١، ص٣٤٦.

(9) مثالات هى ورقة مختصرة تكتب فيها بيانات الإقطاع أو هى منشور بمنح إقطاع. راجع: العينى، عقد الجمان، جـ٣، حاشية(٣) ص٣٩٤، على إبراهيم حسن، تاريخ المماليك البحرية، ص٤٣٦. والمثالات جمع مثال، وهو أول ما يكتب من الوثائق اللازمة لتقرير إقطاع لشخص جديد على الإقطاع، يكتبه ناظر الجيش بقلم خاص وأسلوب معين، ثم يحيله على أحد كتاب ديوان الجيش فيبقى عنده محفوظ فى محفوظات ديوانه، ويكتب به مربعه "من ديوان الجيش ويرسلها إلى ديوان الإنشا فإذا وصلت المربعه إلى ديوان الإنشا أحلها كاتب السر فى ذلك الديوان على من يكتب بها منشوراً، وكان المنشور يسمى أيضاً فى مصطلح الدولة الأيوبية توقيعاً، وهذه الوثيقة الأخيرة هى التى تجعل الإقطاع الذى كان يسمى الخبز أيضاً والجمع =

٦٩٧هـ/٦ فبراير سنة ١٢٩٨م فرقت مثالات مقدمي الحلقة[1] ثم في العاشر من رجب، فرقت مثالات أجناد الحلقة، وأقطعت البلاد للأمراء والأجناد دربستا[2] لم يتسن منها سوى الجوالى والمواريث الحشرية فإنها كانت من جملة الخاص السلطاني إلى جانب الرزق الأحباسية[3]، وعمل السلطان على إرجاع كل ما أخذه الأمراء من إقطاعات الأجناد وإخراجها كلها من عندهم وردها لأصحابها[4] وما عدا ذلك فإنه داخل في نطاق الإقطاع[5] وبعد ذلك حولت سنه ست وتسعين إلى سنه سبع وتسعين على العادة[6] وبدأ السلطان يفرق المثالات (أوراق الإقطاعات)

=أخباز، شرعياً بيد المقطع الجديد: راجع: القلقشندى، صبح الأعشى، جـ١٣، ص ص١٥٣-١٥٨، المقريـزى، الخطـط، جـ١، ص٨٨، ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٨، ص٩١، العمرى، المسالك والممالك، حاشية(٢) ص٤٧.

[1] محمود نديم أحمد فهيم، الفن الحربي، ص٥٩.

[2] ورد هذا اللفظ فى النويرى، نهاية الأرب، جـ٣١، حاشية (١) ص٣٤٨، ودربستا هذا اللفظ فارسى معناه كاملاً: المقريزى، السلوك، جـ١، ق٣، حاشية (٧) ص٨٤٤، وقد شرح القلقشندى فى صبح الأعشى، جـ١٣، ص١٥٦، هذا اللفظ شرحاً مطابقاً للوارد هنا غير أنه كتبه "كربستا" إن كان جميع البلاد المقطعه لا يستثنى منها شئ، ويكتب خارجاً عن الملك والوقف أو نحو ذلك على ما يقتضيه الحق. راجع: بيبرس الدوادار، زبده الفكره، تحقيق زبيده عطا، جـ٩، حاشـية (٧)، ص ص١٥٣-١٥٤.

[3] الرزق الاحباسية هى الأموال المرصوده لأرباب المعاشات. راجع: النويرى، نهاية الأرب، جـ٣١، حاشـية (٤) ص٣٤٨، لم تدخل الرزق الأحباسية (الأحباس) ضمن الإقطاعات بإعتبارها وقفاً على أعمال البر والخير، على إبـراهيم حسـن، تـاريخ المماليك البحرية، ص٤٣٦.

[4] محمد جمال الدين سرور، دولة بنى قلاوون فى مصر، ص٢٨٨.

[5] النويرى، نهاية الأرب، جـ٣١، ص٣٤٨

[6] اقتضت عملية الروك تعديلات من نوع أخر للتوفيق بين السنه الخراجية القمرية والسنه الميلادية الشمسـية، وذلـك بتقـديم السنة القمرية سنه كاملة لتنظيم الخراج، ويرجع ذلك إلى وجود تفاوت بين السنة القمرية وهى أساس بل المعتمـد عليهـا فى جباية الخراج، وبين السنه الشمسية المعتمد عليها فى مواسم الزرع ومواعيد استحقاق الجباية، راجع: إبراهيم طرخان، النـظم الإقطاعية، ص١٠٦، وتفسير ذلك أنه لما جاء الإسلام خاف المسلمون من كبس السنين فخافوا الوقوع فى النسئ الذى ذكـر فيه سبحانه وتعالى "إنما النسئ زيادة فى الكفر يضل به الذين كفروا" وعندما رأوا تداخل السنين القمرية فى السنين الشمسـية اسقطوا عن رأس كل ٣٢ سنه قمرية سنه وسموا ذلك الإزدلاق لأن كل ٣٣ سنة قمرية تعادل ٣٢ سنة شمسية بالتقريب.

راجع : - Hassanein Rabie, The financial system of Egypt, p133

المقريزى، الخطط، جـ١، ص٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥، المقريزى، السلوك، جـ٢، ق١، حاشـية(٤) ص١٢٧، حاشـية (١)، ص٨٤٥، القلقشندى، صبح الأعشى، جـ١٣، ص٣٩٨، زبيده عطا، الفلاح المصري، ص٩٢، المخزومى : أبي الحسن على بن عثمان المخزومى، المنتقى من كتاب المنهاج فى علم خراج مصر، تحقيق: كلود كاهين، مراجعة: يوسـف راغـب، ملحـق حوليات إسلامية، العدد رقم ٨، القاهرة سنة ١٩٨٦م، ص ٨، ل.أ. سيمنيوفا، صلاح الدين والمماليك، ص٤٤، هذه المعادلة السابقة لم تكن تسبب خسارة أو مكسب لطرف ما إذا كانت هذه العملية تتم على الورق فقط وعرفت هذه العمليـة باسـم تحويل السنه، قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى، ص ص٢١-٢٢، وقد كان لابد من هذا الإجراء بمعدل كل ٣٣ سنة قمرية لمنع تراكم الخراج على المقطعين وزيادة الضرائب على الفلاحين، والوقوف على صلاحية الأراضى الزراعيـة لتقـدير الضرائب، مما يؤدى فى النهاية إلى الإستغلال الأمثل لهذه الإقطاعات وهو ما لم تفعله الحكومة المملوكية فى غالب الأحـوال. =

على الأمراء والمقدمين ولكن عند إعطائهم أوراق إقطاعاتهم وما يخصهم ظهر في وجوههم التغيير، وذلك بسبب قلة الإقطاع (الخبز) (العبرة)[1] ولكنه كاد أن يزيدهم، ولكن منكوتمر نائبه منعه من ذلك وحذره أنه إذا أخذ يزيد الأمراء وفتح باب الزيادة تعب من ذلك، ولكن من شكى من قلة إقطاعه يجعله يذهب إلى منكوتمر، إلى جانب تفرقته وإعطائه مثالات للأجناد[2] ولم يجرؤ أحد أن يتكلم وذلك لخوفه من السلطان، واستمر تفريق المثالات أياماً[3] فتقبلوها وهم كارهون لها[4].

=راجع: علاء طه رزق، السجون والعقوبات فى مصر عصر سلاطين المماليك ص٢٥، وعند بداية العصر الأيوبى إضطر صلاح الدين إلى تحويل السنه الخراجيه الشمسية إلى السنه الهلالية حتى يتجنب ما حدث من تأخير عملية التحويل مرتين أواخر زمن الفاطميين، وقام بها مره أخرى عندما كان يروك البلاد وذلك لتعديل القيم الخراجية من ناحية ولعدم استمرار الأرض فى يد المقطعين من ناحية أخرى بغض النظر عن زيادة عبرتها أو نقصها، راجع: حسنين ربيع، النظم المالية، ص٤١، فعندما تتقدم الشهور العربية عن الشهور الشمسية فيعتبر الخراج منسوباً للسنه السابقة واستحقاقه فى السنه اللاحقة، لذا كانت العادة فى مصر أنه إذا مضى ٣٣ سنه قام المسئولون عن شؤون الخراج باعتبار السنه ٣٣ على أنها السنه ٣٥ وإلغاء التى بينهما كأنها لم تكن، راجع: صبح الأعشى، جـ١٣، ص ص٥٤-٦٠-٦١. وبسبب ما سبق من تأخير هذه العملية أواخر زمن الفاطميين مرتين، جعل صلاح الدين سنتى ٥٦٥هـ و ٥٦٦هـ الخراجيتين كأنهما سنة ٥٦٧هـ الهلالية، وكان ذلك بناء على إشارة القاضى أبو الحسن على المخزومى، وهو الرئيس السابق لديوان المجلس الفاطمى إلى القاضى الفاضل عبد الرحيم البيسانى، راجع: صبح الأعشى، جـ١٣، ص٦٠، المقريزى، الخطط، جـ١، ص٢٧٦ ص٢٧٧، وأصدر مرسوماً بذلك، هذا وقد تطلبت عملية تحويل السنه الخراجية تحديداً رسمياً لمواعيد جباية الخراج فى مصر بشهور معينه، ففى شهر توت وهو أول الشهور القبطية (يقابله شهر سبتمبر) يتم تسجيل الأراضى وتوزيع التقاوى على المزارعين. ابن مماتى، قوانين الدواوين، ص٢٣٧، حسنين ربيع، النظم المالية، ص٤٢. وفى شهر بشنس (مايو) إعتاد موظفوا الدولة الأيوبية جباية المقرر على القمح، وفى شهر برموده (إبريل) قاموا بتحصيل الضريبة الخراجية المقررة على الشعير والفول والحمص والجلبان والعدس، والملحوظ أن هذه المواعيد تتفق مع إدراك المحصول. ابن مماتى، قوانين الدواوين، ص ص٢٥٨-٢٧٠، وفى عام ٦٩٧هـ حولت السنة السابقة لها وهى سنه ٦٩٦هـ إلى سنه سبع وتسعين، وهذا التحويل جرت به العاده بعد إنقضاء ٣٣ سنه تحول سنه، وهو التفاوت بين السنه الشمسية والقمرية، وهو لا ينقص شئ من الأموال وإنما هو بالأقلام فقط كما سبق أن ذكرنا، والعاده جرت أن تسقط من إستحقاق أرباب الإقطاعات فى كل سنه، ١١,٢٥ يوم وهو التفاوت بين السنه الشمسية والقمرية.

راجع: النويرى، نهاية الأرب، جـ٨، ص٢٠٢، النويرى، نهاية الأرب، جـ٣١، حاشية(٦) ص٣٤٧،

- Hassanein Rabie, the Financial system of Egypt., P134.

وذكر المقريزى ان فى عام ٦٩٦هـ كتب بمسامحة أهل النواحي بما عليهم من بواقى الخراج المنكسره. المقريزى، السلوك، جـ١، ق٣، ص٨٣٠. ويمكن القول هنا من وجهة نظرى ألم تكن حدوث الأزمات والمجاعات والأوبئه فى هذه السنه هى سبب مسامحة الناس بالخراج المتأخر عليهم/ والدليل على ذلك ما ذكره المقريزى حين قال لعل تحويل السنه القمرية تلك السند كان من الأسباب المساعده على زوال الدولة/ المقريزى/ السلوك، حاشيه(١) ص٨٤٥.

(1)Hassanein Rabie ; Ibid , P52.

(٢) العينى، عقد الجمان، جـ٣، ص٣٩٤، محمود نديم، الفن الحربى، ص٦٠، على إبراهيم حسن، تاريخ المماليك البحرية، ص٤٣٦.

(٣) المقريزى، السلوك، جـ١، ق٣، ص٨٤٦.

(٤) أبو الفدا، المختصر فى أخبار البشر، جـ٤، ص٣٨.

وترتب على ما سبق ذكره أن لم يكن هناك عدل على الجند فمن الجند من تعب وشقى، ومنهم من سعد بذلك، فمنهم من انتقل من بلاد كلها خيرات وعامره، إلى بلاد كلها فقر وبور، ومن بلاد بها محصولات ومتحصلات وافره إلى ما هو خراب، وفاز بعضهم بأكثر مما قصد[1]

وكان هذا الروك من أكبر الأسباب في زوال الدولة[2] وذلك لأن الأمراء والجنود لم يرضوا عن هذا الروك وشكوا جميعاً مما أصابهم، وكانت إقطاعات الأمراء والجند إما بلاداً يستغلها مقطعها كيفما شاء أو نقوداً يتم تحصيلها من بعض البلاد، إلا أن الجند لم يرضوا عن مقدار نصيبهم في الإقطاعات وشكوا من ذلك لأن الإقطاعات نقصت كثيراً عما كانت في دولة المنصور قلاوون التي كان أقلها يبلغ عشره ألاف درهم من متحصلها[3] وأكثرها كان يزيد على ثلاثين ألفاً، فصارت أكثر الإقطاعات في هذا الروك متحصلها عشرة ألاف درهم وتتناقص كلما صغرت مساحة الإقطاع، وقلت الأرزاق، فحدث التضاغن في القلوب، والبغضاء في النفوس فكان أقوى الأسباب على الفتن والاضطرابات [4] أضف إلى ذلك أنه روعي في تقسيم الأراضي وتوزيعها في شكل إقطاعات هو تفاوتها من حيث الخصوبة ووفره الإنتاج[5] والدليل على ذلك أن السلطان ونائبه منكوتمر خصصوا لأنفسهم الأراضي الخصبية بل أجود الأراضي، فضلاً عن القراريط التسعة التي بقيت للسلطان ونائبه أفضل وأحسن من الإحدى عشر قيراطاً المقطعة[6] أما الأراضي المتوسطه الجودة فيتم إقطاعها للمماليك السلطانية، أما الأراضي التي كانت قليلة الجودة فكان يتم إقطاعها للأجناد والعربان والتركمان.[7]

---

[1] ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٨، ص٩١، الباز العرينى، المماليك، ص١٧٦.

[2] المقريزى، السلوك، جـ١، ق٣، ص٨٤٦، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ٨، ص٩٥، الباز العرينى، المماليك، ص١٧٦.

[3] ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٨، ص٩٢.

[4] العينى، عقد الجمان، جـ٣، ص٣٩٧.

[5] القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٣، ص٤٥٨، محمود الحويرى، مصر فى العصور الوسطى، ص٢٨٨.

[6] بيبرس الدوادار، زبده الفكره فى تاريخ الهجرة، تحقيق زبيده عطا، جـ٩، ص٣٤٠، ابن تغرى، النجوم الزاهرة، جـ٨، ص٩٢.

[7] القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٣، ص٤٥٨، محمود الحويرى، مصر فى العصور الوسطى، ص٢٨٨.

لم تقتصر الإقطاعات على الأراضى وأنواعها فقط بل تعدتها إلى جميع موارد الدولة والدليل على ذلك ما ذكره القلقشندى "صارت الإقطاعات ترد من جهة الملوك على سائر الأموال من خراج الأراضى والجزية وزكاه المواشى والمعادن والعشير وغير ذلك ثم تفاحش الأمر . راجع : صبح الأعشى، جـ١٣، ص١١٧.

ومما زاد الحال سوءاً أن منكوتمر نائب السلطنة لم يقبل شفاعة الأمراء الذين توسطوا للأجناد الذين حبسهم منكوتمر نتيجة شكواهم من نقص غله (عبره) إقطاعهم، فاتفقوا جميعهم على العصيان ونشر روح التذمر والسخط في البلاد، والقضاء على السلطان ونائبه منكوتمر، فقد كان هذا الروك من أسباب التخلص من السلطان لاجين وقتله إلى جانب قتل نائبه منكوتمر، إلى جانب أنه سبب في ضعف الجند بمصر وإتلافهم "فإنه لم يعمل فيه عمل طائل، ولا حصل منهم زيادة يرضاها وإنما توفر من البلاد جزء كبير"[١]

كل هذا بسبب عدم وفاء السلطان ومنكوتمر بما وعدوا به والتزموا به من إنشاء جيش قوى، ولكن اكتفوا باستقالة الأمراء الساخطين المتمردين بإعطائهم بلاد من التسعة قراريط.[٢] وعندما قتل السلطان المنصور لاجين بدأ الأمراء يأخذون زيادة على ما كان معهم من إقطاعات أي زيادة على ما كان بيدهم.[٣]

ويمكن القول مما سبق أنه نتيجة تلك الفتن خربت البلاد لأن الزراعة هي أساس البلاد ولم يهتم الساخطين من الأمراء والجنود بالأرض التي أقطعت لهم سواء بزراعتها أو محصولها نتيجة انشغالهم بأخذ إقطاعات أفضل من التي بحوزتهم أو أنهم يريدون زيادة على إقطاعتهم بأخذ إقطاعات أخرى... كل هذا من سخط وتذمر جعلهم يتركون شئون الزراعة، حتى تطهير الترع والقنوات وإصلاح الجسور كل هذا تركوه بسبب روك السلطان لاجين فهذا الروك من وجهة نظر الباحثة لم يكن ليصلح حال البلاد من الناحية الاقتصادية، بل لقد كان السبب في تدهور واضطراب وفساد الأحوال كلها بما فيهم البلاد والعباد فأهملت كل شئ في الدولة، فكان الجانب السياسي سبب في تدهور الجانب الاقتصادي، فأصبحت البلاد بحاله من التدهور والانحلال[٤] إلى جانب ظلم أتباع السلطان ومماليكهم وتكاثر ظلمهم وجورهم[٥]، وبعد قتل السلطان لاجين تولى بيبرس الجاشنكير السلطة في عام ٧٠٨هـ/١٣٠٨م، بعد أن عزل الناصر محمد بن قلاوون نفسه للمرة الثانية وذهب هارباً منهم (الأوصياء عليه) فعمل بيبرس على تثبيت سلطانه بأنه قبض على أكثر من ٣٠٠ مملوك وأخرج إقطاعاتهم (أخبازهم)، كما قطع أخباز المماليك الذين ذهبوا بل لحقوا

---

(١) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٨، ص٩٢، محمود نديم أحمد فهيم، الفن الحربي، ص٦٠.

(٢) ابن تغرى بردى،النجوم الزاهرة، جـ٨، ص٩٢، الباز العريني، المماليك، ص١٧٦.

- Satq ;The Evolution of the Iqta, PP-105-120.

(٣) ابن تغرى بردى،المصدر السابق ، جـ٨، ص٩٥، محمود نديم أحمد فهيم، الفن الحربي، ص٦١.

(٤) على إبراهيم حسن، أراء فى تاريخ دولة المماليك البحرية، ص٤

(٥) المقريزى، إغاثه الأمه، ص ص٣٦-٣٧.

بالناصر محمد في الكرك، إلى جانب أنه نفى وأخرج مجموعه من المماليك إلى الصعيد وأخذ أخبازهم.[1] هذا إلى جانب العداء العنصري بين المماليك الترك والمماليك الجراكسه، فقط ارتفع شأن المماليك البرجيه بسبب زعيمهم بيبرس الجاشنكير، فعملوا على أخذ الإقطاعات، ذكر المقريزى "أنه صارت لهم الحمايات الكثيرة، وتردد الناس، إليهم في الأعمال، وتأمر عدد كبير منهم"[2].

وعندما عاد السلطان الناصر محمد مره أخرى ليمسك زمام الحكم والسلطنة عام ٧٠٩هـ/١٣٠٨-١٣٠٩م أدرك أن سياسة بيبرس الجاشنكير خطيرة تلك السياسة التي ظهرت بوضوح عندما أقطع بيبرس الجاشنكير مماليكه الكثير من الإقطاعات إلى جانب نائب سلطنته سلار[3] الذي أخذ إقطاعات كثيرة هو الأخر تلك التي أقطعها له بيبرس الجاشنكير السلطان، إلى جانب بقية البرجيه[4] وكان الخبز (الإقطاع) الواحد ما بين ألف (مثقال) دينار في السنة إلى ثمانمائة (مثقال) دينار[5] فخاف السلطان الناصر محمد أن تحدث الفتنه[6] والاضطراب بأخذ إقطاعاهم، من هنا بدأ الناصر محمد يفكر جيداً في روك البلاد[7] للأسباب السابقة، فوقع الشروع في الروك[8] عام ٧١٥هـ/١٣١٥م.

واستدعى الناصر محمد ناظر الجيش[9] الفخر محمد بن فضل الله ناظر الجيش في ذلك الوقت،

---

(1) الباز العريني، المماليك، ص ص ١٧٦-١٧٧.

(2) المقريزى، السلوك، جـ١، ص٨٧٥-٨٧٦.

(3) محمد جمال الدين سرور، دولة بني قلاوون فى مصر، ص٢٨٩.

(4) النجوم الزاهرة، جـ٩، ص٤٢، إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعيه، ص٩٨.

(5) المقريزى، الخطط، جـ١، ص٨٨، ابن بردي تغري، النجوم الزاهره، جـ٩، ص٤٢.

(6) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ٢، ص١٥٩، المقريزى، الخطط، جـ١، ص٨٨، الباز العريني، المماليك، ص١٧٧.

(7) شهاب الدين أحمد السلامى، كتاب مختصر التواريخ، مخطوط بدار الكتب رقم ١٤٣٥، رقم الميكروفيلم ١٨٤٦٤، ورقة ٧٣، القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٣، ص٤٣٢.

(8) السيوطى، حسن المحاضره، جـ٢، ص ص١٦٢-١٦٣، ابن تغرى بردى، النجوم الزاهره، جـ٦، ص٤٢ على إبراهيم حسن، أراء فى تاريخ دولة المماليك البحرية، ص١٨.

(9) من الوظائف الديوانيه الرفيعه التى يعين شاغلها من قبل السلطان، وكان له حق الدخول على السلطان فى مجلسه للنظر فى مصالح ملكه، وكانت مهمة ناظر الجيش هى النظر فى أمر الجيوش وضبطها والنظر فى أموالها، وكان ينظر فى أمر الإقطاعات بمصر والشام، والقاضى فخر الدين محمد بن فضل الله نصرانياً وأسلم. راجع: حسن الباشا، الفنون والوظائف، جـ٣، ص ص١١٩٣-١١٩٤، المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٣١١، المقريزى، السلوك، جـ٢، ص١٥٠ وص٥٤٨ نقلاً عن د.حسن الباشا، الفنون والوظائف، جـ٣، ص١١٩٥.

وقرر معه روك البلاد المصرية[1] وخرج الأمراء إلى الأعمال[2] فبدأ الأمراء روك أعمال مصر وعندما نزل كل منهم للعمل اجتمع مشايخ البلاد ودللاءها وقياسها وعدولها وسجلات كل بلد ليعرفوا متحصل تلك البلد ومقدار عدد الأفدنة ومبلغ عبرتها وما يأخذه الجنود وما يتحصلوا عليه من العين والغله والدجاج والخراف والبرسيم والكشك[3] والعدس والكعك، ثم قاسوا النواحي المختلفة من البلاد وكتب بذلك عده نسخ واستمر ذلك حتى انتهى عملهم وعادوا بعد خمسه وسبعون يوماً[4] بالأوراق فتسلمها الفخر ناظر الجيش.[5]

وقد كان السبب في عمل الروك الناصرى[6] الأسعد بن أمين المعروف بكاتب برلغى[7] إلى جانب جميع مستوفى الدولة، وأقطعت البلاد بمقتضى الروك[8] والزمهم بعمل أوراق تشتمل على بلاد الخاص السلطاني[9] التي عينها لهم، إلى جانب إقطاعات الأمراء، وأضاف على عبره كل بلد ما كان على فلاحيها من الضيافة[10] المقررة، وكل بلد بها جوالى[11] وكانت الجوالى قبل هذا الوقت إلى وقت الروك الناصرى ديواناً مفرداً يختص بالسلطان فأضاف جوالى كل بلد إلى متحصل خراج تلك البلد[12].

---

[1] المقريزى، الخطط، جـ١، ص٨٨، إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص٩٨.
- De Sacy, Droit de propriete territorial en Egypt, lere serie, tom II, P222.

[2] المقريزى، السلوك، جـ٢، ق١، ص١٤٦.

[3] المقريزى، الخطط، جـ١، ص٨٨.

[4] ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٩، ص٤٣.
- De Sacy: op. cit P224.

[5] المقريزى، السلوك، جـ٢، ق١، ص١٤٩، ابن تعزى بردى، النجوم الزاهرة، حاشيه(١) ص٤٢.

[6] ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٩ حاشية(٦) ص٤٣.

[7] الدوادارى، كنز الدرر، جـ٩، ص٢٨٦.

[8] أبطل الناصر محمد الروك الحسامى وراك البلاد بالروك الناصرى فزاد عن الروك الحسامى فى أشياء وألقص منه أشياء: راجع: ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص٤٤٦.

[9] أفرد السلطان الناصر بلاد الخاص لنفسه وهى: الجيزة وأعمالها، والكوم الأحمر، ومنفلوط، والمرج، والخصوص وغير ذلك... راجع: الأسدى، التيسير والاعتبار، ص٧٢.

[10] المقريزى، الخطط، جـ١، ص١٤٢، الباز العرينى، المماليك، ص١٧٨.

[11] ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٩، ص٧٣.

[12] المقريزى، السلوك، جـ٢، ق١، ص١٥٠.

إلى جانب إبطال الناصر محمد للعديد من المكوس[1] وغير ذلك من المظالم[2] وبمعنى أخر يمكن القول أن الناصر محمد أزال عن الناس الضرائب التي كانت ترهقهم، وقضى على إقطاعات الأمراء التي كانت تنقص من دخل الحكومة، ومسح الأراضي المصرية، وأعاد النظر في مصروفات دواوين الحكومة.[3]

ذكر النويرى عن هذا الموضوع كله ملاحظات كثيرة ذلك لأن تعديل السلطان الناصر محمد للنظام الإقطاعي لم يخلو من النقد والتجريح[4] فجلس والأمثلة بين يديه[5] ليفرقها على الأمراء كاملة، وعندما يأتي دور الشيخ المسن يخبره السلطان بين الإقطاع والراتب، فيعطيه ما يختاره[6] ولم يقطع العاجزين عن الحركة، لكن كان يعطيه ما يستطيع أن يرتب به حياته ومعيشته ليعوضه عن إقطاعه.[7]

المهم أن السلطان استرجع الأرض التي أخذها البرجية أتباع بيبرس الجاشنكير من أراضى الجيزة وغيرها، إلى جانب ما أخذه بيبرس وسلار، وغيرهم من المتاجر، وأضاف ذلك للخاص.[8]

ولم يقبل السلطان شكوى كل من تضرر من هذا الإقطاع، وقيل أن النائب وأكابر الأمراء ذكروا أن من رد مثالاً أو تضرر أو شكا كان مصيره الضرب والحبس وأخذ إقطاعه منه "فلم يجسر أحد

---

[1] المقريزى، الخطط، جـ١، ص٨٨؛ ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٩، ص١٧٧؛ إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص٦٥؛ الدوادارى، كنز الدرر، جـ٩، ص٢٨٦. يوضح لنا الروك الناصرى كثيراً من المكوس والضرائب التى كانت مفروضه على الشعب وألغاها الناصر محمد بن قلاوون، وقد عدها المقريزى، فكانت أكثر من ١٨ ضريبة كما يتضح أيضاً أن إقطاعات الأمراء ملجأ للصوص وقطاع الطرق يجدون فيها الأمن مقابل سطوهم على الأهالى لصالح صاحب الإقطاع: راجع: المقريزى، الخطط، جـ١، ص ص٨٨–٨٩؛ المناوى، نهر النيل ص١٨٩.

[2] ابن حبيب، تذكره النبيه، جـ٢، ص٣٢٥.

[3] السير وليم موير، تاريخ دولة المماليك فى مصر، ص ص٨٨–٨٩.

[4] النويرى، نهاية الأرب، جـ٣٠، ص٩١.

[5] الأسدى، التيسير والاعتبار، ص٧٢. كان الناصر محمد بن قلاوون يسأل من يقف أمامه من الأمراء والجنود عند إستلامهم إقطاعاتهم عن أصل كل منهم ووقت حضوره إلى مصر ومع من جاء من التجار وإلى من صار مع الأمراء وعن المصاف التى حضرها وعما يعرفه عن صناعة الحرب، فإذا أعجب به السلطان ووقع إختياره عليه منحه الإقطاع. راجع: ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٩، ص٥١.

[6] النجوم الزاهرة، جـ٩، ص٥٢.

[7] المصدر نفسه، نفس الجزء و الصفحه.

[8] المقريزى، السلوك، جـ٢، ق١، ص١٥٦.

أن يخالف ما رسم به" [١] وظلم أكثر الأجناد[٢] لأنهم أخذوا إقطاعات غير التي كانت معهم فقد كان كثير من الأمراء إقطاعه يبلغ ألف دينار فأصبح إقطاعه مائتي دينار،[٣] وعندما أراد الأمراء التحدث في هذا الموضوع نهاهم نائب السلطنة أرغون عن ذلك.[٤]

مما سبق يمكننا وصف دولة المماليك بأنها الدولة الإقطاعية الكبرى التي قامت في العصور الوسطي، ومع ذلك لم يكن للمقطع فيها حق الاستغلال أو الإرتفاق، معنى هذا أنه إذا مات المقطع أخذ السلطان إقطاعه واستولى عليه فوراً، ووزعه من جديد[٥] فالإقطاع لا يورث وإنما يعود بعد وفاة صاحبه أو عند غضب السلطان عليه لسبب أو لأخر إلى السلطان ليمنحه ويعطيه لشخص أخر من نفس الطائفة.[٦]

---

[١] المقريزى، السلوك، نفس الجزء والصفحة

[٢] ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٩، ص٥٤.

[٣] المقريزى، الخطط، جـ١، ص ص٩٠-٩١.

[٤] ابن تغري بردي، المصدر السابق، جـ٩، ص٥٤، ذكر فى موضوع أخر رأى للدكتور/ على إبراهيم حسن فى كتابه تاريخ المماليك البحرية ص٣٥٠، أنه زيدت أنصبه الأمراء والجند عما كانت عليه فى الروك الحسامى الذى عمله السلطان لاجين، فأصبحت تلك الأنصبه ١٤ قيراطاً بعد أن كانت ١١ قيراطاً وهذا يخالف الرأى الذى ذكره كلاً من المقريزى فى كتابه السلوك وابن تغرى بردى فى النجوم الزاهره من أن الأمراء والاجناد شكوا من نقص قيمة إقطاعاتهم بل أخبازهم ولم يجرؤ أحد أن يتكلم مع السلطان فى ذلك، ولنا أن نقول (وجهة نظر الباحثه) أن هذا الروك لم يكن به ظلم لأن السلطان تحرى العدل والدقه عند تفريقه ورق الإقطاعات الذى يسمى(مثالاً) فأعطى كل ذى حق حقه فى عرض الطباق' الذى كان للمماليك فأعطاهم الكثير من الرواتب والإقطاعات كل حسب مقدرته وقدراته، هذا إلى جانب أنه كان لم ينس الشيخ المسن ولا الإنسان العاجز، فلم يكن هذا ظلم، ولكن لأن المماليك والأمراء والأجناد أحسوا بالظلم لأنهم فى قرار أنفسهم طامعون فى كل شئ ويريدون الزيادة بل يريدون أن يأخذوا الكثير والكثير ويستأثرون لأنفسهم بنصيب الأسد فلم يعجبهم ذلك التقسيم وهذا الروك لذلك قيل أنهم أحسوا بالظلم، الطباق: جمع طبقه وهى ثكنات الجيش المملوكى بالقلعه، حيث كانت كل طبقه تضم أبناء الجيش الواحد من المماليك، وقد وصف المقريزى فى كتابه الخطط، جـ٢، ص ص٢١٣-٢١٤ تنظيم تلك الطباق وأدوار تربيه المماليك بها وصفاً شاملاً، كما أنه ذكر أن السلطان الناصر محمد جدد تلك الطباق الكائنه بساحه الإيوان من القلعه. راجع: المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، حاشيه(٢)، ص١٥٦.

[٥] إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص١٢، سعيد عاشور، العصر المماليكى، ص٣٤٨، كان الإقطاع فى العصر المملوكى شخصياً بحتاً لا دخل لحقوق الملكية أو أحكام الوراثه فيه، فالمقطع يستغل إقطاعه بدلاً من السلطان على أن يؤول الإقطاع كله إلى السلطان بمجرد انتهاء مدة المقطع المنصوص عليها فى المثال أو بسبب العزل من الوظيفة أو بسبب وفاة المقطع وإخلاله بشروط العقد القائم. راجع: المقريزى، السلوك، جـ١، ق٢، حاشية(٣)، ص٥٠٩، سعيد عاشور، مصر فى عصر المماليك البحرية، ص١٢٢، سعيد عاشور، الإقطاع والفلاح زمن الأيوبيين والمماليك، ص٢١٨، سعيد عاشور، المجتمع المصرى عصر سلاطين المماليك، ص٢٠.

[٦] ابن دقماق: إبراهيم بن محمد بن آيدمر العلائى المعروف بابن دقماق (٧٥٠-٨٠٩هـ)، الجوهر الثمين في سير الخلفاء والملوك والسلاطين، تحقيق: د. سعيد عبد الفتاح عاشور، مراجعه: د. أحمد دراج، ص٧.

فقد قيل عن هذه الظاهرة "أن الإقطاعات المعروفة في هذا الزمن إنما هي إقطاعات إرفاق"[1] وقد ساعد على تأكيد هذه الظاهرة تقاليد النظام الإقطاعي نفسه، والتي كانت حائل دون تكوين طبقه تتوارث ملكيه الأرض، وذلك بسبب الترقية أو العزل من الخدمة أو النقل إلى إقليم أخر... وغير ذلك مما تعرض له الأمراء المقطعون حيث كان يتبع ذلك دائماً تغيير الإقطاع الممنوح لهم فضلاً عما سعى إليه السلاطين من أخذ إقطاعات الأمراء المغضوب عليهم لتوزيعها على المماليك الجدد اللذين اشتروهم.[2]

ويمكن القول أن الإقطاع كان مصدر ثروة كبيرة للمماليك فقد أعطى السلطان لأمر ائه وجنوده الكثير[3] فإقطاع الأمير بلغ متوسطه مساحة تتراوح بين زمام قرية وعشر قرى، على حين تراوح إقطاع المملوك السلطاني بين زمام قرية ونصف، أما جنود الحلقة[4] فلم يقل إقطاع الواحد منهم عن نصف زمام قرية، وقد كان إقطاع الأمير كبير[5] يغل مائتي ألف دينار في حين أن إقطاع أمير الطبلخاناه[6] بين ١٣٠ ألف دينار و٢٣ ألف دينار في حين أن أمراء العشراوات[7] بلغ قيمة إقطاع الواحد منهم ٧ ألاف دينار، وأجناد الحلقة أعلاها ١٥٠٠ دينار[8].

هذا إلى ما كان مقرراً للأمراء الموجودين والمسند إليهم خدمة السلطان من الرواتب السلطانية من اللحم والتوابل والعليق والزيت والكسوة والشمع، كما كان للمماليك السلطانية وأجناد الحلقة

---

(1) تاج الدين السبكي، معيد النعم ومبيد النقم،ص١٠٥.

(2) Poliak: feudalism in Egypt , P7.

(3) سعيد عاشور، الإقطاع والفلاح، ص٢١٨، سعيد عاشور، مصر فى عصر المماليك البحرية، ص١٢١.

(4) جند الحلقة هم عصب الجيش وغالبيته وكانوا كثيرين، وكانوا يعيشون على الإقطاعات والجامكيات، راجع: د. حسن الباشا، الفنون والوظائف، جـ١، ص٣٦٥ ص٣٦٦.

(5) أمير كبير قد تكون لقباً فخرياً أو تدل على طائفه من طوائف الأمراء أو مرتبه معينه أو أسم وظيفه، وتعتبر أعلى مراتب، وتعتبر أعلى مراتب الأمراء أو رؤوساء الأمراء، وكانوا يمنحون أكبر الإقطاعات. راجع: د. حسن الباشا، الفنون والوظائف، جـ١، ص٢٤٤ ص٢٤٥.

(6) هو أمير الأربعين وطبلخاناه لفظه فارسيه معناها بيت الطبل وهو أحد المخازن الخاصة بالسلطان يحفظ فيه الطبول والأبواق وما يتعلق بها من الأدوات، وهى فرق الموسيقى الخاصة بالسلطان، وكانوا هم الطبقة الثانية من طبقات الأمراء فى عصر المماليك. مزيد من التفاصيل: أنظر: القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٤، ص١٣، د. حسن الباشا، الفنون والوظائف، جـ١، ص ص٢٣١-٢٣٢ إلى ص ٢٣٦.

(7) أمير عشره هو إحدى رتب الأمراء فى عصر المماليك، وهى فى الدرجة الثالثه بعد أمير ماله وأمير طبلخانه أو أمير أربعين ويأتى بعده أمير خمسه، وكانت تسند إليهم وظائف مختلفة إلى جانب ولاية الأقاليم. مزيد من التفاصيل: راجع: حسن الباشا، الفنون والوظائف، جـ١، ص٢٣٧ إلى ص٢٤١ القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٤، ص١٤.

(8) سعيد عاشور، الإقطاع والفلاح، ص٢١٨، سعيد عاشور، مصر فى عصر المماليك البحرية، ص١٢، القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٤، ص٥٠، على إبراهيم حسن، تاريخ المماليك البحرية، ص٤٤١.

رواتب معينه من عند السلطان تلك الرواتب كانت تختلف مقاديرها سواء بالزيادة أو النقصان، والشيء الذي يجب ملاحظته هنا أن رواتب هؤلاء الأمراء والمماليك والأجناد لم تكن لها علاقة بما يأخذونه من إقطاع[1] وإنما كان السلطان يمنحها لهم على سبيل الهبة ولذلك كانت تمنح أحياناً لمن لا إقطاع له كأبناء الأمراء فيعطى له من عند السلطان "دنانير وخبز ولحم وعليق إلى أن يتأهل للإقطاع في جمله الحلقة"[2] ونتيجة روك الناصر محمد للبلاد أن صار مقدار ما يتحصل من الأرض (الارتفاع) أي خراج مصر ما يقرب من العشرين ألف ألف دينار[3].

هذا وقد بلغت جملة الأراضي الزراعية طبقاً للروك الناصرى التي منحت على سبيل الإقطاع ٣,٦٣٥,٦٤٠ فداناً إقطاعياً أي ما يعادل ٤١,٣٣٦٩٣ بالفدان الحديث[4].

غير أنه يبدو أن هذا الرقم قد تناقص بعد وفاة الناصر محمد بن قلاوون وذلك لما أصاب الدول بل البلاد من خراب نتيجة لإهمال مرافق الزراعة من ترع وقناطر وخلجان وجسور وعدم اهتمام الجنود المقطعين بأي شئ سوى جمع الضرائب والأموال وهذا ما سوف توضحه الصفحات القادمة.

وبعد وفاة الناصر محمد بن قلاوون عام ٧٤١هـ/١٣٤٠-١٣٤١م، لم يهتم الجند بإقطاعاتهم أو بالبقاء عليها، وأخذوا يتنازلون عن إقطاعاتهم لبعض الأفراد مقابل مبلغ معين من المال، أو يعطيهم في المقابل إقطاع أخر، وانتشرت هذه الظاهرة بصوره واضحة في عهد الأمير شجاع الدين أغرلو شاد الدواوين[5] وذلك عندما استأثر بالنفوذ والسيطرة على كل شئ في عهد الملك الكامل شعبان بن محمد بن قلاوون ٧٤٦هـ/١٣٤٥م[6] الذي عرف بجبه وشرهه الزائد في الحصول على المال[7].

---

(1) wiet ; (G) ; Histoire de la Nation Egyptienne, tom IV. (l'Egypt Arabe); P395.

(2) القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٤، ص ص٥٠-٥١.

(3) الأسدى، التيسير والإعتبار، ص٧٦.

(4) إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعيه، ص ص١٠٧-١٠٨.

(5) عظم شأن شاد الدواوين وذلك عندما خلت الدولة من الوزير، إذ كان شاد الدواوين يستقل بتدبير أمور الدولة، وهى من وظائف الشدود، وكانت مهمته استخلاص ما يتقرر فى الديوان على من يعسر استخلاصه منه. راجع: صبح الأعشى، جـ٤، ص٢٢، حسن الباشا، الفنون والوظائف، جـ٢، ص٦١١ ص٦١٢.

(6) علي إبراهيم حسن، تاريخ المماليك البحرية، ص٢٤٤.

(7) إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعيه، ص٧٦. من المعروف أن دولة المماليك قامت على أساس الإقطاع، وكان أهم إلتزامات وواجبات الأمير فى الدولة هى القيام بالخدمه الحربية التى هى أساس حيازة الإقطاع لكن بعدما حدث وذكرناه سابقاً لم يعد =

فقد استجد هذا الأمير نظاماً وأشياء لم تكن موجودة من قبل منها التنازل عن الإقطاعات والمقايضة بها للآخرين[1] فمن أراد أن يقاضى أحد بإقطاعه (تبادل الإقطاعات) دفع هو ومن قايضه مبلغاً معيناً لبيت المال[2] وانتشرت السوقه والعامة والأسافل والأراذل في الإقطاعات، حتى أصبح جند الحلقة معظمهم أصحاب حرف وصناعات، وخربت جميع أراضى إقطاعاتهم[3].

ولم تجد الأرض من يهتم بها ويزرعها ويجنى محصولها تلك الأرض والزراعة بها التي كانت أساس الاقتصاد المملوكي الذي بدأ يهتز ويضعف ويصيبه الاضطراب نتيجة عدم وجود الجنود المقطعين لتلك الأرض واهتمامهم بها، حتى أن السلطان الكامل شعبان أصبح هو الأخر يخرج الإقطاعات بمال معلوم.[4] حتى المراعى هي الأخرى "الكلاء المباح" خضعت للتوزيع الإقطاعي، ولم يكن لصاحبها قبل ما حدث إلا الإشراف على تنظيم استغلالها بالعدل بين الناس، فأصبح الأمير المقطع هو الذي يتولى أمر استغلالها لنفسه باعتبار أنها جزءاً من إقطاعه[5].

ومما زاد الأمر سوءاً وأدى لحدوث الفتن والاضطرابات والانقلاب الذي أدى إلى خلع السلطان الكامل شعبان ٧٤٧هـ/١٣٤٦م، هو أنه عندما أراد الخروج للحج طلب من أهل النواحي وأصحاب الإقطاعات مطالب متنوعة لتجهيزه للخروج للحج مثل، الجمال، الشعير وغير ذلك... مما أثقل كاهلهم، وكثرت مغارم الولاة ومطالبهم بسبب سفر السلطان، فشكا أصحاب الإقطاعات ما أصابهم من الضرر من كثره مغارم السلطان ولم يعطى أحد لشكواهم أي اهتمام، وكان هذا من أسباب الفتنه التي منعت السلطان من الحج وخلعه في نفس العام[6].

=يحدث هذا، راجع: د. عبد اللطيف إبراهيم، من وثائق التاريخ العربي، إعداد المشتغلين بالوثائق، مجلة المكتبة العربية، مجـ١، عدد٤، هامش(٢)، ص١٢.

- Poliak: Feudalism in Egypt , P.37.

(1) David Ayalon; Studies on the structure of the Mamluk Army , II. B.S O.A. vol 5. 1953. P453.

(2) عبد المنعم ماجد، التاريخ السياسي لدولة المماليك، ص٢٧٧، جمال الدين سرور، دولة بنى قلاوون، ص٢٩١، محمود نديم أحمد فهيم، الفن الحربي، ص٦٥.

(3) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٢١٩.

- Poliak : Feudalism in the Near East, P88.

(4) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ص١٨٤، على مبارك، الخطط التوفيقية، جـ١، ص٣٦، إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعيه، ص٧٦.

(5) المقريزى، الخطط، جـ١، ص١٦٧، إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعيه، ص٧٦.

(6) إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعيه، ص ص٢٠٣-٢٠٤.

أضف إلى ما سبق من ضعف للنظام الإقطاعي وانهياره ما حدث في عهد السلطان حاجى عام ٧٤٧هـ/١٣٤٦م عندما منح الإقطاعات للمغنيين والشعراء بل وللنساء أيضاً، والدليل على ذلك عندما درب أحد المغنيين جاريه السلطان على الغناء أعطاه السلطان إقطاع في الحلقة زيادة عما معه.[١] وليس السلطان حاجى فقط هو الذي منح الأمراء والشعراء بل النساء الإقطاعات ولكن السلطان حسن هو الأخر منحهم إقطاعات، بل الأمراء أنفسهم منحوا الشعراء إقطاعات، فالأمير تنكز، حينما مدحه الشاعر الطنبغا الجاولى نسبه إلى مخدومه الأول سنجر الجاولى نائب غزه أعطاه إقطاعاً بحلقه دمشق[٢].

وتوالى نظام أن من أراد أن يدخل في جند الحلقة يدفع لبيت المال رسماً معيناً من المال بقدر إيراده في الحلقة سنه كاملة، وكان الهدف من وراء ذلك هو إيجاد مورد جديد من موارد بيت المال، لكن هناك من أدرك من الأمراء خطورة هذا العمل ورأوا أن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى تحول معظم الجند إلى أجناد في الحلقة وبذلك يقل عدد جندهم، وأبلغوا السلطان بذلك فألغى هذا النظام[٣].

ومره أخرى فتحت أبواب المقايضة في عهد السلطان حسن بن الناصر محمد فباع الجند إقطاعاتهم بهدف الحصول على المال واستولى كثير من العامة على بعض الإقطاعات وبلغ ثمن الإقطاع الواحد ٢٠ ألف درهم، وكانت هناك جماعه من الوسطاء عرفوا باسم "المهيسين" كانت مهمتهم إقناع الجند ببيع إقطاعاتهم لمن يدفع ثمناً مناسب، وكانوا يأخذون في الصفقة الواحدة ١٠% من ثمن البيع، وأصبح أمر بيع الإقطاعات أمراً شائعاً مألوفاً حتى أصبح معظمها ملكاً لأصحاب الحرف في الوقت الذي ترك معظم الجنود إقطاعاتهم، وأصبح عدد الجند الذين يملكون إقطاعات أقل بكثير مما كان من قبل[٤].

وما حدث من سوء الأحوال الاقتصادية وأدى إلى ازديادها ما حدث عام ٧٤٩هـ/١٣٤٨م عندما حدث الوباء العظيم وفناء الناس لنتيجة حدوثه، فترتب على هذا الوباء، هلاك كثير من الفلاحين وموتهم، فاضطر الجنود أن يأخذوا غلمانهم ويخرجوا لجمع المحصول من الغلال، ولم يحصد كثير من الناس أي شئ من إقطاعاتهم، لكل ذلك أصبحت الإقطاعات خراب بوار بل

---

[١] إبراهيم طرخان، المرجع السابق، ص١٦٦.

[٢] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[٣] المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٢١٩.

[٤] على إبراهيم حسن، تاريخ المماليك البحرية، ص٤٤٣.

عاطلة ولا تجد من يستغلها من الأمراء أو يزرعها من الفلاحين، فتصرف فيها أصحابها سواء بالبيع والتنازل عنها والمقايضة[1]، فمن أراد ورغب في التنازل عن إقطاعه أعطى مالاً إلى بيت المال على حسب ما يقرره آغرلو شاد الدواوين الذي عمل ديواناً مخصوصاً لهذا الغرض سماه ديوان البدل، فدخل في أجناد الحلقة أصحاب الوظائف الدينية والديوانية وكذلك أصحاب الحرف والصنائع من المصريين[2].

ظل هذا يحدث إلى أيام السلطان صالح بن الناصر محمد الذي سمح للأجناد أن يبيعوا إقطاعاهم أو أن يقاضوا عليها بالأموال أيضاً، أو أن يتنازلوا عنها، وأصبح بيع الإقطاعات أمر اً شائعاً مألوفاً في ذلك الوقت حتى أصبح معظم الأراضي ملك لأصحاب الحرف في الوقت الذي ترك فيه معظم الأجناد إقطاعاهم[3] وخربت الأراضي والذمم، وانقسم المماليك على أنفسهم أحزاباً مختلفة وشيعاً بتجسس كل منهم على الآخر، وانتشرت بينهم حوادث السلب والنهب[4].

ولقد كان لحدوث الوباء العظيم أكبر الأثر على الإقطاعات، فعندما حل حدوثه حدثت أزمة اقتصاديه عظيمة وكبيرة انهارت بسببها البلاد والعباد، وانحلت إقطاعات كثيرة، وقد كان الأمير منجك اليوسفي وزير الدولة في هذا الوقت، فرأى أن يوفر الجوامك والرواتب[5] وكتب هذا لجميع أصحاب الوظائف وأصحاب الأشغال والمماليك السلطانية أوراق (مثالات) تخص كل منهم بجامكيته... فأخذ جماعه من الأقباط ومن الكُتاب ومن الموقعين إقطاعات في نظير جوامكهم وتوفر في الدولة مال كبير عن الجوامك والرواتب[6].

هذا وقد أقطع المماليك العربان إقطاعات أيضاً، فيمكن القول أنهم سمحوا للعربان للحصول على بعض الإقطاعات القليلة الشأن في مقابل حراسه الطرق التي تمر ببلادهم إلى جانب تقديم الخيل للجيش علاوة على الرغبة في كسب ودهم وولائهم، في الوقت الذي لم تألوا فيه الدولة جهداً في عمليات الإبادة ضد جميع العربان نتيجة ثوراتهم الكثيرة والمتكررة[7].

---

(1) محمود نديم أحمد فهيم، الفن الحربي، ص٦٥.

(2) الباز العريني، المماليك، ص١٩١.

(3) إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعيه، ص١٥٨.

(4) نعيم زكى فهمى، التجارة الدولية، ص ص٣٧٠-٣٧١.

(5) صبح الأعشى، جـ١٣، ص٤٥٧، إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعيه، حاشيه(٦٩) ص٥٤.، الباز العريني، المماليك، ص٢٠٠.

(6) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٣٢٢.

(7) Poliak ; Feudalism in Egypt, PP 9-27

هذا وقد أُقطع المماليك للعربان إقطاعات في أماكن بعيده، أكثرها في الشرقية وفى أطراف مملكتهم، وفى الواحات البعيدة جداً، وما يترتب على ذلك من صعوبة الاستغلال لغير العرب[1] لكن من الملاحظ أن إقطاعات العربان لم تزيد عن إقطاع جندي في الجيش المملوكي[2] وما فعله المماليك من حرمان الأعراب من الأرض الزراعية كان سبب في قيام العربان بالكثير من الثورات مما كان له أكبر الأثر في تدمير وتخريب أجزاء كبيرة في سائر أقاليم مصر[3].

وعلى الرغم من ثراء سلاطين المماليك وأمراءهم وبذخهم الذي بلغ ذروته في المأكل والملبس والسكنى واقتناء الجواري والعبيد وحيازة الأراضي، والعقارات، الخيل، الأنعام، الغلال، الذهب والجواهر وغير ذلك من متاع الحياة فإن النظام الحاكم كان في حاله شكوى مستمرة ودائمة من العجز المالي تعبيراً عن واقع ظهر ووضح في عجز السلاطين عن صرف مرتبات الجند النقدية والعينية[4] والدليل على ذلك ما حدث عام ٧٧٨هـ/١٣٧٦م أن بعض المماليك الأجلاب، وقفوا للأمراء وطالبوهم بالنفقة التي وعدوهم بها وهى مبلغ ٥٠٠ دينارلكل واحد من المماليك، فأعطوا لكل واحد منهم ١٠٠ دينار فرفضوا ذلك، فقبضوا على طشتمر اللفاف أمير كبير وقتلوه ولكن المماليك صمموا أن يأخذوا الـ ٥٠٠ دينار، فعملوا على جمع الأموال من الناس للنفقة على الجند، وأخذوا ينهبون الأموال، وأخذوا الأموال ما لا ينحصر، فقبضوا على المحتسب وأعيان التجار وأجبروهم على النفقة، ثم قبضوا على جماعه من الطواشيه[5] هكذا انهارت الدولة وزال حالها.

الأسباب التي أدت إلى انهيار النظام الإقطاعي:

رأينا من خلال الصفحات السابقة أن النظام الإقطاعي لم يأت ثمرته المرجوة، فقد كان النظام الإقطاعي مبنى أساساً ليكون مصدر الثروة الأساسية للمقطعين[6] فهو اعتمد بشكل أساسي على الأرض وإنتاجها، فاستهدف عدم التمكين لقيام أسرات قوية إقطاعية، ففرق الإقطاعات في أنحاء متفرقة، كما كان الإقطاع يتغير مع تغير وظيفة صاحبه، وكانت النتيجة

---

[1] إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعيه، ص ص١٥٥-١٥٦.
[2] القلقشندي، صبح الأعشى، جـ٣، ص٤٥٨.
[3] سبق الحديث فى الفصل الأول عن ثورات العربان ضد الأيوبيين والمماليك أنظر ص٦٧-٧٠
[4] ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق٢، ص ص١٩٢-١٩٣
[5] علاء طه رزق، السجون والعقوبات، ص ص٦٦-٦٧.
[6] المرجع نفسه، ص٢٤ .

- الطبيعية لذلك هي حرص كل صاحب إقطاع على أن يكون لنفسه أكبر قدر ممكن من الثروة[١] وتحقيق أكبر عائد للأرض الزراعية[٢] دون أدنى اهتمام منهم سواء لرعايتهم أو وسائل رعايتها أو تطويرها[٣] فلم يهتموا بإصلاح الأراضي الزراعية أو صيانة الجسور، فتقطعت هذه الجسور وغرقت البلاد والأراضي، وضعف سيطرة باقي المقطعين على المساحات البعيدة عن إقطاعاتهم وإهمالهم للأشراف عليها.[٤]

مما أدى إلى زيادة اعتماد أبناء الطبقة الحاكمة على الرواتب النقدية حتى يحافظوا على حياه الترف والبذخ التي عاشوها، وقل إنتاج البلاد من جميع المصنوعات إلى أدنى حد، والنتيجة هي مزيد من استنزاف رصيد البلاد من الذهب والفضة ومزيداً من التدهور الاقتصادى والأزمات الاقتصادية[٥] مما أدى إلى كثرة حوادث الشغب والتمرد والاعتداء على الناس في الشوارع والأسواق.[٦]

- وفى ظل الانخفاض المستمر في عائد ما تنتجه الأرض وتدهور هذا الإنتاج اتجهوا إلى بيع إقطاعاتهم والتنازل عنها فيما عرف بالمقايضة أو المبادلة، وكان هذا بدوره سبباً رئيسياً في هدم النظام الإقطاعي بل شرخه، خاصة بعد إنشاء ديوان البدل الذي يرجع إلى شاد الدواوين (أغرلو) في عهد السلطان شعبان بن الناصر محمد كما سبق أن ذكرنا بسبب حاجة الدولة إلى المال، وهذا أعطى المجال والفرصة للعامة من الناس ليتملكوا الإقطاع.[٧]

وترتب على ما سبق ذكره ضعف الجيش المملوكي ودخول أعداد كبيرة دون الكفاءة القتالية[٨] فعندما كان السلطان قوياً كان المقطعون يخافون منه، أما إذا كان ضعيفاً فإن الجنود يعجزون عن أداء وظيفتهم، إلى جانب فشلهم في إخضاع الطامعين...، والنتيجة المتوقعة هي أن يكون النظام الإقطاعي عاملاً من عوامل الهدم والانحلال لا من عوامل القوه والتماسك.[٩]

---

(١) قاسم عبده قاسم، دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى، ص ص١٤٦-١٤٧

(٢) علاء طه رزق، المرجع السابق، ص٢٤.

(٣) المرجع نفسه، ص٢٤.

(4)Poliak : Feudalism in Egypt , PP 20-27.

(٥) قاسم عبده قاسم، المرجع نفسه، ص١٤٧.

(٦) قاسم عبده قاسم، دراسات فى عصر سلاطين المماليك، ص٢٢.

(٧) مجدى عبد الرشيد بحر، القرية المصرية فى عصر المماليك، ص٢٣٠.

(٨) علاء طه رزق، السجون والعقوبات، ص ص٢٤-٢٥.

(٩) إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعيه، ص١٢.

- هذا إلى جانب أن المقطعين أصحاب الإقطاعات فضلوا الإقامة بالقاهرة والمدن الكبرى واكتفوا بإرسال مندوبين عنهم للإشراف على هذه الأملاك واستخلاص عائداها من الفلاحين أضعافاً مضاعفه، إلى جانب ذهاهم إلى القاهرة للمشاركة في الحروب الداخلية التي قامت بين الفرق العسكرية وذلك لطمعهم في المكاسب المادية من الأسلاب والمغانم المرتبطه بنتائج الفتن شبه المستمره بين الأمراء[1].

- بالإضافة إلى أن كثرة الولاية والعزل للنواب أو الولاة والتعاقب على ذلك المنصب جعل هناك إضطراب سياسى، وجعل كل وال يعمل على تكوين ثروة تنفعه في مستقبله قبل ترك منصبه هذا أدى إلى عدم الاهتمام بشبكات الري وترميم الجسور مما أدى بدوره إلى ضياع ماء النيل، وشكوى الناس المستمره من نقص المياه، مما عمل على كثرة أراضى الشراقى وغلو الأسعار[2].

- وذكر المقريزى في ذلك أنه في عهده "فسدت حاله الجسور والترع والخلجان"[3] مما أدى إلى قلة الخراج وما حدث من سياسة الاعتصار المملوكية للفلاحين، ومما ترتب عليه من ارتفاع منسوب الأرض الزراعية مما جعل مياه الفيضانات التي كانت تغرق هذه الأراضي سواء في العصر الأيوبي أو العصر المملوكي البحري لم تعد كافيه لري أكثر الأراضي، وأهملت الدولة عمليات الإصلاح والترميمات بما تحصل عليه من أموال برسمها مقرر الجسور فوزعت هذه الأموال بعد تحصيلها على السلطان والأعيان، وسخر أهل البلاد في عمل الجسور مما أدى إلى بوار معظم الأراضي[4].

والأمثلة على تقطع الجسور كثيرة سواء في العصر الأيوبي أو المملوكي البحري وقد سبق الحديث عنها، كل هذا حدث نتيجة إهمال المماليك لوسائل ضبط النهر[5].

ولعل ما سبق يوضح الأثر الضار على الاقتصاد الزراعي والكيان السياسي للدولة، فأصبحت العلاقة بين المقطع والفلاح علاقة استغلالية، مما أدى إلى تدهور النظام العسكري المملوكي، ولعل

---

[1] علاء طه رزق، المرجع السابق، ص٢٤.

[2] مجدى عبد الرشيد، القرية المصرية، ص٢٣١.

[3] المقريزى، الخطط، جـ١، ص٦٠.

[4] المصدر نفسه، جـ١، ص١٠١؛ مجدى عبد الرشيد، القرية المصرية، ص ص٢٣١-٢٣٢.

[5] قاسم عبده قاسم، دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى، ص ص٢١-٢٢.

ما دفع هؤلاء المقطعين إلى عملية النهب هذه، هي إحدى النظريات الملكية الإقطاعية التي مؤداها أن أراضى مصر كلها ملك خاص للحكام، وأن جميع موارد الدولة من نصيبه هو وحاشيته[١].

إن علاقة المقطع بالأرض في ظل النظام الإقطاعي لم تكن مستقره فلم يكن إقطاع الأمير يتم في مكان واحد... لكننا نلاحظ أنه كان موزعاً بين أكثر من إقليم... وتفرق إقطاع الأمير في عدة أماكن وجهات مختلفة، وكان هدف المماليك من ذلك هو عدم التمكين لنفوذ الأمراء إذا ما استقروا في إقطاعات لفترة طويلة، إلى جانب زيادة مسئوليه الأمير، وإبعاد تفكيره عن المؤتمرات التي كانت في القاهرة... ولا شك أن هذا قد أتى بنتائج عكسية على المقطع لأن توزيع الإقطاع في أكثر من جهة وعدم استقراره في يد المقطع، أدى إلى عدم رغبه المقطع في الإقامة في إقطاعه، وكان هذا هو سبب تدهور الإقطاع[٢] الذي أصبح كارثة على الاقتصاد المصري[٣].

أثر النظام الإقطاعي على الفلاحين (الفلاح في ظل النظام الإقطاعي):

ارتبط النظام الإقطاعي بالفلاح ارتباطا وثيقاً، فعند الحديث عن النظام الإقطاعي لابد من الحديث عن الفلاح في ظله، ولنا أن نتحدث عن الفلاح ووضعه وأحواله في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري ففي العصر الأيوبي كان وضع الفلاح جيد للغاية[٤] فقد وضعت الدولة الأيوبية نظم خاصة تحمى الفلاحين من سادتهم الإقطاعيين[٥] وتحدد الإيجارات والجبايات التي يدفعها الفلاح لسيده الإقطاعي[٦] فقد كان السادة الإقطاعيون في العصر الأيوبي في نعمه محدودة[٧] لأنهم أمروا المقطعين بضرورة الأمر بالمعروف واتباع العدل، والمحافظة على الإقطاع

---

(١) جمال الدين محمد الشيال، صفحه من الحياه الاقتصادية فى مصر الإسلاميه، مجلة الثقافة، العدد٩٧، القاهرة سنة ١٩٤٠م، ص٢٢.

(٢) مجدى عبد الرشيد بحر، القرية المصرية، ص ص١٣٥-١٣٦-١٣٧.

(٣) قاسم عبده قاسم، دراسات فى تاريخ المجتمع المصرى، ص ص٢١-٢٢.

(٤) Poliak ; the Ayyubid Feudalism , JRAS, 1939, P 430.

(٥) سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص ص ١٦٥-١٦٦.

(٦) محمود محمد الحويرى، مصر فى العصور الوسطى، ط١، سنة ١٩٩٦م، ص٣٠.

(٧) سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص١٦٦، سعيد عاشور، الفلاح والإقطاع، ص٢٢١،

- Ibid, P430.

وعمارته وحسن إدارته والاهتمام بالقضاء وعدم أخذ الرشوة من الناس وحسن الجوار مع زملائه[1].

أما في العصر المملوكي: فقد كانت نظره المجتمع إلى الفلاح نظره حقيرة. بفعل النظم الاقتصادية القاسية التي انتشرت وسادت في العصور الوسطي[2] من جراء النظام الإقطاعي ذلك النظام الذي حرم الفلاح المصري من كثير من حقوقه بل أبسط الحقوق، فقد كان ذلك النظام سمه أساسيه من سمات العصور الوسطي.[3] فقد عاش الفلاح في العصر المملوكي عيشة ذليلة في ظل النظام الإقطاعي الذي جعلهم أشبه بعبيد الأرض[4] فالإقطاع أصبح يعنى رق الأرض، حتى صار الفلاح عبداً قناً للأرض[5] فأصبحت حالتهم سيئة للغاية[6].

هذا كله نتيجة المغارم المالية[7] والقيود التي فرضت عليه بالقوة والإجبار، فنحن نعلم أن الأرض الزراعية في مصر كان لها أهمية كبيرة على مر العصور، ذلك لأن الحياة الاقتصادية في مصر تعتمد منذ القدم وبصفه أساسيه على الزراعة، وما تنتجه الأرض من غلات ومحاصيل وخضروات، وبمعنى أخر أن الزراعة هي الدعامة الأساسية للاقتصاد المصري ثم تلتها بقية الدعائم، حتى أن الصفة التي غلبت على مصر أنها بلد زراعي[8] هذا وقد كانت ملكيه الأرض من أهم العوامل التي لها دخل في نظام الحكم، وفى وجود فوارق اجتماعية كبيرة بين طبقات الشعب[9] داخل نطاق الدولة الواحدة[10].

---

(1) القلقشندي، صبح الأعشى، جـ11، ص ص33-34، ص ص144-148، سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص ص165-166.

(2) سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص348.

(3) يوسف الشربينى، هز القحوف فى شرح قصيده أبو شادوف، عرض: طاهر أبو فاشا، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة 1987م، ص30.

(4) عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، سنة 1981م، ص161.

(5) عبد المنعم ماجد، نظم دولة المماليك ورسومهم فى مصر، ص69.

(6) عبد العزيز الدورى، مقدمه فى التاريخ الاقتصادى العربى، دار الطليعه للنشر، ط1، سنة 1969م، ص ص107-108

(7) مجدى عبد الرشيد، القرية المصرية فى عصر المماليك، ص154.

(8) جابر سلامه المصرى، الزراعه فى عهد الأيوبيين والمماليك، ص58.

(9) ذكر Stanly أن المجتمع المصرى ينقسم إلى طبقتين الأولى وهى طبقة المماليك تلك الأقلية الحاكمة والمسيطرة، والثانية وهى الجموع الغفيرة من المصريين الذين كانوا أداه لفلاحه الأرض ودفع الضرائب، راجع:

- Stanely; lane-poole, A History of Egypt in the Middle Ages, London, 1936, PP 252-253.

(10) يوسف الشربينى، هز القحوف فى شرح قصيده أبو شادوف، ص30.

وخلال العهدين الأيوبي والمملوكي البحري برزت أهمية الزراعة وبالتالي انعكس ذلك على المنشآت والمرافق الخاصة المتعلقة بزيادة إنتاجية الأرض والاهتمام بها، والتي أثرت في حياة البلاد بشكل مباشر، كما كان لها أثر في حياة الدولة الاقتصادية والاجتماعية، والشيء الذي لاشك فيه والذي زعزع الحياة الاقتصادية وأثر على حياة الفلاحين هي ارتفاع القيمة الإيجارية للأرض الزراعية مما جعلهم تحت رحمه كبار الأمراء الإقطاعيين.[١]

ويذكر د/ سعيد عاشور عن تاريخ الأرض زمن الأيوبيين والمماليك أنه يرتبط بظاهرة اقتصادية لها أهميتها وخطورتها هي ظاهرة الإقطاع، فإذا أردنا أن نعثر على صفة مميزة للريف المصري في ذلك العصر، فلن نستطيع أن نصفه إلا بزمن الإقطاع.[٢]

هذا إلى جانب ما فرض عليه من ضرائب (أنواع مختلفة من الضرائب)[٣] منها الخراج، فلم يكن الخراج هو كل ما يأخذه المقطعون من الفلاحين، بل أضيف إليه هدايا عينيه في أوقات معينه من السنة وهي المعروفة بالضيافة، هذه الهدايا تشتمل على الأغنام والدجاج والكشك والبيض، والتي قرر الناصر محمد إبطالها عندما راك البلاد، وأضاف أثمانها إلى عبره الإقطاع[٤] ونحن نعلم أن الخراج هو ضريبة تؤخذ بنسبه المحصول للأرض، وهو لا يقل عن خمس المحصول، والأمر الغريب في ذلك هو أن ما يتعين على الفلاح من خراج للديوان يجبى منه سواء أنجب زرعه أم لم ينجب[٥] فقد كان الفلاحين يدفعون الخراج الذي أقطع لأفراد الجيش مقابل خدمتهم الحربية.[٦]

---

[١] سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص ص١٦٥-١٦٦.

[٢] سعيد عاشور، الفلاح والإقطاع فى عصر الأيوبيين والمماليك، ص٢١٢. ينبغى أن ندرك جيداً أن الزراعه والفلاحه هما قوام المجتمع الإقطاعى وأن سواد ذلك المجتمع مكون من الفلاحين راجع: ج.و. كوبلالد، الإقطاع والعصور الوسطى بغرب أوروبا نقله إلى العربية د. محمد مصطفى زيادة، ط٢، مكتبه النهضه العربية، سنة ١٩٩٥م.

[٣] سعيد عاشور، الأيوبيين والمماليك، ص٣٤٨. للحكومة المركزية الحق فى فرض ضرائب على الفلاحين الذين يعملون فى إقطاعات الأمراء وأثرت هذه الضرائب فيما يحصل عليه من خراج، وأثار هذا الإجراء سخطهم وحنقهم، راجع: السيد الباز العرينى، المماليك، ص٢٠٠.

[٤] النويرى، نهاية الأرب، جـ٨، ص٢٤٥، ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٦، ص٤٣٠.

[٥] جابر سلامه المصرى، المرجع السابق، ص٧٩.

[٦] مجدى عبد الرشيد، القرية المصرية فى عصر المماليك، ص١٥٥.

ومهما يكن من أمر فقد تعددت التزامات الفلاح المالية تجاه المقطع التي كان أولها إيجار الأرض التي يزرعها وهو مبلغ محدد متفق عليه أو قسم من المحصول وهو النظام المعروف بنظام المقاسمة[1] إلى جانب أن الفلاح المصري لم يكن حراً في استخدام المحاصيل الزراعية التي يحصدها ويجنيها من حقله، وقد ذكر المقريزى في كتاب الخطط، أن جميع تبن مصر مقسم إلى ثلاثة أقسام، قسم للسلطان، وقسم للمقطع، وقسم للفلاح.[2] ولم يمنع هذا من تطبيقه على كافة المحاصيل الأخرى، ولكن الشيء الذي هز كيان الفلاحين وأصابهم هو تلاعب أصحاب الإقطاع ومباشريهم عند قيام الفلاحين بسداد ما عليهم من أموال وغرائم، إذ لم يعط الفلاحون ما يثبت قيامهم بالسداد، فاستغل المقطعون والمباشرون ذلك وغالطوا الفلاحين في حساباتهم، وربما طالبوهم بأموال دفعوها قبل ذلك.[3]

ويذكر الأسدى عن أصحاب الجباية والخراج "أنهم كانوا يأخذون الأموال في كل وقت وحين وأنهم ألزموا الفلاحين بأشياء كثيرة... ولم يستطيع أحد منهم أن يشتكى"[4]

إلى جانب نصف العشر الذي يؤخذ من الفلاحين دون المقطعين على نسبه المتحصل لهم من العين والغله، وهذا فيه ظلم كبير، لأن العشر ونصف العشر زكاه أوجبها الشرع في بعض المزروعات.[5]

وبخلاف المغارم الحربية، كانت هناك مغارم تفرض على البلاد بسبب الأعمال العامة فيقرر الأمراء على الفلاحين ضريبة سنوية للإنفاق منها على عماره الجسور، وتطهير الترع والقنوات[6] أو حفر الخلجان[7] كذلك حصل الأمراء من الفلاحين ضريبة بنحو ١٠٪ في مقابل إمداد الفلاحين

---

(١) فرض الولاه على أهل القرية الواحده نظام المسئوليه المشتركة فيما يستحق عليهم من أموال، حتى فى حالة توزيع زمام القرية الواحدة بين عده ملاك أو مقطعين، إعتبر كل فلاح شريكاً لزملائه عند وصول المشد إلى القرية توزع نفقات إقامته على الفلاحين من حيث المأكل والمشرب وما تحتاج إليه دوابه من عليق ويلتزم الفلاح بكل ذلك قهراً مهما بلغ فقره، وربما هرب الفلاح لضيق يده فتلتزم زوجته وأولاده بالمطلوب، وتضطر إلى بيع ما لديها لشراء ما يلزم المشد من دجاج ولحم. راجع: سعيد عاشور، المجتمع المصرى عصر سلاطين المماليك، ص٥٠، سعيد عاشور، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية، ص ص١٦١-١٦٢، سعيد عاشور، الفلاح والإقطاع، ص٢٢٠.

(٢) المقريزى، الخطط، جـ١، ص١٧٨.

(٣) جابر سلامه، المرجع السابق، ص٨٢.

(٤) الأسدى، التيسير والاعبار، ص٤٤.

(٥) ابن مماتى، قوانين الدواوين، حاشيه(١٠) ص٣١٣.

(٦) النويرى، نهاية الأرب، جـ٨، ص٢٥٢.

(٧) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١ ق١، ص ص٥٢١-٥٢٢.

بالتقاوى، وأضافوا إلى ذلك في بعض البلاد العشر فيأخذ عن كل أردب من التقاوى ١١أردباً، وحدث ذلك عاده حين أباحت الدولة للأمراء والأجناد بيع إقطاعاهم أو التنازل عنها[١] أو مقايضتها، هذا بالإضافة إلى ما يأخذ من أرباب المواشى في كل سنه عند هبوط النيل وذلك مقابل رعى الماشيه فيتقاضى عن كل رأس من الماشيه مبلغاً معيناً في الشهر أو السنة[٢].

كما يفرض رسوماً معينه على صيد السمك عند هبوط النيل، ورجوع الماء من المزارع إلى النهر، أما ما قرر على البساتين والكروم فسيخرج على حكم الضريبة عند نضج كل صنف[٣] بالإضافة إلى ما يأخذه صاحب الإقطاع من (أموال) مقررات على عسل التمر والمصنوعات المحلية من الثياب والبسط.[٤] أضف إلى ما سبق ما كان يدفعه أرباب الحرف والصنائع المقيمون بالإقطاع من الأجور عن الحوانيت والحمامات والأفران والطواحين الدائرة بالبقر، أما ضريبة الرؤوس المفروضة على أهل الذمة (غير المسلمين) والتي عرفت بالجوالى فإنها أضيفت إلى عبره الإقطاع منذ إجراء الروك الناصرى ٧١٥هـ/١٣١٥م.[٥]

استغل المقطعون والمباشرون فساد العملة فلم يسلم الفلاحون من ذلك الفساد فحصل المقطعون من الفلاحين على أموال بالزيادة، فإذا أحضر الفلاح المال من بلده موزوناً وأتى به إلى دار الأمير أو الحاكم لرئيس الصيارف أخذوا منه النقود ليزنوها من جديد بصنج زائدة فيظهر النقص في مال الفلاح، ويخرجوا منها عدة قطع لنحاس وقطع ذهبية بها نواقص وخوارج وينتهي الأمر بالفلاح إلى الترسيم[٦] وفاءاً للعجز حيث يضطر إلى أن يستدين بفائدة بعد أن يذوق سوء العذاب داخل السجن[٧]، ولم يكن الفلاح مكلفاً بهذه الالتزامات المتنوعة فحسب[٨] بل كان الولاة يظلمون الفلاحين ويجورون عليهم، فيفرضون عليهم ما يسمى بالقدوم، وهى قدر معين من المال، فعندما يحدث عدم استقرار للولاة ويعزلون، فكان يأتى ولاه غيرهم ويفرضون على

---

[١] المقريزى، الخطط، جـ١، ص١٠٧،القلقشندي، صبح الأعشى، جـ٨، ص ص٢٥٣-٢٥٤، النويرى، نهاية الأرب، جـ٨، ص٢٦٢، الباز العرينى، المماليك، ص ص١٩٨-١٩٩.

[٢] النويرى، المصدر نفسه، جـ٨، ص٢٦٣.

[٣] النويري، نهاية الأرب، جـ٨، ص٢٧١.

[٤] النويرى، المصدر نفسه،، جـ٨، ص٢٦٦.، الباز العرينى، المماليك، ص ص١٩٩-٢٠٠

[٥] القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٣، ص٤٦٣.

[٦] الأسدى، التيسير والإعتبار، ص٤٤.

[٧] المصدر نفسه، ص٤٤.

[٨] إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعيه، ص٢٥١.

الفلاحين قدوماً ثانياً ويأخذونه منهم مرة أخرى، كل هذه المظالم على الفلاحين بغير حق، ولنتيجة لذلك اختل إقليم مصر غاية ما يكون من الاختلال بسبب ذلك.[1]

والعبء الأكبر الذي تحمله الفلاح بالإضافة إلى جميع ما سبق أنه عند خروج كل سلطان للحرب كان عليه أن يجبى أموالاً من قوت الشعب، خاصة أهل القرى الذين تحملوا العبء الأكبر في ذلك نظراً لوجودهم على الأرض الزراعية مصدر النفقة على الجيش وقت ذلك، والدليل على ذلك أنه عام ٦٥٧-٦٥٨هـ/١٢٥٩-١٢٦٠م، فرض السلطان المظفر قطز على كل فرد من أهل مصر ديناراً، بالإضافة إلى مغارم أخرى[2] مع العلم أن الجميع يعرف بشراء المماليك وأمرائهم، وما حدث عام ٦٩٩-٧٠٠هـ/١٢٩٩م عند هزيمة الناصر محمد بن قلاوون في سلطنته الثانية أمام محمود غازان حفيد جنكيز خان بالقرب من دمشق، فأخذ يستعد للقائه مره أخرى، ومن بين الاستعدادات والإجراءات التي اتخذها لذلك هي جباية أموال زائدة عن كل حركة للحرب، إلى جانب طلب الخيل والرماح والسيوف بالإضافة إلى دنانير عينيه جبيت من سائر مصر خصوصاً بلاد الوجهين القبلي والبحري.[3]

هكذا فقد صارت سنه بأن يفرض كل سلطان عند خروجه للحرب أموالاً تجبى من قوت الشعب سيما أهل القرى الذين تحملوا العبء الأكبر في ذلك.[4]

كل ذلك وقع على كاهل الفلاح في العصر المملوكي، وفرضت عليه هذه المغارم فرضاً ظلماً وعدواناً بدون وجه حق، وكان على أهل القرى أن يدفعوها سواء رضوا أم أبوا، فإن كانت هذه المكوس مغارم مقنعه توارت خلف أسماء أخرى، فإن هذه كانت مغارم مقننه فرضت باسمها الحقيقي جهاراً نهاراً، لذلك فقد أسماها المعاصرون بأسماء مختلفه مثل المغارم أو الكلف والمظالم مما يعكس رأى الناس فيها[5] مما يوضح مدى الإرهاق الذي ينوء بعبئه الفلاح[6]، ومما زاد الطين بله قسوه وظلم وجبروت ولاه الأمور أثناء جبايه الضرائب (تحصيل المغارم) فقد كانت طرق جباية أي شئ تعسفيه إلى حد كبير، ففي عام ٧٥٤هـ/١٣٥٣م في أيام حكم السلطان صالح بن محمد

---

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق٢، ص٢٥١.

(٢) المقريزى، السلوك، جـ١، ق٣، ص٨٩٧، ٩٠٦، ٩٠٧

(٣) مجدى عبد الرشيد، القرية المصرية فى عصر سلاطين المماليك، ص١٥٤.

(٤) المقريزى، المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحه.

(٥) قاسم عبده قاسم، دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى، ص١٢، مجدى عبد الرشيد، المرجع نفسه، ص١٥٤.

(٦) عبد العزيز الدورى، مقدمه فى التاريخ الاقتصادى، ص ص١٠٧-١٠٨.

بن قلاوون، جمع المقطعون الخراج قبل ميعاده من الفلاحين وذلك للخروج والاستعداد للقضاء على فتنه العربان بالصعيد بقياده الأمير شيخو، فأمر السلطان الفلاحين ببيع خيولهم بالسوق وتوريد أثمانها مما عليهم من الخراج فبيعت عده خيول ووردوا ثمنها للمقطعين.[1]

وقد كان الغلاء وإرتفاع الأسعار له تأثير كبير على حياه الفلاحين، فكثيراً ما إستغلت أوقات الغلاء وارتفاع الأسعار في إيقاع الظلم بالفلاحين، فعلى أساس ذلك كان يرفع المقطعون قيمة الإيجار فيتسلط أجناد الأمراء وموظفوهم عليهم تقرباً من أمر ائهم للترقى في خدمتهم والوسيله إلى ذلك هي المال... فجعلوا زيادة الإيجار في كل عام حتى بلغ الفدان لحو من إثنى عشر أمثاله، وعندما تضاعفت أجره الفدان وتزايدت كلفه الحرث والبذر والحصاد، وإشتدت وطأتهم على أهل الفلاحة، وكثرت المغارم في عمل الجسور[2]، مما دفع بالكثير من الفلاحين للهرب من قراهم والتشرد بهم في البلاد، وقد أثر ذلك على الزراعة فتعطلت أكثر الأراضي الزراعية لقله الفلاحين الذين يقومون بزراعتها، وبالتالي خربت القرى مما أدى إلى قله الإنتاج الزراعي، وترتب على ذلك أن إهتز اقتصاد الدولة، هكذا قاسى الفلاحون كثيراً من ظلم المماليك، وفقدت القرية أمنها، وعاش الفلاحون في خوف واضطراب دائم يتمنون الموت عن الحياة البائسه التي يحيونها في ظل نظام الإقطاع المملوكي[3]، فلا ينتظر في ظل هذه الأوضاع أن يحيا الفلاح حياه آمنه مستقرة طالما كان تحت رحمة الطبيعه من ناحية، وتحت رحمة الحكام من ناحية أخرى، وإذا كانت الطبيعه تشدد قبضتها على الفلاح حيناً وترحمه أحياناً، فإن الحكام كانوا لا يرحمونه في الغالب، فأثقلوا عليه الالتزامات والرسوم، ولم يتهاونوا في جمع المفروض عليه من ضرائب وأموال.[4]

والشئ الذي أدى إلى خراب البلاد (أودى بحياه البلاد) هو أن الفلاح لم يسلم من خطر العربان[5] الذين عملوا على إفساد حياه البلاد والاعتداء المستمر على الفلاحين[6] وقتلهم[7]

---

[1] المقريزى، السلوك، جـ٣، ص١٦ ص٣٤، إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص٢٥١.

[2] جابر سلامه المصرى، المرجع السابق، ص ص٧٥-٧٦.

[3] لبيبه إبراهيم مصطفى، الفتن والقلاقل الداخليه فى دولة سلاطين المماليك، ص ص٩٨-٩٩

[4] سعيد عاشور، الأيوبيين والمماليك، ص١٦٣، سعيد عاشور، الفلاح والإقطاع، ص٢٢٠.

[5] سعيد عاشور، مصر فى عصر المماليك البحرية، ص١٦٢، سعيد عاشور، الفلاح والإقطاع، ص٢٢٣.

[6] سعيد عاشور، التدهور الاقتصادى فى دولة سلاطين المماليك فى ضوء كتابات بن إياس (بحوث ودراسات فى تاريخ العصور الوسطى)، سنة ١٩٧٧م، ص٣٥٩.

[7] إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعيه، ص٣٣٧.

ونهب مواشيهم ومحاصيلهم مما جعل الريف يتعرض لأزمات تخريبية[1] إلى جانب إعلان العصيان على الحكام، فقد ترتب على ذلك إرسال الحكومة للحملات العسكرية لتأديب هؤلاء العربان[2] مما يعود على الفلاحين بأبلغ الضرر، حيث يشتد ظلم ووطأه أجناد المماليك على الفلاحين فيعملون أعمالاً فظيعه يهلكون فيها الحرث والنسل، ولا يعودون إلا وقد شمل الخراب تلك الديار التي نزلوا بها.[3]

والشيء الذي لا يمكن إنكاره هو أن نظام الإقطاع وضع قيوداً على الفلاحين، وهي إجبارهم على الزراعة (الفلاحه) بالإضافة إلى إجبارهم على إستغلال الأرض لحساب طبقة المماليك بجميع فئاتهم على أساس أن هؤلاء طبقة حربية لا تقوم بزرع الأرض مما جعل الفلاحين أجراء لا يستطيعون مغادره الأرض.[4]

فيذكر السبكي "ومن قبائح ديوان الجيش إلزام الفلاحين بالإقطاعات بالفلاحة، والفلاح حر لا يد لأدمي عليه"[5] وشرح المقريزي مفسراً هذه العباره بصدد حديثه الذي يقارن فيه بين نظم الزراعة في مصر الإسلامية في عصر الفتوح الكبرى، ونظمها في عصره، فذكر أنه لم يعرف في ذلك للأول "هذه الأبذه التي يقال لها الفلاحين في عهده، ويسمى المزارع المقيم بالبلده فلاحاً قرارياً، فيصير عبداً لمن أقطع تلك الناحية إلا أنه لا يرجو قط أن يباع ولا أن يعتق فهو قن، ومن ولد له كذلك"[6]، وإذا هرب الفلاح فراراً من الظلم والقسوه أعيد قسراً[7] حتى أنه أصبح يفضل الموت على الحياة لما فيها من ظلم وغبن وتسخير[8] معنى هذا أن الفلاح المصري عاش مربوطاً إلى الأرض التي يفلحها ويفنى في خدمتها، وليس له من خيراتها إلا القليل.[9]

---

(1) سعيد عاشور، التدهور الاقتصادى فى دولة سلاطين المماليك، ص٣٦٠.

(2) سعيد عاشور، المرجع نفسه، نفس الصفحه.

(3) جابر المصري، المرجع السابق، ص٨١.

(4) عبد المنعم ماجد، التاريخ السياسى لدوله سلاطين المماليك، ص٢٧٨.

(5) السبكى، معيد النعم ومبيد النقم، ص٤٤.

(6) المقريزى، الخطط، جـ١، ص١٣٨.

(7) إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعيه، ص ص١٣-٢٥٢.

(8) سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص٣٤٨.

(9) سعيد عاشور، مصر فى عصر المماليك البحرية، ص١٩٩، سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص٣٤٨. وقد ذكر بن خلدون وهو الذى قضى فتره من أنشط مراحل حياته فى ظل سلطنه المماليك أن الفلاحة معاش المستضعفين ويختص أهلها بالذله، وهذا الحكم الذى أصدره بن خلدون على الفلاحين إنما يعبر فى الواقع عن نظره معاصريه إليهم، سعيد عاشور، الفلاح والإقطاع، ص٢٢١.

وكانت أفخر مأكولات الفلاح هو تناوله للشعير والجبن القريش والبصل، ولا عجب فإن الغلال كانت خيراتها تذهب لأهل الدولة ذوى الجاه والسلطان "الذين تزايدت في اللذات رغباتهم فخرجت معظم القرى لموت أكثر الفلاحين وتشردهم في البلاد"[1]

والحق أن الفلاح تعرض للعسف والإرهاب في أيام حكم المماليك الإقطاعي، فقد كان الهدف في جميع الأحوال هو تحويل كد الفلاح وعرقه إلى خزانه الإقطاعي في العهد المملوكي.[2]

ونرى في أدب هذا العصر صوراً لهذه الأموال التي كانت تتدفق على بيت المال من عرق الفلاحين وكدهم، فيوضح البوصيرى في ذلك قائلاً: عن أمير يجمع المال

ملأت فيها بيوت المال من ذهب ... وفضه يا حبذا الصبر
والمال يجنى كما تجنى الثمار بها ... حتى كآن بنى الدنيا لها شجر
وتابعت بعضها الغلات في سعر ... بعضها إلى شون ضاقت بها الحذر
وسيقت الخيل للأبواب مسرجه ... لم تحصى عدا وتحصى الأغم الزهر
والجن تحسبها سحباً مفوضه ... في الحق منها فضاء الجو منحصر
وكل مقترح ما دار في خلد ... يأتى إليك به في وقته القدر
وما هممت بأمر غير مطلبه ... إلا تيسر من أسبابه العسر
والعاملون على الأموال ما علموا ... من أي جهد يأتى وما شعروا
وما أرى بيت مال المسلمين درى ... من أين تأتى له الأكياس والبدر[3]

والبوصيرى هنا يعلى من قدر أمير من الأمراء عندهم وليس من شئ أفضل من أن يحسن في عمله في جمع المال؟!... ثم يوضح تدفق المال ويتسأل عن هذا المال وإلى الغلات التي تتابع بعضها بعضاً، وإلى الخيل الكثيرة المتعددة والتي تفوق النجوم عداً، وإلى هذه الهجن التي يضيق بها الفضاء؟!... كل هذه الأموال تتدفق لتستحيل بعد ذلك إلى مجالس لهو ولذه، لقد صدق البوصيرى حين شبه الناس بالشجر فهكذا هم في نظر الحكام لا يزيدون عن ذلك.[4]

---

(1) الشربيني، هز القحوف، ص٥٩، سعيد عاشور، الفلاح والإقطاع، ص٢٢٢.

(2) يوسف الشربيني، هز القحوف، ص٣٠.

(3) فوزى محمد أمين، المجتمع المصرى فى أدب العصر المملوكى الأول، دار المعارف، سنة ١٩٨٢م، ص١٣٢.

(4) المرجع نفسه، ص١٣٣

كل ما سبق أثر على جميع نواحي الحياة بل كان له أثره في إختلال أحوال البلاد المصرية نتيجة ما سبق ذكره... هكذا عاش الفلاح المصري خلال العصور الوسطي حياه كلها ظلم وغبن ومغارم وتسخير وإنه لم يستمتع بثمره جهده بل استولى عليها غيره ليعيش ذليلاً حقيراً بين منزله[١] محروماً من كل شئ[٢]... ألم يكن لهذا النظام مساوئه التي قضت على حياة القرى والريف، وحياه الفلاح نفسه، مما أدى إلى خراب الزرع والبلاد والعباد، بل أثر في حدوث الأزمات الاقتصادية.

أثر الأزمات الاقتصادية على مرافق البلاد المرتبطة بالري والزراعه:

مر العالم بما يعرف بالعصر البدائى حيث تسيطر الطبيعه على الإنسان، ذلك الإنسان الذي كان يمارس أنشطه اقتصادية بسيطة، تلك الأنشطة تتمثل في الصيد والقنص والرى وتربيه الحيوان، وعندما بدأ الإنسان في إكتشاف الزراعة، والإشتغال بها بدأ الانتقال من المجتمع البدائى إلى مجتمع أكثر تطوراً[٣] وأدرك أن موارد هذه الأرض بما وسعت تقصر عن الوفاء بالحاجات البشرية، وأدرك ضروره العمل على حلها.[٤]

ولاشك أن الزراعة هي أصل الحياة في مصر منذ القدم، وقد إرتبطت الزراعة وقيامها بنهر النيل وما تفرع عنه من ترع وقنوات وخلجان، ولقد أدرك المصريون القدماء ذلك منذ أن استقروا على ضفافه، وإنتفعوا بما يقدم لهم من أسباب الحياة[٥]، فقد قيل أن النيل لا جدال أبو مصر[٦] فعملوا علىإستغلاله، فقاموا بتقسيم الأرض إلى مساحات وحدتها الفدان، ثم قاموا بشق الترع وأقاموا الجسور في الجهات المختلفه لضمان رى البلاد[٧] وأيما كان الأمر سواء كان الفيضان مرتفعاً أو منخفضاً فقد حاولوا الانتفاع بمياه النهر، وقد ذكر النويرى عن قانون الأراضي في

---

[١] جابر المصرى، المرجع السابق، ص٨٣.

[٢] سعيد عاشور، الفلاح والإقطاع، ص٢٢٤.

[٣] د. سمير محمد السيد الحسيني، تاريخ الفكر الاقتصادى، مطبعه حسان سنة ١٩٨٤م، ص ص١٢-١٣

[٤] د. إبراهيم دسوقى أباظه، الاقتصاد الإسلامي (مقوماته ومناهجه)، مراجعه: د. على عبد الواحد وافى، ص٩.

بلانكا تيرا فيرا، النيل يمر ببلادى، ترجمة عبد الرؤوف عز الدين، صلاح عطيه نور الدين، مراجعه د. على إبـــراهيم عبـــده، الدار القومية للنشر، ص١٣.

[٥] عمر طوسون، مالية مصر من عهد الفراعنه إلى الأن، مكتبه مدبولى، ط٢، سنة ٢٠٠٠م، ص١٩٧.

[6] Lorin, Henri , L'Egypt d'aujourd'hui, le caire , 1926, P 129.

[٧] عمر طوسون، المرجع نفسه، ص١٩٧.

مصر قائلاً "على ما يشمل الري من أراضيها ويعلوه النيل وينتفع بحفر التوع وضبط الجسور وتصريف المياه عن الأراضي"[١].

والحقيقة التي لا يمكن أن ننكرها هي أن مصر إعتمدت طول تاريخها في حياتها الاقتصادية على الزراعة[٢] ذلك لأن الزراعة مصدر ثروة البلاد[٣] فبالزراعة إشتغلت غالبيه أهلها، وعلى الإنتاج الزراعي عاش معظم سكانها، ومعنى هذا أن تاريخ مصر، خاصة في جوانبه الاجتماعية والاقتصادية إنما هو في حقيقة أمر ه تاريخ الأرض والفلاح[٤] فالزراعه والفلاح هما قوام المجتمع الإقطاعي، وإن سواد ذلك المجتمع مكون من الفلاحين[٥] غير أن الفلاح لم يعرف من وسائل الزراعة وأدواتها غير الوسائل والأدوات العتيقه التي عرفت منذ أيام الفراعنه[٦].

وطالما تطرق الحديث عن الري والزراعه فينبغي علينا أن نعرف طريقة زراعة الأرض فقد كانت الأرض الزراعية تزرع مرة واحدة في العام فيما عرف برى الحياض، فقد إعتمدت مصر في زراعتها على رى الحياض[٧] خاصة في العصور الوسطي مما جعل البلاد والعباد تحت رحمة

---

[١] النويرى، نهاية الأرب، جـ٨، ص٢٤٧، محمد حمدى المناوى، نهر النيل، ص١١٩. عندما فتح عمر بن العاص مصر أدرك حقيقة هامة عن مرافق البلاد والخراج، وذلك عندما بعث رسالته للخليفة عمر بن الخطاب قائلاً "... لا يجبى خراج زرعها إلا فى أوانه، وأن يصرف ثلث هذا الخراج، فى إقامة جسورها وتطهير ترعها لأنه سيكون فى ذلك أثر ظاهر فى تطوير مرافق الزراعه وما تعتمد عليه وما يترتب على ذلك من النهوض بوسائل الزراعه ووفرة إنتاجها: راجع: الحجازى، نيل الرائد، مخطوط بدار الكتب، ص١٠ "ويترتب على عملها رى البلاد الذى به مصالح العباد". راجع: المقريزى، الخطط، جـ١، ص٦١.

[٢] ج.ج. كولتون، عالم العصور الوسطى فى النظم والحضارة، ترجمة وتعليق د. جوزيف نسيم، دار المعارف، ط١، سنة ١٩٦٤م، ص٤٦ إلى ص٥٩، سعيد عاشور، الفلاح والإقطاع، ص٢١٢.

[٣] محمد جمال الدين سرور، دولة بنى قلاوون فى مصر (الحاله السياسية والاقتصادية فى عهدها بوجه خاص)، دار الفكر العربى، ص٢٨٧.

[٤] سعيد عاشور، الأرض والفلاح، ص٢١٢، سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص ص١٦١-١٦٢.

[٥] ج. و. كوبلاند، الإقطاع والعصور الوسطى بغرب أوروبا، نقله إلى العربية د. محمد مصطفى زيادة، مكتبة النهضة الأميرية، طـ٢، سنة ١٩٥٥م، ص٦٥.

[٦] سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص٣٤٨.

[٧] راشد البراوى، حالة مصر الاقتصادية، ص٨٠، سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص ص١٦١-١٦٢، سعيد عاشور، الفلاح والإقطاع زمن الأيوبيين والمماليك، ص٢١٩، ل.أ. سيمينوفا، صلاح الدين والمماليك فى مصر، ترجمة: حسن بيومى، المجلس الأعلى للثقافة سنة ١٩٩٨م، ص٢١٥. كان هناك نوعين من الرى هما رى الحياض والرى الدائم إلا أن مصر لم تستخدم الرى الدائم لأول مرة إلا فى القرن الـ ١٩ وذلك إعتمدت الزراعه فى كافة العصور السابقة على رى الحياض. راجع: سعيد عاشور، الفلاح والإقطاع، ص٢١٩، مجدى عبد الرشيد بحر، القرية المصرية فى عصر المماليك، ص١٧٥.

الفيضان[1] ذلك لأن الري الحوضي يعتمد بصفه أساسيه على الفيضان لذلك عنى المصريون منذ قدم تاريخهم بحفر الخلجان والترع وإقامه السدود لضمان الانتفاع بمياه الفيضان سواء جاء مرتفعاً أو جاء منخفضاً.[2]

والطريقة السائدة في رى الحياض هى تقسيم الأرض الزراعية إلى أحواض تقام حولها الجسور بمساحات مناسبة محدده، فعند فيضان النيل ووصول مياه النهر إلى الأراضي تظل فيها فتره[3] ثم تتنقل المياه من حوض إلى أخر عن طريق المزارع من حدود أسوان إلى حدود الإسكندرية وسائر الريف، فيظل الماء من بداية الحر (الصيف) إلى الخريف ثم ينصرف فيزرع ثم لا يسقى بعد ذلك[4] أي أن الماء يظل في الأرض فتره حوالى ٤٥ يوماً، كانت هذه الفترة كافية لري الأرض، وترسيب الغرين، وفى أثناء تلك الفترة التي يغطى فيها ماء الفيضان الأرض، أصبحت وكأنها بحر حقيقى، تظهر فيه القرى وكأنها جزر لا يستطيع أحد أن يصل إليها وعندما يتم رى ناحية أوجه من الجهات يبدأ أهلها في قطع الجسور التي تحيط بها لتصريف المياه الزائدة عن حاجة الري وذلك من أماكن معينة يعرفها مشايخ البلاد، وكل هذا يتم في أوقات محدده.[5]

ويحدثنا عبد اللطيف البغدادى قائلاً "بأن الأراضي كلها تزرع ولا يراح منها شئ"[6] ويمكن القول أنه في وقت الفيضان، كان المصريون يقسمون الأرض إلى حياض يصلها الماء بواسطة شبكه من الترع التي تسد حتى يبلغ ارتفاع النيل حداً معيناً، وعندما يتم غمر هذا الحياض بالماء كان لابد ومن الضروري أن يكون الفيضان عادياً، وأن تطهر الترع في فصل الجفاف، وأن يكون مستوى ماء الفيضان أعلى من مستوى قاع الترع[7] التي تحمله إلى الحيض.[8]

---

[1] سعيد عاشور، الفلاح والإقطاع، ص٢١٩، جمال حمدان، شخصية مصر، جـ٢، ص٩٠١.

[2] لعل خطر الفيضان العالى قد تضاعف حيث يستطيع أن يدمر المحاصيل القائمة، وقد كان الفيضان العالى أشد خطوره من الفيضان الواطئ (المنخفض): راجع: جمال حمدان، شخصية مصر، جـ٢، ص ص٩٠٠-٩٠١.

[3] يبدو أن نظام الرى بالحياض وعدم تقدم وسائل الصرف وبقاء الماء زمناً طويلاً على سطح الأرض كان يحدث بعض التعفن، وبذلك تصبح البيئة صالحه لأن يعيش فيها مكروب المرض. راجع: راشد البراوى، حاله مصر الاقتصادية، ص٨٠.

[4] ابن حوقل: أبي القاسم بن حوقل النصيبي، كتاب صوره الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة- بيروت، ص١٤٧.

[5] محمد محمود أبو زيد، النيل ومصر، ص١٦.

[6] عبد اللطيف البغدادى، الإفادة والإعتبار، ص١٣.

[7] راشد البراوى، حاله مصر الاقتصادية، ص٦٣.

[8] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

وهذا النظام الحوضى الذي ساد أراضى مصر كان يستلزم إقامة الجسور.[1]

إذ أنه يتوقف على تلك الجسور بقاء الماء فوق سطح الحياض، ومنع الماء من التسرب مرة أخرى إلى النهر من وراء الجسور[2] فالجسر عباره عن سد ترابي مبنى على حافة النهر يحفظ الماء من أن يفيض على ضفتيه ويغرق البلاد المحيطة به، وتستمر هذه الجسور في حجز مياه الفيضان حتى يستفاد منها في عمليات الري، وحتى يذهب النيل وينصرف ويزول الخوف من خطر الفيضان[3] ويمكن التحكم في تلك الجسور بدرجة ما وعلى حساب أن يكون هناك إحتياطى للمياه المتراكمة.[4]

ولقد كان هناك نوعين من الفيضان ألا وهما الفيضان المنخفض والفيضان العالى[5] أما معنى الفيضان المنخفض فمعناه عدم رى جميع الأراضي مما يتبعه نقص في المحصول إلى جانب عجز الحكومة عن جباية الخراج[6] أما الفيضان العالى فقد كان يؤدى إلى غرق الأراضي وفساد الزرع، وهلاك النسل، وخراب البيوت، وهلاك وموت الماشية اللازمة للزراعه[7] وبرغم أنه كان قليل الحدوث إلا أن أثره كان خطيراً[8] ويصحبه الوباء[9] وتنقص مساحه الأرض المتزرعه[10] ومع ذلك في كلتا الحالتين كانت البلاد مهدده بالقحط[11] وقد كانت الأرض الزراعية في مصر

---

[1] محمد محمود أبو زيد، النيل ومصر، ص١٧، الجسر مفرد والجمع جسور أو أجسر، وجمع بن سيده القليل منها على أجسر، وهو ما يربط بين مكانين بحيث يسهل الإتصال والتنقل بينهما، والجسور توضع فوق المجارى المائية، وعرف نوعين من الجسور أحدهما الجسور الخشبية والثانى الجسور البنائية: راجع: د. سامي محمد لوار، المنشأت المائية بمصر منذ الفتح الإسلامى وحتى نهاية العصر المملوكى، دار الوفاء للنشر، ص٥٠، عنه أنظر: الفيروزبادى، القاموس المحيط، ماده جسر، ابن سيده، المخصص، المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٥٨٦.

[2] راشد البراوى، حالة مصر الاقتصادية، ص٦٣.

[3] ابن مماتى، قوانين الدواوين، ص٢٣٢، المقريزى، السلوك، جـ١، ق٢، ص٦٣٩، قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى، ص٢٣.

[4] ل.أ. سيمينوفا، صلاح الدين والمماليك فى مصر، ص١٢٥.

[5] جمال حمدان، شخصية مصر، جـ٢، ص ص٨٩٩-٩٠٠

[6] عندما كان النيل يصل إلى حد الوفاء ثم يعقب ذلك هبوط سريع مفاجئ قبل أن يتم الرى جميع أراضى الفيضان فكان يسمى فيضان منخفض له أثره على الزرع وكل شئ فى الحياه راجع: راشد البراوى، حالة مصر، ص٧٩.

[7] راشد البراوى، المرجع نفسه، ص٧٩.

[8] محمد محمود أبو زيد، النيل ومصر، ص٣٨.

[9] سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص١٦٢، سعيد عاشور، الفلاح والإقطاع، ص٢١٩، راشد البداوى، حالة مصر الاقتصادية، ص٦٣.

[10] محمد حمدى المناوى، نهر النيل، ص١٦٧.

[11] محمد محمود أبو زيد، المرجع نفسه، ص٣٨.

يتفاوت سطحها ما بين عال مرتفع لا يكفيه في الري الفيضانات العالية، ومنخفض يروى من الزيادات القليلة، ولأن أراضى مصر متفاوته بين الارتفاع والانخفاض تفاوتاً كبيراً[1] فقد كان الري يتم على أربع مراحل ألا وهي:

١-عند وفاء النيل (تمام الزيادة ١٦ ذراعاً) ويحدث ذلك غالباً في شهر مسرى (أغسطس)[2] وعنده تروى الأرض بطريقة معتدله وعند ذلك يفتح سد خليج القاهرة[3] حتى يجرى فيه الماء إلى حد معلوم، ويقف حتى يروى كل الأراضي التي تحد هذا الحد[4] وهى الأراضي المرتفعه التي لا يصل إليها الماء إلا من زيادة كبيرة.[5]

٢-وفى يوم النيروز[6] (أول توت - سبتمبر) بفتح الحد الثاني الذي وقفت عنده المياه ليروى الأراضي تحت هذا المنسوب، وتسمى السبدود[7] والتي تسمى في هذا اليوم باسم النيروزيه.[8]

٣-تأتى المرحلة الثالثة في عيد الصليب وبعد النيروز بسبعه عشر يوماً، فيجرى الماء إلى حد معين حتى يروى ما تحت هذا المنسوب من الأرض.[9]

---

(١) د. محمد بركات البيلى، الأزمات الاقتصادية، ص ص٧-٨

(٢) شهر مسرى من الشهور القبطية يقابلها من الشهور الميلادية شهر أغسطس، وبدقة أكثر من ٢٥ يوليو -٢٤ أغسطس: راجع: زبيده محمد عطا، الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الإسلامى، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩١م، ص٩٧، بلانكاتيرا فيرا، النيل يمر ببلادى، ص٦٦.

(٣) كان خليج القاهرة من أهم معالم القاهرة حتى نهاية القرن الماضي وكان يعرف بخليج أمير المؤمنين والخليج الكبير وهو خليج قديم كان يعرف قبل الإسلام بخليج تراجان ويرجع إلى العصر الفرعوني: راجع: محمد حمدى المناوى، نهر النيل، ص١٢٨، سامى محمد نوار، المنشآت المالية، ص٣٩.

(٤) قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصري، ص١٩، محمود أبو زيد، النيل ومصر، ص١٨.

(٥) محمود أبو زيد، النيل ومصر، ص١٨.

(٦) يوم النيروز هو أول توت بالشهور القبطية، ويقابله بالشهور الميلادية، ٢٩-٣٠ أغسطس، راجع: زبيده عطا، الفلاح المصرى، ص٩٧.

(٧) السدود عباره عن جدران ضخمة لحجز المياه، وضبط مناسبها بواسطة بوابات تسمح بتصريف الماء الزائد الذى يخشى منه على جدار السد وأحياناً تكون السدود بدون بوابات مثل السدود الترابية التى كانت تقطع بعد رفع منسوب المياه وتخزين الفائض منها فى خزانات ضخمة لإستخدامها إذا لزم الأمر أو لتجنب أخطار الفيضانات فلا تغرق البلاد ولا الزراعه: لمزيد من التفاصيل: راجع سامى محمد نوار، المنشآت المالية، ص١٦٠.

(٨) قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى، ص١٩، محمود أبو زيد، النيل ومصر، ص ص١٨-١٩، محمد بركات البيلى، الأزمات الاقتصادية، ص٨.

(٩) قاسم عبده، المرجع نفسه، ص١٩، محمود أبو زيد، المرجع نفسه، ص١٩، محمد بركات البيلى، المرجع نفسه، ص٨.

٤- وتكون المرحلة الأخيرة للرى بمياه النيل، حتى تفتح سدود بقية الترع والخلجان التي تحت هذا المنسوب الأخير بمياه النيل، وبذلك يتم رى ما تبقى من الأراضي الزراعية ويسير النهر شمالاً بما يتبقى من مياه الفيضان ليصبها في البحر المتوسط.(١)

وعندما يغمر الفيضان ماء الأرض كلها وفقاً للمراحل السابق ذكرها بعد فتح الترع والخلجان، تبدأ عمليه الزراعة، حيث تزرع الأرض بالمحاصيل الشتوية وتبقى بعد ذلك دون زراعه حتى يأتى ماء النهر بفيضان جديد يحمل إليها عناصر الخصب والنماء.(٢)

ولقد كان لنظام الري الحوضى عيوب أهمها ما يلي:

فعلى الرغم من بساطة الري الحوضى وسهولته إلا أن له بعض العيوب، فعندما يبدأ الفيضان مبكراً تدخل المياه الأحواض إما مباشرة أو عن طريق الرشح وفى هذه الحاله تتعرض المحاصيل الزراعية للفساد والتلف، إلى جانب أنه عندما يتأخر الفيضان لا تملأ الأحواض بالمياه في الوقت المناسب، ويؤخر هذا عملية بذر الحبوب، وهذا يعرض المحاصيل للتلف وذلك لشدة الحرارة في الربيع التالى.(٣)

بالإضافة إلى أنه في حالة ارتفاع فيضان النيل تنشأ الحاجة إلى المراقبة الدقيقة للجسور وتقويتها حتى لا تغرق الأراضي بأكملها وتتهدم البيوت، وإذا استغرق الفيضان مدة طويلة فيؤدى ذلك إلى تأخير صرف المياه مما يؤدى إلى إتلاف النمو، أما إذا كان الفيضان منخفضاً فلا تحصل الأحواض على حاجتها من المياه ولذلك لا تتمكن من إنتاج محصول وفير.(٤)

مما سبق يمكن القول أن نظام الري الذي عرفته مصر في عهدى الأيوبيين والمماليك لم يكن من إختراعهم أو إبتكارهم، إنما هو متوارث عن أجيال المصريين(٥) وتطورت شبكه الترع والسدود والقنوات في العصر الأيوبي ليكتمل شكلها في العصر المملوكي البحري والجركسى. فقد أدى وجود النظام الإقطاعي في العصر الأيوبي والمملوكي إلى اهتمام الحكام بضبط مياه النهر

---

(١) محمد حمدى المناوى، نهر النيل، ص ١٦٧، قاسم عبده، المرجع السابق ص ١٩، محمود أبو زيد، المرجع السابق ص١٩.

(٢) محمود أبو زيد، النيل ومصر، ص١٩.

(٣) المرجع نفسه، ص٢٠.

(٤) نفسه، نفس الصفحه.

(٥) قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى، ص٢٢.

والسيطرة عليها وحسن توزيعها، باعتبار أن الزراعة ثروة قومية، فتفاوت هذا الاهتمام بين سلطان وأخر، فكان اهتمامهم بأمر النيل لزيادة غله إقطاعاتهم التي استأثروا بغالب نتاجها.[١]

كما إحتكروا الغلال والأقوات بينما عاش غالبية أبناء الشعب حياه بعيده كل البعد عن المستوى الآدمى[٢] وأول المرافق التي إهتم بها الحكام هي الجسور، فقد كان لها أهمية كبيرة كما سبق أن ذكرنا لضرورة ضمان رى البلاد والأراضي المختلفة الواقعة بها في الوقت المناسب بالقدر المناسب، وكان السلطان يعين لكل من أعمال البلاد أميراً في كل عام لكشف الجسور وصيانتها وتجديد ما يكون قد هدم منها، وكان يسمى كاشف الجسور[٣] وكاشف التراب أحياناً[٤] لأن التراب كان المادة الأساسية المستخدمة في بناء الجسور، وكان كشافي الجسور يعينون من بين مقدمي الألوف ويكون خروجهم لكشف جسور البلاد.[٥]

وبجانب الاهتمام بالجسور نجدهم إهتموا بحفر الترع والخلجان[٦] وهى من المنافع العامه، وكان المشتركون في الأعمال العامة هم المقطعون، فقد كان من الأعمال العامة للمقطعون القيام بجمع المحصول، وحفر الخلجان وعماره الجسور وما نحو ذلك[٧] من حيث إشرافهم عليها سواء بالحفر أو بالتطهير.[٨] وبمعنى أخر كان المقطع سواء الأيوبي أو المملوكي يقوم بخدمات حربية للدولة وإلى جانب تلك الخدمة كان عليه أيضاً أن يهتم بصيانة الجسور والسدود وقنوات الري والطرق، والاهتمام بالزراعه والإشراف على الحصاد.[٩]

---

(١) قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص٢٣.

(٢) المرجع نفسه، ص٢٢.

(٣) هو أحد المفتشين أو الكشاف فى عصر المماليك، وكانت مهمته كشف الجسور والتفتيش عليها إقليم معين لتحصير البلاد وقبض الغلال وكان كل من كشاف الجسور يوجه لأقليم معين. راجع: حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف، جـ٢، ص٩٣٢، وعن كاشف الجسور أنظر: مجدى عبد الرشيد، القرية المصرية عصر سلاطين المماليك، ص٤٨٠.

(٤) عبد المنعم ماجد، نظم دولة المماليك ورسومهم فى مصر، ص٧٢.

(٥) المقريزى، الخطط، جـ١، ص٩٦.، حسن الباشا، الوظائف، جـ٢، ص٩٣١.

(٦) الخلجان هى أمهات الترع التى تغذى غيرها من الترع الأخرى الأصغر منها: راجع: محمد حمدى المناوى، نهر النيل، ص١١٩، وكلمة خليج مأخوذه من فعل خلج أى انتزع، والخليج لغوياً معناه نهر يقتطع من النهر العظم إلى موضع ينتفع به فيه، أنظر: ابن منظور، لسان العرب، جـ٣، ص٨١، وقيل الخليج شعبه تنشعب من الوادى تعبر بعض ماله إلى مكان أخر والجمع خلجان وخلج وخليجا النهر جناحاه مزيد من التفاصيل راجع: ابن منظور، لسان العرب، جـ٣، ص٨١-٨٢-٨٣-٨٤.

(٧) إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعيه، ص٢٠١.

(٨) إبراهيم طرخان، المرجع نفسه، ص ص٢٤٥-٢٤٦.

(٩) Ashtor; Social and Economic History of the Near East in the Middle Ages, PP237-238

ففي العصر الأيوبي والمملوكي كانت الترع والخلجان هي الوسيلة الوحيدة لتنظيم وتوزيع المياه على الأراضي لريها وكان معظمها في الوجه البحري في حين أن الترع والخلجان في الوجه القبلي كانت قليلة.[١]

ومع ذلك فقد اعتمد الوجه البحري على مياه الأمطار في الزراعة[٢] وفى العصر الأيوبي والعصر المملوكي البحري جرت العادة أثناء فيضان النيل أن تصرف مياهه في الخلجان والترع، حيث تأخذ النواحي كميات المياه التي تحتاجها للرى، فعلى حسب قول بن مماتى "أن لكل ناحية شرب معلوم في وقت مفهوم"[٣] وعندما يتم رى ناحية قام خولي البلد والمشايخ بقطع الجسور المحيطة بها في أوقات معلومة لديهم "حسب ما تشهد به قوانين البلاد المعمول بها"[٤] كما سبق أن ذكرنا.

هذا وقد تعارف الفلاحين في العصريين الأيوبي والمملوكي على تقسيم الأرض الزراعية[٥] على حسب الحبوب التي تزرع في كل قسم وحسب الأرض التي تشرق منها وحسب الأراضي التي تغرقها المياه وتسمى المستبحرة أيضاً، وقد زرع الفلاح أرضه على أساس الدورة الزراعية التي تتناسب وتتفق مع الشهور القبطية[٦] فحتى العصر الحديث لازال الفلاحون المصريون يحسبون مواعيد الزراعة وحصاد المحاصيل وفقاً لهذه الشهور، وقمست السنة الزراعية إلى ثلاث٩ مواسم، موسم الفيضان (توت، بابه، هاتور، كيهك) وفيه يغمر النيل الأرض لري ظمئها وتجديد

---

(١) محمد بن أحمد بن إياس الحنفى الجركسى، نبذه من نشق الأزهار فى عجائب الأقطار، ص٤٧.

A paris l'Imprimere Imperiale . Mdcec. VIII. Extrait du tome VIII Ire Partie des Notices et Extraits de Manuscrits de la Bibliotheque imperiale,

ذكر المقريزى فى الخطط، أن أرض مصر أقسام كثيرة منها عال ومنخفض، فالأول لا يصل إليه إلا من زيادة كبيرة، والثانية (المنخفضة) يروى من يسير للزيادة والأراضى متفاوته فى الإرتفاع والإنخفاض تفاوتاً كثيراً ولذلك إحتيج فى بلاد الصعيد إلى حفر الترع فى أسفل الأرض إلى عمل الجسور حتى يحتبس الماء ليروى أهل النواحى على قدر حاجتهم إليه عند الإحتياج" راجع: المقريزى، الخطط، جـ١، ص ص ٥٥-٦١.

(٢) القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٣، ص٣١٢.

(٣) ابن مماتى، قوانين الدواوين، ص٢٢٩.

(٤) المقريزى، الخطط، جـ١، ص٩٨.

(٥) ابن مماتى، قوانين الدولة، ص ص٢٠١-٢٠٤.

(٦) سميت الشهور القبطية.. (توت، بابه، هاتور، كهيك، طوبة، أمشير، برمهات، برموده،بشنس، بؤونه، أبيب، مسرى) ويوافقها على الترتيب الشهور الميلادية، ١٢ سبتمبر،١٢ أكتوبر، ١١ نوفمبر، ١١ ديسمبر، ١٠ ينـاير، ٩ فبرايـر، ١٠ مـارس، ٩أبريل، ٩ مايو، ٨ يونيو، ٨ يوليو، ٧ أغسطس، هذه هى الشهور التى تحدد زراعة المحاصيل: راجع: محمد حمدى المناوى، نهر النيل فى المكتبة العربية، حاشية(٢) ص١٧٣.

خصوبتها، يأتي بعده موسم الزرع (طوبه، أمشير، برمهات، برموده) عندما ينحسر النيل وتجف الأرض، وأخيراً موسم الحصاد (بشنس، بؤونه، أبيب، مسرى)[1] المهم أنه: هناك دلائل توضح اهتمام الأيوبيون في بعض فترات حكمهم بشبكات الري وعمليات الزراعة، حيث ذكر المقريزى أن الأيوبيين اهتموا بعمليات الري والزراعة، عندما ذكر قناطر الجيزة التي تزيد عن أربعون قنطره وقد قام بالإشراف على عمارتها الأمير بهاء الدين قراقوش وتم ذلك في عهد صلاح الدين الأيوبي، ولبناءها تم هدم الأهرام بالجيزة وأخذوا حجرها وبنوا هذه القناطر.[2]

واستمرت هذه العناية بأمر الري وشؤونه، ففي أواخر العصر الأيوبي قام الصالح نجم الدين أيوب بإنشاء قنطرتين على الخليج الكبير وهما موجودتين على بستان الخشاب وباب الخرق، وتسميان بقنطرة السد[3] وقنطرة باب الخرق.[4] وقيل أنها "عند فم النيل في أعوام بضع وأربعين وستمائه"[5]

لكن رغم اهتمام الأيوبيين بشبكات الري والزراعة، إلا أن هذا لا يمنع من توقف هذا الاهتمام خاصة عندما كانت البلاد تتعرض لأزمات اقتصادية، تلك الأزمات التي كانت سبب في حدوث

---

(1) د. زبيده عطا، الفلاح المصرى، ص ١٠٠،٩٩،٩٨،٩٧.

(2) المقريزى، الخطط، جـ٢، ط١٥١، سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص١٦٦. حدث لهذه القناطر عام ٥٩٩هـ/١٢٠٢م إنقطاع وإنشقاق فيذكر المقريزى قائلاً "تولى أمر هذه القناطر من لا بصيره عنده فسدها رجاء أن يحبس الماء فقويت عليها جرية الماء فزلزلت منها ثلاثة قناطير وإنشقت" راجع: المقريزى، الخطط، جـ٢، ص١٥١. هذا وإن دل فإنه يدل على الإهمال فى البناء والتشييد وعدم مراعاة الدقة فى تنفيذ ذلك.

(3) يوسف الملوانى، تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، مخطوط بدار الكتب المصرية، جـ١، تاريخ ٥٦٢٣، ميكروفيلم ٣٦٤٢١، سنة ١٩٣٥م، ورقة ٤١، وهى القنطرة المعروفة بسد مصر، كانت على الخليج المصري فيما بين مصر والقاهرة، أنشأها الصالح نجم الدين أيوب سنة ٦٤٣هـ/١٢٤٥م على الخليج بالقرب من فمة وقد عرفت القنطرة بذلك الأسم بسبب السد الذى كان يقام سنوياً من التراب بجوار هذه القنطرة عندما يبدأ النيل فى الزيادة وقت الفيضان لكى يصد الماء، وعندما تصل الزيادة إلى ١٦ ذراع يفتح السد حينئذ. راجع: المقريزى، الخطط، جـ١، ص ص٤٧٠-٤٩٣، جـ٢، ص١٤١، د. عبد اللطيف إبراهيم، وثيقة مسرور بن عبد الله الشبلى الجمدار، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد ٢١، جـ٢، ديسمبر سنة ١٩٥٩م (مطبعة جامعة القاهرة سنة ١٩٦٤)، حاشية(٢) ص ١٦٢.

(4) المقريزى، السلوك،جـ٢، ق٢، ص٢٠٥، المقريزى، الخطط، جـ٢، ص١١٣، ١٤٦، ١٤٧، القلقشندي، صبح الأعشى، جـ٣، ص٢٩٩. قنطرة باب الخرق يقال للأرض البعيده التى تخرقها الريح لإستوائها الخرق، وهذه القنطرة على الخليج الكبير كان موضوعها ساحل وموزده للسالقين فى أيام الخلفاء الفاطميين فلما أنشأ الملك الصالح نجم الدين أيوب الميدان السلطانى بأرض اللوق وعمر به المناظر فى سنة تسع وثلاثين وستمائه أنشأ هذه القنطرة ليمر عليها إلى الميدان المذكور وقيل لها قنطرة باب الخرق، راجع: المقريزى، الخطط، جـ٣، مكتبة الآداب، ص٣٩، (طبعه أخرى غير طبعه بولاق، هذه الطبعة ٤أجزاء فى مجلدين).

(5) على مبارك، الخطط، جـ١٨، ص١١٤.

المجاعات والأوبئة، فنجد بعد حدوث الأزمة يعقبها الوباء ثم المجاعه فيموت أكثر الناس خاصة الفلاحين أي أن الأزمة بما يعقبها من وباء ومجاعه كان تأثيرها الأول يظهر في الريف ذلك لأن الفلاح كان عليه عبء الزراعة والحصاد، وكل شئ يخص الزراعة، فبموت الفلاحين تتوقف الزراعة التي هي أساس ثروة البلاد، إلى جانب أن الجسور والترع والقنوات لم تجد من يطهرها ويصونها، فلا تجد من يرعاها ويرممها، أضف إلى ذلك موت الأبقار والحيوانات وهى مسئولة جنباً إلى جنب مع الفلاح لأنها مسئولة عن أعمال الحرث والرى، كل هذا يؤدى إلى إهمال شبكة الري وبالتالي يتم إهمال الزراعة ومن هنا يقل الإنتاج وتحدث مجاعة كما سنرى في الدلائل على ما سبق من حديث.

ففي عام ٥٩٠هـ/١١٩٣م حدث وباء شنيع كان له أثره في حدوث أزمة اقتصادية فعلى أثره مات أهل الريف فلم تجد الأرض من يزرعها أو يحرثها فتوقفت الزراعة لأن الفلاحين الذي يقع عليهم عبء الزراعة قد ماتوا، هذا إلى جانب إهمال الجسور التي لم تجد من يرعاها ويعمل على صيانتها بالإضافة إلى أن الحيوانات هي الأخرى قد ماتت[١] فخرج الجنود بغلمانهم وتولوا هم زرع الأرض، ومع ذلك لم يزرع أكثر البلاد لعدم الفلاحين.[٢]

وقد حدث الكثير من الأوبئة، تلك الأوبئة كان لها أكبر الأثر على أحوال البلاد الاقتصادية خاصة الزراعة، فقد كان لنقص فيضان النيل عام ٥٩٦-٥٩٧هـ/١١٩٩-١٢٠٠م، الذي بلغ ١٣ ذراع إلى وقوع الوباء[٣] والفناء[٤] وعدم القوت[٥]، ونتيجة لذلك مات ¾ إقليم مصر لما أبعد[٦] وظل هذا الوباء لمدة ثلاث سنوات وما يدريك وباء يظل لمدة ٣ سنوات فإنه يفنى الكثير والكثير من أهل مصر فقيل أن السلطان العادل كفن العديد من الأموات وبلغ ما كفنه في مدة قليلة ما يزيد على مائتي ألف وعشرين إنسان.[٧]

---

[١] على مبارك، الخطط، جـ٧، ص١٨، جـ٢٠، ص١٣٦.

[٢] المصدر نفسة، جـ٧، ص١٩.

[٣] ابن الجوزى، مرآة الزمان، جـ١، ق٢، ص٤٧١.

[٤] المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٢٣٥.

[٥] المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص ص١٥٧-١٥٨، ابن الأثير، الكامل، جـ٩، ص٢٥٥.

[٦] السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص١٥٨، الحنبلى، شذرات الذهب فى أخبار من ذهب، جـ٤، ص٣٢٨.

[٧] المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٢٣٥، عبد اللطيف البغدادى، الإفادة والإعتبار، ص٧١.

كل هذا أثر أيضاً على الحياة الزراعية لموت اهل الريف وتأثرت الجسور والزراعة والترع لأنها لا تجد من يطهرها ويعتنى بها.

هكذا كان لحدوث الأوبئة والمجاعات أثر على الحياة الزراعية خاصة شبكة الترع والجسور والزراعه والأمثلة عديدة والدلائل واضحة ولم يسع هنا الحديث عن كل مثال لأن سوف تكون النتيجة واحدة وهى إهمال جميع مرافق البلاد نظراً لعدم من يرعاها ويهتم بها وما حدث في سنوات ٥٧٧هـ-٥٩١هـ-٥٩٢هـ- ٥٩٤هـ-٥٩٥هـ-٥٩٦هـ - ٥٩٧هـ-٥٩٨هـ-٥٩٩هـ-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٩-٦٤٣هـ لخير دليل في العصر الأيوبي على ما سبق ذكره.

وخير مثال على ذلك أيضاً ما حدث في أواخر العصر الأيوبي عندما أمر الصالح نجم الدين أيوب بتطهير بحر المنهي[١] بالفيوم[٢] ذلك البحر الذي يمد الفيوم بماء النيل وكان في حاجة لتطهيره وحفرة من وقت لآخر وذلك لإزالة الطمي المتراكم حتى لا يسد مجرى البحر، فأعطى السلطان أوامر ه بتطهير وإزالة الطمي المتراكم حتى يرجع ماء النيل في إمداد البلاد على عادته، إلى جانب أنه حفر عند رأس بحر المنهى بحراً أو تركه كبيرة تخترق إقليم الفيوم من شرقه إلى غربة.[٣]

هذا وإن دل على شئ فإنه يدل على عدم اهتمام سلاطين الأيوبيين في أواخر العصر الأيوبي وقبل بداية حكم الصالح نجم الدين أيوب بشبكات الري وأمور الزراعة وذلك ربما لإنشغالهم بالحروب الداخلية والصراع على السلطة والفوز بها أو لأسباب أخرى تم ذكرها في الفصل الأول من الرسالة.[٤]

---

[١] ذكر المقريزى هناك ما يسمى بخليج الفيوم الأعظم، فيصل الماء إلى هذا الخليج من البحر الصغير المعروف بالمنهى: مزيد من التفاصيل: راجع: المقريزى، الخطط، جـ١، ص٣٩٩، مكتبة الأكاب بالأوبرا.

[٢] يتميز إقليم الفيوم عن غيره من الأقاليم بموقعه الفريد وقد استفاد المصريون منذ القدم من هذا الموقع وذلك باستخدام منخفض إقليم الفيوم لتصريف مياه الفيضان وخزلها وذلك للإستفادة منها وقا عند الإحتياج إليها، أو لتصريفها فى وقت الفيضان العالى وبذلك يحمى هؤلاء أرض الدلتا المنخفضة من الغرق. لمزيد من التفاصيل: راجع: النابلسى، تاريخ الفيوم، ص١٧، سامى محمد نوار، المنشأت المالية، ص١٢٨، سعيد عاشور، الفيوم فى العصور الوسطى من الفتح العربى حتى الغزو العثمانى (بحوث ودراسات فى تاريخ العصور الوسطى)، جامعة بيروت العربية سنة ١٩٧٧م.

[٣] سعيد عاشور، الفيوم فى العصور الوسطى، ص٣٤٠.

[٤] عن تلك الأسباب والصراعات ألظر الفصل الأول من الرسالة، ص ص٥١-٥٧.

وكما اهتم سلاطين الأيوبيين بشبكات الري والزراعة، فقد إهتم سلاطين المماليك أيضاً بالزراعة باعتبار المجتمع الأيوبي والمملوكي مجتمع إقطاعي يعتمد على الأرض وما تنتجه من محاصيل زراعية، فكان أساس ذلك المجتمع هي الزراعة باعتبارها مصدر الثروة الأول الذي عاش عليه المصريون في مختلف العصور، كما أنها ولا تزال الحرفة الأساسية لمعظم الأهالى، ولذلك إهتم سلاطين المماليك بحفر الترع وإقامة الجسور[1] وذلك حرصاً على وصول المياه إلى تلك الأراضي التي لم تصل إليها من قبل.[2]

والدلائل على ذلك كثيرة، فقد إهتم السلطان الظاهر بيبرس، والناصر محمد بن قلاوون بإقامة الجسور وحفر الترع لإحكام شبكة الري، وقيل أنه أحكم أرض مصر كلها بوجهيها القبلي والبحري بالترع والجسور حتى أتقن أمر ها... وزاد خراج مصر في أيامه زيادة هائلة.[3]

فقد إهتم الظاهر بيبرس ببناء القناطر والسدود للحجز ورفع منسوب الماء مثلما حدث عند بنائه لقنطره أبي المنجا[4] إلى جانب إنشائه قناطر السباع التي كانت عاليه ومرتفعه.[5]

وفى عهد الناصر محمد بن قلاوون ذكر أنه إذا سمع عن عدم وصول الماء إلى بلد أو قرية أي أن تلك البلد تتعرض للشراقى حزن لذلك حزناً كثيراً فيبعث إلى المقطع المسئول عن أحوال تلك القرية ويسأله ويهتم بالأمر ، ويستفسر عن كل شئ حتى يتوصل إلى ريها بكل ما تصل إليه قدرته[6]

---

[1] د. إبراهيم عبد المنعم سلامه، جوانب من تاريخ مصر فى عصرى الأيوبيين والمماليك، دار المعرفة الجامعيــة، بــدون تــاريخ، ص٤٢٤.

[2] د. محمود الحويرى، مصر فى العصور الوسطى، ص٢٨٨.

[3] المقريزى، الخطط، جـ٢، ص١٤٦.

[4] أنشأ السلطان الظاهر بيبرس هذه القناطر والسد الملحقة به عام ٦٦٥هـ/١٢٦٦-١٢٦٧م فجاءت مــن أعظــم القنــاطر وانتهى العمل من بناء القناطر والسد فى عام ٦٦٩هـ/١٢٧١م، وقد كانت هذه القناطر تعمل فى وقت زيادة فيضان النيــل على حجز رفع منسوب المياه حتى يمكن للماء أن يروى محافظة الشرقية، ويطلق على هذه القناطر خطأ اسم قناطر أبي المنجــا وهو الوزير اليهودى الذى حفر بحر أبي المنجا ثم بنيت القناطر فوق هذا البحر. لكل ما سبق راجع: المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٥٦٢، المقريزى، السلوك، جـ١، ق٢، ص٦٣٨، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ٧، ص١٤٨-١٤٩.

[5] أنشأها الملك الظاهر ركن الدين بيبرس البندقدارى ونصب عليها سباعاً من الحجارة فإن ركنه كان على شكل سبع فقيل لهــا قناطر السباع، وكانت عاليه مرتفعه، راجع: المقريزى، الخطط، جـ٢، ص١٤٦، طبعة أخرى، جـ٢، ص٢٣٨.

[6] د. محمد مصطفى زيادة، حركة البناء والتعمير فى عصر الناصر محمد، مجلد ٩-١٠، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ســنة ١٩٦٢م، ص٢٤٦.

فقد إهتم بعمارة الجسور وحفر الترع الموجودة بأرض مصر(١) والأمثلة عديدة على إنشاء السدود والجسور وحفر الترع والعناية بها (٢)، إلى جانب ذلك فقد اهتم سلاطين المماليك بإقليم الفيوم ومنحوا العناية الخاصة، ومن الشواهد التي تشير إلى اهتمام كثير من سلاطين المماليك بأمر ذلك الإقليم هو الاهتمام بجسوره والعناية بها وبحفر ترعة، ففي عام ٧١٤هـ/١٣١٣-١٣١٤م أمر الناصر محمد الأمير بدر الدين بكتوت الشمسى للعناية بجسور الفيوم.(٣)

لكن على الرغم من اهتمام سلاطين المماليك بشبكة الري من الترع والقناطر والسدود والجسور، إلا أنه حتى في فترات القوة والازدهار نجد أن هناك جسور قطعت من زيادة فيضان النيل ونجد الزراعة تلفت وفسدت وغير ذلك من أمور سوف نوضحها من الدلائل الأتية:

ففي عام ٧١٦هـ/١٣١٦م إنقطع أحد الجسور بالجيزة نتيجة زيادة ماء النيل فاجتمع الناس لسد ذلك الجسر ولكن غرق منهم نحو ثلاثين إنساناً وقع عليهم الجسر، فعملت الحكومة على أخذ الناس من الشوارع بالقوة لسد الجسر ونزلوا في المراكب لسد الجسر فانقلبت بهم وغرقوا جميعاً(٤) وما حدث عام ٧١٧هـ/١٣١٧م عندما زاد ماء النيل حتى صار ١٨ ذراع و ٩ أصابع ففاضت المياه وغرقت الأرض بما فيها الأقصاب والزراعات، وتقطعت الجسور الموجودة بمنية الشيرح وقليوب وظلت تغرق ليلة بأكملها وهرب الناس وقد ضاعت أموالهم وتلفت غلالهم فعمل متولى القاهرة على غلق دكاكين الناس والأسواق، وأخذ الناس والجنود والأمراء لينقذ ما بقى من الجسور.(٥)، وكما ذكر المقريزى "تلفت المشمومات والفواكه وقلت الخضرة"(٦) "وتلفت مطامير الغله من الماء حتى بيع القمح بفلس"(٧) وحتى الصعيد لم تسلم هي الأخرى من الخراب وغرق الأقصاب ذلك لأن الماء كما قيل "أقام عليها سنه وخمسون يوماً"(٨) وخربت الجسور وعلاها الماء وسقطت بعض

---

(١) ابن تغري بردي النجوم الزاهرة، جـ٩، ص٣٨.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن حفر الترع وإقامة السدود والجسور راجع: المقريزى، الخطط، جـ٢، ص١٤٤-١٤٥-١٤٦، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ٩، ص٨٠، ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص٤٥٥، السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص٢٠٩.

(٣) المقريزى، السلوك، حوادث، سنة ٧١٤هـ.

(٤) المقريزى، السلوك، جـ٢، ق٢، ص٤٥٠، جـ٢، ق١، ص١٦٥.

(٥) المقريزى، السلوك، جـ٢، ق١، ص١٧٣.

(٦) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص ص١٦٦-١٦٧.

(٧) على مبارك، الخطط، جـ٢٠، ص١٣٩.

(٨) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص١٦٧.

البيوت بالقاهرة ومصر وفسدت جميع الأراضي[١] كل هذا حدث نتيجة قلة الإعتناء بالجسور[٢] وإهمال أمر شبكات الري التي تحكم موارد البلاد الاقتصادية، من هنا تحرك السلطان وعمل الجسر من بولاق إلى منية الشيرج وذلك خوفاً على القاهرة من الغرق.[٣]

وتكرر ما حدث عام ٧١٧هـ، وحدث في عام ٧٢٣هـ لأن النيل زاد وانتهت زيادته إلى ١٨ ذراع و ٦ أصابع[٤] فغرقت البساتين[٥] والزرع والغلال.. وكسرت الترع والجسور وتصريفها إلى البحر المالح، ورسم بعمل جسر لئلا تغرق في نيل أخر.[٦]

حتى إقليم الفيوم الذي إعتنى الحكام والسلاطين به وأولوه اهتمامهم، فإنه تعرض في كثير من الأحيان إلى هزات اقتصادية عنيفة ذلك بسبب خطورة ارتفاع الفيضان وما كان يترتب عليه من إنقطاع الجسور وغرق الأراضي أو بسبب إهمال الحكومة والولاة وعدم حرصهم على صيانة مرافق البلاد من ترع وجسور وغير ذلك.[٧] فما حدث عام ٧٢٤هـ/١٣٢٣م عندما إنقطع جسر الفيوم بسبب زيادة ماء النيل التي وصلت إلى ١٨ ذراع و١٩ إصبعاً[٨] فغرقت الأقصاب والمعاصر وكثير من شون الغلال... فغرقت الفيوم لإنقطاع هذا الجسر[٩] ولكن الناصر محمد أمر بعمارته.[١٠]

واستمر قطع الجسور والقناطر بسبب زيادة ماء النيل وفيضانه، والناصر محمد يبذل كل ما وسعه للقضاء على ظاهرة قطع الجسور والقناطر، ففي عام ٧٣٩هـ/١٣٣٨م كان السلطان قد أنشأ

---

(١) المقريزى، المصدر السابق، نفس الجزء والصفحه.

(٢) المقريزى، السلوك، جـ٢، ق١، ص١٧١.

(٣) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص١٦٧.

(٤) المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص٢٥١.

(٥) تلك البساتين هى بستان الخشاب وهو واقعاً فى المنطقة المحدوده الأن بشوارع القصر العيني ومجلس الأمه. راجع: ابن تغري بردي، النجوم الزاهره، جـ٤، ص٤٥. وبستان بولاق وباب اللوق.

(٦) أمر السلطان الناصر محمد، الفخر ناظر الجيش بعمل جسر لتلافى خطر الفيضان، وبدأ المهندسون والعمال فى إنجاز هذا العمل تحت إشراف ناظر الجيش، وتم عمله فى حوالى عشرين يوماً، وأنقذت البلاد من الغرق، وزاد المحصول بعد إقامة ذلك الجسر: راجع: د. منى سعد محمد الشاعر، شبكة الرى المصرية فى عصر دولة المماليك البحرية (٦٤٨-٧٨٤هـ/١٢٥٠-١٣٨٣م) المؤتمر الدولى حول التاريخ الاقتصادى للمسلمين، جـ٢، سنة ١٩٩٨م، ص٥٩. المقريزى، الخطط، جـ٢، ص١٦٦.

(٧) سعيد عاشور، الفيوم فى العصور الوسطى، ص٣٤٠.

(٨) المقريزى، السلوك، جـ٢، ق١، ص٢٥٨.

(٩) المقريزى، نفس المصدر، ص٢٥٨.

(١٠) المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحه.

قناطر بجسر شبين وكان سبب إنشائها أن بلاد الشرقية كانت تشرق نتيجة لعلو البلاد بها وكانت لاتروى إلا من بحر أبي المنجا، ولما كانت أيام النيل أي زيادته أبطل السلطان فتح سد بحر أبي المنجا، وفتح بدلاً منه سد شبين، فتم رى البلاد كلها، واستبحرت عدة أماكن(١) ولكن حدث ما لم يحمد عقباه فقد إنقطع مقطع في تلك القناطر وصارت البلاد المنخفضة مستبحرة، فرأى السلطان عمل زربية(٢) كالجسر ترد قوة الماء(٣) وفعلاً تم سد المقطع ولكن بعد أن صرف عليه ثلاثون ألف دينار.(٤)

ومما سبق نرى اله على الرغم من إنقطاع الجسور والقناطر والسدود إلا أن هناك من الأمراء والسلاطين من كان يهتم بإصلاحها وترميمها كما سبق أن ذكرنا وهم السلاطين الأقوياء الذين زاد في عهدهم الخراج على أثر اهتمامهم بشبكات الري على الرغم من إنقطاع أجزاء منها في عهدهم وتكرار هذا الإنقطاع باستمرار على الرغم من أن هناك استقرار سياسى إلى حد ما.

ولكن الشئ الذي لاشك فيه أن أمر العناية بشبكة الري من جسور، وقناطر، سدود، وحفر ترع لم يستمر بنفس الحماسه والقوة التي شهدتها بعض الفترات التاريخيه من تاريخ الأيوبيين والمماليك، فنجد أن العصر المملوكي لم يخلو من فتن وإضطرابات، وأزمات سياسية بل واقتصادية، بالإضافة إلى فيضان النيل أو نقص مياهه.. وغير ذلك مما أثر على عمل الحكام في أحكام تلك الشبكة، فنجد إهمال الحكام لحفظ الجسور، وتطهير الترع، والقنوات، مما أثر على الإنتاج الزراعي تأثيراً بالغاً وعلى الخراج أيضاً فقل الخراج عن فترة السلاطين الأقوياء، وبعد أن كان يصرف على الجسور السلطانية من الديوان العام أصبح يجبى من النواحي أموالاً للإنفاق على إصلاح الجسور التي غالباً ما كانت تذهب إلى جيوب الأمراء المماليك، ثم يسخرون أهالى البلاد في عمل الجسور وإصلاحها.(٥)

---

(١) المقريزى،المصدر السابق، جـ٢، ق٢، ص٤٦٦.

(٢) الزربية مفردها زرابى وهى هنا فيما يظهر ما يبتنيه أصحاب البيوت المطلة على النيل من حوائط لحماية بيوتهم من فعل الماء، ومن سلالم لتسهيل الوصول من تلك البيوت إلى النهر، كما هو متبع فى البيوت الباقية على شواطئ النيل بدمياط وسمنود ورشيد، هذا وقد عرف دوزى الزربية بأنها باب السر(Port secrete) ولم يزد على ذلك، راجع: المقريزى، السلوك، جـ٢، ق١، ص٢٥١.

(٣) المقريزى، السلوك، جـ٢، ق٢، ص٤٩٣.

(٤) المصدر نفسه ، جـ٢،ق٢، ص٤٧٢.

(٥) المقريزى، الخطط، جـ١، ص٩٦.

فقد كانت للفتن والاضطرابات والثورات وما يعقبها من الفوضى والاضطراب وخراب الثوار للمزروعات كما حدث في أعوام كثيرة ومختلفة من حكم دولة المماليك البحرية نذكر منها على سبيل المثال ما حدث عام ٧٤٦هـ/١٣٤٥م عندما تولى الملك الكامل سيف الدين شعبان ابن الناصر محمد ابن قلاوون[١] ونقص ماء النيل حتى صار ما بين المقياس ومصر يخاض[٢] ولم يعطى ذلك السلطان لما حدث أي اهتمام فالشغل بلهوه وسيرته السيئة عن أحوال البلاد فإزدادت أحوال البلاد سوءاً واضطراباً، بالإضافة إلى الفتنه التي حدثت بعد وفاة السلطان حاجى بن الناصر محمد بسبب لهوه هو الآخر أكثر من أخيه الكامل سيف الدين شعبان، فبعد قتل حاجى ظلت مصر يومين بلا سلطان وثارت الفتنه[٣] وذلك بسبب قتله.[٤]

وفى خضم تلك الأحداث المتلاطمة من فتن واضطرابات، ولهو السلاطين وإنشغالهم عن أمور البلاد خاصة بعد وفاة الناصر محمد بن قلاوون ٧٤١هـ/١٣٤٠م[٥] الذي وهنت البلاد وضعفت بعد وفاته، فكانت الدولة تعجز عن إتخاذ التدابير السنوية المعتاده لتطهير الترع وإقامة الجسور وصيانتها حتى تظل في حالة صالحه لأداء وظيفتها[٦] إلى جانب ذلك أن الوباء الذي يحدث لنتيجة نقص ماء النيل أو زيادة ماء النيل كان يقضى على الناس، خاصة الأيدى العاملة من الفقراء وفناء الفلاحين وهجرتهم من القرى، والهروب بعيداً عن مواطن الداء وتصبح الأرض الزراعية يهملها أهلها ويرحلوا عنها[٧] ونتيجة لذلك كان يقل الخراج مثلما حدث في عام ٧٤٩هـ/١٣٤٨م فقد حدث الوباء العظيم في تلك السنة، ذلك الوباء الذي لم يحدث بمثله وباء في سائر الأقطار.[٨] فأباد كل روح يجدها أمامه من بشر وحيوانات وطيور أي كل ما في الكون من كائنات حيه فلم تجد الأرض من يزرعها ولا من يحصدها[٩] واشتد الموقف سوءاً لموت الفلاحين مما أدى ذلك الأمر إلى اضطراب اقتصادى فترة طويلة من الزمن[١٠] ونتيجة لذلك لم

---

[١] ابن تغرى بردى، النجوم الزاهره، جـ١٠، ص١١٦، على مبارك، الخطط، جـ١، ص٣٦.

[٢] حامد زيان، الأزمات الاقتصادية، ص٤٩.

[٣] ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص٥١٦-٥١٧-٥١٨.

[٤] ابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ٣، ص١٠٣، ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص٥٣٧.

[٥] د. على إبراهيم حسن، أراء فى دولة المماليك البحرية، ص١٨.

[٦] د. راشد البراوى، حالة مصر الاقتصادية، ص٨٢.

[٧] المرجع نفسه، ص٨٢.

[٨] ابن حبيب، تذكرة النبية، جـ٣، ص ص١١٠-١١١.

[٩] ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص٥٣٧

[١٠] قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى، ص٥٦، قاسم عبده قاسم، تاريخ الأيوبيين والمماليك، ص٢٦١.

تجد الترع ولا الجسور ولا السدود من يهتم بأمر ها فتخربت وفسدت على حد قول القلقشندى "وقد أهمل الاهتمام بأمر الجسور في زماننا وترك عمارة الجسور البلدية، واقتصر الأمرعلى عمارة الجسور السلطانية إلى الشئ اليسير الذي لا فائدة منه لولا ما من الله به على العباد من زيادة ماء النيل التي جاوزت ١٩ ذراعاً لفات رى البلاد وتعطلت زراعتها"[١] وتوالى حدوث شراقى البلاد وفساد الجسور التي لم تجد من يعتني بها نتيجة ما سبق أن ذكرنا من إضطرابات وفتن.[٢]

وعندما أراد الأمير منجك اليوسفي وزير مصر عمل جسر[٣] لتيجة إنقطاع جسر عام ٧٤٨-٧٤٩هـ/١٣٤٨م وإنكشفت الأراضي من ماء النيل بالبر الشرقى فيما يلي بولاق[٤] فأراد سده فيما يلي بر الجيزة[٥] ففرض على كل من له دكان بمصر والقاهرة درهمين فضة، وكل نخله في البلاد درهماً من الفضة، فجمع أموال كثيرة، فعمل جسرين صرف على عمارهما أربعمائة ألف دينار فلما زاد ماء النيل جاء على الجسر فانقلب حتى محا أثره[٦] ولم يفد من ذلك شيئاً[٧] فحدث أن سخط الناس عليه.[٨]

والشئ الذي حدث بعد ذلك والذي زاد حالة البلاد سوءاً وخراب ودمار هو ما فعله الولاة عام ٧٥٠هـ/١٣٤٩م عندما باع هؤلاء الولاة الجراريف المستخدمة في صيانة الجسور وأهملوا الجسور فخربت النواحي ولحق الأذى بالفلاحين.[٩] وأصبحت الحكومة فاسدة لا نفوذ لها في أي شئ فأهملت الجسور التي لم تجد من يرعاها. وتوالت سلسلة إنقطاع وخراب البلاد وهدم الدور والبيوت وشراقى البلاد في سنوات ٧٥٥هـ / ١٣٥٤م، ٧٦١هـ /١٣٥٩ م، ٧٧٨هـ/

---

[١] القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٣، ص٤٤٩.

[٢] ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ١٠، ص ص٢٣٢-٢٣٣.

[٣] كان السبب فى عمل هذا الجسر هو جفاف مياه النيل ناحية ساحل القاهرة فأصبحت المياه ملوثه ولا تصلح للشرب فتم الإتفاق على بناء جسر على شاطئ النيل من ناحية الجيزة فى إتجاه القاهرة، وتقرر جمع نفقات هذا الجسر من كافة طوائف الرعية بما فيهم اليهود والنصارى ولم يعف أحد من أداء هذه الضريبة الطارئة. راجع: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ١٠، ص١٥٥، قاسم عبده قاسم، دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى، ص٩١.

[٤] المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٣١٧.

[٥] المصدر نفسه ، جـ٢، ص٣١٧.

[٦] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ١٠، ص ص١٣٠- ١٣١، المقريزى، الخطط، جـ٢، ص١٦٧.

[٧] ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص ص٥٢١-٥٢٢.

[٨] المقريزى، الخطط، جـ٢، ص١٦٨.

[٩] المقريزى، السلوك، جـ٢، ق٣، ص٨١١، قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى، ص٢٨.

١٣٧٦م، ٧٨٣-٧٨٤هـ/١٣٨١م[1] حدث كل هذا في عهد سلاطين ضعفاء الشخصية قليلي الحيلة كل ما يهمهم هو اللهو والفساد واللامبالاه بحياة البلاد والعباد، فتحكم في هؤلاء السلاطين نواب السلطنة والوزراء، ليحدث الخراب بالبلاد.

هكذا نجد أن الحكومة القوية كانت تسيطر على زمام الأمور وتحكم قبضة البلاد، وتهتم بكل موارد الدولة الاقتصادية بما فيها شبكة الري تلك التي كانت أساس كل شئ في البلاد، نظراً لوجود النظام الاقطاعى القائم على الزراعة في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري، وإرتبطت أعمال ضبط النهر والاهتمام والعناية بالمشروعات المتصلة بها في ضوء عدم حدوث أزمات اقتصادية أو حكام أقوياء، ولكن على العكس فإن حدوث الأزمات الاقتصادية وإهمال شئون البلاد كان له تأثيره على شبكة الري في ظل حكام ضعاف وفى ضوء أوبئة ومجاعات يعجز في ظلها عن الاهتمام بأي شئ في البلاد.

ومهما يكن من أمر فإن صيانة الجسور كانت مسألة حيوية لأمن وحفظ البلاد، وكانت تتم عن طريق دعمها المستمر بالتراب والشقاف وتثبيتها باللبش[2] والمداومة على ذلك حتى يزول الخوف من خطر الفيضان.[3]

وعلى الرغم من اهتمام بعض سلاطين الأيوبيين والمماليك البحرية بتطهير الترع وإقامة الجسور والقنوات وإحكام شبكة الري في بعض فترات تلك العصور، فرغم ذلك لم تنجو الجسور من الإنقطاع وغرق الأراضي وفساد الزراعة كما سبق أن ذكرنا في سنوات ٥٩٩هـ/١٢٠٢م، ٧١٦هـ/١٣١٦م، ٧١٧هـ/١٣١٧م، ٧٢٣هـ/١٣٢٣-١٣٢٤م، ٧٢٤هـ/١٣٢٣م، ٧٣٩هـ/١٣٣٨م، ٧٤٠هـ/١٣٣٩م؛ أما ما توالى من انهيار شبكة الترع والجسور والقناطر فقد حدث نتيجة عدم تطهير الترع وترميم الجسور والقنوات والقناطر، فحدث ذلك بسبب فساد أمور الحكم والفتن والاضطرابات، فقد حدث أن انقطعت الجسور ولم يعد يهتم الحكام بتطهير القنوات وصيانة الجسور خاصة عندما أصاب البلاد ما يسمى بالفناء الأسود وتوالى ذلك

---

(1) للمزيد من التفاصيل عن إنقطاع الجسور فى هذه السنوات وما فعله الأمراء، راجع: سعيد عاشور، الفيوم فى العصور الوسطى، ص٣٤٠، ابن إياس، نبذه من نشق الأزهار فى عجائب الأقطار، ص٨٨، ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق٢، = =ص١٦٥، ص٥٢١-٥٢٢، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ١١، ص ص٢١٣-٢١٤، ابن قاضى شهبة، جـ٣، ص٨١.

(2) اللبش جمع لبشة وهى حزم القش وسيقان النبات. راجع: خليل بن شاهين، زبده كشف الممالك، ص١٢٩.

(3) خليل بن شاهين، المصدر نفسه ، ص١٢٩، قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى، ص٢٥.

في سنوات ٧٤٨-٧٤٩هـ/١٣٤٨م، ٧٥٠هـ/١٣٤٩م، ٧٥٥هـ/١٣٥٤م، ٧٦١هـ/١٣٥٩م، ٧٧٨هـ/١٣٧٦م، ٧٨٣-٧٨٤هـ/١٣٨١م كما سبق أن ذكرنا وقد ذكر المقريزى عن تدهور حال الترع والجسور قائلاً أن للترع والجسور فوائد لو أحسن صيانتها ورعايتها والاهتمام بها "لولا إتقان ما هنالك من الجسور وحفر الترع والخلجان لقله الانتفاع بماء النيل، كما جرى في زماننا هذا".(١)

ويجب أن نضع في الاعتبار أن الزراعة كانت تزدهر وتؤتي نتاج ثمارها حينما كان يهتم بشبكة الري مثلما حدث في عهد الناصر محمد بن قلاوون فقد قيل أن خراج مصر زاد في عهده مقدار النصف.(٢)

ويمكن إجمال أهم الأسباب التي أدت إلى تدهور الزراعة وإهمال مرافق البلاد فيما يلي:

١- نقص فيضان النيل وقصوره في سنوات كثيرة وتعرض البلاد لمجاعات رهيبة ووباء قضى على كثير من أهلها، تلك المجاعات كانت نتيجتها ترك أهل الريف لقراهم والهجرة إلى المدن الكبرى بل إلى خارج البلاد(٣) فقلت الأيدى العاملة ولم تجد الأرض من يزرعها فبعد الغلاء الذي حدث في عهد الملك العادل أبي بكر سنة ٥٩٧هـ/١٢٠٠م وظل في البلاد ثلاث سنوات فيقل عن ذلك "كان النيل إذا طلع لم يجد من يزرع الأراضي فكانت الترك تخرج بنفسها يحرثون ويزرعون بأيديهم ويبذرون في الأرض الغلال لعدم وجود الفلاحين"(٤) وهناك من أرجع قصور النيل إلى فساد تلك الجسور وعدم العناية بها.(٥)

٢- كان للنظام الإقطاعي دوراً كبيراً في سير تلك الأحداث، فعندما ظهر النظام الإقطاعي إزدادت الحالة سوءاً منذ أن قسمت البلاد إلى إقطاعات بين الأمراء والجنود، وأصبح الفلاح قناً ترتبط حريته بالأرض التي يعمل فيها، وصار صاحب الإقطاع لا هم له إلا جباية ما

---

(١) المقريزى، الخطط، جـ١، ص٦١.

(٢) إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص٧٥.

(٣) عبد اللطيف البغدادى، الإفادة والاعتبار، ص٤٩.

سعيد عاشور، الفلاح والإقطاع، ص٢٢٣،

- GARCIN (J.C) Note sure les repports entre bedouins et fellahs al'epoque mamluke (Annales Islamologiques, tom, Xive , PP147-163

عن عماد بدر الدين أبو غازى، تطور الحياة الزراعية زمن المماليك الجراكسة، ط١، سنة ٢٠٠٠م، ص٣٥.

(٤) ابن إياس، بدائع الزهور، حوادث سنة ٥٩٧هـ

(٥) محمد بركات البيلى، الأزمات الاقتصادية والأوبئة، ص٨.

يستطيع جبايته دون أي اهتمام أو رعاية أو عناية بالأرض وتطهير الترع وصيانة الجسور، حتى الجسور السلطانية لم يكن نفعها كبير.[1]

٣- لاشك أن الأحوال السياسية للبلاد كان لها الأثر الكبير في أعمال النهر وضبطه وكفاءه جهاز الري وشبكته، فالظروف السياسية التي مرت بها البلاد من ضعف واضطرابات كثيرة، إلى جانب تغير الحكام باستمرار، فلم يتمكن هؤلاء الحكام نظراً لقصر مدقم والتطاحن المستمر والتنافس فيما بينهم على من يتولى الحكم وقتل بعضهم البعض من العناية بشئون مرافق البلاد[2] بل إنصرف معظمهم بل كلهم إلى تحقيق مطامعهم الشخصية على حساب مصالح الناس والرعية [3] تلك الحالة السياسية التي ترتبط بوجود حكومة قوية حتى يمكن إنجاز تلك الأعمال، وهذا يرتبط بقوة وجلوس السلطان على كرسي الحكم، فإذا كان قوياً سارت أعمال ضبط النهر وصيانة الجسور وبنائها وشق الترع وتطهيرها على أكمل وجه كما ظهر ذلك في عصر الظاهر بيبرس، والناصر محمد بن قلاوون اللذان خلفا كثيراً من منشآت شبكة الري، أما إذا كانت الحكومة ضعيفة فإن ذلك كان ينعكس على مرافق البلاد تلك التي كان يدب فيها الإهمال والخراب والضعف، من هنا تكثر حوادث إنقطاع وإنهيار الجسور، وإنسداد الترع بالرمال والطين، وتداعى القناطر وتصدعها، بالإضافة إلى تعرض الأراضي الزراعية لأخطار الجفاف والعطش إلى جانب الغرق.[4]

٤- ومما أدى إلى تدهور الزراعة أيضاً كثرة المغارم وتنوع المظالم التي عانى منها الفلاح أشد المعاناه عل أيدي الولاة والحكام، مما أدى إلى إضطرار الفلاحين للهروب من قراهم وبلادهم فخربت القرى وبالتالي تأثر الإنتاج الزراعي إلى جانب إهمال مرافق البلاد من جسور وترع وغير ذلك من مرافق، إلى جانب هروهم من هجمات العربان الشرسة التي على أثرها يحول للأراضى الزراعية إلى صحراء جرداء.[5]

---

[1] القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٣، ص٤٤٩.

[2] قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى، ص٢٣.

[3] محمد حمدى المناوى، نهر النيل فى المكتبة العربية، ص١٧٠.

[4] د. قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى، ص٥١.

(5) lapidus, Muslim cities, PP21-22.

عن لبيبة إبراهيم مصطفى، الفتن والقلاقل الداخلية فى دولة سلاطين المماليك، ص٢٣٠.

جميع ما سبق يدل على نقص عدد القرى في مصر، فقد كان عدد القرى في العصر الأموى أكثر من ١٠,٠٠٠ قرية[١] ثم نقص عدد القرى حتى أصبح في عام ٣٤٥هـ/٩٥٦م في ولاية أنوجور بن الأخشيد ٢٣٩٥ قرية، وفى العصر الفاطمي وصل إلى ٢٠٦٢ قرية[٢] وبعد أن راك السلطان لاجين البلاد أصبحت قرى مصر بمقتضى هذا الروك ٢٠٧١ قرية، وكان سبب نقص هذه القرى ربما لأن تلك القرى خربت بفعل الأوبئة والمجاعات أو هروب أهلها منها من ظلم المقطعين، أو ربما لأنها أضيفت إلى غيرها من النواحي.[٣]

أما عدد القرى في الروك الناصرى حينما راك الناصر محمد البلاد عام ٧١٥هـ/١٣١٥م أصبح ٢٤٨٠ قرية مثلما ورد في كتاب التحفة السنية لابن الجيعان[٤] وقد كان نتيجة هذا الروك أن اختفت أسماء بلاد مثل جزيرة قويسنا التي كانت ضمن أعمال الوجه البحري فلما عمل الروك الناصرى حذفت من الأعمال المصرية وتوزعت بعض قراها على الأعمال الغربية والبعض الأخر على المنوفية وبذلك إختفى اسمها[٥].

وهناك قرى حذفت بأكلمها مثل حوف رمسيس وقد أطلق العرب هذه الكلمة على بعض الأقاليم المصرية، فقد ذكر أبي صالح الأمنى أن هذا الحوف من الأقسام الإدارية التي أنشئت في أوائل الدولة الفاطمية وكان يشمل على ١٠١ ناحية ذات وحده مالية... ولما عمل الروك الناصرى حذف حوف رمسيس من عداد الأقسام الإدارية في مصر.[٦]

وفى عهد السلطان الأشرف برسباى (٨٢٥-٨٤١هـ/١٤٢٢-١٤٣٨م) أصبحت ٢٢٧٠ قرية[٧] ولو أخذنا هذه الأرقام بحذر فإنها تدل على خراب القرى التي كانت عامر ه[٨] هذا وإن دل على شئ فإنه يدل على كثرة المجاعات والأوبئه والطواعين التي أدت إلى خراب تلك البلاد.

---

[١] المقريزى، الخطط، جـ١، ص ص٧٣-٧٤.

[٢] عمر طوسون، مالية مصر، ص ٢٢٩، أحمد الصاوى، مجاعات مصر الفاطمية، ص١٤١.

[٣] محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م، ق١، البلاد المندرسة القاهرة، مطبعه دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٣-١٩٥٤م، ص٢٠.

[٤] لمزيد من التفاصيل: أنظر: ابن الجيعان: يحى بن شاكر بن الجيعان، كتاب التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية. تحقيق: برنهارد موريتس، القاهرة سنة ١٨٩٨م، الطبعه الأهلية، سنة ١٩٩٢م، ص ص١٥-٢٠، محمد رمزى،القاموس الجغرافي، ص٢١.

[٥] محمد رمزى، القاموس الجغرافى، ق١، ص١٢٨.

[٦] المرجع نفسه، ق١، ص٢٣٦.

[٧] محمد حمدى المناوى، نمر النيل، ص١٧١.

[٨] المرجع نفسه، ص١٨٩.

ذكرنا سابقاً أنه من أسباب تدهور وسائل الري والزراعة بل الزراعة نفسها كثرة المغارم تلك المغارم تسمى ضرائب وهى فرضت على جميع أهل البلاد.[١]

فقد كان من المفروض أن تمول أعمال ضبط النهر من إقامة الجسور وشق الترع وبناء القناطر من الخراج أي من بيت المال[٢] فقد ذكر المقريزى أن تمويل أعمال الري من القناطر والخلجان والترع والجسور كانت في القدم من ثلث خراج البلاد لأن بها مصالح العباد[٣] ويذكر "أنه يجب إنفاق ربع حصيلة الخراج على الجسور إذ عملت كما ينبغي"[٤]، فقد كانت الدولة عند جمع الخراج تأخذ جزء منه لتقيم به الجسور بنوعيها سواء كانت الجسور السلطانية أو الجسور البلدية، فضلاً عن حفر القنوات وإقامة القناطر وغير ذلك من المنشآت والعمائر المفيدة[٥]، وكان من المفروض أن تتم عمارة الجسور السلطانية من أموال الديوان السلطاني في عصر المماليك[٦] لكن هناك إشارات كثيرة تدل بوضوح على أن مصادر تمويل هذه الأعمال كانت هي الرعية نفسها خاصة إذا كان هناك مشروع لإنشاء جسر جديد[٧] مثلما حدث عام ٧٤٩هـ/١٣٤٨م عندما أراد الوزير منجك اليوسفي عمل جسر فجمع من الرعية نقوداً وأموالاً كثيرة وفرض ضرائب على كل شئ كما سبق أن ذكرنا.

والواقع أن الخسائر الضخمة التي حدثت نتيجة إهمال شبكة الري وما تبعها من إهمال في الزراعة كانت أحد الأسباب الأساسية لذلك الاضطراب الذي حدث في الاقتصاد المملوكي لأن ما حدث من انخفاض في إيرادات الدولة أثر في بقية الشطة الدولة وبدأت الحكومة تتجه إلى إجراءات أخرى لتعويض ذلك النقص[٨] كما سوف نرى في الصحفات القادمة.

ومما سبق نستنتج أن المجاعات المخيفة والأوبئة الرهيبة في مصر سواء في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري كان أهم ما تتميز به الحالة الاقتصادية في ذلك العصر، تلك المجاعات التي

---

(١) محمد حمدي المناوي، المرجع السابق ، ص١٧١.

(٢) منى سعد، شبكة الرى المصرية فى عصر دولة المماليك البحرية، ص٧٣.

(٣) المقريزى، الخطط، جـ١،ص٦١.

(٤) المقريزى، السلوك، جـ١، ق٢، ص٦٣٩، قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى، ص ص٣٢-٣٣.

(٥) عبد المنعم ماجد، نظم دولة المماليك ورسومهم فى مصر، ص٧١.

(٦) المقريزى، السلوك، جـ١، ق٢، ص٦٣٩.

(٧) قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى، ص ص٣٢-٣٣.

(٨) لبيبة إبراهيم مصطفى، الفتن والقلاقل، ص٩٧-٩٨.

اكتسحت أرض النيل في فترات مختلفة فراح ضحيتها الكثير[1]، كما أن حوادث انقطاع الجسور وهدم القناطر وشراقى الأرض تكثر الإشارة إليها في عصر المماليك البحرية عنه في العصر الأيوبي، فضلاً عن عدم تجديد أي منشآت تخدم النهر، ويمكن تفسير ذلك في ضوء حالة الاضطراب والفوضى التي سادت أوجه الحياة المصرية جميعاً[2] كما يجب أن نستنتج أن تدهور الإنتاج الزراعي يمكن تفسيره في ضوء الحقيقة القائلة بأن إهمال وسائل الري من جسور وترع وغيرها، وإرتفاع الأراضي الزراعية عن منسوب مياه النهر بدرجة كبيرة (بفعل التراكم المستمر لطمى النيل مع إهمال شبكة الري)[3] جعل المساحة التي تروى من مياه الفيضان تقل تدريجياً، ومن الجدير بالملاحظة أن معظم الأراضي الزراعية في هذا الوقت كانت تعتمد على نظام رى الحياض الذي يعتمد بدوره على مياه الفيضان وتزرع الأرض بمحصول واحد في العام، ومن ناحية أخرى فإن توزيع إقطاعات الأمراء في أنحاء مختلفة من البلاد، ثم تغيرها المستمر مع تغير وظائف الأمراء جعلهم يحرصون أن يجنوا منها أكبر قدر ممكن من الأرباح، دون أن يبذلوا جهداً يذكر لتحسين إنتاجيتها أو رعايتها، وهو ما أدى في النهاية إلى الكثير من حوادث انقطاع الجسور وعطش الأراضي وشرقها وبوار مساحات كبيرة منها.[4]

---

[1] على إبراهيم حسن، تاريخ المماليك البحرية، ص٤٢٧.

[2] قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى، ص٣٣.

[3] لاشك أن مياه الفيضان إلى جانب أنها تغمر الأرض فتروى ظمآها فإنها تجدد خصبها كل عام بما تحمله من طمى، ويعلل البغدادى سبب خصوبة أرض مصر بقوله "أن أرضها رملية لا تصلح للزراعه لكنه يأتيها طين أسود علك (لزج) فيه دسومه كثيرة يسمى (الابليز) من بلز وأمرأة بلز أى ضخمة مكتنزة يأتيها من بلاد السودان مختلطاً بماء النيل عند مده، فيستقر الطين وينضب الماء فيخرج ويزرع وكل سنه يأتيها طين جديد ولهذا يزرع جميع أراضيها ولا يراح شئ منها ولهذه العله تكون أرض زكية كثيرة والأناء والريع إذ كانت أقرب إلى المبدأ فيحصل فيها من هذا الطين مقدار كثير بخلاف أسفل الأرض فإنها أسافلة مضوية (أرض رقيقة ضعيفة لا تكاد تنبت شيئاً) إذ كانت رقيقة ضعيفة الطين لأنه يأتيها الماء وقد راق وصفا، ونتيجة لهذا الترسيب السنوى الذى يحمله النيل، إرتفع سطح الأرض عاماً بعد عام، لذلك تغير إرتفاع النيل المناسب للرى من فترة لأخرى، فكلما تقدم الزمن صارت الحاجة ماسة إلى فيضان أعلى: راجع: محمد حمدى المناوى، نهر النيل فى المكتبة العربية، ص١٦٧، حاشية(٣)، ويذكر القضاعى أنه عند الفتح العربي لمصر كان الإرتفاع المناسب للفيضان حتى تخصب الأرض وتكفى أهلها سنتين هو ستة عشر ذراعاً، راجع: صبح الأعشى، جـ٣، ص٢٩٣، المقريزى، الخطط، جـ١، ص٥٩. ولكن بعد الفتح بثلاثة قرون يذكر المسعودى أن هذا القدر يكفى الناس وأن ترك ربع الأرض ظامئة، وأن الزيادة النافعه هى ١٧ ذراع فى حين أن زيادة ذراع أخر ضاره لأنها تسبب استبحار بعض الأراضى فلا يمكن زراعتها، وبعد ذلك بأقل من ٣ قرون أخرى نجد أن الأمر يستلزم من بلوغ النيل ١٨ ذراع حتى يروى جميع الأرض. راجع. البغدادى، الإفادة والاعتبار، ص٤٤، والشئ الذى لاشك فيه هو أنه لم يكن إرتفاع الأرض هو السبب الوحيد الذى أدى إلى تغير قانون الرى إذ أنه بطبيعة الحال كان يقابل إرتفاع الأرض الزراعية فى مجرى النهر نفسه نتيجة الترسيب، ومن هذه الأسباب الأخرى إهمال الجسور وعدم العناية بالخلجان والترع، راجع: المناوى، نهر النيل، ص١٦٩.

[4] قاسم عبده قاسم، دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى فى عصر سلاطين المماليك، ص ص١٧٦-١٧٧.

تأثير الأزمات الاقتصادية على الخراج:

من أهم موارد الدولة المالية سواء في العصر الأيوبي أو العصر المملوكي البحري، فقد كانت تلك الدولتين في حاجة إلى مورد مالى دائم لا ينقطع من الأموال، خاصة وأن حروبهما كانت مستمرة وبعثاتها الخارجية كثيرة، وحركة العمران في نمو، وقد إعتمدت في جميع ما يلزمها من أموال على مصادر متعددة ومتنوعة فكان أهمها الخراج، ويعتبر الخراج من الموارد المالية الشرعية للبلاد[1] ويختلف الفقهاء على تعريف الخراج فمنهم من يذكر "أنه أهم وأثبت الموارد المالية لبيت المال، وهو مصطلح مالى له مدلول عام ومدلول خاص، فالخراج من جهة يعنى الضريبة بمعناها العام، أو جملة موارد بيت المال، أي مجموع إيرادات الدولة أو الولاية" [2] أما المعنى الخاص لمصطلح الخراج فهو الضريبة المفروضة على الأرض الزراعية وقد فرض في الأصل على الأرض المفتوحه صلحاً ثم فرض بعد ذلك على الأرض المفتوحه عنوه.[3]

ويمكن القول أن الخراج هو الضريبة السنوية المفروضة على الأراضي التي تزرع حبوباً ونخلاً وفاكهة وعنباً[4] يدفعها الفلاح المزارع (الأيوبي – المملوكي البحري) للمقطع صاحب الأرض الإقطاعية، ليؤديها بدوره إلى خزانه الدولة، بعد أن يستقطع منها مختلف المصروفات، إلى جانب ما يؤخذ من الفلاحين كهدايا مثل الدجاج والغنم والكشك[5] وغير ذلك من منتجات القرية[6]، وكل هذا لا يكون إلا على النواحي الإقطاعية أي الأرض الزراعية الممنوحة كإقطاعات[7] أما

[1] سعيد عاشور، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية، ص٢٨٤.

[2] د. محمد أمين صالح، النظام المالى والاقتصادى فى الإسلام، ط١، مكتبة نهضة الشرق، سنة ١٩٨٤، ص٢٩.

[3] محمد أمين صالح، المرجع السابق، ص ص٢٩-٣٠، د. عبد المنعم ماجد، التاريخ السياسى لدولة سلاطين المماليك، ص٢٧٨.

[4] القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٣، ص٤٤٩، المقريزى، الخطط، جـ١، ص١٠٣، ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٩، حاشية (٤) ص٤٩، راشد البراوى، حالة مصر الاقتصادية، ص٣٢٩.

[5] المقريزى، الخطط، جـ١، ص١٠٣، ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٩، حاشية (٤) ص٤٩ إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص ص٥٠٦-٥٠٧.

[6] المقريزى، الخطط، جـ١، ص ص٨٣-٨٤، عبد المنعم ماجد، تاريخ الحضارة، ص٣٩، إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص ص٥٠٦-٥٠٧.

[7] هناك مورد آخر غير المكوس خضع للتوزيع الإقطاعى وهو "الهدية والضيافة" وخلاصة ذلك أن يقوم الفلاحين بتقديم الهدايا مما تنتجه قريتهم لأمراء الإقطاع مثل الغنم والدجاج والكشك وغيره، فإذا نزل المقطع وأعوانه إحدى قرى إقطاعه كانت ضيافتهم على الفلاحين، وإتخذت ذلك عادة عند المقطعين وأعتبروها ضمن المال الخراجى، لكن السلطان الناصر محمد عندما راك البلاد كما سبق أن ذكرنا أضاف ذلك إلى عبره الإقطاع الذى أعطاه لأتباعه كذلك أقطعت الزكاه أوضمنت. راجع: إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص٨١.

النواحي والجهات التي كانت تخص السلطان، فكان يؤخذ منها ما يسمى بالحقوق، والحقوق هي إجراء مطبق في بلاد الخاص السلطاني (تلك البلاد التي تخص السلطان والتي بها الإقطاعات التي تخصه وهى الأربع قراريط) وهذه الحقوق هي المقابل بالهدايا والضيافة في إقطاعات الأمراء، وتلك الحقوق كانت تظهر عند عملية تحضير الأرض على الفلاحين، وقد عرفها النويرى بأنها "درهم يقوم بها المزارع عن كل فدان غير الغله وتكون من أربعه دراهم إلى درهمين".(١)

وكان الخراج يختلف باختلاف البلاد فخراج الوجه القبلي كان غير خراج الوجه البحري، فالوجه القبلي كان خراجه عيناً(٢) وهو عبارة عن غلال من قمح وشعير وحمص وفول وعدس..(٣) وكان يؤخذ من هذه الأصناف ما بين أردبين إلى ثلاثة أرادب وربما زاد أو نقص وفى معظم الأحوال كان يؤخذ مع هذه الأرادب مع كل أردب درهم أو درهمين بحسب أراضى البلاد المقطوعه والضرائب المفروضة عليها سواء زادت أو نقصت(٤)، وكان هناك ما يسمى بقاعدة البدل في دفع الخراج(٥) وكانت تتم تلك القاعدة إذا لم يتيسر لبلد من البلاد الوفاء بما هو مقرر عليه من الغلال فيؤخذ عوضاً عنها صنف آخر مع مراعاة أهمية هذا الصنف فمثلاً أردب القمح يساوى أردبين من الشعير، أو ثلاثة أرادب من الفول أو ثلاثة أرادب من الجلبان (٦) أما الوجه البحري فكان معظم خراج بلاده نقداً(٧) دراهم(٨) ولم يؤخذ من خراج الوجه البحري غلة إلا قليل عكس الوجه القبلي(٩)، وكان الخراج يقدر عادة على أساس خصوبة الأرض المقطعة

---

(١) النويرى، نهاية الأرب، جـ٨، ص٢٤٥.

(٢) إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص١٩٩، قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى، ص ص٢١-٢٢.

(٣) القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٣، ص٤٤٩-٤٥٠.

(٤) النويرى، نهاية الأرب، جـ٨، ص٢٤٩، القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٣، ص ص٤٤٩-٤٥٠. يحصل صاحب الإقطاع على ما يتحصل من إقطاعه من خراج، وهو ما يستأدى سنوياً من المقرر على الأراضى المرصدة للزراعة والنخل والبساتين والكروم، ويقدر الخراج عادة على مساحات الأراضى المقطعه وفقاً لخصوبتها وسهولة ريها، راجع: الباز العرينى، المماليك، ص١٩٧. فيفرض على كل صنف من أصناف المزروعات قطيعة مقررة لا يختلف أمرها. القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٣، ص٤٥٢.

(٥) إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص١٩٩، مجدى عبد الرشيد، القرية المصرية، ص١٤٢.

(٦) القلقشندي، صبح الأعشى، جـ٣، ص٤٥٥، الباز العرينى، المماليك، ص١٩٧.

(٧) قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى، ص ص٢١-٢٢، إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص١٩٩.

(٨) القلقشندي، صبح الأعشى، جـ٣، ص٤٥٠، د. على حسين الشطشاط، دراسات فى تاريخ الحضارة الإسلامية، دار قباء للنشر سنة ٢٠٠١م، ص١١٠، عبد المنعم ماجد، التاريخ السياسى لدولة سلاطين المماليك فى مصر، ص٢٧٨.

(٩) القلقشندي، صبح الأعشى، جـ٣، ص ص٤٤٩-٤٤٥، النويري، نهاية الأرب، جـ٨، ص٢٤٩. ربما يرجع الفرق فى نوعية الخراج المفروض على إقليمى مصر إلى طبيعة الأرض فى كل منهما وعلاقتهما بفيضان النيل: أمال أحمد حسن العمرى، المنشأت التجارية فى القاهرة فى العصر المملوكى، رسالة دكتوراه كلية الآثار، جامعة القاهرة سنة ١٩٧٤م، ص١١.

وسهولة رى تلك الأراضي[١] وكان الخراج لا يجمع إلا إذا وصلت زيادة النهر إلى الحد المطلوب، فإن نقص ذلك الحد لم يأخذوا الخراج على قدر ذلك النقص[٢] إذ أن الخراج يتوقف على حالة الفيضان وعلى نوع الأرض، ولتقدير الخراج تقديراً سليماً كان العرب يقومون بمسح شامل للأرض لتقدير الخراج[٣] فإذا وفى النيل ١٦ ذراع كان فيه تمام خراج السلطان وخصب الناس وفيه ضرر للبهائم[٤] فقد وفى خراج مصر، فإذا زاد بعد ذلك ذراعاً واحداً زاد في الخراج مائة ألف دينار لما يروى من الأعالى، فإن زاد بعد ذلك ذراعاً أخرى نقص مائة ألف من الخراج لما يستجر من البطون.[٥]

وكان من الطبيعي أن يترتب على حالة فيضان النيل سواء بالزيادة أو النقص أن تعجز الحكومة عن جباية وجمع الخراج[٦] وعندما كان النيل لا يصل إلى حد الوفاء كانت الحكومة (الدولة) تمتنع نهائياً في أخذ حقها من الخراج إلى بعض الوقت.[٧]

وبوجه عام فإن الأزمات الاقتصادية التي كان سببها فيضان النيل كانت تسبب إضطراباً في جباية الخراج وفى الاقتصاد العام[٨]، مثلما حدث في عام ٥٩٠-٥٩٢هـ/١١٩٤-١١٩٦م عندما نقص ماء النيل عن حد الوفاء إذ بلغ ٢٢ إصبعاً من ١٧ ذراع[٩] وذلك في عهد العزيز عثمان فتبعه حدوث مجاعة ثم أعقبه الوباء والفناء[١٠] ومات أهل القرى وهلك الزرع والثمار فلم تجد الأرض من يزرعها أو يحصد المحصول لعدم الفلاحين[١١] ولم يكن في استطاع الدولة الأيوبية أن

---

[١] القلقشندي، صبح الأعشى، جـ٣، ص٤٥٢.

[٢] الكندى، فضائل مصر المحروسة، حاشية(١) ص٤٢، زبيده عطا، الفلاح المصرى، ص٩٧.

[٣] زبيدة عطا ، الفلاح المصري، ص٩٧. تأثرت الضريبة الخراجية فى العصرين الأيوبى والمملوكى البحرى بعاملين أولهما القيام بعملية الروك لتعديل القيم الخراجية، والثانى هو عملية تحويل السنة الخراجية، وقد سبق الحديث عنهما فى عملية الروك.

[٤] ابن ظهيره، الفضائل الباهرة فى محاسن مصر والقاهرة، تحقيق: مصطفى السقا، كامل المهندس، مطبوعات دار الكتب سنة ١٩٦٩م، ص١٦٠.

[٥] المستبحر كل أرض منخفضة (وطيئة) نفد إليها الماء ولم يجد مصرفاً حتى فات أوان الزرع والماء باق (موجود) على الأرض. راجع: الكندى، فضائل مصر المحروسة، حاشية(١) ص٤٢.

[٦] راشد البراوى، حالة مصر الاقتصادية، ص٦٣.

[٧] المرجع السابق، ص٣٢٦.

[٨] أحمد الصاوى، مجاعات مصر الفاطمية، ص١٣٧، عبد المنعم ماجد، نظم الفاطميين، ص١١٥.

[٩] المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص١١٩.

[١٠] المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص١٢١.

[١١] على مبارك، الخطط، جـ٧، ص١٩.

تجمع الخراج، فقل الخراج في تلك السنوات لحدوث الأزمة، وفى ذلك يذكر المقريزى "وفيه وقفت وجوه المال، وانقطعت جباية الديوان بمصر، وأحيل علي الجهات بأضعاف ما فيها، وبقيت وجوه قصرت الأيدى عن استخراجها".(١)

وشهد عصر السلطان العادل هو الآخر نقص فيضان النيل والذي لم يبلغ إلا ثلاثة عشرة ذراعاً فوقع الوباء والفناء وهلك أهل القرى(٢) ولم تجد الأرض أيضاً من يزرعها أو يحصدها، فلم تزرع الأراضي ولم تجبى الأموال(٣) وقل الخراج أيضاً في هذه السنوات ٥٩٦-٥٩٧هـ/١١٩٩-١٢٠٠م وتأثرت موارد البلاد خاصة الزراعة أيضاً بحوادث الوباء عام ٦٢٧هـ/١٢٣٠م بسبب انخفاض منسوب مياه النيل(٤).

وما ينطبق على العصر الأيوبي ينطبق على العصر المملوكي البحري بسبب نقص فيضان النيل وما يتبعه من نقص في الخراج أو عدم جبايته بالمرة ومثال ذلك ما حدث عام ٦٩٤هـ/١٢٩٣-١٢٩٤م عندما نقص ماء النيل وتوقفت عن الزيادة، فأصبحت البلاد في قحط شديد هذا إلى جانب حدوث الطاعون الذي بسببه فنى أهل مصر وعدموا(٥) فلم تجد الأرض أيضاً من يزرعها أو يحصدها، وفسدت الزروع كلها ولم يجبى خراج مصر بل قل الخراج لموت الناس والأمثلة على ذلك متعددة وكثيرة في العصر المملوكي البحري كما حدث في سنوات ٧٠٨-٧٠٩هـ/١٣٠٨-١٣٠٩م، ٧٢٠هـ/١٣٢٠م، ٧٣٢هـ/١٣٣١م، ٧٤٦هـ/١٣٤٦م، ٧٤٩هـ/١٣٤٩م، ٧٧٥-٧٧٦هـ/١٣٧٣-١٣٧٤م، كانت هذه السنوات السابقة حدث بها فيضان لماء النيل سواء بالزيادة واستبحار وغرق الأراضي، أو بالنقص وشرق وخراب وبور الأراضي، أثر على الخراج في جمعه أو عدم جمعه بسبب تقلص المساحات المزروعة من الأراضي التي يتحصل عنها الخراج(٦)

---

(١) المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص ص١٣١-١٣٣.

(٢) ابن الجوزى، مرآة الزمان، جـ١، ق٢، ص٤٧١.

(٣) المقريزى، إغاثة الأمة، ص٣٠، المقريزى، السلوك، جـ١، ص١٥٨.

(٤) أبو شامه، الروضتين فى أخبار الدولتين، جـ١، ص٢٥٩.

(٥) الحنبلى، شذرات الذهب، جـ٥، ص٤٢٨.

(٦) أحمد الصاوى، مجاعات مصر الفاطمية، ص١٣٧.

وقد ذكر في هذا ابن الجيعان قائلاً "فلما تطاول الزمان وخرب غالب البلدان وتبدلت الأحوال وعُمر ما كان خراباً وخرب ما كان عامراً... وعظم الخطب واتسع لم يبق للعبرة عبرة ولكن يستأنس بها الأن في الجملة... ويظهر ذلك بالتأمل والتبصر والاعتبار".[1]

وعلى الجانب الأخر نجد أنه حتى إذا وفى النيل، فقد كانت هناك عوامل أخرى تؤدى إلى نفس النتيجة، فقد كانت الأرض لا تزرع بسبب قلة الأيدى العاملة في الزراعة، والتي كانت تضطر لهجرة السكان من الأرض وذلك لاختلال الأمن وانتشار عوامل السلب والنهب أثناء الأزمات، أو لأن الأوبئة والأمر اض التي تصاحب حدوث الأزمات كانت كفيلة بحصد أرواح سكان الريف، فلا تجد الأرض من يزرعها رغم توفر مياه الري[2]

يضاف إلى ذلك عامل هام ألا وهو الفتن والاضطرابات والفساد الإداري الذي يؤدى إلى عدم الاهتمام بمشروعات الري وإقامة الجسور وتطهير الترع، وإقرار الأمن في المناطق الريفية وهى أسباب تؤدى في مجملها إلى تقلص المساحة المزروعة وبالتالي إلى قلة الخراج المتحصل منها.[3]

فنلاحظ أنه في عصر السلاطين الأقوياء في فترات مختلفة من الحكم زيادة الخراج بينما في حالات السلاطين الضعاف وحالات الفوضى والاضطراب نجد قلة الخراج، ففي عام ٥٨٥هـ/١١٨٩م بلغت الضرائب النقدية المتحصلة من الوجه البحري كما ذكرها القاضي الفاضل مبلغ وقدره (١,١٥١,٦٥٣ ديناراً)[4] ومن الوجه القبلي ١,٦١٠,٤٤١[5] وهذا يقدر بحوالى ٢,٧٦٢,٠٩٤ دينار قيمة المستخرج من الوجهين البحري والقبلي خارجاً عن جهات مالية كثيرة بالدولة[6] وهذا يجب أن نضع تلك الجهات الخارجة والتي لم يذكر خراجها عن الحديث الذي ذكره عمر طوسون عن خراج البلاد في عهد السلطان صلاح الدين الأيوبي والتي بلغت عام ٥٨٥هـ/١١٨٩م (٥,٤٨٠,١٥٧ ديناراً)[7] وهذا يختلف عما ذكره المقريزى سابقاً وربما بل من المحتمل لأن عمر طوسون أضاف خراج مناطق مالية أو جهات مالية لم يذكرها المقريزى

---

(١) ابن الجيعان ، التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية، ص٣.

(٢) أحمد الصاوى، المرجع السابق، ص١٣٧.

(٣) المرجع نفسه، ص ص١٣٧-١٣٨.

(٤) المقريزى، الخطط، جـ١، ص٨٧.

(٥) المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

(٦) نفسه، نفس الجزء والصفحة.

(٧) عمر طوسون، مالية مصر، ص ص٦٠-٦٢.

فهذا هو الفرق بين الخراجين، وقد ذكر عمر طوسون أيضاً أنها لا تدل على إيرادات مصر كلها.(١)

ونتيجة حالة الاستقرار التي عاشتها الدولة المملوكية في عهد السلطان الظاهر بيبرس البندقدارى وإهتمامة بوسائل الري وإحكام شبكة الترع والجسور والقناطر واهتمامه بتطهير الترع فقد زاد خراج مصر في عهده زيادة كبيرة، إذ بلغ الخراج وحده (١٠,٨١٦,٥٨٤ ديناراً)(٢) ولكن ابن إياس ذكر أن خراج مصر في عهد الظاهر بيبرس بلغ (١٢,٠٠٠,٠٠٠ ديناراً)(٣) هذا وإن دل فيدل على الاستقرار السياسي والاقتصادى وقوة الدولة في عهده.

وبعد عملية الروك الحسامى عندما راك البلاد، السلطان حسام الدين لاجين ٦٩٧هـ/١٢٩٧م نجد حسب ما ورد عند عمر طوسون أن خراج الوجهين القبلي والبحري أصبح ١٠,٨١٦,٥٨٤ ديناراً(٤).

وعندما راك الناصر محمد البلاد ٧١٥هـ/١٣١٥م كانت جملة الخراج للوجهين البحري والقبلي ٩,٤٢٨,٢٨٩ بالدينار(٥)، وهنا نلاحظ نقص خراج الوجهين القبلي والبحري في عهد الناصر محمد بن قلاوون عنه عن خراج حسام الدين لاجين، فقيل السبب في ذلك هو أن الروك الناصرى زاد عن الروك الحسامى في مواضع ونقص في مواضع أخرى(٦) ، هذا وقد ذكر الأسدى أن مقدار ما يتحصل من الأرض زمن الناصر محمد بن قلاوون من الارتفاع ما يقرب من العشرين ألف ألف دينار.(٧)

ولكن من بعد وفاة السلطان الناصر محمد امتد تأثير الأزمات التي حدثت من بعده على الخراج وذلك بسبب إهمال مشروعات الري، وقلة الأيدى العاملة، وبسبب هجرة الأرض لموت السكان

(١) عمر طوسون، المرجع السابق، ص٦٠-٦٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ٦٠ ص٦٢.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ص٢٦٦.

(٤) عمر طوسون، المرجع السابق، ص٢٤٥، كانت عبرة البلاد دائمة التغير نظراً لما يصيب البلاد من نقص المحصول لإنخفاض النيل أو طغيانة أو للإهمال أو غير ذلك من العوامل التى تؤدى إلى نقص المحصول أو زيادته، فيختلف التقدير من سنه لأخرى،راجع: إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص٣٥.

(٥) عمر طوسون، مالية مصر، ص٢٦٤.

(٦) المرجع نفسه،ص٢٦٤.

(٧) الأسدى، التيسير والاعتبار، ص٧٦.

بالأوبئة، فقد كان الوباء الأسود ٧٤٩هـ هو سبب خراب البلاد فقد أثر على خراج مصر حتى سقوط الدولة المملوكية البحرية لتيجة الاضطراب وتكرار حدوث الأزمات والفساد الإداري إلى جانب عجز الدولة عن مواصلة مشروعات الري الكبيرة، إذا ما علمنا أنه كان يرصد لعمارة جسور أراضى مصر في كل سنة ثلث الخراج... لأنه يترتب على عملها رى البلاد[1] فما بالك بخراب البلاد وقلة بل عدم تحصيل خراجها إذن فسوف تخرب جسورها بل كل شئ في الدولة، لم تطهر الترع وتتوقف مشروعات الري فقط، بل يخرب كل شئ يختص بموضوعات الري.

والشيء الذي لا يمكن إغفاله أن كل شئ خضع للإقطاع الذي توسع فيه المماليك فجعلوا الأرض والجزية والخراج والزكاه و المكوس جعلوها كلها إقطاعات بين السلطان وأجناده[2] إذ أن كل شئ غير الهواء خضع للإقطاع في العصر المملوكي.

الزكاة[3] من الموارد المالية الشرعية أيضاً:

وقد فرض صلاح الدين الأيوبي الزكاة عام ٥٦٧هـ/١١٧١م بعد أن زالت الدولة الفاطمية وزال معها المذهب الشيعي من مصر، وذلك لأنه كان يرغب في أن يعرف الناس بأن مذهب السُنة قد عام مرة أخرى إلى مصر، وتعويضاً عما أحدثه من إلغاء المكوس الفاطمية[4] وقد ذكر ابن مماتى[5] أن صلاح الدين كان حريص على جمع أموال الزكاة على الذهب والفضة[6]

---

[1] المقريزى، الخطط، جـ١، ص٦١.

[2] يوسف الشربينى، هز القحوف، ص٣٣.

[3] الزكاة تجب على كل مسلم تام الملك على ما يجب فيه الزكاة ولا تصلح الزكاة حتى ينوى أنها زكاة ماله أو زكاة واجبة: راجع: ابن مماتى قوانين الدواوين، ص٣٠٨، وهى نظام اقتصادى اجتماعى، وعباده مالية تحقق مصلحة الفرد والجماعة: د. سعيد محمد إسماعيل الصاوى، حول النظم الإسلامية وعلاقتها بالدعوة إلى الله تعالى، ط١، سنة ١٩٩٦م، مكتبة الأندلس بطنطا، ص١٤، وتساعد على التكافل الاجتماعى، فى المجتمع الإسلامى، وهى أخذ قدر محدد فى أموال أغنياء المسلمين بشروط خاصة تصرف لفئات محدده شرعاً لتحقيق أهداف مختلفة، د. على حسين الشطاط، دراسات فى تاريخ الحضارة الإسلامية، ص١١٢، د. محمود إبراهيم مصطفى الخطيب، الزكاة فريضة عادلة بالمعيار الشرعى والوضعى الاقتصادى والمالى"، مجلة كلية الأداب، جامعة المنوفية، العدد٣٥، سنة ١٩٨٨م، ص٩٤ إلى ص ١١٧.

[4] المقريزى، الخطط، جـ١، ص١٠٨، حسنين ربيع، النظم المالية، ص٥٤.

[5] ابن مماتى، قوانين الدواوين، ص ص ٣١٠-٣١٦.

[6] القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٣، ص٤٥٧.

وعروض التجارة والماشية بأنواعها إلى جانب المزروعات، وقد أعفى بعض المواد الغذائية الضرورية في الحياة اليومية مثل السمسم، بذر الكتان، التين، الزيتون، الخضر.[١]

هذا وقد بلغ المتحصل من الزكاة لعامي ٥٨٦-٥٨٧هـ/١١٩٠-١١٩١م، تقريباً ١١٨٦١ديناراً[٢] لكن صلاح أدرك أن تلك الضريبة يمكن أن تبلغ أكثر من ذلك بكثير إذا تولى جبايتها رجل يثق به، فعين رجلاً اسمه ابن حمدان للإشراف على جمعها وجبايتها، وتعهد هذا الرجل أن يجمع هذه الضريبة في السنة الواحدة ٥٢ ألف دينار.[٣]

هذا وقد حصل صلاح الدين الأيوبي من تجار الكارمية[٤] على زكاة أربع سنين مقدماً[٥] وهذا يرجح أنه كان في حاجة إلى المال من كثرة حروبة الخارجية والجهاد ضد أعداء الإسلام وبسبب تحصيناته الحربية للبلاد وكثرة صرفه على تلك المنشآت الدفاعية، فاضطر إلى أن يأخذ الزكاة مقدماً حتى يخرج من ضائقته المالية على أكثر الترجيح، ولكن من الواضح أن لفظ الزكاة قد تطور في معناه ومدلوله خاصة أثناء وجود الضائقة المالية والأزمات الاقتصادية، والدليل على ذلك ما حدث في عهد العزيز عثمان عندما جمع الموظفون أموال الزكاة من تجارة جاء بها الشاعر ابن عينين من اليمن[٦] إلى جانب أنهم أخذوا الزكاة من رجل فقير يبيع الملح في قفه على رأسه[٧] بل أخذوا خمس دراهم زكاة على جمل بيع هذا الجمل بخمسة دنانير ذهب.[٨]

---

[١] ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص٣١٠-٣١٦.

[٢] ابن جبير، الرحلة، ص٧ عن د.حسنين ربيع، النظم المالية، ص٥٥.

[٣] المقريزى، الخطط، جـ١، ص١٠٨، المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص١٣٢.

[٤] للتجار دور مهم فى اقتصاد الدولة إذ تستفيد منهم فائدة مباشرة عن طريق الضرائب التى تفرضها عليهم. راجع: د. حسن الباشا، الفنون والوظائف، جـ١، ص٣٢٨، هذا وقد كان تجار الكارم دعامه كبرى فى بناء مصر الاقتصادية ويرجع ذلك إلى توحيد زعامتهم بين الشرق والغرب، وكانوا هم المسيطرون على تجارة الشرق بعد أن إنتقل مركز التجارة من موانى المحيط الهندى إلى موانى البحر المتوسط وكان طبيعى أن ينقل تجار الكارم مركز نشاطهم إلى القاهرة ليكونوا بالقرب من المركز التجارى الجديد، وقد كان لهم جهود اقتصادية ضخمة فى مجال التجارة نتيجة لتضخم رؤوس أموالهم، فتوطدت مكانتهم وأصبح لهم مكانه اجتماعية وسياسية مرموقة، راجع: محمد عبد الغنى الأشقر، تجار التوابل فى مصر فى العصر المملوكى، سنة ١٩٩٩م، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ص ص١٦١-١٦٣.

[٥] المقريزى، السلوك، جـ١، ص ص٧٣-٧٤، القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٣، ص٤٥٩، أبو شامه، الروضتين، جـ٢، ص٥١، د. نعيم زكى فهمى، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب فى العصور الوسطى، ص٣٥٣.

[٦] المقريزى، الخطط، جـ١، ص١٠٨، حسنين ربيع، النظم المالية، ص٥٥.

[٧] المقريزى، المصدر السابق ،نفس الجزء والصفحة

[٨] المصدر نفسة ،ص١٠٩.

فمن المرجح بل الأكيد أن العزيز عثمان لجأ إلى هذا العمل وهو فرض زكاة على كل شئ حتى من الفقراء الذين يبيعون الملح نتيجة لسؤ الأحوال الاقتصادية التي مرت بها البلاد في عهده ٥٩٢هـ/١١٩٤-١١٩٥م، فاحتاج إلى المال للخروج من تلك الضائقة المالية التي مرت بها البلاد ونقص الأموال واضطراب وتدهور كل شئ بسبب تلك الأزمة، وتطور الأمر وتعددت الزكاة حتى أطلق على كثير من الأشياء زكاة حتى لو لم يكن زكاة، فقد جمعت الزكاة زمن السلطان الصالح نجم الدين أيوب من نواحي مختلفة وجهات عديدة واختلفت مسميات الزكاة، فكان منها زكاة الرقيق، زكاة السلال العنب والزيتون[1] زكاة الدولبة[2] ولذا بلغت ما تحصل من زكاة الفيوم فقط ١٧٩٥ ديناراً.[3]

ويمكن القول أن تعدد الزكاة في عهده أنه عندما تملك زمام الأمور لم يجد في خزانة الدولة الموال بل وجد الخزانة خالية[4] فاضطر إلى فرض زكاة على كل شئ لسد العجز المالي الذي تعرضت له البلاد، ومن هنا كان حدوث الضائقة المالية وعدم وجود المال له تأثيره على الزكاة وكثرتها وتنوعها.

وما حدث عام ٦٥٧هـ/١٢٥٩م عندما حدثت الأزمة الاقتصادية التي عجزت معها الدولة عن تدبير المال اللأزم لحروب التتار، فأخذ قطز ثلث زكاة الكارم من تجار الكارميه معجلاً بسبب حروبة ضد التتار[5]، وهناك من السلاطين من رأى الظلم والإجحاف بالرعية[6] فألغوا بعض الزكاوات مثل المنصور قلاوون الذي ألغى زكاة الدولبة[7] والظاهر بيبرس الذي ألغى بعض الزكاة المقررة على تجار الكارم تشجيعاً لهم للتردد على مصر[8]

---

[1] حسنين ربيع، النظم المالية، ص٥٦.

[2] زكاة الدولبة هى مال مقرر على كل مستخدم للدواليب (الآلات) فى الرى أو الغزل أو صناعة السكر، راجع: المقريزى، السلوك، جـ١، حاشية(٢) ص٦٦٤، النويرى، نهاية الأرب، جـ٣١، حاشية(٢)، ص٩، د. زبيدة عطا، زبدة الفكرة، جـ٩، ص١٥٨.

[3] النابلسى، تاريخ الفيوم وبلاده، ص٢٤.

[4] عباس حلمى اسماعيل، السياسة الداخلية فى الدولة الأيوبية فى مصر بعد السلطان العادل، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة (بدون سنة)، ص١٢١.

[5] محمد عبد الغنى الأشقر، تجارة التوابل، ص٢٤٨.

[6] العينى، عقد الجمان، جـ٢، ص٢٣٠، النويرى، نهاية الأرب، جـ٣١، ص٩.

[7] العينى، المصدر نفسه، ص٢٣٠، النويرى، المصدر نفسه، ص٩.

[8] المقريزى، السلوك، جـ١، ص٤٣٧، محمد عبد الغنى، تجارة التوابل، ص٧٢.

- Garcin (Jc) , un centre muslman de la haut Egypt medivale, qus Institut francais d' Archeologie orientale , du caire VI, 1976. P 220.

المكوس:[1]

هي من الموارد المالية غير الشرعية[2] استحدثت زيادة على الخراج[3] والواقع أن الخسائر الضخمة التي مُنيت بها البلاد خاصة في الزراعة وتدهور حالة الريف، وقلة الإنتاج الزراعي، وعجز الكثير من أصحاب الأراضي عن زراعتها لغلو البذور وقلة المزارعين، كان من أهم تدهور واضطراب الاقتصاد الأيوبي والمملوكي البحري الذي أدى بدوره إلى قلة إيرادات الدولة المالية وخاصة الخراج، وكان من الحكومة أن لجأت إلى موارد مالية أخرى وجهات تحصل بها على الأموال اللازمة للبلاد فاتجهت إلى فرض الضرائب والمكوس المختلفة بكافة أشكالها وأنواعها بصورة شديدة على العباد، وكانت تلك المكوس لا تفرض على الأرض الزراعية أو على الرؤوس، وإنما تفرض على الإنتاج، وقد اتخذت أسماء مختلفة منها هلالى (الأموال الهلالية)[4] بحكم أنها تجبى على البضائع[5] الموجودة في الأسواق على حكم الشهور الهلالية... وكانت تفرض على

---

[1] مفردها مكس بمعنى ضريبة أسواق معروفة من قبل فى العصر الجاهلى، وكلمة مقس اسم قرية على ساحل النيل فى شمال القاهرة، وكانت تعرف باسم أم دنين، وسميت بعد ذلك بهذا الأسم لأن الماكس كان يقعد بها ليستخرج المكس فكلمة مقس تحريف لكلمة مكس. راجع: د. سيدة الكاشف، مصر فى عصر الولاه، سلسلة الألف كتاب (٢٤١) ص٤٠ عن د. أحمد الصاوى، مجاعات مصر الفاطمية، حاشية(١) ص١٤٢، المسبِّحي: الأمير المختار عز الدين محمد بن عبد الله أحمد، أخبار مصر، تحقيق: أيمن فؤاد سيد وتيارى بيانكى، هامش(٤) ص٢٠.

[2] المقريزى، السلوك، جـ١، ق٢، حاشية (٢) ص٢٦٧، راشد البراوى، حالة مصر الاقتصادية، ص٣٤٠، كان هذا النوع من الضرائب (المكوس) يثير حفيظة الفقهاء حيث يعتبرونه غير مشروع إذ أن التجارة فى الإسلام ليس عليها أى ضرائب، فضلاً عن أن المصادر الطبيعية للثروة كالنطرون والكلاء والمصايد مما لم تمتد إليه يد الإنسان بالرعاية، كانت تعد أيضاً من الأنشطة التى يحرم فرض الضرائب عليها. راجع: ضياء الدين بيبرس، الخراج والنظم المالية للدولة الفاطمية، دار المعارف، القاهرة، ط٣، سنة ١٩٦٩، ص١٣٩.

[3] النويرى، نهاية الأرب، جـ٢٩، حاشية(٢) ص٢٣٥.

[4] المال الهلالى هو عده أبواب أحدثها ولاه السوء شيئاً بعد شئ... وقيل أن عمر بن عبد العزيز نهى عن ذلك وكتب ضعوا عن الناس هذه المكوس فليس بالمكس ولكنه النجس، وأول من أحدث مالاً سوء مال الخراج بمصر أحمد بن مدبر لما ولى خراج مصر بعد سنة خمسين ومائتين واستمرت إلى الدولة الفاطمية. راجع: المقريزى، الخطط، جـ١، ص ص١٠٣-١٠٤، وكانوا يطلقون على الضرائب المختلفة من المكوس إسم المال الهلالى: راجع: راشد البراوى، الحالة الاقتصادية، ص٣٤٠، وكانت هذه الضرائب يتم تحصيلها من أصحاب الحرف من الصناع والصباغين والعطارين... وغيرهم، فضلاً عن إيجارات الطواحين والحمامات والأفران ومصايد الأسماك ومعاصر الزيت، والرباع السكنية، راجع: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ٩، هامش(٣) ص ٤٩، حسنين ربيع، النظم المالية، ص ٤٨، المقريزى، الخطط، جـ١، ص١٠٧، ابن مماتى، قوانين الدواوين، ص٣٤١.

[5] عبد المنعم ماجد، نظم دولة المماليك ورسومهم فى مصر، ص٧٣.

التجاره وما بها من الصادر والوارد[1] بالمعنى الضيق، ولكن بالمعنى العام كانت تفرض على كل شئ مثل المراعى، المياه، المصائد، البضائع، عبور البضائع، الرقيق، المزر، والبغى من النساء والمسجونين حتى الحجيج[2] وقد فرضت المكوس على كل شئ ما عدا الهواء وحده أخلى سبيله، وبقي حراً على حد قول المقريزى[3] بغض النظر عن المكوس التي ألغاها صلاح الدين الأيوبي والمظالم[4] وهو لا يزال نائباً عن نور الدين محمود في مصر[5] تلك المكوس التي كانت جملة حصيلتها في السنة ١٠٠ ألف دينار.[6]

والشئ الذي يجب أن نذكره هنا أن بعض الوزراء دأبوا على إرضاء سلاطينهم وملوكهم بكافة الطرق والوسائل كما فعل الوزير ابن شكر في عصر الملك الكامل عندما عمل هذا الوزير على إرضاء السلطان الكامل، فاجتهد بدوره في تحصيل المال بمختلف الطرف والوسائل الشرعية أو غير الشرعية، وأتخذ في سبيل ذلك طرق مختلفة، منها أنه فرض ضرائب سماها الحقوق على التجار والأغنياء[7] فضلاً عن أنه فرض عوائد وأعطيه على الصناع وقرر مالاً سماه التبرع على الأملاك[8] فاستخرج من الناس، أجر أملاكهم شهرين[9]، وفرض مكوساً على دواب الركوب والحمل وسائر المبيعات والرقيق من عبيد وجوارى...

---

[1] عبد المنعم ماجد، نظم دولة المماليك، ص٧٤، عبد المنعم ماجد، تاريخ الحضارة الإسلامية، ص٤١.

[2] أحمد الصاوى، مجاعات مصر الفاطمية، ص١٤٢، عبد المنعم ماجد، تاريخ الحضارة الإسلامية ص٤١.

[3] أورد المقريزى قائمة تفصيلية بأنواع المكوس الملغاه ومقدار كل منها يتضح أنها قد فرضت على التجارة الخارجية مثل مكس البهار والبضائع والقوافل وعلى التجارة الداخلية مثل سمسره التمر ورسوم على أسواق الغنم بالقاهرة ومصر، وعبور الأغنام بالجيزة وعلى المواد الخام... والدواجن التى يتم تربيتها... راجع: المقريزى: الخطط، جـ١، ص ص١٠٤-١٠٥.

[4] مصطفى صفوى القلعاوى، صفوه الزمان فيمن تولى مصر من أمير وسلطان، مخطوط بدار الكتب المصرية، ورقة ٢٣، ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص٢٣٨، عبد العزيز الدورى، مقدمة فى التاريخ الاقتصادى، ص١٠٤.

[5] أبو شامه، الروضتين، جـ١، ص ص١٨٠-٢٠٥، سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص١٨٠.

[6] المقريزى، الخطط، جـ١، ص ص١٠٤-١٠٥، ابن إياس بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص٢٣٨، أبو شامه الروضتين، جـ١، ص١٧٤، إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص٥٠٧، سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص١٨٠، راشد البراوى، حالة مصر الاقتصادية، ص٤٣٢.

[7] المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٣٧٨، المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص٢٦٠.

[8] المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص٢٠٥.

[9] ابن ايبك، كنز الدرر، جـ٧، ص٢٠٧.

وأباح ابن شكر بيع الخمر مقابل دفع الضمان[1] فكانت بعض الحانات توزع في اليوم ١٧ ديناراً[2] فاشتد سخط الناس على ابن شكر الذي أثقل كاهلهم بجميع ما سبق ذكره.

وعندما تولى العزيز عثمان بن صلاح الدين حكم مصر، عادت جميع المكوس الذي كان قد أبطلها ولده صلاح الدين، بل أنه زاد في طلبها وتعنت في ذلك أي أنه زاد في شناعتها[3] وإنغمس بالمعاصى، حتى أن العنب غلا سعره في عهده لكثرة من يعصره، وكثرت بيوت المزاره والخانات، وأماكن الحشيش، وفرضت على هذه الأماكن الضرائب الثقيلة[4]

ومن المرجح أن العزيز عثمان اتجه لهذا المورد المالي ففرض على الخمور رسوماً إستثنائية أثناء الأزمة المالية التي حدثت في عهده[5] نتيجة نقص الأموال وقلة الخراج لعدم زراعة الأرض فاتجه إلى المكاسب الخبيثة[6]، وفرض عليها مكوس للخروج من أزمته الاقتصادية التي حلت بالبلاد في عهده، وقد أدت زيادة المكوس إلى إثقال كاهل الشعب سواء في المدينة أو الريف خاصة في عهد دولة المماليك البحرية، فمنذ بداية دولة سلاطين المماليك ظهرت العديد من الضرائب المختلفة نتيجة وجود النظام الإقطاعي الذي جعل المقطع يتحكم في الفلاحين ويفرض عليهم مكوساً مختلفة لا حصر لها تلك المكوس أثرت على إرهاق الفلاحين وهروبهم من بلادهم بسبب جبروت

---

[1] الضمان نظام مالى غير شرعى أشبه بنظام الالتزام، يلتزم بموجبه الضامن بدفع مقدار معين عن كل جهة تضمنها مقدماً ثم يطلب بذلك المقدار، فإن زادت الجهة فله وإن نقصت فعليه (صبح الأعشى، جـ٣، ص٤٦٦) وكان نظام الضمان سائداً فى زمن الفاطميين منذ وصولهم إلى مصر وورثة عنهم الأيوبيون... وكانت توليه الدواوين، كما يذكر ابن مماتى تتم بثلاثة أوجه، بالأمان أو ببذل ضمان، وفى حالة الضمان كان إذا تأخر من مال الضمان شئ لزم الضامن القيام به، فإن بقى لـه فى ذمة المعاملين مال كان للسلطان أن يقبل الحواله عليهم بعد إعترافهم أو لا يقبل، وله أن يطالبه بما فى ذمته ويعود متولى الديوان بالضمان بالطلب على من كان الباقي عنده، راجع: ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ص٢٩٨-٣٠٠، المقريزى، الخطط، جـ١، ص ص ٨٣-٨٤.

- Rabie. H, The financial system of Egypt, PP 136-137.

جميع ما سبق نقلاً عن: ابن الطوير: (ابو محمد المرتضى عبد السلام بن الحسن القيسرانى)، نزهة المقلتين فى أخبار الدولتين، تحقيق، أيمن فؤاد سيد، فرانتس شتاينر شتوتغارت، سنة ١٩٩٢م، هامش (١) ص٨٠.

[2] المقريزى، السلوك، ص ص١١٩-١٣٦ عن: عباس حلمى إسماعيل، السياسة الداخلية فى الدولة الأيوبية، ص٤٧.

[3] المقريزى، الخطط، جـ١، ص١٠٥.

[4] المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

[5] المصدر نفسه، جـ١، ص ١٠٥، جـ٢، ص٥.

[6] المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص١٣٤، سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص٨١.

المقطعين ومن تلك الرسوم، رسم الأجران، ورسم الخفارة، ورسم خولي البحر، ومقرر الجسور، وموظف الأتبان...[1]

إلى جانب ما استحدثه باسم الحقوق السلطانية والمعاملات الديوانية... إلخ مما أدى إلى تأثيرها المدمر على الأسواق والتجارة الداخلية بوجه عام[2] واعتبرت من مظالم المماليك[3] حتى أن القلقشندى ذكر عنها قائلاً "أن البلوى قد وقعت بهذه المكوس، وخرجت في التزيد عن الحد، ودخلت الشبهه في أموال الكثير من الناس بسببها"[4]، وذكر أيضاً "صارت الإقطاعات ترد من جهة الملوك على سائر الأموال، من خراج الأرضين، والجزية وزكاة المواشى، المعادن، العشر... وغير ذلك ثم تفاحش الأمر وزاد حتى أقطعوا المكوس على اختلاف أصنافها وعمت بذلك البلوى".[5]

ويلاحظ أن هذا النوع من الضرائب المسماه المكوس أنها لم تكن ثابته طوال عصر المماليك، فربما يتطرف أحد السلاطين في جمعها أو زيادة قيمتها كما حدث في عام ٦٥٦هـ بعد أن تولى الوزارة الأسعد هبه الله الفائزى وكان نصرانياً وأسلم[6] وكان وزيراً في عهد السلطان قطز ففرض مكوساً كثيرة بمصر[7] وفتح أبواب المظالم التي لم تعهده مصر قبله[8]، هذا إلى جانب أن السلطان قطز نفسه فرض المكوس الكثيرة لقتال التتار[9] فأحدث مكوساً على الغلات ورسوم الولاية التي يجمعها الولاة من عرفاء الأسواق ومكوس مقرر الاقصاب والمعاصر وهو ما يجبى من مزارعى قصب السكر إلى جانب مقرر وفاء النيل وغيرها[10]، إلى جانب ذلك لجد سلاطين أتقياء عملوا على التخفيف من كاهل تلك المكوس على الرعية فألغوا بعض هذه المكوس أو معظمها[11]

---

[1] المقريزي الخطط، جـ١، ص١٠٧.

[2] قاسم عبده قاسم، دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى، ص٦٧.

(٣)عبد المنعم ماجد، التاريخ السياسي لدولة المماليك في مصر، ص٢٧٩.

[4] القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٣، ص ص٤٦٦-٤٦٧.

[5] المصدر نفسه، جـ١٣، ص١١٧.

[6] سعيد عاشور، العصر المماليكى، ص ص٢٩٨-٣٠٢.

[7] المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٢٣٧، مصطفى الصفوى القلعاوى، صفوه الزمان، مخطوط، ص٢٩.

[8] المقريزى، المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

[9] نفسه، جـ١، ص١٠٥، جـ٢، ص٣٠١.

[10] سعيد عاشور، العصر المماليكى، ص ص٢٩٨-٣٠٢.

[11] سعيد عاشور، مصر فى عصر دولة المماليك، ص٢١٧.

فعندما تولى المنصورة قلاوون الحكم أبطل العديد من المكوس والمظالم[1] إلى جانب الناصر محمد بن قلاوون الذي ألغى العديد من المكوس أيضاً.[2]

ولكننا لجد أنه في العصر المملوكي لأول مرة تلغى المكوس في أثناء الأزمات الاقتصادية في عصر الأشرف شعبان بن الامجد حسين بن محمد بن قلاوون فقد أبطل المكوس والضمانات[3] ففي عام ٧٧٥-٧٧٦هـ/١٣٧٣-١٣٧٤م، حدث انخفاض ماء النيل وبلغت زيادته ١٦ ذراعاً[4] ولم تكن هذه الزيادة كافية لري جميع الأراضي فشرقت البلاد[5] واستمرت تلك الأزمة إلى عامى ٧٧٨-٧٧٩هـ/١٣٧٦-١٣٧٧م[6] وانتشر الوباء والطاعون، فأراد الأشرف شعبان أن يخفف من وطأة تلك المكوس على الناس فألغاها نظراً للظروف المختلفة التي أصابت البلاد.

الجوالى (الجزية):

الجوالى أو الجزية ضريبة مفروضة على أهل الذمة من اليهود والنصارى[7] مقرره على رقابهم كل سنه[8] من البالغين، خارجاً عن نطاقها النساء والصبيان والرهبان والارقاء والمجانين[9] فضلاً عن الشيوخ والفقراء في بعض الأحيان[10]، وقيل أنه إختلفت قيمتها في العصر الأيوبي في عصر صلاح الدين باختلاف الأفراد الذين فرضت عليهم هذه الضريبة، فكانت على الشخص من الطبقة العليا $\frac{1}{6}$ ٤ دينار، ومن الطبقة الوسطي حوالى دينارين، ومن الطبقة السفلى ديناراً أو جزء من الدينار، ويضاف إلى كل جزية درهمان وربع برسم المباشرين على جباية الجوالى.[11]

---

[1] ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص٣٦٣.

[2] المصدر نفسه، جـ١، ق٢، ص١٢٢.

[3] المصدر نفسه، جـ١، ق٢، ص ص١٦٦-١٦٧، القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٣، ص ص٤٦٦-٤٦٧.

[4] المقريزى، إغاثة الأمة، ص٤٠.

[5] حامد زيان، الأزمات الاقتصادية، ص٤٩.

[6] ابن إياس، المصدر نفسه جـ١، ق٢، ص ص١٦١-١٦٨.

[7] المقريزى، الخطط، جـ١، ص١٠٧، عبد المنعم ماجد، التاريخ السياسى، ص٢٨٠، راشد البراوى، حالة مصر، ص٣٣٩.

[8] القلقشندي، صبح الأعشى، جـ٣، ص ٤٥٨.

[9] النويري، نهاية الأرب، جـ٣، حاشية(٢) ص ٣٤٨، ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ص٣١٧-٣١٨، عبد المنعم ماجد، تاريخ الحضارة، ص٤٠.

[10] ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ص٣١٧-٣١٨، النويري، نهاية الأرب، جـ٨، ص ص٢٣٦-٢٣٧، كان تحول كثير من أهالى البلاد المفتوحة إلى الإسلام سبباً فى ان الجزية لم تعد مصدراً هاماً للدخل بحيث أصبحت تعرف بلفظة الجوالى، ولعلها مأخوذه من كلمة جالية مما يدل على أن دافعى الجزية قل عددهم. راجع: عبد المنعم ماجد، تاريخ الحضارة الإسلامية، ص٤٠.

[11] القلقشندي، صبح الأعشى، جـ٣، ص٤٦٢، ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص٣١٨.

ثم تغير ذلك[1] أواخر زمن الأيوبيين، فصارت ضريبة الجوالى موحدة بدينارين على جميع أهل الذمة[2]، وكانت الجوالى تجمع من المشتغلين بالتجارة أو الصناعة وغيرهم، وكانت تدخل في الخراج أي الضريبة المفروضة على الأراضي.[3]

وقد ذكر المقريزى عن قلة الجوالى حينما ذكر انه "في وقتنا هذا فإن الجوالى قلت جداً لكثرة إظهار النصارى للإسلام"[4]، وفى عهد العزيز عثمان تغير جمع الجوالى وذلك بسبب الأزمة المالية التي أثرت عليها، إذ أن السلطان إضطر إلى إقتراض المال من الأمراء عام ٥٩٢هـ/١١٩٦م، لدفع مرتبات شهر لحاشيته، وكان قد أخر دفع مرتباقم إلى ١٤ شهر[5] وتوصل السلطان إلى عمل إحالة لجوالى سنة ٥٩٣هـ/١١٩٦-١١٩٧م وجمعها ممن يدفعوها إلى الديوان السلطاني، وذلك بالإضافة إلى ما تعودوا على جمعه من الجوالى في إقطاعاقم.[6]

هذا وقد نقصت هذه الجزية (الجوالى) في عصر المماليك البحرية حتى أصبحت تتراوح بين ٢٥ درهم و ١٠ دراهم على الفرد، وكان يخصص جزء من متحصل إيرادها إلى بيت المال في حين يخصص الباقى للإنفاق على بعض القضاة وأهل العلم، أما في الأقاليم وخارج القاهرة فإن الوضع استمر بأن تكون جزية أهل الذمة في كل بلد لمقطع تلك البلد من أمير أو غيره، وتجرى مجرى مال ذلك الإقطاع[7]، وتطور أمر الجوالى (الجزية) بين التوزيع الإقطاعي، وبين استيلاء السلاطين عليها، فاعتبروها ضمن إقطاعهم، فحتى قبل حدوث الروك الناصرى لم تكن الجزية تدخل ضمن الإقطاع، إذ اختص الملوك بها لنفسهم، ثم دخلت الجزية (الجوالى) في الإقطاعات في الروك بإضافة جوالى كل بلد إلى متحصل خراجها فأصبح أهل الذمة يدفعون جواليهم إلى المقطع.[8]

---

(1) حسنين ربيع، النظم المالية، ص٤٥.

(2) النابلسى، تاريخ الفيوم وبلاده، ص ص٢٩-٧١.

(3) راشد البراوى، حالة مصر الاقتصادية، ص٣٣٩.

(4) المقريزى، الخطط، جـ١، ص١٠٧.

(5) حسنين ربيع، النظم المالية، ص٤٦.

(6) المقريزى، السلوك، جـ١، ص ص١٣٣-١٣٤.

(7) سعيد عاشور، مصر فى عصر المماليك البحرية، ص٢١٥.

(8) إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص٨١.

المواريث الحشرية:

من الموارد المالية أيضاً للدولة هم الذين يموتون دون وريث[1] وهى تركات من يموت ولا وارث له[2] فيذهب ماله إلى بيت المال[3] حتى إذا ترك المتوفى وارث لا يستحق كل الميراث حسب الشرع، فيأخذ ما يحق له فقط ويذهب الباقي للدولة[4] ففي عام ٥٨٧هـ/١١٩١م توفى صفى الدين أبو الفتح بن القابض وهو من كبار رجال موظفي الدولة وكان بلا وريث، وكان لديه ثروة كبيرة فورثها الديوان السلطاني وأخذ جميع ماله.[5]

ولاشك أن كثرة الأزمات الاقتصادية وإنخفاض فيضان النيل أو زيادته إلى حد الغرق وإرتفاع نسبة الأوبئة والطواعين وموت بل وهلاك الكثير من الناس كانت من الأسباب التي جعلت إيرادات المواريث الحشرية شبه ثابتة، فقد كانت المبالغ التي تأتى من المواريث أيام الأوبئة والأزمات الاقتصادية والمجاعات في زيادة مستمرة أي تزداد باستمرار[6]، ففي الوباء الذي أعقب انخفاض فيضان النيل عام ٥٩٦-٥٩٧هـ/١١٩٩-١٢٠٠م نتيجة موت الآلاف من الناس ذكر أن العادل وحده كفن من الأموات في مدة قليلة نحو مائتي ألف وعشرين إنسان[7] فمن الطبيعي أن يذهب كل ما يمتلكوه من إرث إلى ديوان المواريث الحشرية[8] وما حدث أيضاً في عام ٦٩٥هـ/١٢٩٥م بعد انخفاض ماء النيل من الوباء والطاعون أن مات الناس كل يوم بالآلاف، حتى قيل أنه خرج في اليوم الواحد ألف وخمسمائة جنازة[9] أيضاً من الطبيعي أن يعود مال جميع

---

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، جـ٣، ص٤٦٠، جـ٤، ص٣٣، سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص ص١٧٩-١٨٠، النويرى، نهاية الأرب، جـ٣١، هامش(٤) ص٢١٧.

(٢) القلقشندي، المصدر نفسه، جـ٤، ص٣٣، النابلسى، لمع القوانين المضية فى دواوين الديار المصرية، ص٥٤

(٣) ابن مماتى، قوانين الدواوين، ص٤٥٣، النويرى، نهاية الأرب، جـ٣١، هامش(٣) ص٣٤٨، قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى، هامش(٣) ص٦٦، النابلسى، لمع القوانين، ص٥٤.

(٤) ابن مماتى، قوانين الدواوين، ص٣١٩، حسنين ربيع النظم المالية، ص٤٧.

- Hassanien Rabie; The financial system of Egypt, pp 134-135.

(٥) العماد الاصفهانى، الفتح القسى فى الفتح القدسى، ص ص٤١٠-٤١١، حسنين ربيع، النظم المالية، ص٤٧.

(٦) راشد البراوى، حالة مصر الاقتصادية، ص٣٥٠.

(٧) المقريزى، الخطط، جـ١، ص٢٣٥، السلوك، جـ١، ص٣٧٣، منشورات بيضون.

(٨) كان هذا الديوان يختص بتصريف شؤون المواريث الحشرية من يموت ولا وارث له، وكان يحصل على مال المواريث الحشرية من الفسطاط والقاهرة وقد جرت العادة في هذا الديوان أن كاتبه في كل يوم يكتب تعريفاً بمن يموت بمصر والقاهرة من حشرى وأهلى من رجال ونساء وصغار ويهود ونصارى، وتكتب منه نسخ إلى الجهات المختصة، راجع: القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٤، ص٣٣، جـ٣، ص٤٦٠، ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص٤٥٣.

(٩) الحنبلي، شذرات الذهب، جـ٥، ص٤٢٨.

من مات إلى ذلك الديوان المواريث، وكانت الدولة تلجأ إليه أيضاً عندما تحتاج إلى الأموال ويكون لديها عجز مالى، مثلما حدث في عهد السلطان صلاح الدين حينما إشتدت حاجته إلى المال فأخذ مال الأيتام في معركة عكا (نوبه عكا) فأخذ ما يبلغ عن ٣٠ ألف دينار وتأخر في سداده ولم يسدد منه إلا قليلاً[١] وما حدث عام ٦٩٥ هـ عندما اشتد ظلم الوزير الصاحب فخر الدين الخليلى، عندما توقفت أحوال الدولة من كثرة النفقات، فاتجه إلى متحصل المواريث الحشرية وجعلها للغداء والعشاء.[٢]

وكان ديوان المواريث الحشرية يضع العراقيل أمام كل وارث يطالب بحقه في ميراث المتوفى فيلزمه هذا الديوان بإثبات نسبه أو استحقاقه للميراث، فيعاني الذي يطالب بحقه عناءاً طويلاً ومشقة كبيرة في عمل الإجراءات اللازمة لذلك، فيضطرون إلى التنازل عن حقوقهم وترك المطالبة بها.[٣] وقد قلت حصيلة ديوان المواريث الحشرية على عهد الصالح نجم الدين أيوب لا لانعدام الأوبئة في زمنه بل لتقصير مستخدمي الديوان في الاستيلاء على تركة من ليس له وارث أو تحصيل نصيب الديوان في تركة ما له وارث لا يستحق كل التركة، وأهم المستخدمون أيضاً حجج من يموت، وتتضمن هذه الحجج أموالاً كثيرة على المدنيين أن يدفعوها في وقت معلوم وهي موزعة في البلاد المختلفة بالوجهين البحري والقبلي بعيداً عن مقر الديوان وأهملوا السفر ولم يسافروا لجمعها ونتج عن هذا الإهمال الشامل في ديوان المواريث الحشرية أن عجز عن تحصيل نصيبه في بعض تركات من يموت خارج القاهرة[٤]، فما حدث عام ٧٣٨هـ في عهد الناصر محمد بن قلاوون عندما عين صدر الدين الطيبى ناظراً لديوان المواريث الحشرية فطلب منه النشو ناظر الخاص أموالاً، فالتزم ناظر الديوان بإعطائه المال، وبسبب ذلك كان ناظر الديوان هذا يأخذ أموال التركات بدون أن يعطى الورثة منها شيئاً، فإن كان للمورث مركز كبير (جاه) وكان له ولد معروف ألزمه بإثبات نسبه إلى الميت وأنه يستحق ميراثه، فإن أثبت ذلك أرجعه إلى ما يتحصل من المواريث فيماطل

---

(١) المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص١٢١.

(٢) على مبارك، الخطط، ج٢٠، ص١٣٨.

(٣) المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص١٢١.

(٤) عباس حلمي، السياسة الداخلية في الدولة الأيوبية، ص١٥٤.

بذلك مدة [١] حتى يترك ميراثه[٢] هكذا ارتبطت المواريث الحشرية بالحالة الاقتصادية للدولة خاصة أيام العشرة المالية.[٣]

وكانت هناك موارد مالية أخرى للدولتين الأيوبية والمملوكية البحرية، مثل الأحكار[٤] دار الضرب[٥] والثغور[٦] لكن لم يظهر تأثير الأزمات الاقتصادية عليها، ولم ترد أي إشارة في كتب المؤرخين لأى أثر من أثر الأزمات عليها.

المصادرات:[٧]

من الموارد المالية الطارئة والشاذة وغير الثابتة[٨] وهى تعتبر سريعة العائد لجأت إليها الدولة لملء الخزانة الخاوية أو لمواجهة نفقات عادية أو طارئة كالحروب والمجاعات والحفلات وغيرها[٩] هذا إلى جانب تمويل سفر السلطان أو للحج[١٠]، ولاشك أن السبب الأساسي وراء المصادرات كان سبباً اقتصادياً، حيث أن هناك علاقة عكسية فكلما كان اقتصاد الدولة قوياً وثابتاً كان هناك الرخاء والسعة، أما إذا كان اقتصاد الدولة ضعيفاً ومتذبذب، فيسود الظلم

---

[١] محمد أمين، الأوقاف، ص٩٣.

[٢] المقريزى، السلوك، جـ٢، ق٢، ص ص٤٣٥-٤٣٦.

[٣] البيومى إسماعيل، المصادرات، جـ١، ص١٤٤.

[٤] الأحكار ضمن موارد الدولة المتغيرة وهى حصيلة الأجور المقررة على ساحات كانت حكراً ثم عمرت بالمساكن أو أنشئت بها البساتين، وظلت بأيدي أصحابها يدفعون عنها القيمة الإيجارية المقررة عليهم سنوياً. راجع: ابن ممـاتى، قـوانين الـدواوين، ص٣٤٢.

[٥] هى من موارد الدولة الأيوبية وهو مبلغ ما فرضته الدولة على أصحاب الأموال من الذهب والفضة وذلك مقابل قيام الدولـة بسك تلك الأموال لهم بسكتها الرسمية، راجع: سعيد عاشور الأيوبيون والمماليك، ص١٨٠.، حسنين ربيع، الـنظم الماليـة، ص٤٩.

[٦] هى من الموارد المالية للدولة وهى ما يؤخوذ من التجار الواصلين في البحر إلى الديار المصرية وكانت يؤخذ منها ما يعادل ١/٥ عن كل ما يجلبه التجار وهي تدخل ضمن موارد الدولة الضريبية التى عرفت بالسواحل، راجع: القلقشندي، صبح الأعشـى، جـ٣، ص٤٩٦.

[٧] المصادرة هى عقوبة مقررة واجبة النفاذ هدفها المال سواء كان بالضمان أو بالمطالبة أو بالاستيلاء عليه بالقوة لصـالح الدولـة دون أن يكون للشخص المعاقب حق الاعتراض: د. البيومى اسماعيل الشربينى، مصادرة الأملاك فى الدولة الإسـلامية عصـر سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩٧م، جـ١، ص٢٣، وذكر بعض البـاحثين أن المصـادرة عمـل تعسفى مجاف للعدالة ودليل على فساد الإدارة. راجع: محمد بهجت مختار عصفور، المصادرة فى مصر المملوكية الإسلامية مـن الفتح الإسلامى حتى نهاية عصر المماليك، القاهرة سنة ١٩٩٠م، ص ص٣-٥.

(8)Hassanien Rabie: The Financial System of Egypt. P121.

[٩] د. البيومى اسماعيل، مصادرة الأملاك، ص٥٦.

[١٠] المرجع نفسه ، ص٥٦.

والجور على جميع الناس، وقد ذكر ابن خلدون في كتابه المقدمة "أن سبب تعدى الدولة على أموال الرعية حاجتها إلى المال من أجل الصرف على جميع نواحي الحياة".[١]

وتعددت المصادرات في العصر الأيوبي فنجد في عام ٥٧٧هـ/١١٨١م أن صلاح الدين صادر أملاك العربان بالشرقية، وصادر جميع مستغلاتهم[٢] (غلاتهم) وأمر هم بالرحيل إلى البحيرة وهذا بسبب أنهم أرسلوا الغلال إلى بلاد الفرنج[٣] في الوقت الذي أصاب مصر البلاء بسبب الفئران الذين أفسدوا الغلال[٤]، وفى عام ٦١٢هـ/١٢١٥م صادر العادل ما يقرب من ٣٠٠٠ تاجر من الفرنج بالإسكندرية لأنه توجس منهم وشك فيهم وظن أنهم سيقومون بهجوم على المدينة.[٥]

وما حدث عام ٦١٧هـ/١٢٢٠م عندما صادر الوزير صفى الدين ابن شكر أصحاب الأموال بمصر والقاهرة من التجار والكُتاب، وقرر التبرع على الأملاك.. وأحدث أشياء وحوادث كثيرة، وحصل على أموال كثيرة[٦] وربما يرجع ما فعله ابن شكر لأن البلاد كانت في حالة حرب مع الصليبيين في الحملة الصليبية الخامسة فاحتاجت الدولة إلى الأموال فعملوا على مصادرة الناس.

وفى عصر المماليك اختلف الأمر حيث كانت المصادرات إحدى سمات السياسة الداخلية للدولة المملوكية البحرية، ولم تكن إنطلاقاً من دوافع دينية، بل كانت تعبيراً عن العلاقة بين الحكام ورعاياهم من المسلمين وأهل الذمة[٧]، وتوالت المصادرات المختلفة في العصر المملوكي، ولم يجهد المماليك أنفسهم في معالجة الوضع الخاطئ في الدولة بل أسهل شئ عندهم هو المصادرة وذلك لسد العجز المالي ومواجهة الطارئ ففي عام ٦٥٨هـ/١٣٥٧-١٣٥٨م صادر قطز الترك الأهلية والكتاب لمواجهة حرب التتار[٨].

---

[١] ابن خلدون، المقدمة، ص٢٩٠.

[٢] جمع المستغل بفتح الغين، وهو كل ما أغل من أرض أو عقارات أو حانوت أو سوق أو طاحون، والمستغل بكسر الغين ما يأتى من المال أو غيره من هذه الأشياء، المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، هامش(٤) ص١٨ (Dozy: supp. Dict. Ar)

[٣] المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص٧١.

[٤] المصدر نفسه، جـ١، ق١، ص٩٤.

[٥] هايد. ف، تاريخ التجارة فى الشرق الأدنى فى العصور الوسطى، ترجمة: أحمد رضا، الهيئة المصرية للكتاب، سنة ١٩٨٥-١٩٩١م؛ جـ٢، ص٥٥.

[٦] المقريزى، السلوك، جـ١، ص٣٢٤، منشورات بيضون.

[٧] قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص٧٢.

[8] Rabie, The Finicial System, P 129.، Laoust, Le Hanbalisme sous les Mamluks Bahrides (Revue de Etades Islamiques, Tome XX VTTT, cahier1, Paris 1960, PP410.

بالإضافة إلى أنهم كانوا يصادرون أموال العامة من الناس في كل مكان في مصر، كان يقرر عليهم إيراد خيل أو دفع ما يعادل ثمنها[١]

وقد ذكر ابن إياس أنه عام ٧٠٠ هـ صودرت أموال العامة للصرف على حروب التتار[٢] لأن الناصر محمد أراد تمويل حملته لمواجهة غازان خان ملك التتار فشاور الأمراء في ذلك فاقترحوا عليه أن يجمع نفقه تلك الحرب من المباشرين وأعيان التجار والعامة، وتولى ذلك الأمر الوزير سنقر الأعسر فجمع الأموال بالشدة[٣]

وما حدث عام ٧٣٧هـ عندما ثار الجند بسبب تأخر صرف كسوتهم، فألزم السلطان النشو ناظر الخاص بتدبير ذلك فقام بمصادرة ناظر المواريث بمبلغ ٥,٠٠٠ دينار، وناظر قليوب بـ ٨٠,٠٠٠ درهم ثم أخذ بضائع التجار، وبعض الترك وودائع الأيتام[٤] لدفع رواتب الجند.

وعندما كانت الدولة تلجأ إلى المصادرات لسد نفقات الجيش وتجهيزاته تشدد جامعوا الأموال على الفقراء واستخدموا وسائل التعذيب لاستخلاص الأموال وأخذها منهم.[٥]

ورغم أن الكثير ممن كتب عن العصر المملوكي البحري كانوا قد كتبوا وانبهروا بعصر الناصر محمد بن قلاوون وذكروا أنه عصر الازدهار، نجد نحن على الجانب الآخر أن المصادرات كثرت بصورة واضحة في عهد هذا السلطان خاصة في ظل وزيره النشو ناظر الخاص، فصادر النشو الكثير من الناس في أعوام ٧٣٢هـ/١٣٣١م، ٧٣٩هـ/١٣٣٨م كل هذه الفترة شهدت العديد من المصادرات سواء في الوجهين القبلي أو البحري/أي أيضاً المصادرات شملت مجموعة موظفي الدولة من الإداريين في الإقاليم.[٦]

هذا وقد عملت الدولة المملوكية البحرية عل مصادرة الوزراء والقضاه، فما حدث عام ٧٥١هـ/١٣٥٠م عندما قبض على الوزير منجك وصادرت الدولة جميع أملاكه وحواصله.[٧]

---

(1)Ayalon, The system of Payment in Mamlouk Military, orient, leiden 1955, PP289-290

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص٤٠٩.

(٣) المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

(٤) المقريزي، السلوك، جـ٢، ق٢، ص٤١٤.

(5)GlubbJB : Ashort History of Arab peoples, London, 1978, P.219.

(٦) المقريزي، السلوك، جـ٢، ق٢، ص ص٣٦٠-٤٠٨-٤١٣-٤٦٩

(٧) المقريزي، الخطط، جـ٢، ص٣٢٣.

بالإضافة إلى مصادرة القاضي علم الدين بن زبنور الدميرى والقبض عليه ٧٥٣هـ/١٣٥٢م، فوجد عنده من الأموال ما لا يحصى عدده والكثير من الذهب والفضة وغير ذلك جمعه في مدة قليلة[١] وقد كانت للأزمة الاقتصادية الكبيرة التي حدثت عام ٧٧٨هـ/١٣٧٦م والتي حدثت نتيجة انخفاض مياه النيل وما تبعه من حدوث أوبئة ومجاعات في عهد السلطان المنصور شعبان الذي صادر رجال دولته كمقدم الدولة، والوزير، وناظر الدولة، بسبب قطعهم للجوامك وعجزهم عن تدبير الدولة مالياً.[٢]

وقد بلغ من ظلم المماليك وعسفهم أنهم صادروا النساء ففي عام ٧٨٠هـ/١٣٧٨م صادر الأتابك برقوق زوجة الأتابك أينبك البدرى وأخذ منها أموالاً كثيرة، فكان أشنع ما يكون فعله عندما صادروا نساء الأمراء، فكانت أول من صودر من نساء الأمراء.[٣]

إلى جانب أنه عندما كانت تقوم الفتن والاضطرابات في الدولة كانت تمتد الأيدى بالمصادرة في كل شئ ففي عام ٧٨٢هـ/١٣٨٠م عندما قامت الفتنه بين الأميرين بركه الجوباني، والأمير برقوق صادر برقوق الأمير بركة وأخذ كل أمواله إلى جانب الذهب والفضة والقماش والسلاح والخيام والبغال والجمال...وغير ذلك[٤]، إلى جانب ذلك فما حدث عندما مات أحد التجار وترك الكثير من المال والبهار والقماش وغير ذلك وله أربعة أولاد منهم ذكور وإناث، فعندما علم برقوق بموت ذلك التاجر أرسل وأخذ كل ما يمتلكه هذا التاجر، ولم يعط أولاده شيئاً من مال أبيهم الذي تركه لهم.[٥]

هكذا نجد أن المصادرات من موارد الدولة المالية الطارئة والسبب في ظهورها هي رغبة الدولة في سد العجز في الأموال أثناء حدوث الأزمات الاقتصادية سواء تحتاج للمال عند خروجها للحرب وتجهيز الجيوش وسد نفقات أو دفع رواتب الجنود، إلى جانب حدوث المجاعات والأوبئة، أضف إلى ذلك شره الحكام وحبهم لجمع المال وظلمهم وظلم أتباعهم وحاشيتهم في أخذ أموال الناس بالقوة.

---

[١] ابن إياس،بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص ص٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦

[٢] البيومى إسماعيل، مصادرة الأملاك، ص٢٦٢.

[٣] ابن إياس، المصدر نفسه جـ١، ق٢، ص ص٢٢٢-٢٢٣.

[٤] المصدر نفسه ، ص٢٦٣.

[٥] المصدر نفسه ، حوادث سنة ٧٨٢هـ.

أثر الأزمات على المصروفات في الدولتين الأيوبية والمملوكية البحرية:

لاشك أن من أشق وأصعب الأمور على الباحث في المسائل المالية أن يحصل على إحصاء منظم ودقيق بين مصروفات الدولة ووجوه إنفاقها[١] وكل ما أورده لنا المؤرخين أرقاماً عن بعض أبواب النفقات في المناسبات السنوية كالكسوة في الأعياد الدينية والقومية، وما كان ينفق على بعض خزائن القصور دون تفصيل لماهية هذه النفقات أو مبلغ اختلافها من عام لآخر.

ولاشك أن من أهم الصفات التي إتصفت بها الدولة الأيوبية ودولة المماليك البحرية باعتبارهما من الدول الإقطاعية الكبرى في الشرق والغرب هو الازدواج في الإدارة المالية، ذلك الازدواج الذي كان أساسه وجود جهاز مالى كبير يتصف بالمركزية إلى جانب وجود أجهزة إقطاعية محلية صغيرة بمختلف الأقاليم في وقت واحد، وقيام كل من هاتين الناحتين الإداريين بشئون معينة للإيراد والمنصرف في الدولة، مع الأخذ في الاعتبار أن إنتقال النظم المالية في الدولة الأيوبية من الاقتصاد النقدى إلى الاقتصاد الإقطاعي إلى ضعف ثم زوال ديوان المال، ليحل محله ديوان جديد اختص بالنظر في جميع شئون الدولة المالية من إيرادات ومصروفات، لذا سمي ديوان النظر[٢]، وكان لهذا الديوان أهمية كبيرة في الدولة نظراً لأنه اختص بمراقبة حسابات الدولة والإشراف على إيراداتها ومصروفاتها، ووصف المقريزى ناظر هذا الديوان بأنه من أكبر موظفي الدولة وأهمهم عملاً، وأعلاهم قدراً إذ صار له "أمر ونهى وحال جليلة لكثرة الحمول الواردة وخروج الأموال المصروفة في الرواتب لأهل الدولة وكانت أمراً عظيماً"[٣]، ونظراً لأهمية عمله وكثرة أعبائه ساعده عدد من الموظفين أهمهم مستوفى الصحبة، وهو بمثابة وكيل الديوان وشهود بيت المال وصيرفى بيت المال.[٤]

وأول ما نبدأ به أوجه الإنفاق في الدوليتين الأيوبية والمماليك البحرية هي رواتب الجنود والتي كان مسئول عنها ديوان الجيش خاصة في ظل النظام الاقطاعى الذي ساد تلك الدولتين، حيث

---

[١] راشد البراوى، حالة مصر الاقتصادية، ص٣٥٤.

[٢] حسنين ربيع، النظم المالية، ص٤٠، سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص١٧٨.

[٣] المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٢٢٤.

[٤] الصيرفى من وظائف كتاب الأموال، وهو الذى كان يتولى قبض الأموال وصرفها، وهو مأخوذ من الصرف، مزيد من التفاصيل راجع: د. حسن الباشا، الفنون والوظائف الإسلامية، جـ٢، ص ص٧٢٣-٧٢٥.

كان الإقطاع يرتبط ارتباطا قوياً بديوان الجيش[١] أو ديوان الإقطاع الذي عبر القلقشندى عن ديوان الجيش بأنه "مظنة الإقطاع"[٢] فقد كان مسئول مسئولية كاملة عن توزيع الإقطاعات[٣] بل كان مركز توزيع الإقطاعات[٤] هذا فضلاً عن شئون الصرف العام على الجيش والتعبئة والأسلحة والمؤن، والحاميات والحصون والقلاع، والمواقع، والمدن العسكرية مثل العادلية – المنصورية الصلاحية.[٥]

وتفصيل ذلك أن ذلك الديوان هو المسئول العام عن رواتب الأمراء والجنود والعسكريين والمقطعين وكان هذا الديوان يسجل كل شئ عن أسماء أصحاب الإقطاعات كل على حسب طبقته، وجميع أفراد الجيش وجيوش الأمراء، وعمن انتقل إليه الإقطاع، وعدد الجند الذين يقتنيهم في إقطاعه وأمام كل إسم عبره إقطاعه رمزاً لا تصريحاً، وتجنب هذا الديوان ذكر عبره (مقدار الدخل) أي إقطاع من الإقطاعات.. إلى جانب أنه ذكر أسماء العساكر الذين يتقاضون أجورهم نقداً أو غله لا إقطاعاً [٦]، وقد كان لديوان الجيش ناظر يعرف بناظر ديوان الجيش فكانت وظيفته أهم الوظائف في الدولة، وكان يساعده بعض كبار الموظفين مثل صاحب ديوان الجيش وينوب عنه الناظر في تصريف شئون الديوان ومستوفى الجيش ويقوم بتحديد الرواتب التي تصرف للجنود ويتم تسجيلها في كشوف خاصة بمساعده شخص يسمى مستوفى الإقطاعات ومستوفى الرُزق ويشرف على صرف مرتبات الأجناد وأرزاقهم العينية[٧]

ولا شك أن حروب صلاح الدين سواء الداخلية والخارجية أي حركة الجهاد الكبرى ضد الصليبيين كانت قد أرهقت خزانه الدولة بل استنــزفت جميع مواردها المالية.[٨]

---

[١] د. صلاح الدين البحيرى، ديوان الجيش فى الدولة الأيوبية، مقال بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية القاهرة سـنة ١٩٧٦-١٩٧٧م، ص١٧١.

[٢] القلقشندى، صبح الأعشى، جـ١٣، ص١٥٣، إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص١١٩.

[٣] سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص٢٧٠، - Poliak, feudalism in Egypt, P4

[٤] حسنين ربيع، النظم المالية، ص٦٢، سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص١٤٥.

[٥] سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص١٤٥.

[٦] النويرى، نهاية الأرب، جـ٨، ص ص٢٠٢-٢٠٣، حسنين ربيع، النظم المالية، ص٦٢.

[٧] سعيد عاشور، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية، ص١٤٦.

[٨] المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص ص٦٧-٦٨.

أي أنها وجهت كل قوتها ومواردها المالية للصرف على الحروب الصليبية، والإنفاق على العمارة الحربية وتجهيز الجيوش والأسطول[1]، ففي عام ٥٧٧هـ/١١٨١م بلغت عدة الجيش الأيوبي في مصر ٨٦٤٠ فارساً، وصلت النفقة عليهم مبلغاً كبيراً بلغ ٣٦٧٠٥٠٠ دينار، يضاف إلى ذلك المبلغ جامكيات الأمراء المحلولين ورواتبهم وهم الذين إنحلت عنهم (أخذت منهم) إقطاعاتهم، وصاروا طبقة مستثناه تعيش على الرواتب وكذلك كان شأن فرق العربان الكنانية والمضرية والفقهاء، والمستخدمين الموافقين للجيش، وتدل هذه المبالغ إن بلغت صحتها على مدى توجيه الموارد الاقتصادية للدولة الأيوبية للصرف على حروب صلاح الدين، ثم زادت نفقات الجيش الأيوبي بعد ذلك حتى بلغت عام ٥٨٥هـ/١١٨٩م في أواخر عصر صلاح الدين نقلاً عن القاضي الفاضل مبلغ ٤٦٥٣٠١٩ ديناراً[2] ولكننا نلاحظ أنه في وقت الحروب تزداد النفقة على الجيش والصرف عليه أما في أوقات السلم تقل النفقة على الجيش، والدليل على ذلك أنه بعد وفاة صلاح الدين قلت حركة الجهاد ضد الصليبيين فانخفضت نفقات الجيش نتيجة انخفاض الجيش الأيوبي إنخفاضاً كبيراً.[3]

وفى عهد السلطان الكامل زادت مصروفات الجيش بسبب حربه ضد الصليبيين بالحملة المعروفة بالخامسة، حتى إنتهت تلك الحملة بجلاء الصليبيين عن دمياط، فانخفضت المصروفات العسكرية عام ٦٣١هـ/١٢٣٣م إلى ٦٠٠ ألف دينار فبلغ راتب الجندي العادى ٢٠ دينار مصرية، ولكل من كبار الجنود راتب تراوح بين ٤٠-٥٠ ديناراً، ومرة أخرى زادت المصروفات والنفقة على الجيش في عهد الصالح نجم الدين أيوب بسبب حروبه ضد الصليبيين، فاعتمد على الخوارزمية والأكراد ولكنهم غدروا به، ثم استبدل بهم فرق أخرى من المماليك البحرية الصالحية واشترى من المماليك الترك ما لم يشتر أحد حتى كان أكثر جيشه من المماليك فأعطاهم الإقطاعات الكثيرة والرواتب والجوامك تقديراً لإخلاصهم له.[4]

وعلى الرغم من إرتباط الإقطاع بالأرض الزراعية إلى جانب الخراج الذي كان يتحدد على أساس الاهتمام بتلك الأرض ومقدار الدخل الذي تخرجة ومدى اهتمام الدولة بشبكة الري فكان الخراج يزيد ويأخذ المقطعين والجنود رواتبهم كاملة دون شكوى أو تضجر، وعندنا بعض

---

[1] مرفت عثمان حسن، التحصينات الحربية وأدوات القتال فى العصر الأيوبى، ص١ المقدمة.

[2] المقريزى، الخطط، جـ١، ص٨٧، حسنين ربيع، النظم المالية، ص٦٦.

[3] حسنين ربيع، النظم المالية، ص٦٦.

[4] المرجع نفسه، ص٦٧

التقديرات للمبالغ التي كان يحصل عليها أمراء الإقطاع فقد بلغ إقطاع أمير مائه من ١٠٠ ألف إلى ٨٥ ألف دينار جيشية، أما أمير الطبلخاناه فمن ٤٠ إلى ٣٠ ألف دينار، وكان أعلى إقطاعات أمراء العشرات ١٠ ألاف دينار وأقلها ٧ ألاف دينار، وأخذ المماليك السلطانية من ١٥٠٠ دينار إلى ٦٠٠ دينار في السنة، وخص جندي الحلقة من ٩٠٠ دينار إلى ٤٠٠ دينار في السنة.(١)

وقدرت تلك المبالغ السابقة وفقاً للروك الناصرى في العصر المملوكي البحري فكانت تقدر بالدنانير الجيشية أيضاً وقد بلغ الدينار الجيشي زمن الناصر محمد عندما راك البلاد من عشرة دراهم إلى سبعة دراهم، فقد صار سعر الدينار الجيشي عام ٧٧٣هـ/١٣٧٥م، ١٣½ درهم، وظل هذا الدينار مستعملاً للدلالة على ما يتحصل من خراج البلاد الداخلة في الإقطاع الخاص بالجيش.(٢)

وعلى الوجه الأخر نجد عندما ينخفض ماء النيل ويتسبب في حدوث أزمة اقتصادية ينتج عنها الوباء والمجاعة وموت الألاف من الناس كانت الأرض الزراعية لا تزرع ولا تحصد وبالتالي يقل الخراج، وكان الخراج يقل أيضاً عندما تحدث الفتن والاضطرابات وذلك لأن الأمراء والجنود يثورون على بعضهم البعض وبالتالي يتركون إقطاعاتهم وبالتالي يهملون عملية تطهير الترع وصيانة الجسور فيقل الخراج فتعجز الدولة عن دفع رواتب الجنود والأمراء ومن هنا تثور ثائرتهم ليطالبوا برواتبهم المتأخرة عنهم وذلك مثلما حدث عام ٧٣٧هـ في عهد الناصر محمد عندما ثار الجند لتأخر صرف رواتبهم، وكسوتهم فقام ناظر الخاص المعروف بالنشو بتدبير نفقاتهم.(٣)

هذا إلى جانب عجز الدولة عن دفع رواتب الجنود وجاماكياتهم عام ٧٧٨هـ/١٣٧٦م نتيجة انخفاض ماء النيل وتفشى الأوبئة وقلة خراج الأرض، فعجزت عن تدبير ماليتهم(٤) وثارت الفتن والاضطرابات والفساد في الدولة بسبب ذلك.(٥)

أما عن مرتبات أرباب الأقلام والمقصود بهم هنا فئة الموظفين المدنيين والكُتاب والقضاه وغيرهم وكانت مرتباتهم تصرف مشاهرة أي في غره كل شهر عربى من عين، وغله وكان لأعيانهم

---

(١) السيد الباز العريني، المماليك، ص١٨٣.

(٢)poliak , Feudalism in Egypt P21.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص٤٠٩.

(٤) البيومى إسماعيل، مصادرة الأملاك، ص٢٦٢.

(٥) علاء رزق، السجون والعقوبات، ص ص٦٦-٦٧.

الرواتب الجارية في اليوم من اللحم بتوابله، وكان لأكبرهم الشمع والزيت والكسوة في كل سنه[1]، وكان الوزير أكثرهم مرتباً إذ كان ما يأخذه في الشهر مائتان وخمسون ديناراً جيشياً أما معلوم القضاه والعلماء فكان أكثر من خمسون ديناراً شهرياً بالإضافة إلى ما يحصلون عليه من أوقاف المدارس وغيرها وكانوا يتوارثون هذه المرتبات إبناً عن أب ويرثها الأخ عن أخيه، وقد ذكر أن مجموع الأموال المصروفه من الرواتب لأهل الدولة بلغت في السنة نحو ربعمائة ألف دينار ومن الغلال ما بين فول وقمح وشعير حوالى ٣٠٠ ألف أردب[2]، كل هذه الرواتب أرهقت ميزانية الدولة إرهاقاً عجزت معه الدولة في تلبية متطلبات كثيرة بالدولة.

هذا وقد أرهق الملوك والسلاطين الأيوبيين والمماليك البحرية خزانة الدولة بكثرة نفقاهم المستمرة ومظاهر الترف والأبهه والعظمة، فكان المسئول عن ذلك ديوان الخاص السلطاني الذي كانت مهمته الإشراف على شئون السلطان المالية ومراقبة الخزانة السلطانية[3] وكان المسئول عن هذا الديوان موظف كبير سمي بناظر الخاص[4]، فنجد أنه على الرغم من حدوث الأزمات الاقتصادية التي تعجز الدولة عن إتخاذ التدابير اللأزمة لها نجد العزيز عثمان بن صلاح الدين أثناء الأزمة الاقتصادية التي حدثت في عهده عام ٥٩٠-٥٩٢هـ/١١٩٤-١١٩٦م يمنح المنح والهدايا التي خرجت في عهده من الديوان السلطاني.[5]

إلى جانب العادل الصغير الذي أرهق خزانه الدولة هو الآخر بالإنفاق والإسراف والسخاء بالمنح والهدايا والعطايا التي وزعت في عهده، حتى قيل أنه أنفق في مدة قصيرة ما يزيد على ٦ ألاف دينار و٢٠ مليون درهم[6] حتى ذكر المقريزى في ذلك نقلاً عن د. حسنين ربيع "أن أموال الهدايا كانت تحمل من ديوان الخاص إلى الأمراء وغيرهم على أقفاص الحمالين، ولم يترك أحداً في دولته إلا وشمله إنعامه".[7]

---

[1] القلقشندي، صبح الأعشى، جـ٤، ص٥١.

[2] أحمد محمد عدوان، الوضع الاقتصادى فى مصر فى عصر الدولة المملوكية الأولى، ص٤٦٨.

[3] القلقشندي، صبح الأعشى، ج٣، ص٤٥٢، المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص١١١.

[4] من أهم وظائف ناظر الخاص الاهتمام بأمور الخزانه السلطانية وكانت بقلعه الجبل، وكانت توضع بها كل أمور المملكة وأموالها، ومن مهامه أيضاً أنه يجب أن يكون عارفاً بأمور الحساب وتحصيل الأموال وزيادتها، راجع: حسن باشا، الفنون الإسلامية والوظائف، ج٣، ص١٢٠٨.

[5] حسنين ربيع، النظم المالية، ص٦١.

[6] المرجع نفسه، ص٦١.

[7] المرجع نفسه، ص٦٢.

وفى عهد المماليك البحرية نجد زيادة مظاهر الترف والبذخ والعظمة والأبهة التي ظهرت في حفلات الزواج، الختان، الأسمطة (الولائم) وفى شراء المماليك والخيول، إلى جانب الخلع التي كان يخلعها السلاطين على الوزراء والعلماء والقضاه، إلى جانب رحلات الصيف التي كانت تكلف الدولة وترهق خزائنها بالكثير من الأموال، إذا علمنا أن السلطان كان يأخذ في خروجه الكثير من الأموال والأجناد وكل هذا من مصاريف الخاص السلطاني.[1]

وقد قدرت الأموال التي دفُعت في شراء المماليك في فترة ٧٣٢-٧٣٧هـ/١٣٣١-١٣٣٦م بحوالى أربعة ألاف ألف دينار وسبعمائة ألف دينار[2]، وقيل أنه كان يصرف على الأسمطة السلطانية والولائم الكثير والكثير، فقد كان السماط يعمل مرتين يومياً، وقد بلغ مصروف السماط في كل يوم من أيام عيد الفطر خمسون ألف درهم إلى جانب الأسمطة المتنوعة في المناسبات[3] إلى جانب ما يصرف للأمراء من رواتب عينية من اللحم والزيت وغيره من الأصناف المتعددة وهى من أوسع جهات الصرف حتى أن ثمن اللحم وحده بلغ ٣٠ ألف درهم في كل يوم خارج عن الأصناف الأخرى، هذا إلى جانب النفقات والمصروفات على حفر الترع، والقنوات، وإقامة الجسور، والقناطر، وكان يتم ذلك في ظل السلاطين الأقوياء فقط، وقيل أن المصروفات على هذه المشاريع بلغ ربع متحصل الإقطاعات.[4]

أضف إلى ذلك إرهاق خزانة الدولة بتلك المباني والمنشآت التي حرص السلاطين والأمراء على تشييدها، فمدارس ومساجد الناصر محمد بن قلاوون، وما كان يصرف عليها يومياً ٨ ألاف درهم[5] وكان لبناء السلطان حسن لمدرسته التي كان مخصص لها يومياً في كل يوم عشرون ألف درهم حتى قيل أن من شدة كثرة الإنفاق على تلك المدرسة خشى السلطان حسن أن يترك بنائها حتى لا يقال عليه أن ملك مصر عجز عن إتمام ما بناه لترك بنائها بسبب كثرة ما صرف عليها[6]، وليت سلاطين المماليك إقتصدوا في نفقاتهم الخاصة حتى يخففوا عن رعاياهم تلك

---

[1] ابن دقماق، الجوهر الثمين، ص ص١٥٤-١٥٥.

[2] أحمد محمد عدوان، المرجع السابق، ص٤٧٢.

[3] المرجع نفسه، ص٤٧٢.

[4] المرجع نفسه، ص٤٧٩.

[5] المقريزى، السلوك، ج٢، ق٢، ص٥٣٧، ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج٩، ص١٧٦.

[6] المقريزى، الخطط، ج٢، ص٣١٦، النابلسى، الحقيقة والمجاز، ص٢١٦.

الأعباء الثقيلة الموجودة والمتروكه على أكتافهم، وإنما استمروا في سياسة البذخ والانفاق في الوقت الذي يشكو منه الناس بسبب كثرة الالتزامات المفروضة عليهم.[1]

ولاشك أن سياسة البذخ والإسراف من جهة والمنازعات بين أمراء المماليك والفتن والاضطرابات من جهة أخرى أضرت وأدت إلى ضعف الأوضاع الاقتصادية ضعفاً شديداً فقد تعطل موسم الحج أكثر من مرة بسبب فقر الخزانة.[2]

هذا وقد أرهقت الحروب الداخلية ضد طوائف العربان خزانه الدولة المملوكية البحرية أيضاً عندما خرجت الحملات العسكرية للقضاء على ثورات العربان وفسادهم فلم تقف سلطة المماليك مكتوفة الأيدى أمام ثورات تلك العربان فخرجت الحملات إلى الصعيد والبحيرة والشرقية وغيرها من أماكن تواجدهم للقضاء عليهم، فجاءت تلك الحروب لتلقى أعباء ثقيلة على خزانه الدولة وبالتالي فإنها زادت الأوضاع الاقتصادية سوءاً فوق سوء.[3]

إلى جانب الحروب الخارجية التي زادت من الأوضاع الاقتصادية ضعف وسوء، فعندما خرج قطز لمحاربة التتار جمع الأموال الكثيرة من الرعية على مختلف طبقاتهم، فأنفق تلك الأموال على العسكر والعربان وجهز حالة وجيشه[4] وما فعله قطز أرهق وزاد الأعباء على الناس وأرهقهم مادياً في ظل ظروف اقتصادية سيئة كانت تمر بها البلاد نتيجة حالة الحرب والخزانه خاوية، فزادت الحالة الاقتصادية ضعفاً وسوءاً، هذا إلى جانب حروب الناصر محمد بن قلاوون ضد المغول بالشام التي أدت إلى أن تكون الخزانة خاليه من الأموال فلا درهم ولا دينار بها وذلك عام ٦٩٩هـ/١٢٩٩م عندما هُزم من التتار عند حمص[5] فرجع يطلب الأموال ليحارب التتار مرة أخرى ٧٠٠هـ/١٣٠٠م، فطلب النفقة على الجيش والأموال للإنفاق علي الحملات العسكرية[6] فأثقل أمر اؤه على الناس لأنهم جمعوا الأموال من الناس في الوجه البحري والوجه القبلي مائة ألف دينار.[7]

---

[1] سعيد عاشور، التدهور الاقتصادى فى دولة سلاطين المماليك، ص٣٥٧.

[2] سعيد عاشور، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية، ص١١٦.

[3] سعيد عاشور، التدهور الاقتصادى فى دولة سلاطين المماليك، ص٣٦٠ ص٣٦٢.

[4] ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص٣٠٥.

[5] سعيد عاشور، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية، ص١٠٨.

[6] بيبرس المنصورى، زبدة الفكره، تحقيق د. زبيده عطا، جـ٩، ص٣٣٤.

[7] المقريزى، السلوك، جـ١،ق١، ص٩٠٦.

كل هذا أثر على الأحوال الاقتصادية لتصبح أسوأ ما تكون، تلك الحروب الخارجية والحملات الدفاعية الداخلية كانت لها أثرها الفعال في إثقال كاهل الدولة والخزانه والرعية، فحاول السلاطين وأمر ائهم تعويض ذلك النقص لتعويض الخزانة بالأموال، فاتجهت إلى فرض المكوس والرسوم والمقررات على الناس..(١)

أثر الأزمات الاقتصادية على الأوقاف:

على الرغم من تقسيم أراضى مصر بين السلطان وجنوده، إلا أنه لم يتبق من أرض مصر خارجاً عن الإقطاع إلا القليل(٢) فقد قال القلقشندى في ذلك "إلا النذر اليسير مما يجرى في وقف السلطان من الديار المصرية ونحوهم على الجوامع والمدارس والخوانق ونحوها... مما لا يعتد به لقلته"(٣)، هذا معناه أن هناك أراضى كانت تقف على أعمال البر والمنشآت الخيرية وأن تلك الأراضي لم تكن شيئاً مذكوراً بالمقارنة إلى الأرض التي تدخل ضمن نطاق الإقطاع(٤)، لكننا بعد ذلك نجد أن الأوقاف انتشرت في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي حتى شملت بلاداً بأكملها(٥) وتطور إزدهار الأوقاف في العصر المملوكي تطوراً كبيراً، فقد حرص السلاطين والأمراء والأثرياء على وقف كافة ممتلكاتهم وبلغت الأوقاف التي يوقفها السلاطين والأمراء حداً كبيراً(٦) من المتحصلات، فقيل أن متحصل أوقاف مدرسة السلطان حسن في كل سنة يزيد عن متحصل مملكه ضخمه.(٧)

والذي ساعد على انتشار الأوقاف، وتشجيع السلاطين والأمراء وعامة الناس من الأثرياء وقف أملاكهم، هو إعفاء هذه الأوقاف من الضرائب والخراج، وكافة الأمور المالية وكان الأساس في هذا الإعفاء هو أن الأموال الموقوفه في سبيل الله ليس فيها زكاة، لأن المفروض في الوقف أنه صدقة وأن مصاريف الزكاة وأموال بيت المال، إنما توضع في مثل الموقوف عليهم ريع الوقف،

---

(١) سعيد عاشور، مصر فى عصر المماليك البحرية، ص١٠٨.

(٢) د. محمد محمد أمين، الأوقاف والحياة الاجتماعية، ص٢٩٩.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، جـ٣، ص٤٥٥.

(٤) إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص ص٣٣-٣٤.

(٥) د. البيومى إسماعيل الشربينى، النظم المالية فى مصر والشام عصر سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩٨م، ص ص١١٨-١١٩.

(٦) محمد أمين، المرجع نفسه، ص٣٠٣.

(٧) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

سواء كانوا من الفقراء والمساكين أم من العلماء وطلبة العلم، أما الأوقاف الأهلية الموقوفة على أشخاص بعينهم فحكمها حكم سائر الأموال[١] ولعل الدافع وراء قيام الواقفين بعمل هذه المنشآت الخيرية هو التقرب إلى الشعب وإظهاراً للتقوى وإشباعاً لحاجة اقتصادية.[٢]

فالمساجد والمدارس وغيرها من المنشآت الدينية نجدها انتشرت بأعداد كبيرة سواء في العصر الأيوبي أو العصر المملوكي البحري، وكان بها طلاب للعلم إلى جانب المدرسون والمحدثون والخطباء والقراء والمؤذنون، وأنفق على جميع هؤلاء من ريع الوقف حسب ما قرره الواقف[٣] من هنا ساهمت الأوقاف بدور فعال في إثراء الحركة العلمية والتعليمية دون أن تنفق الدولة في هذا المجال الكثير[٤]، إلى جانب أن تلك الأوقاف كان لها الفضل الأول في الاهتمام بالناحية العلاجية، وتولى الصرف على هذه البيمارستانات ديوان الاحباس[٥] باعتبار الرعاية الصحية من أعمال البر والخير كما كان لهذه الأوقاف الفضل في استمرار الصرف على المنشآت العسكرية الهامة مثل الأبراج والقلاع والأسوار وقاعات السلاح، فجعلها بصفة دائمة في حالة تأهب وإستعداد لصد الأعداء في أي وقت، وتزداد أهمية هذه الأوقاف في وقت الحرب إذ تمثل الأوقاف مورداً مالياً ثابتاً.[٦]

فعند تجهيز الجيوش والإعداد لها تكون الحاجة إلى المال لها ضرورتها وأهميتها القصوى للإنفاق على تلك الجيوش، وفى مثل هذه الأحوال يقع الاعتداء على الأوقاف والرزق الأحباسية عامة[٧] ففي

---

[١] د. محمد محمد أمين، الأوقاف والحياة الاجتماعية، ص ص ٩٢-٩٣.

[٢] البيومى اسماعيل، المرجع السابق، ص ١٢١.

[٣] البيومى اسماعيل، النظم المالية فى مصر والشام، ص١٢١.

[٤] المرجع نفسه، ، نفس الصفحة.

[٥] ديوان الأحباس أو الاوقاف هو المسئول عن شؤون المؤسسات الدينية والخيرية، من مساجد ومدارس وربط وزوايا وغيرها كما يشرف على الأراضى والعقارات المحبوسة عليها، وكانت شؤون الأحباس فى العصر الأيوبى من اختصاص القاضى، لكن المماليك قسموا هذه الشؤون إلى عدة أقسام منها الأوقاف المحبوسة على الحرمين وفداء الأسرى المسلمين، وتسمى الأوقاف الحكمية ويقال لمن يتولاها ناظر الأوقاف وهو غالباً قاضى قضاه الشافعية، ومنها ما اختص بالأوقاف الأهلية ولكل وقف منها ناظر خاص يوليه السلطان أو القاضى ويختار غالباً من أولاد الواقف، ومنها الأحباس الخاصة بالمساجد والزوايا وكان ينفق من ريعها على هذه المؤسسات الدينية ثم يوزع الفائض على شكل صدقات وعطايا على المحتاجين، وأشرف على هذا التقسيم الدوادار وناظر الخاص، راجع: د. عبد اللطيف إبراهيم، دراسات تاريخيه وأثرية فى وثائق من عصر المماليك، ص ص١٣٤-١٣٥، سعيد عاشور، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية، ص١٥٠.

[٦] محمد أمين، الأوقاف والحياه الاجتماعية، ص٢٣١.

[٧] إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص٦٩.

أوقات الأزمات الاقتصادية كانت تفرض مبالغ مالية عليها، وفي هذه الحالة كان المستفيدون من الأموال يتضررون كثيراً من فرض تلك المبالغ المالية.[1]

وقبل الحديث عن تأثير الأزمات الاقتصادية على الأوقاف لابد أن نشير إلى أنواع الأوقاف المختلفة حتى يتضح تأثير تلك الأزمات على الأوقاف.

فهناك أنواع مختلفة من الأوقاف منها الرزق الأحباسية – الرزق الجيشية – أراضي الأوقاف فالرزق الأحباسية هي الأطيان التي أعطاها الخلفاء والملوك والسلاطين إلى بعض الناس بمقتضى حجج شرعية أو تقاسيط ديوانية أي رزقه بلا مال[2] أي بدون مال خراج، وبمعنى آخر معفاة من الضرائب، وتعرف هذه الأراضي باسم "الرزق" أو أراضي الرزق، ومعنى الأحباسية هو حبس هذه الرزق أو غيرها أو وقف ريعها على جهات معلومة محددة، على الرغم أن منها ما هو ليس موقوفاً وغير داخل في نطاق الوقف، فيصرف ريعه لأصحابها المستحقين، أما الموقوف منها فيصرف ريعه أو يحبس على المساجد، والكنائس، والأديرة، أو على أحد الفقهاء وذريته من بعده[3] وغيرها من الجهات الخيرية وأعمال البر[4] بحسب ما يشترط عليه الواقف، ويشرف عليها دوادار السلطان[5] ومعه ناظر الأحباس[6] ولها ديوان يديرها كما سبق أن ذكرنا.

وكانت الرزق الأحباسية يتوارثها الخلف عن السلف[7] وقد كانت أراضي الرزق الأحباسية كثيرة ومنتشرة في معظم قرى مصر، حيث وجد في كل قرية قطعة أرض رزقه، خارجة عن الإقطاع والوقف والرزق الجيشية، ومثل الأوقاف كانت أراضي الرزق الأحباسية سواء كانت

---

(1) القلقشندي، صبح الأعشى، جـ٣، ص٤٤.

(2) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ٩، حاشية(٦)، ص٥٣.

(3) القلقشندي، المصدر السابق، جـ٤، ص٥١، محمد أمين، الأوقاف، ص ص١٠٨-١٠٩.

(4) راجع: كتاب وقف بتاريخ ١٠ جمادي الآخرة سنة ٧٢٤هـ، الوثيقة رقم ٣٠ محفظة ٥، ملحق بكتاب ابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ٢، حاشية (٢) ص٣٧٣، د.محمد أمين، الاوقاف، ص ص١٠٨-١٠٩.

(5) دوادار: تتألف من كلمتين دواه العربية وهي ما يكتب منه، ودار الفارسية بمعنى ممسك، والمعنى الكلي ممسك الدواه أو الموكل بالدواه ويقصد بذلك الموكل بدواه السلطان أو الأمير، وكان الدوادار مطلعاً على ما يجري في الدولة من أمور، وما يقدم إلى السلطان من المكاتبات والرسائل، وما يخرج عنه من أوامر وتعليمات كان يشترط عليه كتم الأسرار: مزيد من التفاصيل راجع: حسن الباشا، الفنون والوظائف الإسلامية على الآثار العربية، جـ٢، ص ص٥١٩-٥٣٦.

(6) متولي الوقف أو والي الوقف، وكان يعين لكل وقف ناظر يشرف عليه ويراعى مصالحه ويقوم بتعميره وتنميته، ويدبر أموره، ويراقب موظفيه، ويحصل إيراده، ويصرفه حسب شروط الواقف، راجع: حسن الباشا، الفنون والوظائف الإسلامية، جـ٣، ص١٢١٥.

(7) القلقشندي، صبح الأعشى، جـ٤، ص٥١.

على المؤسسات، أو على الأفراد[١] وتنحل هذه الرزق بوفاة المستحقين (انقراضهم)، وتعود مرة أخرى إلى الديوان الذي خرجت منه، وكانت تخرج من بيت المال، كما خرجت رزق كثيرة من الأعمال الخيرية التابعة لديوان الخاص.[٢]

أما عن الرزق الجيشية: فهي أراضي تمنح من ديوان الجيش إلى الأمراء والأجناد الذين أقعدهم المرض، أو لكبر سنهم فعجزوا عن أداء واجباتهم الحربية المرتبط بالإقطاع، كما لم تمنح الرزق الجيشية للأمراء المتقاعدين وغير المتقاعدين، بل منحها السلطان أحياناً إلى زوجات الأمراء والأجناد وأراملهم وأولاد الناس وذرية السلاطين السابقين[٣] أو يمنحها السلطان إلى الذين غضب عليهم أو استولى على إقطاعاتهم، ثم عفا عنهم، وهذا الأمير المتقاعد أو المعزول هو ما عرف في المصطلح باسم "الطرخان"[٤] وجميع ما سبق كان كتاب الجيش يسمون الرزق الجيشية بالرزق المبررة لجريانها مجرى الصدقة[٥]، وانتشرت أراضي الرزق الجيشية في أقاليم مصر كلها[٦] وكانت هذه الرزق تستثنى من الوقف والبيع شأنها شأن الأوقاف الأخرى[٧]، وغير ذلك من الأوقاف كانت هناك الأوقاف الحكمية ومعظم أوقافها رباع أي دور ومبان، وكان المسئول عنها قاضي القضاة الشافعي[٨]، أما الأوقاف الأهلية، وهي الأوقاف التي لها ناظر من أولاد الواقف نفسه، أو من ولاه السلطان أو القاضي، وتشتمل أيضاً على أوقاف الخوانق وأماكن المتصوفة، والمدارس والجوامع، والترب.[٩]

---

(١) البيومي إسماعيل، النظم المالية، ص١١٢.

(٢) محمد أمين، الأوقاف، ص١٠٩.

(٣)Poliak. A. N.: Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and the Lebanon, 1939, p.30.

(٤) ترخان لقب معروف عند المغول، ويقال أيضاً طرخان وعرف هذا اللقب في دولة المماليك التركية ونظمت اختصاصاته وهو من يسمح له بالخدمة السلطانية، يقيم حيث يشاء ويرحل متى شاء، مرة بمعلوم يتناوله مجاناً، ومرة بغير معلوم، وقد تكون الطرخانية للعسكريين من أمراء وأجناد وقد تكون لغيرهم من موظفي الدولة، وكانت الطرخانية تمنح في حالة العسكريين إما كأمان وعفو لعاص سلم نفسه أو هارب رجع، وإما لمحارب تقاعد عجزاً وكبر سنه بعد أن أمضى خدمته في طاعة وحسن عمل، وكانت تعطى في حالة الموظفين من غير العسكريين كمكافأة لمن ترك الخدمة لكبر سنه، وهي هنا أشبه بالإحالة على المعاش، وقد يمنح في هذه الحالة معلوماً شهرياً مقداره نصف مرتبه أثناء الخدمة، وقد يستقر هذا المعلوم لأولاده من بعده ثم لأولاد أولاده، راجع: القلقشندي، صبح الأعشى، جـ١٣، ص ص٤٨-٥٢، د.حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، جـ١، ص ص٣٢٦-٣٢٧.

(٥)القلقشندي، صبح الأعشى، جـ٤، ص٥١،، جـ٦، ص١٨٥.

(٦) ابن الجيعان، كتاب التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية، ص ص١٦٩، ١٧٠، ١٧٧.

(٧) البيومي إسماعيل، النظم المالية، ص١١٣.

(٨) سعيد عاشور، مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص١٥٠.

(٩) البيومي إسماعيل، المرجع نفسه، ص ص١٠٥-١٠٦.

لم تقتصر الأوقاف في عصر المماليك على الحوانيت والفنادق والخانات كما كان الحال في العصور السابقة، بل اتسعت الأوقاف في ذلك العصر حتى شملت كثيراً من الأعيان الموقوفة مثل معاصر الزيت والقصب، والحمامات والطواحين والأفران والمصابن ومصانع النسيج وغيرها.[١]

لكن الأساس في كل ذلك بل الصدارة في هذه الأوقاف كانت للأراضي الزراعية الواسعة[٢] التي كانت تزداد مع مرور الزمن.[٣]

أما عن تأثير الأزمات على الأوقاف: فلا شك أن الأوقاف كانت تمثل إحدى الركائز الأساسية في اقتصاد البلاد بما تؤديه من خدمات في شتى المجالات، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً، فسرعان ما تسرب الفساد إلى الأوقاف، وتدهورت وطمع فيها السلاطين، والشيء الذي دفع السلاطين للاعتداء على الأوقاف هو حاجتهم إلى المال وذلك للإنفاق على إعداد الجيوش، وتجهيزها ومن هنا وقع الاعتداء على الأوقاف والرزق الأحباسية[٤]، فعلى أثر عودة السلطان الناصر محمد الثالثة إلى الحكم ٧٠٩هـ/١٣٠٩م، استولى الناصر على الأوقاف التي أوقفها بيبرس الجاشنكير على الخانقاة التي بناها وهي الخانقاة المظفرية ببيبرس ووزعها إقطاعات[٥] وعندما راك الناصر محمد البلاد عام ٧١٥هـ/١٣١٥م، عمل على إرجاع الرزق من الأوقاف من كل من يمتلك رزقه (من واضعي اليد عليها)، وما هو خاص ببيبرس الجاشنكير أخرجه، ولم يترك شيئاً مما أوقفه بيبرس حتى حله وجعل الجميع إقطاعات.[٦]

ولعل الاستغلال السيء لأراضي الرزق الأحباسية، بالإضافة إلى كره السلاطين الجدد للسلاطين السابقين عليهم بسبب ما منحوه من الرزق لمن يستحق ومن لا يستحق، مما كان يؤثر على قوة الجيش، ويؤثر على موارد الدولة، مما كان يدفع هؤلاء السلاطين إلى حل هذه الرزق واستردادها، كما كان يحدث مع أراضي الأوقاف، وإن كان السلاطين قد وجدوا معارضة شديدة في حل

---

(١) عبد اللطيف إبراهيم، دراسات تاريخية وأثرية في وثائق من عصر المماليك، ص ص١٣٤-١٣٥.

(٢) البيومي إسماعيل، المرجع السابق، ص١٣٥.

(٣) سعيد عاشور، مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص١٥٠.

(٤) إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص٦٩.

(٥) إبراهيم طرخان، المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(٦) المرجع نفسه، ص ص٦٩-٧٠.

الرزق من العلماء والأئمة، الذين ظلوا يدافعون عن هذه الرزق، وأصدروا فتوى بعدم جواز حلها[1] برغم شروط الواقفين.[2]

والذي أدى أيضاً إلى تدهور الأوقاف ليس طمع السلاطين فقط، لكن الأمر تطور إلى ما يخص القضاة، فقد كان قاضي القضاة الشافعية هو المسئول عن الإشراف على الأوقاف في عهد المماليك فهو لا يحصل على تلك الوظيفة بسبب كفاءته وحسن عمله، بل يحصل على تلك الوظيفة مقابل رشوة أو بذل، وكثيراً ما استخدمت هذه الكلمة في عصر المماليك لتدل على البرطلة (الرشوة)[3]، هذا بالإضافة إلى أن هناك عوامل أخرى أدت إلى زعزعة نظام الوقف وتدهوره، منها استبدال الوقف بما يساوي قيمته، وقيام المسئولين بالاستيلاء على الأوقاف بطريقة أو بأخرى، وبيعها لمن يريد مقابل مبلغ من المال، إلى جانب قيام السلطان وحاشيته باستئجار الأوقاف بمبلغ مالي بسيط، ثم يؤجرونها، كل هذه المحاولات هدفت إلى الاستيلاء على ثروات الأوقاف وأثرت في اقتصاد الدولة المملوكية.[4]

هكذا تعرضت جميع موارد الدولة من أوقاف إسلامية وذمية للحل والإقطاع أيضاً إلى جانب الجزية والزكاة والمعادن التي تعرضت أيضاً للإقطاع[5]، والدلائل مختلفة والأمثلة عديدة على تدهور تلك الأوقاف.

فيذكر المقريزي في بداية حديثه عن المدرسة الفاضلية[6] وما حل بالمكتبة الملحقة بها، فقد كانت تلك المكتبة بها مائة ألف مجلد، ولكن بيعت كلها وذهبت هباء وكان السبب في بيع تلك الكتب، أنه عندما حدث الغلاء بمصر في عهد السلطان كتبغا ٦٩٤هـ/١٢٩٤م، حدث لهم الضرر والضيق، فباع الطلبة كل مجلد من الكتب برغيف من الخبز حتى يسدوا به جوعهم، وبذلك ذهب معظم ما كان بتلك المكتبة وما كان فيها من الكتب.[7]

---

(١) إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص٧١، البيومي إسماعيل، المرجع السابق، ص١١٣.

(٢) إبراهيم طرخان، المرجع نفسه، ص٧١.

(٣) أحمد عبد الرازق، البذل والبرطلة، ص٣٠.

(٤) البيومي إسماعيل، النظم المالية، ص١٢٢.

(٥) إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص١٢.

(٦) أنشأها القاضي الفاضل سنة ٥٨٠هـ، ووقفها على الفقهاء الشافعية والمالكية وذلك في العصر الأيوبي. راجع: المقريزي، الخطط، جـ٢، ص٣٦٦.، محمد أمين، الأوقاف، ص ص٢٩٨-٢٩٩.

(٧) محمد أمين، الأوقاف، ص٢٩٩.

وما حدث عام ٧٤٠هـ/١٣٣٩م، في عهد السلطان الناصر محمد يدل على مدى تدهور تلك الرزق، فقد بلغت الرزق الأحباسية في عهده، مائة وثلاثين ألف فدان.[١]

تلك الرزق كانت معفاة من الضرائب[٢] وقد حاول النشو (عبد الوهاب شرف الدين) ناظر الخاص[٣] ضم الرزق الأحباسية إلى الديوان الخاص، إلا ما كان منها على مسجد عامر فيبقى له النصف، ويستولى على النصف الآخر[٤] مع أنه كان يطالب المزارعين بخراج هذه الرزق لمدة ثلاث سنوات مقابل ١٠٠ درهم عن الفدان، وقد كان النشو هذا شرهاً طماعاً في أموال الأوقاف والاستيلاء عليها، فقد سبق له الاستيلاء على ٢٥٠٠ دينار آتية من الشام من ربع وقف الأشرفية[٥] وذلك عام ٧٣٨هـ/١٣٣٧م، وعندما علم الناصر محمد بذلك أخذها منه.[٦] ومما بلغ من ظلم النشو وعسفه بالناس والرعية أصحاب الرزق الأحباسية، فقد حاول أخذ تلك الرزق بالإضافة إلى الأموال، وذلك حينما قال للسلطان محمد بن قلاوون أن تلك الرزق حصل الناس عليها بالرشاوي (البراطيل) والتقرب إلى الأمراء والحكام، وأكثرها كان ملك أشخاص من فقهاء الأرياف لا يعرفون الفقه ويسمون أنفسهم الخطباء، فلا يعرفون كيف يخطبون ولا يقرأون القرآن، وكثيرمنها بأسماء مساجد وزوايا معطلة وخراب، كل هذا من أجل تدبير الأموال اللازمة، فانتهى الأمر بالقبض على النشو قبل اتخاذ أي قرار في هذا الأمر.[٧]

وما حدث عام ٧٤٦هـ/١٣٤٥م في عهد الملك الكامل شعبان بن الناصر محمد عندما فرض أموال على الرزق بكافة أنواعها ومنها الرزق الأحباسية، فقد فرض ١٥٠ درهم على كل من بيده رزقة من أرض مصر[٨] ويعلق بن تغري بردي على كثرة الرزق في العصر المملوكي فيذكر في حوادث عام ٧٤٨هـ/١٣٤٧م، في عهد المظفر حاجي قائلاً: "وفي هذه الأيام توقفت أحوال الدولة من كثرة الرزق بأرض بهتيم من الضواحي، وبأراضي الجيزة وغيرها".[٩]

---

(١) المقريزي، الخطط، جـ١، ص٢٩٥، المقريزي، السلوك، جـ٢، ق٢، ص٤٨٦، علي مبارك، الخطط، جـ٣، ص١٠٧.

(٢) المقريزي، السلوك، جـ٢، ق٢، ص٤٨٦.

(٣) المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

(٤) المقريزي، الخطط، جـ١، ص٢٩٥، محمد أمين، الأوقاف، ص ص١١٠-١١١.

(٥) المصدر نفسه،جـ٢، ص ص٢١١ -٣٨٠.

(٦) المقريزي، السلوك، جـ٢، ق٢، ص٤٤٣، محمد أمين، الأوقاف، ص ص٣٢٥-٣٢٦.

(٧) المقريزي، الخطط، جـ١، ص٢٩٥، محمد أمين، الأوقاف، ص ص١١٠-١١١.

(٨) المقريزي، السلوك، جـ٢، ق٣، ص٦٨٩، محمد أمين، الأوقاف، ص ص١١٠-١١١.

(٩) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ١٠، ص١٥٦.، المقريزي، السلوك، جـ٢، ق٢، ص٧٢٤.

ولتتابع استمرار تطاول الأمراء والسلاطين على أراضي الأوقاف والرزق الأحباسية، ففي عهد السلطان صالح بن محمد بن قلاوون عام ٧٥٥هـ/١٣٥٤م، تعرضت الرزق الأحباسية الذمية للحل والإقطاع، تلك الرزق خاصة بأهل الذمة من اليهود والنصارى، فقد قام بإحصاء تلك الرزق سواء ما كان منها مفرقاً في إقطاعات الأمراء، أو بعيداً عنها أو قائماً بذاته في جهات معينة بأرض مصر، وكانت نحو ٢٥ ألف فدان موقوفة على الكنائس والأديرة، فأعطى جزء لكل أمير صاحب إقطاع، كما أعطى جماعة الفقهاء بعضاً منها، وتكررت عملية الحل والإقطاع لهذه الرزق في عهد السلطان حسن وأتابكه الأمير صرغتمش.[١]

وفي عهد السلطان على بن شعبان ٧٨٠هـ/١٣٧٨م، جمع الأمير برقوق الذي كان في ذلك الوقت كبير الأمراء، جمع القضاة وشيوخ العلم، وتحدث معهم في حل الأراضي الموقوفة على المساجد والمدارس والخوانق والزوايا والربط وعلى أولاد الملوك والأمراء، وعلى الرزق الأحباسية، وجهز الأوراق بجميع الأراضي التي وقفت بمصر والشام وما هو مملوك منها، وتطلع إلى مبلغها فوجد أن مبلغها في السنة الواحدة مبلغ ضخم جداً، وبرر برقوق فعلته هذه بأن هذا الوضع هو الذي أضعف جيش المسلمين، فاعترض شيخ الإسلام سراج الدين عمر البلقيني، غير أن هذا الأمر انتهى بإخراج عدة أوقاف وتوزيعها في شكل إقطاعات.[٢]

مما سبق نستنتج أنه بسبب كثرة الأوقاف وما يتحصل منها من مبالغ ضخمة، وعدم خضوعها لفرض ضرائب عليها أو أي أموال نجد أن أيدي السلطة في الدولة قد اتجهت إليها عندما كانت الخزانة خاوية فارغة ليس بها أموال، وعاجزة عن الانفاق على الجند ومتطلبات الدولة فاتجه معظم السلاطين إلى تلك الأوقاف لتمويل مشروعاتهم، وسد العجز في دولتهم سواء رضوا نظارها وقضاتها أو لم يرضوا.[٣]

وبالطبع إن جميع ما ذكرنا من وجوه الإنفاق المختلفة لم تكن تمر دون إرهاق ميزانية الدولة فبمطالعة "الإسيتمار" أو "الروزنامج"[٤] الذي يتضمن ما أنفق عيناً ونقداً من بيت المال سواء في

---

(١) إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص٧١.

(٢) المرجع نفسه، ص ص٦٩-٧٠.

(٣) البيومي إسماعيل، النظم المالية، ص١١٩.

(٤) الإستيمار هو السجل الحكومي الذي يشتمل على أرزاق ذوي الأقلام وغيرهم من أرباب المناصب في الدولة مياومه ومشاهره ومسانهه من الرواتب من مبلغ عين وغله. (المقريزي، الخطط، جـ١، ص٣٩٨، جـ٢، ص٢٢٤، القلقشندي، صبح الأعشي، جـ٣، ص٤٩١)، نقلاً عن: ابن الطوير، نزهة المقلتين، هامش (١)، ص٧٦.

العصر الأيوبي أو المملوكي البحري، نلحظ المنصرف على المباني في الوقت نفسه نعرف ما أنفق في مطابخ وأسمطة السلاطين ونواب السلطنة والأمراء، هذا فضلاً غير ميزانية دار الفطر والكسوات التي كانت توزع في المناسبات المختلفة.[1]

والشيء الذي يجب ألا نغفله هنا عدم إحساس الملوك والسلاطين والأمراء بما يئن به الشعب فكانوا لا يشعرون بحدوث الأزمات الاقتصادية أو نوبات الغلاء المتكررة وكانوا لا يتأثرون بها إلا في القليل النادر ممن عنده مروءة وإحساس بحال الفقراء من الناس وهم قلة قليلة مثل الظاهر بيبرس البندقداري، وربما ينتج عدم إحساس السلاطين بباقي أفراد الشعب نظراً للطبقية التي فرضها المماليك من أول يوم حكموا فيه البلاد، ونتيجة للفوارق والطبقية عاش المصريين حالة من الدونية والاغتراب أرغمهم عليها المماليك الذين استأثروا بكافة الامتيازات السياسية والاجتماعية دون غيرهم من عامة المجتمع المصري مما أوجد حالة من القصور في الطاقة الإبداعية للأغلبية المدنية من الفلاحين والعمال والمثقفين أثرت سلباً على قوة الدولة.[2]

([1]) ابن الطوير، نزهة المقلتين، ص٨٥.

([2]) أرنولد توينبي، مختصر دراسة التاريخ، ترجمة: محمد فؤاد شبل، القاهرة، ط٢، سنة ١٩٦٦م، جـ١، ص٢٩٢-٢٩٣-٤١٣-٤١٧، علاء طه رزق، السجون والعقوبات، ص٤.

الفصل الثالث

تأثير الأزمات الاقتصادية على المسكوكات (النقود)

- الملامح العامة للتداول النقدي في نهاية العصر الفاطمي إلى نهاية العصر الأيوبي.
- أثر الأزمات الاقتصادية على دار الضرب في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري.
- العوامل المؤثرة في قيام دور الضرب بعملها.
- تأثير الأزمات الاقتصادية على وزن النقود الذهبية في العصر الأيوبي.
- تأثير الأزمات الاقتصادية على وزن النقود الذهبية في العصر المملوكي البحري.
- تأثير الأزمات الاقتصادية على عيار النقود الذهبية في العصر الأيوبي.
- تأثير الأزمات الاقتصادية على عيار النقود الذهبية في العصر المملوكي البحري.

الفصل الثالث

تأثير الأزمات الاقتصادية على المسكوكات (النقود)

الملامح العامة للتداول النقدي من نهاية العصر الفاطمي إلى نهاية العصر الأيوبي:

لاشك أن النقود الرئيسية مثل الذهب كانت تمثل انعكاساً للحالة الاقتصادية في كثير من الدول الإسلامية التي سكتها، لأن ارتفاع وزنها ونقاء عيارها كان دليلاً على الازدهار الاقتصادي في هذه الدول مثل الدولة الطولونية، وبداية الدولة الفاطمية بل النصف الأول منها، كما أن انخفاض وزن هذه النقود وتدهور عيارها كان دليلاً على تدهور الحياة الاقتصادية في الفترة التي ضربت فيها مثل العصر الأيوبي، والمملوكي بشقيه البحري، الجركسي، والذي عانت فيه النقود من اضطراب وفساد لم نعرف له مثيلاً من قبل[1].

فلا يمكن لأحد أن يغفل عما حدث في أواخر العصر الفاطمي حينما أثرت الحوادث السياسية في المركز الاقتصادي للشرق العربي، إذ أخذت الدولة الفاطمية في التدهور والانحلال والاضمحلال، وفُقدت صقلية أيام الخليفة المستنصر، وتحولت السلطة إلى الوزراء الذين كانوا أصحاب النفوذ على الخلفاء الضعاف، واشتد التنافس بين هؤلاء الوزراء على المناصب، إلى جانب تزايد نفوذ الوزراء والعسكريين[2] نجد على الجانب الآخر انقطاع الدعوة للخلفاء الفاطميين منذ عهد المستعلي بالله من أكثر مدن الشام، واستعاد الصليبيون عسقلان في عهد الخليفة الظافر ونهب ملك صقلية النورمندى مدينة تنيس التي هوجمت أكثر من مرة[3] وهدد الفرنج المصريين أثناء حكم الخليفة العاضد لدين الله، مما اضطره إلى الاستنجاد بالملك العادل نور الدين محمود صاحب دمشق[4]، وقد كان يهدف التعجيل بالقضاء على الدولة الفاطمية[5] وفعلاً ضعف أمر الخليفة العاضد[6].

---

(١) د. رأفت محمد محمد النبراوى، النقود الإسلامية منذ بداية القرن السادس وحتى نهاية القرن التاسع الهجري، مكتبة زهراء الشرق، ط ١، سنة ٢٠٠٠م، ص ١٦.

(٢) د. أحمد الصاوى، مجاعات مصر الفاطمية، ص ١٩٤.

(٣) المقريزى، الخطط، جـ١، ص ص١٧٦ – ١٨٢.

(٤)Amin Maalouf; The Crusades Through Arab Eyes, Translated by Jon Roth Schild, 1983, P. 160.

(٥) النويرى، نهاية الأرب، جـ٢٨، ص ص٣٣٢ – ٣٣٣، السيد الباز العرينى، مصر فى عصر الأيوبيين، ص ٢٤.

(٦) ابن واصل، مفرج الكروب، جـ١، ص ص١٧٢ – ١٧٤.

وأُزيل شعار الدولة الفاطمية[1] وسقطت تلك الدولة التي أسدل الستار عليها في هدوء "دون أن ينتطح فيها عنزان"[2] في أول جمعة من المحرم ٥٦٧ هـ/ ١٠ سبتمبر ١١٧١م[3] فقد كانت الأحداث السابق ذكرها أثر كبير في القضاء نهائياً على الدولة الشيعية الفاطمية[4]، وقيام الدولة السُنية الأيوبية في مصر والشام على يد قائدها الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب أحد قواد نور الدين محمود[5].

والواقع أن دراسة الأوضاع النقدية في مصر الأيوبية تستند في تفسيرها إلى الأحوال الاقتصادية التي عاصرت الدولة الأيوبية مدى الثمانين عاماً التي حكمت فيها مصر (٥٦٧ – ٦٤٨هـ / ١١٧١ – ١٢٥٠م)، وهى فترة لها أهميتها في تاريخ الشرق العربي كله[6]، ويكفى الإشارة هنا إلى الحركة الصليبية والمطامع الغربية في البلاد العربية وإلى النشاط التجاري الهائل بين مصر وجيرانها من دول البحر المتوسط وخاصة الجمهوريات الإيطالية، ذلك النشاط الذي لم يكن ليحد من إندفاعه تدخل البابوية أو أعمال القرصنة التي لجأت إليها بعض الدول الأوروبية في البحرين الأبيض والأحمر لقطع تجارة مصر مع الشرق الأقصى وأوروبا على السواء[7].

والواقع أن بعض الكُتاب المُحدثين وعلى رأسهم (ميشيل دى بور)[8] يميل إلى اعتبار عصر سيادة الفضة هو العصر الأيوبي، لكن لا يمكن القول بأن سيادة الفضة في المعاملات الأيوبية وانكماش كمية الذهب من الأسواق المصرية كان حدثاً مفاجئاً أو طارئاً على العصر الأيوبي بل

(١) المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص ٤٣، على مبارك، الخطط التوفيقية، جـ١، ص ٢٢.

(٢) ابن الأثير، التاريخ الباهر، ص ١٥٦، سعيد عاشور، الحركة الصليبية، جـ٢، ص ٦٩٨.

(٣) أبو شامة، الروضتين، جـ١، ق٢، ص ٤٩٢، ابن الأثير، الكامل، جـ٩، ص ١١١، ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ٢، ص ٥٧٠.

(٤) المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص ٤٣، سعيد عاشور، الحركة الصليبية، جـ٢، ص ٦٩٩.

(٥) لمزيد من التفاصيل راجع:

- Gaston wiet; le Egypt Arabe le Histoire de la Nation Egyptienne, IV, Paris, 1973, P.309.

الحافظ الذهبى، العبر فى خبر من غبر، حققه وضبطه على مخطوتين أبو هاجر محمد السعيد بن بسيونى زغلول، جـ٣، من سنة ٥٤٧ إلى سنة ٧٠٠ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ٤٩.

(٦) ابن بعرة، كشف الأسرار، مقدمة المحقق د. عبد الرحمن فهمى، ص ٣٧.

(٧) السيد الباز العرينى، مصر فى عصر الأيوبيين، ص ٢٠١ – ٢٠٩.

(8)M.de Bouard: L'Evolution Monetaire de l'Egypt Medieval (l'Egypte contemporaine) t.xxx, Caire, 1939, P. 427.

لابد أن تكون له مقدمات متغلغلة وكامنة في تلك الأحداث السياسية والمركز الاقتصادي لمصر في أواخر العصر الفاطمي(١).

فقد بدأت حدوث الضائقة المالية في مصر منذ عام ٥٦٧هـ / ١١٧١م وكان أثرها شديداً للغاية على أهل مصر، وذلك لأن الذهب والفضة خرجا منها، وهما المعدنان اللذان لهما أهميتهما الخاصة(٢) في الدول، وقد ذكر المقريزى في ذلك قائلاً: "وفيها عمت بلوى الضائقة المالية بأهل مصر، لأن الذهب والفضة خرجا منها وما رجعا، وعُدما فلم يوجدا، ولهج الناس بما غمهم من ذلك، وصاروا إذا قيل دينار أحمر فكأنما ذُكرت حرمة الغيور له، وإن حصل في يده فكأنما جاءت بشارة الجنة"(٣)، هذه العبارة تدل على القلاب في تاريخ العملة وهو القلاب لم يحدث له مثيل، وقد كان لسلسلة من العوامل جاءت وظهرت بالتدريج في نهاية العصر الفاطمي، وتفاعلت مع بعضها البعض فأوصل البلاد إلى مصير كهذا(٤). وليس أدق من وصف المقريزى لتلك الحالة التي يوضح فيها ما وصل إليه النقد المصري بعد زوال الدولة الفاطمية، وخروج الأموال والنفائس من القصر(٥) وما حدث هو خروج الدراهم والدنانير والمصاغ والجواهر والملابس والأثاث والأقمشة والسلاح الشيء الكثير والكثير ما لا يفي به ملك الأكاسرة، ولا تتصوره الخواطر، ولا تشتمل على مثله الممالك، ولا يقدر على حسابه إلا من يقدر على حساب الخلق في الآخرة(٦)، كما أن المقريزى بين ووضح في العبارة السابقة قيمة النقود في مصر التي يعبر عنها بكلمة المصارف أي سعر صرف الدينار(٧).

---

(١) ابن بعرة، كشف الأسرار، مقدمة المحقق د. عبد الرحمن فهمي، ص ٣٨.

(٢)F.A.Bradford: Money and Banking 6th ed, New York, 1949, PP. 16 – 17.

(٣) المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص ص٤٦ – ٤٧، المقريزى، شذور العقود في ذكر النقود، تحقيق وإضافات على بحر العلوم، منشورات المطبعة الحيدرية، بغداد، ١٩٦٧م، ص ص٦٦ – ٦٧.

(٤) راشد البراوى، حالة مصر الاقتصادية، ص ٣٠٧.

(٥) د.سيدة إسماعيل كاشف، دراسات فى النقود الإسلامية، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثانى عشر ١٩٦٤– ١٩٦٥م، ص٩٢.

(٦) الأب ألستاسى الكرملي، رسائل فى النقود العربية والإسلامية وعلم النميات، ط ٢، مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٨٧م، ص ص٦٦ – ٦٧، د. سيدة كاشف، المرجع نفسه، ص ٩٢.

(٧) المرجع نفسه، نفس الصفحه.

العوامل أو الأسباب التي أدت إلى نقص معدن الذهب خلال العصر الأيوبي:

١. لا شك أن النزاع السياسي بين وزراء الدولة الفاطمية في عهد أخر خلفاء الدولة الفاطمية وهم الخلفاء الضعاف شغل الدولة عن الاهتمام بمرافق البلاد الاقتصادية فتدهور حال الزراعة والصناعة، إلى جانب انخفاض استغلال مناجم الذهب في الصحراء الشرقية بحيث عجزت عن تمويل دور الضرب في البلاد(١) فلم يعد للحكومة أي إشراف رسمي على ما يستخرج منها بل ترك أمرها للوزراء يجمعون منها ما يمكنهم جمعه(٢) هذا إلى جانب عدم العناية والاهتمام الكافي بطرق استغلال تلك المناجم(٣).

٢. عدم اهتمام الفاطميين بعمليات التجارة في أواخر أيامهم، وانشغالهم بعمليات إخماد الفتن والاضطرابات الداخلية، وبسبب ما فرضه الفاطميون من ضرائب باهظة للصرف على الحروب الفاطمية السلجوقية كل هذا أدى إلى قلة الصادر من الشب والنطرون وغيرها من السلع التي استندت عليها الثروة المصرية(٤).

وما حدث لنهب الصليبيين لمدينة تنيس أعظم مراكز النسيج للأقمشة الفاطمية الدقيقة الصنع، فأصيبت صناعة المنسوجات بخيبة كبيرة حرمت خزائن الفاطميين من حوالي ٢٠,٠٠٠ دينار سنوياً عندما كانت صادرات الدولة عديدة وكثيرة من تلك الأقمشة(٥) فقلت الصادرات المصرية من تلك المنسوجات وهبطت بشكل كبير.

٣. تدهور وانحلال الخلافة الفاطمية في أخر أيامها فقد كانت تحتضر وتتحلل أثناء النزاعات السياسية الأخيرة ، ففي الوقت الذي كان صلاح الدين يعمل على الاستقلال بحكم مصر، اختفت من البلاد الذهب والفضة(٦) ففساد الحكم، وفساد الإدارة وحدوث

---

(١) راشد البراوى، حالة مصر الاقتصادية، ص ٩٢.

(٢) عبد الرحمن فهمي، المسكوكات، مقال في كتاب القاهرة، تاريخها، فنونها، آثارها، لحسن الباشا وأخرون، ص ٥٤٣.

(٣) ابن بعرة، كشف الأسرار، مقدمة: د. عبد الرحمن فهمي، ص ٣٩، د. عبد الرحمن فهمي، من فضة الأيوبيين إلى نحاس المماليك، مجلة مرآة العلوم الاجتماعية، العدد ٣، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٤م، ص ص٧٠ - ٧١.

(٤) De Bollard: Evolution Montaire de l' Egypte Medievale, P. 448.

(٥) عبد الرحمن فهمي، المسكوكات، ص ٥٤٣، توفيق اسكندر، نظام المقايضة في تجارة مصر الخارجية في العصر الوسيط، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، المجلد السادس، سنة ١٩٥٧م، ص ص٤٣ - ٤٤.

(٦) عندما كان الذهب والفضة من أشرف الأشياء كان النظر فى أمورهما من أشرف الأمور، راجع: أبي الحسن على ابن يوسف الحكيم، الدوحة المشتبكة فى ضوابط دار السكة، حققه: د. حسين مؤنس، ١٩٨٦م، ص ٩٦، وللذهب والفضة أهميتهما لما لهما من خصائص عديدة: راجع:

- F.A.Bradford; Money and Banking 6th ed, New York, 1949,PP. 16 – 17 =

الكوارث الاقتصادية من أوبئة ومجاعات وارتفاع الأسعار[1] كل هـذا كفيـل باختفـاء الذهب والفضة من البلاد.

٤. تسرب الذهب والنفائس أثناء العمليات الحربية التي قامت بها البلاد[2] والتي قامت بهـا مصر أيضاً منذ أواخر العصر الفاطمي وأوائل العصر الأيوبي[3] حيث عمل الصليبيون أثناء احتلالهم بلاد الشام في العصر الأيوبي على تهريب الذهب من البلاد إلى أوروبا ومدنها مثل مارسيليا وبرشلونة والبندقية فقلت كميات الذهب الموجودة بالأسواق في مصر والشام[4] فقد استهلكت عمليات الكفاح والجهاد الكثير من الدنانير الذهبية[5] لذلك قل وجـود الدنانير وقلت كميات الذهب اللازمة لضرب دنانير جديدة حتى أن مرتبـات الجنـود الأيوبيين رغم أنها مقدرة اسمياً بالذهب[6] كانت تصرف بالدراهم الفضية على أسـاس أن سعر الدينار ١٦ درهماً[7] فقد كانت ميزانية الدولة الأيوبية عامة مقدرة بالدنانير الذهبية، مع أن المصروفات لم تكن تسدد بغير الدراهم الفضية[8].

=فللذهب نفس الخصائص وكذلك الفضة وهذا للسلع بحسب اختلاف نوع المعدن، كذلك كان الذهب والفضـة دائمـاً موضع طلب لإشباع حاجـات التزين، راجع: د. محمد لبيب شقير، النقود، مكتب النهضة المصـرية ١٩٩٥م، ص ١٠، بالإضافة إلى سهولة النقل وعدم البلى ومجـانسة أجـزائها وصعوبة تزييفها وسهولة تمييزها والخاصـية قابليـة التجـزئة والتشكيل والطرق والسبك دون تغير فى ثمنها كما أن قيمتها لا تتغير كثيراً، د. نعيم زكى فهمـى، التجـارة الدوليـة، ص٣٥٦، هذا وقد كان الذهب فئة نادرة من المسكوكات عالية القيمة سهلة التداول فى العديد من الحضارات المختلفـة، راجـع: ديفيد وليام ماكدوال، مجـموعات النقود (صيانتها – تصنيفها – عرضها) ترجـمة: نبيل محمود زين الدين، حامد رمضان الجوهري، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٦م، ص٥.

(١) توفيق اسكندر، المرجع السابق، ص ص٤٣ – ٤٤.

(٢) د. سيدة الكاشف، دراسات فى النقود الإسلامية، ص٩٢.

(٣) د. رأفت النبراوى، النقـود الإسـلامية ، ص٨٤، د. ضيف الله يحيى الزهرانى، زيف النقـود الإسـلامية،١٩٩٣م، ص ص٤٢ – ٤٣.

(٤) ابن بعرة، كشف الأسرار، مقدمة المحقق عبد الرحمن فهمى، ص ص٣٩ – ٤٠، د. رأفت النبراوى، النقـود الصـليبية فى الشام ومصر، ط ١، دار نهضة الشرق، القاهرة ١٩٦٦م، ص١٨٨.

(٥) حسين عبد الرحيم، النقود، إشراف وزارة المالية، ص٧٢.

(٦) رأفت النبراوى، النقود الإسلامية، ص٨٤، عبد الرحمن فهمى، المسكوكات، مقال فى كتاب القاهرة، ص٥٤٤.

(٧) وقيل فى موضع أخر أن مقدار سعر الدينار الذهب تتراوح فيما بين ١٣,٣٣٣ إلى ١٦ درهم، راجع: د. سامح عبد الرحمن فهمى، المسكوكات والقيم النقدية فى وثائق المماليك البحرية فى مصر، رسالة دكتوراه، كلية الآثـار، جـامعة القـاهرة ١٩٨٠م، ص٢٩٦.

- Hassanien Rabie: The Financial System of Egypt; P. 170.

(٨) سامح فهمى، المرجع نفسه ، ص ٢٩٦، سهام محمد المهدى سليم، دار ضرب الإسكندرية ونقودها الإسلامية مـن الفـتح العربى وحتى القرن الخامس عشر الميلادى، رسالة دكتوراه، كلية الآثار، جـامعة القاهرة ١٩٨٥م، ص٢٧٧.

٥. النفقات الباهظة التي ألفقها صلاح الدين (٥٦٤ - ٥٨٩ هـ / ١١٦٩ - ١١٩٣م) في سبيل إقامة دولته من هدايا وهبات ومبان، إلى جانب النفقات التي تكلفتها المنشآت التي أقامها صلاح الدين مثل القلعة وسور القاهرة فضلاً عن المنشآت الأخرى المختلفة كل ذلك أدى إلى أن تظل الخزانة خاوية[1].

٦. يضاف إلى ذلك النفقات الباهظة التي تكلفتها العمليات الحربية بين المصريين والصليبيين من ناحية وبين صلاح الدين وبقايا الفاطميين من ناحية أخرى، إلى جانب ذلك الحروب الداخلية بين أبناء البيت الأيوبي، والتي استغرقت وقتاً طويلاً من عمر الدولة[2].

٧. لا شك أن سياسة الاكتناز(٣) التي لجأ إليها مختلف الناس وتحويل ما لديهم من ذهب إلى مصوغات[4] لزينة النساء أو الخزينة في البيوت[5] وقد لجأ السلاطين أيضاً إلى تلك السياسة وذلك كي يحتفظوا بالنقود الجيدة فقط من الدنانير الذهبية دون غيرها[6].

---

(١) رضا رمضان السيد أبو الزهر، الزغل فى مصر والشام زمن سلاطين المماليك، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠٠٣م، ص٣٠، حسنين ربيع، النظم المالية، ص ص٩٥ - ٩٦.

(٢) عبد الرحمن فهمي، النقود العربية ماضيها وحاضرها، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ص٧٢.

(٣) الاكتناز هو نوع من أنواع الطلب على النقود، لأن الذهب والفضة سلع لها سعر التداول فى السوق، وعندما كانت ترتفع أسعار السلع الغذائية عند حدوث الأزمات كانت تنخفض القوة الشرائية للنقود فيسرع الناس إلى اختزان الذهب (الدنانير) وذلك خوفاً من خسارته وطمعاً فى الاستفادة من قيمته، وذلك بعد أن تنتهى الأزمة، والشيء الذى ساعد على ازدياد ظاهرة الاكتناز تلك الأرباح الهائلة التى كان التجار يحصلون عليها من وراء ارتفاع السلع الغذائية، فقد كانوا يجمعون الكثير من النقود الذهبية التى يضطر أصحابها للتخلى عنها من أجل شراء الطعام، وبعد أن تنتهى الأزمة تستعيد النقود قوتها الشرائية وترتفع قيمتها ... وعندما كانت تحدث كل مجاعة أو أزمة اقتصادية كانت تدفع بمزيد من الذهب إلى ظلام الاكتناز خاصة وأن الذهب كان يعتبر بالنسبة للدراهم عملة جيدة، وطبقاً لقانون غريشام (جريشام) فإن العملة الرديئة (الفضة) تطرد العملة الجيدة (الذهب) من السوق ، وأخرجتها من دائرة التعامل الدائم، وقد أدى ازدهار التجارة الخارجية إلى تدعيم مركز التجار المالى، ومكنهم من الاحتفاظ بثرواتهم وتنميتها حتى إنهم كانوا يعدون قوة تمويلية ضخمة يمكن أن تقوم بتمويل السلطان أو الملك فى وقت الأزمات، حتى أن بعض رجال الدولة اقترحوا مصادرة التجار أثناء الأزمات، راجع: د. أحمد الصاوى، مجاعات مصر الفاطمية، ص ص١٨٣ - ١٨٤.

- Ehrenkreutz (A); Arabic Dinars Struck by the Crusaders; Journal of Economic and Social History of Orient, Vol. VII Part II, 1964, P. 179.

عن د. أحمد الصاوى، المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(٤) توفيق إسكندر، نظام المقايضة فى تجارة مصر، ص ص٤٣ - ٤٤.

(٥) راشد البداوى، حالة مصر الاقتصادية، ص٤٠٧.

(٦) المرجع نفسه ، ص٣٠٧.

الإجراءات التي اتخذها صلاح الدين لمواجهة الأزمة النقدية:

ولمواجهة الأزمة النقدية التي تعرضت لها مصر في بداية العصر الأيوبي، اتجه صاحب الدولة صلاح الدين الأيوبي إلى العمل على إيجاد حل لتلك الأزمة فعمل على الأتى:

١. أمر صلاح الدين بضرب عملة ذهبية جديدة وذلك عام ٥٦٧ هـ/ ١١٧١م، وعامي ٥٧٠ هـ/١١٧٤م – ٥٧٦ هـ / ١١٨٠م[1] تلك الدنانير كانت كاملة من ناحية العيار الشرعي[2] لوحة (١)، هذا على الرغم من وجود أزمة نقدية بالبلاد.

٢. جعل صلاح الدين الدراهم الفضية قاعدة التعامل[3] وأصدر مرسوماً بذلك لاستخدامها في السوق المحلية[4] وأصبحت البضائع والرواتب تقدر بالدنانير الذهبية ولكن تصرف قيمتها بالدراهم الفضية، والدليل على ذلك أن المقريزى أشار إلى أن راتب مدرس الفقه الشافعي بالمدرسة الناصرية زمن صلاح الدين بلغ ٤٠ ديناراً في الشهر، وأن هذا المرتب لم يصرف ذهباً، بل كان يصرف بالفضة، حيث كانت قاعدة التعامل كل دينار ١٣,٣٣٣ درهم، وهذا يدل على ارتفاع أثمان الذهب في هذا الوقت[5].

٣. أدى انتشار الدنانير الصورية[6] في مصر والشام في المعاملات إلى طرد الدنانير الأيوبية الجيدة من الأسواق على حد قول القانون الاقتصادي الحديث، من هنا تدخل صلاح الدين عام ٥٨٣ هـ/ ١١٨٨م ومنع التعامل بتلك النقود والتي تضرر الناس من المعاملة

---

(1) Lane-Poole (S); Catalogue of the Collection of Arabic Coins, PP.203 – 204.

(٢) يرى الفقهاء أن إصدار النقود القانونية وظيفة دولة، لا يجوز أن يمارسها أو يدعيها فرداً أو مؤسسة، يقول النووى: "قال أصحابنا: ويكره لغير الإمام ضرب الدراهم والدنانير وإن كانت خالصة، لأنه لا يؤمن فيها الغش والإفساد، راجع: النووى، المجموع، جـ٦، المكتبة السلفية، ص١٠، نقلاً عن: يوسف كمال محمد، فقه الاقتصاد النقدى (المصرفية الإسلامية والسياسة النقدية)، ط ١، ١٩٩٦م، ص٩٨.

(٣) كانت الفضة بمصر تتخذ حلياً وأوانى، وقد يضرب منها الشئ للمعاملات التى يحتاج إليها فى اليوم لنفقات البيوت: راجع: المقريزى، إغاثة الأمة، ص٦٤،

Balog: History of the dirhem, P. 113.

(٤) رضا رمضان أبو الزهر، الزغل فى مصر والشام، ص٣٠.

(٥) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٤٠٠.

- Hassanien Rabie; The Financial System of Egypt, P. 172.

(٦) الدينار الصورى هو الدينار الذي ضربه الصليبيون تقليداً للدنانير الفاطمية ثم الأيوبية، لمزيد من التفاصيل راجع:- د. رأفت محمد محمد النبراوي، النقود الصليبية في الشام ومصر، دار نهضة الشرق، الطبعة الأولي سنة ١٩٩٦م، ص ٢٧٨.

بها، وأمر أن تضرب دنانير من الذهب[1] المصري الخالص، وما يضرب من الدراهم الفضية الخالصة[2].

٤. ومن ضمن الإجراءات التي اتخذها صلاح الدين لتوفير معدن الفضة لإصلاحاته النقدية فقد عمل على خلع مناطق الفضة من المساجد بالقاهرة، وكان وزن إحداها التي كانت بمحراب الجامع الأزهر خمسة آلاف درهم نقره[3]، وذُكر أن الغرض من ذلك كان لإخفاء معالم أسماء الخلفاء الفاطميين الموجودة على تلك المناطق إلا أنها لم تكن المناطق الوحيدة التي سجل عليها أسماؤهم وألقابهم، ومن ثم فمن المرجح أن الغرض من خلعها كان بقصد إعادة صهرها وضربها مرة أخرى للتغلب على تلك الأزمة النقدية التي تعرضت لها مصر، خاصة أن المقريزى قد وزن إحداها بالدراهم[4].

هذا وترى الدكتورة سهام المهدي ونحن نرجح رأيها أن تلك الخطوة وهى خلع مناطق الفضة كانت إحدى الوسائل التي لجأ إليها صلاح الدين للتغلب على تلك الأزمة النقدية في معدن الذهب حيث جعل الدراهم قاعدة التعامل كما سبق أن ذكرنا، لتكون بديلاً عن الدنانير الذهبية من جهة وليحصل في مقابلها على الذهب المختزن لدى العامة، والذي ألجأتهم الاضطرابات الجارية في أواخر العصر الفاطمي وبداية عصر صلاح الدين إلى اكتنازه من جهة أخرى، ومن هنا صار الدينار وحدة معاملة يصرف قيمتها بالدراهم، ومن المحتمل أن صلاح الدين رفع القيمة الفعلية للدرهم بالنسبة للذهب عن النسب الشرعية بينهما بحيث صار صرف الدينار ١٣,٣٣٣ درهم مع صرفه الشرعي عشرة دراهم[5].

وقد ذكر القاضي الفاضل أن سبب تلك الضائقة المالية هي اختفاء الذهب لا الفضة من أيدي الناس، وأن الفضة ظلت وسيلة التعامل إلى حد كبير بدليل قوله: "لو لم تكن الدراهم سلعة لا تخرج من مصر كما يخرج الدينار لما وجدت كما لا يوجد الدينار"[6].

---

(١) سيدة الكاشف، المرجع السابق، ص٩٢، حسين محمود الشافعي، العملة وتاريخها، ص٩٩، حسين عبد الرحمن، النقود، ص٧٥، على مبارك، الخطط التوفيقية، ج ٢٠، ص٣.

(٢) المقريزى، السلوك، ج ٢، ص٩٩، انستاس الكرملي، النقود، ص٦٧، حسنين ربيع، النظم المالية، ص٩٨.

- Hassanien Rabie; The Financial System of Egypt. P. 174.

(3) *Ibid*, P. 174.

(٤) سهام المهدى، المرجع السابق، ص٢٧٧.

(5)Sauvaire (M.H); Materiaux Pour Servir a l' Histoire de la Numismateque et de la Metrologie Musulmane, P. 80.

(٦) أبو شامة، الروضتين، ج ١، ص١٧٧.

- Hassanien Rabie; op. cit., P. 174.

٥. إلا أن الأحوال الاقتصادية عادت إلى الوضع الأسوأ وذلك باستمرار الحروب ونفقاتها المستمرة ضد الصليبيين، نتج عن ذلك أن صلاح الدين أمر بضرب دراهم من خليط معدني نصفه من الفضة والنصف الآخر من النحاس(١) سماها الدراهم الناصرية(٢). لوحة(٢)، وقد كانت القيمة الفعلية لهذه الدراهم ٢٦,٦٦٦ درهماً للدينار الواحد(٣) تلك الدراهم ، أعرض عنها أهل القاهرة، وذلك بسبب كثرة نسبة النحاس فيها(٤) هذا وقد كانت القيمة الاسمية التي حددها سعر الصرف الأيوبي لهذه الدراهم الناصرية تتفوق على قيمتها المعدنية، مما أضر بالناس ضرراً بليغاً حتى لقبوها في مصر والإسكندرية بالزيوف(٥) أي الدراهم الزائفة هذا وقد ظهر ما هو أردأ من تلك الدراهم من العملات

---

(١) المقريزى، شذور العقود، ص١٧٢، على مبارك، الخطط التوفيقية، ج ٢٠، ص٣٩، محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن على المناوى، النقود والمكاييل والموازين، تحقيق د. رجاء محمود السامرائى، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، سنة ١٩٨١م، ص٢٣، حسن محمود الشافعى، العملة وتاريخها، ص٩٩.

- Paul – Balog; History of The Dirhem in Egypt From the Fatimid Conquest Until the Collapse of the Mamluk Empire (358 H - 922 H/ 968 AD - 1517 AD); Tom III, 1961, P. 123.

(٢) ابن بعره كشف الأسرار، مقدمة المحقق د. عبد الرحمن فهمى، ص٤٠.

- Balog; op. cit., P. 123.

لم يقض الإصلاح النقدى الذى قام به صلاح الدين على الأزمة النقدية فى البلاد لفساد حال الدراهم الفضية وارتفاع قيمتها النقدية مقابل الذهب لذا استمرت تلك الإصلاحات مع إجراء بعض التعديلات عليها من قبل خلفاء صلاح الدين،

راجع: - Rabie; H.M; The Financial System of Egypt, PP. 173 – 177

– النجيدى، النظام النقدى المملوكى، ص٤١.

(3)Ehrenkreutzy; Contributions to the Knowledge of the Fiscal Administration of Egypt in the Middle Ages, Bulletin of the school of Oriental and Africa Studies University of London, Vol. 16. Part 3, 1954, P. 504., Rabie; The Financial; P.175.

(4)Paul – Balog; Ayyubid Divional Currency Issued in Egypt By Al-Kamil Muhammmad I, Tirage a Part de la "Gazette Numismatique Suise" 27, 1977, Cahier 107. P. 36.

– عبد الرحمن فهمى، المسكوكات، كتاب القاهرة، ص٥٤٤.

(٥) المقريزى، شذور العقود فى ذكر النقود، ص٦٠، ابن بعرة كشف الأسرار، مقدمة: د. عبد الرحمن فهمى، ص٤٠، د. حسنين ربيع، النظم المالية، ص٩٩، محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين، النقود والمكاييل والموازين، ص٢٣، د. ضيف الله يحيى الزهرانى، زيف النقود الإسلامية، ١٩٩٣م، ص٣١، د. رأفت النبراوى، النقود الإسلامية، ص٥٥، أطلق على المسكوكات الفاسدة مصطلح (الزيوف) جمع زيف، وزافت الدراهم تزيفاً وزيفاً أى فسدت وبارت، والمقصود هو القطعة النقدية غير الخالصة أو التى خلطت بمعادن رخيصة. راجع: سيدة كاشف، دراسات فى النقود، ص٩٩. وكثيراً ما يطلق هذا اللفظ على النقود القديمة (العتق) لكثرة ما بداخلها من الفساد والغش. راجع: ابن منظور: العلامة أبى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المعروف بابن منظور الأفريقى المصرى الأنصارى الخزرجى، لسان العرب، ط ١، المطبعة الأميرية ببولاق، جـ١١، ص ص٤٢ – ٤٣ (مادة زيف)، المقريزى، النقود، ص٦٠، النجيدى، النظام النقدى، هامش ٢، ص٥٣٩.

القديمة الناقصة، وهى المعروفة باسم الدراهم السوداء[1] تلك الدراهم التي كانـــت عبئـــاً ثقيلاً على الناس خصوصاً في وقت نقص فيه الدينار بشكله المعتاد[2].

استمر الحال على ذلك حتى بعد وفاة صلاح الدين وولده العزيز عثمان[3] ففي عهد الملك العزيز ابن صلاح الدين، والذي بدأ سنة ٥٨٩ هـــ/١١٩٣م ضربت نقود نحاسية تحمل أسمه وهى أقل دقة في كل شئ[4] وفى عهد الملك ناصر الدين محمد بن عبد العزيز الملقب بالمنصور ضربت نقود رديئة الصنع خالية من النقوش وذلك عام ٥٩٥ هـــ/ ١١٩٨م[5].

ومن المرجح أن النقود النحاسية ضربها الملوك الأيوبيين حتى تكون عملة مســاعدة إلى جانـــب الدراهم الفضية الرديئة في ظل الظروف الاقتصادية القاسية التي مرت بها الـــبلاد مـــن أوبئـــة ومجاعات في ظل فيضان النيل، إلى جانب استمرار الحروب ونفقاتها ضد الصليبيين، كل هذا أدى إلى الإضراب النقدي العام[6].

ازدادت الحالـــة الاقتصـــادية النقديـــة ســـوءاً في عهـــد الملـــك العـــادل عنـــدما أمـــر عام ٦١١هـــ / ١٢١٤م باستخدام ما هو معروف باسم القراطيس الســـود العادليـــة[7] الـــتي استخدمها وزناً لا عدداً[8].

---

(١) د. حسنين ربيع، النظم المالية، ص٩٩، Paul-Balog; History of Dirhem, P. 123، ذكر المقريزى أن معاملة القاهرة والفسطاط بالدراهم المعروفة بالسوداء كل درهم منها ثلث من الدرهم الناصرى وفى المعاملة بها شدة وخســارة فى البيع والشراء ومخاصمة مع الفريقين وكان بها فى القديم الفلوس فقط، فقطعها الملك الكامل فبقيت إلى الآن مقطوعة منـــها. راجع: المقريزى، الخطط، جـــ١، ص٣٦٧، وذكر القلقشندى أن الدراهم السوداء تعتبر اسماً على غير مسميات كالـــدينار الجيشي ودينار الأسطول. راجع: القلقشندى، صبح الأعشى، ج ٣، ص٤٤٣، د. خلف فارس الطراونـــة، المســـكوكات الأيوبية فى ضوء متحف الآثار الأردنى، رسالة دكتوراه، كلية الآثار، جـــامعة القاهرة، ١٩٨٨، ص١٧٣

(٢) خلف الطراونة، المرجع السابق، ص١٧٣.

(٣) حسن محمود، العملة وتاريخها، ص٩٩.

(٤) ، المرجع نفسه ، نفس الصفحة.

(5) Hassanien Rabie; The Financial System, PP. 503 – 504.

(٦) حسنين ربيع، النظم المالية، ص ص٩٨ – ٩٩.

(٧) ذكر المقريزى أن القراطيس نوع من الفلوس النحاسية وهى دراهم ملفوفة على شكل إصبع. راجع: المقريـــزى، الســـلوك، جـــ٢، ق١، هامش ٥، ص٢٠٥، وهى كانت مشهورة بدمشق، فنقلت هذه الفلوس الخفاف إلى مصر وخلطـــت بفلـــوس المعاملة، وهي الفلوس المضروبة حسب قوانين الدول القائمة، وتكون متداولة بين الناس مقبولة لـــديهم بقيمتـــها الرسميـــة. راجع: المقريزى، السلوك، جـــ٢، ق١، هامش ٧، ص٢٠٥.

(٨) خلف الطروالة، المرجع السابق، ص١٧٣.

وفى عهد الملك الكامل حاول إصلاح النقد المصري كله من ذهب وفضة ونحاس فعمل على إبطال التعامل بالدراهم الناصرية سنة ٦٢٢ هـ/ ١٢٢٥م(١) المسماة بالعتق(٢) ثم ضرب السلطان الكامل دراهم فضية مستديرة(٣) لوحة (٣)، سماها الدارهم الكاملية(٤) وذلك عندما أصدر الكامل أوامره إلى حاملى الدراهم الناصرية المعروفة (بالزيوف) أن يتوجهوا إلى الصيارفة لاستبدالها بالدراهم الكاملية على حساب كل رطل من الدراهم الناصرية بدرهمين ونصف من الدراهم الكاملية، والتي كانت أحسن وأفضل عياراً لأنها تحتوى على ثلثين من الفضة وثلث من النحاس(٥) وتسمى بالدراهم النقرة(٦) وقد أدى انتشارها ورواجها في مصر إلى طرد الذهب من الأسواق(٧).

هناك من يميل إلى اعتبار عصر الأيوبيين في مصر هو عصر سيادة الفضة(٨) وأن الدراهم الفضة قد راجت في دولة بني أيوب في مصر رواجاً كبيراً، وقل الذهب بالنسبة إليها وصارت تنسب إليها

---

(١) ابن بعرة، كشف الأسرا، مقدمة المحقق د. عبد الرحمن زكى، ص٤٠، د. رأفت النبراوى، المسكوكات الإسلامية، ص١٠١.
- Balog; History of the Dirhem In Egypt, P. 123.

(٢) من المحتمل أن تكون الدراهم العتق هى الدراهم الفاطمية القديمة، أو هى الدراهم الناصرية السابقة بعد أن انحطت قيمتها انحطاطاً تاماً، أوهى القراطيس السود. د. حسنين ربيع، النظم المالية، ص١٠٠، وقيل أنها تعرف فى مصر والإسكندرية بالورق. محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين، النقود والمكاييل، ص٢٣، الستاس الكرملى، النقود، ص٦٧، على مبارك، الخطط، جـ٢٠، ص٣٩، وهناك من يذكر أن الدراهم العتق أى القديمة المطبوعة من الأزمنة السابقة قد تلفت وكسرت بمرور الزمن، وحصل للناس ضرر لأنه أبطل التعامل بها، وكان الناس يتعاملون بها كأنها دراهم صحيحة، النويرى، نهاية الأرب، جـ٢٩، هامش ٣، ٤. ص١٣١.

(٣) الدواداری، كنز الدرر، جـ٧، ص٢٧١، الستاس الكرملي، النقود، ص٦٧، سيدة كاشف، المرجع السابق، ص٩٣.
- Balog; History of the Dirhem, P. 123.
- Balog; The Coinagof the Ayyubids, Royal Numismatic Society, Special Publication, No. 12, London, 1980, P. 29.

(4)Rabie; The Financial System of Egypt, P. 504.

(٥) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ص٦٥ – ٦٦، المقريزى، الخطط، جـ ١، ص١١٠، المقريزى، شذور العقود، ص٦٠، ابن بعرة، كشف الأسرار، ص٤٠، حسن محمود الشافعي، العملة وتاريخها، ص١٠١، عبد الرحمن فهمي، من فضة الأيوبيين إلى نحاس المماليك، ص٢٣، سيدة كاشف، المرجع السابق، ص٩٣، محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين، النقود والمكاييل والموازين، ص٢٣، عبد الرحمن فهمي، مجموعة النقود العربية وعلم النميات، مطبعة دار الكتب ١٩٦٥م، هامش ١ ص٢٢٩،
- Balog; History of the Dirhem, P.123.

(6)Balog; The Coinage of the Ayyubids, P. 29.

أطلق عليها أسم الدراهم النقرة نسبة إلى دقتها وضبطها فى الوزن والعيار والسك، النجيدى، النظام النقدى، ص ص٤١– ٤٢. لمزيد من التفاصيل أنظر:
- Balog; History of the Dirhem, P.123. 130 – 133.
- Balog; The Coinge of the Ayyubids, P. 37.

(٧) ابن بعرة، كشف الأسرار، مقدمة المحقق، ص٤٠، رأفت النبراوي، النقود الإسلامية، ص١٠١.

(8)M.de Bouard; l'Evolution Monetaire de l'Egypte Medievale (l'Egypt Contemporaine) TXXX. Caire, 1939, P. 427.

هذا وقد عرفت مصر الدراهم الفضية منذ عهد الخليفة الفاطمى الحاكم بأمر الله ولما شحت العملة الذهبية فى عهد صلاح الدين، وفى عهد خلفائه أصبحت الدراهم الفضية هى العملة الرئيسية التى استقر عليها النقد منذ عام ٦٢٢هـ/١٢٢٥م،= =أحمد دراج، إيضاحات جديدة عن التحول فى تجارة البحر الأحمر منذ مطلع القرن التاسع الهجري، الموسم الثقافى بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٦٧ – ١٩٦٨م، ص٢١٢ هامش ٣ ص٢١٣.

أثمان المبيعات عامة، وقيم الأعمال، وبها يؤخذ خراج الأرضين[1] وأجرة المساكن وغير ذلك، وقد كان الدرهم الكاملي يزن ١٨ خروبه أي ٣,٣٩ جم[2].

وفى نفس العام ٦٢٢ هـ / ١٢٢٥م أصدر الملك الكامل فلوساً نحاسية[3] لوحة (٤)، لنتيجة لحاجة الناس للتعامل بما هو أقل من الدرهم، وقيل أنها أصبحت عملة شرعية أو قانونية[4] وكانت قيمة تلك الفلوس النحاسية كل ٤٨ فلس بدرهم واحد كاملى[5] حتى أن تلك الفلوس انقسمت إلى قطع وكسور[6] وذلك لتسهيل عملية الشراء والبيع بين الناس[7] في الأسواق[8] غير أن التعامل ظل يجرى على قاعدة الفضة[9].

ولا شك أن عام ٦٣٠ هـ / ١٢٣٣م كان عاماً هاماً في تاريخ النقد الأيوبي ذلك العام الذي قلب الموازين والأمور رأساً على عقب، فقد حدثت أزمة نقدية اقتصادية في القاهرة على

---

(١) ابن بعرة، كشف الأسرار، مقدمة المحقق، ص٣٨، سيدة كاشف، المرجع السابق، ص٩٣، النجيدى، النظام النقدى، ص ص٤١ - ٤٢.

(٢) رأفت النبراوى، النقود الإسلامية، ص١٠١، -Balog; The Coinage of the Ayyubid, P. 29.

(٣) الدواداري، كنز الدرر، جـ٧، ص٢٧١ - Hassanien Rabie; The Financial System, P. 181.

وهناك من ذكر أن كلمة فلس لا تعنى بالضرورة عملة نحاسية بالرغم من أن استعمالها هو الشائع ويعتقد أن كلمة فلس تشير إلى أى قطعة من العملة تقبل بالوزن، وهى كلمة استعارها العرب من البيزنطيين. راجع: عبد الرحمن فهمى، صنج السكة، ص٣٦.

(4) Balog; Ayyubid Divional Currency, P.62.

(٥) المقريزى، إغاثة الأمة، المقدمة ص ص.

(٦) يقسم الفلس إلى أربع قطع تقوم كل قطعة مقام فلس، يشترى بها ما يشترى بالفلوس حتى يستطيع غير القادرين من الناس على شراء حاجاتهم، حتى يكون الرفق بهم، راجع: المقريزى، إغاثة الأمة، ص٧٠، يحكم الفقهاء على بخس قيمة النقود بأنه جريمة يعاقب عليها شرعاً من يتسبب فيها ويقول ابن العربى: وكسر الدنانير والدراهم ذنب عظيم، لأنها الواسطة فى تقدير قيم الأشياء والسبيل إلى معرفة كمية الأموال وتنزيلها فى المعاوضات، حتى عبر عنها بعض العلماء أنها القاضى بين الأموال عند اختلاف المقادير أو جهلها، وإن من حبسها ولم يصرفها فكأنما حبس القاضى وحجبه عن الناس، والدراهم والدنانير إذا كانت صحاحاً قام معناها، وظهرت فائدتها، فإذا كسرت صارت سلعة وبطلت فيها الفائدة، فأضر ذلك بالناس، فلأجله حرم، وقال ابن المسيب، قطع الدنانير والدراهم من الفساد فى الأرض وكذلك قال عمر بن عبد العزيز، بأن ذلك تأويل قوله تعالى: "ولا تفسدوا فى الأرض بعد إصلاحها" (الأعراف، آية رقم (٥٦)). راجع: يوسف كمال محمد، فقه الاقتصاد النقدى، ص٩٩.

(٧) د. حسنين ربيع، النظم المالية، ص١٠١، المقريزى، إغاثة الأمة، ص٧٠، ضربت الفلوس النحاسية بالقاهرة ومصر، وصارت من جملة النقود، وتقررت القيمة عن كل درهم ورق من معاملة الديار المصرية ستة عشر فلساً. النويرى، نهاية الأرب، جـ٢٩، هامش ٢ ص١٣١.

(٨) خلف الطراونة، المرجع السابق، ص ١٧٤.

(٩) ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، جـ ٩، ص٣١٣، أحمد دراج، المرجع السابق، هامش ٢ ص٣١٣.

عهد الملك الكامل، تلك الأزمة التي أدت إلى زيادة كميات الفلوس النحاسية[1] زيادة غير طبيعية حتى أصبحت العمليات التجارية لا تجد ما يكفيها من الدراهم الفضية الأيوبية[2]، وانحط السعر انحطاطاً كبيراً، وانخفضت قيمة الدينار من الدراهم الفضية إلى عشرة فقط وإلى ١٨ من الدراهم الفلوس النحاسية[3].

وكان الباب مفتوحاً لظهور العملات الفضية الأجنبية في أسواق القاهرة مثل نقود البندقية التي بدأ ضربها عام ٦٢٠هـ/ ١٢٢٣م، واتبعت فلورنسا وغيرها من المدن الإيطالية التجارية نفس الطريق الذي اتبعته البندقية، ولا شك أن هذا الوضع كان عاملاً هاماً في اختفاء الفضة من مصر فقد تنافس الأوروبيون على امتصاصها من الأسواق وتهريبها إلى دور السك الإيطالية النشطة[4].

هكذا ولأول مرة في تاريخ النقد تصبح الفلوس النحاسية عاملاً هاماً في السوق النقدية، وأصبحنا نسمع عن الدراهم الفلوس، وهى النقود النحاسية التي ضربها الملك الكامل، وتراجعت ونقصت أمامها الدراهم الفضة، بحيث لم تعد تكفى لسد حاجة التجار[5] ولكن السلطان الكامل عاد مرة أخرى وأبطل المعاملة بالفلوس عام ٦٣٠ هـ/ ١٢٣٣م في القاهرة ومصر[6] وأن يحمل الناس ما لديهم من فلوس نحاسية إلى الصيارف ليأخذوها منهم بالوزن، وتراوح سعر الرطل منها ما بين ٢,٢٥ - ٢,٥ درهم كاملى[7] فتلف مال كثير للناس[8].

اختلفت الأسباب وراء حدوث تلك الأزمة النقدية التي حدثت عام ٦٣٠ هـ/ ١٢٣٣م في عهد السلطان الكامل فمن المحتمل حدوثها للأسباب الآتية:

---

(١) ابن بعرة، كشف الأسرار، مقدمة المحقق، ص٤١، ضيف الله الزهراني، زيف النقود، ص ص٣١- ٣٢

(٢) ابن بعرة، المصدر نفسه، مقدمة المحقق، ص٤١.

(٣) ضيف الله الزهراني، المرجع نفسه، ص ص٣١ - ٣٢.

(٤) عبد الرحمن فهمي، المسكوكات، كتاب القاهرة، ص٥٤٤، رأفت النبراوى، النقود الإسلامية، ص ١٠١، سيدة كاشف، المرجع السابق، ص٩٣، أحمد دراج، المرجع السابق، ص٢١٧.

(٥) ابن بعرة، المصدر نفسه، مقدمة المحقق، ص٤١، الزهراني، زيف النقود، ص ص٣١ - ٣٢.

(٦) المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ١، ص٢٤٧.

(٧) حسنين ربيع، النظم المالية، ص١٠١.

(٨) المقريزى، السلوك، جـ١، ق ١، ص٢٤٧.

أولاً: نقص فيضان النيل الذي كان سبباً في حدوث الكثير والكثير من تلك الأزمات وما يعقبه من الأوبئة والمجاعات التي تؤدى إلى إما زيادة الأسعار أو انخفاض الأسعار لموت كثير من الناس وتراكم الأشياء فلم تجد من يشتريها لفناء الناس[1].

ثانياً: الفتن والاضطرابات الداخلية التي حدثت بعد وفاة صلاح الدين للحصول على كرسي الحكم والاستئثار بالسلطة، تلك التي أدت إلى عدم اهتمام السلاطين والأمراء بأمور البلاد ودور الضرب وإهمال الإشراف عليها[2].

ثالثاً: الحروب الصليبية التي تكبدت البلاد النفقات الباهظة من أجل الصرف عليها، فاختفت الفضة من الأسواق نظراً لتهريبها للخارج خاصة دور السك الإيطالية كما سبق أن ذكرنا[3].

رابعاً: ربما يكون شره الملك الكامل وحبه الشديد لجمع المال لأن تلك العملية عادت عليه بكثير من الأرباح والأموال، والدليل علي ذلك أنه عثر في خزانته بعد وفاته علي ٦ مليون دينار

لكن الملك الكامل عاد مرة أخرى وضرب كميات كبيرة من الفلوس وذلك عام ٦٣٤هـ / ١٢٣٦م[4] وعادت تلك العملية على السلطان بربح كثير وذلك نظراً لانخفاض الأثمان التي دفعها في شراء الفلوس النحاسية[5]، وتضرر الناس وأصابهم الإحباط من أحوال النقد التي ساءت وتدهورت وفسدت في عصر السلطان الكامل، وارتفع سعر الفضة ارتفاعاً ملحوظاً، فبلغ سعر الدينار الذهب آخر زمن العادل ٦٣٧ هـ / ١٢٣٩م، ١٢,٥ درهم[6].

وفى عهد الملك الصالح إسماعيل ٦٣٧ – ٦٤٣ هـ / ١٢٤٠ – ١٢٤٥م، صنعت دراهم مقلدة مصنوعة من النحاس، ومطلية بطبقة من الفضة، وصل وزن بعضها إلى حوالي ٢,٨٥ جم[7].

---

(١) السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص١٥٩، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ٦، ص٢٨٧.

(٢) لمزيد من التفاصيل. راجع: ابن واصل، مفرج الكروب، ج ٣، ص ص١٤ – ١٥، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ق ١، ص ص٢٤٩ – ٢٥٠، ابن الجوزى، مرآة الزمان، جـ١، ق٢، السيد الباز العرينى، المماليك، ص٣٥.

(٣) عبد الرحمن فهمى، المسكوكات، كتاب القاهرة، ص٥٤٤، رأفت النبراوى، النقود الاسلامية ، ص١٠١.

(٤) المقريزى، السلوك، ج ١، ق ١، ص٢٥٤.

(٥) حسنين ربيع، النظم المالية، ص١٠١.

(٦)المرجع نفسه، ص١٠٢، خلف الطراونة، المسكوكات الأيوبية، ص١٧٤.

(٧) د. رأفت النبراوى، النقود الصليبية فى الشام ومصر، ص٦٨.

وأدى نقص الفضة بصورة كبيرة بل خطيرة إلى وصف ضرب تلك الدراهم بالسوداء(١) ومما سبق يمكن القول:

١. نقص واختفاء الذهب سبب أزمات نقدية خطيرة في البلاد تضرر من خلالها عامة الشعب من خلال عمليات البيع والشراء التي كانت تتم.

٢. تحول مصر منذ نهاية العصر الفاطمي وبداية العصر الأيوبي من نظام المعدن الفردي الذهب إلى نظام المعدنين، حيث أصبحت الدراهم عملة رئيسية في الأسواق يتم التعامل بها.

٣. وصل الأمر إلى استعمال الفلوس النحاسية وذلك عام ٦٣٠هـ في البلاد في المعاملات اليومية حيث أصبحت الفلوس النحاسية عملة قانونية شرعية، وتسمى في المعاملات الدراهم الفلوس، والدليل على وجود أزمة نقدية اقتصادية في البلاد هو استخدام الدراهم الفضية والفلوس النحاسية كعملة رئيسية بدلاً من الذهب، ومما زاد الأمر سوءاً اختفاء الفضة ونقصها بكمية كبيرة ملحوظة، وإحلال الفلوس النحاسية محلها في المعاملات الخاصة بالبيع والشراء.

٤. على الرغم من الإجراءات التي قام بها صلاح الدين ومن بعده الملك الكامل الأيوبي فإن ذلك لم يحل مشكلة نقص معدني الذهب والفضة في ذلك العصر والتي نتج عنها هو انتشار الغش (غش العملة) والذي ظهر بصورة واضحة في الدراهم الفضية حتى في الفلوس النحاسية، هكذا انهار النظام النقدي منذ نهاية العصر الفاطمي واستمر طوال العصر الأيوبي ولم تنجح إصلاحات السلاطين الأيوبيين في القضاء على تلك الأزمات والتي كادت أن ترهق الشعب فقد كان لها أثرها على جميع نواحي الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية.

أثر الأزمات الاقتصادية على التداول النقدي في العصر المملوكي البحري:

بعد وفاة الصالح نجم الدين أيوب، وقتل توارن شاه انتهى عصر الدولة الأيوبية في مصر وبدأ عصر جديد هو عصر المماليك البحرية، ولم تستقر المسكوكات على حال في العصر المملوكي البحري، على الرغم من أنهم اتبعوا السياسة النقدية التي سار عليها أسلافهم الأيوبيين والمتمثلة في ضرب الدنانير الذهبية، والدراهم الفضية والفلوس النحاسية(٢)، إلى جانب إتباعهم سياسة أخرى أدت إلى نقص معدني الذهب والفضة في ذلك العصر وقد كانت أسباب نقص ذلك المعدنين متعددة ومتنوعة نذكر منها ما يلي:

---

(١) أشتور (الياهو)، التاريخ الاقتصادى والاجتماعى للشرق الأوسط فى العصور الوسطى، ترجمة عبد الهادى عبلة، مراجعة: أحمد غسالو سبالو، دار قتيبة، دمشق، ص٣٨١.

(٢) إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص٥٢٢، سيدة كاشف، المرجع السابق، ص٩٤، محاسن الوقاد، اليهود فى مصر المملوكية، القاهرة ١٩٩٩م، ص ص١٧٦ – ١٧٧.

١. سياسة البذخ والإسراف وإنفاق الذهب والفضة في الصرف على الموائد والحفلات (زواج – ولادة – ختان)، إلى جانب العمائر المختلفة التي قاموا بتشييدها[١]، فقد قاموا بشراء ما يحتاجون إليه من الدول الأوروبية وبلدان الشرق الأقصى التي كانت تشترط دفع الذهب والفضة قيمة لهذه السلع، فاستنزفت مدخرات الدولة من هذين المعدنين الذهب والفضة[٢].

٢. استخدام سلاطين المماليك الذهب والفضة في تزيين أبواب العمائر وسقوفها وتزيين الأسلحة عن طريق التكفيت بالذهب والفضة، واستخدام الذهب والفضة في صناعة الطسوت وأواني الشرب المختلفة[٣].

وقد ذكر المقريزى عن قلة الدراهم في العصر المملوكي يرجع لأمرين، أحدهما: "عدم ضربها أبداً، والثاني: سبك ما مع الناس منها لاتخاذه حلياً لتفننهم في المباهاة والتعاظم والترف بأفخر الثياب وجليل الشارة"[٤].

٣. الاكتناز سواء للذهب[٥] أم الفضة، فقد قام بعض الأفراد والسلاطين بتحويل خام الذهب والفضة إلى حلى وتحف ذهبية وفضية ليزينوا بها قصورهم.

٤. إحجام الناس عن إخراج الذهب والتعامل به عند ارتفاع سعر هذه النقود[٦].

٥. خوف العديد من رجال الدولة والعامة من سياسة المصادرات التي كان يتبعها سلاطين العصر المملوكي البحري، كنوع من أنواع العقاب، لذلك قاموا باكتناز ثرواتهم النقدية سواء كانت ذهب أم فضة، ودفنها في الأرض للحفاظ عليها من المصادرة[٧]، ففي عام

---

(١) حسين عبد الرحيم عليوه، المكان والفن الإسلامى، بحث بمجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، العدد الثانى، مايو ١٩٨١م، ص ص ٨٨ – ٨٩.

(٢) رأفت النبراوى، أسعار السلع الغذائية والجوامك فى مصر عصر دولة المماليك الجراكسة، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، ط١، ١٩٩٠م، ص ص ٤٢ – ٤٣.

(٣) رأفت النبراوى، المرجع نفسه، ص٤٨، محمد جمال الدين سرور، دول بنى قلاوون فى مصر، ص ٣٠٨.

(٤) المقريزى، إغاثة الأمة، ص٧١، القلقشندى، صبح الأعشى، ج ٣، ص٤٦٧.

(5) Shoshan (Boaz): Money, Price and Population in Mamluk Egypt 1382 – 1517, (Adissertation Presented to the Faculty of Princetor University in Condidacy for degree of Doctor of Philosophy (1977)); PP. 99 - 109.

عن د. رأفت النبراوى، أسعار السلع والجوامك، ص٤٤.

(٦) رضا رمضان أبو الزهر، الزغل فى مصر والشام، ص٤٤.

(7) Jere Bacharach: Foreign Coins, Forgers Forgeries in Fifteenth Century Egypt (Essay Was Presented by Kirsnowski at the International. Numismatic Congress. New York, Sept. 10. 1973), P. 502.

عن رضا رمضان، المرجع نفسه، ص٤٤.

٧٥١ هـ / ١٣٥٠م تم القبض على الوزير منجك وتم الإحاطة على أملاكه وحواصله[١] ووجد عنده الكثير من الذهب والفضة، إلى جانب أنه في عام ٧٥٣ هـ/ ١٣٥٢م تم مصادرة القاضي علم الدين بن زنبور فوجد عنده من الأموال ما لا يُحصى، فوجد عنده من صناديق الذهب والفضة والألماس والفيروز ...[٢].

وقد نتج عن اكتناز الذهب والفضة اختفاء الذهب والفضة من الأسواق مما أدى إلى حدوث أزمة نقدية ترجع بالدرجة الأولى إلى مدى توافر هذين المعدنين من عدمه فكان ذلك سبباً في حدوث الأزمات الاقتصادية[٣].

٦. سياسة الاحتكار التي سار عليها سلاطين المماليك تلك السياسة التي أضرت بالناس ضرراً كبيراً ففي عام ٧٣٦ هـ / ١٣٣٥م ابتكر الناصر محمد مظلمة لم يسبق لها مثيل، حيث أنه ألزم أهل الصاغة، ودار الضرب، عدم بيع أحد منهم ذهباً، بل يحمل الذهب جميعه إلى دار الضرب ليصك بسكة السلطان[٤].

٧. ومن أهم الأسباب التي أدت إلى نقص الذهب والفضة هي سياسة الحصار الاقتصادي الأوروبي خاصة بعد سقوط عكا عام ٦٩٠ هـ/ ١٢٩١م في بلاد الشام على يد الأشرف خليل بن قلاوون، تلك السياسة كانت على شكل حرب اقتصادية مخططة ولها مقدمات خطط لها الصليبيون بهدف إنهاء السيطرة الإسلامية على التجارة بين الشرق والغرب[٥]، وعملت على إضعاف موارد السلطان وحرمانه من الأرباح التي تأتي عن طريق التجارة[٦] فمنعت التعامل مع البلاد الخاضعة للسلطان، ومنع زيارة الفرنج للمسلمين[٧] بالإضافة إلى وجوب امتناع المسيحيين عن شراء البهار من المصريين ... تلك السياسة التي تؤدى إلى إفقار خزانة السلطان وإلحاق الضرر بإمبراطوريته[٨] ففي الوقت الذي كانت فيه البلاد تتعرض للأوبئة والمجاعات ونقص مياه النيل، كانت الخزانة

---

(١) المقريزى، الخطط، ج ٢، ص٣٢٣.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ق ١، ص ص٥٤٤ – ٥٤٦.

(٣) رضا رمضان، المرجع السابق، ص٤٥.

(٤) المقريزى، السلوك، جـ٢، ق٢، ص٣٩٣.

(٥) محمد أمين صالح، التنظيمات الحكومية لتجارة مصر، ص١٠٠.

(٦) محمد جمال الدين سرور، دولة بنى قلاوون فى مصر، ص٣٤٠.

(٧) المرجع نفسه ،، ص٣٤٠.

(8)Hanotaux; Histoire de la Nation Egyptienne, Vol. IV. PP. 489 – 490.

خاوية من أي شيء، هكذا عمل الأوروبيون على ضرب مصر وتحطيم اقتصادها [1] كل هذا أدى إلى نقص الذهب والفضة.

هكذا كانت السياسة الخاطئة التي سار عليها سلاطين المماليك سواء في البذخ والإسراف أو المصادرات أو الاحتكار، ضاربة بكل شيء عرض الحائط حتى في ظل الظروف والأزمات الاقتصادية الحرجة التي كانت تمر بالبلاد ويئن منها الشعب عامة والفقراء خاصة، فكانت السلطة والأمراء لا يرون إلا أنفسهم فكانوا سبباً في حدوث الأزمات النقدية، التي بدورها كانت سبباً في حدوث الأزمات الاقتصادية وبمعنى آخر كانت الأزمة النقدية يعقبها حدوث أزمة اقتصادية بسبب سياسة المماليك الخاطئة في كل شيء، هكذا أرهقوا جميع من حولهم، ولم يرهقوا هم أنفسهم، فجميع ما سبق بل أكثر من هذا كان سبب في حدوث الأزمات الاقتصادية والنقدية واستنزاف أموال البلاد في صرفها فيما لا يعنى أو يهم.

ويمكن القول بأن النقود ارتبطت بالحالة الاقتصادية والسياسية للبلاد، فلم تستقر النقود المملوكية على حال طوال العشر سنوات الأولى من حياة المماليك والسبب في ذلك هو عدم استقرار الأحوال السياسية بسبب اجتياح المغول للخلافة العباسية في بغداد ثم استيلائهم على بلاد الشام حتى تمكن المماليك من الانتصار عليهم في موقعة عين جالوت ٦٥٨ هـ / ١٢٦٠م[2]، إلى جانب الفتن والثورات الداخلية المستمرة منذ قيام دولة المماليك الأولى والتي لم تهدأ نيرانها إطلاقاً[3] كل هذا كان يتطلب العديد من النفقات الباهظة التي كانت تلقى على الدولة أعباءاً مالية[4] إلى جانب طمع الجنود وازدياد حبهم للمال وشراهتهم له، فصاروا لا يخرجون لأي حرب إلا بعد أن يأخذوا الثمن مقدماً أضعافاً مضاعفة[5].

والشيء الذي لا يمكن إغفاله أن من أهم الأسباب التي ساعدت على فساد النقود المملوكية هو تدهور الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها ومرت بها البلاد، ذلك التدهور كان نتيجة إهمال الزراعة والصناعة والتجارة، إلى جانب فيضان النيل الذي يؤدى إلى استبحار البلاد، أو نقص ماؤه الذي يؤدى إلى جفاف البلاد مما تبعه حدوث الأوبئة والمجاعات، فقد كان لسوء الأوضاع

---

(١) سعيد عاشور، الحصار الاقتصادى على مصر، ص ص١٠٦ – ١٠٧.

(٢) د. سامح عبد الرحمن فهمي، إضافة جديدة فى سكة السلطان الظاهر بيبرس، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، العدد الخامس ١٤٠١ هـ، ص٢٣٦، عبد الرحمن فهمي، المسكوكات، كتاب القاهرة، ص٥٤٧، سيدة كاشف، المرجع السابق، ص٩٤، الستاس الكرملى، النقود، ص٦٨.

(3) Bernard Lewis; Egypt and Syria (The Cambridge History of Islam) Vol. IA. Cambridge University, London 1970, PP. 228 – 229.

(٤) رضا رمضان أبو الزهر، الزغل فى مصر والشام، ص٧٢.

(٥) سعيد عاشور، التدهور الاقتصادى، ص٧٦.

الاقتصادية أثرها الكبير على النقود المملوكية، حيث أدت إلى انهيار النظام النقـدي، واختفـاء الذهب والفضة من الأسواق، مما أدى إلى ظهور النقود الأجنبية في الأسواق بصورة واضحة[1]، مما أدى إلى أن يلجـأ السـلاطين إلى تزييـف العملـة عـن طريـق اقتطـاع جـزء منـها أو خلطها بمعادن أقل في القيمة أو ضربها ناقصة الوزن حتى يستطيعوا مواجهة التدهور الاقتصادي ويزيدوا من إيراداتهم لمواجهة تلك الأزمات الطاحنة[2].

ولا شك أن أزمة النقود الفضية في الدولة المملوكية كانت ظاهرة مستمرة وذلك بسبب نقـص الدراهم الفضية، فقد كان هناك نقص كبير لم يكن يكفى المعاملات المالية، من هنا توقفت الدولة عن ضرب الدراهم الفضية، فحلت محلها النقود النحاسية، وذلك في محاولة لعلاج ما تعانيه البلاد من أزمة اقتصادية نقدية في نقص معدن الفضة[3].

الأسباب التي أدت إلى نقص معدن الفضة:

تضافرت عدة عوامل أدت إلى نقص معدن الفضة من أهمها: أن الجمهوريات الإيطاليـة وخاصة البندقية كانت هي (المورد الأساسي للدولة المملوكية) المصدر الأساسي لتصدير الفضـة للدولة المملوكية، ولكن توقفت تلك الإمدادات بسبب حاجة أوروبا إلى معدن الفضة لتصـنيعها نقوداً فضية، حيث أدت الظروف السياسية إلى انخفاض واردات الجمهوريات الإيطالية من الفضة من مناطق الإنتاج في أسيا، وهى الواردات التي كانت تقـوم بتصـديرها للفائـدة التجاريـة المملوكية، ولم تكن الكميات الواصلة من مناطق الإنتاج في أوروبا تزيد من حاجاتها بحيث تقـوم بتصديرها، بل أن بعض المراجع التاريخية[4] تفيد أن تلك الكميات انخفضت لانخفاض إنتاج مناجم وسط أوروبا من الفضة خصوصـاً في الفتـرة ٧٥١ – ٨٥٤هـــ / ١٣٥٠ – ١٤٥٠م، بالإضافة إلى ظاهرة الاكتناز التي كان نتيجتها تحويل معدن الفضة إلى أوان أو حلى أو غير ذلك من الصناعات، فقد كان معظم الناس حريصين على الاحتفاظ بالفضة الخالصة النقية بعد أن كثر فيها الفساد بالغش، وخلطها بالمعادن الرديئة كالحديد والرصاص والقصدير، أضـف إلى ذلـك عملية التكفيت التي انتشرت بصورة كبيرة في ذلك العصر خاصة تكفيت المعادن، فقد فقـدت

(١) قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى، ص١٨٩، رضا رمضان، المرجع السابق، ص٦٩.

(٢) رضا رمضان، المرجع نفسه، ص٦٩.

(٣) النجيدى، النظام النقدى المملوكى، ص١١١.

حصلت الدولة المملوكية على احتياجاتها من الفضة من عدة مصادر خارجية عن طريق الجهات التى تنتج خامات الفضة أو تلك التى تتاجر فيها مكونة حلقة وصل بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك، ويذكر أن الجمهوريات الإيطالية خلال العهد المملوكى البحرى، أهم مصدر من المصادر التى اعتمدت عليها فى خامات الفضة. راجع: النجيدى، النظام النقدى، ص ص١١١ – ١١٢.

(٤) د. رأفت محمد محمد، النقود الإسلامية...، ص٢٩٦، النجيدى، النظام النقدى، ص ص١١١ – ١١٢.

الأسواق نتيجة لما سبق ذكره كميات وأعداد كبيرة من الدراهم الفضية التي صهرت وحولت إلى تلك الصناعات(١)، والدليل على اختفاء الفضة من الأسواق أن كثرت الإصدارات النقدية المملوكية من الفلوس النحاسية بكميات كبيرة في الوقت الذي ندرت فيه إصدارات النقود الأخرى مثل الذهب والفضة لعدم توفر معدلها بالكميات التي تكفي لاحتياجات الدولة، ومختلف المعاملات المالية فيها، وقد انعكس هذا النقص بوضوح على اتجاه السياسة النقدية للدول نحو العملات النحاسية، وسك إصدارات عديدة منها(٢)، وخير دليل على ذلك ما حدث عام ٦٥٠ هـ / ١٢٤٩ - ١٢٥٠م حيث أخذت دور الضرب تكثر من ضرب الفلوس، فأصبح كل درهم يساوى ٢٤ فلساً بعد أن كان يساوى ٤٨ فلساً، فبدأت أحوال الناس في الاضطراب وثقل الأمر عليهم(٣).

وانتشر الفساد النقدي في عهد زين الدين كتبغا عام ٦٩٥ هـ/ ١٢٩٥م عندما انخفض ماء النيل فحدثت أزمة اقتصادية تبعتها أزمة نقدية، حيث ضرب السلطان العادل كتبغا (٦٩٤ - ٦٩٦هـ / ١٢٩٤ - ١٢٩٦م) فلوساً خفيفة الوزن(٤) وتقرر المعاملة بها بالميزان(٥) ولأول مرة في تاريخ التعامل بالفلوس تؤخذ وزناً لا عدداً(٦) وكل رطل منها بدرهمين(٧)، كان هذا أول ما عرف بمصر من وزن الفلوس والمعاملة بها وزناً لا عدداً، ودخلها الفساد النقدي بصورة كبيرة وواضحة.

استمر الفساد النقدي الموجود من عهد كتبغا في العملات النحاسية عهد السلطان المنصور حسام الدين لاجين (٦٩٦ - ٦٩٨ هـ / ١٢٩٦ - ١٢٩٩م) دون اتخاذ أي إجراءات لمواجهة هذا

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن أسباب نقص الفضة فى العصر المملوكى البحرى: راجع: القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٣، ص٤٦٣، د. رأفت النبراوى، المرجع السابق، ص٢٩٨.

(٢) النجيدى، النظام النقدى، ص٢٢٧، لم يكن للفلوس النحاسية وزن شرعى لأنها لا تدخل فى النصاب الشرعى للنقود بالإضافة إلى أنها ليست من النقود الشرعية التى أقر الإسلام وزنها أو التعامل بها، هذا وقد جعلت هذه الفلوس هدفاً للفساد النقدى الذى اتسم به العصر المملوكى البحرى، ووزن تلك النقود التى عملت به دولة المماليك البحرية منذ قيامها إلى انتهائها كانت فلوساً ثقيلة الوزن، راجع: القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٣، ص ص٣٣٩ - ٣٤٠.

(٣) المقريزى، إغاثة الأمة، المقدمة، ص ق.

(٤) فى عام ٦٩٣ - ٦٩٤ هـ كثرت الفلوس فى الدولة، فعملت كل أوقية بسدس درهم: راجع: المقريزى، السلوك، جـ١، ق٣، ص ٨١٠، السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص١٦١، على مبارك، الخطط، جـ٢٠، ص١٣٧.

(٥) العينى، عقد الجمان، جـ٣، ص٣٠٣.

(٦) المقريزى، إغاثة الأمة، ص٧١.

(٧) العينى، عقد الجمان، جـ٣، ص٣٠٣، المقريزى، إغاثة الأمة، ص٣٧، على مبارك، الخطط، جـ١، ص٢٠، جـ٢٠، ص١٣٨.

الخلل في الوضع النقدي للدولة(1)، ولحن نرجح أن السلطان لاجين لم يستطع مواجهة الأزمة النقدية والفساد النقدي في البلاد نظراً للظروف المختلفة السيئة التي أدت إلى سوء الوضع الاقتصادي في الدولة تلك الظروف تمثلت في انخفاض ماء النيل، وحدوث الأوبئة والمجاعة، إلى جانب الفتن والاضطرابات المختلفة التي حدثت في عهده من أجل الوصول إلى كرسي السلطنة، فكل هذه الأحوال والظروف حالت بينه وبين عملية إصلاح الفساد الذي انتشر في البلاد من جراء استخدام الفلوس في المعاملات اليومية وما توالى من ضرب فلوس مختلفة في سنوات مختلفة من تاريخ العصر المملوكي البحري يوضح كيف تغلغلت الفلوس النحاسية وانتشرت في تلك الدولة، ففي عام ٧٠٥ هـ/ ١٣٠٥م حدث الغضب والتذمر، واختلف السوقة والعامة في أخذ الفلوس المصكوكة عدداً، وقرروا أمرها وأخذوها عن طريق الوزن، وقطع سعرها بدرهمين ونصف الرطل(2).

وتوالت الأحداث ففي عام ٧٢٠ هـ / ١٣٢٠م انتشرت الفلوس النحاسية الخفيفة الوزن من خلال ما فعله الزغلية(3) بها فقد خففوا وزنها، فتوقفت أحوال الناس، واضطربت أمورهم، وشكى الناس للسلطان ما حدث، فقرر السلطان ضرب فلوس جدد زنة الفلس منها درهم، وضرب منها نحو ٨٠ ألف رطل واستقرت الفلوس العتق(4) كل رطل بثلاثة دراهم إلى أن تخرج الفلوس الجدد من دار الضرب، فاستمر ذلك ومشت الأحوال، إلا أن الظلم ازداد على الناس، لأن الرطل العتق يبلغ ٧ دراهم بالعدد(5) وتكرر ذلك عام ٧٢٤ هـ/ ١٣٢٣م(6).

---

(1) Hassanien Rabie; The Financial System of Egypt, PP. 188 – 189.

النجيدي، النظام النقدي المملوكي، ص٢٢٢.

(٢) العيني، عقد الجمان، ج ٤، ص٤١٠، المقريزي، السلوك، جـ١، ق١، ص٢٤٧.

(٣) الزغل بمعنى الخلط، والمقصود هنا التزييف والغش ومنه الخلط، ومن يقوم به يسمى زغلي وجمعه زغلية أو زغليين، راجع: ابن منظور، لسان العرب، ج ١٣، ص٣٢٣ مادة زغل، السلوك، جـ٢، ق١، ص٢٠٥، النجيدى، النظام النقدى، هامش ١ص٥٣٩.

(٤) الفلوس الجدد يتم التعامل بها عن طريق العدد، وعندما تصبح فلوساً عتقاً، فإنه يتم التعامل بها عن طريق الوزن، لأن الوزن فى هذه الحالة يكون أكثر دقة فى تحديد القيمة النقدية للفلوس، والعصر المملوكى ملئ بأمثلة مختلفة على استخدام الوزن طريقة لتحديد سعر تبادل الفلوس النحاسية.

راجع: النجيدى، النظام النقدى المملوكى، ص٣٤٩.

(٥) المقريزى، السلوك، جـ٢، ق١، ص٢٠٦.

وقيل فى موضع آخر أنهم خفضوا أوزانها حتى صار الفلس يزن سدس درهم. راجع: المقريزى، السلوك، جـ٢، ق١، ص٢٠٥، ضيف الله الزهرانى، زيف النقود الإسلامية، ص٣٣.

(٦) كثر الزغل فى الفلوس حتى صار وزن الفلس نصف درهم، فتوقف الناس عن أخذ الفلوس، وكثر ردها وعوقب الباعة على ذلك بالضرب والتجريس إلى أن فسد الحال، وغلقت الحوانيت، وارتفعت الأسعار. المقريزى، السلوك، جـ٢، ق١، ص٢٥٣، وقد عمل الزغلية فلوساً خفافاً عليها بقجة، فتؤدى أن يؤخذ الجميع بحساب درهمين ونصف الرطل فمشى ←

والدليل الأكيد على استخدام الفلوس الجديدة في عصر المماليك البحرية في عملية البيع والشراء وكنقود رئيسية وأساسية، وثيقة مؤرخة ٢٣ جماد آخر عام ٧٣٠هـ تنص على أن كل ما يصرف من النقود في هذه الوثيقة يكون من الفلوس الجدد[١]، فهي وثيقة بيع من ناصر الدين محمد بن شعبان بن عبد الله وابن أخت شقيقة خليل بن على بن رسلان بن عبد الله المعروف والده بالماردينى إلى شهاب الدين أحمد بن محمد الجرائحي.

هذا وإن دل فيدل على أن الفلوس النحاسية كانت قاعدة التعامل الأساسية منذ العصر المملوكي البحري في التعامل والتداول النقدي، في عصر الناصر محمد بن قلاوون الذي ذكر عنه المؤرخون أنه عصر الازدهار والتقدم ولكن من وجهة نظر الباحثة من جانب واحد ولكن بقية الجوانب الأخرى نجد الجانب المظلم خاصة الجانب الذي يتعلق بالنقود فقد تم ضرب العديد والعديد من الفلوس في عهد الناصر محمد بن قلاوون، تلك الفلوس كانت متعددة ومتنوعة الأشكال[٢] لوحة(٥)، وكان الزيف في النقود النحاسية بمعدن الرصاص وصار الفلس الكبير يقص إلى ثلاثة قطع، ويخرج فصارت الباعة تردها وذلك عام ٧٣٢ هـ / ١٣٣١م[٣].

وتوالت المظالم على الناس، وتوقفت أحوالهم في القاهرة من ناحية الفلوس، وصعب عليهم حتى شراء الخبز إلا بصعوبة ومشقة[٤] خاصة بعد أن ابتدع النشو المظالم حينما أرغم الصاغة ودار الضرب بألا يبيع أحداً منهم ذهباً بل يحمل الذهب جميعه إلى دار الضرب ليصك بصكة السلطان ويضرب دنانير هرجه[٥] عام ٧٣٦ هـ / ١٣٣٥م ثم تصرف هذه الدنانير الهرجه بالدراهم، فجمع من وراء ذلك أموالاً كثيرة للديوان[٦]، وتجمع ذهب مصر كله في دار الضرب، ولم

= الحال قليلاً، واستمر تعنت وزجر الناس، وكثر تعطيلهم الحوانيت وغلقها، راجع: المقريزى، السلوك، جـ٢، ق١، ص٢٠٦، وقد وصف النويرى فى كتابه نهاية الأرب، جـ٣١، ص٢، هذه الفلوس التى ضربها الناصر محمد وصفاً دقيقاً بالأتى: "وخرجت الفلوس الجدد من دار الضرب، وعلى أحد وجهيها اسم السلطان، وعلى الوجه الآخر مثال بقجة مربعة، وزن كل فلس منها نصف وربع وثمن درهم"، راجع أيضاً: المقريزى، السلوك، جـ٢، ق١، حاشية ١ ص٢٠٦.

(١) وثيقة بيع مؤرخة بـ ٢٣ جماد آخر سنة ٧٣٠ هـ، برقم ٦٢٧ جـ، المحفوظة بقسم المحفوظات والوثائق بوزارة الأوقاف المصرية بالقاهرة.

(2) Paul -- Balog; The Coinage of the Mamluk Sultans of Egypt and Syria; Numismatic Studies No. 12; The American Numismatic Society – New York – 1964. P. 147.

(٣) ضيف الله الزهراني، زيف النقود، ص٣٤.

(٤) المقريزى، السلوك، جـ٢، ق٢، ص٣٩٣.

- Rabie; the Financial System of Egypt, P. 196.

(٥) المقريزي، السلوك، جـ٢، ق٢، ص٣٩٣.

(٦) نفسه، نفس الجزء والصفحة.

يستطيع أحد أن يبيع شئ منه في الصاغة ولا غيرها[١]، وما حدث عام ٧٣٨ هـ / ١٣٣٧م عندما طرح النشو مبلغ مائتي ألف درهم فلوساً نحاساً ضرب إسكندرية، وتروجه، وفوة، وبلاد الصعيد على التجار وأرباب المعاملات[٢] فتوقفت الأحوال، وذلك لأن الفلوس كانت تؤخذ بالعدد، وكثر فيها الزغل من الرصاص ونحوه وصارت الفلوس تقطع إلى قطع وكسور ولكن الباعة تردها[٣].

استمرت أحوال الدولة النقدية سيئة للغاية نتيجة التعامل بالفلوس عن طريق العدد وتوقفت أحوال الدولة بسبب النقص الفاحش في أوزانها والتلاعب في عيارها وخلطها بالرصاص وغيره من المعادن الرديئة وذلك في أعوام ٧٤٥ هـ / ١٣٤٤م، ٧٤٧هـ / ١٣٤٦م[٤]، وما حدث عام ٧٤٨ - ٧٥٢هـ / ١٣٤٧ - ١٣٥١م من تدهور للأحوال الاقتصادية في الدولة المملوكية البحرية والتي كان سببها الطاعون الذي أصاب البلاد والعباد في تلك السنوات المظلمة من تاريخ دولة المماليك البحرية أدت إلى توقف أحوال الدولة[٥] وانحط قدر النقود بأنواعها من الذهب والفضة، إلى جانب أن نساء مصر تخلت عن لبس الذهب والفضة والجواهر والحراير[٦] وأغلقت الحوانيت بسبب زغل الفلوس بالمعادن الرديئة مما أدى إلى حدوث الخلل في عيارها[٧].

وفي عهد السلطان الناصر حسن بن محمد بن قلاوون تم ضرب الفلوس الجدد ٧٥٩هـ / ١٣٥٨م وقد كان زنة كل فلس منها مثقال (٤,٢٥ جم)[٨] وكان قبل ذلك الفلوس العتق كل رطل ونصف بدرهم[٩] وكان صرغتمش مدبر أمر المملكة في عهد الناصر حسن هو الذي أشار عليه بضرب تلك الفلوس الجدد، كل فلس بدرهم وشئ بدرهمين[١٠]، وامتازت تلك الفلوس بثقل وزنها وكبر حجمها فاستحسنها الناس وأقبلوا على التعامل بها[١١] ولكن ما لبثت تلك الفلوس أن

---

(١) المقريزي، المصدر السابق ، نفس الجزء والصفحة.

(2) Rabie; op-cit, P. 197.

(٣) المقريزي، المصدر نفسه، جـ٢، ق٢، ص٤٤٤.

- Rabie; op-cit, P. 197.

(٤) ضيف الله الزهراني، زيف النقود، ص٣٤.

(٥) على السيد على محمود، الفناء الكبير والموت الأسود فى القرن الرابع عشر الميلادى دراسة مقارنة بين الشرق والغرب، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٣٣، ١٩٨٦م، ص١٧١.

(٦) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص١٠٤، على السيد، المرجع نفسه، ص١٧٥.

(٧) رضا رمضان أبو الزهر، المرجع السابق، ص١٠٣.

(٨) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٣١٧، والمثقال هو قيراط من ٢٤ قيراطاً من الدرهم، انستاس الكرملى، النقود، ص١٣١، القلقشندي، صبح الأعشى، جـ٣، ص ص٤٦٣ - ٤٦٤.

(٩) محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوى، النقود والمكاييل والموازين، ص١٠٨.

(١٠) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق ١، ص٥٦٤.

(١١) النجيدى، النظام النقدى، ص١٧٩.

الفلوس أن فسدت لأنها تم نقصها والتلاعب فيها في نقص وزنها عن المثقال حتى صار فيها ما هو دون الدرهم وصار تكوينها غير مستدير[١].

وفي عام ٧٦٣ هـ / ١٣٦٢ - ١٣٦٣م كان التعامل أيضاً بالدراهم النقرة، والدليل على ذلك أنه تم بيع منزل من فاطمة السيد ابنة علي بن السيفي الدمر، وكيلها القاضي محمد بن علم الدين الحسن الدجوى إلى أحمد بن محمد بن أحمد الحوجى الجابي، وكيله طشتمر بن عبد الله السيفي يلبغا المنصورى فقد باعوها على ما استقر بتلك الوثيقة بـ ٣٢ ألف درهم نقره المتعامل بها يومئذ بالديار المصرية[٢].

ونتيجة لسوء أحوال البلاد الاقتصادية والسياسية بسبب الفتن والاضطرابات التي حدثت في نهاية ذلك العصر، فقد دخلت إلى مصر الدراهم الحموية وذلك عام ٧٨١هـ / ١٣٧٩م، وكثر ضرب الفلوس بطريقة واضحة وقلت الدراهم[٣] في الوقت الذي لا تزال فيه الدراهم الظاهرية والكاملية موجودة بمصر والشام إلى أن فسدت تلك الدراهم في عام ٧٨١هـ/ ١٣٧٩م[٤] وبدخول الدراهم الحموية[٥] إلى مصر كثر كره الناس لها وغضبوا منها، كل هذا في عهد الظاهر برقوق، فعندما علم بذلك عين الأمير محمود بن علي استاداراً وما فعله أنه أكثر من ضرب الفلوس وأبطل ضرب الدراهم فتناقصت وصارت عرضاً ينادى عليه في الأسواق بحراج[٦] واستمر الحال على ذلك إلى أن توقفت أحوال الناس عام ٧٨٣ هـ / ١٣٨١م، وتوقفت عملية البيع والشراء، وقل جلب البضائع من المآكل وغير ذلك جميعه، وذلك لأن الأمير جركس الخليلي نادى في القاهرة أن يكون الفلوس العتق[٧] كل رطل بدرهم وثلث بعدما كانت كل رطل بدرهم ونصف، ثم فرق على الصيارف فلوساً استجد ضربها وعمل عليه رنكه فمنها فلس زنته أوقية لتكون كل أربعة دراهم بفلس ومنها ما زنته نصف أوقية كل ٨ بدرهم حساباً عن كل فلس بـ ٨ دراهم، ومنها ما يكون كل ٤٨ فلس بدرهم فحدث للناس الضرر العظيم[٨].

---

(١) النجيدى، المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٢) وثيقة بيع مؤرخة بـ ١١ رمضان ٧٦٣هـ، برقم ٥٣ جـ، محفوظة بقسم الوثائق والمخطوطات بوزارة الأوقاف بالقاهرة.

(٣) على مبارك، الخطط، ج ٢٠، ص١٤٠.

(٤) انستاس الكرملي، النقود، ص٦٨.

(٥) الدراهم الحموية نسبة إلى حماه من ديار الشام والمراد بها هنا الدراهم التى ضربت فى عصر المماليك البحرية، انستاس الكرملى، النقود، هامش ٥ ص٦٨.

(٦) الكرملي، المرجع نفسه، ص٦٨، على مبارك، الخطط، ج ٢٠، ص٤٠، حسين عبد الرحمن، النقود، ص١٠٢.

(٧) ابن تغري، بردي، النجوم الزاهرة، جـ١١، ص ص٢١٠ - ٢١١.

(٨) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ ١، ق٢، ص٢٩٦.

أثر الأزمات الاقتصادية على دور الضرب في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري:

ورث الأيوبيون دور الضرب[1] من المؤسسات والمنشآت الفاطمية التي اهتموا بها ورعوها أشد رعاية لارتباطها ارتباطاً وثيقاً بحياة البلاد الاقتصادية[2] وقد تعددت دور الضرب في العصر الأيوبي[3] فأول دور الضرب هي ما كانت معروفة قبل أيام صلاح الدين باسم الدار الآمرية بالقاهرة نسبة إلى الخليفة الآمر الفاطمي، ومكانها في هذا الوقت بسوق القشاشين بجوار الجامع الأزهر[4] ثم نقلها صلاح الدين إلى إحدى خزائن القصر الفاطمي[5] والدار الثانية هي التي افتتحها صلاح الدين دار ضرب الإسكندرية، وربما كانت هي الدار الفاطمية بتلك المدينة، وسار العمل فيها على مثال ما كان جارياً في دار الضرب القاهرية[6] أي أن العمل في دار الضرب المصرية كان بدار ضرب القاهرة[7]، ودار ضرب الإسكندرية[8]، والعمل فيهما واحد[9].

تعددت مسئوليات دار الضرب باعتبار أنها المورد الرئيسي من موارد الدولة لأنها كانت تقوم بأعمال سك العملة وتنظيم التعامل بالمسكوكات بين المورد والتاجر والدولة[10] فمنذ الفتح

---

(١) أشار البقلى محمد فى التعريف بمصطلحات صبح الأعشى للقلقشندى، القاهرة ١٩٨٣، ص١٢٩، إلى أنها أى دور الضرب الموضع الذى تضرب فيه الدراهم وتسك فيها المسكوكات، وقد كانت دار الضرب على قدر كبير من الأهمية لما يخزن فى خزائنها من سبائك ذهبية، وفضية، ونحاسية، لذلك تخضع للإشراف من قبل الخليفة أو السلطان بشكل مباشر، راجع: سامح عبد الرحمن فهمى، نص يضيف جديداً لقيم دار الضرب، هامش ١، ص٦، أحمد الشرباصى، المعجم الاقتصادى الإسلامى، دار الجيل، بيروت١٩٨١، ص١٤٩، خلف الطراونة، المسكوكات الأيوبية، ص٣٩.

(٢) راشد البراوى، حالة مصر الاقتصادية، ص٣٠٨.

(٣) هناك سبعة دور ضرب أيوبية منها داران رئيسيتان ضربت فيهما السكة الذهبية وهما القاهرة والإسكندرية، وخمسة دور ضرب فرعية ضربت فيهم الدراهم وأنصاف الدراهم والفلوس النحاسية، وهذه الدور هى حلب، حماة، حمص، دمشق، الرها. راجع: ابن بعره، كشف الأسرار، ص٢٩.

(٤) القلقشندى، صبح الأعشى، ج ٣، ص٣٦٩.

(٥) المقريزى، الخطط، جـ١، ص ص٤٠٦ – ٤٤٥.

(٦) ابن مماتى، قوانين الدواوين، ص٣٣١.

(٧) قيل أن دار الضرب بالفسطاط من أوائل دور سك العملة فى العالم العربى. راجع: حسن محمود الشافعى، العملة وتاريخها، ص٣١، فى الوقت الذى سميت فيه دار الضرب أيضاً دار العيار لأنها الدار التى تعنى عناية خاصة بوزن الذهب والفضة وزناً مدققاً وكان يحفظ فيها الموازين والمكاييل والصنج.

راجع: أنستاس الكرملى، النقود العربية، حاشية ٢، ص٤٨، المخزومى، المنتقى من كتاب المنهاج فى علم الخراج، ص٣٠.

(٨) د. سامح عبد الرحمن فهمى، نص يضيف جديد لقيم ضرب المسكوكات، هامش ١، ص ص٥ – ٦، ابن بعرة، كشف الأسرار، مقدمة: د. عبد الرحمن فهمى محمد، ص ص٢٩ – ٣٠، خلف الطراونة، المرجع السابق، ص ص٣٢ – ٣٣.

(٩) ابن مماتى، قوانين الدواوين، ص٣٣١.

(١٠) خلف الطراونة، المرجع السابق، ص٤٠، دار ضرب النقود أو سك العملات من الجهات الرئيسية فى الدولة، ومن أهم المؤسسات فى حياة المجتمعات، فهى الجهة الوحيدة التى تملك حق إصدار مختلف أنواع العملات سواء كانت ذهبية أو فضية أو نحاسية، وما عداها لا يحمل أى صفة قانونية بل يدخل فى نطاق عمليات التزييف التى تحاربها الدولة، النجيدى، النظام النقدى المملوكى، ص٤٩.

العربي ودار الضرب تؤدى خدمات جليلة لا تقل شأناً عما تؤديه مصارف الإصدار اليوم، فهي التي تضرب الكميات اللازمة من السكة الجارية في التعامل واللازمة لتنشيط التجارة، وهي التي تزيد في إنتاجها أو تقلل منه حسب حاجة السوق المحلية بل كانت تتدخل إذا دعت الضرورة لتثبيت أسعار السكة خوفاً من تفاقم الأزمات المالية، فضلاً عن ذلك فقد كانت دار الضرب المصرية مورداً هاماً من موارد بيت المال لأنها تقوم بسك ما يقدمه الأفراد إليها من سبائك طبقاً للوزن المعدني المقرز قانوناً لظير رسوم لا تتجاوز نفقات القيام بهذه العملية، وذلك إلى جانب قيامها بضرب العملة أيضاً لحساب الدولة[1]، ولم يكن سك النقود حقاً للحكومة وحدها بل كان مصرحاً للأفراد بالالتجاء إلى دار الضرب بما معهم من سبائك ذهبية، حيث تسك نقوداً مقابل رسوم معينة، وفيما يُعتقد أن الناس كانوا يتجهون إلى دار الضرب للكشف عن نقودهم والتأكد من درجة نقاوها أو يلجأون إلى الصيارف حيث لديهم موازينهم وأساليبهم الفنية اللازمة لبيان مبلغ نقاوة المعدن[2].

العوامل المؤثرة في قيام دار الضرب بعملها:

أولىٰ سلاطين الأيوبيين والمماليك دور الضرب الكثير من الرعاية والاهتمام، والدليل على ذلك الإشراف المباشر منهم على تلك الدور، والنظر في أمورها المختلفة لتأدية مهمتها على أكمل وجه، وعلى الجانب الآخر تقوم الدولة بتكليف أحد الأمراء أو النواب في الأقاليم للقيام بمهمة الإشراف والمراقبة[3].

ولكن هذا الاهتمام وتلك الرعاية لم تستمر طوال الوقت، فقد ترك السلاطين شئون تلك الدور إلى الأمراء والنواب، ومن المرجح أنه نتيجة ترك شئون دور الضرب للأمراء والنواب أن دب الفساد وتطرق الضعف إليها، فبرغم النظام الإداري المنظم في عصر الأيوبيين والمماليك إلا أنه بدأ يتخلله الفساد والضعف، حيث تعرضت معظم الأجهزة الإدارية للفساد ومنها دار الضرب والعاملون بها وذلك عندما تهاون بعض السلاطين في الإشراف على هذه الدور، هذا الإشراف كان الوسيلة التي تحافظ بها الدولة على سلامة وزن وعيار النقود الصادرة عن هذه الدور وحمايتها من الغش[4].

هكذا انعدمت الصلة تماماً بين سلاطين تلك العصور ودور الضرب التي كان منوطاً بها إصدار النقود الذهبية والفضية، مما سهل على العاملين بها إلى جانب عامة الشعب أيضاً إلى تزييف هذه

---

(١) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص٢٩، راشد البراوى، حالة مصر الاقتصادية، ص٣٠٩.

(٢) راشد البراوى، المرجع نفسه...،ص ص٣٠٩ – ٣١٠.

(٣) النجيدى، النظام النقدى، ص٧٠.

(٤) رضا رمضان، المرجع السابق، ص٦١.

النقود، والسبب في فساد أحوال النقود وكثرة تزييفها راجع إلى سوء نظر ولاة الأمور وعدم اهتمامهم بالإشراف على سك النقود بأنفسهم[1] مما يؤدى إلى التلاعب في كل شي، ذلك التلاعب الذي كان يتم نظير زيادة يدفعها الموردون إلى النظار بدار الضرب[2]، ومن ناحية أخرى فإن دار الضرب قد فشا وانتشر فيها الفساد والاختلاس والرشوة مما أثر على إنتاجها[3] حيث لجأ العاملون بدار الضرب إلى اختلاس الذهب بإنقاص عشر الوارد من الدنانير أثناء عملية التعليق مما يضيع على أصحاب الذهب بعض حقوقهم، وكانت نسبة الفاقد من الذهب كما ذكرها بن بعرة تبلغ نسبتها ما بين ٢,٥ أو ٥% في الذهب العادي وبلغت ١١% أو أقل من ذلك بالنسبة للذهب الدون[4].

وما حدث عام ٦٩٥ هـ/ ١٢٩٥م في عهد السلطان كتبغا عندما تصرف الوزير فخر الدين عمر بن عبد العزيز الخليلي في التصرف في دار الضرب، فسك فلوساً خفافاً ناقصة الوزن والعيار أيضاً وتوزن بالميزان، فكان ذلك بمثابة تفريط من السلطان في حق سك النقود مما سمح بظهور الغش والفساد والزغل في هذه النقود[5].

وما حدث عام ٧٨٣ هـ / ١٣٨١م قام السلطان الصالح حاجى بن شعبان بن حسين (٧٨٣ – ٧٨٤هـ / ١٣٨١ – ١٣٨٢م) بإسناد نظاره الخاص إلى سعد الدين بن البقرى، وبالتالى أصبح مسئولاً عن دور الضرب، فقام بضرب فلوس مزيفة، وأمر الناس بالتعامل بها فلم يمش الحال فعمل على إبطالها[6].

هكذا نلاحظ أن إهمال الدولة للرقابة على دور الضرب وقيامها بإسناد هذه المهمة لعدد من النظار والوكلاء أو المباشرين أدى إلى الغش والفساد والزغل في هذه النقود، حيث كانوا يعملون للحصول على جمع الأموال بصورة كبيرة ولو كان على حساب مصلحة الدولة وعامة الشعب[7].

ولا شك أن دور الضرب تأثرت بما تعرضت له مصر من أزمة اقتصادية منذ أواخر العصر الفاطمي وبداية العصر الأيوبي، حيث أدى نقص معدن الذهب إلى إنقاص قيمة النقود سواء

---

(١) رضا رمضان،المرجع السابق، ص٦١.

(٢) سهام المهدى، المرجع السابق، ص٣١.

(٣) النابلسى، لمع القوانين، ص ص٥٣ – ٥٤.

(٤) سهام المهدى، المرجع لفسه، ص٣١.

(٥) العينى، عقد الجمان، ج ٣، ص٣٠٣.

(٦) رضا رمضان، المرجع لفسه، ص٦١

(٧) المرجع لفسه، ص٦٢

الذهب أو الفضة أو النحاس، فضلاً عن عدم المحافظة على مستوى ثابت في وزن تلك النقود، ومما يؤكد ذلك قيام دار الضرب بإعادة ضرب الدنانير القديمة في بداية عصر صلاح الدين، وقد انتهت هذه الأزمة مؤقتاً في عصر صلاح الدين بعد أن عمل على استقرار الأوضاع الاقتصادية في مصر بإحياء الصناعة والاهتمام بتنشيط التجارة[1].

لكن على الرغم من حدوث العديد من الأزمات الاقتصادية التي كان سببها نهر النيل أو المجاعة أو الأوبئة أو الفتن والاضطرابات أو الحروب الخارجية، إلا أن إصدارات دار الضرب من النقود سواء الذهب أو الفضة لم تتوقف، بدليل أنه في سنوات حدوث الأزمة الاقتصادية نجد أن السلاطين يضربون الدنانير والدراهم، ففي عام ٥٧٠هـ ضرب صلاح الدين ديناراً بالقاهرة كان وزنه ٤,٧٤ جم[2] إلى جانب إصدارات أخرى من النقود الذهبية كانت بدار ضرب القاهرة في أعوام ٥٧١هـ - ٥٧٥هـ - ٥٧٦هـ - ٥٧٨هـ - ٥٧٩هـ - ٥٨٠ هـ - ٥٨١ هـ - ٥٨٢ هـ ،وظلت إلى عام ٥٨٩هـ وكلها كانت بأوزان شرعية أو تزيد عن تلك الوزن بقليل[3] رغم مرور البلاد بأزمة اقتصادية نتيجة النفقات الباهظة التي تكلفتها الحروب الصليبية كما سبق أن ذكرنا.

ورغم مرور البلاد بأزمة اقتصادية في عهد العزيز عثمان ٥٨٩ - ٥٩٥هـ / ١١٩٣-١١٩٨م، إلا أن دار ضرب القاهرة والإسكندرية ظلتا تصدران نقوداً ذهبية بأوزان شرعية أيضاً[4].

وهكذا طوال العصرين الأيوبي والمملوكي البحري، رغم مرور البلاد بأزمات اقتصادية عنيفة بسبب نقص فيضان النيل، وحدوث المجاعات والأوبئة والفتن والاضطرابات في عهد كتبغا، والكثير من سلاطين تلك الدول نجدهم يضربون دنانير ذهبية باسمهم ففي عام ٦٩٤ - ٦٩٥هـ، ضرب زين الدين كتبغا نقوداً ذهبية بوزن تزيد وتخالف الوزن الشرعي للدينار أحد تلك الدنانير كان يزن ٨,٤٠ جم والأخر يزن ٦,٩٠ جم[5] فنحن نعلم أن الوزن الشرعي للدينار يزن ٤,٢٥ جم، وربما كان هذا الوزن الزائد كان من مضاعفات الدينار نظراً لظروف الأزمة التي تمر بها البلاد.

هكذا تتابعت إصدارات داري ضرب القاهرة والإسكندرية لإصدار مختلف العملات، ولكن والشيء الذي لا شك فيه هو توقف دار الضرب وإنتاجها عام ٧٤٨ - ٧٥٢ هـ /

(١) سهام المهدى، المرجع السابق، ص٢٧.

(٢) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص٩٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ص٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠٢ - ١٠٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ص١٠٦ - ١٠٧.

(٥) سامح فهمى، المرجع السابق، ص٢٧.

١٣٤٧ - ١٣٥١م) عندما انتشر الوباء الأسود في جميع أرجاء العالم في فترة حكم الناصر حسن بن قلاوون الأولى، وتسبب هذا الوباء في توقف أحوال الدولة والناس في كل الأمور والأحوال وذلك لانعدام الاتصال بكل شئ في العالم(١) فكان نتيجة لحدوث هذا الوباء قلة إصدارات دور الضرب بالقاهرة والإسكندرية لحدوث هذا الوباء اللعين، هكذا كان سبب الأزمات الاقتصادية هي تلك الخسائر الفادحة التي منيت بها فئات من الشعب من كثرة تغيير السلاطين للعملة، وكثرة التلاعب والتزييف في أوزانها ومعاييرها وأسعارها(٢).

عند الحديث عن الإصدارات النقدية للدولة المملوكية يلاحظ أنها اشتملت على كميات كبيرة من العملات النحاسية (الفلوس)، في الوقت الذي ندر فيه إصدارات النقود الأخرى مثل الذهب نظراً لعدم توفر معدنها بالكميات التي تكفى لاحتياجات الدولة ومختلف المعاملات المالية فيها، وقد انعكس هذا النقص بوضوح على اتجاه السياسة النقدية للدولة نحو العملات النحاسية، وسك إصدارات عديدة منها(٣).

وقد اضطرب النظام المالى بسبب ظروف عصر المماليك البحرية وانتشار الفتن والاضطرابات، انخفاض مياه النيل وتكرار ذلك بصورة واضحة، المجاعات والأوبئة، الفساد الإداري وغير ذلك من الأسباب، هذا ومن المعروف أن إصدارات النقود ترتبط ارتباطاً قوياً بالسلطان المملوكي سواء بقوته أو ضعفه، فهي مقبولة وموضع ثقة العاملين طالما السلطان قوياً، أما إذا حدث وآل الأمر لسلطان آخر فإن النقود تتبدل وتتغير، فالنقود تتأثر بالمدة التي يقضيها السلطان في الحكم، فهناك من السلاطين من يحكم لمدة قصيرة فيصدروا كميات قليلة من النقود، ولم تكن تتاح لهم الفرصة في إصدار مختلف الأنواع النقدية، مثل العادل سلامش الذي أصدر عملات فضية فقط عام ٦٧٨ هـ / ١٢٧٩م(٤) أو بيبرس الثانى (الجاشنكير) الذي أصدر هو الآخر عملات فضية فقط عام ٧٠٩هـ / ١٣٠٨ - ١٣٠٩م(٥)، وربما حدث ذلك لمرور البلاد بفترة من الفتن والاضطرابات بين المماليك للوصول إلى كرسي السلطنة على اعتبار أنهم كلهم أقوياء وأسوياء فلماذا لا يصلون إلى كرسي الحكم وهذا ما لاحظنا طوال عصر المماليك البحرية، إلى جانب

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص٢٣٧، ابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ٣، ص ص١١٠ - ١١١

(٢) لبيبة إبراهيم مصطفى، الفتن والاضطرابات الداخلية، ص١٠٩.

(٣) النجيدى، النظام النقدى، ص٢٢٧.

(٤) سامح فهمى، المسكوكات والقيم النقدية، ص٦٠٤.

(٥) سامح فهمى، المرجع السابق، ص٦٠٧.

فيضان ماء النيل الذي كان نقصه أو زيادته يسبب خراب وضعف في الأحوال الاقتصادية أيضاً إلى جانب عوامل مختلفة كثيرة سبق ذكرها في الفصل الأول من الرسالة[١].

ولم تعرف النقود العربية فترة من الاضطراب كتلك الفترة التي شملت العصر المملوكي كله واختلفت النقود اختلافاً كثيراً ولم تستقر على حال ولم يكن لها سمة عامة واحدة كما كان ملحوظاً في نقود العصور السابقة[٢] فلم لا يحدث الاضطراب.

تأثير الأزمات الاقتصادية على وزن النقود:

لاشك أن العصر الأيوبي والعصر المملوكي البحري كانا قد شهدا العديد من تغيير الأوضاع وكان كلاً منهما لهما تأثيره المباشر في الحياة العامة بصفة عامة والحياة الاقتصادية بصفة خاصة، حيث كانت الحروب الصليبية لها أثرها في كل شئ في نواحي الحياة سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، تلك الحروب التي سببت العديد من الأزمات الاقتصادية بصفة عامة، والأزمة النقدية بصفة خاصة نظراً لاختفاء الذهب من الأسواق واعتبار الفضة قاعدة التعامل العامة، وظهور الفلوس النحاسية التي تم التعامل بها جنباً مع جنب هي والفضة كما سبق أن ذكرنا.

وما حدث في العصر المملوكي البحري من الفتن والاضطرابات وسوء الأحوال الطبيعية كانخفاض فيضان النيل وحدوث المجاعات والأوبئة، ونقص معدني الذهب والفضة لسوء تصرف الأفراد سواء كانوا حكاماً وأفراداً، وظاهرة الاكتناز التي أودت بالحياة الاقتصادية إلى مرحلة النهاية كل هذا كان سبباً في إفساد العملة وتزيفها[٣]، هذا إلى جانب سوء تصرف بعض السلاطين أو الحكام وما كانت تتعرض له النقود من قص وهرش وغش أو زغل من جانب الزغلية وغيرهم من عامة الناس، وكان من نتائج هذا الفساد حدوث نقص في وزن النقود إلى جانب الخلل الذي أصاب عيار تلك النقود وشكلها وحجمها، مما أدى إلى البحث عن عملات أخرى تحوز ثقة المتعاملين[٤].

وعلى الرغم من ضرب الحكام لدنانير من الذهب فنجد أنها خضعت لتغيرات متعددة من حيث العيار والوزن والحجم[٥]لوحة (٦) فضلاً عن التقلب في أسعارها وفقاً لرغبة السلطان في الكسب

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر الفصل الأول، ص ص٢٩-١٠٢.

(٢) حسن محمود الشافعي، العملة وتاريخها، ص١٠٢.

(٣) النجيدى، النظام النقدى المملوكى، ص ص٢٥٥-٢٥٦.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٥٦.

(٥) عبدالرحمن فهمى، المسكوكات، كتاب القاهرة، ص٥٤٧، ضيف الله الزهرانى، زيف النقود، ص٥٤٧.

عن طريق المضاربة في هذه النقود الذهبية مما أفقد الشعب الثقة في هذه الدنانير[١] كما سوف نوضح ذلك في الفصل القادم بمشيئة الله.

وقد كان التلاعب في النقود إما عن طريق تخفيض قيمتها[٢] بجمعها من الأسواق (جمع النقود القديمة) وإعادة ضربها نقوداً جديدة تقل في القيمة، فيضطر الناس إلى التعامل بها بالقيمة الجديدة، وإما أن يقوموا بغشها عن طريق التلاعب في العيار أو إنقاص الوزن[٣]، هذا وقد حاول السلاطين أن يوازنوا بين نقص معدني الذهب والفضة، وحاجتهم إليها فقاموا بتغيير وزنها مع الاحتفاظ بقيمتها الاسمية[٤].

وسوف نلاحظ أن وزن الدنانير الذهبية والدراهم الفضية كان يتراجع وينقص وزنهم من حين لآخر ومن فترة لأخرى[٥]، هذا إلى جانب ذلك قام بعض الأفراد بجمع النقود النحاسية والفضية وصهرها لتصنع أواني منزلية ثم يقومون ببيعها للناس طمعاً في الربح مما كان سبباً في تناقص كميات النحاس الموجودة بمصر، وقد ترتب على ذلك تزييف النقود بمعادن رخيصة الثمن عديمة القيمة[٦]، حتى الفلوس النحاسية عديمة القيمة قليلة الفائدة لم تسلم من تزييفها وخلطها بالمعادن الرديئة، أو تهريبها للخارج لغلاء النحاس، ففي عام ٧٥٩هـ/١٣٥٧م عز وندر وجود النحاس بمصر، وأصبح في غاية الغلاء، ويرجع ذلك إلى أن التجار حملوا الفلوس المضروبة إلى بلاد الحجاز واليمن وغيرها من الدول للإتجار بها، فطمع التجار ورغبتهم في الحصول على الأرباح جعلتهم يقومون بشراء الفلوس النحاسية وبيعها[٧].

كان زيف العملة سبب هام من أسباب الأزمات الاقتصادية، ومظهر ذلك في إنقاص وزنها، وخلط الفلوس النحاسية بمعادن أخرى أقل قيمة خاصة حين أصبح التعامل بالفلوس على أساس الوزن وليس العدد كما حدث عند حدوث الأزمة النقدية عام ٦٣٠هـ/١٢٣٣م عندما أصبحت الفلوس النحاسية عاملاً هاماً في السوق النقدية[٨].

---

(١) عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق، ص٥٤٧.

(٢) سعيد عاشور، التدهور الاقتصادى، ص٨٢.

(٣) ديفيد وليام ماكدوال، مجموعات النقود، ص٤١.

(٤) رضا رمضان، المرجع السابق، ص٥١.

(٥) المرجع نفسه، ص٥٣.

(٦) المرجع نفسه، ص٥٥، سعيد عاشور، المرجع نفسه، ص٨٢.

(٧) رضا رمضان، المرجع نفسه، ص٥٦.

(٨) ابن بعره، كشف الأسرار، ص٤١، ضيف الله الزهراني، زيف النقود، ص ص٣١-٣٢.

وضرب الفلوس بكميات كبيرة عام ٦٣٤هـ/١٢٣٦م[١]، إلى جانب انتشار الفلوس عام ٦٩٥هـ/١٢٩٥م فضربت فلوساً خفيفة[٢] تم التعامل بها بالميزان[٣] وقد كان هذا أول مرة في تاريخ التعامل بالفلوس أن تؤخذ عن طريق الوزن لا العدد[٤] هذا بسبب الظروف الاقتصادية السيئة التي أصابت البلاد سواء فتن واضطرابات، نقص ماء النيل، مجاعة، وباء وغير ذلك من أسباب.

هذا ويمكن القول أن جميع النقود سواء كانت الأيوبية أو المملوكية تعرضت للفساد، ولكن تفاوتت درجة ذلك الفساد من نوع لآخر، فكانت الفلوس النحاسية أكثر عرضه للفساد من الدراهم الفضية والدنانير الذهبية الذين تعرضا هما أيضاً لنقص الوزن وانخفاض العيار، فكما تعرض الذهب والفضة للتلاعب والفساد، فقد تعرضت أيضاً الفلوس النحاسية لأوجه مختلفة وعديدة من التلاعب وكان هدفاً ورغبة في الكسب والفائدة والربح[٥]، وقد استغلت الفلوس النحاسية أكثر من غيرها في عمليات التلاعب والغش لسهولة وقوع الفساد بها، وقد تساهلت الدولة ممثلة في الحكام والسلاطين في أمرها حتى تم تحديد قيمتها بأعلى من قيمتها الحقيقية فكثرت أعدادها وزادت الفلوس المزيفة والمخلوطة[٦] بالمعادن الرديئة[٧].

هذا وقد تعددت العوامل المختلفة التي أدت إلى القلق والاضطراب الاقتصادي في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري كان أولها تزييف النقود المتداولة بين الناس، تلك التي كانت لها أسوأ الأثر على حركة الأسواق[٨] ذلك أن السلاطين عندما أكثروا من صرف الفلوس واختلفوا في تقديرها بالوزن فحينما يكون الرطل منها بـ ٦ دراهم، وأحياناً يكون بـ ١٢ درهم أو٢,٥ درهم، فقد كان التجار يرغمون الأهالي على التعامل بها وفق القيمة التي تحددها الحكومة، مما يضطر كثيرين إلى إغلاق حوانيتهم خوفاً من بخس بضائعهم، ويصاحب هذه الحالة ارتفاع الأسعار

---

(١) المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص٢٥٤.

(٢) المقريزى، السلوك، جـ١، ق١، ص٨١٠، السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص١٦١.

(٣) العينى، عقد الجمان، جـ٣، ص٣٠٣.

(٤) المقريزى، إغاثة الأمة، ص٧١.

(٥) النجيدى، النظام النقدى، ص ص٥٤١-٥٤٢، توجد قاعدة نقدية تقول كلما زاد الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقة للنقود كلما كانت عرضه للتزييف والتلاعب، وهذا ما كان عليه الوضع بالنسبة للنقود الذهبية والفضية والفلوس النحاسية، عندما يقوم المسئولين بالدولة بالتلاعب بأسعارها وتوجيهها نحو الإرتفاع وهى فى الحقيقية ذات قيمة نقدية منخفضة، راجع: النجيدى، النظام النقدى، هامش٢ ص٥٤٢.

(٦) النجيدى، المرجع نفسه، ص٥٤١.

(٧) نفسه، نفس الصفحة.

(٨) قاسم عبده قاسم، دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعي، ص٧٠.

وقلة الخبز[1]، وعلى الجانب الآخر نجد أن الناس كانوا يمتنعون عن التعامل بها، فتصاب الحركة التجارية الداخلية بالكساد، إلا أن الدولة كانت تلجأ في بعض الأحيان إلى إصدار عملات جديدة بأسعار جديدة لمواجهة التزييف، وما ينتج عنه من أثار سلبية على الأسواق الداخلية على الرغم من حرصهم على تحقيق المكاسب من سك النقود الجديدة بأسعار تفوق قيمتها الشرائية من ناحية، وعدم وجود سياسة ثابتة في هذا الصدد من ناحية ثانية، فضلاً عن تعود الناس على عدم ثبات سياسة الحكام من ناحية ثالثة كل هذا يؤدى بالضرورة إلى ازدياد منحنى التدهور بمرور الزمن[2]، وهذا ما حدث بالفعل على مرآى ومسمع من حكم الأيوبيين والمماليك البحرية الذين ضربوا بمصالح الناس عرض الحائط واهتموا بمصالحهم الشخصية لجمع أكبر قدر ممكن من الثروة والنقود وصرفها في اللهو والعبث وغير ذلك مما لا يفيد الناس بأى شئ كما سبق أن ذكرنا في معرض الفصول السابقة، بل أكثر من ذلك، وقد أخذنا الدنانير كمثال لوزن النقود ومعرفة تأثير الأزمة عليها لأنها هي الأساس الذي يقوم عليه اقتصاد البلد ويظهر تأثير الأزمة عليها بدقة.

ولمعرفة كيف أثرت الأزمات على الدنانير لابد من ذكر متوسط أوزانها وذلك قبل الأزمة وأثناء الأزمة وبعد الأزمة. (العصر الأيوبي)

تأثير الأزمات الاقتصادية على وزن الدنانير في العصر الأيوبي:

أولاً: في عهد صلاح الدين الأيوبي:

في عام ٥٧٠هـ/١١٧٤م بلغ وزن ٩ قطع من النقود الذهبية ٣٩,٢٢ جم[3] كان متوسط وزن تلك الدنانير ٤,٣٥ جم وذلك عن طريق أخذ المتوسط العام الذي يساوي المتوسط=عدد وزن القطع/عدد القطع = ٣٩,٢٢ جم/٩ =٤,٣٥ جم.

---

(١) المقريزى،إغاثة الأمة، ص ص٤٧-٤٨، السلوك، جـ٢،ص١٧،جـ٣،ص ص٨٢-٨٣ ، السخاوى، النقد المسبوك، ص٢٦٠ نقلاً عن: د. سعيد عاشور، المجتمع المصرى فى العصر المملوكى، ص٨٨.

(٢) قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص٧١.

(٣) هذا الرمز ANS-UM اختصاراً لـ

ANSUM (4.11) University of Pennsylvania Museum Collection, Philadelphia, on Permanent Loan to ANS.

- Paul – Balog ; The Coinage of the Ayyubids, London, 1980,P. 175. (4.24)

د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د ليكول، د. جبري باركاراك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية والقوالب والميداليات الاسلامية المحفوظة بدار الكتب المصرية بالقاهرة، نشر الهيئة العامة للكتاب بالاشتراك مع مركز البحوث الامريكي .

- Undena Publication, 1982, P.67. (4, 82)

ابن بعرة، كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية، ص٩٨. (4.740)

وهكذا يسير المنوال فيما يأتي ذكره من ذكر لمتوسط وزن تلك النقود ، وفى عام ٥٧١هـ/١١٧٥م، بلغ وزن ١٠قطع من النقود الذهبية ٤٠,٧٥جم[١] كان متوسط أوزانهم ٤,٠٧٥جم، وفى عام ٥٧٢هـ/١١٧٦م بلغ وزن ٩قطع من النقود الذهبية ٣٧,٣٨ جم[٢] متوسط أوزانهم ٤,١٥ جم، وفى عام ٥٧٣ هـ / ١١٧٧م بلغ وزن ٩قطع من النقود الذهبية ٣٨,٥٨ جم[٣] كان متوسط أوزانهم ٤,٢٨ جم، وفى عام ٥٧٤هـ/ ١١٧٨م بلغ وزن ٥قطع من النقود الذهبية ٢٢,٦جم[٤] متوسط وزنهم ٤,٥٢جم، وفي عام ٥٧٥ هـ / ١١٧٩م بلغ وزن ١٤قطع من النقود الذهبية ٥٨,٢٦جم[٥]، بلغ متوسط أوزانهم ٤,١٦جم.

وفى عام ٥٧٦ هـ/١١٨٠م بلغ وزن ٩قطع من النقود الذهبية ٣٧,١٢ جم[٦] كان متوسط أوزانهم ٤,١٢ جم، وفى عام ٥٧٧ هـ / ١١٨١م بلغ وزن ٧قطع

- Lane-Poole (s), BMC,. Catalogue of Oriental Coins in the British Museum, IV and IX. London 1879-1889 – P. 243. (3.45)
- Fahmy1 (4.24). Khediv. 1301 (4.70); Yapi-kredi (4.30)

عن Balog Pb1.

- Henri Lavoix; Catalogue des Monnaies Musulmanes de la Bibliotheque National (Egypt et Syrie); Ristmpa de U edizione di parigi, 1896, P.175 (4.62)

(١) د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركاراك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص ٦٧، (3.71) – (4.52)، ابن بعرة – كشف الأسرار ص٩٨ ، (3.900)

- ANS – UM (4.1) – Balog (4.37). BMC 243 (3.45), Dacumha II 1455 (4.13), Munchen 94066 (4.22). Paris (4.45)- Samir Shamma (3.90).
- Balog, Op.cit, P. 61.

عن Balog ص٦٢

(٢) د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركاراك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص ٦٧ (3.71) – (4.52).

- ANS – UM (3.75) – Balog (3.72 ill , 4.15) – Berlin 96. 1898 (5.11) – BMC 244 (4.54) – Munzel (4.25) – Paris – Mecca (4.50) – Paris Trade (3.23).
- Balog; op-cit, P. 62.

عن Balog ص٦٢

(٣) د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركاراك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية ، ص٦٧،(3.66).

Lavoix; op-cit, P. 175, (4.58)
- Artuk 710 (3.75)–Balog (4.50)–BMC 245 (4.65)- Paris (3.62)- Paris Trade (4.68; 4.15) – Paris-Mecca, (4.56).

عن Balog; op. Cit. P. 62.

(4) Lavoix; op. cit. P. 175, (3.95)
- Balog, Op. cit., P. 62 Leuthold (4.51) – Paris (4.63) – Paris – Mecca (4.51) – Samir Shamma (5.00)

(5) Lavoix,op.cit,p. 175, (2.98)

(٦) ابن بعرة – كشف الأسرار، ص٩٩، (3.73) (3.30) (3.52)

- Lavoix,op.cit, P. 175. (4.40)

د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركاراك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص٦٧ ، (4.61) .

عن ANS-UM (5.21)- Khediv. 1308 (4.60)- Samir Shamma (4.10)- Yapi – Kredi(3.65) Balog; op. cit., P. 68

٣٥,٩٦جم[١]، كان متوسط أوزانهم ٥,٠٩ جم، وفى عام ٥٧٨ هـ بلغ وزن ٩ قطع ٣٩,١٤٦ جم[٢]، متوسط أوزانهم ٤,٣٤ جم، وفى عام ٥٧٩ هـ / ١١٨٣م بلغ وزن ١٢ قطعة ٥٣,٠٦٥ جم[٣]، متوسط أوزانهم ٤,٤٢ جم، وفى عام ٥٨٠ هـ / ١١٨٤م، بلغ وزن ٢٠قطعة ٨٧,١٥ جم[٤] متوسط أوزانهم ٤,٣٥ جم، وفى عام ٥٨١ هـ / ١١٨٥م بلغ وزن ١٠ قطع ٤٢,٣٣ جم[٥] متوسط أوزانهم ٤,٢٣ جم، وفى عام ٥٨٢ هـ/١١٨٦م بلغ وزن ٢٥ قطعة ١١٥,١٣ جم[٦] متوسط وزنهم ٤,٦٠ جم، وفى عام ٥٨٣ هـ/١١٨٧م بلغ وزن ٣١ قطعة ١٤٦,٨٥ جم[٧]، متوسط وزنهم ٤,٤١ جم، وفى عام ٥٨٤ هـ/ ١١٨٨م بلغ وزن ٨ قطع

---

(١) د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركاراك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص٦٧ ، (5.02)

- Paul-Balog, op. cit, P. 68. – Artuk 711 (4.35) – Balog (5.29) – Leuthold (4.60) – Paris (6.63) – Samir Shamma (4.10 – 5.70).

(٢) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص٩٩، (4.640)، د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركاراك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية ص(**4.59**).

- Ibid ,P.68.–ANS–UM (3.736) – Paris – Mecca (5.46) (4.08) – Paris trade (4.47) (3.32) – Samir Shamma (4.85) – Wien 7719 (4.00).

(3) Lavoix; op. cit: P. 194, (5.80 – 5.10)

- Paul – Balog; op. cit., P. 68. ANS – UM (4.169) (3.766) – Balog (4.15) – Leuthold (4.18) – Munzel (3.82) – Yapi-Kredi (4.25).

د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركاراك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص٦٧ ،(**4.92**)، ابن بعرة، كشف الأسرار، ص٩٩ ، (4.44) (4.14) (4.33)

(٤) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص٩٩، (3.62) (3.70) (4.970) (4.37)

– د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركاراك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص٦٧، كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص٦٧. (**4.23**)

Paul – Balog; op.cit, P.69; ANS-UM (3.79) – BMC 249 (4.04) – BM (5.15) – Leuthold - (4.75) – Paris- Mecca (4.71) (4.64) (4.78) (4.72) (4.02) – Paris-trade (4.74) (3.94) (4.56) (4.47) (3.65) – Samir Shamma (4.30).

(٥) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص١٠٠، (**4.66**) (**3.29**)، د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركاراك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص ٦٧ ، (**4.64**)

- Lavoix; op.cit, P. 176, (4.08), Balog; op.cit. P. 69, ANS-UM (4.86) – Leuthold (3.58) Paris – trade (3.41) (4.70) – Paris-Mecca (4.36) – Samir Shamma (4.75).

(٦) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١٠٠، (6.45) (4.43) (4.15) (4.57) (4.24) (3.62) (4.32) (4.64) (4.83)

– د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركاراك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص ٦٧ ، (3.50)

- Balog; op.cit; P.69. ANS-UM (5.53) (4.70) – Berlin 607 / 1892 (4.06) – BMC 251 (4.39) – Paris-Mecca (5.69) (5.46) (5.41) – Paris-trade (3.73) (3.71) (3.96) (3.20) – Samir Shamma (4.60) (4.67) (3.95) (3.15) – Yapi-Kredi (4.17).

(٧) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١٠٠، (4.14) (4.78) (3.85) (3.69) (3.90) (4.85) (5.07) (3.55) (5.15) (4.43) (4.45)

– د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركاراك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص٦٧، (**4.11**) (**5.10**)

- Balog; op.cit, P 69, ANS-UM (3.98) – Balog (4.42) – BMC 253 (4.16) – Leuthold (4.18) (4.34) – Munzel (5.42) – Paris-Mecca (5.80) (4.06) (5.25) (4.43) (4.40) –Paris-RN 1935 (3.78)– Paris-trade (5.02) (3.60) (4.07) (4.58) (4.29)– Samir Shamma (4.00).

٣٤,٣٧ جم[١]، متوسط وزنهم ٤,٢٩ جم، وفى عام ٥٨٥ هـ/١١٨٩م بلغ وزن ١٤ قطعة ٦٧,٣٧ جم[٢] كان متوسط وزنهم ٤,٨١ جم، وفى عام ٥٨٦هـ/١١٩٠م بلغ وزن ٢٨ قطعة ١٢٦,٠٤ جم[٣]، متوسط وزنهم ٤,٥٠ جم وفى عام ٥٨٧هـ/١١٩١م بلغ وزن ٣١ قطعة ١١٧,٠٢ جم[٤]، متوسط وزنهم ٣,٧٧ جم، وفى عام ٥٨٨هـ/١١٩٢م بلغ وزن ٤٩ قطعة ١٩٧,٩٢ جم[٥]، متوسط وزنهم ٤,٠٣ جم، وفى عام ٥٨٩هـ/١١٩٣ بلغ وزن ١٧ قطعة ٧٤,٩ جم[٦] متوسط وزنهم ٤,٤٠ جم.

---

(١) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١٠١. (4.12)، – د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركاراك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص ٦٧. (4.93) (3.32).
Lavoix: op. cit, P. 176, (4.10)
Balog; op.cit; P.69, ANS–UM (4.58). Balog (4.87)–Leuthold (4.08)–Samir Shamma (4.37).

(٢)– د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركاراك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص ٦٧، (5.69)، ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١٠١، (4.02) (4.32) (5.37) (6.47) (6.57) (4.77)
Ibid, P. 69; ANS – UM (4.41) – Artuk 712 (4.80) – Paris-Mecca (4.48) (4.58) – Paris-trade (4.07) (3.48). . Lavoix: op.cit.. P. 176. (4.34)

(٣) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١٠١، (5.49) (4.90) (5.06) (7.37) (4.76) (4.65). د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركاراك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص ٦٧، (4.31) (4.93) (6.24)
-Ibid, P. 70; Leuthold (4.60) (3.10) – Paris-Mecca (4.60) (5.49) (4.11) (3.83) – Paris-trade (3.79) (4.41) (3.68)(4.22)(3.84) (4.33)(4.02) (4.27)–Samir Shamma (4.55)–Yapi-Kredi (4.10)

(٤) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١٠١. (3.53) (3.47) (2.71) (3.92) (4.05)
– د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركاراك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص ٦٧. (4.29)
Ibid. P.70: ANS – UM (3.47) – Artuk 713 (3.75) – Balog (4.55) – BMC 257 (4.54) – unzel - (3.43) – Paris-Mecca (4.7) (3.55) (3.76) (3.34) (4.56) – Paris-trade (3.85) (3.76) (3.18) (3.65) (3.27) (4.17) (3.80) (4.23) (3.83) – Samir Shamma (4.3) (3.93) – Yapi – Kredi (4.14) – wien 12324 (4.15) (3.20) 7548 (2.57).

(٥) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١٠٢، (5.19) (4.18) (3.64) (4.15) (5.36) (3.21) (4.02) (3.89) (3.37) (5.50) (3.47) (4.38) (3.95) (3.68) (4.60)
– د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركاراك كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص ٦٧، (5.47)

(٦) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١٠٢. (4.42 – 4.68)، د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركاراك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص ص٦٧ –٦٨، (3.61 – 5.72 – 4.32 – 2.61)، وليم قازان، المسكوكات الإسلامية، بنك بيروت ش.م.ل، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م، ص ٣٣٥

- Lavoix; op. cit. P. 177; (2.60)
- Balog; op.cit. P. 70; ANS-UM (3.50) – Artuk 714 (3.40) – Balog (3.97) – BMC 259 (4.76) – da cunha 1457 (4.65) – lethold (3.46) (3.99) – Munzel (5.16) – Qstrup 1555 (3.03) – Paris-Mecca (3.66 – 4.66 – 3.08 – 3.33 – 4.73 – 4.72 – 3.12) Paris-Vogue 1538 (3.95) – Paris-Trade (4.14 – 3.28 – 4.63 – 3.63 – 3.72 – 3.74 – 4.30 – 4.24 – 3.61 – 3.58 – 4.35 – 3.27) – Samir Shamma (4.60 – 4.70) – Yapi – Kredi (4.30).
- Ibid, P. 71. Da cunha 1458 (5.06) – Leuthold (5.31) – Paris–Mecca (4.20) – Paris-trade (4.52 – 3.75 – 3.00) Samir Shamma (3.35 – 4.30).
- Lavoix; op. cit., P. 194.(5.80) (5.10)

وعند تحليلنا لمتوسط وزن النقود في فترة حكم صلاح الدين عام ٥٧٠هـ/ ١١٧١م إلى عام ٥٨٩هـ/١١٩٣م نجد أنه في الأعوام التي حدثت فيها أزمات اقتصادية بلغ متوسط وزن النقود الذهبية ما يعادل الوزن الشرعي لتلك الدنانير، ففي عام ٥٧٠هـ/١١٧١م حدثت أزمة اقتصادية فكان متوسط وزن النقود بلغ ٤,٣٥ جم، وفى عام ٥٨٧هـ/١١٩١م أثرت الحروب الصليبية التي قام بها صلاح الدين على متوسط وزن النقود من خلال إحدى وثلاثين قطعة بلغ متوسط أوزانهم ٣,٧٧ جم أي أن النسبة منخفضة عن الوزن الشرعي للدينار وربما كان هذا بسبب الحروب التي كان لها الأثر الأكبر في وزن الدنانير فجاءت منخفضة عن الوزن الشرعي لها، وبمرور السنوات صارت وزن النقود تميل نحو الارتفاع أو الانخفاض، وهو ما لم يحدث من قبل في العصر الفاطمي[1]، فنحن نجد من خلال مجموعة النقود التي تم إصدارها من عام ٥٧٠هـ — ٥٨٩هـ منها ما يعادل أو يوازى الوزن الشرعي للنقود وهو ٤,٢٥جم، ومنها ما هو منخفض عن الوزن الشرعي للدينار، ومنها ما ارتفع عن الوزن الشرعي للدينار، فهناك ٩٦قطعة من النقود الذهبية تقل أوزانها عن الوزن الشرعي وتتراوح أوزانها فيما بين ٣,٢٣ جم إلى ٣,٩٧ جم، وهناك خمسة قطع تقل عن الوزن الشرعي أيضاً وتتراوح أوزانها بين ٢,٥٧ جم إلى ٢,٩٨ جم، وهناك أيضاً ما يرتفع عن الوزن الشرعي للدينار ٣٥ قطعة تزيد عن ٥ جرامات فأكثر، إلى جانب ثلاث قطع تزيد عن ٦ جرامات فأكثر في سنوات مختلفة، ولكن من الواضح عن طريق أخذ متوسط النقود السابق ذكرها في تلك السنوات أنها لم تتأثر بحدوث الأزمات الاقتصادية إلا في القليل النادر كما سبق أن ذكرنا، فمتوسطها قبل الأزمة كما هو في أثناء الأزمة وبعد حدوث الأزمة.

هكذا يمكن القول أن دراسة وزن النقود تعتبر على قدر كبير من الأهمية وذلك لأنها تعكس لنا الجوانب الاقتصادية التي تمر بها الدول سواء في نواحي الرخاء أو الضائقة والأزمة.

دنانير العزيز عماد الدين عثمان ٥٨٩هـ — ٥٩٥هـ:

وفى عام ٥٨٩هـ/١١٩٣م بلغ وزن ٥٨ قطعة ٢٣٩,٠٣٤جم[2] متوسط وزنهم ٤,١٢ جم، وفى عام ٥٩٠هـ/١١٩٣ — ١١٩٤م بلغ وزن ١٨ قطعة

(1) Balog; The Coinage of the Ayyubids, P. 104.

(٢) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١٠٧، - (4.17 – 3.71 – 3.72 – 4.15 – 6.29 – 5.07 – 4.30 – 3.38 – 3.91 – 3.12 – 3.87 – 4.84 – 4.46 – 4.02 – 4.67 – 3.32 – 3.09 – 5.01 – 4.53).

-Balog; op.cit. P. 104. ANS-UM (4.024) – Ashmolean.C.Kay (3.47) – Balog (4.71) (4.07) – Berlin-Guthrie (3.70) – BMC 287 (3.32) – 288 (3.56) – da cunha 1458 (5.06) – Khediv 1342 (4.30) – Leuthold (5.56 – 3.86 – 3.28) – Paris-Mecca=

٧٣,١٢ جم[١] متوسط وزنهم ٤,٠٦ جم، وفى عام ٥٩١هـ/١١٩٤ – ١١٩٥م بلغ وزن سبع قطع ٣١,١٦ جم[٢]، متوسط وزنهم ٤,٤٥ جم، وفى عام ٥٩٢هـ/١١٩٥ – ١١٩٦م بلغ وزن ١٨ قطعة من النقود الذهبية ٩٠,٣ جم[٣] متوسط وزنهم ٥,٠١ جم، وفى عام ٥٩٣هـ/١١٩٦–١١٩٧م بلغ وزن ١٥ قطعة من النقود الذهبية ٧٣,٧٨ جم[٤] متوسط وزنهم ٤,٩١ جم، وفى عام ٥٩٤هـ/ ١١٩٧ –١١٩٨م بلغ وزن ٢٤ قطعة من النقود الذهبية ١١١,٠٨ جم[٥] متوسط وزنهم ٤,٦٢ جم، وفى عام ٥٩٥هـ/١١٩٨ – ١١٩٩م بلغ وزن ٦ قطع من النقود الذهبية ٢٢,٤١ جم[٦]، متوسط وزنهم ٣,٧٣ جم.

=(4.72 – 3.72 – 3.72 – 3.76 – 2.48 – 3.35 – 5.22 – 2.87 – 4.05) – Paris-trade (5.03 – 4.92 – 3.93 – 3.79 – 4.38 – 4.22 – 4.78 – 4.14 – 4.33 – 3.92 – 4.66) – Samir Shamma (3.20 – 4.55 – 3.35 – 4.20 – 4.60) –Yapi-Kredi (4.80–3.80).

(١) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١٠٧، (**4.22 – 4.71 – 3.54 – 4.34 – 4.41 – 3.42**)

– د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركاراك كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص ٦٨، (**4.17**)

- Balog; op.cit. P. 104. ANS-Newall (3.967) – ANS-UM (4.533) – Ashmolean A.C.Kay (3.79) – Berlin – Guthrie (3.76) – BMC 290 (4.69) – Munzel (2.70) – Paris-Mecca (4.40 – 3.38 – 4.45) – Paris-trade (4.66 – 3.98).

(٢)د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركاراك كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص ٦٨، (**4.49**)، قازان، المسكوكات، ص ٣٣٥، (**4.91**)

- Balog; op.cit., P. 104; Balog (4.65) – Qstrup 1566 (4.15) – Paris (4.85) Paris-Mecca (4.61) – Yapi-Kredi (3.50).

(٣) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١٠٨، (**3.40 – 5.05**)، د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركاراك كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص ٦٨، (**5.52**).

- Balog; op.cit., P. 105. ANS-UM (4.836 – 5.42) – Balog (5.64 – 4.95) – BM (5.96) – Mitchell-Brown (4.74) – Leuthold (3.75 – 5.46) – Paris-Mecca (3.86 – 6.01 – 6.35) – Paris-trade (4.08 – 4.63 – 4.43 – 4.13) – Samir Shamma (5.85 – 4.68).

(٤) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١٠٨، (**5.04**) (**4.16**) (**5.91**) (**4.97**) (**4.89**)

- Balog; op.cit., P. 105. ANS-UM (5.88 – 5.41 – 5.48) – BMC 294 (5.96) – Lavoix 503 bis (3.72) – Munzel (4.15) – Leuthold (4.92) – Paris-Mecca (4.35)– Paris-trade (3.77) – Samir Shamma (5.17).

(٥) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١٠٨، (**3.65 – 4.28 – 3.53 – 3.46**)

– د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركاراك كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص ٦٨، (5.91)

- Balog; op.cit., P. 105. ANS-UM (4.98) – Artuk 721 (5.20) – Balog (5.84) – Leuthold (4.46 – 5.84 – 3.28 – 5.40) – Paris-Mecca (6.11) (3.98) – Paris-trade (3.52 – 4.90 – 3.67 – 4.23 – 3.49 – 4.98 – 3.57) – Samir Shamma (5.55 – 7.10) – Yapi-Kredi (3.35).

(٦) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١١٢، (**3.71 – 4.50 – 3.76**)

– د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركاراك كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص٦٨،(**3.23**)

- Lavoix; op.cit. P.196, (4.00).
- Balog. Op. cit., P. 114, Paris-Mecca (3.21).

وعند تحليلنا لمتوسط وزن تلك النقود نجد أنها قريبة من الوزن الشرعي في سنوات ٥٨٩هـ - ٥٩٠هـ - ٥٩١هـ هذا قبل حدوث الأزمة الاقتصادية التي ألمت بالبلاد عام ٥٩٢ هـ ولكن رغم ظروف البلاد وحدوث الأزمة الاقتصادية في هذا العام إلا أن متوسط وزن النقود لهذا العام كانت أعلى من الوزن الشرعي للدينار أي أنها لم تتأثر بتلك الأزمة وزاد متوسط وزنها رغم سوء أحوال البلاد الاقتصادية فبلغ عدد ١٨ قطعة كان وزنهم ٩٠,٣ جم فكان متوسط وزنهم هو ٥,٠١ جم، ولكن رغم استمرار الأزمة الاقتصادية إلا أن السنوات التي تمت فيها تلك الإصدارات كان متوسط أوزانهم قريب من الوزن الشرعي أو يزيد بنسبة بسيطة عنه.

ولكن نجد أن عام ٥٩٥هـ/١١٩٨ - ١١٩٩م، قل متوسط عدد وزن الدنانير عن الوزن الشرعي للدينار، والبعض الآخر يزيد عن الوزن الشرعي لها فبلغ وزن ٦ قطع ٢٢,٤١ جم كان متوسط وزنهم ٣,٧٣ جم، أي أنه يقل عن الوزن الشرعي فربما تكون الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد وحدوث الأوبئة والمجاعات قد أثرت على وزن النقود في ذلك العام فجاءت تنقص عن الوزن الشرعي، ومن ناحية أخرى نجد عند تحليلنا لوزن النقود دون أن نأخذ في الاعتبار متوسط أوزانها نجدها هي الأخرى كان معظمها يصل إلى الوزن الشرعي، وبعضها يقل عن الوزن الشرعي للدينار، والبعض الأخر يزيد عن الوزن الشرعي ففي المجموعة السابقة التي ذكرناها نجد أن هناك ٥٠ قطعة يقل وزنها عن الوزن الشرعي وتزن أكثر من ٣ جرامات، و٣ قطع يزيد وزنها عن ٢جرام، أما عدد القطع التي تزيد عن الوزن الشرعي فقد بلغ ٢١ قطعة يزيد وزنها عن ٥جرامات أي زيادة عن الوزن الشرعي، و٣ قطع يزيد وزنها عن ٦ جرامات، وقطعة واحدة يزيد وزنها عن ٧ جرامات، أي أن وزن النقود كانت تميل إلى الارتفاع أكثر من المعدل الطبيعي لها حتى تتجاوز الوزن الشرعي والبعض الأخر كان يقل عن المعدل الطبيعي للوزن الشرعي.

المنصور محمد بن عثمان: ٥٩٥ - ٥٩٦هـ / ١١٩٨ - ١١٩٩م:

في عام ٥٩٥هـ بلغ وزن ١٠ قطع ٤٥,٦٣ جم متوسط أوزانهم ٤,٥٦٣ جم[1]، وفي عام ٥٩٦ هـ/١١٩٨ - ١١٩٩م بلغ وزن ٧ قطع ٣٢,١٢ جم[2] متوسط وزنهم ٤,٥٨ جم.

---

(١) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١١٢، (3.71 – 4.50 – 3.76)

- Balog; op.cit. P. 114. ANS-UM (4.68) – Balog (5.27) (4.44) – Berman 182 (4.49) – BMC 299 (6.05) – Leuthold (4.04) – Paris-Mecca (4.69).

(٢) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١١٢، (4.34)

- Balog; op.cit.; P. 114. ANS-UM (4.00) – Balog (6.21) –Leuthold (3.96) – Paris-Mecca (3.95 – 3.46) – Yapi-Kredi (6.20).

الملك العادل محمد بن أيوب ٥٩٧ – ٦١٥هـ / ١١٩٩ – ١٢١٨م:

في عام ٥٩٧ هـ/١١٩٩ – ١٢٠٠م، بلغ وزن ١٣ قطعة من النقود الذهبية ٥٦,٥٢ جم[١] كان متوسط وزنهم ٤,٣٤٧ جم، وفى عام ٥٩٩ هـ/١٢٠١ – ١٢٠٢م بلغ وزن ١٨ قطعة ٨٣,٥٤ جم[٢] متوسط وزنهم بلغ ٤,٦٤ جم، وفى عام ٦٠٠ هـ/١٢٠٢ – ١٢٠٣م بلغ وزن ٢٦ قطعة من النقود الذهبية ١٢٢,٥٦ جم[٣] متوسط وزنهم ٤,٧١ جم، وفى عام ٦٠٢هـ/١٢٠٤ – ١٢٠٥م، بلغ وزن قطعة واحدة من النقود الذهبية ٦,٧٥ جم[٤]، وفى عام ٦٠٦هـ/١٢٠٨ – ١٢٠٩م، بلغ وزن ٧ قطع ٢٨,٢٢ جم[٥] بمتوسط وزن ٤,٠٣ جم، وفى عام ٦٠٧هـ/١٢٠٩ – ١٢١٠م، بلغ وزن ٥ قطع، ٢٠,٣جم[٦]، متوسط وزنهم ٤,٠٦جم، وفى عام ٦٠٨هـ/١٢١٠ – ١٢١١م بلغ وزن ٣ قطع، ١٤,٢٣جم[٧] بمتوسط وزن ٤,٧٤جم، وفى عام ٦٠٩هـ/ ١٢١١ – ١٢١٢م بلغ وزن ٣ قطع ١٨,٨٠جم[٨]، متوسط وزنهم ٦,٢٦جم، وفى عام ٦١٠هـ/١٢١٢ – ١٢١٣م بلغ وزن ٢ قطعة ٩,٣٧جم[٩]،

---

(١) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١١٤، (3.95 – 5.05– 3.00 – 4.44 – 5.00 – 4.15 – 5.38 – 3.35)

– د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركاراك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية،ص ٦٩، (3.86)

- Balog; op. cit.; P.116. Balog (6.83)–BMC 342 (3.79)– 343 (3.82)-Paris-Mecca (3.90).

(٢) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١٤،

– (3.97) – (5.02) – (4.26) – (4.34) – (4.45) – (4.64) – (6.53) – (3.78) – (3.92) – (4.21) (4.55) – (4.70) – (3.95) – (5.30) – (5.23) – (4.22)

– د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركاراك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية،ص ٦٩، (6.65)

- Balog; op.cit.; P. 117. ANS –UM (3.82).

(٣) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١١٥،

(5.04) – (5.97) – (3.71) – (5.21) – (5.14) – (7.60) – (4.750) – (4.90) – (4.70) – (4.96) – (5.06) – (4.18) – (4.30) – (6.77) – (3.55) – (3.54) – (4.50) – (5.88)

- Balog; op.cit., P. 117. ANS-UM (4.80) – Balog (3.62) – BMC 345 (3.84) – Leuthold (4.86 – 3.98 - 3.04) – Paris - Mecca (4.86) – Yapi-Kredi (3.80).

(4)Lavoix; op.cit. P. 224, (6.75) gm.

(٥) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١١٥، (4.57)

- Balog; op. cit., 117. ANS (3.734) – Artuk 728 (4.40) – BMC 346 (4.70) – Horovitz (3.47) – Yapi-Kredi (3.45 – 3.90)

(٦)د.رأفت النبراوي، د.نورمان، د.نيكول، د.جبري باركاراك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص ٦٩، (3.86)

- Balog; op.cit.; P. 118. BMC 347 (3.00) – Paris (4.82) – Yapi-Kredi (4.17 – 4.45).

(٧) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١١٥، (4.60 – 5.46)

- Balog; op.cit., P. 118, (4.17)

(8) Ibid, P. 118. ANS-UM (6.307) – Balog (7.00) – Yapi-Kredi (5.50).

(9) Ibid, P. 118, (4.12)

متوسط وزنهم ٤,٦٨ جم وفى عام ٦١٤هـ/١٢١٦-١٢١٧م، بلغ وزن ٣ قطع ١٥,٩٣جم[١] بمتوسط وزن ٥,٣١ جم.

الكامل ناصر الدين أبو بكر أبو المعالى محمد بن العادل(٦١٥-٦٣٥هـ/١٢١٨-١٢٣٧م):

في عام ٦١٥هـ/١٢١٨م بلغ وزن قطعتين من النقود الذهبية ٨,٩١جم[٢] متوسط وزنهم ٤,٤٥جم، وقد بلغ وزن ٦ قطع من النقود الذهبية ٢٥,٢٣جم[٣]، وذلك في عام ٦١٦هـ / ١٢١٩م، وقد بلغ متوسط وزنهم ٤,٢٠جم، أما في عام ٦١٧هـ/١٢٢٠م فقد بلغ وزن قطعة واحدة من النقود الذهبية ٢,٨٣جم[٤]، وفى عام ٦١٨هـ/١٢٢١م بلغ وزن قطعتين من النقود الذهبية ٨,٩٥جم[٥]، متوسط وزنهم ٤,٤٧ جم، أما في عام ٦٢٠هـ/١٢٢٣م قد بلغ وزن قطعة واحدة من النقود الذهبية ٣,٨٥جم[٦]، وفى عام ٦٢١هـ/١٢٢٤م كان وزن ٦ قطع من النقود الذهبية ٣١,٥٤ جم[٧]، متوسط وزنهم ٥,٢٥ جم، وفى عام ٦٢٢هـ/١٢٢٥م بلغ وزن ٦ قطع من النقود الذهبية ٢٦,٨٨جم[٨]، متوسط وزنهم ٤,٤٨ جم، وفى عام ٦٢٥هـ/١٢٢٧م بلغ وزن ١٣ قطعة من النقود الذهبية ٦٣,٧٧جم[٩]، متوسط وزنهم ٤,٩٠جم، وفى عام ٦٢٦هـ/١٢٢٨م بلغ وزن١٧ قطعة من النقود الذهبية ٩٦,٤٩جم[١٠]،

---

(1) Balog; op.cit. P. 119. BMC 352 (4.36) – Yapi-Kredi (6.50) gm.
- وليم قازان، المسكوكات الإسلامية، ص ٣٣٥، gm (5.07)

(٢)د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركارك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص ٦٩، (5.21)
- Lavoix; op.cit. P. 224, (3.70)gm.

(3) Balog; op. cit., P. 146. – Balog (4.64) – Berlin 237 /1881/(3.41) – BMC 373 (3.69) – Samir Shamma (4.50) (5.30) – Weyli 6517 (3.69).

(٤) وليم قازان، المسكوكات الإسلامية، ص ٣٣٧، (2.83)gm

(5) Balog; op.cit., P.147. Balog (4.60) – (4.35) gm

(٦) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص١٢٣، (3.850)

(7) Balog; op.cit., P.147. ANS-UM (5.16) – Balog (6.95) – Horovitz (5.72) – Qstrup 1575 (4.21) – Samir Shamma (6.30).
- د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركارك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص ٧٠.

(8) Balog; op.cit., P.147. Artuk 736 (3.90) – Ashmolean A.C.Kay (4.61) – Balog (4.92) – Horovitz (4.20) – Munzel (5.10).

(٩) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١٢٣، gm (5.06) (4.64)
-د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركارك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص ٧٠، gm(4.92)
- Lavaix; op.cit. P. 241, (4.73) gm.
- Balog; op. cit.; P. 148 Artuk 737 (5.40) – Balog (5.15) – BMC 376 (5.28) – 377(4.45)–378(5.15)–379(4.66)–Munzel(4.72)–Paris(3.86)–Samir Shamma (5.75).

(١٠)د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركارك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص ٧٠، gm(7.23)
- ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١٢٣، gm(5.22) (7.30)
-

بلغ متوسط وزنهم ٥,٣٦ جم، وقد بلغ وزن ٢٤ قطعة من النقود الذهبية عام ٦٢٧هـ/١٢٢٩م، ١١٤,٨ جم[1]، كان متوسط وزنهم ٤,٧٨جم، وفى عام ٦٢٨هـ/١٢٣٠م، بلغ وزن ٣٠ قطعة من النقود الذهبية ١٣٤,٧٣جم[2]، ٤,٤٩جم، وفى عام ٦٢٩هـ/١٢٣١م، بلغ وزن ١٨ قطعة من النقود الذهبية ٧٢,١٢ جم[3] متوسط وزنهم ٤,٠٠جم وقد بلغ وزن ١٦ قطعة من النقود الذهبية أيضاً ٨٠,٦٢ جم[4] متوسط وزنهم ٥,٠٣ جم، وذلك في عام ٦٣٠هـ/١٢٣١ – ١٢٣٢م، وفى عام ٦٣١هـ/١٢٣٣م بلغ وزن ١٣ قطعة النقود الذهبية ٦٧,٥٦جم[5]، متوسط وزنهم ٥,١٣ جم.

=- Balog; op.cit., P. 149. Artuk 738 (7.30) – Balog (4.25) (5.35) – Berlin-Guthrie (6.25) – Berman 191 (6.40) – BMC 380 (3.31) – 381 (3.31) – Horovitz (740) (5.44) (3.22) – Munzal (4.48) – Paris (5.78) – Samir Shamma (4.80) (5.30) – Yapi-Kredi (4.15).

(1) Lavoix; op.cit. P. 242, (5.07) gm

- قازان، المسكوكات الإسلامية، ص ٣٣٧، gm (5.86)

- ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١٢٤، gm (4.49) (4.98).

- Balog; op. cit., P. 149, ANS-UM (3.94) – Artuk 739 (6.10) – Balog (6.50) (4.40) (5.87) – BMC 383 (4.02) – 383 (3.95) – Horovitz (5.80) (3.65) – Munchen 82626 (6.203) – Munzel (5.14) – Samir Shamma (4.50 – 4.88 – 3.63) – Yapi-Kredi (6.75 – 5.12 – 5.00 – 4.50 – 4.45) gm.

(٢) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١٢٤. (**5.10 – 4.59 – 5.31 – 5.21 – 5.63**)

– د. رأفت النبراوي، د.نورمان، د نيكول، د. جبري باركاراك،كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص٧٠، gm (6.07)

- Lavoix; op. cit., P. 337, (4.27) gm
- Balog; op. cit., P. 149, ANS-UM (5.78) (5.03) – Artuk 740 (4.30).
- Ashmolean.J.Schulman (4.05) – Balog (3.92 – 4.13) – Berlin – Guthrie (3.74 – 3.87) – BMC 384 (4.83) – 385 (4.78) – 386 (5.21) – 387 (5.39) – 388 (6.01) – Munzel (7.06) – Paris (6.30) – Samir Shamma (5.17) – Yapi-Kredi (5.30 – 5.05 – 3.80 – 4.20 – 3.52 – 3.90).

(٣) قازان، المسكوكات الإسلامية، ص ٣٣٧، (7.82)gm.

– ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١٢٤، (5.29 – 5.94 – 5.30 – 6.37)

- Balog; op.cit. P. 149, Artuk 741 (4.50) – Balog (4.50) – BMC 389 (3.45) – 390 (4.01), 391 (4.42) – 392 (3.92) – 383b (4.47) – Horovitz (5.10) – Paris (6.78) – Parisvogue (5.56) – Yapi-Kredi (7.00 – 5.95 – 4.64).

(٤) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١٢٥، gm (6.82 – 4.12 – 7.60)

– د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركاراك،كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص ٧٠ ، (4.93)

- Lavoix; op. cit., P.242, (5.05 – 6.13) gm.
- Balog; op. cit., P.149, ANS (4.75) – Artuk 742 (4.95) – Baloy (2.30) – Horovitz (6.20) – Munzel (4.48) – Paris R.N. 1935 (4.52) – Samir Shamma (3.95 – 3.85 – 2.90) – Yapi-Kredi (4.12)gm

(٥) قازان، المسكوكات الإسلامية، ص ٣٣٧، gm (4.78).

– د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركاراك،كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص ٧٠، gm (4.32).

– ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١٢٥، gm (5.48 – 4.89)

وفى عام ٦٣٢هـ/١٢٣٣ – ١٢٣٤م، بلغ وزن ١٨ قطعة من النقود الذهبية ٩٢,٨٩جم[١]، متوسط وزنهم بلغ ٥,١٦جم، وفى عام ٦٣٣هـ/١٢٣٤ – ١٢٣٥م بلغ وزن ١١ قطعة من النقود الذهبية ٦١,٤٤ جم[٢] متوسط وزنهم ٥,٥٨ جم، وفى عام ٦٣٤هـ/١٢٣٥ – ١٢٣٦م، بلغ وزن ١٣ قطعة من النقود الذهبية ٦١,٤٣جم[٣] متوسط وزنهم ٤,٧٢ جم، وبلغ وزن ٧ قطع من النقود الذهبية ٣٥,١٦جم[٤] متوسط وزنهم بلغ ٥,٢٢ جم وذلك في عام ٦٣٥هـ/١٢٣٦ – ١٢٣٧م.

وفى عام ٦٣٦هـ/١٢٣٧ – ١٢٣٨م، بلغ وزن ١٩ قطعة من النقود الذهبية ١١٨,٩٣ جم[٥] متوسط وزنهم ٦,٢٥ جم، وفى عام ٦٣٧هـ / ١٢٣٨ – ١٢٣٩م، بلغ وزن ٦ قطع من النقود الذهبية ٣٤,٩٥ جم[٦] متوسط وزنهم ٥,٠٨ جم.

دنانير الصالح نجم الدين أيوب: ٦٣٧ – ٦٤٧ / ١٢٤٠ – ١٢٤٩م:

ضرب الصالح نجم الدين أيوب دنانير ذهبية هو الآخر، ففي عام ٦٣٨هـ/١٢٤٠ – ١٢٤١م، بلغ وزن ٦ قطع من النقود الذهبية ٢٨,٦٩ جم[٧] بلغ متوسط وزنهم ٤,٧٨ جم، وفى

= - Balog; op.cit., P. 150, Artuk 743 (4.40) – BMC 394 (4.98) – 395 (7.06) – Horovitz (6.20) Munzel (4.80)- Paris (7.24)– Paris R.N. 1935 (4.17) – Yapi-Kredi (4.70-4.54).

(١)د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركارك،كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص ٧٠، gm (5.95)
– ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١٢٥، gm(3.70 – 5.26 -- 4.80 – 4.34)

- Balog; op. cit., P.150, Artuk 744 (5.85)– Ashmolean A.C.Kay (4.37)-Balog (4.46 – 6.84) - BMC 374 (7.43) – 396 (5.33) – 397 (5.80) – Horovitz (5.95 – 2.85) – Munzel(6.60)–Paris R.N.1935(6.11)– Samir Shamma (3.90)–Yapi-Kredi (3.35)gm.

(٢) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ٢٥، (4.70)، د.رأفت النبراوي، د.نورمان، د نيكول، د.جبري باركارك،كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص٧١، (4.63)، قازان، المسكوكات الإسلامية، ص ٣٣٧، (6.06)

- Balog; op.cit., P.150. ANS (4.79) – Balog (6.21) (5.68) – Berlin-Guthrie (7.61) BMC 398 (5.78) 399 (3.92) – Horovitz (5.90) – Paris (6.16).

(٣) قازان، المسكوكات الإسلامية، ص ٣٣٧، gm (4.72)

- Balog; op.cit., P.150. Artuk 745 (4.30) – Balog (5.63 – 4.13) – BMC 400 (4.49) – 401 (4.56) – 402 (5.20) – Horovitz (3.80) (6.91) – Mitchell – Brown (3.67) – Samir Shamma (4.17) – Yapi-Kredi (5.55 – 4.25).

(4) Lavoix; op.cit. P. 242, (5.10) gm., - Balog; op. cit., P.150, Balog (5.71) – BMC 403 (3.03)– 404 (6.01)–Horovitz (5.95)–Qstrup 1576 (3.71)–Yapi-Kredi (5.65).

(5)Balog; op.cit., P.179, ANS-UM (5.79) – Artuk 748 (3.40) – Awad (5.70) – Balog (4.94 – 7.28–5.90 – 4.23) – BMC 421 (3.80). Fahmy 285 (6.54) – 286 (4.65)– Horovitz (6.45). Khediv 1429 (4.20) – Leuthold (10.90 – 10.00 – 5.42) – Munzel (5.67)–Qstrup 1590 (3.51)–Samir Shamma (5.86)– Weyl 6529 (3.50).

(6)Balog; op.cit., P. 179. ANS (4.94) – ANS-UM (5.51) – Balog (4.47 – 3.70) – Fahmy 287 (6.23) 288 (7.25).

(٧) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١٢٨، gm (6.45)، د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركارك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص ٧٢، gm(4.30)

عام ٦٣٩هـ/ ١٢٤١ – ١٢٤٢م، بلغ وزن ٥ قطع ٢٢,٧٩ جم[1] بلغ متوسط وزنهم ٤,٥٥ جم، وفي عام ٦٤٠ هـ/١٢٤٢ – ١٢٤٣م، بلغ وزن ٧ قطع ٢٩,٧٢ جم[2] متوسط وزنهم ٤,٢٤ جم وفي عام ٦٤١هـ/ ١٢٤٣ – ١٢٤٤م، بلغ وزن ٥ قطع ٢٣,٩٧جم[3] متوسط وزنهم ٤,٧٩ جم، وفي عام ٦٤٢هـ/١٢٤٤ – ١٢٤٥م، بلغ وزن ٤ قطع ١٧,٠٢جم[4] متوسط وزنهم ٤,٢٥جم، وفي عام ٦٤٣هـ/١٢٤٥-١٢٤٦م بلغ وزن ١٠ قطع ٤٦,٩٦جم[5] متوسط وزنهم ٤,٦٩ جم وفي عام ٦٤٤هـ/١٢٤٦م، بلغ وزن قطعة واحدة ٤,١٩ جم[6].

وعند تحليلنا لمتوسط وزن مجموعة النقود السابق ذكرها فنحن نجد في عهد المنصور محمد بن عبد العزيز عثمان، فعلى الرغم من حدوث أزمة اقتصادية في البلاد واستمرارها من عام ٥٩٢هـ/ إلى عام ٥٩٥هـ وما بعد ذلك إلا أن متوسط وزن النقود لم يتأثر بتلك الأحوال الاقتصادية السيئة التي عمت بالبلاد في عهده، فتراوح المتوسط عام ٥٩٥هـ/١١٩٨م حول ٤,٠٦ جم أي زيادة طفيفة قل عن الوزن الشرعي الذي يبلغ ٤,٢٥جم، ولكن من الناحية الأخرى نجد أن هناك دنانير زادت عن الوزن الشرعي للدينار، وهناك دنانير أخرى انخفض الوزن الشرعي لها، فهناك ٥ قطع من النقود الذهبية يزن حجمها ٣ جرامات فأكثر أي تقل عن الوزن الشرعي، أما القطع الذهبية التي زادت عن الوزن الشرعي لها فكان عددها ٣ يزيد وزنها عن ٦ جرامات، وقطعة نقود ذهبية واحدة يزيد وزنها عن ٥ جرامات، كل هذا في مجموعة من قطع النقود

- Balog; op.cit., P.182., BMC 423 (4.23) – Horovitz (3.96) – Khediv 1431 (4.20) – Yapi-Kredi (5.55).

(١) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ٢٩، gm (4.310)، د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركارك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص ٧٢، 4.31)gm)

- Balog; op. cit., P.182, ANS-UM (4.32) – Balog (4.36) – Khediv 1430 (4.20).

(٢) قازان، المسكوكات الإسلامية، ص ٣٣٨، 4.38)gm)، د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركارك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص ٧٢، gm (4.38)

- Balog; op.cit., P.182, Ashmolean. A.C. Kay (4.08) – Balog (4.17) – BMC 425 (4.30) 426 (4.18). Khediv. 1432 Paris (4.24).

(3) Ibid, P.182, Artuk 753 (4.50)– BMC 426 d (4.23)–Qstrup1592(4.30)–Wien629(4.30).

– قازان، المسكوكات الإسلامية، ص ٣٣٨، gm (6.64).

(4)Balog; op.cit., P.183, Artuk 752 (4.25) – Balog (4.28) - BMC 426 k (4.21) – Leuthold (4.28).

(5) Ibid. P. 183. Awad (4.10) – Balog (4.38) (4.30) (4.35) – Berlin 239/1881 (4.30) – BMC 427 (4.30) – Horovitz (4.20) – Paris (4.28) – Weyl 6532 (8.70) – Yapi-Kredi (4.05).

(٦) ابن بعرة، كشف الأسرار، ص ١٢٩، gm (4.19).

الذهبية عددها ١٦ قطعة، أي أن هناك تذبذب واضح واختلاف في وزن الدنانير سواء بالزيادة أو بالنقص، وتسمى في هذه الحالة قطع نقود ذهبية.

أما الفترة التي حكم فيها العادل محمد بن أيوب البلاد، فهي فترة من أسوأ الفترات التي حدثت فيها أزمة اقتصادية في البلاد نتيجة انخفاض مياه النيل فاضطربت أحوال البلاد المصرية كلها، فقد بلغ متوسط وزن ١٣ قطعة من النقود الذهبية في عام حدوث الأزمة ٤,٣٤ جم، وظل على ذلك الحال في سنوات ٥٩٩هـ - ٦٠٨هـ، ولكنه عاد إلى الزيادة عن الوزن الشرعي وظهر ذلك في عام ٦٠٩ هـ أنه من خلال ٣ قطع بلغ متوسط أوزانهم ٦,٢٦ جم فزاد الوزن الشرعي للدينار نفسه، أي أن متوسط وزن النقود في فترة حكم الملك العادل سيف الدين أبو بكر محمد بن أيوب لم تتأثر بحدوث الأزمات الاقتصادية في البلاد، إلا أننا نجد على الجانب الآخر قطع نقود ذهبية اقتربت من الوزن الشرعي للدينار، وهناك البعض قل عن الوزن الشرعي للدينار، والبعض الآخر زاد عن الوزن الشرعي للدينار فنجد أن هناك ٢٤ قطعة نقود ذهبية بلغ وزنهم ٣ جرامات فأكثر حيث انتهى عند ٣,٩٧جم أي أقل عن الوزن الشرعي للدينار، وهناك عدد كبير من القطع الذهبية تبلغ وزن الواحدة منها ٦ جرامات فأكثر من ذلك، وعددها ٥ قطع من النقود الذهبية، ربما أراد أن يتم التعامل بها على أساس أنها دينارين، وهناك قطعتين من النقود الذهبية وزنهم ٧جرامات فأكثر، و١٦ قطعة يزيد وزنها عن ٥ جرامات، إذن هناك تذبذب حول وزن الدنانير فهناك من لم يبلغ الوزن الشرعي، وهناك من زاد عن الوزن الشرعي لتلك الدنانير فنجد الانخفاض والارتفاع والتذبذب الدائم، لذلك تسمى في هذه الحالة قطع من النقود الذهبية، وليست دنانير.

وعند تحليلنا لمتوسط وزن نقود ودنانير الملك الكامل (٦١٥ - ٦٣٥هـ/١٢١٨ - ١٢٣٧م) نجد في السنوات التي سبقت حدوث الأزمة الاقتصادية التي جاءت في عام ٦١٧هـ بسبب الحملة الصليبية الخامسة على البلاد، نجد أن متوسط وزن قطعتين من النقود الذهبية بلغ عام ٦١٥هـ، ٤,٤٥جم، و ٦ قطع عام ٦١٦هـ، بلغ ٤,٢٠ جم أي أنها تقترب كلها من الوزن الشرعي للدينار سواء زادت بنسبة طفيفة أو قلت أيضاً بنفس النسبة، لكن نتيجة مجئ الحملة الصليبية الخامسة إلى دمياط وتوغلها في عام ٦١٧هـ، نجد أن هذه الحملة كان لها أثر كبير على الوضع الاقتصادي للبلاد فظهر أثرها في قطعة نقود تقل عن الوزن الشرعي للدينار لتزن ٢,٨٣ جم، ولكن في السنة التي مازالت فيها الحملة موجودة على أرض مصر بلغ متوسط وزن قطعتين من النقود الذهبية ٤,٤٧ جم أي أننا نستنتج أنه ربما تكون حالة البلاد الاقتصادية كانت لا تؤثر في النقود في بعض الأحيان وفى أحيان أخرى كان لها تأثير كبير، وعلى الجانب الآخر إذا أخذنا في الاعتبار أن هناك وزن زادت عن الوزن الشرعي للدينار والبعض الآخر انخفض عن هذا الوزن نجد

أنه بلغ عدد القطع التي زادت عن الوزن الشرعي للدينار قطعتين بلغ وزنها أكثر من ١٠ جرامات، ١٣ قطعة بلغ وزنها أكثر من سبع جرامات، ٢٩ قطعة بلغ وزنها أكثر من ٦ جرامات، ٦٤ قطعة يزيد وزنها عن ٥ جرامات، أي أن هناك ١٠٨ قطعة من النقود الذهبية للملك الكامل يزيد وزنها عن الوزن الشرعي للدينار، أما بالنسبة للنقود الذهبية التي يقل وزنها عن الوزن الشرعي فهناك ٣٦ قطعة تزن ٣ جرامات فأكثر، وهناك ٤ قطع يبلغ وزنها ٢ جرام فأكثر.

هكذا نجد التذبذب الواضح في وزن الدنانير التي ضربت في عهد الملك الكامل سواء بالارتفاع أو بالانخفاض، فنجد أنها تجاوزت نسبة كبيرة عن وزنها الشرعي فنجد أن النسبة التي بلغت ١٠ جرامات فأكثر ربما أنه دمج دينارين في دينار واحد، ربما بل من المحتمل أنها ضربت على أساس أنها ثلاثة دنانير فتصبح في هذه الحالة قطعة ذهبية واحدة، ولكنه أيضاً لم يلتزم الوزن الشرعي في ذلك لأنه ربما اعتبر وزن القطعة الذهبية الواحدة ٥ جرامات، فلم يلتزم بالنسبة الشرعية للوزن، وربما بل من المرجح أن الهدف من ذلك التعامل بالدنانير عن طريق الوزن وليس العدد

ورغم الظروف الاقتصادية السيئة التي مرت بالدولة الأيوبية نتيجة الفتن والاضطرابات بين أبناء البيت الأيوبي في بداية حكم الصالح نجم الدين أيوب الذي وجد خزانة البلاد خاوية من النقود أي لم يجد أي شئ في خزانة الدولة، إلا أننا نجد أن متوسط وزن قطع النقود الذهبية التي تم إصدارها في عصره تميل كلها حول الوزن الشرعي أو تزيد بنسب مختلفة ولكنها كلها تتراوح بين ٤,١٩جم إلى ٤,٧٩جم، أي أنها لم تتأثر بأحوال البلاد الاقتصادية التي كانت تنتشر في البلاد نتيجة الفتن والاضطرابات إلى جانب مجيء الحملة الصليبية السابعة، ولكن من ناحية أخرى نجد أن هناك قطع من النقود الذهبية زادت نسبتها ووزنها عن الوزن الشرعي للدينار، وهناك قطع من النقود الذهبية انخفض وزنها عن الوزن الشرعي للدينار، فالمجموعة السابقة من قطع النقود الذهبية توضح أن هناك قطعة واحدة من الذهب بلغ وزنها ٨,٧٠جم، ربما كان دينارين في دينار واحد، وقطعتين يزيد وزنهما عن ٦ جرامات، وقطعة أخرى واحدة زاد وزنها عن ٥ جرامات، وما يقل عن الوزن الشرعي فقد بلغ دينار واحد.

ونتيجة لما سبق نرجح أن هذا الاضطراب الذي بدا واضحاً في وزن الدنانير سواء بالارتفاع أو الانخفاض ربما كان مقصوداً حتى يصير التعامل بها بالوزن وليس بالعدد وهذا ما وضح من خلال وزن قطع من النقود الذهبية قفزت عن الوزن الشرعي للدينار إلى الضعف في الأمثلة السابقة.

أوزان الدنانير في العصر المملوكي البحري وأثر الأزمات الاقتصادية عليها:

كانت شجر الدر أول ملكة تفتتح حكم مصر في عصر المماليك البحرية بل بالتحديد في بداية ظهور نجم المماليك البحرية، وذلك عام ٦٤٨هـ / ١٢٥٠م، حيث تربعت على عرش مصر،

وأصدرت نقوداً من نوع الدنانير الذهبية تحمل أسمها، والدليل على ذلك أنـه في عـام ٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م، بلغ وزن ٣ قطع من النقود الذهبية ١٣,١٨ جم[1] متوسط أوزانهم ٤,٣٩ جم وفى عهد الصغير الملك الأشرف مظفر الدين أبو الفتح موسى عام ٦٤٩هـ/١٢٥١م بلغ وزن قطعتين من النقود الذهبية ٩,٢٥ جم[2] متوسط وزنهم ٤,٦٢ جم.

وفى عهد المظفر عز الدين أيبك عام ٦٥٤هـ/١٢٥٦م، بلغ وزن قطعتين من النقود الذهبية ٦,٩٣جم[3] متوسط وزنهم ٤,٦١ جم، وفى عهد المنصور نور الدين على ٦٥٧هـ/١٢٥٧-١٢٥٨م، بلغ وزن قطعتين من النقود الذهبية ١٠,٣٨ جم[4] بلغ متوسط وزنهم ٥,١٩ جم.

وفى عهد المظفر سيف الدين قطز ٦٥٨هـ/١٢٥٩م، بلغ وزن ١٥ قطعة من النقود الذهبية ٩٣,٠٨جم[5]، متوسط وزنهم ٦,٢٠ جم، وفى عهد الظاهر بيبرس البندقدارى تم ضرب نقود ذهبية بأوزان مختلفة وفى سنوات مختلفة ففي عام ٦٥٩هـ/١٢٦٠م بلغ وزن قطعة واحدة من الذهب ٥,٦١ جم[6]، وفى عام ٦٦٠هـ/١٢٦١م بلغ وزن قطعة واحدة من النقود الذهبية ٥,٢٨ جم[7]، وفى عام ٦٦١هـ بلغ وزن قطعتين من النقود الذهبية ١٠,٢٥ جم[8]، بلغ متوسط وزنهم ٥,١٢ جم، وفى عهد العادل بدر الدين سلامش ٦٧٨هـ/١٢٧٩م لم يتم ضرب نقود ذهبية، ولكن تم ضرب دراهم فضية[9] ويرجح أن سوء الأحوال الاقتصادية واستمرار حدوث الفتن والاضطرابات وصراع المماليك وقتالهم خاصة وأن كل شخص منهم يرى في نفسه القدرة والقوة التي يحكم بها البلاد

---

(1) Balog; The Coinage of the Mamluk Sultans, P. 71, BMC 469 (4.40) – Balog, BIE 1950, P. 231. (4.32).

- وقد ذكر د. سامح فهمى فى رسالته للدكتوراه عن المسكوكات والقيم النقدية فى العصر المملوكى البحرى قطعة من الدنانير بوزن (4.46) وتأخذ نفس الرقم الذى أخذه بالوج وهو ٤٦٩ والتى تزن (4.40)، إذ تكون القطعة الثالثة هى التى تزن (4.46)gm، راجع: د. سامح فهمى، المسكوكات والقيم النقدية، ص ٦٠٠.

(2) Balog; op. cit, P 71, Balog, BIE 1949, PP. 187 – 190 (4.99) gm.

– وليم قازان، المسكوكات الإسلامية، ص ٣٤٠. (4.26)gm

(3)Balog; op. cit, P. 75, Thrburn. BMC, 470 a (4.21) gm

– وليم قازان، المسكوكات الإسلامية، ص ٣٤٠. (5.42)gm

(4)Balog; op. cit, P. 79, Balog, BIE 1950, P. 237, No. 3 (5.80) Gotha No. 1046 (4.58) gm.

(5) Ibid, P. 83. Balog, BIE 1950, PP. 239 – 294; No. 9 (600); No. 10 (5.25); No. 11 (7.14) No. 12 (6.0), No. 13 (5.49), No. 14 (7.49), No. 15 (5.40), No. 16 (7.46), No. 17 (6.41), No. 18 (5.85), No. 19 (9.38), No. 20 (5.34), No. 21 (5.24), No. 22 (5.24), No. 23 (5.30).

(6) Ibid, P. 88. (5.61) gm.

(7) Ibid, P. 88. Siouffi. P. 18, (5.28) gm.

(8) Ibid, P. 88. L 707 (5.80) – Balog (4.45) gm.

(9) Ibid, P. 110.

فمن هنا ساءت الأحوال والظروف، ولم تسمح بضرب دنانير من الذهب، واستعيض عنها بضرب الدراهم الفضية، وفى عهد الأشرف صلاح الدين خليل بن قلاوون عام ٦٩٠هـ/١٢٩١م، تم ضرب قطعة واحدة من الذهب بوزن ٤,٦٠جم[١]، وعام ٦٩١هـ/١٢٩٢م ضربت قطعة ذهبية لأنها زادت عن الوزن الشرعي حيث بلغت ٦,٨٠جم[٢].

وفى نفس فترة حكم الأشرف خليل ٦٩٢هـ/١٢٩٢م، بلغ وزن ٥ قطع ٣١,٠٦جم[٣] بلغ متوسط وزنهم ٦,٢١جم، ولم يتم ضرب نقود ذهبية عام ٦٩٣ - ٦٩٤هـ/ ١٢٩٣ - ١٢٩٤م[٤]، وفى عهد العادل زين الدين كتبغا بلغ وزن قطعتين من النقود الذهبية ١٦,٧٩جم[٥] بمتوسط ٨,٣٩ جم وكان ذلك عام ٦٩٤هـ/١٢٩٤م، وفى عام ٦٩٥هـ/١٢٩٥م بلغ وزن قطعتين من النقود الذهبية لكتبغا أيضاً ١٢,٥٤جم[٦] متوسط وزنهم ٦,٢٧جم، وفى عهد السلطان المنصور حسام الدين لاجين ٦٩٧هـ/١٢٩٧م بلغ وزن ٣ قطع من النقود الذهبية ١٧,٢٢جم[٧] متوسط وزنهم ٥,٧٤جم.

وفى فترة حكم الناصر محمد بن قلاوون الثانية بلغ وزن قطعة واحدة من الذهب عام ٦٩٨هـ/١٢٩٨م، ٣,٦٦جم[٨]، وفى نفس فترة حكم الناصر محمد الثانية بلغ وزن قطعتين من النقود الذهبية عام ٧٠٧هـ/١٣٠٧م، ٧,٢٧جم[٩] متوسط وزنهم ٣,٦٣جم، وفى عام ٧٠٩هـ/١٣٠٩م في عهد بيبرس الثانى لم يتم ضرب نقود ذهبية ولكن تم ضرب دراهم فضية[١٠] وربما لم يتم إصدار دنانير ذهبية لسوء أحوال البلاد الاقتصادية حيث قصر ماء النيل عن الحد الطبيعى

---

(1)Balog; op. cit., P. 120. (4.60) gm.
(2) Ibid, P. 120. ANS (6.80) gm.
(3) Ibid, P. 121. BMC 495 (6.42), Khediv. 1510. ANS (3.84) – Balog (5.80)
– وهناك قطعتين تم ضربهما فى عهد الأشرف صلاح الدين خليل أوزانهما (7.12) (7.88)، د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د ليكول، د. جبري باركاراك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص ٧٧ ولكن السنة مفقودة أى الرقم الأخير ٦٩؟، ويرجع إلى أنهما تم ضربهما فى عهد الأشرف خليل ٦٩٢هـ.
(٤) ذكر Balog أنه لم يتم ضرب دنانير ذهبية عام ٦٩٣هـ ولا توجد عملة، ص ١٢٥، راجع:
- Balog; op. cit, P. 125
(٥) قازان، المسكوكات الإسلامية، ص ٣٤٢، gm (8.39)
د. سامح فهمى، المسكوكات والقيم النقدية، ص ٦٠٦، gm (8.40)
(6)Balog; op. cit, P. 126. (6.60) gm.
- Henri Lavoix; Catalogue des Monnaies Musulmanes, PP. 336 - 337. (5.94).
(7)Lavoix; op.cit. P. 346, (5.37) gm, (ولكن التاريخ مفقود ٦٩؟) - BM. Salurgie 1901. 10-681 (5.50) – ANS (6.35)
(٨) كتالوج المتحف البريطانى عن د. سامح فهمى، المرجع السابق، ٤٩٨ (٣,٦٦)gm، ص ٦٠٦.
(٩) د. سامح فهمى، المرجع السابق، (٦,٠٩) (١,١٨)gm، ص ٦٠٦.
(١٠) د. سامح فهمى، المسكوكات والقيم النقدية، ص ٦٠٧.

في الوقت الذي شرقت فيه البلاد مع ارتفاع الأسعار ووجود الغلاء[1]، هذا إلى جانب الفتن والاضطرابات التي سادت في تلك الفترة بين المماليك للوصول إلى كرسي الحكم على اعتبار أنهم كلهم أقوياء.

كل هذه الأسباب حالت دون ضرب نقود ذهبية ربما لاختفاء الذهب أو اكتنازه أو تهريبه للخارج، فسوء الأحوال الاقتصادية أدت إلى سوء الأحوال النقدية في هذا العام.

ولكن في نفس العام ٧٠٩هـ/١٣٠٩م عندما تولى الناصر محمد بن قلاوون الحكم للمرة الثالثة بلغ وزن قطعة واحدة من النقود الذهبية ٧,٨٢جم[2] أي أنه يزيد عن الوزن الشرعي للدينار بكثير، ولم يعرف ما الهدف الذي جعل الناصر محمد يضرب مثل هذا الدينار، هل أراد أن يتم التعامل بالدنانير على أساس الوزن وليس العدد أم ماذا ..؟ ربما أراد دمج ينارين في دينار واحد فأصبحت قطعة نقود ذهبية وليست دينار أي على أساس الوزن وليس العدد.

وفى عام ٧١٣هـ/١٣١٣م، بلغ وزن ٧ قطع من النقود الذهبية يزيد وزنها عن الوزن الشرعي لحجم الدينار، إذ كان مجموع وزنها ٤٩,٥جم[3] بمتوسط وزن ٧,٠٧٢جم، وفى عام ٧٢٤هـ/١٣٢٣م بلغ وزن قطعة من الذهب ٩جم[4]، وبلغ أيضاً وزن قطعة واحدة من الذهب ٨,٥٩جم، وفى عام ٧٣٠هـ/١٣٢٩م[5]، زيادة عن الوزن الشرعي لحجم الدينار، وفى عام ٧٣٣هـ / ١٣٣١-١٣٣٢م بلغ وزن قطعتين من النقود الذهبية ١١,٣٨ جم[6] بمتوسط وزن ٥,٦٩ جم، وفى عام ٧٣٨هـ / ١٣٣٦-١٣٣٧م، بلغ وزن قطعتين من النقود الذهبية ١١,٤٦جم[7] بمتوسط وزن ٥,٧٣ جم، وزادت وزن الدنانير بصورة غير طبيعية، ففي عام ٧٣٩هـ / ١٣٣٨-١٣٣٩م، بلغ وزن قطعة واحدة من النقود الذهبية ٧,٩٢ جم[8] وفى عام

---

(١) حامد زيان، الأزمات الاقتصادية، ص٣٩.

(٢) سامح فهمي، المرجع السابق، ص ٦٠٧.

(٣)المرجع نفسه، ص ٦٠٧، دار الكتب ١٥١٢، ٢٠٤٩ (gm(٧,٥٣، المتحف البريطاني ٤٩٩ (٥,٩٧)جم، دار الكتب ١٥٢٣ ، ٢٠٥٠ (٥,٤٩٧)جم، دار الكتب ١٥١٣. ٢٠٥١ (٥,٤٩٧)جم، دار الكتب ١٥٢٣. ٢٠٥٢ (٨,٥٥٠)جم، باللوح ١٧٧ (٥,١٠جم).

Balog; op.cit. P. 137. – BMC 499 (5.95) gm

هذا الرقم ذكره سامح فهمي بوزن ٥,٩٧جم، وعند باللوح ٥,٩٥جم بنفس الرقم.

(٤) سامح فهمي، المرجع نفسه، ص ٦٠٧.

(٥)د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركاراك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص٧٨.

(6)Balog; op. cit, p 139. BM, Lincoln Johnston 1906 4-350 (6.0); Jungfleisch(5.38) gm

(٧)د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركاراك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص ٧٧ ، (5.44)gm

(8) Balog; op. cit, p 139 – BMC 500 (7.92) gm.

٧٤٠هـ / ١٣٣٩-١٣٤٠ بلغ وزن قطعة واحدة من النقود الذهبية ٧,٨٥ جم[1] وفي عام ٧٤١هـ / ١٣٤٠-١٣٤١م بلغ وزن قطعة واحدة من النقود الذهبية ٦,٨٠جم[2].

وعند تحليلنا لوزن النقود في عصر المماليك البحرية نجد تباين وزن النقود الذهبية دليل على أنه لم يكن هناك التزام بالوزن الشرعي للدينار، وذلك نظراً لندرة الإصدارات الذهبية من ناحية وللتعامل بالوزن من ناحية أخرى.

فمنذ بداية عهد المماليك إلى نهاية عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون نلاحظ أنها كانت قريبة من الوزن الشرعي للدينار في أول الأمر، على الرغم من انخفاض وارتفاع معدل الزيادة من قطعة لآخرى، ولكن الملاحظ هو زيادة نسبة متوسط وزن النقود عن الوزن الشرعي للدينار حتى في أيام الأزمات الاقتصادية، فبرغم مرور البلاد بأزمة اقتصادية في عهد السلطان قطز عند محاربته للتتار وعدم وجود أي شئ في خزانة البلاد، إلا أنه في ذلك العام ٦٥٨هـ / ١٢٥٩م كان متوسط وزن ١٥ قطعة من النقود الذهبية ٦,٢٠جم، وهو ما يعكس الحالة الاقتصادية للبلاد في ذلك الوقت، من المرجح أن تذبذب وزن النقود الذهبية وعدم ثبات وزنها دليل على تدهور اقتصادي تعاني منه البلاد، فربما أن تلك النقود الذهبية قد ضُربت بعد هزيمة التتار لأن خزينة البلاد خاوية ولم يوجد بها نقود أو حتى ذهب، وكان كله موجود عند الأمراء وكبار رجال الدولة وكانت حالة البلاد الاقتصادية سيئة لدرجة كبيرة لم تسمح معها بضرب نقود ذهبية ذات وزن شرعي للدينار.

هذا وعلى الرغم من استقرار الحالة الاقتصادية في عهد الظاهر بيبرس إلى حد ما فيحتمل أن تكون الحالة النقدية مستقرة معها إلى حد ما بدليل أن متوسط وزن النقود الذهبية التي ضربت في عهده وان كانت تزيد أوزانها بدرجة قليلة عن الوزن الشرعي للدينار إلا أنها كانت في ثبات في سنوات حكمه كلها، أي كانت ثابتة تتراوح ما بين ٥ جرامات إلى أكثر من ذلك بقليل.

وبمقارنة سنوات ضرب النقود الذهبية وأوزانها وأوزانها في عصر المماليك البحرية نجد أنه في عهد السلطان العادل بدر الدين سلامش ٦٧٨هـ / ١٢٧٩م لم يتم إصدار نقود ذهبية في عهده، ويرجح ذلك سوء الأحوال الاقتصادية التي عاشتها البلاد في عهده والتي شهدت مزيد من الفتن والاضطرابات التي عاشها المماليك من أول حكمهم إلى نهايته فتسبب ذلك في سوء أحوال البلاد الاقتصادية والنقدية والتي أثرت على النقود فلم يضرب نقود ذهبية في هذا العام واستعيض

---

(1) Lavoix; op.cit; p 326 – (7.85) gm.
أيضا عند بالوج نفس الوزن ونقله عن
Balog; op. cit., p 139
L 814 (7.85) Lavoix

(2) Balog; op. cit., p 140 – BMC 500k (6.80) gm

بضرب دراهم فضية حتى يتيسر بها المعاملات النقدية، ولكن نعود مرة أخرى لنجد ارتفاع متوسط وزن الدنانير بنسب ٤,٦٠ جم، ٦,٨٠ جم في أعوام ٦٩٠هـ، ٦٩١هـ على الرغم من حروب الأشرف خليل لاسترداد عكا من أيدي الصليبيين كانت في تلك الأعوام إلا أننا نجد أن الدينار يدور حول الوزن الشرعي عام ٦٩٠هـ، ويرتفع وزنه الشرعي عام ٦٩١هـ، أي أن هناك عدم استقرار في وزن النقود سواء بالارتفاع أو الانخفاض.

والشيء الواضح في تلك الفترة هو ارتفاع وزن الدنانير بصورة كبيرة في سنوات متتالية إلا أنه في عام ٦٩٣هـ كما ذكر Balog أنه لم تضرب نقود ذهبية ربما لأن تلك الفترة شهدت سوء في أحوال البلاد الاقتصادية خاصة عندما نقص ماء النيل عن الزيادة وهبط فأصيبت البلاد بأسوأ أزمة اقتصادية في زمن المماليك البحرية، لذلك فمن المرجح أنه لم يتم ضرب دنانير ذهبية في ذلك العام، وعلى الجانب الأخر نجد أنه في عام ٦٩٤هـ ومع استمرار حدوث الأزمة الاقتصادية التي أصابت البلاد والعباد إلا أن العادل كتبغا ضرب نقوداً ذهبية متوسط نسبها زاد عن الوزن الشرعي للدينار زيادة بمثابة الضعف، ففي عام ٦٩٤هـ / ١٢٩٤م كان متوسط وزن قطعتين من النقود الذهبية ٨,٣٩جم وهذا في حد ذاته بمثابة الضعف إذ بلغ وزن كل قطعة واحدة من النقود الذهبية ٨,٣٩ جم، ٨,٤٠ جم وفاقت أوزانها الوزن الشرعي للدنانير، وحدث ذلك نتيجة ما فعله كتبغا ووزيره فخر الدين، واتسع تلزيم أعمال الدولة مقابل أخذ البراطيل من الولاة والمحتسبين، فحدث أن ضربت أعداد هائلة من الفلوس حتى انتشرت... وصار أمر عدها في المعاملات شاقاً عسيراً فأصبح النقد يوزن ولا يعد، وهذه أول مرة يخسر النقد فيها صفة العد ليصبح محلا للوزن.

استمرت حالة التذبذب في وزن النقود في العصر المملوكي البحري سواء بالارتفاع أو الانخفاض، ذلك الانخفاض في الوزن الذي يرجع إلى قرض حواف الدنانير، وخاصة دنانير السلاطين الأوائل منهم، هذا إلى جانب عمليات القص والهرش وهي عمليات بطبيعة الحال كان لها تأثير على وزن النقود الذهبية، ومن المرجح أنه قصد بقرض الدينار ضبط المعاملة به أثناء المبادلات التجارية، وذلك بقرض الزائد منها حيث أصبح التعامل بالدينار المملوكي بالوزن وليس بالعدد[١] كما سبق أن ذكرنا، ففي عام ٧٠٧هـ انخفض متوسط وزن النقود الذهبية وقل بنسبة كبيرة عن الوزن الشرعي للدينار، فقد بلغ متوسط وزن قطعتين من النقود الذهبية في تلك العام ٣,٦٣ جم، ومن المحتمل أن يكون ذلك الانخفاض ناتج عن الأزمة الاقتصادية التي نتجت عن الفتن والاضطرابات

(١)سهام المهدى، دار ضرب الإسكندرية، ص ٢٨٨.

بين المماليك من اجل الوصول إلى كرسي السلطنة مما أدى إلى إهمال شئون البلاد من مختلف النواحي والجهات.

ونظراً لاستمرار سوء الأحوال الاقتصادية في تلك الفترة فلم يتم ضرب نقوداً من الذهب في عام ٧٠٩هـ / ١٣٠٩م في عهد بيبرس الجاشنكير وربما تم ذلك لسوء أحوال البلاد الاقتصادية حيث ازداد الأمر سوءاً بنقص مياه النيل عن الحد الطبيعي وشراقي أراضي البلاد وارتفاع الأسعار واستمرار موجة الغلاء في البلاد، كل هذه الأسباب أدت إلى عدم ضرب نقود ذهبية.

وما حدث في عهد الناصر محمد بن قلاوون يوضح أن الوزن الشرعي للدينار كان قد اختفى تماماً فأخذ يرتفع بصورة غير طبيعية وبنسبة كبيرة، ففي عام ٧١٣هـ / ١٣١٣م كان متوسط وزن ٧ قطع من النقود الذهبية هو ٧,٠٧٢ جم، بالإضافة أنه في عام ٧٣٠هـ / ١٣٢٩م وصل وزن قطعة واحدة من النقود الذهبية ٨,٥٩ جم، أي أن الدينار فقد وزنه الشرعي واختفى ذلك الوزن تماماً من تاريخ المماليك البحرية، أو ربما لأنه كان دينارين في دينار واحد، وأصبح الوزن المرتفع للدينار وفقدانه الشرعية سمة من سمات تاريخ النقود في العصر المملوكي البحري، حتى في عصر الناصر محمد بن قلاوون لم يُلتزم بالصيغة الشرعية للدينار، ربما لأنه أراد أن يتم التعامل بالدنانير على أساس الوزن وليس العدد لذلك زادت أحجام الدنانير وأوزانها بصورة كبيرة وزيادة غير طبيعية، حيث أصبحت مضاعفات الدينار هي أساس التعامل في ذلك العصر.

وبعد انتهاء عصر الناصر محمد بن قلاوون وتولى أولاده وأحفاده السلطة نجد أن الدنانير بدأ وزنها يرتفع ارتفاعاً غير طبيعياً عن الوزن الشرعي بنسبة كبيرة، ففي عام ٧٤٢هـ / ١٣٤٢م تولى المنصور سيف الدين أبو بكر الحكم فُعثر في عهده على قطعة واحدة من النقود الذهبية بلغ وزنها ٧,٣٩ جم(١) وذكر بالوج أن هذا السلطان لم تُضرب في عهده الدراهم ولكن ضربت العديد من الفلوس، وعُثر على قطعة واحدة من النقود الذهبية(٢)، هذا وان دل فانه يدل على سوء الأوضاع التي سادت في البلاد من جميع النواحي سواء أكانت سياسية، أو اقتصادية بسبب الفتن والاضطرابات، والصراعات المختلفة بين فئات المماليك مما أدى إلى الإهمال في كل شئ حتى أنهم لم يراعوا وزن الدنانير التي تم ويتم ضربها، وضرب العديد من الفلوس النحاسية.

---

(1) Broach p.342 no. 6 (p1.Ino.5). (7.39) gm

عن Balog; op.cit. p164

(2)Balog; op. cit. p164

وفى عام ٧٤٢هـ / ١٣٤٠-١٣٤١م بلغ وزن قطعتين من النقود الذهبية ١٣،٣٥ جم[١] بمتوسط وزن ٦,٦٧جم، وتم هذا في عصر الناصر شهاب الدين أحمد، ولكن في عهد الصالح عماد الدين إسماعيل ٧٤٣هـ / ١٣٤٢م بلغ وزن قطعتين من النقود الذهبية ١٩,٣٧ جم[٢] متوسط وزنهم ٩,٦٨ جم، وفى عهد نفس السلطان ولكن في عام ٧٤٤هـ / ١٣٤٣م بلغ وزن قطعة واحدة من النقود الذهبية ٨,٨٥جم[٣]، وفى عهده أيضا عام ٧٤٥هـ / ١٣٤٤م بلغ وزن قطعتين من النقود الذهبية ١١,٢٨جم[٤] متوسط وزنهم بلغ ٥,٦٤ جم، وفى عهد السلطان الكامل سيف الدين شعبان ٧٤٧هـ / ١٣٤٦م بلغ وزن خمس قطع من النقود الذهبية ١٦,٥٤جم[٥] متوسط وزنهم بلغ ٥,٥١ جم، وفى عهد المظفر سيف الدين حاجى ٧٤٧هـ / ١٣٤٦م بلغ وزن ٥ قطع من النقود الذهبية ٣٠,١٨ جم[٦] متوسط وزنهم ٦,٠٣٦ جم، وفى عام ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م في عهد الناصر ناصر الدين حسن تم ضرب نقوداً ذهبية في أعوام مختلفة بأوزان مختلفة في عهده، ففي هذا العام بلغ وزن قطعتين من النقود الذهبية ١٤,٧٢ جم[٧] متوسط وزنهم بلغ ٧,٢٤ جم، وفى عام ٧٥٠هـ / ١٢٤٩م بلغ وزن قطعتين من النقود الذهبية ١١,٤٧ جم[٨] بمتوسط بلغ ٥,٧٣ جم في نفس عهد الناصر حسن وهى الفترة الأولى من حكمه.

---

(1) Broach p.342 (6.96) – Munchen (6.39) gm

عن Balog; op.cit. p167

(2) Broach p.343 no. 8.b. whitaking (8.50). ANS(10.87) gm

عن Balog; op.cit. p169

(3) Lavoix; op.cit, p.347. (8.85) gm – Balog; op.cit, p.169

(4) Broach p.345 no. 8, a (6.95). Khediv. 1519.

عن Balog; op. cit. p169

وهناك دينار آخر ضرب فى عهد الصالح عماد الدين إسماعيل وليس به السنه ولكن مكتوب عليه ضرب خمس وأربعين ومفقود السبعمائة ٧٤٥؟ ويزن ٤,٣٣ جم عن Balog; Ibid. p170

(5) Balog; op.cit. p170 – Dr. F. Burgess 86-4-6-7 (6.66). Thorburn (4.83) gm.

د. سامح فهمى، المسكوكات والقيم النقدية، ص ٦١٠، (gm(5.50. (دار الكتب ٢١٤٠,١٥٢٧)

(6)Balog; op. cit., 180, BMC 546d (5.77) – Johnston, Muh Coins. Thorborn (5.82) – Balog (7.33) gm, Lavoix; op.cit, p355 – (5.21) gm.

د. سامح فهمى، المسكوكات والقيم النقدية، ص ٦١٠، (gm(5.94. عن دار الكتب.

(7) Lavoix; op. cit.; p359. (7.01) gm, Balog; op. cit.; p184. BMC 550 (7.71) gm.

(8) Balog; op.cit. p185 – BMC 550 h (6.74) gm.

د. سامح فهمى، المرجع نفسه، ص ٦١١، (gm(4.732. عن دار الكتب (٢١٥٧/٨٥٢٩)

أما في عهد الصالح صلاح الدين صالح عام ٧٥٢هـ / ١٣٥١م، بلغ وزن ٤ قطع من النقود الذهبية ٢٨,٣١جم[١] بلغ متوسط وزنهم ٧,٠٧ جم، وفى عام ٧٥٣هـ / ١٣٥٢م كان وزن ٣ قطع من النقود الذهبية ١٩,٩٨ جم[٢] بلغ متوسط وزنهم ٦,٦٦ جم، وفى عام ٧٥٤هـ / ١٣٥٣م بلغ وزن ٤ قطع من النقود الذهبية ٢٦,٧٧ جم[٣] بلغ متوسط وزنهم ٦,٦٩ جم، وفى عام ٧٥٥هـ / ١٣٥٤م بلغ وزن قطعتين من النقود الذهبية ١٠,٨٤ جم[٤] بمتوسط وزن ٥,٤٢ جم، وفى عهد الناصر حسن (الفترة الثانية من حكمه) عام ٧٥٦هـ / ١٣٥٥م بلغ وزن ٣ قطع من النقود الذهبية ٢٠,٥٢ جم[٥] متوسط وزنهم ٦,٨٤ جم، وفى عام ٧٥٧هـ / ١٣٥٦م بلغ وزن قطعتين من النقود الذهبية ١٢,٩٦ جم[٦] بمتوسط وزن ٦,٤٨ جم، وبلغ وزن ٣ قطع من النقود الذهبية في عام ٧٥٨هـ / ١٣٥٧م ١٩,٢٥ جم[٧] بمتوسط وزن ٦,٤١ جم.

وفى عام ٧٥٩هـ / ١٣٥٧م، في عهد الناصر حسن أيضا بلغ وزن ٣ قطع من النقود الذهبية ٢٨,٧٣ جم[٨] بمتوسط ٩,٥٧ جم، وبلغ وزن قطعتين من النقود الذهبية عام ٧٦٠هـ / ١٣٥٨-١٣٥٩م، ١٢,٩٤ جم[٩] متوسط وزنهم بلغ ٦,٤٧ جم، وفى عام ٧٦١هـ / ١٣٥٩-١٣٦٠م بلغ وزن قطعتين من النقود الذهبية ١٣,٢ جم[١٠]، متوسط وزنهم ٦,٦ جم، وفى عام ٧٦٢هـ / ١٣٦٠-١٣٦١م، بلغ وزن ٤ قطع من النقود الذهبية ٣٤,٦٣ جم[١١]

---

(1)Balog; op. cit.; P188 – BMC 555d (7.18) ANS (6.71) - Balog (7.47) gm

د. سامح فهمى، المرجع نفسه، ص ٦١١، (6.950)gm. عن دار الكتب (١٥٣٥٢/٢١٧٤)

(2) Ibid.; P188 – BMC 555 (6.87); Broach p346 no. 20 (7.19) gm

د. سامح فهمى، المرجع نفسه، ص ٦١١، gm (5.920). عن دار الكتب (١٥٣٢/٢١٧٥)

(3) Lavoix; op.cit, p364. (8.74) gm.
Bálog; op. cit.; BMC 555,a (6.20) – White-King 2237 (8.50)- Thorborn (5.60) gm.

د. سامح فهمى، المرجع السابق، ص ٦١١، gm (6.20).

(4)Balog; op. cit.; p189. - (5.27) gm.,

د. سامح فهمى، المرجع نفسه، ص ٦١١، gm (5.57).

(5) Lavoix; op. cit., p360. (6.81) gm., Balog; op. cit.; p192. – BMC 556, k (7.52).

د. سامح فهمى، المرجع نفسه، ص ٦٧، gm (6.208).

(6)Balog; op. cit.; p192. – BMC 556, p (6.87); 556, q (6.09) gm.

(7) Lavoix; op. cit., p360. (8.28) gm., Balog; op. cit.; p192. – BMC 557, (5.10) gm.

قازان، المسكوكات الإسلامية، ص ٣٤٢، gm (5.87). عن Balog; op.cit. p164

(8)Balog; op. cit, p193. – Beyram 264 (8.30) – Siouffi (10.25) gm.
Lavoix; op.cit, p361. (10.18) gm.

(9)Balog; op. cit.; p193. – BMC 560, f (5.64) – Balog (7.30) gm.

(١٠)د. سامح فهمى، المرجع نفسه، ص ٦١٢، gm (6.60).

Balog; op. cit.; p193. – Horovitz (6.60) gm.

(11)Balog;op.cit.;p203.–BMC569,m(9.33)–Broach22/1(8.04);22/4Munchen.ANS (8.91)gm.

د. سامح فهمى، المرجع لفسه، ص ٦١٢، gm (8.35).

بمتوسط بلغ ٨,٦٥ جم، وفى عام ٧٦٣هـ / ١٣٦١-١٣٦٢م، بلغ وزن ٦ قطع من النقود الذهبية ٤٥,٤٣ جم[١] متوسط وزنهم ٧,٥٧ جم، وفى عام ٧٦٤هـ / ١٣٦٢-١٣٦٣م، بلغ وزن ٥ قطع من النقود الذهبية ٣٤,٠٥ جم[٢] بمتوسط ٦,٨١ جم، وفى نفس العام ٧٦٤هـ في فترة حكم الأشرف ناصر الدين شعبان الثاني، بلغ وزن قطعة واحدة من النقود الذهبية ٩,٥٠ جم[٣]، وفى عام ٧٦٥هـ / ١٣٦٢-١٣٦٣م، بلغ وزن قطعتين من النقود الذهبية ١٦,٩٨ جم[٤]، متوسط وزنهم ٨,٤٩ جم، وفى عام ٧٦٦هـ / ١٣٦٤م، بلغ وزن ٥ قطع من النقود الذهبية ٩٤,٩٢ جم[٥] وقد بلغ متوسط وزنهم ١٠,٩٨ جم، وفى عام ٧٦٩هـ / ١٣٦٧م، بلغ وزن قطعتين من النقود الذهبية ١٣,٨٧ جم[٦]، بمتوسط وزن ٦,٩٣ جم، وقد بلغ وزن ٧ قطع من النقود الذهبية ٥٩,١١ جم[٧]، بمتوسط وزن ٨,٤٤ جم وذلك في عام ٧٧١هـ / ١٣٦٩م.

وفى عام ٧٧٢هـ / ١٣٧٠م، بلغ وزن ٧ قطع من النقود الذهبية ٥٧,٥٨ جم[٨] بمتوسط وزن ٨,٢٢ جم، وفى عام ٧٧٣هـ / ١٣٧١م، بلغ وزن قطعيتن من النقود الذهبية ١٧,٥٢ جم[٩]

---

(١)وليم قازان، المسكوكات الإسلامية، ص ٣٤٤، gm (7.13)، د. سامح فهمى، المرجع نفســه، ص ٦١٢، gm (7.25). عن دار الكتب ٢١٧٩/١٥٣٢

Balog; op. cit.; p201. – Broach 22/3. Gotha 1047 (7.62). Schulman; List no. 19 (7.62) – Schulman; Cat. March 1929 (7.62); Wien 796 I (7.40) gm.

(2) Lavoix; op. cit., pp366 - 367. (7.38); (6.14) gm, Balog; op. cit.; p201. – BMC 570, (6.93) gm.

د. سامح فهمى، المرجع السابق، ص ٦١٢، gm (7.55) دار الكتب برقم ٢١٧٩/١٥٣٢، gm (6.05) دار الكتب برقم ٢١٨٣,١٥٣٣.

(3) Balog; op.cit; p208. – 396 (9.50) gm.

(4) Ibid.; p208. – (6.32); (10.66) gm.

(5) Lavoix; op.cit, p372. - (11.12) gm.

Balog; op. cit.; p208. – BMC 576 (9.07) – Gotha (7.80).

– د.رأفت النبراوي، د.نورمان، د نيكول،د.جبري باركارك، كتالوج النقود والصنج الزجــاجــية، ص ٨٤، gm (7.91).

– د. سامح فهمى، المرجع نفسه، ص ٦١٣، gm (7.90).

(6) Bálog; op. cit.; p209. – BMC 576, h (6.61) – Horovitz, Thorbarn (7.26) gm..

(٧)وليم قازان، المسكوكات الإسلامية، ص ٣٤٤، gm (7.13).

– د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركارك، كتالوج النقود والصــنج الزجــاجـــية، ص ٨٤، gm (8.39)، gm (7.94).

– د. سامح فهمى، المرجع نفسه، ص ٦١٣، gm (8.40).

Balog; op. cit.; p209. – BMC 576, m (11.40) – white – king 22.39 (6.10), Balog (9.75)

(٨)د. سامح فهمـــى، المرجــع نفســه، ص ٦١٣، (7.90) – gm (7.10) عــن دار الكتــب بأرقــام ٢١٩٥/١٥٣٦، ٢١٩٤/١٥٣٦، د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركارك، كتالوج النقود والصنج الزجــاجــية، ص ٨٤، gm (7.88).

Balog; op. cit; p209. – BMC 576 (8.03) – ANS (9.72) – Jungfleisch (10.15) - Horovitz (6.80) gm.

(9)Balog; op. cit.; p209. – BMC 576, x (7.32) – Soret 3'e Lettre, no. 168 (10.20).

بمتوسط وزن ٨,٧٦ جم، وقد بلغ وزن ٣ قطع من النقود الذهبية ٢٠,٤٥ جم[١]وذلك عام ٧٧٤هـ/ ١٣٧٢م، بمتوسط وزن ٦,٨١ جم، وقد بلغ وزن ٣ قطع من النقود الذهبية عام ٧٧٥هـ / ١٣٧٣م، ٢٣,٦٥ جم[٢] بمتوسط وزن ٧,٨٨ جم، وفى عام ٧٧٦هـ / ١٣٧٤م، بلغ وزن ٥ قطع من النقود الذهبية ٣٣,٥٧ جم[٣] بمتوسط وزن ٦,٧١ جم، وقد بلغ وزن قطعة واحدة من النقود الذهبية عام ٧٧٧هـ / ١٣٧٥م ٧,٧٨ جم[٤]، وفى عام ٧٧٨هـ / ١٣٧٦م، بلغ وزن قطعتين من النقود الذهبية ١٦,٩٢جم[٥] بمتوسط وزن ٨,٤٦ جم، وفى نفس العام ولكن في عهد المنصور علاء الدين على بلغ وزن قطعتين من النقود الذهبية ١٨,٧٢ جم[٦] بمتوسط وزن ٩,٣٦ جم، وقد بلغ وزن ٣ قطع من النقود الذهبية عام ٧٧٩هـ / ١٣٧٧م، ٢٦,٠٧ جم[٧] بمتوسط وزن ٨,٦٩ جم، وفى عام ٧٨٠هـ / ١٣٧٨م، بلغ وزن قطعتين من النقود الذهبية ١٣,٨٣ جم[٨] بمتوسط وزن ٦,٩١ جم، وفى عام ٧٨١هـ / ١٣٧٩م بلغ وزن ٦ قطع من النقود الذهبية ٤١,٣ جم[٩] بمتوسط وزن ٨,٢٦ جم، وفي عام ٧٨٢هـ / ١٣٨٠م، بلغ وزن قطعة واحدة من النقود الذهبية ٦,٩٦ جنم[١٠] وفى عام ٧٨٣هـ / ١٣٨١م، بلغ وزن ٤ قطع من النقود الذهبية ٣٨,٢١ جم[١١] بمتوسط وزن ٩,٥٥ جم، وفى عام ٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م، بلغ وزن قطعة واحدة من النقود الذهبية ١٢,٨١ جم[١٢] وأخر سنوات ضربت فيها العملة في عهد صلاح الدين حاجى الثانى وذلك أعوام ٧٨٣هـ، ٧٨٤هـ.

---

(١) د. سامح فهمى، المرجع نفسه، ص ٦١٣، gm (**6.50**) عن دار الكتب برقم ٢١٩٦/١٥٣٦.

Balog; op. cit.; p209. – ANS (8.80) – (5.15) gm.

(2) Balog; op. cit.; p209. – (8.01), (9.50), (6.14) gm.

(٣)د. رأفت النبراوي، د. نورمان، د نيكول، د. جبري باركاراك، كتالوج النقود والصنج الزجاجية، ص ٨٤، (**5.92**) – (8.24)gm.، د. سامح فهمى، المرجع السابق، ص ٦١٣، (**8.22**)، (**5.875**)gm عن دار الكتب ٢١٩٨/١٥٣٦– ٢١٩٩/١٥٣٦.

Balog; op. cit.; p210. – BMC 577 (5.31) gm.

(4)Balog; op. cit.; p210. – BMC 577, f (7.78) gm.

(٥)د. سامح فهمى، المرجع نفسه، ص ٦١٣، gm (**6.75**) عن دار الكتب ٢٢٠٠/١٥٣٦.

Balog; op. cit.; p210. – BMC 577, k (10.17) gm.

(6)Balog; op. cit.; p230. – Jungfleisch BIE IX, 1926 (7.90) gm.

– د. سامح فهمى، المرجع نفسه، ص ٦١٥، gm(**10.82**).

(7) Lavoix; op. cit, p383. - (10.55) gm., Balog; op. cit.; p231. (7.94).

– د. سامح فهمى، المرجع نفسه، ص ٦١٣، gm (**7.58**).

(8)Balog; op. cit.; p231. – BMC 608, e (7.84) – Balog (5.99) gm.

(9) Ibid.; p231. – BMC 609 (9.60); 609, a (7.65) – Fonrobert 6569 (4.30) – ANS (4.68); Jungfleisch (7.90) – (7.17) gm.

(10) Ibid.; p231. – (6.96) gm.

(11) Lavoix; op. cit, p389. – 935 (12.37) gm.

Balog; op. cit.; p238. – 510 (5.63) - 511 (9.07) – 512 (11.14) p239.

(12)Balog; op. cit.; p239. Jungfleisch (12.81) gm.

وعند تحليلنا لأوضاع البلاد الاقتصادية من ناحية النقود في عهد أولاد وأحفاد الناصر محمد بن قلاوون نجد أن معدل الزيادة في وزن الدنانير ارتفع بصورة كبيرة وبشكل مبالغ فيه، فنظراً لسوء الأحوال التي سادت البلاد بعد وفاة الناصر محمد بن قلاوون نجد الاضطرابات والصراعات والفتن قد أثرت على النقود، فلم يُعثر إلا على قطعة واحدة من النقود الذهبية زاد وزنها بنسبة كبيرة عن المعدل الشرعي لوزن الدينار، فبلغ عام ٧٤٢هـ في عهد المنصور سيف الدين أبو بكر ٧,٣٩ جم، إلى جانب أنه لم يتم ضرب دراهم فضية، وأكثروا من ضرب الفلوس النحاسية، وفي عهد الصالح عماد الدين إسماعيل ٧٤٣هـ / ١٣٤٢م بلغ متوسط قطعتين من النقود الذهبية ٩,٦٨ جم، وقطعة أخرى تم وزنها عام ٧٤٤هـ / ١٣٤٣م، لتزن ٨,٨٥ جم، مما يدل على أنها مجرد سبيكة مختومة. وتوالى استمرار ارتفاع وزن النقود الذهبية بصورة مبالغ فيها حتى في أحلك ظروف الأزمات الاقتصادية خاصة عندما حدث الوباء العظيم عام ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م، فبلغ متوسط وزن قطعتين من النقود الذهبية ٧,٢٤ جم، هكذا استمرت سلسلة الأزمات الاقتصادية والتي أثرت بشكل مباشر على النقود خاصة الدنانير والتي صار معظمها يزن أكثر من ٦ و٧ جرامات، ووصل البعض الأخر منها إلى أكثر من ٨ جرامات، والبعض الأخر أكثر من ٩ جرامات إلى أن وصل إلى نهاية ذلك العصر ووصل إلى أكثر من ١١ جرام وذلك في عهد المنصور حاجى بن شعبان، حتى أنه وصل إلى سبيكة مختومة.

هكذا نجد أنه منذ بداية عصر سلاطين المماليك البحرية وتوالى الصراعات وسلسلة الفتن والاضطرابات التي عاشتها البلاد، إلى جانب نقص مياه النيل وسلسلة المجاعات والأوبئة وتكرار حدوثها من وقت إلى آخر، هذا إلى جانب ما فعله الزغلية في التلاعب بالعملة عن طريق تخفيض قيمتها، وغشها بالتلاعب في عيارها أو إنقاص وزنها، بالإضافة إلى سياسة الاكتناز التي انتشرت في الدولة وإخفاء الذهب عن طريق صهره كحلى أو للزينة أو إخفاءه وتهريبه للخارج.

هذا ويجب أن نقر ونضع في الاعتبار أن للتدهور الاقتصادي أثره الواضح على النقود المملوكية، واختفاء الذهب والفضة من الأسواق، لذلك لجأ بعض السلاطين إلى غش وتزييف النقود عن طريق قصها أو اقتطاع جزء منها، أو ضربها ناقصة الوزن كما سبق أن ذكرنا، أو زيادة وزنها بنسبة مبالغ فيها ليتم التعامل بها عن طريق الوزن وليس العدد، هكذا أثرت الأزمات الاقتصادية بشكل أو بآخر على وزن النقود سواء في العصر الأيوبي أو العصر المملوكي البحري.

هكذا لا نستطيع إنكار أن النقود عاشت فترات اضطراب عديدة، فتعددت الإصدارات النقدية نتيجة التغير المستمر لسلاطين المماليك والذي كان بسبب الفتن والاضطرابات التي سادت ذلك العصر، فشاع التلاعب في العملة فلم تحافظ على وزن معين أو حتى وزنها الشرعي، فباستمرار كان الفساد النقدى والغش في العملات الصادرة الجديدة، فاستحال التعامل بها عن

طريق العدد، ثم استخدامها عن طريق الوزن، وعند استخدام طريقة الوزن في تداول النقود بدلاً من العدد حتى لا تقع خسارة أو نقص في حالة نقص وزن العملة أو اختلاف عيارها[1].

تأثير الأزمات الاقتصادية على عيار الدنانير في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري:

نظراً لندرة المعلومات وقلتها بالنسبة للعيار في كلا العصرين الأيوبي والمملوكي البحري فسوف نذكر ما أُتيح لنا منها عن تأثير الأزمة الاقتصادية عليها، فقد ارتبط عيار الدنانير ارتباطاً وثيقاً بأوضاع البلاد الاقتصادية، فأحياناً يرتفع وأحياناً أخرى ينخفض نتيجة عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية، والمقصود بالعيار هو النسبة القانونية بين وزن الذهب أو الفضة الصافي في قطعة النقود أو السكة وبين وزنها الكلي، وهو يحدد النسبة للعدد ١,٠٠٠ أو العدد ٢٤ الذي يمثل الوزن الكلي، كأن يقال أن ديناراً ما عياره ٢١ قيراطاً، وهو ما يعنى أنه يحتوى على ٢١ من ٢٤ جزء أو ٨٧٥ من ألف جزء تقريباً[2].

وكان يتم التلاعب في العيار عن طريق إضافة بعض المعادن التي تقل في القيمة إلى سبيكة هذه الدنانير، أو ضرب الدينار منذ البداية من الفضة أو النحاس، ثم يتم طلاؤه بطبقة من الذهب، وفى بعض الأحيان كان يتم تفريغ قطعة السكة الذهبية وذلك بإحداث حفرة صغيرة فيها لأخذ ما فيها من الذهب واستبداله بمعدن أخر أقل في القيمة، ثم يموه مكانها بلون المعدن الأصلي، فتظهر وكأنها سليمة لم يدخلها الغش[3].

هذا ويلاحظ أن الدنانير المنخفضة العيار يرجع تاريخها إلى السنوات الأولى من حكم صلاح الدين وحتى عام ٥٧٩هـ / ١١٨٣م، ولم يصل عيار أي منها في ما عدا إصدارات عام ٥٧٩هـ إلى أكثر من ٩٥%، ثم بدأ عيار الدنانير في الارتفاع منذ عام ٥٧٩هـ، وحتى عام ٥٨٢هـ / ١١٨٦م، لم يكن هذا الارتفاع كبيراً وظل العيار منخفضاً بين ٩٤% و٩٦%، ولا يوجد من إصداراتها غير ديناراً واحداً عياره ٩٨%، ومنذ عام ٥٨٣هـ، لوحظ الارتفاع في عيار بعض الدنانير متضاربة العيار فمنها دنانير عيارها ٩٤%، وأخرى عيارها ٩٨%[4].

هذا ويرجع الانخفاض في عيار الدنانير في بداية عصر صلاح الدين إلى نقص السيولة النقدية من الذهب في ذلك الوقت والتي سبق وأن أشرنا إليها في قول القاضي الفاضل عام ٥٦٧هـ أن

---

(١)النجيدى، النظام النقدى، ص ص٥٤٠–٥٤١.

(٢)سهام المهدى، دار ضرب الإسكندرية، ص ٢٥٢، رضا رمضان أبو الزهر ، الزغل فى مصر والشام، ص ٢٥٢.

(٣)النجيدى، النظام النقدى المملوكى، ص ٥٤٨.

(٤)سهام المهدى، المرجع نفسه ، ص ٢٧٦.

البلوى عمت بأهل مصر لاختفاء الذهب والفضة من البلاد، ونلاحظ أن العيار في عصر العزيز عثمان بن يوسف كان مرتفعاً بنسبة كبيرة عن دنانير والده صلاح الدين، إلا أنها امتداد لما صارت عليه في أواخر عصر والده مع ملاحظة التضارب أيضا بين الارتفاع والانخفاض في العام الواحد[١].

وبالنظر إلى أقوال المؤرخين عن الحالة الاقتصادية في عصره نتيجة سوء هذه الأحوال حيث لجأ إلى الاقتراض من التجار عندما عزم على السفر في عام ٥٩٠هـ / ١١٩٣م[٢] وطلب من قاضي القضاة أن يقرضه مال الأيتام وأحال به على بيت المال[٣] كما لم يجد لديه المال اللازم لتجهيز الرجال للوقوف ضد مؤامرات عمه الملك العادل وأخيه الأفضل عندما حضرا من دمشق يريدان أخذ القاهرة في عام ٥٩١هـ / ١١٩٤م، ومن ثم صارت أمور الدولة في يد الملك العادل الذي أصلح أمورها وضبط أعمالها[٤]، إلا أنه في عام ٥٩٢هـ / ١١٩٥م اشتدت الأمراض والغلاء وانتشرت المجاعة واقترض المال من الأمراء وأحيل على الجوالى للسنة التالية[٥] كما سبق أن ذكرنا ورغم ما كانت عليه البلاد من سوء الأحوال فقد نجح العزيز عثمان من الاحتفاظ بقدر معقول من الانضباط داخل دار الضرب، ويُرجح أن هذا الانضباط جاء لأن الدنانير الذهب كانت ضرورية لحركة التجارة الخارجية أكثر من ضرورتها داخل السوق المحلية التي انتشر فيها التعامل بالدراهم الناصرية التي ضربها صلاح الدين في عام ٥٨٣هـ[٦].

هذا ويلاحظ انخفاض العيار في عصر المنصور محمد بن عثمان ويعتبر هذا استمراراً لما كان عليه في عصر والده العزيز محمد[٧]، وفى عهد الملك العادل انخفض العيار انخفاضاً شديداً وذلك لسوء أحوال البلاد الاقتصادية فقد انتشرت في البلاد المجاعة والأوبئة عام ٥٩٦هـ / ١٢٠٠م بسبب توقف ماء النيل عن الزيادة وشمل الوباء البلاد المصرية كلها واستمر توقف ماء النيل عن الزيادة ثلاث سنوات، ومن جهة أخرى ما حدث من فتن واضطرابات فقد كان العادل مشغولا بتوطيد مركزه في بلاد الشام ضد أبناء أخيه صلاح الدين، إلى جانب الحروب التي خاضها مع الفرنج، وكل هذا بالطبع احتاج إلى الكثير من بذل الأموال مما تسبب في ضعف الحالة الاقتصادية ومن ثم

(١)سهام المهدى، المرجع السابق، ص ٢٨٠.
(٢)المقريزى، السلوك، ج ١، ق ١، ص ص١٢١-١٢٢.
(٣)المقريزى، السلوك، ج ١، ق ١، ص ص١٢١-١٢٢.
(٤)المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحه
(٥)المقريزى، الخطط، ص ١٠٥، المقريزى، السلوك، ج ١، ق ١، ص ١٣٣.
(٦)المقريزى، شذرات العقود فى ذكر النقود، ص ٦٠.
(٧)سهام المهدى، دار ضرب الإسكندرية، ص ٢٨٢.

العيار[1]، هذا وقد انخفض عيار الدنانير في عصر الملك الكامل مما لا يتفق مع ما ذكره المؤرخون من الانضباط المالى والإداري[2] في عصره، فقد أشار بن بعره إلى عنايته بالعيار بقوله"وحيف عيار الدنانير المختومة باسمه عن الآمرية وهى أعلى منها ولا في شرق الأرض ولا مغربها ديناراً أعلى من مستوى عيار الامرى إلا الكاملى"[3].

وقد ذكر بن العميد أنه كان يباشر دولته بنفسه ويحضر الدواوين بين يديه ويراجعهم فجمع من الأموال والذخائر ما ليس له حصر[4]وخلف من الأموال ما يزيد على ستة آلاف دينار مصرية فضلا عن عشرين ألف ألف درهم ناصرية، ويقال أن ابنة الملك العادل سيف الدين فرقها على الأمراء والأجناد دون غيرهم، فكانت الأموال تحمل إليهم في أقفاص الحمالين[5] ومع ذلك فان الظواهر النقدية المتمثلة في قلة الأمثلة من الدنانير وتضارب عيارها بين الارتفاع والانخفاض توضح العكس من ذلك، حيث تشير إلى انعدام الرقابة على إصدارات دور الضــرب[6]، هــذا ويمكن إرجاع ذلك التناقص لإحدى عاملين:

أولا: ما تركه الملك الكامل من ثروة كان بفعل الاكتناز من جهته لأنه كان مغرماً بجمع المال[7] ولا يعكس الحالة الاقتصادية في مصر[8].

ثانيا: ما أنفقه الكامل خلال عصره من التجهيزات الحربية لمقاومة الصليبيين، وما خرج مــن البلاد من الذهب لشراء المواد الاستراتيجية اللازمة للإعداد الحربى، ومن ناحية أخــرى فقد تعرض التجار البنادقة للتضييق عليهم من قبل السلطات الأيوبية بســبب موقــف دولتهم العدائى لمصر، وفى المقابل منعت البندقية وصول أية بضائع أو مواد حربيــة إلى مصر كما منعت تجارها من حمل أية مواد استراتيجية وشددت هــذا الحظــر في عــام ٦٢١هـــ / ١٢٢٤م[9].

(١)سهام المهدي، المرجع السابق، ص ٢٨٣.

(٢) نفسه، ص ٢٨٦.

(٣)ابن بعره، كشف الأسرار، ص ٥٠، عن سهام المهدى، المرجع نفسه، ص ٢٨٦.

(٤)ابن العميد، المكين جــرجــس بن العميد، أخبار الأيوبيين، تحقيق كلود كاهن، ص ١٤٤.
Claud Cahan, Extrait du Bulletin d'Etude Orientes de L'institut Francais Des Damas, Tom XV. 1955-57.

(٥)ابن العميد، المرجع نفسه، ص ١٤٨، عن سهام المهدى، المرجع نفسه، ص ١٤٨.

(٦)سهام المهدى، المرجع نفسه، ص ١٤٨.

(٧)المقريزى، السلوك، ج ١، ص ٢٦٠، عن سهام المهدى، المرجع نفسه، ص ٢٨٦.

(٨)سهام المهدى، المرجع نفسه، ص ٢٨٦.

(٩)المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٦٦، حسنين ربيع، النظم المالية، ص ١٠٠.

ومن المرجح أن بقية المدن الإيطالية اتبعت نفس الوسائل للضغط على اقتصاديات مصر انتقاماً لاستعادة دمياط من الصليبيين، ومن الظواهر الدالة على ذلك تلك الأزمة النقدية التي دفعت الملك الكامل لضرب الدراهم المستديرة في عام ٦٢٢هـ / ١٢٢٥م، وأمره بجمع الدراهم القديمة وتسليمها إلى دار الضرب بسعر ستين درهماً بدينار، فنال الناس أبلغ الضرر من تلك النسبة الصرفية الجائرة[١]، وتوضح كثير من محاولات الإصلاح النقدي إلا أن ثمة أزمة نقدية كبيرة تعرضت لها مصر، وعلى الرغم من تلك الأزمة فقد تأثرت دور الضرب بتلك الأزمة فقل إنتاجها من الإصدارات النقدية خاصة الدنانير، وانخفض عيار دنانيرها بسبب حدوث تلك الأزمة.

ثانياً: عيار الدنانير في العصر المملوكي البحري وتأثير الأزمات الاقتصادية عليه:

انخفض عيار الدنانير في بداية العصر المملوكي البحري حتى عام ٦٥٩هـ/١٢٥٩ – ١٢٦٠م، وذلك راجع إلى ظروف البلاد الاقتصادية السيئة، فقد انخفض العيار في عصر قطز نظراً لما ورثه المماليك عن الأيوبيين بسبب ما خاضوه من حروب ضد الصليبيين في بداية نشأة الدولة المملوكية[٢] إلى جانب حروب التتار تلك التي استنزفت الأموال بل معظم موارد الدولة[٣]، ولكن عاد الدينار وارتفع عياره عام ٦٦٠هـ/١٢٦٠ – ١٢٦١م، في عهد الظاهر بيبرس وحتى نهاية عهده[٤] وذلك لاستقرار الأوضاع في دولته واستقرارها والقبض بيد من حديد على كل شيء في الدولة[٥]، هذا وقد حدث انخفاض في عيار الدنانير في بداية عهد المنصور قلاوون وذلك لأنه كان مشغولاً بمحاربة التتار والفرنج وتجهيز الجيوش لذلك، إلى جانب تدعيم سلطانه في مصر والشام[٦].

وهكذا كان التذبذب المستمر للارتفاع والانخفاض في عيار الدنانير وخاصة في السنوات التي كان يحدث فيها فتن واضطرابات وانخفاض مياه النيل أو لحدوث المجاعات وانتشار الأوبئة أو غير ذلك مما يؤثر على حالة النقد فينخفض عيار الدنانير، ففي عام ٧٥٩ هـ/١٣٥٧م انخفض عيار الدنانير في عهد الناصر حسن بل نستطيع القول أنه انخفض عيار النقود بصفة عامة وذلك نتيجة

---

(١) المقريزى، السلوك، ج ١، ص ص٢٤٧–٢٥٤، عن سهام المهدى، المرجع السابق، ص ٢٨٧.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص ٣٠٥.

(٣) العينى، عقد الجمان، جـ١، ص ص ٢١٨ – ٢١٩.

(٤) سهام المهدى، المرجع نفسه، ص ٢٩٤.

(٥) المرجع نفسه، ص ٢٩٦.

(٦) المرجع نفسه، ص ٢٩٧.

لأن مصر كانت تعاني من أزمة في معدن الذهب، مما أدى إلى أن يضرب السلطان حسن فلوس جدد، حيث حلت الفلوس محل الدراهم في التعامل على النطاق المحلى(١).

ولا شك أن السبب في تلك الأزمة هو ما أنفقه السلطان الناصر حسن على منشآته الخاصة التي استنزفت جميع بل كل موارد الدولة(٢)، بالإضافة إلى انتشار الفساد الذي تمثل في سيطرة الأمراء واستغلال نفوذهم في تكوين الثروات الضخمة دون النظر لمصالح الدولة نفسها ومن ثم انتشرت البطالة في الولايات(٣).

وهناك عيار لدنانير معينة لا تعكس صورة حقيقية للحالة الاقتصادية في عصور مختلفة والدليل على ذلك أن الحالة الاقتصادية في عصر السلطان حاجى كانت سيئة نتيجة الفتن والاضطرابات وحدوث الأوبئة والمجاعات، فقد كان ارتفاع الدينار في عهده يشير إلى جودة العيار وإحكام الرقابة على دار الضرب في عصره، فالدنانير ثقيلة الوزن ولا تتميز بالجودة ولا بالوحدة في الوزن، مما يعنى أنها سبيكة مختومة بخاتم السلطان، وهذا يرجع إلى أن نظام التعامل قام على قاعدة الدينار المقدر قيمة صرفه بالدرهم، ومن ثم كان الدينار مجرد وحدة حسابية فقط(٤).

هكذا كان للأزمات الاقتصادية أثر كبير على عيار النقود في العصر الأيوبي وعصر المماليك البحرية إلى جانب الفتن والاضطرابات وسوء سياسة السلاطين أنفسهم في عدم إصلاح الأحوال النقدية وسياسة البذخ والإسراف وغير ذلك من الأمور التي سببت تلك الأزمات الاقتصادية في البلاد وبدورها أدت إلى حدوث الأزمات النقدية.

من خلال العرض التاريخى للنقود لمحنا الأزمة الاقتصادية التي بدأت في نهاية العصر الفاطمي واستمرت إلى نهاية العصر الأيوبي، لنجد أن هذه الأزمة لعبت فيها الحروب الصليبية الدور الأكبر، فعلى ضوء ذلك نضبت مخزونات الذهب، فتم تخفيض قيمة الدينار، وأصبح الذهب معدوماً تماماً، وقد علل الدكتور عبد الرحمن فهمى ذلك في عاملين رئيسيين هما:

- الاكتناز Theasaursation الذي لجأ إليه سلاطين الدولة الأيوبية للاحتفاظ بالنقود الجيدة فقط من الدنانير الذهبية دون غيرها.

---

(١) سهام المهدي، المرجع السابق، ص ٢٩٨.

(٢) ابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ٣، ص ٢٠٩

(٣) د. أحمد عبد الرازق، البذل والبرطلة، ص ١١٧.

(٤) ابن الفرات، مجـ٩، ص ٦، ٨، ١٢٦، ١٤٢، ١٥٨، ١٦١، ابن الصيرفى، نزهة النفوس الأبدان، جـ١، ص ص١٩٤ – ٢٠١، نقلاً عن سهام المهدى، دار ضرب الإسكندرية، ص ٢٩٨.

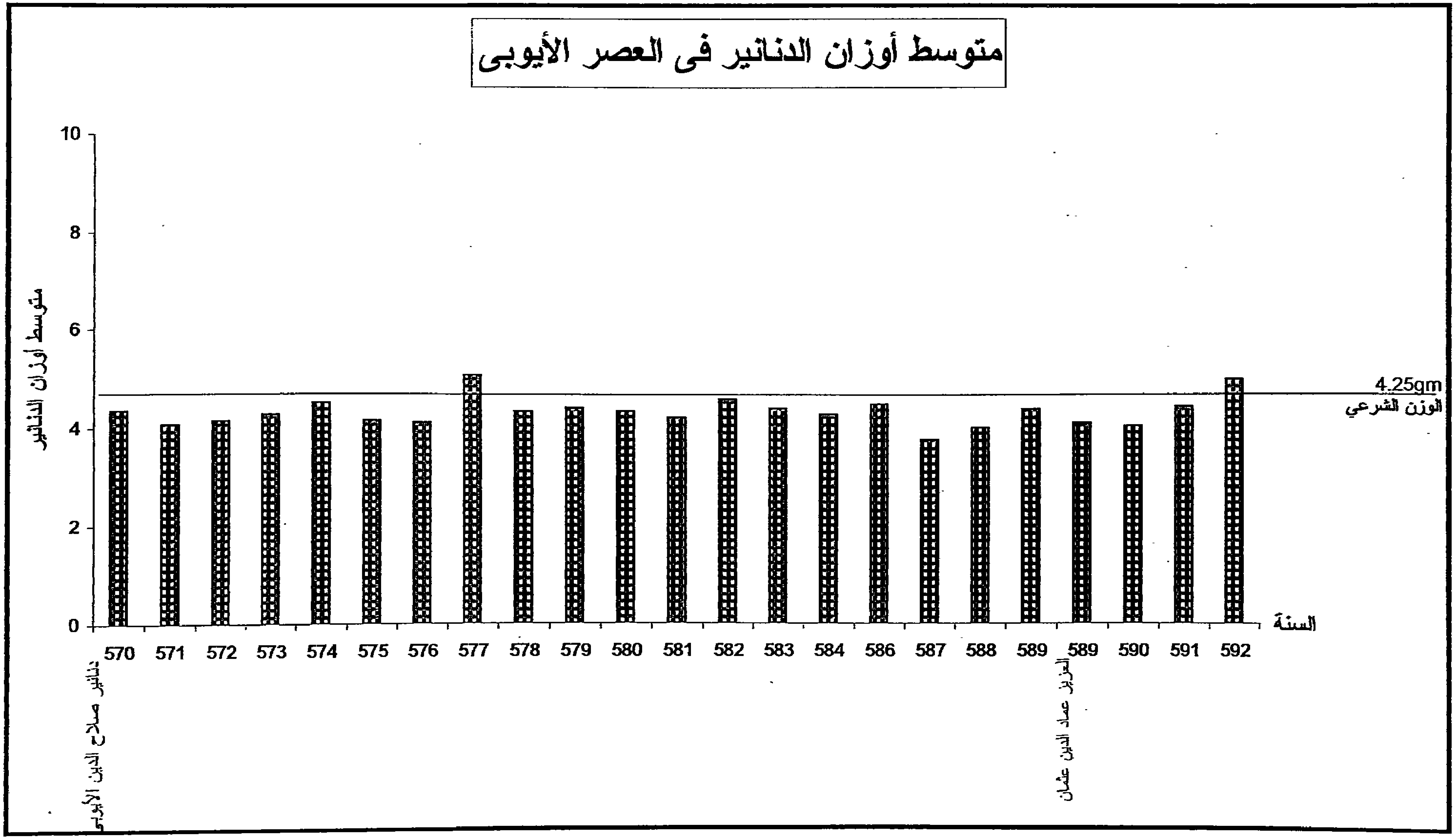
- تسرب الذهب من البلاد خلال العمليات الحربية التي ارتبطت بها مصر والشام منذ أواخر العصر الفاطمي وبداية العصر الأيوبي.

هذا وقد بدأت العملة النحاسية تسيطر على البلاد سيطرة كاملة في عام ٦٣٠هـ/١٢٣٢م، تلك السيطرة التي شملت مجريات الحياة العامة في التداول بين الناس، واختفت الفضة من الأسواق إلى حد كبير، وضربت الدراهم الفلوس وحلت محل الدراهم الفضية، وقد نتج عن ذلك الحدث الخطير في تاريخ النقود أن أصبحت الفلوس عملة رسمية في البلاد ذات سيادة وسيطرة، فضلاً عن اختفاء الفضة من البلاد وهريبها إلى أوروبا لتأخذ طريقها إلى دور الضرب الإيطالية النشطة.

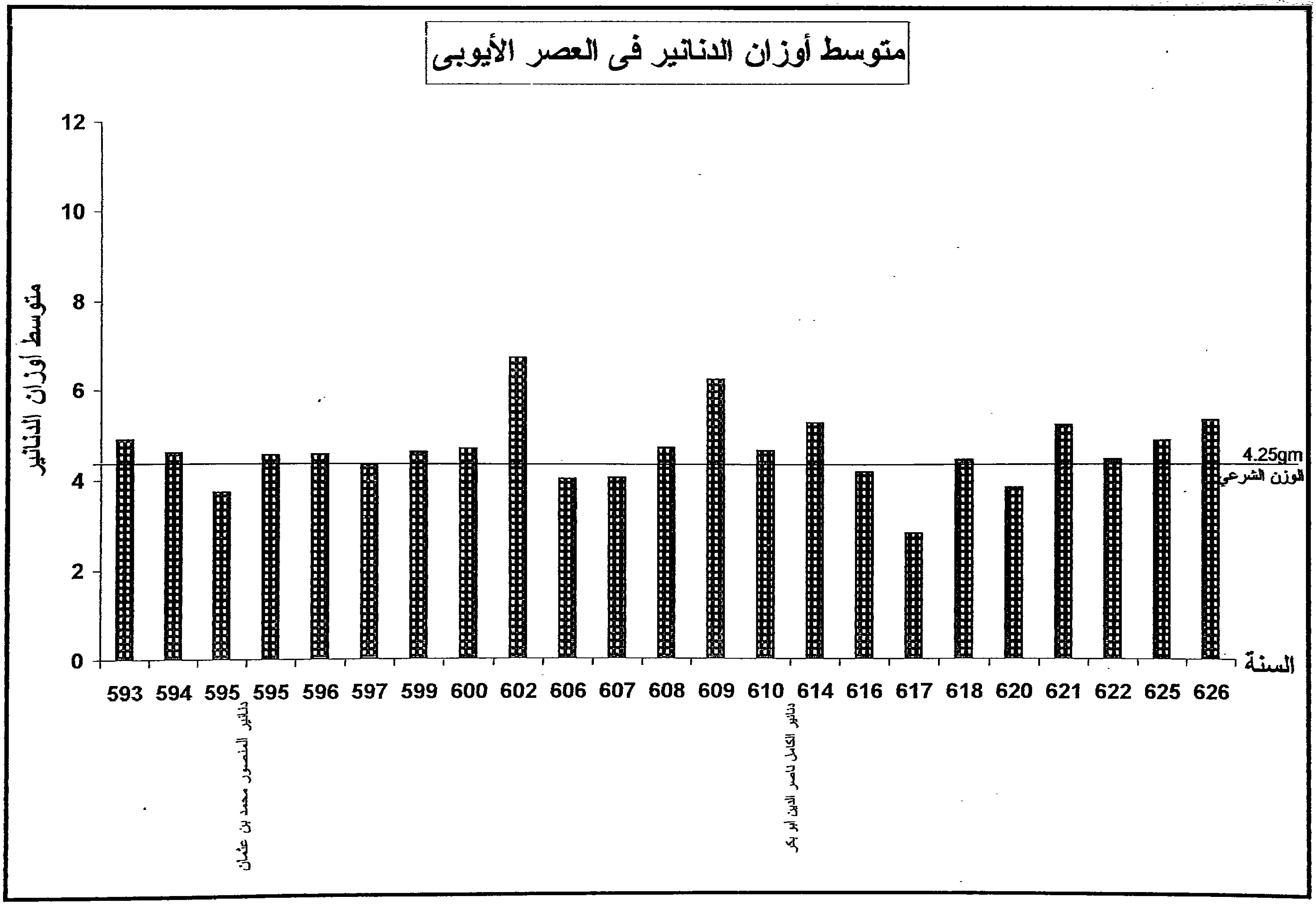
ويمكن القول أنه خلال العمليات الحربية التي تعرضت لها مصر والشام من جحافل الجموع الصليبية تعرض اقتصادها للضغط الكبير، فقام تجار العملة من الفرنج والمسلمين على حد سواء بتهريب المعادن الثمينة، ومنها العملات الذهبية والفضية إلى خارج البلاد.

وقد كانت الدول الصليبية هي المستفيدة من ذلك التحول الخطير، مما وضع صلاح الدين في مأزق نقدى حاد وخطير، اضطر من خلاله إلى تخفيض نسبة نقاء العملة الفضية إلى ٥٠٪ حتى الإصلاح الذي قام به الملك الكامل للنقود لم يكن يجدى بأى شئ ولم يحل الأزمة.

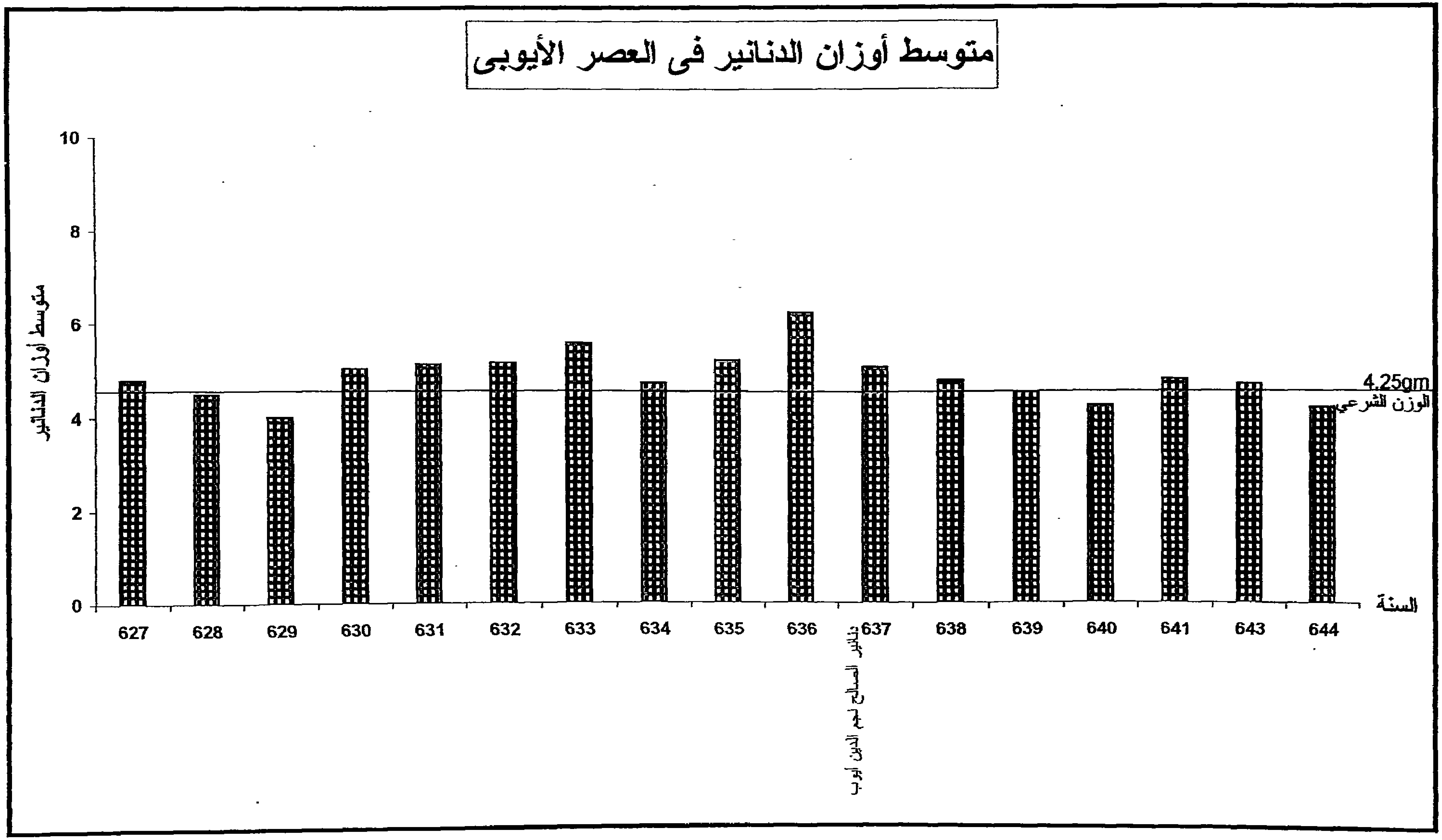
وجاء العصر المملوكي البحري ليزيد الطين بلة، وتختفى النقود الذهبية والفضية وتضرب الكثير من النقود النحاسية التي هي في الأساس ليس لها وزن شرعي، وليست عملة شرعية، إلى جانب اختفاء الدنانير ذات الوزن الشرعي، وأصبحت الدنانير المضاعفة الوزن تحل محلها في كل شئ، تلك الدنانير التي بدأ التعامل بها بالوزن وليس بالعدد، مما أدى إلى سوء أحوال البلاد الاقتصادية، واضطراب أحوال العباد.

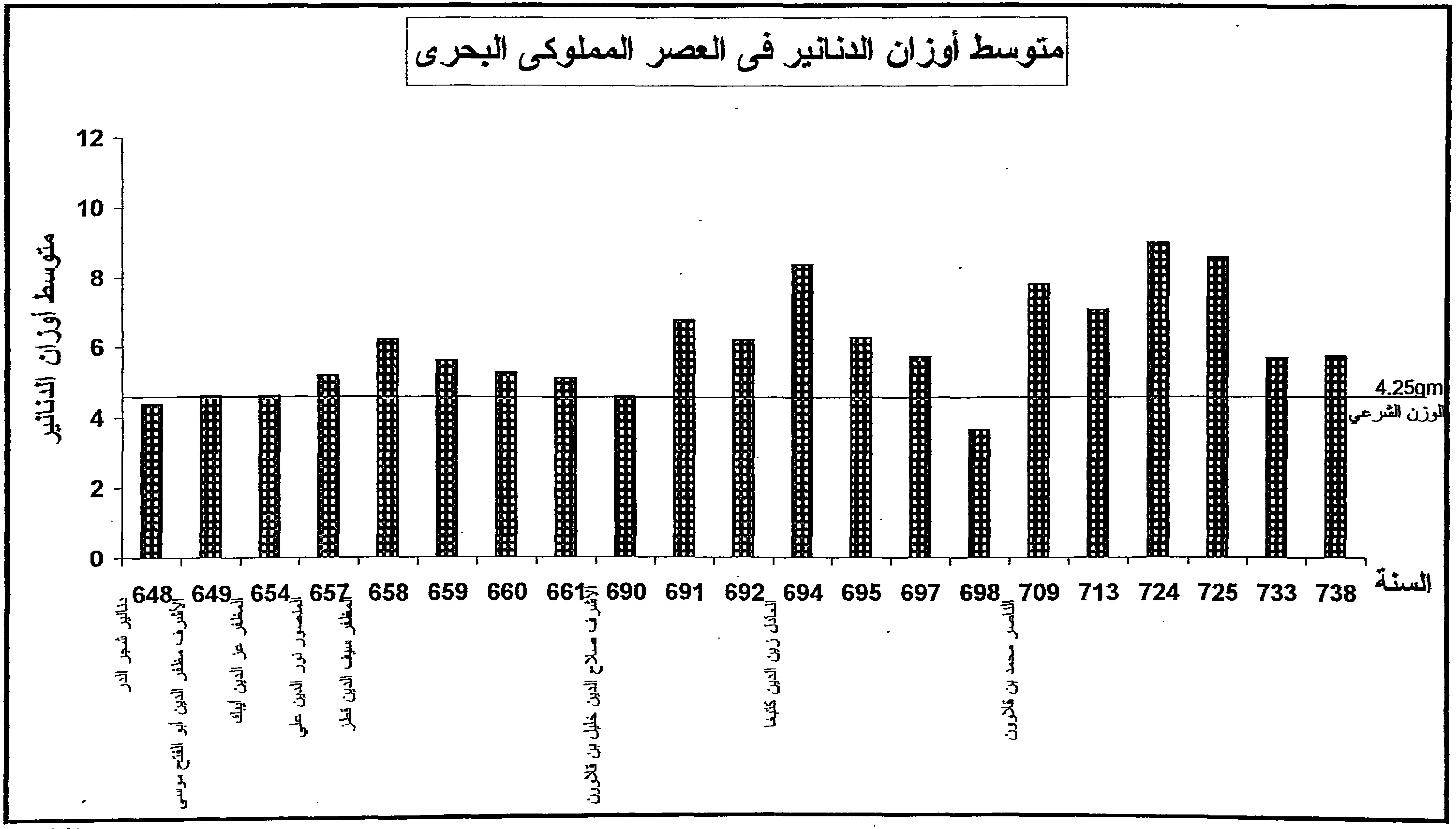


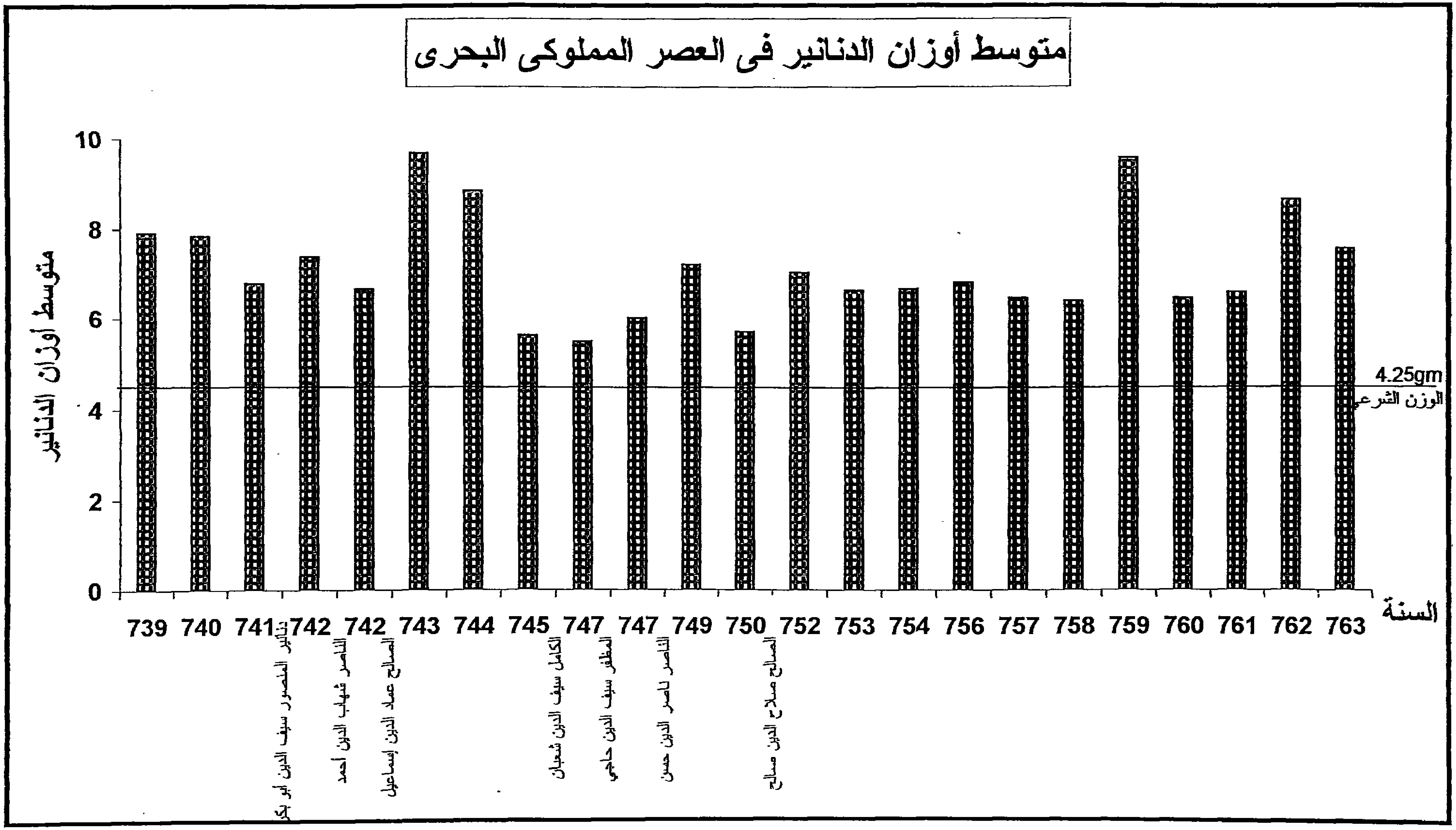
متوسط أوزان الدنانير فى العصر الأيوبى
متوسط أوزان الدنانير
10
8
6
4
2
0
4.25gm
الوزن الشرعي
السنة
570
571
572
573
574
575
576
577
578
579
580
581
582
583
584
586
587
588
589
589
590
591
592
دنانير صلاح الدين الأيوبى
العزيز عماد الدين عثمان

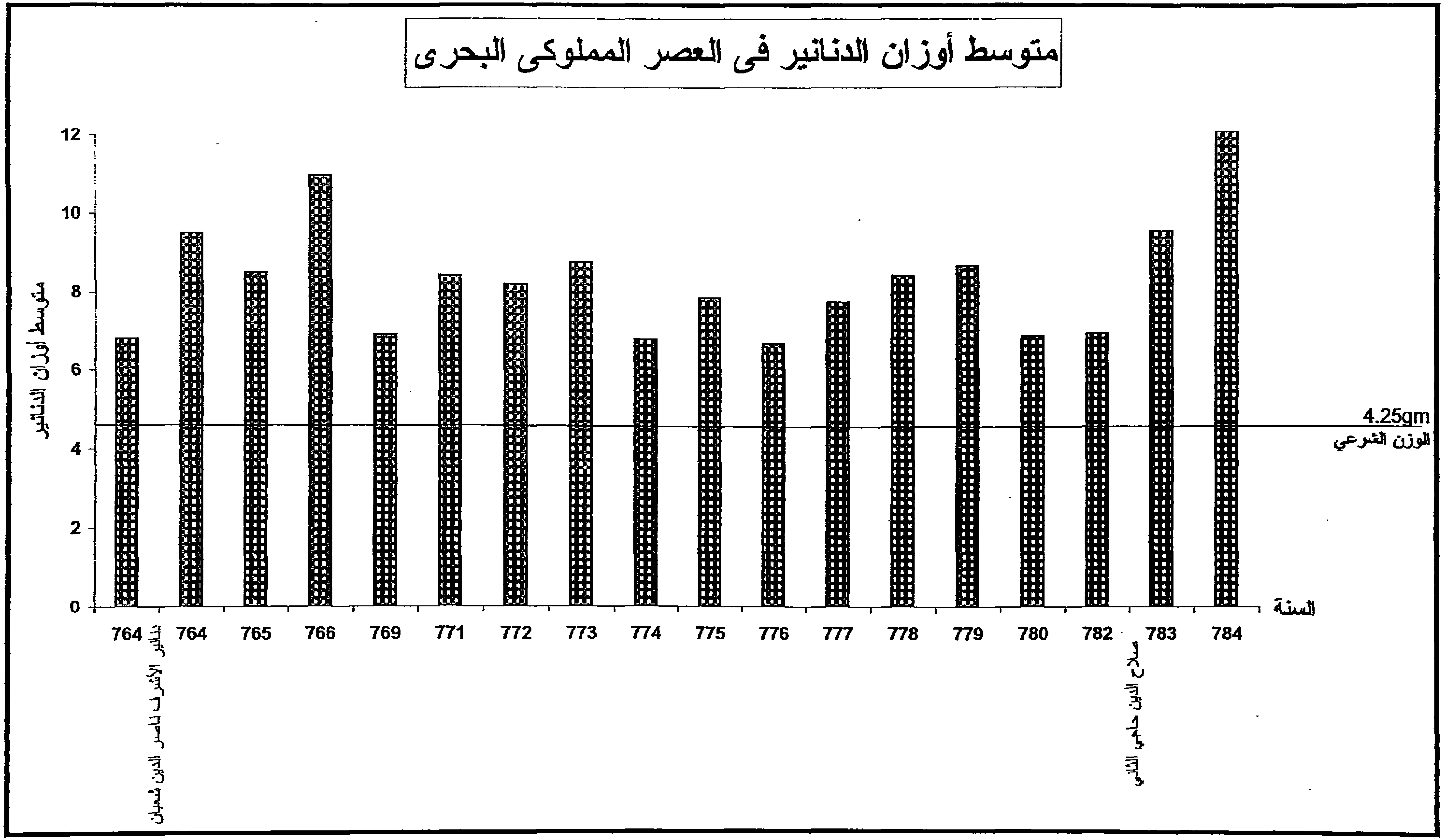


متوسط أوزان الدنانير فى العصر الأيوبى
متوسط أوزان الدنانير
12
10
8
6
4
2
0
4.25gm
الوزن الشرعي
السنة
593
594
595
595
596
597
599
600
602
606
607
608
609
610
614
616
617
618
620
621
622
625
626
دنانير المنصور محمد بن عثمان
دنانير الكامل ناصر الدين أبو بكر


متوسط أوزان الدنانير فى العصر الأيوبى
متوسط أوزان الدنانير
10
8
6
4
2
0
4.25gm
الوزن الشرعي
السنة
627
628
629
630
631
632
633
634
635
636
637
638
639
640
641
643
644
دنانير الصالح نجم الدين أيوب


متوسط أوزان الدنانير فى العصر المملوكى البحرى
متوسط أوزان الدنانير
12
10
8
6
4
2
0
4.25gm
الوزن الشرعي
السنة
648
649
654
657
658
659
660
661
690
691
692
694
695
697
698
709
713
724
725
733
738
دنانير شجر الدر
الأشرف مظفر الدين أبو الفتح موسى
المظفر عز الدين أيبك
المنصور نور الدين علي
المظفر سيف الدين قطز
الأشرف صلاح الدين خليل بن قلاوون
العادل زين الدين كتبغا
الناصر محمد بن قلاوون


متوسط أوزان الدنانير فى العصر المملوكى البحرى
متوسط أوزان الدنانير
10
8
6
4
2
0
4.25gm
الوزن الشرعي
السنة
739
740
741
742
742
743
744
745
747
747
749
750
752
753
754
756
757
758
759
760
761
762
763
دنانير المنصور سيف الدين أبو بكر
الناصر شهاب الدين أحمد
الصالح عماد الدين إسماعيل
الكامل سيف الدين شعبان
المظفر سيف الدين حاجي
الناصر ناصر الدين حسن
الصالح صلاح الدين صالح


متوسط أوزان الدنانير فى العصر المملوكى البحرى
متوسط أوزان الدنانير
0
2
4
6
8
10
12
4.25gm
الوزن الشرعي
السنة
764
764
765
766
769
771
772
773
774
775
776
777
778
779
780
782
783
784
دنانير الأشرف ناصر الدين شعبان
صلاح الدين حاجي الثاني

الفصل الرابع

تأثير الأزمات الاقتصادية على الأسعار والقيم النقدية والرواتب

- السلع الغذائية

  سعر القمح – الخبز والدقيق – الأرز والشعير – الفول –

  أدوية المرضى – الماء – اللحوم ومنتجات الألبان.

- موقف الحكومة من الغلاء وارتفاع الأسعار.
- موقف التجار من حدوث الأزمات وارتفاع الأسعار.
- أثر الأزمات الاقتصادية على أسعار الإبدال.
- الرواتب واختلاف الوظائف من منشآه لأخرى.
- علاقة الأسعار بالمرتبات.
- التمثيل الإحصائي لتطور سعر القمح فى العصرين الأيوبى والمملوكى البحرى أثناء الأزمات الاقتصادية (الكيلوجرام/درهم).
- التمثيل الإحصائي لمستوى احتياجات الأسرة من القمح بالدرهم وقياس ذلك بالرواتب.

الفصل الرابع

تأثير الأزمات الاقتصادية على الأسعار والقيم النقدية والرواتب

تكاد ظاهرة تحرك الأسعار بالارتفاع أن تكون القاسم المشترك بين مختلف أحداث الأزمات الاقتصادية التى حدثت بمصر مهما اختلفت الأسباب التى كانت وراء حدوث هذه الأزمات سواء كانت طبيعية أو سياسية أو اقتصادية(١)، ومن خلال الدراسة التحليلية لأسباب وحوادث الأزمات السابق الحديث عنها يمكن القول بأن العوامل الطبيعية من حدوث فيضان النيل، أو هبوط مياهه إلى الحد الذى يقلل من حركة الملاحة فى نهر النيل، وما ينتج عن ذلك من قلة مجيء مراكب الغلال من الوجه القبلى مما يؤدى بدوره إلى ارتفاع الأسعار وقلة الخبز(٢)، هذا إلى جانب انتشار الآفات والرياح والمطر والحرائق والزلازل، وغير ذلك من عوامل طبيعية سبق الحديث عنها ولا داعى لتكرارها(٣)، إلى جانب العوامل البشرية المختلفة والتى كانت أسباباً رئيسية وأساسية فى حدوث ارتفاع أسعار السلع الغذائية كان هناك عامل هام هو عامل انهيار النظام النقدى الذى تحكم فى أسعار السلع الغذائية، بل كان سببا رئيسياً فى حدوث الأزمات التى مرت بها مصر(٤)، هذا وقد كان لظاهرة التزييف فى النقد والفلوس ما يترتب عليها من ارتفاع الأسعار، وإغلاق الأسواق، وصعوبة الحصول على الغذاء، وتخزين الأمراء القمح فى شونهم والامتناع عن بيعه للطحانين والخبازين(٥) لأن النقود المزيفة يتم التعامل بها داخل الأسواق والحوانيت(٦) فترتفع الأسعار.

وقد كان ارتفاع الأسعار فى الأسواق نتيجة حتمية وفورية للتزييف والغش فى النقود حيث يسود الشك فى النقد، وتضطرب حالة المعاملات التجارية ويخشى الناس حدوث ظاهرة

---

(١) د. أحمد الصاوى، مجاعات مصر الفاطمية، ص ١٥٤.

(٢) المقريزى، السلوك، جـ ٢، ق ٣، ص ٧٢٨، د. قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى، ص ٦٠.

(٣) عنها أنظر الفصل الأول.

(٤) د. رأفت محمد النبراوى، أسعار السلع الغذائية والجوامك فى مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، مركز البحوث ١٧، الرياض ١٩٩٠م، ط ١، ص ٤١.

(٥) د. حياة ناصر الحجى، أحوال العامة فى حكم المماليك (دراسة فى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، ط ٢، الكويت ١٩٩٤م، ص ١٩٢.

(6) Eliyahu Ashtor: L' Evolution Des Prix Dans Le Proche oriental Basse E Poque, J.E.S.H.O, vol.17, part 1,Leiden 1961, p p. 44-45.

التضخم(١) بسبب تناقص الذهب فى خزانة الدولة، فيكثر التهالك على شراء البضائع بأنواعها من الحوانيت وخاصة الأقوات والأطعمة، الأمر الذى يسبب ارتفاع الأسعار(٢)، وذلك مثلما حدث عام ٧٢٠ هـ / ١٣٢٠ م عندما توقف حال الناس بسبب كثرة الزغل فى الفلوس وكانت المعاملة بها عدداً عن كل درهم فضة عده ثمانية وأربعين فلسا من ضرب السلطان فعملها الزغلية وخففوا وزنها حتى صار الفلس زنته سدس درهم، وكانت معاملة دمشق بالفلوس التى يقال لها القراطيس، والقرطاس ستة فلوس، ويعد فى الدرهم ٢٤ قرطاساً فأبطل السلطان القراطيس من دمشق، وضرب بها كل فلس زنته درهم وصار الدرهم بـ ٤٨ فلساً مثل معاملة مصر فنقلت هذه الفلوس الخفاف القراطيس إلى مصر، وخلطت بفلوس المعاملة حتى كثرت وقلت الجياد فتعبت الناس فيها وزادت الأسعار كلها حتى غلقت الباعة والحوانيت عندما نودى أن تكون الفلوس بالميزان(٣)، ويمكن القول أن من أهم عوامل انهيار النظام النقدى الذى أدى إلى ارتفاع الأسعار هو شره الحكام فى تحقيق الربح السريع بضرب الفلوس وفرضها على الناس، حتى

---

(١) التضخم هو زيادة الطلب على العرض: رمزى زكى، مشكلة التضخم فى مصر وأسبابها ونتائجها، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م، ط ١، ص ١، وفى موضع آخر التضخم هو عبارة عن كمية كبيرة من النقود تطارد كمية قليلة من السلع: فؤاد هاشم عوض، اقتصاديات النقود والتوازن النقدى، المطبعة الجديدة، القاهرة، ص ٥٢، السيد محمد الملط، نقود العالم متى ظهرت؟ ومتى اختفت؟، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣م، ص ٩٤، ويعتبر التضخم أنه أشبه باليد الخفية التى تحرك الأسعار وهو من أعقد الأمور تحليلاً ومعالجة فى الفكر الاقتصادى ومعنى التضخم يمكن أن يدركه الشخص العادى فيما يلمسه من موجه واضحة من الغلاء ومن ارتفاع متواصل للأسعار ومن تدهور مستمر فى القوى الشرائية للنقود، والتضخم له معنيين، (أ) التدهور المستمر فى القوى الشرائية للنقود وهذا المعنى لا يخرج عن كوننا ننظر إلى التضخم كنتيجة حدثت بالفعل واتخذت من الارتفاع المتتالى للأسعار مظهرا لكى تجسد نفسها من خلاله وعند هذا الحد يبدو الأمر سهلاً لكل فرد يتعامل بالنقود. (ب) أما المعنى الثانى فيراد به التضخم كعملية تميل إلى رفع مستوى الأسعار بشكل مستمر وعند هذا المعنى تصبح المسألة أكثر تعقيداً، لأنها تنصب على البحث عن القوى الديناميكية التى تحرك الأسعار لأعلى، مزيد من التفاصيل: راجع: رمزى زكى، مشكلة التضخم ص ١٧-١٨-٢٠.

(٢) حياة ناصر الحجى، أحوال العامة، ص ٢٥٩، رأفت النبراوى، أسعار السلع الغذائية والجوامك، ص ٥٩.

(٣) أدى الإكثار من الفلوس إلى ظهور تضخم نقدى أشبه بالتضخم النقدى الذى نشاهده اليوم عندما تكثر الدولة من إصدار الورق النقدى ذى القيمة الاعتبارية وعندما كان النقد فى أساسه عبارة عن وسيط بين بضاعتين تكونان محل التبادل، وكانت زيادة البضائع فى المجتمع تتطلب مبدئيا زيادة مماثلة فى النقد، وكان اللجوء إلى الإكثار من النقد مع إبقاء كميات السلع على حالها أو مع إنقاصها يؤدى إلى إيجاد قيم اصطناعية لا واقع لها فمن الطبيعى أن يعاد تقسيم النقود على كميات البضائع القائمة، مما يجعل سعر البضاعة يزيد بالنقد، أي تهبط قيمة النقد وترتفع أسعار البضائع، فالتضخم النقدى يؤدى قبل كل شئ إلى ارتفاع أثمان السلع بصورة عامة ويؤدى هذا الارتفاع إلى هبوط قوة العاملين الشرائية لأن الأجور تبقى مستقرة مدة من الزمن ثم تأخذ بالارتفاع البطئ شيئاً فشيئاً نتيجة نضال القوى العاملة اليومى المرير، بينما تكون أسعار المواد الضرورية للعيش سريعة الارتفاع مما يجبر الناس على العيش فى ضنك وبؤس، وكذلك يكون أمر أصحاب الدخل المحدود من الموظفين... ولكن الأسعار تسابق الريح فى ارتفاعها فيصبحون ضحية التضخم النقدى، راجع المقريزى، إغاثة الأمة، ص ق ص ر.

صارت النقد المعتمد عليه فى الدولتين الأيوبية والمملوكية[1] البحرية كما سبق أن ذكرنا فى الفصل الثالث من هذا البحث.

ويمكن أن نستنتج مما سبق أن التحكم فى عرض السلع لا ندرها من أهم العوامل على الإطلاق فى ارتفاع الأسعار، وقد شهدت الدولتان الأيوبية والمماليك البحرية خلال هذه الفترات أى فترات الأزمات تكالب وتصارع الناس فى طلب الغلال والبقول لحفظها فى المخازن والأهراء والشون ثم بيعها عندما تشتد الأزمة بسعر أعلى لتحقيق ربح أكبر[2]، وكان نظام المقايضة سبباً فى ارتفاع أسعار السلع الغذائية، حيث أن النقص فى النقود الذهبية والفضية قد أدى إلى ظهور نظام المقايضة، ونظام نصف المقايضة فى التجارة، ويعنى نظام نصف المقايضة أن تدفع نصف ثمن السلع نقداً، والنصف الآخر سلعا، وقد ترتب على هذا النظام ارتفاع أسعار السلع الغذائية ارتفاعاً مصطنعاً فسعر المقايضة يزيد على سعرها النقدى[3] مما أدى إلى رفع الأسعار بطريقة غير طبيعية، إلى جانب أن الحروب والأخطار الخارجية كانت من أهم العوامل البشرية التى تتحكم فى أسعار السلع الغذائية، وذلك لأن الطلب على السلع الغذائية يشتد ويقوى عند الشعور بقدوم خطر خارجى لحرص الناس الشديد على شراء كمية كبيرة من الأغذية الموجودة بالأسواق، بالإضافة إلى قيامهم بتخزين الغلال التى لديهم ضمانا لقوقم وقوت عيالهم أثناء الأزمة المتوقعة[4] فى حالة الحصار وذلك مثلما حدث عام ٦١٥هـ / ١٢١٨م عند حدوث الحملة الصليبية الخامسة فقد أحاط الفرنج بدمياط من البر والبحر، وحصروها وبدءوا يضيقوا على أهلها فمنعوا وصول المؤن والأقوات إلى الناس[5]، هذا وقد حفر الفرنج خندقا على معسكرهم المحيط بدمياط، وبنوا سوراً فقاتلهم أهل دمياط أشد قتال، ومع قلة الأقوات اشتد غلاء الأسعار[6] وقد كانت مدة الحصار على ثغر دمياط ستة عشر شهراً واثنين عشرين يوماً[7] واستمر ذلك الغلاء أعوام ٦١٦هـ - ٦١٧هـ - ٦١٨هـ / ١٢١٩م - ١٢٢٠م - ١٢٢١م، ففى عام ٦١٦هـ / ١٢١٩م بلغ

---

(١) د. رأفت النبراوى، أسعار السلع الغذائية والجوامك، ص ٤٨.

(٢) د. حياة ناصر الحجى، أحوال العامة، ص ٢١٧.

(٣) د. رأفت النبراوى، المرجع نفسه، ص ٤٨.

(٤) د. قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى، ص ٥٣.

(٥) ابن واصل، مفرج الكروب، جـ ٤، ص ص ٣٢-٣٣، المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ١، ص ١٩٨، النويرى، نهاية الأرب، جـ ٢٩، ص ٩٤.

(٦) المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ١، ص ١٩٨، النويرى، نهاية الأرب، جـ ٢٩، ص ٩٤.

(٧) النويرى، المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

سعر البقرة الواحدة ١٦٠٠ دينار(١)، أما فى عام ٦١٧هـ / ١٢٢٠م بلغ سعر أردب القمح ٢,٥ دينار(٢) و ٣ دنانير(٣) وسعر الدجاجة الواحدة بثلاثين ديناراً(٤)، والبيضة بدينار(٥)، وكان للحملة الصليبية الخامسة أكبر الأثر فى حدوث أزمة اقتصادية وذلك لارتفاع أسعار المواد الغذائية، أو عدم وجودها من الأصل لأن الحملة استمرت أحداثها ووقائعها على مدى أربعة أعوام استنفذت جميع موارد الدولة المالية والمؤن والطعام حتى الذخيرة والبشر(٦)، هذا بالإضافة إلى المؤامرات والصراعات والثورات التى قامت من اجل الصراع والوصول إلى السلطة، فكانت تؤدى إلى توقف الحياة وتعطيل حركة البيع والشراء وإغلاق الأسواق وسعى الناس وتهافتهم على شراء ما يلزمهم من السلع الغذائية المختلفة، ومن ثم زيادة الطلب على هذه السلع فينتج عنه ارتفاع مطرد فى الأسعار(٧)، وأدت السياسة التعسفية التى سار عليها سلاطين الأيوبيين والمماليك البحرية فى جباية وجمع الأموال من الفلاحين إلى هجرة العديد من سكان الريف إلى المدن، فترتب على ذلك خلو وفراغ القرى من سكانها الفلاحين(٨) مما أدى إلى حدوث فراغ اقتصادي لجميع المرافق الاقتصادية للدولة، ومن ثم لم يوجد إلا القليل النادر ممن يقوم بزراعة الأراضى مما تسبب فى قلة المحاصيل الزراعية وعدم كفايتها لسد احتياجات الناس فنتج عن ذلك ارتفاع أسعار السلع الغذائية(٩).

ومع تعدد الأسباب يتكرر ظهور الغلاء فترتفع أسعار المواد الغذائية الضرورية لدرجة أنه يتعذر الحصول عليها، ويندر وجودها فى الأسواق ويستحيل بل يتعذر على معظم الناس شرائها إن وجدت بذلك السعر المرتفع، ولنتيجة لذلك تتوقف حركة البيع والشراء، ويتجمد النشاط الاقتصادى بمختلف مظاهره التجارية فيقاسى الباعة من قلة مواردهم المالية، ومعاناتهم الدائمة من

---

(١) النويرى، المصدر السابق ،نفس الجزء والصفحة.

(٢) الدواداری، كنز الدرر، جـ ٧، ص ٢٠٨.

(٣) المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ١، ص ٢٠٥.

(٤) النويرى، المصدر نفسة ، نفس الجزء والصفحة.

(٥) نفسه، نفس الجزء والصفحة، وعند المقريزى فى السلوك بعدة دنانير، جـ ١، ق ١، ص ٢٠١.

(٦) د. قاسم عبده قاسم، فى تاريخ الأيوبيين والمماليك، ص ١٠٨.

(٧) د. رأفت النبراوى، أسعار السلع والجوامك، ص١١٠، ولمزيد من التفاصيل عن تلك المؤامرات والصراعات والفتن راجع: الفصل الأول من الرسالة فلا داعى هنا للتكرار.

(٨) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ص ٣٤-٣٥، د. قاسم عبده قاسم، دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى، ص ١٨٠.

(٩) د. رأفت النبراوى، أسعار السلع الغذائية، ص ٨٥.

الجوع والفاقة، ومن ثم ترتب على ذلك صعوبة وتدهور بل اضطراب حالة الازدهار الاقتصادى فى دولة المماليك خلال هذه الفترة[١].

ويمكن القول أن كلاً من العوامل الطبيعية، والعوامل البشرية تشابكت مع بعضها البعض ونسجت خيوطاً تلك الخيوط كانت سبباً فى حدوث الأزمات الاقتصادية بل أيضاً ارتفاع أسعار السلع الغذائية، إذ أن أسباب الأزمات الاقتصادية هى نفسها كانت نتيجة لحدوث ارتفاع أسعار السلع الغذائية.

السلع الغذائية:

تشمل قائمة السلع الغذائية كل ما يحتاج إليه الإنسان لغذائه سواء من مأكل و شراب، فى كافة صوره سواء كانت محاصيل تحصد من الأرض أو حيوانات أو يدخل فيه العمل الإنسانى بالصنعة والتحويل، ويمتد أيضاً إلى الأشربة وخاصة الماء، وما قد يستعمل كدواء أثناء حالات انتشار الأوبئة[٢].

تطور سعر القمح:

يعد القمح الغذاء الرئيسى للسكان وخاصة فى المدن، وهو أول السلع التى تختفى عند استشعار حدوث الأزمة أو المجاعة، ويعنينا بداية أن نصل إلى تحديد سعر تقريبى للقمح فى خلال العصر الأيوبى والعصر المملوكى البحرى فى غير أوقات الأزمات (المجاعات)، إذ لم تشر المصادر التاريخية إلى سعر القمح فى الأوقات العادية، وإن كان لدينا ثلاثة أسعار للقمح، أحدها قبل العصر الفاطمى، والثانى فى العصر الأيوبى، والأخير فى العصر المملوكى، والسعر الأول فى بردية نشرها Grohmann وترجع إلى عام ٢٨٨هـ / ٩٠١م، وهى تتضمن بعض الأسعار الخاصة بسلع اشتراها كاتب البردية، يهمنا منها متوسط سعر القمح كان ٢٣/١ أردب لكل دينار[٣]

(١) د. حياة الحجى، أحوال العامة، ص ٢١٩.

(٢) د. أحمد الصاوى، مجاعات مصر الفاطمية، ص ١٥٧.

(3)Grohmann (A); Arabic Papyri in the Egyptian Library, Vol. VI, Cairo, 1962, PP 35-36. Pls. II. IV.

ففى السطر ١٧ بـ ٢,٣٣٣ أردب لكل دينار، وفى السطرين ٢٠، ٢١، ٣,٥ دينار عن ثمن ٨ أردب وهو ما يعنى أن كل دينار يشترى ٢,٢٨ أردب أى ٢,٣٣ أردب، نقلا عن د. أحمد الصاوى، المرجع السابق، هامش ١، ص ١٥٨.

وباستخدام النظام المترى[1] نجد أن هذه الكمية توازى ١٧٠/٤٠٠ كيلوجرام[2]، أما السعر الثانى فقد أورده لنا المقريزى نقلا عن القاضى الفاضل الذى ذكر أن سعر القمح أثناء الرخاء الذى عم البلاد عام ٥٨٧هـ / ١١٩١م بلغ مائة أردب بثلاثين دينـار[3]، ومعنى هذا أن الأردب الواحد كان بثلث دينار أى بنحو ٠,٠٠٤٥ من الدينار للكيلوجرام، والسعر الأخير ينقله القلقشندى عن كتاب "مسالك الأبصار" للمقر الشهابى ابن فضل الله[4] الذى ذكر أن أواسط سعر أردب القمح أيامه ١٥ درهماً[5]، وإذا أخذنا فى الاعتبار استمرار ارتفاع قيمة الذهب (الدنانير) مقارنة بالفضة (الدراهم) نتيجة لعامل الندرة، حيث بلغ سعر الدينار بعد موت الناصر فرج ثلاثين درهماً[6] نجد أن سعر الأردب حوالى نصف دينار أى أن ثمن الكيلوجرام هو ٠,٠٠٦٨ من الدينار فإذا ما اعتبرنا من الناحية الحسابية فقط أن الدينار يساوى مائة قرش فإن هذه الأسعار تكون على النحو التالى:

سعر عام ٢٢٨هـ	٥,٨ مليم للكيلوجرام (سعر للأجل)
سعر عام ٥٨٧هـ	٤,٥ مليم للكيلوجرام
سعرها قبل عام ٧٤٩هـ	٦,٨ مليم للكيلوجرام[7]

ويكون متوسط هذا السعر ٥,٧٣ مليما للكيلوجرام الواحد[8] وهو لا يبتعد كثيراً عن سعر علم ٢٨٨هـ، وهو ما اتخذناه أساساً للسعر العادى أثناء العصر الأيوبي باعتبار أن سعر الدينار بالدراهم تراوح ما بين ١٣,٣٣٣ إلى ١٦ درهماً وذلك فى العصر الأيوبى[9]، أما فى العصر

---

(١) راجع: هنتس (فالتر)، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها فى النظام المترى، ترجمة عن الألمانية، د. كامل العسلى، عمان ١٩٧٠م، ص ٥٤، الأردب يوازى ٧٣,١٢٥ كيلوجرام.

(٢) د. أحمد الصاوى، المرجع السابق، ص ١٥٨.

(٣) المقريزى، الخطط، جـ ٢، ص ٢٤، د. أحمد الصاوى، المرجع نفسه، ص ١٥٨.

(٤) شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يحيى فضل الله العمرى المتوفى ٧٤٩هـ / ١٣٤٩م ومؤلفه هو مسالك الأبصار فى ممالك الأمصار، أنظر: أحمد عبد الرازق، دراسات فى المصادر المملوكية المبكرة، القاهرة ١٩٧٤، ص ٤٧، عن د. أحمد الصاوى. المرجع نفسه، ص ١٥٨.

(٥) القلقشندى، صبح الأعشى، جـ ٣، ص ٤٤٧.

(٦) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٧٢، د. أحمد الصاوى، المرجع نفسه، ص ١٥٨.

(٧) د. أحمد الصاوى، المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(٨) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(٩) سامح فهمى، القيم النقدية، ص ٢٩٦.

المملوكي البحري فقد حدث تذبذب في سعر الدينار بالدرهم فنجده في أحيان يرتفع وفي أحيانا أخرى ينخفض كما سوف نرى.

وإذا ما بدأنا دراسة تطور سعر القمح في العصر الأيوبي نجد أنه وصل سعر الكيلوجرام عند بداية العصر الفاطمي عام ٣٥٨هـ[1] ٢,٣٥ درهماً، وإذا ما تتبعنا سعر القمح فسوف نتتبعه بالكيلوجرام، حيث أن القمح هو الغذاء الرئيسي والأساسي لجميع أفراد الشعب من أغنياء وفقراء لذلك فسوف نذكر السعر بالكيلوجرام.

وبداية نذكر أنه عندما حدثت المجاعة[2] عام ٥٩٠هـ / ١١٩٣م بلغ سعر الكيلوجرام من القمح ١,٤٥٥٠٤ من الدرهم، وأثناء الأزمة الاقتصادية التي حدثت عام ٥٩٢هـ / ١١٩٥م[3] بلغ سعر الكيلوجرام ٠,٣٢٨٢٠٥١ من الدرهم، ثم ارتفع السعر في نفس العام ليصل سعر الكيلوجرام إلى ١,٠٩٤٠١٧ من الدرهم، وفي مجاعة عام ٥٩٥هـ / ١١٩٨م، بلغ سعر الكيلوجرام ١,٠٩٤٠١٧ من الدرهم، ثم مع استمرار الأزمة وحدوث المجاعة في العام التالي ارتفع سعر القمح ليصل سعر الكيلوجرام ١.٣٦٧٥٢١٣ من الدرهم، وظل السعر على ذلك في العام التالي ٥٩٧هـ / ١٢٠٠م، أي سعر الكيلوجرام ١,٣٦٧٥٢ من الدرهم وذلك في بداية العام، وفي منتصف العام ارتفع السعر ليصل سعر الكيلوجرام إلى ١,٧٥٠٤٢٣٧ من الدرهم، ثم بلغ أقصى ارتفاع له حيث وصل سعر الكيلوجرام إلى ٢١,٨٨٠٣٤١ من الدرهم، حيث اشتد الغلاء[4] بطريقة ملحوظة.

هذا وقد تعرضت البلاد لأزمة اقتصادية شديدة جداً عندما حدث التضخم النقدي الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار وذلك من عام ٦١٥-٦٣٥هـ / ١٢١٨-١٢٣٧م، حيث انهارت قيمة النقود وارتفعت أسعار البضائع، وأصبح النقد يوزن ولا يعد وأدى الإكثار منها إلى تضخم نقدي وارتفاع في الأسعار[5]، أضف إلى ذلك ما حدث عند مجيء الفرنج إلى دمياط ٦١٦هـ / ١٢١٩م فضايقوا أهلها وحاصروا المدينة فنفذت المؤونة والأقوات واشتد الغلاء بها جداً حتى

---

(١) ٢,٥ ويبه بدينار، المقريزي، إغاثة الأمة، ص ١١، د. أحمد الصاوي، المرجع السابق، ص ١٥٩.

(٢) المقريزي، السلوك، جـ ١، ق ١، ص ١١١.

(٣) النويري، نهاية الأرب، جـ ٢٨، ص ٤٥٢.

(٤) ابن الجوزي، مرآة الزمان، جـ ١، ق ٢، ص ٤٧٧، ابن واصل، مفرج الكروب، ج٣، ص ١٢٧، ابن إياس، نشق الأزهار، ص ٨١، الدواداري، كنز الدرر، ج٨، ص ٣٤٨.

(٥) المقريزي، إغاثة الأمة، ص ٧٤-١٠٨-١١١.

مات أهلها من الجوع[1]، هذا وقد كان عام ٦١٧هـ / ١٢٢٠م من أشق السنين وأشدها على أهل مصر[2] فارتفعت الأسعار ارتفاعاً بالغاً، ففي بداية العام وصل سعر الكيلوجرام من القمح ٠,٥٤٧٠٠٨٥ من الدرهم، ثم ارتفع بعد ذلك ليصل سعر الكيلوجرام إلى ٠,٦٥٦٤١٠٢ من الدرهم وكانت تقديرات الأسعار فى السنوات التالية تتراوح بين الارتفاع والانخفاض ففى أثناء المجاعة التى حدثت عام ٦٢٧هـ / ١٢٢٩م بلغ سعر الكيلوجرام قمح ٢,٠٥١٢٨٢ من الدرهم لتصل نسبة التضخم إلى ٧٥٠% ثم إلى ٦٠٠%، وعاد وانخفض السعر عام ٦٢٨هـ/١٢٣٠م إلى ٠,٦٨٣٧٦٠٦ من الدرهم.

وإذا ما انتقلنا إلى عصر المماليك البحرية نجد أن الأزمة الاقتصادية التى حدثت عام ٦٦٢هـ / ١٢٦٣-١٢٦٤م ارتفع سعر القمح ليصل الكيلوجرام منه إلى ١,٣٦٧٥٢١٣ من الدرهم ثم يبلغ ذروته ليصل إلى ٢,٠٥١٢٨٢ من الدرهم ثم يعود مرة أخرى إلى ١,٣٦٧٥٢١٣ من الدرهم.

هكذا نجد أن معدل التضخم فى هذه المجاعة يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض فنجده يصل إلى ٥٠٠% فى البداية ثم يصل إلى ذروته ٧٥٠% من السعر العادى ثم ينخفض ليصل إلى التضخم الأول ألا وهو ٥٠٠% من السعر العادى أيضا، هكذا نجد أن السنة الواحدة تسجل لنا أسعاراً مختلفة بين الارتفاع والانخفاض مما يوضح عدم استقرار سعر واحد للقمح فكان يرتفع ثم يسجل بعد ذلك أعلى ارتفاع، حيث نسبة التضخم تزيد هى الأخرى بنسبة واضحة وملحوظة مما يؤدى إلى بؤس عدد كبير جداً من الشعب.

وفى مجاعة عام ٦٩٣هـ / ١٢٩٣-١٢٩٤م بلغ سعر الكيلوجرام ٠,٥٤٧٠٠٨٠ من الدرهم أى أنه بدأ فى الارتفاع فى ذلك العام، ولكن فى العام التالى لاستمرار حدوث المجاعة بلغ الارتفاع ذروته، ليصل سعر الكيلوجرام من القمح إلى ١,٦٤١٠٢٥٦ من الدرهم وذلك بنسبة تضخم ٤٨٠% من السعر العادى، ثم انخفض قليلاً ليصل سعر الكيلوجرام إلى ١,٣٦٧٥٢١٣ من الدرهم وذلك بنسبة تضخم تصل إلى ٤٠٠ % من السعر العادى، ثم ارتفع السعر مرة أخرى ليصل سعر الكيلوجرام قمح ٢,٠٥١٢٨٢ من الدرهم أى بنسبة تضخم تصل إلى ٦٠٠% من السعر العادى، ثم يواصل السعر ارتفاعه ليصل سعر الكيلوجرام إلى ٢,١٨٨٠٣٤١ من

---

(١) ابن واصل، مفرج الكروب، جـ ٤، ص ص ٣٢-٣٣، المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ١، ص ١٩٨.

(٢) المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ١، ص ٢٠٥.

الدرهم، بنسبة تضخم تصل إلى ٦٤٠٪ من السعر العادى، وواصل السعر ارتفاعه ليصل سعر الكيلوجرام من القمح إلى ٢,٣٢٤٧٨٦٣ من الدرهم، بنسبة تضخم تصل إلى ٦٨٠٪ من السعر العادى، ثم بلغ السعر ذروته وأقصى ارتفاعه ليصل سعر الكيلوجرام من القمح إلى ٢,٥٩٨٥٩٠٥ من الدرهم بنسبة تضخم تصل إلى الذروة لتبلغ ٧٦٠٪ من السعر العادى، ثم ينخفض السعر بنسبة قليلة ليصل سعر الكيلوجرام إلى ٢,٣٢٤٧٨ من الدرهم بنسبة تضخم ٦٨٠٪ من السعر العادى، ثم يبدأ السعر فى الأنحلال والانخفاض ليصل سعر الكيلوجرام من القمح إلى ٠,٣٤١٨٨٠٣ من الدرهم، والتى لم يسجل لها نسبة تضخم لأن هذا هو السعر العادى الذى كان يباع به القمح قبل وجود الأزمة الاقتصادية ألا وهو ٢٥ درهم[1] لأردب القمح، ومرة أخرى وفى نفس العام ارتفع السعر قليلاً ليصل سعر الكيلوجرام من القمح إلى ٠,٤١٠٢٥٦٤ من الدرهم، ثم واصل ارتفاعه ليصل سعر الكيلوجرام إلى ٠,٨٢٠٥١٢٨ من الدرهم لتصل نسبة التضخم إلى ٢٤٠٪ من السعر العادى، ثم يرتفع ويواصل ارتفاعه ليصل سعر الكيلوجرام إلى ١,٢٣٠٧٦٩٢ من الدرهم لتصل نسبة التضخم إلى ٣٦٠٪ من السعر العادى.

هكذا سجلت لنا الأزمة الاقتصادية عام ٦٩٤هـ / ١٢٩٤-١٢٩٥م تذبذب فى الأسعار ما بين الارتفاع والانخفاض ولكن الانخفاض كما رأينا يكون بنسبة ضئيلة ثم تتبعها ارتفاع والخفاض أيضاً فى نسبة التضخم فى تلك المجاعة القاسية؛ وتتوالى نسب الارتفاع فى أسعار القمح مع استمرار وجود المجاعة، حيث سجلت أسعار عام ٦٩٥هـ / ١٢٩٥م أعلى نسبة ارتفاع لأسعار القمح، فقد وصل سعر الكيلوجرام من القمح إلى ٢,١٨٨٠٣٤١ من الدرهم حيث وصلت نسبة تضخم هذا السعر إلى ٤٥٧,١٤٢٨٥٪، ثم ارتفع مرة أخرى ليصل سعر الكيلوجرام من القمح ٢,٤٦١٥٣٨٤ من الدرهم بنسبة تضخم وصلت إلى ٥١٤,٢٨٥٪ من السعر العادى، ثم وصل إلى قمة ارتفاعه ليصل سعر الكيلوجرام إلى ٢,٥٩٨٢٩٠٥ من الدرهم بنسبة تضخم وصلت إلى ٥٤٢,٨٥٧٪ من السعر العادى، ثم انخفض بنسبة قليلة ليصل سعر الكيلوجرام إلى ٢,٢٨٣٧٦٠٦ من الدرهم بنسبة تضخم وصلت إلى ٤٧٧,١٤٪ من السعر العادى، ثم ارتفع مرة أخرى ليصل سعر الكيلوجرام إلى ٢.٤٦١٥٣٨٤ من الدرهم وذلك بنسبة تضخم تصل إلى ٥١٤,٢٨٥٧١٪ من السعر العادى، ثم انخفض بنسبة قليلة ليصل سعر الكيلوجرام إلى ٢,٣٢٤٧٨٦٣ من الدرهم بنسبة تضخم تصل إلى ٤٨٥,٧١٤٢٨٪ من السعر العادى.

---

(١) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ ٨، ص ٥٧.

هكذا اتخذ التضخم فى سعر القمح شكل التضخم الزاحف Greeping Inflation[1] بمعنى تزايد السعر من فترة إلى أخرى[2]، هكذا تذبذب سعر القمح ما بين الارتفاع والانخفاض لكن الانخفاض فى هذه المرة كما لاحظنا كان بنسبة ضئيلة وقليلة لكن ظل السعر حول معدل ١٦٠ درهم و١٩٠ درهم، ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى بنسبة قليلة، وكل هذا بسبب سوء الأحوال الاقتصادية وسوء الفساد فى الإدارة. ومع استمرار حدوث تلك المجاعة سجل لنا سعر القمح فى عام ٦٩٦هـ / ١٢٩٦م، حيث وصل سعر الكيلوجرام من القمح إلى ٢,٣٢٤٧٨٦٣ من الدرهم بنسبة تضخم وصلت إلى ٨٥٠% من السعر العادى، ولكنه انخفض مرة أخرى ليصل سعر الكيلوجرام من القمح إلى ١,٣٦٧٥٢١٣ من الدرهم حيث وصلت نسبة التضخم إلى ٥٠٠% من السعر العادى، وفى الأزمة الاقتصادية التى حدثت عام ٦٩٩هـ / ١٢٩٩-١٣٠٠م والتى سببت حدوث مجاعة، بلغ سعر الكيلوجرام من القمح ٢,١٨٨٠٣٤١ لتصل نسبة التضخم إلى ١٢٣٠,٧% وهذه النسبة مرتفعة إلى أقصاها.

وفى مجاعة عام ٧٠٣هـ / ١٣٠٣م بلغ سعر الكيلوجرام من القمح ٠,٥٤٧٠٠٨٥ من الدرهم بنسبة تضخم وصلت إلى ١٦٠% وهذه النسبة قليلة إذا ما قورنت بنسب التضخم التى حدثت فى السنوات السابقة فى حالة حدوث المجاعة، وفى مجاعة عام ٧٠٧هـ / ١٣٠٧-١٣٠٩م ارتفعت الأسعار[3] ليصل سعر الكيلوجرام قمح ٠,٦٨٣٧٦٠٦ من الدرهم، لكن رغم حدوث الأزمة الاقتصادية عام ٧٢٤هـ / ١٣٢٣-١٣٢٤م إلا أن سعر الكيلوجرام من القمح وصل إلى ٠,٢٣٢٤٧٨٦ من الدرهم، ولكن هذه نسبة ضئيلة ونلاحظ من خلالها عدم وجود أزمة فى القمح رغم وجود أزمة اقتصادية فى هذا العام.

وأثناء الغلاء الذى حدث فى البلاد[4] عام ٧٣٦هـ / ١٣٣٥م حدث ارتفاع حاد فى الأسعار حيث وصل سعر الكيلوجرام من القمح فى ذلك العام إلى ٠,٩٥٧٢٦٤٩ من الدرهم بنسبة تضخم تصل إلى ٤٦٦,٦% من السعر العادى، ولكن فى نفس العام سعرت الدولة القمح ليصل سعر الكيلوجرام من القمح إلى ٠,٢٠٥١٢٨٢ من الدرهم، ليعود فيرتفع إلى ٠,٢٧٣٥٠٤٢ من الدرهم، فواصل السعر ارتفاعه ليصل سعر الكيلوجرام إلى ٠,٤١٠٢٥٦٤ من الدرهم،

(١) د. رمزى زكى، التضخم فى مصر، ص ٢٣ عن د. أحمد الصاوى، مجاعات مصر، ص ١٥٩.
(٢) د. أحمد الصاوى، المرجع نفسه، ص ١٥٩.
(٣) ابن إياس، نبذة من نشق الأزهار فى عجايب الأخبار، ص ص ٨٠-٨١.
(٤) ابن إياس،بدائع الزهور ، جـ ١، ق ١، ص ص ٤٧١-٤٧٢.

ليرتفع أكثر فيصل إلى ٠,٥٤٧٠٨٥ من الدرهم، وظل السعر على ذلك مع استمرار حدوث الأزمة عام ٧٣٧هـ / ١٣٣٦م، ولكن الدولة سعرت القمح فوصل سعر الكيلوجرام من القمح إلى ٠,٤١٠٢٥٦٤ من الدرهم، فلم يستطع أحداً بيعه أكثر من ذلك[١]، ولكن الوباء الذى حدث عام ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م ارتفع السعر إلى أقصاه ليصل سعر الكيلوجرام من القمح إلى ١٦,٤١٠٣٢٣ من الدرهم، وذلك عندما عم الغلاء والوباء الدنيا جميعها[٢]، وأثناء المجاعة التى حدثت[٣] عام ٧٦٥هـ / ١٣٦٣م بلغ سعر الكيلوجرام من القمح ٠,٤١٠٢٥٦٤ من الدرهم، أما سعر الكيلوجرام عام ٧٧٥هـ / ١٣٧٣م[٤] بلغ ١,٢٣٠٧٦٩٢ من الدرهم، ليواصل ارتفاعه بنسبة كبيرة وملحوظة ليصل إلى ١,٦٤١٠٢٥٦ من الدرهم، وهذا حدث عندما اضطربت أحوال البلاد فوقع الغلاء[٥]، أما فى مجاعة عام ٧٧٦هـ / ١٣٧٤م[٦] بلغ سعر الكيلوجرام ٢,٠٥١٢٨٢ من الدرهم، ثم انخفض قليلاً ليصل سعر الكيلوجرام من القمح إلى ١,٣٦٧٥٢١٣ من الدرهم، وذلك فى ربيع أول من نفس السنة، ربيع أول ٧٧٦هـ / أغسطس ١٣٧٤م[٧]، ثم عاد وارتفع بنسبة قليلة فى جماد الأولى عام ٧٧٦هـ / ٢٢ أكتوبر ١٣٧٤م[٨] ليصل سعر الكيلوجرام من القمح إلى ١,٧٠٩٤٠١٧ من الدرهم، وانخفض مرة أخرى بنسبة طفيفة فى ٢٢ جماد الأولى ٧٧٦هـ / نوفمبر ١٣٧٤م[٩] ليصل سعر الكيلوجرام ١,٥٠٤٢٧٣٥، وعاد مرة أخرى إلى السعر السابق ليصل فى رجب وشعبان ٧٧٦هـ / ديسمبر ١٣٧٤م – يناير ١٣٧٥م[١٠] ليصل سعر الكيلوجرام من القمح إلى ١,٧٠٩٤٠١٧ من الدرهم. أما فى مجاعة عام ٧٨٣هـ / ١٣٨١م[١١] وصل سعر الكيلوجرام ٠,٨٢٠٥١٢٨

---

(١) المقريزى، السلوك، جـ ٢، ق ٢، ص ٣٩٥.

(٢) ابن تغرى، النجوم الزاهرة، جـ ١٠، ص ١٩٥، حامد زيان، الأزمات الاقتصادية، ص ٤٣.

(٣) حامد زيان، المرجع نفسه، ص ٤٨.

(٤) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ ١، ق ٢،ص ص ٦٥-٦٦.

(٥) ابن إياس، نبذة من نشق الأزهار، ص ٩٠.

(٦) المقريزى، الخطط، جـ ١، ص ٣٣٩.

(٧) المقريزى، السلوك، جـ ٣، ق ١، ص ٢٣٢.

(٨) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ ١، ق ١، ص ١٤٠.

(٩) المقريزى، السلوك، جـ ٣، ق ١، ص ٢٣٣.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

(١١) المصدر نفسه، جـ ٣، ق ٣، ص ٤٥٧، ابن قاضى شهبه، تاريخ ابن قاضى شهبه، جـ ٣، ص ٥٦، السيوطى، حسن المحاضرة، جـ ٢، ص١٦٦.

من الدرهم، أما فى محرم عام ٧٨٤هـ / مارس ١٣٨٢م[١] وصل سعر الكيلوجرام من القمح إلى ١,٤٣٥٨٩٧٤ من الدرهم، وفى أخر المحرم ٧٨٤هـ / أبريل ١٣٨٢م[٢] انخفض السعر ليصل الكيلوجرام إلى ٠,٠٥٤٧٠٠٨٥ من الدرهم. هكذا يتضح أن سعر القمح لم يكن ثابتاً بمصر خلال المجاعات التى حدثت فى العصرين الأيوبى والمملوكى البحرى فكان يرتفع تارة ثم ينخفض تارة أخرى بحسب أحوال البلاد السائدة والظروف المختلفة التى شهدها فى ظل المجاعات.

سعر الخبز والدقيق:

الدقيق هو طحين القمح، ولهذا فإن ارتفاع سعر القمح أثناء المجاعات يؤدى إلى رفع سعره بالتبعية، وإذا كانت الدولة تستطيع أن تتحكم فى سعر القمح عن طريق محاصرة السواحل التى ترد إليها الغلة أو البيع من مخازنها بالسعر الذي تحدده، فإن التحكم فى سعر الدقيق مرحلة ما قبل الخبز كان يتم عن طريق قصر بيع القمح للطحانين والتشديد عليهم بالبيع بالسعر المنخفض[٣]. هذا وقد كان على الجانب الآخر من ذلك هو اختفاء الخبز الذى يعد أقبح مظاهر المجاعة التى تمس الناس مباشرة حيث يتزاحم الناس على الأفران وذلك بغية الحصول على احتياجاتهم، ويكثر التلاعب فى أسعاره عن أى سلعة أخرى، وذلك لتعدد هذه الطرق فانتقال الخبز من الأفران إلى دكاكين بائعى الخبز، كان يزيد من كلفنه نتيجة لزيادة هوامش الربح الخاصة بتجار الخبز، فضلاً عن أجرة الأفران، ولما كان الخبز يباع وقتها بالوزن فإن الأفران كانت تلجأ إلى الغش عن طريق إخراج الخبز قبل نضجه مما يزيد من نسبة الماء فيزيد وزنه[٤] وفى بعض الأحيان كان الخبازون يخلطون الخبز بالطفل[٥] فيزداد سواده، مستغلين فى ذلك تكالب الناس على الخبز وسرعة شرائه بعد خروجه من الأفران مباشرة، إذ أن الغش فى الخبز كان يظهر بشكل واضح وذلك من خلال أنواع الخبز:

(١) المقريزي، السلوك، جـ٣، ق٣، ص٤٦٦.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٦٦.

(٣) أحمد الصاوى، مجاعات مصر الفاطمية، ص ١٦٢.

(٤) المسبحى، أخبار مصر، جـ ٤٠، ص ٢٧٦، المقريزى، اتعاظ الحنفاء، جـ ٢، ص ١٣٥، كانت الأفران تجد فى ازدحام الناس سببا يدعو إلى ذلك، نقلا عن د. أحمد الصاوى، المرجع نفسه، ص ١٦٤.

(٥) المسبحى، أخبار مصر، جـ ٤٠، ص ٢٧٦، المقريزى، اتعاظ الحنفاء، جـ ٢، ص ١٦٦، عن د. أحمد الصاوى، المرجع نفسه، ص ١٦٤.

فالنوع الأول: هو أسمر اللون وهو من دقيق اسمر أقل نقاوة وهو أرخص الأنواع ويسمونه بالخبز الأسود[1] أو الخشكار[2] أو خبز الأفران[3].

والنوع الثانى: هو الخبز الأبيض وهو على نوعين الحوارى[4] ثم السميذ[5] الأكثر جودة وثمنه أكثر ارتفاعا من سابقه الأسمر، ويمكن اعتبار أسعار الخبز الواردة فى المصادر التاريخية مشيرة إلى خبز الأفران الأسمر ما لم ينص صراحة على أنها تتعلق بالأنواع الفاخرة من الخبز كما فى بعض الحالات[6].

أما عن أسعار الخبز نفسها أو الدقيق فقد سجلت لنا سنوات مختلفة حدثت بها مجاعات وكان لها أثراً كبيراً على تطور سعر الخبز أو الدقيق. ففى مجاعة عام ٥٩٠هـ / ١١٩٣-١١٩٤م عظم ضجيج الناس من الجوع[7] بلغ كل رطل من الخبز ١,٥ درهم[8]، وفى عام ٥٩٢هـ / ١١٩٥م، بلغ سعر ٣ أرطال بدرهم[9] ومن شدة حدوث الأزمة فى هذا العام خطف الناس الخبز متى ظهر لهم، وقيل أنهم إستفوا التراب وأكلوا الزبل، وهلك كلٍ من الفقراء والأغنياء... فقد كان من الناس من يقف على الحوانيت ويقول "أشمونى رائحة الخبز"[10]، واستمرت الأزمة حتى عام ٥٩٥هـ / ١١٩٨م ليصل الرطل من الخبز إلى ١,٥ درهم[11].

وفى بداية العصر المملوكى وأثناء الأزمة الاقتصادية التى حدثت فى عهد الظاهر بيبرس وصل سعر ٣ أرطال من الخبز بدرهم نقره[12]، وما حدث عام ٦٩٥هـ / ١٢٩٥م أثناء المجاعة الشديدة

---

(١) المقريزى، اتعاظ الحنفاء، جـ ٢، ص ٧٤، عن د. أحمد الصاوى، المرجع السابق، ص ١٦٥.

(٢) الخبز الخشكار هو الدقيق الذى لم يستقصي طحنه ولا نخلة، والخبز الخشكار هو المصنوع بدقيق القمح والرده، راجع المسبحى: الأمير المختار عز الملك محمد بن عبيد الله بن أحمد، أخبار مصر، حققه وكتب مقدمته وحواشيه د. أيمن فؤاد سيد، وتيارى بيانكى، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة، هامش ٣، ص ٤٨.

(٣) د. أحمد الصاوى، المرجع نفسه، ص ١٦٥.

(٤) الحوارى هو الدقيق الأبيض أو لباب الدقيق، المسبحى، أخبار مصر، هامش ٤، ص ٤٨.

(٥) د. أحمد الصاوى، المرجع نفسه، ص ١٦٥.

(٦) المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

(٧) المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ١، ص ١٢١.

(٨) على مبارك، الخطط التوفيقية، جـ ١٧، ص ١٩، جـ ٢٠، ص ١٣٦.

(٩) المقريزى، السلوك، جـ ١،ق ١، ص ١٣٠.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٣٢.

(١١) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٣٠.

(١٢) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ ٧، ص ٢١٣، المقريزى، السلوك، ج١، ق٢، ص ٥٠٦.

وصل الحال بأهل مصر حتى صاروا ينهبون الخبز من الأسواق والأفران وهو عجين، ويرمون أنفسهم على طبق العجين من شدة الجوع والضرب بالعصا على رؤوسهم وظهورهم، ولا يلتفتون حولهم فيضربون حتى يقع الفرد منهم مغشياً عليه وهو ماسك رغيفاً أو قطعة منه بأسنانه[١]، هذا وقد وصل رطل الخبز فى هذا العام بدرهم نقره[٢] وأثناء مجاعة عام ٦٩٩هـ / ١٢٩٩-١٣٠٠م، بلغ سعر رطل الخبز بدرهمين[٣] وأثناء أزمة عام ٧٣٦هـ / ١٣٣٥م، بلغ كل ٥ أرطال بدرهم[٤]وأثناء المجاعة التى حدثت عام ٧٧٥هـ / ١٣٧٣م، بلغ سعر رغيف الخبز بـ ٤ دراهم[٥] وقد بلغ سعر بطه الدقيق[٦] من نفس العام بـ ١٤ درهم[٧]، ومع استمرار حدوث الأزمة بلغ رطل الخبز ونصف الرطل بدرهم[٨] وذلك عام ٧٧٦هـ / ١٣٧٤م ثم تطور الأمر حتى وصل الأمر مع اشتداد حدوث الأزمة كل ٣ رطل من الخبز بـ ٤ دراهم[٩] وقد وصل سعر بطه الدقيق فى جمادى الأول ٧٧٦هـ / أكتوبر ١٣٧٤م بـ ٣٠ درهم[١٠] وفى رجب وشعبان ٧٧٦هـ / ديسمبر ١٣٧٤م، ويناير ١٣٧٥ وصل سعر بطه الدقيق ٣٤ درهم[١١] هذا وفى مجاعة عام ٧٨٤هـ / ١٣٨٢م، بلغ كل رطلين من الخبز بدرهم[١٢] وفى أخر المحرم عام ٧٨٤هـ / أبريل ١٣٨٢م، بلغ سعر البطه الدقيق ١١ درهم[١٣].

هكذا كان سعر الدقيق والخبز بمصر يتراوح بين الارتفاع والانخفاض حيث كان يرتفع مرة وينخفض مرة أخرى حسب الظروف[١٤]، إذا أمعنا النظر فى كيفية ارتفاع أسعار المواد الغذائية فى الفترة السابق الحديث عنها أدركنا أن ارتفاع أسعار السلع الغذائية من جهة، وارتفاع بعضها

---

(١) العينى، عقد الجمان، جـ ٣، ص ٣٠١.

(٢) السيوطى، حسن المحاضرة، جـ ٢، ص ١٦١، المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٨١٣.

(٣) المقريزى، المصدر نفسة، ص ٨٩٣.

(٤) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٣٩.

(٥) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ ١، ق ٢ ، ص ١٢٥.

(٦) البطه هى ويبه ونصف ويبه والويبه مكيال للحبوب سعته سدس الأردب، راجع: رأفت النبراوى، أسعار السلع الغذائية، ص٢٣٢.

(٧) ابن إياس، المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(٨) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٣٩.

(٩) ابن إياس، المصدر نفسه، ص ١٣٧.

(١٠) نفسه، ص ١٤٠.

(١١) المقريزى، المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

(١٢) ابن إياس، المصدر نفسه ، ص ٣٠٢.

(١٣) المقريزى، المصدر نفسه، ص ٤٦٦.

(١٤) رأفت النبراوى، أسعار السلع الغذائية، ص ٢٣٢.

الفترة السابق الحديث عنها أدركنا أن ارتفاع أسعار السلع الغذائية من جهة، وارتفاع بعضها من جهة أخرى جعل من الصعب على عامة الناس فى ذلك الوقت أن يجدوا كفايتهم من الغذاء[١].

وقد كان لهذه الأوبئة والمجاعات أثارها الاقتصادية التى يمكن أن نلمس أهم مظاهرها فى حقيقة التدهور الزراعى، وما كان ينتج عن ذلك بالضرورة من ارتفاع الأسعار بشكل مستمر فضلاً عن اختفاء السلع الضرورية فى معظم الأحيان، لقد كانت الأسباب نتيجة لأسباب وعوامل أخرى مما يجعل الأسباب والنتائج تتشابك مع بعضها البعض فلا يمكن الفصل بينهما، غير أن التدهور الاقتصادى بات واضحاً تمام الوضوح فى قصور الإنتاج الزراعى عن الوفاء بحاجة البلاد من ناحية، وفى كثرة اختفاء الخبز والقمح بشكل معتاد كاد يكون سنويا من جهة أخرى، كما ظهر هذا التدهور الاقتصادى فى الانخفاض الواضح للإنتاج الصناعى... إلى جانب انهيار النظام النقدى[٢]، هذا ويمكن القول أن السبب الأساسي فى ارتفاع أسعار القمح والخبز يرجع إلى غوق الأراضى الزراعية نتيجة لزيادة مياه النيل، وهذه الزيادة تؤدى إلى غرق الأراضي، وما عليها من محاصيل زراعية، ومن ثم يقل إنتاج المحاصيل بل ينعدم أحيانا وبالذات محصول القمح مما ينتج عنه قلة وجود الدقيق الذى يصنع منه الخبز وليس قلته فقط بل يؤدى إلى ندرته أيضا، ولذلك يرتفع سعر الخبز، وقد ارتفعت الأسعار لقلة الغلال، وصار الخبز لا يجلس به أى شخص ليبيعه فى الحوانيت لا بالقاهرة ولا بمصر[٣].

سعر الأرز والشعير:

كان للأرز الذى يزرع فى دلتا وادى النيل أهمية خاصة فى غذاء المصريين فى المدن كما يتضح من اهتمام المؤرخين بإيراد أسعار الشعير (الأرز) وقت الأزمات خاصة وأنه كان يمثل بديلاً مقبولاً للقمح، وخاصة فى صورته الأولى قبل عملية التذرية وهو الشعير، والأرز بطبيعته يحتاج إلى ماء وفير لأجل زراعته، ولذا فإن انخفاض الفيضان كان يعنى فى التحليل النهائى انحسار مساحة الأراضى المزروعة به[٤]، هذا وقد ارتفع سعر الشعير فى أثناء الأزمات الاقتصادية وحدوث المجاعات ارتفاعاً ملحوظاً، ففى العصر الأيوبى أثناء أزمة عام ٥٩٥هـ / ١١٩٨م بلغ سعر

---

(١) رأفت النبراوى، أسعار السلع الغذائية، ص ٤٠.

(٢) رأفت النبراوى، المرجع نفسه، ص ص ٤٠-٤١.

(٣) نفسه، ص ص ٢٥٣-٢٥٤.

(٤) أحمد الصاوى، المرجع نفسه، ص ١٧١.

أردب الشعير ٤٠ درهم[١] ليصل إلى قمة ارتفاعه فى العام التالى ٥٩٦هـ / ١١٩٩م، ليصل سعر الأردب من ٥٠ إلى ٦٠ درهم[٢] ثم ينخفض مرة أخرى فى نفس العام ليصل إلى ٣٠ درهم[٣] ثم ارتفع السعر ليصل فى العام التالى ٥٩٧هـ / ١٢٠٠م إلى ٦ دنانير[٤] أى ٧٩,٨ درهم.

وإذا انتقلنا إلى عصر المماليك البحرية فنجد أنه ارتفع سعر أردب الشعير إلى ٧٠ درهم[٥] وذلك أثناء الأزمة الاقتصادية التى حدثت عام ٦٦٢هـ / ١٣٦٣م، وأثناء حدوث الأزمة الاقتصادية عام ٦٩٤هـ / ١٢٩٤م ارتفع سعر أردب الشعير ليصل إلى ١٠٠ درهم[٦] إلى ١٢٠ درهم[٧] وعاد وانخفض مرة أخرى ليصل إلى ٦٠ درهم[٨]، ومع استمرار حدوث الأزمة الاقتصادية عام ٦٩٥هـ / ١٢٩٥م فقد وصل سعر أردب الشعير إلى ١٢٠ درهم[٩] ثم انخفض قليلا ليصبح ١٠٠ درهم[١٠] ثم أصبح ٨٠ درهم[١١] ثم ارتفع السعر مرة أخرى فى العام التالى ٦٩٦هـ / ١٢٩٦م فبلغ سعر الأردب من الشعير إلى ١٢٠ درهم[١٢]، هذا وقد ارتفع سعر الشعير ارتفاعاً كبيراً وملحوظاً وذلك فى عام ٦٩٩هـ / ١٢٩٩-١٣٠٠م، حيث وصل سعر الأردب إلى ١٨٠ درهم[١٣].

وعلى الرغم من حدوث أزمة اقتصادية عام ٧٠٩هـ / ١٣٠٩م تبعها وباء وغلاء ومجاعة إلا أن سعر الأردب الشعير انخفض ليصل سعره إلى ٢٠ درهماً[١٤]، وأثناء أزمة عام ٧٣٧هـ /

---

(١) الدوادارى، كنز الدرر، جـ ٧، ص ١٣٩، حامد زيان، الأزمات الاقتصادية، ص ٢٨.

(٢) الدوادارى، المصدر نفسه، جـ ٧، ص ١٧٤.

(٣) المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٨٣٠.

(٤) المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

(٥) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ ٧، ص ٢١٣، المقريزى، المصدر نفسه، جـ ١، ق ٢، ص ٥٠٦.

(٦) النويرى، نهاية الأرب، جـ ٣١، ص ٢٨٦، العينى، عقد الجمان، جـ ٣، ٢٧٥، ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات ، جـ ٨، ص ١٩٩.

(٧) العينى، عقد الجمان، جـ ٣، ص ٣٠٠.

(٨) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٣٢، على مبارك، الخطط، جـ ٧، ص ١٩، جـ ٢٠، ص ١٣٧.

(٩) على مبارك، الخطط التوفيقية، جـ ٧، ص ١٩، جـ ٢٠، ص ١٣٧.

(١٠) المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٨١٣، ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات ، جـ ٨، ص ٢٠٨.

(١١) الدوادارى، كنز الدرر، جـ ٨، ص ٣٦٣.

(١٢) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ ١، ق ١، ص ٣٩، على مبارك، الخطط التوفيقية، جـ ١٨، ص ٥٧.

(١٣) المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٨٩٣.

(١٤) المصدر نفسه ، جـ ١، ق ٣، ص ٥٥.

١٣٣٦م بلغ سعر الأردب ٢٨ درهماً[١] ووصل السعر فى عـام ٧٤٧هـ / ١٣٤٦م إلى ٢٢ درهم[٢]، هذا وقد سجل السعر فى عام ٧٧٥هـ / ١٣٧٣م مرتين، ففى ربيع الأول عام ٧٧٥هـ / أغسطس ١٣٧٣م، ٨٠ درهم[٣] وفى جمادى الأول عام ٧٧٥هـ / أكتوبر ١٣٧٣م وصل السعر إلى ٢٥ درهماً[٤] وقد سجل سعر أردب الشعير عام ٧٧٦هـ / ١٣٧٤م ستة أسعار، ففـى ربيـع الأول ٧٧٦هـ / أغسطس ١٣٧٤م وصل سعر الأردب إلى ٦٠ درهم[٥] ثم ارتفع فى ربيع الأخر ٧٧٦هـ / سبتمبر ١٣٧٤ إلى ١١٠ درهم[٦]، وفى نفس العام أيضا فى جمادى الأولى ٧٧٦هـ / أكتوبر ١٣٧٤م، بلغ سعر أردب الشعير ٩٠ درهم[٧]، ثم عـاد والمخفـض فى ٢٢ جمـادى الأولى ٧٧٦هـ / أكتوبر ١٣٧٤م إلى ٦٠ درهماً[٨] ثم عاد ليرتفع مرة أخرى فى نفس العـام فى رجـب وشعبان عام ٧٧٦هـ / ديسمبر ١٣٧٤م، ويناير ١٣٧٥م ليصل إلى ٩٠ درهم[٩] ولكنه انخفـض مرة أخرى انخفاضاً ملحوظاً وصل إلى ٢٠ درهم[١٠] فى ذو القعدة ٧٧٦هـ / ١٣٧٥م. ولكن سعر أردب الشعير بلغ ذروته بل أكثر فى ذو الحجة من عام ٧٨٠هـ / مارس ١٣٧٩م حيث وصل من ٣٠٠ إلى ٦٠٠ درهم[١١]، وفى محرم ٧٨٤هـ / مارس ١٣٨٢م وصل سعر أردب الشعير إلى ٥٠ درهم[١٢] ثم انخفض السعر فى أخر المحرم ٧٨٤هـ /إبريل ١٣٨٢م[١٣] ليصل إلى ٢٢ درهم[١٤].

هكذا نلاحظ أن سعر الأردب الشعير أثناء سنوات الأزمات الاقتصادية كان يتسم بالتذبذب سـواء بالارتفاع مرة والانخفاض مرة أخرى حتى أنه كان لا يستقر على سعر ثابت، وهذا إن دل

(١) المقريزي، المصدر السابق، جـ ٢، ق ٢، ص ٤٢٤.

(٢) المصدر نفسه، جـ ٢، ق ٣، ص ٧١٩.

(٣) ابن إياس، المصدر السابق، جـ ١، ق ٢، ص ١٢٥.

(٤) المقريزى، المصدر نفسه، جـ ٣، ق ١، ص ٢٢١.

(٥) المصدر نفسه، جـ ٣، ق ١، ص ٢٣٢، ابن إياس، المصدر نفسه، جـ ١، ق ٢، ص ١٣٦.

(٦) ابن إياس، المصدر نفسه، ص ١٣٨.

(٧) المصدر نفسه ، ص ١٤٠.

(٨) المقريزى، السلوك، جـ ٣، ق ١، ص ٢٣٣.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

(١٠) ابن إياس، المصدر نفسه ، ص ١٤٥، المقريزى، المصدر نفسه، ص ٢٣٧.

(١١) ابن إياس، المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

(١٢) المقريزى، المصدر نفسه، ص ٤٤٦، ابن إياس، المصدر نفسه، جـ ١، ق ١، ص ١٤٠.

(١٣) المقريزى، المصدر نفسه، ص ٤٤٦.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٤٦٦.

على شئ فيدل على سوء الأوضاع الاقتصادية حيث أننا وجدنا أن العام الواحد كان يوجد به أكثر من سعر للأردب فتارة يرتفع إلى أقصى حد وتارة أخرى ينخفض ثم يرتفع ثم ينخفض كما حدث فى عام ٧٧٦هـ / ١٣٧٤-١٣٧٥م كما سبق أن ذكرنا، فهذا سوء تصرف وسوء سياسة من الدولة نفسها تجاه الأفراد.

سعر الفول:

الفول هو غذاء غنى بالبروتين النباتى الذى يعتمد عليه الشعب المصرى منذ القدم فى غذاءه واتخاذه له كوجبة رئيسية وأساسية، هذا وقد كانت أسعاره هى الأخرى تتأثر بحدوث المجاعات والأزمات الاقتصادية، فترتفع عن العادة.

ففى مجاعة عام ٥٩٥هـ / ١١٩٨م-١١٩٩م بلغ سعر الأردب من الفول ٤٠ درهم[١] ثم ارتفع أكثر من ذلك مع استمرار حدوث تلك المجاعة ليصل فى العام التالى ٥٩٦هـ / ١١٩٩م إلى ٥٠ درهم ثم إلى ٦٠ درهم[٢] واستمر ذلك السعر أيضا فى عام ٥٩٧هـ / ١٢٠٠م فقد بلغ ٦ دنانير[٣] أى ٦٠ درهما، وأثناء الأزمة الاقتصادية التى حدثت عام ٦٣٧هـ / ١٢٣٩م بلغ سعر الأردب من الفول ٥٠ درهماً[٤] وبلغ سعر الأردب من الفول أثناء مجاعة عام ٦٩٤هـ / ١٢٩٤-١٢٩٥م ٥٠ درهماً[٥] وتطور السعر تطوراً ملحوظاً حتى وصل إلى قمة ارتفاعه فى نفس العام ليصل إلى ١٠٠ درهم[٦]، ومع استمرار حدوث تلك المجاعة وصل سعر أردب الفول فى العام التالى ٦٩٥هـ / ١٢٩٥م إلى ١١٠ درهم[٧] ولكنه انخفض بنسبة قليلة ليصل فى نفس العام إلى ٩٠ درهم[٨] ثم وصل إلى ٨٠ درهم[٩] وعاد السعر وارتفع مع استمرار حدوث الأزمة

---

(١) الدوادارى، كنز الدرر، جـ ٧، ص ١٣٩.

(٢) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٣) المقريزى، السلوك، جـ ٢، ق ١، ص ١٥٨.

(٤) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٣٩.

(٥) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٣٩، على مبارك، الخطط التوفيقية، جـ ٧، ص ١٩، جـ ٢٠، ص ١٣٧.

(٦) العينى، عقد الجمان، جـ ٣، ص ٢٧٥، وهو ذكر أن سعر الشعير ١٠٠ درهم والفول والحبوب نحو ذلك.

(٧) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٣٣، العينى، المصدر لفسه، جـ ٣، ص ٣٠٠، على مبارك، المصدر نفسه، جـ ٧، ص١٩، جـ ٢٠، ص١٣٧.

(٨) المقريزي، السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٨١٣، وقد ذكر ابن الفرات أن سعر الأردب من الفول وصل من ٨٠ إلى ٩٠ درهم، راجع: ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات جـ ٨، ص ٢٠٨.

(٩) الدوادارى، المصدر نفسه، جـ ٧، ص ١٣٩.

فى العام التالى عام ٦٩٦هـ / ١٢٩٦م ليصل السعر إلى ١٢٠ درهم[١]،ويعتبر هذا أقصى سعر وصل إليه الفول فى حدوث المجاعات والأزمات الاقتصادية لأن المجاعات اللاحقة لذلك العام توضح أسعار أقل من الأسعار السابق ذكرها ففى مجاعة عام ٧٣٧هـ / ١٣٣٦م بلغ سعر الأردب ٣٢ درهم[٢] ،وفى عام ٧٤٧هـ / ١٣٤٦م بلغ سعر الأردب من الفول ٢٠ درهم[٣] ثم وصل إلى ٢٥ درهم[٤] أثناء حدوث الأزمة الاقتصادية عام ٧٧٥هـ / ١٣٧٣م. هذا وفى عام ٧٧٦هـ / ١٣٧٤-١٣٧٥م سجل لنا هذا العام أسعارا مختلفة تتذبذب بين الارتفاع والأنخفاض، ففى ربيع الأول عام ٧٧٦هـ / أغسطس ١٣٧٤م وصل سعر أردب الفول إلى ٥٠ درهم[٥] وعاد وارتفع فى ٢٢ جمادى الأول عام ٧٧٦هـ / نوفمبر ١٣٧٤م إلى ٥٥ درهم[٦] ثم وصل أقصى ارتفاع له فى رجب وشعبان عام ٧٧٦هـ / ديسمبر١٣٧٤- يناير ١٣٧٥م إلى ٨٠ درهم[٧]، وفى عام ٧٨٤هـ / ١٣٨٢م بلغ سعر أردب الفول إلى ٢٢ درهم[٨].

مما سبق نلاحظ عدم استقرار سعر الفول عند حد معين، بل نجد التذبذب الواضح ما بين الارتفاع والانخفاض في سعر الأردب الواحد حيث سجلت لنا بعض سنوات المجاعات أعلى سعر وصل إليه الأردب وهو عام ٦٩٤هـ/١٢٩٤-١٢٩٥م ليصل إلى ١٠٠ درهم ثم إلى ١١٠ درهم في العام الذي يليه، ثم تذبذب السعر تذبذباً واضحاً حيث انخفض بعد ذلك، ولكن كان يسجل لنا سعر غلاء أيضاً أثناء حدوث المجاعات، هكذا لم يستقر سعر الفول في أثناء الأزمات الاقتصادية عند حد معين.

أسعار الأدوية وأغذية المرضى:

فى الأوقات التى كانت تحدث فيها أزمة اقتصادية يتبعها حدوث مجاعة مصحوبة بالوباء، كانت أسعار الأغذية التى تستعمل كدواء للمرضى تسجل ارتفاعاً خاصاً من حيث أنها غذاء

---

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ ١، ق ١، ص ٣٩٠.
(٢) المقريزى، السلوك، جـ ٢، ق ٢، ص ٤٢٤.
(٣) المصدر نفسه، جـ ٢، ق ٣، ص ٧١٩.
(٤)المصدر نفسه، جـ ٣، ق ١، ص ٢٢١.
(٥) المصدر نفسه، نفس الجزء، ص ٢٣٢، ابن إياس، المصدر نفسه، جـ ١، ص ١٣٦.
(٦) المقريزى، المصدر نفسه، نفس الجزء، ص ٢٣٣.
(٧) المصدر نفسه، جـ ٣، ق ١، ص ٢٣٥، ابن إياس، المصدر نفسه، ص ١٤٠.
(٨) المصدر نفسه، جـ ٣، ق ٢، ص ٤٦٦.

ودواء فى نفس الوقت، ففى عام ٥٩٢هـ / ١١٩٥-١١٩٦م كثرت الأمراض الحادة بمصر والقاهرة إلى جانب حدوث الحميات المحرقة[١] التى زادت إلى حد لا يمكن وصفه وزادت وأفرطت فى الزيادة بنسبة كبيرة وملحوظة، فغلت الاشربة والسكر وعقاقير العطار[٢]،ففى مجاعة ذلك العام بلغ سعر البطيخة ٢٤ درهم[٣] وفى جماد الأولى من نفس العام بيعت البطيخة الواحدة بـ ١٠٠ درهم[٤].

وأثناء حدوث مجاعة عام ٥٩٦هـ / ١١٩٩م بلغ سعر رطل البطيخ الأخضر بـ ٤ دراهم[٥] والسفرجلة[٦] أى حبة السفرجل بلغت ٣٠ درهم[٧] وفى مجاعة عام ٦٩٥هـ / ١٢٩٥-١٢٩٦م بلغت البطيخة الواحدة ٤٠ درهم[٨] والرطل الواحد من البطيخ بـ ٤ دراهم نقره[٩] والبطيخة الخضراء الصيفية بـ ١٠٠ درهم[١٠] وفى نفس العام ومع استمرار حدوث تلك المجاعة بلغ سعر ٣ حبات سفرجل بدرهم[١١] وتطور الأمر حتى وصلت السفرجلة الواحدة إلى ٣٠ درهم[١٢]، وقيل أن سبب غلاء أسعار الفاكهة فى ذلك العام هو هبوب رياح جاءت بعدها حمى عمت الناس فغلا سعر السكر والعسل وما يحتاج إليه المرضى، وعدمت الفواكه[١٣].

ومن شدة غلاء الأسعار أثناء مجاعة ٦٩٤-٦٩٥هـ / ١٢٩٤-١٢٩٥م فقد بلغت أرباح العطارين والأطباء أقصاها نظراً لاشتداد الطلب على الأدوية والأطباء، فقد بلغت أرباح أحد

(١)المقريزى، المصدر السابق، جـ ١، ق ١، ص ١٣١.

(٢) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٣) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٤) المصدر نفسه، والصفحة نفسها .

(٥) النويرى، نهاية الأرب، جـ ٢٨، ص ٤٥٢.

(٦) السفرجل نوع من أنواع الفاكهة وأصله جزيرة كريت وزراعة السفرجل معروفة من قديم الزمان، وخاصة بالجزء الشرقى من أوروبا، راجع: رأفت النبراوى، أسعار السلع، ص ٤٣٣.

(٧) النويرى، المصدر نفسه، الجزء نفسه، والصفحة نفسها .

(٨) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٣٣، العينى، عقد الجمان، جـ ٣، ص ٣٠٠.

(٩) النويرى، المصدر نفسه، جـ ٣١، ص ٢٩٣.

(١٠) المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٨١٣، ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، جـ ٨، ص ٢٠٨، وقد ذكر على مبارك أن الرطل من البطيخ بلغ سعره ٢ درهم، على مبارك، الخطط، جـ ٧، ص ١٩.

(١١) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٣٣، على مبارك، المصدر نفسه، جـ ٧، ص ١٩، جـ ٢٠، ص ١٣٧.

(١٢) ابن الفرات، جـ ٨، ص ٢٠٨، النويرى، جـ ٣١، ص ٢٩٣، المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٣١٨.

(١٣) على مبارك، الخطط التوفيقية، جـ ٧، ص ١٩.

العطارين من الأدوية فى يوم واحد ٣٢ ألف درهم[١] كذلك بلغ متوسط المكسب اليومى للطبيب حوالى مائة درهم[٢]، ومع وصول المجاعة إلى ذروتها عام ٦٩٦هـ / ١٢٩٥-١٢٩٦م بلغ سعر التفاحة الواحدة، الرمانة الواحدة[٣]، السفرجلة الواحدة كل واحدة منها ٣٠درهم[٤].

وفى عام ٧٠٩هـ / ١٣٠٩م فشا بالناس أمراض حادة، وعم الوباء، وطلبت الأدوية والأطباء،وعز سائد ما يحتاج إليه المرضى[٥] بل قل وندر وجوده، حتى أنه بلغ سعر رطل البطيخ بدرهم[٦]، وفى عام ٧٢٠هـ / ١٣٢٠م حدث بمصر أمراض كثيرة نادراً ما سلم منها أحد أو دار أو بيت فغلت الأسعار والأدوية والأشربة، وبيعت الرمانة الحامضة بثلاثة أرباع درهم نقره، والعناب الرطل المصرى بستة دراهم نقره، وكذلك الأجاص والقراصيا والقلب اللوز[٧]، وفى مجاعة عام ٧٧٥هـ / ١٣٧٣م بلغ سعر الرمانة الواحدة ١٦ درهم[٨] والبطيخة الصيفية ١٠٠ درهم[٩] ومع استمرار حدوث المجاعة عام ٧٧٦هـ / ١٣٧٤م بلغ سعر البطيخة الواحدة ٧٠ درهم[١٠] وحبة السفرجل الواحدة بلغت ٥٠ درهم[١١] والرمانة ١٦ درهم[١٢] وفى ربيع الأخر من نفس العام بلغ الرطل من حب الرمان ١٠,٥ درهم[١٣] وفى شهر جمادى الآخرة بلغت البطيخة الصيفية ٩٠ درهم[١٤] والتفاحة الواحدة بلغت كل واحدة منهما ٥٠ درهماً[١٥]، ومن الملاحظ أن سعر

---

(١) قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك، ص ص ٥٩-٦٠.

(٢) قاسم عبده، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(٣) ذكر السيوطى أن عبد الله بن احمد ، أخرج فى رواله المسند وابن السنى بسند رجال ثقات عن على ابن أبى طالب قال: كلوا الرمان بشحمه فإنه دباغ للمعدة، راجع: السيوطى، حسن المحاضرة، جـ ٢، ص ٤٣١، هذا وقد ورد ذكر الرمان فى القرآن الكريم فى سورة الرحمن "فيهما فاكهة ونخل ورمان" صدق الله العظيم، آية رقم (٦٨).

(٤) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ ١، ق ١، ص ٣٩٠.

(٥) المقريزى، السلوك، جـ ٢، ق ١، ص ٥٥، ابن تعزى بردى، النجوم الزاهرة، جـ ٨، ص ٢٤٣.

(٦) المقريزى، المصدر نفسه، الجزء نفسه، والصفحة نفسها.

(٧) السيوطى، حسن المحاضرة، جـ ٢، ص ١٦٣.

(٨) ابن إياس ، بدائع الزهور، جـ ١، ق ٢، ص ١٢٥.

(٩) ابن إياس، المصدر نفسه، ص ص ١٢٥-١٢٦.

(١٠) ابن تعزى بردى، النجوم الزاهرة، جـ ١١، ص ٦٦، السيوطى، حسن المحاضرة، جـ ٢، ص ١٦٥، وقد ذكر المقريزى فى كتابه إغاثة الأمة ألها بلغت ١٥٠ درهم، راجع: المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٤٠.

(١١) النجوم الزاهرة، جـ ١١، ص ٦٦.

(١٢) السيوطى، المصدر نفسه، جـ ٢، ص ١٦٥، ابن إياس، المصدر نفسه، ص ١٤١، ابن تعزى بردى، المصدر نفسه، ص٦٦.

(١٣) ابن إياس، المصدر نفسه، ص ١٣٨.

(١٤)المصدر نفسه، نفس الجزء، ص ١٤١.

(١٥) المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

البطيخ كان يرتفع عند انتشار مرض الطاعون مما يؤكد أن له علاقة فى علاج هذا المرض الخطير، لأن الناس كانوا يقبلون على شرائه بشكل غير عادى، ويرجع سبب ارتفاع ثمن البطيخ إلى كثرة عدد الموتى من الناس بمرض الطاعون وزيادة إقبال الناس على شرائه، فقل وجوده وارتفع سعره[١].

هكذا نجد أنه كان من نتيجة حدوث الغلاء تفشى الجوع خاصة بين الطبقات الفقيرة مما يترتب عليه انخفاض شديد فى مستوى المعيشة وما يتبعه من سرعة انتشار الأوبئة والأمراض التى كانت تظهر بشكل واضح فى ظل تلك الأزمات خاصة بارتفاع أسعار الأدوية خاصة الفاكهة لأنها كانت تستخدم كدواء للمرضى فغلت سعرها كما سبق أن ذكرنا.

سعر الماء:

حتى ماء الشرب كانت أسعاره تتعرض للارتفاع أثناء الأزمات الاقتصادية والمجاعات متأثرة فى ذلك بثلاثة عوامل قد تجتمع سوياً فى مجاعة واحدة هى:

١. انخفاض منسوب مياه النيل مما يعنى زيادة الجهود المبذولة لرفع الماء.

٢. قلة حيوانات الحمل كالجمال والبغال بسبب نفوقها أو ذبح بعضها للأكل.

٣. إن الارتفاع العام فى أسعار المأكولات كان يؤدى إلى ارتفاع الأجور حتى يتمكن الأجراء من شرائهم[٢].

ففى أثناء مجاعة ٧٤٦-٧٤٧هـ / ١٣٤٥-١٣٤٦م، بلغت راوية الماء ٢ درهم فضة[٣] وفى عام ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م بلغت راوية الماء ١٢ درهم[٤] لأنه فى تلك السنة حدث الوباء العظيم الذى عم جميع أنحاء الأرض، هذا وقد بلغت راوية الماء أثناء مجاعة بـ ٥ دراهم[٥] وارتفع سعر الماء فى عام ٧٧٦هـ/١٣٧٤م لتصل راوية الماء فى ذلك العام إلى ٤ دراهم[٦].

---

(١) ابن إياس، المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة.

(٢) أحمد الصاوى، مجاعات مصر الفاطمية، ص ١٧٥.

(٣) السيوطى، حسن المحاضرة، جـ ٢، ص ص ١٦٣-١٦٤، ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ ١٠، ص ١٣٠، على مبارك، الخطط التوفيقية، جـ ١٨، ص ٥٩.

(٤) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ ١، ق ١، ص ٥٣٠.

(٥) ابن إياس، المصدر نفسه، نفس الجزء، ص ١٢٥.

(٦) على مبارك، الخطط التوفيقية، جـ ١٨، ص ٥٩.

أسعار أخرى لمواد غذائية مختلفة:

بلغ أردب العدس أثناء مجاعة عام ٦٩٥هـ / ١٢٩٥م، ١١٠ درهم[١] والترمس وصل سعره إلى ٦٠ درهم[٢] بلغ سعرالبر، ١٩ درهم[٣] وقد بلغ رطل الزيت من نفس العام ٦ دراهم[٤]، ومع استمرار حدوث الأزمة والمجاعة ففى العام التالى ٦٩٦هـ / ١٢٩٦م بيعت قطعه السكر بثقلها فضة[٥]، وعندما حدثت مجاعة عام ٧٠٩هـ / ١٣٠٩م بلغ سعر السكر دراهم[٦] وفى أثناء مجاعة ٧٣٧هـ / ١٣٣٦م وصل سعر القدح الحمص المصلوق بـ ٣ دراهم[٧] ومن نفس العام وصل فدان البرسيم سعره إلى ١٧٠ درهم[٨].

تطور أسعار اللحوم والدواجن ومنتجات الألبان:

يعد البروتين الحيوانى أحد المصادر المهمة لغذاء الإنسان، بل أن معدلات استهلاكه يمكن أن تومئ إلى مستوى الدخل فى دول العالم[٩] ويأتى البروتين الحيوانى من جميع الحيوانات كالبقر والغنم أو من الطيور كلحوم الدواجن وبيضها[١٠]، وتتأثر أسعار الحيوانات واللحوم أثناء المجاعات والأزمات بعدة عوامل منها:

١. قلة الكلاء الناتج عن عدم وفاء الفيضان أو زيادته المفرطة مما يؤدى إلى موت الماشية[١١].

٢. انتشار الأوبئة بين الحيوانات ووفاة أعداد هائلة منها فيؤدى ذلك إلى حدوث أزمة اقتصادية لارتفاع أسعارها وأسعار اللحوم.

---

(١) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٣٣، العينى، عقد الجمان، جـ ٣، ص ٣٠٠، على مبارك، الخطط التوفيقية، جـ ٧، ص ١٩، جـ ٢٠، ص ١٣٧.

(٢) المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٨١٣، ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، جـ ٨، ص ٢٠٨.

(٣) على مبارك، الخطط التوفيقية، جـ ٧، ص ١٩.

(٤) المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٨٩٣.

(٥) ابن إياس، جـ ١، ق ١، ص ٣٩٠.

(٦) المقريزى، السلوك، جـ ٢، ق ١، ص ٥٥.

(٧) المقريزى، المصدر السابق، جـ ٢، ق ٢، ص ٤٢٤.

(٨) المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

(٩) مورلاييه (فرانسيس) وكوليز (جوزيف)، صناعة الجوع، ترجمة أحمد حسان، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٦٤، الكويت ١٩٨٣، ص ص ٣٠٦-٣٠٧، عن د. أحمد الصاوى، مجاعات مصر الفاطمية، ص ١٧٢.

(١٠) د. أحمد الصاوى، المرجع نفسه، ص ١٧٢.

(١١) كان فى استئجار جزء من الأرض ضرر للحيوانات لعدم المراعى، أنظر: أحمد الغزالى، تحفة الخليل، ورقة ١٢٣، عن د. أحمد الصاوى، المرجع نفسه، نفس الصفحة.

٣. مع تفاقم أزمة المواد الغذائية المزروعة تتجه الأنظار إلى الثروة الحيوانية ويزداد الطلب عليها فترتفع الأسعار، ويظهر من أسعار اللحوم أنها كانت تشمل بالأساس لحوم الأبقار، ولحم الضأن، وان سعر الأخير كان أكثر ارتفاعاً بعض الشيء[١].

فما حدث عام ٥٩٠هـ / ١١٩٣م من حدوث أزمة اقتصادية تبعتها مجاعة، حدث الوباء فى الأبقار والجمال والحمير فمات منها الكثير والكثير[٢] حتى وصل سعر البقرة الواحدة ٧٠ ديناراً[٣]، هذا إلى جانب تغلغل الموت وتفشيه فى الأبقار، ففى خلال شهر واحد مات من الأبقار التى كان يملكها أحد الأشخاص ٣٤٠ رأس ماتوا كلهم فى شهر واحد، فارتفع سعر البقر بزيادة ثلث أثمانها[٤] ونتيجة قلة اللحوم من الأبقار فنجد على الجانب الآخر ارتفاع فى أسعار الدواجن ومنتجاتها نتيجة لقلة وجود اللحوم، فنجد سعر الفروج من نفس العام وصل إلى ٢,٥ دينار[٥].

وفى مجاعة ٥٩٢هـ / ١١٩٥-١١٩٦م بلغ سعر الفروج ٣٠ درهم[٦] وفى عام ٥٩٥هـ / ١١٩٨-١١٩٩م.

بلغ سعر الفروج ٢,٥ دينار[٧] وقيل أن الفروج بيعت بـ ١٠٠ درهم[٨] إلى جانب أن البيضة الواحدة بيعت بدرهم[٩]، هذا وفى نفس العام من حدوث المجاعة بلغ ثمن الثور الواحد ٧٠ دينار[١٠] ومع استمرار تتابع حدوث الأزمة بلغ رأس البقر الواحد فى عام ٥٩٦هـ / ١١٩٩م بـ ٧٠ دينار[١١] وبلغ سعر البقرة الهزيل ٦٠ دينار[١٢] وقيل الهزيل بدون ذلك[١٣]، هذا وازداد

---

(١) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ١٦، عن د. أحمد الصاوى،المرجع السابق،نفس الصفحة.
(٢) المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ١، ص ١١٩.
(٣) على مبارك، الخطط التوفيقية، جـ ٧، ص ١٩، جـ ٢٠، ص ١٣٦.
(٤) المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٧٣٣.
(٥) على مبارك، المصدر نفسه، جـ ٢٠، ص ١٣٦.
(٦) المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ١، ص ١٣١.
(٧) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٣٠.
(٨) عبد اللطيف البغدادى، الإفادة والاعتبار، ص ٧٠.
(٩) البغدادى، المرجع نفسه، ص ٧٠.
(١٠) البغدادى، نفسه، ص ٦٩، المقريزى، إغاثة الأمة ، ص ٢٩.
(١١) المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ١، ص ١٥٨.
(١٢) المقريزى، المصدر نفسه، ص ١٥٨.
(١٣) البغدادى، الإفادة، ص ٦٩.

سعر الطيور أيضا من نفس العام ٥٩٦هـ / ١١٩٩م ليبلغ سعر الفروج ٥٠ درهم[١] وتفاقمت تلك الأزمة عام ٥٩٧هـ / ١٢٠٠م ليصل سعر الدجاجة فى ذلك العام إلى ١٠٠ درهم[٢] وسعر ٢ بيضة بدرهم[٣] وبلغ من شدة تلك الأزمة فى ذلك العام وقلة الحيوانات أن وصل الأمر بأن أكل الناس القطط والكلاب[٤] بل أن الدجاج عدم من أرض مصر[٥]، وفى أثناء حدوث الأزمة الاقتصادية التى حدثت عام ٦١٦هـ / ١٢١٩م مع دخول الصليبيين لمصر وحدوث ارتفاع الأسعار بطريقة ملحوظة بل ومبالغ فيها فقد بلغ سعر البقرة فى ذلك العام ١٦٠٠ دينار[٦] وفوق ذلك اشترط البائع أن يكون له رأسها وبطنها[٧]، وبلغ سعر الدجاجة الواحدة فى نفس العام ٣٠ ديناراً[٨] والبيضة الواحدة بدينار[٩].

هذا وفى أثناء حدوث الأزمة الاقتصادية عام ٦٦٢هـ / ١٢٦٣م بلغ سعر رطل اللحم ٤٤ درهم[١٠] ونتيجة لفناء الأبقار عام ٦٨٥هـ / ١٢٨٦م فقد ارتفع سعر البقر بزيادة أثمانها[١١]. وما حدث من مجاعة رهيبة أيام فترة حكم العادل كتبغا ازدادت أسعار اللحوم باستمرار، فقد بلغ سعر الرطل اللحم عام ٦٩٤هـ / ١٢٩٤م إلى ٣ دراهم[١٢] وتطور ذلك السعر حتى بلغ مع استمرار حدوث تلك الأزمة عام ٦٩٥هـ / ١٢٩٥م إلى ٧ دراهم للرطل[١٣] لقد هلكت

---

(١) النويرى، نهاية الأرب، جـ ٢٨، ص ٤٥٢.

(٢) السيوطى، حسن المحاضرة، جـ ٢، ص ١٥٨، المقريزى، السلوك، ص ١٥٨.

(٣) المقريزى، السلوك، ص ١٥٨.

(٤) المقريزى، السلوك، ص ١٥٦.

(٥) المقريزى، السلوك، ص ١٥٨، ابن واصل، مفرج الكروب، جـ ٣ ، ص ١٢٧، الدواداري، كنز الدرر، جـ ٧، ص ١٤٨، ابن الأثير، الكامل، جـ ٩، ص ٢٥٥.

(٦) النويرى، نهاية الأرب، جـ ٢٩، ص ٩٤.

(٧) المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

(٨) نفسه، نفس الجزء والصفحة.

(٩) نفسه، نفس الجزء والصفحة، وقد ذكر المقريزى أنها بلغت عدة دنانير، السلوك، جـ ١، ق ١، ص ٢٠١.

(١٠) حامد زيان، الأزمات، ص ٣١، هذا وقد ذكر المقريزى فى السلوك أن سعر الرطل وثلث بدرهم، المقريزى، السلوك، جـ١، ق ٢، ص ٥٠٦.

(١١) المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٧٣٣.

(١٢) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٣٢، العينى، عقد الجمان، جـ ٣، ص ٢٧٧، على مبارك، الخطط، جـ ٧، ص ١٩، جـ ٢٠، ص ١٣٧.

(١٣) المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٨١٣، ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، جـ ٨، ص ٢٠٨.

الأبقار فى ذلك العام لعدم وجود العلف، حتى الكلاب والقطط هلكت هى الأخرى من الجـــوع فى ذلك العام[١].

وقد بلغ سعر الفروج عام ٦٩٥هـــ / ١٢٩٥م، ٣٠ درهم[٢]، هذا وقد انخفض السعر فى نفس العام ليصبح ٢٠ درهم[٣] ثم إلى ١٩ درهم[٤] والبيض بلغ كل ٣ حبات بدرهم[٥] ثم انخفض فى نفس العام ليصبح كل ٧ حبات من البيض بدرهم[٦]، ومع تفاقم الأزمة الاقتصـــادية واشـــتداد المجاعة فى العام التالى ٦٩٦هـــ / ١٢٩٦م بلغ سعر الرطل من اللحم ٢,٥ درهم عند المقريـــزى[٧] ولكن ابن إياس ذكر أن سعر اللحم فى ذلك العام بلغ ٧ دراهم[٨]، هذا وقد بلغ سعر الفـــروج ١٥ درهم[٩] والبيضة الواحدة ٤ دراهم[١٠] وكثر الشح وعظم الضجيج فى الأسواق من شدة الغلاء[١١]، وعندما اشتد الأمر على الناس أكلوا القطط والكلاب[١٢] والحمير والبغال والخيل والجمـــال[١٣] ولم يبق عند أحد شئ من الدواب، حتى قيل أن كل كلب ابتاع بـــ ٥ دراهم، وكل قط بـــ ٣ دراهم، ولطف الله تعالى بأهل مصر، فأرسل عليهم جراداً كثيراً فأكل منه الناس وصار يباع منه كل ٤ أرطال بدرهمين[١٤]، وظهر دور المحتسب فى ذلك الوقت حيث كان يعزز فى كل يوم جماعة مـــن الطبـــاخين واللحامين بسبب بيع اللحوم المستقذرة والمحرمة شرعاً كلحوم الدواب والميتـــة وغـــير ذلـــــك[١٥] ولكـــــن دون جـــــدوى، وعـــند حـــدوث الأزمـــة الاقتصـــاديـــة الـــتى

---

(١) المقريزى، المصدر السابق، ص ٧٣٣.

(٢) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٣٠، العينى، عقد الجمان، جـــ ٣، ص ٣٠٠، على مبارك، الخطط، جـــ ٧، ص ١٩، جـــــ٢٠، ص ١٣٧.

(٣) النويرى، المصدر السابق، جـــ ٣١، ص ٢٩٣.

(٤) العينى، عقد الجمان، جـــ ٣، ص ٢٩٩.

(٥) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٣٣، السيوطى، حسن المحاضرة، جـــ ٢، ص ١٦١، العينى، المصدر نفسه، جـــ ٣، ص٢٩٩.

(٦) المقريزى، السلوك، ص ٨١٣، ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات ،جـــ ٨، ص ٢٠٨.

(٧) المقريزى، السلوك، جـــ ١، ق ٣، ص ٨٣٠.

(٨) ابن إياس، بدائع الزهور، جـــ ١، ق ١، ص ٣٩٠.

(٩) المصدر نفسه ، ص ٣٩٠.

(١٠) المصدر نفسه، الجزء نفسه والصفحة نفسها .

(١١) قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى، ص ٥٥.

(١٢) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـــ ٨، ص ٦٠.

(١٣) على مبارك، الخطط التوفيقية، جـــ ١٨، ص ٥٧.

(١٤) ابن إياس، المصدر نفسه، ص ٣٩١.

(١٥) ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات ،جـــ ٨، ص ٢٠٨.

حدثت عام ٦٩٩هـ / ١٢٩٩-١٣٠٠م بلغ سعر رطل اللحم ١٢ درهم(١) وبلغ سعر ٤ بيضات بدرهم(٢)، ولما كان الجبن من منتجات الألبان فقد وصل سعره هو الآخر إلى قمة الارتفاع لأنه كان يتأثر هو الآخر بحدوث المجاعات فقد وصل سعر رطل الجبن بـ ١٢ درهم(٣).

ونتيجة لفناء الأبقار عام ٧٠٠هـ / ١٣٠٠م تعطلت أحوال الزراعة وتضرر الناس من ذلك حيث قضى الوباء فى ذلك العام على الأبقار فعوضوا حدوث ذلك النقص فى البقر ببيع الجمال والحمير، وقد بلغ ثمن الثور الواحد حوالى ١٠٠٠ درهم(٤)، واتجهت الحكومة إلى منع الناس من عدم ذبح الأبقار ولا العجول وكتبوا إلى جميع أنحاء البلاد "لتجهيز الأبقار من سائر الدواليب السلطانية"(٥)، وأثناء الأزمة الاقتصادية عام ٧٣٧هـ / ١٣٣٦م بلغ سعر رطل اللحم ٢,٣٣٣ درهم(٦) وقد ذكر المقريزى أن سعر اللحم ارتفع فى ذلك العام نتيجة قلة جلب الأغنام حتى بيع الرطل بـ ١,٢٥ درهم(٧) والسبب فى ذلك أن النشو ناظر الخاص كان يأخذ الغنم بنصف قيمتها، هذا إلى جانب أن النشو فى عصر الناصر محمد كان قد استجد للسواقى التى بالقلعة أبقاراً وأحضر أبقارها التى قد ضعفت وعجزت مع الأبقار التى ضعفت بالدواليب، وطرحها التجار والباعة بقياسر القاهرة ومصر وأسواقها حتى لم يبق صاحب حانوت حتى خصه منها شئ على قدر حاله، فبلغ كل رطل منها بدرهمين وثلثاً، ورميت تلك الأبقار على الطواحين والحمامات على رأس بمائة درهم ولا تكاد تبلغ عشرين درهماً، فبلى الناس من ذلك بمشقة وخسارة كبيرة(٨)، وفى عام ٧٧٥هـ / ١٣٧٣م بلغ رطل اللحم الضأن درهمين(٩) ورطل اللحم البقرى درهم ونصف(١٠) وبلغ ثمن البيضة الواحدة ١٠ دراهم(١١)،

---

(١) المقريزى، المصدر السابق، جـ ١، ق ٣، ص ٨٣٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٣٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨٩٣.

(٤) المصدر نفسة، جـ ١، ق ٣، ص ص ٩١٣-٩١٤، العينى، عقد الجمان، جـ ٤، ص ١٣٧.

(٥) العينى، المصدر نفسه، ص ١٣٨.

(٦) المقريزى ،المصدر نفسه، جـ ٢، ق ٢، ص ٤٠٩.

(٧) المصدر نفسة ، نفس الصفحة.

(٨) المصدر نفسه، والجزء نفسه ، والصفحة نفسها.

(٩) ابن إياس، المصدر نفسه، جـ ١، ق ٢، ص ١٢٥.

(١٠) المصدر نفسه، الجزء نفسه والصفحة نفسها.

(١١) المصدر نفسه، الجزء نفسه والصفحة نفسها.

وفى عام ٧٧٦هـ / ١٣٧٤م بلغ ثمن الدجاجة ٤٥ درهم[١] ثم ارتفع السعر حتى بلغ ١٠٠ درهم فما فوقها[٢] وفى نفس العام بلغ زوج الاوز ٢٠ درهم[٣].

موقف الحكومة من الغلاء وارتفاع الأسعار:

للأزمات الاقتصادية أثرها الشديد على حياة الناس من جميع النواحي، فبطبيعة الحال كان عدد الفقراء يتزايد باستمرار عقب حدوث المجاعات بصفة مستمرة إذ أن الناس كانوا يضطرون إلى أن يبيعوا جميع ممتلكاتهم حتى يستطيعوا شراء ما يحتاجون من الغذاء، ومن ثم يدخلون فى عداد المعدمين[٤]، هذا في الوقت الذي يترك فيه الفلاحون بلادهم، لأن حالتهم كانت سيئة من كثرة الجوع فهاجروا إلى القاهرة بحثاً عن الطعام الذي يوزع في القاهرة أحياناً خلال هذه الأزمات[٥] من هنا كانت الدول تتدخل للتخفيف من حدة تلك الأزمة وحدوث المجاعة، ولم توجد سياسة اقتصادية قائمة على أساس من التخطيط تضمن عدم حدوث المجاعة، وعلى كل حال فإن هذه الكوارث سواء اتخذت شكل المجاعة أو الوباء حاولت الدولة فى بعض الفترات تفاديها وعدم حدوثها، فلم تقف الحكومة ساكنة أمام الأزمات بل كانت تتخذ أشد الإجراءات وأنفعها للترفيه عن الناس، ووقف موجة الغلاء وتوفير الأقوات حتى لا ينتشر القحط والوباء[٦] فتخفف من حدة الأزمة على الناس.

ففي عام ٥٩٠هـ/١١٩٣م عندما حدثت الأزمة الاقتصادية بسبب انخفاض مياه النيل حاول الملك العادل تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية بأن قسم الفقراء على أرباب الثروة من الأغنياء، وكذلك فعل مثله جميع الأمراء وأرباب السعة[٧] أى المتيسرين الحال من الناس، وما حدث فى مجاعة ٥٩٧هـ/١٢٠٠م عندما اشتد الجوع بالناس وأكلوا الميتة، وجد السلطان أنه لابد من تخفيف حدة تلك الأزمة بأن فرق بعض الفقراء على الأغنياء، والتزم الملك العادل بمؤنة ستة آلاف نفر[٨]،هذا إلى جانب إجراءات التسعير[٩] فمن الوسائل التى اتخذتها الحكومة لمكافحة

---

(١) السيوطى، حسن المحاضرة، جـ ٢، ص ١٦٥، ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ ١١، ص ٦٦، ابن إياس، بدائع الزهور، جـ ١، ق ٢، ص ١٣٨، ص ١٤١.

(٢) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٤٠.

(٣) ابن إياس، المصدر نفسه، جـ ١، ق ٢، ص ١٣٨.

(٤) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ ٧، ص ص ٢١٨ – ٢١٩.

(٥) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ص ٣٣ – ٣٥.

(٦) د. راشد البدراوى، حالة مصر الاقتصادية، ص ١٠٠.

(٧) على مبارك، الخطط التوفيقية، جـ ٧، ص ١٩.

(٨) الدواداري، كنز الدرر، جـ ٧، ص ١٤٨.

(٩) كانت الدولة تحاول تسعير البضائع لاسيما فى أوقات الأزمات الاقتصادية، ومن الناحية القانونية اختلف الفقهاء حول شرعية نظام التسعير فبينما قال البعض أنه يحرم على المحتسب التسعير فى كل وقت أجاز البعض الآخر التسعير زمن الغلاء، كما =

تسعير السلع الغذائية الضرورية وتحتيم بيعها فى بعض أوقات الأزمات فى مكان معين تحت الإشراف الدقيق من جانب المحتسب وأعوانه[1]، فعندما حدثت الأزمة الاقتصادية عام ٦٢٧هـ/١٢٢٩م أمر السلطان مستخدمى الأهراء[2] أى المسئولين عن الأهراء ببيع القمح بخمسة وعشرين درهماً ورق، ومنع الناس من شراء الكثير منه إلا المئونة[3]، فقد كانت الأهراء الحكومية عاملاً من عوامل مكافحة الأزمات[4] ولكن غالباً كان تسعير الغلال إحدى الوسائل التى تلجأ إليها الحكومة (الدولة) بعد أوقات المجاعات ولكن النتيجة غالباً ما تكون عكس المتوقعة من هذه الإجراءات، إذ تتعقد الأمور ويختفى القمح، وتشتد بالناس المجاعة فتضطر الحكومة إلى إبطال التسعير[5].

هذا وقد لجأ سلاطين المماليك إلى التسعير فى ظل حدوث الأزمات الاقتصادية، فعندما حدثت الأزمة الاقتصادية فى عهد الظاهر بيبرس البندقدارى ٦٦٢هـ/١٢٦٣م "رسم السلطان بالتسعير طلباً للرفق بالرعية والجبر للكسير واشتد الحال وقلت الأقوات"[6]، وعندما قل ماء النيل وعدمت الأقوات فأمر السلطان بجميع الفقراء والحرافيش وفرقهم على الأمراء[7] وطلب منهم

=رأى بعض الفقهاء أن التسعير يجوز فى حالة إذا كانت البضائع الخاضعة للتسعير من إنتاج البلاد وليست من الواردات، راجع: السبكى، معيد النعم ومبيد النقم، ص ٩٢.

(١) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ١٣ – ١٤ – ١٥ – ١٦، راشد البراوى، حالة مصر، ص ص ١٠٠ – ١٠١ إن تدخل الدولة فى شئون السوق من خلال التسعير لم يكن يؤتى ثماراً إيجابية دائماً لا سيما وأن المحتسب المسئول عن مراقبة الأسعار لم يكن دائماً على المستوى المطلوب من الكفاءة والأمانة. راجع: قاسم عبده قاسم، دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى، ص ٦٦.

(٢) الأهراء السلطانية هى الأماكن التى تخزن بها الغلال والأتبان الخاصة بالسلطان احتياطياً وذلك فى وقت الأزمات والطوارئ الاقتصادية، وكانت لا تفتح إلا عند الضرورة، وكان لخاص السلطان أيضاً شون، وهذه يوضع بها ما يستهلك طول السنة من الغلال والأحطاب والأتبان وما أشبه ذلك. راجع: المقريزى، السلوك، جـ ١، ق٢، هامش ١ ص ٥٠٧، المقريزى، الخطط، جـ ١، ص ٤٦٤، القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٤، ص ٣٣. وكان يختزن فى تلك الأهراء ثلاثمائة ألف أردب من الغلات وأكثر من ذلك وكان فيها عدة مخازن وكان لها المستخدمون والأمناء، وكان يصرف منها لأرباب الرتب والخدم وأرباب الصدقات والجوامع والمساجد وجرايات العبيد السودان. راجع: على مبارك، الخطط، جـ ٢، ص ٣١. وتعتبر الأهراء مخازن عامة، فمثلاً نجد أن السلطان الملك الأشرف شعبان قد حجز على بيع الغلال وكل من يريد بيع غلته، عليه أن يحملها إلى الأهراء السلطانية ويقبض ثمنها، فلما وقع الغلاء فتحت الأهراء وبيع ما فيها، ويقال أن السلطان كسب فى هذه العملية ٣٠٠ ألف دينار. راجع: إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية، ص ٢٥١.

(٣) النويرى، نهاية الأرب، جـ ٢٩، ص ١٦١.

(٤) راشد البراوى، حالة مصر الاقتصادية، ص ١٠٢.

(٥) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٣٣، ابن تغري بردى، النجوم الزاهرة، جـ ٧، ص٢١٤.

(٦) العينى، عقد الجمان، جـ ١، ص ص ٣٧٥ – ٣٧٦.

(٧) السيوطى، حسن المحاضرة، جـ ٢، ص ١٥٩، الحنبلى، شذرات الذهب، جـ ٥، ص ٣٠٧ النويرى، نهاية الأرب، جـ ٣٠، ص٩٦.

أن لا يسألوا بعد ذلك أحداً من الناس[1] هذا إلى جانب أنه أعطى التجار والأغنياء[2] جزء من الفقراء، وشرع الناس فى فتح مخازن الغلال وتفرقه الصدقات[3] على الفقراء فقل وجود الفقراء[4] وحلت الأزمة[5]، وما حدث عام ٦٨٢هـ/١٢٨٣م عندما حدثت أزمة اقتصادية ارتفع معها سعر القمح أمر السلطان بفتح شون الأمراء وبيع القمح منها بـ ٢٥ درهماً للأردب فانحط السعر[6] وعندما حدثت الأزمة الاقتصادية نتيجة قصور ماء النيل ولقص مياه الفيضان عام ٦٩٤هـ/١٢٩٤م مما أدى إلى اشتداد الغلاء وانتشار الوباء فى جميع أنحاء مصر[7] وانشغل الناس بموتاهم والمرضى بسقمهم[8]، فحاول السلطان العادل كتبغا للتخفيف من حدة تلك الأزمة على إخراج الغلال من المخازن وتفريقها على المخابز للحد من تلك الأزمة[9] هذا إلى جانب أنه جمع الفقراء والمحتاجين وألزم كل من الأعيان والتجار بإطعام عدد معين منهم[10] لكنه كان سيئ التدبير[11] فعجز عن تدبير أمور الدولة[12] ويبدو أن المشكلة كانت أكبر من شخصية السلطان الحاكم وإدراكه الفكرى بحيث أصبح من المستحيل الحيلولة دون تفاقم الأزمة[13] هذا وفى عام ٧٣٦ هـ / ١٣٣٥م ارتفعت الأسعار ارتفاعاً كبيراً فتوقفت أحوال الناس وأمسك الأمراء وغيرهم عن البيع طلباً للفائدة[14] فخاف السلطان من نتيجة ذلك فطلب المحتسب نجم الدين محمد بن على الأسعردى المحتسب وفى هذا الوقت بلغ الأردب ٥٠درهماً وأنكر ما فعله وكان معه والى القاهرة علاء الدين على بن حسن والى وكان ظالماً غشوماً، فضرب الوالى عدد من الطحانين والخبازين بالمقارع، وكان الأمر صعباً لدرجة أنه تم غلق

---

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ ١، ق١، ص ٣١٩.

(٢) السيوطى، حسن المحاضرة، جـ ٢، ص ١٥٩، ابن تغري بردى، النجوم الزاهرة، جـ ٧، ص ص ٢١٣-٢١٤، المقريزى، السلوك، جـ ١، ق٢، ص ٥٠٨.

(٣) المقريزى، السلوك، جـ ١، ق٢، ص ٥٠٨، المقريزى، الخطط، جـ ٢، ص ٢٠٦.

(٤) المقريزى، الخطط، جـ ٢، ص ٢٠٦.

(٥) العينى، عقد الجمان، جـ ١، ص ص ٣٧٥ - ٣٧٦، علي مبارك الخطط التوفيقية، جـ١، ص٢٨.

(٦) المقريزى، السلوك، جـ ١، ق٣، ص ص٧١٧-٧١٨.

(٧) قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى، ص ص ٦٣ - ٦٤.

(٨) بيبرس الدوادار، زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، جـ٩، ص٢٨٧.

(٩) علي مبارك الخطط التوفيقية، جـ٧، ص١٩.

(١٠) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٣٥.

(11) Lane – Poole: A History of Egypt, pp. 289-290.

(١٢) قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى، ص ص ٦٣ - ٦٤.

(١٣) حياة ناصر الحجى، أحوال العامة، ص ١٨٩.

(١٤) المقريزى، السلوك، جـ ٢، ق٢، ص ٣٩٤.

الوالى عدد من الطحانين والخبازين بالمقارع، وكان الأمر صعباً لدرجة أنه تم غلق الحوانيت بالقاهرة ومصر، وتعذر شراء الخبز إلا بمشقة عظيمة[1].

وكان موقف السلطان من ذلك أنه أمر بإحضار الغلال من غزة والكرك والشوبك وبلاد دمشق، وعدم خزن الغلال بها حتى تأتى كلها إلى القاهرة ومصر وعدم بيع القمح بأكثر من ٣٠ درهماً للأردب ومن تجرأ وباع بأكثر من ذلك نهب ماله (أخذ ماله) وتقدم السلطان إلى الأمراء بعدم مخالفة ما سبق، ولم يبيع مباشروا الأمراء شيء وتوقفوا عن البيع وصاروا يجلسون بأبواب الشون ولا يبيعون منها شيئاً فاشتد أمر ذلك وباع الشماسرة الأردب فى الخفاء ودون أن يعلم أحد بستين وبسبعين درهماً، وصار الأمراء يخرجون الغلة من الشون على "أنها جراية لمخاديمهم وما هى إلا مبيع بما ذكر"[2]، وعندما اشتد الغلاء عام ٧٧٦هـ/١٣٧٤م اتخذ الأمير منجك نائب السلطنة فى هذا الوقت الإجراءات اللازمة لتخفيف حدة تلك الأزمة على الشعب فعمل على تفرقة الفقراء على الأمراء وغيرهم من التجار الأثرياء وكبار الأعيان، فبعث إليهم الفقراء كلاً على قدر طاقته[3]، وفى عام ٧٨٣هـ/١٣٨١م حدث ارتفاع هائل فى الأسعار وهاج الناس وحدث اضطراب لقلة الخبز فى الأسواق فأمر الأمير برقوق بفتح شون الذخيرة والبيع منها بسعر جيد[4]. أضف إلى ما سبق أن كثيراً ما لجأ السلاطين الأيوبيين والمماليك البحرية إلى المصادرة وتنظيم بيع الغلال[5] وقد كان السبب الأساسى وراء المصادرات هو أسباب اقتصادية وخاصة ارتفاع الأسعار، وقد لجأت الدولة إلى المصادرات حتى تستطيع أن تحد من تطور الأزمة والقضاء على ظاهرة ارتفاع الأسعار[6].

موقف التجار من حدوث الأزمات الاقتصادية وارتفاع الأسعار:

كانت طبقة التجار أمام حدوث هذه الأزمات والكوارث تستغل حدوث هذه الأزمات والمجاعات، وغير ذلك لجنى أكبر قدر ممكن من الأرباح الكثيرة والمكاسب المتعددة[7] دون مراعاة الفئات المطحونة من الشعب، وعلى الرغم من تنوع التجارة وتعدد التجار إلا أن تجار الغلال

---

(١) المقريزى، المصدر السابق، ص ٣٩٤.

(٢) المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ ١، ق٢، ص ١٤٠.

(٤) المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

(٥) راشد البراوى، حالة مصر الاقتصادية، ص ص ١٠٠ – ١٠١.

(٦) لمزيد من التفاصيل عن المصادرات: راجع: الفصل الثانى من هذا البحث.

(٧) على مبارك، الخطط، جـ ٢٠، ص ١٣٨.

كانوا هم أكبر وأكثر فئات استغلالاً لحدوث الأزمات الاقتصادية أشد الاستغلال، فقد كان هؤلاء التجار يسارعون بتخزين الغلال طمعاً فى الحصول على أرباح أكثر عن طريق رفع الأسعار[1]، وقد كان بعض تجار الغلال يختارون توقيتاً قاتلاً ألا وهو بداية زيادة النيل ليبدأوا مخططهم، فيشترون جميع الكميات المعروضة للبيع فى الأسواق ويحتكرونها ثم يعملون بعد ذلك على إطلاق الشائعات بأن النيل لن يبلغ الوفاء[2]، ونتيجة لذلك يشتد الإقبال على شراء الغلال بينما يقل المطروح من البضائع فى الأسواق ويشتد تزاحم الناس على الأفران، والأسواق وحوانيت بيع الغلال، ويحدث بعد ذلك بطبيعة الحال ارتفاع خطير فى الأسعار[3]، وتمتد حمى الأسعار على حسب قول المقريزى إلى كل شيء " إلى كل ما يباع ويشترى من مأكول ومشروب وملبوس ...."[4]، كل هذا يحدث نتيجة لهبوط مياه النيل وتعطل الزراعة والتي تعتبر بحق كارثة قومية تقض مضاجع كل الطبقات، فتضطرب أحوالهم، ويعظم خوفهم ويشتد بكاؤهم، وضجيجهم فى الأسواق[5]، هذا وقد ارتفعت أرباح التجار ارتفاعاً فاحشاً فقد بلغت أرباح الواحد منهم فى اليوم الواحد ما بين مائة درهم ومائتى درهم[6] أثناء الأزمة التى حدثت فى عصر السلطان كتبغا وذلك عام ٦٩٤ – ٦٩٥هـ/ ١٢٩٤ – ١٢٩٥م[7]، وقد ذكر لنا المقريزى أن أرباح التجار زادت زيادة كبيرة وخاصة العطارين حتى أن أحد تجار العطارة بالقاهرة قد باع العطارة بمبلغ ٣٢ ألف درهم[8] وقد كان بعض التجار يلجأوا إلى أساليب الغش أثناء هذه الأزمات، فيخلطون الدقيق بغيره من المواد كما حدث أيام الناصر محمد بن قلاوون أثناء مجاعة ٧٢٦هـ/١٣٢٥م[9] حتى أصبح الخبز كالكسب من السواد[10].

وعلى الرغم من أن الأوبئة والمجاعات كانت تحقق الكثير من أرباح التجار فى أحيان كثيرة إلا أنها كانت أيضاً تسبب لهم خسائر فادحة فى أحيان أخرى، ففى عام ٥٩٠هـ/١١٩٣م زعم كثير

---

(١) ياسر حلمى أحمد عبده، طبقة التجار فى مصر فى عصر دولة المماليك وأثرهم فى المجتمع المصرى، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة طنطا، ١٩٩٦م، ص ص ٢٢٠ – ٢٢١.

(٢) ياسر حلمى، المرجع نفسه، ص ٢٢١.

(٣) على مبارك، الخطط، جـ ٢٠، ص ١٣٨.

(٤) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ص ٤١ – ٤٣.

(٥) قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى، ص ص ٥٣ – ٥٤.

(٦) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ص ٣٥ – ٣٦، على مبارك، الخطط التوفيقية، جـ ٢٠، ص ١٣٨.

(٧) قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص ص ٥٨ – ٥٩.

(٨) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ص ٣٥ – ٣٦، قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى، ص ص ٥٩ – ٦٠.

(٩) قاسم عبده قاسم، المرجع نفسه، ص ص ٥٨ – ٥٩.

(١٠) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٣٩.

من أصحاب الأموال ومعظمهم من التجار أن هذا الغلاء كسنة الغلاء التى حدثت فى عهد يوسف عليه السلام، وطمع أصحاب الغلال فامتنعوا عن بيع الغلال، وعندما حدث الرخاء مرة أخرى لم ينتفعوا بشيء منها بل رماها لأنها تلفت ولم تصلح لأى شيء[١]، أضف إلى ذلك أن تجار الملابس والأمتعة والأقمشة، وتجار المواد الغذائية كانوا يتعرضون لخسائر فادحة أثناء حدوث المجاعات والأوبئة وذلك لفناء أعداد كثيرة ومختلفة من أفراد الشعب، مثلما حدث فى الوباء الذى عم البلاد من مشارق الأرض إلى مغاربها فى عام ٧٤٩هـ/١٣٤٨م، فانحطت الأسعار وانخفضت انخفاضاً كبيراً، فانحط سعر القماش كما انحط سعر الذهب والفضة[٢] ولم تجد كل هذه السلع من يستهلكها وتعطلت الأسواق[٣].

هكذا كان عدم وفاء النيل والأوبئة والمجاعات فرصة ذهبية لتحقيق الأرباح للتجار إلى جانب تحقيق أعلى المكاسب، ولكن كانت هذه الكوارث على المدى الطويل سبباً فى إضعاف قوة المجتمع الشرائية نتيجة لقلة العدد وافتقار أعداد كبيرة منه، مما أدى إلى تدهور أحوال التجار الذين كان يرتبط ازدهارهم بازدهار المجتمع عددياً واقتصادياً[٤]، هذا وقد ساهم بعض التجار فى حل بعض الأزمات الاقتصادية ولكن من خلال تدخل الدولة والحكومة عندما كان يقع على عاتقها تحمل مسئولية الناس والشعب لتخرجهم من براثن تلك الأزمات، ويمكن الترجيح أن هناك بعض العوامل التى دفعت هؤلاء التجار إلى رفع أسعار السلع الغذائية، حيث كانت الضرائب الطارئة التى فرضت على هؤلاء التجار كانت لها نتائج بالغة الأهمية، فقد اضطر هؤلاء التجار إلى دفع هذه الضرائب التى كانت تزداد مع زيادة نسبة التدهور فى ميزانية الدولة، وقد كان من الأمور الطبيعية أن تساهم هذه الضرائب فى ارتفاع الأسعار من جهة وزيادة المحاولات للغش والسرقة فى الموازين والمكاييل من جهة أخرى[٥]، وقد كانت هذه الضرائب تدفع بالتجار إلى رفع أسعار السلع الغذائية عدة مرات فى بعض الأحيان لتعويض ما دفعوه بمقدار ما يؤخذ منهم[٦] وهو ما أشار إليه المقريزى نقلاً عن القاضى الفاضل الذى ذكر أن فرض الضرائب سيجعل "المتعيشين من أرباب الدكاكين يزيدون فى أسعار مأكولات العامة بمقدار ما يؤخذ منهم"[٧]، والنتيجة المؤكدة فى

---

(١) على مبارك، الخطط التوفيقية، جـ ٧، ص ١٩.

(٢) ابن تغري بردى، النجوم الزاهرة، جـ ١٠، ص ٢١٠.

(٣) قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص ٦٥.

(٤) ياسر حلمى أحمد، طبقة التجار فى مصر، ص ٢٢٥.

(٥) قاسم عبده قاسم، دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى، ص ٦٨

(٦) عدنان الحارثى، التطور العمرانى، ص ٢١٧.

(٧) المقريزى، الخطط، جـ ١، ص ١٠٥.

ذلك هو ارتفاع الأسعار، وانكماش حركة الأسواق وقلة عددها[1] فقد كان يترتب على ارتفاع الأسعار قلة كميات السلع بحيث تصبح غير كافية لاحتياجات أبناء الشعب المصرى، فترتفع الأسعار حسب قانون العرض والطلب الذى يبين أنه إذا زاد الطلب وقل العرض ارتفع السعر[2].

وهناك عامل أخر ذو أهمية كبيرة أدى إلى ارتفاع الأسعار وهو نظام طرح البضائع وتقوم فكرة هذا النظام على أساس أن تفرض الدولة ما يتوفر لديها من سلع وبضائع لسبب أو لآخر، على التجار بالسعر الذى تراه وبالكمية التى تريدها بغض النظر عن حاجة الأسواق، كما أن التاجر لم يكن له حق الرفض أو حتى المساومة على الأسعار[3]، فضلاً عن ذلك كان نظام طرح البضائع يعتمد على احتكار بضاعة بعينها[4] سواء كانت أقمشة، ثياب، فراريج، زيت، عسل، أبقار، ماشية، أو غير ذلك ..... هذا وقد كان نظام طرح البضائع إجراء اقتصادى تعسفى من قبل الدولة، وسبب كثيراً من المتاعب للتجار كما كان من عوامل انكماش حركة الأسواق الداخلية، إذ كان من الطبيعى أن يحاول التجار تعويض ما تكبدوه من أموال فى هذه البضائع المفروضة عليهم فضلاً عن تحقيق نسبة من الربح، وهو ما كان يؤدى إلى ارتفاع الأسعار أو كساد حركة الأسواق[5]، ومهماً يكن من أمر ارتفاع الأسعار ومحاولة التغلب على ذلك. فإن بداية الشعور بالضائقة الاقتصادية وارتفاع الأسعار يكون عادة فى الفسطاط والقاهرة وذلك بسبب اعتمادها

---

(١) رأفت النبراوى، أسعار السلع الغذائية، ص ص ١٢٣ – ١٢٤.

(٢) رأفت النبراوى، المرجع نفسه ، ص ١١٣.

(٣) قاسم عبده قاسم، تاريخ مصر الاجتماعى، ص ٦٣.

(٤) الاحتكار هو جمع الطعام ونحوه مما يؤكل واحتباسه انتظار وقت الغلاء، الأسدى، التيسير والاعتبار، هامش ١ ص ١٣٨، وقيل أن الاحتكار حرام والمحتكر ملعون قال صلوات الله وسلامه عليه: "من احتكر طعاماً أربعين يوماً ثم تصدق بثمنه لم تكن صدقته كفارة لاحتكاره، وروى عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبى صلوات الله وسلامه عليه قال: "من احتكر الطعام أربعين يوماً فقد برئ من الله وبرئ الله منه وقيل فكأنما قتل نفساً وكان الاحتكار من الظلم"، راجع: ابن الأخوة، معالم القربة، ص ٦٥، وقد ذكر الأسدى أن الاحتياط على الغلات واحتكارها وتخزينها للحصول على الفائدة الكثيرة والكبيرة منها لا يجوز فى الشريعة المطهرة لأنه فيه استيلاء على القوت بالقوة، وهذا القوت جعله الله تعالى رزقاً للناس والبهائم ... والاستيلاء على ذلك القوت بالقوة من الأقوياء من أعظم الأمور والأسباب التى تؤدى إلى الغلاء والضرر بالضعفاء والفقراء، راجع: الأسدى، التيسير والاعتبار، ص ١٤٥، هذا وقد كان احتكار القوت وتلاعب المحتكرين به فى غفلة من أولياء الأمر بل هناك مساهمة الدولة نفسها باحتكار المواد الغذائية، ومنع الناس من الوصول إليها إلا بأغلى الأثمان إلى جانب أن الأمراء هم الأخرون يريدون الثروة، واحتكار القوت كان أكبر وسيلة للوصول إلى ذلك، وكان السلطان هو الأخر تاجراً فهو يحتكر البضائع للتجارة وللضغط السياسى على الشعب عند الحاجة، كان هناك إذن سوء تدبير، واستثمار بشع، وتقاعس عن الاهتمام بشئون الرعية، وضعف فى الإدارة، راجع: المقريزى، إغاثة الأمة، ص ص م – ن.

(٥) قاسم عبده قاسم، تاريخ مصر الاجتماعى، ص ٦٥.

على غلات الأقاليم وخاصة الوجه القبلى[١] وإن كانت الفسطاط تظل أرخص فى السعر بسبب قرب النيل من الفسطاط، فالمراكب التى تصل بالمحاصيل ترسو هناك "ويباع ما يصل فيها بالقرب منها وليس يتفق ذلك في ساحل القاهرة لأنه بعيد عن المدينة"[٢].

مما سبق نستنتج أن حركة الأسعار شملت كافة السلع الغذائية أو غيرها من السلع المعيشية كالأمتعة والملابس، وإن اتسمت كل منهما بالتحرك فى اتجاهين مختلفين تمام الاختلاف، فبينما ترتفع أسعار السلع الغذائية تنحدر قيمة الأمتعة وما شابهها وذلك بتأثير قوانين العرض والطلب، وهو طلب بطبيعته غير مرن فترتفع الأسعار، وبالمقابل تتجه كميات النقود الموجودة بأيدي الناس إلى شراء الأغذية ويعرض الناس أمتعتهم لأجل تأمين النقود اللازمة للغذاء، وأمام كثرة المعروض من الأمتعة، وقلة الطلب عليها تنخفض أسعارها، تلك العلاقة العكسية هى ما يميز حركة الأسعار أثناء الأزمات والمجاعات[٣].

أثر الأزمات الاقتصادية على أسعار الإبدال:

شهدت المسكوكات الإسلامية بمصر فى العصرين الأيوبى والمملوكى البحرى فترة عصيبة من الاضطراب والتدهور لم تشهدها مصر من قبل فى العصور السابقة، عندما ساءت أحوال الناس وذلك بسبب مصادرة الحكومة لحاصلاتهم أو شرائها بأثمان قليلة، كما أن كثرة الأوبئة والطواعين وما كان يصاحبها من قحط وغلاء بسبب قصر أو زيادة النيل، وشرق الأراضى وقلة الغلات حتى شمل الخراب الشنيع عامة أهل مصر[٤] والذى كان بدوره عاملاً لازدياد الحالة سوءاً، وقد كان للأزمات المالية التى مُنيت بها مصر منذ القرن السادس الهجرى/ الثانى عشر الميلادى أثرها على القيم النقدية والأسعار فى الأسواق المصرية زمن الأيوبيين والمماليك، ولعل الإشارة إلى الحالة الاقتصادية فى تلك الأونة من العصرين الأيوبى والمملوكى البحرى توضح لنا الكثير من الحقائق التى تعد أساساً للتفسيرات العلمية التى يمكن الاعتماد عليها كما وردت فى

---

(١) أحمد الصاوى، مجاعات مصر الفاطمية، ص ١٥٧، راشد البراوى، حالة مصر الاقتصادية، ص ٨١.

(٢) المقريزى، الخطط، جـ ١، ص ٣٦٧، عن د. أحمد الصاوى، المرجع السابق، ص ١٥٧.

(٣) أحمد الصاوى، المرجع نفسه، ص ١٥٧.

(4)D. Ayalon ";Studies on the Structure of the Mamluk Army" Bulletin of the School of Oriental and African Studies, XV, 1953.
D. Ayalon; The System of Payment in Mamluk Military Journal of the Economic and Social History of the Brient.

عن د. سامح فهمى، القيم النقدية، ص ٢٩٤.

المصادر التاريخية، فيذكر المقريزى أن الدراهم الفضة قد انتشرت فى دولة بنى أيوب انتشاراً كبيراً فقل الذهب بالنسبة إليها وصارت المبيعات الجليلة تباع وتقوم بها[1]، ويشير المقريزى فى موضع آخر إلى أن الفلوس النحاس فى عصر المماليك قد سادت حتى ساءت الأمور بسبب هذه الكثرة[2]، وكما سبق أن ذكرنا أن النقود الرئيسية من الذهب قل وجودها فى الأسواق المصرية منذ العصر الأيوبى لأسباب مختلفة تم الحديث عنها فى الفصل الثالث من هذا البحث، وعلى أية حال فإن مرتبات الجنود فى العصر الأيوبى كانت تصرف بالدراهم الفضية رغم أنها مقدرة اسمياً (حسابياً) بالذهب على أساس أن مقدار سعر الدينار الذهب تتراوح فيما بين ١٣,٣ إلى ١٦ درهماً، كما أن ميزانية الدولة فى العصر الأيوبى والمملوكى البحرى كانت مقدرة بالذهب من الدنانير على الرغم من أن المصروفات لم تكن تسدد بغير الدراهم الفضة التى كانت تشكل عصب الوحدات النقدية فى تلك الفترة[3]، هذا وقد صارت الدولة المملوكية على نفس نهج الدولة الأيوبية فى تقدير الرواتب ومصروفات الميزانية بالدنانير الحسابية التى تقوم عند الدفع بالدراهم الفضة[4]، ففى عهد الناصر محمد بن قلاوون كان سعر الدينار الحسابى محدداً، وكانت الحكومة قد حددته من قبل الأمراء والموظفين كلاً على حسب درجته دون أن تقيد نفسها بسعر السوق[5].

ومن هنا يمكن القول أن الدولة كانت تحدد الرواتب على أساس الدينار كعملة شرعية، ونظراً لندرة الذهب كانت الدولة تقرر أن يكون الصرف بالدراهم على أساس أن يكون هناك سعر ثابت أقل من سعر التداول وغير قابل للزيادة مع ارتفاع سعر الذهب فى مواجهة الفضة، وهذا السعر كانت تلتزم به بغض النظر عن سعر التداول، والذى عادة ما يكون أقل، وعندما كانت الدولة لم تعطى سعر حقيقى كان الارتفاع فى سعر الذهب لم يزد عندما كانت الدولة تصرف مرتبات الناس بالفضة، ومن هنا كانت تحدث زيادة فى أرباح بعض الوظائف، ومنها نظار الأوقاف تلك الزيادة الناتجة عن فروق أسعار الذهب مقابل الفضة مما يعطى فرصة لازدياد التنافس على وظائف نظار الأوقاف، ولمعرفة أسعار صرف الدينار المقدر بالدراهم النقرة فقد تتبعت تطورها فى العصرين الأيوبى والمملوكى البحرى، حتى نقف على سعر المبادلة بين الذهب

---

(١) المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٦٦.

(٢) المصادر نفسه، ص ٧٧.

(٣) عبد الرحمن فهمى، من فضة الأيوبيين إلى نحاس المماليك، ص ص ٥٨ – ٥٩، سامح فهمى، القيم النقدية، ص ٢٩٦.

(٤) سامح فهمى، المرجع نفسه، ص ٢٩٦.

(٥) المرجع نفسه، ص ٢٩٦.

والفضة[1] والذى يعنينا هنا هو أن الدراهم الفضة قد أصبحت هى النقود الرئيسية، وعندما كان سعر الدينار من الدراهم النقرة لا يثبت على حالة واحدة بل يرتفع مرة وينخفض مرة أخرى بحسب الظروف وما تقتضيه الأحوال[2] كما سوف نوضح الأن.

ففى العصر الأيوبى عام ٥٧٢هـ/١١٧٧م كان سعر صرف الدينار ١٣,٣ درهم، حيث بلغ راتب من يدرس بالمدرسة الصلاحية[3] فى ذلك العام أربعين ديناراً[4] حيث كان سعر صرف الدينار بـ ١٣,٣ درهم[5] ولكن فى عام ٥٨٣هـ / ١١٨٨م عندما تدخل السلطان صلاح الدين فى شئون الدينار والدرهم فى هذا الوقت واتخاذه إجراء مخالف تمام المخالفة عندما أمر بضرب دراهم من خليط نصفه من فضة والنصف الآخر من النحاس وسماها الدراهم الناصرية[6] وكانت القيمة الفعلية لهذه الدراهم ٢٦,٦٦٦ درهماً للدينار الواحد[7]، وضاق الناس بتلك الدراهم الرديئة وبنسبتها العالية إلى الدينار الذهب والذى اختفى عن المعاملات، فاضطربت الأسعار والأحوال الاقتصادية[8] وفى عهد السلطان الكامل عام ٦٢٢هـ/١٢٢٥م ضرب دراهم سماها الكاملية ومنع التعامل بالدراهم العتق القديمة، وحتى يضمن عدم التعامل بها جمعها من أيدى الناس على أساس كل ٦٠ درهم بدينار واحد[9] واضطربت أحوال الناس اضطراباً شديداً بسبب النسب الصرفية الجائرة ولم يعوضهم عن ذلك إلا أن دراهم الكامل كانت أحسن عياراً لأنها احتوت على ثلثين من الفضة وثلث من النحاس[10] وكان من نتائج الاعتماد الكبير على الدراهم الكاملية أن ارتفع سعر الفضة ارتفاعاً ملحوظاً، فبلغ سعر الدينار الذهب أخر زمن

---

(١) سامح فهمى، المرجع السابق، ص ٢٩٩.

(٢) القلقشندى، صبح الأعشى، جـ ٣، ص ٤٣٩.

(٣) د. عطية القوصى، تاريخ مصر الإسلامية من الفتح العربى حتى الفتح العثمانى، دار الثقافة العربية، ص ٢٠١.

(٤) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص ٤٠٠، السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص ١٤٢، ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، جـ ٧، ص٢٧٢.

(٥) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص ٤٠٠.

- Hassanien Rabie; The financial System, P. 174.

(٦) المقريزى، شذور العقود فى ذكر النقود، ص ٦٠، حسنين ربيع، النظم المالية، ص ٩٩.

(7) Khrenkreutzy (A.S) Contributions to the Knowledge of the Fiscal Administration of Egypt in the Middle Ages; Bulletin of the School of Oriental and African Studies University of London, Vol. 16. Part 3, 1954; P. 504.

- حسنين ربيع، المرجع السابق، ص ٩٩.

(٨) حسنين ربيع، المرجع نفسه، ص ٩٩.

(٩) النويرى، نهاية الأرب، جـ ٢٧، ص ٢٧ عن حسنين ربيع، المرجع نفسه، ص ١٠٠.

(١٠) المقريزى، الخطط، جـ ١، ص ١١٠، المقريزى، إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص ص ٦٥ – ٦٦، المقريزى، شذور العقود فى ذكر النقود، ص ٦٠.

السلطان العادل الصغير عام ٦٣٧هـ/١٢٣٩م، ١٢,٥ درهم[1]. أما فى العصر المملوكى البحرى فقد كان سعر صرف الدينار ٦٥٨هـ/١٢٦٠م فى عهد الظاهر بيبرس هو ٢٨,٥ درهم[2] ومن الملاحظ أن هذه القيمة مرتفعة جداً إذا ما قورنت بقيمة الدينار الفعلية والتى يجب أن يكون عليها الدينار فى تلك الفترة، والسبب الأساسى الذى كان وراء ارتفاع قيمة الذهب فى تلك الفترة هو اضطراب الأوضاع السياسية والحروب التى خاضتها الدولة المملوكية ضد التتار، لذلك كان لها تأثير على ارتفاع قيمة الذهب فى تلك الفترة وفى عام ٦٨٢هـ/١٢٨٣م وصل سعر صرف الدينار ١٣,٣ درهم فضة[3] ومن المرجح أن الوضع الاقتصادى خاصة النشاط التجارى كان واسع النطاق بصورة ملحوظة حيث كان هناك معاهدات تجارية مع جنوة والبندقية إلى جانب التجار الذين يفدون من البلاد الشرقية إلى مصر وسياستهم لكسب صداقة السلطان المنصور قلاوون ورغبتهم فى التبادل التجارى مع مصر[4]، كل هذا أتاح للدولة الفرصة للحصول على كميات وفيرة من الذهب فبالتالى كثر عرضه فى الأسواق، وبالتالى انخفضت قيمته النقدية فى الأسواق، ويمكن القول أن أحوال مصر فى عهد السلطان قلاوون كانت مزدهرة بدليل الانتعاش الذى شمل مختلف أنماط الحياة الدينية والعلمية والعمرانية والاقتصادية وغير ذلك، ويكفى أننا لم نسمع (نقرأ) عن وقوع أزمات اقتصادية ناجمة عن ظهور الأوبئة والطواعين، أو توقف زيادة مياه النيل وما يتبعها من الجدب والفناء[5] كما ورد فى المراجع المختلفة[6]، وفى عام ٦٩٤هـ / ١٢٩٤-١٢٩٥م حدثت أزمة اقتصادية شديدة بلغ معها سعر أردب القمح مائة وسبعين درهم، أى ما يعادل ثمانية مثاقيل ونصف من الذهب[7] فيكون صرف كل دينار بـ ٢٠

---

(1) De Bouard; Evolution Monetaire de l'Egypte Medieval, l' Egypte contemporiane. 30, 1939, P. 452.

(٢) المقريزى، الخطط، جـ ١، ص ص ٣٤٥ – ٣٤٦، القلقشندى، صبح الأعشى، جـ ٣، ص ٤٣٨.

-Goitein; The Exchange Rate of Gold and Silver Money in Fatimid and Ayyubid Times, PP. 35 ,37 – Ashtor (E); A Social and Economic History of the Near East in the Middle Ages, P. 291,

– سامح فهمى، القيم النقدية، ص ٢٩٩.

(٣) النويرى، نهاية الأرب، جـ ٣١، ص ص ٩٦ – ٩٧، ابن الفرات، جـ٧، ص ٢٧٢، سامح فهمى، القيم النقدية، ص ٣٠٠.

(٤) د. محمد حمزة إسماعيل الحداد، السلطان المنصور قلاوون، مكتبة مدبولى، ط ١، ١٩٩٣م، ص ص ٦٨ – ٦٩.

(٥) محمد حمزة، المرجع لنفسه،، ص ٢٨.

(٦) اشتمل الفصل الأول من الرسالة على العديد من المراجع التى تتحدث عن الأزمات الاقتصادية والتى لم تذكر حدوث أزمات اقتصادية فى فترة حكم السلطان المنصور سيف الدين قلاوون، منها المقريزى، إغاثة الأمة بكشف الغمة، حامد زيان، الأزمات الاقتصادية والأوبئة فى مصر، وغير ذلك من المراجع المختلفة، ولمزيد من التفاصيل، راجع: الفصل الأول من الرسالة (أسباب حدوث الأزمات الاقتصادية).

(٧) أحمد محمد عدوان، الوضع الاقتصادى فى مصر فى عصر الدولة المملوكية، ص ٤٩٩.

الرغم من حدوث أزمة اقتصادية شديدة كان لها تأثيرها البالغ على جميع الأحوال لذلك ارتفع سعر صرف الدينار من الدرهم، وفى عام ٦٩٨هـ / ١٢٩٨م بلغ مصروف العمارة فى كل يوم من أيام الملك الناصر محمد بن قلاوون ٧٠٠٠ درهم أى ما يعادل ٣٥٠ ديناراً أى أن كل عشرين درهماً بدينار[٢] ولكنه فى أواخر عام ٦٩٩هـ / ١٢٩٩م وبداية عام ٧٠٠هـ / ١٣٠٠م ارتفع سعر صرف الدينار ليصل إلى ٢٥ درهم، ويرجع السبب فى ذلك إلى أن الدولة قامت ببعض الإجراءات منها فرض الضرائب والعديد من المقررات المالية للإنفاق على الجيش المملوكى فى ذلك يذكر المقريزى "واجتمع من ذلك مال عظيم، وصر لكل فارس أربعون ديناراً، وبعثوا إلى كل مقدم ألف لفقة وضيافة، والى كل من نواب الشام نفقة عسكرية"[٣]، وفى عام ٧٠٠هـ / ١٣٠٠-١٣٠١م عندما عاد الناصر محمد منتصراً وعندما انتهت ظروف الحرب بدأت قيمة الدينار فى الانخفاض مرة أخرى لتصل إلى ١٧ درهم للدينار[٤] ورخص سعر الذهب وكثرت كمياته وتوافرت فى الأسواق مما أدى إلى قلة تهافت الناس على اكتنازه فيقل السعر بالنسبة للدراهم من غير شك لأن قيمة الذهب تتحدد حتى اليوم بالعرض والطلب عليه[٥]، وتدخلت الدولة خوفا من استمرار تدنى قيمة الدينار ومحاولة من الدولة لوقف انخفاض الدينار فعملت على تحديد سعر تبادلى للدينار فنادت الدولة أن يكون سعر الدينار عشرين درهما[٦].

واستمرت القيمة النقدية للدينار على ذلك فترة من الزمن وذلك عام ٧٠٩هـ / ١٣٠٩م كانت عشرين درهماً[٧] وكذلك عام ٧١٠هـ / ١٣١٠م كانت عشرين درهماً[٨] على الرغم من حدوث أزمة اقتصادية عنيفة فى تلك الأعوام إلا أن قيمة الدينار كما سوف نرى أنها احتفظت بقيمتها فى تلك الفترة إلى جانب عام ٧١٦هـ / ١٣١٦م[٩]، ففى عام ٧٠٩هـ / ١٣٠٩م اشترى كريم الدين بستاناً بنحو مائة ألف درهم بما يعادل خمسة آلاف دينار[١٠] فى الوقت الذى

---

(١) أحمد محمد، الوضع الاقتصادى فى مصر فى عصر الدولة المملوكية، ص ٤٩٩.

(٢) أحمد محمد، المرجع نفسه، ص ٤٩٨.

(٣) المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٨٩٩.

(٤) المقريزى، المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة، النويرى، نهاية الأرب، جـ ٢٩، ص ١١٢، سامح فهمى، القيم النقدية، ص ٣٠٠.

-Lane -- Pool; History of Egypt, p 297.

(٥) سامح فهمى، المرجع نفسه، ص ٣٠٠.

(٦) المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٩٠٠.

(٧) على مبارك، الخطط التوفيقية، جـ ٢٠، ص ١٣٩، النجيدى، النظام النقدى المملوكى، ص ٢٧٣.

(٨) المقريزى، السلوك، حوادث سنة ٧١٠هـ، جـ ٢، ص ٩٧.

(٩) ابن بهادر، فتوح النصر فى تاريخ ملوك مصر، ورقة ٢٣٩، عن النجيدى، المرجع نفسه، ص ٢٧٣.

(١٠) على مبارك، الخطط، جـ ٢٠، ص ١٣٩، أحمد محمد عدوان، المرجع نفسه ، ص ٥٠٠.

كانت فيه الدولة قد حددت أن سعر صرف الدينار يساوى عشرون درهماً كما سبق أن ذكرنـــا، وفى عام ٧١٠هـ / ١٣١٠م كان دخل سلار نائب السلطنة يومياً من إقطاعه وخاناته وحماياته مائتى ألف درهم بما يعادل ٥٠٠٠ دينار[١] أى أن كل عشرين درهما بدينار[٢] كما حددته الدولة، بالرغم مـــن حدوث الأزمة الاقتصادية العنيفة التى أثرت على كل شئ فى البلاد، وفى عام ٧١٦هـــ / ١٣١٦م أنعم الناصر محمد على بكتمر الحاجب بمائة ألف درهم أى بما يعادل خمسة آلاف دينار[٣] بمعنى أن كل دينار بـــ ٢٠ درهم[٤] كما سبق وحددته الدولة، وفى عام ٧٢١هـــ / ١٣٢٤م كان مهر طغـــاى أم أنوك زوج الملك الناصر محمد ٩٠ ألف درهم أى خمسة آلاف دينار[٥] أى أن قيمة الدينار كانـــت ١٨ درهم للدينار الواحد[٦].

هذا وفى عام ٧٢٤هـــ / ١٣٢٤م ارتفع سعر مبادلة الدينار ليصل إلى ٢٥ درهماً وذلك بسبب الأزمة النقدية التى حدثت فى ذلك العام إلا أنه عاد وانخفض مرة أخرى إلى عشرين درهـــماً[٧] كمـــا ذكـــر المقريزى فى ذلك أن قيمة الدينار النقدية فقدت ما بين درهمين إلى ستة دراهم بعد أن كانت بـــــ ٢٥ درهماً أصبحت بـــ ٢٠ درهماً[٨] وسبب هذا الانخفاض ربما كان بسبب زيارة منسا موســـى صـــاحب بلاد التكرور إلى مصر حيث انفق من الذهب مالاً كثيراً فى أثناء ذهابه إلى الحج عن طريـــق مصـــر فى شراء الكثير من سلع القاهرة وبضائعها التى اشتهرت بها[٩].

وفى عام ٧٣٠هـــ / ١٣٣٠م حدث لأول مرة فى تاريخ دولة المماليك البحرية أن أصـــبح للـــدينار المملوكى سعران استخدما فى عملية التبادل النقدى فى أسواق الدولة وهو الإجراء الذى اتخذته الدولة أما ما حدث للدنانير المملوكية الذهبية من فساد فى الأوزان وفى العيار أدى إلى حـــدوث اضـــطراب وضـــرر بمصـــالح النـــاس، فعمـــلت الـــدولـــة على إصدار دنانير جديدة مضبوطة العيار فحددت سعـــر المبـــادلة بـــها بخمســـة وعشـــرين درهـــم لكـــل دينـــار بينما قررت قيمة للدينار الناقص

---

(١) المقريزى، السلوك، جـــ ٢، ص ٩٧، أحمد محمد، المرجع السابق ، ص ٥٠٠.
(٢) سامح فهمى، المرجع السابق، ص ٣٠٠، أحمد محمد، المرجع نفسه، ص ٥٠٠.
(٣) على مبارك، الخطط، جـــ ٢٠، ص ١٣٩، أحمد محمد، المرجع نفسه، ص ٥٠٠.
(٤) سامح فهمى، المرجع نفسه، ص ٣٠٠، أحمد محمد، المرجع نفسه، ص ٥٠٠.
(٥) ابن حجر، الدرر الكامنة، جـــ ٢، ص ٣٢٢، سامح فهمى، المرجع نفسه، ص ٣٠١.
(٦) سامح فهمى، المرجع نفسه، ص ٣٠١، أحمد محمد، المرجع نفسه، ص ٥٠٠.
(٧) أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، جـــ ٩، ص ص ٧٨-٧٩، المقريزى، السلوك، جـــ ٢، ص ٢٦١، سامح فهمـــى، القـــيم النقديـــة، ص٣٠١.
(٨) المقريزى، السلوك، جـــ ٢، ص ٢٥٥، المجيدى، النظام النقدى المملوكى، ص ٢٧٣.
(٩) الذهبى، العبر فى خبر من غبر، جـــ ٤، ص ٦٩، النجيدى، المرجع نفسه، ص ٢٧٤.

مقدارها واحد وعشرون درهماً[1]، وفى عام ٧٣٢هـ / ١٣٣١م صرف ألجاى المملوك للناصر محمد على بوابة دار أنشأها فى نفس السنة حوالى مائة ألف درهم أى نحو الخمسة آلاف دينار[2] بمعنى أن كل دينار يعادل ما قيمته عشرون درهماً فضة[3]، وفى عام ٧٣٨هـ / ١٣٣٧م كان ثمن البقل الأخضر الذى كان يشترى للأوز يومياً خمسين درهماً بما يعادل أزيد من مثقالين من الذهب[4] أى أن كل دينار يعادل ما قيمته خمسة وعشرين درهماً، وربما يكون سبب هذا الارتفاع فى قيمة الدينار هو سياسة الدولة الخاطئة خاصة وأن النشو ناظر الخاص كان قد أجبر الصاغة وأهلها إلى جانب أهالى دور الضرب بعدم بيع الذهب وحمله إلى دار الضرب ليصك بصكه السلطان ويضرب دنانير هرجة ثم تصرف بالدراهم، وتجمع ذهب مصر كله فى دار الضرب، فأخذ ما كان للتجار والعامة وعوضهم عنه بضائع وحمله كله للسلطان ولم يستطع أحد أن يبيع شئ منه فى الصاغة[5] لذلك ارتفع سعر الدينار من الدرهم ليصل إلى ٢٥ درهم، واستمرت الأثار السيئة لتلك السياسة على الدولة واقتصادياتها والدليل على ذلك أنه نودى على الذهب أن يكون سعر تبادله خمسة وعشرين درهماً[6] وذلك عام ٧٤٠هـ / ١٣٣٩م، وكان بعشرين درهماً[7].

وفى عام ٧٤١هـ / ١٣٤٠م تولى الملك المنصور أبو بكر ابن الناصر محمد الحكم فابطل صرف الدينار بـ ٢٥ درهماً وأمر أن يصرف بالسعر الواقع وهو ٢٠ درهماً[8]، وتشير المصادر إلى أن ارتفاع السعر قبل ذلك كان لمصلحة الملك الناصر محمد الشخصية ليقوم بتسديد ديونه للتجار[9]

---

(١) المقريزى، السلوك، جـ ٢، ص ٣٢٠، ابن حجر، الدرر الكامنة، جـ ٢، ص ٣٠٥، النجيدى، النظام النقدى، ص ٢٧٥.

(٢) على مبارك، الخطط، جـ ٢٠، ص ١٣٩، أحمد محمد، المرجع السابق، ص ٥٠١.

(٣) سامح فهمى، المرجع السابق، ص ٣٠١، أحمد محمد، المرجع نفسه، ص ٥٠١.

(٤) المقريزى، الخطط، جـ ٢، ص ٢٢٩.

(٥) المقريزى، السلوك، جـ ٢، ص ٣٩٣.

(٦) العينى، عقد الجمان، جـ ٢٤، ص ٣٤.

-Paul – Balog; History of the Dirhem in Egypt, p 133.

وإن اتفق المؤرخين على أن سعر الدينار قبل هذه السنة هو ٢٠ درهماً كما أوضحت هنا فى سنوات ٧٢٤هـ – ٧٣٠هـ، راجع: أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، جـ ٩، ص ١٤٣، السيوطى، حسن المحاضرة، جـ ٢، ص ٣٠٢، المقريزى، السلوك، جـ ٢، ص ٤٨٨، أحمد محمد عدوان، الوضع الاقتصادى، ص ٥٠١

(٧) المقريزى، السلوك، جـ ٢، ص ٤٨٨، السيوطى، حسن المحاضرة، جـ ٢، ص ٣٠٢، ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ ٩، ص ٤٣.

(8) Paul – Balog; History of the Dirhem in Egypt; p 133.

زيترشتين، تاريخ سلاطين المماليك، ص ٢٢٤.

(٩) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ ١٠، ص ص ٤٤–٤٥، أحمد عدوان، المرجع نفسه، ص ص ٥٠١–٥٠٢.

وذلك لأن المسكوكات كانت فى هذا العصر حقاً شخصياً للسلطان ومصدراً من مصادر إيراداته[1]، وفى عام ٧٤٢هـ / ١٣٤١م وصل سعر صرف الدينار بـ ١١ درهم (أحد عشر درهماً) بعد أن كان بعشرين درهماً[2] فنلاحظ انخفاض سعر التبادل بدرجة كبيرة بل انحط بدرجة واضحة والسبب فى ذلك هو الاستيلاء بل نهب ممتلكات الأمير قوصون من قبل عامة المماليك، فقد كان كل من أخذ ذهباً وذهب به إلى التجار أو الصيارفة يريد أن يبيعه بأى سعر يحصل عليه ومن هنا تدنت قيمة الدينار ووصلت إلى ١١ درهم[3]، هذا إلى جانب عدم استقرار الأوضاع الداخلية فى أمور الدولة وحدوث الفتن والاضطرابات والمنازعات التى تمت بين الأمراء والتى كان من نتيجتها مصادرة العديد منهم[4]، وفى عام ٧٤٥هـ / ١٣٤٤م بلغ راتب السكر فى رمضان من هذه السنة ثلاثة آلاف قنطاراً بستمائة ألف درهم أى ما يعادل ثلاثين ألف دينار[5] أى أن قيمة الدينار بلغت عشرين درهماً[6]، وفى عام ٧٤٦هـ / ١٣٤٥م نتيجة للفوضى والاضطرابات التى سادت الدوائر الحكومية والبلاط السلطانى انخفض سعر الدينار فى هذه السنة بحيث أصبح كل دينار يوازى ١٠,٤٥ درهم[7] فقط أى ١١ درهم[8] وفى عام ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م بلغت جامكية الغلام ٨٠ درهماً أى ما يعادل خمسة دنانير وثلث[9] بمعنى أن الدينار بلغ ١٥ درهماً[10] ويعود هذا الانخفاض إلى ما تعرضت له البلاد من وباء وفناء وهو ما تمثل فى الوباء الأسود أو ما كان يسمى بالفناء الكبير، فقد كان له تأثيره الكبير على أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعانت البلاد من ركود اقتصادى، ضعفت معه قيمة العملة الذهبية.

وفى عام ٧٥٩هـ / ١٣٥٧-١٣٥٨م كانت تكاليف اليوم الواحد فى بناء جامع السلطان حسن عشرين ألف درهم أى نحو ألف مثقال ذهباً[11] فتصبح قيمة الدينار عشرون درهما نقره

---

(١) سامح فهمى، القيم النقدية، ص ٣٠٢.
(٢) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ ١٠، ص ص ٤٤-٤٥.
(3)Paul – Balog; History of Dirhem, p 133.
(٤) مزيد من التفاصيل راجع الفصل الأول من هذا البحث.
(٥) المقريزى، الخطط، جـ ٢، ص ٢٣١.
(٦) سامح فهمى، القيم النقدية، ص ٣٠٢.
(٧) على مبارك، الخطط التوفيقية، جـ ٢٠، ص ١٤٠،
-Balog; Ibid, p 133.
(٨) أحمد محمد عدوان، المرجع السابق، ص ٥٠٢.
(٩) ابن تغرى بردى، المصدر نفسه ، جـ ١٠، ص ٢١٠، أحمد محمد عدوان، المرجع السابق، ص ٥٠٢.
(١٠) ابن تغري بردي، المصدر نفسه، جـ ١٠، ص ٢١٠، سامح فهمى، المرجع نفسه، ص ٣٠٣، أحمد عدوان، المرجع السابق، ص ٥٠٢.
(١١) المقريزى، الخطط، جـ ٢، ص ٣١٦.

ونصف[١] ٥, ٢٠ درهم، بالرغم من توالى حدوث تكرار الأزمات الاقتصادية فى تلك الفترة، وفى عام ٧٦١هـ / ١٣٥٩م كانت جملة مصاريف البيسرية وهى قاعة تابعة للقلعة التى أقامها الناصر حسن ألف ألف درهم أى ما يعادل خمسون ألف دينار[٢] أى أن قيمة الدينار تساوى عشرون درهماً[٣]، ولكن ذكر Balog أن فجأة حدث تغير وارتفع سعر الدينار بالنسبة للدرهم ليصل إلى ٣٠ درهم[٤] وهذا ربما لتكرار حدوث الأزمات الاقتصادية التى حدثت فى ذلك العام.

وفى عام ٧٦٦هـ / ١٣٦٤-١٣٦٥م أمر السلطان شعبان بن حسين بن الناصر محمد بإسقاط ما يؤخذ من مكس الحاج بمكة فيما يحمل إليه من بضائع ماعدا المكس الكارم وتجار اليمن ومكس تجار الخيل ومكس تجار العراق، وعوض أمير مكة عن ذلك إقطاعا بمصر والشام وحمل إليه أربعين ألف درهم أى نحو ألفى مثقال من الذهب[٥] أى أن قيمة الدينار بالنسبة للدرهم النقره هى (١ : ٢٠) واحد إلى عشرين، فيصرف كل دينار بعشرين درهم فضة من الدراهم النقره[٦].

وفى عام ٧٧٥هـ / ١٣٧٣م ارتفعت الأسعار حتى بلغ أردب القمح من ٦٠ إلى ٧٠ درهماً أى ما يعادل أربعة دنانير[٧] أى أن قيمة الدينار فى هذه السنة هى ١٧,٥ درهماً وهى منخفضة (٧٠/٤=١٧,٥) [٨]وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التى مرت بها البلاد فانخفضت قيمة الدينار وفى عام ٧٧٦هـ / ١٣٧٤م ارتفع سعر أردب القمح إلى مائة وخمسة وعشرين درهما أى ستة مشاقيل وربع مثقال ذهب[٩]أى أن قيمة الدينار فى هذه السنة كانت عشرين درهماً نقره أى أن

$\frac{١٢٥ \times ١٠٠}{٦٢٥} = ٢٠$[١٠]، وفى عام ٧٧٨هـ / ١٣٧٦م اتفق الأمراء على إثارة الشغب أثناء غياب الأشرف شعبان فى الحجاز ووعدوا الجند أن ينفقوا للواحد خمسمائة دينار أى عشرة آلاف درهم[١١] بمعنى أن كل دينار كانت قيمته عشرون درهماً نقره[١٢]، وفى عام ٧٨٠هـ / ١٣٧٨م

---

(١) سامح فهمى، المرجع السابق، ص ٣٠٣.

(٢) المقريزى، السلوك، جـ ٢، ص ٢١٢.

(٣) سامح فهمى، القيم النقدية، ص ٣٠٣.

(4)Balog; History of Dirhem in Egypt, p 134.

(٥) المقريزى، السلوك، جـ ٣، ص ٩٨، عن أحمد محمد عدوان، المرجع السابق، ص ٥٠٣.

(٦) سامح فهمى، القيم النقدية، ص ٣٠٣، أحمد محمد عدوان، المرجع نفسه، ص ٥٠٣.

(٧) ابن حجر، أبناء الغمر، جـ ١، ص ٦٠، عن سامح فهمى، المرجع نفسه، ص ٣٠٤، أحمد عدوان، المرجع نفسه، ص٥٠٣.

(٨) سامح فهمى، نفسه، نفس الصفحة، أحمد عدوان، نفسه، ص ٥٠٣.

(٩) ابن تعزى بردى، النجوم الزاهرة، جـ ١١، ص ٦٦، أحمد عدوان، نفسه، نفس الصفحة.

(١٠) سامح فهمى، المرجع نفسه، ص ٣٠٤، أحمد عدوان، نفسه، نفس الصفحة.

(١١) أحمد عدوان، الوضع الاقتصادى، ص ٥٠٣.

(١٢) أحمد عدوان، المرجع نفسه، ص ٥٠٤، سامح فهمى، القيم النقدية، ص ٣٠٤.

قبض على الحاج سيف مقدم الدولة وصودر على مائة ألف دينار حمل منها خمسمائة ألف درهم أى ما يعادل ٢٥ ألف دينار[١] أى أن الدينار كانت قيمته عشرون درهماً[٢]، وفى عام ٧٨٢هـ / ١٣٨٠م انخفضت قيمة الدينار من الدرهم فوصلت إلى ستة عشر درهماً[٣]، وربما يكون سبب هذا الانخفاض حالة الاضطراب التى أصابت البلاد والعباد نتيجة الصراع والتنافس حول السلطنة بالإضافة إلى حروب الأمراء المماليك فى الشوارع من أجل الحصول على السلطة مما سبب الاضطراب وعدم الاستقرار فى جميع الأحوال مما أثر على الوضع الاقتصادى.

هكذا شهد العصر الأيوبى والمملوكى البحرى فترة من الاضطراب النقدى الواضح من الأمثلة السابقة فنرى أنها لم تثبت على قيمة معينة فنراها فى الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى ويمكن القول أن الفترة موضع الدراسة شهدت العديد والعديد من الأزمات الاقتصادية النقدية تخللتها تأزم وارتباك نقدى واقتصادى إلى جانب غلاء فى الأسعار، وتذبذب قيمة الذهب والفضة بالارتفاع والانخفاض[٤] مما جعل القلقشندى يذكر أن "صرف الذهب فى الديار المصرية لا يثبت على حاله بل يعلو تارة ويهبط أخرى بحسب ما تقتضيه الأحوال"[٥]، هذا وفى العصر المملوكى البحرى احتفظ الدينار فى فترات الاستقرار بما يوازى ٢٠ درهماً نقره، ولم تزد أو تنقص هذه القيمة عنها إلا فى حالات تعرضت فيها الدولة للاضطرابات أو أزمات اقتصادية أو رغبة السلطان فى الإثراء على حساب رفع قيمة الدينار من الدراهم[٦].

---

(١) المقريزى، السلوك، جـ ٣، ص ٣٣٠، أحمد عدوان، المرجع السابق، ص ٣٣٠.

(٢) سامح فهمى، المرجع السابق، ص ٣٠٤.

(٣) المقريزى، السلوك، جـ ٣، ص ٣٧٨، النجيدى، النظام النقدى المملوكى، ص ٢٨٢.

(٤) د. رأفت البنراوى، أسعار السلع والجوامك، ص ٦٢.

(٥) القلقشندى، الدنانير المسكوكة، نشر الكرملى، ص ١١٢.

(٦) سامح فهمى، المرجع نفسه، ص ٣٠٤.

جدول يوضح سعر صرف الدينار / الدرهم فى العصر الايوبى

السنة	٥٧٢هـ	٥٨٣هـ	٦٢٢هـ	٦٣٧هـ
سعر صرف الدينار بالدرهم	١٣ ١/٣ درهم	٢٦ ٢/٣ درهم	٦٠ درهم	١٢ ١/٢ درهم

جدول يوضح سعر صرف الدينار / الدرهم فى العصر المملوكى البحرى

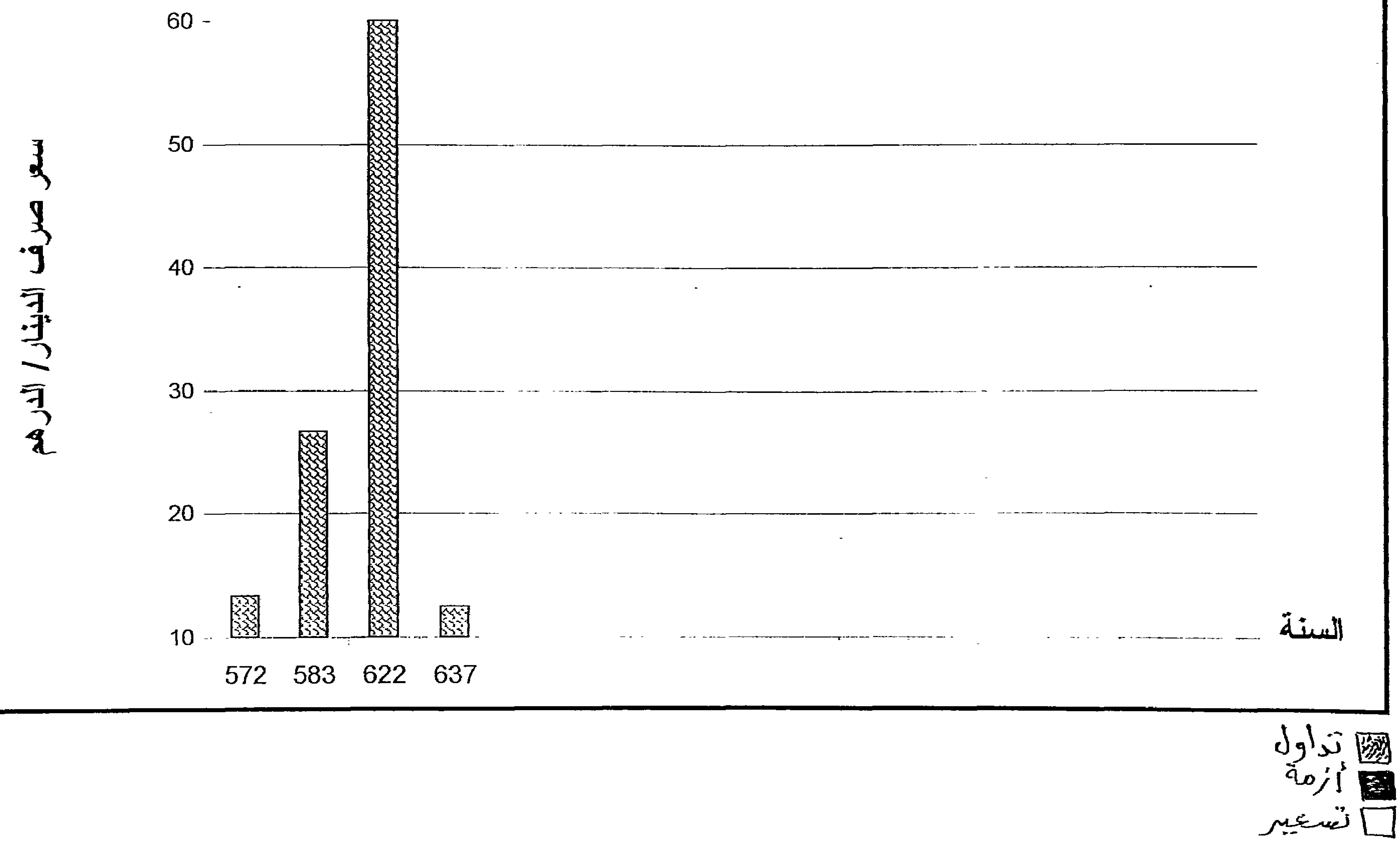
السنة	٦٥٨هـ	٦٨٢هـ	٦٩٤هـ	٦٩٨هـ	٦٩٩هـ - ٧٠٠هـ	٧٠٠هـ	٧٠٩هـ	٧١٠هـ
سعر صرف الدينار بالدرهم	٢٨ ١/٢ درهم	١٣ ١/٣ درهم	٢٠ درهم	٢٠ درهم	٢٥ درهم	١٧ درهم	٢٠ درهم	٢٠ درهم

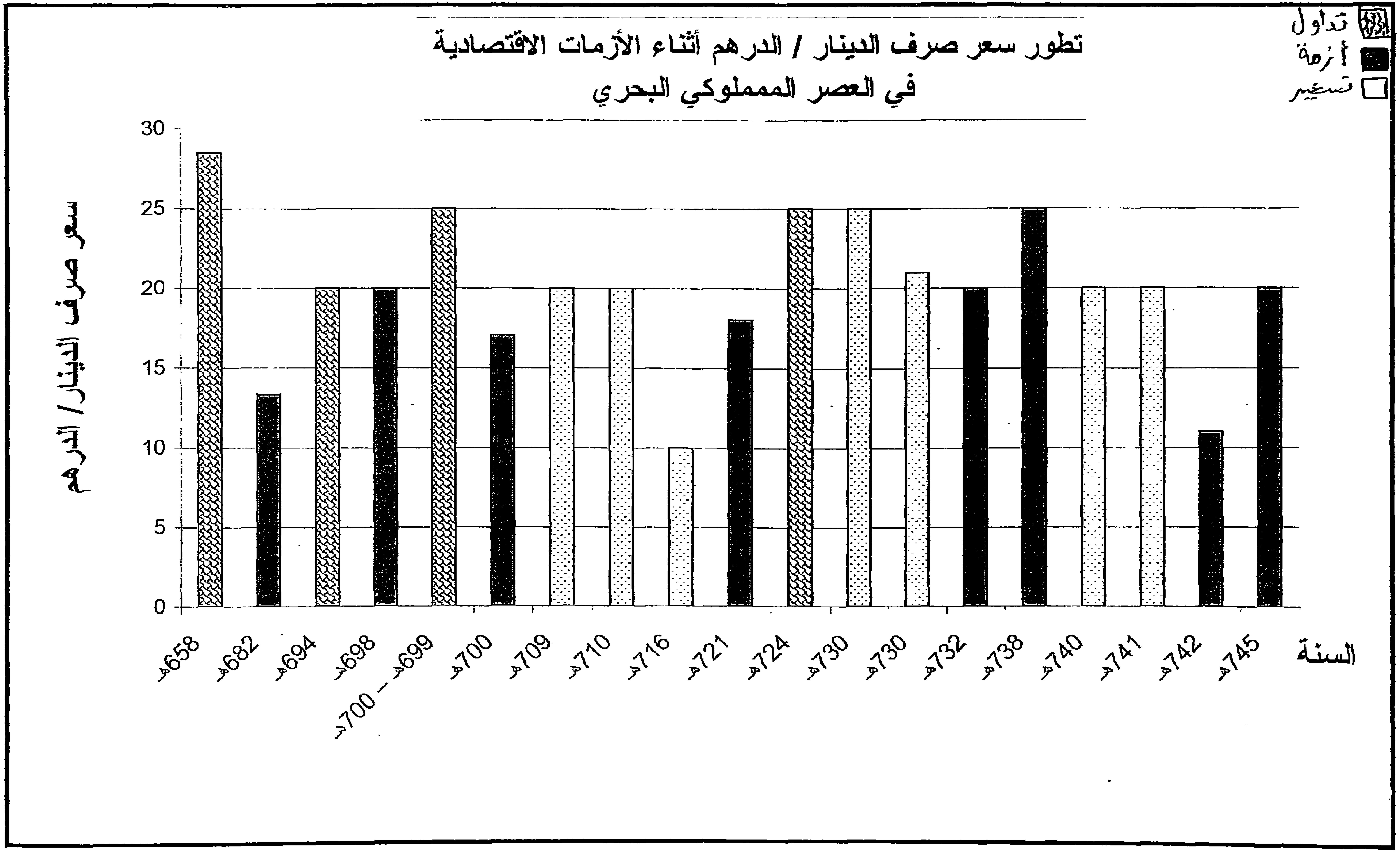
السنة	٧١٦هـ	٧٢١هـ	٧٢٤هـ	٧٣٠هـ	٧٣٠هـ	٧٣٢هـ	٧٣٨هـ	٧٤٠هـ	٧٤١هـ
سعر صرف الدينار بالدرهم	١٠ درهم	١٨ درهم	٢٥ درهم	٢٥ درهم	٢١ درهم	٢٠ درهم	٢٥ درهم	٢٠ درهم	٢٠ درهم

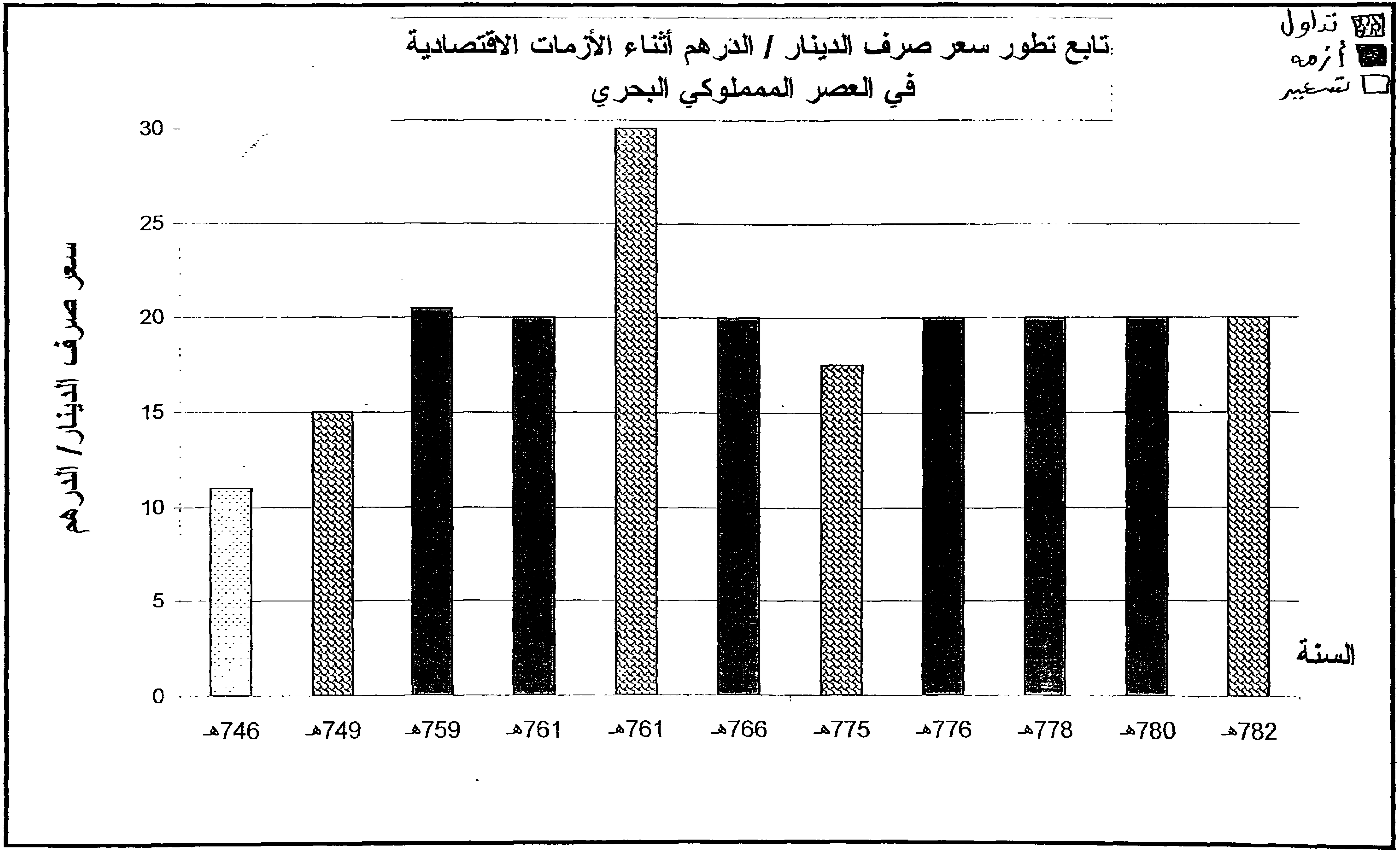
السنة	٧٤٢هـ	٧٤٥هـ	٧٤٦هـ	٧٤٩هـ	٧٥٩هـ	٧٦١هـ	٧٦١هـ	٧٦٦هـ	٧٧٥هـ
سعر صرف الدينار بالدرهم	١١ درهم	٢٠ درهم	١١ درهم	١٥ درهم	٢٠ ١/٢ درهم	٢٠ درهم	٣٠ درهم	٢٠ درهم	١٧ ١/٢ درهم

السنة	٧٧٦هـ	٧٧٨هـ	٧٨٠هـ	٧٨٢هـ
سعر صرف الدينار بالدرهم	٢٠ درهم	٢٠ درهم	٢٠ درهم	١٦ درهم

تطور سعر صرف الدينار / الدرهم أثناء الأزمات الاقتصادية في العصر الأيوبي




تطور سعر صرف الدينار / الدرهم أثناء الأزمات الاقتصادية
في العصر المملوكي البحري
تداول
أزمة
تسعير
سعر صرف الدينار/ الدرهم
30
25
20
15
10
5
0
658هـ
682هـ
694هـ
698هـ
699هـ - 700هـ
700هـ
709هـ
710هـ
716هـ
721هـ
724هـ
730هـ
730هـ
732هـ
738هـ
740هـ
741هـ
742هـ
745هـ
السنة



تابع تطور سعر صرف الدينار / الدرهم أثناء الأزمات الاقتصادية
في العصر المملوكي البحري
تداول
أزمه
تسعير
سعر صرف الدينار/ الدرهم
30
25
20
15
10
5
0
السنة
746هـ
749هـ
759هـ
761هـ
761هـ
766هـ
775هـ
776هـ
778هـ
780هـ
782هـ

ومن تحليلنا للإحصائية السابقة سواء فى العصر الأيوبى أو المملوكى البحرى، نجد أنه حدث تذبذب واضح وارتباك نقدى وتأزم اقتصادى فى العصر الأيوبى، فتذبذبت قيمة الذهب والفضة بالارتفاع والانخفاض الواضح والذى وضح أنه لا يثبت على حال واحد، أما فى العصر المملوكى البحرى، فنجد أنه حدث فيه أيضا ارتباك نقدى، وتأزم اقتصادى وتذبذب قيمة الذهب والفضة بالارتفاع والانخفاض أى أن صرف الذهب كان لا يثبت على حال بل يعلو مرة وينخفض مرة أخرى، ولكن من الملاحظ على تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدرهم فى ذلك العصر أن يكون سعر التداول هو سعر الأزمة، أى بمعنى آخر أن تكون هناك أزمة اقتصادية يكون سعر الدينار فى ذلك الوقت هو سعر التداول فى الأسواق، كما حدث فى سنوات ٦٩٤هـ، ٧٠٠هـ، ٧٠٩هـ - ٧١٠هـ، ٧٢٤هـ، ٧٤١هـ، ٧٤٨هـ، ٧٥٩هـ، ٧٦١هـ، ٧٦٦هـ، ٧٧٨هـ، ٧٨٠هـ.

هكذا اختلف سعر صرف الذهب بمصر فلا يثبت على حاله بل يعلو مرة وينخفض مرة أخرى، وذلك بحسب الظروف والأحوال التى كانت تمر بها البلاد فى تلك الحقبة التاريخية الهامة سواء فى العصر الأيوبى أو المملوكى البحرى، هذا بالإضافة إلى أن متوسط القيمة النقدية للدينار فى العهد المملوكى البحرى كانت ٢٠ درهماً تزيد فى بعض الأحيان إلى خمسة وعشرين درهماً والى ثمانية وعشرين درهماً[(١)] وفى بعض الأوقات (الفترات) مرت أسعار المبادلة فى ذلك العصر بفترة قصيرة من الاستقرار على الرغم من حدوث أزمات اقتصادية واضطرابات فى النقود نفسها.

الرواتب واختلافها فى الوظيفة الواحدة من منشآة لأخرى:

تعددت المنشآت المعمارية واختلفت أغراضها، وتعددت بها الوظائف المتنوعة، سواء فى العصر الأيوبى أو العصر المملوكى البحرى، ولأن العصر الأيوبى كان عصر حروب وصراعات مختلفة فلم يهتم المؤرخون كثيراً بذكر المنشآت المدنية ربما لأن معظمها قد اندثر ولم يصلنا منها إلا القليل النادر، وكان اهتمامهم منصباً على المنشآت الحربية التى تساعدهم فى الحروب والانتصارات المختلفة. وفى العصر الأيوبى لم يصل إلينا إلا راتب شيخ المدرسة السيوفية[(٢)] وكان ١١ ديناراً فى الشهر[(٣)]

---

(١) David Ayalon; The System of Payment in Mamluk Military Society, pp 47-48.

(٢) المقريزى، الخطط، جـ ٤، ص ١٩٦، مكتبة المتنبى.

(٣) المصدر نفسه، لفس الجزء والصفحة.

إلى جانب من يقوم بالتدريس بالمدرسة الصلاحية[1] وكان ٤٠ ديناراً[2].

أما فى العصر المملوكى البحرى فقد تعددت المنشآت المعمارية المدنية والدينية وكثرت بطريقة مبالغ فيها سواء للسلاطين أو الأمراء، وكثرت بها الوظائف المتنوعة التى حددت لها الرواتب الشهرية التى يستطيع هؤلاء الموظفين أن يعيشوا من خلالها فمنهم الإمام، الخطيب، الشيخ، الأطباء، المقرئين، المعيدين، المدرسين، الفقهاء، البوابين، الكناسين، الفراشين، القومه، وغير ذلك من وظائف مختلفة، ويجب أن نضع فى الاعتبار أن الرواتب اختلفت من منشآة لأخرى، فراتب الإمام فى المدرسة يختلف عن راتب الإمام فى الخانقاة عنه فى الزاوية، ولنتتبع تطور رواتب الوظائف أثناء الأزمات الاقتصادية ولم نتتبعها فى كل السنوات ولكن نورد ما جاء فى سنوات مختلفة لوثائق مختلفة ومتنوعة، هذا ويجب أن نضع فى الاعتبار أن هناك بعض السنوات لم يحدد لها أسعار للقمح، رغم أن هذه السنوات حدثت بها أزمات اقتصادية، لذلك سوف نكتفى هنا فقط بذكر رواتب الموظفين أوقات الأزمات الاقتصادية، ثم نعود لنربط المرتبات بالأسعار، وكيف تأثرت رواتب الموظفين بارتفاع الأسعار.

وظيفة الإمام:

اختلف راتب الإمام من منشآة لأخرى تبعاً لحجم المنشآة وتبعاً لما أنشأت له فراتب الإمام فى منشآة السلطان اختلف عن راتبه فى منشآة الأمير، ففى زاوية كان قد أنشأها قاضى بثغر دمياط وهو محمد نور الدين الصنعانى القاضى بثغر دمياط والمؤرخة بـ ١٥ صفر ٦٩٣هـ/١٢٩٣م، وصل راتب الإمام بها إلى ٣٠ درهم فى الشهر[3] وربما كان راتبه هكذا لأن حجم المنشآة كان صغيراً، أو ربما لحدوث أزمة اقتصادية فى هذا الوقت منتشرة فى البلاد... لذلك قل راتب الإمام، أما فى مدرسة الناصر محمد بن قلاوون ٧٠٣هـ / ١٣٠٣م، فقد بلغ راتب الإمام ٨٠ درهم[4] وأما إمام القبة لنفس المدرسة فقد بلغ راتبه هو الآخر ٨٠ درهم[5]، وفى خانقاه الناصر محمد بسرياقوس ٧٢٥هـ / ١٣٢٤-١٣٢٥م فكان راتب الإمام ٢٠ درهم[6]، وقد كان راتبه صغيراً بالمقارنة براتب الإمام فى مدرسة الناصر محمد، ربما لأن حجم الخانقاة كان صغيراً بالمقارنة بحجم المدرسة لذلك زاد

---

(١) د. عطية القوصى، تاريخ مصر الإسلامية، ص ٢٠١.

(٢) المقريزى، الخطط، جـ ٢، ص ٤٠٠، (طبعة بولاق)، السيوطى، حسن المحاضرة، جـ ٢، ص ١٤٢.

(٣) وثيقة وقف محمد نور الدين الصنعاني الخزرجى ١٥ صفر ٦٩٣هـ، ملحق برسالة سامح فهمى، القيم النقدية، ص ٦٨.

(٤) وثيقة وقف الناصر محمد ٧٠٣هـ الملحق بكتاب المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ملحق ١٧، ص ١٠٤٣.

(٥) وثيقة وقف الناصر محمد ٧٠٣هـ الملحق بكتاب المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ملحق ١٧، ص ١٠٤٦.

(٦) وثيقة وقف السلطان الناصر محمد بن قلاوون للخانقاه التى أنشأها للصوفية بتاريخ ٨ جماد الآخر ٧٢٥هـ، وهى ملحق بكتاب ابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ ٢، ص ٣٨٦.

راتب الإمام بالمدرسة لكبر حجمها وتناسب راتب الإمام مع الخانقاة لصغر حجمها، وهكذا اختلف راتب الإمام من منشآة لأخرى مع أنها وظيفة واحدة، وعن راتب الإمام بمدرسة الأمير صرغتمش فقد بلغ ٧٠ درهم[١] كما ذكرت وثيقة الوقف الخاصة بالأمير صرغتمش والمؤرخة بـ ٢٧ رمضان سنة ٧٥٧هـ[٢]، أما راتب الإمام بمدرسة السلطان حسن ٧٦٠هـ فقد بلغ ١٥٠ درهم[٣] وإمام الإيوان الكبير فبلغ راتبه ١٠٠ درهم[٤]، وكان راتب إمام المذهب سواء الحنفى أو الحنبلى أو المالكى أو الشافعى فكان لكل واحد منهما راتباً بلغ ٦٠ درهم[٥].

هكذا نلاحظ أن راتب الإمام كان يختلف بحجم المنشآة وأيضا لمن أنشئت هذه المنشآة فراتب الإمام فى منشآة السلطان اختلف عن راتبه فى منشآة الأمير وهذا ما لاحظناه فى الأمثلة السابقة.

وما ينطبق على وظيفة الإمام ينطبق على جميع الوظائف الأخرى التى اختلفت رواتبها هى الأخرى بحسب حجم المنشآة أو بحسب رتبة من أنشئت له، فاختلف راتب الأطباء من منشآة لأخرى ومن سنة لأخرى، هذا إلى جانب وظائف أخرى مثل الشيوخ، الفقهاء، النظار، والمعيدين، الفراشين، الكناسين، والقومة وغير ذلك من وظائف أخرى ومختلفة.

علاقة الأسعار بالمرتبات:

لما كانت المصادر التاريخية قد أمدتنا برواتب لبعض الموظفين فى الدولة، فإنه يمكن أن نلمس مستوى الحياة الاقتصادية لبعض أفراد الطبقات الوسطى والصغيرة فى المجتمع المصرى لمعرفة مدى تأثر قوتها الشرائية بأسعار المجاعات، وتحديد مستوى معيشتها خلال هذه الأوقات، وسنجعل من القمح مرجعنا الرئيسى للأسعار حيث أنه أكثر المواد تداولاً فى غذاء الشعب الأساسى.

---

(١) وثيقة وقف الأمير صرغتمش الناصرى المؤرخة ٢٧ رمضان ٧٥٧هـ قام بنشرها سامح فهمى، القيم النقدية، ص ١٠٥.

(٢) قام بنشر هذه الوثيقة د. عبد اللطيف إبراهيم، أنظر: نصان جديدان من وثيقة صرغتمش، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، عدد ٢٢، ١٩٦٦، سامح فهمى، القيم النقدية، ص ١١٧.

(٣) وثيقة وقف السلطان الناصر حسن مؤرخة ب ١٥ ربيع آخر ٧٦٠هـ ملحق برسالة سامح فهمى، القيم، ص ١٥٤.

(٤) وثيقة وقف السلطان حسن، ملحق برسالة سامح فهمى، القيم النقدية، ص ١٥٤.

(٥) وثيقة وقف السلطان حسن، ملحق برسالة سامح فهمى، القيم النقدية، ص ١٥٤.

وبداية، فإن متوسط ما يحتاجه الإنسان من الحبوب ليبقى على قيد الحياة يقدر برطل واحد من الحبوب[1] وهو ما يعادل ٤٣٧,٥ جرام، وإذا ما افترضنا أن الموظف الواحد يعيل أسرة تتكون من زوجة وابنين، أى أربعة أفراد، فإن ما يحتاجه يومياً من الحبوب لتأمين حياتهم يبلغ ١,٧٥٠ كيلوجراما، أى أن حصيلة الكمية الشهرية تبلغ ٥٢,٥ كيلوجراما[2]، ونظراً لقلة المعلومات الواردة فى المصادر والمراجع أو حتى الوثائق عن مرتبات الموظفين فى المنشآت الأيوبية، إلا أنه لم يصلنا غير رواتب شيخ يقوم بالتدريس فى المدرسة السيوفية[3] وكان راتبه ١١ ديناراً فى الشهر[4] هذا إلى جانب راتب من يقوم بالتدريس والنظر فى المدرسة الصلاحية[5] وهو الشيخ نجم الدين الخبوشانى وكان راتبه الشهرى ٤٠ ديناراً[6]، هذا وقد كان سعر صرف الدينار بـ ١٣,٣٣ درهم[7] أى ما يوازى ٥٣٢ درهما، وذلك حسب سعر صرف الدينار بالدرهم، فكانوا يتقاضون أجورهم بالدرهم وليس بالدينار وهذا الراتب كان يتقاضاه عن التدريس فقط، وكان يتقاضى راتباً آخر عن معلوم النظر فى أوقاف المدرسة وهو ١٠ دنانير[8] بسعر صرف ١٣,٣٣ درهم أى ما يوازى ١٣٣ درهماً، وقد ذكر المقريزى فى استرساله عن تلك المدرسة قائلاً أنه تولى بعد وفاة الشيخ الخبوشانى ٥٨٧هـ / ١١٩١م[9] جماعة من أكابر الأعيان تولوا التدريس بهذه المدرسة ثم خلت من مدرس ما يقرب من ثلاثين عاما، واكتفى فيها بالمعيدين وهم عشرة أشخاص[10] ولم يذكر ما كان يتقاضاه هؤلاء المعيدين من رواتب، وفى عام ٦٧٨هـ / ١٢٧٩م أى فى عصر المماليك البحرية تولى التدريس بها رجل يدعى تقى الدين بن رزين، وقرر له نصف

---

(١) وهو ما يعادل ١٥٠٠ سعر حرارى. أنظر: مورلاييه (فرانسيس)، صناعة الجوع، ص ص ١٨-٢٦، وحسب إحصاءات الأمم المتحدة الأخيرة، فإن نصيب الفرد من الحبوب فى الدول الفقيرة يوازى ١٣٦ كيلوغراما فى العام أى ٣٧٧ يوميا، أنظر: د. محمد على الفراء، مشكلة إنتاج الغذاء فى الوطن العربى، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢١، الكويت ١٩٧٩م ص ٢٢، نقلا عن د. أحمد الصاوى، مجاعات مصر، هامش ١، ص ١٧٧.

(٢) د. أحمد الصاوى، مجاعات مصر، ص ١٧٧.

(٣) هذه المدرسة بالقاهرة وهى من جملة دار الوزير المأمون البطائحى وقفها السلطان السيد الأجل الملك الناصر صلاح الدين الأيوبى على الحنفية، وأقام من يدرس بها وهو الشيخ مجد الدين محمد بن محمد الحسينى، ورتب له فى كل شهر ١١ ديناراً. أنظر: المقريزى، الخطط، جـ ٢، ص ٣٦٥، مكتبة بغداد.

(٤) المقريزى، الخطط، جـ ٢، ص ٣٦٥.

(٥) د. عطية القوصى، تاريخ مصر الإسلامية من الفتح العربى حتى الفتح العثمانى، ص ٢٠١.

(٦) المقريزى، الخطط، جـ ٢، ص ٤٠٠، السيوطى، حسن المحاضرة، جـ ٢، ص ١٤٢، ابن الفرات، جـ ٧، ص ٢٧٢.

(7) Hassanien Rabie; The Financial System, p 174.

(٨) السيوطى، حسن المحاضرة، جـ ٢، ص ١٤٢.

(٩) المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

(١٠) المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

المعلوم[١] أى أنه ٢٠ ديناراً فى الشهر بسعر صرف ١٣,٣٣ درهم[٢] أى ما يوازى ٢٦٦ درهماً وذلك عن التدريس فقط، أما عن معلوم النظر فى أوقاف المدرسة فيحتمل أنه اخذ النصف أيضا أى ٥ دنانير بسعر صرف ١٣,٣٣ درهم، أى ما يوازى ٦٦,٥ درهم، وعندما توفى تولى الشيخ تقى الدين بن دقيق بربع المعلوم[٣] ولكن لم تذكر سنة وفاة الشيخ السابق، والذى يمكن ترجيحه هنا أنه اخذ معلوم ١٠ دنانير فى الشهر بسعر صرف ١٣,٣٣ درهم بالتقريب، لأن هذا السعر استقر إلى عام ٦٩٤هـ / ١٢٩٤-١٢٩٥م ثم أصبح ٢٠ درهم ولكن ليس هذا موضوعنا الأن، فالمرجح أن اجره كان يوازى ١٣٣ درهم فى الشهر عن التدريس فقط، أما عن معلوم النظر فى أوقاف المدرسة فهو يتقاضى أيضا الربع أى ٢,٥ دينار بسعر صرف ١٣,٣٣ درهم أى ما يوازى ٢٦,٦٠ درهم، وللأسف لم يكن لدينا أسعار للقمح فى السنوات السابقة حتى نقف على مستوى معيشة العاملين بالمنشآت الأيوبية السابق الحديث عنها[٤].

ولنتعرض الأن لرواتب بعض العاملين بالمنشآت المختلفة وربطها بالأسعار أثناء الأزمات الاقتصادية وهل الموظف أو العامل يعيش فوق خط الفقر أم تحت خط الفقر وهل راتبه هذا يكفيه لشراء القمح وهو الغذاء الرئيسى الذى يعتمد عليه فى معيشته أم لا يكفى لشراء القمح.

الإمام:

أثناء حدوث مجاعة عام ٦٩٣هـ / ١٢٩٣-١٢٩٤م بلغ راتب إمام زاوية ٣٠ درهم وذلك كما ورد فى وثيقة الصنعانى الخزرجى[٥] وقد كان اللازم لشراء احتياجات أسرة من القمح شهرياً ٥٢,٥ كيلوجرام فيكون السعر اللازم لشراء هذه الكمية اللازمة لأسرة فى الشهر هو ٢٨,٧١ درهم[٦] أى أن كل راتبه إلا القليل منه يذهب لشراء الحبوب فقط ويلتهم ذلك أكثر من ٩٨% من الراتب الشهرى له وبذلك يقترب من خط الفقر، أما بالنسبة لراتب الإمام فى

(١) السيوطي، المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة، ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات جـ ٧، ص ٢٧٢.

(٢) النويرى، نهاية الأرب، جـ ٣١، ص ص ٩٦-٩٧، ابن الفرات،تاريخ ابن الفرات، جـ ٧، ص ٢٧٢.

(٣) السيوطى، المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(٤) بالبحث فى معظم الوثائق الخاصة بدار الكتب المصرية والخاصة بالعصر الأيوبى لم تذكر تلك الوثائق أى راتب من رواتب الموظفين فى ذلك العصر.

(٥) وثيقة وقف محمد نور الدين الصنعانى الرفاعى الخزرجى القاضى بثغر دمياط، مؤرخة ١٥ صفر ٦٩٣هـ، ملحق برسالة سامح فهمى، القيم النقدية، ص ٦٨.

(٦) لمعرفة التفاصيل عن سعر الكيلوجرام من القمح أثناء سنوات الأزمات الاقتصادية، راجع هذا الفصل ص ص ٣٠٤- ٣١٠.

مدرسة الناصر محمد بن قلاوون أثناء أزمة ٧٠٣هـ / ١٣٠٣م فقد بلغ ٨٠ درهماً[١] وما يحتاجه لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام قمح له ولأسرته يبلغ سعره إلى ٢٨,٧١ درهم أى أنه يعيش فوق خط الفقر، وما ينطبق على راتب فى المدرسة ينطبق على راتب الإمام فى قبة الناصر محمد بن قلاوون، حيث يأخذ هو الآخر نفس راتب الإمام فى المدرسة وهو ٨٠ درهماً فى الشهر[٢]، أما عن راتب الإمام الذى يؤم المسلمين بخانقاه بيبرس الجاشنكير ٧٠٩هـ / ١٣٠٩م فقد وصل إلى ٤٥ درهم[٣] وهو يحتاج إلى ٣٥,٨ درهم لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام من القمح أى أنه رغم وجود أزمة اقتصادية ومجاعة رهيبة فى ذلك العام إلا أنه يعتبر فوق خط الفقر، أما عن راتب إمام المسلمين بخانقاه الناصر محمد بسرياقوس ٧٢٥هـ / ١٣٢٤-١٣٢٥م فكان يأخذ ٢٠ درهما[٤] أى أن ما يحتاجه لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام من القمح يصل إلى ١٢,٢٠ درهم أى أنه فوق خط الفقر.

الشيوخ:

أما عن راتب الشيخ فقد بلغ راتب شيخ لإقراء الحديث بقبة الناصر محمد بن قلاوون ٧٠٣هـ / ١٣٠٣-١٣٠٤م، ٣٠ درهم[٥] أى أن ما يحتاج إليه لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام من القمح يصل إلى ٢٨,٧ درهم، أى أنه يقترب من خط الفقر لأن القمح وحده يلتهم أكثر من ٩٥٪ من راتبه ولا يستطيع شراء أشياء أخرى بما يتبقى معه من هذا الراتب. أما فى خانقاه بيبرس الجاشنكير ٧٠٩هـ / ١٣٠٩م، فقد بلغ راتب شيخ الخانقاة ١٠٠ درهم[٦] ويحتاج إلى ٣٥,٨ درهم لشراء كمية من القمح ٥٢,٥ كيلوجرام فى الشهر إذن هو فوق خط الفقر ولا علاقة له به، وبلغ راتب شيخ بخانقاه الناصر محمد بسرياقوس ٧٢٥هـ / ١٣٢٤-١٣٢٥م، ١٠٠ درهم[٧] وهو يحتاج إلى ١٢,٢٠ درهم لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام من القمح إذن هو فوق خط الفقر تماماً.

---

(١) المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ١٠٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

(٣) وثيقة وقف خانقاه بيبرس الجاشنكير ٧٠٩هـ، ملحق برسالة دكتوراه، لعادل شريف علام، النصوص التأسيسية على العمائر الدينية المملوكية الباقية بمدينة القاهرة، رسالة دكتوراه، كلية الآداب بسوهاج، جامعة أسيوط، ١٩٩٥، ص ٤٧٣.

(٤) وثيقة وقف السلطان الناصر محمد بن قلاوون الملحق بكتاب ابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ ٢، ص ٤٠٨.

(٥) وثيقة وقف السلطان الناصر محمد بن قلاوون ٧٠٣هـ، الملحق بكتاب المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ١٠٤٣.

(٦) وثيقة وقف بيبرس الجاشنكير ٧٠٩، ملحق برسالة عادل شريف، النصوص التأسيسية، ص ٤٧٠.

(٧) وثيقة وقف السلطان الناصر محمد بن قلاوون الملحق بكتاب ابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ ٢، ص ص ٤٠٥-٤٠٦.

الناظر[1]:

لقد بلغ راتب الناظر بقبة السلطان الناصر محمد بن قـلاوون ٧٠٣هـ / ١٣٠٣م، ٣٠٠ درهم[2] فيحتاج إلى ٢٨,٧ درهم لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام من القمح وهو بذلك فوق خط الفقر كما هو واضح أمامنا، أما عن راتب الناظر بوثيقة وقف الأمير يلبغا بن عبد الله أتابك العسكر ٧٦٥هـ / ١٣٦٣م كان ٩٠ درهماً[3] فيحتاج إلى ٢٨,٧١ درهم لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام من القمح أى أنه فى هذه المجاعة يتعدى خط الفقر بكثير فهو فوق ذلك الخط.

القيم[4]:

فقد بلغ راتبه بمدرسة الناصر محمد بن قلاوون ٧٠٣هـ / ١٣٠٣م، ٢٥ درهم[5] وما يحتاجه لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام من القمح يبلغ ٢٨,٧ درهم إذن هو تحت خط الفقر ويقبع عند دائرته.

الريس:

كان ريس القبة بمدرسة الناصر محمد بن قلاوون ٧٠٣هـ / ١٣٠٣ يأخذ راتباً شهرياً يبلغ ٤٠ درهم[6] وهو يحتاج إلى ٢٨,٧ درهم لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام من القمح، أى أنه فوق خط الفقر تماماً.

المؤذنون:

بلغ راتب المؤذن بخالقاه بيبرس الجاشنكير ٧٠٩هـ / ١٣٠٩م،

---

(١) أطلق لفظ الناظر على المشرف وخاصة المشرف المالى، واسم هذه الوظيفة مأخوذ أما من النظر الذى هو رأى العين لأنه يدير نظره فى أمور ما ينظر فيه، وأما من النظر بمعنى الفكر لأنه يفكر فيما فيه المصلحة من ذلك، أنظر: حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف، جـ ٣، ص ١١٧٧.

(٢) وثيقة وقف الناصر محمد بن قلاوون الملحق بكتاب المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ملحق ١٧، ص ١٠٤٣.

(٣) وثيقة الأمير يلبغا بن عبد الله اتابك العسكر المنصورة مؤرخة مستهل شعبان ٧٦٥هـ، نشرها: سامح فهمى، القيم النقدية، ص ١٨٢.

(٤) هو اسم وظيفة وقد جرت العادة أن يستخدم فى بعض المؤسسات العامة كالمسجد والمدرسة والحمام والضريح "قيم"، أو فراش يكون مسئولا عن الخدمة فيه ونظافته والمحافظة عليه. أنظر: حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف، جـ ٢، ص٨٩٨، السبكى، معيد النعم، ص ١٣٥، الشيزرى، نهاية الرتبة فى طلب الحسبة، ص ص ٨٦-٨٧.

(٥) وثيقة وقف الناصر محمد بن قلاوون الملحق بكتاب المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ملحق ١٧، ص ١٠٤٧.

(٦) وثيقة وقف السلطان الناصر محمد ٧٠٣هـ، الملحق بالمقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ملحق ١٧، ص ١٠٤٣.

٣٠ درهم[١] وهو يحتاج إلى ٣٥,٨ درهم لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام من القمح فهو بذلك يقع تحت خط الفقر، فلا يكفى راتبه لشراء قمح فقط وهو الغذاء الأساسى والرئيسى الذى يقتات به هو وأسرته. أما راتب المؤذن بخانقاه الناصر محمد بسرياقوس ٧٢٥هـ / ١٣٤٢-١٣٢٥م فقد بلغ ٨٠ درهم[٢] وما يحتاج إليه لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام من القمح يبلغ ١٢,٢٠ درهم فهو بذلك فوق خط الفقر تماما.

شاهد خزانة الكتب:

بلغ راتبه بمدرسة الناصر محمد بن قلاوون ٧٠٣هـ / ١٣٠٣ م، ٣٠ درهم[٣] ويحتاج إلى ٢٨,٧ درهم لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام من القمح، إذن هو يقترب قليلاً من خط الفقر ولكنه فى نفس الوقت فوق خط الفقر ولكن بنسبة قليلة كما هو واضح لنا.

الطباخ:

بلغ راتب الطباخ فى وثيقة وقف خانقاه بيبرس الجاشنكير ٧٠٩هـ / ١٣٠٣م ١٥ درهم[٤] وما يحتاج إليه لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام من القمح يصل إلى ٣٥,٨ درهم فى الشهر فهو إذن يقع تحت خط الفقر والمجاعة، وقد بلغ راتب مشرف المطبخ بنفس الخانقاة (بيبرس الجاشنكير) ١٥ درهم[٥] أيضا ويحتاج إلى ٢٨,٧ درهم لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام من القمح، فهو الآخر يقع تحت خط الفقر.

سواق الساقية:

أما عن راتب سواق الساقية بمدرسة محمد بن قلاوون٧٠٣هـ/١٣٠٣م، فكان يأخذ ٣٠درهم[٦] وما يحتاجه لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام من القمح يصل إلى ٢٨,٧ درهم، فهو بذلك يستهلك أكثر من ٩٨% من راتبه لشراء القمح فقط ولا يستطيع شراء أشياء أخرى من لحوم وفاكهة وخضراوات، إذن هو يقترب قليلاً من خط الفقر ولكنه لا يقع تحت هذا الخط لأنه يستطيع شراء القمح وهو الغذاء الأساسى، أما سواق الساقية بخانقاه الناصر محمد بسرياقوس

---

(١) وثيقة وقف خانقاه بيبرس الجاشنكير ٧٠٩هـ، ملحق برسالة عادل شريف، النصوص التأسيسية، ص ٤٧٣.

(٢) وثيقة وقف خانقاه الناصر محمد بسرياقوس ٧٢٥هـ، ملحق بابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ ٢، ص ٤٠٩.

(٣) وثيقة وقف الناصر محمد ٧٠٣هـ، ملحق بكتاب المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ملحق ١٧، ص ١٠٤٦.

(٤) وثيقة وقف خانقاه بيبرس الجاشنكير ٧٠٩هـ، ملحق برسالة عادل شريف، النصوص التأسيسية، ص ٤٧١.

(٥) وثيقة وقف بيبرس الجاشنكير ٧٠٩هـ، ملحق برسالة عادل شريف، النصوص التأسيسية، ص ٤٧١.

(٦) وثيقة وقف مدرسة الناصر محمد ٧٠٣هـ، ملحق بكتاب المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ملحق ١٧، ص ١٠٤٧.

٧٢٥هـ / ١٣٢٥م، فكان يأخذ ٣٠ درهم[١] فى الشهر وكان يحتاج إلى ١٢,٢٠ درهم لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام من القمح، فهو إذن يقع فوق خط الفقر.

الشاد[٢]:

هذا وقد بلغ راتب الشاد بوثيقة وقف السلطان بيبرس الجاشنكير ٧٠٩هـ / ١٣٠٩م ٩٠ درهم[٣] وما يحتاج إليه لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام من القمح يصل إلى ٣٥,٨ درهم إذن هو فوق خط الفقر وبعيدا عنه تماماً.

الفراش – الكناس – الخادم:

بلغ راتب الفراش بمدرسة الناصر محمد بن قلاوون ٧٠٣هـ/١٣٠٣م، ٥٣,٦ درهم[٤] وما يحتاجه لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام من القمح ٢٨,٧ درهم، إذن هو فوق خط الفقر، أما راتب الفراش بخانقاه بيبرس الجاشنكير ٧٠٩هـ/١٣٠٩م، فقد بلغ ١٥ درهم[٥] وما يحتاج إليه لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام يصل إلى ٣٥,٨ درهم، إذن هو تحت خط الفقر والمجاعة، أما راتب الفراش بخانقاه الناصر محمد بسرياقوس ٧٢٥هـ/١٣٢٤-١٣٢٥م، فقد بلغ ٢٠ درهم[٦] وما يحتاجه لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام يبلغ ١٢,٢٠ درهم، أى أنه فوق خط الفقر.

أما عن الكناس: فقد كان راتبه ١٠ دراهم[٧] بوثيقة وقف الأمير نور الدين الصنعانى الخزرجى ٦٩٣هـ / ١٢٩٣-١٢٩٤م، وقد كان ما يحتاجه الكناس لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام من القمح يصل إلى ٢٨,٧ درهم، أى أنه يقبع تحت خط الفقر والمجاعة لأن راتبه هذا يكفى لشراء قمح لمدة خمسة أيام فقط، وباقى الشهر لا يجد نقود يقتات بها هو وأسرته.

---

(١) وثيقة وقف خانقاه الناصر محمد ٧٢٥هـ، بسرياقوس ملحق بكتاب ابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ ٢، ص ٤١٢.

(٢) الشاد هو بمثابة الملاحظ أو المشرف أو المفتش على القومه وأرباب الوظائف فهو يعمل ما فيه مصلحة الوقف العائد نفعها على مستحقيه، أنظر: د. عبد اللطيف إبراهيم، دراسات تاريخية، تحقيق رقم ٦٤٠-٦٧٥هـ، أنظر أيضا: وثائق وقف كل من قرقماش ٩٠١ أوقاف ٢٩، قايتباى ٨٨٦، أوقاف ص ١٤١، برسباى ٨٨٠ أوقاف ص ١٩٦، بيبرس الجاشنكير ٢٢، ٢٣ محفظة ٤ بالمحكمة نقلا عن د. محمد أمين، الأوقاف والحياة الاجتماعية، ص ٣٠٦.

(٣) وثيقة وقف بيبرس الجاشنكير ٧٠٩هـ، عن محمد أمين، الأوقاف، ص ٣٠٨.

(٤) وثيقة وقف الناصر محمد بن قلاوون ٧٠٣هـ، الملحق بالمقريزى، السلوك، ج١، ق ٣، ملحق ١٧، ص ١٠٤٣.

(٥) وثيقة وقف بيبرس الجاشنكير ٧٠٩هـ، الملحق برسالة عادل شريف، النصوص التأسيسية، ص ٤٧٢.

(٦) وثيقة وقف خانقاه الناصر محمد ٧٢٥هـ، ملحق بكتاب ابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ ٢، ص ٤١١.

(٧) وثيقة وقف الأمير نور الدين الصنعانى الخزرجى ٦٩٣هـ، ملحق برسالة سامح فهمى، القيم النقدية، ص ٦٩.

أما عن الخادم: فقد بلغ راتب الخادم بقبة الناصر محمد بن قلاوون ٧٠٣هـ / ١٣٠٣م، ٤٠ درهم[١] وما يحتاج إليه لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام من القمح ٢٨,٧ درهم، أى أنه فوق خط الفقر.

المزملاتى[٢]:

أما عن راتب المزملاتى فقد بلغ ١٢ درهم[٣] وذلك بخانقاه بيبرس الجاشنكير ٧٠٩هـ / ١٣٠٩م، أى أن ما يحتاج إليه لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام من القمح ٣٥,٨ درهم، أى أنه يقبع تحت خط الفقر والمجاعة وراتبه هذا لا يكفيه لشراء قمح إلا لمدة ثمانية أيام بعدها لا يجد شيء يقتات به.

المعيد[٤]:

أما عن راتب المعيد بمدرسة الناصر محمد بن قلاوون ٧٠٣هـ / ١٣٠٣م فقد بلغ ٣٠ درهم[٥] وكان يحتاج إلى ٢٨,٧ درهم لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام من القمح طوال الشهر، والشيء الواضح أمامنا أن أكثر من ٩٨% من راتبه يلتهمه شراء القمح فقط، فهو فوق خط الفقر ولكن بنسبة قليلة وذلك لأنه لا يستطيع شراء أشياء أخرى من المواد الغذائية.

المقرئين:

اختلفت رواتب المقرئين من منشآة لأخرى، فبينما كان راتب قارئ حافظ لكتاب الله هو ١٠ دراهم[٦] بزاوية القاضى الصنعانى الخزرجى والذى ذكر بوثيقة الوقف الخاصة به والمؤرخة ٦٩٣هـ، فهو يحتاج إلى ٢٨,٧ درهم لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام من القمح، إذن هو تحت خط الفقر لأن راتبه لا يكفيه إلا ٥ أيام لشراء القمح فقط، أما عن راتب قارئ حافظ بمدرسة الناصر

---

(١) وثيقة وقف الناصر محمد بن قلاوون ٧٠٣هـ، ملحق بكتاب المقريزى، السلوك، ج١، ق٣، ملحق ١٧، ص١٠٤٣.

(٢) المزملاتى هو الذى كان يقوم بتسبيل الماء فى السبيل، ومن المعتقد أن لفظة مزملاتى نسبة إلى مزملات جمع مزملة، وهى القدر من الفخار تكسى أو تلف أو تزمل بالقماش المبلول لحفظ الماء دون عفن، وقد استخدمت لذلك بمعنى جرن السبيل أو حوض السبيل. أنظر: حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف، جـ ٣، ص ص ١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١.

(٣) وثيقة وقف بيبرس الجاشنكير ٧٠٩هـ، ملحق برسالة عادل شريف، النصوص التأسيسية، ص ٤٧١.

(٤) وظيفة من وظائف العلماء وهو ثانى رتبة المدرس ومهمته مساعدة المدرس فى التدريس وتعليم الطلبة وأصل مهمته القيام بإعادة الدرس على الطلبة بعد أن ينتهى المدرس من إلقاله وانصرافه حتى يفهموه. راجع: حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف، جـ ٣، ص ١١٤، القلقشندى، صبح الأعشى، جـ ٥، ص ٤٦٤.

(٥) وثيقة وقف الناصر محمد بن قلاوون، ملحق بكتاب المقريزى، السلوك، ج١، ق ٣، ملحق ١٧، ص ١٠٤٧.

(٦) وثيقة وقف الصنعانى الخزرجى، ملحق برسالة سامح فهمى، القيم النقدية، ص ٨١.

محمد ٧٠٣هـ فقد بلغ ٢٠ درهم[١] فهو يحتاج إلى ٢٨,٧ درهم لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام من القمح، إذن هو تحت خط الفقر لأن راتبه يكفى لشراء القمح لمدة تقترب من ٢١ يوماً، أما عن راتب قارئ مصحف بخانقاه بيبرس الجاشنكير ٧٠٩هـ، فقد بلغ ٣٠ درهم[٢]، و يحتاج أيضا إلى ٣٥,٨ درهم لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام من القمح، فهو تحت خط الفقر، هذا وقد ذكرت وثيقة وقف الأمير يلبغا ٧٦٥هـ / ١٣٦٣م أن بخنقاته خمس قراء يقرءون القرآن بعد كل صلاة، فقارئ بعد صلاة الصبح، وقارئ بعد صلاة الظهر، وقارئ بعد صلاة العصر، كل واحد منهم بلغ راتبه ١٠ دراهم[٣] فكلا منهم يحتاج لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام من القمح إلى ٢٨,٧ درهم، أى أن راتبه لا يكفى لشراء هذه الكمية من القمح، فهو يقع تحت خط الفقر، وقد كان هناك قارئان آخران، قارئ بعد صلاة المغرب، وقارئ بعد صلاة العشاء وكان لكل منهما راتب يبلغ ١٥ درهما[٤] فى الشهر، وما يحتاجه لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام من القمح له ولأسرته يبلغ ٢٨,٧ درهم، أى أنه تحت خط الفقر والمجاعة هو وأسرته.

البوابين:

بلغ راتب بواب يعمل بمدرسة الناصر محمد بن قلاوون ٧٠٣هـ، ٣٠ درهم[٥] وقيمة ما يحتاج إليه لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام من القمح تبلغ ٢٨,٧ درهم ، أى أنه فوق خط الفقر ولكن بنسبة قليلة، أما راتب بواب قبة الناصر محمد ٧٠٣هـ فقد بلغ ٢٠ درهم[٦] وما يحتاجه لشراء نفس كمية القمح السابقة تبلغ قيمته ٢٨,٧ درهم وراتبه لا يفى باحتياجات أسرته لشراء القمح، فهو يقع تحت خط الفقر، أما عن راتب البواب بخانقاه بيبرس الجاشنكير ٧٠٩هـ فقد بلغ ٣٠ درهم[٧] ولشراء ٥٢,٥ كيلوجرام من القمح يحتاج إلى ٣٥,٨ درهم، فراتبه يكفيه لشراء قمح لمدة ٢٥ يوماً فقط له ولأسرته، إذن هو تحت خط الفقر.

---

(١) وثيقة وقف الناصر محمد بن قلاوون، ملحق بكتاب المقريزى، السلوك، ج١، ق ٣، ملحق ١٧، ص ١٠٤٣.
(٢) وثيقة وقف بيبرس الجاشنكير الملحق برسالة عادل شريف، النصوص التأسيسية، ص ٤٧٥.
(٣) وثيقة وقف الأمير يلبغا بن عبد الله أتابك العسكر المنصورة ٧٦٥هـ، الملحق برسالة سامح فهمى، القيم النقدية، ص ١٨٢.
(٤) وثيقة وقف الأمير يلبغا ٧٦٥هـ، لنشرها سامح فهمى، القيم النقدية، ص ١٨٢.
(٥) وثيقة وقف الناصر محمد ٧٠٣هـ، ملحق ١ بكتاب المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ملحق ٧، ص ١٠٤٧.
(٦) وثيقة وقف خانقاه الناصر محمد ٧٢٥هـ، ملحق بكتاب ابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ ٢، ص ص ٤١١-٤١٢.
(٧) وثيقة وقف خانقاه بيبرس الجاشنكير ٧٠٩هـ، الملحق برسالة عادل شريف، النصوص التأسيسية ، ص ٤٧٤.

هذا وقد قيل فى موضع آخر من الوثيقة أن راتب بواب الخانقاة بلغ ١٢ درهم[١] و يحتاج إلى ٣٥,٨ درهم لشراء ما يكفيه له ولأسرته من القمح ٥٢,٥ كيلوجرام، وراتبه هذا يكفى لشراء القمح لعدة أيام ولكنها قليلة، إذن هو يقع تحت خط الفقر، أما عن راتب البواب بخانقاه الناصر محمد بسرياقوس ٧٢٥هـ، فكان يبلغ ٢٠ درهم[٢] ويحتاج إلى ١٢,٢٠ درهم لشراء كمية من القمح تكفيه هو وأسرته تبلغ ٥٢,٥ كيلوجرام، فهو بعيداً عن خط الفقر بل فوقه.

وبالنسبة لراتب البواب بوثيقة وقف الأمير يلبغا ٧٦٥هـ، فقد بلغ راتبه ١٥ درهم[٣] وما يحتاجه لشراء ٥٢,٥ كيلوجرام من القمح يبلغ ٢٨,٧ درهم، وراتبه لا يكفى لشراء هذه الكمية من القمح فهو يقع تحت خط الفقر.

ومن خلال العرض السابق لمرتبات الموظفين والعاملين بالمنشآت المختلفة، نجد أن الوثائق المختلفة تضمنت معلومات متنوعة ومختلفة عن مقدار الرواتب لمختلف شرائح المجتمع الذين يمثلون عينات مختلفة من المجتمع المصرى، وقد اختلفت المرتبات فى وثائق وقف منشآت السلاطين عنها بمرتبات وثائق وقف الأمراء، فمرتبات الموظفين الذين يعملون بمنشآت السلاطين كانت أعلى من مرتبات الموظفين الذين يعملون بمنشآت الأمراء (فى الشهر)، حتى أن راتب الوظيفة الواحدة كوظيفة الإمام اختلف راتبها من منشآة لأخرى كما سبق أن ذكرنا فى جميع الوظائف السابق الحديث عنها، كوظيفة المؤذنين والكناسين والفراشين وغيرهم، والشيء الذى يجب ألا يغيب عن أذهاننا هو أن تلك الوظائف لم يكن راتبها واحداً، فالوظائف العليا اختلفت رواتبها عن الوظائف البسيطة، فأصحاب الوظائف العليا كانوا يتقاضون رواتب مرتفعة، أما أصحاب الوظائف البسيطة فكان أصحابها يتقاضون رواتب بسيطة منخفضة لا يستطيعون بها مواجهة أعباء الحياة والمعيشة فى أوقات الغلاء وحدوث الأزمات الاقتصادية، هذا وقد كان أصحاب الوظائف العليا ذات الرواتب المرتفعة يقومون بأعمال ذهنية وعقلية، أما أصحاب الوظائف البسيطة الذين يستخدمون قواهم العضلية والتى تعتمد أعمالهم على أجسادهم فكانوا يتقاضون رواتب بسيطة قليلة، ونرى أن الكثير منهم كالفراشين والكناسين والبوابين والخدام كانوا تحت خط الفقر، ولا يستطيعوا مواجهة أعباء الحياة خاصة مع استمرار الغلاء والأزمات الاقتصادية.

---

(١) وثيقة وقف خانقاه بيبرس الجاشنكير ٧٠٩هـ، الملحق برسالة عادل شريف، النصوص التأسيسية ، ص ٤٧٢.

(٢) وثيقة وقف خانقاه الناصر محمد بسرياقوس ٧٢٥هـ، الملحق بكتاب ابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ ٢، ص ص ٤١١-٤١٢.

(٣) وثيقة وقف الأمير يلبغا بن عبد الله اتابك العسكر، ملحق برسالة سامح فهمى، القيم النقدية، ص ١٥٩.

جداول توضح تطور سعر القمح أثناء الأزمات الاقتصادية في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري

جدول (١) يوضح تطور سعر القمح أثناء الأزمات الاقتصادية في العصر الأيوبي - الكيلو جرام/الدرهم

السنة	590	592	592	595	596	597	617	617	627	628
سعر الكيلو جرام	1.4	0.3	0.2	1.09	1.3	1.09	0.5	0.6	2.05	0.6

شكل (١)

جدول (٢) يوضح تطور سعر القمح أثناء الأزمات الاقتصادية في العصر المملوكي البحري - الكيلو جرام/الدرهم

السنة	662	662	662	693	694	694	694	694	694	694	694	694	694	694	694
سعر الكيلو جرام	1.3	2.05	1.3	0.5	1.6	1.3	2.05	2.1	2.3	2.5	2.3	0.3	0.4	0.8	1.2

شكل (٢)

جدول (٣) يوضح تطور سعر القمح أثناء الأزمات الاقتصادية في العصر المملوكي البحري - الكيلو جرام/الدرهم

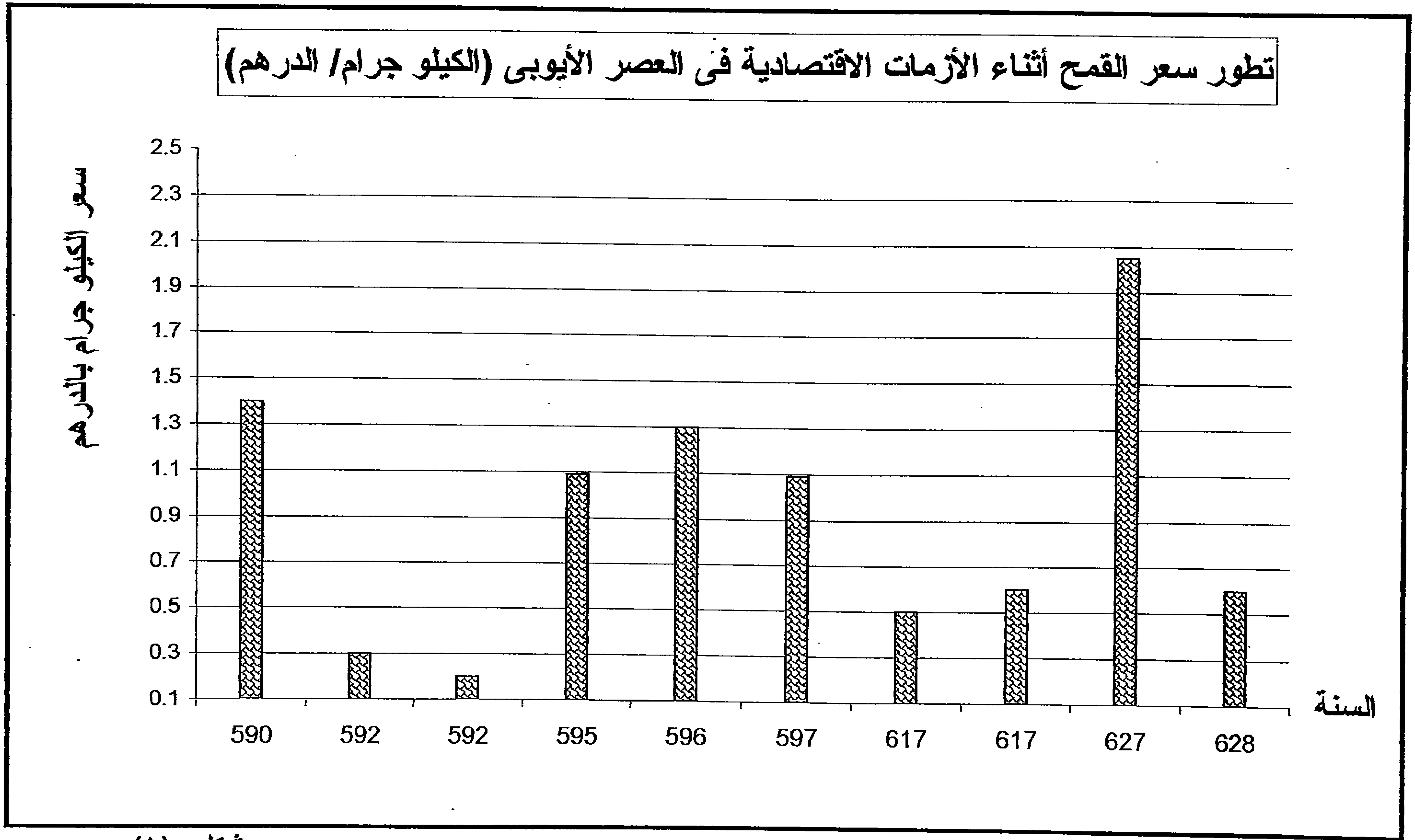
السنة	695	695	695	695	695	696	696	699	703	707	724	736	736	736	736
سعر الكيلو جرام	2.1	2.4	2.5	2.2	2.4	2.3	1.3	2.1	0.5	0.6	0.2	0.9	0.2	0.4	0.5

شكل (٣)

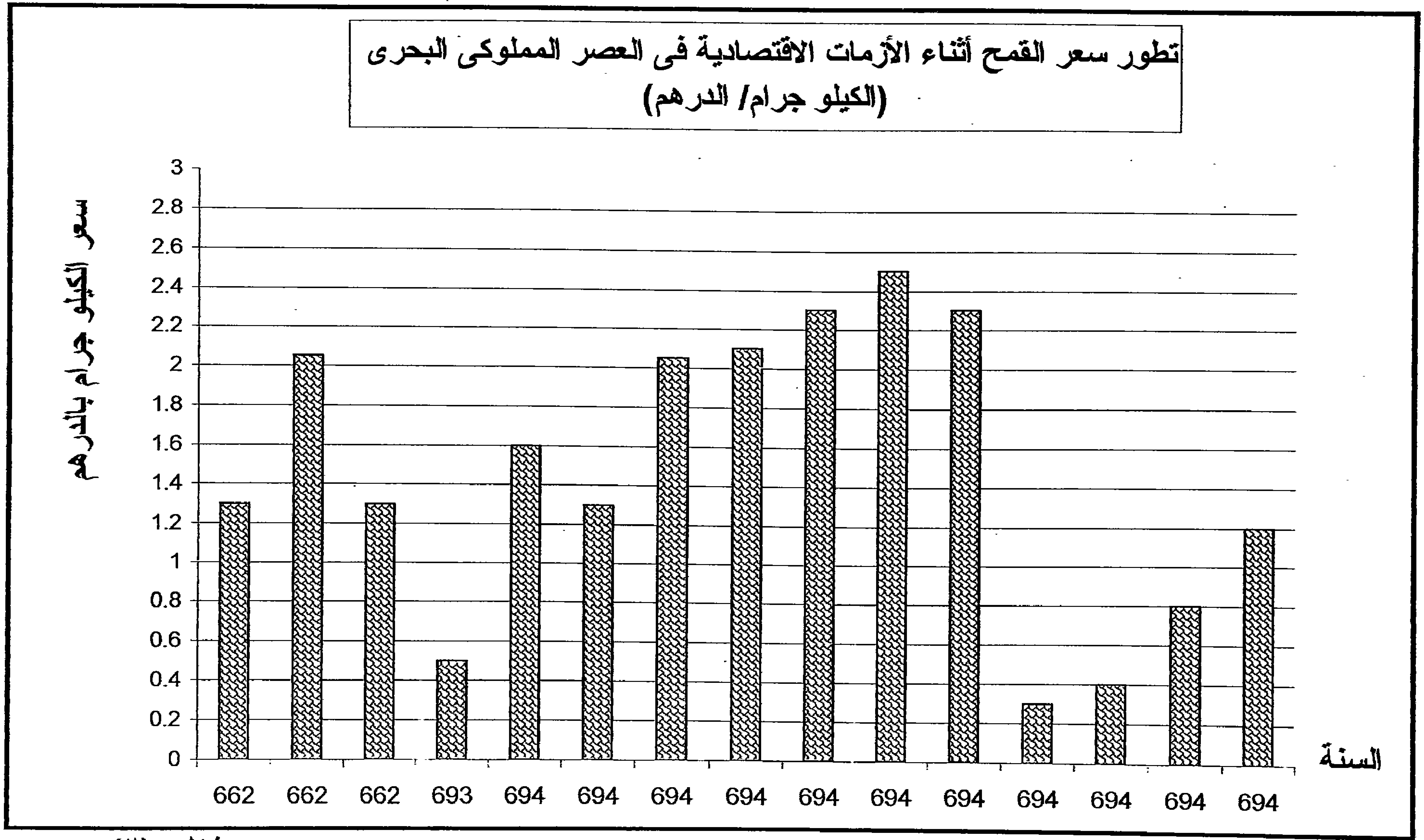
جدول (٤) يوضح تطور سعر القمح أثناء الأزمات الاقتصادية في العصر المملوكي البحري - الكيلو جرام/الدرهم

السنة	737	738	749	765	775	775	776	776	776	776	776	783	784	784
سعر الكيلو جرام	0.5	0.2	16.4	0.4	1.2	1.6	2.05	1.3	1.7	1.5	1.7	0.8	1.4	0.54

شكل (٤)

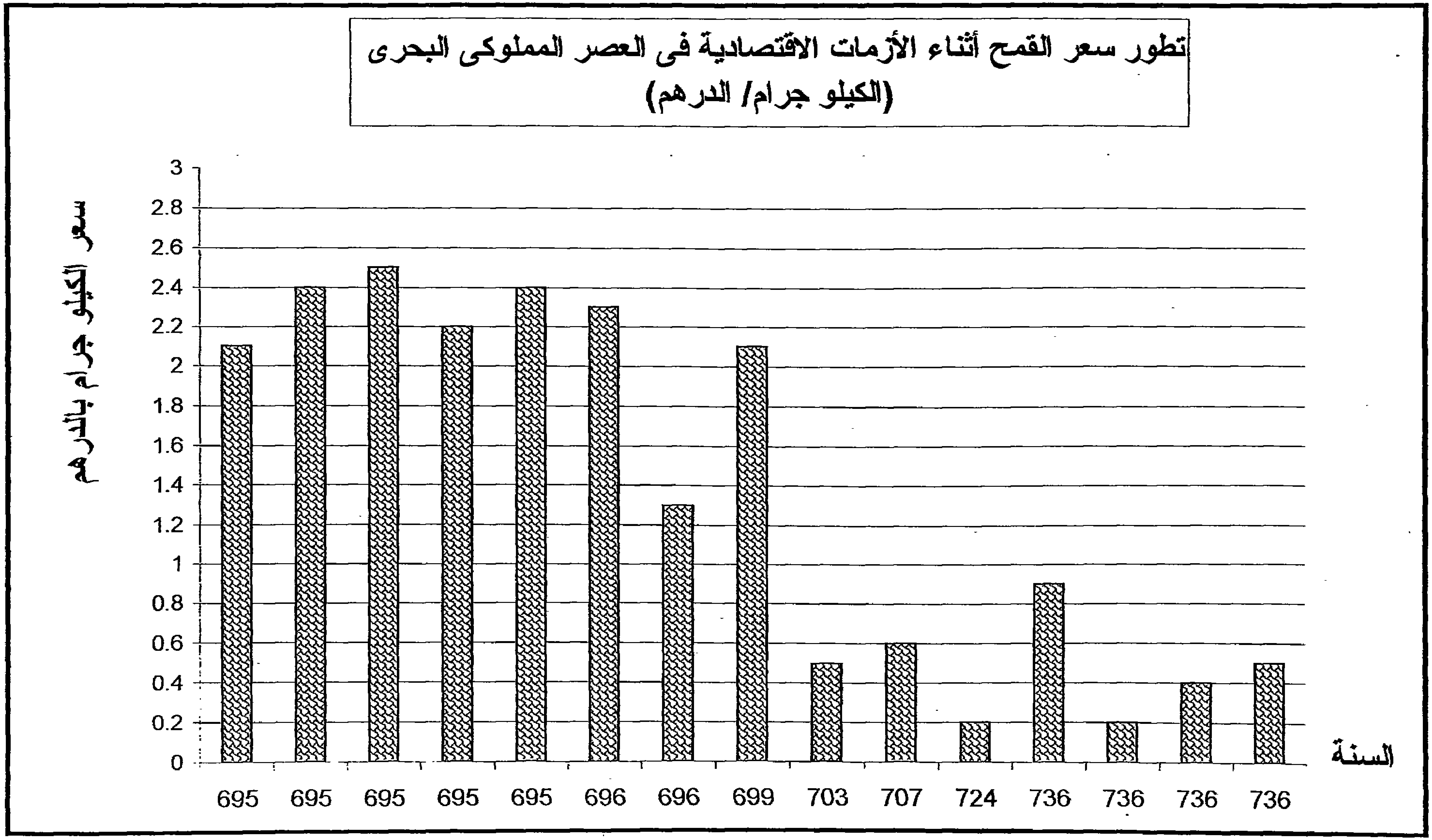

تطور سعر القمح أثناء الأزمات الاقتصادية فى العصر الأيوبى (الكيلو جرام/ الدرهم)
سعر الكيلو جرام بالدرهم
2.5
2.3
2.1
1.9
1.7
1.5
1.3
1.1
0.9
0.7
0.5
0.3
0.1
590
592
592
595
596
597
617
617
627
628
السنة

شكل (١)



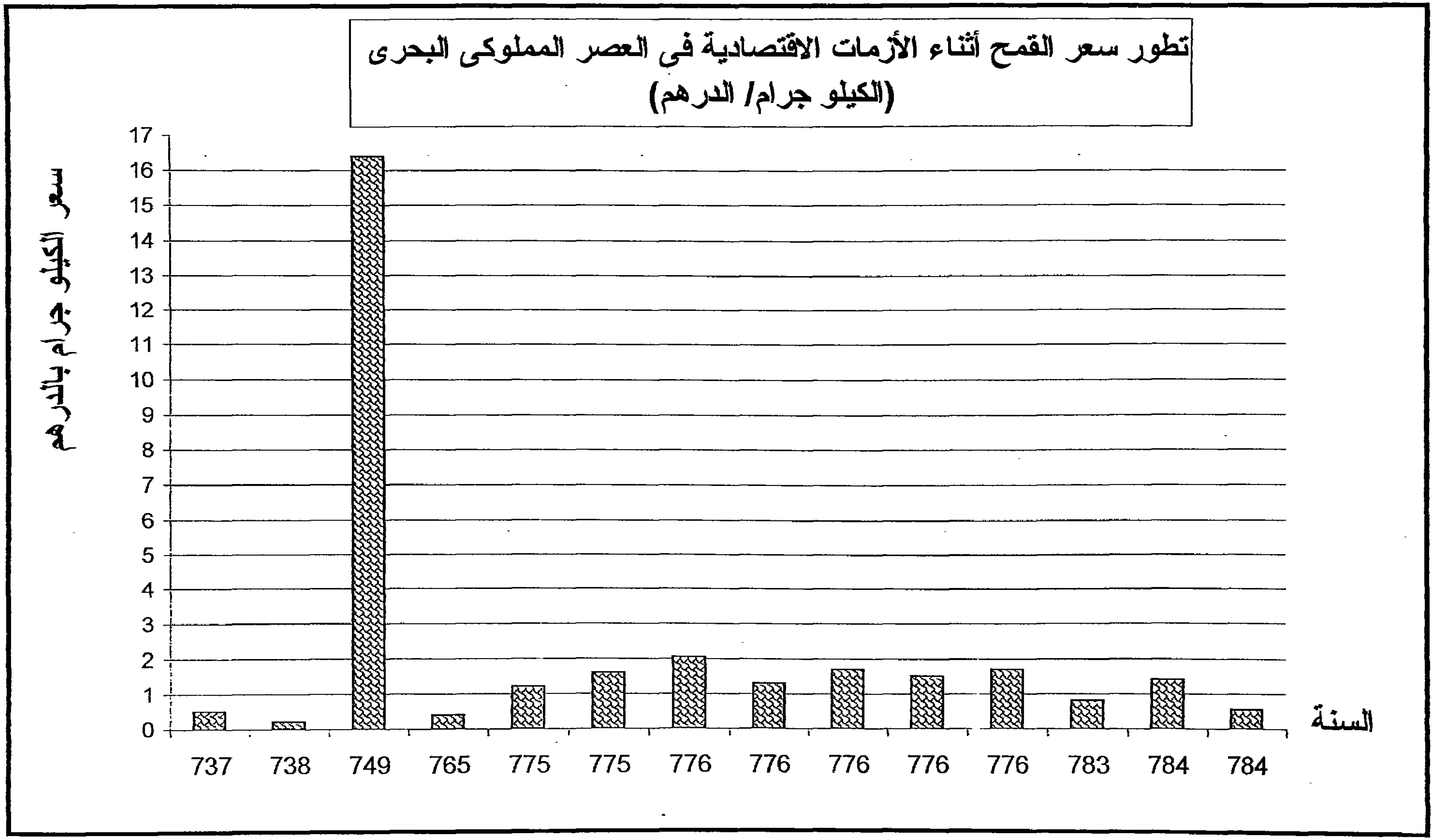
تطور سعر القمح أثناء الأزمات الاقتصادية فى العصر المملوكى البحرى
(الكيلو جرام/ الدرهم)
سعر الكيلو جرام بالدرهم
3
2.8
2.6
2.4
2.2
2
1.8
1.6
1.4
1.2
1
0.8
0.6
0.4
0.2
0
662 662 662 693 694 694 694 694 694 694 694 694 694 694 694
السنة

شكل (٢)



تطور سعر القمح أثناء الأزمات الاقتصادية فى العصر المملوكى البحرى
(الكيلو جرام/ الدرهم)
سعر الكيلو جرام بالدرهم
3
2.8
2.6
2.4
2.2
2
1.8
1.6
1.4
1.2
1
0.8
0.6
0.4
0.2
0
695 695 695 695 695 696 696 699 703 707 724 736 736 736 736
السنة

شكل (٣)



تطور سعر القمح أثناء الأزمات الاقتصادية فى العصر المملوكى البحرى
(الكيلو جرام/ الدرهم)
سعر الكيلو جرام بالدرهم
0
1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
737
738
749
765
775
775
776
776
776
776
776
783
784
784
السنة

شكل (٤)

جداول توضح أسعار تطور مستويات الأسرة من القمح بالدرهم وقياس ذلك بالرواتب في العصر المملوكي البحري

جدول (١)

الوظيفة	الإمـــــــام			
	(1)	(2)	(3)	(4)
السنة	693	703	709	725
الرواتب	30	80	45	20
ما يحتاج إليه لشراء القمح في الشهر	28.7	28.7	35.8	12.2

1 وثيقة وقف محمد نور الدين الصنعاني الرفاعي الخزرجي القاضي بثغر دمياط مؤرخة ١٥ صفر سنة ٦٩٣هـ عن د. سامح فهمي، القيم النقدية، ص ٦٨.
2 المقريزي، السلوك، جـ ١، ق ٣، صـ ١٠٤.
3 وثيقة وقف خانقاة بيبرس الجاشنكير سنة ٧٠٩هـ ملحق برسالة دكتوراة عادل شريف علام، النصوص التأسيسية على العمائر الدينية المملوكية الباقية بمدينة القاهرة، رسالة دكتوراة، كلية الآداب بسوهاج، جامعة أسيوط سنة ١٩٩٥، صـ ٤٧٣.
4 وثيقة وقف السلطان الناصر محمد بن قلاوون، الملحق بكتاب ابن حبيب تذكرة النبيه، جـ٢، صـ ٤٠٨

جدول (٢)

الوظيفة	الشيوخ		
	(1)	(2)	(3)
السنة	703	709	725
الرواتب	30	100	100
ما يحتاج إليه لشراء القمح في الشهر	28.7	35.8	12.2

1 وثيقة وقف الناصر محمد بن قلاوون، الملحق بكتاب المقريزي، السلوك، جـ١، ق٣، صـ ١٠٤٣
2 وثيقة وقف خانقاة بيبرس الجاشنكير، سنة ٧٠٩هـ ملحق برسالة عادل شريف، النصوص التأسيسية، صـ ٤٧٠.
3 وثيقة وقف خانقاة السلطان الناصر محمد بن قلاوون بسرياقوس، سنة ٧٢٥، الملحق بكتاب ابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ٢ ، ص ص ٤٠٥-٤٠٦.

جدول (٣)

الوظيفة	المقرئين				
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
السنة	693	703	709	765	765
الرواتب	10	20	30	10	15
ما يحتاج إليه لشراء القمح في الشهر	28.7	28.7	35.8	28.7	28.7

1 وثيقة وقف الصنعاني الخزرجي، ملحق برسالة سامح فهمي، القيم النقدية، ص٨١.
2 وثيقة وقف الناصر محمد بن قلاوون، ملحق بكتاب المقريزي، السلوك، جـ١، ق٣، ص ١٠٤٣، ملحق ١٧.
3 وثيقة وقف بيبرس الجاشنكير، الملحق برسالة عادل شريف، النصوص التأسيسية، ص ٤٧٥.
4 وثيقة وقف الأمير يلبغا بن عبد الله أتابك العسكر المنصورة، سنة ٧٦٥هـ الملحق برسالة سامح فهمي، القيم النقدية، ص ١٨٢.
5 وثيقة وقف الأمير يلبغا بن عبد الله أتابك العسكر المنصورة، سنة ٧٦٥هـ الملحق برسالة سامح فهمي، القيم النقدية، ص ١٨٢.

تابع: جداول توضح أسعار تطور مستويات الأسرة من القمح بالدرهم وقياس ذلك بالرواتب في العصر المملوكي البحري

جدول (٤)

الوظيفة	الناظر		المعيد
	(1)	(2)	(3)
السنة	703	765	703
الرواتب	300	90	30
ما يحتاج إليه لشراء القمح في الشهر	28.7	28.7	28.7

1 وثيقة وقف الناصر محمد بن قلاون، ملحق بكتاب المقريزي، السلوك، جـ١، ق٣، ص ١٠٤٣، ملحق ١٧.
2 وثيقة وقف الأمير يلبغا بن عبد الله أتابك العسكر المنصورة، سنة ٧٦٥هـ الملحق برسالة سامح فهمي، القيم النقدية، ص ١٨٢.
3 وثيقة وقف الناصر محمد بن قلاون، ملحق بكتاب المقريزي، السلوك، جـ١، ق٣، ص ١٠٤٧، ملحق ١٧.

جدول (٥)

الوظيفة	الريس	المؤذنين		شاهد خزانة الكتب
	(1)	(2)	(3)	(4)
السنة	703	709	725	703
الرواتب	40	30	80	30
ما يحتاج إليه لشراء القمح في الشهر	28.7	35.8	12.2	28.7

1 وثيقة وقف مدرسة الناصر محمد بن قلاون، ملحق بكتاب المقريزي، السلوك، جـ١، ق٣، ص ١٠٤٣، ملحق ١٧.
2 وثيقة وقف خانقاة بيبرس الجاشنكير، الملحق برسالة عادل شريف، النصوص التأسيسية، ص ٤٧٣.
3 وثيقة وقف خانقاة السلطان الناصر محمد بن قلاون بسرياقوس، سنة ٧٢٥، الملحق بكتاب ابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ٢ ، ص ٤٠٩.
4 وثيقة وقف مدرسة الناصر محمد بن قلاون، ملحق بكتاب المقريزي، السلوك، جـ١، ق٣، ص ١٠٤٦، ملحق ١٧.

جدول (٦)

الوظيفة	الطباخ	ساقي الساقية		الشاد
	(1)	(2)	(3)	(4)
السنة	709	703	725	709
الرواتب	15	30	30	90
ما يحتاج إليه لشراء القمح في الشهر	35.8	28.7	12.2	35.8

1 وثيقة وقف بيبرس الجاشنكير، الملحق برسالة عادل شريف، النصوص التأسيسية، ص ٤٧١.
2 وثيقة وقف مدرسة الناصر محمد بن قلاون، ملحق بكتاب المقريزي، السلوك، جـ١، ق٣، ص ١٠٤٧، ملحق ١٧.
3 وثيقة وقف خانقاة السلطان الناصر محمد بن قلاون بسرياقوس، سنة ٧٢٥، الملحق بكتاب ابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ٢ ، ص ٤١٢.
4 وثيقة وقف خانقاة بيبرس الجاشنكير، سنة ٧٠٩هـ عن محمد أمين، الأوقاف، ص ٣٠٨.

تابع: جداول توضح أسعار تطور مستويات الأسرة من القمح بالدرهم وقياس ذلك بالرواتب في العصر المملوكي البحري

جدول (٧)

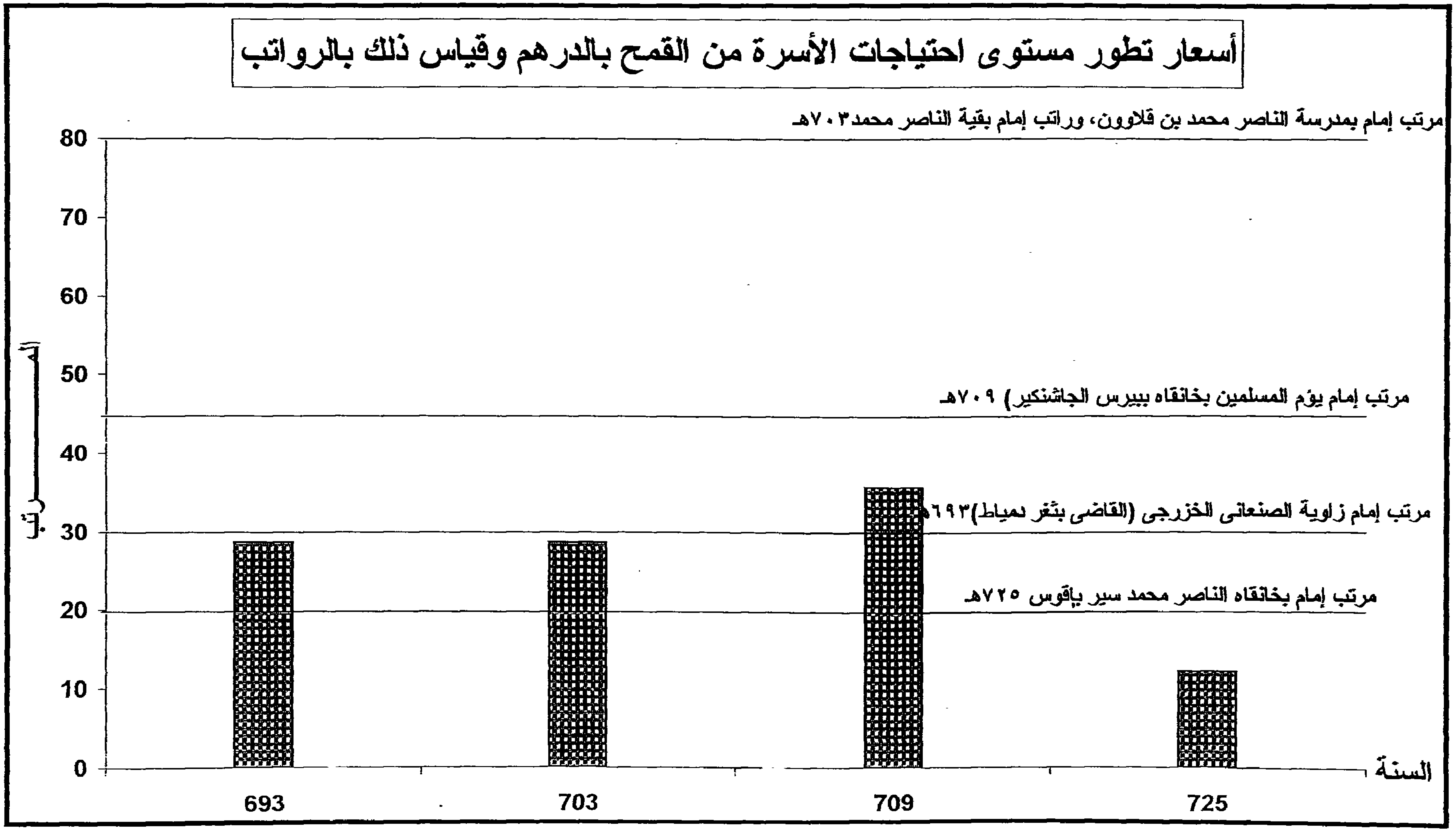
الوظيفة	الفراش			الكناس	الخادم	الشاد
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
السنة	703	709	725	693	703	709
الرواتب	53.6	15	20	10	40	12
ما يحتاج إليه لشراء القمح في الشهر	28.7	35.8	12.2	28.7	28.7	35.8

1 وثيقة وقف مدرسة الناصر محمد بن قلاوون، سنة ٧٠٣هـ ملحق بكتاب المقريزي، السلوك، جـ١، ق٣، ص ١٠٤٣ ملحق ١٧.
2 وثيقة وقف خانقاة بيبرس الجاشنكير، الملحق برسالة عادل شريف، النصوص التأسيسية، ص ٤٧٢.
3 وثيقة وقف خانقاة السلطان الناصر محمد بن قلاوون بسرياقوس، سنة ٧٢٥، الملحق بكتاب ابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ٢ ، ص ٤١١.
4 وثيقة وقف الصنعاني الخزرجي، ملحق برسالة سامح فهمي، القيم النقدية، ص ٦٩.
5 وثيقة وقف مدرسة الناصر محمد بن قلاوون، سنة ٧٠٣هـ ملحق بكتاب المقريزي، السلوك، جـ١، ق٣، ص ١٠٤٣ ملحق ١٧.
6 وثيقة وقف خانقاة بيبرس الجاشنكير، الملحق برسالة عادل شريف، النصوص التأسيسية، ص ٤٧١.

جدول (٨)

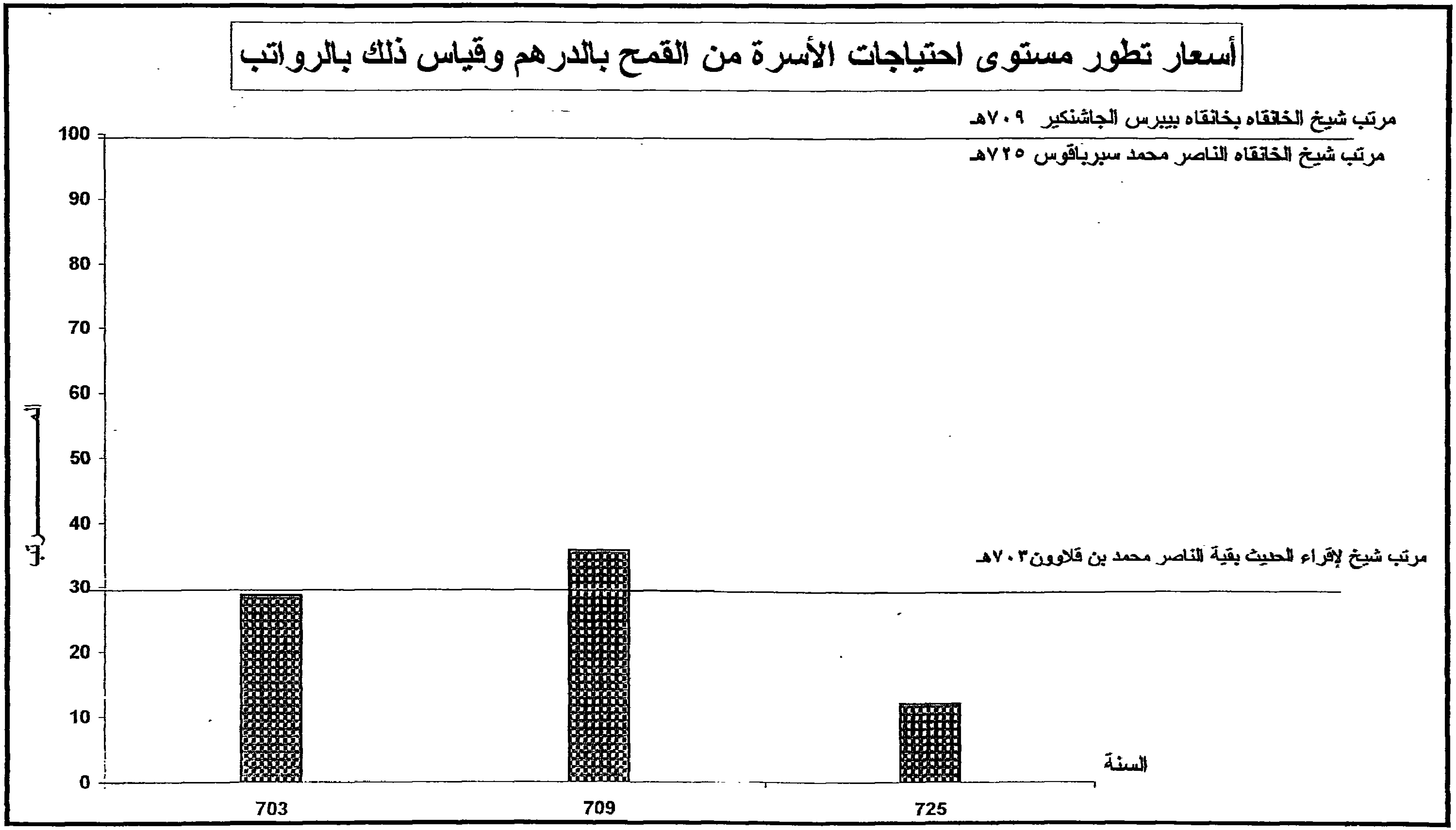
الوظيفة	البوابين				
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
السنة	703	703	709	725	765
الرواتب	30	20	12	20	15
ما يحتاج إليه لشراء القمح في الشهر	28.7	28.7	35.8	12.2	28.7

1 وثيقة وقف مدرسة الناصر محمد بن قلاوون، سنة ٧٠٣هـ ملحق بكتاب المقريزي، السلوك، جـ١، ق٣، ص ١٠٤٧ ملحق ١٧.
2 وثيقة وقف خانقاة السلطان الناصر محمد بن قلاوون بسرياقوس، سنة ٧٢٥، الملحق بكتاب ابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ٢ ، ص ص ٤١١-٤١٢.
3 وثيقة وقف خانقاة بيبرس الجاشنكير، الملحق برسالة عادل شريف، النصوص التأسيسية، ص ٤٧٤.
4 وثيقة وقف خانقاة السلطان الناصر محمد بن قلاوون بسرياقوس، سنة ٧٢٥: الملحق بكتاب ابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ٢ ، ص ص ٤١١-٤١٢.
5 وثيقة وقف الأمير يلبغا بن عبد الله أتابك العسكر المنصورة، سنة ٧٦٥هـ الملحق برسالة سامح فهمي، القيم النقدية، ص ١٥٩.

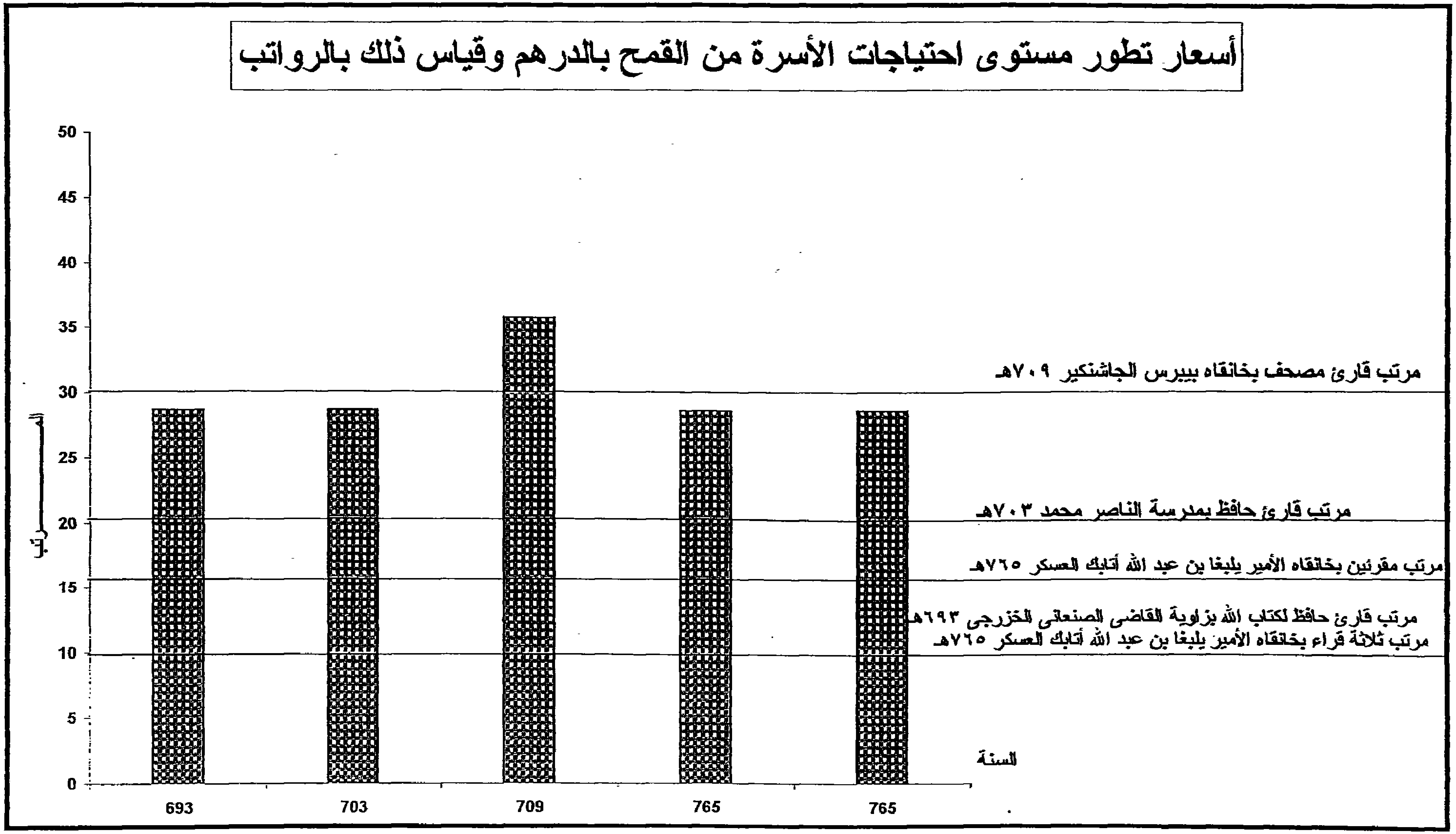


أسعار تطور مستوى احتياجات الأسرة من القمح بالدرهم وقياس ذلك بالرواتب
مرتب إمام بمدرسة الناصر محمد بن قلاوون، وراتب إمام بقية الناصر محمد٧٠٣هـ
مرتب إمام يؤم المسلمين بخانقاه بيبرس الجاشنكير) ٧٠٩هـ
مرتب إمام زاوية الصنعانى الخزرجى (القاضى بثغر دمياط)٦٩٣هـ
مرتب إمام بخانقاه الناصر محمد سير ياقوس ٧٢٥هـ
المرتب
السنة
80
70
60
50
40
30
20
10
0
693
703
709
725

شكل (١)

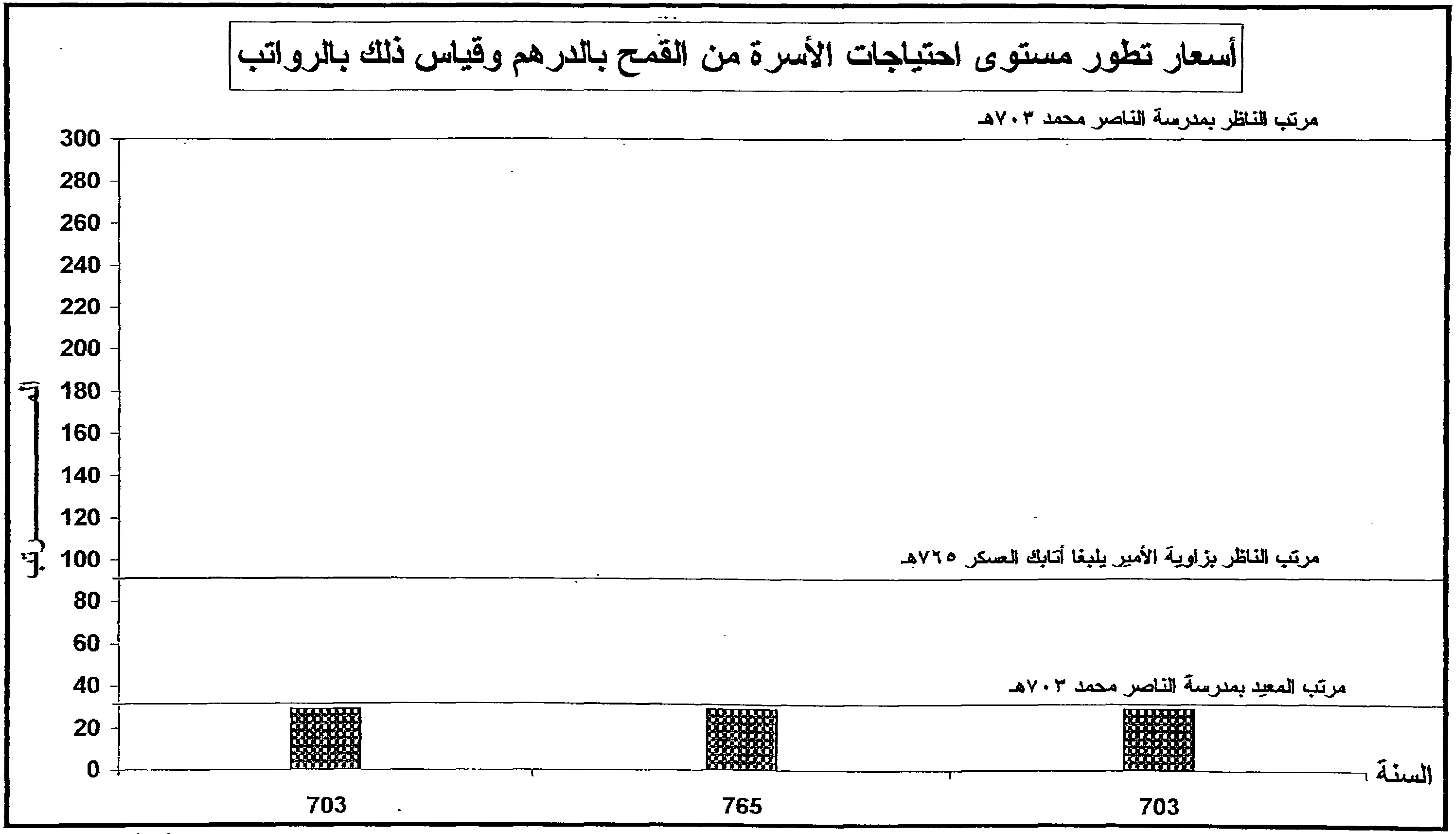

أسعار تطور مستوى احتياجات الأسرة من القمح بالدرهم وقياس ذلك بالرواتب
مرتب شيخ الخانقاه بخانقاه بيبرس الجاشنكير ٧٠٩هـ
مرتب شيخ الخانقاه الناصر محمد سرياقوس ٧٢٥هـ
مرتب شيخ لإقراء الحديث بقبة الناصر محمد بن قلاوون ٧٠٣هـ
المرتب
السنة
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
703
709
725

شكل (٢)



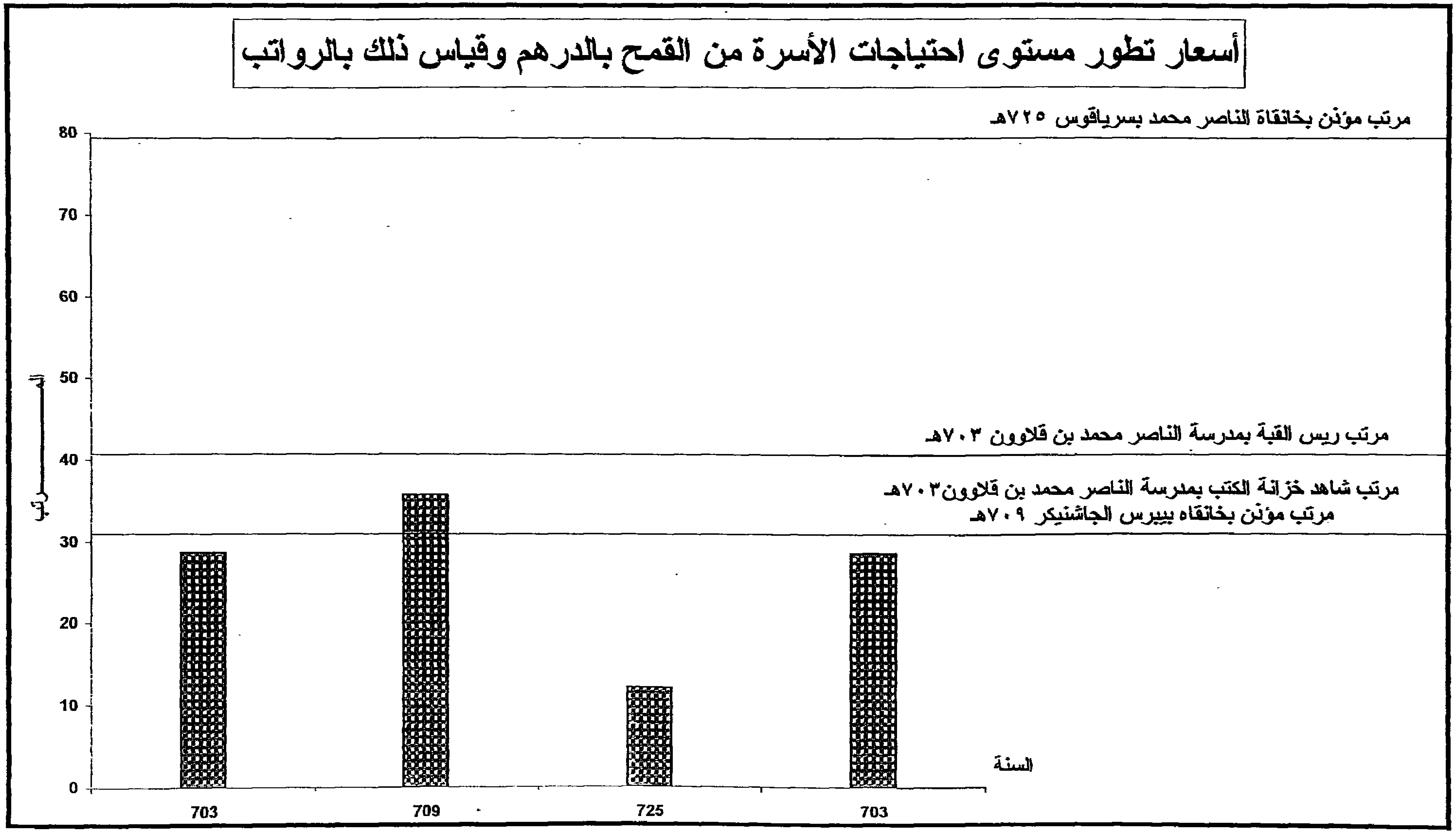
أسعار تطور مستوى احتياجات الأسرة من القمح بالدرهم وقياس ذلك بالرواتب
المرتب
مرتب قارئ مصحف بخانقاه بيبرس الجاشنكير ٧٠٩هـ
مرتب قارئ حافظ بمدرسة الناصر محمد ٧٠٣هـ
مرتب مقرئين بخانقاه الأمير يلبغا بن عبد الله أتابك العسكر ٧٦٥هـ
مرتب قارئ حافظ لكتاب الله بزاوية القاضي الصنعاني الخزرجي ٦٩٣هـ
مرتب ثلاثة قراء بخانقاه الأمير يلبغا بن عبد الله أتابك العسكر ٧٦٥هـ
السنة
0
5
10
15
20
25
30
35
40
45
50
693
703
709
765
765

شكل (٣)



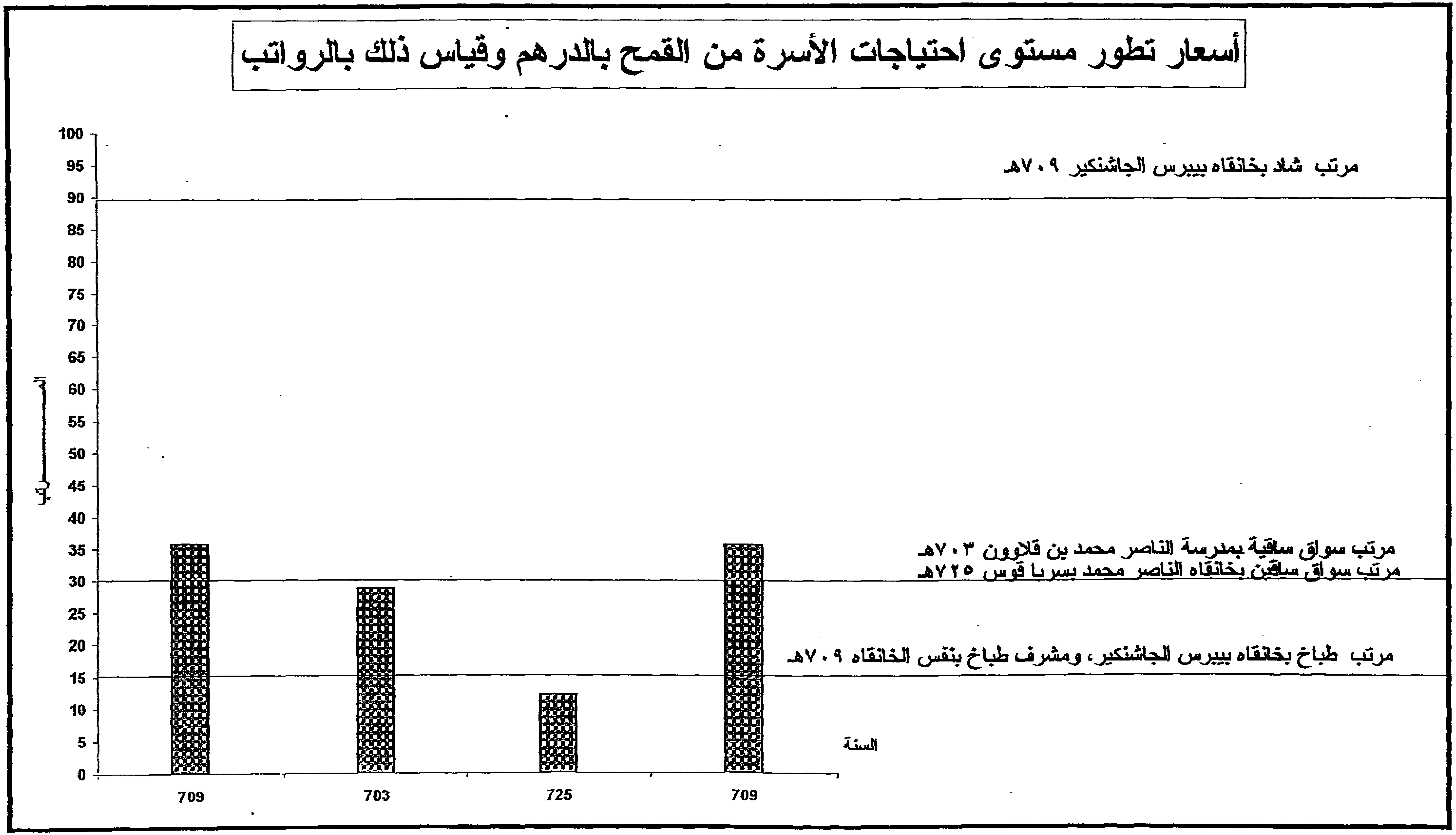
أسعار تطور مستوى احتياجات الأسرة من القمح بالدرهم وقياس ذلك بالرواتب
مرتب الناظر بمدرسة الناصر محمد ٧٠٣هـ
مرتب الناظر بزاوية الأمير يلبغا أتابك العسكر ٧٦٥هـ
مرتب المعيد بمدرسة الناصر محمد ٧٠٣هـ
المرتب
السنة
300
280
260
240
220
200
180
160
140
120
100
80
60
40
20
0
703
765
703

شكل (٤)

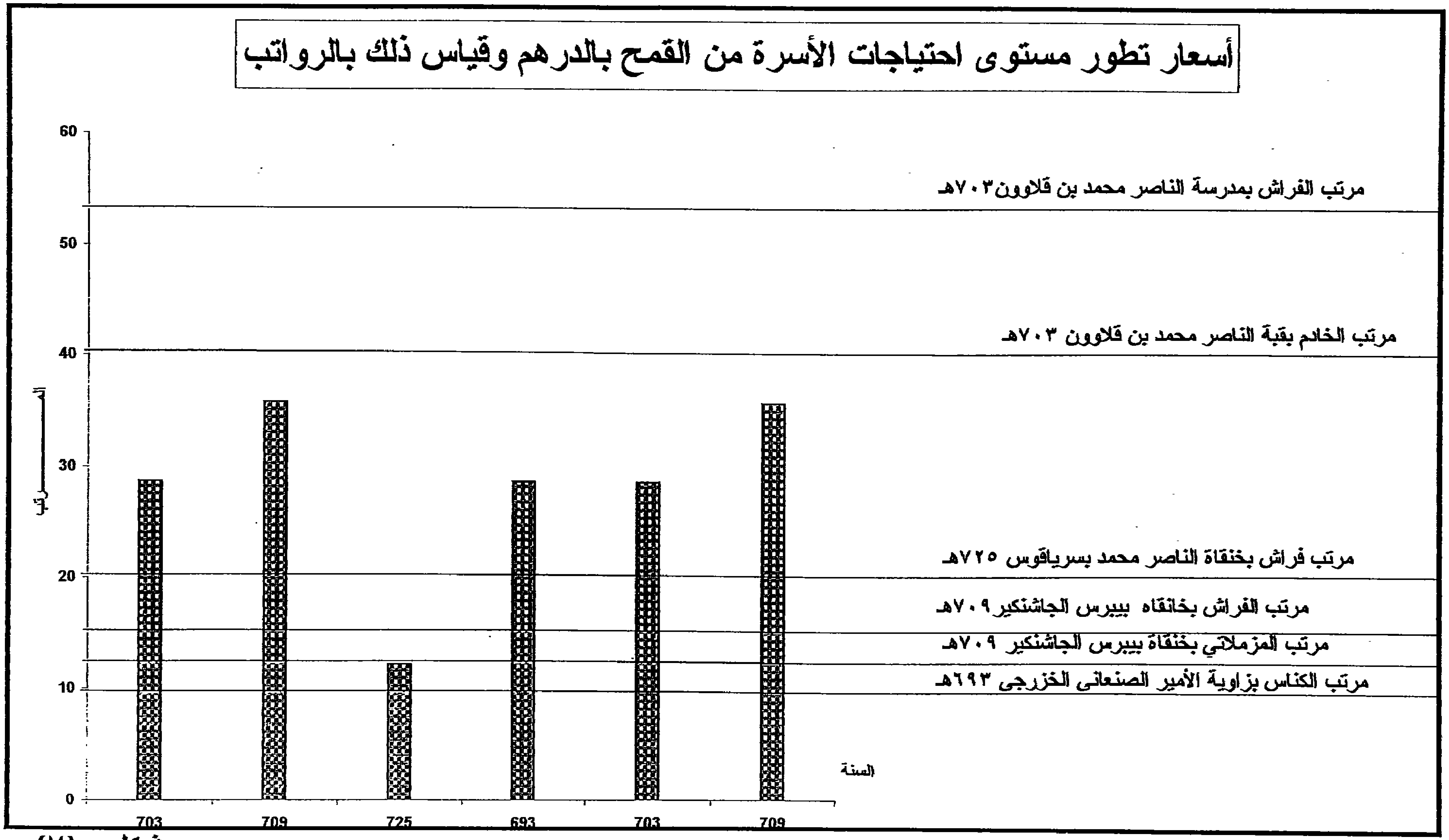


أسعار تطور مستوى احتياجات الأسرة من القمح بالدرهم وقياس ذلك بالرواتب
مرتب مؤذن بخانقاة الناصر محمد بسرياقوس ٧٢٥هـ
مرتب ريس القبة بمدرسة الناصر محمد بن قلاوون ٧٠٣هـ
مرتب شاهد خزانة الكتب بمدرسة الناصر محمد بن قلاوون ٧٠٣هـ
مرتب مؤذن بخانقاه بيبرس الجاشنيكر ٧٠٩هـ
المرتب
السنة
80
70
60
50
40
30
20
10
0
703
709
725
703

شكل (٥)

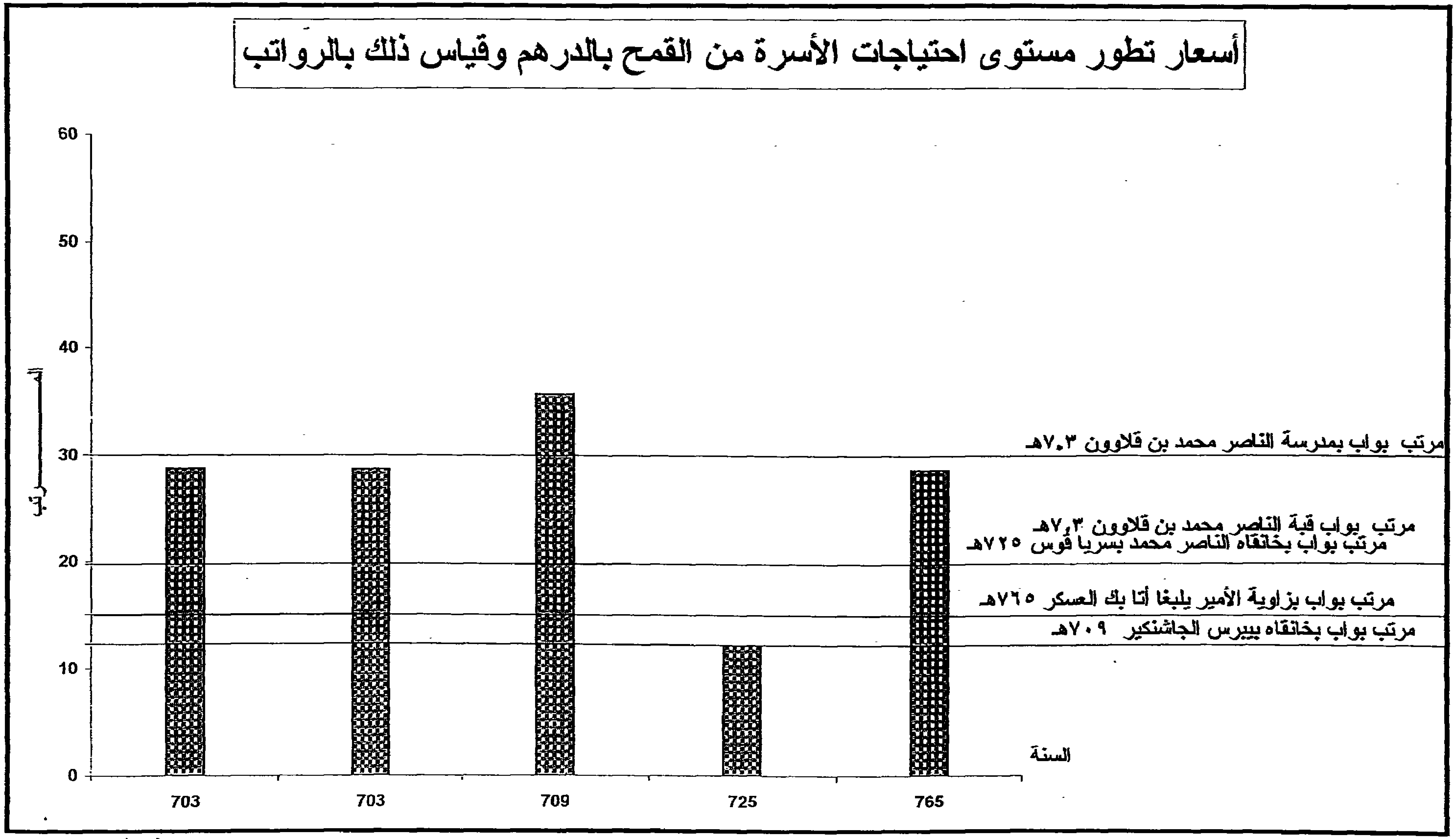

أسعار تطور مستوى احتياجات الأسرة من القمح بالدرهم وقياس ذلك بالرواتب
المرتب
مرتب شاد بخانقاه بيبرس الجاشنكير ٧٠٩هـ
مرتب سواق ساقية بمدرسة الناصر محمد بن قلاوون ٧٠٣هـ
مرتب سواق ساقين بخانقاه الناصر محمد بسرياقوس ٧٢٥هـ
مرتب طباخ بخانقاه بيبرس الجاشنكير، ومشرف طباخ بنفس الخانقاه ٧٠٩هـ
السنة
709
703
725
709
0
5
10
15
20
25
30
35
40
45
50
55
60
65
70
75
80
85
90
95
100

شكل (٦)



أسعار تطور مستوى احتياجات الأسرة من القمح بالدرهم وقياس ذلك بالرواتب
مرتب الفراش بمدرسة الناصر محمد بن قلاوون٧٠٣هـ
مرتب الخادم بقبة الناصر محمد بن قلاوون ٧٠٣هـ
مرتب فراش بخنقاة الناصر محمد بسرياقوس ٧٢٥هـ
مرتب الفراش بخانقاه بيبرس الجاشنكير٧٠٩هـ
مرتب المزملاتي بخنقاة بيبرس الجاشنكير ٧٠٩هـ
مرتب الكناس بزاوية الأمير الصنعانى الخزرجى ٦٩٣هـ
المرتب
السنة
60
50
40
30
20
10
0
703
709
725
693
703
709

شكل (٧)


أسعار تطور مستوى احتياجات الأسرة من القمح بالدرهم وقياس ذلك بالرواتب
المرتب
60
50
40
30
20
10
0
703
703
709
725
765
السنة
مرتب بواب بمدرسة الناصر محمد بن قلاوون ٧٠٣هـ
مرتب بواب قبة الناصر محمد بن قلاوون ٧٠٣هـ
مرتب بواب بخانقاه الناصر محمد بسرياقوس ٧٢٥هـ
مرتب بواب بزاوية الأمير يلبغا أتا بك العسكر ٧٦٥هـ
مرتب بواب بخانقاه بيبرس الجاشنكير ٧٠٩هـ

شكل (٨)

الفصل الخامس

تأثير الأزمات الاقتصادية على العمارة والفنون التطبيقية الإسلامية

- أولاً: تأثير الأزمات الاقتصادية على العمارة في العصر الأيوبي.
- ثانياً: تأثير الأزمات الاقتصادية على العمارة في عصر المماليك البحرية.
- تأثير الأزمات الاقتصادية على الفنون التطبيقية في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري.
- الخزف – الفخار – المنسوجات – المعادن – الأخشاب – الزجاج.

الفصل الخامس

تأثير الأزمات الاقتصادية على العمارة والفنون التطبيقية الإسلامية

أولاً: تأثير الأزمات الاقتصادية على العمارة في العصر الأيوبي:

لاشك أن تاريخ العمارة في مصر الإسلامية يعد المرآة التي عكست بصدق كل تضاعيف وملامح صورة الحياة السياسية والاقتصادية وإلى مدى ارتباطها الشديد بأحداث العصر التي ترعرعت ونمت وتطورت من خلاله.[1]

فنجد أن الأمر في العصر الأيوبي اختلف عن العصر المملوكي البحري اختلافاً تاماً، حيث أن عمائر العصر الأيوبي اختلفت عن عمائر العصر المملوكي البحري، ففي العصر الأيوبي تنوعت العمائر ما بين حربية ودينية، ومدنية، لكن كان اهتمام الأيوبيين منصباً على تشييد العمائر الحربية، فقد عكست الظروف السياسية والاقتصادية التي أحاطت بالدولة الأيوبية وتعرضها للحروب الصليبية والأخطار الداخلية والخارجية في آن واحد يكون العامل الأساسي هو تشييد الكثير من العمائر الحربية خاصة في مصر والشام[2]، فشيدت القلاع، والأبراج والأسوار داخل البلاد وعلى حدود مصر، وفي الموانئ كالإسكندرية ودمياط وتنيس والفرما وأشتوم والبرلس وبلبيس والسويس وشبه جزيرة سيناء وغيرها.[3]

امتد حكم الأيوبيين لمصر ثمانين عاماً فقط، ورغم هذه المدة القصيرة، إلا أن القاهرة شهدت تطوراً معمارياً هائلاً في المنشآت الحربية والمدنية على السواء.[4]

---

(١) أحمد الصاوي، مجاعات مصر الفاطمية، ص ٢٠١.

(٢) مرفت عثمان حسن، التحصينات الحربية وأدوات القتال، ص٥٩.

(٣) عبد الله كامل موسى، الاستحكامات الحربية بالثغور المصرية في عصر الحروب الصليبية، مجلة كلية الآداب، جامعة جنوب الوادي بقنا، العدد الرابع، سنة ١٩٩٥م، ص٢٤٥، اهتم المسلمون بأمور التحصينات الحربية على مر العصور الإسلامية نظراً لتعرض الأماكن الإسلامية في مصر مثل دمياط وتنيس والفرما وغيرها من الأماكن الحساسة التي يمكن أن تتعرض لهجوم الروم، ولكن يبدو أن الإجراءات الدفاعية التي اتخذت في ثغور مصر (دمياط، تنيس، الفرما، وغيرها) كانت إجراءات مؤقتة وليست دائمة إذ كانت تقل العناية بها بمجرد زوال خطر الروم الذين هاجموا دمياط وتنيس أكثر من مرة كان آخرها في عام ٣٥٧هـ/٩٦٧م، راجع: المقريزي، الخطط، جـ١، ص ص ١٧٦-١٨٢، علي مبارك، الخطط التوفيقية، جـ١١، ص٣٧.

(٤) أحمد فكري، خصائص عمارة القاهرة في العصر الأيوبي، أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، الجزء الأول، مطبعة دار الكتب سنة ١٩٧٠م، ص ١٦٣.

العمارة الحربية:

هاجم الصليبيون[١] مصر وغزوها عدة مرات سواء عن طريق البحر أو البر، فقد كان لنشاطهم البحري دوراً كبيراً في البحر المتوسط، من هنا كان لابد من الاهتمام والعناية بالتحصينات الحربية بالثغور المصرية، ففي عهد الخليفة الآمر الفاطمي ٥١٧هـ / ١١٢٣م، حدثت تجديدات في سور الإسكندرية، بالإضافة إلى التجديدات التي حدثت في عهد الصالح طلائع في مدينة بلبيس ٥٥٤هـ/١١٥٩م، وقد أورد المقريزي ما نصه: "وفي سنة أربعة وخمسين وخمسمائة بنى الملك الصالح طلائع بن رزيك على بلبيس حصن من لبن"[٢] ونظراً لقوة تحصين هذه المدينة وصمود شيركوه الذي تحصن بها في خلال مهاجمة الصليبيين لمصر فقد صمدت المدينة ثلاثة شهور أمام حصار الصليبيين لها، حتى اضطر إلى فك الحصار والعودة إلى بلادهم.[٣]

وعندما تولى صلاح الدين الوزارة كانت أولى الحملات الصليبية على مصر في وزارته عام ٥٦٦هـ/١١٦٩م، من هنا أسرع صلاح الدين بالاهتمام بالتحصينات الحربية بمصر، بعد أن أدرك صعوبة الدفاع عن القاهرة والفسطاط في وقت واحد[٤] وذلك بعد أن هاجم الصليبين القاهرة وأدركوا ضعف تحصيناتها الحربية.[٥]

---

(١) مع مجيء الصليبين إلى الشرق خاصة الحملة الصليبية الأولى سنة ٤٩١هـ/١٠٩٧م، كانت ظاهرة بناء القلاع والحصون في الغرب الأوروبي أخذت تنمو وتتطور في ظل النظام الإقطاعي حتى أطلق على ذلك العصر اسم عصر القلاع، راجع: عبد الرحمن زكي، القلاع في الحروب الصليبية، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الخامس عشر، القاهرة سنة ١٩٦٩م، ص٥١. وقد شيد بلدوين أول ملوك بيت المقدس الصليبية (٤٩٤-٥١١هـ/١١٠٠-١١١٧م) قلعة حصينة في أيلة للتحكم في الطريق البري للقوافل بين مصر والشام، هذا بالإضافة إلى تشييد قلعة أخرى في جزيرة فرعون أمام قلعة أيلة في خليج العقبة... وقد شهدت هذه المرحلة تقدماً كبيراً في تشييد الحصون والقلاع في الحروب الصليبية خاصة بعد سقوط بيت المقدس للمحافظة على المملكة اللاتينية، راجع: عبد الرحمن زكي، القلاع في الحروب الصليبية، ص ص ٦٦-٦٧، سعيد عاشور، شخصية الدولة الفاطمية في الحركة الصليبية، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، المجلد السادس عشر ١٩٦٩م، ص ص ٣٥-٣٦.

(٢) عن بلبيس أنظر: المقريزي، الخطط، جـ ٢، ص ص ١٨٣-١٨٤، وقد ذكر على مبارك في كتابه الخطط التوفيقية، جـ ٩، ص ص٧٠-٧٥، أن مادة البناء الرئيسية في بلبيس سواء الحربية أو غيرها كانت من اللبن.

(٣) أبو شامة، الروضتين، جـ١، ص ص ١٣١-١٣٢، جمال الدين الشيال، المجمل في تاريخ دمياط، ص ص٢١٦-٢١٨.

(٤) Lane- Poole(s), A History of Egypt in the Middle Age, London, 1901, p. 195.

(٥) عبد الله كامل موسى، الاستحكامات الحربية، ص ٢٥٦.

ويمكن القول أن أهم العمائر الحربية التي تمت في عهد الأيوبيين هي السور الذي أمر السلطان صلاح الدين ببنائه عام ٥٧٢هـ/١١٧٦م على القاهرة والقلعة، ومصر... فتولى ذلك الأمير بهاء الدين قراقوش الأسدي، وشرع في بناء القلعة، وحفر حول السور خندقاً عميقاً وحفر واديه وضيق طريقه[١] وقد ذكر المقريزي في خططه قائلاً: "اعلم أن القاهرة مذ (منذ) أسست عمل سورها ثلاث مرات، الأولى وضعه القائد جوهر والمرة الثانية وضعه أمير الجيوش بدر الجمالي في أيام الخليفة المستنصر والمرة الثالثة بناه الأمير الخصي بهاء الدين قراقوش الأسدي في سلطنة الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب أول ملوك القاهرة" [٢] وفي عام ٥٧٧هـ/١١٨١م شرع الأمير بهاء الدين قراقوش في حفر خندق حول السور حتى لا يسهل مهاجمته من الخارج[٣] غير أن سور القاهرة لم يكتمل بنائه في عهد السلطان صلاح الدين[٤]، يبدو أن عدم اكتمال بناء السور في عهد صلاح الدين يرجع إلى أن الحروب التي خاضها صلاح الدين ضد الصليبيين قد استنزفت أموالاً طائلة من ميزانية الدولة مما أخر عليه بناء بعض المنشآت[٥]، ومن الأسوار الأخرى التي بنيت في العصر الأيوبي السور الذي أقامه الملك الصالح نجم الدين أيوب حول قلعة جزيرة الروضة، وكان محكم البناء[٦] هذا وتحتوي أسوار صلاح الدين على مجموعة من الأبراج والأبواب[٧]، إلى جانب أسوار القاهرة كانت هناك قلعة صلاح الدين بالقاهرة (قلعة الجبل) فقد بناها أيضاً صلاح الدين وخلفائه من الأيوبيين، ذلك لأن التجارب الحربية دلت أكثر من مرة على ما تقوم به القلاع من دور حاسم وفاصل في المعارك الحربية، حين تسقط المدينة وتظل قلعتها على المقاومة [٨] حتى ييأس المحاصرون لها ويرفعوا عنها الحصار[٩] وقد

---

(١) المقريزي، السلوك، جـ ١، ق ١، ص٦٣.

(٢) المقريزي، الخطط، جـ ١، ص٣٧٧.

(٣) المقريزي، المصدر نفسه، ص٣٧٧، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ ٦، ص٧٨.

(٤) مزيد من التفاصيل أنظر: الأنصاري الدمشقي، نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، مكتبة المثنى ببغداد سنة ١٩٢٣م، ص٢٣٠، القلقشندي، صبح الأعشى، جـ ٣، ص٣٥٠، المقريزي، الخطط، جـ ١، ص٣٨٠.

(٥) عيد محمد علي أبو زيد، مجتمع القاهرة في العصر الأيوبي، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، فرع بنها، سنة ١٩٩٣م، ص٢٨٧، مرفت عثمان حسن، المرجع السابق، ص٦٥.

(٦) عيد محمد علي أبو زيد، مجتمع القاهرة في العصر الأيوبي، ص٢٩٢.

(٧) عن أسوار صلاح الدين وأبراجها وأبوابها. راجع: أسامة طلعت عبد النعيم، أسوار صلاح الدين وأثرها في امتداد القاهرة حتى عصر المماليك، رسالة ماجستير، كلية الآثار، جامعة القاهرة، سنة ١٩٩٢.

(٨) د. أيمن فؤاد سيد، التطور العمراني لمدينة القاهرة منذ نشأتها وحتى الآن، الطبعة الأولى، القاهرة سنة ١٩٩٧، ص٢٩.

(٩) حسني لويصر، دراسات في عمائر الأيوبيين والمماليك، ص٩.

اختار صلاح الدين موقعاً متميزاً لبناء القلعة على نشز عال[١] من جبل المقطم[٢] أي أن القلعة بنيت على أحد الهضاب العالية التي على امتداد الجهة الشرقية من القاهرة ويفصل بينها وبين جبل المقطم حالياً شارع صلاح سالم[٣]، وقد بنى صلاح الدين هذه القلعة لتكون مقراً ومركزاً للجنود، وخزن السلاح، والتدريب على القتال، وهو الغرض الأساسي من بناء القلاع[٤] وقد كانت هذه القلعة جزءاً من المشروع الكبير لصلاح الدين، وهذا المشروع كان الغرض منه إحاطة مصر والقاهرة بسور لتحصين القاهرة ضد أي غزو خارجي متوقع من الصليبيين، أو من منافسيه[٥]، وعندما تولى الملك الكامل الأيوبي[٦] الحكم أكمل بناء القلعة ٦٠٤هـ/١٢٠٧م[٧] وتحول إليها من دار الوزارة الفاطمية[٨] وهو أول من سكنها[٩]، بالإضافة إلى القلاع الأخرى التي بنيت على

---

(١) العمري: شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، حققه د. أيمن فؤاد سيد، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، ص٧٩.

(٢) تطل قلعة الجبل على ميدان صلاح الدين وقد عرف بميدان الرميلة السلطاني أو ميدان القلعة وسمي أيضاً قره ميدان أي الميدان الأسود، وكان في الجزء الشمالي من سوق الخيل تجاه مدرسة السلطان حسن وتعرف الرميلة اليوم بالمنشية، لمزيد من التفاصيل راجع: المقريزي، الخطط، جـ ٢، ص٢٠٤، المقريزي، السلوك، جـ ١، ق ١، ص٦٣، عبد الرحمن زكي، قلعة صلاح الدين وما حولها من الآثار، ص المقدمة.

(٣) أمال العمري، على الطايش، العمارة في مصر الإسلامية (العصر الفاطمي والأيوبي)، القاهرة سنة ١٩٩٦م، ص٤٤، عن قلعة الجبل، أنظر: القلقشندي، صبح الأعشى، جـ ٣، ص٣٦٨.

(٤) أمال العمري، على الطايش، المرجع السابق، ص٤٤.

(٥) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(٦) حكم السلطان الكامل مصر من سنة ٥٩٦-٦١٥هـ/١١٩٩-١٢١٨م باسم السلطان العادل ثم من سنة ٦١٥-٦٣٥هـ/١٢١٨-١٢٣٨م باسمه الشخصي، راجع: أمال العمري، علي الطايش، المرجع السابق، ص٤٨.

(٧) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ ٦، ص ص٥٣-٥٤، حاشية (١)، المقريزي، الخطط، جـ ٢، ص٢٠١، عبد الرحمن زكي، قلعة مصر من السلطان صلاح الدين إلى الملك فاروق الأول، القاهرة سنة ١٩٥٠م، ص ص٣-٨، أيمن فؤاد سيد، التطور العمراني، ص٢٩.

(٨) المقريزي، السلوك، جـ١، ق١، ص١٦٩، جومار، وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل، نقله إلى العربية، د. أيمن فؤاد سيد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٨، ص ص٢٩-٣٠.

(٩) القلقشندي، صبح الأعشى، جـ٣، ص٣٦٨، المقريزي، السلوك، جـ١، ق١، ص ص١٦٧-١٦٩، النويري، نهاية الأرب، جـ٢٩، ص٤١، أحمد فكري، أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة (مارس-أبريل سنة ١٩٦٩م)، الجزء الأول، مطبعة دار الكتب، سنة ١٩٧٠م، ص١٦٣.

الثغور مثل قلعة البرلس[(١)] وقلعة المقس[(٢)] هذا إلى جانب تحصين مدينة تنيس، وعمارة قلعتها[(٣)] وإنشاء حصن المنصورة[(٤)] الذي شيده الملك الكامل عام ٦١٦هـ/١٢١٩م.

وقد شهدت مدينة المنصورة إهمالاً كبيراً عام ٦١٨هـ/١٢٢١م، وعندما تولى الصالح نجم الدين أيوب الحكم، اهتم بمدينة المنصورة، وشرع في تجديد أبنيتها وإصلاح سورها، فعمرت المنصورة وأصبحت رباطاً جهادياً هاماً ضد الصليبيين[(٥)] بعد أن شهدت إهمالاً كبيراً[(٦)]

إلى جانب تحصين مدينة دمياط التي لعبت دوراً فعالاً في الحروب الصليبية خاصة الحملة الصليبية الخامسة ٦١٥-٦١٦هـ/١٢١٨-١٢١٩م[(٧)] هذا بالإضافة إلى بناء مدينة العادلية التي شيدها السلطان العادل ٦١٤هـ/١٢١٧م جنوب دمياط وشحنها بالمقاتلين استعداداً لمقدم الصليبيين إلى مصر من ناحية البحر، فأصبحت من ذلك الوقت مدينة جهادية عسكر فيها السلطان الكامل

---

(١) بنت الدولة الأيوبية قلعة بقرية البرلس على شاطيء البحر، فبعد ذلك عرفت قرية البرلس باسم البرج، واختفى اسمها الأصلي إلا أن البرلس لا تزال علماً على إقليم البرلس. راجع: النويري، نهاية الأرب، جـ٢٩، هامش(١)، ص١٠١، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ٦، حاشية (١)، ص٢٤٨.

(٢) ذكر المقريزي أن صلاح الدين أمر بهاء الدين قراقوش ببناء برج كبير على النيل عام ٥٧٠هـ/١١٧٤م، وكان يقع في محل قنطرة الخلفاء بجوار جامع المقس في نهاية سور القاهرة عند باب البحر، ويقال له قلعة المقس. راجع: المقريزي، الخطط، جـ١، ص٣٨٠، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ٤، حاشية (٤)، ص٣٩.
لكن هذا البرج نشف في سنة نيف وثمانين وستمائة ومحله اليوم المكان القائم عليه عمارات الأوقاف وراتب باشا المجاورتان لجامع أولاد عنان. راجع: الدواداري، كنز الدرر، جـ٧، ص ص٤١-٤٢، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ٤، حاشية(٤)، ص٣٩.

(٣) قيل أن سبب هذه العمارة هو خوف أهل تنيس من الإقامة بها نظراً لضعف تحصيناتها الحربية، هذا وقد تم نقل أهل تنيس إلى دمياط. راجع: المقريزي، الخطط، جـ١، ص١٨١، ولكن في عهد الملك الكامل أمر بتخريب مدينة تنيس خوفاً من مجيء الصليبيين إليها. راجع: عبد الله كامل موسى، الاستحكامات الحربية، ص٢٦٤، "فخربت أركانها الحصينة وعمائرها المكينة ولم يكن بديار مصر أحسن منها، واستمرت من حينئذ خراباً". راجع: المقريزي، السلوك، جـ١، ق١، ص٢٢٤.

(٤) سمي هذا الحصن بالمنصورة نتيجة انتصار الملك الكامل على الصليبين على حد قول المقريزي، راجع: المقريزي، الخطط، جـ١، ص٢٣١، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ٦، حاشية (١)، ص٢٣١.

(٥) حسنين ربيع، النظم المالية، ص٧٠.

(٦) المقريزي، السلوك، جـ١، ق١، ص٣٣٧.

(٧) مزيد من التفاصيل راجع: مرفت عثمان حسن، المرجع السابق، ص ص٨٥-٨٦.

٦١٥هـ/١٢١٨م ليعبر عساكره منها إلى دمياط لمنع الصليبيين من دخولها[١] هذا إلى جانب التحصين الحربي للإسكندرية وشبه جزيرة سيناء.[٢]

هذا وقد أنشأ الملك الصالح نجم الدين أيوب مدينة الصالحية عام ٦٤٤هـ/١٢٤٧م[٣] لتكون حماية لمصر ودرعاً لها[٤] إلى جانب قلعة جزيرة الروضة التي أنشأها الصالح نجم الدين أيوب ٦٣٨هـ/١٢٤٠م[٥] والتي عرفت بقلعة الجزيرة[٦] وبقلعة الصالحية[٧] وبقلعة جزيرة الفسطاط[٨] وبقلعة الجيزة كما ذكرها أبو الفدا[٩] كما عرفت بقلعة المقياس وبقلعة الروضة[١٠] وأنفق عليها أموالاً جمة[١١] وفي ذلك يذكر ابن كثير "بني الصالح أيوب قلعة بالجزيرة غرم عليها شيئاً كثيراً من بيت المال"[١٢]، وبعد إتمام بناء القلعة اتخذها الملك الصالح سكناً له كما أسكن فيها مماليكه

(١) حسنين ربيع، النظم المالية، ص٦٩.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن تحصين الإسكندرية وشبه جزيرة سيناء، راجع: ابن واصل، مفرج الكروب، جـ١، ص١٩٩، أبو شامة، الروضتين، جـ١، ق٢ ص٤٨٦، السيد سالم، تاريخ الإسكندرية وحضارتها في العصر الإسلامي حتى الفتح العثماني، الطبعة الأولى سنة ١٩٦١م، دار المعارف بمصر، ص ص٦٥-٦٦، جمال الدين الشيال، تاريخ مدينة الإسكندرية في العصر الإسلامي، دار المعارف، الإسكندرية، سنة ١٩٦٦م، أحمد قدري، آثار سيناء، مطبعة هيئة الآثار المصرية سنة ١٩٨٦، أحمد رمضان أحمد، شبه جزيرة سيناء في العصور الوسطى، سنة ١٩٧٧م، عنه أنظر:

- Hassan Sadik. Bulletin de l'institut d'Egypt. Tome II. 1920. p. p. 111-119.

(٣) شيد الملك الصالح نجم الدين أيوب مدينة الصالحية في أول الصحراء التي تفصل بين مصر والشام لتكون نقطة أمامية للدفاع عن الأطراف المصرية ضد ما شاع وقتذاك من قرب وصول حملة صليبية إلى مصر عن طريق البر، حيث تكون في مواجهة أي هجوم صليبي يفد من الجهات الشرقية، هذا بالإضافة إلى أنه أصبح للصالحية أهمية كبيرة خاصة للطريق البري الذي يربط القاهرة ودمشق ويسلكه المسافرون، لمزيد من التفاصيل عن مدينة الصالحية أنظر: د. محمد محمد أمين، السلطان الصالح نجم الدين أيوب، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة سنة ١٩٦٨م، ص١٨٥، نقلاً عن عبد الله كامل موسى، الاستحكامات الحربية، ص٢٦١.، حسنين ربيع، النظم المالية، ص٧٠.

(٤) مرفت عثمان حسن، المرجع السابق، ص٨٢.

(٥) النويري، نهاية الأرب، جـ٢٩، ص٢٧٧.

(٦) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ٦، ص٣٢٠.، عبد الرحمن زكي، موسوعة الجيوش (الجيش المصري في العصر الإسلامي من الفتح العربي إلى معركة المنصورة)، القاهرة سنة ١٩٧٠م، ص٨٠.

(٧) ابن تغري بردي، المصدر السابق، جـ٦، هامش (٣)، ص ص٣٢٠-٣٢١.، المقريزي، السلوك، جـ١، ق٢، ص ص٣٠١-٣٠٢.

(٨) ابن تغري بردي، المصدر نفسه، ص٣٢٠.، عبد الرحمن زكي، معركة المنصورة وآثارها في الحروب الصليبية، أبريل سنة ١٩٦٠م، ص١٥٣.

(٩) أبو الفدا، المختصر في أخبار البشر، ص١١٩.

(١٠) المقريزي، السلوك، جـ١، ق٢، ص٣٠١.

(١١) المقريزي، الخطط، جـ٢، ص١٨٣.، حسنين ربيع، النظم المالية، ص٧٠.

(١٢) ابن كثير الإمام الحافظ المفسر المؤرخ عماد الدين أبي الفدا إسماعيل ابن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، المتوفي سنة ٧٧٤هـ، البداية والنهاية في التاريخ، جـ١٣، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر سنة ١٣٥٨هـ، ص٢٠١.

وعددهم ألف مملوك[1]، وقد ظلت قلعة الروضة عامرة حتى زالت دولة بني أيوب عام ٦٤٨هـ/١٢٥٠م، فقد خربت القلعة ولم يبق منها سوى أبراج.

العمارة الدينية:

عندما قامت الدولة الأيوبية أخذت على عاتقها منذ عهد صلاح الدين الأيوبي محو أثر المذهب الشيعي من البلاد، ونشر المذهب السني[2]، اقتضى ذلك إنشاء مجموعة من المدارس لتدريس الفقه على المذاهب الأربعة، وقد كانت هذه المدارس في الواقع فتحاً جديداً في العمارة القاهرية [3] وقد أنشئ عدد كبير من هذه المدارس في القاهرة ومصر والفسطاط فيما بين قيام الدولة الأيوبية وانتهائها[4] حيث وجد صلاح الدين أن مبادئ الشيعة لا زالت متغلغلة في النفوس فوطد العزم على أن يعيد للبلاد إيمانها وثقتها بالدين الحنيف [5]، فعمل صلاح الدين على القضاء على مذهب الشيعة وإنعاش مذهب أهل السنة، فبنى المدارس لفقهائها، وكان للمذهب الشافعي الحظ الأكبر من العناية فخص به القضاء لكونه مذهب الدولة[6]، ووجه الأيوبيون اهتمامهم في الأساس إلى إنشاء المدارس التي أقام صلاح الدين عدداً كبيراً منها في الفسطاط، كما أقام خلفاؤه في القاهرة عدداً منها والتي كانت ضرورية لإتمام الإصلاح السني ومحاربة الدعوة الفاطمية والمذهب الشيعي، وقد بلغ عدد المدارس التي أنشأها الأيوبيون في القاهرة والفسطاط نحو ٢٣ مدرسة لم يحافظ عليها الزمن، وإن أبقى على بعض بقايا منها مثل دار الحديث الكاملية، والمدارس الصالحية، بالإضافة إلى قبة الإمام الشافعي وقبة الخلفاء العباسيين، وقبة الصالح نجم الدين أيوب، وقبة شجر الدر، وباب وإيوان الثعالبة، ومئذنة زاوية الهنود ومئذنة المشهد الحسيني[7]، هذا وقد كانت المدرسة الناصرية أولى المدارس التي أنشأها صلاح الدين الأيوبي، عندما كان وزيراً للخليفة

---

(١) المقريزي، السلوك، جـ١، ق٢، ص٣٤١.، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ٦، حاشية (٣)، ص ص ٣٢٠-٣٢١.

(٢) د. عبد الرحمن فهمي، العمارة في عصر المماليك، مقال في كتاب القاهرة، تاريخها، فنونها، آثارها، ص٢٣٠، توفيق أحمد عبد الجواد، تاريخ العمارة، (العصور المتوسطة الأوربية والإسلامية)، جـ٢، سنة ١٩٦٩م، ص٢٣٦.

(٣) عبد الرحمن فهمي، المرجع نفسه، ص٢٣٠.

(٤) المدارس هي مؤسسات دينية تعليمية تجمع وظيفتها بين وظيفة المسجد الدينية ووظيفة المدرسة التعليمية، وهي بدورها تراث سوري استمد من الطراز السلجوقي في إيران، أي أنهم استمدوا نظام المدارس من سوريا. راجع: حسن الباشا، موسوعة العمارة الآثار والفنون الإسلامية، المجلد الأول، أوراق شرقية، ط١، سنة ١٩٩٩م، ص ص٣١٤-٣١٥.

(٥) توفيق عبد الجواد، المرجع نفسه، ص٣١١.

(٦) كمال الدين سامح، العمارة الإسلامية في مصر، ط٣، سنة ١٩٨٧م، ص٣٢.

(٧) د. أيمن فؤاد سيد، التطور العمراني لمدينة القاهرة منذ نشأتها وحتى الآن، ط١، سنة ١٩٩٧، الدار المصرية اللبنانية، ص٣٠.

العاضد عام ٥٦٦هـ/١١٧٠م وهي أول مدرسة عملت بديار مصر[١] وكانت للشافعية[٢] وفي نفس العام ٥٦٦هـ/١١٧٠م شرع صلاح الدين في إنشاء مدرسة أخرى للفقهاء المالكية وكانت بجوار المسجد العتيق، وسميت بالمدرسة القمحية[٣] وكانت هذه المدرسة تختص بتدريس المذهب المالكي في أربعة زوايا[٤]، وحين أصبح صلاح الدين سلطاناً على مصر أمر بإنشاء المدرسة الصلاحية[٥] في عام ٥٧٢هـ/١١١٧م، بجوار قبر الإمام الشافعي[٦] وتنسب له أيضاً المدرسة السيوفية[٧] التي حل محلها الأن مسجد المُطهر بالصاغة، وخصصت لفقهاء الحنفية[٨] وفي بعض الأحيان كان يلحق بعد ذلك بالمدرسة سبيل وكُتاب وكذا مدفن للمنشئ[٩]، وقد أقيمت بالقاهرة عام ٥٧٥هـ/١١٧٩م مدرسة عرفت بمدرسة الشافعي أو مدرسة الخبوشاني، بنيت بمعرفة الشيخ أبو البركات نجم الدين بن الموفق الخبوشاني، وكان موقعها بجوار قبة الإمام الشافعي، وكانت مخصصة للمذهب الشافعي[١٠]، وربما تكون هذه المدرسة هي نفسها المدرسة الناصرية (الثانية) أو المدرسة الصلاحية، التي ذكر المقريزي أن صلاح الدين أنشأها "بالقرافة" بجوار قبة الإمام الشافعي، وأنه رتب بها مدرساً يدرس الفقه على مذهب الشافعي[١١]، وتوالى إنشاء المدارس في العصر الأيوبي، حيث أنشأ الملك العادل مدرسة عرفت بالمدرسة العادلية أو

---

(١) المقريزي، الخطط، جـ٢، ص ص٣٦٣-٣٦٤، أمال العمري، علي الطايش، المرجع السابق، ص١١٢.

(٢) عبد الرحمن فهمي، العمارة قبل عصر المماليك، ص٢٣٢.

(٣) عرفت بالقمحية لأن معلومها كان يصرف للمدرسين والطلبة قمحاً. راجع: صبح الأعشى، جـ٣، ص٣٤٦.

سميت المدرسة القمحية بهذا الاسم لكثرة غله القمح الذي كانت تدره أوقافها، راجع: المقريزي، الخطط، جـ٢، ص٣٤٦.، د.أحمد فكري، مساجد القاهرة ومدارسها، جـ٢، دار المعارف سنة ١٩٦٥م، ص٥١.

(٤) عبد الرحمن فهمي، العمارة قبل عصر المماليك، ص٢٣٢.

(٥) د. عطية القوصي، تاريخ مصر الإسلامية من الفتح العربي حتى الفتح العثماني، دار الثقافة العربية، ص٢٠١.

(٦) حسن عبد الوهاب، تاريخ المساجد الأثرية، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص١٠٧.، السيوطي، حسن المحاضرة، جـ٢، ص١٤٢.

(٧) عرفت المدرسة السيوفية بهذا الاسم لأن سوق السيوفيين كان حينئذ على بابها، راجع: المقريزي، الخطط، جـ٢، ص٣٦٦.، عطية القوصي، المرجع السابق، ص٢٠١، وهو اسم لمدرسة جعلها السلطان صلاح الدين الأيوبي لتدريس المذهب الحنفي، وكانت في الأصل لأحد الوزراء الفاطميين ويدعى عباس وهي برأس السكة الجديدة عند تقاطعها بالشارع الموصل من باب زويله إلى النحاسين تجاه جامع الأشرفية وتعرف بجامع الشيخ المطهر. راجع: السخاوي، الذيل الرفيع على الأصر، ص٤٩٢.

(٨) المقريزي، الخطط، جـ٢، ص٣٦٦، د. عبد الرحمن فهمي، العمارة قبل عصر المماليك، ص٢٣٢.

(٩) كمال الدين سامح، العمارة الإسلامية في مصر، ص٣٢.

(١٠) المقريزي، الخطط، جـ٢، ص٤٤٤-٤٦١-٤٦٢، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ٦، ص١١٥، هو الفقيه الزاهد نجم الدين الخبوشاني، وهو من خبوشان من بلاد نيسابور، قدم مصر للمرة الأولى عام ٥٦٥هـ، راجع: أبو شامة، الروضتين، جـ١، ق ١، هامش (٤) ص٦٨٨.

(١١) المقريزي، الخطط، جـ٢، ص٤٠٠.

بمدرسة الملك العادل[1] وقفها على المالكية[2] وأنشئت كذلك مدرستان للفقه الشافعي، إحداهما المدرسة الشريفية[3] وفي عام ٦١٢هـ/١٢١٥م[4] والمدرسة الفائزية في تاريخ قريب من ذلك[5] هذا وقد أنشأ الملك الكامل في سنة ٦٢٢هـ/١٢٢٥م مدرسة كانت تعرف بدار الحديث الكاملية[6] وقد بلغت مساحتها ٣٠٧,٢٥٦م٢[7] شكل (١) وقد أمر السلطان الملك الصالح نجم الدين أيوب عام ٦٣٩هـ/١٢٤٢م بإنشاء المدرسة الصالحية[8] بخط ما بين القصرين[9] ورتب فيها دروساً أربعة للفقهاء والمنتمين إلى المذاهب الأربعة[10] وقد بلغت مساحة تلك المدرسة الأن ١٢٥,٠٧م٢[11] شكل (٢) وهو أول من عمل بديار مصر "دروساً أربعة في مكان واحد"[12] ويشير المقريزي إلى مدرسة أنشئت في عام ٦٤٠هـ/١٢٤٣م وكانت تعرف بمدرسة ابن رشيق وكانت مخصصة للمذهب المالكي[13] وهي من أجل مدارس القاهرة إلا أنها قد تقادم عهدها فاندثرت[14]، وتوالى إنشاء المدارس فى العصر الأيوبى بمصر والقاهرة بلغت منها ٦ مدارس للمذهب الشافعي و ٣ مدارس للمذهب الحنفى، و ٣ للمذهب المالكى، و ٧ مدارس لم تحدد مذاهب الدراسة بها، ومدرسة واحدة للمذهبين الشافعى والمالكى معاً، وأخرى للمذهبين الشافعي والحنفي وعلم القراءات وأخرى للمذهب المالكي وعلم النحو وأخرى للحديث، وغيرها

---

(١) المقريزي، المصدر السابق، ص٣٦٥.

(٢) د. أحمد فكري، مساجد القاهرة ومدارسها، ص٥٢.

(٣) الشريفية اسم لمدرسة أنشأها الأمير فخر الدين أبو إسماعيل سنة ٦١٢هـ، وتم تجديدها وتعرف الأن بزاوية ابن العربي على رأس حارة الجودرية بالقرب من سوق النحاسين. راجع: السخاوي، الذيل الرفيع على الأصر، ص٤٩٢.

(٤) المقريزي، المصدر نفسه، ص٣٧٣.

(٥) المصدر نفسه، ص٣٦٥.

(٦) المصدر نفسه، ص٣٧٥، السيوطي، حسن المحاضره، جـ٢، ص١٤٤.، السخاوي، المصدر السابق، ص٤٩٤.، د.مصطفى عبد الله شيحة، الآثار الإسلامية في مصر من الفتح العربي حتى نهاية العصر الأيوبي، ط١، سنة ١٩٩٢م، مكتبة النهضة المصرية، ص ص٢٢٦-٢٢٧.، د. أمال العمري، د. علي الطايش، المرجع السابق، ص١١٨.

(٧) د. مصطفى شيحة، المرجع السابق، ص١٩٩، د. سعاد ماهر، مساجد مصر، جـ٢، ص٢٠٥، المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٣٧٥، وقد حصلت على هذه المساحة عن طريق الطول × العرض ١٩,٩ × ١١٥,٤٤ = ٣٠٧,٢٥٦م٢ .

(٨) د. عطية القوصى، تاريخ مصر الإسلامية، ص٢١٠، السخاوى، الذيل الرفيع على الآصر، ص٤٩٢.

(٩) المقريزى، السلوك، جـ١، ق٢، ص٣٠٨، د. عطية القوصى، المرجع السابق، ص٢٠٩.

(١٠) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٣٧٤، د. عبد العظيم رمضان، تاريخ المدارس فى مصر، أبحاث ندوة المدارس فى مصر الإسلامية، الهيئة العامة للكتاب، سنة ١٩٩٢م، ص٢٦.

(١١) راجع أبعاد المدرسة المتبقية الأن عند د. سعاد ماهر، مساجد مصر، جـ٢، ص٢٣٠ ص٢٣٥.

(١٢) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٣٧٤، د. عبد اللطيف إبراهيم، المكتبة المملوكية سنة ١٩٦٢م، ص٩.

(١٣) المقريزى، المصادر نفسه، ص٣٦٤.

(١٤) السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص١٤٤.

للمذاهب الأربعة[١] وقد اندثرت مدارس القاهرة فى العصر الأيوبى ولم يتبق منها غير أطلال مدرستين إحداهما المدرسة الكاملية، وصفها المقريزى بقوله "إن هذه المدرسة كانت بخط بين القصرين من القاهرة وتعرف بدار الحديث الكاملية، أنشأها السلطان الملك الكامل ناصر الدين محمد بن الملك العادل أبو بكر سنة ٦٢٢هـ / ١٢٢٥م ، وهى ثانى دار عملت للحديث[٢] بالإضافة إلى وجود المدارس للصالحية (المدرسة الصالحية)، أى أنها تتكون من مدرستين متماثلتين لهما مدخل مشترك، من داخلة بابان متقابلان، يؤدى كل منهما إلى مدرسة مستقلة[٣] هذا وقد بنيت المدرسة الكاملية والمدرسة الصالحية على نظام المساجد الجامعة المتطورة وأن كلاً منهما كانت تؤدى وظيفة المسجد الجامع[٤] والمسقط الأفقى للمدرسة الأيوبية عبارة عن صحن مستطيل يحيط به إيوانان، إيوان القبلة الجنوبى الشرقى، والمقابل له الشمالى الغربى، ومثال على ذلك المدرسة الصالحية وربما ظهر هذا المسقط بالمبانى الدينية كنتيجة للتأثر بقاعات المساكن الطولونية والفاطمية التى حولها صلاح الدين إلى مدارس أول العصر الأيوبى، وقد ضم المسقط الأفقى للمدرسة بالإضافة إلى الإيوانين والفناء غرف وخلاوى للشيوخ والدارسين[٥].

المساجد: لا يوجد بالقاهرة الأن أى جامع يرجع إلى العصر الأيوبى، كما أننا لم نعثر على أية كتابات أثرية أيوبية تفيد ترميم الأيوبيين أو صيانتهم لجامعي عمرو بن العاص وابن طولون أو أى مسجد آخر[٦] أى أنه بصريح العبارة يمكن القول أن المساجد الأيوبية إندثرت جميعاً، بل أنه لم توجد أى إشارة إلى أن الأيوبيين قد بنوا مساجد فى القاهرة[٧] وهناك رأى يذكر أن الأيوبيين انشغلوا طيلة حكمهم بالأمور العسكرية فى الخارج، إلى جانب انشغالهم بالنزاعات التى تفجرت

---

(1) Creswell, The orgin of the crucifiorm plan of Cairo in Madrasa, PP. 104-134.

د. عبد الغنى محمود عبد العاطى، التعليم فى مصر زمن الأيوبين والمماليك، دار المعارف، مصر، ص ص٥٩-٩٤.

(٢) أول من بنى داراً للحديث على وجه الأرض الملك العادل نور الدين محمود بن زنكى بدمشق، راجع: أحمد فكرى، مساجد القاهرة ومدارسها، ص٥٥، ثم بنى الكامل هذه الدار ووقفها على المشتغلين بالحديث النبوى ثم من بعدهم على الفقهاء الشافعية. راجع: السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص١٤٤.

(٣) أحمد فكرى، المرجع نفسه ،ص ص٦١-٧٥.

(٤) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(٥) د. عبد الباقى إبراهيم، د. صالح لمعى، أسس التصميم المعمارى والتخطيط فى العصور الإسلامية سنة ١٩٩٠م، ص٨٧، كمال الدين سامح، المرجع السابق، ص٣٢.

(٦) د. أيمن فؤاد سيد، التطور العمرانى، ص٣٠.

(٧) د. أحمد فكرى، مساجد القاهرة ومدارسها، ص٤٥.

بين الأمراء الأيوبيين أنفسهم بعد وفاة صلاح الدين(١) أو ربما للظروف والأحوال الاقتصادية السيئة التى كانت تمر بها الدولة الأيوبية، ولكن يمكن القول أن المسجد تطور فى العصر الأيوبى بظهور المدرسة التى تدرس علوم القرآن والحديث كمبنى مستقل فى نطاق المبانى الدينية، واستخدم الإيوان بدلاً من الرواق مثل إيوان المدرسة الصالحية(٢) إن المساجد التى بنيت فى ذلك العهد اتخذت صورة جديدة لم يألفها البناه بمصر فى العصور السابقة، وكانت المساجد متعددة وكثيرة بالعاصمة، بل قيل أنه كان بها من الجوامع ما لا يكاد يحصى كثرة، وأنه "أقيمت الجمعة فى كثير من المدارس والمساجد الصغار المتفرقة فى الأخطاط لكثرة الناس وضيق الجوامع عنهم"(٣) وكان أمراء الدولة الأيوبية يفضلون أن ينشئوا مساجد لا تفقد وظيفة "الجامع" ولكنها لا تقتصر عليها وتتميز بصفة أخرى وهى المدارس وقد كانت المدارس التى أنشئت فى الوقت نفسه مساجد كانت تؤدى فى معظمها صلاة الجمعة(٤).

الخانقاة:(٥)

لم يخلف لنا الأيوبيين إلا خانقاه واحدة(٦) وهى خانقاه سعيد السعداء(٧) وهى أول خانقاه أقيمت فى القاهرة وهى التى أنشأها صلاح الدين عام ٥٦٩هـ/١١٧٣م فى الركن الشمالى

---

(١) رؤوف الأنصارى، دراسة فى تاريخ عمارة المساجد خلال العهود الإسلامية، درا النبوغ للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت سنة ١٩٩٦م، ص١٤٣.

(٢) عبد الباقى إبراهيم، صالح لمعى، منظمة العواصم والمدن الإسلامية، ص٨٧.

(٣) القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٣، ص٣٦٦.

(٤) أحمد فكرى، مساجد القاهرة ومدارسها، ص٤٩.

(٥) الخانقاه جمع خوانق وخانقاوات، وهى كلمة فارسية معناها بيت جعلت لتخلو الصوفية فيها للعبادة، وهى بناء مستقل به مطبخ وحمام وأماكن للإعاشة إما حول صحن متوسط أو مبنى منفصل راجع: د. عاصم محمد رزق، خانقاوات الصوفية فى مصر فى العصرين الأيوبى والمملوكى، جـ١، ط١ سنة ١٩٩٧م، مكتبة مدبولى، ص ص٢١-٢٢، السخاوى، الذيل الرفيع على الأصر، ص٤٩١، د. أيمن فؤاد سيد، التطور العمرانى، ص٥٢. وقيل أن الخوالك (الخوانق) فى الإسلام كانت عبارة عن دور للعلم والعبادة قامت بأدوار دينية اجتماعية وثقافية هامة فى حياة المجتمع الإسلامى منذ نشأتها فى غالب الظن فى القرن (٥هـ / ١١م)، فالثابت لدينا أنها كانت أولاً معاهد للمذاهب الفقهية والحديث والقراءات والتصوف وغير ذلك من العلوم الشرعية وما يتصل بها، وكانت مواقع إيواء لكل وافد إلى الديار من البلاد الإسلامية الأخرى ممن لم يكن لهم مأوى وكانت أيضاً مراكز إشعاع ثقافى بما احتوته بعض مكتباتها من الكتب المصنفة فى كثير من العلوم والمعارف. د. عاصم محمد رزق، خانقاوات الصوفية، ص٢٣.

(٦) عطية القوصى، تاريخ مصر الإسلامية، ص٢٠١، دولت عبد الله، معاهد تزكية النفوس، ص٦٣.

(٧) كانت خانقاه سعيد السعداء اسم لمدرسة كانت فى الأصل دار لمملوك أعتقه المستنصر بالله الفاطمى يدعى سعيد السعداء قنبر ثم حولها صلاح الدين إلى خانقاه (تكيه) للصوفية. راجع: ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص ص٢٤٢-٢٤٣، السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص١٤٣.

الفاطمى فى موضع دار سعيد السعداء[1] فعمل هذه الدار برسم الفقراء الصوفية المنقطعين للعبادة وأوقفت الأوقاف للصرف عليها وعلى من فيها[2] ومن المرجح فى إنشاء خانقاه واحدة فقط والتى كان لهم فضل السبق فى إنشائها[3] أنهم انشغلوا بالحروب والفتوحات وبتحصين القاهرة وغيرها من المدن[4] وهى من أحسن الأماكن وأبهى مواطن العبادة[5] وقد ترتب على الاهتمام بالعلم أن أقيم فى القاهرة العديد من المنشآت التى تخدم العلم ونشرة إلى جانب المذهب السنى، فأُسست الزوايا فى الجوامع، فقد عمّر صلاح الدين بجامع عمرو بن العاص بمصر زاويتين أحدهما للشافعية والآخرى للمالكية، وتعرف الأن بالخشابية، وعرفت زاوية الخشابية أيضاً بالزاوية الصلاحية نسبة لصلاح الدين الأيوبى[6] هذا إلى جانب إنشاء القباب والأضرحة، فمن أهم القباب فى العصر الأيوبى قبة الإمام الشافعى ٦٠٨هـ /١٢١١م التى أنشأها السلطان الكامل[7] وقد بلغت مساحته ٤٣٧,٧١م٢[8] شكل (٣) وكان قبر الملك الكامل فى موضع ذلك الضريح[9] وقبة الخلفاء العباسيين خلف المشهد النفيسى[10] وقبة (ضريح) شجر الدر سنة ٦٤٨هـ/

---

(١) د. أيمن فؤاد سيد، التطور العمرانى، ص٥٢.

(٢) محمد مصطفى نجيب، العمارة فى عصر المماليك، مقال بكتاب القاهرة، ص٢٤٧. عرفت هذه الخانقاه بالدويرة للمتصوفة القادمين من الشام عام ٥٦٩هـ / ١١٧٤م وسميت هذه الخانقاه بالخانقاه الصلاحية ولقب شيخها بشيخ الشيوخ: راجع: السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص١٤٣. منظمة المدن والعواصم، ص٨٧.

(٣) السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص١٤٣، دولت عبد الله، معاهد تزكية النفوس، ص٦٣.

(٤) د. عطية القوصى، تاريخ مصر الإسلامية، ص٢٠١.

(٥) ابن عبد الظاهر، محى الدين أبو الفضل عبد الله بن عبد الظاهر المصرى، الروضة البهية الزاهرة فى خطط المعزية القاهرة تحقيق: د. أيمن فؤاد سيد، الدار العربية للكتاب، ط١، سنة ١٩٩٦م ص٤٩.

(٦) القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٢، ص٣٩، د. عدنان الحارثى، التطور العمرانى، ص١١١.

(٧)توفيق أحمد عبد الجواد، تاريخ العمارة، جـ٢، ص٢٣٦، عبد الرحمن فهمى، العمارة قبل عصر المماليك، ص٢٣٢، مصطفى شيحة، الآثار الإسلامية، ص٢١٦. دفن الإمام الشافعى بالقرافة الصغرى، وكان موضع دفنة ساحة، حتى عمر تلك الأماكن السلطان صلاح الدين يوسف، ثم أنشأ الملك الكامل محمد القبة على ضريحة، وهى القبة الواقعة الكائنة اليوم على قبره راجع: بن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٢، ص١٧٧، المقريزى، الخطط، جـ٢، ص ص٤٤٤-٤٦١.

- Wiet (Gaston). les Inscriptions du Mausolee de chafei. Bulletin de Institut d' Egypte , Tome XV. 1933.، parker (R.B). : Apractical Guide to Islamic in Cairo. 1981. PP 1-66.

(٨) مركز تسجيل دراسة الآثار الإسلامية والقبطية بالقلعة، أثر رقم (٢٨١).

(٩) د. أحمد فكرى، مساجد القاهرة ومدارسها، جـ٢، ص٣٣.

(١٠) يقع هذا الضريح خلف مسجد السيدة نفيسة رضى الله عنها ويتوصل إليه حالياً من نهاية شارع الخليفة المتفرع من ميدان جامع بن طولون، راجع: د. حسن الباشا، موسوعة العمارة، مجـ١، ص٣١٤، د. مصطفى شيحة، الآثار الإسلامية، ص٣٤٦، د. حسنى نويصر، العمارة الإسلامية في مصر (عصر الأيوبيين والمماليك) مكتبة زهراء الشرق، ص٩٦.

١٢٥٠م[١] والتى تبلغ مساحته ٩٦,٠٤م٢[٢] شكل (٤) هذا إلى جانب بعض المآذن المختلفة مثل مئذنة المشهد الحسينى[٣] ومئذنة زاوية الهنود[٤] والتى تبلغ مساحتها ٣٤٧,٩٠م٢[٥] ومشهد الثعالبة[٦] الذى تبلغ مساحته ٣٣,١٣م٢ [٧]

مما سبق يتضح أن الظروف التى عاشتها الدولة الأيوبية انعكست على المنشآت المعمارية التى قاموا بإنشائها، فانصب اهتمامهم على المنشآت الحربية كما سبق أن ذكرنا اهتمامهم بعمارة الحصون والقلاع والأسوار والخنادق، أما العمارة الدينية فانصبت على الاهتمام بالمدارس (المدرسة المسجد) أو المسجد المدرسة، خاصة صلاح الدين الأيوبى للقضاء على المذهب الشيعى ونشر المذهب السنى فى جميع أنحاء البلاد، أضف إلى ذلك الاهتمام بالعمارة المدنية التى تمثلت فيما بناه الصالح نجم الدين أيوب مثل القصر الذى بناه بالروضة فقد أحاطه بسور مزود بستين برجاً، وكذلك بنى قنطرة على الخليج عرفت بقنطرة الخرق (ميدان باب الخلق)[٨]

---

(١) مصطفى شيحة، الآثار الإسلامية، ص٣٤٦، ذكر أن شجر الدر شيدت هذا الضريح لزوجها فى عام ٦٤٨هـ/١٢٥٠م ويحتل هذا الضريح قاعة شيخ المالكية فى تلك المدرسة أى أنه يقع فى شارع المعز لدين الله. راجع: توفيق أحمد عبد الجواد، تاريخ العمارة، ص٢٣٦، مصطفى شيحة، المرجع السابق، ص٢٤٢، المقريزى الخطط، جـ٢، ص ص٣٤٧-٣٧٥، د. أحمد فكرى، مساجد مصر ومدارسها، ص ص٤١-٤٤.

(٢) مركز تسجيل دراسة الآثار الإسلامية والقبطية بالقلعة، أثر رقم (١٦٩).

(٣) شيده الخليفة الفاطمى الفائز بنصر الله فى سنة ٥٤٩هـ/ ١١٥٤م، وقد جدد المشهد فى العصر الأيوبى وفى العصور التالية، ولم يتبق من قديمة غير جزء المئذنة القائمة فوق الباب الأخضر، والتى تحتفظ بلوحتين نقش عليها تاريخ إتمام البناء عام ٦٣٤هـ / ١٢٣٧م، راجع: د. أحمد فكرى، المرجع السابق، جـ٢، ص٣٨.

(٤) لم يشر المؤرخون إلى تاريخ هذه المئذنة، ولهذا نسبها بعض الكتاب إلى عصر المماليك وأرجعها البعض الآخر إلى العصر الأيوبى، هذا وقد سجلت مصلحة الآثار فى صفحة ٤ من فهرس الآثار الإسلامية بالقاهرة المشار إليها سابقاً لهذا الأثر ضمن آثار دولة المماليك البحرية، وأخذ كريسويل بهذا الرأى فى صفحتى ١٤٠ و ١٤١ من الجزء الثانى من العمارة الإسلامية فى مصر، أما (هوتكور) و (فييت) فقد رجحا تاريخها للعصر الأيوبى فى كتاب مساجد القاهرة، جـ١، ص٢٨٦.
- Wiet (G) et Hautecocut (Lowis). Les Mosquees du caire. 2 vols. paris. leroux. 1932.
عن د. أحمد فكرى، مساجد القاهرة، ص٤٤.

(٥) مركز تسجيل دراسة الآثار الإسلامية والقبطية بالقلعة، أثر رقم (٢٣٧).

(٦) ذكر المقريزى أن الأمير الكبير الشريف فخر الدين أبو النصر إسماعيل بن حصن الدولة فخر الدين ثعلب بناه عام ٦١٢هـ / ١٢١٥م مدرسة بالقاهرة سميت بالمدرسة الشريفية، وقد عثر على لوحة مثبتة على باب بناء بالقرب من مشهد الإمام الشافعى كتب عليها بالخط النسخى نص جاء فيه "أمر بإنشاء هذه التربة المباركة لنفسه الشريف... أبو منصور إسماعيل بن ... ثعلب... وكان الفراغ منها فى رجب سنة ثالث عشرة وستمائة. راجع: المقريزى، الخطط، جـ٢، ص ص٣٧٣-٣٧٤، د. أحمد فكرى، مساجد القاهرة، ص ص٣٦-٣٧.

(٧) مركز تسجيل دراسة الآثار الإسلامية والقبطية بالقلعة، أثر رقم (٢٨٢).

(٨) أيمن فؤاد سيد، التطور العمرانى، ص٣٢.

العمارة فى عصر المماليك البحرية:

ليس من الأمانة التاريخية أن نقول بأن عصر المماليك كان عصر الدماء والسلب والنهب، إذ يقتضى الإنصاف منا أن نعترف بفضل هؤلاء الحكام على حركة الثقافة والعلم التى ازدهرت فى عهدهم بدرجة لم يبلغها عصر آخر من عصور مصر الإسلامية.

هذا وقد شيد المماليك مثلهم مثل الأيوبيين مختلف أنواع العمائر من دينية ومدنية وحربية[1] والشيء الذى يجب أن نعيه بأذهاننا هو أن حب سلاطين المماليك لتخليد ذكرهم من خلال تلك المنشآت المعمارية دفعت أمراءهم ومماليكهم إلى اقتفاء أثرهم لتخلد ذكرهم آثارهم الباقية وعمائرهم المنعوتة على ألقابهم[2] فمن حيث العمائر الدينية أُسست المساجد للصلاة والمدارس للتعليم العالى، والخانقاوات للصوفية، وفى مجال العمائر المدنية أُنشئت الأسبلة وفوقها الكتاتيب، وأُنشئت البيمارستانات لعلاج المرضى وشُيدت الوكالات والخانات والأسواق والقصور[3] وربما أن السلاطين وأمراء دولة المماليك البحرية والجركسية قد أنشأوا تلك العمائر تعبيراً عن إمكاناتهم العظيمة، أو رمزاً لتنافسهم فى البناء والإنشاء والتشييد، وربما إشباعاً لهوايتهم وتلبية لرغباتهم، وما زالت آثار هذه الأبنية باقية إلى اليوم متناثرة بأحياء وأخطاط مدينة القاهرة وغيرها من المدن سواء بداخل مصر أم بخارجها، تشهد بعظمة دولة المماليك وتقدمهم الحضارى[4] وقد سار المماليك على نهج الأيوبيين فى تدعيم المذهب السُنى، وأكثروا من تشييد وإقامة المدارس وغيرها من المنشآت الدينية[5] ولسنا هنا بصدد الحديث عن كل منشأة على حدا سواء الوصف المعمارى أو زخارفها وأحجارها وغير ذلك من عناصر معمارية وزخرفية متعددة، فهذا قد تحدثت عنه كتب العمارة والفنون باستفاضة شديدة إلى جانب الرسائل العلمية المتعددة التى زخرت بها

---

(١) د. حسن الباشا، موسوعة العمارة والآثار والفنون ص٣١٨.

(٢) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص ص ٨٠-٣٩٧، المقريزى، السلوك، جـ٢، ق١، ص ص ١٣١-١٩٩، ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ١٠، حاشية(٢)، ص٧٥، حسن عبد الوهاب، تاريخ المساجد الأثرية، جـ١، ص ص١٣٦-١٤٣.

(٣) د. سعد زغلول عبد الحميد، العمارة والفنون فى دولة الإسلام، الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية سنة ١٩٨٦م، ص٤٦٥، زكى محمد حسن، فنون الإسلام، جـ ١، دار الرائد العربى، القاهرة بيروت، ص٧٢، حسن الباشا، موسوعة العمارة والآثار، ص٣١٨.

(٤) د. سامى أحمد عبد الحليم، الحجر المشهر حلية معمارية بمنشآت المماليك فى القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٤م، ص ص ٩-١٠.

(٥) بالرغم من زيادة عدد المدارس خلال هذا العصر، فإنه لم توجد سياسة تعليمية للدولة أو للسلاطين وكانت الدوافع الدينية والسياسية هى الدافع لإنشاء المدارس والمكاتب والمساجد التى قامت أحياناً بوظيفة المدارس. راجع: د. محمد حمزة إسماعيل الحداد، السلطان المنصور قلاوون، ط١، سنة ١٩٩٣م، مكتبة مدبولى، ص٤٦.

مكتبات الجامعات المختلفة، ولكننا سوف يقتصر حديثنا هنا عن المنشآة ومساحتها التى ربما بل من المرجح أنها تأثرت بحدوث الأزمات الاقتصادية، وتاريخ المنشآة، وهل هى من إيوان واحد أو عده أواوين إلى جانب نصها التأسيسى الذى يوضح لنا هل هذه المنشآة أنشئت وقت حدوث أزمة اقتصادية أو أن افتتاح المنشآة تم بعد حدوث أو انتهاء الأزمة، أو أن الأمراء والسلاطين كانوا لا يتأثرون بحدوث الأزمة فيفعلوا ما يحلو لهم، وهو ما سوف نحاول إثباته، وهل الجزء الأكبر من المنشآت للسلاطين أمر الأمراء؟

أولاً: المنشآت الدينية: المدارس:

تعددت المدارس وتنوعت فى عصر المماليك البحرية، فقد أنشأ السلطان الظاهر بيبرس المدرسة الظاهرية بالنحاسين ٦٦٠-٦٦٢هـ / ١٢٦٢-١٢٦٣م[١] ولم يتبق من مساحتها الأن إلا ٥٥م٢[٢] ومن أكبر وأضخم المجموعات المعمارية ذات الأغراض الوظيفية المتعددة مجموعة المنصور قلاوون التى توجد فى شارع المعز لدين الله بحي الجمالية بالقاهرة وشيدت عام ٦٨٣هـ / ١٢٨٤م[٣] وتتكون من مدرسة وقبة وضريح ومكتب السبيل وبيمارستان[٤] وكانت مساحة المدرسة ١٣٧٥م٢[٥] ومن المجموعات المعمارية التى وصلتنا من عصر المماليك البحرية المجموعة التى شيدها الملك الناصر محمد بن قلاوون وتعرف باسم المدرسة الناصرية ٦٩٥-٧٠٣هـ / ١٢٩٥-١٣٠٤م[٦] وتتكون تلك المجموعة من مدرسة وقبة (ضريحاً) ومسجداً، هذا ويشير النص التأسيسى أعلى الواجهة الرئيسية أن السلطان الناصر محمد أنشأ هذه القبة والمدرسة سنة

---

(1) Creswell. the origin of the cruciform plan of cairo in madrases (B. I. F. A. O) . XXI P35.

(٢) د. حسنى محمد نويصر، العمارة الإسلامية فى مصر عصر الأيوبيين والمماليك، مكتبة زهراء الشرق، ص١٢٥.

(٣) لمزيد من التفاصيل عن عمائر السلطان قلاوون الباقية بمدينة القاهرة، أنظر: محمد حمزة، المرجع السابق، ص١٠٧ إلى ص١٨٢.

(٤) شرع الأمير سيف الدين قلاوون الألفى الصالحى فى بنائها قبل أن يتولى الملك عام ٦٧٨هـ / ١٢٧٩، ثم أكمل عمارتها وزخرفتها بعد أن تولى سلطنة مصر، لأن جميع ألقابه الملكية المدونة بأعلى حوائطها من الخارج والداخل بتاريخ ٦٧٨هـ / ١٢٧٩م، وذكر بيبرس المنصورى أن الأشرف خليل أكمل البيمارستان المنصورى والقبة ومكتب السبيل بالقاهرة عام ٦٨٣هـ / ١٢٨٤م، ودفن فى الضريح الملحق بهذه المجموعة وليس فى ضريح والدته، راجع: منى محمد بدر، أثر الفن السلجوقى على الحضارة والفن فى العصرين الأيوبى والمملوكى فى مصر، رسالة دكتوراه، كلية الآثار، جامعة القاهرة سنة ١٩٩١م، حاشية(٣) ص٤٣٧ عنها أنظر: المقريزى، السلوك، جـ١، ق٣، ص ص ٧١٦-٧١٧، المقريزى، الخطط، جـ٢، ص ص ٤٠٦-٤٠٧، ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٧، هامش (٢) ص ص٣٢٥-٣٢٦.
-Saladin (H) Manual D'Art Musulman.. P110.

(٥) منظمة العواصم والمدن الإسلامية، ص٩٤.

(6) Creswell. the origin of the cruciform. P39.

٦٩٥هـ / ١٢٩٥م بينما تشير اللوحة التأسيسية أعلى المدخل الرئيسي إلى تاريخ سنة ٦٩٨هـ / ١٢٩٨-١٢٩٩م، والواقع أن الذى بدأ فى إنشاء هذه المدرسة هو الملك العادل زين الدين كتبغا الذى تولى حكم مصر بعد فترة حكم الناصر محمد الأولى، ورفع بناءها حتى الطراز المذهب بالواجهة[١] وفى عام ٦٩٨هـ / ١٢٩٨-١٢٩٩م عاد الناصر محمد إلى السلطنة مرة ثانية فاشترى القبة والمدرسة وأكمل البناء سنة ٧٠٣هـ / ١٣٠٤م[٢] وتتكون هذه المدرسة من صحن أوسط تتعامد عليه أربعة إيوانات[٣]، ومن الملاحظ أن هذه المجموعة بدأت عمارتها فى ظل الأزمة الاقتصادية التى حدثت فى عهد زين الدين كتبغا والتى استمرت حتى بعد وفاته، ولم يكمل بناء هذه المدرسة بسبب الأزمة الاقتصادية التى اجتاحت البلاد فى عهده وأثرت على جميع مناحى الحياة هذا إلى جانب أنه قُتل فلم يتم البناء فى عهده فأكملها الناصر محمد لذلك ذُكر تاريخين مختلفين فى تاريخ الإنشاء، ومن المجموعات المعمارية الضخمة التى أُنشئت لسلاطين المماليك البحرية مدرسة السلطان الناصر حسن التى شيدها بين عامى ٧٥٧-٧٦٤هـ / ١٣٥٦-١٣٦٢م، وقيل عنها أنها مسجد أيضاً وكان موقع المدرسة قديماً باسم سوق الخيل، وهى الأن تقع تجاه قلعة الجبل فيما بين القلعة وبركة الفيل[٤].

وكانت هذه المدرسة تتكون من صحن كبير يحيط به أربع إيوانات أكبرها إيوان القبلة، وهي المدرسة ذات النموذج المثالي شكل (٥) وخصصت أواوينها لتدريس فقه المذاهب الأربعة هذا وقد بلغت مساحتها ٧٢٠٠م٢[٥] وهي تعتبر من أجمل العمائر المملوكية التي قال عنها المقريزي: "أنها من أعظم المعابد في الإسلام"[٦]، وقد توفى السلطان حسن عام ٧٦٤هـ/١٣٦٢م قبل أن

---

(١) عادل شريف علام، النصوص التأسيسية على العمائر الدينية المملوكية الباقية بمدينة القاهرة، رسالة دكتوراه، كلية الآداب بسوهاج، جامعة أسيوط، سنة ١٩٩٥م، ص٢٠٠.

(٢) المقريزى، السلوك، جـ١، ق٣، ص٩٥١، السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص١٤٥، السخاوى، الذيل الرفيع على الأصر، ص٤٩٥، المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٣٨٢.

(٣) محمد حمزة إسماعيل الحداد، بحوث ودراسات فى العمارة الإسلامية (الكتاب الأول) دار القاهرة، ط٢، ص٢٢٢.

(٤) هذه البركة فيما بين مصر والقاهرة وهى كبيرة جداً ولم يكن لها بنيان إلى بعد أن بنى جوهر القائد مدينة القاهرة وعمر الناس حول بركة الفيل بعد الستمائة حتى صارت مساكنها من أجمل مساكن القاهرة، راجع : المقريزى، الخطط، جـ٢، ص ص١٦١-١٦٢.

(٥) منظمة العواصم والمدن الإسلامية، أسس التصميم المعماري والتخطيط الحضري في العصور الإسلامية المختلفة (مركز إحياء تراث العمارة الإسلامية، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، ص١٢٣، وقد ذكر د.حسني نويصر: أن مساحة المدرسة (المسجد) هي ٧٩٠٦م٢، راجع: د. حسني نويصر، العمارة الإسلامية، ص٢٠٥، حسن عبد الوهاب، تاريخ المساجد الأثرية، جـ١، ص ص ١٦٠-١٦٤.

(٦) المقريزي، الخطط، جـ٢، ص٩٢.

تكتمل[١] وقد أكمل بشير أغا الجمدار بعض الأبنية التي لم تكمل بتلك المدرسة[٢] ولم تكمل بعض زخارف الواجهة إلى الآن[٣]، هذا ومن كثرة النفقات على هذا البناء الضخم[٤] من كـــثرة مـــا صرف عليه[٥].

نعم هذا حدث حقاً فرغم أن هناك جزء كبير جداً من هذا البناء تم في عهد السلطان حســـن إلا أنه لم يكمل هذا البناء، هذا إن دل فإنه يدل على حدوث أزمة اقتصادية وذلك لأن هذا البناء بدأ فيه عام ٧٥٧هـ/١٣٥٦م، واستمر العمل فيه ثلاث سنوات[٦] ومات السلطان حسن قبـــل أن يتم تشييد هذا الصرح الضخم، وقد تم الانتهاء منه عام ٧٦٤هـ/١٣٦٣م، فلم يكن الســـلطان حسن قادر على إتمام هذا البناء بسبب كثرة الإنفاق عليه، وفي هذا الوقت كانت البلاد تئن مـــن وطأة حدوث الأزمات الاقتصادية المتكررة وما تحدثه من مجاعات وأوبئة وارتفـــاع في الأســـعار والغلاء، إلى جانب الضرائب المختلفة التي كانت تؤخذ من الشعب وقـــوت الفلاحـــين وعامـــة الناس، فما أطول السبع سنوات التي شيد فيها هذا البناء الضخم فهي مدة ليست بالقليلة، فمـــا الداعي إذن أن يقول المقريزي أن سلطان مصر خائف من أن يقول أحـــداً عليـــه أنـــه لم يكـــن باستطاعته إتمام هذا الصرح العظيم الضخم.

ومن المدارس الأخرى التي أُنشئت في ظل حدوث الأزمات الاقتصادية مدرسة "تتر الحجازيـــــة" ٧٦١هـ/١٣٥٩م، أنشأها الست خوند تتر الحجازية ابنة السلطان الملك الناصر محمد زوجـــة الأمير بكتمر الحجازي[٧] وكانت تقع برحبة باب العيد[٨] وتتكون هذه المدرسة من صحن وثلاث إيوانات[٩] وتبلغ مساحتها ٧٣٢,٨٨م٢[١٠]، شكل (٦) ويشير النص التأسيسي إلى أن الفـــراغ

---

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص ٥٦١، محمود أحمد، بيان تاريخي عن مسجد السلطان حسن وشرح مميزاته الفنيـة، مطبعة وزارة الأوقاف سنة ١٩٣٥م، ص ٨، د. كمال الدين سامح، العمارة الإسلامية في مصر، ص ٤٣.

(٢) ابن إياس، المصدر السابق، نفس الجزء الصفحة.

(٣) محمود أحمد، المرجع السابق، ص ٨.

(٤) المقريزي، الخطط، جـ٢، ص ٣١٦.

(٥) المقريزي، المصدر السابق، ص ٣١٦، النابلسي، الحقيقة والمجاز، ص ٢١٦.

(٦) ابن حبيب، تذكرة النبيه، جـ٣، ص ٢٠٩.

(٧) المقريزي، الخطط، جـ٢، ص ص ٣٨٢-٣٨٣.

(٨) رحبة باب العيد كان أولها من باب الريح أحد أبواب القصر هدمه جمال الدين الأستادار سنة ٨١١هـ/١٤٠٩م، وكـــانت رحبة عظيمة في الطول والاتساع، راجع: المقريزي، الخطط، جـ٢، ص٤٧

(9) Hautecoeur et wiet, les mosquees du Caire. 2 Tomes. Paris 1932, p. 268

(١٠) مركز تسجيل دراسة الآثار الإسلامية والقبطية بالقلعة، أثر رقم (٣٦).

من هذه المدرسة كان عام ٧٦١هـ/١٣٦٠م[1]، هذا إلى جانب مدرسة أم السلطان شعبان ٧٧٠هـ/١٣٦٨م، فقد شيدها بركة خاتون بنت عبد الله أم السلطان شعبان بن حسين[2] وتقع خارج باب زويلة[3] في شارع باب الوزير عن يمين الذاهب إليه قاصداً قلعة الجبل[4] وتتكون هذه المدرسة من صحن وأربع إيوانات[5] وتبلغ مساحتها نحو ٩٥٠م٢[6]، شكل (٧) ويشير النص التأسيسي الوارد بالمدرسة على أن السلطان الأشرف شعبان هو الذي أنشأ هذه المدرسة لوالدته سنة ٧٧٠هـ/١٣٦٨م، ولكن المصادر التاريخية ذكرت أن هذه المدرسة أنشأتها خوند بركة وأن كتابة اسم ولدها على المدرسة ما هو إلا تعظيماً ووفاءاً لولدها السلطان[7] هذا وقد ذكر المقريزي أن تاريخ إنشاء هذه المدرسة هو ٧٧١هـ/١٣٦٩م، فربما تكون سنة ٧٧٠هـ هي تاريخ البداية في عمارة هذه المدرسة، وربما يكون تاريخ عام ٧٧١هـ هو تاريخ إقامة الصلاة بالمدرسة[8]، ويمكن القول أن هاتين المدرستين أُنشئت كلا منهما في ظل أزمتين اقتصاديتين حدثت إحداهما عام ٧٦١هـ والأخرى عام ٧٧٠هـ وإحداهما لابنة سلطان والأخرى لوالدة سلطان، واختلفت مساحات تلك المدارس عن سابقتها من مدارس أخرى ربما تكون الأزمات الاقتصادية أثرت على صغر المساحة في نهاية العصر المملوكي البحري، ولكن نرجع ونذكر مرة أخرى أن هؤلاء السلاطين أو أبنائهم أو ذويهم لم يعبأوا بأموال الشعب وظلوا هم يعيشون في أبراج عاجية لا يدركوا مدى سوء الأحوال التي يعاني منها الشعب في ظل حدوث الأزمة الاقتصادية، فيهتمون بإنشاء العمائر وصناعة التحف وغير ذلك من حياة يملؤها البذخ والترف.

أما عن المدارس التي أنشأها الأمراء والوزراء اللذين كانت لهم اليد العليا في الدولة فكانت كثيرة ومتعددة فمنها المدرسة القراسنقرية والتي شيدها الأمير شمس الدين قراسنقر المنصوري نائب السلطنة في عهد الناصر محمد بن قلاوون ٧٠٠هـ/١٣٠٠م، وبلغت مساحتها

---

(١) عادل شريف، النصوص التأسيسية، ص ٢٠٧.

(٢) المقريزي، الخطط، جـ ١، ص ص ٣٩٩-٤٠٠.

(٣) تقع هذه المدرسة حالياً بشارع التبانة الذي كان يواجه باب زويلة الذي كان في سور القائد جوهر وقد هدم، ويعلو الباب منذنتي جامع المؤيد شيخ ويسميه الناس باب المتولي. راجع: المقريزي، الخطط، جـ١، ص ٣٨٠.

(٤) منظمة العواصم والمدن الإسلامية، ص ١٣٢.

(٥) المقريزي، الخطط، جـ٢، ص ٣٩٩، عادل شريف، المرجع السابق، ص ٢١٤.

(٦) منظمة العواصم والمدن الإسلامية، ص ١٣٢.

(٧) عادل شريف، المرجع السابق، ص ٢١٢.

(٨) المقريزي، الخطط، جـ ٢، ص ٣٩٩، عادل شريف، المرجع نفسه، ص ٢١٤.

١٥٩٦,٥٧م٢[١] وشيد إلى جانب المدرسة ضريحاً ومسجداً وكتاباً وسبيلاً[٢]، وفي هذا العام ٧٠٠هـ هاجم غازان ملك التتار بلاد الشام، فجمع الناصر محمد أمراؤه وشكى لهم أنه لا يوجد درهم ولا دينار في خزانة بيت المال وهو يريد أن يخرج لغازان خان ليهاجمه وهو لا يجد مالاً ينفق به على الجيش[٣] فأشار عليه الأمراء بأن يأخذوا الأموال من المباشرين وأعيان الناس والتجار[٤] وكان من نتيجة جباية الأموال أن نزل بالناس ضرر عظيم[٥] وجمعوا من ذلك مالاً كثيراً[٦] أثرت على ظروف الحياة الاقتصادية في البلد.

هذا يتناقض مع ذاك فمن أين أنفق سنقر المنصوري على عمارته وكانت خزانة الدولة خاوية والسلطان يريد مهاجمة التتار.. ربما كان الأمير قراسنقر هو المتحكم في كل شيء لأنه هو نائب السلطنة ويريد أن يظهر بمظهر كبار رجال الدولة لذلك ظهرت هذه المجموعة المعمارية له، وفي عام ٧٢٥هـ/١٣٢٤م أنشأ الأمير أحمد بن أقوش العزيزي المهمندار، نقيب الجيوش، مدرسة أطلق عليها المدرسة المهمندارية، جعلها لتدريس المذهب الحنفي وأنشأ إلى جانبها خانقاة إلى جانب القيسارية والربع وقبة للدفن، وتقع هذه المدرسة في شارع باب الوزير[٧].

وفي عام ٧٣٠هـ/١٣٢٩م أنشأ الوزير علاء الدين مغلطاي الجمالي مدرسة سماها المقريزي المدرسة الجمالية، والتي كانت تقع بجوار درب راشد من القاهرة[٨] كما أنشأ خانقاة للصوفية كانت تضم مكتباً لتعليم الأيتام، كما كانت تضم ضريحاً دُفن فيه المُنشئ عام ٧٣٢هـ/١٣٣١م[٩]، وهناك مدرسة الأمير أقبغا عبد الواحد وهو من أمراء الناصر محمد بن قلاوون، وكان بداية العمل في هذه المدرسة عام ٧٣٤هـ/١٣٣٤م حسب ما أشارت إليه اللوحة التأسيسية أعلى المدخل الرئيسي، أما تاريخ الفراغ من هذه المدرسة فقد ورد بالنص

---

(١) مركز تسجيل الآثار الإسلامية والقبطية بالقلعة، أثر رقم (٣١).

(٢) المقريزي، الخطط، جـ٢، ص ٣٨٨.

(٣) بيبرس المنصوري، زبدة الفكرة، تحقيق: د./ زبيدة عطا، جـ٩، ص ٣٣٤.

(٤) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ، ق١، ص ٤٠٩.

(٥) المقريزي، السلوك، جـ١، ق٣، ص ٩٠٧.

(٦) المصدر نفسة، ص ٨٩٩.

(٧) المصدر نفسة ، ص ٣٩٩.

(٨) هذه المدرسة كان يسكنها كبار الفقهاء ولكنها خربت وصارت منزلاً يسكنها أخلاط الناس ممن ينتسب إلى اسم الفقه. راجع: المقريزي، الخطط، جـ٢، ص ص ٣٩٢-٣٩٣.

(٩) المقريزي، المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة، منى بدر، المرجع السابق، ص ٤٤٢.

التأسيسي بقطب القبة، والنص التأسيسي بمنارة المدرسة عام ٧٤٠هـ/١٣٤٠م[١] وهذا مطابقاً لما ذكره المقريزي، وابن تغري بردي أله في عام ٧٤٠هـ/١٣٤٠م فرغت مدرسة الأمير أقبغا عبد الواحد من البناء[٢] وهذه المدرسة عبارة عن صحن وإيوانين، ولم يبق الأن للمدرسة إلا بابان يفتح على القبة والباقي من المدرسة القديمة الأن هو مدخلها، ووجهة القبة ومحرابها ومحراب المدرسة والمنارة، وتدل الأجزاء الباقية من المدرسة على ما كانت تحفل به من النقوش والزخارف البديعة والدقيقة الصنع وعلى مبلغ ما صرف عليها من أموال[٣] وتبلغ مساحة هذه المدرسة ١٨٧م٢[٤]، وفي عام ٧٤٦هـ/١٣٤٥م، أنشأ ناظر الذخيرة المعروف بشمس الدين شاكر بن غزيل المعروف بابن البقارين المدرسة البقرية، وهو كان قبطياً وأسلم وتولى ناظراً للذخيرة في عهد الناصر محمد بن قلاوون، وتوفي عام ٧٧٦هـ/١٣٧٥م، ودفن بمدرسته هذه، وهي تقع بحارة العطوف[٥] وتتكون هذه المدرسة من صحن وإيوان واحد شكل (٨)، وفي عام ٧٤٨هـ/١٣٤٧م أنشأ الأمير قطلوبغا الذهبي الذي كان معاصراً للسلطان حسن[٦] مدرسة وتتكون هذه المدرسة من صحن وإيوان واحد[٧] شكل (٩) وتبلغ مساحة هذه المدرسة ١٢٧,٦١م٢[٨] ويشير النص التأسيسي إلى أنه تم إنشاء هذه المدرسة في شهر محرم ٧٤٨هـ/أبريل ١٣٤٧م[٩] وفي شهر ربيع الآخر ٧٥٧هـ/أبريل ١٣٥٦م أنشأ الأمير سيف الدين صرغتمش أحد مماليك الناصر محمد بن قلاوون، مدرسة وتعرف الأن بجامع الخضيري قرب مسجد ابن طولون[١٠] وهي تتكون من صحن وأربع إيوانات، وتبلغ مساحتها ٢٥٠٥,٨٨٩م٢[١١]، وقد اختلف المؤرخون في تاريخ ابتداء هذه

---

(١) أخطأ المقريزي وذكر أن تاريخ إنشاء المدرسة سنة ٧٣٨هـ/١٣٣٧-١٣٣٨م. راجع: المقريزي، السلوك، جـ٢، ق٢، ص٤٥٥، نقلاً عن: عادل شريف، النصوص التأسيسية، ص ٢٠٣، حسن عبد الوهاب، المساجد الأثرية، جـ١، ص ٥٨.

(٢) المقريزي، السلوك، جـ٢، ق٢، ص ٤٨٨، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ ٩، ص ١٤٣.

(٣) د. سعاد ماهر، مساجد مصر، جـ ١، ص ص ٢٠٢-٢٠٣.

(٤) مركز تسجيل دراسة الآثار الإسلامية والقبطية، أثر رقم (٢٤٢).

(٥) حارة العطوف تنسب هذه الحارة إلى طائفة من طوائف العسكر يقال لها العطوفية، وهي منسوبة إلى أحد خدم القصر وهو عطوف غلام الطويلة، وكان قد خدم ست الملك أخت الحاكم بأمر الله. راجع: المقريزي، الخطط، جـ ٢، ص ص ١٣-١٤.

(٦) المقريزي، السلوك، جـ ٣، ق ١، ص ص ٨٣٩-٨٤١.

(٧) المصدر نفسه، ص ٨٤١.

(٨) مركز دراسة الآثار الإسلامية والقبطية بالقلعة، أثر رقم (٢٤٢).

(٩) عادل شريف، النصوص التأسيسية، ص ٢٠٥.

(١٠) ابن إياس، بدائع الزهور، جـ ١، ق ١، ص ٥٥٥، السخاوي، الذيل الرفيع على الأصر، ص ٤٩٣.

(١١) حسن جودة القصاص، مدرسة صرغتمش، ص ٤١.

المدرسة[1] أما تاريخ الفراغ من المدرسة فورد بالنص التأسيسي في شهر ربيع الآخر سنة٧٥٧هـ/أبريل سنة ١٣٥٦م[2] وهذه المدرسة ذكر أنها مجموعة معمارية[3] شكل (١٠) متعددة الأغراض الوظيفية، فالوثيقة تنص على وجود مدرسة للمذهب الحنفي.. وجامع تقام فيه الصلوات.. والبيوت السفلية والعلوية بالمدرسة المذكورة برسم الفقهاء وأرباب الوظائف بالمدرسة وفسقية لخزن المياه.. والمكان بدهليز المدرسة برسم مكتب السبيل[4]، وفي عام ٧٦٣هـ/١٣٦١م أنشأ الأمير متقال[5] مدرسة تقع بخط بين القصرين[6] وهي من المدارس المعلقة وتتكون من صحن مربع تحيط به أربع إيوانات[7] وتبلغ مساحة تلك المدرسة ٤٠٢,٨٩م٢[8] وتشير اللوحة التأسيسية بالمدرسة إلى أن الأمير متقال أنشأ مدرسة ولم يرد باللوحة التأسيسية تاريخ الإنشاء أو تاريخ الفراغ، ولكن ورد باللوحة التأسيسية وظيفة من أنشأ هذه المنشأة وهو مقدم المماليك، وقد تولى الأمير متقال هذه الوظيفة بين سنتي ٧٦٣-٧٧٦هـ/١٣٦١-١٣٧٥م، وعلى هذا فيمكن تأريخ المدرسة ما بين سنتي ٧٦٣-٧٧٦هـ/١٣٦١-١٣٧٥م[9]، وقد أنشأ الأمير ألجاي اليوسفي مدرسة عام ٧٧٤هـ/١٣٧٢-١٣٧٣م، وتتكون هذه المدرسة من صحن تتعامد عليه أربعة إيوانات،

---

(١) ذكر المقريزي أن تاريخ ابتداء بناء المدرسة كان يوم الخميس شهر رمضان سنة ٧٥٦هـ/سبتمبر سنة ١٣٥٥م، أما ابن إياس فذكر أنه ابتدأ في بناء مدرسته في سنة ٧٥٥هـ/١٣٥٤م. راجع: المقريزي، السلوك، جـ ٣، ق ١، ص ٢٢، ابن إياس، بدائع الزهور، جـ ١، ق ١، ص ٥٥٥.

(٢) عادل شريف، النصوص التأسيسية، ص ٢٠٧، هناك رأي أنه ابتدئ في عمارة مدرسة صرغتمش في رمضان سنة ٧٥٦هـ وتم الانتهاء منها في جمادي الأول عام ٧٥٧هـ، راجع: السيوطي، حسن المحاضرة، جـ ٢، ص ١٤٦، وكان المقريزي له نفس الرأي في أن الانتهاء من بناء تلك المدرسة كان في جمادي الأول سنة ٧٥٧هـ/مايو ١٣٥٦م. راجع: المقريزي، السلوك، جـ ٣، ق ١، ص ٢٨.

(٣) وثيقة صرغتمش رقم ٣١٩٥ بوزارة الأوقاف نشرها حسن جوده القصاص في رسالته للماجستير، راجع: حسن جوده القصاص، المدرسة الصرغتمشية، دراسة آثرية معمارية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، سنة ١٩٧٣، ملحق(١)، ص١٤٧.

(٤) المرجع نفسه، الوثيقة ص ص ١٤٩-١٥٧.

(٥) الأمير متقال بن عبد الله الحبشي الملقب سابق أحد النجباء من الحبشة تقدم حتى صار من مقدم المماليك في دولة الأشرف شعبان بن حسين أي عنده، ت سنة ٧٧٦هـ/١٣٧٤-١٣٧٥م. راجع: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ١١، ص١٣٥.

(٦) المقريزي، الخطط، جـ٢، ص ص ٣٨٢-٣٨٣.

(٧) المصدر نفسه، ص٣٩٣.

(٨) مركز تسجيل دراسة الآثار الإسلامية والقبطية بالقلعة، أثر رقم (٤٥).

(٩) أخطأ علي مبارك وذكر أن تاريخ المدرسة عام ٧٦٠هـ/١٣٥٩م، راجع: على مبارك، الخطط التوفيقية، جـ٢، ص ١٣، عادل شريف، المرجع السابق، ص ٢١٠.

شكل(١١)، وتبلغ مساحة هذه المدرسة ٣٤٠٠م٢[١] وهذه المدرسة تجمع بين وظيفتي المدرسة والمسجد الجامع.[٢]

مما سبق يتضح أن من خلال إنشاء المدارس المختلفة ونصوصها التأسيسية نجد عليها تزايد نفوذ الأمراء والوزراء وأتابك العسكر بصورة مبالغ فيها وتضاءل نفوذ السلاطين والملوك حيث احتلت أسماء وألقاب الأمراء والوزراء مكان الصدارة، وظهرت أيضاً أسماء قضاة ومقدمين للعسكر.. ما كان لها أن تظهر لولا ضعف شخصية السلاطين.. وهذا ما بدا واضحاً في الصفحات السابقة، هذا إلى جانب ما بدا واضحاً في الاختلاف الشديد بين مساحات مدارس السلاطين التي كانت من الفخامة والضخامة والتي كانت سبباً في حدوث الأزمة الاقتصادية كمدرسة السلطان حسن، وإمكانات الأمراء التي بدت بالمقارنة بمساحة مدارس السلاطين أنها صغيرة فجاءت مساحة مدارسهم صغيرة بالمقارنة بمنشآت السلاطين.

المساجد:

مما لا شك فيه أن سياسة المماليك من الإكثار من تشييد المدارس السابق الحديث عنها والمساجد التي سوف نتحدث عنها إنما ترجع إلى عدة عوامل متشابكة ومتداخلة، من أهمها حرص السلاطين والأمراء على الظهور في صورة حماة العقيدة الإسلامية السُنية والعاملين على نشرها وذلك لينسى لهم رعاياهم ماضيهم الذي ارتبط بالرق فضلاً عن اغتصابهم الحكم من سادقم الأيوبيين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، حرص المماليك وهم الغرباء بالنسبة للثقافة الإسلامية واللغة العربية ولاسيما بعد انتهاء الأخطار الخارجية الكبرى التي تمثلت في الصليبيين والمغول، والتي أتاحت الفرصة لسلاطين المماليك الأوائل أن ينتزعوا من رعاياهم ومن العالم الإسلامي أجمع اعترافاً بأنهم حماة الإسلام[٣]، فاهتم سلاطين وأمراء المماليك ببناء المساجد الجامعة التي تتكون من صحن أوسط تحيط به أربعة أروقة أكبرها وأعمقها رواق القبلة[٤]، وأهم المساجد التي أنشئت في العصر المملوكي هو مسجد السلطان الظاهر بيبرس ٦٦٥-٦٦٧هـ/١٢٦٦-١٢٦٩م والذي

---

(١) د. سعاد ماهر، مساجد مصر، جـ٣، ص٣١٧.

(٢) عادل شريف، المرجع السابق، ص٢١٧، ذكر المقريزي، ابن إياس، علي مبارك، أن المنشأة مدرسة، راجع: المقريزي، الخطط، جـ٢، ص٣٩٩، ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق٢، ص١٢٠، علي مبارك، الخطط التوفيقية، جـ٢، ص١٠٥.

(٣) محمد محمد أمين، الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، طـ١، القاهرة، سنة ١٩٨٠، ص ص٢٣٥-٢٣٦، سعيد عاشور، المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، ص١٤٣.

(٤) كمال الدين سامح، العمارة الإسلامية في مصر، ص ٣٧.

يقع بميدان الظاهر بالقاهرة[1]، شكل (١٢) وقيل أنه يشبه جامع ابن طولون في تخطيطه[2] وتبلغ مساحته حوالي ١٢٠٠٠م٢[3]، وللناصر محمد بن قلاوون جامعين أكبرهما بالقلعة ٧٣٤-٧٣٥هـ/١٣٣٤م والجامع الآخر بالنحاسين فهما على نظام المدرسة ذات الأربع أروقة[4]، وتبلغ مساحة جامع الناصر بالنحاسين ٧٨٣,٠٠م٢[5] أما مساحة مسجده بالقلعة فتبلغ ٣٥٩١م٢[6]، شكل (١٣)، ومن المساجد التي أُنشئت للأمراء جامع آل ملك الجوكندار الناصري، وهو أنشئ عام ٧١٩هـ/١٣١٩م كما ورد على النص التأسيسي[7] ويتكون من صحن وأربع إيوانات، وتبلغ مساحته ٣٣١,٦٥م٢[8] وفي عام ٧٣٠هـ/١٣٢٩-١٣٣٠م أنشأ الأمير قوصون الساقي عند الناصر محمد بن قلاوون الجامع الذي ينسب إليه بإسمه[9] وتبلغ مساحته ٤٦٧٢م٢[10] وهو يتبع نظام المساجد الجامعة أيضاً ويتكون من صحن وأربعة إيوانات (أروقة) والتي سادت في العصر المملوكي[11]، أما جامع الأمير ألماس الحاجب الذي كان يعمل حاجباً عند الناصر محمد فقد أنشئ عام ٧٢٩هـ/١٣٢٨-١٣٢٩م وتاريخ الفراغ من إنشائه كان عام ٧٣٠هـ/١٣٢٩-١٣٣٠م[12] ، وأنشأ الأمير بشتاك الناصري الذي كان يعمل كاتب السر عند الناصر محمد بن قلاوون، مسجده عام ٧٣٧هـ/١٣٣٦-١٣٣٧م[13] والذي بلغت مساحته حوالي ١٢٥١,٣٢م٢[14] ، وأنشأ الأمير الطنبغا المارداني الساقي عند الناصر محمد جامعه عام ٧٣٩هـ/١٣٣٩م واللوحة التأسيسية تشير إلى أن إنشاء الجامع سنة

---

(1) ذكر المقريزي أن هذا الجامع يقع خارج القاهرة بميدان قراقوش وكان هذا الميدان يقع خارج باب الفتوح، راجع: المقريزي، الخطط، جـ٢، ص ص١٩٧-١٩٨.

(٢) سعد زغلول عبد الحميد، العمارة والفنون في دولة الإسلام، ص٤٦٦.

(٣) منظمة العواصم والمدن الإسلامية، ص٨٩.

(٤) كمال الدين سامح، العمارة الإسلامية في مصر، ص٣٩.

(٥) مركز تسجيل دراسة الآثار الإسلامية والقبطية بالقلعة، أثر رقم (٤٤).

(٦) سعاد ماهر، مساجد مصر، جـ٣، ص١٣٥، منظمة العواصم الإسلامية، ص١٠٥.

(٧) عادل شريف، النصوص التأسيسية، ص١١٧، ص ص٢٧٠-٢٧١.

(٨) مركز تسجيل دراسة الآثار الإسلامية والقبطية بالقلعة أثر رقم (٢٤).

(٩) ذكر المقريزى أن الأمير قوصون ابتدأ فى عمارة هذا الجامع سنة ٧٣٠هـ / ١٣٢٩-١٣٣٠م، وأقيمت أول خطبة فيه يوم الجمعة ١١ رمضان ٧٣٠هـ / ١٣٢٩-١٣٣٠م، راجع: المقريزى، الخطط، جـ٢، ص ص٣٠٧-٣٠٨، المقريزى، السلوك، جـ٢، ق٢، ص٣٢٠ عن عادل شريف، النصوص التأسيسة، ص٢٧٢.

(١٠) شاهنده كريم، مساجد وجوامع أمراء الناصر محمد، ص١٢٦.

(11) Houteceerur et wiet: Les mosquees du Cairo, P263.

(١٢) زكى حسن، فنون الإسلام، ص٨٤.

(١٣) حسن عبد الوهاب، تاريخ المساجد الأثرية، ص١٤٣.

(١٤) مركز تسجيل دراسة الآثار الإسلامية والقبطية بالقلعة، أثر رقم (٢٠٥).

٧٣٩هـ/١٣٣٩م واللوحة التأسيسية تشير إلى أن إنشاء الجامع سنة ٧٣٩هـ/١٣٣٨-١٣٣٩م، أما تاريخ الفراغ منه فقد ورد باللوحة التأسيسية أعلى المدخل الشمالي للجامع في شهر رمضان سنة ٧٤٠هـ/مارس سنة ١٣٤٠م(١) وهو عبارة عن صحن وأربعة أروقة(٢) وتبلغ مساحته حوالي ٤٥٠م٢(٣) وتعددت وكثرت المساجد في عصر المماليك البحرية بصورة واضحة ومبالغ فيها خاصة أنها كانت للأمراء ومنها على سبيل المثال لا الحصر، جامع أصلم السلحدار ٧٤٦هـ/ ١٣٤٤-١٣٤٥(٤) وتبلغ مساحته حوالى ٥٩٣,٨٢م٢(٥) وجامع آق سنقر الناصرى٧٤٨هـ/١٣٤٦-١٣٤٧م(٦) وتبلغ مساحته حوالي ٢٧٠٧,٨٢م٢(٧) وكلاهما من مماليك الناصر محمد بن قلاوون أما جامع الأمير شيخو(٨) الذي أنشئ أثناء الأزمة الاقتصادية التي حدثت عام ٧٤٩هـ/١٣٤٨م والذي استمر حتى عام ٧٥١-٧٥٢هـ/١٣٤٩-١٣٥٠م وحدوث الاضطراب الاقتصادي الرهيب الذي حدث في تلك الأعوام، نجد أن الأمير شيخو ينشئ مسجداً وذكر على النص التأسيسي لهذا الجامع أن الفراغ منه كان في شهر رمضان المعظم سنة خمسين وسبعمائة نوفمير ١٣٤٩(٩) ولم يرد بالنص التأسيسي تاريخ إنشاء الجامع(١٠) وتبلغ مساحة هذا الجامع حوالي ١٥٧٩,٢٣م٢(١١) شكل (١٤).

---

(١) حسن عبد الوهاب، المرجع السابق، ص١٤٩، كمال الدين سامح، العمارة الإسلامية فى مصر، ص٤١، عادل شريف، النصوص التأسيسية، ص٢٧٤.

(٢) Hautecoeur et weit: Op. Cit, P 263.

(٣) سعاد ماهر، مساجد مصر، جـ٣، ص٢١٧.

(٤) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٣٠٩.

(٥) مركز تسجيل دراسة الآثار الإسلامية والقبطية بالقلعة، أثر رقم (١١٢).

(٦) عادل شريف، النصوص التأسيسية، ص ص٢٨١ -٢٨٣.

(٧) مركز تسجيل دراسة الآثار الإسلامية والقبطية بالقلعة، أثر رقم (١٢٣).

(٨) شيخو بن عبد الله الناصرى الأمير الكبير سيف الدين أصله من كتابية الملك الناصر محمد بن قلاوون وتقدم فى دولة الملك المظفر حاجى، ولما قتل وتسلطن أخوه الملك الناصر حسن عام ٧٤٨هـ صار المتحدث فى الدولة هو الأمير شيخو واستمر على ذلك إلى سنة ٧٥١هـ، وكان شيخو رأس نوبة، وعندما تسلطن الملك الصالح صار شيخو من مدبرى المملكة بل أصبح رأس نوبة النوب وذلك عام ٧٥٢هـ، لمزيد من التفاصيل: راجع: ابن تغرى بردى، المنهل الصافى، جـ٦، ص ص٢٥٧-٢٥٩.

(٩) عادل شريف، المرجع نفسه، ص٢٨٧.

(١٠) أخطأ المقريزى فى ذكر تاريخ إنشاء الجامع وذكر أن الجامع أنشئ سنة ٧٥٦هـ / ١٣٥٥م وهذا التاريخ هو تاريخ إنشاء خانقاته التى أنشأها قبالة الجامع، راجع: المقريزى، الخطط، جـ٢، ص ص٣١٣-٣١٤. ويرجح الدكتور/ حسن عبد الوهاب أن تاريخ بدء العمارة فى هذا الجامع سنة ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م فى أخر دولة المظفر حاجى وذلك لوجود اسم المظفر على شباك من النحاس المكفت بالذهب والفضة اكتشفه بالجامع سنة ١٩٣١م: راجع: حسن عبد الوهاب، تاريخ المساجد الأثرية، جـ١، ص١٥٧.

(١١) مركز تسجيل دراسة الآثار الإسلامية والقبطية بالقلعة، أثر رقم (١٤٧).

مصليات الجنائز:

نهضت مصليات الجنائز بدور جليل الشأن عظيم الأثر عند حدوث الأزمة، وما يعقبها من الموت والوباء وغير ذلك من مظاهر حدوث الأزمة، حيث أن الموتى كانوا يحملون إليها ويغسلون فى المغاسل الملحقة بها حسب الشريعة الإسلامية ثم يجهزون للدفن ثم يصلى عليهم صلاة الجنازة، وبعدها يتوجهون مباشرة إلى مثواهم الأخير، ومن الطبيعى أن مثل تلك المصليات كانت تتضح أهميتها ويبرز دورها ويشتد الطلب على بنائها والإكثار منها أثناء وبعد حدوث المجاعات والأوبئة خاصة وباء الطاعون وما كان يصاحب ذلك من انتشار الأمراض وكثرة الوفيات بطريقة بل بدرجة كبيرة[٢]، وتزخر المصادر التاريخية بأمثلة كثيرة تصور لنا ذلك تصويراً لا يكاد يخلو من المبالغات الواضحة من كثرة عدد الأموات وعجز الناس عن دفن موتاهم.[٣] كما اشتغل الناس أيضاً ببناء القبور بالطين وإصلاح المتهدم منها إلى جانب اشتغال البعض بتغسيل الأموات وتجهيزهم وحملهم إلى المقابر هذا وقد حرص كثير من السلاطين والأمراء ومن سلك نهجهم من أهل الخير على تخصيص الأوقاف المُغسلة من أجل تغسيل الفقراء المسلمين وتكفينهم أو بناء المصليات والمغاسل[٤] وكما ذكر المقريزى أن أكثر الأوقاف نفعاً كان وقف الطرحاء الذى وقفه الظاهر بيبرس من أُجل تغسيل فقراء المسلمين وتكفينهم ودفنهم وتحدد لنا وثيقة السلطان حسام الدين لاجين الخاصة بعمارته للجامع الطولونى مقدار ما يصرفه ناظر الوقف برسم "تجهيز من يموت من الفقراء والمساكين فى خط الجامع المذكور فى كل شهر من الشهور مقدار ثلاثمائة درهم نقرة يصرف من ذلك فى ثمن كفن للميت وما يحتاج إليه لتغسيله وتكفينه... بالقبة المجاورة للفسقية التى فى زيادة الجامع البحرية[٥].

---

(١) مركز تسجيل دراسة الآثار الإسلامية والقبطية بالقلعة، أثر رقم (١٤٧).

(٢) د. محمد حمزة إسماعيل الحداد، مصليات الجنائز فى العمارة المصرية الإسلامية، دراسة (تحليلية مقارنة) وثائقية تاريخية، مجلة كلية الآثار، العدد الثامن سنة ١٩٩٧م، كلية الآثار جامعة القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة سنة ٢٠٠٠، ص١٤٩.

(٣) مزيد من التفاصيل راجع: الفصل الأول من البحث، ص ص٢٩-٤٠

(٤) د. محمد حمزة، المرجع نفسه،، ص١٥٠.

(٥) وثيقة وقف السلطان حسام الدين لاجين، نقلاً عن د. عبد اللطيف إبراهيم، الوثائق فى خدمة الآثار، ضمن كتاب دراسات فى الآثار الإسلامية، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، القاهرة سنة ١٩٧٩م، ص ص٤٦٢-٤٦٣، نقلاً عن د. محمد حمزة، مصليات الجنائز، ص١٥٠.

الخانقاوات:

تعتبر مدارس العامة من أبناء الشعب ممن نذروا أنفسهم لحياة الزهد والتعبد وأعمال الخير، أو من أهل الحرف والصناعات الذين كانوا يقضون بعض أوقات فراغهم بين جماعات إخوان الطرق الصوفية(١) وباختصار يمكن القول أن سلاطين المماليك قد اهتموا بها كثيراً وأوقفوا عليها الأوقاف السخية من العقارات والأراضى(٢) ولأهمية الخانقاه أنه إذا تم بناء إحداها وكانت للسلطان افتتحها السلطان بنفسه فى حفل كبير يحضره رجال الدين والقضاة والمشايخ الصوفية، وقد حرصت معظم الحجج المتعلقة بهذه الأبنية على وضع الشروط الكفيلة بالقطاع الصوفية فيها للعبادة وعدم تغيبهم عنها أكثر من ثلاثة أيام فى الشهر الواحد لا يقطع لهم فيها معلوم فإن غاب أحدهم أكثر من هذه الثلاثة أيام القطع معلومه ووفر لجهة الوقف(٣) ويمكن القول أن الأمراء أنشأوا خوانق فى العصر المملوكى ضمنوا لها وظيفتها الأساسية وهى وظيفة الخانقاه ببناء المساجد الجامعة فى مواجهتها أو بجوارها مثل الأمير بشتاك الذى أنشأ تجاه جامعة فى سنة ٧٣٠هـ / ١٣٢٩م خانقاه على الخليج الكبير "ونصب بينهما ساباطاً يتوصل من أحدهم إلى الآخر" (٤) ومن أهم الخانقاوات التى وصلت إلينا من العصر المملوكى البحرى، خانقاه سلار وسنجر الجاولى ٧٠٣-٧٠٤هـ / ١٣٠٣-١٣٠٤م، وقيل عنها أنها مسجداً ومدرسة، ولكن ليس بها ملامح أو شكل المسجد أو المدرسة، وهى مبنية على الصخرة المباشرة ولها مدخل مرتفع(٥) وتبلغ

---

(١) د. حسن الباشا، موسوعة العمارة والآثار والفنون الإسلامية، ص٣١٨، د. سعد زغلول عبد الحميد، العمارة والفنون، ص٤٧٧.

(٢) د. حسن الباشا، المرجع نفسه.، ص٣١٨، د. سعد زغلول، المرجع نفسه.، ص٤٧٧.

(٣) لم يكن من مصلحة الصوفية أن يزداد عددهم وذلك لأن وقف الخانقاة ثابت لا يتغير حتى لا تؤدى هذه الزيادة العددية إلى نقص فى رواتبهم وجراياتهم بما يؤدى بدوره إلى انخفاض مستوى معيشتهم، وكان من هذا الحرص على ما يبدو أن ظهرت العصبيات الطائفية بينهم ليس هذا فقط بل إن عملية انتقال مريد من شيخ إلى شيخ أو من خانقاه إلى أخرى كثيراً ما كانت تترجم إلى نزوع هذا المريد إلى الدنيا وترك الدين، خاصة وأن بعض هذه الخانقاوات كانت تتمتع بأوقاف كثيرة تجعل حياة صوفيتها أكثر ليونة وسعة. راجع: د. عاصم محمد رزق، خانقاوات الصوفية، ص ص٢٦-٢٧.

(٤) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٣٠٩، ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٩، ص٢٠٨، حسن عبد الوهاب، تاريخ المساجد الأثرية، ص١٤٣.

(٥) هذه الخانقاه فى شارع مراسينه الآخذ من ميدان السيدة زينب إلى القلعة،وهى مبنية على ربوة عالية وقد اقترن اسم هذه الخانقاه بشخصيتين كبيرتين من عرفت به وهو الأمير الكبير سنجر الجاولى الشافعى، والثانية الأمير سيف الدين سلار نائب السلطنة، والنصوص التاريخية المدونة على الخانقاه لم تنسبها إلى أحدهما، ولكن رجح الدكتور/ حسن عبد الوهاب أن منشئها هو الأمير سلار، ولذلك يقرأ على مشكاه له "مما عمل برسم تربة العبد الفقير إلى الله تعالى سيف الدين سلار نائب=

مساحتها حوالى ٧٨٠م٢[1] وفى عام ٧٠٦-٧٠٧هـ / ١٣٠٦-١٣٠٧م أنشأ بيبرس الجاشنكير خانقاته[2] شكل (١٥) التى تقع حالياً بشارع الجمالية بالدرب الأصفر[3] وأنشأ بجانب الخانقاه رباطاً كبيراً يتوصل إليه من داخلها والحق بها قبة كبيرة[4] وتبلغ مساحة هذه الخانقاه حوالى ١٦٥٠م٢[5] ويشير النصر التأسيسى إلى أن بيبرس الجاشنكير أنشأ خانقاة وكان تاريخ الفراغ منها سنة ٧٠٩هـ / ١٣٠٩م، ولم يرد بالنص التأسيسي تاريخ الإنشاء[6] وعند ما قتل بيبرس الجاشنكير أُغلقت هذه الخانقاه وظلت نحو عشرين سنة مُعطلة ولكن الناصر محمد أمر بفتحها فى أول سنة ٧٢٦هـ ففُتحت وأعاد إليها ما كان موقوفاً عليهامن أرض الجيزة ومصر والصعيد والوجه البحرى وغير ذلك... ولكن نجد أن الأزمات الاقتصادية أثرت على عمل هذه الخانقاة فعندما شرقت أراضى مصر لقصور مياه النيل أيام الأشرف شعبان بن حسين سنة ٧٧٦هـ "فبطل طعامها وتعطل مطبخها"[7] وغلق المخبز من الخانقاه وصار الصوفية يأخذون فى كل شهر مبلغاً من الفلوس معاملة القاهرة[8] وقد كانت خانقاه الناصر محمد بسر ياقوس ٧٢٥هـ من أسنى المعاليم بديار مصر حيث كان يصرف لكل صوفى فى اليوم من لحم الضأن السليخ رطل،ومن الخبز النقى أربع أرطال وغير ذلك من الدراهم الفضة والحلوى وزيت الزيتون والصابون وكسوة وفاكهة وغير ذلك من أشربة وأدوية إلى أن كان الوباء الأسود الذى عجل بخراب تلك الخانقاه تدريجياً حتى تطور الأمر وبطل الطعام وكل شئ كان يصرف لهؤلاء الصوفية حتى عام ٨٠٦هـ الذى عاد بالخراب الشامل على تلك الخانقاه[9] وكانت خانقاه بكتمر الساقى بآخر القرافة الصغرى فى سفح الجبل مما يلى بركة الحبش فكان بها الشيخ وأتباعه من الصوفية والقراء وكان يصرف لهم الطعام والخبز والحلوى والدراهم والزيت والصابون ولما حدث الوباء

=السلطنة المعظمة عفا الله عنه" راجع: د. حسن عبد الوهاب، تاريخ المساجد الأثرية، ص ص١٢٥-١٣٠، د. سعد زغلول عبد الحميد، العمارة والفنون فى دولة الإسلام، ص٤٧٧.

(١) د. حسن عبد الوهاب، تاريخ المساجد الأثرية، جـ١، ص١٢٥، ولمزيد من التفاصيل: راجع د. عاصم محمد رزق، خانقاوت الصوفية، ص١٨٢، د. سعاد ماهر، مساجد مصر،جـ٣، ص ص١٤٠-١٤٥، المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٤٢١.

(٢) السيوطى، حسن المحاضرة،جـ٢، ص١٤٥.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور،جـ١، ق١، ص٤١٨، د. محمد مصطفى نجيب، العمارة فى عصر المماليك، ص٢٤٧.

(٤) د. حسن عبد الوهاب، تاريخ المساجد الأثرية، جـ١، ص١٣٢.

(٥) د. سعاد ماهر، مساجد مصر، جـ٣، ص ص١٦٦-١٧٢، منظمة العواصم والمدن، ص١٠٠.

(٦) عادل شريف، النصوص التأسيسية، ص٣٢٧.

(٧) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص ص ٤١٦-٤١٧ (طبعة بولاق).

(٨) المقريزى، الخطط، جـ٤، مجلد ٢، تحقيق أيمن فؤاد سيد، ص٧٤٠.

(٩) المقريزى، الخطط، جـ٤، مجلد٢، تحقيق د. أيمن فؤاد، ص٧٦٩.

الأسود إلى جانب الفتن والمنازعات والصراعات بطل الطعام والخبز منها وخربت هى الأخرى[1] وزادت أعداد الخانقاوات زيادة كبيرة، فهناك خانقاه الأمير أحمد المهمندار سنة ٧٢٥هـ ١٣٢٤م[2] وخانقاه الأمير مغلطاى الجمالى ٧٣٠هـ / ١٣٢٩م[3] بالإضافة إلى خانقاه الأمير قوصون والتى أنشأها شمال القرافة تجاه جامعة سنة ٧٣٦هـ / ١٣٣٥-١٣٣٦م[4] والتى بطل طعامها وخبزها الذى كان يصرف لمستحقيها وصار يصرف لهم مال من نقد ولكن تلاشى أمرها بعد أن كانت من أعظم الجهات البر وأكثرها نفعاً وخيراً[5] وذلك بسبب الأزمات الاقتصادية والأوبئة التى أصابت البلاد والعباد هذا إلى جانب خانقاه الأمير منجك اليوسفى التى أنشأها تجاه جامعة ٧٥١هـ /١٣٥٠م[6] وخانقاه الأمير شيخو بالصليبية والتى أنشأها تجاه جامعة فى سنة ٧٥٦هـ / ١٣٥٥م[7] وتبلغ مساحتها حوالى ٤٦١٥م٢[8] هذا وقد كانت الخوانق بيوتاً يشيدها الأمراء والملوك والأثرياء ليقيم فيها أهل التصوف ليلاً ونهاراً متفرغين إلى عبادة الله[9] وأن منشئيها كانوا يحبسون عليها الأوقاف ويجرون على أهلها الأرزاق ويجزلون لهم العطاء وكانت بتلك الخانقاوات مطابخ يوزع منها على كل فقير من فقرائها اللحم والطعام والخبز والحلوى، وإن كان هذا المقرر يتناسب مع حال النيل ورخاء العيش فى مصر[10] وكان الغرض من هذه الأرزاق تهيئة الجو الصالح لتفرغ المجاورين لعبادة الله[11] وعندما دب الفساد والاضمحلال فى حكم سلاطين المماليك البحرية نتيجة للنزاعات والصراعات والفتن والاضطرابات إلى جانب حدوث الأوبئة والمجاعات، فانساق التصوف تحت تأثير الظروف

---

(١) المقريزى، المصدر السابق، ص ص٧٧١-٧٧٢، د. توفيق الطويل، التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى،الناشر مكتبة كلية الآداب بالجماميز، ص٤٤.

(٢) هو الأمير شهاب الدين أحمد بن أقوش العزيزى المهمندار نقيب الجيوش أيام الناصر محمد، راجع: المقريزى، الخطط، جـ٢، ص ص٣٩٩-٤١٨ (طبعة بولاق).

(٣) المقريزى، المصدر نفسه، ص٤٣.

(٤) السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص١٤٥،
Laila A. Ibrahim: The Khanqah of the Emir quouson in Cairo: Mitteilungen des Deutchen Archeologischen Institut Abteilungen, Kairo, Band 30, 1974, PP 37-65.

(٥) المقريزى، الخطط، جـ٤، مجلد ٢، تحقيق/ أيمن فؤاد سيد، ص٧٧٨.

(٦) المقريزى، الخطط، جـ٢، ص٣٢٠ (طبعة بولاق).

(٧) المقريزى، المصدر السابق، ص٤٢١، ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص٥٥٧، د. محمد مصطفى نجيب، المرجع السابق، ص٢٤٧.

(٨) د. عاصم محمد رزق، الخانقاوات، ص٣٣٨.

(٩) د. توفيق الطويل، التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى، ص٣٩.

(١٠) د. توفيق الطويل،المرجع السابق، ص٤١.

(١١) المرجع نفسه، ص٤٢.

السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى التدهور والاضمحلال[1] واعتنقه العوام والدجالون واتخذوه وسيلة للعيش وأداه لتضليل الناس وخداعهم[2] هذا إلى جانب أنها أضحت أخيراً ملاجئ لإيواء المرضى ومن قعدت بهم الشيخوخة عن اكتساب القوت[3] ومن المرجح أن رواد الخانقاوات تأثروا بظروف الفقر التى أصابت الخانقاوات بسبب الأزمات الاقتصادية والأوبئة والمجاعات، فلم يعودوا من المتصوفة ولكن من الفقراء الباحثين عن مأوى ومأكل.

المنشآت المدنية:

تعددت المنشآت المدنية فى عصر المماليك فى عصر المماليك البحرية وتنوعت ما بين بيمارستانات[4] وأسبلة وحمامات إلى جانب القصور الملكية التى كان أهمها القصر الأبلق الذى أنشأه السلطان الناصر محمد بن قلاوون بالقلعة، ويقع هذا القصر وما يليه من قصور متتابعة بالجزء الجنوبى الغربى من قلعة صلاح الدين وتعرف باسم القصور السلطانية، وبدأ عمارته فى شعبان ٧١٣هـ / نوفمبر- ديسمبر سنة ١٣١٣م، وأتم بناءه فى العام التالى ٧١٤هـ / ١٣١٤م[5] إلى جانب قصر الأمير بشتاك ٧٣٥-٧٣٨هـ / ١٣٣٤-١٣٣٨مبين القصرين بشارع المعز لدين الله[6] وتبلغ مساحته ١٦٨٢,٨٥م٢[7] شكل (١٦) وقصر الأمير قوصون خلف مسجد السلطان حسن ٧٣٨هـ / ١٣٣٧م[8] وتبلغ مساحته حوالى ٥٦٦,٩٠م٢[9] شكل (١٧) وقصر الأمير طاز بشارع السيوفية ٧٥٣هـ / ١٣٥٢م[10] وغير ذلك من القصور

---

(١) توفيق الطويل، المرجع السابق، ص٤٧.

(٢) المرجع نفسه، ص٤٥.

(٣) المرجع نفسه، ص٤٥.

(٤) من أشهر البيمارستانات (المستشفيات) المملوكية البيمارستان المنصورى الذى أنشأه السلطان المنصور قلاوون، وقيل أن السبب في إنشاء مجموعته المعمارية المدرسة والضريح والقبة هو البيمارستان لأنه عولج فى دمشق وهو أمير فى بيمارستان السلطان نور الدين محمود بدمشق، فنذر أن أتاه الله ملك مصر أن يبنى بها بيمارستاناً. راجع: د. زكى حسن، فنون الإسلام، ص٧٩، د. حسن الباشا، موسوعة العمارة، ص٣٢٨.

(٥) عبد الرحمن عبد التواب، القصر الأبلق (قصر الناصر محمد بن قلاوون بالقلعة)، دراسات وبحوث فى الآثار والحضارة الإسلامية، جـ١، القاهرة سنة ٢٠٠٠م، ص٤٧٣.

(٦) د. حسن الباشا، موسوعة العمارة والفنون والآثار، ص٣١٨.

(٧) مركز تسجيل دراسة الآثار الإسلامية والقبطية بالقلعة، أثر رقم (٣٤).

(٨) عطيات إبراهيم السيد سعودى، الرخام فى عصر دولة المماليك البحرية، رسالة دكتوراه كلية الآثار، جامعة القاهرة سنة ١٩٩٤م، ص ص٤٨-٥٠.

(٩) مركز تسجيل دراسة الآثار الإسلامية والقبطية بالقلعة، أثر رقم (٢٦٦).

(١٠) عطيات إبراهيم، المرجع نفسه، ص٥٠.

الفخمة والتى تأنق الأمراء فى عمارتها وكثرة المصروفات عليها مثل قصر الأمير آلين أق الحسامى، والذى تبلغ مساحته حوالى ١٥٣٦,٤٣م٢[١]

هذا وقد حرص الأمراء على أن تكون منشآتهم فخمة وغنية بالثراء الزخرفى، حتى فى الوقت الذى ينبغى فيه الاقتصاد بسبب الحرب[٢] ومثال ذلك الدار البيسرية[٣] والتى كانت مخصصة لقصاد الفرنج حينما جدد عمارتها الأمير ركن الدين بيسرى الشمسي الصالحى النجمى[٤] أيام الظاهر بيبرس البندقدارى[٥] والتى تأنف فى عمارتها وبالغ فى المصروف عليها وذلك "حتى يصل خبرها إلى بلاد العدو ويقال بعض مماليك السلطان عَمّر داراً غرم عليها مالاً عظيماً"[٦] هكذا كانت المنشآت المعمارية الدينية والمدنية تزخر بأسماء الأمراء الذين أنشأوا المدارس والمساجد والخانقاوات والقصور والتى كانوا يستهدفون منها إظهار العظمة التى أحاطوا بها أنفسهم من كل اتجاه[٧] ولا شك أن كثرة منشآت الأمراء تدل على أن هم اليد العليا والحكم والسطوة والقوة فى البلاد وأن السلاطين ما هم إلا شكل دون مضمون، بل دُمى فى أيدى الأمراء يتحكمون فيهم متى شاءوا كلاً منهم معتمداً على قدراته الشخصية فى أن يصل يوماً ما إلى السلطنة نفسها وهذا ما حدث بالفعل فى هذا العصر، وقد أدى حفر الخليج الناصرى سنة ٧٢٥هـ / سنة ١٣٢٤م فى غرب القاهرة حيث كان يستمد ماءه من النيل فى مواجهة الحد الشمالى لجزيرة الروضة ويسير موازياً للخليج المصرى إلى أن يلتقى به شمال جامع الظاهر بيبرس عند بركة الرطلى، أدى إلى حكر العديد من الأراضى الواقعة بين الخليجين ومنحها للأمراء الذين أقاموا عليها العديد من

---

(١) مركز تسجيل دراسة الآثار الإسلامية والقبطية بالقلعة، أثر رقم (٢٤٩).

(٢) حسين مصطفى حسين، المحاريب الرخامية فى قاهرة المماليك البحرية، رسالة ما جستير، كلية الآثار، جامعة القاهرة، سنة ١٩٨١م، ص٤٣.

(٣) وهى بخط بين القصرين بالقاهرة. راجع: المقريزى، الخطط، جـ٢،ص٦٩.

(٤) هو الأمير الكبير بدر الدين بيسرى بن عبد الله الشمسى الصالحى النجمى بالسجن بقلعة الجبل بالقاهرة عرضت عليه السلطنة لما قُتل الملك الأشرف خليل بن قلاوون فامتنع وهو من آخر من بقى من مماليك الصالح نجم الدين أيوب وترقى حتى صار أمير مائة ومقدم ألف، وكانت له دار عظيمة بين القصرين، وبيسرى معناه اسم مركب من لفظين تركية وعجمية وصوابه فى الكتابة باى سرى وهو سعيد الرأس. راجع: ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ٨، ص ص١٨٥-١٨٦.

(٥) حسين مصطفى حسين، المرجع السابق، ص٤٣.

(٦) المقريزى، مسودة كتاب المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار، حققه د. أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامى، لندن سنة ١٤١٦هـ / سنة ١٩٩٥م، ص٤١١.

(7) Briggs (M.S): Mohammedan Architecture in Egypt and Palestine, oxford, 1924-PP 89-90.

المبانى التى صارت نواه لعمران هذه المنطقة الذى تم بصورة واضحة فى العصر العثمانى[1] يقول المقريزى "فأناقت الأحكار التى استجدت فى أيامه – أى الناصر محمد بن قلاوون على ستين حكراً حتى لم يوجد موضع يحكر"[2] لكن علينا أن نلاحظ أن تعمير الأحياء الواقعة فى البر الغربى للخليج لم يكن قد اكتمل فى عصر الناصر محمد بن قلاوون، كما أنه تأثر تأثراً سلبياً بالأزمات الاقتصادية التى مرت بها مصر بين منتصف القرن الثامن الهجرى/ الرابع عشر الميلادى ومطلع القرن التاسع الهجرى/ الخامس عشر الميلادى[3] وعلى الرغم من إزدهار المنطقة الجنوبية للقاهرة خارج باب زويلة إلا أن هذا الازدهار أثر تأثيراً سلبياً على نمو المنطقة الشمالية خارج باب الفتوح حيث الحارة الحسينية وعلى الأخص فى أعقاب الوباء الأسود أو الفناء الكبير ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م حيث هجرت هذه المنطقة ثم خربت نهائياً ونقضت مبانيها فى أعقاب محنة ٨٠٦هـ /١٤٠٣م، ومع ذلك فلم يوقف الوباء الأسود حركة التشييد والإعمار خارج باب زويلة، فتم بناء جامع شيخو فى هذه الفترة ومدرسة صرغتمش غير أن أهم هذه المنشآت على الإطلاق هى جامع ومدرسة السلطان حسن كما سبق أن ذكرنا ولا يدل تشييد هذه الجوامع والمدارس على أنها كما قد يتبادر إلى الذهن قد بنيت تلبية لزيادة سكانية فعلى العكس من ذلك تماماً فإن عدد سكان مصر قد انخفض فى هذه الفترة نتيجة للفناء الكبير ولكن كثرة عدد الوفيات أدت إلى زيادة حصيلة ضرائب المواريث الحشرية والمواريث مما سمح للحكام وكبار الأمراء بتنفيذ سياسة إنشائية طموحة[4] وعلى الجانب الشعبى نجد أن الأزمات الاقتصادية أثرت عليها بطريقة واضحة وملحوظة فبعد حدوث الوباء الذى حدث عام ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م سارت القاهرة فى طريق التدهور الشديد على مستوى العمران الشعبى، بينما كانت الأزمة تزداد شمولاً وبدأت تصيب مصر بأكملها، ولا شك بأنه يمكن تقدير النقص الحادث فى القاهرة ذاتها عن طريق الاطلاع على حركة الحمامات التى توقفت عن العمل وتم التخلى عن عدد كبير منها، هذا إلى جانب خراب الأسواق والحارات بسبب حدوث هذه الأزمة[5] فعن حركة الحمامات فقد قل عددها بسبب

---

(١) المقريزى: تقى الدين أحمد بن على بن عبد القادر المقريزى ٧٦٦-٨٤٥هـ / ١٣٦٥-١٤٤١م، كتاب المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار، حققها وكتب مقدمتها ووضع فهارسها د. أيمن فؤاد سيد، المجلد الثالث، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامى، لندن سنة ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م، ص٥٩.

(٢) المقريزى، السلوك جـ٢، ص٥٤٣.

(٣) المقريزى، الخطط، تحقيق د. أيمن فؤاد، مجلد ٣، ص٦٠.

(٤) المقريزى، المصدر السابق، ص٦٠.

(٥) جمال محمد طه، دراسة تحليلية للعمارة والعمران للقاهرة الفاطمية، رسالة دكتوراه، كلية التخطيط الإقليمى والعمرانى، جامعة القاهرة، سنة ٢٠٠٣م، ص ص٢٩-٣٢.

حدوث الأزمات الاقتصادية المتكررة بصفة عامة وحدوث الوباء الأسود ٧٤٩هـ بصفة خاصة، فهناك حمام عجيبة الذى كان بخط الأكفانين، أنشأها الأمير فخر الدين أخو الأمير عز الدين موسك فى الدولة الأيوبية وتنقلت حتى صارت بيد أولاد الملك الظاهر بيبرس البندقدارى، وعرفت أخيراً بحمام عجيبة ثم خربت بعد سنة ٧٤٠هـ وموضعها الأن خرابة[١] أما عن حمام الرصاصى فهذا الحمام كان يقع بحارة الديلم، أنشأه الأمير سيف الدين حسين بن أبي الهيجاء المروانى حامل السيف المنصور وأوقفها هى وما يجاورها على أولاده وذريته، فلما زالت الدولة الفاطمية عرفت بالأمير عز الدين أيبك الرصاصى، ولم تزل باقية إلى بعد سنة ٧٤٠هـ ثم خربت[٢] هذا إلى جانب حمامات أخرى عديدة خربت بعد عام ٧٤٠هـ مثل الحمام الجيوشى[٣] وحمام ابن علكان[٤] ومن المرجح أن المقصود بخرابها بعد عام ٧٤٠هـ أنها خربت بعد حدوث الوباء الأسود الذى خربت فيه مدن وأسواق وحارات وغير ذلك مما خرب فى هذا الوباء، أما عن الأسواق فقد كانت كثيرة ومتعددة فى مصر والقاهرة، وقد خرب أكثرها، والدليل على ذلك أن الذى خرب من الأسواق فيما بين أراضى اللوق إلى باب البحر بالمقس[٥] اثنان وخمسون سوقاً كانت كلها عامرة، وفيها عدد من الحوانيت يبلغ ستين حانوتاً[٦] ولكن نتيجة حدوث الأزمات الاقتصادية وبخاصة الوباء الأسود ٧٤٩هـ فقد خربت العديد من هذه الأسواق، وخير دليل على ذلك سوق حارة برجوان[٧] كانت هذه السوق من أعظم أسواق القاهرة وكانت عامرة الجانبين بالعديد من بائعي اللحوم المتنوعة، والزياتين، والجبانين والخبازين واللبانين والطباخين والشوائين والبواردية (بائعى الطرشى والمخللات) والعطارين وغيرهم... وقد خرب الأكثر حوانيت هذا السوق ولم يبق لها أثر وتعطل بأسره بعد حدوث الوباء الأسود ٧٤٩هـ وتطور فى

---

(١) المقريزى، الخطط، تحقيق د. أيمن فؤاد سيد، مجلد ٣، ص٢٦٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٧٠.

(٣) كانت بحارة برجوان على يمنة من دخل من رأس الحارة وكانت من حقوق دار المظفر بن أمير الجيوش. راجع: المقريزى، الخطط، تحقيق أيمن فؤاد، مجلد٣، ص ص ٢٧٠-٢٧١.

(٤) هذا الحمام كان بحارة الجوذري، أنشأه الأمير شجاع الدين عثمان بن علكان، صهر الأمير الكبير فخر الدين عثمان بن قزل ثم انتقل إلى الأمير علم الدين سنجر الصيرفى الصالحى النجمى، راجع: المقريزى، الخطط، مجلد ٣، ص٢٧٣.

(٥) باب البحر بالمقس سمى بذلك لأن بحر النيل كان بظاهرة حيث كان يمر على جامع المقس (موقع جامع الفتح بميدان رمسيس الأن) خارج هذا الباب، راجع: محمد الجهينى، أحياء القاهرة القديمة وآثارها الإسلامية "حى باب البحر" القاهرة، دار نهضة الشرق، سنة ٢٠٠٠م عن المقريزى، الخطط، مجلد ٣، هامش (٣) ص٣١٥.

(٦) المقريزى، الخطط، مجلد ٣، ص٣١٥.

(٧) هذه السوق من الأسواق القديمة وكان يعرف فى القديم أيام الفاطميين بسوق أمير الجيوش وذلك أن أمير الجيوشى بدر الجمالى لما قدم إلى مصر فى زمن الخليفة المستنصر وقد كانت الشدة العظمى بحارة برجوان الدار التى عرفت بدار المظفر وأقام هذا السوق برأس حارة برجوان، راجع: المقريزى، الخطط، تحقيق أيمن فؤاد، مجلد ٣، ص ص ٣١٨-٣١٩.

الخراب والتدهور إلى سنة ٨٠٦هـ ، وصار أوحش من وتد فى قاع بعد أن كان الأنسان لا يستطيع أن يمر فيه من ازدحام الناس ليلاً ونهاراً إلا بمشقة[١] وخرب أيضاً سوق الشماعين والذى يباع فيه الشمع وهو من الجامع الأقمر إلى سوق الدجاجين وكان يباع فى هذا السوق فى كل ليلة من الشمع بمال كثير وكان يقع به ما يزيد على عشرين حانوتاً وقد خرب هذا السوق ولم يبق إلا نحو الخمس حوانيت، وذلك لقلة ترف الناس وتركهم استعمال الشمع[٢] ومن المرجح أن قلة ترف الناس راجع لتعرضهم للعديد من الأزمات الاقتصادية التى أنهكتهم إلى أن خراب هذه السوق والحوانيت التى بها راجع إلى حدوث الوباء الأسود سنة ٧٤٩هـ والذى قضى على العديد والعديد من البشر، هذا إلى جانب خراب أسواق أخرى مثل سوق الجوخيين الذى يباع فيه الجوخ المجلوب من بلاد الفرنج لعمل المقاعد والستائر وثياب السروج وغواشيها ولما حدث الوباء الأسود سنة ٧٤٩هـ وغلت أسعار الملابس دعت الظروف والضرورة أهل مصر إلى ترك أشياء مما كانوا فيه من الرفاهية وصار معظم الناس يلبسون الجوخ[٣] هذا إلى جانب خراب سوق الحلاويين المعد لبيع الحلوى والسكر ولما حدثت المحن والأزمات الاقتصادية وبخاصة الوباء الأسود ٧٤٩هـ غلا السكر لخراب الدواليب التى كانت بالوجه القبلى وخربت مطابخ السكر وقل عمل الحلوى ومات أكثر صناعها[٤] أما عن سويقة العرب فقد خربت فى الغلاء الذى حدث فى عام ٧٧٦هـ وخربت حوانيتها وهى خالية من السكان إلا القليل بعد أن كانت فى غاية العمارة[٥].

هكذا نجد أن كلا العصريين الأيوبى والمملوكى البحرى على النقيض من بعضهما البعض، فبينما نجد العصر الأيوبى كان عصر تقشف وزهد بسبب ظروف الحروب الصليبية نجد أن ذلك انعكس على أنواع المبانى والمنشآت فغلب عليها الطابع الحربى، فنجد ما يخلد أسمائهم من أسوار وقلاع وحصون وأبراج ومدن، وكثر إلى جانب ذلك العديد من المداس وذلك للقضاء على المذهب الشيعى وعودة المذهب السُنى وانتشاره فى البلاد، هذا إلى جانب الخانقاوات التى كانت مأوى للفقراء حيث كانوا يحصلون منها على طعام وشراب وكسوة وتحولت إلى ملجأ لرواد الخانقاوات أنفسهم والذين تأثروا بظروف الفقر فلم يعودوا من المتصوفة ولكن من الفقراء الباحثين عن

(١) المقريزى، المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة.
(٢) المصدر نفسه، ص ص٣١٩-٣٢٠.
(٣) المصدر نفسه، المجلد ٣، ص٣٢٦.
(٤) المصدر نفسه، ص٣٣٠.
(٥) المصدر نفسه، ص٣٥٢.

مأوى ومأكل هذا إلى جانب أننا لم نعثر على مساجد فى العصر الأيوبى ربما للظروف الاقتصادية السيئة التى حالت دون بناء المساجد، ومن الملاحظ أن معظم المنشآت الأيوبية لم يظهر فيها أثر للرخاء والثراء وذلك بسبب ظروف الحروب كما سبق أن ذكرنا، وعلى العكس من العصر الأيوبى نجد العصر المملوكى البحرى الذى تبارى فيه السلاطين بوجه عام والأمراء بوجه خاص، ذلك لأن الأمراء استحوذوا على كل شئ حتى على السلطة نفسها، فكان كل أمير من الأمراء سواء نائب للسلطنة، أو وزير، أو أتابك للعسكر أو رأس نوبة أو غير ذلك من وظائف مختلفة وصل أصحابها إلى السلطة نفسها، بل وقبل وصولهم إلى السلطنة، نجدهم قد أكثروا من إنشاء المدارس والمساجد والخانقاوات وغير ذلك من المنشآت التى تنافسوا فيما بينهم بإظهارها بالمظهر الفخم الأنيق والذى يعتبر تخليداً لهم ولذكراهم، فلم يبالوا بما يعانى منه الشعب من ضيق وشدة وجوع وفاقة (مرض) بسبب حدوث الأزمات التى حدثت فى عهدهم، حتى فى أوقات الحرب نجد أن الأمراء لا يكفوا عن بناء المنشآت كما سبق أن ذكرنا فلم يكن همهم الأول إلا أنفسهم ومصلحتهم باعتبار أنهم من طبقة وعامة الشعب من طبقة أخرى، المهم هو إظهار أنفسهم وإحاطتها بالعظمة والأبهة والفخامة فلم يكن هناك زهد أو تقشف بل هناك بذخ وإسراف حتى فى ظل وجود الأزمات الاقتصادية وهو ما كان واضحاً على منشآتهم وعمارتها وزخارفها ، تلك العمائر التى ما زال بعضها قائماً إلى الأن وتدل على ما كان عليه هؤلاء الأمراء من نفوذ وثراء دعاهم إلى الاهتمام بعمائرهم والعناية الشديدة بها، وعلى الجانب الآخر نجد أن السلاطين بلغت مساحة مبانيهم درجة عظيمة من الاتساع واتسمت مبانيهم بكبر الأحجام والضخامة والفخامة، نجد الأمراء أنفسهم نتيجة لسيطرتهم على مقاليد الحكم والسلطة تتسم مبانيهم بكبر أحجامها وضخامتها واتساعها وتفاوتت مساحات تلك المبانى من أمير لآخر حسب ظروفه وإمكاناته، أما عن العمران الشعبى فقد تأثر تأثراً واضحاً بالأزمات الاقتصادية والأوبئة فنجد النقص الواضح بل الخراب فى حمامات القاهرة وأسواقها التى كانت عامرة فى يوم ما بجميع مطالب واحتياجات الناس سواء الأغنياء أو الفقراء.

تأثير الأزمات الاقتصادية على الفنون التطبيقية فى العصرين الأيوبى والمملوكى البحرى:

ليس الباحث هنا بصدد الحديث عن أثر كل مجاعة بمفردها على الفنون التطبيقية، إذ أن الأزمة (المجاعة) كحدث تاريخى، ليس إلا حدثاً عابراً محدود الأثر، زمانياً على حركة الصناعات والفنون، فتطور هذه الفنون أو تدهورها لم يكن ليحدث طفرة واحدة، فضلاً عن أن العوامل المؤثرة على الفنون التطبيقية تعد بالأساس عوامل اقتصادية واجتماعية مستقرة ومتميزة بالثبات

النسبى[1] لذا فإن النتائج التى تمخضت عنها الأزمات (المجاعات) سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، هى التى أثرت بشكل مباشر على هذه الفنون، فالتغيرات الكمية التى تنتج عن كل مجاعة كانت تتراكم لتتحول فى النهاية إلى فوارق كيفية[2] هذا وترتكز دراسة أثر نتائج المجاعات على الفنون التطبيقية على مفهومين رئيسيين .

- إن ما خلفته المجتمعات البشرية من آثار منقولة كانت تعبيراً حضارياً عن حالة هذه المجتمعات، اتخذ من طريق الصناعة والتشييد والفن سبيلاً من سبله المتنوعة للإفصاح عن نفسه[3]

- إن منتجات الفنون التطبيقية فى معظمها سلع ذات طابع فنى سواء أكانت للاستخدام الشخصى أو المنزلى، كالخزف والزجاج والنسيج، أو كانت سلعاً ترفيهية، كالحلى والمعادن والبلور الصخرى، وهى فى ذلك تخضع فى إنتاجها وذوقها الفنى لطبيعة الطلب عليها وبديهى أن الطلب على هذه السلع يرتبط إلى حد كبير بنظم توزيع الثروة التى تترك أثرها على منتجات العمارة والفنون ، وتوضح فى الوقت نفسه المستويات المختلفة لمعيشة كل طبقة من طبقات الأمة [4] ومن خلال الأزمات الاقتصادية فقد أوجدت نظم توزيع الثروة فى المجتمع المصرى نمطين مختلفين من الطلب نتيجة لتغير الموازين القوى الشرائية.

أولاً: نمط الطلب الأعلى:

هو الذى يشمل القوة الشرائية الكبيرة التى حاز أفرادها القسط الأكبر من ثروات البلاد (السلاطين، الأمراء)، والقوى الاجتماعية صاحبة هذا النمط من الطلب تشمل أيضاً السلاطين، والأمراء، وجميع رجال الدولة من الطبقة العليا سواء القضاة، الوزراء، ولاة الأقاليم وغيرهم[5] كما أن الأجناد كانوا هم المقطعين الذين حازوا معظم الأراضى الزراعية بل كل الأراضى

---

(١) د. أحمد الصاوى، مجاعات مصر الفاطمية، ص٢١٩.

(٢) عن العلاقات بين التغيرات الكمية والكيفية. راجع: بليخالوف (ج): تطور النظرة الواحدية إلى التاريخ: ترجمة: محمد مستجير مصطفى، القاهرة سنة ١٩٦٩م، ص١١٦، عن د. أحمد الصاوى، المرجع السابق، ص٢١٩.

(٣) د. صلاح الدين سيد البحيرى، نحو منهج تحليلى وإنسانى فى دراسة الأركيولوجيا، مقال بالمجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الرابع، المجلد الأول، الكويت سنة ١٩٨١م ص١٥ عن د. أحمد الصاوى، المرجع نفسه، ص٢١٩.

(٤) د. فريد شافعى، العمارة العربية، ص٢٣٣ نقلاً عن د. أحمد الصاوى، المرجع نفسه، ص٢١٩.

(٥) د. أحمد الصاوى، المرجع نفسه، ٢١٩.

الزراعية نتيجة نظام الإقطاع السابق الحديث عنه، هذا وقد لعبت ثروات هذه الفئات وميولها لتقليد السلاطين والأمراء أثراً بعيداً فى تشكيل النمط الترفى الذى ساد المجتمع خاصة فى العصر المملوكى البحرى، لكن عند المقارنة بين العصر الأيوبى والمملوكى البحرى نجد أن هناك فارق بين العصريين فنجد أن العصر الأيوبى عصر حروب وصراعات ونجد أيضاً أن هذا العصر اتسم بالتقشف والبعد عن الترف، وهو السبب فى قلة ما وصل لنا من هذا العصر خاصة عصر الناصر صلاح الدين الأيوبى، وفى قلة التحف التى تحمل اسمه وألقابه على عكس نزعة خلفائه الذين حكموا من بعده كانت إلى الترف أقوى منها إلى التقشف، وهو السبب فى إنتاج العديد من التحف التى حملت أسماءهم وألقابهم، وتوقيعات صناعهم بالإضافة إلى أماكن صناعتها التى تعددت بين القاهرة والفسطاط وتنيس ودمياط وأخميم والإسكندرية وغيرها[1] والشئ الظاهر لنا أن عجلة الإنتاج الصناعى والفنى لم تتوقف[2] على الرغم من الحروب الصليبية الدائرة والتى شغلت القاهرة ودمشق، فقد أمدتنا القاهرة ودمشق وغيرها من المدن بالعديد من التحف التى تدل على استمرار التطور فى الصناعات الفنية من حيث أشكالها ودقة صناعتها وكثرة زخارفها التى بدأت فى هذا العصر تنفذ بطرق جديدة لم تظهر من قبل[3] أما العصر المملوكى البحرى فهو بحق من أعظم العصور الإسلامية إنتاجاً للفن بين الحضارات الإسلامية الكبرى، فهو العصر الذى شهد نضوج الشخصية الفنية التى تتميز منتجاته بصفات لا يخطئها أحد[4] وقد ساعد على هذا النضوج ما شهدته البلاد من انتعاش تجارى، وما ترتب على ذلك من صلات بين مصر وغيرها من البلاد، تلك الصلات التى امتدت من بلاد الصين شرقاً إلى بلاد الأندلس والبرتغال غرباً، الأمر الذى ساعد على رواج التبادل الفنى بين مصر وهذه البلاد، وما نتج عنه من تبادل تأثيرات فنية ووفرة فى المال والثروة، ومع المال والثروة يكون البذخ والرغبة فى التأنق والتفنن والاقتناء[5]

ثانياً: نمط الطلب الأدنى:

ويشمل القوى الاجتماعية ذات المقدرة الشرائية الضعيفة، التى يأتى الفلاحون فى مقدمتها باعتبار تأثرهم باضمحلال الزراعة وانتشار الأوبئة الفتاكة أثناء المجاعات والأزمات

---

(١) د. عبد العزيز صلاح سالم، الفنون الإسلامية فى العصر الأيوبى، جـ٢، مركز الكتاب للنشر سنة ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م، ص١١.

(٢) د. سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص١٩٤.

(٣) عبد العزيز صلاح سالم، المرجع نفسه، ص١١.

(٤) د. جمال عبد الرحيم إبراهيم، الفنون الزخرفية الإسلامية فى العصرين الأيوبى والمملوكى، سنة ٢٠٠٠م ص المقدمة.

(٥) د. جمال عبد الرحيم، المرجع نفسه، ص المقدمة.

المختلفة التى نشرت الفقر بين صفوف الفلاحين، هذا إلى جانب النظام الإقطاعى الذى قضى على البقية الباقية من الفلاحين حيث كانوا كما سبق ان ذكرنا عبيد الأرض، أوقن الأرض، وظلوا ذلك حتى نهاية عصر المماليك كله أى بشقية المملوكى البحرى والجركسى، وإلى جانب هذه القوى المحدودة الدخل ينتسب فقراء المدن الذين أُرهقوا من جراء تزايد المكوس والضرائب المختلفة التى شملت جميع أوجه النشاط التجارى والصناعى وقد توجه طلب هذه القوة الشرائية المنخفضة نحو السلع الرخيصة التى تلبى احتياجاتهم المعيشية الأساسية(١) وإزاء وجود هذين النمطين المتباينين من الطلب، نشأ نمطان مقابلان من العرض يوفر كل منهما سلعاً تستجيب لهذه القدرات الشرائية المتناقضة، ورغم أن المنتجات أو السلع المرتفعة التى تميزت بذوق فنى رفيع، إلا أن الذوق الفنى لم يتخل عن المنتجات الرخيصة الثمن، سواء فى العصر الأيوبى أو العصر المملوكى البحرى.

تأثير الأزمات على منتجات الخزف والفخار:

يعد الخزف والفخار أكثر منتجات الفنون التطبيقية تأثراً بحالة المجتمع وأبلغ تعبير عنها فى ذات الوقت، ويرجع ذلك ليس فقط إلى قابليته للكسر بسهولة،مما يجعل الطلب عليه فى تجدد مستمر، بل وأيضاً إلى أن الخزف كان مادة شائعة الاستعمال بين كل طبقات المجتمع المصرى سواء فى أوقات الأزمات أو بعد حدوث الأزمات أو حتى قبل حدوثها، هذا إلى جانب الإشارة إلى مستويات المستهلكين المادية وذوقهم الفنى(٢)

الخزف الأيوبي في مصر والشام:

لا شك أن تدهور الحياة الاقتصادية فى مصر فى أواخر العصر الفاطمى، والتى كان لها أثرها على اختفاء صناعة هامة من الخزف، وهى الخزف ذو البريق المعدنى(٣) إلا أن التقاليد الفاطمية استمرت فى صناعة الخزف على المنتجات الخزفية الأيوبية(٤) ولكن يمكننا القول بأن المنتجات الفنية بعامة، والخزف بوجه خاص سواء فى العصر الأيوبى أو العصر المملوكى البحرى

---

(١) د. أحمد الصاوى، المرجع السابق، ص٢٢٠.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٢٤.

(٣) هو نوع من الخزف ابتكره الخزاف المسلم، ربما ليكون بديلاً عن الأوانى الذهبية والفضية التى حرم الإسلام استعمالها راجع: د. زكى محمد حسن، فنون الإسلام،القاهرة، سنة ١٩٥٨م، ص٧٥.

(٤) م. س. ديماند، الفنون الإسلامية، ترجمة: أحمد محمد عيسى، دار المعارف سنة ١٩٨٢م، ص٢١٨.

قد اعتراها تغير جوهرى من حيث المواد الخام، ومن حيث الأسلوب الصناعى والتطبيقى وكذلك الأساليب والطرز الفنية[1] هذا وقد اختفى الخزف ذو البريق المعدنى من مصر لعدة أسباب لعل من أهمها وأبرزها هو حريق مدينة الفسطاط أثناء النزاع بين وزراء الدولة الفاطمية شاور وضرغام، واستنجاد كل منهما بمساعدة كلاً من الصليبيين والأيوبيين، مما أدى فى النهاية إلى سقوط الدولة الفاطمية، والقضاء على الخلافة الإسلامية[2]، هذا إلى جانب العامل الاقتصادي الذي أدى إلى عدم قدرة الخزافيين إلى إعادة أفران تقوم بعمل نوع من الخزف غالي الثمن مثل البريق المعدني لعدم وجود المشتري، هذا بالإضافة إلى أن أحوال البلاد الاقتصادية بسبب الحروب الصليبية قضت على السوق الخارجية[3]، هكذا تفاعلت العوامل السياسية، والعوامل الاقتصادية مع بعضها البعض لتؤثر على الخزف ذو البريق المعدني وتضمحل بل تتلاشي صناعته ليحل محله أنواعاً أخرى من الخزف تلك الألواع التي لا تعتمد مادة البريق في صناعتها، مثل الخزف المحزوز تحت الطلاء[4] وهو من أنواع الخزف التي عملت في مصر تقليداً للخزف الصيني الذي اشتهرت به أسرة سونج الصينية[5] وتحز الزخارف في طين الإناء ثم تطلى بطلاء زجاجي من لون واحد[6] وتبدو الزخارف أكثر دكنة من لون الإناء لترسب الطلاء في حزوز هذه الزخارف[7] وقد ظهر هذا النوع أواخر العصر الفاطمي وبداية العصر الأيوبي ٥-٦هـ/١١-١٢م، وذلك لتلبية حاجات الفقراء، حيث أنه أقل نفقة من الخزف ذي البريق المعدني[8] إن وجد، ويدل أسلوبها الضعيف على اضمحلال صناعة الخزف بصفة عامة أواخر ذلك العصر[9] كما سبق أن ذكرنا، وهو ما يمثل نمط الطلب الأدنى للقوى الاجتماعية ذات المقدرة الشرائية الضعيفة، وقد تنوعت الزخارف على هذا النوع من الخزف مثل الزخرفة الهندسية والجدائل النباتية، والرسوم الأدمية،

---

(١) د. سعاد ماهر، الفنون الإسلامية، الهيئة العامة للكتاب سنة ١٩٨٦م، ص٤٩.

(٢) المرجع نفسه،ص٤٩.

(٣) المرجع نفسة، نفس الصفحة.

(٤) المرجع نفسه، نفس الصفحه.

(٥) د. زكي حسن، فنون الإسلام، ص ٣١٨، د. سعاد ماهر، الفنون الإسلامية، ص٥٠.

(٦) يبدو واضحاً بصفة خاصة الأشكال الزخرفية والأساليب الصناعية في الأواني المدهونة بطلاء من لون واحد تقليداً لنوعي البورسلين الصيني والسيلادون الصيني.، راجع: م. س. ديماند، الفنون الإسلامية، ص٢١٨.

(٧) د. أحمد الصاوي، مجاعات مصر الفاطمية، ص٢٣١.

(٨) زكي حسن، كنوز الفاطميين، القاهرة سنة ١٩٣٧، ص١٧٤.

(٩) حسن الباشا، فنون التصوير الإسلامي في مصر، جـ١، القاهرة سنة ١٩٧٣م، ص٧٨. عن د. أحمد الصاوي، المرجع نفسه، ص٢٣١.

وإن كانت الزخارف الحيوانية أكثر انتشاراً على هذا النوع من رسوم الأدميين[١] ويعد الفقر الذي انتشر بين قطاع عريض من السكان في الريف والمدن عاملاً مهماً في صناعة هذا الخزف في مصر حيث يلائم سعره الرخيص القدرات المالية لهذه الفئات[٢].

الخزف المرسوم تحت الطلاء:

ظهرت في مصر خلال فترة الحكم الأيوبي أنواعاً متعددة من الخزف يطلق عليها الخزف المرسوم تحت الطلاء[٣] وهو الخزف الذي اصطلح في العصر الأيوبي على تسميته بالخزف الأيوبي أو الخزف دقيق الصنع[٤] والذي يمتاز برقة طينته وجمال تزجيجه وأرضيته الخضراء أو الضاربة إلى الخضرة وزخارفه السوداء التي تتجلى فيها الدقة في رسم الفروع النباتية والحيوانات والطيور[٥]، هذا إلى جانب الزخارف النباتية ذات الفروع الرقيقة والأوراق المدببة[٦] بالإضافة إلى العبارات الدعائية بالكتابة الكوفية والنسخية مثل العز. الدائم وغيرها[٧] لوحة رقم (٧).

وهذا النوع من الخزف ينقسم إلى نوعين:

(١) الخزف المتعدد الألوان والمرسوم تحت طلاء شفاف[٨].

(٢) الخزف المرسوم باللون الأسود والأزرق تحت طلاء شفاف أو أخضر فيروزي.

ويمتاز كلاً منهما بالدقة في رسم العناصر الزخرفية بالألوان المتعددة تحت الطلاء الزجاجي الشفاف وكانت زخارفهما عبارة عن صور أدمية، وطيور، وحيوانات ذات طابع أبيق، فهناك

---

(١) سعاد ماهر، الفنون الإسلامية، ص٥٠.

(٢) أحمد الصاوي، المرجع السابق، ص٢٣١.

(٣) د. محمودإبراهيم حسين، الخزف الإسلامي في مصر، مكتبة نهضة الشرق سنة ١٩٨٤م، ص٥٢.

(٤) عبد الرؤوف على يوسف، الخزف، مقال بكتاب القاهرة تاريخها، فنونها، أثارها، القاهرة سنة ١٩٧٠، ص٣١٨.، أطلق على هذا الخزف الخزف الدقيق الصنع نظراً لدقة رسومه ولمعان طبقته وشدة بياض دهانه، أما الرسوم فكانت تلون بلون أسود وازرق وبنفسجي وأحمر. راجع: د. جمال عبد الرحيم، المرجع السابق، ص٦.

(٥) عبد العزيز مرزوق، الفن الإسلامي في العصر الأيوبي، القاهرة سنة ١٩٦٣م، ص١١٨، محمود إبراهيم حسين، الخزف الإسلامي، ص٥٢.

(٦) عبد الرؤوف علي يوسف، الخزف، مقال بكتاب القاهرة، ص٣١٨.

(٧) عبد الرؤوف علي يوسف، المرجع نفسه ،، ص٣١٨.

(8) Habson: A Guide Islamic Pottery, London, 1932, P.P. 11-14.

جزء من صحن بالقاهرة، وهي عبارة عن رسم قارب صغير ذي شراع يجلس فيه شخصان[1] وتملأ الإناء بتلك الرسوم والزخارف. لوحة رقم(٨).

ومن الخزف الأيوبي الموسوم تحت الطلاء والمعروف بأنه دقيق الصنع توجد قطعة من الخزف موضوعها عبارة عن رسم حيوان بطريقة السيابية تملأ معظم السطح يحيط به أوراق نباتية[2] لوحة رقم (٩)، هذا إلى جانب الرسوم النباتية المختلفة حيث أنه جزء من شقافة من الخزف عليها جزء من وردة على أرضية زبدية، باللونين الأزرق والأحمر الغامق وبها أفرع نباتية ووريقات وهو ما يسمى بخزف دقيق الصنع، لدقة صناعته بأسلوب دقيق، هذا إلى جانب الرسوم الهندسية المتنوعة ورسوم المعينات والمثلثات والدوائر والتي رسمت بألوان الأزرق والأحمر، فهناك طبق من الخزف في وسطها شكل نجمي متعدد الرؤوس وعلى الجدار شريط به دوائر بكل منها شكل معين والرسوم باللونين الأحمر والأزرق تحت طلاء شفاف وهي مكسورة وبها ترميم[3] لوحة (١٠).

ويمكن القول أن الحروب الصليبية كانت مجالاً واسع النطاق التقى فيه الشرق الإسلامي بالغرب المسيحي، حيث ترتب على هذه الحروب خلق وضع حضاري جديد في مصر وبلاد الشام بحيث انعكس أثره على العمارة والفنون الأيوبية[4] والدليل على ذلك أن الصانع المسلم لم يجد غضاضة في تصوير المناظر المسيحية على منتجاته الفنية الإسلامية[5] فظهرت المناظر المسيحية على الخزف الأيوبي والتي كان قوام زخارفها رسم يمثل السيدة العذراء تسند السيد المسيح عليهما السلام[6] كما يوجد جزء أخر يكمل هذا الصحن يزخرف بصورة القديسين التي تحيط بالسيد المسيح والسيدة العذراء[7] والحق أن هذا النوع الأخير من الخزف المتعدد الألوان متأثر في رسومه الأدمية وألوانه بالخزف الإيراني من النوع الميناتي في أواخر القرن الثاني عشر والنصف الأول من القرن الثالث عشر الميلاديين[8]، ويمكن القول أن الخزافون منذ أواخر القرن السادس وبداية القرن السابع الهجري، أواخر القرن الثاني عشر وبداية القرن الثالث عشر الميلاديين، كانوا قد ساعدوا

---

(١) جمال عبد الرحيم، المرجع السابق، ص٦.

(٢) عبد العزيز صلاح، المرجع السابق، جـ٢، ص٣٦.

(٣) عبد العزيز صلاح، المرجع نفسه، ص٣٧.

(٤) محمود محمد الحويري، الأوضاع الحضارية في بلاد الشام في القرنين الثاني عشر والثالث عشر من الميلاد، دار المعارف، سنة ١٩٧٩، ص ص٢٤٢-٢٤٨.

(٥) عبد العزيز صلاح سالم، المرجع السابق، ص٣٥.

(٦) زكي حسن، أطلس الفنون الزخرفية والتصاوير الإسلامية، شكل ١٧٨، ص٥٨.

(٧) زكي حسن، أطلس الفنون الزخرفية، شكل ١٧٩، ص٥٨.

(٨) عبد الرؤوف على يوسف، الخزف، كتاب القاهرة، ص٣١٨.

على استخدام الأشكال والأساليب الصناعية والزخرفية التي عرفها العصر الفاطمي، بالإضافة إلى تأثر الأيوبيين بفنون السلاجقة، فالخزف في العصر الأيوبي كان له أساليبه الصناعية والزخرفية التي مزجت بين التقاليد الفاطمية الموروثة والتأثيرات السلجوقية[١]، التي جاءت من مدينة تكريت وبلاد الموصل[٢] حيث رحل كثير من الصناع الوطنيين إلى الشرق السلجوقي حيث الازدهار الحضاري العظيم[٣] والذي أصبح بمثابة الجذب لهم[٤].

الخزف المملوكي:

تطورت المنتجات الخزفية في العصر المملوكي تطوراً عظيماً وذلك بسبب حياة الثراء التي عاشها سلاطين المماليك، والدليل على ذلك ما وصل إلينا من منتجات صينية وإيرانية، وترجع التأثيرات الإيرانية على أنواع خزف المماليك إلى هجرة الصناع من إيران والعراق إلى الشام ومصر أيام غزوات المغول الكبرى التي دمرت مدينة الري ٦١٧هـ/١٢٢٠م، ومدينة قاشان ٦٢١هـ/١٢٢٤م، وخربت الرقة سنة ٦٥٨هـ/١٢٥٩م، هذا إلى جانب كثرة الوافدين إلى مصر أثناء حروب المغول مع المماليك وغاراتهم على العراق والشام، وقد حمل هؤلاء الخزافون الوافدون معهم أساليبهم الفنية في صناعة الأواني وزخرفتها[٥]، ولكننا نلاحظ أن القطع الخزفية المملوكية كانت أقل صلابة من معاصراتها الإيرانية[٦].

ومن أنواع الخزف الذي وصل إلينا من العصر المملوكي:

* الخزف المرسوم تحت الطلاء تقليد سلطان أباد.[٧]
* الخزف المملوكي تقليد البورسلين الصيني.[٨]
* الخزف المملوكي تقليد الصيني (السيلادون).[٩]

---

(١) عبد العزيز صلاح سالم، الفنون الإسلامية في العصر الأيوبي، جـ٢، ص٣٣.

(٢) جمال عبد الرحيم، الفنون الزخرفية الإسلامية، جـ٢، ص٣٣.

(٣) زكي حسن، فنون الإسلام، ص٣١٠، أحمد عبد الرازق، الفخار المصري المطلي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة سنة ١٩٧٠، ص٧٥.

(٤) زكي حسن، المرجع نفسه، ص٣١٠، أحمد عبد الرازق، المرجع نفسه، ص٧٥.

(٥) عبد الرؤوف على يوسف، الخزف، ص٣١٨.

(٦) م. س. ديماند، الفنون الإسلامية، ص٢٢.

(٧) جمال عبد الرحيم، المرجع نفسه، ص١١.

(٨) حصة الصباح، كنوز الفن الإسلامي، ترجمة كتاب Treasures of Islam، ص٢٠٧.

(٩) جمال عبد الرحيم، المرجع نفسه، ص١١.

الخزف المصري تقليد سلطان أباد:

لم يكن هذا النوع من الخزف بالجودة الذي تميز بها الخزف الإيراني[1] المنتج بسلطان أباد، هذا وقد تميز الخزف المصري بزخارفه ذات الموضوع الرئيسي الذي يملأ الإناء ، سواء كان الموضوع حيوان أو طائر أو كتابات بالخط النسخي أو المملوكي أو الخط الكوفي[2]، ومن أهم مميزات هذا النوع من الخزف أن زخارفه حفرت حفراً قليل البروز قبل أن يطلى بطبقة من البطانة، ثم رسمت الزخارف البارزة بعد ذلك بألوان متعددة[3] إلى جانب النقاط الثلاث المنشورة في الأرضية، وهي من مميزات زخارف الخزف المصري تقليد سلطان أباد في العصر المملوكي[4]، هذا وقد كانت أرضية هذا الخزف بلون البطانة الشفافة حددت عليها ألوان الموضوع الرئيسي باللون الأزرق والأسود، مما أعطى لهذا النوع من الخزف التطوير الفني الذي ساعد على سيادته وانتشاره[5]، فهناك زبدية من الخزف تقليد سلطان أباد مرسوم عليها تحت طبقة صقيلة بالأزرق والأسود[6] هذه الزبدية تشتمل على عدد من العناصر الزخرفية المختلفة منها الشكل النباتي وهو شكل الوردة، والوحدة الزخرفية الهندسية التي تتخذ الشكل النجمي التي تملأ مجموعة من النقاط، فحافة الإناء تدور حولها مجموعة من الخطوط التي تشبه أوراق النبات على أرضية مُلئت بالنقط والشرط، ونجد في الوسط وردية زرقاء ذات ثمان بتلات داخل شكل ثماني الأضلاع تحصره نجمة بثمانية أطراف وضعت داخل شكل مثمن آخر ويدور حول هذا الإناء نطاق أزرق تتكرر في الجوانب الزخرفية المثمنة التي يحصرها نطاق أزرق ثان[7]، لوحة (١١).

الخزف المصري تقليد البورسلين الصيني:

نتيجة لانتشار خزف البورسلين[8] الجيد الصنع والخامة بالأسواق المصرية، والذي أقبل عليه كثير من الناس لنضوج مادته ودقة زخارفه، بدأ الخزاف في العصر المملوكي ابتكاراً نوعاً

---

(١) محمود إبراهيم حسين، الخزف الإسلامي في مصر، ص٥٧.

(٢) جمال عبد الرحيم، الفنون الزخرفية، ص١٢.

(٣) سعاد ماهر، الفنون الإسلامية، ص٥٣.

(٤) سعاد ماهر، المرجع السابق، ص٥٣.

(٥) أسين أتيل، نهضة الفن الإسلامي في العهد المملوكي، الولايات المتحدة الأمريكية، سنة ١٩٨١، ص ص١٤٧-١٤٨.

(٦) أسين أتيل، نهضة الفن الإسلامي ص ١٦٢.

(٧) المرجع نفسه، ص١٦٢.

(٨) تميز البورسلين الصيني الأصل غير المقلد بعجينته الشديدة البياض المتماسكة المصنوعة من مادة الكاولين، وعلى ذلك فلم يغش الخزاف الأواني بأي نوع من البطانات إلا في القليل النادر وألوانه كان يغلب عليها اللون الأزرق بدرجاته على أرضية

يشبه البورسلين أطلق عليه الخزف المصري تقليد البورسلين الصيني، وذلـك ليحـاول إرضـاء الناس، وتشجيع سلاطين وأمراء المماليك على شرائه، وكان هذا النوع مـن الخـزف تقليـد البورسلين الصيني يتميز بعجينته التي تميل إلى الحمرة أو الصفرة أو الرمادي، ونظراً لغلظ حبـات هذه العجينة، فإنه زاد في سمك قاع وجدار التحفة مما جعل الخزاف يغطي الأواني ببطانة من مـادة الكاولين حتى تخفي لون العجينة الأصلية[1]، حتى العناصر الزخرفية رسمها الخزاف بشكل محـور عن الطبيعة مثل الرسوم النباتية[2]، لوحة (١٢)، عبارة عن قاع إناء يملأه رسم زخـرفي نبـاتي بوسطه وريده من المركز تشع برسوم نباتية محورة عن الطبيعة تملأ الإناء [3].

الخزف المصري تقليد السيلادون:

أقبل الخزافون المصريون على تقليد خزف الصين المعروف باسم السيلادون، والسيلادون هذا نوع من الطينة توجد في الصين ذات خواص طبيعية، تعطي لوناً أخضر مائلاً للرمـادي، إذا حرقت في درجة حرارة معينة، كما أنها تعطي بريقاً خاصاً فهي ليست في حاجة إلى مادة الطـلاء الزجاجي الشفاف[4]، وكان لوجود هذه المادة في الأسواق المصرية، وكذلك منتجاتها ما أغـرى الخزافون على تقليده، على أن الإنتاج المصري المقلد كان سميكاً هشاً وذلك لأن القطع الخزفيـة تحتوي على جزء من العجينة المصرية، كما أن زخارفه المحفورة أو المحززة كانت غير متقنة مثـل السيلادون الصيني[5]، هذا بالإضافة إلى أن الزخارف الفنية المنفذة على هذا النوع من الخـزف قليلة[6] بل تكاد تكون منعدمة، بالمقارنة بمثيله من الخزف ذو الإنتاج الصيني[7]. ومـن أشـهر الخزافين الذين ذاع شهرهم في العصر المملوكي هو غيبي بن التوريزي[8] والأسـتاذ المصـري[9]

= بيضاء، والرسوم مستوحاة من البيئة الصينية، راجع: سعاد ماهر، الفنون الإسلامية، ص ٥٤، جمال عبد الرحيـم، الفنـون الزخرفية، ص ص ١٣-١٤، عبد الرؤوف على يوسف، الخزف، كتاب القاهرة، ص٣١٨.

(١) جمال عبد الرحيم، الفنون الزخرفية، ص١٥.

(٢) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(٣) أسين أتيل، نهضة الفن المملوكي، ص ص١٦٤-١٦٥.

(٤) سعاد ماهر، الفنون الإسلامية، ص٥٥.

(٥) المرجع نفسه، ص٥٥.

(٦) محمود إبراهيم حسين، الخزف الإسلامي، ص٥٥.

(٧) حسن الباشا، المدخل إلى الآثار الإسلامية، ص٣٧٥.

(8) A. Abel. Gaibi et les grands financiers egyptiens d' epoque mamlouke le Caire. 1930, Aly Bey Bahgat et F. Massoul. la cermuque muslmane d l'Egypte. P. 105

(٩) سعاد ماهر، الفنون الإسلامية، ص٥٤.

وغزال، وكلهم ذاع صيتهم في القرن ٨هـ/١٤م وهم أصحاب مدارس فنية عريقة هذا ويمكن القول بأن الخزف في العصر الأيوبي والمملوكي البحري لم يكن متقن الصنع، حتى المادة الخام التي صنع منها هذا النوع من الخزف كانت رخيصة غير متقنة لم يراع فيها الفنان الدقة والإتقان في الصنع، فكانت عجينة التحفة سميكة تارة، والعناصر الزخرفية غير دقيقة ومحورة تارة أخرى، إلى جانب أنها هشة في أحيان أخرى، مما جعل البعض يقول عن هذا الخزف أنه حرفة المستضعفين(١)، أي أنه يمثل نوع الطلب الأدنى لأنه سوف يكون في هذه الحالة رخيص الثمن فسوف يناسب طبقة الفقراء العريضة من الشعب، ولكن بطريقة أدق أن الأنواع الغير متقنة الصنع كانت تناسب مستويات مختلفة من فئات المجتمع بل قطاع عريض، ربما لأن هذا الخزف كان كله تقليد فلذلك ناسب كل المستويات المختلفة، على العكس من ذلك نجد أن هناك بعض أنواع من الخزف تكشف عن مستويات راقية وأنيقة للأداء الفني، ربما كانت تستخدم للسلاطين والأمراء في قصورهم وهذا ما يعبر عنه بنمط الطلب الأعلى، التي حاز أفرادها على أكبر قدر ممكن من ثروات البلاد.

الفخار في العصر الأيوبي والمملوكي البحري:

لاشك أن الفخار الشعبي يمتاز بقلة التكاليف والبساطة، في الوقت نفسه لا يخلو من حسن الذوق ودقة الصنعة وروعة التخيل(٢) هذه المنتجات الفنية الرخيصة الثمن ظهرت في جميع العصور الإسلامية، فظهرت في العصر الأيوبي والمملوكي البحري.

ففي العصر الأيوبي ظهر الفخار على شكل شبابيك القلل والتي امتازت بأشكالها الهندسية الكثيرة الأضلاع من مثلثات ومستطيلات ودوائر ونجوم(٣) ومن الملاحظ ندرة الزخارف التي تمثل الكائنات الحية، وتميزت شبابيك القلل في العصر الأيوبي بوجود عنصر الكتابة الكوفية والنسخية والعبارات الدعائية(٤)، ومن التحف الفخارية الأخرى التي تنسب إلى العصر الأيوبي عدد كبير من

---

(١) أسين أتيل، لمحة الفن المملوكي، ص١٦٢.

(٢) عبد الرؤوف على يوسف، الفخار، كتاب القاهرة، ص٣٢٢.

(٣) زكي حسن، أطلس الفنون الزخرفية، شكل (٢٠٢)، ص٦٦.

(٤) عبد العزيز صلاح سالم، الفنون الإسلامية، جـ٢، ص ص٤٠-٤١، زكي حسن، أطلس الفنون الزخرفية، شكل (٢٠٢)، ص٦٦.

جلل النفط إلى جانب المسارج المتنوعة الزخارف والأشكال، منها مسرجة من نوع الفخار المطلي وتحمل اسم صانعها يوسف ويمكن نسبتها إلى النصف الأول من القرن ٧هـ/١٣م[١].

الفخار في العصر المملوكي البحري:

عرفت مصر في العصر المملوكي نوعاً من الفخار امتاز بطينته الطبيعية الحمراء والرخيصة التكاليف أطلق عليها الفخار المطلي، هذا المنتج صنع خصيصاً لجميع طبقات الشعب الفقيرة، أو ما يمكن قوله إنه لعامة الشعب من فلاحين وعمال وصناع وغيرهم وذلك نتيجة الأزمات الاقتصادية والمجاعات التي تعرض لها الشعب المصري بعامة، وتأثر بها فئات متنوعة مثل الفقراء والفلاحين والعمال، فصنع الفخار لتلبية تلك الطبقة العريضة من الشعب والغير قادرة على شراء الأواني المتميزة من الخزف ومشتقاته، فنجد أن الفخار يسد احتياجات تلك الطبقة من الشعب، أي أنه شعبي فكان أكثر استعمالاً من الخزف الرقيق، وكان يستعمل في الحاجات اليومية والمطابخ[٢].

ورغم ما يبدو على تحف الفخار من بساطة وسرعة في التنفيذ إلا أنها ذات جمال فني خاص[٣] وطريقة صناعة هذا النوع أن تشكل الأنية بالشكل المطلوب ثم تحرق حرقاً أولياً في الفرن ثم تطلى بمادة شفافة من الدهان (Slip)، ثم يرسم عليها بعد ذلك العناصر الزخرفية المطلوبة بطريقة الحز والكشط حتى تصل إلى قاع عجينة الإناء، وفي هذه إظهار للزخرفة وتوضيحها ثم يضاف بعد ذلك مادة الطلاء الشفاف بعدة طبقات، وهي مادة زجاجية تأخذ أحياناً اللون الأصفر والأخضر أو البني القهواني، وقد أطلق البعض على هذه المادة الشفافة مادة المينا أي الفخار المطلي بالمينا[٤].

وعلى الرغم من أن الفخار المطلي بسيط المظهر رخيص الثمن إلا أنه سجل حافل للحياة الاجتماعية والسياسية في مصر في عصر دولة المماليك، كما أننا نرى فيه مهارة الفنان المسلم الذي استطاع في حدود خامات إمكانيته البسيطة أن يخرج لنا تحفاً على قدر كبير من الدقة تنافس الأواني المعدنية المصنوعة من الذهب، والتي ندر في هذا العصر بسبب حالة التقشف، وقضية تحريم

---

(١) زكي حسن، أطلس الفنون الزخرفية، شكل (٢٠١)، ص٦٥.

(٢) عبد الرؤوف على يوسف، المرجع السابق، ص٣٢٠.

(٣) المقصود هنا بالمينا هو تعدد الألوان الذي اشتهر به الفخار المطلي في العصر المملوكي: أنظر سعاد ماهر، الفنون الإسلامية، ص٥٥.

(٤) جمال عبد الرحيم، الفنون الزخرفية، ص١٨.

استعمال هذه المادة ومن هنا جاء التشار واستخدام الفخار المطلي[1]، وقد كانت العناصر الزخرفية المرسومة على الفخار المطلي بسيطة التكوين في أول الأمر لا تخرج عن كونها زخارف نباتية[2] ثم بدأ الفنان يستخدم الزخارف الكتابية مضاف إليها عناصر نباتية بالخط النسخي المملوكي والتي تتضمن عبارات دعائية مختلفة يتخللها رنوك مصورة تدل على وظيفة الأمير الذي صنعت له التحفة، أو رنك سلطاني خاص بالسلطان، ومن الملاحظ أن الفخار المطلي بالمينا كان يستعمل بكثرة في بيوت الأمراء ولذلك امتازت زخارفه بالرنوك أو الشارت التي اتخذها الأمراء علامة لكل واحد منهم[3] هذا إلى جانب الزخارف الأخرى لحيوانات منفردة مثل الفهود أو الطيور مثل النسر أو الأسماك، فهناك قطعة وهي عبارة عن شفافة من الفخار المطلي بالمينا باللون الأخضر وعليه سمكتين كل منها عكس اتجاه الأخرى بشكل غير دقيق، ربما لأنها صنعت للفقراء وعامة الشعب لذلك لم يراع بها الدقة والتناسب، لوحة رقم (١٣).

أما عن الرنوك الموجود على الفخار المطلي، فهناك شقافة من الفخار المطلي بالمينا عليها رنك الكأس، لوحة (١٤) وهي تدل على وظيفة الساقي، ويبدو أن هذه الوظيفة كانت تهيئ لصاحبها فرص الترقي والوصول إلى أعلى المناصب[4] ويعتبر الساقي من الموظفين الذين اشتهروا باتخاذ رنك، يرمز إلى وظائفهم، إذ كان المملوك إذ أمّر وهو ساقي مُنح رنكاً على هيئة كأس، ومن أشهر السقاة في العصر المملوكي الطبنغا المارديني، قوصون الناصري[5] وغيرهم.

وهناك شقافة أخرى من الفخار المطلي عليها عصا البولو وهي رنك الجوكندار وهو المختص بمسك عصا البولو لوحة (١٥)، وهذا الاسم يتألف من لفظين فارسيين: الأول: جوكان بمعنى العصا المنحنية أو المحجن الذي تضرب به الكرة أو عصا البولو ويعبر عنه أيضاً بالصولجان، والثاني: "دار" من المصدر داشتن بمعنى ممسك، وبذلك يكون المعنى الكلي ممسك عصا البولو[6]

---

(١) جمال عبد الرحيم، المرجع السابق، ص١٨.

(٢) سعاد ماهر، المرجع السابق، ص٥٥.

(٣) زكي حسن، فنون الإسلام، ص٣٢٦.

(٤) حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف، جـ ٢، ص٥٧٧.

(٥) حسن الباشا، المرجع السابق، جـ ٢، ص٥٧٩، والناصري نسبة إلى الناصر محمد.

(٦) نفسه، جـ ١، ص٣٧٣.، زكي حسن، فنون الإسلام، ص٣٢٦.

وممن لقب بهذا الاسم (الجوكندار) الأمير قراسنقر الجوكندار الملكي المنصوري[١]، وآل ملك الجوكندار الناصري[٢].

وهناك شقافة أخرى من الفخار وعليها رنك الفهد (الأسد) لوحة (١٦) وهي رنك السلطان الظاهر بيبرس البندقداري[٣]، وهناك عدد كبير من الرنوك يحمل شارات مختلفة منها البقجة، والسيف، القوس، الهدف، وغير ذلك من رنوك، هذا وهناك إناء من الفخار المطلي، زخرف هذا الإناء بشريطين عريضين بالخط النسخي المملوكي، إحداهما في الداخل والأخر في الخارج، وفي الشريطين دوائر تضم كلٍ منها رسم رنك مملوكي باللونين الأحمر والقهواني الداكنين، أما الكتابة فباسم مملوك من مماليك السلطان الناصر محمد بن قلاوون[٤] وهو السيفي قرجي[٥]، لوحة (١٧).

ومن أشهر الأسماء التي وصلت إلينا في صناعة الفخار في عصر المماليك في مصر هو شرف الأبواني[٦]، وهو من أعلام الخزافيين أيضاً[٧] وقد ذاع صيت هذا الفخار في عصر الناصر محمد بن قلاوون[٨] وأبنائه حيث عاش في الفترة من سنة ٦٩٠-٧٦٠هـ/١٢٩١-١٣٥٨م، ويبدو بل الواضح أن شرف الأبواني كان يعمل في بلدة أبوان، وكانت معظم زخارف إنتاجه في هذا الوقت من الداخل فقط، وكان يكتب اسمه عليها عمل شرف بأبوان، ثم اكتفى بعبارة عمل شرف، ثم نجده يكتب عمل شرف الأبواني غلام الناس كلها[٩]، فهناك زبدية من الفخار على هيئة كأس

---

(١) نسبة إلى المنصور قلاوون.

(٢) نسبة إلى الناصر محمد بن قلاوون.

(٣) لم يكن بيبرس هو أول من اتخذ السبع رنكاً له، فكان أقدم مثل مؤرخ من هذا الرنك موجود على باب حران في مدينة الرها ويرجع إلى الملك المظفر شهاب الدين غازي الذي حكم الرها من سنة ٦٠٨-٦١٧هـ/١٢١١-١٢٢٠م، راجع: زكي حسن، أطلس الفنون الزخرفية، ص٤٢٧.

(٤) زكي حسن، أطلس الفنون الزخرفية، ص٤٢٦.

(٥) أسين أتيل، نهضة الفن الإسلامي، ص١٤٩.

(٦) نسبة إلى بلدة أبوان الزبادي بالصعيد والتي لازالت معروفة بهذا الاسم إلى الأن، ولا يزال الصعيد وكثير من بلاده مشهوراً بصناعة الأواني الفخارية، وكلمة الزبادي لفسها الملتصقة باسم بلدة أبوان تعني الأواني الفخارية حتى اليوم وكلمة الزبادي نفسها الملتصقة باسم بلدة أبوان تعني الأواني الفخارية والخزفية، راجع: عبد الرؤوف على يوسف، الخزف، كتاب القاهرة، ص٣٢١، محمد مصطفى، شرف الأبواني صانع الفخار المطلي في القرن الثامن الهجري (مؤتمر الآثار في البلاد العربية المنعقدة بدمشق سنة ١٩٤٧)، ص ص١٥٩-١٦٤.

(٧) زكي حسن، أطلس الفنون الزخرفية، ص٤٢٦.

(٨) عبد الرؤوف على يوسف، الخزف، كتاب القاهرة، ص٣٢١.

(٩) جمال عبد الرحيم، الفنون الزخرفية، ص٢٠، عبد الرؤوف على يوسف، المرجع نفسه ،، ص٣٢١.

(قدح)، محفوظ بمتحف برلين قوام زخرفتها الرئيسية شريط من الكتابة على البـــدن الخـــارجي باللون الأحمر الضارب إلى البني والبني الداكن، ومطلي بطبقة صقيلة لونها أصفر[1] نصها: "عمـــل العبد الفقير المسكين شرف الأبواني غلام الناس كلهم العز والفضل والإقبال"[2] لوحـــة (١٨)، وهذا القدح قاعدة مفلطحة مرتفعة، وجوانب مستقيمة تأخذ في الاتساع عند الحافة، وينقســـم السطح الخارجي إلى ثلاثة نطاقات أفقية بواسطة مجموعة من الخطوط المحزوزة، ويشتمل النطـــاق الأعلى على نقش محزوز وملون بالأحمر الضارب إلى البني على أرضية بها زخـــارف قليلـــة مـــن الخطوط والنقط الصفراء، وقد ترك النطاق الأوسط خالياً من الزخارف، أما النطـــاق الثـــالث والأخير فقد زين بزخارف على شكل حرف S حمراء وبنية[3]، أما العناصر الزخرفية التي كـــان يستخدمها شرف الأبواني هي العناصر والرسوم النباتية داخل أشكال مستديرة بوسط القاع تكبر أو تصغر بحسب اتساع الإناء أو ضيقه[4].

هذا ويمكن القول باطمئنان أن هذا الكم الهائل من الأواني الفخارية المختلفة والتي ظـــهر عليها كم هائل من الشارات والرنوك المختلفة، كان يعطي لها قيمة كبيرة عند شرائها، رغم أنهـــا رخيصة الثمن إلا أن تلك الرنوك كانت خاصة بأحد الأمراء أو السلاطين، ولكن الغالبية العظمى كانت للأمراء مما جعل جميع فئات الشعب تقبل على شراء هذا النوع من الفخار ذات الرنـــوك، العالية القيمة الرخيصة الثمن التي تمثل نمط الطلب الأدنى التي تناسب قطاع عريض مـــن النـــاس ومن هنا نستنتج أن هؤلاء الأمراء كانوا مصدر سطوة وقوة إلى جانب أنهـــم مصـــدر للقلـــق والاضطراب، فكانوا يشكلون قوة كبيرة ذات نفوذ في المجتمع المملوكي، هذا وقد كان وجـــود تلك الرنوك على التحف تشير إلى أن شراء هذا النوع من الفخار لم يكن قـــاصراً علـــى عامـــة الشعب بل كان يشتريه الأمراء والوزراء وفي بعض الأحيان (في القليل النادر) الســـلاطين، ممـــا أعطاه قيمة كبيرة في ذلك العصر.

---

(١) أسين أتيل، نهضة الفن الإسلامي، ص١٨٨.

(٢)أسين أتيل، نهضة الفن الإسلامي، ص١٨٨.

(٣) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(٤) زكي حسن، أطلس الفنون الإسلامية، شكل (١٩٦)، شكل (١٩٨)، ص٦٤، هذا ويعتقد أن اسم شرف الأبواني هذا قـــد يشير إلى ورشة معينة تخصصت في صنع أواني الأمراء، وليس اسم فرد معين، راجع: أسين أتيل، المرجـــع نفسه، ص١٤٩، ولكن هذا الرأي ضعيف بدليل أن شرف الأبواني هذا اسم شخص (فرد) لأن إمضاءه كان على كل عمل يقوم به.

المنسوجات في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري:

لاشك أن مصر كان لها سبق التقدم في صناعة وزخرفة النسيج وذلك لأن تلك الصناعة قائمة بها منذ أقدم العصور، وقد اشتهرت كثير من المدن المصرية وقراها مثل تنيس، الإسكندرية، ديبق، دمياط، الفيوم، البهنسا وأخميم[1]، بهذه الصناعة حتى صارت من أولى الأقطار في إنتاج النسيج، وقد ساعد على ذلك توفر المواد الخام المستخدمة من الكتان والصوف والقطن والحرير[2]، ولقد شهدت قاهرة الأيوبيين اهتمام صلاح الدين بأمور الحرب زاهداً في الحياة كارهاً للترف وأسبابه، حتى أنه لم يؤثر عنه لبس الحرير قط بل كان يتخذ ملابسه من الكتان أو القطن أو الصوف[3]، وعلى الرغم من كل الظروف التي أحاطت بصلاح الدين فقد حرص على ألا تتدهور صناعة النسيج، والدليل على ذلك ما أشار إليه عبد الرحمن الشيزري في كتابه نهاية الرتبة في طلب الحسبة في الباب الثالث عشر عن جودة إنتاج صناعة النسيج[4]، والشيء الذي يمكن ترجيحه أنه نتيجة للحركة الصليبية والجهاد ضد الصليبين، فقد توقفت مصانع النسيج في القاهرة

عن الإكثار من إنتاج المنسوجات الحريرية[5] وزادت العناية بنسيج الحرير وتطريزه، وتزيين المنسوجات بالزخارف المطبوعة[6] ومع وجود تطور صناعة النسيج وكثرة إنتاجه ظهرت طرق فنية وصناعية تطورت في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري، مثل طريقة النسج على النول، طريقة التطريز، طريقة الصباغة، طريقة الطبع، طريقة التطبيق أو الإضافة[7].

---

(١) د. سامي أحمد عبد الحليم إمام، المنسوجات الأثرية القبطية المحفوظة بمتحف جاير أندرسون بالقاهرة، ط ١، ١٩٩٠م، مؤسسة شباب الجامعة، ص١١١، سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص١٦٧.

(٢) ديماند، الفنون الإسلامية، ص٢٥٧، عبد العزيز صلاح سالم، الفنون الإسلامية، ص٤٦.

(٣) ابن شداد، النوادر السلطانية، ص ص٢٥-٦٠.

(٤) عبد الرحمن الشيزري، نهاية الرتبة، الباب الثالث عشر، عن عبد العزيز صلاح سالم، الفنون الإسلامية، ص٤٦.

(٥) عبد الرحمن فهمي، النسيج، مقال بكتاب القاهرة، ص٣٩٣، سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص١٩٤.

(٦) زكي حسن، فنون الإسلام، ص٣٦٥.

(٧) جمال عبد الرحيم، الفنون الزخرفية، ص٥٠.

هذا وقد اشتملت العناصر الزخرفية التي وجدت على النسيج الأيوبي والمملوكي البحري على العناصر الكتابية خاصة العبارات الدعائية والرنوك والعناصر الهندسية خاصة الأشكال المجدولة والدوائر والمعينات، والعناصر النباتية مثل زهرة اللوتس والمراوح وأنصافها هذا بالإضافة إلى الرنوك الخاصة بالأمراء(١)، فهناك قطعة من نسيج الكتان ترجع إلى العصر الأيوبي محفوظة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة مطرزة بالحرير الأسود والأزرق تحمل أشرطة كتابية بالخط النسخ عبارة عن شريطين ضيقين وشريط أوسط عريض، الشريط الأوسط يشتمل على كتابة عبارة عن: "سعادة مؤبدة ونعمة مخلدة"، أما الشريطين الضيقين فيشمل كل منهم على كتابة: "العز الدائم والإقبال"، بالإضافة إلى زخارف نباتية دقيقة وأنصاف مراوح نخيلية محوره عن الطبيعة، والخطوط الحلزونية التي يؤلف بعضها زخارف مجدولة(٢) لوحة (١٩).

ومن العصر الأيوبي وصلتنا قطعة من نسيج الحرير تنسب إلى مصر أو الشام محفوظة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة قوام زخرفتها أشرطة متماوجة في وضع رأسي تشكل وحدات بيضاوية منتظمة بداخلها أزواج من الطيور المتدابرة وذات الرؤوس المتقابلة، ويبدو في رسوم هذه التحفة التأثر بالأساليب الفنية السلجوقية، وذلك لما نراه في حسن استخدام الطيور في التأليف الزخرفي(٣) ومن المرجح أن نسيج الكتان كان يقبل عليه فئات كبيرة من الشعب (الطلب الأدنى) أما نسيج الحرير فكان لفئة الأمراء والسلاطين (الطلب الأعلى) أما في العصر المملوكي فقد قل الإقبال على نسيج الكتان بينما ازدادت العناية بنسيج الحرير(٤) وتطريزه أو طبعه (٥) فقد نجحت القاهرة المملوكية في ابتكار أنواع متعددة من المنسوجات التي غزت الأسواق(٦) فتنوعت طرق الإنتاج في الأقمشة فمنها ما هو منسوج من القطن، أو الحرير، أو الصوف، ومنها ما هو مطرز بخيوط حريرية.

تشكل العناصر الزخرفية فوق القماش مباشرة أو فوقه بعد تنجيده بطبقة من القطن أو الصوف، توضع بين طبقتين من القماش قبل تطريزه، ومنها ما هو مطبق بأن تثبت قطعة من القماش ذات زخرفة معينة على قطعة أخرى مختلفة في اللون أو الخامة وهي طريقة لازالت تعيش في حي الخيامية

---

(١) جمال عبد الرحيم، المرجع السابق، ص٥١.

(٢) زكي حسن، أطلس الفنون الزخرفية،، ص٤٧٤، زكي حسن، فنون الإسلام، ص٣٦٥.

(٣) زكي حسن، أطلس الفنون الزخرفية، ص٢٠٠، شكل (٦٠٣).

(٤) أسين أتيل، نهضة الفن الإسلامي، ص٢٢٣.

(٥) عبد الرحمن فهمي، النسيج، كتاب القاهرة، ص٣٩٥.

(٦) عبد الرحمن فهمي، المرجع نفسه، ص٣٩٥.

بالقاهرة حتى اليوم، وتستعمل في إنتاج الخيام[1]، وقد وصلت إلينا من العصر المملوكي قطعة من نسيج الحرير المنسوج من مصر، محفوظة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة قوام زخرفتها شريطين أفقيين عليهما كتابة مكررة بالخط النسخي عبارة: "عز لمولانا السلطان الملك الناصر"، وبين هذين الشريطين في الوسط يوجد شريط زخرفي قوامه رسوم شجيرات على غرار شجرة الحياة، يفصل كل منهما عن الأخرى رسم فهد يطارد غزالاً[2] لوحة (٢٠) ومن المنسوجات الحريرية المملوكية ما يثبت ازدهار علاقة القاهرة بالشرق الأقصى منذ القرن ١٤م، وخاصة بالصين في عصر الناصر محمد بن قلاوون حيث وردت إلينا أقمشة عليها زخارف صينية الطراز وعلى بعضها كتابات نسخية باسم السلطان المملوكي الناصر محمد وعلى بعضها الأخر كتابات كوفية مربعة أشبه بالأختام الصينية[3]، والواقع أن نسج الحرير في قاهرة المماليك قد تأثر إلى حد كبير بمنتجات الشرق الأقصى التي أدخلها المغول إلى الشرق العربي خلال سفاراتهم وهداياهم لسلاطين المماليك[4]، أما بالنسبة للنسيج المطبوع فهناك قطعة ترجع إلى ق ٨هـ/١٤م محفوظة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة قوام الزخرفة كتابة بالخط النسخي المملوكي يظهر منها كلمة المحبة على أرضية نباتية لأفرع متماوجة تحصر فيما بينها أشكال طيور[5]، هذا وقد استعمل الكتان أيضاً في العصر المملوكي، فقد كانت ألقاب السلاطين تطرز على المنسوجات الكتانية، فقد عثر على قطعة من الكتان تحمل ألقاب الناصر محمد بن قلاوون، فعلى وجها شريط ذات لون (بيج)، وبقية الشريط مطرز بالألوان البيج والكحلي والأسود، وهما مقسمان إلى مستطيلات ومربعات على التبادل، وداخل المستطيلات كتابة نسخية نصها: (... الناصر ناصر الدنيا والدين محمد بن مولانا المنصور عز نصره ...) وداخل المربعات زخرفة عربية، ويتوسط المربع الأول دائرة بها كتابة نسخية بحروف صغيرة، والقطعة متآكلة في عدة أجزاء وهي رثة، وغير منتظمة، وفاقد منها أجزاء[6]، لوحة (٢١).

مما سبق يمكن القول أن العصر الأيوبي كان عصر تقشف نظراً للظروف التي ألمت به ألا وهي الحروب الصليبية، فانعكس هذا على الملبس حيث الكتان الذي كان يرتديه صلاح الدين وأعوانه

---

(١) عبد الرحمن فهمي، النسيج، كتاب القاهرة، ص٣٩٥.

(٢) زكي حسن، أطلس الفنون الزخرفية، ص٢٠١، شكل (٦٠٧)، عبد الرحمن فهمي، النسيج، ص٣٩٥.

(٣) زكي حسن، أطلس الفنون الزخرفية، ص٢٠٤، شكل (٦١٩)، زكي محمد حسن، الصين وفنون الإسلام، ص٧٠، شكل(٣٢).

(٤) عبد الرحمن فهمي، النسيج، ص٣٩٥.

(٥) أسين أتيل، نهضة الفن المملوكي، ص٢٣٧.

(٦) متحف الفن الإسلامي بالقاهرة، رقم السجل ٢٤٢٦٤.

بل كل من شارك ولم يشارك في الحروب الصليبية أما العصر المملوكي فقد ظـــهر فيــه الــثراء والعظمة والأبهة فكانت المنسوجات الحريرية بأنواعها المختلفة، وأشكالها وزخارفها فشتان بـــين كلا العصرين الأيوبي والمملوكي البحري، فقد ظهرت جميع أنواع المنسوجات من حريرية، قطنية، كتانية ومطبوعة بألوان وأشكال وزخارف مختلفة، ويمكن أن نقول باطمئنان أن العصر الأيـــوبي كان يمثل النمط الأدنى لجميع فئات الشعب وذلك بسبب ظروف الحرب والتقشـــف، أمـــا في العصر المملوكي فيختلف الأمر فقد روي بعض الرحالة الغربيين الذين زاروا مصـــر في عصـــر المماليك أن الرداء الذي يخلعه السلطان لا يلبسه مرة ثانية، بل توزع الملابس المستعملة في مكـــان خاص حتى ينعم بها على أمرائه وخاصته[1]، وهم الفئة التي تمثل نمط الطلب الأعلى بسبب الـثراء الفاحش.

هذا وإن دل فإنه يدل على كثرة بذخ المماليك وعدم مبالاتهم بالفئات الفقيرة من الناس، وإن دل أيضاً فيدل على كثرة مصانع النسيج وتعددها وتنوعها في هذا العصر.

المعادن الأيوبية والمملوكية البحرية بمصر:

على الرغم من الحروب التي شغلت القاهرة في العصر الأيوبي فإن عجلة الإنتاج الصناعي والفني لم تتوقف، وأمدتنا القاهرة بالكثير من التحف والمنتجات المعدنية التي تدلنا على اســـتمرار التطور في الصناعات المعدنية من حيث تنوع أشكالها ودقة صناعتها وكثرة زخارفها[2]، ويبدو أن فن صناعة المعادن في مصر قد وصل إلى مرتبة عالية من الجودة حتى ذاع صيتـــه في العـــالم، ولم يتوقف ازدهار صناعة المعادن بل امتد إلى ظهور أشكال جديدة لهذا الفـــن منـــها التكفيـــت[3]، وتتلخص هذه الطريقة وهي طريقة التكفيت في رسم الزخارف على سطح التحف المعدنية أولاً ثم تحفر هذه الرسوم حفراً عميقاً وتملأ الأجزاء المحفورة بمادة التكفيت التي تكون أغلى قيمـــة مـــن

---

(1) Dopp: Le Caire vu par les voyagurs occidentaux du Moyen Age; p. 138.

(٢) حسين عليوه، المعادن، مقال بكتاب القاهرة، ص٣٧٤، سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص٣٤٩.

(٣) وصلت هذه الطريقة الصناعية الفنية إلى مصر في القرن السابع الهجري (٧هـ/١٣م) من إيران والعراق حيث هاجر الصنـــاع منهما أمام غارات المغول على تلك البلدان، وسرعان ما اختلط هؤلاء الصناع بصناع البلاد التي هاجروا إليها، واستقروا بهـــا في مصر والشام، وفي القاهرة اندمج الصناع الوافدين بالصناع المصريين الذي ما لبثوا أن تعلموا الأسلوب الصناعي الزخـــرفي الجديد وأجادوه، والدليل على ذلك كثرة ما وصل إلينا من التحف المعدنية القاهرية المكفتة بالذهب والفضة، راجع: حســـين عليوه، المرجع السابق، ص٣٧٤، عصمت أحمد عوض، المباخر، مطبعة أطلس سنة ١٩٩١م، ص٥٩، أسلوب تكفيت المعـــادن بُني بأكمله على أساس المشغولات الفضية مع أن التكفيت بالفضة لا يضاهي الفضة الصافية: راجع: حصة الصباح، كنوز الفن الإسلامي، ص٢٤٩.

المادة التي صنعت منها التحفة، فمثلاً كان النحاس الأصفر يكفت بالفضة وكذلك البرونز[1]، وكانت توضع مادة التكفيت على الأجزاء المحفورة على سطح التحفة بواسطة الدق فوقها بمطرقة خشبية خاصة لتثبت مادة التكفيت في الأماكن المخصصة لها.

وقبل الحديث عن نماذج التحف المعدنية في العصر الأيوبي يمكن القول أن صناعة المعادن الأيوبية في مصر تأثرت بالأساليب الفنية الزخرفية الموجودة على المعادن الموصلية وقد تشابهت المعادن الأيوبية مع المعادن الموصلية، حيث أدخل الأيوبيون تلك الصناعة من الموصل إلى مصر في مطلع القرن ٧هـ/١٣م[2] مما يصعب على الكثير التمييز بينهما، اللهم إذا وجد على التحفة ما يمكن نسبتها إلى مصر أو الشام أو الموصل.

وأهم ما يميز العناصر الزخرفية للتحف المعدنية الأيوبية رسم الموضوعات المسيحية ولا غرابة في ذلك لأنه كان هناك علاقات ود ومعاهدات للصلح بين سلاطين البيت الأيوبي في مصر والشام مع الصليبيين، وبالتالي لابد وأن تنشأ علاقات تجارية وفنية بينهما، ومن هنا صنعت كثير من التحف المعدنية خصصت للمسيحيين[3] وصورت عليها موضوعات للسيد المسيح والسيدة العذراء، وأهم العناصر الزخرفية أيضاً على التحف المعدنية الأيوبية تلك الكتابات النسخية التي أصبحت سمة الغلبة في الزخرفة، والتي تتضمن أسماء وألقاب السلاطين، كذلك وجدت العناصر الأدمية والحيوانية داخل وحدات مستديرة أو بيضاوية مثلما كان الحال في موضوعات التحف الموصلية، هذا بالإضافة إلى توقيع الصانع[4] وإليك بعض النماذج من المعادن الأيوبية:

على الرغم من كثرة أنواع المعادن الأيوبية من طشوت، طاسات، وشمعدانات[5]، وحلي وغيرها إلا أنها كلها كانت من صنع إيران أو الموصل أو الشام، ولم يصلنا من صناعة مصر إلا القليل. فهناك إناء من النحاس المكفت بالفضة، باسم السلطان الأيوبي الملك العادل أبي بكر الثاني من مصر أو الشام، وهو محفوظ بمتحف اللوفر بباريس[6]، هذا الإناء جمع بين الرسوم الزخرفية المتنوعة حيث تتألف زخرفة هذا الإناء الجميل من أشرطة فيها جامات تضم رسوماً أدمية مختلفة

---

(١) فايزة الوكيل، جهاز العروس في مصر في عصر سلاطين المماليك، دار نهضة الشرق، دار الوفاء، ص ص٨٧-١٠٣.

(٢) سعد زغلول عبد الحميد، العمارة والفنون في دولة الإسلام، ص٤٢٩

(٣) م. س. ديماند، الفنون الإسلامية، ص١٥٤.

(٤) جمال عبد الرحيم، الفنون الزخرفية، ص٣١.

(٥) أرنست كونل، الفن الإسلامي، ص١١٥.

(٦) زكي حسن، أطلس الفنون الزخرفية، ص١٦٦، شكل (٥٠٧).

الأوضاع، معظمها مشاهد مختلفة من رسوم الصيد كما تضم رسوم حيوانات تنقض على فريستها، وبين هذه الجامات خطوط صغيرة متقاربة ومنكسرة فضلاً عن أشرطة أخرى من رسوم الأرابسك، وعلى هذا الإناء كتابة طويلة بخط النسخ الأيوبي نصها: "عز لمولانا السلطان الملك العالم العامل المؤيد .... الملك العادل أبي بكر بن مولانا السلطان الملك الكامل أبي المعالي محمد بن أبي بكر بن أيوب عز نصره" عمل أحمد بن عمر المعروف بالتركي النقاش برسم الطشت خاناه العادلية[1]، وهناك طشت أخر من النحاس المكفت بالفضة باسم السلطان الأيوبي الصالح نجم الدين أيوب محفوظ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة، عليه من الداخل كتابة نسخية باسم السلطان الصالح يتخللها مساحات مفصصه بها رسوم لمجالس طرب وفرسان يلعبون أو يصطادون وعلى البدن رسوم لكائنات حية على أرضية نباتية، وبهذا الطشت ثقوب[2] لوحة (٢٢) هذا إلى جانب مجموعة من الطاسات تعرف باسم طاسات الخضة وهي أواني صغيرة مصنوعة من النحاس أو البرونز بداخلها مفاتيح من الحديد عبارة عن قطع صغيرة ذات دلايات، والغرض من هذه الطاسات هو استخدامها في حالات الخوف أو الصرع أو بعض الأمراض، ويرجع إطلاق اسم "طاسة الخضة" كما كان يعتقد فيها إلى أنها كانت في الأصل تستعمل في شفاء المريض الذي أُصيب بهزة عصبية لسبب من الأسباب، ثم أصبحت بتوالي الزمن تستعمل لشفاء الأمراض جميعاً

---

(1) G. wiet: Objects en Cuivres, p.272. Repertoire Chronologique d'epigraphic arabe. XI, p. 108. No.4164.

الطشتخاناه هي المكان الذي يوضع فيه ملابس السلطان الملك الكامل محمد بن أبي بكر بن أيوب وفيها ما يوضع وما يجلس عليه السلطان من مقاعد وفخار وسجاد، وكذلك "طشتدار" اسم وظيفة يتألف من لفظة طشت المحرفة عن "طست" العربية، ومن لفظة "دار" والمعنى ممسك الطست أو الموكل بالطست، وكان الطشتدار هو الذي يتولى صب الماء على يد مخدومه، وقد عرفت هذه الوظيفة في الدولة العباسية، وفي الدول التي تفرعت منها، فعرفت مثلاً في الدولة الغزلوية، ثم انتقلت إلى دولة السلاجقة وبعدها إلى الدولة الأيوبية، ثم إلى دولة المماليك حيث كان الطشتدار يعتبر من أرباب الخدم والوظائف الصغرى، وكان الطشتدارية في هذا العصر يؤلفون طائفة من غلمان الطست خاناه، راجع: حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف، جـ ٢، ص ص٧٤١-٧٤٢، القلقشندي، صبح الأعشى، جـ٤، ص ص١٠-١١، جـ ٥، ص٤٦٩.

- Migeon G. Manuual d'art Muslman, Paris, 1927, p.51,

ووردت نفس العبارة على علبة اسطوانية بمتحف فيكتوريا وألبرت بلندن. راجع:

Wiet G.. Repretoire Chronologique d' epigraphic Arabe, XI, 1941-1942; p. 110.

(٢) جمال عبد الرحيم، الفنون الزخرفية، ص٣٢.

ما عدا الموت كما يعتقد فيها[1]، ويحتفظ متحف الفن الإسلامي بالقاهرة بطاسة سحرية تحمل اسم السلطان صلاح الدين، ومؤرخة سنة ٥٨٠هـ[2].

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الشمعدانات[3] والأباريق النحاسية[4] ومباخر[5] وكلها مكفتة بالفضة وتزدان بزخارف عديدة ومتنوعة ولكنها من صناعة الموصل أو دمشق، وتحمل أسماء الملك العادل الأيوبي والملك الكامل الأيوبي، والصالح نجم الدين أيوب، ولكنها هنا ليس لها مجال للحديث عنها بسبب أن الكلام يقتصر عن المعادن في مصر فقط.

هذا وقد أمدنا العصر الأيوبي بالعديد من التحف المعدنية الغير مكفتة منها على سبيل المثال الباب الخشبي الخاص بتربة الإمام الشافعي التي بناها السلطان صلاح الدين عام ٥٧٢هـ/١١٧٦م، وهو محفوظ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة، وهو يتكون من مصراعين كبيرين تغطيهما من الخارج صفائح النحاس التي تحليها الزخارف النحاسية البارزة التي تتخذ أشكالاً هندسية صغيرة تبرز قليلاً عن سطح الباب[6]، ويرجح أن هذا الباب صنع بدون تكفيت ربما لظروف الحرب التي كانت تمر بها البلاد إلى جانب عدم وجود الذهب والفضة الذين اختفوا من البلاد، فظهر التقشف والزهد في كل شيء بسبب الظروف التي كانت تمر بها البلاد وظروف الحرب.

هذا ويمكن القول أن العصر الأيوبي استطاع أن يجد لنفسه مكانة في ذاكرة الفن الإسلامي، حيث أن فن صناعة التحف المعدنية في العصر الأيوبي مزجت بين فنون الحرب وفنون السلم على السواء، حيث كانت فترة صلاح الدين يوسف بن أيوب التي اتسمت بالتقشف والزهد والبعد عن الترف، وهو السبب الأساسي في ندرة التحف المعدنية التي تحمل اسمه وألقابه، سوى مجموعة من الطاسات السحرية الموجود بعضها بمتحف الفن الإسلامي، والبعض الآخر بالمتحف البريطاني

---

(١) حسني محمد نويصر، الطاس السحرية (طاسة الخضة) وما عليها من كتابات وما تشفيه من أمراض، مجلة كلية الآثار، العدد السادس، سنة ١٩٩١م، ص٥١، عبد العزيز مرزوق، الفن الإسلامي في العصر الأيوبي، وزارة الثقافة والإرشاد، القاهرة.

- Zaky Pacha. Coupe Magique dedice a Salah ad-Din. BIE. le Caire. X. 1916. p. 243.

(٢) جمال عبد الرحيم، الفنون الزخرفية، ص٣٣.

(٣) لمزيد من التفاصيل راجع:

- Rice D. S.. the oldest dated "Mousl" Candlestick A. D. 1225. the Bur. May. 1949. p. 336-337-339.

(٤) هناك أباريق تحمل توقيعات الصناع لمزيد من التفاصيل راجع:

- Rice D. S.. Inlaid Brasses from the workshop. Ahmed al – Daki al Mousli ars orientalis. II. 1957. p.p.317-318.

(٥) هناك مبخرة باسم السلطان العادل أبو بكر محفوظة بمجموعة خاصة (مجموعة شريف صبري بالقاهرة) راجع:

- Fehervari G. Ein Ayyubidisches Rauchergefass mit dem naman des sultan al – Malik al – Adil II. Kunst des orients VI. wiesbaden. 1968. p. p. 37-53.

(٦) حسين عليوه، المعادن، كتاب القاهرة، ص ٣٧٥.

بلندن، ولكن الشيء الذي نلمسه بوضوح هو نزعة الترف التي اتصف بها خلفاء صلاح الدين من بعده وبعدهم كل البعد عن التقشف، وهو السبب الحقيقي في إنتاج الكثير من التحف المعدنية التي حملت أسمائهم وألقابهم وتوقيعات صناعهم هذا إلى جانب أماكن الصناعة المختلفة ما بين القاهرة، ودمشق، وحلب وغيرها من البلاد.

التحف المعدنية في عصر المماليك البحرية:

لاشك أن عصر التحف المعدنية المملوكية يختلف اختلافاً كلياً وجزئياً عن عصر التحف المعدنية الأيوبية، حيث يعتبر العصر المملوكي بمصر من أزهى العصور الإسلامية في صناعة المعادن[1] فقد ازدهرت وتطورت فيه هذه الصناعة ازدهاراً كبيراً حتى أصبحت القاهرة من أهم مناطق صناعة المعادن وزخرفتها، وقد اختلفت المنتجات الفنية فكان منها الأبواب والشماعد والتنانير والثرايا والصناديق والمقلمات والمباخر والمفاتيح[2] وغير ذلك من الأواني التي استخدمت وضمتها البيوت والطشت خاناه المملوكية، والتي صنعت بمختلف الأساليب الفنية للمعادن، هذا وقد ذكر المقريزي في ذلك "أنه لا تكاد دار تخلو بالقاهرة ومصر من عدة قطع نحاس مكفت"[3].

وتتضمن الموضوعات الزخرفية التي رسمت على المنتجات المعدنية، الزخارف النباتية، والخطوط الهندسية، كذلك رسوم الكائنات الأدمية والحيوانية هذا بالإضافة إلى هذا إلى جانب وجود الكتابة العربية واستخدام الخط الكوفي إلى جانب استخدام الخط النسخي الذي أصبح كثير الاستخدام، وتعتبر الكتابات العربية بصورها المختلفة إحدى الخصائص الهامة التي ميزت المنتجات المعدنية القاهرية في العصر المملوكي[4]، ومن النماذج التي وصلت إلينا من التحف المعدنية شمعدان من النحاس المكفت بالذهب والفضة باسم كتبغا المنصوري عليه كتابة بالخط النسخي نصها: "مما عمل برسم طشتخاناه المقر العالي المولوي الزيني زين الدين كتبغا المنصوري الأشرفي" وهو الجزء الأعلى، أما الكتابة الموجودة على العنق فتتضمن: "العز والبقا والظفر بالأعداء"[5] لوحة (٢٣)، هذا فضلاًعن النقوش الزخرفية التي تمثلت في ستة عشر شخصاً يحملون عدة أشياء منها السهام والحراب والتروس والأباريق وتحيط هالة بكل رأس معممة، هذا فضلاً عن رسوم البط والطيور الأخرى المختلفة.

(١) حسين عليوه، المعادن، ص٣٧٧، عصمت أحمد عوض، المباخر، ص٦٠.

(٢) عصمت أحمد عوض، المرجع نفسة ، ص٦٠.

(٣) المقريزي، الخطط، جـ ٢، ص١٠٥.

(٤) حسين عليوه، المعادن، كتاب القاهرة، ص٣٧٧.

(٥) أسين أتيل، نهضة الفن المملوكي، ص٦٥.

الأخرى المختلفة، وتشكل الجذوع والأذرع في هؤلاء الأشخاص أحرف الكتابة، بينما تتحـــول السيقان إلى لفائف تنتهي برؤوس أسود وغزلان وبشر[1]، ويلاحظ أن قاعدة شمعدان كتبغا غـــير موجودة، وهي محفوظة بمتحف وولترز الفني في بولتيمور[2]، وتعدد وتنوعت أشكال الطســـوت ونماذجها المختلفة، فهناك طست من النحاس المكفت بالذهب والفضة، ولكن هذا الطست صنـــع لشخص غير معروف حوالي عام ٧٠٠هـ/١٣٠٠م وهي عليها زخارف كتابية، وزخارف بديعة متنوعة ما بين نباتية، وطيور، وفرسان وأشخاص جالسين ممسكين بأقداح أو يعزفون على العـــود والناي والرق، إلى جانب زخارف هندسية، وأنصاف الدوائر التي تحتوي على زخارف عربيـــــة، وتلك الدوائر التي احتوت بداخلها على وردية سداسية البتلات في الوسط[3] لوحة (٢٤).

ويُعتقد أن هذا الطست قد صنع إما لبيبرس الأول (البندقداري) ٦٥٩-٦٧٦هـــــ/١٢٧٠-١٢٧٧م، وإما لبيبرس الجاشنكير (الثاني) ٧٠٩-٧١٠هـ/١٣٠٩-١٣١٠م، وكلاهما كانـــا يلقبان بركن الدين، ولكن هذه النسبة مشكوك فيها لأن هناك عبارة وردت على الطست تشـــير إلى ركن الإسلام، هذا فضلاً عن أنه لم ترد إشارة إلى لقبي الحكم والسلطنة اللتين عـــرف بهمـــا، بيبرس الأول والثاني وهما الظاهر والمظفر على التوالي.[4]

هذا إلى جانب العديد من الطسوت التي تحمل زخارف وكتابات متنوعة ومختلفة[5] هذا إلى جانب مجموعة من الدوي التي يوضع فيها الأقلام البوص، وتجويف المحبرة[6]، هـــذا وقـــد اســـتخدمت المعادن في زخرفة الأبواب الخشبية، كالباب الخشبي المصفح بالنحاس الخـــاص بخانقـــاة بيـــبرس الجاشنكير بالجمالية ٧٠٩هـ/١٣١٠م وعليه زخرفة بطريقة التكفيت بالذهب والفضة تمثلت في اسم السلطان ركن الدين بيبرس الجاشنكير[7].

---

(١) أسين أتيل، المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٢) المرجع نفسه، نفس الصفحة، شكل (١٦).

(٣) المرجع نفسه، ص ص٦٩-٧٠.

(٤) نفسه، ص٧٠.

(٥) نفسه، ص ص٧٦-٧٧، شكل (٢١)، ص ص٨٨-٨٩، شكل (٢٦) ص ص٩٢-٩٣، شـــكل (٢٧)، ص ص٩٤-٩٥، شكل (٢٨).

(٦) نفسه، ص٦١، شكل (١٣)، ص٨٢، شكل (٢٣).

(٧) حسين عليوه، المعادن، كتاب القاهرة، ص٣٧٨.

هذا إلى جانب مجموعة كبيرة من التنانير المعدنية التي كانت تزين المساجد والقصور السلطانية ويجب أن نذكر أن صناعة التحف المعدلية بلغت غايتها في عصر الناصر محمد بن قلاوون[1] والدليل على ذلك كرسي عشاء الناصر محمد بن قلاوون والتي أنتجتها القاهرة إذ لا نعرف مثيلاً له، وهو غني بالزخارف المتقنة المكفتة بالذهب والفضة[2]، ونظراً لكثرة التحف المعدنيةفلا يتسع المجال هنا لذكر الكثير من أمثلة التحف المعدنية المملوكية التي وصلتنا من صناعة القاهرة في هذا العصر.

مما سبق يتضح لنا أن العصر الأيوبي كان عصر تقشف وزهد خاصة في فترة حكم الأيوبيين الأولى (فترة حكم صلاح الدين) وفي فترة حكم خلفائه ازداد الاهتمام بالمعادن وتكفيتها بالذهب والفضة على الرغم من مرور البلاد بفترة أزمات نقدية اختفى معها الذهب والفضة.

أما في العصر المملوكي البحري الذي ازدادت العناية فيه بالمعادن وأشكالها وأنواعها المختلفة، ورغم الثراء الذي عاش فيه الملوك والسلاطين والأمراء المماليك البحرية إلا أنهم هم فقط الذين عاشوا فيه وهي الفئة التي كانت تصنع لها الأواني المكفتة بالذهب والفضة والتي تمثل الطبقة ذات النمط الطلب الأعلى، التي تركت معظم فئات الشعب تئن من الجوع والفقر والحرمان بسبب حدوث الأزمات الاقتصادية التي حدثت في ذلك العصر، والدليل على ذلك شمعدان كتبغا الذي صُنع له وكُفت بالذهب والفضة، رغم حدوث أزمة اقتصادية في عهده تسببت في حدوث الفقر والمجاعة والوباء.

أما عهد بيبرس الجاشنكير فقد صُنع له باب من الخشب ثم تكفيته بالذهب والفضة، وطُعم بالنحاس في الوقت الذي كانت تئن فيه البلاد من جراء المجاعة التي حدثت في عهده وعاني الناس فيها أشد المعاناة من الجوع والفقر والفاقة، على العكس من الأواني المكفتة لكبار السلاطين والأمراء نجد الأواني الخالية من التكفيت وهي التي استعملها كافة فئات المجتمع والتي تمثلت في نمط الطلب الأدنى والتي لم تستطع شراء الأواني الأنيقة المنمقة الغالية.

نعم لم يدرك سلاطين المماليك ما يعاني منه الشعب من جراء حدوث الأزمات الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد، إلا قلة قليلة منهم كانت تعالج الأزمة، وتعمل على حلها عند حدوثها، أما

---

(١) حسين عليوه، المرجع السابق، ص٣٨٠.

(٢) زكي حسن، أطلس الفنون الزخرفية، ص١٦٨ شكل (٥١٣)..

البقية الباقية فكانت تهتم بالفن وترعاه على حساب البقية الباقية من الشعب، حتى في أشد فترات الأزمات الاقتصادية، كما يتضح في حديثنا السابق عن المعادن.

الأخشاب في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري:

حظيت الأخشاب باهتمام بالغ في العهد الأيوبي والمملوكي البحري نظراً لأن الأخشاب في العصر الأيوبي احتفظت بنفس الأسلوب الفني الذي كان سائداً في نهاية العصر الفاطمي، وبدأ الخط النسخي يظهر جنباً إلى جنب مع الخط الكوفي، واعتباره من الخطوط التذكارية بعد أن كان يستخدم في المكاتبات اليومية، وأصبحت الزخارف أكثر دقة وإتقاناً وإبداع عما سبق من الزخارف الأخرى.[١]

هذا وقد بلغ هذا العصر قمة التطور والنضوج[٢] في فن صناعة النجارة (الأخشاب)، فقد تطورت زخرفة الطبق النجمي واكتملت واتخذ الطبق النجمي شكله النهائي[٣] كما امتازت الكتابة النسخية الأيوبية بقصر حروفها وغلظها[٤]، ومن أهم النماذج التي وصلت إلينا في العصر الأيوبي تابوت الإمام الشافعي، هذا التابوت على شكل منشور مستطيل يعلوه جزء هرمي الشكل وتتألف جوانب التابوت وغطاءه من حشوات ذات زخارف نباتية دقيقة مجمعة في أشكال أطباق نجمية، وسداسية الأضلاع، والتابوت غني بالنقوش المكتوبة بخط النسخ والخط الكوفي من بينها كتابة كوفية تشير إلى أن هذا القبر الإمام الشافعي، وكتابة أخرى نسخية تشتمل على تاريخ صناعة التابوت واسم الصانع عبيد النجار المعروف بابن معالي، ولاشك في أن الأفرع النباتية والوريقات المحفورة في حشوات هذا التابوت من روائع الحفر على الخشب في الفن الإسلامي، فهناك دقة تامة في الحفر فضلاً عن تنوع الرسوم[٥]، ومن أهم التركيبات الخشبية أيضاً التي وصلتنا والتي ترجع للفترة الأيوبية تركيبة خشبية نقلت من تربة حصن الدين ثعلب ٦١٣هـ/١٢١٦م[٦] صنعت بطريقة الحفر المجسم ثلاثة جوانب منه محفوظة بمتحف الفن

---

(١) عبد العزيز صلاح سالم، الفنون الإسلامية، جـ٢، ص٤٩؛ جمال عبد الرحيم، الفنون الزخرفية، ص٢٢.

(٢) عبد العزيز مرزق، الفن الإسلامي في العصر الأيوبي، ص ص١٢١-١٢٢.

(3) M. Van Berchem: Corpus inscriptionum arabicarum, Jerusalem, II. No. 277-279; Repertiore chronologique d'epigraphic arabe, IX. p.p.56-57. No. 2381-2383.

(٤) عبد الرؤوف علي يوسف، الخشب والعاج، مقال بكتاب القاهرة، تاريخها، فنونها، آثارها، ص٣٦٥.

(٥) زكي حسن، فنون الإسلام، ص٤٦٢؛ حسن عبد الوهاب، تاريخ المساجد الأثرية، جـ ١، ص١٠٨.

- G. Wiet: les Inscriptions du Mausolee de Shafii (in Bull. Instit. d'Egypte, t. XV, 1932-1933), p.p. 171-172.

(٦) زكي حسن، أطلس الفنون الزخرفية، ص١٢٥، شكل (٣٧٥) – شكل (٣٧٦).

الإسلامي بالقاهرة، والجزء الرابع بمتحف فيكتوريا وألبرت بلندن[1] وهو يتألف من مناطق مستطيلة تضم بعضها رسوماً لفروع نباتية ووريقات ويضم البعض الآخر كتابات بخط النسخ على مهاد من الفروع النباتية الدقيقة، كما يضم بعضها حشوات مستطيلة أو مربعة وتتألف زخرفتها من فروع ووريقات نباتية[2] لوحة (٢٥).

هذا إلى جانب تابوت الملك الصالح نجم الدين أيوب ٦٤٧هـ/١٢٤٩م، ويتوسط هذا التابوت ضريح ذلك الملك، وتقوم زخارفه على ظاهرة الحشوات الخشبية المجمعة، ونجوم سداسية منحوتة نحتاً دقيقاً ومناطق مثمنة بها نجوم خماسية وكندات ونجوم ثمانية تحيط بها حشوات مجمعة واحتوت هذه الحشوات علي زخارف نباتية محفورة حفراً بارزاً إلى جانب أشكال المراوح النخيلية وعناقيد العنب، إلى جانب آيات قرآنية بخط النسخ على زخارف نباتية وكتابة تشير إلى وفاة الملك الصالح نجم الدين أيوب بالمنصورة في عام ٦٤٧هـ/١٢٤٩م[3].

أما عن الخشب في العصر المملوكي البحري فقد تطور فن الحفر على الخشب في العصر المملوكي البحري وأصبح أكثر إتقاناً منه في العصر الأيوبي، إذ ابتكر فنانو العصر المملوكي أشكالاً جديدة من المراوح النخيلية، ووحدات من الزخارف النباتية التي كان لتفاصيلها الدقيقة أهمية كبرى في الزخرفة[4]، ووصلت الزخارف الهندسية أوج ازدهارها بظهور الطبق النجمي الكامل، فبعد أن كان هذا العنصر سداسي الرؤوس في الأخشاب الفاطمية والأيوبية صار أكثر من ستة عشر رأساً وبرز جوف الترس على هيئة نصف كرة اتخذت مادتها من السن المطعم بالأبنوس في بعض الأحيان[5]، هذا وقد أسهم النجارون والنقاشون بنصيب كبير إلى جانب غيرهم من الفنانين وأصحاب الحرف الأخرى في إثراء العمائر المصرية وتزويدها بقطع الأثاث المناسبة الأنيقة التي تكشف عن روح العصر، ومدى ما بلغته الحياة من التقدم والرخاء[6]، فوصلت إلينا التحف الخشبية المختلفة مثل المنابر، الأبواب، الكراسي، الدكك، والشبكيات[7] وهو ما وضح لنا في نمط الطلب الأعلى للسلاطين والأمراء والأثرياء.

---

(١) زكي حسن، أطلس الفنون، ص١٢٤، عبد العزيز مرزوق، الفن الإسلامي في العصر الأيوبي، ص٢٥.

(٢) زكي حسن، أطلس الفنون، ص٤٤٦.

(٣) عبد الرحمن فهمي، شجر الدر، مقال بكتاب القاهرة، ص ص١٩٢-١٩٣.

(٤) م. س. ديماند، الفنون الإسلامية، ص١٢٢.

(٥) المرجع نفسه، ص١٢٢.

(٦) عبد الرؤوف على يوسف، الخشب، كتاب القاهرة، ص٣٦٩.

(٧) جمال عبد الرحيم، الفنون الزخرفية، ص٢٤.

ومن أهم النماذج التي وصلت إلينا من المنتجات الخشبية منبر جامع أحمد بن طولون الذي أمـــر بصنعه السلطان حسام الدين لاجين ٦٩٦هـ/١٢٩٦م[1] والذي يتكون من صـــدر وريشـــتين وجوسق يعلوه قمة على شكل القلة تشبه قمم المآذن المملوكية، وقوام زخرفته حشوات هندسـية من خشب الساج الهندي والأبنوس، ومزخرفة بالرسوم النباتية الدقيقة علىمستويين، ولا يوجـد لهذا المنبر بابا الروضة، فصنعت ريشتين ممتدة دون انقطاع كما يعلو صدره النـــص التأسيســي الخاص به والذي يتضمن اسم وألقاب السلطان لاجين، وسنة الصنع وذلـــك بـــالخط النســخي المملوكي، ومما هو جدير بالذكر أن معظم أجزاء هذا المنبر قد تسربت إلى أوربا ثم جمعها هرتـــس بك، وبذلك أمكن إصلاح المنبر[2] لوحة (٢٦)، وهناك العديد من المنابر الخشبية المختلفة منـــها منبر جامع الصالح طلائع بن رزيق ٦٩٩هـ/١٢٩٩م-١٣٠٠م، أيضاً المنبر الخشـــبي بجـامع الطنبغا المارداني ٧٤٠هـ/١٣٣٩م[3] هذا وقد عُثر على كرسي من الخشب بمدرسة خوند بركه أم السلطان شعبان بالتبانة ٧٧٠هـ/١٣٦٨م[4] يرجع لعهد السلطان شعبان، وهو على شـــكل منشور أيضاً قوام زخرفته أشكال هندسية وعقود مكسوة بطبقة دقيقة من الفسيفساء والأبنـوس والسن ومن أسفل يزينه برامق خشبية دقيقة الصنع[5]، وغير ذلك العديد والعديد من المنتجـــات الخشبية والتي لا يتسع الحديث لذكرها هنا.

هذا ويمكن القول أن فن صناعة الأخشاب لم يتوقف حتى في وجود الأزمات الاقتصادية والـــتي ألمت بالبلاد فنجد منتجات لحسام الدين لاجين الذي حدثت أزمة اقتصادية في عهده، حـــتى في عهد السلطان شعبان نجد استمرار الاهتمام بالفن ورعاية الفنانين في وجود الأزمة الاقتصادية التي حدثت في عهده فنجد له منتجات خشبية كما سبق القول وغير ذلك مـــن الأمثلـــة المختلفـــة والمتكررة الحدوث في العصر الأيوبي والعصر المملوكي البحري.

---

(١) أسين أتيل، لهضة الفن المملوكي، ص ص١٩٥-١٩٨، م. س. ديماند، الفنون الإسلامية، ص١٢٢.

(٢) جمال عبد الرحيم، الفنون الزخرفية، ص٢٤.

(٣) المرجع نفسه، ص٢٥.

(٤) عبد الرؤوف على يوسف، الخشب والعاج، كتاب القاهرة، ص٣٦٩، أسين أتيل، لهضة الفن الإسلامي في العصر المملوكـــي، ص١٩٦.

(٥) جمال عبد الرحيم، المرجع نفسه، ص٢٥.

الزجاج في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري:

بلغت صناعة الزجاج في مصر والشام في العصر الأيوبي درجة كبيرة من الرقي والتقدم والازدهار، فقد سارت هذه الصناعة على النهج والأساليب التي كانت متبعة في العصر الفاطمي[1]، وقد ظهرت أساليب زخرفية جديدة في هذا العصر اكتمل نضوجها في العصر المملوكي ذلك الأسلوب الزخرفي الجديد هو الزخرفة بالمينا[2] وقد كان فضل تقدم وازدهار هذه الصناعة يعود إلى سوريا[3] هذا وقد امتازت منتجات العصر الأيوبي بالرشاقة والرقي[4].

هذا والذي لا يمكن إنكاره أن الأحوال السياسية والاقتصادية لعبت دوراً هاماً في التأثير على زخارف الزجاج بصفة عامة وزخارف المشكاوات بصفة خاصة، إذ يلاحظ أن ما وصلنا من مشكاوات القرن السابع الهجري / القرن الثالث عشر الميلادي، قليل جداً إذا ما قيس بما وصلنا من مشكاوات القرن الرابع عشر الميلادي، الذي بلغت فيه صناعة المشكاوات وزخرفتها بالمينا وتمويهها بالذهب أوج ازدهارها وتكاملها الفني[5]، وربما يعزي قلة ما وصلنا من منتجات زجاجية ومشكاوات في العصر الأيوبي إلى الأحوال المضطربة[6] التي شهدها هذا العصر من تصدي مصر للخطر الصليبي، إلى جانب الخطر المغولي وقيام مصر بمهمة دفع هذا الخطر وتخليص العالم الإسلامي منه، وبذلك كان المسلمون بين شقي الرحى مما صرف الجزء الأكبر من نشاط مصر وسوريا اللتين تعتبران من أهم مراكز صناعة الزجاج بصفة عامة والمشكاوات المزخرفة والمموهة بالذهب بصفة خاصة في مجابهة تلك الأخطار[7] أو بمعنى مختصر لقد أثرت الحرب على صناعة

---

(١) سعاد ماهر، الفنون الإسلامية، ص١٦٣، عبد العزيز صلاح سالم، الفنون الإسلامية، جـ ٢، ص٦٥.

(٢) المينا كلمة فارسية الأصل عرفت بأنها حجر من الرصاص المعتم المعروف بأول أكسيد الرصاص ثم يخلط بالألوان المتعددة، وعرفت المينا حديثاً بأنها المادة الزجاجية المسحوقة (جوهر الزجاج) والتي تستخدم في زخرفة المعادن والخزف أو الزجاج بإضافة الأكاسيد الملونة، راجع: جمال عبد الرحيم، الفنون الزخرفية، ص٤٣، م. س. ديماند، الفنون الإسلامية، ص٢٣٩.

(٣) اعتمدت الزخارف المذهبة أو المطلية بالمينا على ما كان هناك من أساليب في العصور السابقة وعلى الأخص في العصر الفاطمي، على أن فضل التقدم والإتقان لصناعة الزجاج المطلي بالمينا إنما يرجع إلى الصناع السوزيين، ولا جدال أن حلب ودمشق كانتا أهم مراكز صناعة الزجاج في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، وكانت منتجاتهما أبدع ما خلفته لنا تلك الصناعة. راجع: م. س. ديماند، الفنون الإسلامية، ص٢٣٨، زكي حسن، فنون الإسلام، ص٥٨٢.

(٤) عبد الرؤوف علي يوسف، الزجاج، كتاب القاهرة، ص٣٣٩.

(٥) مايسة محمود محمد داود، المشكاوات الزجاجية في العصر المملوكي، ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، سنة ١٩٧١، ص٣٧٦.

(٦) سعيد عاشور، العصر المماليكي في مصر والشام، ص ص٥٢-٧٤.

(٧) مايسة داود، المرجع نفسه، ص٣٧٦.

الزجاج[1] في العصر الأيوبي بدليل أنه لم تصلنا مشكاوات من العصر الأيوبي من مصر، بل وصل إلينا مثال نادر لها ممثل على شاهد قبر[2] من الحجر باسم عبد الله الأسدي مؤرخ بسنة تسع وتسعين وخمسمائة يزخرفه بالحفر البارز شكل محراب يرتكز على عمودين يتدلى من عقدة شكل مشكاة ذات بدن منتفخ مسحوب من أعلى ليلتقى برقبة مخروطية متسعة الفوهة ترتكز على قاعدة مخروطية مرتفعة بداخلها قراية[3] ويعتبر هذا الشاهد الحجري من أهم الأمثلة التي تقطع بوجود المشكاوات في العصر الأيوبي[4] ويقتني متحف الفن الإسلامي بالقاهرة مجموعة من شواهد القبور يظهر عليها صور المشكاوات[5].

أما في العصر المملوكي فقد بلغت التحف الزجاجية المموهة بالمينا والمذهبة أروع ما وصل إلينا واحتلت به مصر مركز الصدارة في إنتاج هذا النوع، ومن أهم المنتجات المملوكية الزجاجية بعض من الكؤوس، لوحة (٢٧)، والمشكاوات[6] وقد احتلت المشكاوات مكان الصدارة في صناعة الزجاج المموه بالذهب وذلك لكثرة المنشآت الدينية التي كانت تستخدم بها هذه المشكاوات للإضاءة، والتي كانت غالباً تأخذ الشكل البيضاوي أو الكروي أو المنتفخ والمرتكز على قاعدة مخروطية مقلوبة[7]، تلك المشكاوات كانت تضاء من خلال أنبوبة رأسية داخل القاع يخرج منها فتيل أو أن يوضع بها قراية على هيئة كوب صغير داخل المشكاة وله فوهة مزودة بأنبوبة يخرج منها الفتيل، ولكل مشكاة ثلاثة أو ستة مقابض على البدن تعلق فيها سلاسل معدنية تتجمع من أعلى داخل كرة بيضاوية[8] يمكن أن تكون من الزجاج[9] أو الخزف[10] أو الخشب المصفح وتكون هذه الكرة بمثابة مركز ثقل يحفظ من خلالها على توازن المشكاة[11]، وتعددت

---

(١) عبد العزيز صلاح سالم، الفنون الإسلامية، جـ ٢، ص٦٥.

(2) Gabriele: "Muhammad and the conquests of Islam". p. 227.

عن : مايسة داود، المشكاوات، ص٧٥.

(٣) القراية كلمة اصطلاحية تشير إلى أداة الإضاءة الزجاجية الصغيرة التي كانت تستخدم في إضاءة المشكاوات أو التنانير، ويغلب على الظن أنها مشتقة من الفعل قرأ، راجع: الفيروزبادي، القاموس المحيط، جـ٤، ص٣٧٧.

- Dozy: Dictionnaire Arabe; Vol II, p. 321.

(٤) مايسة داود، المرجع السابق، ص٧٥.

(5) Wiet. Stiles Funeraires "Catalogue du Mussee Arabe. Vol. VI. P.209.

(٦) م. س. ديماند، الفنون الإسلامية، ص٢٣٩.

(٧) جمال عبد الرحيم، الفنون الزخرفية، ص٤٥.

(٨) أسين أتيل، نهضة الفن الإسلامي في العصر المملوكي، ص١٢١.

(٩) عبد الرؤوف علي يوسف، الزجاج، كتاب القاهرة، ص٣٣٩، أسين أتيل، المرجع نفسه، ص١٢١.

(١٠) عبد الرؤوف علي يوسف، المرجع نفسه، ص٣٣٩، جمال عبد الرحيم، الفنون الزخرفية، ص٤٥.

(١١) مايسة داود، المشكاوات، ص٢٩٥.

الموضوعات الزخرفية على المشكاوات فاحتلت الكتابات النسخية المكانة الكبيرة على بدن المشكاوات، تلك الكتابة كانت تتضمن آيات قرآنية من سورة النور أو سورة البقرة وآية الكرسي، لأنها بالطبع كانت توضع في أماكن دينية إلى جانب الزخارف النباتية والرنوك[1]، ومن المشكاوات التي صنعت في العصر المملوكي البحري مشكاة من الزجاج المموه بالمينا محفوظ بمتحف المتروبوليتان باسم الأمير ايديكين البندقداري[2] خاصة بخانقاته بشارع السيوفية ٦٨٣هـ/١٢٨٤م، ويحتوي بدن المشكاة على زخارف نباتية وكتابية، وأهم ما يبرزها رنك الأمير وهو البندقدار وهو قوسين متقابلين[3]، وهناك مشكاة باسم السلطان الأشرف خليل ٦٩٣هـ/١٢٩٣م على بدنها كتابة بخط النسخ المملوكي نصها: "مما عمل برسم التربة المباركة السلطانية الملكية الأشرفية الصلاحية تغمد الله ساكنها بالرحمة والرضوان"[4] لوحة (٢٨) وعليها زخرفة بالذهب والمينا الحمرا ذات قاعدة مفقودة.

نموذج أخر لمشكاة ذات زجاج أبيض برقبتها كتابة بالذهب باسم الأمير سيف الدين سلار نائب السلطنة والأرضية زرقاء بها ثلاثة أذان مزخرفة وبينها زخارف وجزء من عنقها فاقد على شكل مثلث، ومن مبدأ رأس الزاوية شرخان أحدهما متجه إلى اليمين والأخر إلى اليسار وذلك الاتجاه متصل إلى ما بعد الأذن وقاعدتها قصيرة[5] لوحة (٢٩).

وهناك مشكاة من نوع نادر مصنوع من الزجاج الأزرق المموه بالمينا باسم السلطان بيبرس الجاشنكير ٧٠٨-٧٠٩هـ/١٣٠٨-١٣٠٩م، وشكلها عبارة عن بدن كمثرى يشبه بدن الزهريات وذو رقبة مخروطية وقاعدة منخفضة، قوام زخرفتها رسوم نباتية ورسوم زهرة اللوتس والزخرفة المجدولة هذا إلى جانب كتابة بالخط النسخي المملوكي ونصها: "وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الذل"(سورة الإسراء: ١١١)، وحول البدن كتابة أخرى نصها: "عز لمولانا السلطان الملك المظفر العالم العادل ركن الدنيا والدين عز نصره" والإشارة هنا إلى السلطان ركن الدين بيبرس الثاني[6] وهي قليلة الزخارف وغير متقنة في

---

(١) جمال عبد الرحيم، المرجع السابق، ص٤٥.

(٢) زكي حسن، أطلس الفنون الزخرفية، ص٤٩٥.

(٣) جمال عبد الرحيم، المرجع نفسه، شكل (٦٤).

(٤) زكي حسن، أطلس الفنون، ص٤٩٥.

(٥) متحف الفن الإسلامي بالقاهرة، سجل رقم ٢٨١.

(٦) زكي حسن، أطلس الفنون الزخرفية، ص٢٥٦، شكل (٧٥٧).

- M. Dimand: Handbook of Muhammadan decorative Art, p.p. 203-205, fig 157.
- C. J. Lamm: Mittclaterliche Glaser und steinschnitar beiten aus dem Nalen osten, II. p1. 190, No.4.

الصنع[1]، وهناك مجموعة كبيرة من المشكاوات صنعت لمدرسة السلطان حسن[2] بها زخــــارف وكتابات متنوعة تظهر على العنق الآية الخامسة والثلاثون من سورة النور، وطلاء تلك المشــكاة بالمينا بالألوان الأحمر والأزرق والأبيض والأخضر والأصفر، إلى جانب أشكال زهرية ذات أفـرع حلزونية بيضاء محملة بالبراعم البيضاء والخضراء والحمراء، إلى جانب وجود زهرة اللوتـــس[3] لوحة (٣٠)، وهناك العديد والعديد من المشكاوات التي تحمل أسماء العديد من الأمراء مثل الأمير قوصون الساقي، والأمير ألماس الحاجب وكلاهما من أمراء الناصر محمد بن قلاوون[4]

هذا وقد أمدنا العصر المملوكي بمجموعة من المشكاوات الخالية من الزخارف والـــتي لا تشكل أهمية إلا من حيث اللون والشكل خاصة بعد تضاءل إنتاج القطع الزجاجية المذهبة بالمينـا خاصة بعد عهد السلطان حسن، ولم يصلنا إلا مشكاوات قليلة أمر بصنعها السلطان شعبان الثاني حوالي ٧٧٢هـ/١٣٧٠م فكانت زخارفها شحيحة قليلة وفقيرة أيضاً اقتصرت على إطــارات ونطاقات تنم عن تدهور ملحوظ في نوعية الزخرفة بالقياس إلى ما شهدته نماذج منتصف القــرن الرابع عشر، وقد اهتمت أم السلطان شعبان والتي كانت من رعاة الفنون بتزويد مدرستها بعـدد من المشكاوات الزجاجية الخالية من الزخارف[5].

ويمكن القول بوجه عام أن الكثير من القطع الزجاجية سواء المشكاوات أو غيرها كـانت تميل لنحو التدهور والضعف سواء في موضوع الزخرفة أو في أســلوب الصناعــة، وفي متحـف المتروبوليتان ثلاث مشكاوات تمثل هذا النوع على إحداهما اسم الأمير شيخو، ومن المرجــح أن تكون هذه المشكاوات عملت للخانقاة والضريح اللذين بناهما عام ٧٥٦هـ/١٣٥٥م[6].

ويجب أن نخرج هنا بنتيجة هامة ألا وهي أن غالبية المشكاوات سجل عليها أسمـــاء الأمـراء في العصر المملوكي البحري وصنعت لهؤلاء الأمراء أعظم المشكاوات بأعظم الزخارف هذا وإن دل فإنه يدل على سيطرة الأمراء على أمور الدولة وأمور الحكم وإلغاء شخصية السلطان الحاكم، من

---

(١) م. س. ديماند، الفنون الإسلامية، ص٢٤٣.

(٢) أسين أتيل، نهضة الفن الإسلامي في العصر المملوكي، ص١٣٤.

(٣) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(٤) لمزيد من التفاصيل راجع: عبد الرؤوف علي يوسف، الزجاج، كتاب القاهرة، ص١٣٤، م. س. ديماند، الفنون الإســلامية، ص٢٤٣.

(٥) أسين أتيل، نهضة الفن الإسلامي في العصر المملوكي، ص١٢١.

(٦) م. س. ديماند، الفنون الإسلامية، ص٢٤٧.

هنا حدثت الأزمات الاقتصادية، فهم لا يعبأون بما يحدث من أزمات تؤثر على غالبية الشـــعب، ويفعلون ما يحلو لهم.

وهناك مشكاة باسم بيبرس الجاشنكير ربما صنعتها قد تأثرت بحدوث الأزمة الاقتصاديـــة الـــتي حدثت في عهده لذلك جاءت زخارفها غير متقنة الصنع، ومن الملاحظ أيضاً أنه عنـــد حـــدوث الأزمات الاقتصادية لم يعبأ الأمراء أو الحكام أو السلاطين بحدوث تلك الأزمة بـــل اســـتمروا في عمل التحف الثمينة الباهظة التكاليف رغم ما يئن منه الناس من بؤس، وفقر، وفاقة.

ويمكن أن نلاحظ أيضاً أن المشكاوات المتنوعة والمذهبة والمموهة بالمينا كانت تمثل نمط الطلـــب الأعلى فقد كانت تصنع كما سبق القول للسلاطين وكبار الأمراء والأثرياء ذات النفوذ والـثراء أما نمط الطلب الأدنى فقد كان يستخدم المصابيح أو ربما المشكاوات الخاليـــة مـــن الزخـــارف والفقيرة في الصناعة والمادة الخام، هكذا كان الفرق بين الطلب الأدنى والطلب الأعلى.

الخاتمة وأهم نتائج البحث

وبعد، فذلك كان بحثاً عن موضوع الأزمات الاقتصادية التى حدثت فى العصر ين الأيوبى والمملوكى البحرى، والعوامل والأسباب التى كانت وراء حدوثها، والنتائج التى ترتبت عليها.

- انتهيت فيه إلى أن فيضان النيل يؤثر على الحياة الاقتصادية فى مصر، حيث يؤثر الفيضان على نظم الزراعة والرى، كما يؤثر على نظام الضرائب، حيث ترتفع قيمة الضرائب مع زيـــادة مياه النيل، وتقل مع انخفاض مناسيب النيل.

- كمية الفيضان اللازمة للزراعة فى مصر كانت تختلف من عصر لأخر تبعاً لاهتمام الدولـــة بأعمال الرى وتطهير الترع وإقامة الجسور، فالكمية التى كانت كافية فى فترات الازدهـــار لم تعد كافية فى فترات الاضمحلال، فالسمة الأساسية للفيضان هى التذبذب لأنه كلما تقـــدم الزمن صارت الحاجة ضرورية إلى فيضان أعلى وذلك لأن الترسيب استمر للطمى والـــذى يحمله النيل يعقبه ارتفاع سطح الأرض عاماً بعد أخر، فنجد أن الـــ ١٦ ذراع فى بدايـــة العصر الأيوبى لم تكن كافية لرى جميع الأراضى، وهذا نتيجة لإهمال شبكة الجسور والـــترع والقناطر والتى عن طريقها كانت تروى جميع الأراضى الزراعية، وكان هذا بسبب الفوضـــى والفتن و الاضطرابات.

- إن انخفاض النيل أو ارتفاعه لم يكن سبباً حقيقياً فى معظم حدوث الأزمات والمجاعـــات وأن هناك عوامل أخرى غير الطبيعية هي التي تدفع بالبلاد إلى حالة الفقر والمجاعة، وأهم هـــذه العوامل، الفساد الإدارى بالحكومة، انعدام الأمن نتيجة حـــدوث الفـــتن والاضطرابـــات والمنازعات والحروب للاستيلاء على الحكم والجلوس على كرسى السلطنة خاصة فى عصـــر المماليك البحرية الذين اعتبروا أن البقاء للأقوى وفعلاً طبق هذا النظام، مما عجـــل بخـــراب البلاد وسوء حال العباد، هذا إلى جانب ارتفاع الأسعار والغلاء، والاحتكار، طرح البضائع، والإسراف والتبذير الحكومى والذى بدأ منذ اليوم الأول فى دولة المماليك البحرية عكـــس الزهد والتقشف الذى ساد العصر الأيوبى خاصة فى فترة حكم الناصر صلاح الدين الأيوبي.

- من الطبيعى أن تكرار أن حدوث الأوبئة والمجاعات وما تبعه من غلاء، وما مر على أهلها من الفقر والفاقة وقلة المال أدى إلى خراب الضياع والقرى، وما حدث نتيجة الوبـــاء الأســـود ٧٤٩ هـــ/١٣٤٨م هو الذى عجل حقاً بخراب أرض مصر مما أدى إلى انحطاطها وهلاكها.

- أثرت الأزمات الاقتصادية على المناصب المختلفة فى الدولة فكان منصب السلطان مصدر قلق وخطر،فالفتن والاضطرابات أثرت على منصب السلطنة، فعند حدوث نزاع بين فئات تمس عصب الحكم يظهر من يطيح بها وينتهز فرص النزاع ويتولى السلطة وهذا ما حدث بعد وفاه صلاح الدين الأيوبى فى النزاع بين أقاربه على الوصول للحكم،فشهدت الدولة الأيوبية التفكك والانحلال لانشغال السلاطين والأمراء بتلك الصراعات والتى كان لها أكبر الأثر على حياة البلاد السياسية والاقتصادية بل والاجتماعية أيضاً، هكذا كان منصب السلطنة مصدر قلق واضطراب وأزمات.

- إلى جانب منصب نائب السلطنة الذى كان هو الآخر مصدر قلق وفتن واضطراب لأن قوة نائب السلطنة فاقت بكثير قوه السلطان، إلى جانب منصب الوزراء الذى كان مصدر ظلم وإجحاف بالرعية، هذا إلى جانب وظائف أخرى كانت تضعف الدولة وكانت مصدر قلق واضطراب من خلال شدهم وظلمهم وعسفهم بالرعية، فهم كانوا مصدر ضعف واضطراب خاصة فى ظل سلاطين ضعاف فهم كانوا يطمحون إلى الوصول لمنصب السلطنة بالإضافة إلى دور المحتسب الذى تظاهر الناس (عملوا مظاهرات) من أجل تغييره وتعين غيره بدلاً منه لأنهم رأوا منه الظلم والعسف والجور على مصالحهم.

- إن من أهم أسباب عملية الروك هى نقص مياه النيل وشراقى الأرض وجدبها وخرابها، وما حدث عام ٥٧٠هـ/١١٧٤م من جدب الأرض ونقص مياه النيل وشراقى معظم البلاد جعل صلاح الدين يفكر فى عمل روك للبلاد بإعادة مسحها لتقدير خراجها وتعديله تعديلاً مناسباً وذلك لما يطرأ على حال الأرض من تغيير ينقص أو يزيد مساحته بين حين وآخر حتى يتقى خطر الأزمات وحدوث المجاعات والأوبئة.

- ومن الملاحظ أن عملية روك البلاد يحدث دائماً بعد حدوث الأزمات الاقتصادية والوباء والمجاعة ونقص مياه النيل وشراقى الأرض الزراعية إذ أن عمل الروك من المرجح أنه كان لتفادى حدوث أزمة اقتصادية تلك الأزمة التى كادت لتؤدى إلى الفناء والضياع لحياة الناس نتيجة وصول المياه التى تروى الأرض إلى مناطق وعدم وصولها لمناطق أخرى، وهو ما يسمى بالشراقى فلا تحدث زراعة وتجدب الأرض فتحدث مجاعة لعدم زراعتها من هنا كانت أهمية روك البلاد لتفادى حدوث أزمة اقتصادية، كما حدث عام ٦٩٧هـ/ ١٣٩٧م بعد حدوث الأزمة الاقتصادية التى تغلغلت فى البلاد وحدثت مجاعة ووباء بسبب عدم ثبات مياه النيل

فشرقت البلاد ووقع الغلاء، إلى جانب ما سبق فقد كان للروك أهمية كبيرة خاصة حينما كان الأمراء يستحوذون على النصيب الأكبر من إقطاعات الأجناد ويأخذوا كل شئ لهم فمن هنا حدث توزيع للإقطاعات والأراضى، وحدث الروك لتوزيع الأراضى إلى إقطاعات حتى يستطيع تقدير خراج البلاد.

- أثبت النظام الإقطاعى فشله فقد كان كارثة على الاقتصاد المصرى لسياسة المماليك فى منح إقطاعات للجنود لم يولوها الاهتمام السليم، وذلك لاقتناع صاحب الإقطاعات بأنه لن يستقر بإقطاعه طويلاً، فأهمل الأرض ولم يهتم بتحسين إنتاجيتها ورعايتها ونتيجة للفساد الإدارى الذى شهده العصر الأيوبى ونما وترعرع فى ظل دولة المماليك فأهملت وسائل الري والصرف وكثرت حوادث انهيار الجسور فكان أن تدهور الإنتاج الزراعى بالتالى أثر على النظام الإقطاعي الذي ارتكزت عليه الدولتين الأيوبية والمملوكية البحرية وفي ظل ضعف عائد الأراضي الزراعية زاد معدل اعتماد المماليك على الرواتب النقدية التي يتقاضونها من خزانة السلطان الذي زاد بالتالي من معدل اعتماده على الضرائب والمصادرات التى أدت إلى تدهور أحوال العديد من فئات الأسر المصرية وكثير من الأغنياء، وقد حدثت حوادث الشغب والتمرد على الناس حينما عجز السلاطين عن إشباع حاجات المماليك العينية والنقدية التى كانوا يصرفونها لهم.

- التقادم التى كان يطلبها السلاطين من الأمراء تسببت في حدوث المجاعات والأوبئة بل حدوث الأزمات الاقتصادية، فمثلاً لما أراد الكامل شعبان الحج في عام ٧٤٧هـ / ١٢٤٦م اشتدت المطالبة على أهل الجهات المختلفة بالجمال والشعير والأعدال وغير ذلك بسبب سفر السلطان إلى الحج وكثرت مغارم الولاة، ولذلك شكا أرباب الاقطاعات تضررهم مما أصابهم من مغارم إلى السلطان فلم يعطي شكواهم الأهمية، وكان هذا الأمر من أسباب الفتنة التي أدت إلى خلع السلطان نفسه أواخر عام ٧٤٧هـ/١٣٤٦م ومنعه من الحج.

- أثر النظام الإقطاعي على الفلاحين تأثيراً بالغ الأهمية فعاشوا عيشة ذليلة في ظل النظام الإقطاعي الذي جعلهم أشبه بعبيد الأرض فأصبحت حالتهم سيئة للغاية نتيجة المغارم المالية والقيود التي فرضت عليهم بالقوة والإجبار وقد كان ارتفاع القيمة الإيجارية للأرض الزراعية زعزع الحياة الاقتصادية وأثر على حياة الفلاحين مما جعلهم تحت رحمة كبار الأمراء وأرهق كاهل الفلاحين وأثر الخراج والهدايا العينية من الأغنام والدجاج وغير ذلك من التزامات مالية

جعلت الفلاحين يهربون ويهجرون الريف إلى أماكن أخرى ونتيجة لذلك اختل إقليم مصر غاية الاختلال بسبب ذلك.

- أثرت الأزمات الاقتصادية على الري والزراعة أشد التأثيرات، فقد كانت البلاد تحت رحمة الري الحوضي والذي كان يعتمد على الفيضان، فارتفاع الفيضان يحتاج أن تكون الجسور قوية أو بمعنى أدق شبكات الترع والقنوات والجسور قوية، أما إذا كان الفيضان منخفض فلا تحصل الأحواض على حاجتها من المياه فلا تتمكن من إنتاج محصول وفير.

- في حالة حدوث الأزمات الاقتصادية لم تجد البلاد من يهتم بشبكات الري فلم تجد الجسور والترع والقنوات من يطهرها ويصونها، فالأوبئة كانت تحصد الفلاحين والحيوانات وكلاهما كان له دوره في حماية تلك الوسائل ذلك أن الحيوانات كانت مسئولة عن عمليات الحرث والرى وتتوقف حال الزراعة التى هي أساس ثروات البلاد، فحدوث الأوبئة المستمرة والمجاعات أثر على الحياة الزراعية وذلك لموت أهل الريف فتأثرت الجسور والزراعة والترع لأنها لم تجد من يطهرها ويعتني بها.

- تسببت الفتن والاضطرابات المختلفة فى العصرين الأيوبى والمملوكي البحري والصراع على السلطة وفساد أمور الحكم إلى انشغال السلاطين والأمراء بتلك الفتن و الصراعات وبالتالي ترك الاهتمام بشئون البلاد، فانهارت شبكة الترع والجسور والقناطر نتيجة عدم تطهيرها وصيانة جسورها.

- أثرت الأزمات الاقتصادية والمجاعات والأوبئة على الزراعة، وانعكس ذلك على الخراج فانخفض الخراج الذى يعتبر المصدر الرئيسي للإيرادات، واستمر الخراج فى التناقص فى حدوث الأزمة وانخفاض مياه النيل، لكنه زاد فى التناقص بعد وفاة الناصر محمد بن قلاوون وفي المقابل ولتعويض النقص في الخراج زادت الضرائب على الأنشطة التجارية والصناعية، هذا وكانت الدولة تلجأ أيضاً إلى المصادرات أو بمعنى أخر اتجهت الحكومة إلى إجراءات أخرى لتعويض النقص فى الإيرادات خاصة إيراد الخراج.

- أثرت الأزمات الاقتصادية على نظام الأوقاف، رغم أنه كان إحدى الركائز الأساسية فى اقتصاد البلاد، فسرعان ما دب الفساد إلى نظام الأوقاف بعد وفاة الناصر محمد أو حتى قبل وفاته، فتدهور وطمع فيها السلاطين، واعتدوا عليها والشيء الذي دفع السلاطين للاستيلاء على الأوقاف هو حاجتهم إلى المال للإنفاق على الجيوش ولكن من وجهة نظرى للإنفاق على

ملذاهم ومتعهم ولهوهم، هذا إلى جانب أن هناك من كان يستبدل الوقف بما يساوى قيمته إلى جانب تعرض جميع موارد الدولة من أوقاف إسلامية وذمية للحل والإقطاع مثل الجزية والزكاة والمعادن.

أي أن الدولة اتجهت إلى الأوقاف عندما كانت الخزانة فارغة خاوية ليس بها مال وعاجزة عن الإنفاق على الجند ومتطلبات الدولة وسد العجز فى دولتهم.

- إن كل ما قام به السلاطين فى العصريين الأيوبي والمملوكي البحري عجل بالخراب الاقتصادى فهم اتبعوا أساليب غير مشروعة لتعويض خزانة الدولة عما فقدته، وتمكينهم من النهوض بالأعباء الملقاة على عاتق الدولة، بالإضافة إلى إشباع المطالب الخاصة بالسلاطين أنفسهم، ونجحت الأساليب السابقة فى توفير بعض الأموال المطلوبة للسلاطين ولكن من الناحية الاقتصادية زادت الطين بله وأسرعت بالخراب الاقتصادى الذى حل بالدولة ومرافقها مما أسرع بنهاية الدولة.

- كان لنقص بل اختفاء الذهب من البلاد منذ نهاية العصر الفاطمي واستمراره طوال العصرين الأيوبى والمملوكى البحرى أثره الشديد فى حدوث الأزمات النقدية الخطيرة، وانهيار النظام النقدى، رغم محاولات بعض سلاطين الأيوبيين وسلاطين المماليك البحرية إلا أن تلك الإصلاحات قد باءت بالفشل ولم يكتب لها النجاح بل كادت تزهق الشعب وتزهق بها أنفسهم وأرواحهم، فقد تضرر عامة الشعب من خلال عمليات البيع والشراء التى كانت تتم حيث وصل الأمر إلى استعمال الفلوس النحاسية فى البلاد وفى المعاملات اليومية حيث أصبحت الفلوس النحاسية عملة قانونية شرعية وتسمى فى المعاملات الدراهم الفلوس.

- لدراسة أوزان النقود قدر كبير من الأهمية وذلك لأنها تعكس لنا الجوانب والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة سواء في نواحي الرخاء أو أثناء الضائقة المالية فعند تحليلنا لأوزان النقود فى العصر الأيوبى والعصر المملوكى نجد تباين أوزان الدنانير الذهبية فلم يكن هناك التزاماً بالوزن الشرعى وذلك نظراً لندرة الإصدارات النقدية الذهبية من ناحية وللتعامل بالوزن من ناحية أخرى،فمنذ بداية العصر الأيوبى حتى نهاية العصر المملوكى البحرى نجد أن الدنانير تبدأ قريبة من الوزن الشرعى ٤,٢٥ جم فى أول الأمر على الرغم من انخفاض وارتفاع معدل الزيادة من دينار لآخر، ولكن من خلال تحليلنا لأوزان النقود ومن خلال الرسم الإحصائى الخاص بمتوسط أوزان تلك الدنانير نجد أن الملاحظ هو زيادة نسبة متوسط

أوزان النقود عن الوزن الشرعى للدينار سواء فى أوقات الأزمات الاقتصادية أو غيرها من أوقات لا يوجد بها أزمات اقتصادية،وقد كان هناك حاله من التذبذب فى أوزان النقود بل فى متوسط أوزانها فنجد حاله من الارتفاع والانخفاض مستمرة فى أوزان تلك النقود

ومن المرجح أن يكون هذا الاضطراب الذى بدا واضحاً فى أوزان الدنانير سواء بالارتفاع أو الانخفاض ربما كان مقصوداً حتى يصير التعامل بها بالوزن وليس بالعدد،وهذا ما وضح من خلال أوزان الدنانير التى قفزت عن الوزن الشرعى إلى الضعف بل أكثر من الضعف،مما أدى إلى زيادة أحجامها بصوره كبيره، من هنا يجب أن نقر ونضع فى الاعتبار أن للتدهور الاقتصادى أثره الواضح على النقود الأيوبية والمملوكية البحرية،

- للأزمات الاقتصادية (النقدية) تأثير كبير على عيار الدنانير حيث أصابها التذبذب والتضارب ما بين الارتفاع والانخفاض منذ بداية العصر الأيوبى وحتى نهاية عصر المماليك البحرية،فمن المحتمل أن يكون انخفاض عيار الدنانير بسبب حدوث الأزمات الاقتصادية (النقدية)، والتى كانت تتكرر باستمرار فى عهد الأيوبيون والمماليك البحرية، وكان التذبذب فى عيار تلك الدنانير بالارتفاع والانخفاض وكان يحدث هذا فى السنوات التى كان بها فتن واضطرابات أو انخفاض مياه النيل أو لحدوث المجاعات والأوبئة، بالإضافة إلى سياسة السلاطين الخاطئة وعدم إصلاح الأحوال النقدية أو غير ذلك من أسباب تؤثر على حاله النقد فينخفض عيار الدنانير ،

- اجتمعت العوامل الطبيعية والبشرية ليبرز منها انهيار النظام النقدى الذى تحكم فى أسعار السلع الغذائية بل أنه كان سبباً رئيسياً فى حدوث الأزمات الاقتصادية التى مرت بها مصر فقد كانت أسباب الأزمات هى نفسها نتيجة لحدوث ارتفاع أسعار السلع الغذائية

- حدوث تذبذب واضح وارتباك نقدى وتأزم اقتصادى والتذبذب المستمر فى قيمة الذهب والفضة بالارتفاع،أى أن صرف الذهب كان لا يثبت على حال بل يعلو مره وينخفض مره أخرى وذلك حسب الظروف والأحوال التى كانت تمر بها البلاد فى العصرين الأيوبى والمملوكى البحرى حسب ما أوضحه الرسم الإحصائى (البيانى)

- كان ارتفاع السلع الغذائية وانخفاض أسعار ما عداها، ابرز الملامح الثابتة المتكررة فى هذه الأزمات (المجاعات) وحاولت الدولة إذا أتيحت لها الفرصة عمل إجراءات مختلفة منها مواجهة ارتفاع الأسعار باتباع سياسة التسعير، والقضاء على الوسطاء فى تجاره هذه السلع، وقد

حاولت ترسم الخط البيانى لمستوى معيشة بعض العاملين فى الدولة من خلال ما وصلنا من رواتبهم.

- اختلفت رواتب الموظفين بمنشآت السلاطين عن رواتب الموظفين بمنشات الأمراء فكان الموظفين العاملين بمنشآت السلاطين يتقاضون رواتب أعلى من الموظفين العاملين بمنشآت الأمراء، واختلفت رواتب الموظفين ذوى الوظائف العليا عن رواتب الموظفين ذوى الوظائف البسيطة فكان أصحاب الوظائف البسيطة يتقاضون رواتب بسيطة منخفضة لا يستطيعون بها مواجهة أعباء الحياة والمعيشة فى أوقات الغلاء وحدوث الأزمات الاقتصادية، فوقع الكثير منهم تحت خط الفقر كما ظهر فى الرسم البيانى الإحصائى، هذا إلى جانب أن راتب الوظيفة الواحدة كالإمام اختلف من منشأة لأخرى حسب ثراء تلك المنشأة أو عدم ثراءها وهذا ينطبق على جميع الوظائف من شيوخ وكناسين وفراشين وغير ذلك من مختلف الوظائف الأخرى.

- انعكست الظروف السياسية والاقتصادية على حركة التشييد والبناء، فنجد أن الحروب الصليبية والظروف والأحوال التي عاشتها الدولة الأيوبية أثرت على حركة التشييد والبناء، فغلب عليها الطابع الحربي، فنجد القلاع والأسوار والأبراج وغير ذلك من مبان حربية كان لها ضرورة وأهمية لوجودها في تلك الظروف، هذا إلى جانب الاهتمام بمحو أثر المذهب الشيعى، وعلى الجانب الأخر لم نعثر على مساجد في العصر الأيوبي ربما للظروف الاقتصادية السيئة التي حالت دون بناء المساجد.

- أوضحت لنا النصوص التأسيسيه التي ترجع إلى العصر المملوكي البحري مدى ما تمتع به الأمراء والوزراء من نفوذ وسلطان وقوة في هذه الفترة حيث احتلت أسمائهم وألقابهم مساحات كبيرة على واجهات العمائر مما يدل على سيطرقم على أمور الحكم بل أمور البلاد والسلطة نفسها وتعددت منشآقم بين مدنية من مدارس وقصور ومنشآت دينية بين مساجد وأربطة وخانقاوات وزوايا ظهرت فيها أمور البذخ والإسراف الذي أدى إلى أن تكون خزانة الدولة خاوية فارغة، والدليل على ذلك مدرسة ومسجد السلطان الناصر حسن الذى صرف عليها بطريقه مبالغ فيها لدرجة أن زخارفها لم تكتمل بعد فكل هذا الإسراف والبذخ جعل البلاد فى حالة أزمة اقتصادية.

- بلغت مساحة مبانى السلاطين ومنشأقمم درجة عظيمة من الاتساع وكبر الأحجام والضخامة والفخامة، نجد الأمراء أنفسهم نتيجة لسيطرقم على مقاليد الحكم والسلطنة تتسم مبانيهم هى الأخرى بكبر أحجامها وضخامتها واتساعها وتفاوتت مساحات تلك المباني من أمير لأخر حسب ظروفه وإمكاناته المادية حتى الأمراء أنفسهم اختلفت مساحات منشآقمم بين الاتساع والضيق (الكبر والصغر) حسب ظروف واحتياجات كل منهم.

- تأثر العمران الشعبي تأثراً واضحاً بالأزمات الاقتصادية والأوبئة خاصة الوباء الأسود الذى عم البلاد عام ٧٤٩ هـ/ ١٣٤٨م فنجد الخراب الواضح بل والنقص فى حمامات القاهرة وأسواقها المختلفة التى كانت عامرة فى يوم ما بجميع مطالب واحتياجات الناس الأغنياء منهم الفقراء، فاختفت أسواق بأكملها نتيجة لترك الناس أشياء بها ترف ودعه كسوق الشماعين إلى جانب أسواق أخرى.

- تنوعت الفنون والتحف التطبيقية ما بين خزف، فخار، نسيج، زجاج،.. وغير ذلك لكن الشيء الواضح أن الأوانى الفخارية ظهرت بصورة كبيرة وعليها كم هائل من الشارات و الرنوك المختلفة للأمراء وهذا كان يعطى لها قيمة كبيرة عند شرائها خاصة للفقراء لأنهم الغالبية العظمى من الشعب فالفخار بالنسبة لهم سعره رخيص فالرنوك أعطت له قيمة كبيرة جعلت جميع فئات الشعب تُقبل على شراء الفخار المطلى ذات القيمة العالية الرخيص الثمن، مما يثبت أن هؤلاء الأمراء كانوا يشكلون سطوه كبيرة وقوة ذات نفوذ كبير.

- اشتهر العصر الأيوبى نظراً للظروف التى مر بها بنسيج الكتان فهو السائد فى ذلك العصر نظراً لحياة الزهد والتقشف على عكس العصر المملوكى البحرى الذى أشتهر بنسيج الحرير الذى ساد ذلك العصر.

- ظهرت نزعة الترف والبذخ والإسراف من خلال المعادن و تكفيتها بالذهب والفضة والتأنق فى زخرفتها خلال عصر المماليك البحرية على العكس من العصر الأيوبى فقد قل فى بدايته صناعة المعادن وخاصة فى عصر صلاح الدين ولكن فى عصر خلفاءه فنجد البذخ والترف في صناعة المعادن.

- تحكم نمط الطلب الأعلى القوة الشرائية الكبيرة ذات السطوة القوية من السلاطين والأمراء وكبار رجال الدولة من الطبقة العليا في نوع الفنون التي تناسب مكانتهم سواء الخزف –

الخشب – الزجاج – المعادن أو غير ذلك فكانت تصنع لهم حسب مواصفات خاصة وخامات معينة ذات قيمة كبيرة، فجاءت منتجاتهم الفنية من الفخامة والثراء.

- تحكم نمط الطلب الأدنى القوة الشرائية الضعيفة من الفلاحين والفقراء تطلبت احتياجاتهم سلع رخيصة تلبي احتياجاتهم المعيشية الأساسية، لأنهم غير قادرين على شراء السلع الغالية المتميزة.

ملحق رقم (١): قياس النيل أثناء الأزمات الاقتصادية
حسب ما ورد فى المصادر التاريخية فى العصرين الأيوبى والمملوكى البحرى
أولا: فى العصر الأيوبى

السنة	الدواداری / كنز الدرر		بن تغرى بردى / النجوم الزاهرة		على مبارك / الخطط التوفيقية		مصادر أخرى		ملاحظـــــات
	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	
٥٧٠ هـ	١٧	١٧							الدواداری، كنز الدرر، جـ ٧، ص ٥٨.
٥٧٧ هـ							١٥	١٦	أمين سامى، تقويم النيل، ص ٢٩.
٥٧٨ هـ	٢	١٧	٢	١٧	٢	١٧	١٣ ١٣	١٨ ١٩	كنز الدرر، جـ٧، ص ٧٣، النجوم الزاهرة، جـ ٦، ص ٩٧، على مبارك، جـ ١٨، ص ٥٣. أمين سامى، تقويم النيل، ص ٢٩. ابن إياس، نبذة من نشق الأزهار، ص ٨٠.
٥٧٩ هـ	٢١	١٧	٢٣	١٧	٢٣	١٧			كنز الدرر، جـ٧، ص ٧٥، النجوم الزاهرة، جـ ٦، ص ٩٧، الخطط التوفيقية، جـ ١٨، ص ٥٣.
٥٨٠ هـ	١٣	١٨	١٣	١٨	١٣	١٨	إلا ٣	١٦	كنز الدرر، ج٧، ص ٧٨، النجوم الزاهرة، جـ٦، ص ٩٨، الخطط التوفيقية، جـ ١٨، ص ٥٣. أمين سامى، تقويم النيل، ص ٣٠، ابن إياس، نبذة من نشق الأزهار، ص ٨١.

السنة	الدوادارى / كنز الدرر		بن تغرى بردى / النجوم الزاهرة		على مبارك / الخطط التوفيقية		مصادر أخرى		ملاحظـــــــات
	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	
٥٨٧ هـــ	١٤	١٨	١٤	١٨	١٤	١٨			كنز الدرر، جـــ ٧، ص ١٠٦، النجوم الزاهرة، جـــ ٦، ص ١١٦، الخطط التوفيقية، جـــ ١٨، ص ٥٣، وقع الغلاء وعدمت الأقوات بمصر ولم يزد النيل إلا زيادة يسيرة وهبط من غير وفاء واستمر الحال على ذلك ثلاث سنين متوالية فمات من شدة الغلاء الثلث من أهل مصر فكانت تلك السنة كالسبع المفترس للناس: راجع: أمين سامى، تقويم النيل، ص ٣٠، ابن إياس، نبذة من نشق الأزهار، ص ٨١.
٥٩٠ هـــ	٢٢	١٦	٢٢	١٦	٢٢	١٦			كنز الدرر، جـــ ٧، ص ١٢٣، النجوم الزاهرة، جـــ٦، ص ١٣٦، الخطط التوفيقية، جـــ١٨، ص٥٣، وقد ذكر على مبارك أنه ١٢ ذراع وأصابع فى جـــ ٢٠، ص ١٣٦، كنز الدرر، جـــ٧، ص ١٣٦.
٥٩٥ هـــ	١١	١٢							كنز الدرر، جـــ ٧، ص ١٣٦.

السنة	الدواداري / كنز الدرر		بن تعزى بردى / النجوم الزاهرة		علي مبارك / الخطط التوفيقية		مصادر أخرى		ملاحظـــــات
	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	
٥٩٦ هـ	٢٠	١٢	٢١	١٢	٢١	١٢	٢١	١٢	كنز الدرر، جـ٧، ص ١٤٠، النجـــوم الزاهرة، جــــ ٦، ص ١٥٩، الخطـط التوفيقية، جـ ١٨، ص ٥٤، أمين ســلمى، تقويم النيل، ص ص٣٠-٤٦، المقريــزى، إغاثة الأمة، ص ٢٨، ابن الجوزى، مـــرآة الزمان، جـ ١، ق ٢، ص ٤٧١، وقـــد كسر الخليج والماء على ١٣ ذراعــاً إلا ٣ أصابع وشرقت الأراضـــي وعـــم الغـــلاء والبلاء، أمين سامى، تقويم النيل، ص٣٦.
٥٩٧ هـ	١٦	١٥	١٦	١٥	١٦	١٥	١٦	١٥	كنز الدرر، جـ٧، ص ١٤٨، النجوم الزاهرة، جـ ٦، ص ١٨٠، الخطط التوفيقية، جـ ١٨، ص ٥٤، أمين سامى، تقويم النيل، ص ٣٠، المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٢٨.
٥٩٨ هـ	٢٣	١٥	٢٣	١٥	٢٣	١٥	أصابع	١٦	كنز الدرر، جـ٧، ص ١٥٣، النجوم الزاهرة، جـ٦، ص ١٨٢، الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٥٤. أمين سامى، تقويم النيل، ص ٤٦.
٦١٧ هـ	٤	١٦							كنز الدرر، جـ ٧، ص ٢٠٨.

السنة	الدواداري / كنز الدرر		بن تغزى بردى / النجوم الزاهرة		على مبارك / الخطط التوفيقية		مصادر أخرى		ملاحظـــــــات
	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	
٦٢٧ هـــ	٢٣	١٣	٣	١٦	٣	١٦	٣ ٢٣	١٦ ١٣	كنز الدرر، جـــ٧، ص ٢٩٩، النجوم الزاهرة، جـــ ٦، ص ٢٧٥، الخطط التوفيقية، جـــ ١٨، ص ٥٥، جاء فى ابن إياس أن النيل بلغ ١٦ ذراعاً و٣ أصابع ولم يثبت فوقع الغلاء وكان قاع النيل ذراعين، راجع: ابن إياس، نشق الأزهار، ص ٨٢، أمين سامى، تقويم النيل، ص ٣٠. النويرى، نهاية الأرب، جـــ ٢٩، ص١٦١، ذكر أيضا انه انتهى إلى ١٤ ذراع وأصابع وقيل بلغ ١٦ ذراع و ١٠ أصابع.
٦٢٨ هـــ							٣	١٦	السيوطى، حسن المحاضرة، جـــ ٢، ص١٥٩.
٦٢٩ هـــ		١٨	٣	١٦	٣	١٦	٦	١٨	كنز الدرر، جـــ٧، ص ٣٠٥، النجوم الزاهرة، جـــ٦، ص ٢٧٨، الخطط التوفيقية، جـــ ١٨، ص ٥٥. أمين سامى، تقويم النيل، ص ص ٣٠-٤٦، السيوطى، حسن المحاضرة، جـــ ٢، ص ١٥٩، ابن إياس، نبذة من نشق الأزهار، ص ٨٢.
٦٣٠ هـــ	١٠	١٨	٦	١٨	٦	١٨			كنز الدرر، جـــ٧، ص ٣٠٩، النجوم الزاهرة، جـــ٦، ص ٢٨٢، الخطط التوفيقية، جـــ ١٨، ص ٥٥.
٦٣٢ هـــ	١٣	١٦	١٣	١٦	١٣	١٦			كنز الدرر، جـــ٧، ص ٣١٣، النجوم الزاهرة، جـــ٦، ص ٢٩٢، الخطط التوفيقية، جـــ ١٨، ص ٥٥.

السنة	الدواداري / كنز الدرر		بن تغري بردي / النجوم الزاهرة		علي مبارك / الخطط التوفيقية		مصادر أخرى		ملاحظـــــات
	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	
٦٣٣ هـ			٢	١٧	١٢	١٧			النجوم الزاهرة، جـ٦، ص ٢٩٦، الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٥٥.
٦٤٣ هـ	٤	١٨	١٤	١٨		١٤			كنز الدرر، جـ٧، ص ٣٥٦، النجوم الزاهرة، جـ٦، ص ٣٥٥، الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٥٥.

قياس النيل أثناء الأزمات الاقتصادية حسب ما ورد فى المصادر التاريخية فى العصرين الأيوبى والمملوكى البحرى

ثانيا: فى العصر المملوكى البحرى

السنة	الدواداري كنز الدرر		بن تغرى بردى النجوم الزاهرة		على مبارك الخطط التوفيقية		مصادر أخرى		ملاحظات
	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	
٦٦١هـ	$\frac{١}{٣}$	١٧	١٣	١٧	١٣	١٧			كنز الدرر، جـ ٨، ص ٩٤، النجوم الزاهرة، جـ ٧، ص ٢١٣، الخطط التوفيقية، جـ ١٨، ص ٥٦، هذا وقد شح النيل ولم يثبت فوقع الغلاء بمصر، راجع: ابن إياس، نبذة من نشق الأزهار، ص ٨٢، أمين سامى، تقويم النيل، ص ٣٠.
٦٦٢هـ			١٢	١٧	١٢	١٧			النجوم الزاهرة، جـ ٧، ص ٢١٨، الخطط التوفيقية، جـ ١٨، ص ٥٦.
٦٧١هـ							١٧	١٦	أمين سامى، تقويم النيل، ص ٣٠، انهبط النيل فوقع الغلاء وحصل للناس الضرر الشامل، راجع: ابن إياس، بدائع الزهور جـ ١، ق ١، ص ٣٣٣.
٦٧٢هـ	١٣	١٧	٦	١٧	٦	١٧			كنز الدرر، جـ ٨، ص ١٧٢، النجوم الزاهرة، جـ ٧، ص ٢٤٥، الخطط التوفيقية، جـ ١٨، ص ٥٦.

السنة	الدواداري كنز الدرر		بن تعزى بردى النجوم الزاهرة		علي مبارك الخطط التوفيقية		مصادر أخرى		ملاحظات
	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	
٦٩٣هـ	٥	١٥	٧	١٥	٧	١٥	٧	١٥	كنز الدرر، جـ٨، ص ٣٤٥، النجوم الزاهرة، جـ٨، ص ٥٤، الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٥٧، أمين سامي، تقويم النيل، ص ٤٦، المقريزى، السلوك، جـ١، ق٣، ص٨٠٣، وفى عقد الجمان ١٥ ذراع و٨ أصابع، جـ٣، ص٢٤٦، وعند النويرى، نهاية الأرب ١٥,٣٣ ذراع، جـ٣١، ص٢٧٩، وبلغ النيل عند ابن إياس ١٥ ذراع و ٣ أصابع ولم يثبت فوقع الغلاء، راجع: ابن إياس، نبذة من نشق الأزهار، ص ٨٢، أمين سامى، تقويم النيل، ص ٣٠، أما عند ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص٣٨٧، فقد بلغ ١٦ ذراع و١٧ إصبع.
٦٩٤هـ			١٧	١٦	١٧	١٦	١٧	١٦	النجوم الزاهرة، جـ٨، ص ٧٨، الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٥٧، المقريزى، إغاثة الأمة، ص٣٢، ابن إياس، نبذة من نشق الأزهار، ص ٨٢، العيني، عقد الجمان، جـ٣، ص٢٨١، السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص١٦١.
٦٩٥هـ			١	١٨	١	١٨	١	١٨	كنز الدرر، جـ٨، ص ٨٤، الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٥٧، العينى، عقد الجمان، جـ٣، ص٢٨١.
٦٩٦هـ			٨	١٥	١٨	١٥	١٨	١٥	النجوم الزاهرة، جـ٨، ص ٨٥، الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٥٧، أمين سامي، تقويم النيل، ص ص ٣٠-٤٦، ابن إياس، ،بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص ٣٩٠، ابن إياس، نبذة من نشق الأزهار، ص٨٣.

السنة	الدوادارى كنز الدرر		بن تغزى بردى النجوم الزاهرة		على مبارك الخطط التوفيقية		مصادر أخرى		ملاحظات
	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	
٧٠٢هـ									قال ابن أبى حجلة قد زاد النيل حتى غرق البلاد ووقع الوباء وعم البلاء، أمين سامى، تقويم النيل، ص ٣٠،
٧٠٤هـ			١٢	١٦	١٢	١٦	١٨	١٧	النجوم الزاهرة، جـ٨، ص ٢١٧، الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٥٧. العينى، عقد الجمان، ج٤، ص٣٦٧، أوفى النيل بعد توقف وانتهت الزيادة إلى ١٥ ذراعاً و١٧ إصبعا فشرقت البلاد ووقع الغلاء، أمين سامى، تقويم النيل، ص٣٠، المقريزى، السلوك، جـ٢، ق١، ص١٢.
٧٠٧هـ					١٢	١٦	٢١	١٨	الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٥٧. المقريزى، السلوك، جـ٢، ق١، ص٣٩.
٧٠٩هـ			٢	١٦	٢	١٦	٢	١٦	النجوم الزاهرة، جـ٨، ص ٢٨٢، الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٥٨، أمين سامى، تقويم النيل، ص ص ٣٠-٤٦: توقف النيل واستسقى الناس فلم يسقوا وانتهت زيادته فى ٢٧ توت إلى ١٥ ذراعاً و ١٧ إصبعا فشرقت البلاد ووقع الغلاء، وفى ١٧ بابه نقص جملة واحدة، أمين سامى، تقويم النيل، ص٣٠، وقيل فى موضع آخر أن منتهى الزيادة ١٥ ذراع و٢١ إصبع فشرقت البلاد وضجت العباد، راجع: ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق١، ص٤٢٤.
٧١٠هـ			٣	١٨	٣	١٨			النجوم الزاهرة، جـ٩، ص ٢١٧، الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٥٨.

السنة	الدواداري كنز الدرر		بن تعزى بردى النجوم الزاهرة		على مبارك الخطط التوفيقية		مصادر أخرى		ملاحظات
	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	
٧١٦هـ			٢٢	١٧	٢٢	١٧			النجوم الزاهرة، جـ٩، ص ٢١٧، الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٥٨.
٧١٧هـ							٦	١٨	المقريزى، الخطط، جـ٢، ص ص ١٦٦-١٦٧، المقريزى، السلوك، جـ٢، ق١، ص ١٧١، زاد ماء النيل وغرقت القاهرة والأقصاب والزراعات الصيفية.
٧٢٠هـ	٢٢	١٦	٢٢	١٦	٢٢	١٦			كنز الدرر، جـ٩، ص ٢٩٦، النجوم الزاهرة، جـ٩، ص ٢٥١، الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٥٨.
٧٢١هـ	١٢	١٦	٥	١٦	٥	١٦			كنز الدرر، جـ٩، ص ٣٠٥، النجوم الزاهرة، جـ٩، ص ٢٥٤، الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٥٨.
٧٢٤هـ							١٩	١٨	المقريزى، السلوك، جـ٢، ق١، ص ٢٥٨.
٧٢٦هـ							١٩	١٧	المقريزى، السلوك، جـ٢، ق١، ص ٢٧٨.
٧٣٠هـ							١٠	١٨	المقريزى، السلوك، جـ٢، ق٢، ص ٣٢٦.
٧٣٢هـ							١٠	١٩	المقريزى، السلوك، جـ٢، ق٢، ص ٣٥٣.
٧٣٣هـ							٨	١٧	المقريزى، السلوك، جـ٢، ق٢، ص ٣٦٣.
٧٣٥هـ							١١	١٨	المقريزى، السلوك، جـ٢، ق٢، ص ٣٨٧.
٧٣٦هـ				١٨		١٨			النجوم الزاهرة، جـ٩، ص ٣١١، الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٥٩.

السنة	الدوادارى كنز الدرر		بن تعزى بردى النجوم الزاهرة		على مبارك الخطط التوفيقية		مصادر أخرى		ملاحظات
	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	
٧٣٨هـ									فى هذا العام توقفت زيادة النيل عندما قرب الوفاء ثم نقص فارتفع سعر الغلال ثم تراجع النيل ووفى ١٦ ذراعاً بعد ما زاد ٣ أيام متوالية ٤,٥ ذراع، وتلفت بسبب ذلك غلال كثيرة وكانت سنة شديدة. راجع: المقريزى، السلوك، جـ٢، ق٢، ص ٤٥٦.
٧٣٩هـ							١٠	١٦	أمين سامى، تقويم النيل، ص ٣١.
٧٤٠هـ			٨	١٧	٨	١٧			النجوم الزاهرة، جـ٩، ص ٣٢٥، الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٥٩.
٧٤٤هـ			١٧	١٨	١٧	١٨	١٥	٢٠	النجوم الزاهرة، جـ١٠، ص ١٠٩، الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٥٩. أمين سامى، تقويم النيل، ص ٣١، ابن إياس، نبذة من نشق الأزهار، ص ٨٦.
٧٤٧هـ			١٧	١٨	٥	١٧			النجوم الزاهرة، جـ١٠، ص ١٠٩، الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٥٩.
٧٤٨هـ			٨	١٧	٨	١٧			النجوم الزاهرة، جـ١٠، ص ١٧٨، الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٦٠.
٧٤٩هـ			٢٣	١٦	٢٣	١٦			النجوم الزاهرة، جـ١٠، ص ٢٤٣، الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٦٠.
٧٥١هـ				١٧		١٧		١٧	النجوم الزاهرة، جـ١٠، ص ٢٥٠، الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٦٠، أمين سامى، تقويم النيل، ص ص ٣١-٤٦.
٧٥٥هـ							٢٠	٢١	ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١،ق١، ص ٥٥٥، وغرقت أراضى كثيرة من ارض مصر.

السنة	الدواداري كنز الدرر		بن تعزى بردى النجوم الزاهرة		على مبارك الخطط التوفيقية		مصادر أخرى		ملاحظات
	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	
٧٦٠هـ			٣	١٩	٣	١٩	٣	١٩	النجوم الزاهرة، جـ١٠، ص ٣٣٥، الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٦٠، أمين سامى، تقويم النيل، ص ٤٦، وقيل بلغ النيل ٤ أصابع من ٢٠ ذراع، راجع: ابن إياس، نبذة من نشق الأزهار، ص ٨٦.
٧٦١هـ				٢٤		٢٤		٢٤	النجوم الزاهرة، جـ١٠، ص ٣٣٨، الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٦٠، أمين سامى، تقويم النيل، ص ٤٦.
٧٦٤هـ			٤	١٧	٤	١٧	٤	١٧	النجوم الزاهرة، جـ١١، ص ٢٣، الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٦١، أمين سامى، تقويم النيل، ص ٣١، وذكر ابن إياس ف كتابه نشق الأزهار، ص ٨٨ انه بلغ ١٨ ذراع و٤ أصابع..
٧٦٦هـ							١٤	١٥	ابن إياس، نبذة من نشق الأزهار، ص ٨٨.
٧٦٨هـ							٢	٢٠	ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق٢، ص ٦١، حصل بذلك غاية الضرر لتبخر الأراضى وتأخر الزراعة.
٧٦٩هـ						١٨			الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٦١.
٧٧٣هـ					٤	١٨	أصابع	٢٠	الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٦١. أمين سامى، تقويم النيل، ص ٣١.
٧٧٥هـ					١٩	١٩	١٩	١٥	الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٦١. أمين سامى، تقويم النيل، ص ٤٦.
٧٧٦هـ					٥	١٧	١٢	٤	الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٦١. ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق٢، ص ٦٢.
٧٧٧هـ					١٣	١٧			الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٦١.
٧٧٨هـ					٢	١٩			الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٦١.

السنة	الدواداري كنز الدرر		ابن تغرى بردى النجوم الزاهرة		على مبارك الخطط التوفيقية		مصادر أخرى		ملاحظات
	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	
٧٧٩هـ					١٢	١٨	٢٤	٥	الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٦١. ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق٢، ص ٢٠٠.
٧٨١هـ					٢	١٩	٢	٢٠	الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٦٢. ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق٢، ص ٢٤٥. وقد غرقت الأراضى حتى صارت لجة ماء.
٧٨٢هـ					٤	١٧	٤	١٨	الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٦٢. ابن إياس، بدائع الزهور، جـ١، ق٢، ص ٢٧٣، شرقت البلاد ووقع الغلاء فى جميع البلاد فى مصر.
٧٨٣هـ					١٢	١٩	أصابع	٢١	الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٦٢. ابن قاضى شهبة، ج٣، ص ٨٥، قيل أن هذه الزيادة لم يسمع أنها وقعت لا فى جاهلية ولا إسلام.
٧٨٤هـ					٣	٢٠	٣	٢٠	الخطط التوفيقية، جـ١٨، ص ٦٢، أمين سامى، تقويم النيل، ص ٣٢، كان النيل عالياً واستمر حتى دعا الناس بهبوطه، وعد ذلك طوفاناً، كما ذكر أمين سامى، تقويم النيل، ص ٣٢.

ملحق رقم (٢): جدول يوضح متوسط أوزان الدنانير في العصر الأيوبي

- دنانير صلاح الدين الأيوبي:

السنة	عدد قطع الدنانير	الوزن	المتوسط
			المتوسط= عدد أوزان القطع / عدد القطع
٥٧٠هـ	٩	٣٩,٢٢ جم	المتوسط= ٣٩,٢٢ / ٩ = ٤,٣٥ جم
٥٧١هـ	١٠	٤٠,٧٥ جم	المتوسط= ٤٠,٧٥ / ١٠ = ٤,٠٧٥ جم
٥٧٢هـ	٩	٣٧,٣٨ جم	المتوسط= ٣٧,٣٨ / ٩ = ٤,١٥ جم
٥٧٣هـ	٩	٣٨,٥٨ جم	المتوسط= ٣٨,٥٨ / ٩ = ٤,٢٨ جم
٥٧٤هـ	٥	٢٢,٦ جم	المتوسط= ٢٢,٦ / ٥ = ٤,٥٢ جم
٥٧٥هـ	١٤	٥٨,٢٦ جم	المتوسط= ٥٨,٢٦ / ١٤ = ٤,١٦ جم
٥٧٦هـ	٩	٣٧,١٢ جم	المتوسط= ٣٧,١٢ / ٩ = ٤,١٢ جم
٥٧٧هـ	٧	٣٥,٦٩ جم	المتوسط= ٣٥,٦٩ / ٧ = ٥,٠٩ جم
٥٧٨هـ	٩	٣٩,١٤٦ جم	المتوسط= ٣٩,١٤٦ / ٩ = ٤,٣٤ جم
٥٧٩هـ	١٢	٥٣,٠٦٥ جم	المتوسط= ٥٣,٠٦٥ / ١٢ = ٤,٤٢ جم
٥٨٠هـ	٢٠	٨٧,١٥ جم	المتوسط= ٨٧,١٥ / ٢٠ = ٤,٣٥ جم
٥٨١هـ	١٠	٤٢,٣٣ جم	المتوسط= ٤٢,٣٣ / ١٠ = ٤,٢٣ جم
٥٨٢هـ	٢٥	١١٥,١٣ جم	المتوسط= ١١٥,١٣ / ٢٥ = ٤,٦٠ جم
٥٨٣هـ	٣١	١٤٦,٨٥ جم	المتوسط= ١٤٦,٨٥ / ٣١ = ٤,٤١ جم
٥٨٤هـ	٨	٣٤,٣٧ جم	المتوسط= ٣٤,٣٧ / ٨ = ٤,٢٩ جم

• تابع دنانير صلاح الدين الأيوبي:

السنة	عدد قطع الدنانير	الوزن	المتوسط
			المتوسط= عدد أوزان القطع / عدد القطع
٥٨٥هـ	١٤	٦٧,٣٧ جم	المتوسط= ٦٧,٣٧ / ١٤ = ٤,٨١ جم
٥٨٦هـ	٢٨	١٢٦,٠٤ جم	المتوسط= ١٢٦,٠٤ / ٢٨ = ٤,٥٠ جم
٥٨٧هـ	٣١	١١٧,٠٢ جم	المتوسط= ١١٧,٠٢ / ٣١ = ٣,٧٧ جم
٥٨٨هـ	٤٩	١٩٧,٩٢ جم	المتوسط= ١٩٧,٩٢ / ٤٩ = ٤,٠٣ جم
٥٨٩هـ	١٧	٧٤,٩ جم	المتوسط= ٧٤,٩ / ١٧ = ٤,٤٠ جم

• دنانير العزيز عماد الدين عثمان:

السنة	عدد قطع الدنانير	الوزن	المتوسط
			المتوسط= عدد أوزان القطع / عدد القطع
٥٨٩هـ	٥٨	٢٣٩,٠٣٤جم	المتوسط= ٢٣٩,٠٣٤ / ٥٨ = ٤,١٢ جم
٥٩٠هـ	١٨	٧٣,١٢ جم	المتوسط= ٧٣,١٢ / ١٨ = ٤,٠٦ جم
٥٩١هـ	٧	٣١,١٦ جم	المتوسط= ٣١;١٦ / ٧ = ٤,٤٥ جم
٥٩٢هـ	١٨	٩٠,٣ جم	المتوسط= ٩٠,٣ / ١٨ = ٥,٠١ جم
٥٩٣هـ	١٥	٧٣,٧٨ جم	المتوسط= ٧٣,٧٨ / ١٥ = ٤,٩١ جم
٥٩٤هـ	٢٤	١١١,٠٨ جم	المتوسط= ١١١,٠٨ / ٢٤ = ٤,٦٢
٥٩٥هـ	٦	٢٢,٤١ جم	المتوسط= ٢٢,٤١ / ٦ = ٣,٧٣ جم

- دنانير المنصور محمد بن عثمان:

السنة	عدد قطع الدنانير	الوزن	المتوسط
			المتوسط= عدد أوزان القطع / عدد القطع
٥٩٥هـ	١٠	٤٥,٦٣ جم	المتوسط= ٤٥,٦٣ / ١٠ = ٤,٥٦٣ جم
٥٩٦هـ	٧	٣٢,١٢ جم	المتوسط= ٣٢,١٢ / ٧ = ٤,٥٨ جم
٥٩٧هـ	١٣	٥٦,٥٢ جم	المتوسط= ٥٦,٥٢ / ١٣ = ٤,٣٤٧ جم

- تابع دنانير المنصور محمد بن عثمان:

السنة	عدد قطع الدنانير	الوزن	المتوسط
			المتوسط= عدد أوزان القطع / عدد القطع
٥٩٩هـ	١٨	٨٣,٥٤ جم	المتوسط= ٨٣,٥٤ / ١٨ = ٤,٦٤ جم
٦٠٠هـ	٢٦	١٢٢,٥٦ جم	المتوسط= ١٢٢,٥٦ / ٢٦ = ٤,٧١ جم
٦٠٢هـ	١	٦,٧٥ جم	المتوسط= ٦,٧٥ / ١ = ٦,٧٥ جم
٦٠٦هـ	٧	٢٨,٢٢ جم	المتوسط= ٢٨,٢٢ / ٧ = ٤,٠٣ جم
٦٠٧هـ	٥	٢٠,٣ جم	المتوسط= ٢٠,٣ / ٥ = ٤,٠٦ جم
٦٠٨هـ	٣	١٤,٢٣ جم	المتوسط= ١٤,٢٣ / ٣ = ٤,٧٤ جم
٦٠٩هـ	٣	١٨,٨٠ جم	المتوسط= ١٨,٨٠ / ٣ = ٦,٢٦ جم
٦١٠هـ	٢	٩,٣٧ جم	المتوسط= ٩,٣٧ / ٢ = ٤,٦٨ جم
٦١٤هـ	٣	١٥,٩٣ جم	المتوسط= ١٥,٩٣ / ٣ = ٥,٣١ جم

- دنانير الكامل ناصر الدين أبو بكر:

السنة	عدد قطع الدنانير	الوزن	المتوسط
			المتوسط= عدد أوزان القطع / عدد القطع
٦١٥هـ	٢	٨,٩١ جم	المتوسط= ٨,٩١ / ٢ = ٤,٤٥ جم
٦١٦هـ	٦	٢٥,٢٣ جم	المتوسط= ٢٥,٢٣ / ٦ = ٤,٢٠ جم
٦١٧هـ	١	٢,٨٣ جم	المتوسط= ٢,٨٣ / ١ = ٢,٨٣ جم
٦١٨هـ	٢	٨,٩٥ جم	المتوسط= ٨,٩٥ / ٢ = ٤,٤٧ جم
٦٢٠هـ	١	٣,٨٥ جم	المتوسط= ٣,٨٥ / ١ = ٣,٨٥ جم
٦٢١هـ	٦	٣١,٥٤ جم	المتوسط= ٣١,٥٤ / ٦ = ٥,٢٥ جم
٦٢٢هـ	٦	٢٦,٨٨ جم	المتوسط= ٢٦,٨٨ / ٦ = ٤,٤٨ جم

• تابع دنانير الكامل ناصر الدين أبو بكر:

السنة	عدد قطع الدنانير	الوزن	المتوسط
			المتوسط= عدد أوزان القطع / عدد القطع .
٦٢٥هـ	١٣	٦٣,٧٧ جم	المتوسط= ٦٣,٧٧ / ١٣ = ٤,٩٠ جم
٦٢٦هـ	١٧	٩٦,٤٩ جم	المتوسط= ٩٦,٤٩ / ١٧ = ٥,٣٦ جم
٦٢٧هـ	٢٤	١١٤,٨ جم	المتوسط= ١١٤,٨ / ٢٤ = ٤,٧٨ جم
٦٢٨هـ	٣٠	١٣٤,٧٣ جم	المتوسط= ١٣٤,٧٣ / ٣٠ = ٤,٤٩ جم
٦٢٩هـ	١٨	٧٢,١٢ جم	المتوسط= ٧٢,١٢ / ١٨ = ٤,٠٠ جم
٦٣٠هـ	١٦	٨٠,٦٢ جم	المتوسط= ٨٠,٦٢ / ١٦ = ٥,٠٣ جم
٦٣١هـ	١٣	٦٧,٥٦ جم	المتوسط= ٦٧,٥٦ / ١٣ = ٥,١٣ جم
٦٣٢هـ	١٨	٩٢,٨٩ جم	المتوسط= ٩٢,٨٩ / ١٨ = ٥,١٦ جم
٦٣٣هـ	١١	٦١,٤٤ جم	المتوسط= ٦١,٤٤ / ١١ = ٥,٥٨ جم
٦٣٤هـ	١٣	٦١,٤٣ جم	المتوسط= ٦١,٤٣ / ١٣ = ٤,٧٢ جم
٦٣٥هـ	٧	٣٥,١٦ جم	المتوسط= ٣٥,١٦ / ٧ = ٥,٢٢ جم
٦٣٦هـ	١٩	١١٨,٩٣ جم	المتوسط= ١١٨,٩٣ / ١٩ = ٦,٢٥ جم
٦٣٧هـ	٦	٣٤,٩٥ جم	المتوسط= ٣٤,٩٥ / ٦ = ٥,٠٨ جم

- دنانير الصالح نجم الدين أيوب:

السنة	عدد قطع الدنانير	الوزن	المتوسط
			المتوسط= عدد أوزان القطع / عدد القطع
٦٣٨هـ	٦	٢٨,٦٩ جم	المتوسط= ٢٨,٦٩ / ٦ = ٤,٧٨ جم
٦٣٩هـ	٥	٢٢,٧٩ جم	المتوسط= ٢٢,٧٩ / ٥ = ٤,٥٥ جم
٦٤٠هـ	٧	٢٩,٧٢ جم	المتوسط= ٢٩,٧٢ / ٧ = ٤,٢٤ جم

- تابع دنانير الصالح نجم الدين أيوب:

السنة	عدد قطع الدنانير	الوزن	المتوسط
			المتوسط= عدد أوزان القطع / عدد القطع
٦٤١هـ	٥	٢٣,٩٧ جم	المتوسط= ٢٣,٩٧ / ٥ = ٤,٧٩ جم
٦٤٢هـ	٤	١٧,٠٢ جم	المتوسط= ١٧,٠٢ / ٤ = ٤,٢٥ جم
٦٤٣هـ	١٠	٤٦,٩٦ جم	المتوسط= ٤٦,٩٦ / ١٠ = ٤,٦٩ جم
٦٤٤هـ	١	٤,١٩ جم	المتوسط= ٤,١٩ / ١ = ٤,١٩ جم

جدول يوضح متوسط أوزان الدنانير في العصر المملوكي البحري

- دنانير شجر الدر:

السنة	عدد القطع	الوزن	المتوسط
			المتوسط= عدد أوزان القطع / عدد القطع
٦٤٨هـ	٣	١٣,١٨ جم	المتوسط= ١٣,١٨ / ٣ = ٤,٣٩ جم

- دنانير مظفر الدين أبو الفتح موسى:

السنة	عدد القطع	الوزن	المتوسط
			المتوسط= عدد أوزان القطع / عدد القطع
٦٤٩هـ	٢	٩,٢٥ جم	المتوسط= ٩,٢٥ / ٢ = ٤,٦٢ جم

- دنانير المظفر عز الدين أيبك

السنة	عدد القطع	الوزن	المتوسط
			المتوسط= عدد أوزان القطع / عدد القطع
٦٥٤هـ	٢	٩,٦٣ جم	المتوسط= ٩,٦٣ / ٢ = ٤,٦١ جم

- دنانير المنصور نور الدين علي:

السنة	عدد القطع	الوزن	المتوسط
			المتوسط= عدد أوزان القطع / عدد القطع
٦٥٧هـ	٢	١٠,٣٨ جم	المتوسط= ١٠,٣٨ / ٢ = ٥,١٩ جم

- دنانير المظفر سيف الدين قطز:

السنة	عدد القطع	الوزن	المتوسط
			المتوسط= عدد أوزان القطع / عدد القطع
٦٥٨هـ	١٥	٩٣,٠٨ جم	المتوسط= ٩٣,٠٨ / ١٥ = ٦,٢٠ جم
٦٥٩هـ	١	٥,٦١ جم	المتوسط= ٥,٦١ / ١ = ٥,٦١ جم
٦٦٠هـ	١	٥,٢٨ جم	المتوسط= ٥,٢٨ / ١ = ٥,٢٨ جم
٦٦١هـ	٢	١٠,٢٥ جم	المتوسط= ١٠,٢٥ / ٢ = ٥،١٢ جم

- دنانير العادل بدر الدين سلامش:

السنة	عدد القطع	الوزن	المتوسط
			المتوسط= عدد أوزان القطع / عدد القطع
٦٧٨هـ	لم تضرب دنانير ذهبية لسوء الأحوال الاقتصادية		

- دنانير الأشرف صلاح الدين خليل بن قلاوون:

السنة	عدد القطع	الوزن	المتوسط
			المتوسط= عدد أوزان القطع / عدد القطع
٦٩٠هـ	١	٤,٦٠ جم	المتوسط= ٤,٦٠ / ١ = ٤,٦٠ جم
٦٩١هـ	١	٦,٨٠ جم	المتوسط= ٦,٨٠ / ١ = ٦,٨٠ جم
٦٩٢هـ	٥	٣١,٠٦ جم	المتوسط= ٣١,٠٦ / ٥ = ٦,٢١ جم

• دنانير العادل زين الدين كتبغا:

السنة	عدد القطع	الوزن	المتوسط
			المتوسط= عدد أوزان القطع / عدد القطع
٦٩٤هـ	٢	١٦,٧٩ جم	المتوسط= ١٦,٧٩ / ٢ = ٨,٣٩ جم
٦٩٥هـ	٢	١٢,٥٤ جم	المتوسط= ١٢,٥٤ / ٢ = ٦,٢٧ جم
٦٩٧هـ	٣	١٧,٢٢ جم	المتوسط= ١٧,٢٢ / ٣ = ٥,٧٤ جم
٦٩٨هـ	١	٣,٦٦ جم	المتوسط= ٣,٦٦ / ١ = ٣,٦٦ جم
٧٠٧هـ	٢	٧,٢٧ جم	المتوسط= ٧,٢٧ / ٢ = ٣,٦٣ جم
٧٠٩هـ	فى عهد بيبرس الجاشنكير لم يتم ضرب دنانير ذهبية نظراً لسوء الأحوال الاقتصادية فى ذلك الوقت		

• دنانير الناصر محمد بن قلاوون فى الفترة الثالثة:

السنة	عدد القطع	الوزن	المتوسط
			المتوسط= عدد أوزان القطع / عدد القطع
٧٠٩هـ	١	٧,٨٢ جم	المتوسط= ٧,٨٢ / ١ = ٧,٨٢ جم
٧١٣هـ	٧	٤٩,٥٠ جم	المتوسط= ٤٩,٥٠ / ٧ = ٧,٠٧٢ جم
٧٢٤هـ	١	٩ جم	المتوسط= ٩ / ١ = ٩ جم
٧٢٥هـ	١	٨,٥٩ جم	المتوسط= ٨,٥٩ / ١ = ٨,٥٩ جم
٧٣٣هـ	٢	١١,٣٨ جم	المتوسط= ١١,٣٨ / ٢ = ٥,٦٩ جم
٧٣٨هـ	٢	١١,٤٦ جم	المتوسط= ١١,٤٦ / ٢ = ٥,٧٣ جم

- تابع: دنانير الناصر محمد بن قلاوون فى الفترة الثالثة:

السنة	عدد القطع	الوزن	المتوسط
			المتوسط= عدد أوزان القطع / عدد القطع
٧٣٩هـ	١	٧,٩٢ جم	المتوسط= ٧,٩٢ / ١ = ٧,٩٢ جم
٧٤٠هـ	١	٧,٨٥ جم	المتوسط= ٧,٨٥ / ١ = ٧,٨٥ جم
٧٤١هـ	١	٦,٨٠ جم	المتوسط= ٦,٨٠ / ١ = ٦,٨٠ جم

- دنانير المنصور سيف الدين أبو بكر:

السنة	عدد القطع	الوزن	المتوسط
			المتوسط= عدد أوزان القطع / عدد القطع
٧٤٢هـ	١	٧,٣٩ جم	المتوسط= ٧,٣٩ / ١ = ٧,٣٩ جم

- دنانير الناصر شهاب الدين أحمد:

السنة	عدد القطع	الوزن	المتوسط
			المتوسط= عدد أوزان القطع / عدد القطع
٧٤٢هـ	٢	١٣,٣٥ جم	المتوسط= ١٣,٣٥ / ٢ = ٦,٦٧ جم

- دنانير الصالح عماد الدين إسماعيل:

السنة	عدد القطع	الوزن	المتوسط
			المتوسط= عدد أوزان القطع / عدد القطع
٧٤٣هـ	٢	١٩,٣٧ جم	المتوسط= ١٩,٣٧ / ٢ = ٩,٦٨ جم
٧٤٤هـ	١	٨,٨٥ جم	المتوسط= ٨,٨٥ / ١ = ٨,٨٥ جم
٧٤٥هـ	٢	١١,٢٨ جم	المتوسط= ١١,٢٨ / ٢ = ٥,٦٤ جم

- دنانير الكامل سيف الدين شعبان:

السنة	عدد القطع	الوزن	المتوسط
			المتوسط= عدد أوزان القطع / عدد القطع
٧٤٧هـ	٣	١٦,٥٤ جم	المتوسط= ١٦,٥٤ / ٣ = ٥,٥١ جم

- دنانير المظفر سيف الدين حاجي:

السنة	عدد القطع	الوزن	المتوسط
			المتوسط= عدد أوزان القطع / عدد القطع
٧٤٧هـ	٥	٣٠,١٨ جم	المتوسط= ٣٠,١٨ / ٥ = ٦,٠٣٦ جم

- دنانير الناصر ناصر الدين حسن (الفترة الأولى):

السنة	عدد القطع	الوزن	المتوسط
			المتوسط= عدد أوزان القطع / عدد القطع
٧٤٩هـ	٢	١٤,٧٢ جم	المتوسط= ١٤,٧٢ / ٢ = ٧,٢٤ جم
٧٥٠هـ	٢	١١,٤٧ جم	المتوسط= ١١,٤٧ / ٢ = ٥,٧٣ جم

- دنانير الصالح صلاح الدين صالح:

السنة	عدد القطع	الوزن	المتوسط
			المتوسط= عدد أوزان القطع / عدد القطع
٧٥٢هـ	٤	٢٨,٣١ جم	المتوسط= ٢٨,٣١ / ٤ = ٧,٠٧ جم
٧٥٣هـ	٣	١٩,٩٨ جم	المتوسط= ١٩,٩٨ / ٣ = ٦,٦٦ جم
٧٥٤هـ	٤	٢٦,٧٧ جم	المتوسط= ٢٦,٧٧ / ٤ = ٦,٦٩ جم
٧٥٥هـ	٢	١٠,٨٤ جم	المتوسط= ١٠,٨٤ / ٢ = ٥,٤٢ جم
٧٥٦هـ	٣	٢٠,٥٢ جم	المتوسط= ٢٠,٥٢ / ٣ = ٦,٨٤ جم
٧٥٧هـ	٢	١٢,٩٦ جم	المتوسط= ١٢,٩٦ / ٢ = ٦,٤٨ جم
٧٥٨هـ	٣	١٩,٢٥ جم	المتوسط= ١٩,٢٥ / ٣ = ٦,٤١ جم
٧٥٩هـ	٣	٢٨,٧٣ جم	المتوسط= ٢٨,٧٣ / ٣ = ٩,٥٧ جم
٧٦٠هـ	٢	١٢,٩٤ جم	المتوسط= ١٢,٩٤ / ٢ = ٦,٤٧ جم
٧٦١هـ	٢	١٣,٢ جم	المتوسط= ١٣,٢ / ٢ = ٦,٦ جم

- تابع: دنانير الصالح صلاح الدين صالح:

السنة	عدد القطع	الوزن	المتوسط
			المتوسط= عدد أوزان القطع / عدد القطع
٧٦٢هـ	٤	٣٤,٦٣ جم	المتوسط= ٣٤,٦٣ / ٤ = ٨,٦٥ جم
٧٦٣هـ	٦	٤٥,٤٣ جم	المتوسط= ٤٥,٤٣ / ٦ = ٧,٥٧ جم
٧٦٤هـ	٥	٣٤,٠٥ جم	المتوسط= ٣٤,٠٥ / ٥ = ٦,٨١ جم

- دنانير الأشرف ناصر الدين شعبان:

السنة	عدد القطع	الوزن	المتوسط
			المتوسط= عدد أوزان القطع / عدد القطع
٧٦٤هـ	١	٩,٥٠ جم	المتوسط= ٩,٥٠ / ١ = ٩,٥٠ جم
٧٦٥هـ	٢	١٦,٩٨ جم	المتوسط= ١٦,٩٨ / ٢ = ٨,٤٩ جم
٧٦٦هـ	٥	٩٤,٩٢ جم	المتوسط= ٩٤,٩٢ / ٥ = ١٠,٩٨ جم
٧٦٩هـ	٢	١٣,٨٧ جم	المتوسط= ١٣,٨٧ / ٢ = ٦,٩٣ جم
٧٧١هـ	٧	٥٩,١١ جم	المتوسط= ٥٩,١١ / ٧ = ٨,٤٤ جم
٧٧٢هـ	٧	٥٧,٥٨ جم	المتوسط= ٥٧,٥٨ / ٧ = ٨,٢٢ جم
٧٧٣هـ	٢	١٧,٥٢ جم	المتوسط= ١٧,٥٢ / ٢ = ٨,٧٦ جم.
٧٧٤هـ	٣	٢٠,٤٥ جم	المتوسط= ٢٠,٤٥ / ٣ = ٦,٨١ جم

- دنانير الأشرف ناصر الدين شعبان:

السنة	عدد القطع	الوزن	المتوسط
			المتوسط= عدد أوزان القطع / عدد القطع
٧٧٥هـ	٣	٢٣,٦٥ جم	المتوسط= ٢٣,٦٥ / ٣ = ٧,٨٨ جم
٧٧٦هـ	٥	٣٣,٥٧ جم	المتوسط= ٣٣,٥٧ / ٥ = ٦,٧١ جم
٧٧٧هـ	١	٧,٧٨ جم	المتوسط= ٧,٧٨ / ١ = ٧,٧٨ جم
٧٧٨هـ	٢	١٦,٩٢ جم	المتوسط= ١٦,٩٢ / ٢ = ٨,٤٦ جم
٧٧٩هـ	٣	٢٦,٠٧ جم	المتوسط= ٢٦,٠٧ / ٣ = ٨,٦٩ جم
٧٨٠هـ	٢	١٣,٨٣ جم	المتوسط= ١٣,٨٣ / ٢ = ٦,٩١ جم
٧٨١هـ	٦	٤١,٣ جم	المتوسط= ٤١,٣ / ٦ = ٨,٢٦ جم
٧٨٢هـ	١	٦,٩٦ جم	المتوسط= ٦,٩٦ / ١ = ٦,٩٦ جم

- دنانير صلاح الدين حاجي الثانى:

السنة	عدد القطع	الوزن	المتوسط
			المتوسط= عدد أوزان القطع / عدد القطع
٧٨٣هـ	٤	٣٨,٢١ جم	المتوسط= ٣٨,٢١ / ٤ = ٩,٥٥ جم
٧٨٤هـ	١	١٢,٨١ جم	المتوسط= ١٢,٨١ / ١ = ١٢,٨١ جم

ملحق رقم (٣): تطور سعر القمح أثناء الأزمات الاقتصادية فى (العصر الأيوبى)

السنة	الوزن / الوحدة		السعر		المصدر / ملاحظات
	الوحدة	الكيلوجرام	الدينار	الدرهم	
٥٩٠هـ	المد	١,٤٥٥٠٤٢٧	٨ دنانير	١٠٦,٤ درهم	على مبارك، الخطط، جـ ٢٠، ص ١٣٦، جـ ٧، ص ١٩. المد الواحد= ١,٠٥٣ لتر، والمد= ١,٠٥ لتر. راجع:– هنتس فالتر، المكاييل، ص ص ٧٤–٧٥.
٥٩٢هـ	أردب	٠,٣٦٣٧٦٠٦	٢ دينار	٢٦,٦ درهم	النويرى، نهاية الأرب، جـ ٢٨، ص ٤٥٢.
	١٠٠ أردب	٠,٢٩٥٣٨٤٦	١٨٠ دينار	٢١,٦ درهم	المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ١، ص ١٣٠.
٥٩٥هـ	أردب	١,٠٩٤٠١٧		٨٠ درهم	الدوادارى، كتر الدرر، جـ ٧، ص ١٣٩، حامد زيان، الأزمات الاقتصادية، ص ٢٨.
٥٩٦هـ	أردب	١,٣٦٧٥٢١٣		١٠٠ درهم	الدوادارى، كتر الدرر، جـ ٧، ص ١٤٧.
٥٩٧هـ	أردب	١,٠٩٤٠١٧	٥ دينار	٨٠ درهم	المقريزي، السلوك، جـ ١، ق ١، ص ١٥٦.
		١,٧٥٠٤٢٣٧	٨ دينار	١٢٨ درهم	المقريزي، السلوك، جـ ١، ق ١، ص ١٥٨.
		٢١,٨٨٠٣٤١	١٠٠ دينار	١٦٠٠ درهم	ابن إياس، بدائع الزهور، جـ ١، ق ١، ص ٢٥٤.
٦١٧هـ	أردب	٠,٥٤٧٠٠٨٥	٢,٥ دينار	٤٠ درهم	الدوادارى، كتر الدرر، جـ ٧، ص ٢٠٨.
		٠,٦٥٦٤١٠٢	٣ دنانير	٤٨ درهم	المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ١، ص ٢٠٥.
٦٢٧هـ	أردب	٢,٠٥١٢٨٢	١٥ دينار	١٥٠ درهم	على مبارك، الخطط، جـ ١٨، ص ٥٥، هذا وقد سعر الملك الكامل القمح بـ ٢٠ درهماً للأردب وأمر بيعه فى الأهراء بـ ٢٥ درهماً:–النويرى، نهاية الأرب، جـ ٢٩، ص ١٦١.
٦٢٨هـ	أردب	٠,٦٨٣٧٦٠٦	٥ دنانير	٥٠ درهم	النويرى، نهاية الأرب، جـ ٢٩، ص ١٦١، السيوطى، حسن المحاضرة، جـ ٢، ص ١٥٩.

تطور سعر القمح أثناء الأزمات الاقتصادية فى (العصر المملوكى البحرى)

السنة	الوزن / الوحدة		السعر		المصدر / ملاحظات
	الوحدة	الكيلوجرام	الدينار	الدرهم	
٦٦٢هـ	أردب	١,٣٦٧٥٢١٣		١٠٥ درهم	ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ ٧، ص ٢١٣، المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٢، ص ٥٠٦.
		٢,٠٥١٢٨٢		١٥٠ درهم	العينى، عقد الجمان، جـ ١، ص ص ٣٧٥-٣٧٦، حامد زيان، الأزمات الاقتصادية، ص ٣١.
		١,٣٦٧٥٢١٣		١٠٠ درهم	المقريزى، الخطط، جـ ٢، ص ٢٠٥، العينى، عقد الجمان، جـ ١، ص ٣٧٥.
٦٩٣هـ	أردب	٠,٥٤٧٠٠٨٥		٤٠ درهم	العيني، عقد الجمان، جـ ٣، ص ٢٤٦.
٦٩٤هـ	أردب	١,٦٤١٠٢٥٦		١٢٠ درهم	النجوم الزاهرة، جـ ٨، ص ٥٧.
		١,٣٦٧٥٢١٣		١٠٠ درهم	المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٣٢، على مبارك، الخطط، جـ ٧، ص ١٩، جـ ٢٠، ص ١٣٧.
	أردب	٢,٠٥١٢٨٢		١٥٠ درهم	النويرى، نهاية الأرب، جـ ٣١، ص ٢٥٦.
	أردب	٢,١٨٨٠٣٤١		١٦٠ درهم	العيني، عقد الجمان، جـ ٣، ص ٣٠٠، المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٨١٠.
	أردب	٢,٣٢٤٧٨٦٣		١٧٠ درهم إلى	العيني، عقد الجمان، جـ ٣، ص ٣٠٠.
		٢,٥٩٨٢٩٠٥		١٩٠ درهم	العيني، عقد الجمان، جـ ٣، ص ٣٠٠، السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٨١٠.

تابع: تطور سعر القمح أثناء الأزمات الاقتصادية فى (العصر المملوكى البحرى)

السنة	الوزن / الوحدة		السعر		المصدر / ملاحظات
	الوحدة	الكيلوجرام	الدينار	الدرهم	
٦٩٤هـ	أردب	٢,٣٢٤٧٨٦٣		١٧٠ درهم	على مبارك، الخطط، جـ ١ ، ص ٣١، عبارة عن ٨,٥ مثقال من الذهب.
	أردب	٠،٣٤١٨٨٠٣		٢٥ درهم	
		٠,٤١٠٢٥٦٤		٣٠ درهم	بلغ سعر أردب القمح من ٢٥ إلى ٣٠ درهم إلى ٦٠ درهم إلى ٩٠ درهم، ابن الفرات، جـ ٨، ص ١٩٦.
		٠,٨٢٠٥١٢٨		٦٠ درهم	
		١,٢٣٠٧٦٩٢		٩٠ درهم	
٦٩٥هـ	أردب	٢,١٨٨٠٣٤١		١٦٠ درهم	النجوم الزاهرة، جـ ٨، ص ٥٧.
	أردب	٢,٤٦١٥٣٨٤		١٨٠ درهم	كنز الدرر، جـ ٨، ص ٣٦٣، ابن الفرات، جـ ٨، ص ٢٠٨، السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٨١٣.
	أردب	٢,٥٩٨٢٩٠٥		١٩٠ درهم	إغاثة الأمة، ص ٣٣، على مبارك، الخطط، جـ ٢٠، ص ١٣٧.
	أردب	٢,٢٨٣٧٦٠٦		١٦٧ درهم إلى	النويرى، نهاية الأرب، جـ ٣١، ص ٢٩٣.
	أردب	٢,٤٦١٥٣٨٤		١٨٠ درهم	ذكر صاحب نهاية الأرب أن السعر انحط فى شهر رجب إلى ٣٥ درهم، النويرى، نهاية الأرب، جـ ٣١، ص ٢٩٤.
	أردب	٢,٣٢٤٧٨٦٣		١٧٠ درهم	السيوطى، حسن المحاضرة، جـ ٢، ص ١٦١.
٦٩٦هـ	أردب	٢,٣٢٤٧٨٦٣		١٧٠ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ١، ص ٣٩٠، على مبارك، الخطط، جـ ١٨.
	أردب	١,٣٦٧٥٢١٣		١٠٠ درهم	المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٣٢، فى ذى القعدة ٤٥ درهم، المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٨٢٩، ابن الفرات، جـ ٨، ص ٢٣٢، وفى ذى الحجة ٤٠–٥٠ درهم، السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٨٣٠.

تابع: تطور سعر القمح أثناء الأزمات الاقتصادية في (العصر المملوكي البحري)

السنة	الوزن / الوحدة		السعر		المصدر / ملاحظات
	الوحدة	الكيلوجرام	الدينار	الدرهم	
٦٩٩هـ	أردب	٢,١٨٨٠٣٤١		١٦٠ درهم	المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٨٩٣.
٧٠٣هـ	أردب	٠,٥٤٧٠٠٨٥		٤٠ درهم	المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ص ٩٤٩–٩٥٠، العينى، عقد الجمان، جـ ٤، ص ٣٠٨.
٧٠٧هـ	أردب	٠,٦٨٣٧٦٠٦		٥٠ درهم	المقريزى، السلوك، جـ ٢، ق ١، ص ٣٩.
٧٠٩هـ	أردب	٠,٦٨٣٧٦٠٦		٥٠ درهم	المقريزى، السلوك، جـ ٢، ق ١، ص ٥٥.
٧٢٤هـ	أردب	٠,٢٣٢٤٧٨٦		١٧ درهم	السلوك، جـ ٢، ق ١، ص ٢٥٣.
٧٣٦هـ	أردب	٠,٩٥٧٢٦٤٩		٧٠ درهم	المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٣٩.
		٠,٢٠٥١٢٨٢		١٥ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ١، ص ٤٧٢.
		٠،٢٧٣٥٠٤٢		٢٠ درهم	ذكر المقريزى فى السلوك أنه فى نصف جماد الأخر من نفس السنة سعرت الدولة القمح بسعر ١٥ درهم الأردب ثم ارتفع إلى ٢٠ ثم إلى ٣٠ ثم إلى ٤٠ درهم، السلوك، جـ ٢، ق ٢، ص ٣٩٤.
		٠,٤١٠٢٥٦٤		٣٠ درهم	
		٠,٥٤٧٠٨٥		٤٠ درهم	
٧٣٧هـ	أردب	٠,٥٤٧٠٨٥		٤٠ درهم	السلوك، جـ ٢، ق ٢، ص ٤٢٤.
٧٣٨هـ	أردب	٠,٢٧٣٥٠٤٢		٢٠ درهم	السلوك، جـ ٢، ق ٢، ص ٤٥٦.
٧٤٩هـ	طحن أردب القمح بدينار، ثمن الويبة من القمح وهـي سدس الأردب	١٦,٤١٠٣٢٣		٢٠٠ درهم	ذكر ابن إياس فى بدائع الزهور، جـ ١، ق ١، ص ٥٣٠ أن طحين أردب القمـح بلـغ ١٥ درهم، وعندما عدم الناس وقع الغلاء حتى بيع كل ويبه قمح بمائتي درهم، النجوم الزاهرة، جـ ١٠، ص ٢١٠، على مبارك، الخطط، جـ ١، ص ٣٧.

تابع: تطور سعر القمح أثناء الأزمات الاقتصادية فى (العصر المملوكى البحرى)

السنة	الوزن / الوحدة		السعر		المصدر / ملاحظات
	الوحدة	الكيلوجرام	الدينار	الدرهم	
٧٦٥هـ		٠,٤١٠٢٥٦٤		٤٠ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ١، ص ١٢.
٧٧٥هـ		١,٢٣٠٧٦٩٢		٩٠ درهم	ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ ١١، ص ٦٥.
		١,٦٤١٠٢٥٦		١٢٠ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ١٢٥.
٧٧٦هـ		٢,٠٥١٢٨٢		١٥٠ درهم	المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٤٠.
ربيع أول ٧٧٦هـ/ أغسطس ١٣٧٤م		١,٣٦٧٥٢١٣		١٠٠ درهم	المقريزى، السلوك، جـ ٣، ق ١، ص ٢٣٢.
جماد الأولى ٧٧٦هـ/ أكتوبر ١٣٧٤م		١,٧٠٩٤٠١٧		١٢٥ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ١٤٠.
٢٢ جماد الأول ٧٧٦هـ/ نوفمبر ١٣٧٤م		١,٥٠٤٢٧٣٥		١١٠ درهم	المقريزى، السلوك، جـ ٣، ق ١، ص ٢٣٣.
رجب وشعبان ٧٧٦هـ/ ديسمبر ١٣٧٤م – يناير ١٣٧٥م		١,٧٠٩٤٠١٧		١٢٥ درهم	المقريزى، السلوك، جـ ٣، ق ١، ص ٢٣٥.
٧٨٣هـ		٠,٨٢٠٥١٢٨		٦٠ درهم	المقريزى، السلوك، جـ ٣، ق ٢، ص ٤٥٧، ابن قاضى شهبه، جـ ٣، ص ٦٥، ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ٢٩٨.
٧٨٤هـ – محرم ٧٨٤هـ/ مارس ١٣٨٢م		١,٤٣٥٨٩٧٤		١٠٥ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ٣٠٢، المقريزى، السلوك، جـ ٣، ق ٢، ص ٤٦٦.
أخر المحرم ٧٨٤هـ/ ابريل ١٣٨٢م		٠,٥٤٧٠٠٨٥		٤٠ درهم	المقريزى، السلوك، جـ ٣، ق ٢، ص ٤٦٦.

تطور سعر الخبز والدقيق في العصرين الأيوبي والمملوكي البحري أثناء الأزمات الاقتصادية

السنة	الوزن / الوحدة		السعر		المصدر / ملاحظات
	الوحدة	الكيلوجرام	الدينار	الدرهم	
٥٩٠هـ	رطل ونصف			درهم	على مبارك، الخطط، جـ ٢٠، ص ١٣٦، جـ ١٧، ص ١٩.
٥٩٢هـ	٣ أرطال			درهم	السلوك، جـ ١، ق ١، ص ١٣٠.
٥٩٥هـ	رطل ونصف			درهم	المقريزى، إغاثة، ص ٣٠.
٦٢٨هـ	٤ أرطال			درهم	النويرى، نهاية الأرب، جـ ٢٩، ص ١٦١.
٦٦٢هـ	٣ أرطال			درهم	النجوم الزاهرة، جـ ٧، ص ٢١٣.
٦٩٥هـ	رطل			درهم	السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٨١٣، السيوطى، حسن المحاضرة، جـ ٢، ص ١٦١.
٦٩٩هـ	رطل			٢ درهم	السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٨٩٣.
٧٣٦هـ	كل ٥ أرطال			بدرهم	المقريزى، إغاثة، ص ٣٩، عند ابن إياس عدم الخبز من الأسواق.
٧٧٥هـ					
ربيع آخر	رغيف الخبز			٤ دراهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ١٢٥.
جماد الأولى	حمل الدقيق			٨٤ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ١٢٧.
ذو القعدة	كل ٤ أرطال خبز			درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ١٣٧، بعد ما كان كل ٥ أرطال بدرهم.
٧٧٦هـ	رطل ونصف			درهم	المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٣٩.
ربيع آخر	٣ أرطال			٤ دراهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ١٣٧.
جماد الأولى	البطة الدقيق			٣٠ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ١٤٠.
٧٨٤هـ	البطة الدقيق			٣٠ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ٣٠٢.
	كل رطلين خبز			درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ٣٠٢.

تطور سعر الشعير أثناء الأزمات الاقتصادية فى العصرين الايوبي والمملوكى البحرى

السنة	الوزن / الوحدة		السعر		المصدر / ملاحظات
	الوحدة	الكيلوجرام	الدينار	الدرهم	
٥٩٥هـ	أردب			٤٠ درهم	الدوادارى، كنز الدرر، جـ ٧، ص ١٣٩، حامد زيان، الأزمات الاقتصادية، ص ٢٨.
٥٩٦هـ	أردب			٥٠-٦٠ درهم	الدوادارى، كنز الدرر، جـ ٧، ص ١٤٧.
٥٩٧هـ	أردب		٦ دنانير	٧٩,٨ درهم	المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ١، ص ١٥٨.
٦٦٢هـ	أردب			٧٠ درهم	النجوم الزاهرة، جـ ٧، ص ٢١٣، السلوك، جـ ١، ق ٢، ص ٥٠٦، حامد زيان، الأزمات،ص ٣١.
٦٩٤هـ	أردب			١٢٠ درهم	العيني، عقد الجمان، جـ ٣، ص ٣٠٠.
				١٠٠ درهم	نهاية الأرب، جـ ٣، ص ٢٨٦، ابن الفرات، جـ ٨، ص ١٩٩، عقد الجمان، جـ ٣، ص ٢٧٥.
				٦٠ درهم	المقريزى، إغاثة، ص ٣٢، على مبارك، جـ ٧، ص ١٩، جـ ٢٠، ص ١٣٧.
٦٩٥هـ	أردب			١٢٠ درهم	على مبارك، جـ ٧، ص ١٩، جـ ٢٠، ص ١٣٧.
				١٠٠ درهم	السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٨١٣، ابن الفرات، جـ ٨، ص ٢٠٨.
				٨٠ درهم	كنز الدرر، جـ ٨، ص ٣٦٣.
٦٩٦هـ	أردب			١٢٠ درهم	على مبارك، الخطط، جـ ١٨، ص ٥٧، ابن إياس، بدائع الزهور، جـ ١، ق ١، ص ٣٩٠.
٦٩٩هـ	أردب			١٨٠ درهم	المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٨٩٣.
٧٠٩هـ	أردب			٢٠ درهم	السلوك، جـ ٢، ق ١، ص ٥٥.
٧٣٧هـ	أردب			٢٨ درهم	السلوك، جـ ٢، ق ٢، ص ٤٢٤.
٧٧٥هـ	أردب			٨٠ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ١٢٥.

تابع: تطور سعر الشعير أثناء الأزمات الاقتصادية فى العصرين الايوبى والمملوكى البحرى

السنة	الوزن/ الوحدة		السعر		المصدر / ملاحظات
	الوحدة	الكيلوجرام	الدينار	الدرهم	
٧٧٦هـ	أردب			١٠٠ درهم	المقريزى، إغاثة، ص ٤٠.
ربيع أول	أردب			٦٠ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ١٣٦.
جماد الأولى	أردب			٩٠ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ١٤٠.
٧٨٤هـ	الأردب من الشعير الجديد			٥٠ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ١٤٠.

تطور سعر اللحوم والأبقار أثناء الأزمات الاقتصادية فى العصرين الايوبى والمملوكى البحرى

السنة	الوزن / الوحدة		السعر		المصدر / ملاحظات
	الوحدة	الكيلوجرام	الدينار	الدرهم	
٥٩٠هـ	البقرة		٧٠ دينار		على مبارك، جـ ٢٠ ، ص ١٣٦، جـ ٧، ص ١٩.
٥٩٥هـ	الثور		٧٠ دينار		البغدادي، الإفادة والاعتبار، ص ٦٩.
٥٩٦هـ	رأس البقر الواحد		٧٠ دينار		إغاثة الأمة، ص ٢٩، المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ١، ص ١٥٨.
٥٩٦هـ	البقر الهزيل		٦٠ دينار		السلوك، جـ ١، ق ١، ص ١٥٨.
٦١٦هـ	البقرة		١٦٠٠ دينار		النويرى، نهاية الأرب، جـ ٢٩، ص ٩٤.
٦٦٢هـ	رطل اللحم			٤٤ درهم	حامد زيان، الأزمات الاقتصادية، ص ٣١.
				١٤٤ درهم	النجوم الزاهرة، جـ ٧، ص ٢١٣.
	رطل وثلث			بدرهم	السلوك، جـ ١، ق ٢، ص ٥٠٦.
٦٨٥هـ	ارتفع سعر البقر بزيادة ثلث أثمانها نتيجة لفناء الأبقار هذا العام				السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٧٣٣.
٦٩٤هـ	رطل اللحم			٣ دراهم	المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٣٢، العينى، عقد الجمان، جـ ٣، ص ٢٧٧، على مبارك، جـ ٧، ص ١٩، جـ ٢٠، ص ١٣٧.
٦٩٥هـ	رطل اللحم			٧ دراهم	السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٨١٣، ابن الفرات، جـ ٨، ص ٢٠٨.
٦٩٦هـ	رطل اللحم			٢,٥ درهم	السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٨٣٠.
				٧ دراهم	ابن إياس، جـ ١، ق ١، ص ٣٩٠.

تابع تطور سعر اللحوم والأبقار أثناء الأزمات الاقتصادية فى العصرين الايوبى والمملوكى البحرى

السنة	الوزن / الوحدة		السعر		المصدر / ملاحظات
	الوحدة	الكيلوجرام	الدينار	الدرهم	
٦٩٩هـ	الرطل			١٢ درهم	السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٨٣٠.
٧٠٠هـ	الثور			١٠٠٠ درهم	السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ص ٩١٣-٩١٤، نتيجة لفناء الأبقار هذا العام.
٧٣٧هـ	رطل اللحم وفيها ارتفع سعر اللحم لقلة جلب الأغنام حتى بيع الرطل بـ ١,٢٥ درهم			٢,٣٣ درهم	السلوك، جـ ٢، ق ٢، ص ٤٠٩.
٧٧٥هـ	رطل اللحم الضأن			٢ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ١٢٥.
	رطل اللحم البقرى			١,٥ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ١٢٥.
٧٧٦هـ	رطل اللحم الضأن			٢ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ١٣٨.
	رطل اللحم البقرى			١,٣٣ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ١٣٨.

تطور سعر الفول أثناء الأزمات في العصرين الايوبي والمملوكي البحري

السنة	الوزن / الوحدة		السعر		المصدر / ملاحظات
	الوحدة	الكيلوجرام	الدينار	الدرهم	
٥٩٥هـ	أردب			٤٠ درهم	الدواداري، كنز الدرر، جـ ٧، ص ١٣٩.
٥٩٦هـ	أردب			٥٠-٦٠ درهم	الدواداري، كنز الدرر، جـ ٧، ص ١٣٩.
٥٩٧هـ	أردب		٦ دنانير	٧٩,٨ درهم	المقريزي، السلوك، جـ ٢، ق ١، ص ١٥٨.
٦٣٧هـ	أردب			٥٠ درهم	المقريزي، إغاثة الأمة، ص ٣٩.
٦٩٤هـ	أردب ثم وصل الأردب			٥٠ درهم ١٠٠ درهم	المقريزي، إغاثة ، ص ٣٢، على مبارك، الخطط، جـ ٧، ص ١٩، جـ ٢٠، ص ١٣٧. عقد الجمان، جـ ٣، ص ٢٧٥، وقد ذكر أن سعر الشعير ١٠٠ درهم والفول والحبوب نحو ذلك
٦٩٥هـ	أردب			١١٠ درهم ٩٠ درهم ٨٠ درهم	المقريزي، إغاثة الأمة، ص ٣٣، العيني، عقد الجمان، جـ ٣، ص ٣٠٠، على مبارك، جـ ٧، ص ١٩، جـ ٢٠، ص ١٣٧. السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٨١٣. الدواداري، كنز الدرر، جـ ٧، ص ١٣٩، ذكر ابن الفرات أنه وصل السعر من ٨٠ إلى ٩٠درهم، ابن الفرات، جـ٨، ص٢٠٨.
٦٩٦هـ	أردب			١٢٠ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ٣٩٠.
٧٠٩هـ	أردب			٢٠ درهم	المقريزي، السلوك، جـ ٢، ق ١، ص ٥٥.
٧٣٧هـ	أردب			٣٢ درهم	المقريزي ، السلوك، جـ ٢، ق ٢، ص ٤٢٤.
٧٧٥هـ ربيع آخر – جماد الأولى	أردب			٢٥ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ١٢٧.

تابع: تطور سعر الفول أثناء الأزمات فى العصرين الايوبى والمملوكى البحرى

السنة	الوزن / الوحدة		السعر		المصدر / ملاحظات
	الوحدة	الكيلوجرام	الدينار	الدرهم	
٧٧٦هـ ربيع أول	أردب			٥٠ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ١٢٧.
٧٧٦هـ ربيع أول	أردب			٨٠ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ١٤٠.

تطور سعر الماء - العدس - الزيت - الترمس - البر وغير ذلك أثناء الأزمات الاقتصادية فى العصرين الايوبى والمملوكى البحرى

السنة	الوزن / الوحدة		السعر		المصدر / ملاحظات
	الوحدة	الكيلوجرام	الدينار	الدرهم	
٦٩٥هـ	أردب العدس			١١٠ درهم	المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٣٣، العينى، عقد الجمان، جـ ٣، ص ٣٠٠، على مبارك، جـ ٧، ص، ١٩، جـ ٢٠، ص ١٣٧.
	الترمس			٦٠ درهم	المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٣١٨، ابن الفرات، جـ ٨، ص ٢٠٨.
	البر			١٩٠ درهم	على مبارك، جـ ٧، ص ١٩.
	رطل الزيت			٦ دراهم	المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٨٩٣.
٧٤٦هـ	راوية الماء			٢ درهم	ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ ١٠، ص ١٣٠.
٧٤٧هـ	راوية الماء			٢ درهم فضة	السيوطى، حسن المحاضرة، جـ ٢، ص ص ١٦٣-١٦٤، على مبارك، جـ ١٨، ص ٥٩، وفى دولة شعبان بن محمد ٤ دراهم.
٧٤٩هـ				١٢ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ١، ص ٥٣٠.
٧٧٥هـ	راوية الماء			٥ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ١٢٥.
٧٧٦هـ	راوية الماء			٤ دراهم	على مبارك، الخطط، جـ ١٨، ص ٥٩.
سعر الحمص والبرسيم والسكر:					
٦٩٦هـ	السكر			بثقلها فضة	ابن إياس، جـ ١، ق ١، ص ٣٩٠.
٧٠٩هـ	السكر			٥ دراهم	المقريزى، السلوك، جـ ٢، ق ١، ص ٥٥.
٧٣٧هـ	قدح الحمص للصلوق			٣ دراهم	المقريزى، السلوك، جـ ٢، ق ٢، ص ٤٢٤.
٧٣٧هـ	فدان البرسيم			١٧٠ درهم	المقريزى، السلوك، جـ ٢، ق ٢، ص ٤٢٤.

تطور سعر الطيور والبيض والجبن أثناء الأزمات الاقتصادية في العصرين الايوبي والمملوكي

السنة	الوزن / الوحدة		السعر		المصدر / ملاحظات
	الوحدة	بالكيلوجرام	الدينار	الدرهم	
٥٩٠هـ	الفروج		٢,٥ دينار		على مبارك، جـ ٢٠، ص ١٣٦.
٥٩٢هـ	الفروج			٣٠ درهم	المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ١، ص ١٣١.
٥٩٥هـ	الفروج		٢,٥ دينار		المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٣٠، ذكر عبد اللطيف البغدادي أن رجلاً مصرياً حكى له أنه اشترى دجاجة من الشام بـ ٦٠ ديناراً وباعها بالقاهرة على القماطين بنحو ٨٠٠ ديناراً، ص ٧٠.
٥٩٦هـ	الفروج			٥٠ درهم	النويرى، نهاية الأرب، جـ ٢٨، ص ١٥٨.
٥٩٧هـ	الفروج			١٠٠ درهم	المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ١، ص ١٥٨، السيوطى، حسن المحاضرة، جـ ٢، ص ١٥٨.
٦١٦هـ	الدجاجة		٣٠ دينار		النويرى، نهاية الأرب، جـ ٢٩، ص ٩٤.
٦٩٥هـ	الفروج			٣٠ درهم	المقريزى، إغاثة، ص ٣٠، العينى، عقد الجمان، جـ ٣، ص ٣٠٠، على مبارك، جـ ٧، ص ١٩، جـ ٢٠، ص ١٣٧.
	الفروج			٢٠ درهم	نهاية الأرب، جـ ٣١، ص ٢٩٣، السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٨١٣، ابن الفرات، جـ ٨، ص ٢٠٨.
	الفروج			١٩ درهم	العينى، عقد الجمان، جـ ٣، ص ٢٩٩.
٦٩٦هـ	الفروج			١٥ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ١، ص ٣٦٠.
٧٠٩هـ	الفروج			٥ دراهم	المقريزى، السلوك، جـ ٢، ق ١، ص ٥٥.
٧٧٦هـ	الفروج			٤ دراهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ١٢٥.
				٤٥ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ١٣٨، ص ١٤١، ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، جـ ١١، ص ٦٦، السيوطى، حسن المحاضرة، جـ ٢، ص ١٦٥
				١٠٠ درهم	المقريزى، إغاثة الأمة، ص ٤٠.

تابع تطور سعر الطيور والبيض والجبن أثناء الأزمات الاقتصادية فى العصرين الايوبى والمملوكى

السنة	الوزن / الوحدة		السعر		المصدر / ملاحظات
	الوحدة	بالكيلوجرام	الدينار	الدرهم	
٧٧٦هـ	زوج الأوز			٢٠ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ١٣٨.

سعر البيض والجبن:

السنة	الوحدة	بالكيلوجرام	الدينار	الدرهم	المصدر / ملاحظات
٥٩٥هـ	البيضة			بدرهم	البغدادي، الإفادة، ص ٧٠.
٥٩٧هـ	٢ بيضة			بدرهم	المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ١، ص ١٥٨.
٦١٦هـ	البيضة		دينار		النويرى، نهاية الأرب، جـ ٢٩، ص ٩٤، وعند المقريزى فى السلوك بعدة دنانير، جـ ١، ق ١، ص ٢٠١.
٦٩٥هـ	٣ حبات بيض			بدرهم	المقريزى، إغاثة، ص ٣٣، العينى، عقد الجمان، جـ ٣، ص ٢٩٩، السيوطى، جـ ٢، ص ١٦١.
	٧ حبات بيض			بدرهم	المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٨١٣، ابن الفرات، جـ ٨، ص ٢٠٨.
٦٩٦هـ	البيضة			٤ دراهم	ابن إياس، جـ ١، ق ١، ص ٣٩٠.
٦٩٩هـ	٤ بيضات			بدرهم	السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٧٣٣.
٦٩٩هـ	رطل الجبن			١٢ درهم	السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٨٩٣.
٧٧٥هـ	البيضة الواحدة			١٠ دراهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ١٢٥.

تطور سعر الأدوية وأغذية المرضى أثناء الأزمات الاقتصادية فى العصرين الايوبى والمملوكى

السنة	الوزن / الوحدة		السعر		ملاحظات / المصدر
.	الوحدة	بالكيلوجرام	الدينار	الدرهم	
٥٩٢هـ جماد الأولى	البطيخة			٢٤ درهم ١٠٠ درهم	السلوك، جـ ١، ق ١، ص ١٣١. السلوك، جـ ١، ق ١، ص ١٣١.
٥٩٦هـ	رطل البطيخ الأخضر حية السفرجل			٤ دراهم ٣٠ درهم	النويرى، نهاية الأرب، جـ ٢٨، ص ٤٥٢. نهاية الأرب، جـ ٢٨، ص ٤٥٢.
٦٩٥هـ	البطيخة البطيخة الخضراء الصيفية الرطل			٤٠ درهم ١٠٠ درهم ٤ دراهم نقره	المقريزى، إغاثة، ص ٣٣، العينى، عقد الجمان، جـ ٣، ص ٣٠٠. السلوك، جـ ١، ق ١، ص ٨١٣، ابن الفرات، جـ ٨، ص ٢٠٨. نهاية الأرب، جـ ٣١، ص ٢٩٣.
٦٩٥هـ	٣ حبات سفرجل السفرجلة			بدرهم ٣٠ درهم	المقريزى، إغاثة، ص ٣٣، على مبارك، الخطط، جـ ٢٠، ص ١٣٧. ابن الفرات، جـ ٨، ص ٢٠٨، المقريزى، السلوك، جـ ١، ق ٣، ص ٨١٣.
٦٩٦هـ	التفاحة الرمانة السفرجلة			٣٠ درهم ٣٠ درهم ٣٠ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ١، ص ٣٩٠. ابن إياس، جـ ١، ق ١، ص ٣٩٠. ابن إياس، جـ ١، ق ١، ص ٣٩٠.
٧٠٩هـ	رطل البطيخ			بدرهم	السلوك، جـ ٢، ق ١، ص ٥٥.
٧٧٥هـ	الرمانة			١٦ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ١٢٥.
٧٧٥هـ	البطيخة الصيفي			١٠٠ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ١، ص ص ١٢٥-١٢٦.

تابع: تطور سعر الأدوية وأغذية المرضى أثناء الأزمات الاقتصادية فى العصرين الايوبى والمملوكى

السنة	الوزن / الوحدة		السعر		المصدر / ملاحظات
	الوحـــــدة	بالكيلوجرام	الدينار	الدرهم	
٧٧٦هـ	البطيخة			٧٠ درهم	النجوم الزاهرة، جـ ١١، ص ٦٦، السيوطى، حسن المحاضرة، جـ ٢، ص ١٦٥.
				١٥٠ درهم	المقريزى، إغاثة ، ص ٤٠.
٧٧٦هـ	حبة السفرجل			٥٠ درهم	النجوم الزاهرة، جـ ١١، ص ٦٦.
	رمانة			١٦ درهم	النجوم الزاهرة، جـ ١١، ص ٦٦، ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ١٤١، السيوطى، حسن المحاضرة، جـ٢، ص ١٦٥.
	الرطل من حب الرمان			١٠,٥ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ١٣٨.
	البطيخة الصيفي			٩٠ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ١٤١.
	التفاحة			٥٠ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ١٤١.
	السفرجلة			٥٠ درهم	ابن إياس، جـ ١، ق ٢، ص ١٤١.

قائمه بأهم الوثائق والمخطوطات و المصادر والمراجع العربية والأجنبية

أولاً: قائمة الوثائق العربية الغير منشورة:

١. وثيقة بيع مؤرخة بـــ ٢٣ جماد أخر سنة ٧٣٠هـــ، برقم ٦٢٧ج، المحفوظة بقسم المحفوظات والوثائق بوزارة الأوقاف بالقاهـــرة.

٢. وثيقة بيع مؤرخة بـــ ١١ رمضان سنة ٧٦٣هـــ، برقم ٥٣ج، محفوظة بقسم الوثائق والمخطوطات بوزارة الأوقاف بالقاهـــرة.

ثانياً: قائمة الوثائق المنشورة:

١. وثيقة وقف محمد نور الدين الرفاعى الخزرجى القاضى بثغر دمياط المؤرخة بـــ ١٥ صفر سنة ٦٩٣هـــ، نشرهـــا د.سامح عبد الرحمن فهـــمى، المسكوكات والقيم النقدية فى وثائق المماليك البحرية فى مصر، رسالة دكتوراه، كلية الآثار جامعة القاهـــرة، سنة ١٩٨٠م.

٢. وثيقة وقف مدرسة الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧٠٣هـــ الملحق بكتاب المقريزي، السلوك،ج١،ق٣، ملحق ١٧.

٣. وثيقة وقف خانقاة بيبرس الجاشنكير المؤرخة ب سنة ٧٠٩هـــ، نشرهـــا د. عادل شريف علام،النصوص التأسيسية على العمائر الدينية المملوكية الباقية بمدينة القاهـــرة، رسالة دكتوراه، كلية الآداب بسوهـــاج، جامعة أسيوط، سنة ١٩٩٥م.

٤. وثيقة وقف خانقاة الناصر محمد بن قلاوون بسرياقوس المؤرخة بـــ ١٨ جماد الآخرة سنة ٧٢٥هـــ، الملحق بكتاب،ابن حبيب،تذكرة النبيه،الجزء الثانى.

٥. وثيقة وقف الأمير صرغتمش المؤرخة بـــ ٢٧ رمضان سنة ٧٥٧هـــ، نشرهـــا د.عبد اللطيف إبراهيم، نصان جديدان من وثيقة صرغتمش، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهـــرة، العدد ٢٢ سنة ١٩٦٦م، نشرهـــا أيضاً،حسن جوده القصاص، المدرسة الصرغتمشيه، رسالة ماجستير،كلية الآداب، جامعة القاهـــرة،سنة ١٩٧٣م.

٦. وثيقة وقف السلطان النصر حسن،مؤرخة بـ ١٥ ربيع الآخر سنة ٧٦٠هـ، نشرها د.سامح فهمي، برسالة الدكتوراه القيم النقدية.

٧. وثيقة وقف الأمير يلبغا أتابك العسكر المنصورة، المؤرخة مستهل شعبان سنة ٧٦٥هـ، نشرها د. سامح فهمي،برسالة الدكتوراه القيم النقدية.

ثالثاً: قائمة المخطوطات العربية:

١. آل الصفا صلاح الدين خليل، أعيان العصر و أعوان النصر،مخطوط بدار الكتب المصرية،تاريخ ١٠٩١، رقم الميكروفيلم ٤٠٧٠٢.

٢. الحسن بن عمر بن حبيب،جهينة الأخبار، مخطوط بدار الكتب المصرية، ٣٠٤ تاريخ تيمور.

٣. الخزرجي: أحمد بن محمد بن على بن حسن بن إبراهيم الأنصارى الخزرجى، النيل الرائد فى النيل الزائد، مخطوط بدار الكتب المصرية، جغرافيا ٤٥٨٤٤، ميكروفيلم ٧٥٢٠.

٤. السيوطى، جلال الدين السيوطى الشافعى، مبدأ النيل على التحرير، مخطوط بدار الكتب المصرية، ٣٨١ جغرافيا

٥. المنوفى: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد السلام، الفيض المديد فى أخبار النيل السعيد،مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٦٦ جغرافيا

٦. زكريا الأنصارى، تحفة الراغبين فى بيان أمر الطواعين، مخطوط بدار الكتب المصرية، حديث تيمور ١٤١، رقم الميكروفيلم ٢٢٢٧٣.

٧. العلامة شهاب الدين أحمد السلامى، كتاب مختصر التواريخ، مخطوط بدار الكتب المصرية، تاريخ ١٤٣٥، ميكروفيلم ١٨٤٦٤.

٨. مؤلف مجهول، كتاب الزهر السنية فى الخلفاء والملوك الصرية،مخطوط بدار الكتب المصرية،تاريخ١٢٨،ميكروفيلم ٤٦٢٦٨.

٩. مصطفى الصفوى القلعاوى، صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسلطان، مخطوط بدار الكتب المصرية، مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٤٦م.

١٠. يوسف الملوانى، تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، مخطوط بدار الكتب المصرية، تاريخ ٥٦٢٣، ميكروفيلم ٣٦٤٢١، سنة ١٩٣٥م

رابعاً: قائمة المصادر العربية:

١. ابن قاضي شهبة: تقى الدين أبي بكر بن أحمد بن قاضى شهبة الأسدى الدمشقى، تاريخ ابن قاضى شهبة، حققه: عدنان درويش، دمشق سنة ١٩٧٧م.

٢. ابن الأثير: أبى الحسن على بن أبى الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانى الكامل فى التاريخ، ٩أجزاء، إدارة الطباعة الميترية سنة ١٣٤٨هـ

٣. ابن الأثير: علي بن أبي كرم محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير الجذري، التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية، تحقيق: عبد القادر أحمد طليمات، دار الكتب الحديثة بالقاهرة، سنة ١٩٦٣م.

٤. ابن الأخوة: محمد بن محمد بن أحمد القرشي، معالم القربة في أحكام الحسبة، نقله وصححه (روبن ليوي)، مطبعة دار الفنون بكمبردج، سنة ١٩٣٧م.

٥. ابن الجوزى، شمس الدين أبى المظفر يوسف بن قزاؤغلى التركى المشهور بسبط بن الجوزى، مرآة الزمان فى تاريخ الأعيان، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢م.

٦. ابن الجيعان: يحيي بن شاكر بن الجيعان، كتاب التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية، تحقيق: برهـادر موريتس، القاهرة، سنة ١٨٩٨م، المطبعة الأهلية، سنة ١٩٩٢م.

٧. ابن الطوير: أبو محمد المرتضى عبد السلام بن الحسن القيسرانى، نزهة المقلتين فى أخبار الدولتين، تحقيق: د.أيمن فؤاد سيد، دار النشر، فرانتس شتاير، شتوتغارت سنة ١٩٩٢.

٨. ابن العميد: المكين جرجس بن العميد، أخبار الأيوبيين، تحقيق كلود كاهن.

Claud Cahen,Extrait du Bulletin d Etude orientes de L institute Francais des Damas, Tom XV, 1955.

٩. ابن الفرات: ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم بن الفرات، تاريخ ابن الفرات، حققه د. قسطنطين رزيق، د. نجلا عز الدين، الجامعة الأمريكية فى بيروت، المجلد الثامن، سنة ١٩٣٩م،.

١٠. ابن الوردى: العلامة الشيخ زين الدين عمر بن الوردى، تاريخ ابن الوردى، منشورات المطبعة الحيدرية – النجف، سنة ١٣٨٩هـ، سنة ١٩٦٩م

١١. ابن إياس: أبو البركات محمد بن أحمد بن إياس الحنفى، بدائع الزهور فى وقائع الدهور، حققها وكتب لها المقدمة محمد مصطفى، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى ببولاق سنة ١٣١١هـ

١٢. ابن بطوطه، رحلة بن بطوطه المسماه تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، الشركة العالمية للكتاب ش. م. ل، الطبعة الأولى سنة ١٩٩١م

١٣. ابن بعرة: منصور بن بعرة الذهبي الكاملي، كتاب كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية، تحقيق: د. عبد الرحمن فهمي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، يشرف على إصدارها: محمد توفيق عويضة، الكتاب الثامن، سنة ١٩٦٦م.

١٤. ابن تغري بردي: جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، سنة ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م، وهناك محقق آخر د. محمد محمد أمين، الهيئة العامة للكتاب، سنة ١٩٩٣م.

١٥. ابن حبيب: الحسن بن عمر بن الحسن بن عمر بن حبيب، تذكرة النبيه فى أيام المنصور وبنيه، حققه: د. محمد محمد أمين، راجعة وقدم له، د. سعيد عبد الفتاح عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٦م.

١٦. ابن حجر:أحمد على(ت٨٥٢هـ/١٤٤٩م)،الدر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة،٥ أجزاء،القاهرة سنة ١٩٦٦م.

١٧. ابن حوقل: أبي القاسم بن حوقل النصيبي، كتاب صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

١٨. ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن جابر الحضرمي الإشبيلي الأصل التونسي ثم القاهري (ت ٨٠٨هـ/١٤٠٥م)، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ٧ أجزاء، منتصف تمام تسعة وسعين وسبعمائة.

١٩. ابن دقماق: إبراهيم بن محمد بن آيدمر العلائى المعروف بابن دقماق (٧٥٠-٨٠٩هـ)، الجوهر الثمين فى سير الخلفاء والملوك والسلاطين، تحقيق: د.سعيد عبد الفتاح عاشور، مراجعة: د. أحمد دراج.

٢٠. ابن شداد: بهاء الدين يوسف رافع ت سنة ٦٣٢هـ، النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية (سيرة صلاح الدين) تحقيق: جمال الدين الشيال، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة سنة ١٩٦٤م.

٢١. ابن ظهيرة، الفضائل الباهرة فى محاسن مصر والقاهرة، تحقيق: مصطفى السقا، كامل المهندس، مطبوعات دار الكتب سنة ١٩٦٩م

٢٢. ابن عبد الظاهر: محي الدين أبو الفضل عبد الله بن عبد الظاهر المصري، الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة، تحقيق: د. أيمن فؤاد سيد، الدار العربية للكتاب، ط١، سنة ١٩٩٦م.

٢٣. ابن كثير: الإمام الحافظ المفسر المؤرخ عماد الدين أبي الفدا إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، المتوفي سنة ٧٧٤هـ، البداية والنهاية في التاريخ، جـ١٣، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، سنة ١٣٥٨هـ.

٢٤. ابن منظور: العلامة أبى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المعروف بابن منظور الإفريقى المصرى الأنصارى الخزرجى، لسان العرب، الطبعة الأولى، (٢٠ جزء) المطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية.

٢٥. ابن واصل: جمال الدين محمد بن سالم بن واصل، مفرج الكروب فى أخبار بنى أيوب، تحقيق: د. جمال الدين الشيال، خمسة أجزاء، مطبعة جامعة فؤاد الأولى سنة ١٩٥٣م

٢٦. الكندى: عمر بن محمد بن يوسف (من علماء النصف الثانى من القرن الرابع الهجرى) فضائل مصر المحروسة، تحقيق: د. على محمد عمر، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.

٢٧. أبو الفدا: عماد الدين إسماعيل أبى الفداء،(تاريخ أبو الفدا) المختصر فى أخبار البشر، ٤ مجلدات فى جزئين، دار الطباعة للطباعة والنشر، ببيروت، لبنان، وهناك ٤ أجزاء فى مجلد واحد، الطبعة الأولى، بالمطبعة الحسينة المصرية سنة ١٣٢٥هـ.

٢٨. أبو شامة المقدسى، تراجم رجال القرنين السادس والسابع المعروف بالذيل على الروضتين، الطبعة الثانية،بيروت سنة ١٩٧٤م.

٢٩. أبو شامة: شهاب الدين عبد الرحمن بن اسماعيل المقدس، كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين النورية والصلاحية، تحقيق: محمد حلمى محمد، مراجعة: محمد مصطفى زيادة، القاهرة سنة ١٩٦٢، الجزء الأول، القسم الثانى.

٣٠. أبي الحسن علي بن يوسف الحكيم، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، حققه: د. حسين مؤنس، سنة ١٩٨٦م.

٣١. أبى المحاسن: جمال الدين أبى المحاسن يوسف بن تغرى بردى الأتابكى، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب المصرية، القاهرة سنة ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م.

٣٢. الأسدي: محمد بن محمد بن خليل الأسدي، التيسيير والاعتبار والتحرير والاختيار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار، تحقيق: د. عبد القادر أحمد طليمات، دار الفكر العربي.

٣٣. الأسعد بن مماتي الوزير الأيوبي: ت سنة ٦٠٦هـ / ١٢٠٩م، كتاب قوانين الدواوين، جمعه وحققه: عزيز سوريال عطية، مطبعة مصر سنة ١٩٤٣م، طبع الجمعية الزراعية الملكية سنة ١٨٩٨م.

٣٤. الأصفهاني: الفتح بن علي بن محمد البنداري الأصفهاني، تاريخ دولة آل سلجوق، مطبعة الموسوعات بمصدر، سنة ١٣١٨هـ/سنة ١٩٠٠م، طبعة أخرى دار الآفاق الجديدة بيروت، لبنان سنة ١٩٨٠م.

٣٥. الأنصاري الدمشقي، نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، مكتبة المثنى ببغداد، سنة ١٩٢٣م.

٣٦. الحافظ الذهبي، العبر في خبر من غبر، حققه وضبطه على مخطوطتين: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الجزء الثالث من سنة ٥٤٧هـ إلى سنة ٧٠٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٧. الدواداري: أبي بكر بن عبد الله بن أيبك الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، تحقيق: د. سعيد عبد الفتاح عاشور، ٩ أجزاء، القاهرة سنة ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.

٣٨. السبكي: تاج الدين عبد الوهاب السبكي، معيد النعم ومبيد النقم، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٣م.

٣٩. السيوطي: جلال الدين السيوطي الشافعي، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، جزءان

٤٠. العسقلاني:الحافظ بن حجر العسقلاني ٧٧٣-٨٥٢هـ،إنباء الغمر بابناء العمر،تحقيق:د. حسن حبشي،القاهرة سنة ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٤١. العماد الحنبلي: المؤرخ الفقيه الأديب عبد الحي العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ٥ أجزاء، عنيت بنشرة مكتبة القدس سنة ١٣٥٠م.

٤٢. العماد الكاتب الأصفهاني،الفتح القسي في الفتح القدسي،تحقيق: وشرح:محمد محمود صبح، الدار القومية للطباعةوالنشر، سنة١٩٦٥م.

٤٣. العمري: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يحيى فضل الله العمري المتوفى سنة ٧٤٩هـ/١٣٤٩م، مسالك الإبصار في ممالكالأمصار،حققه وكتب مقدمتها وحواشيها ووضع فهارسها: د.أيمن فؤاد سيد، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة.

٤٤. العيني: بدر الدين محمود العيني، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، حققه د. محمد محمد أمين، الهيئة العامة للكتاب سنة ١٩٩٠م

٤٥. القلقشندى، أبي العباس على القلقشندى ت ٨٢١هـ / ١٤١٨م، صبح الأعشى فى صناعة الإنشا، ١٤ جزء، المؤسسة المصرية للطباعة والنشر

٤٦. الماوردى : أبو الحسن على بن محمد بن حبيب المصرى (ت ٤٥٠هـ/١٠٥٧م)،الأحكام السلطانية،الطبعة الثانية،القاهرة سنة١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.

٤٧. المخزومي: أبي الحسن علي بن عثمان المخزومي، المنتقى من كتاب المنهاج في علم خراج مصر، تحقيق: كلود كاهن، مراجعة: يوسف راغب، ملحق حوليات إسلامية، العدد الثامن، سنة ١٩٨٦م.

٤٨. المسبحي: الأمير المختار عز الملك محمد بن عبد الله أحمد، أخبار مصر، تحقيق: أيمن فؤاد سيد وتباري بيانكي،المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة

٤٩. المسعودى: أبي الحسن على بن الحسين بن على المسعودى، مروج الذهب ومعادن الجوهر تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة سنة ١٩٦٤م.

٥٠. المقريزى،إغاثة الأمة بكشف الغمة،أو تاريخ المجاعات فى مصر،دار ابن الوليد.

٥١. المقريزى، تقى الدين أحمد بن على المقريزى، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، جزءان، دار الطباعة المصرية ببولاق القاهرة المعزية سنة ١٢٧٠هـ

٥٢. المقريزى: تقى الدين أحمد بن المقريزى، كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، صححه ووضع حواشيه، محمد مصطفى زيادة، مطبعة دار الكتب بالقاهرة سنة ١٩٤٣م، لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩١٤م (جزآين)، الجزء الأول ثلاثة أقسام، الجزء الثانى قسمان

– هناك طبعة أخرى تحقيق:، محمد عبد القادر عطا، ٨ أجزاء، منشورات محمد على بيضون، دارالكتب العلمية، بيروت– لبنان.

٥٣. المقريزي، البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب، تحقيق: وتأليف د. عبد المجيد عابدين، الطبعة الأولى، عالم الكتب، سنة ١٩٦١م.

٥٤. المقريزي، شذور العقود في ذكر النقود، تحقيق: وإضافات: علي بحر العلوم، منشورات المطبعة الحيدرية، بغداد، سنة ١٩٦٧م.

٥٥. المقريزى، تقى الدين أحمد بن على المقريزى، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، تحقيق: د. محمد حلمى محمد أحمد، ٣ أجزاء القاهرة سنة ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.

٥٦. المقريزي، مسودة كتاب المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، حققه ووضع فهارسه: د. أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٥٧. المقريزي، كتاب المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، حققه ووضع فهارسه: د. أيمن فؤاد سيد، المجلدين الثالث والرابع، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٥٨. النابلسى:عثمان بن إبراهيم النابلسى،لمع القوانين المضية فى قوانين الديار المصرية،طبعة المعهد الفرنسى،دمشق سنة ١٩٦١م.

٥٩. النابلسى:أبى عثمان النابلسى الصفدى الشافعى،تاريخ الفيوم وبلاده، دار الجيل،بيروت سنة ١٩٧٢م.

٦٠. النابلسى: عبد الغنى بن إسماعيل النابلسى،الحقيقة والمجاز فى الرحلة الى بلاد الشام والحجاز،تقديم: د.أحمد عبد المجيد هريدى،الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٦.

٦١. النويرى: شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويرى، نهاية الأرب فى فنون الأدب، مركز تحقيق التراث سنة ١٤١٣هـ ١٩٩٢.

٦٢. اليافعى: الإمام أبو محمد عبد الله بن أسعد بن على بن سليمان اليافعى اليمينى المكى سنة ٧٦٨هـ، مرآة الجنان وعبرة اليقظان فى معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، ٤ أجزاء، دار الكتاب الإسلامى، بدون تاريخ.

٦٣. عبد الرحمن بن نصر الشيزرى،نهاية الرتبة فى طلب الحسبة، تحقيق: د.السيد الباز العرينى، دار الثقافة، بيروت، لبنان، وهناك طبعة أخرى، القاهرة سنة ١٩٤٦م.

٦٤. عبد الله الشرقاوى، تحفة الناظرين فيمن تولى مصر من الملوك والسلاطين، تحقيق: رحاب عبد الحميد القارى، مكتبة مدبولى، سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٦٥. على باشا مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر ومدنها وبلادها القديمة الشهيرة، الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية ،سنة ١٣٠١هـ، ٢٠جزء.

٦٦. محمد بن أحمد بن إياس الحنفي الجركسي، لبذة من لشق الأزهار في عجائب الأقطار،

A paris l' Imprimere imperale, M. DCCC. VIII. Extrait du Tome VIII, 1re partie des notices et Extraits de Manuscritsde la Bibliotheque imperial.

٦٧. محمد بن قاسم بن محمد النويرى الإسكندرانى، ت سنة ٧٧٥هـ / ١٣٧٢م، كتاب الإلمام بالأعلام فيما جرت به الأحكام والأمور المقضية فى وقعة الإسكندرية، تحقيق: د. عزيز سوريال عطية من مخطوط برلين وبانكى بور، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، سنة ١٣٩٠هـ / سنة ١٩٧٠م.

٦٨. مفضل بن أبى الفضائل، النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد،باريس،سنة ١٩١١م-١٩٢٠م - ١٩٣٢ م.

٦٩. ياقوت الحموى، الشيخ الإمام شهاب الدين أبى عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموى الرومى البغدادى، معجم البلدان، المجلد الرابع، دار بيروت، دارصادر بيروت سنة ١٩٥٧م.

خامساً: قائمة المراجع العربية:

١. الأب أنستاس الكرملي، رسائل في النقود العربية والإسلامية وعلم النميات، الطبعة الثانية، مكتبة الثقافة الدينية، سنة ١٩٨٧م.

٢. إبراهيم دسوقى أباظة (دكتور)، الاقتصاد الإسلامى (مقوماته ومناهجه)، مراجعة: د. علىعبد الواحد وافى .

٣. إبراهيم عبد المنعم سلامه (دكتور)، جوانب من تاريخ مصر في عصري الأيوبيين والمماليك، دار المعرفة الجامعية، بدون تاريخ.

٤. إبراهيم علي طرخان، (دكتور)، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، القاهرة، سنة ١٩٦٠م، هناك طبعة أخرى سنة ١٩٦٨م.

٥. أحمد السيد الصاوي (دكتور)، مجاعات مصر الفاطمية، دار التضامن للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٨م.

٦. أحمد الشرباصى،المعجم الاقتصادى الإسلامى،دار الجيل،بيروت سنة ١٩٨١م.

٧. أحمد رمضان أحمد(دكتور)، شبه جزيرة سيناء في العصور الوسطى، سنة ١٩٧٧.

٨. أحمد عبد الرازق (دكتور)، دراسات فى المصادر المملوكية المبكرة،القاهرة سنة ١٩٧٤م.

٩. أحمد عبد الرازق(دكتور)، البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٧٩م.

١٠. أحمد عبد الرازق(دكتور)، الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة ١٩٩٠م.

١١. أحمد فكري(دكتور)، مساجد القاهرة ومدارسها، جـ٢، دار المعارف، سنة ١٩٦٥م.

١٢. أحمد فكري(دكتور)، خصائص عمارة القاهرة في العصر الأيوبي، أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، الجزء الأول، مطبعة دار الكتب، سنة ١٩٩٧٠م.

١٣. أحمد قدري، أثار سيناء، مطبعة هيئة الأثار المصرية، سنة ١٩٨٦م.

١٤. أرنولد توينبي، مختصر دراسة التاريخ، ترجمة فؤاد محمد شبل، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الثانية، القاهرة سنة ١٩٦٦م.

١٥. أسين أتيل، نهضة الفن الإسلامي في العصر المملوكي، الولايات المتحدة الأمريكية، سنة ١٩٨١م.

١٦. أشتور (إلياهو)، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، ترجمة عبد الهادي عبلة، مراجعة: أحمد غسانو سبانو، دار قتيبة، دمشق.

١٧. البيومي إسماعيل الشربيني(دكتور)، النظم المالية في مصر والشام عصر سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩٨م.

١٨. البيومي إسماعيل الشربيني(دكتور)، مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية عصر سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩٧م.

١٩. السيد الباز العريني (دكتور)، الشرق الأوسط والحروب الصليبية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، سنة ١٩٦٣م.

٢٠. السيد الباز العرينى (دكتور)،المماليك (الفروسية فىمصر عصر سلاطين المماليك)، دار النهضة العربية، بيروت.

٢١. السيد عبد العزيز سالم (دكتور)، تاريخ الإسكندرية وحضارتها في العصر الإسلامي حتى الفتح العثماني، الطبعة الأولى، دار المعارف، سنة ١٩٦١م.

٢٢. السيد عبد العزيز سالم، سحر السيد سالم (دكتور)، دراسة فى تاريخ الأيوبيين والمماليك،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية سنة ١٩٩٩م.

٢٣. السيد محمد الملط،نقود العالم متى ظهرت ؟ ومتى اختفت؟،الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٣م.

٢٤. السيروليم موير، تاريخ دولة المماليك فى مصر، ترجمة إلى العربية محمود عابدين وسليم حسن، الطبعة الأولى، سنة ١٣٤٢هـ / سنة ١٩٢٤م .

٢٥. أمال العمري، علي الطايش(دكتور)، (دكتور)، العمارة في مصر الإسلامية (العصرين الفاطمي والأيوبي)، القاهرة، سنة ١٩٩٦م.

٢٦. إميل لودفيغ، النيل حياة نهر، ترجمة: عادل زعيتر، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٧م، طبعة أخرى بدار المعارف بمصر سنة ١٩٥١م.

٢٧. أمين سامى، تقويم النيل، المطبعة الأميرية بالقاهرة، سنة ١٩١٦م.

٢٨. أنتونى نتنج،العرب انتصاراقم وأمجاد الاسلام،ترجمة:د.راشد البراوى،مكتبة الانجلو المصرية سنة١٩٧٤ م.

٢٩. إيمان محمد إبراهيم عرفه(دكتور)، الفارسية قواعد ونصوص، راجعه وقدم له، د. السباعي محمد السباعي، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٨م.

٣٠. أيمن فؤاد سيد(دكتور)، التطور العمراني بمدينة القاهرة منذ نشأتها وحتى الآن، الطبعة الأولى، الدار اللبنانية المصرية، القاهرة، سنة ١٩٩٧م.

٣١. بلانكا تييرا فييرا، النيل يمر ببلادي، ترجمة: عبد الرؤوف عز الدين، صلاح عطية نور الدين، مراجعة د. علي إبراهيم عبده، بدون تاريخ وطبعة.

٣٢. بليخانوف (ج)، تطور النظرة الواحدية إلى التاريخ، ترجمة: محمد مستجير مصطفى، القاهرة، سنة ١٩٦٩م.

٣٣. بيبرس الدوادار، زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، تحقيق: د. زبيدة محمد عطا، الجزء التاسع، بدون تاريخ.

٣٤. توفيق أحمد عبد الجواد(دكتور)، تاريخ العمارة (العصور المتوسطة الأوربية والإسلامية)، جـ٢، سنة ١٩٦٩.

٣٥. توفيق إسكندر (دكتور)،نظام المقايضة فى تجارة مصر الخارجية فى العصر الوسيط، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، المجلد السادس، سنة١٩٥٧م.

٣٦. توفيق الطويل(دكتور)، التصوف في مصر إبان العصر العثماني، مكتبة كلية الآداب بالجماميز، بدون تاريخ.

٣٧. ج. ج. كولتون، عالم العصور الوسطى في النظم والحضارة، ترجمة وتعليق: د. جوزيف نسيم، دار المعارف، الطبعة الأولى، سنة ١٩٦٤م.

٣٨. ج. و. كوبلاند، الإقطاع والعصور الوسطى بغرب أوروبا، نقله إلى العربية، د. محمد مصطفى زيادة، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، سنة ١٩٩٥م.

٣٩. جاك ريسلر، الحضارة العربية، تعريب: د. خليل أحمد خليل، الطبعة الأولى، منشورات عويدات، بيروت، سنة ١٩٩٣م.

٤٠. جمال الدين الشيال (دكتور)، تاريخ مدينة الإسكندرية في العصر الإسلامي، دار المعارف، الإسكندرية، سنة ١٩٦٦م.

٤١. جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة عبقرية في المكان، عالم الكتب، القاهرة سنة ١٩٨٠م.

٤٢. جمال عبد الرحيم إبراهيم (دكتور)، الفنون الزخرفية الإسلامية في العصرين الأيوبي والمملوكي، سنة ٢٠٠٠م.

٤٣. جمال مرسى بدر(دكتور)،نهر النيل في تاريخ الفكر الجغرافي، المجلة، العدد ١٠، ربيع الأول سنة ١٣٧٧هـ / أكتوبر سنة ١٩٥٧م

٤٤. جوده حسنين جوده (دكتور)، جمرفولوجية مصر، مقال في كتاب جغرافية مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٤٥. جومار، وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل، نقله إلى العربية: د. أيمن فؤاد سيد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٨م.

٤٦. جون ويلسون، الحضارة المصرية، ترجمة د. أحمد فخرى، القاهرة سنة ١٩٥٥م.

٤٧. حامد زيان غانم (دكتور)، الأزمات الاقتصادية والأوبئة فى مصر عصر سلاطين المماليك، المكتبة العالمية، سنة ١٩٧٦م.

٤٨. حسن الباشا (دكتور)، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، ٣أجزاء، دار النهضة العربية سنة ١٩٦٥م.

٤٩. حسن الباشا (دكتور)، فنون التصوير الإسلامي في مصر، جـ١، القاهرة، سنة ١٩٧٣م.

٥٠. حسن الباشا(دكتور)، الألقاب الإسلامية فى التاريخ والوثائق والآثار،دار النهضة العربية، القاهرة سنة١٩٧٨.

٥١. حسن الباشا (دكتور)، موسوعة العمارة والآثار والفنون الإسلامية، المجلد الأول، أوراق شرقية، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٩م.

٥٢. حسن عبد الوهاب (دكتور)، تاريخ المساجد الأثرية، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٥٣. حسن محمود الشافعى،العملة وتاريخها (دراسة تحليلية عن نشأة العملة وتطورها)،الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٠م.

٥٤. حسني محمد نويصر (دكتور)، العمارة الإسلامية في مصر في عصر الأيوبيين والمماليك، مكتبة زهراء الشرق.

٥٥. حسنين ربيع (دكتور)، البحرالأحمرفىالسياسة الدولية (ندوة تاريخ البحرالأحمر)، جامعةعين شمس،سنة١٩٧٩م.

٥٦. حسين أمين (دكتور)، تاريخ العراق في العصر السلجوقي، طبعة المكتبة الأهلية، بغداد، سنة ١٩٦٥م.

٥٧. حسين عبد الرحيم، النقود،إشراف وزارة المالية،بدون تاريخ

٥٨. حسين عليوه (دكتور)، المعادن، مقال بكتاب القاهرة، تاريخها، فنونها، آثارها، لحسن الباشا وأخرون، القاهرة سنة ١٩٧٠م.

٥٩. حسين مؤنس (دكتور)، نور الدين محمود سيرة مجاهد صادق، الطبعة الأولى، سنة ١٩٥٩م.

٦٠. حصة الصباح، كنوز الفن الإسلامي، ترجمة كتاب **Treasures of Islam**، بدون تاريخ.

٦١. حمود بن محمد بن على النجيدى (دكتور)، النظام النقدي المملوكى،مكتبة العبيكان،الرياض سنة ١٩٩٣م.

٦٢. حياة ناصر الحجى (دكتور)، أحوال العامة فى حكم المماليك،(دراسة فى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، الطبعه الثانية،الكويت سنة ١٩٩٤م.

٦٣. حياة ناصر الحجى (دكتور)، أنماط من الحياة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية فى سلطنة المماليك فى القرنين الثامن و التاسع الهجريين، الكويت، سنة ١٩٩٥م.

٦٤. ديفيد وليام ماكدوال، مجموعات النقود (صيانتها – تصنفيها – عرضها) ترجمة: نبيل محمود زين الدين، حامد رمضان الجوهري، الهيئة العامة للكتاب، سنة ١٩٨٦م.

٦٥. رؤوف الأنصاري (دكتور)، دراسة في تاريخ عمارة المساجد خلال العهود الإسلامية، دار النبوغ للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، سنة ١٩٩٦م.

٦٦. راشد البراوى (دكتور)، حالة مصر الاقتصادية فى عهد الفاطميين، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى سنة ١٣٦٨هـ / ١٩٤٨م.

٦٧. رأفت محمد النبراوى (دكتور)، د.نورمان، د.نيكول،د.جير باكاراك،كتالوج النقود و الصنج الزجاجية والقوالب والميداليات الإسلامية المحفوظة بدار الكتب المصرية بالقاهرة،نشر الهيئة العامة للكتاب باللإشتراط مع مركز البحوث الأمريكى، سنة ١٩٨١م.

٦٨. رأفت محمد النبراوي (دكتور)، أسعار السلع الغذائية والجوامك في مصر عصر دولة المماليك الجراكسة، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٠م.

٦٩. رأفت محمد النبراوى (دكتور)، النقود الصليبية فى الشام ومصر،الطبعة الأولى، دار نهضة الشرق القاهرة سنة ١٩٩٦م.

٧٠. رأفت محمد محمد النبراوي (دكتور)، النقود الإسلامية منذ بداية القرن السادس وحتى نهاية القرن التاسع الهجري، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٠م.

٧١. رشدي سعيد (دكتور)، نهر النيل نشأته واستخدام مياهــه في الماضي والمستقبل، دار الهلال سنة ١٩٩٣م.

٧٢. رمزى زكى (دكتور)، مشكلة التضخم فى مصر واسبابها ولنتائجها،الهيئة المصرية العامه للكتاب،الطبعة الأولى سنة ١٩٨٠م.

٧٣. زبيدة محمد عطا (دكتور)، الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الإسلامي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩١م.

٧٤. زكي محمد حسن (دكتور)، أطلس الفنون الزخرفية والتصاوير الإسلامية.

٧٥. زكي محمد حسن (دكتور)، فنون الإسلام، جــ١، دار الرائد العربي، القاهرة، سنة ١٩٥٨.

٧٦. سامح عبد الرحمن فهمى (دكتور)،نص يضيف جديداً لقيم ضرب السكوكات الأيوبية بدار ضرب الإسكندرية فى القرن ٦هــ/١٢هــ،جامعة اليرموك،الأردن.

٧٧. سامي أحمد عبد الحليم إمام، المنسوجات الأثرية القبطية المحفوظة بمتحف جاير أندرسون بالقاهرة، ط١، مؤسسة شباب الجامعة، سنة ١٩٩٠م.

٧٨. سامي أحمد عبد الحميد (دكتور)، الحجر المشهر حلية معمارية بمنشآت المماليك في القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٤م.

٧٩. سامي محمد نوار (دكتور)، المنشآت المائية لمصر منذ الفتح الإسلامي وحتى نهاية العصر المملوكي، دار الوفاء للطباعة والنشر.

٨٠. سعاد ماهر (دكتور)، مساجد مصر وأولياؤها الصالحون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، يشرف على إصدارها محمد توفيق عويضة، سنة ١٣٩١هــ/١٩٧١م.

٨١. سعاد ماهر (دكتور)، الفنون الإسلامية، الهيئة العامة للكتاب، سنة ١٩٨٦م.

٨٢. سعد زغلول عبد الحميد (دكتور)، العمارة والفنون في دولة الإسلام، الناشر منشآة المعارف بالإسكندرية، سنة ١٩٨٦م.

٨٣. سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور)، مصر في عصر دولة المماليك البحرية، القاهرة، ١٩٥٩م.

٨٤. سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور)،المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك،الطبعة الأولى سنة ١٩٦٢م.

٨٥. سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور)، الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، القاهرة سنة ١٩٧٦م.

٨٦. سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور)، المجتمع الإسلامي في بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية، بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى، جامعة بيروت العربية، سنة ١٩٧٧م.

٨٧. سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور)، الفيوم في العصور الوسطى من الفتح العربي حتى الغزو العثماني (بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى)، جامعة بيروت العربية، سنة ١٩٧٧.

٨٨. سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور)،التدهور الاقتصادي في دولة سلاطين المماليك في ضوء كتابات المؤرخ بان إياس، بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى، جامعة بيروت العربية، سنة ١٩٧٧م.

٨٩. سعيد عبد الفتاح عاشور، الحركة الصليبية، صفحة مشرقة فى تاريخ الجهاد العربى فى العصور الوسطى، الطبعة الثالثة سنة ١٩٧٨م، جزءان.

٩٠. سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور)، نظم الحكم والإدارة فى عصر الأيوبيين والمماليك،موسوعة الحضارة العربية الإسلامية، دار المعارف للطباعة والنشر،سوسة،تونس.

٩١. سعيد محمد إسماعيل الصاوي (دكتور)، حول النظم الإسلامية وعلاقتها بالدعوة إلى الله تعالى، مكتبة الأندلس بطنطا، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٦م.

٩٢. سليمان أحمد حُزين وآخرون، المجمل في التاريخ المصري، القاهرة، ١٩٥١م.

٩٣. سمير محمد السيد الحسينى (دكتور)،تاريخ الفكر الاقتصادى،مطبعة حسان.

٩٤. سيد على الحريرى، الحروب الصليبية، تحقيق: د.عصام محمد شبارو، دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى سنة١٩٨٨.

الطبعة الأولى سنة١٩٨٨.

٩٥. سيدة الكاشف (دكتور)، مصر في عصر الولاة، سلسلة الألف كتاب (٢٤١).

٩٦. صبحي عبد المنعم ماجد (دكتور)، الحسبة في الإسلام بين النظرية والتطبيق، الجزء الأول، دار رياض الصالحين، سنة ١٩٩٣م.

٩٧. صلاح الدين الشامي (دكتور)، مياه النيل دراسة موضوعية، مكتبة مصر، بدون تاريخ.

٩٨. ضياء الدين بيبرس (دكتور)، الخراج والنظم المالية للدولة الفاطمية، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٦٩م.

٩٩. ضيف الله يحيى الزهراني (دكتور)، زيف النقود الإسلامية، سنة ١٩٩٣م

١٠٠. عاصم محمد رزق (دكتور)، خانقاوات الصوفية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي، جـ١، ط١، مكتبة مدبولي، سنة ١٩٩٧م.

١٠١. عبد الباقي إبراهيم، د. صالح لمعي، أسس التصميم المعماري والتخطيط في العصور الوسطى، سنة ١٩٩٠م.

١٠٢. عبد الحميد العبادي، محمد مصطفى زيادة، إبراهيم أحمد العدوي (دكتور)، الدولة الإسلامية تاريخها وحضارتها، الطبعة الثالثة، مكتبة نهضة مصر، سنة ١٩٥٨م.

١٠٣. عبد الرؤوف علي يوسف (دكتور)، الخزف، مقال بكتاب القاهرة، تاريخها، فنونها، آثارها، لحسن الباشا وآخرون، سنة ١٩٧٠م.

١٠٤. عبد الرؤوف علي يوسف (دكتور)، الخشب والعاج، مقال بكتاب القاهرة، تاريخها، فنونها، آثارها، لحسن الباشا وآخرون، القاهرة سنة ١٩٧٠م.

١٠٥. عبد الرؤوف علي يوسف (دكتور)،الفخار، مقال بكتاب القاهرة، تاريخها، فنونها، آثارها، لحسن الباشا وآخرون، القاهرة، سنة ١٩٧٠م.

١٠٦. عبد الرحمن زكي (دكتور)، قلعة مصر من السلطان صلاح الدين إلى الملك فاروق الأول، القاهرة، سنة ١٩٥٠م.

١٠٧. عبد الرحمن زكي (دكتور)، موسوعة الجيوش (الجيش المصري في العصر الإسلامي من الفتح العربي إلى معركة المنصورة)، القاهرة، سنة ١٩٧٠م.

١٠٨. عبد الرحمن عبد التواب (دكتور)،القصر الأبلق (قصر الناصر محمد بن قلاوون بالقلعة)، دراسات وبحوث في الآثار والحضارة الإسلامية، جـ١، القاهرة، سنة ٢٠٠٠م.

١٠٩. عبد الرحمن فهمي (دكتور)، العمارة في عصر المماليك، مقال في كتاب القاهرة، تاريخها، فنونها، أثارها، للدكتور حسن الباشا وأخرون، سنه ١٩٧٠م

١١٠. عبد الرحمن فهمي (دكتور)، النسيج، مقال بكتاب القاهرة، تاريخها، فنونها، آثارها، لحسن الباشا وأخرون، القاهرة سنة ١٩٧٠م.

١١١. عبد الرحمن فهمى (دكتور)، النقود العربية ماضيها وحاضرها،وزارة الثقافة والإرشاد القومى.

١١٢. عبد الرحمن فهمي (دكتور)، شجر الدر، مقال بكتاب القاهرة، تاريخها، فنونها، آثارها، لحسن الباشا وأخرون، القاهرة سنة ١٩٧٠م.

١١٣. عبد الرحمن فهمي (دكتور)، مجموعة النقود العربية وعلم النميات، مطبعة دار الكتب، سنة ١٩٦٥م.

١١٤. عبد الرحمن فهمى (دكتور)،المسكوكات،مقال فى كتاب القاهرة –تاريخها –فنونها–آثارها،حسن الباشا وآخرون، مطابع الأهرام،سنة ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

١١٥. عبد العزيز الدوري (دكتور)، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٦٩م.

١١٦. عبد العزيز صالح (دكتور)، الشرق الأدنى القديم، الطبعة الثالية، القاهرة سنة ١٩٧٣م.

١١٧. عبد العزيز صلاح سالم (دكتور)، الفنون الإسلامية في العصر الأيوبي، جـ٢، مركز الكتاب للنشر، سنة ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

١١٨. عبد العزيز محمود عبد الدايم (دكتور)، الرق في مصر في العصور الوسطى، مكتبة نهضة الشرق، سنة ١٩٨٣م.

١١٩. عبد العزيز محمود عبد الدايم (دكتور)، بيت المقدس في العصر الأيوبي، القاهرة، سنة ١٩٨٩م.

١٢٠. عبد العزيز مرزوق (دكتور)، الفن الإسلامي في العصر الأيوبي، وزارة الثقافة والإرشاد، القاهرة، ١٩٦٣.

١٢١. عبد العظيم أبو العطا (دكتور)، د. مفيد شهاب، أ. رفع الله رضا، نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥م.

١٢٢. عبد العظيم رمضان (دكتور)، تاريخ المدارس في مصر، أبحاث ندوة المدارس في مصر الإسلامية، الهيئة العامة للكتاب، سنة ١٩٩٢م.

١٢٣. عبد الغني محمود عبد العاطي (دكتور)، التعليم في مصر زمن الأيوبيين والمماليك، دار المعارف، مصر.

١٢٤. عبد اللطيف بن يوسف بن محمد البغدادى (دكتور)، الإفادة والاعتبار فى الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر، مطبعة المجلة الجديدة.

١٢٥. عبد المجيد مزيان (دكتور)، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون،مؤسسة الوحدة للنشر التوزيع، سنة ١٩٨١م.

١٢٦. عبد المنعم ماجد (دكتور)، التاريخ السياسى لدولة سلاطين المماليك فى مصر، دراسة تحليلية للإزدهار والانهيار، مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٨٨م.

١٢٧. عبد المنعم ماجد (دكتور)، تاريخ الحضارة الإسلامية فى العصور الوسطى،الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة سنة ١٩٧٣م.

١٢٨. عبد المنعم ماجد (دكتور)، نظم دولة المماليك ورسومهم فى مصر، جزءان، مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٦٤م.

١٢٩. عدنان محمد فايز الحارثى (دكتور)، عمران القاهرة وخططها فى عهد صلاح الدين الأيوبى،مكتبة زهراء الشرق، سنة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

١٣٠. عصمت أحمد عوض (دكتور)، المباخر، مطبعة أطلس، سنة ١٩٩١م.

١٣١. عطية أحمد القوصي (دكتور)، تاريخ مصر الإسلامية من الفتح العربي حتى الفتح العثماني، دار الثقافة العربية.

١٣٢. عطيه أحمد القوصى (دكتور)، تجارة مصر فى البحرالأحمر منذ فجر الإسلام حتى سقوط الخلافة العباسية، القاهرة، بدون تاريخ.

١٣٣. علاء طه رزق (دكتور)، السجون و العقوبات فى مصر عصر سلاطين المماليك،الطبعة الأولى سنة٢٠٠٢ م.

١٣٤. علي إبراهيم حسن (دكتور)، أراء في تاريخ المماليك البحرية، القاهرة، سنة ١٩٤٤م.

١٣٥. على إبراهيم حسن (دكتور)، تاريخ المماليك البحرية، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٦٧م.

١٣٦. على إبراهيم حسن (دكتور)، مصر فى العصور الوسطى من الفتح العربى إلى الفتح العثمانى، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٤٩م .

١٣٧. علي حسين الشطشاط (دكتور)، دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية، دار قباء للنشر، سنة ٢٠٠١م.

١٣٨. عماد بدر أبو غازي (دكتور)، تطور الحياة الزراعية زمن المماليك الجراكسة، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٠م.

١٣٩. عمر طوسون، مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الأن، مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية، سنة ٢٠٠٠م.

١٤٠. فؤاد هاشم عوض (دكتور)،اقتصاديات النقود والتوازن النقدى،المطبعة الجديدة،القاهرة،بدون تاريخ.

١٤١. فالتر هانتس، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها فى النظام المترى، ترجمه عن الألمانية د.كامل العسيلى، منشورات الجامعة الأردنية،الطبعة الثانية سنة ١٩٧٠م.

١٤٢. فتحى أبو سيف (دكتور)،خراسان تاريخها السياسى من سقوط الطاهريين إلى بداية الغزنويين، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ /١٩٨٨م.

١٤٣. فوزي محمد أمين (دكتور)، المجتمع المصري في أدب العصر المملوكي الأول، دار المعارف، سنة ١٩٨٢م.

١٤٤. قاسم عبده قاسم (دكتور)، النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، الطبعة الأولى، دار المعارف سنة ١٩٧٨م.

١٤٥. قاسم عبده قاسم (دكتور)، أهل الذمة في العصور الوسطى (دراسة وثائقية)، الطبعة الثانية، سنة ١٩٧٩م.

١٤٦. قاسم عبده قاسم (دكتور)،دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى عصر سلاطين المماليك، الطبعة الثانية، دار المعارف سنة ١٩٨٣م.

١٤٧. قاسم عبده قاسم (دكتور)،تاريخ الأيوبيين المماليك،الطبعة الأولى سنة ٢٠٠١م.

١٤٨. قدرى قلعجى (دكتور)،صلاح الدين الأيوبى،الطبعة الأولى، بيروت/لبنان، سنة١٩٩٤م.

١٤٩. كارل ستيفن، الإقطاع في العصور الوسطى، ترجمة: د. محمد فتحي الشاعر، دار المعارف.

١٥٠. ل. أ. سيمينوفا، صلاح الدين والمماليك في مصر، ترجمة: حسن بيومي، المجلس الأعلى للثقافة، سنة ١٩٩٨م.

١٥١. لبيب يعقوب صليب، الجغرافيا الفلكية للكتاب المقدس أو التقويم القبطى المصرى، الجزء الأول، الطبعة الأولى سنة ١٩٦٨م.

١٥٢. م. س. ديماند، الفنون الإسلامية، ترجمة: أحمد محمد عيسي، دار المعارف، سنة ١٩٨٢م.

١٥٣. مجدى عبد الرشيد بحر (دكتور)، القرية المصرية فى عصر سلاطين المماليك، الهينة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩٩م

١٥٤. محاسن الوقاد (دكتور)، اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجينيزة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩٩م.

١٥٥. محمد أحمد البقلى (دكتور)، التعريف بصطلحات صبح الأعشى للقلقشندى،القاهرة سنة ١٩٨٣م.

١٥٦. محمد الجهيني (دكتور)، أحياء القاهرة القديمة وآثارها الإسلامية "حي باب البحر"، القاهرة دار نهضة الشرق، سنة ٢٠٠٠م.

١٥٧. محمد أمين صالح (دكتور)، النظام المالي والاقتصادي في الإسلام، مكتبة نهضة الشرق، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٤م.

١٥٨. محمد بركات البيلي (دكتور)، الأزمات الاقتصادية والأوبئة في مصر الإسلامية، مكتبة نهضة الشرق، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي.

١٥٩. محمد بهجت مختار عصفور (دكتور)، المصادرة في مصر المملوكية الإسلامية من الفتح الإسلامي حتى نهاية عصر المماليك، القاهرة، سنة ١٩٩٠م.

١٦٠. محمد جمال الدين سرور (دكتور)، دولة بنى قلاوون فى مصر، دارالفكر العربى، مطبعة الاعتماد

١٦١. محمد حمدى المناوى (دكتور)،الوزارة والوزراء فى العصر الفاطمى،دار المعارف،القاهرة سنة ١٩٧٠م.

١٦٢. محمد حمدي المناوي (دكتور)، نهر النيل في المكتبة العربية، الدار القومية للطباعة والنشر سنة ١٩٩٦م.

١٦٣. محمد حمزة إسماعيل الحداد (دكتور)، بحوث ودراسات في العمارة الإسلامية، الكتاب الأول، دار القاهرة، الطبعة الثانية.

١٦٤. محمد حمزه إسماعيل الحداد (دكتور)، السلطان المنصور قلاوون، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٣م.

١٦٥. محمد رجب النجار (دكتور)، حكايات الشطار والعيارين، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨١م، الطبعة الثانية، سنة ٢٠٠٢م.

١٦٦. محمد رمزى (دكتور)، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين الى سنة ١٩٤٥، القسم الأول، البلاد المندرسة، مطبعة دارالكتب المصرية سنة ١٩٥٣م – ١٩٥٤م.

١٦٧. محمد عادل عبد العزيز (دكتور)، التاريخ الإسلامي العام، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٣م.

١٦٨. محمد عبد العظيم أبو النصر (دكتور)، السلاجقة، تاريخهم السياسي والعسكري، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠١م.

١٦٩. محمد عبد الغني الأشقر (دكتور)، تجار التوابل في مصر في العصر المملوكي، الهيئة العامة للكتاب، سنة ١٩٩٩م.

١٧٠. محمد لبيب شقير، النقود، مكتبة النهضة المصرية، سنة ١٩٩٥م.

١٧١. محمد ماهر حمادة (دكتور)،الوثائق السياسية والإدارية للعصر المملوكى "دراسة ونصوص"،مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية سنة ١٩٨٣م.

١٧٢. محمد محمد أمين (دكتور)، الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، ط ـ١، القاهرة، سنة ١٩٨٠م.

١٧٣. محمد محمد فياض، التقاويم، مكتبة نهضة مصر، سنة ١٩٥٨م.

١٧٤. محمد محمود زيتون (دكتور)،الإدارة المحلية فى مصر من خمسة آلاف سنة إلى اليوم،دار المعارف،بدون سنة.

١٧٥. محمد محمود علي أبو زيد (دكتور)، النيل ومصر، دراسة لأثر النيل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر من الفتح الإسلامي حتى منتصف القرن الرابع الهجري، دار الهداية للطباعة والنشر.

١٧٦. محمد مصطفى (دكتور)، شرف الأبواني صانع الفخار المطلي في القرن الثامن الهجري، (مؤتمر الآثار في البلاد العربية المنعقد بدمشق)، سنة ١٩٤٧م.

١٧٧. محمد مصطفى زيادة (دكتور)، دراسات فى التاريخ الاقتصادى والاجتماعى، التاريخ والآثار الحلقة الدراسية الأولى ٤-٩ فبراير سنة ١٩٦١م .

١٧٨. محمد مصطفى نجيب(دكتور)، العمارة في عصر المماليك، مقال بكتاب القاهرة، تاريخها، فنونها، أثارها، لحسن الباشا وأخرون.

١٧٩. محمود إبراهيم حسين (دكتور)،الخزف الإسلامي في مصر، مكتبة نهضة الشرق، سنة ١٩٨٤م.

١٨٠. محمود أحمد (دكتور)، بيان تاريخي عن مسجد السلطان حسن وشرح مميزاته الفنية، مطبعة وزارة الأوقاف، سنة ١٩٣٥م.

١٨١. محمود الحويرى (دكتور)، العادل الأيوبى، صفحة من تاريخ الدولة الأيوبية، دار حراء، القاهرة، سنة ١٩٨٠م

١٨٢. محمود محمد الحويري (دكتور)، الأوضاع الحضارية في بلاد الشام في القرنين الثاني عشر والثالث عشر من الميلاد، دار المعارف، سنة ١٩٧٩م.

١٨٣. محمود محمد الحويري (دكتور)، مصر في العصور الوسطى، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٦م.

١٨٤. محمود نديم أحمد فهيم (دكتور)، الفن الحربي للجيش المصري في العصر المملوكي البحري، الهيئة العامة للكتاب سنة ١٩٨٣م.

١٨٥. مختار السويفي (دكتور)، مصر والنيل في أربعة كتب عالمية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٦م الطبعة الثانية سنة ١٩٨٨م، الطبعة الثالثة سنة ١٩٩٦م.

١٨٦. مصر ونهر النيل، وزارة الخارجية، القاهرة سنة ١٩٨٣م.

١٨٧. منظمة العواصم والمدن الإسلامية، أسس التصميم المعماري والتخطيط الحضري في العصور الإسلامية المختلفة (مركز إحياء تراث العمارة الإسلامية)، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية.

١٨٨. منى أحمد محمد (دكتور)، المصطلحات الإدارية الفارسية في العصر المملوكي "دراسة معجمية دلالية"، سنة ٢٠٠٢م.

١٨٩. منى سعد محمد الشاعر (دكتور)، شبكة الري المصرية في عصر دولة المماليك البحرية، المؤتمر الدولي حول التاريخ الاقتصادي للمسلمين، الجزء الثاني، سنة ١٩٩٨م.

١٩٠. مورلابية (فرانسيس) وكوليتز (جوزيف)، صناعة الجوع، ترجمة: أحمد حسان،سلسلة عالم المعرفة، العدد٦٤، الكويت سنة ١٩٨٣.

١٩١. نعيم زكي فهمي (دكتور)، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، الهيئة العامة للكتاب، سنة ١٩٩٣م.

١٩٢. هـ. أ. هرست، النيل، نقله إلى العربية المهندس حسن أحمد الشربيني، بدون طبعة وتاريخ.

١٩٣. هايد. ف.، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ترجمة: أحمد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٨٥م- سنة١٩٩١م.

١٩٤. وليم قازان، المسكوكات الإسلامية،بنك بيروت،ش .م.ل،بيروت/لبنان سنة ١٩٨٣م.٠

١٩٥. يوسف الشربيني، هز القحوف في شرح قصيدة أبو شادوف، عرض: طاهر أبو فاشا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٨٧م.

١٩٦. يوسف كمال محمد (دكتور)، فقه الاقتصاد النقدى (المصرفية الاسلامية، السياسية النقدية)، الطبعة الأولى، سنة١٩٩٦م.

سادساً: قائمة الرسائل العلمية (الماجستير / الدكتوراة):

١. أحمد عبد الرازق، الفخار المصري المطلي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، سنة ١٩٧٠م.

٢. أحمد محمد عدوان، الوضع الاقتصادى فى مصر فى عصر الدولة المملوكية الأولى، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس سنة ١٩٧٢م.

٣. أسامة طلعت عبد النعيم، أسوار صلاح الدين وأثرها في امتداد القاهرة حتى عصر المماليك، رسالة ماجستير، كلية الآثار، جامعة القاهرة، سنة ١٩٩٢م.

٤. أمال أحمد حسن العمري، المنشآت التجارية في القاهرة في العصر المملوكي، رسالة دكتوراة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، سنة ١٩٧٤م.

٥. أميرة إبراهيم أحمد، الأوضاع الإدارية والاقتصادية في الدولتين الفاطمية والأيوبية، رسالة دكتوراة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٦. جابر سلامه المصري، الزراعة في مصر في عهد الأيوبيين والمماليك، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة سنة ١٩٧٤م.

٧. جمال محمد طه، دراسة تحليلية للعمارة والعمران للقاهرة الفاطمية، رسالة دكتوراة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، سنة ٢٠٠٣م.

٨. حسين مصطفى حسين،طوائف الحرفيين ودورهم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى فى مصر الإسلامية،رسالة دكتوراه،جامعة القاهرة. سنه ١٩٨٧م

٩. حسين مصطفى حسين، المحاريب الرخامية في قاهرة المماليك البحرية، رسالة ماجستير، كلية الآثار، جامعة القاهرة، سنة ١٩٨١م.

١٠. خلف فارس الطراونة، المسكوكات الأيوبية في ضوء متحف الآثار الأردني، رسالة دكتوراة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٨م.

١١. رضا رمضان السيد أبوالزهر، الزغل فى مصر والشام زمن سلاطين المماليك،رسالة ماجستير كلية الآداب،جامعة المنصورة،سنة ٢٠٠٣م

١٢. سالم مرزوق بسيوني الرفاعي، خلفاء السيد أحمد البدوي ودورهم السياسي والحضاري في العصر المملوكي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة طنطا، سنة ١٤١٣هـ/١٩٨٢م.

١٣. سامح عبد الرحمن فهمى،المسكوكات والقيم النقدية فى وثائق المماليك البحرية فى مصر،رسالة دكتوراه،كلية الآثار،جامعة القاهرة سنة ١٩٨٠م.

١٤. سهام محمد المهدى سليم،دار ضرب الإسكندرية ونقودها الإسلامية من الفتح العربى وحتى القرن الخامس عشر الميلادى،رسالة دكتوراه،كلية الآثار،جامعة القاهرة سنة١٩٨٥م

١٥. عادل شريف علام، النصوص التأسيسية على العمائر الدينية المملوكية الباقية بمدينة القاهرة، رسالة دكتوراة، كلية الآداب بسوهاج، جامعة أسيوط، سنة ١٩٩٥م.

١٦. عباس حلمي إسماعيل، السياسة الداخلية في الدولة الأيوبية في مصر بعد السلطان العادل، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، بدون سنة.

١٧. عثمان على محمد عطا، الأزمات الاقتصادية فى مصر فى العصر المملوكى وأثرها السياسى الاقتصادى، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، سنة ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

١٨. عطيات إبراهيم السيد سعودي، الرخام في دولة المماليك البحرية، رسالة دكتوراة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، سنة ١٩٩٤م.

١٩. عفاف سيد صبرة، ديوان الإنشا و تطوره في عصري الأيوبيين والمماليك مع تحقيق: مخطوط الموشي في صناعة الإنشا – للموصلي الكاتب، ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، سنة ١٩٧٠م.

٢٠. عفاف سيد صبره،علاقة البندقية بمصر والشام من بداية القرن الثانى عشر حتى نهاية القرن الرابع عشر الميلاديين، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة سنة ١٩٧٧م.

٢١. علاء طه رزق، عامة القاهرة فى عصر سلاطين المماليك، رسالة ماجستير،كلية الآداب، جامعة الزقازيق،سنة ١٩٨٩م.

٢٢. عيد محمد علي أبو زيد، مجتمع القاهرة في العصر الأيوبي، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، فرع بنها، سنة ١٩٩٣م.

٢٣. فاتن عز الدين إبراهيم العارف، فيضان النيل فى مصر منذ الفتح العربى حتى الوقت الحاضر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الزقايق، سنة ١٩٩٠م.

٢٤. لبيبة إبراهيم مصطفى محمد، الفتن والقلاقل الداخلية في دولة سلاطين المماليك وأثارها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، سنة ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٢٥. مايسة محمود محمد داوود، المشكاوات الزجاجية في العصر المملوكي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، سنة ١٩٧١م.

٢٦. محمد أمين صالح، التنظيمات الحكومية لتجارة مصرفى عصر المماليك الجراكسة، دكتوراة، كلية الآداب، جامعة عين شمس سنة ١٩٧٠م.

٢٧. مرفت عثمان حسن، التحصينات الحربية وأدوات القتال فى العصر الأيوبى فى مصر والشام، رسالة ماجستير، كلية الآثار، جامعة القاهرة سنة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٢٨. منى محمد بدر، أثر الفن السلجوقي على الحضارة والفن في العصرين الأيوبي والمملوكي في مصر، رسالة دكتوراة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، سنة ١٩٩١م.

٢٩. ياسر حلمي أحمد عبده، طبقة التجار في مصر في عصر دولة المماليك وأثرهم في المجتمع المصري، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة طنطا، سنة ١٩٩٦م.

٣٠. يسرى أحمد زيدان، الفقهاء والعامة فى مصر والشام فى القرنين السادس والسابع الهجريين، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة سنة ١٩٩٦م

سابعاً: قائمة الدوريات العلمية:

١. إبراهيم علي طرخان (دكتور)، الإقطاع الإسلامي (أصوله – تطوره – دراسة مقارنة)، المجلة التاريخية المصرية، المجلد السادس، سنة ١٩٥٧م.

٢. أحمد فكري (دكتور)، أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة (مارس – أبريل سنة ١٩٦٩م)، الجزء الأول، مطبعة دار الكتب، سنة ١٩٧٠م.

٣. أحمد عزت عبد الكريم (دكتور)، الأرض والفلاح فى مصر، مقال ضمن كتاب الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة سنة ١٩٧٤م.

٤. أسامة زكى أبو زيد (دكتور)، الخوارزميون ودورهم فى الصراع الصليبى الإسلامى فى عصر بنى أيوب، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، العدد ٣٠، سنة ١٩٨٢م.

٥. جمال الدين الشيال (دكتور)، صفحة من الحياة الاقتصادية في مصر الإسلامية، مجلة الثقافة، العدد ٩٧، ٩٩، القاهرة سنة ١٩٤٠م.

٦. حسني محمد نويصر (دكتور)، الطآس السحرية (طاس الخضة) وما عليها من كتابات وما تشفيه من أمراض، مجلة كلية الآثار، العدد السادس، سنة ١٩٩١م.

٧. حسين عبد الرحيم عليوة (دكتور)، المكان والفن الإسلامي، بحث بمجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، العدد الثاني، مايو، سنة ١٩٨١م.

٨. الطاهر أحمد مكى (دكتور)، رمضان فى مصر المملوكية، مجلد الهلال،مايو سنة١٩٨٨م

٩. محاسن محمد الوقاد (دكتور)، الهدايا والتحف زمن سلاطين المماليك البحرية،حوليات كلية الآداب،جامعة عين شمس، المجلد ٢٨، العدد الثاني، سنة ٢٠٠٠م.

١٠. سامح عبد الرحمن فهمي (دكتور)، إضافة جديدة في سكة السلطان الظاهر بيبرس، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، العدد الخامس، سنة ١٤٠١هـ.

١١. سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور)، الحصار الاقتصادى على مصر زمن الحروب الصليبية، المجلة المصرية للعلوم السياسية، أكتوبر سنة١٩٦٢م .

١٢. سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور)، شخصية الدولة الفاطمية في الحركة الصليبية، المجلة المصرية للدراسات التاريخية المجلد السادس عشر، سنة ١٩٦٩م.

١٣. سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور)، الفلاح والإقطاع في عصر الأيوبيين والمماليك (الأرض والفلاح في مصر على مر العصور)، مقال بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، سنة ١٩٩٦م.

١٤. السيد الباز العريني (دكتور)، الإقطاع في الشرق الأوسط، حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، العدد الرابع، يناير سنة ١٩٥٧م

١٥. السيد الباز العريني (دكتور)، الحسبة والمحتسبون في مصر، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثالث، العدد الثاني، سنة ١٩٥٠م.

١٦. سيدة إسماعيل كاشف (دكتور)، دراسات في النقود الإسلامية المصرية، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثاني عشر، سنة ١٩٦٤م – سنة ١٩٦٥م.

١٧. السيوطى: العلامة المحقق الشيخ جلال الدين السيوطى الشافعى، أثر متصل الإسناد فى أمر النيل، المجلة، العدد (١٠)، أكتوبر سنة ١٩٥٧م، ربيع الأول سنة ١٣٧٧هـ.

١٨. صلاح الدين سيد البحيري (دكتور)، نحو منهج تحليلي وإنساني في دراسة الأركيولوجيا، مقال بالمجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الرابع، المجلد الأول، الكويت، سنة ١٩٨١م.

١٩. صلاح الدين سيد على البحيرى (دكتور)، ديوان الجيش فى الدولة الأيوبية،الجمعية المصرية للدراسات التاريخية،سنة ١٩٧٦–١٩٧٧م،مطبعة الجبلاوى،القاهرة سنة ١٩٧٨م.

٢٠. عبد الرحمن زكي (دكتور)، القلاع في الحروب الصليبية، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الخامس عشر، القاهرة، سنة ١٩٦٩م.

٢١. عبد الرحمن فهمي (دكتور)، من فضة الأيوبيين إلى نحاس المماليك، مجلة مرآة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، دار المعارف، القاهرة، سنة ١٩٦٤م.

٢٢. عبد الكريم عبده حتامله (دكتور)، صلاح الدين وموقفه من القوى المناوئة في بلاد الشام، مجلة الدارة، العدد الثاني، السنة ١٢، الرياض، المملكة العربية السعودية، سنة ١٩٨٦م.

٢٣. عبد اللطيف إبراهيم (دكتور)، من وثائق التاريخ العربى، المشتغلين بالوثائق،مجلة المكتبة العربية، المجلد الأول،العدد الرابع، بدون تاريخ.

٢٤. عبد اللطيف إبراهيم (دكتور)، وثيقة مسرور بن عبد الله الشبلي الجمدار، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد ٢١، الجزء الثاني، مطبعة جامعة القاهرة، سنة ١٩٦٤.

٢٥. عبد الله كامل موسى (دكتور)، الاستحكامات الحربية بالثغور المصرية في عصر الحروب الصليبية، مجلة كلية الآداب، جامعة جنوب الوادي بقنا، العدد الرابع، سنة ١٩٩٥م.

٢٦. على السيد على محمود (دكتور)، الفناء الكبير والموت الأسود فى القرن الـ ١٤م، دراسة مقارنة بين الشرق والغرب، المجلة التاريخية المصرية، مجلد ٣٣، سنة ١٩٨٦م.

٢٧. علي السيد علي (دكتور)، الجاسوسية في عصر سلاطين المماليك، مجلة فكر وفن للدراسات والأبحاث، العدد (١٠)، دار الفكر للنشر والتوزيع، سنة ١٩٨٦م.

٢٨. فتحي عبد العزيز أبو راضي (دكتور)، ديناميات التعرية الشاطئية والتغيرات المعاصرة لساحل دلتا النيل، مجلة كلية الآداب، جامعة طنطا، العدد السادس سنة ١٩٩٠م.

٢٩. ليلى عبد الجواد إسماعيل (دكتور)، نائب السلطنة فى القاهرة فى عصر دولة المماليك البحرية،بحث من دورية المؤرخ المصرى، عدد يناير، كلية الآداب،جاعة القاهرة،سنة ١٩٨٨م.

٣٠. محمد حمزة إسماعيل حداد (دكتور)، مصليات الجنائز في العمارة المصرية الإسلامية (دراسة تحليلية مقارنة وثائقية تاريخية)، مجلة كلية الآثار، العدد الثامن، سنة ١٩٩٧م، مطبعة جامعة القاهرة، سنة ٢٠٠٠م.

٣١. محمد رجائى ريان (دكتور)، الإقطاع العسكرى فى العصر المملوكى والعثمانى،مجلة الداره، العدد الثانى سنة ١٩٨٨م.

٣٢. محمد عوض محمد (دكتور)، نهر النيل في الأدب، المجلة، العدد ٨، المحرم سنة ١٣٧٧هـ، أغسطس سنة ١٩٥٧م.

٣٣. محمد مصطفى زيادة (دكتور)، حركة البناء والتعمير في عصر الناصر محمد، مجلد ٩-١٠، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، سنة ١٩٦٢م.

٣٤. محمود إبراهيم مصطفى الخطيب (دكتور)، الزكاة فريضة عادلة بالمعيار الشرعي والوضعي والاقتصادي والمـالي، مجلة كلية الآداب، جامعة المنوفية، العدد ٣٥، سنة ١٩٨٨م.

٣٥. محمود إسماعيل عبد الرازق (دكتور)، الإقطاع الإسلامي من منتصف القرن الخامس إلى أوائل القـرن العاشـر الهجري، حوليات كلية الآداب، رقم ١١، سنة ١٩٨٩م.

٣٦. مصطفى حسن محمد الكنانى (دكتور)، ريشارد قلب الأسد ومشروع غزو مصـر،مجلة كليـة الأداب،العـدد التاسع،المجلد الثانى سنة ١٩٩٩م.

ثامناً: قائمة المراجع الأجنبية:

1. A. Abel, Gaibi et les grands financiers Egyptiens depoque Mamlouke, Le Caire, 1930.

2. Abu Salih, the Armenian, the churches, Monasteries of Egypt and some Neighbouring countries, oxford at the clarendon press, 1895. (تاريخ الشيخ أبي صالح الأرمني)

3. A Ibrahim (Laila): The Khanqah of the emir Qauson in Cairo: Mitteilungen des deutschen Archeologischen Institut Abteilungen, Kairo, band 30, 1974.Ashtor, Social and Economic History of The Near East In The Middle Age

4. Ashtor; l' Evolution des prix dans proche oriental passé Eboque (J. E. S. H. O), Vol 17, Part 1, leiden, 1961

5. Ayalon, the system of payment in Mamluk military, orient, leiden, 1955.

6. Ayalon: Gum Powder and Fire Arms in the Mamluk Kingdom, London, 1956.

7. Ayalon, "Studies on the Structure of the Mamluk Armen",

   Bulletin of the school of oriental and African studies, XV, 1953.

8. Ayalon, the system of payment in Mamluk Military Journal of the Economic and socil history of the Brient.

9. Ayalon; studies on the structure of the Mamluk Army, II. B. S. Q. A. vol 5, 1953.

10. Bahgat (A.B) et F. N. Assoul, la ceranique muslmane d l' Egypte.

11. Bacharach: foreign coins, forgers forgeries in fifteenth century Egypt (Assay was presented by R. Kirsnowski at the International, numismatic Congress, New-york, sept. 10. 1973.

12. Ball (John), Egypt in the classical Geographers, Cairo, Gor. Press,1942.x

13. Balog (Paul), Ayyubid divional currency issued in Egypt by Al-Kamil Muhmmad I, Tirage a part de la "Gazette Numismatique Suise" 27 "Kahier 1977".

14. Balog (Paul): The Coinage of the Ayyubids, Royal Numismatic Society special publication, No. 12, London, 1980.

15. Balog (Paul), History of the dirhem in Egypt from the Fatimid conquest until the collapse of the Mamloki Empire (358 H- 922H / 968 AD-1517AD) / Tom III/1961.

16. Balog (Pul),the coinage of the Mamluk sultans of Egypt and Syria,Numismatic studies No 12, the American Numismatic society-New-York 1964.

17. Bjorkman, beitrage Zur Geschichte der staatskan-Zelei im Islamischem Agypten.(Bernard),Egypt and Syria (the Cambridge History of Islam), Vol IA. Cambridge university, London, 1970.

18. De Bouard: Evolution monetaire de l' Egypte Medieval, L' Egypt contemporian. 30, 1939.

19. Demombynes, la Syrie a l'Epaque des Mamlouks.

20. De Sacy, Droit de propiete territorial en Egypt, 1[ere] Serie, Tome II.

21. Ehremkreutzy: Contributions to the knowledge of the Fiscal Administration of Egypt in the middle Ages, Bulletin of the school of oriental and Africa studies university of London, vol. 16. Part 3, 1954.

22. Ehrenkreutz (A): Arabic dinars struck by the crusaders, Journal of Economic social History orient, vol VII, partII,1964.

23. F. A. Bradford: Money and Banking 6[th] ed New-York, 1949.

24. Feherrari G, Ein Ayyubisches Rauchergefass mit demnamen des Sultan al-Malik al-Adil II, Kunst des orients VI, Wiesbaden, 1968.

25. Garcin (J. C) note sur les repports entre Bedouins et fellohs a l' époque

Mamluke (Annales Islamologiques) tom, XIV.

26. Garcin (J. C), Un Centre Muslamn De La Haut Egypt medivale, qus institute Francais d' archeologie orientane, du caire, VI, 1976.

27. Glubb JB: Ashort History of Arab Peoples, London, 1978.

28. Grohman (A), Arabic papyri in the Egyptian Library. Vol. VI, Cairo, 1962.

29. Hassan (Zaky Pacha), Coube magique dediee a salah ad-din, Bie, le Caire, X, 1916.

30. Hobson, R. L. C. B, A Guide to the Islamic Pottery of the Near East, 1932.

31. Johnston, Harry Sir: Ahistory of the Colonization of Abrica by Alienraces. The Nile Quest, London, 1903.

32. Khrenkreutzy (A. S.) Contributions to the knowledge of the fisical Administration of Egypt in the Middle ages, Bulleutin of the school of oriental and African studies university of London, vol 16. part 3, 1954.

33. Lavoix (Henri),Catalogue des Monnaies Musulmanes de la Bibloitheque National (Egypte et Syrie), Ristmpa de u edizione di parigi,1896.

34. Lane –pool(S), catalogue of the collection of Arabic coins.

35. Lane- poole (s), Ahistory of Egypt in the Middle ages, third Edition, London, 1900-1936.

36. Lane-Pool (S),Catalogue of oriental coins in the British IV and IX London,1879,1889.

37. Lane-pool(s),saladin and the full of kingdom of Jerusalem, Beirut, 1946.

38. Laoust. Le hanbalisme sous les Mamluks Bahrides (Revue de etades Islamiques), Tome XXVTTT, cahier, Paris, 1960.

39. Lewis (Bernard), Egypt and Syria (the Cambridge History of Islam), Vol IA . Cambridge university, London, 1970.

40. Lorin, Henri, l'Egypt d' aujourd 'hui, le Caire, 1926.

41. (L. S.) Briggs Mohammedan Architecture in Egypt and Palestine, Oxford, 1924.

42. M.A.cook(ed), studies in the Economic History of the midll East from the Rise of Islamic.

43. Mann (Jacob),The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid Caliphs,Oxford 1920,vol 1.

44. Mayer: Some Problems of Mamluk Coinage, London, 1939.

45. Maalouf (Amin),The Crusades through Arab eyes, Translated by Roth Schild, 1983.

46. Migeon G. Mannual de art Musulman, Paris, 1927.

47. Muir (Sir William) ,K.C.SI,The Mamluke Dynastiy of Egypt (1200-1517) A.D, London,1896.

48. Nelson (Jorgel), Mazalim And Dar Al-adl under the early Mamluk, the Muslim World, Vol. Lxvi . No 2,1976.

49. Nicol, D.N.& EL-Nabarawy, R,& Bacharach, J.: Catalog of the Islamic Coins, Glass Weights, Dies, and Medals in the Egyptian National Library.

وقد ورد مترجماً في متن الرسالة باللغة العربية نظراً لظروف الطباعة.

50. Oldenbourg (Zoe),,The Crusades, Translated from the French Anne Crter,New york, (without date).

51. Parker (R. B.), Apractical Guide to Islamic in Caire, 1981.

52. Petry (Carl f)., The Cmbridge History of Egypte,(Islamic Egypt), volume one.

53. Poliak. A.M; Feudalism in Egypt, Syria, Palastine and the

Lebanon, (1939)

54. Poliak. A. M; The Ayyubid Feudalism, JRAS (1939)

55. Poliak. A. M; "Some notes the feudal system of the Mamluks' JRAS (1937).

56. Quatrimere: Histoire de sultans Mamlouks de l'Egypte,Paris 1837.

57. Rice D. S., The oldest dated "Mousl" Candlestick A. D 1225. the Bur. Mag, 1949.

58. Runciman (s) The Crusaders in the East, Cambridge, 1907.

59. Runciman (S),Ahistory of the Crusades, VII, Cambridg 1951.

60. Rabie (Hassanien) , the Financial System of Egypt (A. H 564 – 741/A.D 1169-1341),London, Oxford university press- New – York Toronti, 1972.

61. Sato: The evolution of the Iqta System "under the Mamluks – An analysis of al –Rowk al – Husami and Al- Rowk al- Nasiri" memoirs of the research department of the toy Bunka, No. 37, Tokyo, 1979.

62. Shoshan (Boaz): Money, Prices and population in Mamluk Egypt, 1382-1517, Adissertation presented to the faculty of princetor university in Condidce for degree of doctor of Philisophy (1977).

63. (V.S)Henirich ,History and Literatutre of the Crusades, translated the German and edited by lady Duff Gordon, with an index,London,New-york, 1861.

64. Wiet (G), Les Inscriptions du Mausolee de Chafei, Bulnetin de Institut de Egypte, Tome XV, 1933.

65. Wiet (G): Objects en cuivres, Rebertoire chronologiqe d' e'pigraphie arabe, XI, 1942.

66. Wiet (G); Le Egypt Arabe le Histoire de de la nation Egyptienne,

IV Paris, 1973.

67. Wiet (G), et Hautecoeur (Lowis), Les Mosquees du Caire, 2 vols, Paris, leroux, 1932.

68. Wiet, (G).. le grande peste noire en syrie et en Egypt, dans etuds d' orientalisme de dois a la memoire de levi- provencal paris, 1962.

69. Wiet (G): les Inscriptions du Mausolee de Shafi'I (l'n BullInstitut, d' Egypte, T. XV, 1932.

THE RESUME OF STUDY

Many phenomena, having social effects by which the Egyptian History is characterized in medieval ages in generally and in the age of Mamlouks, Ayoubian sultans, specially. One of phenomenon is that the lands encountered economics crises as well as starvations and plagues, which were accompanied with it not only in one region but also in all regions. And influenced by it. Then it leaves obvious traces in the society and its financial, architected, aesthetical conditions that would make from it a dangerous merit in this age and this merit is actually worth to be studied and investigated.

The importance of this subject is existed in that it illustrate the side of implementation and attachment through the economic crises and their effects on the financial and civilized boarders which appear obviously in the monuments which had been left in the age of economic crises which is regarded as an incontrovertible proof.

Moreover, this study included Introduction, five chapters and conclusion. The first chapter treated the reasons, which lead to the occurrence of the economic crises in the two ages of Ayoubians and nautical Mamlouk. Re the second chapter, I treated by studying and analyzing the effects of economic crises on administrator and financial boarders in the two ages of Ayoubians and nautical Mamlouk. In the third chapter, I talked about the effects of economic crises on brasses. In the fourth chapter, I analyzed the effects of economic crises on the prices, money accounts and salaries. In the fifth chapter, I specified it to study the effects of economic crises on the architect and Islamic appliance arts of faiences, argils, woods, glasses, metals and boucles ... etc. Then I accomplished the study by a conclusion contains the most important results in addition to subjoining the research by three annexes talking about Nile flood, the average of coins weight and the prices of food commodities. Moreover, I annexed the research with a list of forfeits, different foreign and Arabic references, in addition to a catalogue of pictures and figures.

The words Describing Study:

- Crisis.
- Economic.
- Iqta.
- Rowk.
- Weights.
- Coins.
- Prices.
- Goods.
- Architecture.
- Arts.

Cairo University
Faculty of Archeology
Dep. Of Islamic Archeology

The Title of Study:

The Ecnomic Crises and their effects on the Financial and Civilzed Boarders in the two Ages of Ayoubians and Nautical Mamlouk in the light of the Is;amic Monuments
"A Monumental and Civilized Study"

By:

Mervat Osman Hassan Ali
Assistant lecturer in dep. of history, faculty of education
Ain Shams University

Supervisions:

Dr. Abdel Aziz Mahmoud Abdel Daim
Prof. in Islamic history & Islamic civilization
Cairo University

Dr. Ahmed El Sayed El Sawy
Islamic Mintages Instructor
Cairo University

1426 H.D / 2005 A.D